

مركز دراسات الوحدة العربية

التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب

١٨٠٠ - ١٩١٤

شارل عيساوي

التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب

١٨٠٠ - ١٩١٤

مركز دراسات الوحدة العربية



التاريخ الإقتصادي للهلال الخصيب

١٨٠٠ - ١٩١٤

شــــارل عيســـاوي

ترجمة : د. رؤوف عباس حامد

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

هذا الكتاب ترجمة للنص الإنكليزي من الكتاب:

Charles Issawi. THE FERTILE CRESCENT
1800 — 1914
A DOCUMENTARY ECONOMIC HISTORY
(NEW YORK; OXFORD: OXFORD UNIVERSITY PRESS, 1988)

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص. ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٦٩١٦٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣

الطبعة الأولى

بيروت: حزيران/ يونيو ١٩٩٠

الإهداء

إلى ألبرت حوراني ...
وصداقة تجاوزت الخمسين عامًا

قائمة المحتويات

قائمة الجداول

مُقدِّمة المعرِّب

لا يكاد التاريخ الاقتصادي لبلدان الشرق الأوسط يُذكر في محفل من المحافل العلمية، أو قاعة من قاعات الدرس في مختلف أنحاء العالم، دون أن تتجه الأنظار إلى أعمال شارل عيساوي. فعلى مدى ما يزيد على نصف القرن، عكف الرجل على خوض غمار ميدان بكر من ميادين الدراسة التاريخية للشرق الأوسط، هو ميدان التاريخ الاقتصادي، فكان له منه فضل الريادة في المدرسة الأكاديمية الغربية، إلى جانب نفر قليل من الباحثين الذين افتقر بعضهم إلى ما تميّز به شارل عيساوي من دأب وتمحيص وقدرة على تحديد الاطار العام للتطور الاقتصادي للمنطقة بأسلوب بنائي يتخذ من المادة المستخرجة من المصادر الأصلية دعامة أساسية، وفهماً عميقاً للمجتمعات التي نبتت جذوره فيها، فكان أقدر الباحثين الغربيين على تجسيد نبض الحياة الاقتصادية في تلك المجتمعات.

والكتاب الذي يشرّفني أن أقدمه اليوم إلى القارىء العربي الكريم يمثّل محصلة خبرة شارل عيساوي الطويلة في التاريخ الاقتصادي للمنطقة المحورية لاقليم الشرق الأوسط وهو «الهلال الخصيب» الذي يضم خمسة أقطار عربية هي العراق وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن. ويغطي الكتاب من الناحية الزمنية القرن التاسع عشر الذي شهد تحولات مهمة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، ارتبطت بظروف العصر الذي كان عصر ذروة التوسع الغربي، عصر تكالب المصالح الغربية على بلدان المنطقة، وعصر ثورة المواصلات التي جعلتها في متناول أيدي القوى الطامعة فيها، لأغراض معظمها استراتيجي وأقلّها اقتصادي. وكانت الاستجابة الطبيعية لتلك التحديات حدوث تلك التحولات الاقتصادية في ميادين الزراعة والصناعة والنقل والتجارة والنظم المالية، بما ترتب عليها من تطورات اجتماعية مهمة ارتبطت بإدخال علاقات الانتاج الرأسمالية جنباً إلى جنب مع علاقات الانتاج التقليدية التي أخذت تدافع عن مواقعها القديمة دفاع المستميت، وسعت ـ أحياناً ـ للتواؤم مع الظروف الجديدة.

ومن هنا تأتي أهمية هذا الكتاب الذي يقدّم رؤية بانورامية حية للتطور الاقتصادي لبلدان

الهلال الخصيب في القرن التاسع عشر، يلعب فيها شارل عيساوي دور المرشد من خلال سبع دراسات مهمة أبرز فيها ملامح التطور الاقتصادي العام، ثم ملامح التطور في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الرئيسية على حدة، محيلاً القارىء إلى أهم المراجع التي تناولت بعض جوانب هذا التطور بتركيز أكبر. وألحق بكل واحدة من الدراسات السبع مجموعة مختارة بعناية فائقة من النصوص التي جاءت من مختلف المصادر الوثائقية غير المنشورة المودعة في العديد من دور الوثائق الأجنبية، ومن أمهات المصادر المحلية التي لم يعد بعضها متاحاً الآن، إلى جانب بعض الدراسات المهمة التي تناولت التطور في بعض القطاعات الاقتصادية. ومن ثم تنوعت اللغات التي كتبت بها تلك النصوص الأصلية على نحو ما أشار المؤلف في مقدمته. وهكذا يترك شارل عيساوي قارىء الكتاب بعد أن يقدم له دراسة عميقة مستفيضة لكل قطاع من القطاعات، ليرى بنفسه ـ من خلال المادة الأصلية ـ كيف تشكلت تلك التطورات وفعلت فعلها في مجتمعات المنطقة. وعلى الرغم من صعوبة العثور على احصاءات دقيقة تعكس ما حدث من تطور، فقد استطاع المؤلف أن يجمع شتات الأرقام المبعثرة في المصادر المختلفة ليقيم منها جداول احصائية مهمة، لعبت دورا كبيرا في تجسيد بعض جوانب التطور، مع حرصه الدائم على تحذير القارىء من افتقار تلك الأرقام إلى الدقة.

وقد حاولت عند تعريب الكتاب أن أترك أصحاب النصوص ـ التي ترجمها شارل عيساوي عن مختلف اللغات الأجنبية ـ يعبّرون عن أنفسهم للقارىء العربي بلغة الضاد، وأترك الحكم للقارىء الكريم على ذلك، أما بالنسبة إلى النصوص العربية، فقد عدت إلى أصلها، ونُشرت هنا على حالها، بما في ذلك أخطاء الصياغة والنحو وغيرها، وفق الأصول الأكاديمية المتعارف عليها. وإن كنت قد اضطررت إلى ترجمة ثلاثة نصوص قصيرة ـ عجزت عن العثور عليها في أصلها العربي ـ عن الترجمة الانكليزية التي قدّمها شارل عيساوي. وقمت أحياناً بإضافة حواشٍ قليلة معدودة هنا وهناك قدمت فيها تفسيراً لمصطلح ما، ولم أحاول أن أقحم نفسي على القارىءِ لأشرح الكثير من المعلومات التي تطلبت ذلك ولم يحاول شارل عيساوي شرحها. حتى أقدّم الكتاب إلى القارىء الكريم على النحو الذي أخرجه به صاحبه.

ولا ريب أن هذا الكتاب يسدّ فراغاً كبيراً في المكتبة العربية وبخاصة أنه يضم معلومات مهمة جاءت في تقارير القناصل الأجانب الذين حرصوا على مد حكوماتهم بأدق التفاصيل عن دوائر قنصلياتهم، والتي يزيد من أهميتها تلك الدراسات القيّمة التي قدّم بها المؤلف لتلك النصوص.

القاهرة في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٨٩.

المعرّب
رؤوف عباس حامد
استاذ التاريخ الحديث
جامعة القاهرة

تقـــديـــم

عبد العزيز الدوري

إن الالتفات إلى التاريخ الاقتصادي للبلدان العربية حديث نسبياً، وهو يتصل بالتطور في دراسة التاريخ (والاقتصاد) من جهة، وبطبيعة مصادر التاريخ الاقتصادي وبقلة المعلومات المتصلة به من جهة أخرى.

ولئن حصل توسع نسبي في دراسة التاريخ الاقتصادي الاسلامي، فإن الفترة بين القرن الثامن عشر وأوائل القرن العشرين لا تزال تنتظر الاهتمام.

إن دراسة هذه الفترة تتطلب الاطلاع على أنواع من الوثائق، غربية وشرقية، وفي مقدمتها الوثائق العثمانية، وهي ميزة قد لا تتوافر لفترات أخرى، ومشكلة بنفس الوقت. ولكن المصادر الأدبية بعامة تقل عن هذه الفترة بالقياس إلى فترات سابقة، وكل ذلك يزيد في صعوبة دراسة التاريخ الاقتصادي.

لقد وُضِعت دراسات محدودة في التاريخ الاقتصادي تتعلق بموضوع أو بآخر وببلد أو بآخر. فهناك دراسات مثل دراسات أندريه ريموند ودومنيك شفالييه وخليل إينالجك ومحمد سلمان حسن وروجر أوين وغيرهم، ولكن لا تزال هناك ثغرات في الموضوع، كما تعز الدراسات الشاملة، ومن هنا أهمية هذه الدراسة.

وكانت هذه الفترة فترة تحول في تاريخ الأقطار العربية، فقد شهدَتْ التغلغل الأوروبي المتزايد، ثم (غزو) هذه الأقطار تجارياً واقتصادياً ـ وأخيراً ـ سياسياً. وشهدت حركة الاصلاح والتحديث في الدولة العثمانية من أيام محمود الثاني وفي التنظيمات، وفي أعمال محمد علي ـ وبعض أخلافه ـ في مصر. وكان ذلك نتيجة رغبة في مواجهة متطلبات العصر، إضافة إلى ضغط الدول الغربية خدمةً لمصالحها، هذا إلى ظهور اتجاهات فكرية تدعو لليقظة والنهضة في اتجاه عربي ـ إسلامي، وتهدف إلى الاصلاح وإلى مواجهة الأخطار الخارجية.

وهكذا، فبعد قرون من الركود، جاءت فترة تحوُّل تمثِّل بداية التغيير الشامل للنظام الاقتصادي الاجتماعي الموروث، وبداية فترة شهدت تكاثراً في السكان، وتوسُّعاً في الزراعة، ونشاطاً تجارياً يقترن بغزو غربي شامل.

ولعل رسم بعض الخطوط لا يخلو من فائدة:

لقد تعرَّضت بلاد الخلافة إلى تطورات مثَّلت خلفية لهذه الفترة. فقد توقَّف الوضع المؤسسي للخلافة، ولم يعد يماشي التطورات العامة اجتماعية وإقتصادية. وظهرت في العصر العباسي بيروقراطية الدواوين، وتحولت، بعد فترة، إلى بيروقراطية راكدة. أمّا الجيش النظامي بأعطياته وأرزاقه فإنه لم يرسخ، إذ وقع التنافس بين عناصره، واختل توازنه وعبثت به الطموحات السياسية، مع اتجاه الخلافة إلى الاستبداد، مما أدَّى إلى إدخال المماليك في الجيش والركون إليهم بدل الجيش النظامي، وحصلت تطورات تالية أفضت إلى هيمنة الأتراك في الحياة العامة.

هذا أدَّى، بدوره، إلى تراجع المؤسسات الإدارية، وإلى التدهور المالي، وإلى تشجيع التجزئة في بلاد الخلافة، واضطراب المركز، وتراجع المؤسسات المالية والصيرفية؛ وأدى ذلك كله إلى نقل النشاط التجاري مع الهند والشرق الأقصى من طريق الخليج إلى طريق البحر الأحمر. وهو اتجاه استمر إلى القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي.

ولعل هذه التطورات ـ إضافة إلى خلفية البويهيين الإقطاعية ـ أدَّت، إثرَ سيطرتهم على قلب الخلافة (٣٣٤ هـ / ٩٤٥ م)، إلى تأكيد التدهور في المؤسسات الإدارية والمالية، وإلى إدخال الإقطاع العسكري في العراق. ثم انتشر الإقطاع العسكري إلى بلاد الشام زمن السلاجقة (القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي)، وساد في مصر أيام الأيوبيين (القرن السادس الهجري/ الثاني عشر الميلادي)، واستمر الإقطاع العسكري أيام الإيلخانيين والمماليك. ولكن استمرار التجارة مع الهند والشرق الأقصى جلب الرخاء إلى بلاد الشام ومصر؛ إلّا أن هذا تعرَّض لبعض التراجع بعد تسلُّط البرتغاليين على هذا الطريق البحري إلى الهند؛ وتأكَّد ذلك في العقود الأولى للقرن السابع عشر، حين تحوَّلت تجاره التوابل مع الهند، بالكلِّية تقريباً، إلى طريق رأس الرجاء الصالح، فأثَّر ذلك على اقتصاديات البلدان العربية ورخائها حتى أُبعِدَ العرب عن هذه التجارة فترةً استمرَّت حتى القرن التاسع عشر.

ورافق بدايةَ هذا التطوُّر اتساعُ الدولة العثمانية، لتشمل الأقطار العربية في المشرق والمغرب. وكان طبيعياً أن يمتد الإقطاع العسكري إلى الدولة العثمانية التي ورثت السلاجقة. وكان الأثر المباشر توسُّعاً في القطاع الزراعي، نتيجة تحقيق الأمن، وتحسين نظام الرَّيّ، وإقامة إدارة كفوءة لجمع الضرائب؛ كما أن دخول البلدان العربية في إطار سياسي واحد أزال الحواجز، وفتح المجال واسعاً لسير التجارة الداخلية، ولحرِّية الحركة وانتقال الناس.

نشأت الدولة العثمانية من إمارة جهاد في وجه البيزنطيين، ونجحت في القضاء عليهم وفي التوسُّع غرباً، وكانت مصدر تهديد للغرب، ثم بدت عليها بوادر الضعف، وتراجعت مؤسستها العسكرية، وأصيبت بهزائم في القرن الثامن عشر، مما دفعها إلى الاتجاه إلى التحديث، وبخاصة في الجيش، منذ أواخر القرن الثامن عشر، وبدأ ذلك بإنشاء جيش نظامي جديد عقبته محاولات تحديث في الإدارة وفي القوانين (١٨٣٩ ـ ١٨٨٠ م) في نطاق التنظيمات الخيرية.

وفي مصر سار التحديث بصورة أنشط وأسرع على يد محمد علي الذي اتجه إلى إعادة تنظيم الإدارة وإنشاء جيش حديث، وإلى بناء اقتصاد يسنده، بما في ذلك إدخال مصانع حديثة، وإحداث احتكارات في التجارة.

ويتّصل بالتحديث إعادة النظر في وضع الأرض وملكيتها. ففي مصر اتجه محمد علي إلى إلغاء إقطاع المماليك، والقضاء على الالتزام (١٨١٢ ـ ١٨١٤ م)، واتّجه إلى تأكيد الملكية الفردية، فحاول تكوين فئة ملّاكة من أنصاره وضباطه في الأراضي المتروكة وغير المسجلة؛ كما حاول تثبيت حقوقٍ لفلاحي كل قرية في أراضيها. وتابع أخلافه هذا الاتجاه، فأدّت تشريعات سعيد ثم اسماعيلٍ إلى التوسُّع في تحويل الأراضي إلى ملكيات خاصة، وما جاءت نهاية القرن حتى كانت جلّ الأراضي مملوكة. رافق ذلك إدخال مزروعات جديدة وأساليب تقنية جديدة. وساعد الاهتمام بمشروعات الرِّيّ والاستجابة لحاجات السوق على توظيف جانب من رؤوس الأموال في الأرض.

وسارت الدولة العثمانية في خط مماثل، وفي أوضاع أكثر تعقيداً، فبدىء بإلغاء الإقطاعات العسكرية ومحاولة إلغاء الاقطاع بعامة، وإحلال الالتزام محله، حيث يعطى حقُّ جمع الضرائب، بالمزايدة، من قبل الحكومة بسبب الحاجة إلى المال للجيش. ثم ظهر الالتزام مدى الحياة (المالكانة)، وذلك في نهاية القرن السابع عشر، بما في ذلك إعطاء سناجق وولايات أحياناً بالالتزام.

ثم بدأت محاولات إلغاء الالتزام منذ عام ١٨٣٨، وكان للثورات الفلاحية في جبل لبنان (١٨٤٥ ـ ١٨٦٠ م) وفي جبل الدروز (١٨٨٦ ـ ١٨٨٧ م) أثر جدِّي في إلغاء الإقطاع في لبنان، وفي تعزيز الملكلية الفردية، وبخاصة بعد صدور بروتوكول حزيران عام ١٨٦١ م (وتعديله عام ١٨٦٤ م)، ممّا هيّأ المجال لنظام اقتصادي جديد.

وكان لصدور قانون الأراضي سنة (١٨٥٨ م) أثره في بلاد الشام في اتجاه تجزئة المشاع، وتحويله إلى ملكيات خاصة، وفي تشجيع الملكية الفردية.

ويلاحظ الاتجاه ذاته في العراق في الاتجاه إلى تشجيع الملكية الفردية محل الملكيات المشتركة للقبائل ـ التي شملت أكثر أراضي منطقة الرّي ـ وفي أراضي الطابو، مع الالتفات إلى أعمال الري في الأرض السهلية جنوب العراق.

وأفاد من الاتجاه الجديد، بالدرجة الأولى، الشيوخ والأعيان والمتنفذون، إضافة إلى التجار من أهل المدن، وبخاصة بعد تطبيق قانون الأراضي في العراق منذ عـام ١٨٦٩ م، ومثله في سوريا بعد تطبيقه سنة ١٨٦٤ م.

إن الاتجاه للمركزية في الادارة وفرض النظام على مناطق واسعة، مكّن من توسيع نطاق الزراعة في كل من سوريا والعراق، كما أدى إلى استقرار أوسع للبدو. ولعلّ أهم تغيير في التكوين الاجتماعي ازدياد قـوة المـلاّكين والتجّار، وإفادة المجموعتين من التخصص في الإنتاج للسوق، ومن توسع التجارة الخارجية.

لقد ظهرت بوادر نشاط تجاري في مصر في أواخر القرن الثامن عشر، ولكن احتكارات محمد علي في التجارة غطت ذلك. وجاء التوسع الاقتصادي الأوروبي، وظهور نموذج جديد للتجارة الدولية يتمثّل ببيع البضائع المصنّعة الأوروبية، وبخاصة الأقمشة مقابل المواد الأولية. فهناك حاجة الصناعة الأوروبية (البريطانية والفرنسية والنمساوية) إلى المواد الأولية وإلى الأسواق. وأدى استخدام البخار في الثلاثينات من القرن التاسع عشر إلى ازدياد نشاط التجار الأوروبيين، مباشرة أو بوكلائهم المحليين ـ من الأقليات عادة ـ ممن يعرفون اللغات الأجنبية التي كانت تتوافر في مدارس الارساليات والمدارس الخاصة.

وكان لفتح الأسواق العربية للبضائع الأوروبية، ولحاجات الصناعة الغربية، أثر على الزراعة وملكية الأرض، في الاتجاه إلى توسيع الانتاج الزراعي للأسواق الخارجية، وفي مقدمتها القطن في مصر، والحرير والقطن في سوريا ولبنان، وفي التوسع في الملكية الخاصة للأرض على حساب أراضي الدولة والأرض المشاع والقبلية.

وفي العراق قويت التجارة لدرجة كبيرة بعد فتح قناة السويس، مما دفع بالإنتاج الزراعي وساعد على نمو الملكية؛ وساعد على كل ذلك العناية بالرّي.

وكان الضغط الأوروبي سبباً في ضرب الاحتكارات في الدولة العثمانية، وفي مقدمتها احتكارات محمد علي (في نطاق معاهدة عام ١٨٣٨ وفرضها على مصر سنة ١٨٤٠ م)، إضافة إلى الامتيازات الأجنبية. وفتحت الأسواق للبضائع الغربية في البلدان العربية.

ورافق ذلك تطورات، إذ إن الصناعة المحلية، وبخاصة صناعة النسيج، بدأت تتراجع أمام المنتوجات الغربية، لتفوُّق التقنية الغربية، ولرخص أسعار البضائع الغربيـة بالنسبـة إلى الانتاج المحلي. كما أن الامتيازات الغربية، والمعاملة التفضيلية في الضرائب للبضائع الغربية، مع حرمان الصناعة المحلية من كل حماية، ساعد على ذلك.

وقد تضرَّر الصنّاع كثيراً من المنافسة الأجنبية، وربما قلَّ عددُهم وتقلَّصت مواردهم. ومع ذلك، فإن صناعة النسيج في سوريا حافظت على بعض دورها أمام المنافسة لتسدّ حاجات محلية، ولتماشي الذوق المحلي أيضاً.

وظهرت فئة جديدة من التجار، جلُّها من الأقليات الدينية التي تتمتع بحماية القناصل الأوروبيين. وهؤلاء ـ مع التجار الأوروبيين ـ صاروا يتمتعون بمزايا اقتصادية متزايدة، ويسيطرون على التجارة الخارجية. وهذا واضح في العراق ولبنان وفلسطين، وإلى حدٍّ ما، في سوريا. وبالمقابل، تقلّص دور المسلمين في حركة التجارة الخارجية، واتجه إلى التجارة الداخلية. وساعد هذا الاتجاه على إقامة المصارف الأجنبية منذ أواسط القرن التاسع عشر، وازدياد دورها في خدمة المصالح الغربية.

وكان لرؤوس الأموال الأجنبية ـ حكوميةً وأهليةً ـ دورها في الشرق الأوسط، إذ إنها استخدمت في اتجاهين: **الأول**، تمويل المشاريع التي تخدم التجارة، والتي تتصل بالنقل والمواصلات وبتحديث الموانىء، مثل قناة السويس، وموانىء الاسكندرية وبيروت، وسكك الحديد في مصر والشام، وشركة لنج للنقل النهري في العراق؛ **والثاني**، تقديم رؤوس أموال لتشجيع إنتاج الحاصلات للسوق الغربية (مثل القطن وقصب السكر في مصر، والحرير في لبنان) وذلك لخدمة الاقتصاد الغربي المتوسع. وكان ذلك بداية لربط الاقتصاد العربي بالاقتصاد الغربي.

وكان لرأس المال الغربي دور أخطر. إذ إن التحديث في الجيش والادارة والحياة مع ظهور حكام ببرامج إصلاح أو تحديث طموحة (مثل قناة السويس)، كل ذلك أدى إلى التوسع في الانفاق بما يتجاوز الموارد الممكنة، ليثقل الدولة بالتزامات تفوق قدرتها ولتدفعها إلى القروض، وهنا دخل رأس المال الغربي في الدولة العثمانية، وفي مصر خصوصاً في الربع الثالث للقرن التاسع عشر.

لقد أدى ذلك إلى سيطرة رأس المال الأوروبي، في المواصلات وفي البنوك وفي الديون العامة، وبالتالي خضعت الدول القائمة لديون أجنبية ضخمة، حتى أعلنت الدولة العثمانية عجزها عام ١٨٧٥، وتلتها مصر عام ١٨٧٦؛ وأدّى ذلك إلى تدخل الدول الأوروبية عن طريق هيئات الديون الغربية وتوجيه الموارد المالية في صالح المقرضين الأوروبيين، وربط الاقتصاد بصورة أوثق بحاجات الغرب كما في الدولة العثمانية، أو بفرض الحماية كما في مصر عام ١٨٨٢ م.

لقد حصلت زيادة في الانتاج الزراعي، وبخاصة في بعض الحاصلات التي تزايد الطلب عليها من الأسواق الأوروبية، وساعد على ذلك التحسن السريع في وسائط النقل مثل الخطوط الحديدية (في سوريا) أو النقل النهري (كما في العراق) والبحري. وكانت هذه الزيادة تتصل بزيادة عدد السكان وبتوسيع مساحة الأراضي الزراعية لا بتحسن الأساليب، ولا دليل على التنوع في الحاصلات (خارج مصر). وكان التركيز على حاصلات تتطلبها السوق الأوروبية، وهذه قد تتغير حسب طلبات السوق. وفي هذه البلاد كان جل فائض الانتاج الزراعي لعدد قليل من العائلات التي تمكّنت من الاستحواذ على نسبة كبيرة من الأرض المزروعة.

وأدّت الهيمنة الغربية إلى الاتجاه إلى تحويل هذه البلاد إلى سوق للمبيعات ومجال لتوظيف رؤوس الأموال. كما أن الصناعات اليدوية تراجعت أمام الصناعة الأوروبية، وإن بقي بعضها فهو لسد حاجات محلية لازمة، وهي صناعات حافظت على وضعها القديم.

هذه خطوط أولية لا يراد بها إلّا التمهيد لهذا الكتاب القيِّم، لمؤلف له دور مميز في دراسة التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط.

لقد كان للمؤلف الأستاذ شارل عيساوي دور كبير في ميدان التأريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، وقد قدَّم لنا دراسات قيِّمة في هذا الحقل، وسارت جهوده في ثلاثة اتجاهات، الأول انتقاء دراسات وتصنيفها لتعطي صورة شاملة كما في **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط** عام ١٩٦٦؛ أو في التركيز على جمع وثائق ودراسات معاصرة - ما أمكن - مع مقدمات تحليلية كما في **التاريخ الاقتصادي لتركيا** عام ١٩٨٠ و**التاريخ الاقتصادي للهلال الخصيب**؛ أو كتابات فيها نظرة تحليلية كما في جملة من مقالاته وفي: **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال افريقية** عام ١٩٨٢.

وهو في هذا الكتاب يقدِّم تاريخاً وثائقياً، يبدأ بمعلومات وملاحظات شاملة عن الهلال الخصيب، كما يقدِّم لكل حقل من حقول التاريخ الاقتصادي بخلاصات وملاحظات، تليها الوثائق - وأحياناً الدراسات - المتصلة به. وهي مجموعة غنية جلّها وثائق معاصرة وتكشف عن جهد كبير في الاختيار والتمثيل والتنقيب.

ولست بصدد الثناء على المؤلِّف الفاضل، فخدمته للتاريخ الاقتصادي للبلاد العربية جليلة، وجهده ضخم ويكفيه أن يقرأ الدارس ما كتب، ليرى أن نتاجه خير ثناء عليه.

عبد العزيز الدوري

مُقـــدِّمـــة

هذا الكتاب يُعدّ الكتاب الأخير في سلسلة من الكتب التي قمنا بنشرها، فهو صنو لكتاب **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط**(١)، وكتاب **تاريخ ايران الاقتصادي**(٢)، وكتاب **تاريخ تركيا الاقتصادي**(٣)، الذي يغطي سوريا الطبيعية وبلاد الرافدين، وهي المنطقة التي تضم دول العراق (٤٥٠ ألف كلم^2)، وسوريا ولبنان وفلسطين والأردن (٣٢٠ ألف كلم^2)، إضافة إلى اقليم صغير من تركيا. ونذكّر القارىء بأن الكثير من المادة المتعلقة بالهلال الخصيب يتوافر في الكتب المذكورة اعلاه، وبخاصة الكتاب الأول منها. فإذا شاء القارىء الاطلاع على نظرة تحليلية، يمكنه الرجوع إلى كتابنا **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا**(٤)، وإلى كتاب روجر أوين **الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي**(٥). ولما كانت مظاهر الحياة اليومية لم تنل إلا القليل من الاهتمام في تلك الكتب، فإنني اشتغل الآن بتأليف مجلد في هذا الموضوع يغطي مصر والهلال الخصيب.

والهدف المبدئي الذي يكمن وراء اختيار المادة لهذا التاريخ الوثائقي كان ـ كما هو الحال في الكتب التي سبقته ـ ادراج أفضل النصوص المتاحة وأكثرها طرافة، مع التأكيد على المصادر التي ليست في متناول الأيدي.

---

(١) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1966).

(٢) Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1971).

(٣) Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1980).

(٤) Charles Issawi, *Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982).

(٥) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981).

وفي هذا الاطار قمنا باستخدام خمسة معايير: **أولاً**، لم نقم بإعادة نشر أي مقتطفات من كتاب أو مجلة بالإنكليزية، فيما عدا استثناء واحد لفترة قصيرة. **ثانياً**، اعطينا المادة غير المنشورة أفضلية على المادة المنشورة. **ثالثاً**، فضّلنا النصوص التي كتبت بغير اللغات الأوروبية على تلك التي كُتبت بها، وفي نطاق النصوص التي كُتبت باللغات الأوروبية فضّلنا غير الانكليزية على الانكليزية، **رابعاً**، اعطينا الأولوية للتقارير والمقالات على الكتب، وللكتب التي نشرت قديماً على تلك التي نشرت حديثاً. **وأخيراً**، لما كانت القوانين الأساسية والمعاهدات والامتيازات وغيرها من الاتفاقيات قد نشرت في كتاب هيوروتز **الدبلوماسية في الشرق الأدنى والأوسط**(٦)، كما أنها متاحة في كتاب يانغ: **هيئة الحقوق العثمانية**(٧)، لم نحاول أن نورد هذه الوثائق هنا.

ومن بين المختارات التي يبلغ عددها ١٥٦ نصاً، ينشر ١١٧ منها للمرة الأولى هنا، وتشمل في الغالب كل النصوص الانكليزية والفرنسية. وتغطي هذه النصوص قرنين من الزمان، إذ كتب أولها في سبعينات القرن الثامن عشر، وكتب آخرها في ثمانينات القرن العشرين. وجاءت تلك النصوص من أصول كتبت بالانكليزية، والفرنسية، والعربية، والروسية، والألمانية، والعبرية، والتركية، والايطالية وقمنا بترجمتها جميعاً (إلى الانكليزية)، فيما عدا النصوص التركية التي قامت بترجمتها فاطمة موج جوتشك، والنصوص العبرية التي ترجمتها دينا لوجال، وكلاهما من طلبة الدراسات العليا في جامعة برنستون.

وقد استهللنا كل فصل من فصول الكتاب بدراسة تمهيدية ورتبنا المختارات والمقدمات بالصورة التي تحقق تتابعاً في السرد، على نحو يوضح الملامح البارزة لفرع الاقتصاد الذي يتناوله الفصل. وقد أضفنا بعض الكلمات أو الجمل التوضيحية أو الاشارات إلى المراجع، وضعناها داخل أقواس. غير أننا لم نحاول ضبط النصوص أو تغيير النطق العربي الغريب لبعض المفردات وغيرها من الكلمات التي استخدمها المؤلفون، فيما عدا بعض مواطن الحذف التي تمّت الاشارة إليها. وقد اتبعت الاستخدام الانكليزي للأسماء الشائعة مثل دمشق وحلب.

وتحتل سوريا ـ بشكل واضح ـ مساحات أكبر مما يحتله العراق في مختارات هذا الكتاب ومقدماته، ولكن ثمة أسباب وجيهة لذلك، فسكانها أكثر تعداداً، ومواردها أكثر تطوراً، ومستواها الاجتماعي أعلى، أضف إلى ذلك أن المادة المتاحة عنها غزيرة.

وقد اتخذنا من الجنيه الاسترليني وحدة أساسية للحساب، ويرجع ذلك إلى أن أغلب المادة جاء من مصادر بريطانية، كما يرجع بصفة رئيسية إلى أن الجنيه الاسترليني كان ـ إلى حد بعيد ـ العملة الأكثر أهمية في التجارة والمالية الدولية. فإذا شاء القارىء التحويل إلى عملات اخرى، فإن الجنيه الاسترليني كان ـ خلال معظم الفترة موضوع البحث ـ يعادل نحو خمسة

---

(٦) Jacob Coleman Hurewitz, *Diplomacy in the Near and Middle East* (Florence: Van Nostrand Reinhold Co., 1956).

(٧) George Young, *Corps de droit ottoman*, 7 vols. (Oxford:Clarendon Press, 1905-1906).

دولارات (أمريكية) وعشرة روبلات ذهبية، وعشرين ماركاً، وخمسة وعشرين فرنكاً. وهناك جدول يبيّن سعر الصرف للقروش العثمانية يجده القارىء في كتابنا **تاريخ تركيا الاقتصادي**(٨)، وجدول آخر لسعر صرف الكران الفارسي في كتابنا **تاريخ ايران الاقتصادي**(٩).

وأود أن أتقدم بالشكر إلى ألبرت حوراني، وحنا بطاطو، وبرنارد لويس لمساعدتهم لي، وإلى جودي غروس ودوروثي روثبارد لضربها المخطوطة على الآلة الكاتبة ذلك يُعد إنجازاً، وأشكر مؤسسة دودج لعونها المادي. أما زوجتي فكانت ـ كعادتها ـ عوناً لي، وأعدت اليزابيت فريرسون فهرس الأماكن والاعلام.

برنستون، آذار/ مارس ١٩٨٨

شارل عيساوي

(٨) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 329 - 331.

(٩) Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 343 - 345.

الفصل الاول

الهلال الخصيب في اقتصاد الشرق الأوسط

كان الهلال الخصيب، دائماً، وثيق الصلة ببقية أنحاء الشرق الأوسط: تركيا، وإيران، والجزيرة العربية، ومصر. ولا ريب أن الوشائج التي تربط الهلال الخصيب بكل واحد من هذه البلدان كانت عادة أقوى وأكثر من تلك التي تربط أي بلدين أحدهما بالآخر.

فهو يرتبط بالجزيرة العربية، قبل كل شيء، برابطة الدم. ومنذ آلاف السنين كان الهلال الخصيب يمتلىء من حين إلى آخر بموجات من الشعوب والقبائل المهاجرة من الصحراء لتستقرّ في المراعي والأراضي الزراعية في سوريا والعراق. أضف إلى ذلك قبائل البدو التي كانت تنتقل كل عام مئات الأميال بين أحيائها الشتوية في الجزيرة العربية ومساكنها الصيفية في الهلال الخصيب سعياً وراء مرعى الإبل ووفرة الماء. وقام البدو الرحّل وشبه الرحل بمدّ المناطق المستقرة في سوريا والعراق بالإبل ـ وسيلة الانتقال الأساسية في الشرق الأوسط ـ والخيول الأصيلة التي تُستخدم في الاحتفالات والحروب، وبمختلف المنتجات الحيوانية مثل شعر الماعز ووبر الجمال. وعلى سبيل المثال، في القرن التاسع عشر «كانت تجارة الإبل في يد عقيل، وهو بيت قديم واسع الانتشار من بيوت تجارة الإبل، يتمركز في بغداد، ويوجد ممثلون له في كل قبيلة كبيرة تقريباً»[1] وفي المقابل باعت العراق، وعلى وجه الخصوص، سوريا، القبائل كميات صغيرة من الغلال، والتبغ، والسكّر، أو بدائل السكّر مثل قمر الدين أو الدبس، والمنسوجات وغيرها من المصنوعات. كما لعب البدو أيضاً دوراً أساسياً في النقل، فرافقوا القوافل المتنقلة بين العراق وسوريا وشمال الجزيرة العربية (أو قاموا بنهبها أحياناً)، وكانت قافلة الحج المتجهة من دمشق إلى المدينة ذات أهمية خاصة.

---

(١) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1966), p. 344; Richard W. Bulliet, *The Camel and the Wheel* (Cambridge, Mass. : Harvard University Press, 1975); John Lewis Burckhardt, *Syria and the Holy Land* (London: John Murray, 1882), and Alois Musil, *Manners and Customs of the Rwala Beduin* (New York: [n. pb.], 1928).

وكانت تجارة سوريا مع مصر أكبر حجماً وأكثر تنوعاً، أما تجارة العراق معها فكانت محدودة. وعند نهاية القرن الثامن عشر، قدّر جيرار صادرات سوريا إلى مصر بـ ٢١٠,٥ مليون بارة (نحو نصف مليون جنيه استرليني)، وقدّر وارداتها من مصر بـ ١٣١,٤ مليون بارة (٣٠٠ ألف جنيه استرليني). وكان نحو عشر تلك التجارة يُنقل براً بواسطة العديد من القوافل الصغيرة عبر العـريش وغزة، أما الباقي فكان يُنقل بحراً بين دمياط ورشيد من جهة، وعكا صور وصيدا وبيروت من جهة اخرى. وفي هذه النقليات حظيت السفن الأوروبية بالنصيب الأوفر، على نحو ما كانت عليه الحال في التجارة الأخرى على طول سواحل البحر المتوسط العثمانية. أما التجارة ذاتها فكانت بيد السوريين أساساً، وكان الكثير منهم يقيمون في القاهرة ويرتبطون بروابط عائلية مع تجار دمشق (التي تراوح سكانها في القرنين السابع عشر والثامن عشر بين خمسين ألف نسمة ومائة ألف) وتجار القدس ونابلس. واستوردت سوريا من مصر الارزّ، والحبوب والكتان، والتوابل، وصدّرت إلى مصر التبغ الذي كان يزرع في اللاذقية وطرطوس وصور، وزيت الزيتون الذي جاء من فلسطين وخيوط الحرير التي جاءت من المناطق الساحلية، والقطن الذي جاء من المناطق الداخلية والمنسوجات القطنية والحريرية من المدن الرئيسية[٢].

واتجهت تجارة جنوب سوريا نحو مصر، ولكن تجارة شمال سوريا وشمال العراق تدفقت صوب تركيا. وكانت حلب في القرنين السابع عشر والثامن عشر أكبر مدينة في الدولة العثمانية بعد استانبول والقاهرة، إذ تراوح تعداد سكانها بين مائة ألف نسمة ومائة وخمسين الفاً، وكانت المركز التجاري والحرفي الرئيسي في جنوب غرب آسيا. وفي عام ١٧٧٥ قدُرت تجارتها بـ ١٨ مليون فرنك ذهبي أو نحو ٧٥٠ ألف جنيه استرليني[٣]. وعرفت منسوجاتها ومصنوعاتها الأخرى طريقها إلى أسواق جنوب الأناضول وشمال العراق وشمال الجزيرة العربية، بقدر انتشارها في سوريا ذاتها، وجلبت المواد الخام من تلك البلاد. وربطتها قوافلها التجارية بديار بكر والموصل وبغداد التي قامت بدورها بنقل تجارة حلب إلى ارمينيا والقفقاس وشمال ايران، والهند أمدّتها بسلع تلك البلاد، اضف إلى ذلك أن حلب كانت المستودع الرئيسي للبضائع الأوروبية المستوردة عبر الاسكندرونة، وصدرت المصنوعات إلى أوروبا. وتطور نوع من تقسيم العمل بين مراكز الحرف الرئيسية في تركيا الآسيوية، ومن ثم كانت مادة الكنجاك أو البوخاز التي يستخدمها عامة الناس في تركيا لصناعة القفاطين تُنسج في أماسية وملاطية وتُصبغ في حلب وتُجهز في الموصل[٤]. وفي بعض الأحيان، كانت الموصل (التي وصل سكانها إلى خمسين

---

(٢) André Raymond, *Artisans et commerçants au Caire au xviième siècle,* 2 vols. (Damas: Institut français de Damas, 1973), vol. 1, pp. 165 - 191; Albert Habib Hourani, *Syria and Lebanon: A Political Essay* (London: Oxford University Press, 1946), and Robert Mitchell Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N. J. : Princeton University Press, 1970), pp. 40 - 46.

(٣) J. Suavaget, «Ḥalab,» in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., *Encyclopaedia of Islam* (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 85 - 90.

(٤) Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1980), p. 300.

ألف نسمة) تدور في فلك حلب، تدير معها معظم تجارتها، وتلعب دور المستودع للقوافل والبضائع المتداولة بينها وبين شمال وغرب ايران، ولكنها صدّرت أيضاً شرقاً وغرباً منتجاتها الحرفية الخاصة والمواد الخام المنتجة في المناطق المحيطة بها(٥).

وبغداد التي كان يسكنها ما يتراوح بين عشرين ألف نسمة وخمسين ألفاً، كانت ترتبط أيضاً بطريق الحرير القديم المتجه إلى همذان وطهران، وكانت السلعالفارسية ترسل من بغداد إلى البصرة بطريق النهر حيث تُصّدر بالبحر أو تنقلها القوافل غالباً إلى حلب ودمشق. وفي المقابل، كانت السلع الهندية تأتي من البصرة، والسلع الأوروبية تأتي من حلب ودمشق وتتجه صوب ايران. وعلى أية حال، فإن انتاج بغداد لم يقف مع تجارتها على قدم المساواة. وقد كتب روسو، القنصل الفرنسي نحو عام ١٨٠٠ ـ وهو أحد أقرباء جان ـ جاك روسو ـ يقول «فيما عدا التمر والتبغ وبعض المصنوعات الصوفية، لا تتوافر لبغداد منتجات محلية للتصدير، وتقوم علاقاتها التجارية الخارجية كلية على تداول وتبادل السلع الأجنبية التي تتلقاها»(٦).

وكان لايران أيضاً روابط وثيقة بحلب. ففي القرن السابع عشر، صُدّر القسط الأكبر من حريرها الخام ـ الذي يعد أهمّ صادراتها على الاطلاق ـ عبر موانىء الخليج الفارسي، ولكن اتجه معظمه غرباً مع نهاية الحروب التركية ـ الفارسية ليتجه إلى حلب أو أرضروم أو بروسه عبر بغداد، حيث كان يُستهلك جانباً منه في المصنوعات المحلية، ويصدّر الباقي إلى أوروبا(٧) وأصبح رخاء حلب يعتمد اعتماداً كبيراً على حرير فارس، لذلك عانت المدينة كثيراً عندما تدهور انتاج الحرير الفارسي بعد انهيار اسرة الصفويين في عشرينات القرن الثامن عشر.

وقد شهد القرن التاسع عشر تغييرات كبيرة في هذا الطابع العالمي للانتاج والتجارة، إذ تم اندماج مختلف انحاء الشرق الأوسط في النظام الدولي للتجارة والنقل على فترات زمنية مختلفة. ففُتِحت طرق جديدة، وبخاصة قناة السويس وأعيد أحياء طرق قديمة مثل طريق تبريز ـ طرابيزون، لتعمل تلك التغييرات على سحب التجارة من مناطق معيّنة وتوجيهها إلى مناطق اخرى. وبُنيت موانىء جديدة في بعض الثغور القديمة مثل الاسكندرية وازمير وبيروت، فجلب ذلك إلى تلك الموانىء حركة النقل البحري التي كانت مبعثرة بين العديد من الموانىء الصغيرة. وفي بعض المناطق حلّت السكك الحديدية محل القوافل لتحقق مزيداً من تركيز التجارة. وتلبية لحاجة الأسواق الأوروبية، أُدخلت محاصيل جديدة، وتم التوسع في انتاج

---

(٥) محمد سلمان حسن، التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٨٩ ـ ٩٢.

(٦) أنظر التفاصيل في:
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 135 - 136, and Abd al - Aziz Duri, «Baghdād», in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., *Encyclopaedia of Islam* (Leiden: E.J. Brill; London:.Luzac and Co., 1960), vol. 1, pp. 894 - 908.

(٧) Charles Issawi, ed. : *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1971), chap. 3, and *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* p. 120.

المحاصيل القديمة، مثل القطن المصري، والتبغ التركي، والافيون الايراني، وفقدت المحاصيل الأخرى أسواقها مثل الفوة والفلون عندما احتلت الاصباغ الكيميائية مكانهما. ووسعت البنوك الحديثة أعمالها على حساب الصيارفة التقليديين. ونافست المصنوعات الأوروبية الحديثة منتجات الشرق الأوسط اليدوية، وقضت على الكثير من الحرفيين. وتزايد السكان في كل مكان، فازداد سكان بعض المدن عدة أضعاف ما كانوا عليه من قبل. ولا حاجة بنا إلى القول إن تلك التطورات لم تنتشر انتشاراً نمطياً في الشرق الأوسط، فقد حققت بعض المناطق تقدماً سريعاً، على حين عانت مناطق اخرى من الركود أو حتى التدهور. ولكن تأثيرها العام على الهلال الخصيب كان ملحوظاً.

وكانت دلتا النيل، ومنطقة ازمير واستانبول بمدنها الكبيرة وريفها الخصب، أسرع مناطق الشرق الأوسط نمواً، كما كان كلاهما يقع على الطريق إلى أقاليم أكثر ثراءً، ونعني بذلك الهند وأراضي انتاج الغلال في جنوبي روسيا ورومانيا. ولذلك توجهت إلى المنطقتين السفن البخارية الأوروبية الأولى عبر البحر المتوسط والبحر الأسود والبحر الأحمر. وبحلول الثلاثينات والأربعينات من القرن التاسع عشر، أصبحت هناك خطوط ملاحية منتظمة بريطانية وفرنسية ونمساوية وروسية تخدم المنطقتين، واتجهت غالبية تلك الخطوط إلى مصر وتركيا معاً، وترددت على الكثير من الموانىء السورية. ومن تلك الموانىء برزت بيروت، وتابعت تقدمها مستوعبة قدراً من تجارة المدن الصغرى. ولكن الجميع استفادوا من توافر خطوط المواصلات المنتظمة التي لا تربط تلك الموانىء بأوروبا فحسب، بل وتربطها بعضها ببعض، ووجد كل من الموظفين ورجال الأعمال المحليين والأجانب أن السفر على متن البواخر عبر السواحل أكثر راحة ومتعة من السفر براً. وتحولت بعض تجارة القوافل بين فلسطين ومصر إلى طريق البحر، فاستفادت يافا من ذلك التحول[٨].

وفي اربعينات القرن التاسع عشر كانت هناك بعض الخطوط الملاحية التجارية التي نشطت على سواحل البحر الأسود وربطت استانبول بطرابيزون وما وراء القفقاس. وكان تأثير تلك الخطوط على الهلال الخصيب تأثيراً عكسياً، فقد تحولت معظم تجارة شمال ايران ـ بما في ذلك الحرير ـ إلى طريق تبريز ـ ارضروم ـ طرابيزون الأقصر. وعلى كل، لما كان معظم تجارة الحرير قد انتقل من طريق ارضروم ـ حلب إلى طريق ارضروم ـ أزمير، فإن الخسارة لم تكن فادحة. وبحلول الثمانينات تحولت تجارة ايران مرة أخرى إلى طريق البصرة ـ بغداد ـ همذان ـ طهران الذي استخدمت فيه الملاحة النهرية والقوافل[٩]. وقد تدعم الطريق الأخير بالطبع نتيجة اقامة خط ملاحي بخاري بين بومباي وشواطىء الخليج الفارسي في عام ١٨٦٢،

---

(٨) D. A. Farnie, *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 - 1956* (Oxford: Clarendon Press, 1969), p. 148.

(٩) Issawi, ed. : *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* chap. 3; *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 124 - 128, and «The Tabriz - Trabzon Trade,» *International Journal of Middle East Studies* (January 1970).

وهنا استفاد الهلال الخصيب من مشروع استهدف خدمة ايران، احدى جاراته الكبار[١٠].

ولما كانت قناة السويس تهدف إلى تيسير المواصلات مع اقليم بعيد يتجاوز الهلال الخصيب، فقد كانت لها آثار متنوعة عليه. فاستفاد العراق كثيراً عندما نقص طول الطريق البحري الذي يربطه بغرب أوروبا من ١٤,٠٠٠ ميل إلى ١٠,٠٠٠ ميل، وأصبح في متناول بواخر ذلك الزمان، فتضاعفت تجارته البحرية عدة أضعاف وتأثرت زراعته تأثراً كبيراً بزيادة الطلب على انتاجه. غير أن تأثير قناة السويس على حلب ودمشق والموصل كان تأثيراً عكسياً، حيث سلكت البضائع التي كانت تنقل عبرهم إلى بغداد والصادرات العراقية إلى أوروبا طريق قناة السويس، وفيما بين عام ١٨٦٩ وعام ١٨٧١ انخفضت تجارة القوافل بين هذه المدن الثلاث بمقدار أربعة أخماس ما كانت عليه من قبل، غير أنها استعادت بعض تلك الخسارة فيما بعد. وعانت دمشق من تحوّل الكثير من البضائع ومعظم الحجاج إلى طريق البحر، كما تحولت إليه أيضاً بعض حركة النقل بين استانبول والجزيرة العربية عن بغداد[١١].

ولم تؤثر السكك الحديدية التي تم التوسع في إنشائها في مصر، وإلى حد ما في تركيا فيما بعد، تأثيراً ملحوظاً على الهلال الخصيب، فلم يتم ربطهما بالسكك الحديدية السورية إلا عند نهاية الحرب العالمية الأولى، وبالسكك الحديدية العراقية إلا عام ١٩٤٠. ولا يبدو أنها قد أثرّت في تطور التجارة أو حولت وجهتها. وكانت سكك حديد الحجاز التي أنشئت بأموال جمعت من مختلف انحاء العالم الاسلامي لتربط دمشق بالمدينة المنوّرة عام ١٩٠٨، محدودة الأثر من الناحية الاقتصادية. وقد أخفق الخط في استعادة طريق الحج الإسلامي البري التقليدي، فاستمر الحجاج يستخدمون الطريق البحري إلى الحجاز. كما يبدو أيضاً أنها لم تساهم في زيادة تجارة سوريا مع شمال الجزيرة العربية زيادة ملحوظة، رغم أنه كان بإمكانها أن تحقق ذلك لو لم يتم نسف الجزء الممتد من الخط جنوب معان خلال الحرب العالمية الأولى. وكانت أهم نتائج الخط داخلية زيادة صادرات الغلال من حوران إلى حيفا عبر فرع للخط الرئيسي.

ولم يتأثر الهلال الخصيب تأثراً سلبياً بالتوسع الزراعي في مصر وتركيا وإيران. فتدهور انتاج القطن السوري واختفاؤه قد يفسره جزئياً النقص الحاد في الاستهلاك المحلي نتيجة اضمحلال الحرف اليدوية، كما يُفسَّر جزئياً بتدهور الاسعار العالمية الناتج عن الزيادة الضخمة في صادارت القطن من الولايات المتحدة الأمريكية والهند. كما أن القطن المصري كان أجود نوعاً من القطن السوري، ومن ثم لم يكن منافساً مباشراً له، ولم يزد انتاج تركيا وايران من القطن زيادة ملحوظة إلا عند نهاية القرن التاسع عشر. وينسحب ذلك على الحرير اللبناني الذي يبدو أنه لم يعانِ من زيادة الصادرات التركية والايرانية، على الرغم من أن المنافسة ـ في هذه الحالة ـ

---

(١٠) Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 165 - 177.

(١١) Farnie, *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 - 1956,* pp. 146 - 147.

كانت منافسة مباشرة(١٢). كذلك لم تكن هناك أي منافسة صناعية بين المناطق الاقليمية الأربع.

ولكن اتساع نطاق الاقتصاد المصري بشكل عام ترك أثراً ايجابياً معيناً على سوريا. أولاً، يفترض أن تزداد الصادرات السورية التقليدية إلى مصر مثل الصابون وزيت الزيتون وبعض المنسوجات، على الرغم من أن فرض رسوم جمركية بنسبة ٨ بالمائة على الواردات المصرية قلل من تلك الواردات. ثانياً، هاجر عشرات الآلاف من اللبنانيين والفلسطينيين والسوريين - غالبيتهم العظمى من المسيحيين - إلى مصر بحثاً عن الفرص الاقتصادية. وبحلول عام ١٩١٤ بلغ عددهم ٥٠,٠٠٠ نسمة يضاف إليهم بضع مئات استقروا في السودان. ولعب هؤلاء دوراً قيادياً في التجارة، والأعمال المالية، والصحافة، والمهن الحرة ووظائف الحكومة. ويفترض أن هؤلاء فعلوا ما كان يفعله المهاجرون إلى العالم الجديد(١٣) من إرسال بعض التحويلات النقدية إلى بلدانهم. ومن المؤكد أنهم لعبوا دوراً رئيسياً في رواج السياحة الصيفية في لبنان.

ويُعدّ النمو الاقتصادي في تركيا أبطأ نوعاً منه في مصر، وقدّمت إليها الاقليات الأرمنية، واليونانية، واليهود الكفاءات اللازمة للأعمال التجارية والمهنية. ولكن بعض السوريين لعبوا دوراً محدوداً في التوسع في زراعة القطن في إقليم أضنة(١٤).

وساعد كثيراً على تيسير حركة التجارة والأفراد بين الهلال الخصيب وجيرانه، ربط السكك الحديدية السورية بالمصرية والتركية، وإقامة الخط الحديدي العراقي خلال الحرب العالمية الأولى، وتطور النقل الميكانيكي عبر الصحراء. وعلى أي حال، فإن ذلك جاء انعكاساً لآثار تفتت الامبراطورية العثمانية. فحّلت محل منطقة التجارة الحرة الكبيرة، البلدان الخاضعة للانتداب وهي العراق، وسوريا، ولبنان وفلسطين، وشرق الأردن، تحيط بها مصر وتركيا. وعلى الرغم من وجود المواد التي تضمّنها نظام الانتداب من ايجاد معاملة جمركية تفضيلية بين البلدان الخاضعة للانتداب، ارتفعت الرسوم الجمركية ارتفاعاً سريعاً، وبخاصة بعد عام ١٩٣٠ عندما استعادت مصر وتركيا حقوقهما في تحديد الرسوم الجمركية، وسعت بلدان الانتداب إلى حماية صناعتها وزراعتها. ومرة أخرى، كانت حلب والموصل ودمشق من أكثر المدن معاناة، ففقدت أسواق منتجاتها كما فقدت تجارة العبور. غير أن بيروت استطاعت التغلب على الصعوبات السياسية وغير السياسية، وأقامت شبكة تجارية ومالية امتدت إلى العراق وايران والجزيرة العربية. وكان ذلك أكثر من مجرد انعكاس للمنافسة التي نتجت عن تطور ميناء حيفا الحديث الذي خدم فلسطين وبعض أنحاء جنوب الجمهورية السورية.

وشهدت الفترة التي اعقبت الحرب العالمية الثانية المزيد من التفكك الذي اتخذ شكل

---

(١٢) Issawi, ed. : *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 446 - 448; *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 253 - 258, and *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, pp. 231 - 238 and 244 - 246.

(١٣) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٢ من هذا الكتاب، و
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 269 - 273.

(١٤) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 243.

اغلاق الحدود وتوقّف التجارة بين البلدان العربية واسرائيل، والغاء النظام الجمركي والنقدي الموحد بين لبنان وسوريا. ولكن النفط ظهر كعامل بالغ القوة يعمل على زيادة المعاملات الاقتصادية بين الهلال الخصيب وجيرانه. وفي الثلاثينات ومطلع الأربعينات من القرن العشرين، أدى مدّ خط الأنابيب من حقول النفط في كركوك، شمالي العراق، إلى حيفا وطرابلس، إلى أقامة مصفاة للنفط في كل منهما، وإقامة خط الانابيب عبر الجزيرة العربية، وخط أكبر للأنابيب من العراق عبر سوريا، وأنشئت مصافٍ نفطية أخرى في صيدا، وحمص، وبانياس، والزرقا في الأردن. وحصل لبنان وفلسطين على عوائد شحن زهيدة عن كميات النفط المصدّرة من طرابلس وحيفا. وبعد الحرب العالمية الثانية قامت البلدان الأربعة بفرض رسوم عبور زهيدة على النفط العراقي ونفط الجزيرة العربية الذي يمرّ عبر أراضيها. وزيدت هذه الرسوم زيادة كبيرة في الخمسينات(١٥). وبحلول عام ١٩٧٠ حققت تلك الرسوم دخلاً قدره ٥٥ مليون دولار لسوريا، و ١٥ مليون دولار للبنان، وخمسة ملايين دولار للأردن(١٦). أما التطورات الأخرى، بما فيها زيادة الرسوم، وإغلاق العراق لخط الأنابيب عام ١٩٧٦، وبناء خط أنابيب عراقي خالص يحمل نفط كركوك إلى الخليج الفارسي، وخط آخر يحمله إلى دورتيول في تركيا، فلا مجال لمناقشتها هنا(١٧).

وتعدّ التأثيرات غير المباشرة الناجمة عن الزيادة الهائلة في انتاج النفط وعوائده في الخليج ذات مغزى كبير. ففي الثلاثينات، كان لبنان، وإلى حد ما سوريا، قد استفادا من التوسع الاقتصادي في العراق، ويتوليان جانباً لا بأس به من تجارة العراق الخارجية، ويصدّران إليه بعض منتجاتهما، ويوفدان إليه المعلمين وغيرهم من الموظفين، ويستقبلان منه السياح والطلاب. وتضاعفت تلك المعاملات ـ بعد الحرب العالمية الثانية ـ اضعافاً مضاعفة لتغطي إلى جانب العراق، البلدان العربية المنتجة للنفط، ولفترة وجيزة، ايران. ودراسة نسيج تجارة الشرق الأوسط تشير إلى أن القسط الأعظم منها يتمثل في المعاملات التجارية بين لبنان والأردن وسوريا، من ناحية، والبلدان العربية المنتجة للنفط مثل العراق، والعربية السعودية، والكويت، وبقية البلدان الخليجية، من ناحية اخرى. ولبنان والأردن وسوريا هي البلدان الوحيدة في المنطقة التي تمثل تجارتها الاقليمية جانباً كبيراً من تجارتها الخارجية إذ بلغت في منتصف الستينات ١٠ بالمائة ـ ٢٠ بالمائة من الواردات و٣٠ بالمائة ـ ٥٠ بالمائة من الصادرات. كما أوفدت البلدان الثلاثة بضع مئات الآلاف من الأفراد ـ بما في ذلك الفلسطينيون ـ للعمل في الخليج، فذهبوا بأعداد قليلة في بداية الأمر للعمل في صناعة النفط، ثم بأعداد كبيرة للخدمة في مختلف المجالات التي تطلّبها التوسع الاقتصادي السريع في تلك المنطقة. وتدفقت أموال طائلة من البلدان العربية المنتجة للنفط على لبنان لتودع في البنوك

(١٥) Charles Issawi and Mohammed Yeganeh, *The Economics of Middle Eastern Oil* (New York: Praeger; London: Faber and Faber, 1963), pp. 137 - 139.

(١٦) *Petroleum Press Service* (June 1970).

(١٧) Edith Tilton Penrose, *Iraq: International Relations and National Development* (Boulder, Colo.: Westview Press; London: E. Benn, 1978), pp. 441 - 446.

وتستثمر في المشروعات والممتلكات العقارية وغيرها من المجالات. ونالت البلدان الثلاثة ـ شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان العربية الأخرى ـ المنح والقروض من صناديق التنمية العديدة التي أقامتها بلدان النفط العربية الغنية منفردة أو مجتمعة، كما تشترك البلدان الثلاثة في بعض المشروعات العربية المشتركة. وعلى ذلك، وعلى الرغم من أن العلاقات الاقتصادية بين الهلال الخصيب وتركيا ومصر، ومرة أخرى، ايران، تعدّ محدودة في الوقت الراهن، ازدادت روابط الهلال الخصيب بالجزيرة العربية قوة وتلاحماً، وأصبح مستقبله الاقتصادي مرتبطاً بها أكثر من أي وقت مضى.

الفصل الثاني

التطوّراتُ العامّة والاجتماعيّة

أولاً: التطورات العامة

شهدت الحقبة موضوع الدراسة تقدماً متميزاً، وذلك على نقيض القرون السابقة التي اتسمت بالركود والاضمحلال أحياناً[1]، فازداد السكان عدداً، وفتحت المدارس الحديثة، ونشرت الكتب والصحف، واتسعت رقعة الأرض الزراعية، وأُدخل النقل الميكانيكي، وتضاعفت التجارة الخارجية عدة-أضعاف؛ وظهرت إرهاصات النظام المالي، وأقيم عدد من المشروعات الصناعية أو شرع في اقامتها وذلك بعد التدهور الحاد للحرف اليدوية الذي تبعه نوع من الاستقرار والانتعاش. وفاق التقدم في سوريا نظيره في العراق، إذ حققت سوريا تقدماً نسبياً أكبر حين بدأت الحقبة وهي تتمتع بمستوى أعلى من العراق. وفي قطاعي الاقليم شهدت فترة ما بين الحربين استمراراً في التطور، زادت معدلاته بعد الحرب العالمية الثانية.

وكان النصف الثاني من القرن الثامن عشر في سوريا، فترة ركود أو حتى فترة اضمحلال. ففي الوقت الذي ارتفعت فيه الأسعار، قلّت قيمة الواردات البريطانية من سوريا بشكل حاد، وتدهورت التجارة الفرنسية التي كانت أكبر حجماً[2]. ويذكر فولني (عام ١٧٨٥) أنه بينما كان هناك ٣٢٠٠ قرية مدرجة في سجلات الضرائب في باشالك حلب، كانت ٤٠٠ قرية فقط تقوم بتسديد الضرائب. ويضيف معلومة تزيد الصورة قتامة حين يقول: «إن تجّارنا الذين أقاموا في حلب وما حولها لمدة عشرين عاماً شاهدوا تناقص السكان في الجزء الأكبر من المنطقة»[3] وفي عام ١٨٤٧ ذكر القنصل الفرنسي في تقريره أن قبيلة عنيزة أغارت على أبواب

---

(١) للحصول على نظرة شاملة ممتازة أنظر:
Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), chaps. 1-3, 6-7, and 10-12.

(٢) أنظر: المصدر نفسه، الجداول ص ٦ ـ ٧.

(٣) Constantin François Volney, *Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784,* =

حلب وصبدّهم سكانها عنها بعدما دمروا حقول القمح والشعير(٤). وفي عام ١٨٦٠ ذكر القنصل البريطاني في حلب في تقريره: «إن بداية تخريب هذا البلد الغني ترجع إلى نحو ثمانين عاماً مضت، عندما أغارت قبائل عنيزة من وسط الجزيرة العربية مدفوعة بالمجاعة، في حشود ضخمة على الحدود الشرقية للسهول السورية. ومنذئذ تراجعت القرى تدريجياً أمام مد الدمار في منطقتين قرب عكا وبين اللاذقية وطرابلس، ووصلت أخيراً إلى البحر. وازداد تقدمها في السنوات الأخيرة على حساب الزيادة في قطعان الماشية ومراعي البدو... رأيت هذا العام خمساً وعشرين قرية وقد نهبت وهجرت».

وبعد ذلك بعام واحد، ذكر زميله في دمشق أنه نتيجة لغارات القبائل وانعدام الأمن «في باشالك دمشق، يوجد أكثر من ألفي قرية مدمرة ومهجورة. كانت من بينها ألف قرية تزرع ثم أصبحت في عداد الذكريات»(٥). وفي حلب، كانت ثمة عوامل سلبية أخرى تتمثل في سلسلة الزلازل - وبخاصة زلزال عام ١٨٢٢ - التي دمرت المدينة، والصراعات الطائفية المستمرة، وتحوّل التجارة إلى فارس عبر البحر الأسود متخطية سوريا في ثلاثينات القرن التاسع عشر(٦). وفي تقرير كتبه عام ١٨٥٧، يذكر القنصل البريطاني أن المدينة «ربما تكون قد بلغت الدرك الأسفل منذ اثني عشر عاماً، عندما حدث رد فعل وأصبح النشاط التجاري المتزايد ملحوظاً منذئذ». ويشير تقرير آخر إلى أن العشور قد تضاعفت فيما بين الأعوام ١٨٤٧ - ١٨٥٧ نتيجة زيادة المساحات المزروعة(٧).

وشهد الحكم المصري (١٨٣١ - ١٨٤٠) انقطاعاً في حالة الركود، فقد اصدر ابراهيم باشا الأوامر وحاول النهوض بالتطور الاقتصادي(٨) والتوسع في الزراعة(٩)، وزيادة التجارة(١٠). غير أن الإنسحاب المصري أعقبه تجديد التدهور(١١). وترتّب على ذلك أن

1785, containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, = Arts, Manufactures and Commerce; with observations on the Manners, Customs and Government of the Turks and Arabs (London: Robinson, 1787), vol. 3, p. 44.

(٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Geofroy to Guizot, 10 May 1847,» (Alep), vol. 31.

(٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Skene to Bulwer, 12 May 1860,» (FO 78/1538), and «Rogers to Bulwer, 10 June 1861,» (FO 78/1586).

وللمزيد من التفاصيل حول غارات البدو وآثارها، أنظر مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب، وأنظر أيضاً: Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950-1957), vol. 1, pt. 1, pp. 166-167, and Norman N. Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987), pp. 1-57.

(٦) Charles Issawi, «The Tabriz-Trabzon Trade,» *International Journal of Middle East Studies* (January 1970).

(٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Aleppo 1857,» (FO 78/1389).

وأنظر أيضاً تقريرين عن حلب في: Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30.

(٨) أنظر: الفصل الثاني، القسم ١ من هذا الكتاب.

(٩) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٠) أنظر: الفصل الثالث، المقدمة، والقسم أولاً، النص ٩ من هذا الكتاب.

(١١) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report of 14 June 1858,» (FO 78 / 1388), and Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 - 1980*, pp. 38-46.

أبعدت المنافسة الأوروبية الكثير من الصناع الحرفيين عن حرفهم(١٢).

ولعل فلسطين كانت أول بلدان الاقليم استعادة لنشاطها لأن أحوالها كانت أفضل نسبياً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر(١٣). ففي عام ١٨٥١ أشار القنصل البريطاني في القدس إلى التحسن العام الذي يقدّم برهاناً عليه: **أولاً**، «الزيادة الكبيرة في الموارد المالية التي جمعت خلال السنوات الثلاث الأخيرة»، وذلك يرجع إلى «اتساع نطاق الزراعة الذي يقره الجميع، وزيادة التجارة مع يافا»؛ **وثانياً**، «اعادة بناء القرى من بين أنقاض الخراب وتحسين القرى الأخرى التي لم يهجرها سكانها، ويغلب ذلك على القرى المسيحية، مثل بيت لحم، وعين كارم، ودير ديوان، ورام الله، ويطرون. ولكن ذلك لم يكن عاماً... فلا أعرف مكاناً في فلسطين تعرّض للدمار طوال خبرتي التي تمتد ست سنوات»؛ **وثالثاً**، في القدس «بلغت الأموال التي أنفقت على المباني، وبخاصة الأديرة، حداً كبيراً. ولا يجب أن أغفل ذكر الصعوبة التي تواجه الأوروبيين عند البحث عن مسكن للاقامة»؛ **وأخيراً**، «تزايد اعداد الزوار الأوروبيين والأمريكيين القادمين إلى فلسطين زيادة مطردة»(١٤)، وفي عام ١٨٨٠، كتب القنصل البريطاني في بيروت: «ألاحظ أن حالة يافا تبدو طيبة بالنسبة إلى غيرها من المناطق المحيطة». وفي عام ١٨٥٦ كتب القنصل البريطاني في يافا: «المنطقة التي تقع حول يافا لمسافة ثلاثة أميال عامرة بالبساتين، وينابيع الماء، وصهريج في كل بستان يجعله دائم الخضرة، حتى في الصيف»(١٥).

وفي الوقت نفسه، كانت بيروت تزدهر بسرعة لتصبح أهم موانىء سوريا، وذكر القنصل الفرنسي (عام ١٨٤٧) ان الأحوال في لبنان آخذه في التحسن، وأضاف «إن الاقطاعات الدرزية تفتّت شيئاً فشيئاً»(١٦). وإن كان هذا التفتت قد أدى إلى مصادمات طائفية دموية في عامي ١٨٤٥ و١٨٦٠، التي ألحقت الكثير من الخسائر بالأرواح والممتلكات(١٧). وتدخلت الدول الأوروبية لإقامة النظام الأساسي الخاص عام ١٨٦١ الذي أعطى لبنان وضعاً متميزاً، واعفاه من الكثير من الضرائب، وأدى إلى تحقيق رخاء متزايد حتى عام ١٩١٤(١٨). وفي عام ١٨٧٢ يكتب القنصل البريطاني عن انطباعاته عقب رحلة قام بها في منطقة دير القمر فيقول: «كان من المدهش أن ترى التحسن الذي طرأ خلال السنوات الثلاث الأخيرة»، حيث شيّدت طرق للعربات، وحسّنت ادارات الحكومة العمل(١٩).

---

(١٢) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٣) Ammon Cohen, *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration* (Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1973), pp. 184-188.

(١٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Canning, 7 November 1851,» (FO 78/874).

(١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, «Beyrout,» and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Reply to Questionnaire,» (FO 78/1419).

(١٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report in Beyrouth,» vol. 5, p. 346.

(١٧) أنظر: الفصل الثاني، القسم ٢ من هذا الكتاب.

(١٨) أنظر: الفصل الثاني، القسم ١٥ من هذا الكتاب.

(١٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eldridge to Rumbold, 30 October 1872,» (FO 78/2228).

وأدت مصادمات عام ١٨٦٠ إلى قيام مذبحة للمسيحيين في دمشق[٢٠] وعطّلت تجارتها وصناعة النسيج فيها[٢١]. وعلى أي حال ما لبثت أن استعادت نشاطها بسرعة، رغم أنها عانت عام ١٨٦٦ من ثلاث آفات هي الكوليرا، والجراد، والكساد العالمي[٢٢].

واستمرت منطقة اللاذقية على تخلّفها. وكتب أحد قناصل النمسا عام ١٨٣٨ يصف بؤس السكان الذين كانوا يضطرون أحياناً إلى بيع بناتهم للضباط[٢٣]. يتناول تقرير بريطاني لعام ١٨٧٤ بالتفصيل الزراعة المحدودة في السهول، وسوء حالة الطرق والجسور، وتدهور مستوى معيشة القرويين، وغلبة الأمية عليهم، ويقول: «إن تناقص السكان في هذه السهول والجبال المجاورة لها قد تم تدريجياً خلال القرون القليلة الأخيرة». ففي السنوات الخمسين الأخيرة، نزح المهاجرون إلى أضنة، واضرت الضرائب بزراعة التبغ[٢٤] وازدادت تجارة اللاذقية نقصاً[٢٥].

وفي السبعينات (من القرن التاسع عشر) تسبب نقص المحاصيل وهبوط أسعار التصدير بالمزيد من الصعوبات[٢٦] (كان هناك قحط في دمشق عام ١٨٧٨، وفي حلب عام ١٨٨٠[٢٧]. ولكن كان هناك اتجاه عام في سوريا كلها نحو زيادة الانتاج الزراعي[٢٨]، ويبدو أن المصنوعات الحرفية والتجارة الخارجية كانتا مستمرتين. واتجه رأس المال الأجنبي - الفرنسي أساساً - إلى الاستثمار في السكك الحديدية والموانىء[٢٩]. وكانت الهجرة إلى

---

(٢٠) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٢١) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٢٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eldridge to Lyons, 30 October 1886,» (FO 78/1927).

وأنظر أيضاً: Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, «Damascus».

(٢٣) Austria, Haus-Hof und Staatsarchiv, «Dispatch of 14 February 1938,» (HHS 67, 1338, I-VI).

(٢٤) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٢٥) Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, «Beyrout,» pp. 372-383.

(٢٦) أنظر: القسم ثانياً، النص ٧ من هذا الفصل.

(٢٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Rousseau to Waddington, 17 March 1878,» (Damas), vol. 6; Great Britain, Accounts and Papers 1878, vol. 73, «Damascus», and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Henderson to Layard, 10 March 1880,» (FO 195/1305).

(٢٨) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

كتب القنصل البريطاني في عام ١٨٧٢ يشير إلى أنه في منطقة البلقا بالأردن «تحقق تقدم ملحوظ فتم استزراع مساحة من الأرض أكبر من تلك التي كانت تزرع عام ١٨٦٦، وثمة علامات أكيدة على توافر الأمن بالنسبة إلى الأرواح والممتلكات، ويبدو على الناس حسن الملبس والمأكل، على الرغم من تدهور المحاصيل الزراعية عامي ١٨٧٠ و ١٨٧١. وكثير من المناطق التي كانت تتعرض لغارات البدو أصبحت آمنة وتبدو في حالة انتعاش نسبية». أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eldridge to Rumbold, 29 April 1872,» (FO 27/2228).

(٢٩) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

أمريكا سمة الفترة[٣٠]، ونتج منها تدفق التحويلات النقدية التي ساعدت على موازنة المدفوعات وإدخال الأفكار الجديدة. وجاءت المصادر الأخرى للنقد الأجنبي في صورة تحويلات مرسلة إلى اليهود في فلسطين، وعائدات السياحة، ونفقات الارساليات التبشيرية والمؤسسات الخيرية الأجنبية، وكان بين الأخيرة مجموعة طيبة من الكليات والمدارس.

ويمكن أن ندرك اهتماماً متزايداً بين السوريين بالمسائل الاقتصادية. ففي عام ١٨٦٨ أصدر المجلس السوري، برئاسة رشيد باشا، قرارات عديدة تتضمن شقّ طريق للعربات من المعرة مروراً بحماه وحمص وبعلبك ليصل إلى طريق بيروت ـ دمشق، وإصلاح الجسور، وتسجيل الرهونات العقارية وتسجيل مساحة الأراضي، ومد خطوط البرق، وتحسين صناعة الزجاج في دمشق وعكار، والترخيص بفتح مصارف تقرض الفلاحين بفائدة ١٢ بالمائة، وإقامة حاميات في البتراء والسلط والمدن الأخرى لمراقبة أعمال البدو، وإجبارهم على الاستيطان والاشتغال بالزراعة[٣١]. ويجب أن نشير أيضاً إلى الآثار النافعة لولاية مدحت باشا (١٨٧٨ - ١٨٨٠)[٣٢].

وكانت هناك نكسات، بلغ بعضها درجة كبيرة من الحدة، مثلما حدث في منطقة حلب عام ١٨٩٥ أثناء مذابح الأرمن. وفي عام ١٨٩٩ شكا القنصل الفرنسي من انتشار الفوضى، فبعد أن قضى الأكراد على المسيحيين حولوا هجومهم نحو المسلمين: «فحط الفقر على السكان الذين ازدادوا فقراً بمرور الزمن، وعلى حين عانى الفقراء، أصبح أبناء الطبقة الوسطى في حال يرثى لها»[٣٣].

وحذت سوريا حذو البلدان العثمانية في ذلك كله، فقد أخذ إيقاع التطور في التسارع بشكل ملحوظ في الأناضول والروملي نحو عام ١٨٨٠، وذلك نتيجة لعوامل متعددة، منها غياب الحروب الكبرى بين عامي ١٨٧٨ و١٩١٢، وتحسين الإدارة المالية نتيجة ممارسات إدارة الدين العام إلى حد كبير، وتدفّق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الاستثمار في مشروعات السكك الحديدية وغيرها من مشروعات البنية الأساسية، واهتمام الحكومة بالتنمية الاقتصادية الذي عبّرت عنه بالتشريعات المساعدة واتخاذ الكثير من الإجراءات لمد يد العون إلى الصناعة والزراعة، وازدياد المبادرة الفردية في الأمور الاقتصادية وبخاصة من جانب الأقليات[٣٤].

---

(٣٠) أنظر: القسم ثانياً، النص ١٢ من هذا الفصل.

(٣١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/2051).

(٣٢) أنظر على سبيل المثال مشروعاته الخاصة بالنقل:
Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Beyrout».

(٣٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1899, (Alep), vol. 39.

(٣٤) Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800-1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), passim; Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik* (Ankara: Türkiye Is Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), passim, and Osman Okyar, «A New Look at the Problem of Economic Growth in the Ottoman Empire, 1800-1914,» Haceteppe University (unpublished paper).

وكان التوقيت مختلفاً بعض الشيء في العراق، فقد أصبح يُنظر فيه إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر على أنه فترة رخاء اقتصادي نتيجة تحوّل التجارة من بوشهر إلى البصرة، ونتيجة الحكم الحازم المستنير لسليمان باشا «الكبير» (١٧٨٠ - ١٨٠٢)، وانتهاء التهديد الفارسي للبصرة بعد جلاء الفرس عنها عام ١٧٨٠[٣٥]. ولكن الرخاء كان نسبياً فحسب، إذ استمرت المنازعات القبلية، ويبيّن الحجم المحدود لإجمالي مبيعات الشركة الشرقية في البصرة وبوشهر بين العامين الماليين ١٧٨٠/ ١٧٨١ - ١٧٨٩/ ١٧٩٠ هبوط مستوى النشاط التجاري (بلغت تلك المبيعات ٦٥ ألف جنيه استرليني، و٢٧ ألف جنيه استرليني على التوالي). ودعت الخسارة التي منيت بها الشركة إلى التفكير في إقفال منشآتها في الخليج[٣٦]. وفي العقود الأولى من القرن التاسع عشر ازدادت الأحوال تدهوراً. وكان من بين أسباب ذلك الحروب الأوروبية التي أثرت على تجارة البحر المتوسط، وتزايدت غارات الوهابيين، والمنازعات القبلية التي عرّضت المواصلات للخطر[٣٧]، وما ترتب على الطاعون والفيضانات من خسائر معهودة[٣٨]، وسياسة الابتزاز التي اتبعها الباشا[٣٩]. وكانت نتائج جهود داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣١) لتطوير البلاد محدودة، ولعله كان يستمد الالهام من تجربة محمد علي في مصر. وكان من السهل على الحكومة العثمانية أن تسقط حكم المماليك بعد أن أوهنته الطواعين والفيضانات التي حدثت عامي ١٨٢٢ و١٨٣١[٤٠].

ويبدو أن ثمة تحسّناً محدوداً حدث خلال العقود القليلة الأولى من الحكم العثماني[٤١]، كان معظم الولاة يفتقرون إلى الكفاءة، كما كان بعضهم من المرتشين. ففي عام ١٨٦١ بلغت قيمة حالات الرشوة الثابتة بحق الوالي السابق مصطفى نوري باشا

---

(٣٥) Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), pp. 177-220.

(٣٦) Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800-1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 82-89.

(٣٧) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٣٨) أنظر: القسم ثالثاً، النصوص ٣ - ٥ من هذا الفصل.

(٣٩) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp.. 135-136.

وأنظر أيضاً: ساطع الحصَري، **البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها على طلاب المعهد** (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ٤٤ - ٥٢.

(٤٠) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(٤١) حول هذه الفترة، أنظر:

Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq,* pp. 277-297, and Phebe Marr, *Modern History of Iraq* (Boulder, Colo.: Westview Press, 1985), pp. 22-28.

ويعالج المصدر التالي الفترة بشكل عام:

P . Vaucelles , *La Vie en Iraq il y a un siècle* (Paris: [s.n.], 1963), pp. 64-88.

٢,٢٤٩,٤٢٥ قرشاً، أما الحالات التي لم تثبت فبلغت قيمتها ١,٤٩٥,٥٠٠ قرش[٤٢]. ويبدو أن هدفهم الرئيسي كان إخضاع البلاد للسلطة المركزية، وزيادة الموارد المالية للدولة، واشراك العراق في الدفاع عن الدولة بغرض التجنيد العسكري في الموصل عام ١٨٣٥ وجنوب العراق عام ١٨٧٠. وكُسرت تدريجياً شوكة رؤساء الأكراد وأعيان شمال العراق، ولكن الإدارة عجزت عن تحقيق قدر من النجاح في تهدئة أو توطين أو إخضاع البدو في جنوب العراق. ولم تفلح الحملات المتعاقبة ذات القوات المحدودة إلا في تدمير المحاصيل ومصادر العيش وزيادة استفزاز القبائل. وفي عام ١٨٥٤، تلقّى القنصل البريطاني إخطاراً بأن المنطقة الواقعة بين البصرة وسوق الشيوخ «مليئة باللصوص والقراصنة حتى أنه أصبح من الصعب اجتيازها، وهنا يتبادل الشيخ منصور (شيخ قبائل المنتفق) مرة أخرى الاتهامات مع حاكم البصرة»[٤٣]، وفي نيسان/ ابريل ١٨٤٩ ذكر رولنسون في تقرير له أنه في شمالي كردستان «شملت الجبال ثورة عامة ضد الحكم التركي»، وفي جنوب العراق نزل بنولام «الميدان بأعداد كبيرة»، وفي الصحراء الشمالية اتفقت الشمر «على توحيد جهودها» ضد الباشا، وكانت بغداد ذاتها «حافلة باللصوص والنهابين»، ولا بد من دفع بعض الاتاوات دائماً لشيوخ الأكراد والعرب. ولكن الأزمة المباشرة ترجع دون شك إلى طبيعة إدارة نجيب باشا التي تضحي بكل الأهداف في سبيل اعتبار واحد هو تكديس الأموال. وفي أيار/ مايو ثار العرب المقيمون على ترعة الهندية، فقد حصّلت منهم الحكومة ٢١,٠٠٠ كيس «فوجدوا أنفسهم فجأة قد انحدروا من حالة اليسر النسبي إلى الإملاق الشديد»، واتجهوا إلى نهب مخازن الغلال العامة والممتلكات الأخرى. وفي تموز/ يوليو انتشر العصيان المسلح و«توقفت الملاحة في نهر دجلة تماماً»[٤٤]، وفي عام ١٨٥٢، «فشلت حملة رشيد باشا ضد قبائل المنتفق فشلاً تاماً» رغم أنه استخدم عشرة آلاف من الجند النظاميين وغير النظاميين وألحق الخسائر بالبدو في كل المعارك التي اشتبك معهم فيها، إلا أنه اضطر إلى الانسحاب من الديوانية: «يبقى أن نضيف أن نهب الباشا الوحشي وسفكه لدماء البدو الذين طلبوا حمايته في الحلة قد ادت بالفعل إلى إثارة ثائرة العرب عامة غربي بغداد»[٤٥].

وفي عام ١٨٥٦ كانت الأحوال لا تزال سيئة بين قبائل المنتفق، «ولم يستطع الأتراك اخضاع مناطقهم بالقوة العسكرية، كما لم يسحبوا حاميتهم من سوق الشيوخ ويكفّوا عن التدخل في شؤونهم»، وأدت السياسة في السنوات الأخيرة إلى «دمار الزراعة والتجارة في تلك المناطق، وحولت القبائل من زراع وعمال جادين إلى قتلة ولصوص»[٤٦]. وفي الشمال، استمر الأكراد والفرسان «الحميدية» غير

(٤٢) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٩ من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of June 1861,» (FO 195/676).

(٤٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Jones to Rawlinson, 26 July 1854,» (FO 195/442).

(٤٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 25 April 1849, 23 May 1849, and 16 July 1849,» (FO 195/334).

(٤٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Rose, 2 June 1852,» (FO 195/367).

(٤٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Taylor to Kemball, 17 April 1856,» (FO 195/521).

النظامية، يغيرون على الأهالي حتى الحرب العالمية الأولى(٤٧).

وحتى النيات الحسنة لم تؤتِ ثمارها(٤٨).

«لا يبدو طبعاً أن هناك تظاهراً بأن السلطات التركية لم تضع في اعتبارها الحالة المهملة للمناطق التي تحدّ نهر الفرات: فكما جاء في التقارير التي أرسلها من حين إلى آخر إلى سفارة صاحب الجلالة يسعى كل والٍ عند تعيينه ـ منذ ولاية نجيب باشا ـ إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة للاحتفاظ بالسيطرة على مياه النهر، وتنظيم توزيعها لأغراض الري، ولكن جهودهم كانت تفتقر إلى الخبرة أو تلقى سوء التقدير، أو تؤدي إلى المعارضة العلنية أو السرية من جانب شيوخ خزعل والمنتفق الذين يسعون لتفادي السيطرة العثمانية المباشرة. ومن ثم منيت تلك الجهود بالفشل، وذهبت هباءً الأموال التي أُنفقت في هذا السبيل، وهي أموال طائلة».

ووُصف حكم رشيد جزلكي باشا (١٨٥٢ ـ ١٨٥٦) بأنه حكم «شريف، وقوي، ومتحرر»(٤٩). وقام نامق باشا (١٨٦١ ـ ١٨٦٨) بـ«إصلاحات عظيمة»، فدفع الرواتب المتأخرة لجنود الحامية، وحافظ على انضباطهم، وأوقف اختلاسات العسكر، وحقق فائضاً في الموارد المالية(٥٠)، وكان يكره التدخل الأوروبي كراهية شديدة(٥١). ولعل مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) كان أعظم المصلحين العثمانيين في القرن التاسع عشر. وقد غطى نشاطه الكثير من مظاهر الحكم والاقتصاد والمجتمع، ولكن انجازاته لا تطاول جهوده(٥٢).

وفي الوقت نفسه، كانت القوى الدولية قد بدأت تغيّر واقع العراق، فأخذت التجارة مع منطقة المحيط الهندي تنمو باطراد(٥٣). وفي عام ١٨٤٨ كتب قنصل بريطاني أن البصرة «التي كان يسكنها منذ خمسين عاماً نحو ٦٠ ألف نسمة، أصبحت الآن مجرد قرية صغيرة»(٥٤). غير ان إقامة خط من السفن التجارية يربط بومباي بالبصرة، وإدخال الملاحة البخارية إلى نهر دجلة(٥٥) أدى إلى إحياء البصرة. وفي عام ١٨٦٦، «كان عدد من ولدوا بالبصرة من سكانها قليلاً جداً، أما الجانب الأكبر من التجار والعمال فكانوا من بين المهاجرين إليها من فارس والسواحل العربية للخليج الفارسي الذين اجتذبتهم الأجور المرتفعة أو قلّة تكاليف المعيشة»(٥٦). وبافتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩، بدأ فصل جديد من تاريخ العراق، إذ أصبحت في متناول السفن القادمة من أوروبا، فازداد حجم

---

(٤٧) أنظر: الفصل الرابع، القسم خامساً، النصين ٥ و٦ من هذا الكتاب.

(٤٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Bulwer, 22 April 1863,» (FO 195/752).

(٤٩) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, p. 283.

(٥٠) أنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(٥١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Bulwer, 28 June 1865,» (FO 195/803 A).

(٥٢) أنظر: القسم ثالثاً، النصين ١١ و١٢ من هذا الفصل، والفصل السابع، القسم رابعاً، النص ٩ من هذا الكتاب.

(٥٣) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٥٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 14 April 1848,» (FO 195/318).

(٥٥) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٥٦) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 62, «Bussorah».

التجارة الخارجية زيادة كبيرة(٥٧). ولم تتأثر التجارة تأثراً ملحوظاً باستمرارية ونشاط القرصنة في الخليج، التي استمرت حتى هذا القرن(٥٨). وشجعت زيادة الطلب الخارجي على الغلال والتمور العراقية(٥٩) على التوسع في الزراعة واستقرار البدو. فعلى ضفاف دجلة إلى ما وراء العمارة، عام ١٨٧٨، «أقام البدو العرب من السكان وسائل ري ميكانيكية»، ومن الملاحظ أنه بعد أن فعلوا ذلك «أصبحوا أكثر استقراراً، فشيدوا المنازل، وتخلصوا من عادة السلب والنهب». وعلى سبيل المثال اشارت التقارير إلى أن المنتفق لم يرتكبوا أي جريمة من جرائم السرقة منذ أذن لهم بحيازة الأراضي الزراعية بطريق الشراء في وادي الفرات. ولكن هؤلاء العرب رهن هوى الباشا، وكادت تحدث ثورة كبيرة بينهم عندما قامت محاولة لانتزاع الأرض منهم(٦٠)، ويعود نصف حالة الفوضى والرغبة في التقدم في بلاد العرب (جنوب العراق) إلى مشكلة حيازة الأرض الزراعية(٦١). وأدى ربط العراق باستانبول والهند بخطوط البرق في الستينات ومد شبكة البرق في طول البلاد وعرضها، إلى المساهمة في اقرار النظام والتقدم الاقتصادي. وتحسنت الادارة تحسناً وئيداً، وكذلك كانت الحال بالنسبة إلى النظام المالي. وزاد عدد السكان، وفتحت بعض المدارس الحديثة. غير انه مع بداية هذا القرن، كان العراق قد تطور بقدر محدود جداً عما كان عليه عام ١٨٠٠، وعُدَّ بلداً فقيراً مقارنة بالولايات العثمانية الأخرى(٦٢).

وفي العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، ازداد ايقاع التقدم في العراق ازدياداً ملحوظاً، فقد أصبحت الحكومة العثمانية أكثر اهتماماً بالتنمية، وتوافرت لديها موارد مالية كافية بعد زيادة العوائد الجمركية عام ١٩٠٧. واجتذبت العراق الألمان لتصبح مخرجاً لخط حديد برلين ـ بغداد، ولتتخذ منها مصدراً لإمدادها بالقطن والنفط. وكان للبريطانيين الذين شاركوا في الاشتهاء إلى النفط مصالح أخرى يسعون إلى حمايتها (مثل البواخر النهرية)، وازدادوا اتجاهاً نحو العراق بدافع الرغبة في إعاقة مشروع الخط الحديدي أو ـ على الأقل ـ المشاركة في السيطرة عليه. وتم حل الخلافات السياسية بالتدريج وبدأ تنفيذ المشروع بالفعل. ووضع ولكوكس خطة لمشروعات الري، فأقيمت قناطر الهندية وبدأ العمل في المشاريع الأخرى(٦٣). وازداد حجم الأسطول النهري(٦٤). وتم مد خط حديدي بين بغداد

---

(٥٧) أنظر: مقدمة الفصلين الثالث والرابع من هذا الكتاب.

(٥٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dispatches of 27 December 1887,» (FO 195/1580); «12 August 1891,» (FO 195/1762), and «Several in 1900,» (FO 195/2074).

(٥٩) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Trade, 1878-79,» (FO 195/1243).

(٦٢) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Stephen Hemsley Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953), pp. 1 - 66.

(٦٣) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٦٤) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

وسامراء(٦٥). وأدى نشوب الحرب إلى تعطيل هذه المشروعات، ولكن عاد العمل فيها وتم تنفيذها تدريجياً على مدى الخمسين عاماً التالية.

١ ـ السكان

تعوق ندرة الاحصاءات وعدم دقتها دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للهلال الخصيب في القرن التاسع عشر. وقد جاءت معظم الأرقام الواردة في هذا الكتاب من كتابات أوروبية، حصل أصحابها عليها بدورهم من الموظفين العثمانيين، فليسوا بذلك أفضل من مصادرهم. ولأغراض مالية غالباً، قامت الحكومة بتجميع قدر لا بأس به من المادة المتعلقة بالسكان، وحيازة الأراضي، والعوائد الجمركية، وموارد الضرائب، وغيرها من الموضوعات. ويمكن العثور على بعض هذه الأرقام والمعلومات الأخرى في السالنامات (الكتب السنوية) الخاصة بالولايات المختلفة والتي بدأ اصدارها عام ١٨٤٦/١٨٤٧؛ ويمكن استخدامها ـ مع ما يلزم من ضبط ـ كنقطة انطلاق لمؤرخ يمتاز بحسّ احصائي. وقد أُجريت تعدادات متفاوتة في درجة الشمول، في السنوات ١٨٣١، ١٨٤٤، ١٨٨١ ـ ١٨٩٣، و١٩٠٦ ـ ١٩٠٧. ونشر بعضها وتمّ تحليله وتلخيصه بمعرفة العديد من الباحثين، وتغطي معظمها الولايات العربية، ولكن أرقامها أقلّ دقة من الأرقام الخاصة بالأناضول أو الولايات الأوروبية للدولة(٦٦).

وقد صدر أول كتاب احصائي سنوي رسمي عام ١٣١٣ هـ (١٨٩٥/ ١٨٩٦) بعنوان **استاتستك**، ولكن الأرقام السابقة على هذا التاريخ المستمدة من المصادر الرسمية، هي التي أوردها فيتال كوبينيه. ونُشرت أخيراً دراسة احصائية شاملة ورصينة قام بها غاستن ماكارثي. ويمكن الحصول على قدر كبير من المعلومات من سجلات المحاكم الشرعية(٦٧). والقدر الأكبر من المعلومات ما زال مدفوناً في الأرشيف العثماني في استانبول، وبصفة خاصة: مهمي دفتري، وأحكام دفترلري، وجزيه محاسبي قلمي دفترلري، وغيرها من السجلات(٦٨).

---

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) Enver Ziya Karal, *Osmanli Impartorlugunda ilk Nufus Sayimi, 1831*, Nesriyat; no. 195, Tetkikler serisi; no. 87 (Ankara: [n. pb.], 1943); Kemal Karpat, «Ottoman Population Records and the Census of 1881/2-1893,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, no. 2 (May 1978); Stanford Jay Shaw, «The Ottoman Census System and Population,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 9, no. 5 (August 1978), and Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800-1914*, pp. 19-22.

(٦٧) أنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص ١١ من هذا الكتاب، و Abdel-Karim Rafeq, «Les Registres des tribunaux de Damas comme source pour l'histoire de la Syrie,» *Bulletin d'études orientales* (1973).

(٦٨) Bernard Lewis, «The Central Ottoman Archives as a Source for Arab History,» (unpublished paper).

جدول رقم (٢ - ١)

السكان في سوريا والعراق موزعين على الولايات(*)

الولاية	السنة		
	١٨٧٨	١٨٩٦/١٨٩٥	١٩١٤/١٩١٣
سوريا			
دمشق	٦٧٠	٨٤٠	١,٠٤٠
بيروت	٥٣٠	٧٦٠	١,٠٠٠
لبنان	(٢١٠)	(٢٤٠)	(٨٠٠)
القدس	٢٤٠	٢٩٠	٣٦٠
دير الزور	(٧٠)	(٩٠)	(١١٠)
حلب	(٨٠٠)	(٩٧٠)	(١,٢٣٠)
المجموع	(٢,٥٢٠)	(٣,١٩٠)	(٤,٥٤٠)
العراق			
الموصل	غ.م.	غ.م.	(٨٥٠)
بغداد	غ.م.	غ.م.	(١,٤٠٠)
البصرة(**)	غ.م.	غ.م.	(١,٢٠٠)
المجموع	غ.م.	غ.م.	(٣,٤٥٠)

(*) الوحدة = ألف نسمة، الأرقام بين الأقواس تقديرية، غ. م. = غير متاح.
(**) تتضمن الكويت ونجد.

المصدر: Justin McCarthy, «The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878 - 1914,» *Asian and African Studies,* vol. 15, no. 1 (March 1981).

وأكثر الدراسات عمقاً الخاصة بسكان سوريا والعراق، مقالة نشرها مؤخراً غاستن مكارثي(٦٩)، التي أوردنا بعض مادتها في الجدول رقم (٢ - ١). فعند قيام الحرب العالمية الأولى كان تعداد سكان سوريا حوالي ٤,٥ ملايين نسمة، وسكان العراق حوالى ٣,٥ ملايين

(٦٩) Justin McCarthy , «The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878-1914,» *Asian and African Studies,* vol. 15, no. 1 (March 1981); Haim Gerber, «The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century,» *Asian and African Studies,* vol. 13 (1979); Alexander Schölch, «The Demographic Development of Palestine, 1850-1882,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 17, no. 4 (November 1985).

إذ يُقدِّر هذا المصدر سكان فلسطين بـ ٣٥٠ - ٣٦٠ ألف نسمة فيما بين ١٨٥٠ - ١٨٦٥، ويُقدِّرهم بـ ٤٦٠ - ٤٧٠ ألفاً في عام ١٨٨٢، و٦٩٥ ألفاً في عام ١٩١١ - ١٩١٢. أنظر أيضاً:
Daniel Panzac, *La Peste dans l'empire ottoman* (Louvain la - Neuve: [s.n.], 1985), pp. 71 - 75.
يقدم هذا المصدر أرقاماً أقل لسكان سوريا ١,٣ مليون - ١,٣٥٠,٠٠٠ نسمة حوالى عام ١٨٤٠ و٢,٢ مليون نسمة حوالى عام ١٨٩٠.

نسمة، ويتضمن الرقم الأخير سكان نجد والكويت الذين قد يصل عددهم إلى نحو نصف مليون نسمة. وقد ازداد تعداد سكان سوريا من مليونين ونصف عام ١٨٧٨ بمعدل زيادة سنوية قدرها ١,٧ بالمائة، وفي الفترة ١٨٧٨ ـ ١٨٩٥/ ١٨٩٦ بلغت نسبة الزيادة ١,٤ بالمائة، وفي الفترة ١٨٩٥/ ١٨٩٦ ـ ١٩١٣/ ١٩١٤ بلغت نسبتها ٢ بالمائة، وهو معدل يبدو بالغ الارتفاع.

وبالنسبة إلى الفترات السابقة على تلك التواريخ، لدينا تقديرات مختلفة لأواخر الثلاثينات وردت في تقرير باورنغ[٧٠] وهذه الأرقام تتراوح بين المليون والمليونين، وتستحق ثلاثة من تلك التقديرات قدراً من الاهتمام: تقدير الحكومة (لعام ١٨٣٩؟) للسكان بـ ١,٤٤٩,٠٠٠ نسمة (أو البديل المقدر على أساس الدخل من الضرائب، وهو ١,٢٥٤,٠٠٠ نسمة)، والتقدير الذي قدّمه القنصل ويري في حلب وهو ١,٢٦٢,٠٠٠ نسمة عام ١٨٣٦، وتقدير القنصل العام كامبل الذي ربما يكون قد استمد أرقامه من مصادر مصرية، وهو ١,٨٦٤,٠٠٠ نسمة عام ١٨٣٩. ومعدل الزيادة السنوية الذي تشير إليه هذه التقديرات قد يكون ١,٤ بالمائة أو ١,٨ بالمائة بالنسبة إلى تقدير الحكومة، و١,٦ بالمائة بالنسبة إلى تقدير القنصل ويري، و٫٨ ـ بالمائة بالنسبة إلى تقدير كامبل. وإذا وضعنا في اعتبارنا تاريخ سوريا المضطرب فيما بين الأربعينات والستينات، تصبح المعدلات الأقلّ للنمو السكاني والأرقام الأعلى للسكان أكثر تقبلاً، إذ يبدو أن تعداد السكان قد تجاوز ١,٥ مليون نسمة عام ١٨٤٠. ويقدّم لنا غرير الرقم ١,٥ مليون نسمة لعام ١٨٣٦، وتقديراً لعام ١٨٠٠ يبلغ ١,٢ مليون نسمة.

وبالنسبة إلى العراق، ليس لدينا سوى دراسة محمد سلمان حسن التي تغطي الفترة حتى عام ١٩١٩، وهي تستند إلى المصادر القنصلية البريطانية وإلى كوينيه (أنظر الجدول رقم (٢ ـ ٢))[٧١].

وقد وجّه مكارثي النقد للأرقام التي أوردها حسن عن عام ١٩٠٥، فأشار إلى أنها منخفضة، وأنها تجعل معدل النمو السكاني بين الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٩ مرتفعاً أكثر من

---

(٧٠) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), pp. 3 - 4, 120 - 122 and 136.

(٧١) الأرقام التي وردت في إحصاء ١٨٨١ ـ ١٨٩٣ والتي أوردها:
Karpat, «Ottoman Population Records and the Census of 1881/2-1893».
هذه الأرقام منخفضة إنخفاضاً كبيراً، إذ يشير إلى أن تعداد الذكور في ولاية بغداد بلغ ١٩٧ ألف نسمة، وفي ولاية البصرة أحد عشر ألفاً، وفي ولاية الموصل ١٧٦ ألفاً، والرقم الأخير ـ وحده ـ يبدو منطقياً. وفي عام ١٨٥٦، قدّر القناصل البريطانيون سكان ولاية بغداد بما فيها البصرة بثمانمائة ألف نسمة (٢٣٠ ألفاً في المدن، ١٣٠ ألفاً في القرى، و ٤٤٠ ألفاً من البدو الرحّل)، كما قدّروا سكان الموصل بـ ٤٦٨ ألف نسمة. أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Replies to Questionnaire,» (FO 78/1418- 1419).

جدول رقم (٢ - ٢)
سكان العراق حسب الولايات(*)

الولاية	السنة			
	١٨٦٧	١٨٩٠	١٩٠٥	١٩١٩
الموصل	٢٦٥	٤٠١	٥٤٠	٧٠٣
بغداد	٤٩١	٥٧٥	٨٥٥	٩٦٦
البصرة	٥٢٤	٧٥٠	٨٥٥	١,١٧٩
المجموع	١,٢٨٠	١,٧٢٦	٢,٢٥٠	٢,٨٤٨

(*) الوحدة = ألف نسمة.

المصدر: Hassan, in: Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 154 - 162.

الواقع. أضف إلى ذلك أننا إذا أخذنا ولاية بغداد كعيّنة، فإن ذلك قد يعني أن نسبة النمو السكاني فيها بلغت ٣ بالمائة سنوياً فيما بين السنوات ١٩٢١ - ١٩٤٧، بينما تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (٢ - ١) إلى أن تلك النسبة بلغت ١,٧ بالمائة وهو أكثر تماشياً مع المنطق ومع السجلات العراقية للسنوات ١٩٢٧ - ١٩٤٧. وعلى ذلك لا بد من زيادة الأرقام التي أوردها حسن عما هي عليه. زد على ذلك أن تقديراته على هذا النحو تشير إلى أن معدل النمو السكاني فيما بين السنوات ١٨٦٧ - ١٨٩٠ بلغت نسبة ١,٣ بالمائة سنوياً، وفيما بين السنوات ١٨٩٠ - ١٩٠٥ بلغت ١,٨ بالمائة، ويبدو الغلو واضحاً في النسبة الأخيرة. وعلى سبيل التخمين، يمكن أن نقدر السكان بما يقلّ قليلاً عن ١,٧ مليون نسمة عام ١٩٦٧، وما يقرب من مليونين عام ١٨٧٨ بمعدل نمو سكاني تبلغ نسبته ١,٣ بالمائة سنوياً حتى عام ١٩١٣.

ولا تتوافر لدينا أرقام تشير إلى معدلات المواليد والوفيات، رغم أنها لا بد أن تكون عالية، وعلى أية حال، فإن زيادة السكان تعود أساساً إلى انخفاض نسبة الوفيات(٧٢)، ويرجع هذا بدوره إلى ضعف الضوابط السكانية التي قال بها مالتوس: الحروب، والمجاعات، وبخاصة الأوبئة نتيجة إدخال نظام الحجر الصحي والأخذ بالطب الحديث. ففي عام ١٨٣٤، أقيم حجر صحي في بيروت لفحص القادمين بطريق البحر، غير ان إدارته كانت سيئة، وكان عديم الفائدة غالباً. وفي الوقت نفسه أدخلت السلطات المصرية نظام التطعيم ضد الأمراض(٧٣). وأُقيمت المحاجر الصحية - تدريجياً - في الموانىء السورية الكبرى، والبصرة

---

(٧٢) أنظر التحفظات التي أوردناها في:
Charles Issawi, *Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 95-96.

(٧٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: =

والفاو، وخانقين على الحدود بين العراق وايران. وفي عام ١٨٧٦، أُقيمت نقاط الحجر الصحي في بيراجك، ودير الزور، وغيرها من المناطق عندما انتشر الطاعون في العراق(٧٤).

وعانى العراق في القرون السابقة الحروب التركية ـ الايرانية التي دارت رحاها على أرض العراق. وبعد إعادة فتح البلاد عام ١٨٣١ لم تقع على أرضها عمليات عسكرية كبيرة. ويقدم لنا حيدر قائمة بالمجاعات المحلية والمجاعات العامة التي وقعت في السنوات ١٦٨٩، ١٦٩٠، ١٧٠٠، ١٧١٩، ١٧٣٣، ١٧٥٦، ١٧٨٦، ١٨٠١، ١٨٢٧، و١٨٣١. بعد ذلك لم تحدث مجاعة شاملة على ما يبدو إلا في عام ١٨٧٨، ولعل ذلك يرجع إلى تحسّن المواصلات والنقل. وفي ما يتعلق بالطواعين، يشير لونغريغ وبطاطو إلى تلك التي وقعت في بغداد في السنوات ١٦٨٩، ١٧١٩، ١٧٩٩، ١٨٠٢، ١٨٢٢، وأشدها بشاعة وقع عام ١٨٣١، وقد أعقبه فيضان مدمر(٧٥). ومات العديد من الناس في الحلة والهندية وأماكن أخرى(٧٦). وهناك طاعون وقع بالموصل قيل ـ على سبيل المبالغة دون ريب ـ أنه قضى على مائة ألف شخص وترك سبعة عشر ألف منزل بلا سكان(٧٧).

وثمة حالات أخرى وقع فيها الطاعون خلال الفترة موضوع الدراسة. ففي عام ١٨٦٧ وقع وباء محدود في بغداد. وفي عامي ١٨٧٦ ـ ١٨٧٧ مات ١١٣٠ يهودياً من بين يهود بغداد البالغ عددهم ثمانية عشر ألفاً (بنسبة ٦,٣ بالمائة) بسبب الوباء. ويشير طبيب بريطاني كان قد حصر ٤٣٩٤ حالة وفاة إلى أن الرقم الذي حدده يمثّل نسبة سكان بغداد المقدّر عددهم بسبعين ألف نسمة نفسها، وأنه «أقرب إلى الحقيقة من رقم ١٥٦٠ حالة الذي حددته اللجنة الصحية الرسمية لوفيات بغداد». ولما كان نحو نصف السكان قد غادروا المدينة، فإن معدل الوفيات كان في الحقيقة مضاعفاً(٧٨). ويقول الطبيب البريطاني: «سبق أن كررت القول في مناسبات رسمية، ولا

«Dispatches of 31 December 1834,»(Beyrouth), vol. 1-ter; «26 February 1837,» (Beyrouth), = vol. 2, and Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge,Mass.:HarvardUniversityPress,1983),pp.9and33 - 34.

(٧٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Skene to Eliot, 18 March 1878,» (FO 195/1113).

(٧٥) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(٧٦) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq,* p. 266; Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978); Saleh Haider, «Land Problems of Iraq,» (Ph.D. Dissertation, University of London, 1942), p. 112, and James Baillie Fraser, *Travels in Koordistan, Mesopotamia, Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes,* 2 vols. (London: R. Bentley, 1840), vol. 1, pp. 234 - 254.

وللإلقاء نظرة شاملة على الطاعون في الدولة العثمانية فيما بين ١٧٠٠ ـ ١٨٥٠، أنظر:
Panzac, *La Peste dans l'empire ottoman.*

(٧٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Botta to Guizot, Report on Mosul, 18 May 1843,» (Mossoul), vol. 1.

(٧٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dispatches by Nixon, 31 May =

زال كلامي يصدق على الأمر اليوم، إن الحجر الصحي على النحو الذي يدار به في هذه الولاية يساعد على انتشار الوباء الذي أُقيم من أجل مقاومته، طالما كان لا يفعل أكثر من حشد الجموع القذرة (من المرضى) دون أن يقدم لهم أي رعاية صحية»(٧٩) كذلك وقع الطاعون في بغداد عامي ١٨٨١، ١٨٨٢، وفي البصرة عام ١٩١٠، ولكن تلك الأوبئة لم تبلغ حداً كبيراً من الخطورة(٨٠).

ومثلت الكوليرا خطراً بالغاً، فقد هاجمت نحو عشرين ألفاً من سكان بغداد المقدر عددهم بثمانين ألف نسمة (عام ١٨٤٦)، وأودت بحياة ستة آلاف منهم، كما ذهب البعض ضحيتها عام ١٨٤٧(٨١). وتشير السجلات الفرنسية إلى وقوع الكوليرا في بغداد كل عام فيما بين السنوات ١٨٥١ - ١٨٦١، ثم عاد الوباء مرة أخرى في عامي ١٨٦٥ و١٨٦٩(٨٢). وحصد وباء عام ١٨٥١ نحو ستمائة من أرواح سكان البصرة(٨٣). وقضى وباء عام ١٨٦٩ - الذي جلبه الحجاج الايرانيون - على بضع مئات من سكان كربلاء وغيرها من البلاد(٨٤). وانتشرت الكوليرا مرة أخرى في عامي ١٨٨٩ و١٨٩٣، ووُصف وباء ١٨٨٩ بأنه «اسوأ وباء منذ عام ١٨٣١»، وانتشر من بغداد إلى الموصل والبصرة(٨٥) ووقعت الكوليرا مرة أخرى في بغداد عام ١٨٩٩، وفي البصرة عام ١٩١٠، ولكن يبدو أن آثار الوبائين كانت محدودة(٨٦).

وأثّر الطب الحديث تأثيراً محدوداً في العراق عند عام ١٩١٤. وقامت شركة الهند الشرقية بإيفاد الأطباء البريطانيين العاملين فيها إلى البصرة وبغداد، وبدأ ادخال التطعيم ضد الأمراض في العشرينات من القرن التاسع عشر(٨٧)، ولكن عدد من خضعوا للعلاج كان

1876,» (FO 195/1076); «Colvill, 4 September 1877,» (FO 195/1142), and Great Britain, Accounts and Papers 1877, vol. 83, «Bagdad».

(٧٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report by Colvill, 6 March 1876,» (FO 195/1076).

(٨٠) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq,* p. 316, and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, «Basra».

(٨١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Answers to Queries by Dr. Hyslop, 27 January 1848,» (FO 195/318).

وقد جاءت الكوليرا إلى الشرق الأوسط من الهند لأول مرة عام ١٨٢١، أنظر:
Panzac, *La Peste dans l'empire ottoman.*

(٨٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Pellissier to Drouyn, 17 September 1866,» (Bagdad), vol. 12, and « Rogier to La Valotte, 6 December 1869,» (Bagdad), vol. 13.

(٨٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 23 September 1851,» (FO 195/577).

(٨٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Herbert to Eliot, 15 September 1869, and 30 September 1871,» (FO 195/949).

(٨٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Pognon to Spuller, 25 August; 16 September, and 18 November 1899,» (Bagdad), vol. 14.

(٨٦) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq,* p. 316, and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, «Basra».

(٨٧) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٨ من هذا الفصل.

ضئيلاً. وفي كانون الثاني/ينـاير ١٨٧٩، قامت عيادة القنصلية البريطانية في بغداد بعلاج نحو ٣٥٠٠ مريض[٨٨]. وفي عام ١٨٩٠، يشير كوينيه إلى وجود ست صيدليات في الموصل، تقوم بإدارة احداها الراهبات[٨٩] وبحلول عام ١٩١٤، أقامت الأرساليات التبشيرية الأجنبية مستشفيات ومستوصفات صغيرة في بغداد والموصل والبصرة بما في ذلك ما أقامته الإرسالية البروتستانتية، وكان هناك بعض الأطباء الأجانب يمارسون المهنة إلى جانب بعض المفتشين والأطباء العاملين في الحكومة، غير أن نشاطهم كان قاصراً على المدن الرئيسية[٩٠].

وشهدت سوريا تقدماً أكثر في الحالة الصحية، على الرغم من أن الأوبئة فيها كانت فتاكة. وعلى سبيل المثال، وقع الطاعون في سوريا في السنوات ١٨٤٠ ـ ١٨٤٣، وفي حلب انتشرت الكوليرا في أعـوام ١٨٢٢، ١٨٣٢، ١٨٣٧، ١٨٤٨، وفي السنة الأخيرة حصدت الكوليرا ٣٥٠٠ نفس، وفي عام ١٨٥١ أصابت الكوليرا دمشق كما أصابتها عام ١٨٦٥[٩١]، وانتشرت عام ١٨٧٥ في سوريا كلها[٩٢]. واختص الوباء بيروت عام ١٨٨٣، ودمشق وحلب عام ١٨٩٠، والقدس عام ١٩٠٢. ويذكر القنصل البريطاني أن عشرة آلاف شخص ماتوا بالوباء في ولاية دمشق عام ١٩١٢، بينما قدرت المصادر الرسمية عدد الضحايا بأربعة الآف شخص[٩٣].

وعلى أي حال، فإن التسهيلات الطبية في سوريا كانت أكثر انتشاراً منها في العراق.

---

(٨٨) يحتوي المصدر التالي على تقرير طبي:
Great Britain, Accounts and Papers 1878/79, vol. 72, «Baghdad».

(٨٩) Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux, 1891-1895), vol. 2, p. 820.

(٩٠) Longrigg, *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History,* p. 37, and Cuinet, Ibid., vol. 3, pp. 11-13.
ويقدم وصفاً للخدمات الصحية. وفيما يتصل بإرساليات البصرة، أنظر:
H. Conway Zeigler, «A Brief Flowering in the Desert, Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1889-1978,» (M.A. Thesis, Princeton University, 1977).

(٩١) أنظر: القسم ثانياً، النص ٤ من هذا الفصل.

(٩٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Answer to Queries, 27 May 1859,» (FO 78/1449); France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Despréaux to Bastide, 19 July and 12 August 1848,» (Alep), vol. 31; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Wood to Palmerston, 21 January 1851,» (FO 78/872), and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatches of 22 July and 4 August 1875,» (Beyrouth), vol. 9.
يشير جربر إلى الطواعين التالية في حلب في الأعوام: ١٦٦٩/١٦٧٠، ١٦٨٥/١٦٨٦، ١٧٢٠ ـ ١٧٢٣، ١٧٦١/١٧٦٢، ١٧٨٦/١٧٨٧، ١٨١٣/١٨١٤، ١٨٢٦/١٨٢٧، و١٨٤٦/١٨٤٧ أنظر:
Gerber, «The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century».
ووفقاً لما يذكره نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩)، ص ٩٠ و٩٣، مات ثلاثين ألف شخص في دمشق عام ١٨٥٢ وعشرة آلاف عام ١٨٦٥.

(٩٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Connor, 2 December 1912,» (FO 195/2122).

وكان في دمشق (عام ١٨٤٥) مستشفى عسكري اقامة المصريون، إضافة إلى مستشفيين احدهما للجذام والآخر للأمراض العقلية كانا يمارسان عملهما منذ زمن بعيد[٩٤]. وفي عام ١٨٥٤ كان في القدس المستشفيات البروسية، والبطريركية اللاتينية، والفرنسية، واليهودية. كما كانت هناك خدمات طبية بريطانية[٩٥]. وفي السبعينات، بدأت الكلية البروتستانتية السورية (التي أصبحت فيما بعد الجامعة الأميركية في بيروت)، تخرّج الأطباء في مدرسة الطب التابعة لها، وتبعتها جامعة القديس يوسف في الثمانينات. وفي عام ١٩٠٣، انشأت الحكومة مدرسة للطب في دمشق. وقد ذكر القنصل الفرنسي في حلب عام ١٨٤٨ أنه لم يكن هناك سوى ثلاثة من الأطباء الأوروبيين في حلب، واثنين أو ثلاثة من الأطباء السوريين الذين لم يتوافر لهم التدريب الجيد[٩٦]. وفي عام ١٨٩٥، كان في فلسطين ٢٣ مستشفى (١٧ مستشفى في القدس) تضم نحو ٧٠٠ سرير، وكان هناك ستة مستشفيات في بيروت، واثنان في حلب، ومستشفى عسكري واحد في كل من دمشق وحمص وحماه، كما كان هناك خمسون طبيباً في بيروت[٩٧]. وبحلول عام ١٩١٤، كان في سوريا عدد لا بأس به من الأطباء الأوروبيين والسوريين، وقد تلقى السوريون منهم تعليمهم الطبي في الخارج أو في المدارس الطبية المحلية.

وفي ما يتعلق بما بقي من ضوابط مالتوس السكانية (أي الحروب والمجاعات)، لم تشهد سوريا معارك حربية كبيرة بعد الحروب التركية ـ المصرية التي دارت رحاها على أرضها أعوام ١٨٣١ ـ ١٨٣٢، و١٨٤٠. غير أن الصراعات الطائفية في عامي ١٨٤٥ و١٨٦٠[٩٨] أودت بحياة الكثير من الأفراد ودمرت الكثير من الممتلكات. كما وجهت الحكومة حملات عديدة إلى جبل الدروز لفرض سيطرتها عليه، أضيف إلى ذلك المجندين السوريين والعراقيين الذين خدموا في الجيش العثماني. وليس لدينا أي معلومات عن مجاعات وقعت ما عدا تلك المجاعة البشعة التي أصابت لبنان خلال الحرب العالمية الأولى. ولكن كان هناك نقص حادّ في المواد الغذائية على الصعيد المحلي عام ١٨٧٨. وكما جاء في تقرير القنصل الفرنسي في دمشق: «خلال الأيام الثلاثة الأخيرة حاصر سكان المدينة المسلمون ـ الذين لا يأكلون سوى الخبز ـ أبواب السراي وهم يصيحون: المجاعة. وبالأمس هاجمت بضع مئات من النسوة قصر الحاكم، وكان ذلك الاضطراب الذي عهد إلى القوات المسلحة أمر معالجته»[٩٩].

---

(٩٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Memorandum of 22 February 1845,» (Damas), vol. 2.

(٩٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Clarendon, 27 July 1854,» (FO 78/1024).

(٩٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Despréaux to Bastide, 29 July 1848,» (Alep), vol. 31.

(٩٧) Cuinet: *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 2, p. 184, and *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896), pp. 56, 119, 446, 450 and 533.

(٩٨) أنظر: القسم ثانياً، النصين ٢ و٣ من هذا الفصل.

(٩٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Rousseau to Waddington, 17 March 1878,» (Damas), vol. 6.

ويبدو أنه لم تحدث إلا هجرات محدودة من وإلى العراق، ولكن الحركة في الاتجاهين كانت واسعة النطاق في سوريا. وقد بدأت الهجرة من لبنان في الخمسينات، واتجهت في أول الأمر إلى مصر التي كانت تنمو نمواً سريعاً، وفي الثمانينات هاجرت اعداد كبيرة إلى العالم الجديد. وثمة عوامل معيّنة دفعت حركة الهجرة: منها الضغط السكاني، والاضطرابات الدينية والاجتماعية، والرغبة في الهرب من الخدمة العسكرية التي خضع لها ابناء سوريا فيما عدا جبل لبنان. وكانت هناك أيضاً عوامل «جذب» تفعل فعلها في مواقع مختلفة. وفيما بين أعوام ١٨٦٠ - ١٩٠٠ هاجر نحو ١٢٠ ألف شخص. وفي عام ١٨٩٦ قدر عدد المهاجرين بنحو ٥٥٠٠ اتجهوا بصفة رئيسية إلى أمريكا الجنوبية. وفي بداية الأمر، كان المهاجرون من المسيحيين، ثم انضم اليهم الدروز، وبلغت التحويلات النقدية التي كان يرسلها المهاجرون سنوياً ١٤٣ ألف جنيه(١٠٠). وذكر القنصل الأمريكي (عام ١٩٠٠) إن الهجرة إلى الولايات المتحدة بدأت في عام ١٨٧٨، وأن نحو خمسة آلاف شخص يغادرون البلاد سنوياً من بيروت وطرابلس إلى الولايات المتحدة، وأن عدد المهاجرين السوريين هناك قد بلغ أكثر من خمسين ألف مهاجر(١٠١). وفي السنة السابقة على ذلك كان القنصل الأمريكي قد أشار إلى أن نحو خمسمائة من الأمريكيين ذوي الأصل العثماني قد عادوا إلى قراهم في لبنان(١٠٢). وفي عام ١٩٠٢ كتب القنصل البريطاني في تقريره أن الهجرة «في زيادة دائمة، وانها الآن قد امتدت من لبنان إلى سائر أنحاء سوريا»، وأن السماسرة يستغلون تلك الأوضاع(١٠٣).

وفي عام ١٩٠٣، كانت هناك هجرة للمسيحيين من بيروت الذين «جاء معظمهم من أبرز أتباع الكنيسة الارثوذكسية»، اتجهوا إلى مصر وغيرها من بلدان المهجر بسبب احساسهم بعدم الأمان بعد احداث السادس من أيلول/ سبتمبر ذلك العام. وفي عام ١٩٠٧، ذكر القنصل الفرنسي أن الهجرة من فلسطين محدودة نسبياً، فلم يهاجر من فلسطين سوى أربعة آلاف شخص في السنوات العشر السابقة على هذا التاريخ. وفي عام ١٩٠٩، قدّرت الهجرة الاجمالية من سوريا بعشرة آلاف مهاجر، الا أن عدد المهاجرين قُدّر بما يزيد على ذلك من حلب وحدها

---

(١٠٠) Sa'id B. Himadeh, comp., *Economic organization of Syria and Lebanon*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), pp. 13-16, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 1896,» (Beyrouth), vol. 12.

(١٠١) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Randvall to Hill, 4 October 1900,» (T 367.21).

أنظر أيضاً: القسم ثانياً، النص ١٢ من هذا الفصل.

(١٠٢) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Randvall to Hill, 11 April 1899».

(١٠٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Quarterly Report, June 1902,» (FO 195/2122).

في تلك السنة، وفيما بين عام ١٩٠٠ و١٩١٤ قدّر متوسط الهجرة السنوية بخمسة عشر ألف شخص[١٠٤].

وفي عام ١٩١١ ذكرت لجنة الهجرة الأمريكية أن المهاجرين السوريين يتمتعون بمهارات تفوق غيرهم من المهاجرين، إذ كان ٢٢,٧ بالمائة منهم يشغلون وظائف تحتاج إلى مهارات خاصة، واشتغل ٢٠,٣ بالمائة منهم بالتجارة[١٠٥].

وبحلول عام ١٩١٤، كان نحو ٣٠٠ ـ ٣٥٠ ألف سوري قد هاجروا، فذهب ثلثاهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية، واتجه الباقون إلى أمريكا الجنوبية. وبلغ عدد المهاجرين اللبنانيين نحو ربع سكان الجبل أو أكثر قليلاً، ونحو نصف سكان المناطق الأخرى[١٠٦]. وساهمت تحويلاتهم النقدية في إصلاح ميزان مدفوعات سوريا[١٠٧]. ولا تقل الأفكار والمهارات التي نقلوها إلى بلادهم أهمية عن ذلك، في مجالات تمتد من الأدب إلى السياسة إلى التجارة. وفي عام ١٩٠٥، ذكر القنصل البريطاني أن المهاجرين العائدين من أمريكا وغيرها من بلدان المهجر يثيرون حركة معادية للشيوخ الاقطاعيين ورجال الدين، بين الموارنة والارثوذكس وغيرهم في شمال لبنان والجبل[١٠٨].

وكان هناك ثلاثة تيارات من المهاجرين إلى سوريا: الأرمن، والجراكسة المسلمين، واليهود. فقد عاش عدد لا بأس به من الأرمن في حلب قروناً عديدة، وكانوا يعملون غالباً بالتجارة والصناعة الحرفية، كما عاشوا في المدن التي تقع شمالي حلب مثل عينتاب ومرعش. وفي عام ١٨٥٧ قدّر عدد الأرمن في مدينة حلب بأربعة آلاف نسمة، وفي عام ١٨٩٠ قدّر

---

(١٠٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Connor, 22 October 1903,» (FO 424/205); Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, «Beirut and Aleppo», and Himadeh, comp., *Economic Organization of Syria and Lebanon,* p. 13.

(١٠٥) ويتضمن هذا الكتاب المزيد من المعلومات:
Kemal Karpat, «The Ottoman Emigration to America, 1860-1914,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 15, no. 2 (May 1985), and Abdul-Latif Tibawi, *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work* (Oxford: OxfordUniversity Press, 1966), p. 238.

(١٠٦) انظر: Ruppin, in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 269 - 273.

أنظر أيضاً: جورج طعمة، المغتربون العرب في أمريكا الشمالية (دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٥)، و Elie Safa, *L'Emigration libanaise,* préface du président Alfred Naccache (Beyrouth: Université Saint Joseph, Faculté de droit et des sciences économiques, 1960); R. Bayly Winder, «The Lebanese in West Africa,» *Comparative Studies in Society and History,* vol. 4, no. 3 (1962), and Karpat, «The Ottoman Emigration to America, 1860 - 1914».

ويقدّر الأخير العدد الإجمالي للمهاجرين من سوريا الطبيعية بستمائة ألف نسمة.

(١٠٧) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٠٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Administrative Conditions in Lebanon, 17 Ocotber 1905,» (FO 424/208).

عددهم بـ ٥٥٠٠ نسمة، بينما قدر عددهم في ولاية حلب بـ ٤٨ ألفاً(١٠٩). وتقدّم إلينا الروايات الرسمية لعام ١٩١٤/ ١٩١٥ رقمين للأرمن في ولاية حلب هما ٤٠,٨٤٣ نسمة، و٤٩,٤٨١ نسمة، وبالنسبة إلى مدينة حلب ثمانية آلاف نسمة، ولعل الزيادة في الرقم الثاني ترجع إلى ادراج البروتستانت ضمن الأرمن. وقدّر عدد الأرمن في بقية أنحاء سوريا بـ ٢٥٠٠ نسمة. وخلال سنوات الحرب العالمية الأولى وما بعدها لجأ ١٥٠ ألف أرمني إلى سوريا، وأثناء الحرب العالمية الثانية كان هناك ٢٠٠ ألف أرمني في سوريا ولبنان وأربعة آلاف في فلسطين(١١٠).

وكان الجراكسة يمثلون جانباً من اللاجئين المسلمين الذين تدفقوا من القفقاس وروسيا والبلقان على الامبراطورية العثمانية في عام ١٨٧٦ - ١٨٧٨، وكانت غالبتهم من المزارعين(١١١). وفي عام ١٩٠٦ قدّر فارس الخوري - الذي سيصبح رئيساً لوزراء سوريا فيما بعد، وكان عندئذ موظفاً في القنصلية البريطانية في دمشق - عدد العائلات الجركسية في ولاية الشام بـ ٥٥٤٠ عائلة (تركّزوا في القنيطرة وعمّان)، وكان تعدادهم نحو ثلاثين ألف نسمة. وهناك ٦٧٠ أسرة أخرى كانت تقيم في سنجق حماه(١١٢)، وعدد أكبر في ولاية حلب وإقليم دير الزور(١١٣)، واستقر بعض اللاجئين الكريتيين في انطاكية(١١٤).

وقد ظل عدد اليهود في فلسطين محدوداً حتى السبعينات وقدّر سيتزن عددهم بألفين عام ١٨٠٦، وأربعة آلاف عام ١٨١٦(١١٥). أما تقديرات الثلاثينات فتجعل عددهم يتراوح بين ستة آلاف وعشرة آلاف يهودي، عاش ما يتراوح بين ثلاثة آلاف وخمسة منهم في القدس، و١٥٠٠ في صفد، ولم يطرأ على تلك الأرقام سوى تغييرات طفيفة خلال الستينات. وفي منتصف السبعينات ارتفع الرقم الاجمالي إلى ٢٥ ألفاً من بينهم ١٣ ألفاً في

---

(١٠٩) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo,» and Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* vol. 2, pp. 114 and 164.

(١١٠) Justin McCarthy, *The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878-1914: A Handbook of Historical Statistics* (Boston, Mass.: G. K. Hall, 1982), pp. 64 - 71; Himadeh, comp.: *Economic Organization of Syria and Lebanon,* p. 23, and *Economic Organization of Palestine,* American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11 (Beirut: American Press, 1938), p. 10, and Albert Habib Hourani, *Minorities in the Arab World* (London: Oxford University Press, Royal Institute of International Affairs, 1947), p. 12.

(١١١) أنظر: Karpat, «Ottoman Population Records and the Census of 1881/2-1893».

(١١٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report,» (FO 618/3), and Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800-1980,* pp. 96-123.

(١١٣) أنظر: القسم ثانياً، النص ٩ من هذا الفصل.

(١١٤) أنظر: القسم ثانياً، النص ١٤ من هذا الفصل.

(١١٥) الأرقام الواردة بهذه الفقرة مأخوذة من:

Mordechai Eliav, *Ahaavat Tiziyon ve - anshei Hod* (Tel Aviv: [n. pb.], 1970), Appendix A, and A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), p. 11.

القدس وثمانية آلاف في صفد. وفي عام ١٨٩٥ ارتفع عدد اليهود إلى خمسين ألفاً من بينهم ٢٨ ألفاً في القدس وسبعة آلاف في صفد، وثلاثة آلاف في كل من طبرية ويافا. وفي عام ١٩٠٧، بلغ عددهم ثمانين ألفاً، ثم تجاوز عددهم التسعين ألفاً بحلول عام ١٩١٤ ـ كان من بينهم ٤٥ ألفاً في القدس، وعشرة آلاف في يافا، وثمانية آلاف في صفد. وكان يهود فلسطين من سكان المدن، ولكن كان بينهم نحو ١٢ ألفاً من الفلاحين(١١٦)، وفي تاريخ متأخر مثل عام ١٨٩١، وصف القنصل البريطاني سبع مستعمرات يهودية فقال إن اليهود «ليسوا مستوطنين زراعيين أكفاء، ولولا المعونات الخارجية التي يتلقونها لحرموا رغد العيش. وهم يميلون إلى استخدام العمال الوطنيين أكثر من العمل بأنفسهم»(١١٧).

ولكن مع بدايات هذا القرن أقيمت مستوطنة بتاح تكفا وغيرها من المستوطنات الناجحة(١١٨). وخلال الأعوام ١٩١٤ ـ ١٩١٨ غادر آلاف اليهود فلسطين، فلم يبقَ منهم في البلاد سوى ٥٦ ألفاً عام ١٩١٨. وخلال هذه الفترة كان معدل الوفيات كبيراً بسبب سوء الأحوال المعيشية والزواج المبكر، ففاقت معدلات الوفيات معدلات المواليد، ولم يستطع المجتمع اليهودي أن ينمو في فلسطين إلا من خلال الهجرة وحدها(١١٩).

واستقر القليلون جداً من الأجانب الآخرين في سوريا أو العراق. فقد بلغ عدد الفرنسيين في قنصلية عكا ٩٧ شخصاً عام ١٨٣١ (من بينهم ٤٢ شخصاً تحت سن الحادية والعشرين) كانوا جميعاً من التجار ما عدا القليل من المبشرين والتراجمة وأربعة أطباء، كما كان هناك أيضاً ٢٩ شخصاً من الرعايا المتمتعين بالحماية الفرنسية غالبيتهم من اللبنانيين، وبلغ عدد الفرنسيين في بيروت ٦٩ شخصاً، وفي صيدا ٢٥ شخصاً، وفي جبل لبنان ١٢ شخصاً، وفي مدينة عكا سبعة أشخاص، وفي دمشق ستة أشخاص، وفي يافا أربعة أشخاص، وفي حيفا ثلاثة أشخاص(١٢٠). وفي عام ١٨٦٣، كان هناك ٢٥ فرنسياً في قنصلية دمشق (من بينهم ثماني نساء وثلاثة أطفال)، و٩٥ فرنسياً في قنصلية حلب (منهم ثلاثون طفلاً)(١٢١). وفي عام ١٨٩٥، قدّر القنصل الفرنسي عدد الرعايا الفرنسيين في بيروت بما يتراوح بين ١٢٠٠ ـ ١٣٠٠ شخص إضافة إلى من يقيمون في داخل البلاد، وعدد الإيطاليين

---

(١١٦) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١١٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Trotter, «Report on Visit, 10 August 1891,» (FO 195/1723); Dan Giladi, «The Agronomic Development of the Old Colonies in Palestine, 1882-1914,» in: Moshe Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 175-189.

(١١٨) أنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص ٢٢ من هذا الكتاب.

(١١٩) Ma'oz, Ibid., pp. 119-141; A.M. Luncz, *Jerusalem Yearbook for the Diffusion of an Accruate Knowledge of Ancient and Modern Palestine* (Vienna: [n.pb.], 1881), Passim, and Martin Gilbert, *Jerusalem: Rebirth of a City* (New Yok: Viking; Elizabeth Sifton Books, 1986), Passim.

(١٢٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 1 January 1831 and Table,» (Beyrouth), 1 bis.

(١٢١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «List in CC Beyrouth,» vol. 9.

بما يتجاوز ستمائة شخص، والنمساويين بمائتين، والألمان بـ ١٥٠ شخصاً، والإنكليز بمائة شخص، والسويسريين بـ ٥٠ شخصاً، وكان هناك أشخاص قلائل من الروس يضاف إليهم بعض الأمريكيين(١٢٢).

وفي ما يتعلق بالبريطانيين، كان هناك (عام ١٨٩١) ٢١٥ من البريطانيين بالمولد و١٨ من الرعايا المتجنسين بالجنسية البريطانية، إضافة إلى ١٧١ ممن يتمتعون بالحماية البريطانية (ولا يدخل بينهم ١٣٩ من اليهود الروس)، وكان هؤلاء جميعاً يتبعون قنصلية القدس(١٢٣). وفي عام ١٩٠١، كان هناك ٥٩ ذكراً و١٥١ أنثى من البريطانيين بالمولد، و٢٩٥ من الرعايا المتمتعين بالحماية البريطانية في قنصلية بيروت، و٨١ ذكراً و١٦٤ أنثى من البريطانيين بالمولد في قنصلية القدس(١٢٤). وفي عام ١٩١١، كان هناك ١٤ ذكراً و١٩ اثنى من البريطانيين بالمولد في قنصلية دمشق(١٢٥). وكان فرسان المعبد أهمّ مجموعة المانية في فلسطين إذ بلغ عددهم ألفين(١٢٦). وادّى بناء خط سكك حديد بغداد إلى جلب عدد كبير من الفنيين الألمان إلى شمالي سوريا. ويذكر القنصل البريطاني في حلب عام ١٩١١، أن أكثر من مائتين من الألمان سجلوا أنفسهم في قنصلية بلادهم في حلب، وفتحوا مدرسة ومستشفى. وفي تاريخ سابق أشارت التقارير الألمانية إلى وجود رعايا المان في مرعش وأورفه وخاربت وغيرها من الأماكن على طول الخط الحديدي(١٢٧). وفي عام ١٨٩٥، حددت الحكومة العثمانية اعداد الأجانب المقيمين على النحو التالي: ولاية بيروت ٢٧٤٢ شخصاً، ولاية حلب ٢١٠٧، ولاية القدس ٥٤٥٧(١٢٨). ومن المفترض أن هذه الأرقام تشمل الرعايا المتمتعين بالحماية الأجنبية. وبصفة عامة، كانت اعداد الأجانب قليلة بدرجة لا تتناسب مع تأثيرهم الاقتصادي والثقافي.

ويصدق الأمر نفسه على العراق بشكل أوضح. ففي عام ١٨٩٥ ذكر القنصل الفرنسي في الموصل أنه لا يوجد في الولاية كلها أجانب سوى أعضاء ارسالية الدومينيكان، والوفد الرسولي(١٢٩)، واثنين من القساوسة الأمريكيين(١٣٠). وفي عام ١٨٩١، كان هناك ٧٧

---

(١٢٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 1895,» (Beyrouth), vol. 11.

(١٢٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/1727).

(١٢٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2075), and (FO 195/2106).

(١٢٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2370).

(١٢٦) أنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الكتاب.

(١٢٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Young to Lowther, 24 October 1911,» (FO 195/2366), and «Cartwright to Grey, 1 June 1907,» (FO 424/212).

(١٢٨) ولا يقدم المصدر التالي أرقاماً عن دمشق:

McCarthy, *The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 - 1914: A Handbook of Historical Statistics*, p. 61.

(١٢٩) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١ من هذا الفصل.

(١٣٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report, 30 April 1895,» (Mossoul), vol. 2.

بريطانياً بالمولد في دائرة قنصلية بغداد بما فيهم الزوجات والأطفال، منهم أربعة تجار، وأربعة مهندسين، ومحاسبان ومصرفي، وطبيب، كما كان هناك خمسة من المتمتعين بالحماية البريطانية بينهم أربعة ألمان ويوناني واحد. وبلغ عدد البريطانيين في البصرة سبعة عشر (بينهم سبعة تجار وطبيب واحد)، كما كان هناك أربعة من المتمتعين بالحماية البريطانية من اليونانيين[(١٣١)]. وفي عام ١٩٠١ كان يقيم في بغداد ٣٥ ذكراً و٢٠ انثى من البريطانيين بالمولد إضافة إلى ستة عشر طفلاً، وكان من بينهم ستة مهندسين، وخمسة تجار، وثلاثة أطباء، وممرضتان، ومصرفيان ومحاسب واحد، وصائغ، ومصور. وكان يقيم في البصرة ١٨ ذكراً وسبع أناث من البريطانيين، بالاضافة إلى ٣٧ من الهنود البريطانيين[(١٣٢)]. وفي عام ١٩١١ كان يقيم في بغداد ٤٩ ذكراً و٢٤ أنثى من البريطانيين، وفي البصرة ٣٥ ذكراً و١٦ أنثى، وفي الموصل ثلاثة من كل من الجنسين[(١٣٣)]. والأرقام الخاصة بالأجانب الآخرين المقيمين في العراق غير معروفة، وإن كان العدد الاجمالي للمقيمين من الأوروبيين والأمريكيين يقدر بمائتي شخص. وعلى أي حال، كان يقيم في العراق (عام ١٨٩٥) نحو ٣٣ ألفاً من الايرانيين والآسيويين، سكن معظمهم المدينتين الشيعيتين المقدستين كربلاء والنجف[(١٣٤)].

٢ ـ الجماعات والطبقات والمذاهب

ترتب على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التي وقعت في القرن التاسع عشر تغيرات ذات مغزى في البنية الاجتماعية. فبسط النظام على مساحات واسعة من البلاد جعل مد الرقعة الزراعية ممكناً في سوريا والعراق[(١٣٥)]. ولم تؤدِّ تلك العملية إلى اخضاع اراضٍ جديدة للزراعة فحسب، بل أدت أيضاً إلى سرعة استقرار البدو. يضاف إلى ذلك أن البدو تأثروا سلبياً بما طرأ على مجال النقل من تطورات، فقد اسفر تحوّل التجارة إلى قناة السويس عن إنقاص حجم حركة القوافل عبر بادية الشام وسيناء، كما أن من المحتمل أن تكون قوافل شمال الجزيرة العربية قد تأثرت أيضاً. واقتطعت السكك الحديدية من البدو بعض ما كانوا يقومون به من أعمال النقل[(١٣٦)]، ويحتمل أيضاً أن تكون مبيعات البدو من الجمال والخيل للمزارعين من السكان قد نقصت كذلك[(١٣٧)]. على الرغم من أن هذا قد انعكس على زيادة

---

(١٣١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «5 April 1891,» (FO 195/1721).

(١٣٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2096).

(١٣٣) Great Britain, Public Record Office, (FO 195/2368)

(١٣٤) Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia*, Peace Handbook; vol. 11, no. 3, Handbooks...; no. 63 (London: H. M. Stationary Off., 1920), pp. 11-12, and McCarthy, *The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878-1914: A Handbook of Historical Statistics*, p. 61.

(١٣٥) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٣٦) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(١٣٧) أنظر: Pershits, in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914*, pp. 342-349. =

مبيعات المنتجات الغذائية لسكان الحضر المتزايدين(١٣٨). ومن ثم تناقصت نسبة البدو الرحّل إلى جملة عدد السكان تناقصاً شديداً. ووفقاً لتقديرات محمد سلمان حسن، نقصت نسبة البدو الرحّل في العراق من ٣٥ بالمائة عام ١٨٦٧ إلى ١٧ بالمائة عام ١٩٠٥، وهناك أرقام أكثر دقة تجعل نسبتهم ٧ بالمائة عام ١٩٣٠(١٣٩). وساد الاتجاه نفسه في سوريا، ففي عام ١٨٤٣ أشارت التقارير إلى أن ثمة اعتقاداً أن المنطقة التي تقع بين دمشق وحلب وبغداد يسكنها نحو نصف مليون من البدو، من بينهم ٢٠٠ ألف يُعرفون بأهل الشمال و٣٠٠ ألف من العنزه، وقد بلغت نسبة البدو الرحّل إلى السكان في الجمهورية السورية عام ١٩٣٠، ١٣ بالمائة، وكانت نسبتهم أقل من ذلك كثيراً في لبنان، على حين بلغت ٦ بالمائة في فلسطين وربما نحو ٥٠ بالمائة في الأردن(١٤٠).

وكان أهم تغيّر في البنية الطبقية تقوية كبار الملاك والتجار، الذين استفادوا من التوسع في الزراعة، وارتفاع أسعار الأراضي والمنتجات الزراعية، وزيادة الطابع النقدي للزراعة(١٤١). كما وجدوا عوناً بواسطة استقرار النظام وما توفره الملكية من أمان عظيم لهم، وبخاصة قانون الأراضي الصادر في عام ١٨٥٨(١٤٢) الذي أقر بحقوق الملكية للأرض على أساس قويم. كما كانوا قادرين على الانتفاع بالفرص التي أتاحها اتساع التجارة الخارجية(١٤٣)، والتخصص في المحاصيل النقدية(١٤٤)، وادخال النقل الميكانيكي(١٤٥). وأتاح العمل في الجيش العثماني والادارة كذلك لبعض الأفراد فرصة الولوج إلى المستويات الاجتماعية العليا(١٤٦).

وعند نهاية القرن التاسع عشر ظهرت في سوريا بعض العائلات من أصحاب الملكيات

= وفيما يتعلّق باستقرار قبائل «المنتفق»، أنظر:
Fraser, *Travels in Koordistan, Mesopotamia, Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes,* vol. 2, pp. 97 - 104.

وعن بدو العراق في القرن التاسع عشر، أنظر:
T. Nieuwenhuis, *Politics and Society in Modern Iraq* (The Hague: [n. pb.], 1981), pp. 121-168.

(١٣٨) أنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص ١٨ من هذا الكتاب.

(١٣٩) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914,* p. 157.

(١٤٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Consul to Guizot, 21 December 1843,» (Damas), vol. 1; Himadeh, comp. *Economic Organization of Syria and Lebanon,* p. 12, and *Economic Organization of Palestine,* p. 35.

(١٤١) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٤٢) المصدر نفسه.

(١٤٣) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٤٤) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٤٥) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٤٦) Ruth Roded, «Ottoman Service as a Vehicule,» in: Gabriel Warburg and Gad Gilbar, eds., *Studies in Islamic Society* (Haifa: [n. pb.], 1984), pp. 63-94, and Joseph Vashitz, «Dhawat and Isamiyyun,» in: Ibid., pp. 95-120.

الزراعية الواسعة، كانت كل واحدة منها تمتلك بضع قرى. وكما يقول فيليب خوري، حل هؤلاء محل الجماعتين البارزتين: العلماء الذين يستمدون مكانتهم من أسس دينية، والآغوات الذين يستمدونها من أسس عسكرية، وغالباً ما كان هؤلاء ثمرة اندماج المجموعتين. وفي دمشق، كانت هناك عائلات العظم، والعابد، ويوسف، ومردم، والعجلاني، والبكري، وغيرها من العائلات الأخرى(١٤٧). وفي حلب، كانت هناك عائلات الجابري، وهنانو، والقدسي، والرفاعي، والكيخيا، وابراهيم باشا، والكيالي، وغيرهم(١٤٨). وكان أبرز كبار الملاك في حمص عائلتا الاتاسي، والدروبي، وفي حماه عائلات العظم، والبرازي، والكيلاني. وفي الحولة، امتلك شيوخ البدو من الفواعرة الكثير من الأراضي. وفي البقاع، كانت هناك أملاك عائلتي حرفوش وحماده. وفي جنوب لبنان عائلة الأسعد، وفي عكار عائلة المرعبي(١٤٩). وامتلكت بعض عائلات التجار من المسيحيين مثل آل سرسق في بيروت، وفرعون وسكاف في زحلة، ضياعاً واسعة إما سداداً لديون اقرضوها للغير أو عن طريق الشراء. ومن الناحية العملية، كان هؤلاء من الملاك الغائبين الذين يؤجرون أرضهم للمزارعين أو يديرونها عن طريق وكلاء عنهم.

وجاء انتقال التجارة من الداخل إلى بيروت لمصلحة تجار تلك المدينة وبخاصة المسيحيين منهم. وبحلول منتصف القرن تفوّق المسيحيون من التجار على منافسيهم من الأوروبيين والمسلمين(١٥٠). واضافة إلى التجارة، كان الكثيرون منهم يعملون في البنوك أو التأمين أو في وكـالة الشركات الملاحة الأجنبية، كما استثمروا أموالهم في العقارات التي تحقق ربحاً سريعاً. وكانت أبرز عائلات تجار بيروت، سرسق، وبسترس، وطراد، وفريج، وتويني، والمدوّر، وأبيلا من المسيحيين، وبيهم، وعيتاني، وبربير من المسلمين(١٥١). وفي حلب، كانت هناك عائلات صايم الدهر، والمعمار باشي، والرباط، واللبان وغيرهم. وفي دمشق كانت هناك عائلات الحمصي، والأصفر، وشامية من المسيحيين، والقوتلي، والحفار، والجلاد، وسكّر من المسلمين، والفرص، ولنيادو وعدس من اليهود(١٥٢).

---

(١٤٧) Philip Shukry Khouri, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983), pp. 18-52, and Linda Schatkowski-Schilcher, *Families in Politics*, Berliner Islamustudien; 2 (Stuttgart; Wiesbaden: F. Steiner, 1985), pp. 136-156.

(١٤٨) Margaret Meriwether, «The Notable Families of Aleppo,» (Ph.D. Dissertation, University of Pennsylvania, 1981), and Abraham Marcus, *Social Realities in the Premodern Middle East* (forthcoming).

(١٤٩) Michael Gilsenan, «A Modern Feudality? Land and Labour in North Lebanon, 1858-1950,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984), p. 460.

(١٥٠) أنظر: الفصل الثالث، القسم أولاً، النص ٩ من هذا الكتاب.

(١٥١) Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut*, pp. 88-96.

(١٥٢) Khouri, *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860-1920*, p. 119.

وعانى الحرفيون الذين لعبوا دوراً مهماً في الحياة التقليدية الحضرية معاناة شديدة من المنافسة الأجنبية. ويبدو أن اعدادهم قلّت كثيراً، غير أنهم انتعشوا قليلاً فيما بعد(١٥٣)، وخضعت دخولهم لضغط شديد، وتدهورت على أكثر الاحتمالات. وأخذت طوائفهم تتفكك تدريجياً. ولكنهم استمروا يشكلون قوة اجتماعية لها وزنها في مجتمع المدينة يُركن إليها في الازمات السياسية، ومثّلوا دورهم في الحركة الوطنية بين الحربين العالميتين. وهناك مجموعة أخرى من البورجوازية الصغيرة جاءت نتاجاً للصحوة التعليمية، فقد عمل خريجو المدارس الحديثة موظفين في الحكومة أو في البنوك القليلة أو غيرها من المؤسسات الكبرى، كما كان منهم الأطباء والصيادلة والصحافيون والمدرسون. ونظراً للانتشار المحدود للصناعة، كانت الطبقة العاملة الحضرية ضئيلة الحجم، ضعيفة الأثر. ويبدو أن الفلاحين لم يتأثروا كثيراً بالتطورات التي طرأت على الاقتصاد، إذ عجز الكثيرون منهم عن اثبات حقوقهم في الأراضي التي يحرثونها والتي كان من حقهم امتلاكها وفقاً لقانون الأراضي، ولكنهم استمروا يزرعونها بنظام المقاسمة. ولعل نقص ضغط السكان كان يعني وفرة الأراضي المتاحة لمن يريدون زراعتها، ولكن القطع برأي في هذا الموضوع يحتاج إلى المزيد من التمحيص.

وكانت التطورات في العراق مشابهة تقريباً، ولكن مع مزيد من تأكيد الملكية الزراعية والقليل من توكيد الأنشطة الحضرية. فقد ترتب على التوسع الزراعي وانتزاع الأرض من البدو قيام طبقة من أصحاب الملكيات الواسعة، امتلك بعضهم عشرات الآلاف من الهكتارات(١٥٤). وقد انتشروا في سائر أنحاء البلاد وجاء بعضهم من العرب والأكراد، ومن السنّة والشيعة. ففي الشمال، كانت هناك عائلات قبلية مثل الجاف بجزاذه، والياور والفرحان، وممثلي الأسر الحاكمة القديمة من بابان، ورؤساء الفرق الدينية مثل عائلتي الكاكائي والطلباني، وعائلات التجار التي استحوذت على أراضٍ زراعية مثل عائلة الصابونجي. وفي الوسط كانت هناك العائلات القبلية مثل الأمير، والياسين، والقصّاب، والسعدون، وعائلات التجار مثل الحلبي والخضيري، والدامرجي، والباجهجي. وفي الجنوب كان هناك شيوخ القبائل من الملاك مثل عائلات العطية، والشهد، والشعلان، والعائلات القبلية من السادة (نسل النبي) مثل أبو طانج، والمجتر.

وكانت التجارة والأنشطة المالية في العراق أقل تطوراً إلى حد كبير عنها في سوريا، كما كانت تلك الأعمال تحت سيطرة الأجانب بدرجة كبيرة، وبرز دور اليهود في المجتمع العراقي.

وفي عام ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠، تأسست شركتان بريطانيتان في بغداد، وفي عام ١٨٥٧،

---

(١٥٣) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٥٤) أنظر مناقشة ذلك في:

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, pp. 53-361.

وبخاصة الجداول ص ٥٨ ـ ٦٢ التي تستند إليها المعلومات التالية.

ورغم وجود شركة سويسرية وشركتين يونانيتين، «لا يوجد تجار أجانب [أي غير بريطانيين] يعملون في التجارة المباشرة مع أوروبا فيما عدا الشركتين البريطانيتين»(١٥٥). وعندما أقبل عام ١٨٧٩، «كانت الجماعة التجارية اليهودية في بغداد تضع أيديها على كل التجارة مع إنكلترا تقريباً، بينما كان التجار المسيحيون العراقيون يتعاملون غالباً مع فرنسا»(١٥٦)، ولكن التجارة مع بريطانيا كانت أكبر من التجارة مع فرنسا اضعافاً مضاعفة(١٥٧). وفي عام ١٩٠٩، كان هناك ٥٤ مستورداً في بغداد لهم فروع في إنكلترا، وكان جميعهم من اليهود(١٥٨). وكان من بين رجال الأعمال اليهود في العراق اسماء ذات شهرة دولية مثل ساسون، وزلخة، وحزقيال، وقدّوري. وفي البصرة كان تصدير التمور في السبعينات تتولاه ستة بيوت أوروبية، وستة بيوت عراقية كانت غالبيتها من المسلمين، ويصدق الشيء نفسه على تجارة الغلال والصوف(١٥٩). وفي عام ١٨٩١ قدّم تجار البصرة التماساً إلى السلطات وقعّه خمسة من البريطانيين، وثلاثة من المسلمين، ويونانيان وسوري واحد، وفي عام ١٩٠٨، كانت هناك شركتان يونانيتان(١٦٠). وتورد لنا قائمة تتضمن البيوت الرئيسية المشتغلة بتجارة الواردات والصادرات في العراق عام ١٩٠٨ سبعة اسماء أجنبية وخمسة يهودية، واسماً لمسلم واحد(١٦١).

وتركّز التجار المسلمون، بشكل عام، في التجارة الداخلية، وكان الكثيرون منهم ينتسبون إلى عائـلات عربية ذات أصول قبلية، بما فيهم عائلات الغنّام، والقصّاب، وشوكت. وكان لبعضهم صلات بطوائف الحرف مثل عائلتي الملوكي وكبّه. وجاء بعض التجار البارزين من أصول سورية مثل عائلة النجدي، وجاء بعضهم الآخر من أصول ايرانية مثل الشهبندر، والباجهجي، والزيبق، والغنّام، والجرجفجي(١٦٢).

وفيما عدا الصيارفة، كانت البنوك الأجنبية تمارس الأعمال المالية(١٦٣). وكانت المهن

(١٥٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Redcliff, 26 December 1857,» (FO 195/577).

(١٥٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Trade Report, 1878/79,» (FO 195/1243).

(١٥٧) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٥٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «List in Ramsay, Note,» (FO 195/2308).

(١٥٩) **محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٣٩ - ١٦٢، و**

Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communist, Ba'thists and Free Officers,* pp. 252-256.

(١٦٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Petition of 20 June 1891,» (FO 195/1722), and «Crow to O'Conor, 18 January 1908,» (FO 195/2274).

(١٦١) أنظر التفاصيل في:

Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800-1914,* pp. 184-185.

(١٦٢) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers,* pp. 259-260.

(١٦٣) أنظر: مقدمة الفصل السابع، والقسم رابعاً، النص ١١ من هذا الكتاب.

الحرة أقل تطوراً منها في سوريا؛ فكانت «مهنة المحاماة في بغداد والبصرة والموصل وقفاً على المسيحيين»[١٦٤]. على حين كان للمسلمين الغلبة في الوظائف الادارية، وخدم العراقيون كضباط في الجيش العثماني بقدر أكبر كثيراً من السوريين[١٦٥].

وتتضح لنا التحولات الرئيسية في الوضع النسبي للمذاهب الرئيسية من المعلومات السابقة. فقد استفاد غير المسلمين - من الاقليات التي عاشت أساساً في المدن - من فرص التعليم المتزايدة، وركزوا على القطاعات المتوسعة في الاقتصاد (مثل التجارة، والأعمال المالية، والنقل الميكانيكي، والمهن الحرة)، وتلقوا عوناً كبيراً من اخوانهم في الدين في الخارج، وغالباً ما استفادوا من الحماية الأجنبية أيضاً[١٦٦]. وفي لبنان، أصبح المسيحيون يسيطرون على التجارة والأعمال المالية والمهن الحرة وصناعة الحرير. وفي فلسطين برزوا في التجارة والسياحة. وكتب القنصل البريطاني في القدس عام ١٨٦٠ يقول: «المسلمون هم المصدّرون والتجار الرئيسيون»، والمسيحيون «يتاجرون في السلع المحلية والأجنبية بشكل عام»، و«صنّاع أحسن أنواع الصناعات الحرفية جميعاً من اليهود والمسيحيين»، أما «غالبية ملكيات الأراضي والعقارات فبيد المسلمين»[١٦٧]. وفي سوريا، فقد اليهود مكانتهم لمصلحة المسيحيين بعد أن كانوا، في الثلاثينات، يحظون بأهمية كبيرة في تجارة دمشق، وبوضع متميز في تجارة حلب[١٦٨]. وبرز المسيحيون أيضاً في مجال المهن الحرة، غير أن تفوّقهم في مجال الصناعات الحرفية لحق به الضعف نتيجة أحداث عام ١٨٦٠[١٦٩]. وذكر القنصل البريطاني عام ١٨٦١ أن «معظم تجارة وصناعة دمشق كانت بأيدي ذلك القطاع من سكانها الذي يعاني الآن من التشتت». على أن زميله، قنصل حلب، يقرر أن «كل الملاّك في الريف من المسلمين، وغالبية التجار في المدن من المسيحيين، وجميع الزراع - في الغالب - من المسلمين، أما الجانب الأكبر من الصنّاع فهم من المسيحيين». وفي عام ١٨٧٩، ذكر القنصل الفرنسي في دمشق أن المسيحيين في دمشق وحماه كانوا فقراء، أما مسيحيو حمص فكانوا ميسوري الحال، بينما يقرر زميله البريطاني أن «ثروات المدينة والريف المحيط بها التي كان يملكها من قبل نحو خمسين شخصاً أو ستين من المسلمين والمسيحيين واليهود، أصبحت الآن تتركز أساساً في أيدي اثني عشر شخصاً من المسلمين، غالبيتهم ينتمون إلى جهاز الحكم المحلي أو يرتبطون به»،

---

(١٦٤) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «Report... by George Lloyd,» (London, 1908), p. 7 (IOPS/3/446).

(١٦٥) Batatu, Ibid., pp. 319-323, and Szyliowicz, «Changes in Recruitment,» in: Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* pp. 249-283.

(١٦٦) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

«The Transformation of the Economic Position of the Millets, in the Nineteenth Century,» in: Charles Issawi, *The Arab World's Legacy* (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1981), pp. 199-230.

(١٦٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Russel, 19 July 1860,» (FO 78/1521).

(١٦٨) أنظر الأرقام التي أوردها:

Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 80 and 94.

وجدولناها في: Issawi, *The Arab World's Legacy.*

(١٦٩) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

وقد اصيبت مصالح بعض المسيحيين وغالبية اليهود إصابة بالغة بسبب مساوىء الحكومة(١٧٠). وظلت الأرض بيد المسلمين فيما عدا جبل لبنان.

وكما لاحظنا فيما سبق، أصبح اليهود في العراق ـ والمسيحيون بدرجة أقل ـ بارزين في مجالات التجارة والأعمال المالية والمهن الحرة. وتحسّن وضع الشيعة تحسناً طفيفاً إذ مالت الحكومة كثيراً إلى التسامح، بينما ادى قانون الأراضي إلى تقوية مركز شيوخ البدو الشيعة والسادة. ويبيّن توزيع الملكيات التي كانت لكبار الملاك عام ١٩٥٨ أن ٤٤ بالمائة من الملكيات الواسعة كانت بيد الشيعة العرب، و٣١ بالمائة بيد السنّة العرب، ٢٤ بالمائة بيد الأكراد(١٧١)، وربما كان نصيب الشيعة من الملكيات الزراعية أقل حجماً قبل الحرب العالمية الأولى.

وكان أكثر التغيرات الاقليمية لفتاً للنظر في سوريا التحول من الداخل إلى الساحل، فنما سكان الموانىء بشكل أسرع من نمو سكان المدن الداخلية. وحقق كل من جبل لبنان وفلسطين ـ على وجه الخصوص ـ تقدماً اقتصادياً واجتماعياً كبيراً. فقد استفاد الفلاحون فيهما من زيادة انتاج المحاصيل النقدية التي تُوجَّه إلى التصدير(١٧٢). وكان لبنان ـ وإلى حد ما فلسطين ـ مصدراً رئيسياً للهجرة، واليهما اتجهت معظم التحويلات النقدية للمهاجرين(١٧٣)، وتطورت فيهما الخدمات المريحة وبخاصة السياحة، وأخيراً كانا مسرحاً للارساليات الأجنبية والنشاط التعليمي، وهو عامل كان له أثره الهائل على تطورهما الاقتصادي والاجتماعي(١٧٤). ويتضح هذا بجلاء من التناقض بين البيوت المشيدة بالحجارة المسقوفة بالقرميد في جبل لبنان وبعض المدن الصغيرة مثل بيت لحم، ورام الله، والناصرة، والبيوت المبنية بالطوب (اللبن) ذات السقوف المسطحة في داخل البلاد، فضلاً عن ارتفاع المستوى الصحي وانخفاض نسبة الأمية فيهما عنها في الداخل.

وهناك تحول آخر مهم من شمالي سوريا إلى جنوبها، يرجع إلى التطورات التي أشرنا إليها. غير أن هذه التطورات ترجع أيضاً إلى الركود النسبي الذي أصاب حلب بعد أن كانت أهم مدينة في القرنين السابع عشر والثامن عشر(١٧٥). ويعود ذلك بدوره إلى الزلزال المدمر

---

(١٧٠) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Rogers to Bulwer, 20 August 1861,» (FO 78/1586); «Report on Aleppo, 4 August 1860,» (FO 78/1538); France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Gilbert to Waddington, 14 August 1879,» (Damas), vol. 6, and Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

(١٧١) Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers*, p. 62.

(١٧٢) أنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الكتاب.

(١٧٣) أنظر: القسم ثانياً، النص ١٢ من هذا الفصل، ومقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٧٤) أنظر: القسم ثانياً، النص ١١ من هذا الفصل.

(١٧٥) أنظر: الفصل الثالث، القسم أولاً، النص ٥ من هذا الكتاب.

الذي وقع عام ١٨٢٢، والصراعات الأهلية التي شهدتها العقود الأولى من القرن، واضطرابات عام ١٨٥٠، ومذابح الأرمن عام ١٨٩٥. وهناك عامل آخر ساعد على ذلك الركود هو أن بناء السكك الحديدية في الشمال تأخر كثيراً عنه في الجنوب، وهو ما لم يتم علاجه إلا عند نشوب الحرب العالمية الأولى. والجدير بالذكر أن المصانع الحديثة القليلة التي أُقيمت بنيت في دمشق وبيروت، وفلسطين (على يد المهاجرين اليهود) وليس في حلب[١٧٦].

ولا نعرف إلا القليل عن التطور الاقليمي في العراق، ولكن يمكن رصد اتجاهين في هذا الصدد: التحول من الريف إلى المدن وبخاصة بغداد، والتحول من الشمال إلى الجنوب. ومما أدى إلى زيادة دخل المدن مقارنة بالريف، نمو التجارة، وتطور الادارة، وزيادة الضرائب المفروضة على الفلاحين والتي تُنفق في المدن[١٧٧]، وقيام سكان المدينة بانتزاع ملكية بعض الأراضي القبلية، وضعف الصلات بين البدو وشيوخهم الذين أصبح بعضهم من الملاك الغائبين[١٧٨]. وتزامن ذلك مع ركود التجارة البرية مع سوريا وتركيا، إذ سهل تطور الملاحة البخارية في الخليج ودجلة التجارة البحرية وجر إليها الكثير من الأعمال، كما يبدو أن القسط الأكبر من الأراضي التي استصلحت للزراعة كانت تقع في الوسط والجنوب. وعلى الرغم من أن الأرقام المتاحة لا يمكن الركون إليها، فإن سكان الموصل ظلوا ـ على ما يبدو ـ ثابتين فيما بين الأعوام ١٨٦٠ ـ ١٩١٤ على حين ازداد سكان بغداد والبصرة.

٣ ـ الحضر

كان الهلال الخصيب عند بداية القرن التاسع عشر ـ وسوريا على وجه الخصوص ـ من أكثر مناطق العالم مدناً. ويشير الجدول رقم (٢ ـ ٣) إلى أن سكان المدن في سوريا كانوا يتجاوزون ٢٥٠ ألف نسمة وربما بلغوا ٢٠ بالمائة من التعداد الإجمالي للسكان، كما أن سكان المدن في العراق تجاوزوا ٢٠٠ ألف نسمة، وربما تراوحت نسبتهم بين ١٥ بالمائة و ٢٠ بالمائة من التعداد الإجمالي للسكان، وكلا الرقمين يعدّ مرتفعاً بمستوى ذلك الزمان[١٧٩].

وساهمت في ذلك عوامل كثيرة. صحيح أن معظم من يحصلون على ريع الأراضي الزراعية أقاموا في المدن وأنفقوا دخولهم هناك مما أدى إلى زيادة القوة الشرائية للأسواق

---

(١٧٦) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
(١٧٧) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.
(١٧٨) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.
(١٧٩) لمقارنة الأرقام وتحليل مدلولاتها، أنظر:
«Economic Change and Urbanization in the Middle East,» in: Issawi, *The Arab World's Legacy*, pp. 289-307.
وأنظر أيضاً: Gerber, «The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century».

جدول رقم (٢ - ٣)

الاعداد التقريبية لسكان المدن(*)

المدن	السنة				
	١٨٠٠	١٨٤٠	١٨٦٠	١٨٩٠	١٩١٤
دمشق	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٦٥	٢٢٠
حلب	١٠٠ - ١٥٠	٧٠	١٠٠	١٣٠	٢٠٠
بيروت	٦	١٠	٦٠	١٠٠	١٥٠
حمص	(١٠)	غ. م.	غ. م.	٦٠	٨٠
حماه	(١٠)	٣٠ - ٤٠	غ. م.	٤٥	٧٠
عينتاب	غ. م.	٢٥	غ. م.	٤٠	٧٠
طرابلس	غ. م.	١٥	غ. م.	٣٠	٥٠
اللاذقية	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٢٠	٢٥
صيدا	٦	غ. م.	غ. م.	١١	١٢
القدس	٩	١٣	٢٠	٤٠	٨٠
يافا	٣	٥	٦	(٢٠)	٤٠
عكا - حيفا	٩	١٢	١٣	٢٠	٣٠
غزة	٨	١٢	١٥	٢٠	٣٠
نابلس	٨	٨	١٠	١٥	٣٠
الخليل	٧	٨	١٠	١٥	٢٥
بغداد	٨٠	(٧٠)	٩٠	١٤٥	٢٠٠(**)
الموصل	٥٠	٨٠	٤٥	٦٠	٧٠(**)
البصرة	٥ - ٥٠	٢٤	١٠	١٨	٨٠(**)
النجف	غ. م.	غ. م.	٢٠	غ. م.	٤٠(**)
كربلاء	غ. م.	غ. م.	٣٠	٦٥	٥٠(**)
الحلة	١٠	غ. م.	٢٠	٣٠	٣٠(**)
كركوك	١٥	٨	٢٥	٣٠	٢٠(**)

(*) الوحدة = ألف نسمة، الاعداد بين الأقواس تقديرية، غ. م. = غير متاح.

(**) الرقم لعام ١٩١٩.

المصادر: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam* (Leiden: Brill; London: Luzac and Co., 1979); Justin McCarthy, *The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 - 1914: A Handbook of Historical Statistics* (Boston, Mass.: G. K. Hall, 1982); Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950 - 1957), vol. 1, p. 281; Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 - 1895); Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983); A. Ruppin, «Syrien als Wirstschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol.16, nos.3 - 5 (1916), and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Replies to Questionnaire,» (FO 78/1418).

الحضرية. وعلى النقيض من ذلك تدهورت القوة الشرائية للريف. ونتج عن ذلك تركز أصحاب الحرف والتجار وغيرهم في المدن. وخدمت المنتجات الحرفية في مدن مثل حلب ودمشق وبغداد والموصل سوقاً تقع خارج نطاق العراق وسوريا الحاليين[١٨٠]. وأدى فقدان الأمن في الريف إلى اجتذاب السكان نحو المدن، فكان الكثير من سكان المدن يزرعون أراضي تقع خارج أسوارها. أضف إلى ذلك أن الفلاحين كانوا يفرّون إلى المدن عند وقوع المجاعات لاعتقادهم أن الحكومة لن تدع سكان المدن يموتون جوعاً، خشية قيامهم بالشغب والاضطرابات، ومن ثم توفر لهم المؤن من الريف بطريقة أو بأخرى، وحتى لو أدى ذلك إلى وقوع المجاعة في الريف. وأخيراً، جلبت تجارة العبور موارد معتبرة إلى المدن التي كانت تقع على الطرق الرئيسية[١٨١]، فلعب الحج دوراً مهماً في اقتصاد دمشق[١٨٢] والقدس والنجف وكربلاء.

وعلى الرغم من أن الأرقام الواردة في الجدول رقم (٢ ـ ٣) بعيدة عن الدقة، وأن بعض التقديرات غير مستقرة، والاعداد تتأرجح بشدة بسبب الطواعين والكوارث الأخرى، فإن تلك الأرقام تشير إلى أنه حتى نهاية القرن التاسع عشر، لم تنمُ مدن حلب ودمشق والموصل وبغداد إلا نمواً محدوداً. ولعل الأسباب الأساسية لذلك اضمحلال الصناعات الحرفية[١٨٣]، وتغيّر طرق التجارة[١٨٤]، ومن ناحية أخرى نلاحظ أن الموانىء ـ وبخاصة موانىء بيروت ويافا وحيفا وطرابلس والبصرة ـ قد تطورت بسرعة، وهي ظاهرة لها ما يقابلها في بقية أنحاء الشرق الأوسط. كما أن العديد من المدن الصغيرة نما نمواً سريعاً، مثل حمص، وحماه، والقدس، وربما كربلاء. وفي عام ١٩١٤، ربما كان سكان المدن السورية ٢,١ مليون نسمة، أو ما يزيد قليلاً على ٢٥ بالمائة من السكان جميعاً، وربما كان سكان المدن العراقية نصف المليون نسمة أي ما يزيد على ١٥ بالمائة من جملة السكان. ويرجع الارتفاع البسيط أو الثبات في نسبة سكان المدن ـ في وقت كانت تميل فيه إلى الارتفاع في معظم أنحاء العالم ـ إلى المعدل المرتفع للنمو السكاني الذي أدى إلى ارتفاع المؤشر، وغياب التصنيع الذي يعني الحد النسبي من الفرص المتاحة بالمدن، وبطء الهجرة إليها، ومن ثم تحول دون ارتفاع معدل الزيادة. ولم تنمُ مدن الهلال الخصيب والشرق الأوسط بعامة نمواً سريعاً إلا منذ الحرب العالمية الثانية.

وأدى النمو السكاني للمدن الرئيسية ـ بيروت، ودمشق وحلب، وبغداد، والقدس ـ إلى تنمية أحياء جديدة خارج أسوار المدن. ففي عام ١٨٨٨، قامت في حلب محاولات «لإيجاد أحياء جديدة خارج المدينة، تتكون من بيوت صغيرة، تحقق دخلاً يتراوح بين ٣ بالمائة و ٤ بالمائة، ولكن هذه

---

(١٨٠) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
(١٨١) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.
(١٨٢) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.
(١٨٣) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.
(١٨٤) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

المحاولات لم تكلل بالنجاح لأسباب صحية أو مالية». وفي عام ١٨٩٠، أشار القنصل البريطاني في القدس إلى «إقامة ضاحية كبيرة من البيوت الجيدة الجميلة غربي المدينة»، وارتفاع أسعار أراضي البناء من ٦٠٠ ـ ٨٠٠ بالمائة خلال السنوات العشرين السابقة، حيث أقيمت «فنادق راقية ومحلات أوروبية جيدة... الخ»[١٨٥].

وفتحت بيوت الطريق أمام مد المدن بالمرافق العامة. ففي عام ١٨٧٥، أكملت شركة بريطانية رأسمالها ١٤٤ ألف جنيه استرليني مشروع شبكة مياه الشرب لضخ الماء من نهر الكلب إلى مسافة ١٤ كيلومتراً، وفي عام ١٨٨٧ أصبحت الشركة تتعامل مع ٢٠٠٠ منتفع، وحققت ايراداً بلغ ١١ ألف جنيه، وايراداً صافياً سبعة آلاف جنيه. وفي عام ١٨٩٦ بلغ عدد المنتفعين ٣٠٠٠ منتفع، والايراد الاجمالي ١٤ ألفاً من الجنيهات، والايراد الصافي تسعة آلاف. وانتقلت الشركة فيما بعد إلى ملكية المصالح الفرنسية[١٨٦]. وبدأت شركة فرنسية للغاز عملها عام ١٨٨٨، ولكنها لاقت المصاعب في عامها الأول بسبب منافسة الكيروسين (الكاز)، وفي عام ١٩٠٩ تم مدّ المدينة بالكهرباء[١٨٧]. وفي عام ١٩٠٨، قامت شركة بلجيكية بمد ١٦ كيلومتراً من خطوط الترام الكهربائي[١٨٨]. وفي الوقت نفسه حصلت شركة بلجيكية عام ١٩٠٥ على امتياز لمد دمشق بالكهرباء، وبلغ رأس مال الشركة ٢٤٠ ألف جنيه استرليني، وقامت بتوليد الكهرباء من نهر بردى عند التكية على بعد ٣٥ كيلومتراً، فكان بذلك أول مشروع هيدروليكي في الشرق الأوسط. كما قامت الشركة بمد خط ترام بطول ثمانية كيلومترات، وفي عام ١٩٠٧ تم توصيل الكهرباء إلى الترام الذي عمل على خطوط طولها ٥,٦ كيلومترات[١٨٩]. وأقيم مرفق المياه في بغداد قبيل الحرب العالمية الأولى. وبالنسبة إلى القدس، وضعت مشاريع عديدة لاقامة شبكات مياه وكهرباء وترام، وفي عام ١٩١٣ أعطي امتياز لمجموعة فرنسية، ولكن قيام الحرب أعاق تنفيذ المشروع[١٩٠].

٤ ـ التعليم

كان المستوى التعليمي في الاقليم منخفضاً جداً، ولا تتوافر لدينا أرقام حول التعليم

(١٨٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Moore to White, 15 February 1890,» (FO 195/1690), and Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 81, «Aleppo».

(١٨٦) Great Britain, Accounts and Papers 1875, «Beirut,» and Noel Verney and Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900), pp. 447-448.

(١٨٧) Verney and Dambmann, Ibid., p. 451, and Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, «Beirut».

(١٨٨) Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, «Beirut».

(١٨٩) Great Britain, Accounts and Papers 1906, vol. 129, «Damascus,» and Ibid. 1908, vol. 117.

(١٩٠) Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, «Jerusalem»; Ibid., 1913, vol. 95; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Morgan to Secretary of State, 11 August 1910,» (FO 195/2351), and Gilbert, *Jerusalem: Rebirth of a City*.

قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولكن الأمر مختلف بالنسبة إلى عام ١٩١٤. فمن كانوا يعرفون القراءة والكتابة ـ ممن بلغوا العاشرة أو كانوا أكبر من ذلك ـ لم يكن في سوريا أكثر من ٢٥ بالمائة، وفي العراق أكثر من ٥ بالمائة. وفي عام ١٩٣٢ بلغت هذه النسبة في جبل لبنان ٦٠ بالمائة، على حين كانت أقلّ من ذلك في بقية أنحاء جمهورية لبنان حيث كانت النسبة الاجمالية ٥٣ بالمائة. وفي دولة سوريا، بلغت النسبة ٣٧ بالمائة، وتراوحت بين ٤٩ بالمائة في الاسكندرون، ٤٥ بالمائة في سنجق دمشق، و٤٢ بالمائة في حمص، و٣٧ بالمائة في ولاية حلب، و٢٠ بالمائة في اقليم الفرات، و١٨ بالمائة في كل من حوران وحماه، و٣ بالمائة في الجزيرة. ولا تتوافر لدينا أرقام خاصة باللاذقية، ولكن لا بد أنها كانت منخفضة. وبشكل عام كانت النسوة اللاتي يعرفن القراءة والكتابة نصف عدد الرجال الذين يعرفونها تقريباً(١٩١). وعلى أي حال، فإن أرقام عام ١٩٣٠ تشير إلى جملة السكان، ومن ثم يجب أن تزاد بمقدار الثلث لاستبعاد الأطفال دون سن العاشرة. وبين الفلسطينيين كانت نسبة من يعرفون القراءة والكتابة من الذكور المسلمين (من سن السابعة وما فوق) ٢٥ بالمائة عام ١٩٣١، ومن النساء ٣ بالمائة (كانت النسبة ٧٢ بالمائة بين الذكور المسيحيين و٤٤ بالمائة للاناث، و٩٣ بالمائة للذكور اليهود، و٧٣ بالمائة للاناث)(١٩٢)، ولا بد أن النسبة كانت بالغة الانخفاض في الأردن. والأرقام الأولى التي يمكن أن نعوّل عليها في العراق جاءت عام ١٩٤٧، وتشير إلى أن نسبة من يقرأون ويكتبون (من سن خمس سنوات فأكثر) بلغت ١١ بالمائة فقط، وكانت نسبتها بين الذكور ١١ بالمائة والاناث ٣ بالمائة.

وتتوافر ملاحظات مبكرة عن التعليم في سوريا، ففي عام ١٨٤٥ يذكر أحد المبشرين الأمريكيين في كسروان المارونية أنه «يتراوح عدد من يقرأون من الذكور البالغين بين ربع وثلث السكان»، ولكن عدد النساء اللاتي تعلّمن أقل من ذلك بكثير. وفي حلب عام ١٨٤٨ كان بعض الأولاد الذكور المسيحيين يقرأون ويكتبون العربية ولكن «من النادر أن تجد فتاه تستطيع القراءة والكتابة». وفي عام ١٨٧٥ كتب القنصل البريطاني أن القرى الواقعة على السهل الساحلي بين طرابلس واللاذقية «كان الشخص الوحيد الذي يستطيع القراءة ـ بعامة ـ هو شيخ القرية والمندوب المقيم لصراف طرابلس أو اللاذقية الذي يمتلك القرية ويشتري محاصيلها مقدماً»(١٩٣). وفي عام ١٨٣٩، قرر باورنغ أن «سكان سورية أكثر تعلماً من سكان مصر بعامة، وحالتهم ـ بشكل عام ـ أحسن»، ولكنه مضى قائلا: «إن تقدير الرغبة العامة في التعليم يمكن أن يتحقق في ضوء الحاجة العامة إلى الكتب في سوريا التي كانت ضئيلة حتى أنني لم أجد بائعاً للكتب في دمشق أو حلب، وعلمت أن الكتبة لم يعد

(١٩١) Himadeh, comp., *Economic Organization of Syria and Lebanon*, pp. 11-12.

(١٩٢) Himadeh, comp., *Economic Organization of Palestine*, p. 36.

(١٩٣) Tibawi, *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work*, p. 118; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Despréaux to Guizot, 18 March 1848,» (Alep), vol. 31, and Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 95, «Beirut».

باستطاعتهم كسب العيش عن طريق نسخ المخطوطات لبيعها». غير أن بعض الكتب التي طبعت في مصر عرفت طريقها إلى سوريا(١٩٤).

وكانت المدارس المتاحة للمسلمين مدارس دينية، حيث كان الأطفال يتعلمون قراءة القرآن، ووفقاً لما يذكره باورنغ، كانت توجد واحدة من هذه المدارس في «حي من أحياء المساجد» في المدن الرئيسية. كما كانت هناك مدارس دينية أعلى مرتبة، ولكن يمكن أن نتبين طبيعتها ومدى انخفاض مستوى نظامها التعليمي من حالة الأزهر في القاهرة الذي كان يعدّ قمة النظام التعليمي الاسلامي(١٩٥). وقد افتتح المصريون مدرستين حديثتين احداهما في دمشق بلغ عدد تلاميذها ٦٠٠ تلميذ، والأخرى في حلب وتضم ٤٥٠ تلميذاً، ولكن لم تبقَ أي منهما بعد انسحاب المصريين من الشام. وفي عام ١٨٤٥، كتب أحد رجال الدين الأمريكيين: «لم أرَ مدرسة للبنات في أي مكان من فلسطين، فيما عدا مدارس الارسالية البروتستانتية، فالنساء والحمير والجمال يتحملون الأعباء في سائر بلاد الشرق»(١٩٦).

وكانت الأقليات أوفر حظاً في التعليم، إذ نتيجة للصلات الوثيقة مع روما التي ترجع إلى القرن السادس عشر، كان للموارنة والكاثوليك مطابعهم وكليات الرهبان العديدة، والمدارس الابتدائية التي قامت أساساً في لبنان، ولكن كان لها وجود في دمشق وحلب. كذلك كان للارثوذكس ولليهود مدارس في حلب ودمشق والقدس وبيروت. وفي عام ١٨٧٩، قامت المدارس الاكليريكية الوطنية والأجنبية في دمشق «بتقديم التيسيرات لتوفير التعليم الابتدائي لجميع (المسيحيين)، وجعلته إما مجانياً أو بأقساط رمزية... ولكن الطائفة اليهودية التي ربما كانت أفقر حالاً، تُركت دون تعليم من أي نوع»(١٩٧).

وإضافة إلى ذلك، كانت هناك مدارس الارساليات الأجنبية: الفرنسيسكان (وكانت ايطالية أساساً) في فلسطين، والفرنسيون اليسوعيون في لبنان بعد عام ١٨٣١، وفي عام ١٨٧٥ افتتحوا جامعة القديس يوسف في بيروت، وأسست الراهبات الكاثوليكيات مدارس

---

(١٩٤) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 105-110, and Tibawi, Ibid., pp. 66-71.

(١٩٥) James Heyworth-Dunne, *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt* (London: Luzac and Co., [1939]), pp. 41-84, and Abdul-Latif Tibawi, *Islamic Education: Its Tradition and Modernization into the Arab National Systems* (London: Luzac, 1972), pp. 19 - 50.

(١٩٦) Bowring, Ibid., pp. 107-108; Tibawi, Ibid., p. 64; John Price Durbin, *Observations in the East, Chiefly in Egypt, Palestine, Syria and Asia Minor,* 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1845-1847), vol. 2, p. 22, and C.T. Wilson, *Peasant Life in the Holy Land* (New York: [n. pb.], 1906), chaps. 5-7.

(١٩٧) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus»; Philip Khuri Hitti: *History of Syria: Including Lebanon and Palestine,* 2nd ed. (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957), pp. 674-677; *Lebanon in History* (London: [n.pb.], 1957), pp. 453-470; Iliya F. Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711-1815* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1968), pp. 160-166, and

قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء، ص ١١٨ ـ ١٢٠، حيث يصف المدارس في دمشق ويذكر أعدادها ونظام الدراسة فيها.

كثيرة للبنات. وتبع هؤلاء البروتستانت، فأنشأ الأمريكيون أول مدرسة لهم في بيروت عام ١٨٢٤، وفتح البريطانيون مدرسة في القدس عام ١٨٤٩، وأخرى في يافا عام ١٨٥٠. وبحلول عام ١٨٨٧، كانت هناك ٢٢ مدرسة بريطانية في دائرة قنصلية القدس، و٨١ مدرسة في دائرة قنصلية بيروت فيها ٢٤٩ مدرِّساً، و٢٠٩٣ تلميذاً و٣٢٨١ تلميذة، وكان جانب كبير من التلاميذ من المسلمين أو الدروز(١٩٨). وبعد تأسيس العديد من المدارس الأمريكية، أقيمت الكلية السورية البروتستانتية عام ١٨٦٦ وهي التي سميت فيما بعد الجامعة الأميركية في بيروت(١٩٩).

وبدأت المدارس الارثوذكسية الروسية عملها في ١٨٨٢ في فلسطين أولاً، ثم في لبنان وسوريا، وفي عام ١٩٠٥، كانت هناك ٧٧ مدرسة منها في لبنان وسوريا، تجاوز عدد تلاميذها ٩٠٠٠ تلميذ، وذهب بعض خريجيها إلى روسيا لاستكمال تعليمهم. وعند قيام الحرب الأولى كانت هناك ١٤ مدرسة بروتستانتية ألمانية في فلسطين وبيروت. كما كان هناك القليل من المدارس اليهودية الجيدة في القدس. وكانت بعض المدارس الثانوية الأجنبية رفيعة المستوى مثل مدارس عينطورة وحلب (الفرنسية)، وبرّمانا والاسقف جوبات (الانكليزية)، والرملة وحلب (الأمريكية)، والناصرة (الروسية)، والمدرسة البروسية للبنات في بيروت، والأليانس الاسرائيلية في القدس(٢٠٠).

وبدأت الحكومة أيضاً تلعب دوراً أكثر نشاطاً في مجال التعليم بصدور قانون التعليم العام في ١٨٦٩(٢٠١). ويبيّن النص (١١) من هذا الفصل الوضع التعليمي في ولاية

---

(١٩٨) Tibawi: *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work,* pp. 32-33; *British Interests in Palestine, 1800-1901: A Study of Religious and Educational Enterprise* (London: Oxford University Press, 1961), passim, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Moore to White, 20 July 1887,» and «Eyres to White, 7 February 1887,» (FO 195/1581).

(١٩٩) Stephen Beasley Linnard Penrose, *That they May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866-1941* (New York: Trustees of the American University of Beirut, 1941), passim.

(٢٠٠) Derek Hopwood, *The Russian Presence in Syria and Palestine, 1848 - 1914* (London: Oxford University Press; Oxford: Clarendon Press, 1969), pp. 136 - 137, and Great Britain, Foreign Office, *Syria and Palestine,* Handbooks prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office; no. 60 (London: H. M. Stationary Office, 1920), pp. 53 - 56.

ويمكن متابعة تواريخ تأسيس المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى في القدس فيما بين ١٨٣٨ ـ ١٩٠٠ في:
Gilbert, *Jerusalem: Rebirth of a City,* pp. 29, 58, 106, 140, 172 and 204.

وغيرها من المدارس اليهودية، أنظر:
K. Grunwald, «Jewish Schools under Foreign Flags in Ottoman Palestine,» in: Ma'oz, *Studies on Palestine during the Ottoman Period,* pp. 164 - 174.

(٢٠١) Andreas M. Kazamias, *Education and the Quest for Modernity in Turkey* (London: Allen and Unwin, 1966), passim, and Stanford Jay Shaw and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,* 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2, pp. 111 - 113 and 249 - 252.

دمشق عام ١٨٨٥ ، ولا تتوافر لدينا مادة خاصة بحلب لمقارنتها بمادة دمشق، ولكن في عام ١٨٨٠ كانت توجد في المدينة خمس مدارس كاثوليكية أجنبية تضم ١٢٠ ولداً و٥٥ بنتاً، بالاضافة إلى كلية ثانوية، وثلاث مدارس أخرى في عينتاب ضمت ٩٨٠ تلميذاً، ومدرستين لليهود ضمتا ٨٠ تلميذاً. وفي عام ١٨٩٠ افتتحت في حلب مدرسة ثانوية داخلية تتسع لثلاثمائة طالب(٢٠٢). وفي عام ١٨٩٥ ، كانت توجد في ولايات حلب، والشام، وبيروت، والقدس، ودير الزور، ١٥٦٢ مدرسة ابتدائية ضمت ٤٨,٩٠٠ تلميذ مسلم (٤٢,٢٠٠ ولد، ٦٧٠٠ بنت)، وثماني مدارس اعدادية ضمت سبعمائة تلميذ مسلم كانوا جميعاً من الذكور، و٢٩ مدرسة رشدية (ثانوية) ضمت ٢١٥٠ طالباً مسلماً كانوا من الذكور تقريباً.

وفي عام ١٩٠٧ ، وجد في ولاية حلب ٧١٠ مدارس اسلامية ضمت ١٩ ألف تلميذ، و٢٥٠ مدرسة مسيحية ضمت ٨٠٠٠ تلميذ، و٣٠ مدرسة يهودية ضمت ٢٠٠٠ تلميذ. وفي عام ١٩٠٩ ، كان يوجد في ولاية الشام (دمشق) ٨٩ مدرسة حكومية بلغ عدد تلاميذها ٥٩٠٠ تلميذ، و١٣١ مدرسة طائفية ضمت أربعة آلاف تلميذ (من بينهم ٥٠٠ من المسلمين، ٥٠٠ من الدروز، والباقي من المسيحيين)، و٨٩ مدرسة أجنبية ضمت ١٠,٥٠٠ تلميذ (١١٠٠ في المدارس اليهودية والباقي في المدارس المسيحية)(٢٠٣). وفي عام ١٩٠٣ تم افتتاح مدرسة الطب في دمشق بصف ضم ٣٨ طالباً(٢٠٤).

وزاد عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في مدارس الدولة عام ١٩١٣ ، فبلغ ٢٩,٥٠٠ تلميذ، وكان هناك ٥١ ألف تلميذ في المدارس الخاصة(٢٠٥). ولا تتضمن هذه الأرقام مدارس المساجد ومدارس جبل لبنان. ففي عام ١٩٠٠ ، كانت هناك ٣٣٠ مدرسة في جبل لبنان(٢٠٦)، وربما كان عدد تلاميذها ٢٠ ألف تلميذ. وفي عام ١٩٢٤ بلغ عدد التلاميذ في المدارس الحكومية في الجمهورية اللبنانية ٨٠٠٠ تلميذ، وفي المدارس الخاصة ٥٣ ألفاً وفي المدارس الأجنبية ٧٠٠٠ تلميذ؛ وفي سوريا كانت الأرقام ٢٥ ألفاً في المدارس الحكومية، و٢٧ ألفاً في المدارس الخاصة، وألفين في المدارس الأجنبية(٢٠٧). وإذا افترضنا أن نحو

---

(٢٠٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Population of Aleppo Vilayet, 28 August 1880,» (FO 195/1305), and Great Britain, Accounts and Papers 1892, vol. 82, «Aleppo».

(٢٠٣) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Long Worth to O'Conor, 15 April 1907,» (FO 424/212), and «Devey to Grey, 13 September 1909, » (FO 424/221).

(٢٠٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Conor, 10 December 1903,» (FO 195/2144).

(٢٠٥) McCarthy, *The Arab World, Turkey and the Balkans, 1878 - 1914: A Handbook of Historical Statistics,* pp. 117 - 127.

(٢٠٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Lebanon,» (FO 195/2075).

(٢٠٧) Matta Akrawi and R.D. Matthews, *Education in Arab Countries of the Near East* (Washington, D.C.: American Council on Education, 1949), p. 351.

ثُمن سكان سوريا أو نحو ٥٦٠ ألف نسمة منهم كانوا بين سن ٧ أعوام و١٢ عاماً، فإن ١٥ بالمائة من الأطفال في سن الدراسة التحقوا بالمدارس عام ١٩١٣، وبلغت نسبة الذكور ٢٥ بالمائة، وجاء القسط الأكبر من التلاميذ المسيحيين واليهود. وكانت سوريا وفلسطين ولبنان ـ بمعايير الشرق الأوسط ـ تحظى بنظام تعليمي جيد، وبتطور صحافتها التي بلغ عددها ٥٠ صحيفة يومية، و١٥ اسبوعية و٢٠ مجلة شهرية أو فصلية عام ١٩١٤(٢٠٨).

وعلى كل، فإن العراق ـ حتى بهذا المستوى ـ كان أقلّ حظاً. فقد كان له أيضاً مدارسه الدينية التي تبلغ قمتها في كليات النجف وكربلاء، وتجتذب الطلاب من العناصر الشيعية خارج العراق(٢٠٩)، ولكن لم تكن هناك غالباً مدارس حديثة. وكان للدومينيكان ارسالية في الموصل(٢١٠) وفرت التعليم لعدد محدود من الكاثوليك. وفي عام ١٨٧٠ افتتح مدحت باشا أول مدرسة حكومية. وفي عام ١٨٨٥ قدم لنا القنصل البريطاني قائمة بالمدارس في العراق ضمّنها تقريره(٢١١). فذكر أنه كان يوجد في بغداد ثلاث مدارس عسكرية، ومدرستان ابتدائيتان تضمان ٢٦٠ تلميذاً يتعلمّون التركية والفارسية والعربية، ومدرسة ثانوية فيها عشرة مدرسين و٣٠ تلميذاً يتلقون تعليمهم باللغة التركية. وكانت هناك أيضاً مدرستان مدنيتان ابتدائيتان تضمان ١٢٠ تلميذاً يتعلمون التركية والفارسية والعربية، ومدرسة صناعية تضم ٦٩ تلميذاً. وفي مجال التعليم الخاص، كانت هناك مدرسة كاثوليكية فرنسية للأولاد وأخرى للبنات، ومدرسة أليانس اسرائيلية، تأسست عام ١٨٦٤(٢١٢)، ومدرسة ارمينية. وفي البصرة، كانت هناك مدرسة حكومية واحدة تراوح عدد تلاميذها بين ٣٠ ـ ٤٠ تلميذاً. ومدرسة كاثوليكية وطنية للأولاد وأخرى للبنات في كل منهما ٤٠ تلميذاً، ومدرسة يهودية فيها ٣٠ تلميذاً. وفي الموصل، كانت هناك مدرسة ابتدائية فيها ٨١ تلميذاً ومدرستان ابتدائيتان فيهما ٥٢٢ تلميذاً، وكان فيها ٢٥ مدرسة للمسيحيين تضم ١٥١٣ تلميذاً، ومدرسة واحدة لليهود تضم ١١٠ تلاميذ. وهذه الأرقام لا تشمل ـ طبعاً ـ مدارس المساجد. وفي حزيران/ يونيو ١٨٩٦، تم افتتاح مدرسة بريطانية بروتستانتية في بغداد التحق بها ٢٦ تلميذاً عراقياً وعشرة تلاميذ أوروبيين من البنين والبنات، وسجلت أسماء ٦١ تلميذاً آخرين للالتحاق

(٢٠٨) للمزيد من التفاصيل، أنظر: فيليب دي طرازي، تاريخ الصحافة العربية، ٤ ج (بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ ـ ١٩٣٢)، و

Maurice Pernot, *Rapport sur un voyage d'études* (Paris: [s.n., s.a.]), pp. 228 - 229.

(٢٠٩) للمزيد من المعلومات، أنظر:

Roy P. Mottahedeh, *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran* (New York: Simon and Schuster, ©1985), passim.

(٢١٠) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١ من هذا الفصل.

(٢١١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Table of Public Educational Institutions,» (FO 195/1509).

(٢١٢) أنظر التفاصيل في:

Grattan Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, pp. 132 - 133.

بالمدرسة في تشرين الأول/أكتوبر التالي. وكانت هناك مدارس بنين أخرى تديرها الإرساليات البروتستانتية في الموصل والبصرة(٢١٣). وفي عام ١٨٩٨، أنشئت مدرسة ابتدائية للبنات في بغداد. وفي عام ١٩١٣ «كان للحكومة مدرسة ابتدائية في كل قضاء، إضافة إلى المدارس العسكرية»(٢١٤) وأنشئت مدارس للمعلمين في بغداد والموصل والبصرة.

وفي عام ١٩٠٨، افتتحت مدرسة الحقوق في بغداد. وفي عام ١٩١٣، بلغ عدد تلاميذ المدارس الثانوية ٨١٨ تلميذاً، والمدارس الابتدائية ٤٧٢ تلميذاً، كما كانت هناك ١٦٠ مدرسة ابتدائية فيها ٣٢١ معلماً و٦٦٥٥ تلميذاً (٥٨٩٩ ولداً، و٧٥٦ بنتاً). كان من بين هؤلاء ٣٥٧١ تلميذاً في ولاية بغداد، و٩٥٠ تلميذاً في البصرة، و٢١٣٤ تلميذاً في الموصل. وفي عام ١٩٢٠، ضمت مدارس الحكومة العراقية ٨٤٠٠ تلميذ(٢١٥).

وكان تأثير هذا التطور التعليمي ضئيلاً. فلم يكن يوجد في الموصل سوى مسلم واحد يعرف لغة اجنبية(٢١٦). ووفقاً لأحد الشهود العيان من ذوي المصادر الموثوقة(٢١٧). «لعل نسبة من يعرفون القراءة عام ١٨٥٠ كانت نصفاً بالمائة من سكان المدن، وصلت إلى ١٠ بالمائة عام ١٩٠٠، ولم تكن هناك مطبوعات أو انتاج للكتب أو المواد المقروءة فيما عدا الجريدة الرسمية الضحلة... وحظي المهنيون ـ المحامون والأطباء وضباط الجيش ـ بمستوى معرفي في تخصصاتهم دون المستوى المسموح به في أوروبا، وفي مجالات المعرفة التطبيقية الأخرى ـ الزراعة، الهندسة، الاقتصاد ـ لم يكن ثمة شيء من ذلك، أو كان ثمة لا شيء في الغالب».

٥ ـ الدخل القومي ومستوى المعيشة

ان أي معلومات حول اتجاه نصيب الفرد من الدخل القومي في سوريا تظل معلومات مبدئية إلى درجة كبيرة، وكذلك شأن المعلومات عن مستوى المعيشة، لأننا لا نعرف إلا القليل عن محدداتها الرئيسية ـ الانتاج الزراعي والصناعي، والسكان، وتوزيع الدخل، وحتى التجارة الخارجية ـ إلا من قبيل الافتراض أو التخمين. وبعض الباحثين مثل سمليانسكايا، وشوڤالييه، وشاتكوفسكي، شليشر، يشيرون إلى الفقر المدقع الذي تسبب في نقص السكان نتيجة عجز ميزان التجارة(٢١٨)، ولكن مثل تلك المقولات التي تستند إلى الأرصدة الذهبية

---

(٢١٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 1 June 1896,» (FO 195/1935), and Zeigler, «A Brief Flowering in the Desert, Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1889 - 1978,» pp. 4 - 7.

(٢١٤) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, p. 316.

(٢١٥) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٥ من هذا الفصل. وللمزيد من التفاصيل، أنظر: عبد الرزاق الهلالي، **تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ١٦٣٨ ـ ١٩١٧** (بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٥٩)، و Akrawi and Matthews, *Education in Arab Countries of the Near East*, p. 139. فيما يتعلق بالمدارس الفرنسية في عام ١٩١٢، أنظر:

Pernot, *Rapport sur un voyage d'études*.

(٢١٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Notes on the City of Mosul,» (FO 195/2308).

(٢١٧) Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq*, pp. 21 and 316.

(٢١٨) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

ليست مقنعة، على الرغم من احتمال صحتها بالنسبة إلى أربعينات القرن التاسع عشر، والفترة من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٨٨٠[(٢١٩)]. والمقولة المناقضة حول وجود تحسن في الأوضاع نتيجة الزيادة الكبيرة في التجارة الخارجية[(٢٢٠)] تبدو أكثر إقناعاً إلى حد ما، فاتساع المساحة المزروعة (مع عدم وجود زيادة في المحصول ذات بال)، والتوسع في إنتاج المحاصيل النقدية[(٢٢١)] يشيران إلى زيادة ملحوظة في الانتاج الزراعي. وقد كان عائد العشور من ١٠ ـ ١١ مليون قرش في الفترة من عام ١٨٣٣ إلى عام ١٨٣٥، خلال الحكم المصري (وهي فترة الضرائب الثقيلة)، ويبلغ نحو ٣٥ مليوناً في منتصف السبعينات، وحوالى ٤٦ مليوناً في عام ١٨٩٨، و٥٤ مليوناً في عام ١٩٠٤، و٦٥ مليوناً في عام ١٩١٠[(٢٢٢)]. ولما كان السكان قد تضاعفوا تقريباً خلال تلك الفترة، فإن أسعار القمح قد ارتفعت إلى ما يقرب من الضعف[(٢٢٣)]، ويبدو من ذلك أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي قد زاد بنسبة ٥٠ بالمائة خلال الفترة أو بما يعادل ٠,٥ بالمائة سنوياً.

والمادة الخاصة بالإنتاج الصناعي نادرة. وكان الغزالون اليدويون في سوريا ـ كما في غيرها من البلدان ـ عاجزين عن منافسة الغزل الآلي، وتناقص إنتاجهم تناقصاً حاداً منذ العشرينات[(٢٢٤)]. ومن ناحية أخرى، كان النساجون قادرين على التوافق مع الوضع الجديد مستخدمين الغزل المستورد، على نحو ما حدث في البلدان الأخرى[(٢٢٥)]. ومن ثم بدأ انتاج المنسوجات القطنية في الزيادة مرة أخرى بعد السبعينات بسرعة بعد أن كان قد تناقص تناقصاً ملحوظاً. كذلك ازداد انتاج بعض المنتجات الصناعية الأخرى كالصابون والبضائع السياحية[(٢٢٦)]. وعلى أية حال، يبدو أن الانتاج الصناعي واكب الزيادة السكانية على أحسن الفروض، ومن المحتمل أن يكون دونها.

سوى أنه من المؤكد عملياً أن إنتاج بعض القطاعات كالنقل، والتجارة، والأعمال

---

(٢١٩) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 226 - 247; Dominique Chevallier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid - Nineteenth Century,» in: William R. Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968), and Linda Schatkowski - Schilcher, «Ein Modelfall Indirekter Wirtschaflicher Durchdringung: Das Beispiel Syriens,» *Geschichte und Gesellschaft,* no. 1 (1975).

(٢٢٠) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٢٢١) أنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الكتاب.

(٢٢٢) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ٧ من هذا الكتاب.

(٢٢٣) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(٢٢٤) أنظر تقديرات الانتاج العثماني في:
Seveket Pamuc, «The Decline and Resistance of Ottoman Cotton Textiles, 1820 - 1913,» in: *Explorations in Economic History* ([n. p.: n. pb.], 1986).

(٢٢٥) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٢٢٦) المصدر نفسه.

المالية، والخدمات الأخرى المتنوعة كالتعليم والسياحة، قد فاقت الزيادة فيها زيادة السكان، وكذلك كانت الحال، بكل الاحتمالات، بالنسبة إلى القطاع الحكومي.

وثمة مدخل آخر من خلال تقديرات إجمالي الانتاج القومي المبينة في النص (٢٠). فإذا رفعنا تقديرات روبين بنسبة ١٠ بالمائة لندخل في اعتبارنا تصويبات ركلن، نحصل على متوسط دخل للفرد أعلى قليلاً من ثمانية جنيهات استرلينية وعشرة شلنات (في السنة)، أي ما يعادل ٤٢ دولاراً أمريكياً. وهذا يتفق مع تقدير إلديم الذي يقدر متوسط دخل الفرد بـ ١٠,٥ ليرات تركية عام ١٩١٣ أي ما تعادل ٤٥ دولاراً بالنسبة إلى الامبراطورية العثمانية، وخمسين دولاراً بالنسبة إلى مصر[٢٢٧]. وقد حقق البلدان هذا القدر بعد ارتفاع مستمر للدخل القومي عبر عدة عقود من السنوات، مما قد يعني زيادة مماثلة في سوريا. ومن ناحية أخرى، يمكننا استعادة مقولة باورنغ، التي أوردناها قبل ذلك، والتي يقول فيها أن أحوال سوريا ـ مقارنة بمصر ـ على وجه العموم أفضل»[٢٢٨] ولعل التحسن كان مع ذلك محدوداً.

وهناك مؤشر آخر يتمثل في اتجاه الأجور الحقيقية. والجدول رقم (٢ ـ ٤) يعتمد على متوسطات الأرقام الواردة في النص (١٩)، ويبيّن أنه فيما بين الأعوام ١٨٤٠ ـ ١٨٥٨، و١٩١٠ ـ ١٩١٤ ارتفع معدل الأجور نحو مرتين ونصف المرة، بينما لم تزد تكاليف المعيشة، على ما يبدو، إلا بأقل من الضعف[٢٢٩]. وهذا يعني زيادة بينة في الأجور الحقيقية

جدول رقم (٢ ـ ٤)
الأجور اليومية الاسمية في سوريا
(١٨٤٠ ـ ١٩١٤)

الفترة الزمنية	العمل				
	البناء	التجارة	العامل العادي	العامل الزراعي	المتوسط التقريبي
١٨٤٠ ـ ١٨٤٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٥٠ ـ ١٨٥٨	١٠٣	١٢٧	١١١	١٦٥	١٢٧
١٨٧٣ ـ ١٨٧٨	١٤٦	٢١١	١٩٥	ـ	١٨٤
١٩٠٠ ـ ١٩١٤	٢٥٣	ـ	٢٩٢	٢٧٨	٢٧٤

المصدر: أنظر القسم ثانياً، النص ١٩ من هذا الفصل.

(٢٢٧) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 6 - 7; Eldem, *Osmanli Imperatorlugunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tektik*, p. 305, and Bent Hansen, «National Product and Income for Egypt ca. 1800 to 1913,» (University of California, 5 March 1974).

(٢٢٨) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 105.

(٢٢٩) أنظر: مقدمة الفصل السابع، والقسم ثانياً، النص ٢ من هذا الكتاب.

للحرفيين المهرة والعمال العاديين. والزيادة تتماشى مع حالة تركيا وربما كانت أقل منها(٢٣٠). وإن كان التدهور في بعض الفترات يشير إلى أن الزيادة في الأجور الحقيقية قد جاءت بعد السبعينات، فحتى ذلك الوقت لم تكن الأجور، على ما يبدو، تواكب الزيادة في الأسعار. وهذه الملاحظات تتفق مع ما ذكره القنصل البريطاني عن انخفاض الأجور وحالة الكساد العامة في أواخر الستينات والسبعينات(٢٣١). والمقارنة بين القسمين في النص (٦) تشير إلى تدهور الأحوال فيما بين الثلاثينات والسبعينات. ولما كان لا يتوافر لدينا ما يدعو إلى الاعتقاد أن نصيب العمل من الدخل القومي قد ازداد، على حساب الطبقات الأخرى، فإن الزيادة في الأجور الحقيقية، قد تشير إلى زيادة مماثلة في نصيب الفرد من الدخل القومي فيما بين الأعوام ١٨٨٠ - ١٩١٤(٢٣٢).

والمعلومات المتعلقة بالتغيرات في مستوى المعيشة أكثر ندرة. فلا توجد لدينا مادة عن الغذاء، ولكن اتجاه الواردات إلى ثلاث سلع تستهلك على نطاق واسع له مغزاه. فقد زادت قيمة واردات السكّر من ١٤ ألف جنيه في عام ١٨٣٦ - ١٨٣٧ (وثمانية آلاف جنيه في العامين ١٨٤٤ - ١٨٤٦) إلى ٧٢ ألف جنيه في الأعوام ١٨٧٣ - ١٨٧٧، و ١٣٦ ألف جنيه في الأعوام ١٨٩٣ - ١٨٩٧، و٦٠٧ آلاف جنيه في عام ١٩١٣. وبالنسبة إلى البن، كانت الأرقام ١٢ ألف جنيه للفترة الأولى و ٢٠ ألفاً للثانية و٤٨ ألفاً للثالثة، و ٨٩ ألفاً للرابعة، و ١٢٧ ألفاً للأخيرة. وبالنسبة إلى الأرزّ كانت ١٧ ألفاً للأولى، و٩٣ ألفاً للثانية، و٦٤ ألفاً للثالثة، و ٢١٨ ألفاً للأخيرة. أضف إلى ذلك أن سعر السلع الثلاث قد انخفض بنسبة ٥٠ بالمائة فيما بين الأعوام ١٨٧٣ - ١٩١٣، ولا توجد لدينا أرقام لفترات سابقة. والزيادة في واردات كل من الأقمشة القطنية والغزل قد تعني أيضاً وفرة الملبوسات(٢٣٣).

وتحسّن الاسكان في الاحياء الجديدة في بعض المدن، وأيضاً في الكثير من القرى في لبنان وبعض القرى في فلسطين، وبعض المدن - مثل بيروت - استفادت من التغيرات الجديدة. وقلّ حدوث الطاعون والمجاعة، واستقر الأمن بصورة أكبر من ذي قبل. وأصبح التعليم ميسوراً بقدر أكبر، وكذلك كان شأن المواصلات في معظم أنحاء سوريا. ففي عام

---

(٢٣٠) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 37 - 43, and K. Boratav [et al.], «Ottoman Wages and the World Economy,» *Review,* vol. 8, no. 3 (1985).

(٢٣١) أنظر: القسم ثانياً، النص ٧ من هذا الفصل.

(٢٣٢) «منذ ٣٠ أو ٤٠ عاماً، عندما كانت الأرض أفقر مما هي عليه الآن، كانت ثروة البلاد موزعة بالتساوي، وكان الفقر أقلّ انتشاراً. . . ومعظم الفلاحين يعيشون على الخبز والجبن والدبس والفواكه والخضر عندما يتوفر ماء الريّ، وفي المدن المزدحمة يعيشون على الخبز وبعض الفواكه والزيتون التي يمكن الحصول عليها مقابل بارة في الأوقات العادية، بينما يكفي ضعف هذا المبلغ لوجبة متنوعة في مطعم رخيص». أنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

(٢٣٣) Mohammad Said Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831-1914,» (Ph.D. Dissertation, American University, Washington, D.C., 1969), pp. 79 and 266 - 271, and Pamuc, «The Decline and Resistance of Ottoman Cotton Textiles, 1820 - 1913».

١٨٩٧، انتقل أنيس المقدسي من قريته إلى البترون على ظهر بغل، ثم استقل عربة إلى بيروت، ومن هناك ركب القطار إلى عاليه، ثم عربة أخرى إلى المدرسة الداخلية في سوق الغرب[٢٣٤]. وقبل ذلك ببضع سنوات، كان عليه أن يقطع المسافة كلها على ظهر البغل. كذلك أدى إدخال بعض المنتجات الأجنبية إلى تيسير سبل الحياة. وفي عام ١٩٠٠، يكتب القنصل البريطاني من دمشق أن النفط «يُستخدم على نطاق كبير للإنارة، وفي كثير من بيوت الميسورين يُستخدم لأغراض الطهي»[٢٣٥]، وفي عام ١٩٠٣ لاحظ زميله أن «الدراجات أصبحت شائعة، في حلب لأن الطرق حولها كانت جيدة»[٢٣٦].

ومن ناحية، تغيرت الأحوال المعيشية للطبقات العليا والوسطى تغيراً كبيراً باستخدام الملابس، والأثاث، والمسكن الأوروبي الطابع. وفي مدينة اللاذقية الصغيرة كانت «تقوم المحلات الكبرى في باريس - في بداية كل فصل - بإرسال الكتالوغات إلى زبائنها. وفي عام ١٩١٣ وصل إلى المدينة ٥٣٦ طرداً من الطرود البريدية تحتوي على ما يساوي ٣٠ ألف فرنك من الملابس». ولاحظ القنصل البريطاني في دمشق (عام ١٩٠٤) أن تقدماً محدوداً قد حدث خلال العشرين عاماً السابقة: «وفي الوقت نفسه، يمكن ملاحظة تقدم واضح - وإن كان محدوداً - في الرغبة في حياة أفضل يعكسها أهل البلاد بعامة في المدن بلا ريب، وإن بدت أقل من ذلك في الريف. وينعكس هذا في الرغبة في اقتناء السلع الأوروبية، وأحياناً الرغبة في الحصول على نوعيات أفضل من تلك التي اعتادوا عليها»، وتأتي الدراجات بين هذه السلع. «وقبل ثلاث سنوات أو أربع كان من النادر أن ترى واحدة منها، ولكن يوجد الآن [١٩١٠] نحو ١٥٠ دراجة في دمشق، ويزداد الطلب عليها»[٢٣٧].

والمعلومات الخاصة في العراق أكثر ندرة، ولكن من السهل تحديد اتجاه الانتاج القومي، ففيما بين الأعوام ١٨٦٤ - ١٨٦٨ و ١٩١١ - ١٩١٣ (التي تتوفر عنها أرقام) ارتفعت صادرات التمور سبعة أضعاف ما كانت عليه من قبل، والقمح ١٦ ضعفاً، والشعير ٢٦٧ ضعفاً[٢٣٨]. ويعني ذلك وجود زيادة ضخمة في الانتاج الزراعي تجاوزت كثيراً الزيادة السكانية التي بلغت الضعف. وربما تدهور الانتاج الحرفي (فلم يزد بالتأكيد)، كما لم تقم صناعات حديثة لتحل محله عملياً. وكان النقل الحديث محدود الأهمية، وكذلك كانت الخدمات، فيما عدا ما اتصل منها بالحج إلى النجف وكربلاء[٢٣٩]، ولكن القطاع الحكومي حقق إتساعاً. وعلى وجه العموم، يبدو من المحتمل أن يكون نصيب الفرد من الدخل القومي قد ازداد.

---

(٢٣٤) أنيس الخوري المقدسي، مع الزمان (بيروت: [د.ن.، د.ت.])، ص ١٦٠.

(٢٣٥) أنظر: القسم ثانياً، النص ١٨ من هذا الفصل.

(٢٣٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Quarterly Report, 26 April 1900,» (FO 195/2075), and Great Britain, Accounts and Papers 1904, vol. 101, «Aleppo».

(٢٣٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Consul General Beirut, 1 April 1914,»(FO 368/1140); Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, «Damascus,» and Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 97, «Damascus».

(٢٣٨) حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨، ص ٥١٠ - ٥١١.

(٢٣٩) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

وإذا أخذنا في اعتبارنا توزيع ملكيات الأراضي في العراق(٢٤٠) فمن المؤكد أن يكون مالكو الأراضي وشيوخ القبائل قد فازوا بنصيب كبير من الدخل القومي، كما ذهب نصيب آخر إلى التجار وغيرهم. ولكن، قياساً على الزيادة الكبيرة في استيراد السلع التي تستهلك على نطاق واسع، كان هناك ارتفاع أيضاً في مستوى معيشة الجماهير. فقد ازدادت واردات السكّر من ١٤ ألف جنيه في الأعوام ١٨٦٤ - ١٨٧٠، إلى ٨١ ألف جنيه في الأعوام ١٨٩٤ - ١٨٩٩، و٢٦٣ ألف جنيه في الأعوام ١٩١٠ - ١٩١٣، أي بمقدار ١٩ ضعفاً. والأرقام المقابلة بالنسبة إلى الشاي كانت أربعة آلاف في الفترة الأولى، وعشرين ألفاً في الثانية، و ٢١ ألفاً في الأخيرة، أي أنه زاد خمسة أضعاف. والأرقام المتاحة تشير إلى انخفاض شديد في أسعار السكّر والشاي(٢٤١). ففي عام ١٨٩٩، يقول القنصل البريطاني: «لا يمكن القول أن الشاي قد حل محل القهوة، ولكن استهلاكه يتزايد بالتأكيد، وليس هناك طلب إلا على أرخص أنواع الشاي الهندي»(٢٤٢). وتشير الواردات الضخمة للمنسوجات التي لا بد أنها كانت أكبر من معدل التدهور في الانتاج المحلي، إلى الاتجاه نفسه، إذ ازدادت من ٣٩ ألفاً في الفترة الأولى إلى نصف المليون جنيه في الثانية، وإلى ١,٠٠٢,٠٠٠ جنيه في الأخيرة، أي ما يعادل ٢٦ ضعفاً، والأرقام المتاحة لا تقدم إلينا أي دلالات عن أسعار المنسوجات(٢٤٣).

ويشير الجدول رقم (٢ - ٥) إلى الزيادة في الأجور - التي كانت كبيرة في بعض الحرف، وضئيلة في بعضها الآخر أو معدومة في البعض - فيما بين الأعوام ١٨٧٠ - ١٩٠٨. ولا تتوافر لدينا أرقام عن تكاليف المعيشة، والمادة الوحيدة المتاحة التي تتعلق بذلك هي الخاصة بأسعار القمح والشعير في بغداد(٢٤٤). وإذا نحينا جانباً السنتين غير العاديتين مثل سنة ١٨٧٠ وسنة ١٩١٣، فإن هذه الأسعار تشير إلى تغير طفيف ذي مغزى بين أواخر الستينات وأوائل القرن العشرين. وفي الأعوام ١٩٠٨ - ١٩١٣، ازدادت الأجور الإسمية زيادة ملحوظة، كما ازدادت أيضاً الأجور الفعلية(٢٤٥). وكانت تعليقات القنصل البريطاني على هذه الأرقام أنها: «من الملامح المميزة للفترة زيادة تكلفة العمل الماهر وغير الماهر في بغداد وما حولها... ويبدو أن تكلفة معيشة جميع الطبقات قد ارتفعت بدرجة موازية. وربما كانت الزيادة في الأجور ترجع إلى ازدياد النشاط التجاري في السنوات القليلة الأخيرة، وارتفاع مستوى الراحة التي جلبها الرخاء العام معه. ومن الأسباب التي ساهمت في ذلك الطلب الحقيقي أو المحتمل على العمل من جانب مشروعات مثل مشروع ري الرافدين، وسكك حديد بغداد، والتوسع التدريجي والمستمر في الزراعة نتيجة استخدام الري بالمضخات، وإخضاع اليهود والمسيحيين للخدمة العسكرية الإجبارية».

---

(٢٤٠) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٢٤١) حسن، المصدر نفسه، ص ٥٣٨ - ٥٣٩ و٤٦٢ - ٦٤٣.

(٢٤٢) Great Britain, Accounts and Papers 1900, vol. 96, «Basra».

(٢٤٣) حسن، المصدر نفسه؛ أنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثالث، والجدول رقم (٣ - ٧) من هذا الكتاب.

(٢٤٤) أنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص ١٤ من هذا الكتاب.

(٢٤٥) بالنسبة للتطور في تركيا، أنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 37 - 38.

جدول رقم (٢ - ٥)

الأجور أو الكسب اليومي في بغداد(*)

المهنة	السنة			
	١٨٥٥	١٨٧٠	١٩٠٨	١٩١١
خباز	١٠,٧ - ١٣,٥	٦,٧٥ - ١١,٢٥	٧,٥ - ١٠	٨ - ١٢
نجار	غ. م.	٥ - ٨	٢٠ - ٤٠	٣٠ - ٦٠
صبي نجار	٢,٧	٢ - ٣	٥ - ٧	٥ - ٨
نحاس	٧	١١,٢٥- ٢٢,٥	١٥	١٥ - ٢٠
اسكافي	١٦	٦,٧٥ - ١٥,٧٥	١٥ - ٢٠	١٥ - ٢٠
سمكري	٨ - ١٠,٧	٦,٧٥ - ٢٢,٥	١٥ - ٢٠	٢٠ - ٣٠
فلاح	غ. م.	٤,٥ - ١١,٢٥	٨ - ٩	٨ - ١١
معلم بناء	١٠	غ. م.	١٨ - ٤٠	٣٠ - ٦٠
طباخ(**)	غ. م.	غ. م.	٨ - ١٦	١٤,٥ - ٣٠
خادم منزل(**)	غ. م.	غ. م.	٦ - ٨	١٢ - ١٤,٥
ممرض(**)	غ. م.	غ. م.	٤ - ٦,٥	٥,٥ - ١٣,٥

(*) الوحدة = بنس وكسوره العشرية، غ. م. = غير متاح.

(**) الأجر الشهري مقسوما على ٣٠.

المصادر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 83/337); Great Britain, Accounts and Papers: 1909, vol. 98 «Baghdad, » and 1912-1913, vol. 100, «Baghdad,» and James Felix Jones, *Memoirs* (Bombay: Bombay Educational Society's Press, 1857), pp. 346-351.

وقد زادت ايجارات المساكن زيادة كبيرة، فبلغت أحياناً الضعفين أو الثلاثة أضعاف بالنسبة إلى ما كانت عليه في السنوات القليلة الماضية. وزيادة الايجارات تؤثر على إسكان الفقراء... والأسباب الرئيسية ترجع إلى الطلب على المساكن الجديدة وندرة الوقود المستخدم في صناعة الطوب(٢٤٦).

وتقدم لنا شيلدز بعض الأرقام التي تبين أن الأجور الاسمية في الموصل عام ١٨٩٤ كانت أعلى منها في عام ١٨٤٥، وتستنتج من ذلك(٢٤٧):

«أن استهلاك اللحم المتواصل أو المتزايد، والزيادة السريعة في استهلاك السكّر يبدو أنهما يشيران إلى ارتفاع مستوى المعيشة. ولا شك أن الأجور، على ما يبدو، ارتفعت لتواكب الزيادة في أسعار المواد الغذائية، وإن كان بعض العمال قد عانوا نقصاً في أجورهم الحقيقية كما نتبيّن من الجدول أدناه. وأنفق الأنواع الثلاثة جميعاً من العمال في حقيقة الأمر قدراً أقلّ من أجورهم اليومية على القمح عام ١٨٩٤ بالنسبة إلى ما كانوا يدفعونه للكمية نفسها عام ١٨٥٨».

(٢٤٦) Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 1913, vol. 100, «Baghdad».

(٢٤٧) Sarah Shields, «An Economic History of Nineteenth - Century Mosul,» (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 80 - 81 and 98 - 99.

وفي عـام ١٩١١ كتب القنصل البريطاني في الموصل أن عمال السكك الحديدية يتقاضون عشرة قروش في اليوم «وكان ذلك يعدّ أجراً طيباً»، وكان إيجار الجمل في اليوم عشرة قروش أيضاً! وبعد ذلك بوقت قصير، كان عمال احدى الترع يتقاضون من ٧ ـ ١٠ قروش يومياً، وكان من الصعب الحصول على العدد الكافي من العمال، واتجهت النية بين العمال إلى الاضراب طلباً لتحسين الأجور(٢٤٨). وفي عام ١٩١٢ ذكر القنصل في بغداد أنه «قد ازدادت القوة الشرائية للسكان المحليين إلى حد ما نتيجة ما كانت تنفقه شركة سيرجون جاكسون من أجور على مهندسي الري، وكذلك شركة سكك حديد بغداد، وأضف إلى ذلك الزيادة اليومية في الدخل الناتجة عن التوسع في الزراعة نتيجة استخدام الري بالمضخات التي تعمل بالنفط»(٢٤٩).

وابتداءً من عام ١٩٠٠ ـ وبخاصة بعد عام ١٩٠٥، أدى الرخاء المتزايد إلى ارتفاع قيمة العقارات في بغداد، وظلت ترتفع خارجها، وكان السبب في ذلك يعود إلى «الرخاء التجاري، وبخاصة بين طائفة اليهود، وهبوط سعر الفائدة على الاستثمارات في غير الملكيات غير المنقولة»(٢٥٠).

كما ترد ملاحظة أخرى متفائلة أيضاً تتعلق بكركوك. «فقد شيدت طرق جيدة، وتم افتتاح مدرسة صنائع لتعليم مائة يتيم بعض الحرف، وكان هناك مستشفى البلدية، واشتريت الآلات الزراعية الميكانيكية، وطلب شراء المزيد منها»(٢٥١).

وغلب الطابع الأوروبي على الاستهلاك، على نحو ما حدث في سوريا، ولكن بدرجة أقل. ولوحظ عام ١٨٨٥ أنه «عندما يقترب البدو من مدينة كبغداد لشراء حاجتهم السنوية من التمر، يبدون استعدادهم للحصول على الأطباق الخزفية والسكاكين والشوك والأسلحة الأوروبية الصنع، والساعات التي صنعت للتصدير، وغيرها من الأشياء التي لا يعرفها آباؤهم. واستعملت القصاع المصنوعة من الزنك لتقديم الطعام بدلاً من القصاع الخشبية، ولا زالت الأدوات المنزلية ذات الذوق المتواضع تعرف الطريق الى بيوت البدو المستقرين مثل أوعية الحساء»(٢٥٢).

وفي ما يتعلق بالمدن(٢٥٣): «يتزايد إقبال الناس على المصنوعات الأوروبية من مختلف السلع، وأذواقها وطرزها أوروبية وليست انكليزية. ويرجع ذلك أساساً إلى: (١) تقليد الأتراك، (٢) إقامة فروع في بغداد للمتاجر السورية ومتاجر استانبول التي تتعامل في السلع الألمانية والنمساوية والفرنسية، (٣) الاهتمام بالأدب الفرنسي والتركي من جانب المتعلمين من مختلف الطبقات، (٤) رخص بعض المصنوعات الأوروبية».

وفي ضوء النفوذ الاقتصادي البريطاني، يبدو غريباً أن «المعرفة بالانكليزية بالغة الندرة في البلدان العربية الخاضعة لتركيا، بينما يتحدث الفرنسية عدد كبير من سكان بغداد»(٢٥٤). ومن علامات

---

(٢٤٨) Great Britain, Public Record office, Foreign office, «Dispatches from Greig, 12 September and 8 November 1911,» (FO 195/2369).

(٢٤٩) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Baghdad».

(٢٥٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch from Lorimer, 27 October 1911,» (FO 195/2369).

(٢٥١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Honey to Lowther, 7 July 1912,» (FO 424/231).

(٢٥٢) Great Britain, Accounts and Papers 1886, vol. 65, «Baghdad».

(٢٥٣) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «Report ... by Georges Lloyd,» (IOPS 3/446, 1908), p. 9.

(٢٥٤) Great Britain, Accounts and Papers 1906, vol. 129, «Baghdad».

التأثر بأوروبا افتتاح دار سينما في بغداد عام ١٩١١[٢٥٥]، وفندقين «بواسطة بعض المسيحيين الشرقيين الذين كانوا خدماً في بيوت بعض الأوروبيين، ولكن ليس بينهما فندق من فنادق الدرجة الأولى»[٢٥٦].

غير أن هناك عاملاً مضاداً لتشجيع المشروعات الأوروبية واتخاذ أساليب الحياة الأوروبية في العراق، تمثّل في الخوف من التدخل البريطاني[٢٥٧]. فقد سجلت المحادثة التالية عام ١٩٠٩ مع أحد معارضي مشروعات الري التي وضعها ولكوكس[٢٥٨]: «ضحك بير إبراهيم وقال: اننا نعرف جيداً أنها القصة القديمة نفسها، فمأساة مصر سوف تتكرر في العراق. تبدأ أولاً مشروعات الري التي تتطلب خدمات ٢٥ ألفاً من العمال والمزارعين من الهند. ثم يكتشف فجأة أنه لا يمكن جعل الأرض تؤتى ثمارها ما لم تكن هناك وسائل لتصدير فائض الانتاج إلى الأسواق التي تحقق أرباحاً. ولتحقيق هذا الغرض لا بد من اقامة السكك الحديدية. ويعني ذلك استخدام المزيد من الهنود، عشرة آلاف أو خمسة عشر ألفاً مثلاً كمستخدمين في السكك الحديدية وغيرها. ثم تأتي مشكلة المال، لأن الحكومة التركية معسرة».

عندئذ يحصل السير وليم ولكوكس على اذن بتدبير قرض من انكلترا. وتقدم الحكومة البريطانية أو الشعب البريطاني المال، ويتم تدبير القرض وإنجاز مشروعات الري والسكك الحديدية. وتبدأ مشروعات جديدة في الظهور ولا يُسدّد القرض أبداً. ويصبح التدخل العسكري ضرورياً، والهند تقع على مقربة من العراق، فيتم الاحتلال، ويصبح العراق مصر أخرى.

ثانياً: سوريا

١ ـ سوريا تحت الحكم المصري ١٨٣١ ـ ١٨٤٠

أ ـ اصلاح العملة

يشير إلى ما سبق لابراهيم باشا أن طلبه من سك النقود ألف وخمسمائة كيس فضية من ذوات الخمسة وذوات العشرة تلافياً لقلة النقود المتداولة في بر الشام، ثم ينبـه بأنه قد فكر بما أصاب البلاد من جراء التفاوت بين قيم السكة الأوروبية والسكة الاستنبولية والسكة المصرية، لما يأتيه بعض ذوي الطمع من تصدير السكة المصرية العالية العيار الغالية القيمة إلى الخارج استئثار بفرق قيمتها، وأنه كلف أعضاء المجلس وغيرهم أن ينظروا في أمر تنظيم النقود، وفعلاً تذاكروا بعض مرات ولكن لم تسفر مذاكرتهم عن نتيجة كأنهم آثروا الخسارة

---

(٢٥٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «4 September 1911,» (FO 195/2369).

(٢٥٦) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Baghdad».

(٢٥٧) أنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(٢٥٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Confidential Memorandum by A.R.B.,» (FO 195/2310).

وأنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الفصل.

الكلية على ما يصيب الخزينة من ضرر جزئي. ولذلك عمد الجناب العالي إلى الضر بخانه فأمرها بغير استشارة أن تضرب النقود الفضية المختلفة على أساس الريال الفرنسي، وعيار النقود الذهبية المختلفة على أساس الديلون أي ناقصة جميعها بمقدار أربعة في المائة من فضتها أو ذهبها، حتى لا يكون لأحد مصلحة في اخراجها. وها هو يبعث إلى ابراهيم باشا بنماذج من المسكوكات التي ضربت، كي يبعث اليه بالدفاتر الخاصة بها. وسيبعث إليه بالدفاتر الخاصة بالنقود وبالدفاتر ليتولى ابراهيم باشا سك النقود المطلوب من ألف وخمسمائة كيس التي أرسلها «الخزينة دار» إليه حديثاً، على أن تكون النقود المذكورة حائزة للعيار والقيراط المقررين، اللهم إلا القطع الفضية التي أخرجت أصغر قليلاً من أمثالها القديمة، فهذه إن اراد ابراهيم باشا زادها مقداراً من النحاس يبلغها الحجم النظامي، وإن أراد تجاوز جملة عن سكها[٢٥٩].

ب ـ محاولة تنمية مناجم الحديد والفحم في لبنان

يقدم تقريراً رفعه إليه محمد عارف أفندي عن صهر الحديد اللبناني، ويقترح صهر هذا الحديد في بولاق نظراً لاخفاق المعدنيين في لبنان بصهر هذا المعدن.

ويستدل من تقرير القائمقام محمد عارف أفندي «ناظر المعدن في جبل الدروز» أنه قام بدورة تفتيشية، فزار مناجم الفحم الحجري في قرنايل وبزبدين، ومنجم الحديد بالقرب من الشوير، وأجرى بعض التجارب لصهر الحديد الشويري بالفحم الحجري، فلم تسفر تجاربه هذه عن نتيجة مرضية[٢٦٠].

ج ـ ملكية الأرض والضرائب

امتثالاً للأمر العالي يفيد أن الحكومة لا تملك جميع أراضي بر الشام، وان معظم هذه الأراضي «ممتلكات شخصية وتيمارات وزعامات وأوقاف يتولى أصحابها أمر تعشيرها»، وإن الأعشار في بر الشام لا تستوفى على أساس واحد في جميع الأراضي، فهنالك من يكتفي بالعُشر، ولكن البعض يستوفون التُسع أو الثُمن أو السُبع أو السُدس أو الخُمس. ثم يقول أن الحكومة تعيّن بعض الموظفين لتحصيل مال العُشر من هذه القرى، وهم يقومون بالوزن والكيل. «وفي بعض الجهات لا تستوفي الأعشار وإنما تقسم المحصولات أقساماً متساوية، ومن ثم تؤخذ منها مقادير باسم فيصلي بدلاً عن العشر يقدرها الخبراء بالنسبة إلى محصولات القرية. وبعد قيد أسماء أهالي القرية التي تؤخذ منها المقادير السالفة الذكر، وبيان أصناف المحصولات، وذكر المقادير التي آلت إلى الحكومة، يحمل الأهالي هذه

---

(٢٥٩) أنظر: «الوثيقة ٤٠٥٨، محمد علي باشا إلى إبراهيم باشا، ٢٥ محرّم ١٢٥١هـ/ ٢٤ أيار/ مايو ١٨٣٥م، عابدين، سجل ٢١٢، رقم ٢٢،» في: أسد رستم، محقّق، **المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير**، ٤ مج (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣)، مج ٣، ص ٩ ـ ١٠.

(٢٦٠) أنظر: «الوثيقة ٤٧٨٣، إبراهيم باشا إلى سامي بك، غرّة شعبان ١٢٥٢ هـ/ ١١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٣٦ م، عابدين، سجل ٢٥٤، رقم ٢٧٧،» في: المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٧٢.

المحصولات إلى الشؤون حيث تكال وتسلّم». ويقول ان البعض الآخر من القرى يؤدي مال العُشر على الوجه المشروع أعلاه ويدفع قسم منه نقداً «وثمة قرى لا تؤخذ منها غلال وإنما تستوفى منها مبالغ من المال معلومة القدر باسم مقطوع»[٢٦١].

ويقدم بعد هذا كله كشَفاً (انظر الجدول رقم (٢ ـ ٦))، بـ«المتحصل» من مال «التسريح» عن جهات معينة هذا هو نصه بالحرف: «أما المتحصل من تسريح غزة من ابتدى ربيع الثاني سنة ١٢٥١ لغاية ربيع الأول سنة ١٢٥٢، ١٢٥٧٦٨ غرشاً و١٢ بارة ماهيات ومصروفات ١٤١٤ غرشاً و١٥ بارة والباقي من بعد المنصرف ١٢١٣٥٣ غرشاً و٣٧ بارة». «إن المبالغ المتحصلة من رسوم التسريح في سواحل بر الشام قد بلغت بعد المصروف ٧٦٩١٤٥ على نحو ما جاء بيانه آنفاً، ولما كان مصدر القيل والقال الذي بدأ من طوايف الافرنج هو المواني المذكورة، فقد ذكرت أسماء هذه المواني على حدة ولئن لم يظهر من الإفرنج بغزة، اعتراض في هذا الصدد، إلا أنه نظراً لوصول الكشف الخاص بهم، فقد عمدت إلى بيان الكمية والمقدار فقط لتتفضلوا وتحيطوا بهما علماً».

جدول رقم (٢ ـ ٦)

كشف «بالمتحصل» من مال «التسريح»

الصافي بعد المصارف		مصارف ماهيات وغيره		اجمالي المتحصل		
بارة	غروش	بارة	غروش	بارة	غروش	
١٤	٣٠٠٨٥١	٢٩	٥٥٤٩	٣	٣٠٦٤٠١	يافا عن مدة من ابتدى ١٧ جمادي الأولى سنة ٥١ لغاية ٢٧ جمادي الأولى سنة ٥٢ سنة كاملة
٣١	١٧٨٢	٠٠	٠٠٠٠	٣١	١٧٨٢	صيدا عن المدة المذكورة أعلاه من دون مصارف
٣	٢٩٥٠٤٥	١٤	٣٢٩٦	ي ١٧	٢٩٨٣٤١	عكا وحيفا والطنطورة وعتليت سنة كاملة
٦	٢٣٥١١	٧	١١٨٠	١٣	٢٤٦٩١	صور من ١٥ ذي القعدة سنة ٥٠ لغاية ٢٥ ذي القعدة سنة ٥١
٢١	٦٢١٧٧	٢٧	٦١٣٣	٨	٦٨٣١١	بيروت عن مدة من ابتدى ١٧ جمادي الأولى سنة ٥١ لغاية ٢٧ جمادي الأولى سنة ٥٢
٢٩	١٠٣١٩	٣٧	٢٤٢١	٢٦	١٢٧٤١	جونية عن المدة المذكورة أعلاه
١٦	٥٣٤٠٦	٠٠	٣٢٣٠	١٦	٥٦٦٣٦	طرابلس عن مدة سنة كاملة
٤	٢٢٠٥١	٣١	١٩٠٢	٣٥	٢٣٩٥٣	اللاذقية عن مدة سنة كاملة
ى ٠٤	٧٦٩١٤٥	٢٥	٢٣٧١٤	ي ٢٩	٧٩٢٨٥٩	

(٢٦١) أنظر: «الوثيقة ٤٨٥٠، محمد شريف باشا إلى سامي بك، ٥ شوّال ١٣٥٢ هـ/ ١٤ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٧ م، عابدين، سجل ٢٥٤، رقم ٣٥١،» في: المصدر نفسه، مج ٣، ص ١٨٦ ـ ١٨٨.

د ـ اعادة تنظيم ادارة الجمارك

يتبع هذه الرسالة نص «الترتيب الجديد»، وهو كما يلي[٢٦٢]:

في يوم الاثنين المصادف ٥ المحرم سنة ١٢٥٣، اجتمع في القصر العالي عملاً بالارادة السنية الذوات الكرام المبينة اسماؤهم في ذيل هذه المذكرة حيث تداولوا الرأي في صدد وضع ترتيب للجمارك، وفيما يلي بيان الآراء التي استصوبت في هذا الموضوع.

لما كان من الواضح لجميع الخواص والعوام ـ كما أنه من المحقق لدى العقلاء وذوي البصيرة ـ إن جل أفكار الجناب العالي الخديوي منصرفة إلى استحصال الأسباب المؤدية إلى تحسين حال الرعايا والبرايا، عاملة على الأخذ بأيدي الفقراء والعجزة، وأن جميع آماله الكريمة محصورة في ترقية البلاد وإسعاد العباد، ولما كان من المقرر في الوقت الحاضر أخذ جمرك من بضائع التجارة الداخلية في جميع الموانىء والبنادر، حيث تدفع الرسوم الجمركية عن هذه المواد عند وصولها إلى كل جمرك من الجمارك، فإن جنابه العالي نظراً لما اتصف به من الرحمة الفياضة، والشفقة التي طالما شمل بها الرعية والشعب والفقراء، قد أصدر أمره الكريم بوضع ترتيب بالغاء استيفاء الرسوم الجمركية مكررة في الموانىء والبنادر القائمة في الأقطار المصرية والشام والحجاز وجزيرة كريت، والاكتفاء باستيفاء هذه الرسوم مرة واحدة، حتى إذا ما بلغ التاجر أول ميناء أو بندر استوفى منه الرسم الجمركي عما يحمله من بضاعة ـ مرة واحدة ـ وأعطي تذكرة تخليص، حيث يمكنه أن يقوم بعد ذلك إلى الجهة التي يختارها من غير أن يدفع أي شيء كرسم جمركي هناك ما دام يحمل تلك التذكرة. وعملاً بهذه الارادة الكريمة، عقد في القصر العالي مجلس قوامه بعض الرجال الكرام. وقد تصفّح المجلس وجوه الرأي في هذا الموضوع، واستصوب اتخاذ الاجراءات التالية:

بما أن أمر الجناب العالي الخديوي الخاص بهذا الموضوع يرمي أولاً إلى إراحة التجار، وثانياً إلى تخفيض أثمان البضائع الواردة بسبب تخفيض الرسوم الجمركية المعتاد أخذها عن هذه البضائع، وحيث ان هذا العمل الخيري العام من شأنه أن يزيد في رفاهية الأهالي والرعايا، فإن الأمر يتطلب اتخاذ الطرق التالية المؤدية إلى هذه الغاية:

لما كانت جمارك الاسكندرية ورشيد ودمياط وينبع البحر وجدة، من جمارك الأقطار المصرية والحجازية هي جمارك أصلية، أي معتبرة من الأصول، فإن الحالة تستوجب ابقاء هذه الجمارك كما هي. أما الجمارك الأخرى، فيستغنى عما بها من نظّار وكتبة ومستخدمين، ويكتفى بابقاء كاتب واحد لدى كل من محافظي القصير والسويس تكون مهمتهما الاطلاع على تذاكر التخليص التي بيد التجار الذين يأتون ببضائعهم إلى هذين الميناءين، حتى إذا كان ثمة تاجر لا يحمل تذكرة تخليص (رفتية) استوفيت منه الرسوم الجمركية عن بضاعته.

---

(٢٦٢) أنظر: «الوثيقة ٤٩٤٩، باقي بك إلى سامي بك، ٨ محرّم ١٢٥٣ هـ/ ٢٦ نيسان/ أبريل ١٨٣٧ م، عابدين، سجل ٢٥٥، رقم ١٦،» في: المصدر نفسه، مج ٣، ص ٢٢١ ـ ٢٢٤.

ونظراً لأن جمرك بولاق تبعاً لهذه الخطة سيلغى، وحيث ان الجناب العالي الخديوي يقصد بأمره هذا أن يوفر للأهالي اليسر والرفاهية، فإنه يجب والحالة هذه ألا تستوفى الرسوم الجمركية في بولاق ومصر القديمة والاسكندرية ورشيد ودمياط والسويس عن منتجات القطر المصري التي يحملها الأهالي التجار لبيعها في أسواق هذه الجهات. كما أنه يجب أن يلغى جمرك مصر القديمة أيضاً، وأن يعيّن فيه ناظر وكاتب فقط للاجراءات الخاصة بالبضائع التي ترد من السودان، وأن يُعهد إلى الناظر الذي سيقيم في مصر القديمة بشؤون جمركي باب النصر وباب الفتوح اللذين هما ممر البضائع الشامية، التي تصل عن طريق البر بدون تذاكر تخليص. أما جمارك موانى غزة ويافا وحيفا وعكا وصور وصيدا وبيروت وطرابلس واللاذقية والاسكندرونة وطرطوس واضنة من جمارك القطر الشامي، فيجب أن تبقى. ولما كانت الرسوم الجمركية في ميناءي اللاذقية والاسكندرونة لا يؤخذ فيها جمرك مستوفى على قاعدة الجمارك الأخرى، وإنما يستوفى منها بعض الشيء من المال باسم (مرورية)، وقد جرت العادة استيفاء الرسوم الجمركية عن البضائع الواردة إلى هذين الميناءين لدى وصولها إلى حلب، حيث تستوفى رسومها الجمركية هناك، فإن الأمر يتطلب ابقاء جمرك حلب أيضاً كما هو لكي تستوفى فيه الرسوم الجمركية عن المواد والبضائع التي تصل إليه من اللاذقية والاسكندرونة، أو من بغداد والأناضول بدون تذاكر تخليص، والغاء جمارك دمشق ونابلس والخليل وحمص وحماه. وكما أنه يجب عدم استيفاء الرسوم الجمركية عن المحصولات المصرية التي تباع في الموانى والبلدان المصرية على نحو ما سلفت الاشارة إليه، كذلك يجب ألا تستوفى هذه الرسوم عن منتجات البلدان الشامية ومحصولاتها التي تباع في داخل تلك البلاد.

هذا ونظراً لأن جميع الجمارك في البلدان الشامية تدار بمعرفة الملتزمين، ولا يوجد في هذه الجمارك موظفون معينون من قبل الحكومة، وحيث انه لا بد من أن تدار هذه الجمارك اعتباراً أول السنة بواسطة الحكومة حتى يتسنى للحكومة أن تقف على شؤونها وايراداتها، فإن الأمر يتطلب تعيين العدد الكافي من الموظفين في الجمارك التي أبقيت ولم تلغَ، أما إذا كان ثمة من يرغب في التزامها بشروط موافقة، فتعطى في هذه الحالة إلى الراغبين في التزامها على هذه الشروط. ويجب أن يعيّن ناظر وكاتب أو أكثر من كاتب في كل جهة من الجهات التي ألغيت جماركها وهي: دمشق، ونابلس، والخليل، وحماه وحمص، وذلك للاطلاع على تذاكر التخليص التي يحملها التجار الذين يمرون ببضائعهم من تلك الجهات، واستيفاء الرسوم عن البضائع التي لا يحمل أصحابها تلك التذاكر.

ولما بحث المجلس أمر تعريفة الجمارك ألفى أن ثمة مواد يستوفى عنها رسوم قدرها ١٥ في المائة، وأخرى يستوفى عنها أكثر من ذلك أو أقل، بينما رسوم بعض المواد الأخرى لا تتعدى الـ ٣ أو الـ ٤ في المائة، كما أن الجمارك في جميع الجهات لا تسير كلها على قاعدة واحدة، فبينما بعض الجمارك تستوفي ١٠ في المائة رسماً جمركياً عن صنف معين، إذا ببعض الجمارك الأخرى تستوفي ٥ في المائة عن هذا الصنف نفسه. وهناك جمارك تستوفي الرسوم بالنسبة إلى الطرود، وأخرى تستوفي الرسوم بالنسبة إلى الأحمال، وغيرها تستوفي

الرسوم بالنسبة إلى القطع. ولما كان قد رؤي وجوب استيفاء الرسوم مرة واحدة فقط، وكان من البداهة أن يكون ثمة تباين في استيفاء الرسوم بسبب عدم سير جميع الجمارك على قاعدة واحدة، حيث تؤخذ الرسوم إذ ذاك ناقصة في بعض الجمارك، بينما تؤخذ زائدة في البعض الآخر منها، فقد أصبح من الضروري أن يعالج المجلس هذه الناحية أيضاً، وعليه ونظراً لأن الغاية الموجودة من ادارة الجمارك على قاعدة واحدة هي إنماء التجارة في جميع الجهات، وتسهيل السبل المؤدية إلى رواجها، ومعاملة جميع التجار على قدم المساواة من حيث علاقاتهم الجمركية وفقاً للأصول الأوروبية، الأمر الذي يسير بالتجارة إلى الرواج المرتجى بسبب ما يناله التجار من المنافع الآتية عن طريق هذا المشروع، فقد رأى المجلس، والحالة هذه، وجوب استيفاء الرسوم في جميع الجمارك على وتيرة واحدة، حيث يخصص قدر ما في المائة، ويستوفى القدر المعيّن في جميع الجمارك على نظام واحد. أما موضوع الزيادة والنقص، فهو منصبّ على التجارة الداخلية فقط. ونظراً لأن جميع ما تناله التجارة الداخلية من تساهل، سيكون له أثره الطيب في رقي الملك والأمة فإن المجلس يرى بالنسبة إلى الرسوم الجمركية عن المواد والبضائع الخاصة بالبلدان الاسلامية ـ أي التجارة الداخلية على وجه التعميم، التي ترد إلى الجمارك القائمة في الأقطار والأمصار التي تحت ادارة الحكومة الخديوية أو تصدّر منها ـ أن تُثمّن أمثال هذه المواد والبضائع في بادىء الأمر (بالسعر الدارج) وان يستوفى عنها بعد ذلك على اختلاف أنواعها، ٣ في المائة، وفي حالة ما إذا لم يوافق التاجر على قدر القيمة التي ثمّنت بها بضاعته، وأراد أن يدفع الرسم الجمركي بضاعة، وجب قبول ذلك منه، مع عدم استيفاء أي رسم عن بضاعته مرة أخرى على نحو ما ذكر آنفاً.

هذا ونظراً لأنه من المجهول لدى المجلس أي الجمارك في جزيرة كريت يجب ابقاؤها، وأيّها يجب الغاؤها، فقد رؤي وجوب احالة هذا الموضوع إلى الجهة السالفة الذكر، حتى تنظر فيه وتعالجه وتسير على الخطة المبينة آنفاً.

توقيعات

مدير الحسابات المصرية	-	باسيليوس غالي
ناظر ديوان المدارس	-	مصطفى مختار
ناظر شورى الملكية	-	عبد الباقي
مأمور الديوان الخديوي	-	محمد حبيب
حكمدار الشام	-	محمد شريف

هـ ـ تصدير العملة

«لقد تلقيت خطاب دولتكم الذي طلبتم فيه بناء على ما عرض عليكم قبلاً بشأن النقود التي يعمد التجار من الأوروبيين والأهالي إلى إرسالها إلى الخارج، أن نبيّن نوع النقود التي يرسلها هؤلاء التجار إلى الخارج، والجهة التي يرسلونها إليها، والفرق بين سعر هذه النقود في حلب، وسعرها في الجهات التي ترسل إليها. وعلى أثر وصول خطاب دولتكم، كتبت إلى إسماعيل بك حكمدار حلب أستوضحه الأمر، فردّ علي يقول: انهم يرسلون هذه النقود إلى الاستانة بواسطة سعاتهم حيث ترسل من هناك حوالة إلى أوروبا، أو أنهم يرسلونها

على إحدى السفن البخارية إلى أوروبا، كما هي عيناً، وأرسل مع خطابه بياناً بأسعار النقود في حلب والاستانة، وإني أقدم البيان المذكور من طيه، توطئة لعرض الأمر على الجناب العالي الخديوي» (يلي ذلك قائمة تتضمن ١١ عملة عثمانية وأوروبية عن أسعار العملة في ٢١ شعبان ١٢٥٣، في استانبول حيث كانت أعلى بنسبة ٦ ـ ٧ بالمائة عنها في حلب في بعضها ومن ١ ـ ٢ بالمائة فقط في بعضها الآخر).

والمعاملة التي يرسلها التجار هي الأصناف المشروحة أعلاه، وأسعارها بالاستانة مشروحة أعلاه تبدل في بوالس من الاستانة إلى بلاد أوروبا، والجهة الثانية بحراً صحبة مراكب النار إلى بلاد أوروبا، وأسعارها بتلك البلاد باعتبار العيار والوزن[٢٦٣].

و ـ محاولة تنظيم العملة

بعد محاولاته الفاشلة لتنفيذ أوامر محمد علي في تحديد أسعار العملة المتداولة في بر الشام بالمعدلات نفسها المعمول بها بالمحروسة (القاهرة)، ويشرح العقوبات الصارمة التي أنزلها بالتجار واستعماله «الضرب والتعذير» لمن يخالف ذلك، يقول: «. . . فوجدنا الأمر كما هو والناس سالكة بالمعاملة حسب اسعارها القديمة فشددنا وضايقنا أيضاً وما حصل نتيجة البته، ومن حيث العمدة بالمعاملة وسلوكها هو على التجار العمد، فاقتضى جمعنا الأغلب منهم، وضايقناهم بالخطاب، وأنه لازم من سلوك المعاملة حكم أسعار التنبيه، وإنه حيث هم العمدة بتسليكها، فيلزم أن يعملوا لها رابطة مستحسنة بينهم لأجل سلوكها، أولى من حصول الاذية لهم. وانصرفوا من طرفنا على أنهم يتذاكروا ويتداولوا بعلم الرابطة لذلك ويعرفونا. وبعد ذلك قدموا لنا عرض باثنين وستين أمضا وختم من عمد تجار الشام يتضمن فحواه:

أولاً، استرحامهم المهلة لمدة معلومة يتخالصوا الناس من بعضهم بالديون والمشاكلات التي بينهم، وبانتهى المدة المذكورة يحصل السلوك حسب التنبيه، ثم إنهم بعده استحسنوا التجاسر بالاعراض عن واقعة الحال التي هي أولاً أن البلدة منحصرة أسبابها بتعاطي صنعة كار الالاجة والقطني الذي عمدة تصريفهم لبر الترك وأطرافه، واستجلاب اصناف معاملة جديدة بدله من الجديدة السالكة بتلك الجهات، وهي الذهب الممدوحي، والربعية الظريفة، وريال التيلك، وقمري بشلك، وانصافهم وأرباعهم. وبما أنهم هم عمدة القبض والصرف بالبلدة، فإذا تنازلت أقيامهم، فلا بد من امتناع التجار عن المتاجرة بهم، ولذلك تتوقف أحوال العالم.

ثانياً، إن المعاملة القديمة متداوم استجرارها إلى بلاد أوروبا والاستانة وبعد مدة مع هذا الاستجرار يظهر ضعف وندرة وجودها، ولا يعود يوجد معاملة تنوب منابها.

ثالثاً، إن القطع الصغار الفضية من غرش، ونصف، وربع، إذ هم للمصارفات الجزوية، والتكاميل، وبهم افتراج الفقرا والأصناف والخاص والعام، فبنزول قيمتهم ينسحبوا إلى محل سلوكهم، ولا يعود لهم وجود لزيادة تنازل قيمتهم بالتنبيه، ويحصل الغدر والمضايقة بفقدهم، وعدم وجود ما يستعمل خلافهم بمقامهم.

رابعاً، إن هذه البلاد ليست كبلاد أوروبا التي صناعات أهاليها كافية لاستجلاب المعاملة من كل جهة، ولا يحصل لهم مضايقة، حيث أصل معاملتهم صافية من ضربها بلا غش، متساوية المعدل بالعموم. ولذلك إذا كان ولا بد يصدر الأمر باجرا سلوك المعاملة حسب التنبيه، فيحصل للعباد الرعايا اضمحلال وافتقار احوال،

---

(٢٦٣) أنظر: «الوثيقة ٥٢٥٧، محمد شريف باشا إلى سامي بك، ١٩ شوال ١٢٥٣ هـ/ ١٧ كانون الثاني/ يناير ١٨٣٨ م، عابدين، سجل ٢٥٥، رقم ٣٠٢،» في: المصدر نفسه، مج ٣، ص ٣١٣ ـ ٣١٤.

وحيث لا يوجد بأيديهم شيء يتعاملوا به فيئول حالهم للعدم والخراب، وحاشا أن يقبل خرابهم مع اضمحلالهم. ولذلك يسترحموا أن يبقى سلوك المعاملة حسب مسراها الأصلي ليسلك حال معاش الفقرا، ومنع افتقارهم وخرابهم.

وحيث وجدنا هكذا اعذارهم، وحيث ان المعاملة السالك الآخذ والعطا بها بكافة البلاد ببر الشام هي معاملة الاستانة، والمعاملة المصرية قليلة، وإذا ضايقناهم حتما على سلوك المعاملة حسب التنبيه يخشى من أنه فيما بعد يحصل سقامه واضمحلال، ويبقى يقال أنهم شكوا عذرهم، وأوضحوا أنواع الخراب التي تحصل لهم، وما أحد صغى لاستماعها. فاستحسن عندنا أن نضرب صفحاً عن محاوبتهم الآن، لحينما نحرر لحضرتكم بهذا الشأن ويحضر الجواب. ولذلك بادرنا بتحرير هذه الشقة، ومرسلين ضمنها العرضحال المتقدم من التجار المذكورين، لكي بعد مطالعتهم ان وجدتم مناسباً، تقديم العرض للاعتاب السنية الخديوية»[٢٦٤].

(والعرض حال المرفق يتضمن غالباً نصاً حرفياً للحجج المذكورة اعلاه. وكان معظم الـ ٦٢ تاجراً من المسلمين، ولكن كان بينهم عدد من المسيحيين واليهود).

٢ ـ تكاليف الصراعات الأهلية
لبنان ١٨٤٥ ـ ١٨٦٠

(مذكرة موجهة من الباب العالي إلى ممثلي الدول الخمس، تتعلق بادعاءات الموارنة والدروز. وموجهة إلى ادارة دير القمر[٢٦٥] ـ ترجمة من التركية إلى الفرنسية).

تلقينا الآن رسائل صاحب السيادة أسعد باشا مشير صيدا، الذي رفع إلى الباب العالي الترتيبات التالية. إن ادعاءات الموارنة بجبل لبنان ضد الدروز ـ حسبما حققه المجلس المؤقت ـ تبلغ ١٦ ألف كيس (٥٠٠ قرشاً للكيس) وللدروز من ناحية أخرى ادعاءات مقابلة تبلغ ٢٦٠٠ كيس. ومهما كان مقدار الادعاءات، من المفهوم أن الدروز لا تتوفر لديهم الوسائل التي تمكنهم من دفع حتى مبلغ ١٦ ألف كيس. ومن ثم يجب أن تتم تصفية الادعاءات على النحو التالي:

تعتبر الـ ١٦ ألف كيس تكلفة تسوية الخسائر التي لحقت بالموارنة، على أن يقوم الدروز باعادة البضائع المسروقة التي يعتقد أنها في حوزتهم، سواء كانت مخبأة أم كانت غير ذلك. أما السلع التي استخدمت منذ الاستيلاء عليها وما نقص من قيمتها، فسوف تعاد لأصحابها وفقاً لحالتها الراهنة. ويخصم مبلغ الـ ٢٦٠٠ كيس الذي يمثل التقدير التقريبي لقيمة خسائر الدروز من تكاليف التسوية المذكورة أعلاه، وسوف يتم تخفيضه كجزء من التسوية.

وبعد ذلك يدفع الفرق المستحق بشروط مناسبة...

---

(٢٦٤) أنظر: «الوثيقة ٥٦٦٧، محمد شريف باشا إلى حسين باشا، ١٧ ذي القعدة ١٢٥٤ هـ/ ٢ شباط/ فبراير ١٨٣٩ م، عابدين، سجل ٢٥٦، رقم ٢٩٥،» في: المصدر نفسه، مج ٣، ص ٤٦٩ ـ ٤٧٢.

(٢٦٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 1845, 406/8, 406/10, 406/11).

(اقتباس من خطة تسوية خسائر الملكيات الشخصية المنقولة التي وقعت خلال احداث ١٨٦٠ بجبل لبنان(٢٦٦) ـ ترجمة إلى الفرنسية).

. . . عندئذ بلغ تقدير الخسائر ما بين ٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف كيس، من بينها ١٦٠ ألفاً تمثل خسائر الدروز، ونقص الفرق إلى نحو ٨٦ ألف كيس.

وعند وصول المرحوم شكيب باشا في مهمته غير العادية لاستطلاع أحوال جبل لبنان، تشكّل مجلس من القساوسة وأعيان المسيحيين من الثقاة الذين يشهد ماضيهم بذلك. وقد عدل هؤلاء التقديرات المقدمة لهم، واتخذوا قراراً نهائياً بتحديد الرقم بـ ٦١ ألف كيس.

وقد منحت حكومة السلطان لمالية صيدا عشرة الآف كيس تخصم من المبلغ سالف الذكر، وأصدرت قراراً يلزم الدروز بسداد ثلاثة آلاف كيس، وبذلك يتوفر ١٣ ألف كيس، وستحصل كل قرية من القرى على حصتها منه بمجرد اقامة الدليل على صحة ادعاءاتها. ونقدم فيما يلي قائمة بالخسائر في الممتلكات الشخصية التي حدثت عندئذ(٢٦٧).

بدأت معالجة قضية التعويضات في جبل لبنان، وتم توزيع ستة ملايين قرشاً نقداً من جملة ٢٠ مليوناً ـ ٢٢ مليوناً التي تقدر بها تقريباً التعويضات الخاصة بالملكيات الخاصة. وتم تدبير الأخشاب من كل مكان يمكن الحصول عليها منه وذلك لإعادة بناء المنازل. وتم توزيع ١٢٠٠ سرير على أكثر الناس حاجة، وما يساوي ٢٠٠ ألف درهم من بيض دود القز ارسل إلى مختلف انحاء الجبل. ومن ثم تم سداد ما يعادل ٨ ـ ٩ ملايين قرشاً قيمة ثلث التعويضات الخاصة بالملكيات الشخصية.

(قرر تقرير اللجنة الانكليزية ـ الأمريكية للمعونة في بيروت ٢٣ آب/ أغسطس ١٨٦٠) إن عدد من يتلقون المعونات بلغ سبعة آلاف شخص، غالبيتهم من الموارنة، وهرب نحو ٢٠ ألف شخص إلى كسروان، ولكن بعضهم أخذوا في العودة طالبين المعونة. وبلغ جملة ما تم انفاقه حتى تاريخه ١٠,٥٤٣ جنيه استرليني أو ٦٥,٢٣٢ قرشاً(٢٦٨)، وبلغ اجمالي عدد القتلى في لبنان ستة آلاف قتيل).

دمشق، ١٨٦٠

(مذكرة المستر روبسون، المبشر الايرلندي المشيخي بدمشق)(٢٦٩).

. . . اكتمل عمل النهابين، ولم يترك شيء يمكن حمله في احياء المسيحيين، وخبأ

---

(٢٦٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/11).

(٢٦٧) من محاضر لجنة الدول الخمس، أنظر: المصدر نفسه.

(٢٦٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/10).

(٢٦٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dufferin to Russel, 23 September 1860,» (FO 406/10).

الكثيرون بعض ممتلكاتهم الثمينة تحت الأرض أو في مخابىء سرية أو حفر في الحوائط أو بإلقائها في الآبار، ولكن ما عدا ذلك تم اكتشافه والاستيلاء عليه. ونهبت الدكاكين في الأسواق، ولكن الخانات لم تتعرض للهجوم ونجت بذلك الممتلكات التي كانت للمسيحيين هناك. ولم تنهب قنصليات انكلترا وفرنسا وبروسيا، نتيجة وضعها في الحي الاسلامي والحراسة الموجودة حولها والظروف الخاصة الأخرى. كما نجا ـ بالاضافة إلى ذلك ـ منزل في حي المسلمين كان يسكنه رجل انكليزي.

وقد سرق نحو ١٥٠٠ منزل، وترك بيت واحد خاص لا حراسة عليه دون أن يمس. وتعرض مائتي منزل من المنازل المجاورة لبيوت المسلمين أو التي تقع بينها للنهب والسلب واضيرت ضرراً كبيراً لكنها لم تحرق. وبقية الحي ببيوته التي تقدر بـ ١٢٠٠ ـ ١٣٠٠ بيتاً، وكنائسه، واديرته، ودكاكينه وخاناته، تحوّل إلى أكوام من الخرائب. وفي كثير من الأماكن، هدمت الحوائط وقطعت أشجار الزينة في عمل متواصل لتدمير ما خلفته الحرائق. وأقل تقدير للممتلكات الشخصية المفقودة، وأكثرها دقة هو ٣٠٠ ـ ٤٠٠ ألف كيس أو ما يعادل ١,٢٥ ـ ١,٥ مليون جنيه استرليني. ويمكن أن يضاف إلى ذلك الخسارة الناجمة عن التعطل الجبري للسكان المسيحيين حتى استقرت الأحوال.

ولا يمكن تحديد عدد القتلى تحديداً دقيقاً، فقد اختفى المئات، وتبعثر من بقوا على قيد الحياة وشغلتهم الهموم والقلق حتى أصبح من الصعب وضع قائمة دقيقة بالمفقودين. ويمكن تقدير عدد الذكور في دمشق يوم الفتنة ونسبة من قتلوا إلى من نجوا، فعدد السكان الذكور المسيحيين حوالى ٨٠٠٠ ـ ٩٠٠٠ رجل، بينما بلغ عدد اللاجئين من الريف المجاور ما بين ٢٠٠٠ ـ ٣٠٠٠ رجل. وبذلك يتراوح عدد الذكور المسيحيين ما بين ١٠ ـ ١٢ ألفاً، ويمكن أن يخفض هذا العدد بمقدار الثلث لاستبعاد الأطفال دون سن الرابعة عشر. ومن بين الباقين وهم ما بين ٧٥٠٠ ـ ٨٠٠٠ رجل، قتل أكثر من الثلث أو حوالى ثلاثة آلاف شخص، وهذا أقل تقدير حتى الآن، ولعله أقل بضعة مئات عن الرقم الحقيقي...

(هذا التقدير يتفق مع تقدير آخر قدمه مبشر فرنسي، فالخسائر ١٥٠ مليون قرشاً، أو نحو ١,٢٥ مليون جنيه استرليني يستند إلى تقديرات تفصيلية لها[٢٧٠]، واعتبرت اللجنة هذا التقدير «متواضعاً جداً» وقد «قبل فؤاد باشا نفسه هذا التقدير كأساس للتعويضات» ولكن هناك مناقشات حول وسيلة السداد (من دافرن إلى بولور، ٢٧ شباط/ فبراير ١٨٦١).

(بروتوكول الاجتماع الثاني عشر للجنة السورية المنعقدة في بيروت في ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٠، والأصل بالفرنسية)[٢٧١].

قرأ (فؤاد باشا) رئيس اللجنة اقتراحاً جديداً قدمه مسيحي دمشقي يتعلق بالضرائب غير

---

(٢٧٠) المصدر نفسه.

(٢٧١) المصدر نفسه.

العادية المفروضة على المدينة، وتقوم على ما يلي:

يوجد في دمشق:

١٣,٣٥٦	بيت للمسلمين
٧,٦٠٠	دكاكين ومقاهي
٥٨	حمّاماً
٧٣	طاحوناً
٢٢	خاناً
٦٦٩	بستاناً

(فرضت ضريبة ألف قرش على كل بيت، و٧٥٠ قرشاً على كل دكان، وعشرة آلاف قرش على الحمّام الواحد، وألفين على الطاحون، و١٥ ألفاً على الخان، وألفين على البستان الواحد، يؤدي إلى تجميع ٢١,٤٥٠,٠٠٠ قرشاً تضاف إلى التبرعات التي قدمها الأثرياء وقدرها ١٣,٥٥٠,٠٠٠ قرشاً ليتوفر منها مبلغ ٣٥ مليوناً من القروش، وهو المبلغ الذي اقترحه المفوض العثماني في الاجتماع السابق. «إن الثراء المتواضع لسكان دمشق قد يدهش سعادتكم، ولكن باستثناء خمسة أو ستة أفراد، فإن معظم السكان الأكثر ثراءً لا يحققون دخلاً سنوياً ما بين ٧٠٠ ـ ١٠٠٠ جنيه استرليني»(٢٧٢).

٣ ـ انتفاضات الفلاحين في لبنان في الأربعينات والخمسينات(٢٧٣)

بعد حوادث عام ١٨٤٥، خمد نضال الفلاحين، ولم تقم له قائمة مرة أخرى إلا في النصف الثاني من الخمسينات.

وتميزت الفترة الواقعة بين الحركتين الشعبيتين بكثافة التطورات الاقتصادية الاجتماعية في البلاد. ويكفي أن تذكر الحقائق التالية: ازداد سكان بيروت فيما بين الأربعينات والستينات بما يتراوح بين ١٠ ـ ١٢ ألف نسمة إلى ٤٠ ألف نسمة، وزاد انتاج الحرير مرة ونصف المرة. وأقيم أول مصنع للحرير في قرية بتاتر(٢٧٤)، ولكن عند عام ١٨٦٠ كانت هناك خمسة أو ستة من هذه المصانع(٢٧٥). وتأسس في الخمسينات أول بنك في بيروت (برأس مال بريطاني)، وفتح المستثمرون المحليون أول فندق(٢٧٦). وفي عام ١٨٥٨، قامت

---

(٢٧٢) المصدر نفسه.

(٢٧٣) Irina Mikhaïlovna Smilyanaskaya, *Krestyanskoe Dvizhenie v livane v Polovine xixv* (Moscow: Hayka, 1965), pp. 148 - 151 and 209 - 212.

(٢٧٤) Dominique Chevallier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858,» *Annales* (January 1956), p. 52.

(٢٧٥) K.D. Petkovich, *Livan i Livansty*, p. 169.

(٢٧٦) James Lewis Farely, *Two Years in Syria* (London: Saunders and Otley, 1858), pp. 36 and 54.

شركة فرنسية ببناء أول طريق للعربات في سوريا بين بيروت ودمشق(٢٧٧). وخلال تلك السنوات نظمت شركات الملاحة الأوروبية خطوطاً بحرية على طول الساحل اللبناني. ويشير ذلك كله إلى تطور العلاقات البورجوازية والاندماج التدريجي للبنان في السوق العالمية.

وصحب تطور العلاقات الرأسمالية قيام البورجوازية والتناقضات والدمار في صفوف الفلاحين. وما يعكس سوء الحال، أن هجرات الفلاحين من لبنان بدأت في الخمسينات، ثم ما لبثت أن ازدادت في عام ١٨٥٨، حيث هاجر خمسة آلاف فلاح من خمس قرى مارونية فقط(٢٧٨).

ولم تكن نتائج إدماج البلاد في السوق العالمية بطيئة في الاعلان عن نفسها. وعندما زاد الطلب على المنتجات السورية في الغرب خلال سنوات حرب القرم، زادت صادرات المنتجات الزراعية والغلال من سوريا ولبنان إلى أوروبا الأمر الذي كان له نتائج إيجابية على اقتصاد الريف. ولكن حدث تدهور بعد نهاية الحرب نتيجة الأزمة التجارية الدولية، فهبطت أسعار المواد الخام الزراعية هبوطاً حاداً، وانخفض الطلب على المنتجات السورية واللبنانية في الأسواق الأجنبية انخفاضاً كبيراً. وفي عام ١٨٥٨ كان محصول الغلال ضعيفاً. وفي شتاء عام ١٨٥٧/١٨٥٨ وقعت كوارث طبيعية نتج عنها إلحاق المزيد من الدمار في دمشق ووسط سوريا، وازداد ضيق السوق المحلية المحدودة أصلاً، ولم يعد هناك سبيل إلى تصريف البضائع المحلية والأجنبية، وارتفع عدد حالات الافلاس بين التجار البورجوازيين، واتسع نطاق بؤس الجماهير وعدم رضاهم عن أوضاعهم.

وشهدت الأربعينات والخمسينات أيضاً نشاطاً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية في لبنان، يتجلى ذلك على وجه الخصوص في بيروت، التي أصبحت المركز الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في هذا البلد. وصحب الزيادة في عدد سكان بيروت تطوراً للشرائح البورجوازية (أصحاب الشركات التجارية، التجار، السماسرة)، وشريحة المثقفين (المعلمين، الكتبة، الصحفيين، الأدباء).

وفي شتاء عام ١٨٤٧، تأسست أول جمعية ثقافية في سوريا في مدينة بيروت، وهي «جمعية دراسة العلوم والآداب»، وفي عام ١٨٥٢، نشرت الجمعية مجلتها الخاصة، وكان لها مراسلون في دمشق وطرابلس وصيدا وحيفا. وبعد عشر سنوات من حل الجمعية، حلّت محلها «الجمعية السورية العلمية»، ولم تنل تلك الجمعية الاعتراف الرسمي بسبب خلافها مع السلطات التركية.

---

(٢٧٧) ذكرت الجريدة البيروتية حديقة الأخبار أن مشروع هذا الطريق جاء من جانب تاجر بيروتي، أنظر: M. Mudawwar, in: *Journal asiatique*, vol. 11, no. 321 (1858).

(٢٧٨) M. Jouplain, *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et de droit international* (Paris: Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, 1908), p. 368.

والتكوين الاجتماعي لهاتين الجمعيتين جاء متميزاً، كالمرآة يعكس التغير في البنية الاجتماعية في سوريا ولبنان. فقد لعب بطرس البستاني دوراً بارزاً في الجمعيتين، وهو معلّم، وكاتب، وأحد رجال التنوير، جاء من أسرة اقطاعية أكليريكية، كما لعب ناصيف اليازجي دوراً بارزاً أيضاً، وهو معلم وكاتب من عائلة ارتبطت بالبلاط، قضى شبابه في بلاط الأمير بشير الثاني، ثم ميخائيل مشاقة، وهو طبيب وكاتب، انحدر من عائلة تجار، كما جاء إبراهيم طراد أيضاً من عائلة تجارية، وغيرهم.

وقد طالبت الجمعيتان بإصلاح المجتمع اللبناني من خلال نشر التعليم، فعمل أعضاؤها على نشر العلوم الطبيعية عن طريق مناقشة مسائل تتصل بالتعليم والتربية. ولم يتطرقوا إلى الموضوعات الاجتماعية السياسية إلا لماماً، وإن كان بطرس البستاني قد تناول في كتاباته الدفاع عن تعليم النساء،وطرح ـ بشكل يعوزه الوضوح ـ فكرة المساواة بين الناس. ومن ثم كانت متطلبات قيام بورجوازية ذات رؤية عالمية متوافرة من الناحية الايديولوجية.

وفي أول كانون الثاني/ يناير ١٨٥٨، صدرت أول صحيفة اجتماعية سياسية في بيروت هي «حديقة الأخبار»، وكان محررها خليل الخوري موظفاً في إحدى الشركات التجارية، وقام ميخائيل مدور ـ التاجر البيروتي ـ بتمويلها. وحددت الصحيفة لنفسها هدفاً هو «نشر المعرفة، ومختلف أنواع الأخبار، وترقية التقدم والتعليم[(٢٧٩)]. وتضمنت أقساماً سياسية وتجارية وأدبية، وأولت المسائل الاقتصادية اهتماماً كبيراً (مثل تطور التجارة، ومشروعات الري، وتشييد الطرق).

وفي عام ١٨٥٨، صدرت حولية تاريخية لبنانية في بيروت، كتبها طنوس الشدياق بعنوان كتاب أخبار الأعيان في جبل لبنان وكان مؤلفها على صلات وثيقة برجال التنوير السوريين[(٢٨٠)].

كل ذلك يقدم شواهد على مولد أشكال اجتماعية جديدة في لبنان، عبّرت بدورها عن نفسها في الأوضاع السياسية الداخلية للبلاد. وساد شعور معاد للاقطاع وللأتراك بين مختلف فئات الشعب.

وأدى الخط الهمايوني الصادر في عام ١٨٥٦، والذي أعلن المساواة بين الرعايا العثمانيين، إلى بعث الأمل في نفوس الناس في إلغاء الاقطاعات والقضاء على الامتيازات الاقطاعية في تحديد مقدار الضرائب[(٢٨١)]. وعند نهاية الخمسينات، تبددت تلك الأوهام، مما أدى إلى زيادة السخط العام، وزادت الأزمة الاقتصادية الأوضاع تعقيداً، فبدأت

(٢٧٩) *Journal asiatique*, vol. 12, no. 312 (1858).

(٢٨٠) أنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص ٤ من هذا الكتاب.

(٢٨١) أشار الفلاحون في شكواهم ضد مظالم الإقطاعيين عام ١٨٥٩ إلى الخط الهمايوني.

الاحتكاكات تقع في مختلف أنحاء سوريا ولبنان. وأدى فرض ضريبة جديدة على المسيحيين في سوريا عام ١٨٥٩ ـ «بدل الخدمة العسكرية» ـ إلى ارتفاع حدة السخط. فقد رفض المسيحيون الفقراء ـ في دمشق ـ دفع الضريبة الجديدة مبدين استعدادهم للتجنيد، معبرين عن عجزهم عن سداد الضريبة الجديدة، فأرسلت الحكومة التركية القوات إلى دمشق وألقت القبض على العديدين وخاصة في حي الميدان حيث يقيم أفقر سكان المدينة. وفي منطقة اللاذقية ثار الفلاحون على حكامهم الإقطاعيين. ووقعت اضطرابات ضد الأتراك في نابلس.

وكان الفلاحون في الريف المحيط بدمشق في حالة غضب[٢٨٢]. وأدى تزايد سخط الفلاحين في لبنان إلى قيام انتفاضة كسروان، أبرز حدث في تاريخ الحركة الفلاحية في البلاد...

ودراسة الحركة الفلاحية المعادية للاقطاع في الفترة بين أعوام ١٧٨٢ ـ ١٨٦٠، تجعل من المنطقي رصد تطورها على النحو التالي.

فقد كانت أحداث العامين ١٧٨٢ و ١٧٨٤، وانتفاضة عام ١٨٢٠ مجرد اضطرابات فلاحية عادية، رفعت مطالب تتعلق بالضرائب، وتولى قيادتها بعض الاقطاعيين الساخطين، وقد شهد المدخل الاقطاعي عدداً لا نهاية له من تلك الاضطرابات.

وكانت انتفاضة أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو ١٨٤٠ نقطة تحوّل في تاريخ الحركة الشعبية. فلم تتضمن أي مبادىء جديدة في مجال المطالب، ولكنها كانت أوسع مدى وأكثر تركيباً من الناحية الاجتماعية من غيرها من الحركات السابقة بصورة لا يمكن مقارنتها. إذ اشترك في قيادتها عناصر بورجوازية وعناصر إقطاعية أيضاً. وأخيراً كان للمطالب التي رفعت أساس جديد، هو النضال ضد الطغيان من أجل الحرية والعدالة. ورغم أن قادة الانتفاضة لم يقدموا برنامجاً للإصلاح السياسي، فقد تضمنت الدعوة لتصفية الطغيان إدانة جميع نظم الحكم، وكان لذلك تأثيره الايديولوجي على الحوادث التي ترتبت على الانتفاضة.

وأدى اشتراك الفلاحين في طرد المصريين بعد أن سلحتهم الحكومة التركية، وتغيُّر الوضع في لبنان، وزيادة حدة التناقضات الاجتماعية نتيجة سعي الاقطاعيين الدروز إلى استعادة حقوقهم وامتيازاتهم ـ أدى ذلك كله إلى زيادة السخط بين الفلاحين اللبنانيين وسكان المدن على السواء، وتوجه هذا السخط نحو السياسة المالية التركية، ولكنه توجه أيضاً ضد إدعاءات الاقطاعيين اللبنانيين. واحتشد الفلاحون جماعات كبيرة ليعلنوا عدم رغبتهم في أداء الضرائب، وأصدروا البيانات، ورفضوا الخضوع للسلطات القضائية والإدارية، وقتلوا جامعي الايجارات.

---

(٢٨٢) أرشيف الخارجية الروسية، «ملف سفارة القسطنطينية،» محفظة ٣٠١/١١/٢١، ص ٣٨٨ ـ ٣٩٥.

وزاد من التناقضات الأحوال الخاصة للحياة في لبنان، والاختلافات الدينية والمذهبية بين السكان، وذلك في وقت احتدمت فيه الأزمة الاجتماعية بين الدروز والموارنة. وزادت الأحقاد الدينية من حدة التناقضات الاجتماعية، وساعدت الجماعات السياسية والاجتماعية المختلفة على استخدامها لمصلحتها السياسية.

وتغيّر المغزى الاجتماعي وطبيعة المصادمات الدرزية ـ المارونية في أعوام ١٨٤١، ١٨٤٥، و١٨٦٠. ففي عام ١٨٤١ سعى الاقطاعيون الدروز من وراء هجومهم على الفلاحين وسكان المدن الموارنة، إلى القضاء على الاتجاهات المعادية للاقطاع بقوة السلاح، وإسقاط بشير قاسم، المتحدث بلسان دعاة المركزية في السياسة الداخلية، لفتح الطريق أمام انتصار ردة إقطاعية.

وحولت المصادمات الدرزية ـ المارونية عام ١٨٤٥ الصراع الشعبي في وسط لبنان وجنوبه إلى صراع دموي، وأدى الوفاق الذي قدمه شيخ أفندي إلى إضعاف التناقضات، وخمدت الحركة الفلاحية إلى حين.

وبدأت الحركة من جديد عند نهاية الخمسينات في شمالي لبنان، حيث تطورت سريعاً بفضل تجربة السنوات السابقة، وبدأت كتعبير عن السخط على مظالم الاقطاعيين والمطالبة بالمساواة، وانتهت بطرد الاقطاعيين وتقسيم الأراضي. وفي كسروان قامت جمهورية فلاحية تضمنت أفكار الفلاحين اللبنانيين التي أعلنت عام ١٨٤١: الامتناع عن أداء الضرائب، وإلغاء السلطة القضائية الاقطاعية، والمساواة التامة بين جميع السكان، وحل المسألة الزراعية عن طريق توزيع أراضي الاقطاع على الفلاحين.

وبدا من الممكن امتداد السخط إلى لبنان بأسره، ولكن هذا البلد كان لا يزال يفتقر إلى المتطلبات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية للتحول البورجوازي. فالعناصر البورجوازية لم تشكّل نفسها في صيغة طبقة، إذ كان ينقصها التضامن الطبقي، وكانت مصالحها محدودة. وكانت الشريحة العليا الريفية في كسروان في جوهرها الاجتماعي نصف بورجوازية ونصف إقطاعية، تقبل بإزاحة حكم الاقطاعيين ولكنها لا تقبل بالإصلاح الزراعي الذي يدعو إليه طانيوس شاهين وجماعته. وسعوا إلى الوفاق مع السلطات، مما أدى إلى وقوع إنشقاقات في قيادة الانتفاضة. وامتنع عن تأييد الحركة تجار بيروت الكومبرادور الذين كانوا على استعداد لاستغلال الاضطرابات في لبنان للحصول على امتيازات من الحكومة التركية. وعجزت التناقضات الطبقية في وسط لبنان وجنوبه عن تجاوز الصراعات الدينية، وساعدت على تمكين قوى معينة من إشعال الصدام الدرزي الماروني بمهارة عام ١٨٦٠، واستخدمته كأداة لتصفية الحركة المعادية للإقطاع، مما أدى إلى فشل انتفاضة كسروان.

وعلى أي حال، كان للحركات الفلاحية في الأربعينات والخمسينات ـ رغم هزيمتها ـ نتائج على الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. ففي البداية، انتشرت ملكيات الفلاحين (فيما بين الستينات والسبعينات) ونمت مصانع حلّ الحرير نمواً كبيراً، لتزيد من التمايز بين

الفلاحين وتؤدي إلى حركة الهجرة. وكل هذه التغيرات تشير إلى تنشيط نشوء عملية مولد العلاقات الرأسمالية وتطورها. وفي مجال النظام السياسي أدت الحوادث إلى الاعتراف بالاستقلال الذاتي للبنان، وأخيراً، أدت الحركة المعادية للإقطاع في لبنان إلى تطور الأفكار الاجتماعية السياسية، وقيام حركة تنوير، ونهضة أدبية.

٤ ـ الكوليرا، عام ١٨٦٥ (٢٨٣)

. . . قبل ظهور الكوليرا في بيروت ببضعة شهور (عام ١٨٦٥) انتشرت عدوى الاسهال والدوسنطاريا على نحو لم يكن شائعاً، وكانت الحالات الأولى ذات طابع خبيث، أثبتت قدرتها السريعة على القضاء على المصابين. ولكن عندما أخذت شكل الوباء أصبح المرض أكثر قابلية للعلاج. وقد نقل الوباء من مصر عن طريق بعض البواخر التي قضى بعض ركابها في الطريق، ومات المصابون داخل الحجر الصحي وفي شوارع المدينة وبيوتها.

ووقعت أول حالة وفاة في ٢٨ حزيران/ يونيو، وبلغ أكبر معدل للوفيات في اليوم الواحد ٣٥ حالة، ولعل عدد تلك الحالات خلال الشهور الثلاثة الأولى أقل من ألفين. ولكن يجب أن نلاحظ أن ستين ألفاً من السكان البالغ عددهم ثمانين ألفاً هربوا إلى قرى الجبل حيث قضوا الصيف بسلام فيما عدا بعض الاستثناءات. كما أُرسلت المؤن إلى الخيام التي ضربت خارج المدينة للمئات من الذين بقوا من السكان. ومن بيروت كنقطة بداية، انتشرت الكوليرا ببطء في سوريا على طول الساحل شمالاً وجنوباً، وكان اتجاهها العام صوب الشمال، تترك أحياناً أحد الموانىء كاللاذقية، وتتبع بشكل عام الأراضي المنخفضة والسبخة، غير أنها لم تسر على وتيرة واحدة مثلما حدث في القدس ونابلس اللتين تقعان على ارتفاع آلاف الاقدام فوق سطح البحر، وفقدتا ١٠ بالمائة من سكانهما، بينما لم تمس مدينة طبرية على بحر الجليل إلا مساً طفيفاً.

ولم تكن صيدا التي تقع على بعد ٣٠ ميلاً جنوبي بيروت قد أصابتها العدوى حتى ١٨ آب/ أغسطس، وربما تأخر الوباء في تقدمه عن طريق النهر الذي يصب في البحر في منتصف الطريق بين المدينتين، ولوجود المحاجر الصحية على ضفتيه. وانتقل الوباء من صيدا جنوباً إلى يافا حيث كان فتاكاً، ومضى في طريقه إلى القدس ونابلس، ومن ثم يمكن ملاحظة انتشار الكوليرا عبر فلسطين بوضوح.

ولعل جبال لبنان التي تمتد بمحاذاة الساحل السوري، لعبت دور الواقي ـ إلى حين ـ للمدن الداخلية من الوباء. فلم تنتقل العدوى إلى القرى العليا في الجبال، على الرغم من حدوث بعض حالات الوفاة بين المهاجرين إلى الجبل في الحجر الصحي هناك. ورغم أن الكوليرا ظهرت في دمشق في الثاني من آب/ أغسطس، لا يبدو أنها جاءتها من بيروت التي

---

(٢٨٣) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Johnson to Seward, 28 July 1866, Miscellaneous Correspondence, Beirut, 1864 - 1867».

تبعد عنها نحو ٦٠ ميلاً مع توّقف خط المواصلات اليومي الذي تديره شركة فرنسية والذي يربط المدينتين عبر الجبل.

ويذكر نائب القنصل الأمريكي أن الكوليرا جاءت إلى دمشق عن طريق حراس الحج الذين فتحوا لفائف الملابس التي نهبوها من الموتى، وأنها ظهرت أولاً في منطقة يسكنها أولئك الحراس وتعرف بسوق السروجة في أكراد الصالحية. واستمر الوباء ٦٠ يوماً، وقدِّرت الوفيات في مناطق دمشق وحماه وحمص بعشرة آلاف.

ومكث الوباء بصورة عامة فترة أطول في المدن التي عانت منه بقدر أقلّ، ولكنه كان فتاكاً في حلب التي استمر فيها مدة أطول من غيرها. ويذكر نائب القنصل أن الوباء دخل تلك المدينة عن طريق المهاجرين إليها من المدن الساحلية، وازداد انتشاراً بعد وصول ثلاثين جثة مصابة حملها الحجاج لدفنها.

وقد وصل المرض إلى هناك في ١٥ آب/ أغسطس، وبلغ ذروته في أيلول/ سبتمبر، وهدأت حدته في تشرين الأول/ أكتوبر، وأصبح موزعاً هنا وهناك في تشرين الثاني/ نوفمبر.

ومات ثمانية آلاف من السكان المسلمين البالغ عددهم سبعين ألفاً، كما مات ثمانمائة من المسيحيين البالغ عددهم ١٥ ألفاً، ومات مائتان من اليهود البالغ عددهم ستة آلاف. أما من التزموا الاحتياطات الصحية في حلب ـ كما في دمشق ـ فلم يصبهم الوباء.

وانتشر الوباء إلى أنطاكية وعينتاب وكلس على التوالي، وأصاب كذلك القرى المحيطة بها.

وفي أصنة تمَّ تعقّب دخول الوباء، واتضح أنه جاء مع عائلة كوزان أوغلو التي ماتت احدى نسائها ليلة وصولها من بانياس، في ٨ تشرين الأول/ أكتوبر بصحبة علي رضا باشا الحكمدار، وكان الوباء قد ظهر هناك في ٣٠ أيلول/ سبتمبر. ومن أضنة امتد الوباء في الاقليم فبلغ طرطوس في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، ومرسين (ميناء أضنة ويقع على بعد بضعة أميال منها) في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد وصلت الكوليرا إلى سوريا لأول مرة عن طريق الحجاج المسلمين القادمين من الحجاز عام ١٨٣٢، ولم تنتشر انتشاراً واسعاً عندئذ، فيما عدا حمص حيث ارتفعت الوفيات إلى ٢٤٨ حالة في اليوم نتيجة وجود القوات المصرية والقوات التركية هناك. كما لم تنتشر حالات الإصابة بالوباء في المرات التالية حتى عام ١٨٤٨ عندما وصلت العدوى إلى دمشق عن طريق الحجاج المسلمين القادمين من الشمال. ويذكر الدكتور مشاقة نائب القنصل في دمشق أن الكوليرا تصبح أكثر فتكاً عندما تأتي من الشمال.

وكانت الوفيات كبيرة بين المسلمين في كل مكان، فهم لا يراعون الاجراءات الصحية التي يجب إتباعها للوقاية من الوباء، والقليل منهم ـ حتى من الأغنياء ـ يطلب العلاج الطبي عند الأطباء المتعلمين. والنظافة الشخصية ضرورية بحكم العقيدة الدينية ولكنهم يهملون

عامة نظافة البيوت والاهتمام بالصرف الصحي، ويترك الفقراء منهم النفايات الكريهة تتجمع أمام أبواب بيوتهم.

ويقال أن أكبر عدد من الوفيات وقع بين نسائهم، وأن الحوامل منهن كان مصيرهن الموت. ومما لا شك فيه أن النساء كن أكثر تعرضاً للهواء الفاسد بسبب بيوتهن القذرة، على حين يخرج الرجال يومياً للعمل في جو أنقى.

كما يلاحظ أيضاً أن الوفيات كانت أكثر في المدن ذات الأسوار التي تقع داخل البلاد، رغم ارتفاعها عن سطح البحر مقارنة بالمدن الساحلية حيث البيوت منتشرة بين الحدائق، وأن طاعون الماشية كان يسبق الكوليرا دائماً.

وعلمت من القنصل الانكليزي العام أنه عند وصول باخرة تحمل العدوى من مصر، سمح لها بالبقاء في منطقة الحجر الصحي ثلاثة أيام خارج ميناء بيروت. وأصاب الإسهال الشديد جميع بحارة طراد بريطاني ألقى مراسيه في اتجاه الريح القادمة من الباخرة، واضطر قائد الطراد أن يبحر إلى عرض البحر حيث تحسنت أحوال رجاله بعد مغادرة منطقة العدوى.

ويذكر الوكيل القنصلي في حيفا أن فلاحي كرياش كانوا يغطسون مرضى الكوليرا في مجرى مائي قريب ويسحبونهم في الماء من أيديهم وأرجلهم وهم عراة تماماً، وأن هذه الطريقة العلاجية كانت ناجحة في معظم الأحوال.

وختاماً، أود أن أبيّن أنه من واقع مشاهداتي استنتجت أن القرى التي تقع على ارتفاع كبير نجت نسبياً من العدوى، ولم تكن تستمر فيها طويلاً في حالة وقوعها، ولا يتسع مداها، وأنه يجب إقامة محطات الحجر الصحي على بعد بضعة أميال من المراكز السكانية حتى تكون أكثر فعالية.

ولا ريب أن الكوليرا هندية الأصل، حملها الحجاج معهم بسرعة أكبر عبر البواخر المتجهة إلى مكة حيث يتجمع حشد هائل من المؤمنين أنصاف الجياع، الذين اعتلت صحتهم بالفعل نتيجة بقايا الأضاحي مما يخلق الظروف الملائمة لزيادة سرعة العدوى وانتشار سمها.

وإخضاع جميع السفن الواردة إلى جدة والبصرة وجميع الحجاج في السويس للحجر الصحي قد يؤدي إلى انخفاض العدد الهائل للوفيات، أو على الأقل حصر الوفاة في منطقة المنشأ.

ونأمل أن يتوصل مؤتمر الكوليرا المنعقد الآن في القسطنطينية إلى تحقيق ذلك، وإذا لم يفعل، فإنه يخشى أن يقع هذا الوباء سنوياً في أوروبا ومن المحتمل أن يصل إلى أمريكا.

وأقدّم هنا جدولاً (الجدول رقم (٢ ـ ٧) أعلاه) يتضمن الإحصاءات التي تمكنت من الحصول عليها من الوكالات المختلفة لهذه القنصلية.

توقيع
جونسون

جدول رقم (٢ - ٧)
وفيات الكوليرا في سوريا عام ١٨٦٥

الموقع	السكان	وفيات الكوليرا	تاريخ الظهور	المدى
القدس	٢٠,٠٠٠	٢,٠٠٠		
يافا		٢,٠٠٠		
نابلس		٢,٠٠٠		
حيفا	٤,٠٠٠	٣٠٠		
قرى حيفا الـ ١٤	١٠,٦٥٠	٥٩٦		
عكا	٩,٥٠٠	٥٣٠		
قرى عكا الـ ١٣	٢٦,٩٧٥	١٥٧		
صور	٣,٦٠٠	٧٥		
قرى صور الـ٤٢	١٥,٦٤٨	٤٢٨	١٨ آب/ أغسطس	١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر
صيدا	١٣,٤٨٠	٤٤١		
بيروت(*)	٨٠,٠٠٠	١,٢٠٠	٢٨ حزيران/ يونيو	أيلول/ سبتمبر
دمشق، حماه(**)				
حمص		١٠,٠٠٠	٢ آب/ أغسطس	٣٠ أيلول/ سبتمبر
طرابلس وقراها		١,٥٧٧		
اللاذقية	لم تصب بالكوليرا			
الاسكندرونة				
حلب	٩١,٠٠٠	٩,٠٠٠	١٥ آب/ أغسطس	أول تشرين الثاني/ نوفمبر
طرسوس وقراها	٢٥,٠٠٠	٥,٣١٤	١٧تشرين الاول/أكتوبر	
أضنه وقراها	٣٠,٠٠٠	٥,٠٧٣	٨ تشرين الأول/ أكتوبر	
طبرية	١٠,٠٠٠	٣٢		
قرى طبرية الثلاث	١,٦٧٥	١١		
الناصرة	٨,٩٠٠	٥٢		
قريتا الناصرة	٥,٠٧٥	٢٨٥		

(*) في بيروت كان التعداد الفعلي للسكان عند وقوع الوباء ٢٠ ألفاً.
(**) فقدت حماه ربع سكانها.

٥ - التعليم في لبنان، عام ١٨٦٩[٢٨٤]

تمّت بعض الاصلاحات الاجتماعية بفضل جهود الارساليات التبشيرية، فتحسنت أحوال الصناعة، واتُخذت بعض الاجراءات لادخال تطور على الموارد الطبيعية.

(٢٨٤) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «US Consul to Johnson, 31 December 1879,Miscellaneous Correspondence, Beirut, 1869 1972,».

ويقدّر سكان سوريا بمليون ونصف مليون نسمة باستبعاد البدو، من بينهم ١٥٠ ألفاً في دمشق، و١٠٠ ألف في حلب، ٢٠ ألفاً في القدس، و٨٠ ألفاً في بيروت. ولم يكن هناك في بيروت قبل عام ١٨٨٠ سوى أربع مدارس للبنات وتسع عشرة مدرسة للبنين، ولكنها أصبحت فيما بين الأعوام ١٨٦٠ ـ ١٨٦٩، ٢٣ مدرسة للبنات و٢٩ مدرسة للبنين، وبذلك يصبح مجموعها ٥٢ مدرسة خلال السنين التسع السابقة مقابل ٢٣ مدرسة في القرن السابق. وبالطبع كان للروم الكاثوليك، والارثوذكس ٢٦ مدرسة للبنين فيها ١٧٤٩ طالباً، و١١ مدرسة للبنات فيها ٩٢٠ تلميذة، وبمجموع يبلغ ٢٦٦٩ طالباً. وكان للبروتستانت ثماني مدارس للبنين فيها ٦٠٩ تلاميذ، و١٦ مدرسة للبنات فيها ١٠٦٠ تلميذة، بمجموع يبلغ ١٦٧٩ تلميذاً. وكان للمسلمين ١١ مدرسة للبنين فيها ٧٠٠ وتلميذان ولليهود ثلاث مدارس للبنين فيها مائة تلميذ، فتكون بذلك جملة مدارس البنين ٤٨ مدرسة فيها ٣١٧٠ تلميذاً، ومدارس البنات ٢٧ مدرسة فيها ١٩٨٠ تلميذة، ويكون المجموع الاجمالي ٧٥ مدرسة فيها ٥١٥٠ تلميذاً أي بنسبة ٦ بالمائة من السكان.

وكان يسكن منطقة لبنان ٤٥٠ ألف نسمة، وفيها خمس مدارس ثانوية فيها ٤٨٠ تلميذاً، تعتمد على المعونة الأجنبية فيما عدا واحدة منها، كما كان فيهـا أيضاً ٢١ مدرسة ابتدائية فيها ٣٢ مدرساً و٨٠٠ تلميذ تحت اشراف الجمعية الاسكتلندية، وتبلغ تكلفتها السنوية أربعة آلاف دولار.

وتنفق جمعية لندنية عشرة آلاف دولار في السنة على المدارس السورية. وتبلغ النفقات السنوية الأمريكية على اعتمادات معونة الارسالية التابعة لها مائة ألف دولار، بينما لا تتجاوز قيمة العقارات التي تملكها الارسالية هذا المبلغ.

٦ ـ أحوال الطبقة العاملة، عام ١٨٣٨، عام ١٨٧٣ (٢٨٥)

أ ـ الأحوال عام ١٨٣٨

أحوال الطبقات العاملة ميسورة وجيدة مقارنة بالأحوال في انكلترا. فهم يأكلون اللحم الضأن بسعر ثلاثة قروش للأقة عدة مرات في الأسبوع ويتناولون الخبز يومياً، وأحياناً يتناولون منسف الارزّ، وغالباً ما يتناولون منسف البرغل ـ والبرغل قمح مجروش مقشر، ويتم ذلك بعد بلّه ثم تجفيفه ـ، ويعدّ منسف البرغل، إما بالزبد أو زيت الزيتون أو زيت السمسم؛ كما يتناولون الحليب واللبن والجبن، والبيض، والزيتون ومختلف أنواع الفاكهة المجففة، ووفرة

---

(٢٨٥) بالنسبة إلى سنة ١٨٣٨، أنظر:
Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, pp. 49 - 50.

وبالنسبة إلى سنة ١٨٧٣، أنظر:
United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Miscellaneous Correspondence,» (T 367 11).

من الخضر والشمندر، واللفت، والفجل المخلل للاستخدام في الشتاء، وملابسهم ليست بالغة الرداءة، فالطقس المعتدل يسمح لهم بارتداء المنسوجات القطنية الخفيفة وما يشبهها، وخلال فصل الشتاء القصير نجدهم بصورة عامة يتدثرون جيداً. ومسكنهم جيد، وعادة تقيم كل أسرة في بيت مستقل، والايجارات تتنوع بتنوع المواقع، وبصفة عامة نجد السكن رخيصاً في سوريا بالنسبة إلى جميع الطبقات مقارنة بمعظم البلدان الأخرى...

وتقوم النساء بجانب كبير من العمل في سوريا. وكثيراً ما نراهن يحملن احمالاً ثقيلة، وكما هي الحال في مصر، تقضي النسوة قسطاً كبيراً من وقتهن في جلب الماء من الآبار للاستخدام المنزلي، كما يحتطبن ويجمعن الأخشاب من الغابات، ويساعدن كثيراً في حراثة الحقول. والنساء الفلسطينيات المسيحيات يخرجن سافرات الوجوه، وهن يتسمن بالقوة، ولكنهن فائقات الجمال بوجه عام. وكثيرات منهن يضعن على رؤوسهن مناديل تزين نواصيهن بالخرز والترتر الفضي الذي يشبه قشر السمك.

ب ـ الأحوال عام ١٨٧٣

... الأسواق ممتلئة بالمنتجات الرديئة المستوردة من برمنغهام، وشيفيلد، وبالبضائع القادمة من منشستر، والمصنوعات الفرنسية والألمانية الرخيصة، ولكن قليلاً ما نجد المنتجات السورية التي لا يستخدمها إلا أهل البلاد، ولم تعد تصدّر للخارج(٢٨٦).

وتتراوح أجور العمال الدمشقيين بين ٤٥ سنتاً و٦٠ في اليوم تبعاً لطبيعة العمل. ويعيش العامل على الخبز والأرزّ والخضر، ويستهلك قدراً كبيراً من زيت الزيتون. واللحم يُعدّ ترفاً ونادراً ما يستطيع شراءه، ورخص وتنوع الفواكه والخضر يجعلها في متناول يده بأسعار منخفضة، ويدخر من أجره ما يكفي لشراء ملابسه وتغطية بقية مصروفاته.

ويستطيع أن يستأجر بيتاً من أربع حجرات أو خمس بايجار شهري يتراوح بين ١,٢٥ - ١,٥ دولاراً، والبيت مبني بالحجارة والطين. والشوارع التي يسكنها ضيقة وقذرة، ويتعرض للحرارة في الصيف ويعاني البرد شتاء، ونظراً للحاجة إلى الاحتياطات الصحية، نجده أيضاً عرضة لمختلف أنواع الأوبئة السائدة.

وهكذا يبدو أن حياة العامل الدمشقي ليست أفضل من حياة مواطنيه الذين يقيمون في المدن الشرقية الأخرى. وهناك طبقة عريضة من العمال تستحق أن تذكرهم: الصبية، وعمال المحاجر، وعمال المحارة، وغيرهم، الذين يتراوح الأجر اليومي للعامل منهم بين ٢٠ سنتاً و٣٧. وهم يعيشون حياة أدنى مستوى من حياة الحرفيين من العمال، من ناحية الطعام، والملبس والمسكن. فإذا لم يكن العامل متزوجاً، يسكن حجرة مع بعض رفاقه ممن يماثلونه في الظروف، أما إذا كان متزوجاً، فيستأجر حجرة له ولأسرته بمبلغ يتراوح بين ٣ سنتات و٤

(٢٨٦) سبق للقنصل أن ذكر أنه كان هناك ثلاثة آلاف نول في دمشق قبل عام ١٨٦٠، بينما لا يكاد عددها الآن (عام ١٨٧٣) تبلغ ١٣٠٠ نول.

يومياً أو بدولار واحد شهرياً، وأحياناً بأقلّ من ذلك. ويتكون الأثاث من العباءة، وقطعة من السجاد وحشية (مرتبة)، وبعض أدوات الطهو، والفراش بطانية شتاء وحصير صيفاً.

والمسلم من تلك الطبقة يسكن الخان ان كان أعزب، إذ إن كلفة الاقامة هي ما بين سنت واحد وسنتين لليلة الواحدة. ويتناول طعامه عند واحد من البقالين العديدين الذين يقدمون الطعام إلى الطبقات الدنيا من سكان المدينة. فإذا كان متزوجاً استأجر حجرة وقام بطهو طعامه خارجها في الهواء الطلق. وعمال دمشق بسطاء التفكير قانعون بنصيبهم من الدنيا، يفرحون عندما يكسبون قروشاً معدودة ويذهبون إلى المقهى لانفاقها.

٧ ـ مشكلات التنمية في سوريا، عام ١٨٧٨ [٢٨٧]

. . . من أجل توضيح أحسن للملاحظات التي شرفت الآن بتقديمها، اعتقد أنه من الأفضل أن نحاول إلقاء نظرة تأملية على التجارة السورية خلال السنوات القليلة الماضية فيما بين أعوام ١٨٦٣ و١٨٦٥، وهي الفترة التي بلغت فيها سوريا ذروة رخائها الحديث، وهي الذروة التي بدأ الانحدار منها وئيداً أكيداً. ويعود رخاء تلك الفترة إلى وفرة المحاصيل في سوريا آنذاك، وارتفاع أسعارها في أوروبا وبخاصة محاصيلها الرئيسية كالقطن، والحرير، والغلال، والسمسم، وغيرها، مما مكّن البلاد من استيـراد كميات كبيرة من السلع المصنوعة في بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية باسعار مجزية، حتى بالأسعار العالية بالنسبة لما كانت عليه من قبل نتيجة الحرب الأمريكية.

وبدأ التدهور منذ عام ١٨٦٥، وبغضّ النظر عن المساوىء التي عانت منها البلاد طويلاً من جراء ما يتصل بالادارة المدنية، فإن ذلك التدهور يعود إلى سوء المواسم الزراعية الذي تصادف حدوثه آنذاك، وإلى انخفاض أسعار الصادرات إلى أوروبا والركود وفقدان الثقة الناجمين عن الحروب المحلية والخارجية، وهي عوامل تكالبت جميعاً لانقاص القدرة الاستهلاكية للمصنوعات الأوروبية عاماً بعد عام، وأدت إلى إفقار السكان عامة.

وكنت ـ في تموز/يوليو ١٨٧٦ ـ قد طرحت مصادفة ملاحظات في تقريري حول الموارد المالية والضرائب في سوريا وفلسطين، جاء فيها:

يجب القول أن سوريا تعتمد اعتماداً تاماً على ما تجود به الأرض من محاصيل طبيعية، والقليل من المصنوعات المحلية ما زال في حدود تغطية حاجات المستهلكين الفقراء، وحاجات محدودة لبعض البلدان المجاورة حيث تجد مجالاً للتسويق هناك بسبب طبيعتها الشرقية الخاصة.

ومنتجاتها الرئيسية المتاحة للتصدير مثل الغلال، وزيت الزيتون، والحرير، والسمسم،

---

(٢٨٧) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Syria,» (FO 78/3070).

منتجات رديئة من حيث النوع، فيما عدا صنف واحد من الحرير، وذلك مقارنة بمنتجات البلدان الأخرى. ولذلك لا تجد مجالاً للتصريف في تلك البلدان إلا في أوقات الندرة فقط. ومنذ الحرب الفرنسية الألمانية أخذت التجارة في سوريا تتجه نحو التدهور الوئيد المستمر، ورغم أن أرضها أنبتت محاصيل وفيرة في السنوات الثلاث الأخيرة، إلا أن الأسعار غير المجزية في أوروبا والمشرق، تركت فائض محاصيلها دون بيع، مما سبب البؤس للفلاحين، وترتب عليه نقص القدرة الشرائية للمنتجات الأوروبية والمحلية وركود التجارة في طول البلاد وعرضها. وثمة عامل آخر مهم أدى إلى تدهور حال سوريا إلى ما هي عليه الآن من كساد، هو قناة السويس. فعلى الرغم من أن القناة أفادت العالم كله، إلا أن الثروة التي جلبتها إلى أسواق أوروبا بجعل الشرق الأقصى في متناولها، كانت وبالاً على سوريا، وبخاصة في تجارة الحرير والسمسم. فقد انخفضت أسعار هاتين السلعتين من النصف إلى الثلثين مقارنة بأسعارهما في السنوات القليلة الماضية. وقلّت المبيعات حتى مع انخفاض الأسعار على هذا النحو. ولا يزال نحو ثلث مصانع غزل الحرير مغلقاً. وأُهمل القطن الآن بعد أن كان انتاجه فيما بين الأعوام ١٨٦٨ و١٨٧٢ قد بلغ عشرين ألف بالة، والكمية التي تنتج الآن تكفي السوق المحلية وحدها. ونتج عن ذلك تدهور قيمة العقارات في الريف والمدن بنسب تتوافق مع انخفاض الأسعار فوصل هذا الانخفاض إلى النصف، وظل ثابتاً على ذلك في العامين الأخيرين. وعانت مدن البلاد التي تعتمد على النشاط التجاري ورواج التجارة في معاشها معاناة شديدة، ويقوم دليلاً على ذلك عدد حالات الافلاس التي وقعت وما زالت تقع، بينما يكافح سكان الريف ـ الذين لا يقلّون معاناة ـ طوال الوقت لبلوغ حد الكفاف.

ولا نجد برهاناً على الكساد الحالي أصدق من الأجور المنخفضة التي يحصل عليها العمال الآن في المدن، وما يشيع من عوز وحاجة على الرغم من رخص أسعار المواد الغذائية. ومنذ عام كان العامل غير الماهر يتقاضى أجراً يومياً يتراوح بين ١,٠٢ شلناً و١,٠٤، واليوم يحصل على ما بين ٨ بنسات و١٠. وكان النجار والبناء يتقاضيان ٣ بنسات يومياً، والآن يحصل كل منهما على بنسين يومياً، أما صبيهما فكان يتقاضى الواحد منهم ١,٠٤ بنس و١,٠٨، فأصبح يحصل الآن على ما بين بنس و١,٠٢ يومياً. وفي معامل الحرير في بيروت ولبنان تحصل العاملة غير الماهرة على بنسين يومياً، والعامل غير الماهر على ما بين ٥ بنسات و٦، بينما يسعد البنات والأولاد عندما يحصل الواحد منهم على بنس يومياً. ولا يشمل ذلك تقديم الطعام إليهم. ويُعطون هذا الأجر مقابل العمل من شروق الشمس حتى غروبها. ولكن لحسن الحظ يتوافر الخبز بأسعار رخيصة إذ يباع دقيق القمح الجيد بسعر نصف بنس لكل خمسة أرطال ونصف، بينما يباع الدقيق العادي بسعر خمسة دايمات للكمية ذاتها، كما أن الخضر والفواكه بالغة الرخص، ومن ثم يستطيع الفقير أن يعيش بأقل تكلفة.

ونظراً للمضايقات والمعوقات التي توضع في طريق استخدام رأس المال في مشروعات زراعية، يقتصر الانتاج الزراعي على جهود أولئك الذين يحتلون أسفل الدرك الاجتماعي،

الذين يؤدي جهلهم التام ونقص امكاناتهم إلى الهبوط بالزراعة إلى حدود ضيقة وقصرها على الأساليب البدائية. وأحوال أولئك الفلاحين تعكس إلى حد كبير التدهور العام في أحوال البلاد. وتوقف الآن القروض الصغيرة التي كان يحصل عليها أولئك الفلاحون من الرأسماليين في المدن لمتابعة الانتاج الزراعي، ويرجع ذلك إلى صعوبة ضمان سداد القروض. وترتب على ذلك هجر السكان لكثير من القرى إلى المناطق الأقل استقراراً هرباً من ديونهم وما عليهم من التزامات.

والجهود التي بذلها بعض المواطنين المسيحيين والأوروبيين لاستخدام رأس المال في الزراعة واجهتها عقبات متنوعة، من بينها صعوبة الحصول على صكوك ملكية واضحة صريحة للأراضي الزراعية، رغم أن تلك الصكوك تصدر عن أعلى سلطة خاصة بالأراضي. وغالباً ما كانت تواجَه المحاولات في هذا الصدد بالرفض، طالما أن الحكومة نفسها هي التي تتولى البيع عادة ولا تقبل الدعاوى القانونية بهذا الشأن. وترتب على ذلك بقاء مساحات كبيرة من الأراضي بوراً، وبخاصة في هذه الظروف التي يعاني فيها الفلاحون العوز والفقر، وتوضع العقبات أمام ادخال رأس المال إلى مجال الزراعة، وذلك على الرغم من أن مساحة الأراضي البور في مناطق الاستقرار في سوريا تفوق الحصر.

ولسوف تتطور الأحوال لتبين الأوضاع الشاذة التي تقدمها البلاد. ففي المدن المكتظة بالسكان الذين غرقت غالبيتهم في بحار الفقر أو ضمنت لنفسها حياة الكفاف، يتنافس الناس بعضهم مع بعض من أجل البقاء، بينما تقع أراضٍ واسعة حول تلك المدن تكفي لإعالة عدد كبير من السكان، ولا يزرعها إلا قلة من السكان الفقراء بوسائل وفي ظروف لا توفر لهم إلا ما يقيم أودهم.

ولا تقدم بيروت نموذجاً أفضل بسكانها الذين يبلغون نحو ٦٥ ألف نسمة، وبكونها مركز التجارة والأعمال المالية في سوريا، ومستقر أكثر الناس ثراءً بين المسيحيين الوطنيين والأوروبيين واليهود. فالحرج المالي الذي تعاني منه الحكومة ألحق خسائر فادحة بمعظم الطبقات الميسورة التي تملك السندات التركية والمصرية. ونظراً للاضطراب والركود المالي والتجاري الحالي، لا يُقبل الناس على شراء الممتلكات رغم انخفاض اسعارها. وهبطت الايجارات هبوطاً نسبياً نتيجة حالة الافلاس العام، وانخفضت المصروفات إلى أضيق الحدود حتى في تلك البلدان التي تقود فيها الثروة إلى آفاق بلا حدود، وتسبّب ذلك في زيادة بؤس الفقراء، الذين يعتمدون في معاشهم على تلبية حاجات مواطنيهم الاثرياء. وتوقفت القروض نتيجة عدم توافر الثقة، واضمحلت الواردات على حين بلغت الصادرات حد الصفر.

وعلى الرغم من أن الممولين والتجار في بيروت أكثر نظرائهم ثراء وعدداً في سوريا كلها، إلا أن ثروتهم ليست كبيرة، فيما بين ١٠ ـ ١٥ فرد منهم يملك كل منهم رأس مال قدره عشرة آلاف ليرة، ويملك ما بين ٧ إلى ٨ أفراد ما يقل عن ذلك، ومعظم رأسمالهم مجمَّد في العقارات التي لا تحقق شيئاً الآن، أو في السندات ذات القيمة الاسمية. وفي دمشق، يعدّ

الأثرياء من المسيحيين واليهود على الأصابع، وجميعهم من كبار حملة سندات الحكومة التي نقصت قيمتها الاسمية بنسبة ٥٠ بالمائة مما كانت عليه في العام الماضي، ولكن لا يوجد من يرغب في الشراء، وكثير منهم يعاني الحرج لحاجته إلى السيولة النقدية. ومن ناحية أخرى، يعاني كبار الملاك المسلمين من تدهور أسعار المحاصيل، مصدر ثروتهم الرئيسية، والحالة المالية الحقيقية لدمشق بلغت الحضيض، شأنها في ذلك شأن بيروت.

وفي المدن السورية الساحلية والداخلية الصغيرة التي يعتمد سكانها على الريف المحيط بهم لمدهم بالغذاء، يؤثر انخفاض أسعار المنتجات الزراعية وكساد التجارة السائد تأثيراً سلبياً، والركود هو النتيجة الطبيعية التي اسفرت عن ذلك. ويعاني الصناع المحليون الذين ينتجون سلعاً تلبي حاجات السكان المحليين والفلاحين الفقراء المقيمين حول المدن من قلة ذات اليد عند جمهور المستهلكين.

وتعطلت أعمال معظم السكان الأثرياء الذين يستثمرون أموالهم في اقراض الفلاحين، مما أدى إلى زيادة بؤس الفلاحين نتيجة توقّف القروض، الأمر الذي أعاق الانتاج وأضعف الأمل في كفايته.

وفي حوران، اهراءات غلال سوريا، حيث لم تعد الضرائب الأميرية التي تشكّل عبئاً على السكان تجبى كاملة، تحولت الغلال إلى سلعة نادرة يصعب جلبها إلى الأسواق ما لم يدفع عيناً نصف المحصول نظير تغطية نفقات النقل. ولم يُبذل أي جهد للاستفادة من هذه الموارد ببناء الطرق وبالتالي زيادة القدرات الضريبية للبلاد.

ولما كانت هذه هي الحال الراهنة للبلاد، التي يزيد من تفاقمها فقدان الأمن والتشجيع والحماية، والحالة العامة للتجارة في العالم كله، يصبح واضحاً أن الضرائب بلغت الحد الذي لا يمكن تجاوزه، وإن طاقة البلاد على سداد الضرائب تناقصت بشكل كبير خلال العامين الماضيين. ولا شك أن هذه النظرة مقبولة، إذ لم تبذل الجهود حالياً لزيادة الضرائب (ما عدا ادخال رسم التبغ وضريبة التمغة، وقد أثبت الأول ضرره على الخزانة العامة والناس على السواء).

ونستنتج من ذلك أنه على الرغم من أن الواضح في ظل النظام الضريبي الحالي، ان أعباءه لو وزعت حسب القانون لن تمثل ضغوطاً ثقيلة على سكان الريف مقارنة بسكان المدن، ولكن التطبيق العملي الحالي يضع الأعباء الرئيسية على عاتق سكان الريف، العمود الفقري للبلاد، ومن ثم يعوق التنمية ويقضي على ما تبقّى فيها من حيوية. ومن ناحية أخرى، تحظى ملكيات الأراضي المركزة في المدن بإعفاء من الضرائب في ضوء الظروف المبينة هنا...

ولعلي أذكر هنا أنه على الرغم من التقدم الكبير الذي حققته سوريا إذا امتد نطاق المقارنة إلى أحوالها في سنوات خلت، وأن ثروة البلاد قد زادت زيادة لا ريب فيها، فإن تلك

الثروات تركزت في أيدٍ قليلة، تاركة القاعدة العريضة من السكان في وضع أسوأ من ذي قبل. كما أن هذه الثروات العقارية لا تعتبر «منتجة» في الوقت الحالي، نتيجة بقاء الأموال في أوروبا لصعوبة توافر الاستثمار المضمون في سوريا...

٨ ـ القبائل في الصحراء السورية، عام ١٨٨٠ (٢٨٨)

... تركت حلب في السادس من أيلول/ سبتمبر لزيارة القبائل العربية، وعدت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر...

وأقرب قبائل البدو إلى حلب هم الفردون واللهيب والشهيمة، وقد اتجهوا اخيراً إلى فلاحة الأرض رغم احتفاظهم بالخيام بغرض الانتقال صيفاً إلى مسافات قصيرة وراءالمراعي اللازمة لغنمهم وأبقارهم، وهم يعودون في الخريف لزراعة محاصيلهم، بينما يظلون في مواقعهم في الشتاء لزراعة محاصيل اخرى. وقد تخلوا تماماً عن عادات الغزو والسلب، وباعوا خيلهم ليشتروا الثيران اللازمة للفلاحة، وخضعوا للحكم التركي. وهم يسددون ضرائبهم بانتظام، ولا تدور في خلدهم أي أفكار تتعلق بالاستقلال السياسي، ولا توجد بينهم مثل تلك التطلعات. ويمكن تحديد قوة كل قبيلة من حيث العدد بحساب متوسط مائتي خيمة لكل منها، في كل خيمة نحو خمسة أفراد.

والحديديون أقوى قبيلة تسكن بالقرب من حلب، ولم تنتقل أبداً إلى مسافات بعيدة، وهي أيضاً مسالمة وخاضعة للسلطة. أفرادها لا يزرعون أرضاً، ولكنهم تخلوا عن تربية الخيل والإبل، ويصرفون جهودهم إلى رعي الغنم التي يملك معظمها سكان حلب، على أساس المشاركة، فيقتسم المالك والراعي النتاج إذ يحصل الأول على الثلثين وينال الآخر الثلث. ويزيد عدد خيام الحديديين على الألف خيمة. وهذه القبيلة مشهود لها بالأمانة في جميع معاملاتها، ولا تتعامل عادة بعقود مشاركة مكتوبة مع سكان المدينة الذين يأتمنوهم على قطعانهم.

والبقايا القليلة من قبيلة الموالي التي كانت يوماً ما من أقوى القبائل البدوية، تمارس الفلاحة إلى حد ما، ولكنها ما زالت تتمسك بعاداتها غير القانونية كالسلب ونهب القرى، ومهاجمة القوافل، وغزو القبائل الأخرى عندما تسنح الفرصة لذلك. وكانت هذه القبيلة تحتل من قبل مكاناً بارزاً في الصحراء السورية، وقد ازاحتها عنها غزوات القبائل الكبرى التي خرجت من وسط الجزيرة العربية في أحد مواسم الجفاف غير العادية الذي دفعها إلى التماس المرعي صوب الشمال. ويحمل شيخ الموالي لقب بك بصفة وراثية وقد منحه إياه السلطان مراد الثالث عندما مر عبر ولاية حلب في طريقه إلى مصر، ومن هنا جاء لقب عائلته «أبو ريشة»، حيث انتزع السلطان جوهرة من طربوشه وثبّتها في كوفية (حطة) شيخ الموالي.

(٢٨٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office , «Dispatch to Granville, 3 November 1880,» (FO 195/1305).

وعلى الرغم مما تتسم به القبيلة من الشجاعة الفائقة والتطرف في إثارة القلاقل، إلا أنها لا تسبب الازعاج للسلطات التركية بسبب قلة عددها إذ تضم القبيلة الآن خمسمائة خيمة، كما أنها في كل حركاتها تتلقى توجيهاتها من شيوخ قبائل عنزة الذين لا يطمحون إلا في الاحتفاظ بتفوقهم على قبائل شمّر في العراق، وقبائل عنزة في جنوب سوريا دون أن تثير بذلك طموحات الاستقلال أو الادارة الذاتية.

وتوجد خمس قبائل صغيرة في وادي الفرات هي: الولدة، والحفادلة، والسبحة، والعقيدات، وبقارة، وجميعها خاضعة للسلطات التركية، ومع أنها قبائل رحّل إلى حد ما، إلا أنها لا ترتحل إلى ما هو أبعد من بضعة أميال إلى الشمال أو الجنوب طلباً للرزق. وتقوم قبيلة الولدة بتربية البقر والغنم، بينما ترعى الحفادلة الجاموس والبقر، والسبحة ترعى الابل والغنم إلى جانب القليل من الخيل، وترعى العقيدات الابل والخيل، أما البقارة فلا ترعى سوى البقر.

ويقدّر عدد هذه القبائل الرحّل بما يتراوح بين أربعمائة خيمة وخمسمائة للقبيلة الواحدة، وافرادها يسددون ضرائبهم بانتظام، ومسالمون جداً، وخاضعون للحكومة التركية.

وقبيلة الأسمر تحتل خطاً من التلال يمتد إلى الجنوب الغربي من وادي الفرات إلى منطقة مراعي الصيف لقبائل عنزه الكبرى فيما بين تدمر في الشرق، ومدن حماه وحمص ودمشق في الغرب. ورجالها هم أسوأ قبائل العرب خلقاً وعادات لتمرّسهم بالسرقة. وليس لديهم خيل أو إبل بل يرحلون لمسافات بعيدة سيراً على الأقدام، وينقضّون بسرعة لسرقة الحيوانات من مواقع القبائل الأخرى ويبيعونها في القرى القريبة على أطراف بادية الشام.

ولا يستطيع مسافر أن ينجو من أذاهم إذا مر بالقرب منهم ما لم يكن يسير في حماية قوية من قبيلة عنزه. وحياتهم رعوية بسيطة، وتغطي قطعانهم مساحة واسعة من البلاد التي تقع على طريق مرعاهم. وعلى الرغم من خروجهم على القانون، فإن ذلك لا يقترن بقدر من الشجاعة في صراعهم مع القبائل العربية الأخرى، وهم يرتعدون خوفاً من بنادق الأتراك ويفرون عند رؤية شرذمة صغيرة من الجنود الأتراك، ويختفون بين الصخور التي لا يصل إليها الخيالة. ولا تتجاوز قوة قبيلة الأسمر الألف خيمة، ويبدو واضحاً مما ذكر أعلاه أن هذه القبيلة لا تحظى بأي أهمية سياسية، فهم يفتقرون إلى الخيل والإبل، والسلاح، ويعدّون من حثالة مجتمع البادية دون أن يتميزوا بمزايا خاصة أو يتمتعوا بنفوذ على غيرهم من القبائل.

بعد أن ألقينا نظرة فاحصة على القبائل الصغرى التي لا تتجول بعيداً عن حلب والتي تحتل مكاناً متواضعاً في بادية الشام، أنتقل إلى الحديث عن الاهتمام بالدولة والشعور نحو حكومة السلطان عند قبائل عنزه ذات العدد الكبير من سكان البادية.

وقد وجدت أن هذه القبائل الكبرى تغطي المنطقة الممتدة إلى الشرق من حماه وحمص، وإلى الغرب من تدمر. وتتكون من ثلاثة أقسام رئيسية هي الفدعان، والسبعة، والجلاس. . .

٩ ـ سنجق دير الزور، عام ١٨٨١ (٢٨٩)

أ ـ الزراعة والقرى

. . . كما قد يبدو من الوصف الوارد أعلاه، تمتد الأراضي الزراعية على الضفة اليمنى بعيداً عن الفرات امتداداً ملحوظاً. والقرى القليلة المبعثرة مثل السخنة وتدمر وغيرها مناطق فقيرة بائسة مضمحلة، وسكانها يعملون أساساً في استخراج البوتاس من بين حشائش الصحراء، ويرسلونه إلى أورفة وحلب وغيرها، حيث يستخدم في صناعة الصابون، فيحققون بذلك مكاسب ذات بال. وقد علمت أن هذه القرى كانت في الماضي أكبر حجماً، وأن البدو خربوها، ويبدو أن هذه المعلومات لا تفتقر إلى الصحة إذا وضعنا في اعتبارنا عدد المنازل المهجورة في تلك القرى. ولكن حتى عندما تبلغ أقصى درجات الرخاء، فإنها لا يمكن أن تزدهر لندرة الماء فيها ورداءته، فهي قرى مبعثرة بعيدة بعضها عن بعض وسط سهل بلا ماء.

ويقع العديد من القرى في وادي الفرات، وفي الشتاء يسكن الناس في أكواخ بنيت من الطين، أما في الصيف فيسكنون الخيام. وفي بعض القرى يسكنون الخيام طوال العام. ففي الخابور وتل كوجك والرميلة وغيرها من المناطق الممتدة شرق دجله وإلى الشمال قرب طوروس يسكن الناس الخيام بصورة عامة. وفي تلك المناطق تجود الزراعة عن غيرها من الزراعات التي نراها على الضفة اليمنى على الرغم من أنها بعيدة عن متناول الحكومة وتفتقر إلى المواصلات الرخيصة التي تربطها بالساحل. وقد علمت أن مساحة الأرض الزراعية قد نقصت في السنوات الأخيرة في مناطق الخابور والرميلة وغيرها. وعلمت من الجبور، وهي قبيلة عربية تشتغل بالفلاحة وتسكن منطقة الخابور، أن المنطقة كانت منذ عشر سنوات تزرع جيداً، وأنه كان فيها ما يتراوح بين ٢٠ ساقية و٣٠ ولا نرى الآن إلا ساقية واحدة فقط. وقد برروا ذلك بالأسباب التالية: (١) التعسف والضرائب المرتفعة، (٢) نهب الموظفين للناس، (٣) غارات البدو، (٤) السرقات وحوادث القتل التي ارتكبها المهاجرون من الشيشان والكارا بولاق الذين جاؤوا إلى المنطقة بعد هزيمة الشيخ شميل أمام الروس وأقاموا عند راس العين، (٥) المجاعة التي وقعت السنة الماضية.

وما رأيته خلال تنقلي بين ربوع المنطقة يعزز ما ذكروه لي. ففي كثير من المناطق على طول الخابور ينمو القمح البري في احراش على ضفة النهر، وكثيراً ما كنا نمر بقرى مهجورة، والتربة غنية في تلك المنطقة والكثير من المناطق الأخرى التي تسمى صحراء. والدليل على ذلك أنه على رغم من حقارة المحاولات الراهنة، تعطي الأرض محصولاً وفيراً بصورة مدهشة قد يصل إلى ٣٠ ضعفاً أو ٤٠. وفي أورفه كان محصول الأرض في مزرعة يملكها أحد الأوروبيين نحو ٧٠ ضعفاً. وكلما كانت المياه متاحة للري كانت النتائج جيدة، ومن ثم تتمثل القيمة العظيمة لنهر الخابور في امكانية استخدام مياهه لري آلاف الفدادين.

(٢٨٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, D.H. Stewart, «Report on the Sanjak of Deyr, 14 July 1881,» (FO 195/1368).

ب ـ الحاصلات (وأنواعها)

المحاصيل الرئيسية التي تزرع في هذه المناطق وما حولها هي: (١) القمح، (٢) الذرة الصفراء، (٣) الشعير، (٤) الأرزّ بالقرب من راس العين، (٥) الذرة. وفي أورفة يزرع القطن، والخروع، والعدس، والكتان، والجلبان الذي يستخدم في علف الماشية. وكان يُربى دود القز في المنطقة حتى ما قبل ثلاث سنوات. وفي سنجار ينمو العنب والتين بكثرة ويتم تصدير الأخير. وتشير الدلائل إلى أن محصول هذا العام سيكون جيداً، ولكنني علمت أن المساحة المزروعة هذا العام أقل من المعتاد زراعته، وقيل في تفسير ذلك أن إعداد الأرض للزراعة يقتضي حرثها نحو ثلاث مرات أو أربع، ولذلك يحتاجون إلى المزيد من الثيران، وبخاصة أن الكثير منها نفق في العام الماضي.

ج ـ المراعي

إن الرعي هو ما اعتادته البادية على وجه الخصوص، وهنا يجني البدو الفائدة كلها. فعودة القطعان إلى منازل القبيلة عند غروب الشمس منظر فريد في نوعه حقاً، وعلى مرمى البصر تبدو المنطقة عامرة بقطعان الإبل والغنم، وتجاه الشرق بالقرب من الموصل يظهر الجاموس، ومن نافلة القول إن جميع منتجات الألبان متوافرة بكثرة. ويقال أن منطقة سنجار مناسبة تماماً لرعي الغنم فهي تنضج مبكراً، وذات درجة عالية من الخصوبة.

د ـ حيازة الأرض ـ أنواعها المختلفة

هناك خمسة أنواع من حيازة الأرض نجدها في البادية:

١ ـ الميري، وهي أراض تتم حيازتها عن طريق الدولة أو شرائها منها بشرط استعادة الدولة لها في حالة عدم زراعتها خلال ثلاث سنوات. وهناك مساحات كبيرة من الأراضي في حيازة الناس من هذا النوع ولكن الشروط المعلقة عليها حيازتها لا تراعى. وخلال العامين الماضيين، اشترى بعض أعيان حلب مساحات واسعة من هذه الأراضي بأسعار إسمية من قبيل المضاربة.

٢ ـ المملوكة، حيث تصبح أرض الميري مملوكة مباشرة، ولا يوجد بالبادية إلا القليل من هذا النوع من الحيازة. وتزداد مساحة الأرض المملوكة قرب حلب، ومن حق المالك أن يفعل بها ما يشاء.

٣ ـ المتروكة، وهي الأراضي البور، ونظراً لاتساع مساحتها في البادية فلا قيمة لها.

٤ ـ الموات، وتشمل الأراضي القاحلة، والمراعي، والطرق، والمشاع، وتوجد مساحات واسعة من هذه الأراضي في البادية، والكثير منها لا يباع بحكم القانون مثل المشاع وأرض مراعي القرى.

٥ ـ الأوقاف، ولا يوجد منها إلا القليل.

وإلى جانب أنواع الحيازة المختلفة المبينة أعلاه، فهي لا تتجاوز الباب، أي المزارع السلطانية (جفتلك همايون) التي تبلغ قيمة عشورها أربعين ألف ليرة تركية. وقد اتخذ برلمان القسطنطينية قراراً ببيع هذا الجفتلك، غير أنه لم ينفّذ.

ومن الناحية النظرية، ما ذكرناه أعلاه يوضح الأنواع المختلفة لحيازة الأرض، ولكن من الناحية العملية يختلف الأمر تماماً، فعندما يكون عدد السكان قليلاً مبعثراً تقل قيمة الأرض أو تفقد قيمتها. وما يفعله الفلاح من الناحية العملية هو اختيار أنسب قطعه من الأرض ثم يتولى فلاحتها، ومن ثم تصبح حقاً له بوضع اليد ـ ولعله في بعض الحالات ـ تنشب المعارك حول الأراضي ذات المواقع الممتازة بالقرب من عيون الماء أو منازل القبيلة أو غيرها. وأعتقد أنه في مثل هذه الحالة تكون الكلمة للشيخ لتقرير لمن تكون الأرض. وعلمت أنه في الحالات التي لا يكون فيها لدى الفلاح ما يكفي من الماشية لحرث الأرض، يبيع الشيخ جزءاً منها لأحد الأثرياء. والشيخ نفسه من كبار الملاك ويستخدم العديد من العمال. وفيما يلي الرواتب التي يدفعها أحد الشيوخ من معارفي للعامل، مائتي قرش سنوياً، طقم ملابس، حذاء، كمية كافية من القمح لاستهلاك أسرة العامل.

هـ ـ الضرائب

تعد ممارسات جباة الضرائب ونظام فرضها مبعث الشكوى هنا شأنها في ذلك شأن بقية أنحاء تركيا. ويبدو أن نظام العشور لا يطبّق في السنجق أو يطبّق بشكل جزئي. وضريبة المحصول تقديرية، إذ يقدّرها جباة الحكومة وعمدة القرية أو شيخها الذي يقوم بجولة حول الحقل ويقرر الضريبة على كل مالك. وواضح مدى ما يحيط بهذا النظام من التضارب. وهناك شكوى أخرى من أن العشر يقدَّر نقداً، وعادة ما يقدِّر الجابي قيمته بضعف أو أكثر من ضعف أسعار السوق الحقيقية. ويتولى جباية العشر من حين إلى آخر موظفون عسكريون من قبل الحكومة. وفي مناطق الخابور والفرات تدفع الضرائب أحياناً على السواقي بدلاً من المحاصيل، فيضرب على كل ساقية ١٨ شمبلاً من القمح. وفي الفرات ترفع مياه الري بالشادوف كما هي الحال في الهند، ويضرب على كل شادوف تسعة شمبل.

(شمبل القمح = ٨٠ أقة = ٢١٣ رطلاً انكليزياً).
(شمبل الشعير = ٦٤ اقة = ١٧٠ رطلاً انكليزياً).

ويشكو الكثير من السكان من هذا النظام الضريبي، إلّا انني لم أستطع فهم أسباب الشكوى. ويقولون أن لجنة حلب قد انتقدته. وفي كثير من المناطق المجاورة تجبى العشور عيناً كما في غيرها من المناطق. وعند جباية العشر يقسم المحصول إلى عشرة أكوام، ومن حق موظف الحكومة أو الملتزم أن يختار أحد الأكوام. فإذا كان الحقل تابعاً لجفلك يحصل المالك على أربعة أكوام وكذلك الفلاح، أما الكوم التاسع فيتم اقتسامه بينهما.

وإلى جانب العشور يدفع الفلاحون ضريبة عادية على الغنم ثلاثة قروش ونصف

للرأس، والابل عشرة قروش للرأس. ويدفعون أيضاً ضريبة أملاك على المنازل والخيام والبساتين وغيرها. ولا تقدَّر هذه الضريبة على يد خبراء يقدرون قيمة الملكية، بل يضرب مبلغ معيَّن على القرية كلها أو القبيلة يتولى الشيخ جبايته من أفرادها بمساعدة كبارهم. ووفقاً للقانون القديم يدفع عن كل بيت أو بستان أو غيرها ضريبة قدرها أربعة في الألف من القيمة عند الشراء، و٤٠ في الألف من القيمة الايجارية. وقد تغيرت أخيراً الضريبة على الايجارات، وأصبحت الضريبة على المنازل وغيرها التي تزيد قيمتها عن عشرين ألف قرش، ٨ في الألف، والتي تقل قيمتها عن ذلك، ٤ في الألف. وفي ضوء التجربة في الأماكن التي تم تقييمها حتى الآن، أصبح الأهالي جميعاً يدفعون أكثر من ذي قبل. فلا تبلغ الحماقة بمن يتولى تقدير قيمة العقار أن يعمل على تخفيض موارد الدولة لمصلحته. غير أن الأثرياء الذين كان باستطاعتهم رشوة هؤلاء كانوا المستفيدين من هذا النظام، ومن الطبيعي أن يقع الغرم على الفقراء.

وعلمت في دير الزور أنه تم ادخال ضريبة على التجارة وأرباحها، وهي ضريبة توازي العشور أو غيرها من الضرائب التي يدفعها الفلاحون.

وعن نذالة وفساد موظفي الدولة حدِّث ولا حرج، ولعل بدائية المنطقة وجهل أهلها، جعلهم قادرين على السرقة هنا أكثر من أي مكان آخر.

أما البدو، فعليهم أن يدفعوا عشرة قروش عن كل رأس من الإبل. وتحصيل هذه الضريبة من الصعوبة بمكان، لأن البدوي لا يدفع إلا قسراً، ولما كانت الحكومة لا تملك سبيلاً لاحصاء القطعان، أصبح التعويل على كلمة الشيخ في هذا الصدد أمراً موثوقاً به. ولا يمكن جباية الضريبة إلا في الصيف عندما يتجه البدو شمالاً طلباً للمرعى، ومن المفترض أيضاً أن يدفع البدوي مجيدي واحد عن كل جمل يبيعه.

واليزيدية في سنجار قبيلة متوحشة اخرى لا تدفع ما عليها من ضرائب إلا إذا كانت الادارة في الاقليم على درجة من القوة. فعلى سبيل المثال، لم يدفع شيخهم أي ضريبة طوال السنوات الثلاث الماضية. وعندما ظهر الجنود في سنجار هذا العام، أبدى استعداده لسداد الضريبة وجانب لا بأس به من المتأخرات، وينسحب هذا على القبائل الأخرى.

و ـ الأجناس، والقبائل

إن منطقة دير الزور منطقة عربية أساساً، ولكن من ناحية أخرى هناك بضعة أجناس وديانات أخرى على الحدود الشمالية الغربية والشمالية من خط الحدود وما وراءه. ويظهر الأكراد غرب سنجار، واللغة المستخدمة في بعض القرى هي اللغة العربية، بينما تستخدم اللغة الكردية في قرى أخرى. وعلى طول الخط الشمالي في أورفه، ونصيبين وغيرها هناك خليط بين الأتراك والعرب والأرمن...

ز ـ ايرادات ومصروفات سنجق دير الزور

قبل إنقاص مساحة السنجق، كانت تقدّر ايراداته بمبلغ ٧٠ ألف ليرة تركية، وفي السنوات الأخيرة انخفضت ايراداته إلى ٤٠ ألفاً، والآن لا تتجاوز ايراداته السنوية ٣٠ ألفاً (بما فيها سبعة آلاف ليرة ضريبة أغنام).

ومصروفات السنجق تبلغ نحو ٣٠ ألف ليرة تركية، مقدَّرة على النحو التالي:

(١)	مرتبات الموظفين	٧,٠٠٠	ليرة
(٢)	الجندرمة (الشرطة)	١٣,٠٠٠	ليرة
(٣)	الحامية (النظامية)	٨,٠٠٠	ليرة
(٤)	اعتمادات الخدمة السرية	١,٥٠٠	ليرة
		٢٩,٥٠٠	

وقد تم تخفيض الجندرمة إلى ٣٩٠ فرداً، من بينهم ٢٩٠ خيالة، وهذا ما تحدده الأوراق لقوة الجندرمة، أما القوة الحقيقية فمن المحتمل أن تكون أقلّ من ذلك كثيراً.

ويقدَّر عدد الحامية بـ ٥٥٠ فرداً من المشاة بينهم ٢٠٠ من راكبي البغال. والآن معظم أولئك الرجال المعنيين لدير الزور يخدمون فعلاً في حلب.

ويتضح مما ذكرناه أعلاه أن السنجق لا يتبقى لديه فائض لتحويله إلى الخزانة، أو يتبقى لديه أقلّ القليل بعد استقطاع المصروفات.

١٠ ـ الزراعة والصناعة في متصرفية حماه[٢٩٠] عام ١٨٨٣

(يبدأ الكاتب بالاشارة إلى أن الأرقام الخاصة بالسكان لا يعوَّل عليها، ويقدِّر عدد السكان بـ ٢١٦ ألف نسمة أو أكثر قليلاً، من بينهم ٤٠ ألفاً في مدينة حمـاه، ٣٠ ألفاً في حمص. واعتماداً على العشور يقدّر القيمة الإجمالية للإنتاج الزراعي بعشرة ملايين فرنك، وقيمة المنتجات الغذائية بستة ملايين فرنك، ومعنى ذلك أن نصيب الفرد من الانتاج الزراعي كان ثمـانين فرنكاً، أي ما يزيد قليلاً على ثلاثة جنيهات استرلينية).

... والكيفية التي تمارس بها الزراعة هنا هي نفسها في أي مكان آخر في سوريا فلم يتم تحسين المحراث البدائي الذي نادراً ما يتجاوز وزنه الأربعة كيلوغرامات، وبالكاد يشقّ التربة، وحتى حيوانات الجر أقل نفعاً منها في مناطق اخرى، وذات أثر سلبي، إذ قد يُشدّ ثور كبير مع ثور صغير إلى نير واحد، أو ثور وحصان أو بغل، أو حتى ثور مع حمار، وأحياناً حماران معاً، وأحياناً أخرى يُشد جملان معاً. ويضاف إلى أسباب سوء أحوال حيوانات الجر

(٢٩٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, P. Savoye, «Report on the Mutasarriflik of Hama, 15 March 1883,» (Beyrouth), vol. 9, 1868 - 1888.

وأثرهم السلبي، الاصابة المتكررة بطاعون الماشية الذي لم تتخلص منه البلاد والذي يقضي على الثيران التي كانت موجودة من قبل بكثرة في المتصرفية.

ولا يستخدم الفلاحون روث البهائم كسماد للزراعة، وعندما لا يستخدمونه كوقود، يتم تشوينه خارج القرية مكوناً احتياطياً غنياً للمستقبل.

وسعر الفائدة للقروض المقدمة إلى الزراعة يتراوح بين ٢٤ بالمائة و٤٠، ويستطيع المرء أن يدرك ـ في بلد يمتاز فيه الفلاحون بقصر النظر ـ كيف يقع هؤلاء تحت رحمة المرابين، وينتهي الأمر بانتزاع ملكيتهم.

ويختلف طعام الفلاحين من منطقة إلى أخرى، ففي جبال الأنصارية طعامهم الوحيد نوع رديء من الخبز الأسود المصنوع من دقيق الذرة البيضاء، وفي السهول يصنع الخبز من الذرة الصفراء والشعير وهو أكثر تقبلاً. ويضيف الفلاحون إلى الخبز بعض البصل، ونادراً ما يضيفون الأرزّ والخضر. وخلال فصل العمل الشاق، يضيفون إلى هذا الطعام البسيط منتجات الألبان أو البرغل. والنبيذ والمسكرات غير معروفة ـ غالباً ـ لدى سكان الريف، ولكن لا ينسحب هذا القول على سكان مدينتي حمص وحماه حيث يستخدم العرق. وقد حقق الحشيش انتشاراً كبيراً بين المسلمين الموسرين.

ويستهلك الفرد من السكان شمبلاً واحداً من الغلال سنوياً، وهو يبلغ في حماه ما يعادل ٣٢٠ ديسمتراً مكعباً متوسط قيمته ٢٨,٣٠ فرنكاً بالنسبة إلى القمح، و١٢,٢٦ بالنسبة إلى الشعير، و١٥,١٠ فرنكاً بالنسبة إلى الذرة[٢٩١]. ويكلف الفلاح الذي يعمل في مزرعة ١٨٠ فرنكاً في السنة. أما قيمة ما يستهلكه الثور سنوياً فيقدَّر بخمسين فرنكاً، والبغل مائة فرنك، والحصان ١٥٠ فرنكاً، ولا يدخل في ذلك ثمن الدريس الذي لا يُثمّن إلا في زمن القحط.

والحد الأقصى لمحصول القمح ١٦ : ١، والشعير ٢٠ : ١. أما متوسط المحصول فهو ٦ أو ٧ : ١ بالنسبة إلى القمح، ٩ أو ١١ : ١ بالنسبة إلى الشعير بحسب المنطقة.

ويترك الفلاحون في شمالي سوريا أرضهم بلا زراعة سنة واحدة كل ثلاث سنوات، ويزرعون القمح والشعير بالتبادل، وعادة يحرثون الأرض ثلاث مرات عند زراعة محاصيل الصيف، ومرتين عند زراعة محاصيل الشتاء. والممارسات الخاصة بالمحاصيل الأخرى غير جديرة بالذكر، فهم يعملون ما بوسعهم عمله ويتركون الأمر للطبيعة ليتأكدوا من نموها.

وصناعات الألبان محدودة جداً، وتقوم النساء بغزل الصوف والقطن لصناعة العباءات والأحزمة (الزنانير) والأقمشة الخشنة لاستخدام العائلة.

---

(٢٩١) لما كانت الموازين والمقاييس تتنوع بين حماه وحمص، وحتى بين القرى بعضها مع البعض الآخر، لم أحاول أن أشير إليها.

الصناعة

صناعة المنسوجات التي يستخدمها الشرقيون هي الصناعة الوحيدة المميزة في حماه وحمص، وأهم أسواقها مصر والحجاز واليمن وازمير والقسطنطينية وعلى الرغم من نشاط هذه الصناعات المحلية وازدهارها نستطيع أن نتنبأ باختفائها ما لم تطوّر من نفسها. فلما كانت تلك الصناعات تخدم عادات واذواقاً في طريقها إلى الزوال بعد انتشار الحضارة في الشرق، فإن مصيرها الفناء ما لم تغيّر من طرقها بما يتلاءم مع تغير الملبس الذي يتجاوز العرف بالضرورة.

واعتقد أيضاً أن ازدهار صناعة النسيج في حماه وحمص لا بد أن يكون راجعاً إلى النقص في هذه الصناعة في مناطق بعينها من الدولة العثمانية، حيث يندر وجود الأيدي العاملة مما لا يجعل الانتاج مربحاً.

وحتى زمن قريب كان يأتي الحرير المستخدم في أنوال حماه وحمص من جبل الانصارية الذي لم يعد انتاجه كافياً اليوم. وبعدما كانت المنطقة تصدّر غزل القطن من قبل إلى أوروبا، أصبحت تستورده الآن من انكلترا والمانيا. والغزل الذي تنتجه الصناعة المحلية أكثر تكلفة وأقل جودة ولا يستخدم إلا في صناعة الأقمشة الخشنة التي يلبسها الفلاحون، وبعض السلع التي تستهلك محلياً. ومن السهل تزويد هذه الصناعة بالوسائل الاقتصادية التي تفيدها فائدة حقيقية وتعمل على تطويرها، مما يساعدها على البقاء. ولكن الروتين الذي يعرقل التقدم أقوى هنا من أي مكان آخر.

وفي مدينة حمص اليوم أكثر من ٤٠٠٠ نول تنتج سنوياً ما قيمته تسعة ملايين فرنك. وتستخدم نحو ١٢ ألف عامل في ادارة هذه الأنوال والأعمال الأخرى المتصلة بها. ومهارة النساجين في حمص معروفة تماماً منذ القدم، ويحظى الحرير والمشغولات الذهبية التي تُصنع هنا بالتقدير.

وصناعة النسيج في حماه جديدة نوعاً ما، فلم تتطور أنوال صناعة البشاكير والحرير والقطن والمنسوجات القطنية الرقيقة، إلا حديثاً. وينسحب ذلك على صناعة الحمدية، وهو قماش يشبه الساتان الذي لا يزيد عمره على العامين. وعلمت علم اليقين أن عدد الأنوال في حماه منذ ثلاثين عاماً لم يتجاوز ٤٠٠ نول، بينما يقترب عددها اليوم من ألف نول. ويقدّر انتاجها السنوي بما يزيد على المليون فرنك، ويعمل في صناعة النسيج والحرف المتصلة بها نحو ثلاثة آلاف شخص.

١١ ـ التعليم في سوريا، عام ١٨٨٥ (٢٩٢)

. . . قبل وصول مدحت باشا كحاكم عام للشام، كانت أحوال التعليم في دمشق غير

(٢٩٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Education within the Consular District of Damascus,» (FO 195/1514).

مرضية نتيجة الحاجة إلى جهود تبذل من جانب الحكومة، وعدم التشجيع من جانب الأهالي. وتحولت المدارس «الرشدية» التي أقيمت منذ بضع سنوات وعُلّق عليها أمل نجاح التعليم، إلى مدارس ابتدائية صغيرة لتدريس قواعد اللغة والقرآن تحت اشراف الشيوخ. وكان أطفال الطبقات الموسرة يتلقون التعليم في منازلهم، وكل مسجد أُلحقت به مدرسة أو مدرستان للأطفال الصغار يحفظون فيها القرآن، ويتعلمون بعض القراءة، ولم تكن هناك مدارس للبنات.

وعند تولية مدحت باشا عام ١٨٧٨، وجه عنايته إلى موضوع التعليم، وفتح بعض المدارس الأولية الحكومية في دمشق، كما أقام مدرسة صناعية، ومنذ ذاك حظي التعليم العام باهتمام أكبر من جانب السلطات. وتوجد الآن ٧٧ مدرسة أولية أو ابتدائية للبنين في مدينة دمشق متوسط عدد تلاميذها ٢٩٢٩ تلميذاً، و٢٥ مدرسة للبنات متوسط من يختلفن إليها ٩٠٦ تلميذات، واثنتان من مدارس «الرشدية» للبنين، احداهما عسكرية وفيهما ٣٤٦ تلميذاً، ومدرسة إعدادية، ومدرسة سلطانية (صناعية) للبنين، وعدد تلاميذهما ٧٨ تلميذاً في الأولى و٩٦ تلميذاً في الثانية. وبذلك تكون هناك مدرسة واحدة لكل ١٤٤٨ من السكان المسلمين. وفي السناجق الأخرى ٩٤ مدرسة إسلامية متوسط طلابها ١٨٨٠، وفي متصرفية حمص وحماه التي يبلغ سكانها ١٥٠ ألف نسمة توجد ٨٣ مدرسة فيها ٣٦٩ تلميذاً، وفي حوران التي يقدّر سكانها (من غير المسيحيين) بـ ١٨,٢٠٠ نسمة هناك مدرسة واحدة فيها ٣٢ تلميذاً. وقد أوردنا في الملحق قائمة تفصيلية بالمدارس الإسلامية الحكومية الموجودة في نطاق القنصلية.

ويتم تدريس القرآن، والقراءة والكتابة، وبعض قواعد اللغة العربية، والقليل من التركية والفارسية في المدارس الابتدائية والرشدية في الوقت الحالي. والمدرسون في هذه المدارس من شيوخ المساجد. واقتصر التعليم في المدرسة العسكرية في دمشق على الفتية من أبناء الأسر الكريمة الراغبين في الالتحاق بالخدمة العسكرية كضباط، ولا يسمح للمسيحيين بالالتحاق بها. وكان الهدف من مدرسة الصناعات التي أنشأها مدحت باشا عام ١٨٧٩ النهوض بتعليم بعض الصناعات والمهن، وكان من المأمول نجاحها، ولكنها أُهملت بعد ذلك وقلّ عدد تلاميذها. وكقاعدة عامة لا يرسل الأولاد المسلمون إلى أي من المدارس الأجنبية أو المدارس المسيحية المحلية، على الرغم من أن بعض الآباء المسلمين قد ادخلوا أبناءهم - في حالة أو حالتين - لبعض الوقت مدارس اليسوعيين أو اللعازاريين كتلاميذ خارجيين لتعلّم اللغة الفرنسية، ولكن هذه استثناءات نادرة. كما أن المسلمين لم يعتادوا شراء أي كتب مطبوعة بالعربية في مطابع أجنبية. وسكان الريف ما زالوا محرومين من وسائل التعليم. ورغم النظرة اليوم إلى تعليم البنات على أنه أمر ضروري، فإنه لا يزال متخلفاً بسبب القيود التي يفرضها الدين الاسلامي على حرية المرأة وزواج البنات في سن مبكرة.

وتتولى الحكومة الانفاق على المدارس التي أُنشئت بموجب قانون التعليم العام، عن طريق الأوقاف الخاصة بذلك، والمنح والهبات، وضريبة بلدية نسبتها ٦ بالمائة فرضت على

ضريبة الاملاك التي تحصَّل من السكان دون تمييز. وقد ساهم اليهود والمسيحيون في هذه الضريبة على اعتبار أن المدارس الحكومية مدارس علمانية. ويحصل المعلمون في المدارس الرشدية على راتب يتراوح بين جنيهين وستة جنيهات استرلينية للفرد شهرياً، ويدفع تلاميذ المدارس الصغيرة الملحقة بالمساجد وبعض المدارس الخاصة القليلة القائمة، كنفقات تعليمهم نحو شلن واحد شهرياً.

وفي الارسالية الايرلندية (المشيخية) في دمشق الآن، قسيسان وسيدتان للاشراف على مدرسة البنات. وقد أسست هذه الارسالية أول مدرسة بنين لها في دمشق عام ١٨٤٧، ومدرسة للبنات عام ١٨٥٥. وبعد ذلك فتحت المدارس في القرى المحيطة بالمدينة استجابة لمطالب السكان. ويوجد في الوقت الحالي ١٢ مدرسة في مختلف القرى في ضواحي دمشق إلى جانب مدرستين في دمشق. وهناك مدرستان في قرية راشيا على الجانب الغربي لجبل الشيخ، وخمس مدارس في القرى المجاورة لراشيا، واحدة في بلودان وأربع في قرى بيرود، ونبق، ودير عطية، وقريتين إلى الشمال من دمشق. وعدد التلاميذ في مدرسة البنين في دمشق ٩٧ تلميذاً من بينهم تسعة في القسم الداخلي، وفي مدرسة البنات ٨٨ تلميذة منهن ١٦ في القسم الداخلي. وفي مدارس القرى المختلفة ٤١٤ تلميذاً، وبذلك يكون جملة عدد التلاميذ ٦١٥ تلميذاً بينهم ١٧٠ بنتاً. والمواد التي تدرَّس في تلك المدارس هي القراءة، والكتابة، والحساب، والجغرافيا، والنحو العربي، وذلك في مدارس القرى. أما في مدرسة البنين في دمشق فيتعلم التلاميذ أيضاً الجبر والهندسة، وحساب المثلثات، والفلسفة الطبيعية، والبلاغة، واللغتين الانكليزية والتركية. وفي مدرسة البنات تدرس التلميذات علم وظائف الأعضاء، والانكليزية والفرنسية، والأصوات الموسيقية، والعزف على البيانو. وكان يتولى التدريس في مدرسة البنين خمسة معلمين، وستة في مدرسة البنات في دمشق، ومدرس واحد في كل مدرسة من مدارس القرى الاثنتي عشرة، وبذلك يكون عدد المدرسين جميعاً ٢٣ مدرّساً.

أما المدارس البريطانية السورية لتعليم البنات - التي أسستها المرحومة السيدة بوين طمسون عام ١٨٦٠ في بيروت - فقد افتتحت فرعاً لها في دمشق عام ١٨٦٨ استجابة لطلب من أهالي المدينة. وقبل ذلك بسنوات قليلة، افتتحت عام ١٨٦٣ مدرسة في حاصبيا على المنحدرات الغربية لجبل الشيخ، وفي عام ١٨٧٠ افتتح فرع آخر للمسلمات في أحد أحياء دمشق يعرف بالميدان. وأخيراً افتتحت مدرسة في بعلبك لتعليم بنات المنطقة اللاتي ينتمين إلى مذهب إسلامي هو الشيعة. والآن يوجد في دمشق مدرستان للبنين والبنات، ومدرسة واحدة للبنات المسلمات، ومدرسة للمكفوفين. وبغض النظر عن المدرسة المخصصة للمسلمات، كانت هذه المدارس تضم المسلمات، والدرزيات، واليهوديات، والمسيحيات الشرقيات، والبروتستانت. وتدير مدرستي دمشق سيدتان بريطانيتان وفيهما ١٢ مدرّساً من الوطنيين، و٤٤٠ تلميذاً. وفي حاصبيا يبلغ عدد التلميذات ١٧٤ تلميذة، ويتولى إدارة المدرسة بريطانية واحدة وثلاثة من المدرسين الوطنيين. وفي مدرسة بعلبك هناك سيدة

أوروبية تشرف على المدرسة، وعدد التلميذات ٨١ تلميذة. وتقوم هذه المدارس بتدريس القراءة، والكتابة، والنحو، والتاريخ، والجغرافيا، والانكليزية، والفرنسية، وأشغال الإبرة، والغناء.

أما جمعية الارسالية الكنسية، فقد اتخذت من مناطق حوران وفلسطين شرقي الأردن مسرحاً لنشاطها. ففي حوران توجد سبع مدارس تقع جميعاً في قرى درزية فيما عدا قرية مسيحية واحدة هي خرابة. وقد تم افتتاح هذه المدارس بناء على طلب شيوخ هذه القرى الذين قدموا حجرة إلى المدرسة ووفروا مسكناً لائقاً للمعلم. وفي فلسطين شرقي الأردن هنالك خمس مدارس تتبع هذه الارسالية، منها ثلاث في السلط حيث يوجد أيضاً كنيسة وملجأ. وعدد التلاميذ حوالى ٣٠ تلميذاً في كل مدرسة، والتعليم قاصر على المرحلة الابتدائية.

أما جمعية الدعوة إلى المسيحية، فلها مدرسة بين اليهود في حارة اليهود في دمشق فيها ٤١ تلميذاً، ولكن اجتذاب التلاميذ إلى هذه المدرسة بالغ الصعوبة لمعارضة رجال الدين اليهود الذين يتولون أمر التعليم الديني للأطفال الذكور. وأخيراً أنشأت «الأليانس الاسرائيلية» مدرسة في دمشق، ولما كانت مدرسة يهودية خالصة فقد أقبل عليها من الجنسين عدد لا بأس به، وفيها الآن ١٢٠ تلميذاً و٦٢ تلميذة، وتدرِّس هذه المدرسة الفرنسية والعربية، والمواد التي تدرّس باللغتين هي القراءة والكتابة، والحساب، والجغرافيا، والبلاغة وغيرها. والأمل معقود على هذه المدرسة لتحقيق النجاح في ترقية التعليم عند الطائفة اليهودية التي تفتقر حتى الآن إلى مدرسة جيدة للبنين، على الرغم من أن بعض البنات اليهوديات كن يلتحقن بالمدارس المسيحية الأجنبية.

وللإرساليات المختلفة التي تحظى بالحماية الفرنسية والطوائف المسيحية المحلية مدارس عديدة في دمشق والمناطق المجاورة. وتدرَّس الفرنسية في جميع المدارس الأولى، والاقبال على تلك المدارس طيب والتعليم في المرحلة الابتدائية يدار ادارة جيدة. وهناك مدرسة داخلية «لأخوات الاحسان» في دمشق خاصة بالبنات. وقد بذل اليسوعيون مؤخراً جهوداً كبيرة لاقامة مدرسة في حوران وفي المنطقة البركانية الجرداء بلدجة التي يشكل البدو معظم سكانها. ولهذه الجمعية على الإجمال ثماني مدارس في مناطق دمشق وحمص وحماه فيها ٦٨٥ تلميذاً، وهي تنشط الآن لاتخاذ الاجراءات لفتح مدارس جديدة. وللعازاريين مدرسة للبنين في دمشق فيها ٢٥٠ تلميذاً، ولأخوات الاحسان ثلاث مدارس فيها ٥٢٥ تلميذة، وللفرنسيسكان مدرسة فيها ٤٥ تلميذاً. وتعدّ مدارس طائفة الروم الكاثوليكية أكبر مدارس الطوائف المسيحية المحلية، ولها مدارس عديدة منتشرة في البلاد. وقد قدمنا بياناً بهذه المدارس في الجدولين رقم (٢ ـ ٨) ورقم (٢ ـ ٩).

وفي ما يتعلق بالتعليم المسيحي الطائفي، أعطيت الفرصة لسكان هذه المنطقة لتعليم أطفالهم. وحتى المسلمون يرسلون بناتهم أحياناً إلى بعض المدارس الأجنبية. ولكن كان من النادر أن يرسلوا أولادهم إلى تلك المدارس على نحو ما ذكرنا من قبل، ومن ناحية أخرى

جدول رقم (٢ - ٨)

بيان بالمدارس العثمانية (الحكومية) في سناجق: دمشق، وحماه، وحوران

السنجق	المدارس الابتدائية				المدارس الرشدية			
	للبنين		للبنات		للبنين		للبنات	
	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات
دمشق								
دمشق(١)	٧٧	٢٩٢٩	٢٥	٩٠٦	٢	١٢١	١	٢٢٥
البقاع	٣٧	٦٩٣	-	-	-	-	-	-
بعلبك	٢	٥٥	-	-	١	٥٠	-	-
دمير	٣٧	٧٠٠	١	٢٨	١	٢٥	-	-
حاصبيا	١	٣٠	١	٣٤	-	-	-	-
وادي العجم	١٢	٢٤٠	١	٢٥	-	-	-	-
حماه								
حماه	٤٦	٤٧٩	-	-	١	٣٠	-	-
حمص	٣٣	٧٢٠	٢	١١٠	١	٣٠	-	-
حوران								
القنيطرة	-	-	-	-	١	٣٢	-	-

(١) كان هناك أيضاً مدرسة إعدادية واحدة فيها ٧٨ تلميذاً، ومدرسة سلطانية واحدة فيها ٩٦ تلميذاً، وهما مدرستان للبنين.

تعاني مدارس الحكومة من التخلف بسبب سوء التنظيم وقلة رواتب المدرسين، وغلبة روح التعصب. ولا يرسل أي مسيحي أو يهودي ابنه إلى مدرسة عثمانية، فهو يعلم تماماً أن التعليم فيها يفتقر إلى الكفاية، وإذا قُبل ولده في المدرسة، فقد يعاني قدراً من الاضطهاد. وقد نظرت السلطات العثمانية في السنوات الأخيرة بقدر من الغيرة إلى هذا التناقض بين التقدم الذي تحققه المدارس الأجنبية والتخلف الذي تعاني منه المدارس الاسلامية، ولم تنظر بارتياح إلى ترقية التعليم برعاية الارساليات المسيحية المختلفة. وأصبح من المستحيل الآن الحصول على ترخيص لفتح أو بناء مدرسة بالنسبة إلى إرسالية من الارساليات المسيحية، فتلتمس الادارة مختلف الأعذار للتهرب من اصدار الترخيص. وطالما بقيت أسس الحكم العثماني ذات طبيعة ثيوقراطية تقوم على تعاليم القرآن، فإنها لن تستطيع الصمود أمام الآراء المستنيرة للعصور الحديثة، وأمام التقدم الحضاري.

جدول رقم (٢ - ٩)

بيان مدارس الطوائف المسيحية المحلية والطوائف اللاتينية في سناجق: دمشق، وحماه، وحوران

السنجق	الكاثوليك الروم				اليسوعيون				اللعازاريون				اخوات الاحسان الفرنسيات			
	البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات		البنين		البنات	
	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات	العدد	التلاميذ	العدد	التلميذات
دمشق																
دمشق(١)	٣	٤٦٥	١	٧٠	١	١٢٠	-	-	١	١٢٥	-	-	١	٢٥	٢	٥٠٠
بعلبك	١	-	-	-												
نبق(٢)	١	٤٠														
يبرود	١	٥٠														
ملولة	١	٣٠														
موارة	١	٣٠														
حماه																
حماه	١	٩٠														
حمص	١	١٥٥	-	-	١	١٨٠	١	٤٠								
حوران	٨	٣٣٠	-	-	٥	٣٤٥	-	-								

(١) يوجد أيضاً مدرسة واحدة للفرنسيسكان للبنين فيها ٤٥ تلميذاً، ومدرسة مارونية للبنين فيها ٥٠ تلميذاً، ومدرسة سريانية للبنين فيها ٧٠ تلميذاً، ومدرسة للروم للارثوذكس فيها ٨٠ تلميذاً من البنين.

(٢) فيها أيضاً مدرسة سريانية للبنين فيها ٦٠ تلميذاً.

١٢ ـ المهاجرون السوريون إلى أمريكا[٢٩٣] عام ١٩٠٤

. . . ان البيان المنشور في إحدى المطبوعات السورية عن المهاجرين السوريين تعوزه الدقة نوعاً ما. فالمهاجرون السوريون يقتصرون غالباً على لبنان الذي ينتمي سكانه تقريباً إلى طبقة الفلاحين. وهناك بلا شك عدد من العائلات العريقة ذات النفوذ الكبير في لبنان، ولكن من النادر أن يهاجر منها أحد. ومن ثم سأقصر تقريري على طبقة الفلاحين المذكورة. ونظراً لطبيعة أرضهم الصخرية والتجارب الصعبة التي اكتسبوها في مجال حراثة الأرض، فإن ذلك يجعل منهم إضافة قيّمة لسكان الريف عندنا إذا شجعناهم على العمل في هذا المجال. ولسوء الحظ، لا تتوافر لديهم النية للاشتغال بنوع العمل الذي من الطبيعي أن ننتظره منهم. وكما يتضح من البيانات التي قدّمها المواطنون العائدون فإنهم يشتغلون جميعاً بالتجارة، ويعني ذلك في كثير من الحالات أنهم باعة متجولون، وكل منا يتذكر ملامح البائع السوري المألوفة الذي يرتاد الطرق الترابية في الريف الأمريكي. ومن الناحية العملية، لم يأت أي من هؤلاء المهاجرين من بيروت أوغيرها من المدن التجارية، ونسبة من تعلموا منهم في المدارس الأمريكية في سوريا ضئيلة جداً. ونموذج السوري الذي يتأمرك بسهولة نجده غالباً بين من تأثروا بالثقافة الأمريكية في هذه البلاد. ففي الكلية الأميركية ببيروت ـ مثلاً ـ يتبع المحاضرون الأمريكيون المناهج الأمريكية. ويمكن أن نتبين مدى قلة عدد من يذهب إلى أمريكا من أولئك السوريين المتعلمين، من واقع أن ٣٧ فقط من بين ٨٤٢ خريجاً هم جملة خريجي الكلية أوأقلّ من ٤,٥ بالمائة، قد هاجروا إلى أمريكا.

وفيما يلي بيان تفصيلي بهؤلاء المهاجرين:

جدول رقم (٢ ـ ١٠)

بيان بالمهاجرين

خريجون من أقسام الكلية دون تحديد المهنة	١٣ شخصاً
أطباء	٨
صيادلة	٦
تجار	٥
قساوسة	٢
تلاميذ	٢
مدرسون	١
الجملة	٣٧

ويبدو أن السوري العادي في أمريكا يعيش بأقل نفقة ممكنة عيشة الضنك ليوفر أكبر قدر ممكن من المال يرسله إلى بلاده أويحمله معه عند عودته. وقياساً على عدد من عادوا

(٢٩٣) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «From Magelssen to Loomis, 12 September 1904, Miscellaneous Correspondence, Beirut,».

إلى بلادهم لبناء المنازل وشراء الأراضي، يبدو أن منتهى ما يطمحون إليه أن يصبحوا من عداد الملاك في بلادهم. ومن الملاحظات العامة الشائعة بين السوريين والأجانب أن كل البيوت التي بنيت في لبنان بالسقوف القرميدية إنما بنيت بأموال جاءت من أمريكا. فإذا وضعنا في اعتبارنا أنه لا تكاد توجد قرية في أي منطقة نائية من لبنان لا يشيّد فيها بيتان أو ثلاثة بيوت جديدة على الأقل ذات سقوف من القرميد، وأنه قد تمّ بناء قرى بأكملها على هذا النحو أحياناً، يمكننا التعرف على حجم الأموال التي نزحت من أمريكا واستثمرت استثماراً دائماً في سوريا. ويمكننا أن نحصل على فكرة بسيطة عن الأموال التي أرسلها المهاجرون السوريون إلى بلادهم مما تذكره بعض مصادر البنك العثماني الامبراطوري من أنه يتم تلقي ما بين ٤٠٠ ألف جنيه استرليني و ٥٠٠ من هذه التحويلات. وكل ذلك يشير إلى الاتجاه العام بين السوريين المهاجرين نحو نزح الأموال من البلاد التي يعملون بها. ولا أستطيع الجزم بأن قسطاً كبيراً من هذه الأموال جاء من الولايات المتحدة، ولكن لدي من الأسباب ما يجعلني أعتقد ذلك.

ورغم القيود التي تفرضها تركيا على هؤلاء المتجنسين (بالجنسية الأمريكية)، يغامر عدد كبير منهم بالعودة إلى بلادهم الأصلية. وخلال مدة عملي في هذه القنصلية التي زادت على خمس سنوات، سنحت لي فرص نادرة لدراسة هذه الطبقة المحددة من الناس الذين يشير إليهم محرر الجريدة السورية في خطاباته. وخلال هذه المدة تم إدراج أكثر من ٣٣٠ من هؤلاء في سجلات قنصليتنا باعتبارهم مواطنين أمريكيين. وقد تحدثت مع غالبيتهم ولم أغفل خلال المحادثة عن أن أطرح عليهم سؤالاً حول الغرض من عودتهم إلى تركيا. ولم يقل أي منهم أنه أسرع بالعودة أملاً في إقامة وكالة تجارية أو مشروع استثماري، ولكنهم كانوا يقولون دائماً إنهم عادوا لزيارة أُسرهم وأقاربهم أو لتصفية ممتلكاتهم وعدد لا بأس به منهم عاد للبحث عن زوجة، وفي بعض الحالات كان المرض وسوء الحالة الصحية دافعاً للعودة. وفي ما يتعلق بهذه الفقرة، لعله من المستحسن أن نوجه عناية وزارة الخارجية (الأمريكية) إلى أننا لاحظنا عند تسجيل هؤلاء الأمريكيين في القنصلية أن غالبيتهم قد تركوا الولايات المتحدة بعد الحصول على شهادة الجنسية وجواز السفر.

والقول إن أولئك الحاصلين على الجنسية الأمريكية يعودون لإقامة وكالات تجارية، قول عارٍ عن الصحة. فالقناصل الأمريكيون في سوريا يعلمون أن «محاريث المرتفعات الأميركية يمكن مشاهدتها على منحدرات جبل لبنان، والحصّادات ومسالف التربة الأمريكية تشاهد على سواحل سوريا». وهم يعلمون أيضاً أن هذه الآلات الزراعية الأمريكية لم يتم استيرادها بواسطة حملة الجنسية الأمريكية السوريي الأصل أو لحسابهم، فهناك أمريكي واحد من أصل سوري يعيش في سوريا، ويتمتع وحده بميزة استيراد البضائع الأمريكية إلى هذه البلاد. ووفقا للمعلومات المستمدة منه، بلغت وارداته في السنة المالية المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٠٤ نحو ٥٠٩٣ دولاراً، وتتكون هذه الواردات من البضائع القطنية والأحذية.

ونظراً لعلاقة الصداقة القائمة بين هذه القنصلية والسلطات المحلية نستطيع مساعدة

الأمريكيين ذوي الأصل السوري الذين يحملون الوثائق المطلوبة مثل جواز السفر وشهادة الجنسية ليدخلوا البلاد عند وصولهم إلى هذا الميناء، بهذه الصفة، كما نسهّل خروجهم، عند انتهاء زيارتهم، رغم أن الحكومة العثمانية لا تعترف رسمياً بجنسيتهم الأمريكية.

وفيما يتعلق بتنصّلهم من الوطنية، يؤسفني القول إن عدداً كبيراً من هؤلاء المواطنين الأمريكيين من أصل سوري، يخلعون عباءة المواطنة الأمريكية عندما يبحرون من الولايات المتحدة لزيارة سوريا، فيحصلون على جوازات سفر تركية من نيويورك أو مارسيليا، ويفترض أن يكون مرجع ذلك إلى إن القناصل الأتراك الذين يتلقون تعليماتهم من بلادهم، لا يعترفون بصلاحية شهادات الجنسية الأمريكية التي يحملها هؤلاء حسب جوازات سفرهم، ويرفضون منحهم تأشيرات الدخول. وقد يرجع الحصول على جواز سفر تركي إلى الاعتقاد الخاطىء بأن القناصل الأمريكيين في سوريا «لن يمارسوا سلطة حمايتهم أو لا يملكون تلك السلطة».

وقد تبيّن لنا أن بين السوريين الذين يأتون إلى القنصلية لغرض أو لآخر القليلين ممن يتحدثون الانكليزية بسهولة، وفي بعض الحالات كان البعض يعجز حتى عن فهم الأسئلة العادية . . .

١٣ - تقرير عن ولاية حلب، عام ١٨٩٠ (٢٩٤)

أ - تقدير عدد السكان

. . . يقدّر عدد سكان الولاية بما يقرب من المليون نسمة، وتقدّم لنا السالنامه، أو الكتاب الرسمي السنوي للولاية، الخاصة بعام ١٨٨٩، عدد السكان على أنه ٧٧٦,٧٤٥ نسمة، ولكن عند ذكر تفاصيل سكان كل قضاء يصل إجمالي عدد السكان إلى ٥٥٤,٤٨٣ نسمة، ولم تحدد السالنامة توزيع السكان داخل الولاية.

وفي عام ١٨٧٩، وضعت الحكومة تقديرات جديدة للسكان بغرض فرض الضرائب، ويبدو أنها كانت أقرب ما تكون إلى الدقة بقدر الامكان، وجاءت أرقامها على النحو التالي:

واليهود من السكان يقيمون في مدينة حلب في الغالب الأعم، ويقيم الأوروبيون في حلب والاسكندرونة، ولا يزيد عددهم عن ٤٠٠ شخص، ولا يدخل ضمن هؤلاء العرب واليهود من سكان حلب الذين حصلوا في السنين الماضية على جنسيات أجنبية بطريقة أو بأخرى.

وتعداد سكان المدن الرئيسية على النحو التالي: حلب ١١٦ ألف نسمة، أورفه ٦٥ ألف نسمة، عينتاب ٤٥ ألف نسمة، مرعش ٣٠ ألف نسمة، انطاكية ٢٠ ألف نسمة، كلس ١٥ ألف نسمة، إدلب ١٢ ألف نسمة.

---

(٢٩٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Consul Jago, «Report on the Vilayet of Aleppo, June 1890, Aleppo,» (FO 195/1690).

جدول رقم (٢ ـ ١١)
تقديرات للسكان بغرض فرض الضرائب

المسلمون: أتراك، عرب، جراكسة، أكراد	٧١٢,٩٦٤ نسمة
النضارية أو الصابئة	٤٠,٠٠٠ نسمة
الدروز	٣٥,٠٠٠ نسمة
اليزيدية	١٠,٠٠٠ نسمة
اليهود	١٠,٤١٠ نسمة
المسيحيون	١٣٢,١٧٧ نسمة
الأرمن الغريغوريون	٧٧,٣٩٧ نسمة
الروم الكاثوليك	١١,٦٧٩ نسمة
الروم الأرثوذكس	١٢,٥٠٤ نسمة
الكاثوليك الروم	١٠,٢٥٧ نسمة
اليعاقبة السريان	٢,٧٧٨ نسمة
الكاثوليك السريان	٣,٠٠٠ نسمة
الموارنة	٢,٤٨٤ نسمة
اللاتين	٨١٣ نسمة
البروتستانت	١١,٢٦٥ نسمة
الجملة	٩٤٠,٥٥١ نسمة

ب ـ اللغات

إذا اتجهنا شمالاً من مدينة حلب يتوقف استخدام اللغة العربية ويبدأ استخدام اللغة التركية، وهي اللغة التي يتحدث بها سكان كلس وعينتاب ومرعش وما حولها. على أن العربية تظهر من جديد في أورفه حيث يتم التحدث باللغتين معاً. ولما كان معظم الفلاحين من سكان المناطق المستقرة من الأكراد، فإن اللغة الكردية تنتشر بين هذه الطبقة، والقطاع الأكبر من سكان الولاية المسيحيين جاؤوا من الأرمن (الغريغوريون، والبروتستانت، والكاثوليك) وغالبية رعايا الكنيسة الأولى من المهاجرين من أرمينيا الذين يعودون إلى بلادهم بما كسبوه بعد قضاء عدة سنوات يشتغلون فيها كباعة وخبازين وخدم، وبعضهم يستقر في الولاية.

ج ـ التجارة والمبادلات

غالباً، تتركز التجارة والمبادلات في أيدي المسيحيين واليهود، بينما يوجه المسلمون جهودهم إلى الزراعة. وقد وجهت قناة السويس ضربة قاضية إلى رخاء حلب التجاري، وساد الركود الملحوظ في السنوات الأخيرة، وغابت الثقة وقلّت القروض. ونشير على أية حال إلى

عائدات الواردات والصادرات في الاسكندرونة ـ ميناء حلب ـ حيث يسمع المرء الأصوات المرتفعة بالشكوى من كل الأطراف من أحوال التجارة التي يصعب تحمّلها، والتي يفسرها العدد المتزايد من التجار المسيحيين واليهود الذين وصلوا إلى ما دون الكفاف بسبب إختفاء الأعمال الصناعية والتجارية والمنافسة الانتحارية في مجال التجارة. وكانت عائدات التجارة خلال السنوات الخمس الماضية على النحو التالي(٢٩٥).

وإذا أخذنا في الحسبان الكميات الكبيرة من البضائع الأجنبية الواردة من الموانىء التركية الأخرى حيث دفعت رسومها الجمركية هناك، ومن ثم لا تظهر في الأرقام الخاصة بهذه العائدات، والمنتجات الصناعية المحلية المعفاة من الرسوم والصادرة إلى الموانىء التركية، فإن القيمة الاجمالية للتجارة الداخلية والخارجية لا تقلّ عن ثلاثة ملايين جنيه استرليني.

ونظراً للقيمة المرتفعة والمتذبذبة للنقل بالإبل من الداخل إلى الساحل، وهي وسيلة النقل الوحيدة المتاحة، توقفت تقريباً صادرات الغلال، الانتاج الرئيسي للبلاد. ففي عام ١٨٨٥، صدِّر ما قيمته ٢٥٢ ألف جنيه استرليني من الغلال، ومنذئذ لم تزد قيمة ما يصدّر سنوياً عن ٩٠ ألف جنيه. ومما يدعو إلى الارتياح أن انكلترا تختص بثلثي قيمة الواردات على أقلّ تقدير.

د ـ صناعة القطن والحرير الوطنية

نقص الصناع الوطنيون في حلب خلال الثلاثين عاماً الماضية بما يقدّر ثلاثين بالمائة، بعد أن كانوا يحتلون أهمية كبيرة من قبل. وساهمت أسباب كثيرة في هذا الاضمحلال الذي تم تدريجياً، ثم أسرع الخطو في السنوات الأخيرة منها فقر سكان آسيا الصغرى والسودان، المستهلكان الرئيسيان للإنتاج، نتيجة الحرب. وساعد إلغاء ضريبة نسبتها ٤ بالمائة كانت تحصّل على المصنوعات المارة بين الموانىء التركية على عودة الطلب على هذه المصنوعات في الأناضول. ومن ناحية أخرى، كان فرض رسوم جمركية قدرها ٨ بالمائة في مصر ذا أثر مدمر (على مصنوعات حلب) إذ قيل إنه لم يبقَ يعمل من أنوال النسيج التي تراوح عددها بين ٧٠٠ نول و ٨٠٠، سوى ما بين ٧٠ نولاً إلى ٨٠ فقط نتيجة لذلك. ويقدم الجدول التالي وصف مصنوعات حلب وقيمتها.

ويُستهلك نحو ١٥ بالمائة من المنسوجات داخل الولاية، ويتم تصدير الباقي إلى ولاية الشام (دمشق)، والأناضول وغيرها من الموانىء التركية. وكانت منسوجات عينتاب لا تحظى بأهمية من قبل، فأصبحت الآن منافسة لحلب، وتعدّ الصناعة الأساسية لتلك المدينة، حيث يتم تشغيل ٢٥٠٠ نول. ويشتهر الحرفيون هناك بالبراعة والمهارة أكثر من صنّاع حلب. وفي مرعش أيضاً نحو ٩٠٠ نول، أما في كلس فالصناعة محدودة الحجم. فإذا أخذنا الولاية ككل، نجد أن قيمة إنتاجها من المنسوجات القطنية والحريرية يقدّر بما يقرب من نصف

(٢٩٥) أنظر: الفصل الثالث، النص ١ من هذا الكتاب.

جدول رقم (٢ - ١٢)
الانتاج الصناعي والأجور

الصنف	عدد الأنوال	متوسط قيمة المقطع ما بين ٤ ½ - ٦ ¾ ياردة		جملة القيمة السنوية (بالاسترليني)	الاجر اليومي للعامل بالقطعة
		شلن	بنس		
منسوجات قطنية	١٥٠٠	١ - ٥	¼	٥٦,٠٠٠	٨ - ١١ بنس
منسوجات من القطن والحرير	٦٥٠	٢ - ١٠	½	٤٩,٠٠٠	١ - ٢/١
منسوجات حريرية	٩٠٠	٥ - ٩		١٣٥,٠٠٠	٣/١ - ١/٥½
حرير وذهب	٥٠			٢٥,٠٠٠	١ - ٣
ستان	٣٥			٥,٠٠٠	
المجموع	٣١٣٥			٢٧٠,٠٠٠	

مليون جنيه استرليني. وحظرت بلديات حلب وعينتاب ومرعش استخدام صبغ الأنولين (في صناعة المنسوجات)، ولكن الحظر ليس تاماً في حلب حيث يستخدم اللون الأصفر والأخضر الغامق في ذلك الصبغ أحياناً.

وهذه المنسوجات جميعاً تصنع من الغزل الانكليزي وغيره من الغزل الأجنبي، وإن كان غالبيته من انكلترا. ويستخدم الغزل المحلي الذي تصنعه النسوة بأيديهن بكميات قليلة في صناعة الشيت المحلي الذي يصبغ بالنيلة ويباع للبدو والفلاحين الذين يتخذون منه ملابسهم. ونظراً لسماكة الفتلة وخشونة القماش، لا يقبل عليه أهل المدن بالرغم من أنه أطول عمراً وأرخص من الشيت الانكليزي.

والقطن الذي يُزرع في ولاية حلب لا يصلح لآلات النسيج الأوروبية بسبب قصر تيلته. وأسفرت تجربة استخدام الآلات الانكليزية في غزل ونسج القطن بالقرب من انطاكية منذ سنوات عن إفلاس صاحب المشروع. وقد شجعت السلطات العسكرية - مؤخراً - الرأسماليين المحليين على إدخال صناعة النسيج الحديثة تنفيذاً لأوامر استانبول بضرورة استخدام الجنود ملابس مصنوعة من الأقمشة المحلية، غير أن ذلك لم يُجدِ نفعاً. ونتيجة هذا الفشل أصبح الجنود الآن يُستخدمون في صناعة النسيج والجوارب والأحذية، ويتم الحصول على الغزل اللازم لذلك من مصنع أنشىء حديثاً في طرطوس، غير أن المصنع لم يحرز نجاحاً(٢٩٦).

(٢٩٦) أنظر: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 310.

وإذا طبّقت الرسوم الجمركية المقترحة على المنتجات القطنية والحريرية الأجنبية، فلا ريب أنها ستؤدي إلى ازدهار صناعة المنسوجات وزيادة استهلاك المنتجات المحلية منها.

هـ ـ الزراعة

تمارس الزراعة بالطرق البدائية التي كانت شائعة منذ القدم، ولم تُبذل أي محاولات لتشجيعها أو إدخال نظام أفضل عليها. وظل الفلاحون كشأنهم دائماً أفقر أهل البلاد. وتبدو الزراعة في أحسن أحوالها في سهول انطاكية، وكلس، وإدلب، وعينتاب، وأورفه، حيث يعرف سكان تلك المناطق بمهارتهم في الزراعة. ولكن حال الزراعة في غيرها أكثر تخلفاً وانحطاطاً، ويترتب على ذلك فقر وبؤس الفلاحين، وقلة اعدادهم مقارنة باتساع الرقعة التي يحاولون زراعتها. ونادراً ما تترك الأرض بلا زراعة في السهول الغنية التي أشرت إليها من قبل، حيث تزرع زراعات شتوية وصيفية بالتناوب. ولا يستخدم الروث بأي شكل من الأشكال، لا لندرته، بل لأن التربة تعطي محاصيل وفيرة بعد زراعتها قروناً عديدة. ورغم ذلك، فإن أحوال الفلاحين بالغة البؤس. وقد أحصيت في المناطق المستقرة الخصبة ما بين ١٠ بالمائة إلى ١٥ بالمائة من السكان يزرعون الأرض لحسابهم، أما الباقون فقد ربطوا أنفسهم مع المرابين في المدن أو مع المتنفذين من سكان المدن مدفوعين في ذلك بالفقر، فيقوم ساكن المدينة بمشاركة الفلاح في المحصول، فيقدم له المال والبذور دون فوائد ليشتري الماشية اللازمة للزرع والحصاد وغيرها، ويقع على كاهل الفلاح العمل والزراعة. ويقتسم الطرفان المحصول اقتساماً إسمياً بعد استقطاع ضريبة العُشر التي تحصلها الحكومة. ولكن من الناحية العملية يضمن الأول حقه طالما أن القانون العثماني لا يغطي الديون الزراعية، فيستوفي ما دفعه للفلاح نقداً مع قيمة البذور من المحصول بالسعر الذي يحدده، ثم يحصل على نصيبه من المحصول، ويترك ما تبقّى للفلاح، هذا إذا تبقّى شيء بالفعل. ونتج عن هذا النظام أن أصبح الفلاح مديناً دائماً لشريك المدينة، وتركه يعيش على قدر محدود من المحصول لا يكفي لإعالته وأسرته. ومن ناحية أخرى، يسعى الفلاّح لغش شريكه بأقصى طاقة ممكنة. ومن ثم تكون العلاقة بين الاثنين منازعات متصلة لا نهاية لها ومشاحنات دائمة؛ غير أن القانون لا يدخل طرفاً فيها، تاركاً الطرفين يتصارعان، فيحاول كل طرف أن يحمي نفسه بكل ما يملك من قوة. ولكن شريك المدينة الذي كان دائماً من المتنفذين، كما أنه يملك المال، يخرج دائماً من هذا الصراع بما فيه مصلحته.

وبدلاً من أن تقدم الحكومة العون أو التشجيع، تزيد من تفاقم أوضاع الفلاحين بإجراءاتها المتعمدة التي تعود عليها نفسها بالضرر، ولنأخذ مسألة العشور كمثال، إذ تحصد الغلال في أيار/ مايو أو حزيران/ يونيو، ولكن العشور لا تباع نهائياً إلا بعد ذلك بثلاثة شهور أو أربعة أو حتى خمسة بدافع الأمل في تحقيق أسعار أحسن، فتظل الغلال ملقاة في الأجران معرضة للمطر وغالباً ما تتعرض مصادفة للحريق خلال شهور الصيف الطويل الحار.

وعلى الرغم من أن الفلاح لا يستطيع أن يدرس الغلال أو ينقلها من الجرن، إلا أن

ذلك لا يمنعه أو يمنع ماشيته وأصدقاءه من العيش عليها طوال فترة الانتظار التي تقع بين الحصاد وبيع العشر. وقد ظلت هذه الأمور سائدة رغم شكاوى الفلاحين المعذبين وصلواتهم.

و ـ البنك الزراعي

لم ينجح مشروع إقامة بنك زراعي يقدم القروض إلى الفلاحين وينقذهم من المرابين. فالفلاحون يفضلون أن يقترضوا من المرابين بفائدة ٢٠ بالمائة أو ٣٠ بالمائة كما كانت الحال من قبل مع التيسيرات التي يكفلها لهم القانون بالحفاظ على أرضهم عند عجزهم عن السداد، إذ أن القانون لا يغطي الديون الزراعية، ولا يقبلون الاقتراض من الحكومة بفائدة معتدلة حتى لا يتعرضوا لخطر انتزاع الأرض منهم عند عجزهم عن السداد. أضف إلى ذلك أن لوائح البنك تضع غالباً في طريقهم عقبات لا يمكن تذليلها، وتحجب إمكانية الاستفادة منه. وعلى سبيل المثال، يحتاج الفلاح الذي يتقدم إلى البنك للحصول على قرض إلى قضاء نحو شهر في مدينة حلب لمتابعة طلبه في الأقسام المختلفة التي يمر بها نافحاً رشوة لكل كاتب صغير عند كل مرحلة حتى يضمن تقدّم الاجراءات. كما أن عليه أن يقدم شهادات من إدارة الأراضي تفيد أنه لا يدين للدولة بضرائب متأخرة، وهي شهادات يصعب الحصول عليها بسبب الاضطراب في سجلات الأراضي، ولأن أي فلاح عليه دائماً متأخرات من الضرائب.

وجميع هذه الاجراءات لا بد من اتباعها مهما كان القرض صغيراً، ولما كان أي كاتب حكومي لا يتحرك إلا إذا تقاضى رشوة، فإن خسارة الوقت والمال من ضرورات هذه العملية التي لا يمكن الفكاك منها.

ولم يقدّم البنك منذ تأسيسه قروضاً تزيد على ٢٠٠ جنيه استرليني، ورأس مال البنك، الذي جاء من حصيلة عشر إضافي فرض لهذا الغرض، يبلغ الآن خمسة آلاف جنيه استرليني، وهو المبلغ المدرج لحساب البنك في سجلات الحكومة، وليس متاحاً في صورة سيولة نقدية، وهو ما لا يمكن الحصول عليه إلا بعد صعوبات كبيرة ومرور وقت طويل. وقد حددت القروض بخمسين جنيهاً استرلينياً (للقرض) ولكن القليل من الفلاحين يملكون أرضاً تغطي هذه القيمة، ومن ثم تقتصر قروضهم على ما يتراوح بين ثلاثة جنيهات وعشرة.

ز ـ مدير الزراعة

يقدم وصول مدير الزراعة من القسطنطينية مؤخراً حاملاً تعليمات بإقامة مزرعة نموذجية لتعليم وتشجيع الفلاحين، مثالاً للجهل السائد في القسطنطينية في ما يتعلق بالحاجات الأولى للفلاحين هذه الأيام، فهم لا يحتاجون إلى التعليم، وإنما يحتاجون إلى وسائل مواصلات رخيصة تربطهم بالساحل لفتح أسواق لمنتجاتهم. فلا تباع الآن صفقات كبيرة من الغلال التي تمتلىء بها البلاد، مع وفرة المحاصيل، ولكن الانتاج يظل بالشون دون بيع عرضة للتلف.

ولا توجد أي آلة زراعية أوروبية من أي نوع بالبلاد. ورغم أن لكل من مدير الزراعة والبنك الزراعي مهام محددة في مقر الحكومة، فلا يفعلان شيئاً ويحصلان على رواتبهما بصعوبة.

ح ـ الطرق

إضافة إلى طريق العربات الذي يربط الاسكندرونة بحلب والذي افتُتح منذ بضع سنوات بتكاليف باهظة، ويعاني اليوم من التلف رغم ما تم تحصيله من الأهالي على ذمة إصلاحه، والرسوم التي فرضت على مستخدميه، واستخدام السخرة هنا وهناك في عمليات الإصلاح، تم شق طريق يربط كلس بطريق الاسكندرونة ـ حلب، وطريق آخر يربط انطاكية بالطريق نفسه عند خان كرامت. وبذلت محاولات لبناء طريق للعربات من مرعش إلى عينتاب، تم إنجاز ثلاثة أميال منه ثم توقّف العمل فيه. وقبل أربع سنوات بدأت إقامة طريق آخر من عينتاب إلى كلس ثم توقف العمل على بعد ثمانية أميال من كلس.

وحتى إذا استُكملت هذه الطرق جميعاً، فلا نفع لها من الناحية العملية. لقد صمِّمت حقاً على أحدث طراز، واستخدمت في بنائها الأحجار الصغيرة والكبيرة التي جُلبت من مجرى أقرب نهر، ولكنها لم تُرصف جيداً، مما جعل العربات والدواب تتحاشى استخدامها. وتفضّل عليها الممرات الممتدة على جانبها بين الحقول.

وليس هناك ما يصور الأحوال الراهنة لحكومة البلاد أصدق تصوير من المحاولات الفاشلة والمكلفة لإقامة الطرق. فهي تبدأ عادة بكتابة تقرير إلى القسطنطينية حول الموضوع، ثم تحصّل الأموال محلياً لتنفيذها، وحتى إذا تم إنجازها حسب المخطط، تُركت لمصيرها.

وهو ما يفوق طاقة المناطق الخصبة المستقرة منذ القدم في الولاية...

١٤ ـ الزراعة والنسيج في دمشق عام ١٨٧٩ [٢٩٧]

الصوف الخام: هناك أربع أسواق رئيسية للصوف في الولاية، هي حمص، وحماه، ودمشق، وزحلة. ومقدار ما يباع كل عام في حمص وحماه ١٥٠٠ قنطار، وكل قنطار مائة رطل، أي ٤٥ ألف كيلوغرام. وما يباع في زحلة ٥٠٠ قنطار، أي ١٥ ألف كيلوغرام، وفي دمشق ٣٠٠٠ قنطار، أي ٩٠ ألف كيلوغرام. ومن بين هذه الكمية التي تبلغ ١٥٠ ألف كيلوغرام، تحتفظ الولاية بخمسة عشر ألفاً لصناعتها المحلية التي تنتج مختلف أنواع العباءات وغيرها من السلع للاستخدام الشخصي. ويصدّر باقي انتاج الصوف إلى أوروبا، إذ يشحن من ميناء طرابلس الصوف القادم من حمص وحماه، ويشحن من ميناء بيروت الصوف القادم من دمشق وزحله... والبدو هم الذين يمدون حمص ودمشق بالصوف.

---

(٢٩٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Repport on Agriculture of Vilayet of Damascus, 27 March 1879,» (Damas), vol. 6, 1878 - 1889.

(من غلبرت إلى وادنغتون، ٢٧ نيسان/ أبريل ١٨٧٩).

الفوَّة: كان هذا النبات يزرع على نطاق واسع من قبل في قرى نبق ودير عطية وبيرود التي تقع شمالي دمشق. وتراوح انتاجها السنوي بين ٢٠٠ ألف كيلوغرام و ٣٠٠ ألف، أما اليوم فلا يصل هذا الانتاج إلى ١٠٠ ألف كيلوغرام لغياب الأسواق الأوروبية.

والفوَّة تُحصد هنا بعد عامين، أما إذا لم يكن الفلاح بحاجة إلى المال ـ وهو ما يندر حدوثه ـ فيستطيع تأخير اقتلاع جذور النبات إلى ما بعد زراعته بأربع سنوات، وعندئذ يحصل على محصول أحسن نوعاً وأثقل وزناً، دون أن يزرع الأرض مرة أخرى.

وتحتفظ دمشق لنفسها بـ ٣٥ ألف كيلوغرام من الانتاج الحالي للفوة لأغراض الصباغة، وترسل الباقي إلى حلب، وازمير، وقبرص، وغيرها من المدن التركية. ويشتري التجار الفوة بسعر يتراوح بين ٦ قروش للأقة و٧، أو ما بين ١,٢٠ فرنك و ١,٤٠، ويدفعون ٨٥ قرشاً (١٧ فرنكاً) مصاريف نقل، و١ بالمائة عوائد جمركية للقنطار الذي يزن ٢٠٠ أقة، أو ٢٥٦ كيلوغراماً.

نوى المشمش: يباع في دمشق نحو ٤٠٠ ألف أقة أو ٥١٢,٨٠٠ كيلوغراماً معبأة في أقفاص في كل منها ما بين ٥٠ أقة و٦٠ (أو ٧٥ كيلوغراماً) بسعر يتراوح بين ٤ قروش للأقة و ٤,٥، ويرسل الجانب الأكبر منه إلى مرسيليا بعد أن يتحمل كلفة النقل والجمارك التي تتحملها الفوَّة نفسها.

القمح: الانتاج السنوي من هذا المحصول في القرى التابعة لمتصرفية دمشق يقدّر بنحو ٦٠٠ ألف جفت (أو كيلة استانبولي)، وكل جفت يعادل ٢٥ أقة أو ٣٦ لتراً. ويستهلك نحو ٣٥ ألف جفت من القمح في دمشق وفقاً لتقدير وضع على أساس تعداد سكان المدينة، أما الباقي فيباع في بيروت وجبل لبنان.

السمسم: يزرع السمسم في الهضبة السفلى، وفي بعض قرى ما وراء جبل لبنان جنوبي غربي دمشق. ويقدر الإنتاج السنوي بـ ١٢ ألف هكتولتر، يستهلك ثلثه محلياً. ويصدَّر الباقي إلى الخارج من ميناء بيروت.

الحرير: أخيراً، تقدّر كمية الحرير المنتج في جبل الشيخ وفي المراكز الرئيسية للإنتاج في الجبل (مثل حاصبيا وراشيا) بما يتراوح بين ١١٠٠ كيلوغرام و ١٢٠٠ تستهلك جميعاً محلياً.

(يلي ذلك إشارة إلى المنسوجات اليدوية في دمشق، يمكن تلخيصها على النحو التالي: **الآلاجة**، قماش مصنوع من الحرير والقطن، يعمل في قطاعه ١٢٠٠ صانع، إجمالي الانتاج ١٠٠ ألف ـ ١٢٠ ألف مقطع (طول المقطع بين ٥ أمتار و٦ وعرضه ٢٠ بوصة)، ويباع المقطع بسعر ٩٠ قرشاً و ١٥٠ (أي ما بين ١٨ فرنكاً و ٣٠).

الديما، قماش قطني، يعمل في قطاعه ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٥٠٠ صانع، وإجمالي الانتاج ٣٠٠ ألف مقطعاً، طول المقطع ما بين ٥ أمتار و ٦ وعرضه ٢٠ بوصة، ويباع بما يتراوح بين ثلاثة فرنكات وستة.

الكوفية، غطاء الرأس، يعمل في قطاعها مائة صانع، وإجمالي الانتاج ١٣ ألف كوفية، تباع الواحدة بما يتراوح بين ١٢ فرنكاً و ١٢٠ حسب ما تحتويه من حرير.

المبروم، قماش يشتغل بصناعته ثلاثة آلاف عامل، وجملة انتاجه ٣٠٠ ألف مقطع، يباع بسعر فرنكين و ٤ فرنكات للمقطع الواحد.

البنبازهر، قماش يشتغل بصناعته ستون صانعاً، ينتجون خمسة آلاف مقطع، يباع الواحد منها بسعر بين ٨ فرنكات و ١٢ فرنكاً.

الملف، قماش يعمل في قطاعه ستون صانعاً، ينتجون خمسة آلاف مقطع، يباع الواحد منها بسعر ١٨ فرنكاً.

وهذه المنسوجات ترسل إلى استانبول، ومصر، وآسيا الصغرى، والعراق).

١٥ ـ لبنان، عام ١٩٠٠ [٢٩٨]

... تتكون المنتجات الزراعية الرئيسية للجبل من شرانق الحرير، وزيت الزيتون، والقمح، والشعير، والكروم، والفواكه الأخرى، والخضر، ومنتجات الألبان، وتقدر القيمة الاجمالية لها بـ ١,٠٧٢,٧٢٦ جنيهاً، على النحو التالي:

جدول رقم (٢ ـ ١٣)
القيمة الاجمالية للمنتجات الزراعية الرئيسية ١٩٠٠
(بالجنيه الاسترليني)

شرانق الحرير	٥٧٢,٧٢٧
زيت الزيتون	١١٨,١٨٢
القمح والشعير	١٨١,٨١٨
الكروم والفواكه	١٠٩,٠٩٠
منتجات الألبان	
الخضر	٩٠,٩٠٩
المجموع	١,٠٧٢,٧٢٦

(٢٩٨) Great Britain, Public Record office, Foreign office, «Report by consul - General Drummond - Hay on the General Conditions of Lebanon,» (Fo 195/2075).

وتمثل قيمة انتاج الحرير نحو ثلاثة ملايين أقة من الشرانق بسعر الاقة ٣ فرنكات و ٥، أو ثلاثة آلاف بالة من الحرير، تزن الواحدة مائة كيلوغرام. ويصدّر الانتاج كله إلى فرنسا. ويقدّر انتاج الولايات المجاورة للبنان بنحو نصف انتاجه.

وتشيع زراعة أشجار التوت في كل أنحاء لبنان حتى أن عددها ـ في أماكن كثيرة ـ أشجار الزيتون والكروم.

وتنمو أشجار الزيتون بصفة رئيسية في المناطق الشمالية والجنوبية، حيث التربة أكثر خصوبة، ولكن زراعة هذه الأشجار ثابتة، وهي تنتج زيتاً جيداً يستخدم إما للإستهلاك المحلي أو لصناعة الصابون، أو يصدّر إلى آسيا الصغرى ومصر.

وتشتهر كروم لبنان بجودتها، وبخاصة تلك التي تزرع على ارتفاع بين ٣٠٠٠ قدم و ٤٠٠٠، ويستهلك السكان معظم ما ينتجونه منها، إذ إنها تشكل غذاءهم الرئيسي، إلى جانب خبز القمح الذي يشبه الرقاق والجبن المصنوع من لبن الماعز، طوال موسم الكروم.

والصناعات الرئيسية هي غزل الحرير، ونسج الحرير والقطن، وصناعة النبيذ والمشروبات الروحية، واستخراج الزيوت، وصناعة الصابون، والسجاد والخرجة (جمع خُرج) من شعر الماعز، وصناعة السلال.

وهناك ٦٩٦٥ من دواليب الغزل في مصانع الحرير، و١١٣ معصرة زيوت ونبيذ.

وتصنع كميات كبيرة من النبيذ الأحمر والأبيض، الحلو المذاق غالباً، وشراب روحي يسمّى العرق تضاف إليه نكهة اليانسون، وشراب آخر يصنع من العنب ولكنه يشبه المولاس، ويستهلك هذا الانتاج كله في الجبل وبيروت وما حولها.

وأنوال الحرير قليلة جداً ولا تستخدم إلا في صناعة لوازم الأثاث، وهي عادة ذات لون أصفر فاتح سادة أو مقلّم بالأحمر.

وصناعة نسج القطن أكثر أهمية، وأقدر على التطور، وتوجد الأنوال الرئيسية في قرى بكفيا، وبيت شباب، في قضاء المتن، والذوق في كسروان.

ويقدَّر الانتاج السنوي بمليون مقطع (من قماش القطن) قيمتها نحو ٨٠ ألف جنيه، ويختار من النسيج والطرز ما يناسب الملبوسات المحلية، ومن ثم ينسج القماش مع صباغة ثابتة، وهي تمتاز بذلك على المنسوجات الأجنبية.

وتشتهر الذوق ـ وهي قرية مجاورة لجونية في كسروان ـ بأنوال خيوط الذهب والحرير التي يُنتج منها قماش مذهب ومفضض يشتهر بهما لبنان.

وكان الطلب كبيراً على هذه الخامات لصناعة الملابس الشرقية الغالبة قبل استخدام الملابس الأوروبية. وينسج منها الآن مفارش الطاولات والوسائد، وهي تبلغ حداً كبيراً من الجمال عندما لا تكون الصباغة زاهية.

وتصبغ الخرجة والزكائب من شعر الماعز في قريتي شاهين وبطحا في كسروان، ويستخدم أصحاب البغال والابل هذه الخرجة والزكائب لقوة تحمّلها ومتانة نسيجها، إضافة إلى أن الماء لا يتسرب إليها غالباً.

وتصنع السجاجيد والعباءات في بعقلين وغيرها من قرى الشوف، حيث يوجد نحو ألف نول للسجاد و١٨ نولاً للعباءات.

والسجاجيد ذات الوبر السميك تشبه ما تنتجه ازمير، ولكنه أقل منه جودة، واللون المفضل هو الأسود والألوان الأخرى من الأحمر الغامق.

وتصنع العباءات من الصوف الخالص، وتنسج جيداً للوقاية من المطر والبرد، والألوان الشائعة هي الأسود، والأصفر، والبنّي، والأسود المخطط بالأبيض، ويستخدم الدروز اللون الأسود كقاعدة عامة، وبخاصة علية القوم الذين يُعرفون عادة بالعقلاء.

وعندما تم إجراء التعداد للسكان الذكور عام ١٨٦٢ قبل تطبيق ضريبة الجزية ـ وقد قدّر السكان بـ ٩٩,٨٣٤ نسمة ـ كان الموارنة يمثلون أكثر من النصف، والدروز الثمن، والنسبة نفسها من الأرثوذكس، وما بقي كان قسمة بين الروم الكاثوليك والمسلمين، والمتاولة (الشيعة) إلى جانب أعداد محددة من البروتستانت والأرمن وغيرهم. أما سكان لبنان من الجنسين معاً فقد قدروا بنحو ٢٢٠ ألف هناك رأياً عاماً بين اللبنانيين أن زيادة كبيرة قد حدثت خلال الثمانية والثلاثين عاما الماضية. ومن الصعوبة بمكان تقديم تقدير يوثق به لعدد السكان بسبب الهجرة إلى أمريكا وغيرها من بلدان العالم خلال السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من أن نسبة كبيرة من المهاجرين لديهم ممتلكات بلبنان، ويواصلون سداد ضريبة الأرض والجزية، فليس ثمة قسم في الحكومة المحلية لمراقبة حركة الهجرة التي بدأت تحتل نسباً كبيرة في العشرين عاماً الماضية. وتختلف الآراء بالنسبة إلى عدد المهاجرين خلال الفترة، إذ يقدّرون بما بين ٥٠ ألفاً و ١٠٠ ألف نسمة. وأميل إلى تقدير الرقم بستين ألفاً مع استقطاع الثلث الذي يمثل من عادوا من المهجر إلى بلادهم. وإضافة إلى من هاجروا إلى بلدان أجنبية، هناك نحو عشرين ألفاً غادروا لبنان خلال الفترة واستقروا في الولايات المجاورة وبخاصة أقضية بعلبك، وصور، وصيدا، وطرابلس، ومدينة بيروت، إلى جانب مصر وقبرص. ومن ثم يمكن تقدير عدد المهاجرين من لبنان بأربعين ألفاً إلى البلدان الأجنبية، وعشرين ألفاً إلى ولايات الدولة العثمانية، فيكون العدد الاجمالي ستين ألف نسمة في ٣٨ عاماً. ويعتقد الكثيرون من الناس أن العدد الفعلي للسكان يزيد على ٤٠٠ ألف نسمة، ولا شك أن ذلك قد يكون صحيحاً إذا لم تتم حركة الهجرة، ولكن يجب أن نضع في اعتبارنا أن اللبنانيين يعملون أساساً بالزراعة، وأن البلاد في ظل مثل هذه الأحوال لا توفر الرزق إلا لعدد محدود من السكان. وقد حقق الكثير من المهاجرين إلى أمريكا والمستعمرات البريطانية قدراً من النجاح، واستقروا في أوطانهم الجديدة، ولكن هناك العديد من الحالات التي عاد فيها المهاجرون إلى الجبل بعد

قضاء وقت قصير نسبياً في المهجر، وبعد أن حققوا قدراً من المدخرات يعيشون عليه في بلادهم.

ولا شك في أن لبنان انتفع كثيراً من الهجرة، ويستدل على ذلك من المبالغ الكبيرة التي مرت عبر بنوك بيروت، والتي أقدّرها اعتماداً على مصادر ثقة بحوالى ٢٠٠ ألف جنيه سنوياً، تتمثل في المبالغ التي ترسل لسد نفقات العائلات التي تُركت في البلاد، وتلك التي تستثمر في شراء ممتلكات لأولئك الذين يعتزمون العودة إلى بلادهم. وهناك دلائل في كل أنحاء لبنان على الآثار النافعة لحركة الهجرة. فقد تحولت نجوع تحمل كل علامات الفقر إلى قرى منتعشة تحيطها المزروعات التي تحظى بالعناية.

وكانت الهجرة في البداية تقتصر على المسيحيين، ولكنها امتدت إلى المسلمين والدروز، غير أن هؤلاء لا يصحبون أسرهم معهم، ونتيجة لذلك يعودون إلى بلادهم بعد وقتٍ قصير، فيما عدا بعض الاستثناءات النادرة. وعادة ما يكون التأثير الخلقي للهجرة على اللبنانيين طيباً، لأن الترحال يوسّع مداركهم ويوثّق صلاتهم مع أمم أكثر رقياً...

وتوجد ثلاث مطابع في لبنان منها اثنتان في بعبدا وواحدة في جونيه، وأربع صحف أسبوعية هي «الروضة» و«الأرز» المارونيتان، و«لبنان» التي يصدرها أحد الأرثوذكس، و«الصفا» التي يصدرها أحد الدروز، وتستخدم الحكومة المحلية كلاً من «الروضة» و«لبنان» في نشر البيانات والتعليمات الرسمية.

ويعدّ بناء الطرق أكثر المزايا التي كسبها لبنان من النظام الأساسي الصادر عام ١٨٦١. ونالت جهود الحكام الأوائل لشق الطرق عبر البلاد قدراً محدوداً من النجاح، إذ تمسّك السكان بتقاليدهم القديمة وعارضوا المشروعات التي رأوا فيها ما يمس تماسك الجبل الذي كان فيه ما يكفل الحماية لهم من أعدائهم. وبعد بضع سنوات من الإدارة السلمية، والمنافع الحضارية التي نجمت عنها، بدأ السكان يشعرون بفائدة الطرق القليلة التي كانت قد بنيت، ولكن تلك النتيجة احتاجت إلى ٢٥ عاماً للتوصل إليها. وفي الجبل الآن شبكة طرق في كل أقضيته، تصل حتى إلى قرى تقع على ارتفاع أربعة آلاف قدم فوق سطح البحر.

والطول الاجمالي للطرق (فيما عدا طريق بيروت ـ دمشق) ٤١٤٩/١٠ كيلومتراً بالإضافة إلى $\frac{1}{2}$ ٢٦١ كيلومتراً تحت الانشاء، و ١٦٩ كيلومتراً مشروعات طرق.

وباعتبار سكان لبنان ٣٠٠ ألف نسمة، وطول الطرق المشيدة أو التي هي قيد الانشاء $\frac{2}{5}$ ٦٧٦ كيلومتراً، يكون هناك كيلومتران وربع، من الطرق لكل ألف مواطن. ويختص قضاء المتن الذي يعدّ أكثر مناطق لبنان تقدماً، بما يزيد على نصف أطوال الطرق في الجبل، ويليه في هذا الصدد الشوف.

والمخرج الوحيد من جبل لبنان بالطريق عبر ممرات البقاع على المنحدرات الشرقية كان حتى الآن طريق «بيروت ـ دمشق»، ولكن هناك طريقاً قيد الانشاء سيفتح قريباً، وممراً

آخر بين جبلي صنين والكَنيْسة يصل إلى زحلة. ومن بين الطرق المزمع إقامتها طريق آخر سوف يعبر الجبل جنوبي جزين إلى البقاع.

وعندما توجد رغبة في شق طريق، يكتب السكان طلباً إلى الحاكم العام الذي يحيل الطلب بدوره إلى مجلس الإدارة، فيقوم بفحص المشروع، وإذا تمت الموافقة عليه تقدَّر الميزانية اللازمة له بمعرفة مهندسين أكفاء، ويتولى دفعها سكان المنطقة التي تنتفع من الطريق. وفي كثير من الأحيان كانت تلك المبالغ تتزايد حسب البعد النسبي للقرى عن الطريق المزمع تشييده.

وتتولى السلطة المحلية مسؤولية إصلاح الطرق، وتأتي الأموال اللازمة لذلك من حصيلة ضريبة قدرها ربع مجيدي (حوالى فرنك واحد) تفرض على كل ذكر من السكان...

وقد تم إحصاء الذكور من السكان ومساحة الأراضي الزراعية عام ١٨٦٢ حسبما جاء في المادة ١٦ من النظام الأساسي. وقدرت مساحة الأراضي الزراعية بـ ١٢٥,٠٧٨ دونماً، على نحو ما هو مبيّن في الملحق الخاص بالمساحة. وفرضت ضريبة رأس المال على كل ذكر مقدارها ٣/٤ ٨ قرش (١,٠٧ شلن)، وفرضت ضريبة على الأرض بواقع ٢١ قرشاً (٣,٠٨ شلنات) للدونم الواحد، أو نصيباً تقديرياً من قيمة المحصول على النحو التالي: ١٢ حملاً من أشجار التوت، ١٢ مكيالاً زيت، ١٢ مد بذور عن كل دونم أو ٢١ قرشاً نقداً.

وفُرض على البساتين ومزارع الكروم وغيرها من الزراعات درهم عن كل قطعة قيمتها ٤,٣٢٠ قرشاً، وعلى الطواحين والخانات والدكاكين وجميع المنشآت الصناعية، درهم واحد عن كل ٣٦٠ قرشاً من الدخل التقديري.

ووفقاً للمادة ١٥ من النظام الأساسي زيدت الضريبة المفروضة على لبنان من ٣٥٠٠ كيس إلى ٧٠٠٠ كيس لمواجهة مصاريف الادارة. وقد تم ضمان هذه الموارد عن طريق الضرائب المشار إليها أعلاه، التي تصل إلى ٣,٥٠٠,٠٠٠ قرش (٣١,٨١٨ جنيهاً) سنوياً كما يبدو من الملحق ٩. وقد تقرر أيضاً في المادة نفسها، أن تقوم خزانة الدولة العثمانية بتغطية العجز في حالة زيادة المبالغ المخصصة للإدارة عن الموارد الضريبية. وان «البيكلك» أو الموارد من أراضي الدولة في لبنان المستقلة ضريبياً تجبى عن طريق الإدارة المحلية وتخصم من الخزانة الامبراطورية. وعندما بدأت الإدارة في عام ١٨٦٢ وكانت الموارد غير كافية، قدمت الحكومة العثمانية ٢٠ ألف ليرة تركية لتغطية العجز. ونجح كل حاكم، حتى رستم باشا، في تخفيض قيمة المنحة، وخلال إدارة الأخير انخفضت المنحة من ١٢ ألفاً إلى ٦ آلاف ليرة، وأخيراً توقفت بعد الحرب مع روسيا في عام ١٨٧٨.

وقد تأثر ذلك بما يلي:

أ ـ الزيادة التدريجية في الرسوم القضائية.

ب ـ ضريبة «المحمولات» التي فرضت على الغنم والماعز.

ج ـ الغرامات، وضرائب رخص العربات والسلاح، ورسوم التبغ.
د ـ ضريبة ربع مجيدي التي فرضت على دافعي الضرائب في سبعة أقضية لإصلاح الطرق في الجبل.

وفي عام ١٨٨٠، بعد إلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدولة، بلغت موارد لبنان من ضريبة الرأس، وضريبة الأراضي، وأملاك الدولة، ومصايد الاسفنج، والرسوم القضائية ٣,٩٢٨,٢٥٦ قرشاً، وبلغت المصروفات ٤,٥٤١,٠٨٩ قرشاً، بعجز قدره ٦١٢,٨٣٣ قرشاً تحوَّل إلى دين على خزانة الدولة.

وبلغت «محمولات» ذلك العام ٢٨٥,٤٠٠ قرش، وكانت هذه الضرائب وما زالت لا تُدرج في الميزانية، واتبعت القاعدة نفسها بالنسبة إلى الضرائب التي فرضت لمواجهة النفقات الخاصة بإصلاح المباني العامة والجسور والطرق.

وفي عام ١٨٩٩ كانت الموارد ـ باستبعاد الضرائب الاضافية ـ تبلغ ٤,١٠٢,٦٧٧ قرشاً (٣٧,٢٩٧ جنيهاً)، والمصروفات ٤,١٠٤,٦٩٧ قروش (٣٧,٣١٥ جنيهاً)، وتمّت تغطية العجز وقدره ٢٠٢٠ قرشاً من ضرائب المحمولات، التي بلغت إيراداتها مع الضرائب الأخرى غير المدرجة في الميزانية ١,٢٤٣,٦٠٣ قرشاً (١١,٣٠٤ جنيهات)، ومصروفاتها ٩٨٤,٩١٥ قرشاً (٨,٩٥٣ جنيهاً)، محققة فائضاً قدره ٢٥٨,٦٨٨ قرشاً (٢,٣٥١ جنيهاً) تحت هذا البند.

وتشير مقارنة هذه الموازنة بموازنة عام ١٨٨٠، إلى وجود زيادة في موازنة العام في باب الموارد ١,١٣٢,٦٢٤ قرشاً بما فيها الضرائب الاضافية، ونقص قدره ٤٣٦,٣٨٢ قرشاً في مصروفات الإدارة التي تأثرت بخفض قوة الشرطة على نحو ما ذكرنا من ١٤٠٠ رجلاً إلى ٩٦٣ من مختلف الرتب، لتغطية جانب من العجز الناجم عن توقف الدعم من جانب الدولة.

واختلفت الموارد التي تدرها أراضي الحكومة (البيكلك) الواقعة شمالي لبنان خلال العشرين عاماً الماضية ما بين ٣٣٠ ألفاً و٣٩٧ ألف قرش. ومبلغ ٥٩,١٤٠ قرشاً الذي خُصم من موارد عام ١٨٩٩ يمثل ما قدّر لانتاج مزارع الزيتون الواسعة بالقرب من طرابلس التي تسمى «المناصرة» والتي أدرجت في المساحة وقدرت بثلاثة آلاف درهم. وقد طعن سكان طرابلس في دعوى لبنان الأحقية في الأرض عند إجراء المساحة، ولما كانت القضية لا تزال موضع نظر، فإن الإدارة لم تستطع قط استعادة الضرائب.

وكانت عوائد مصايد الاسفنج تبلغ ٧٠ ألف قرش عام ١٨٨٠، والآن تبلغ ١٢٠٠ قرش فقط، ويرجع ذلك إلى هجرة الصيادين. ولكن رسوم القضاء زادت من ١٢ ألف قرش إلى ٢٢٩,٩٠٠ قرش منذ فرض الرسوم القضائية الجديدة، وبخاصة تلك المتصلة بالقضايا الجنائية...

١٦ ـ متصرفية حماه، عام ١٩١١ (٢٩٩)

في ما يتعلق بالبضائع الواردة إلى حمص وحماه، يجب ملاحظة أن ٧٥ بالمائة منها يأتي من بيروت، و١٥ بالمائة من طرابلس، و١٠ بالمائة من دمشق، والآن يشحن نحو تسعة أعشار ما يأتي من بيروت بالبحر إلى طرابلس، ثم ينقل من هناك بالإبل أو الخيل أو البغال إلى وجهته نظراً لارتفاع عوائد الرصيف (في الميناء) وارتفاع كلفة نولون السكك الحديدية، مع صعوبة الانتقال عند رياق من السكك الحديدية الضيقة إلى السكك الواسعة، هذا إذا اغفلنا ذكر الحاجة إلى تسديد رسوم جمركية كبيرة في بيروت.

ونحس الآن بأثر وجود الخط الحديدي الجديد في انقاص حركة النقل بالدواب والقضاء عليها، ومن ثم تصدّر الابل من المناطق المجاورة إلى مصر حيث تباع هناك بسعر أفضل.

بالاضافة إلى صناعة النسيج في المدينتين (حيث هناك نحو ألفي نول) والسلع المختلفة التي تصدّر إلى دمشق ومصر، فإن الانتاج الرئيسي هو الصوف الذي يصدّر من حماه إلى الخارج ما قيمته ثلاثون ألف جنيه، ومن حمص إلى الخارج ما قيمته عشرة آلاف جنيه، وكذلك الشعير والقمح والسمن التي ترسل إلى بيروت والمناطق المحيطة بها، حسبما يرد في الجدول.

جدول رقم (٢ - ١٤)

صادرات حمص وحماه إلى الخارج

الصنف	حماه	حمص	المجموع
الشعير	٩٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠	١٨٠,٠٠٠
القمح	٢٧,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠
السمن	٢٤,٠٠٠	٦,٠٠٠	٣٠,٠٠٠
المجموع	١٤١,٠٠٠	١٢٦,٠٠٠	٢٦٧,٠٠٠

والغلال التي تنتجها المتصرفية من بعلبك إلى الشمال رديئة النوع، لا أمل فيها، ويرجع السبب في ذلك إلى قسوة الشتاء التي سببت هذه الخسارة، بينما نجد انتاج الغلال حول دمشق وفي حوران فوق المتوسط، ولا شك أن حمص وحماه ستعجزان عن تصدير الشعير والقمح هذا العام.

واثناء رحلتي، قابلت ناظر الضرائب صدفة، وكان مشغولاً بالعمل على إنقاص

(٢٩٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Devey to Lowther, 20 May 1911,» (FO 195/2370).

الكميات المستهلكة من التبغ المهرَّب (من الضرائب) بالتنسيق مع زميليه في بيروت وحلب. ويبدو أن التبغ الخاضع للضرائب المباع يمثل كميات ضئيلة، وهو أساساً من أقل الأصناف جودة، وتقدر قيمة مبيعاته في مدينة حمص وما حولها بـ ٣٠٠ جنيه تركي شهرياً، لأن التبغ المهرب يأتي من اللاذقية بكميات هائلة، بينما لا يأتي من لبنان إلا كميات قليلة. ففي ولاية الشام لا يزرع التبغ إلا بكميات قليلة.

والهجرة مستمرة في مختلف ارجاء الولاية أكثر من ذي قبل، كما تشير إلى ذلك مئات الشواهد، وكل ما يتم كسبه من زيادة يتم تبديدها، ويظل بذلك تعداد سكان هذه الأراضي الخصبة ثابتاً. وقد وجدت الحال كذلك في حمص وحماه، اللتين يلجأ إليهما الفلاحون من المناطق المجاورة. ولما كانت الولايات المتحدة قد وضعت قيوداً وشروطاً قانونية متنوعة للحد من الهجرة، أخذ السوريون يتوافدون إلى البرازيل أكثر فأكثر.

وقد أقيم مصنع صغير للثلج في حماه، يستطيع أن ينتج كمية تصل إلى ثلاثة أطنان في اليوم الواحد، ويرسل جانب من الانتاج إلى حمص بالقطار، نظراً لعدم توافره هناك.

وتم التفكير منذ ثلاث سنوات في مشروع لمد مدينة حمص ومنازلها بالمياه من نهر العاصي، ولم يتحقق ذلك، وكان يرمي إلى جلب مياه النهر من نقطة تبعد خمسة أميال عن المدينة بتكلفة قدرها ٤٥ ألف جنيه استرليني، ولكن صرف النظر عن الخطة. وتعير البلدية اهتماماً أكثر للرصف والانارة ونظافة الشوارع على الرغم من أن مواردها لا تتجاوز ثلاثة آلاف جنيه استرليني في العام، وبذلك تمتاز حمص على غيرها من مدن الأناضول وسوريا.

ولم أسمع عن أي مشروعات لاستخدام قوة الماء في توليد الكهرباء في المناطق المجاورة. رغم أن ذلك قد يحدث يوماً ما باستخدام بحيرة حمص الكبيرة نسبياً وانحدار نهر العاصي...

١٧ ـ السياحة في لبنان، عام ١٩١٤

الاصطياف [٣٠٠]

لبنان هو المصطاف الطبيعي لسوريا وما بين النهرين وبلاد القرمان (جنوب تركيا) ومصر...

إن في الجبل خمسة فنادق تعتبر من الدرجة الممتازة، يمكن من ينزل فيها أن يتمتع بتمام الراحة. وثمانين فندقاً من الدرجة الوسطى. وكلها متفرقة في عموم أنحاء الجبل.

---

(٣٠٠) نقلاً عن: اسماعيل حقّي، محرّر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني، ٢ ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٦٩)، ج ١ ص ٥٣١ ـ ٥٣٥.

وقد اتسعت حركة الاصطياف في لبنان في السنين الأخيرة اتساعاً عظيماً، حتى أصبحت بعض القرى كعاليه وبحمدون وصوفر وبيت مري وضهور الشوير ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من نحو ٢٠ سنة.

يقدَّر الدخل الذي كان يدرّه الاصطياف على الجبل بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ غرش، ومن جهة أخرى ارتفع ثمن الأرض في بعض القرى ارتفاعاً هائلاً، فالمتر المربع الذي كان يساوي منذ ٢٠ سنة عشر بارات أو غرشاً واحداً في عاليه ومحطة بحمدون وصوفر وبيت مري وضهور الشوير، يساوي الآن من العشرين غرشاً إلى المائة غرش.

وقد ساعدت المهاجرة نوعاً ما على إنماء حركة الاصطياف، لأن مزيد تعلّق اللبناني بوطنه يدفعه غالباً إلى أن يخصص ثمرة اقتصاده لاقتناء الارزاق وبناء البيوت في موطنه، وقد سهلت هذه البنايات للمصطافين أمر راحتهم ورفاه سكناهم.

ومن فوائد الأسفار اتساع أفكار اللبناني وتنبيهه إلى بعض الأمور العمرانية، كمسألة النقليات التي تلعب دوراً مهماً في حياة البلدان، ولهذا نرى اللبنانيين قد عكفوا منذ ٣٠ سنة تقريباً على فتح الطرق وبناء المعابر. وتظهر عظمة عملهم هذا إذا عرفنا أن لبنان هو الولاية العثمانية الوحيدة التي أنشأ فيها اللبنانيون شبكة من الطرقات يبلغ طولها ١٢٠٠ كيلومتر، وإن كانت لا تتجاوز مساحة أرضها الزراعية ٤٠٠ كلم². والفضل في هذا عائد إلى الأموال التي جمعها ابناء الوطن من المهجر بالاقتصاد والتقتير. ولا يسعنا إلا أن نعجب بهمتهم ونشاطهم.

ولكن إذا كان اللبناني قد أدرك أهمية الطرق وفائدتها، فإن ادارة الطرق والمعابر القديمة قد خسرت معظم الفائدة المبتغاة منها لتغاضيها عن حسن صيانتها، لما هي عليه أكثر الطرقات من خلل الهندسة، وسوء البناء، فيتعذر على السيارات أن تمر عليها لقلة متانة حيطانها وضيق منعطفاتها.

لا ريب أن مستقبل الجبل يتوقف بخاصة على مسألة الاصطياف، إذ إنه سوف يكون لبنان للشرق ما هي سويسرا للغرب...

وقد زادت مداخيل الاصطياف زيادة متواصلة، حتى تضاعفت في فترة عشر سنين، مع أنه لم تتخذ الاسباب اللازمة للتحريض عليه. فلو اتخذت بعض التدابير العامة لهذه الغاية لزاد دخل الاصطياف زيادة تجعله معين ثروة للجبل.

وها نحن نتناول باختصار أهم الأمور التي يمكنها أن تؤثر في تقدم الاصطياف في الجبل فنقول:

إن أهم الأمور التي تؤثر في هذه المسألة، هي استعمال السيارات، وإصلاح الطرق القديمة، وانشاء طرق جديدة تسهل حركتها.

يجب الا ننسى ـ كمبدأ عام ـ أن المصطافين هم جماعة من ذوي اليسار يحبون

الراحة والهناء. وليس على وجه الأرض طريقة للنقل إلى مسافات قريبة أسهل وأمتع من السيارات، وخصوصاً في جبال لبنان التي تخلب النفوس بجمالها وتنوع مناظرها. ثم ان فائدة السيارات في الجبال أكثر منه في السهول. وربما استغرب ذلك القارىء، لكنه أمر راهن كالحقائق الحسابية وقد اثبته الاستعمال وأيده الاختبار، واليك مثالاً على ذلك:

لو افترضنا أن سيارة تجارية بقوة ٤٠ حصاناً تستطيع أن تنقل ١٢ مسافراً كما هي الحالة عادة، وافترضنا أن المراد قطع المسافة بين بيروت وجونية، أي ٢٥ كيلومتراً تقريباً، فإنه بصعب على السيارة قطع هذه المسافة بأقل من ٤٠ دقيقة، أي بمعدل سرعة ٣٧,٥ كيلومتراً في الساعة، وذلك لسبب وجود المنعطفات في الطرق، وخصوصاً بسبب تواصل القرى في أكثر المواضع، مما يجبر السائق على تخفيف سرعة سيارته، فلا يمكنه أن يستعمل قوة الأربعين حصاناً دون خطر إلا في بعض الظروف الخارقة العادة. فلو قطعت هذه المسافة في عربة تجرها خيل متوسطة القوى يقتضي لها على الأقل ١٢٠ دقيقة، فتكون السيارة قد اقتصدت في الوقت بنسبة ١٢٠ بالمائة إلى ٤٠، أي ثلثي الوقت.

فلنتخذ المثال نفسه في احدى الطرق الجبلية، ونفترض أن المراد السفر بالسيارة ذاتها من بيروت إلى صوفر، والمسافة بينهما ٢٥ كيلومتراً تقريباً. فالسيارة تقطع هذه المسافة بمدة ٥٠ دقيقة أي بمعدل ٣٠ كيلومتراً تقريباً في الساعة، وذلك لأن قوة المحرك تسمح بالحصول على هذه السرعة وأكثر، ولا بأس من المسير بهذه السرعة في الجبال نظراً لبعد القرى بعضها عن بعض، فيسهل استعمال قوة المحرك بكاملها دون خطر. أما إذا قطعت هذه المسافة في عربة، فيقتضي لها على الأقل خمس ساعات أي ٣٠٠ دقيقة، ويقتضي لذلك أيضاً خيل قوي، فيكون السفر في السيارة قد اختصر الوقت بنسبة ٥٠ بالمائة إلى ٣٠٠ أي ٦ مرات فالسيارات، إذاً، أفضل في الجبال منها في السهول.

هذا هو سبب بلوغ عاليه وبحمدون وصوفر الأهمية التي نراها لها. فمرور القطار فيها هو الذي قصّر المسافة كثيراً وأمّن راحة المسافرين...

١٨ ـ المستحدثات الاقتصادية والاجتماعية في حلب[٣٠١] الأعوام ١٨٥٣ - ١٩١٤

وصول السجاير إلى حلب: وفي سنة ١٢٧٠ هـ(١٨٥٣/ ١٨٥٤م) وصل إلى حلب تدخين التبغ باللفافات المعروفة بالسجاير، فأنكر الناس التدخين بها أولاً، ثم ألفها أكثرهم وهجروا التدخين بالقصبات المعروفة بالغليون... وربما بلغت قيمة البعض منها ألف قرش ويزيد، لأنه قد يكون بين قطعها خواتم مرصعة بالألماس والأحجار الكريمة، وقد أشرنا إلى

(٣٠١) نقلاً عن: كامل حسين بالي الغزّي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ٣ج (حلب: المطبعة المارونية، ١٩٢٣ - ١٩٢٦)، ج٣، ص ٣٨٨ - ٥٣٦.

هاتين الحرفتين (صناعة قصبات التدخين) في الكلام على صنائع حلب من الجزء الأول من هذا الكتاب.

ظهور بقلة الطماطم في حلب: في هذه السنة ظهر في حلب بقل عرف باسم (باذنجان افرنجي) أو باسم (بندوره) أحضر بزره من مصر أحد التجار. وزرع في حلب فنما وأخصب. غير أن الحلبيين لم يألفوا أكله في أوائل ظهوره، بل كان بعضهم ينفر منه، حتى أن بعض البسطاء كان إذا رآه أو ذُكر في حضوره ينطق بالشهادتين، توهماً منه أنه من الخضر المحرمة التي اخترعها الفرنجة. وكان القليلون يُقبلون على أكله، وإذا ما فعلوا يقتصرون على الأخضر مطبوخاً، ويتحامون الناضج الأحمر منه زاعمين أن هذا «وخم» مضرّ يسبب الأمراض. ثم على مرّ الأيام ألف للناس أكله وصاروا يتحامون الأخضر منه ولا يستعملونه إلا مخلّلاً، وأقبلوا على استعمال الأحمر الناضج إقبالاً زائداً، حتى صاروا يعملون من عصيره دبساً يدّخرونه للشتاء لتطييب أطعمتهم، التي لا تلذ في أذواقهم إلا بعد أن يضاف إليها شيء منه...

تمديد السلك التلغرافي: في هذه السنة (١٢٧٨ ـ ١٨٦١/ ١٨٦٢ م) أو التي قبلها صار الشروع بتمديد السلك البرقي في حلب وبعض ملحقاتها. وكان البسطاء من الناس إذا قيل لهم أنه ينقل الأخبار من بلد إلى آخر مهما كانت بعيدة بطرفة عين، ينكرون ذلك ويقولون لا شك أن الذي ينقل هذا الخبر شيطان مارد منبث في السلك.

وصول استعمال زيت النفط إلى حلب: وفي سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣/١٨٦٤) وصل إلى حلب استعمال زيت النفط المعروف بالكاز في المصابيح... وقد تحاشى الناس استعماله في أول ظهوره، زاعمين أن رائحته تؤذي الصدر، وأن سطوع نوره يضرّ البصر... وقد ظهرت للناس فوائد الكاز بعد مدة قليلة، فعمّ استعماله.

صدور جريدة الفرات: في محرم من هذه السنة ١٢٨٤ (١٨٦٧ ـ ١٨٦٨) صدرت صحيفة «الفرات» الرسمية الاسبوعية باللغتين التركية والعربية، وهي أول جريدة صدرت في مدينة حلب، ثم صدر العدد الخمسون منها باللغات الثلاث التركية والعربية والأرمنية، ثم صدر العدد الـ ١٠١ باللغتين التركية والعربية فقط...

سالنامة الولاية: في هذه السنة (١٢٨٤) صدر «السالنامة» المرة الأولى صغيراً وطُبع على مطبعة حجرية، وما زال يتسع حجمه وتزداد مسائله...

الشروع بفتح طريق اسكندرونة: وفيها (١٢٨٤) كان الشروع بتعبيد طريق اسكندرونة، وقد فرض على كل ذكر بالغ عمل أربعة أيام، إما بنفسه، وإما ببدل نقدي عن كل يوم عشرة قروش...

صدور جريدة في حلب: وفي السنة نفسها ١٢٩٤ (١٨٧٨/١٨٧٩) صدرت في حلب جريدة عنوانها «الاعتدال» أحد وجهيها عربي والآخر تركي...

فتح الجادة العظيمة: وفي السنة ١٣٠١ (١٨٨٣ ـ ١٨٨٤) كان افتتاح الجادة العظيمة المعروفة بجادة باب الفرج...

وفي ربيع الأخر ١٣٠٣ (١٨٨٥/١٨٨٦) جرت حفلة افتتاح طريق اسكندرونة.

بناء احياء جديدة: بدأ انشاء الاحياء الجديدة التالية في حلب خلال الفترة: الغزالة ١٢٧٨ (١٨٦١/١٨٦٢)، العزيزية ١٢٨٥ (١٨٦٨/١٨٦٩)، الجميلية ١٣٠٤ (١٨٨٦/١٨٨٧)، التلل ١٣١٠ (١٨٩٢/ ١٨٩٣).

تجفيف مستنقع اسكندرونة: في سنة ١٣١٧ (١٨٩٩ ـ ١٩٠٠) بوشر بتجفيف مستنقع اسكندرونة، فبني عليه سد عظيم طوله خمسمائة متر، وتقرر أن يكون طوله ٩٥٠ متراً، ثم فترت الهمة وبقي المستنقع على ما كان عليه.

مدرسة الصنائع وآلة حفر الآبار: في سنة ١٣١٩ (١٩٠١/ ١٩٠٢) افتتح في حلب مكتب للصنائع، وهي النجارة، والخياطة، وصنع الأحذية المعروفة بالكندرات، ونسج الأقمشة الغزلية، ونسج الجوارب. والنفقات الأولية لهذا المكتب جُمعت من دخل المسارح (التياترو)، والنفقات الدائمة من اعانة وضعت على اللحوم قبل بضع سنوات باسم اعانة مهاجري كريت. وقد وليت ادارته، فأسست صنائعه ورتبت أموره، وبقيت مديراً فيه مدة أربع سنوات. وفيها أُحضرت إلى حلب آلة لحفر آبار شبيهة بالآبار الارتوازية، وحضر مع الآلة استاذان فباشرا مهمتهما في جهة من جادة الخندق بين باب النصر والسهروردي، وحفرا هناك بئرين، فما مضى عليهما غير قليل من الزمن حتى تعطلا، وانصرف الاستاذان من حلب بما معهما من الآلات.

ضريبة جديدة: وفيها ورد الأمر بفرض ضريبة جديدة على الناس اسمها ويركو شخصي. وذلك بأن يطرح على كل ذكر بالغ صحيح الجسم مقدار من المال يدفعه عن كل سنة إلى جهة الحكومة، بحيث يكون ملحوظاً في مقدار المال حالة الشخص من جهة الفقر والغنى، على أن تكون أقلّ المراتب خمسة عشر قرشاً في السنة، وأكثرها مائتي قرش. وان المستخدمين في الحكومة يحسم عن كل واحد منهم في السنة من راتبه الشهري راتب يومين ان كان راتبه يبلغ خمسمائة قرش في الشهر، وراتب أربعة وعشرين يوماً ان كان راتبه فوق خمسمائة قرش. وقد استاء الناس من هذا الأمر... وصدر الأمر بإبطال هذا المكس الجديد.

وصول قطار سكة الحديد إلى حلب: وفي ٢٠ تموز/ يوليو (١٩٠٦) وصل إلى محطة شمندوفر (سكة حديد) حلب وحماه قطار من واغونات (عجلات) العمليات، وهي أول عجلات سكة حديدية وصلت حلب...

مصابيح لوكس: في سنة ١٣٢٥ (١٩٠٧/ ١٩٠٨) احضرت البلدية من مصنع لوكس نحو سبعة مصابيح، وركزتها في أشهر فسحات حلب، وهي أول مرة استصبح فيها بحلب

بالمصابيح المذكورة. والناس في حلب يسمونها الكهرباء. وفيها في حزيران/ يونيو خصصت الحكومة في المكتب الاعدادي في حلب مكاناً لأعمال تربية دود القز، وأباحت الدخول اليه لكل من أراد أن يشتغل بتربية دود الحرير. ووعدت السابق منهم بنوط ونقود، فأقبل على ذلك المكان صنّاع القز من حلب وانطاكية، وأعطت السابق منهم الجائزة التي وعدت بها. وفيها في أيلول/ سبتمبر أجرت الحكومة سباق الخيل في أرض الحلبة. ووعدت من يحوز قصب السبق بجائزة نقدية قدرها ليرتان إلى خمس وعشرين ليرة أدنى السابقين ليرتان وأعلاهم خمس وعشرون ليرة. وكان ذلك اليوم مشهوداً حضره الأمراء وعظماء المأمورين والوجهاء والأعيان، وألوف من الناس. وهي أول مرة أجرت الحكومة العثمانية في حلب سباق الخيل.

مطحنة آلية: سنة ١٣٢٥ (١٩٠٧/ ١٩٠٨) وضع في خان اقيول مطحنة افرنجية عظيمة، قوة محركها ٥٨ حصاناً، تنقي الحبوب وتغسلها وتطحنها وتنخلها. وهي تدور بقوة تسمى الغاز الفقير الذي يتولد من الفحم الحجري أو النباتي. وهي أول مطحنة من هذا النوع وضعت في حلب. وكان وُضع قبلها بسنة في برية المسلخ مطحنة بقوة خمسة وأربعين حصاناً، يدور محركها بقوة زيت النفط المعروف بالكاز، وقبلها وُضع في حلب وغيرها من بلدانها مطاحن عديدة من هذا النوع ومعامل الجليد آخذة بالزيادة يوماً فيوماً.

سير قطار بغداد: في ١٣٣٠ (١٩١١/ ١٩١٢) كان ابتداء سير القطار على سكة حديد بغداد، من محطته الأولى في حلب الكائنة في كرم الخناقية - سار منها إلى جهة راجو[٣٠٢]. . .

أول طيارة في جو حلب: في ابريل/ نيسان ١٣٣٢ (١٩١٤) حلّقت في سماء حلب لأول مرة طيارة وردت عليها من استانبول، تحمل استاذين في فن الطيران، وهما شابان تركيان غضا الاهاب، اسم احدهما صادق، والآخر فتحي، (ثم اتجها إلى دمشق في طريقهما إلى القاهرة، ولكن سقطت الطائرة في الأردن، وقُتلا).

---

(٣٠٢) Issawi, ed.: *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 254 - 255, and *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 147 - 150 and 188 - 194.

جدول رقم (٢ - ١٥)
الأجور اليومية للرجال في سوريا (١٨٢٠ - ١٩١٥)

السنة	المكان	الأجر (بالقروش وكسورها) بناؤون	نجارون	عامل عادي	عامل زراعي	حرفي	المصدر
١٨٢٠	حلب	٤ - ٥	غ. م.	١,٥ - ٢	١	غ. م.	باورنغ، ص ١٢٤[1].
١٨٣٦	حلب	٨ - ١٠	غ. م.	٤	٤,٥	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٣٨	حلب	٨	٨	غ. م.	غ. م.	٥ - ٢٠	المصدر نفسه، ص ٨٢.
١٨٣٨	دمشق	٨ - ١٢	٩ - ١٥	٥ - ٧	غ. م.	١٠ - ١٢	المصدر نفسه، ص ٥١.
١٨٣٨	بيروت	١٤ - ١٥	١٤ - ١٥	٥ - ٦,٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٢٥	حلب	٥	غ. م.	٢	غ. م.	غ. م.	CC Alep, vol 28.[2]
١٨٣٧	حلب	٧ - ١٠	غ. م.	٣,٥ - ٦	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٢٨ و٢٩.
١٨٤٧	حلب	غ. م.	٩	غ. م.	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٣١.
١٨٣٥	لبنان	غ. م.	غ. م.	٨	غ. م.	غ. م.	FO 226 / 11.[3]
١٨٣٢	صيدا	غ. م.	غ. م.	٣,٣	غ. م.	غ. م.	CC Beyrouth, 1 b.
١٨٣٥	صيدا	٦,٥	٦	٢ - ٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٣٦	صيدا	٦,٥	٦	٢ - ٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٢.
١٨٣٧	صيدا	١٠	١٠	٤	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٣٩	صيدا	١٠	غ. م.	٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٤.
١٨٤٠	صيدا	١١	غ. م.	٣,٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٢ و٤.
١٨٤١	صيدا	١١	غ. م.	٣,٧٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٤١	صيدا	١١	غ. م.	٢,٣ - ٣,٧٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٥.
١٨٤٢	صيدا	١١ - ١٢	غ. م.	٣,٨ - ٤	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٥.
١٨٤٥	صيدا	١١	غ. م.	٤,١ - ٤,٢٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٤٦	صيدا	١٠	غ. م.	٤,٦ - ٤,٧٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٢ - ١٥)

السنة	المكان	الاجر (بالقروش وكسورها) بناؤون	نجارون	عامل عادي	عامل زراعي	حرفي	المصدر
١٨٤٩	صيدا	٨	٨	٣ - ٥	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ج ٦.
١٨٥٠ - ١٨٥١	صيدا	٩	٩	٣ - ٤	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٤٦	بيروت	(٦ - ١١)	(٦ - ١١)	(٣ - ٤,٥)	غ. م.	غ. م.	FO 78/ 1419.
١٨٤٦	يافا	(٧,٥)	(٦)	(٢ - ٢,٥)	(٢ - ٢,٥)	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥١	اسكندرونه	غ. م.	غ. م.	غ. م.	(٣)	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٣	دياربكر	٧	٧	٢	غ. م.	غ. م.	A and P 1865, vol. 53.(1)
١٨٥٤	دياربكر	٩	٩	٤	غ. م.	٧	المصدر نفسه، ١٨٥٩، ج ٣.
١٨٥٣	حلب	غ. م.	غ. م.	(٥)	(٣,٥)	غ. م.	FO 198/13.
١٨٥٦	يافا	١٥	١٢	٤ - ٥	(٤ - ٥)	غ. م.	FO 78/ 1419.
١٨٥٦	دياربكر	٦ - ٩	٦ - ٩	٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	حلب	١١	١١	٤ - ٧	(٣)	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	الموصل	١٠	٩	٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	طرابلس	٩ - ١١	٩ - ١١	٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	مرعش	غ. م.	غ. م.	٧	٢,٥ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	انطاكية	٩	١١	٣	٢,٥	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	أورفه	(٨)	(٨)	(٥)	٣ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	اسكندرونة	١١ - ١٤	١١	٤,٥ - ٥,٥	٥ - ٥,٥	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	اللاذقية	٩ - ١١	٧ - ٩	٤	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	عينتاب	٧	٧	٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٦	بيروت	٨ - ١٤	٨ - ١٤	٤ - ٦	٤ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	اسكندرونة	١٥	١٥	٨	غ. م.	١٢	A and P, 1859, vol 30.
١٨٥٨	انطاكية	١١	٨,٥	٣	٣	غ. م.	FO 78/1418.
١٨٥٨	دياربكر	٨	٨	٣,٥ - ٤	١,٥ - ٥	غ. م.	المصدر نفسه.

١٨٥٨	عينتاب	٥,٥	٥,٥	٣	(٤)	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	مرعش	غ. م.	٦,٥	٢,٥ - ٣,٥	٢,٥ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	مرعش	غ. م.	٦,٥	٢,٥ - ٣,٥	٢,٥ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	اورفه	(٦)	غ. م.	(٤)	٣ - ٦	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	حلب	١١	١١	٣,٥ - ٧	٣	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	الموصل	١٠	٩	٤	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	بيروت	غ. م.	٨ - ١٤	٤ - ٦	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	يافا	١٥	١٢	٤ - ٥	٤	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	اللاذقية	غ. م.	غ. م.	٢,٥ - ٣	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٥٨	طرابلس	٩ - ١١	٩ - ١١	٣ - ٤,٥	٣ - ٤	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٦٣	القدس	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٥,٥	غ. م.	FO 195/771.
١٨٦٣	دياربكر	١٣	غ. م.	٤,٥	غ. م.	غ. م.	A and p, 1865, vol. 53.
١٨٦٩	حلب	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٧	المصدر نفسه، ١٨٧٠، ج ٦٦.
١٨٦٩	بيروت	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٦ - ٢٠	المصدر نفسه.
١٨٧٣	دمشق	غ. م.	غ. م.	٥,٦ - ١٠,١٤	غ. م.	١٢,٦ - ١٦,٨	USGR 84, T367, vol. 11.(٥)
١٨٧٦	حلب	١٣,٥	١٣,٥	٦	غ. م.	غ. م.	FO 78/3070.
١٨٧٧	الشام	٢٠	٢٠	٨ - ١٠	غ. م.	غ. م.	FO 78/3070.
١٨٧٨	الشام	١٠	١٤	٦ - ٧	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٧٨	دمشق	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٩ - ١١	
١٨٨٠	بيروت	(٢٢)	٢٤	(١٠)	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ١٨٨٠، ج ٧٣.
١٨٨٢	بيروت	غ. م.	غ. م.	٤ - ٦	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ١٨٨٣، ج ٧٣.
١٨٨٥	القدس	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٦,٨	غ. م.	المصدر نفسه، ١٨٨٦، ج ٦٠.
١٨٨٦	بيروت	(١٦ - ٢٦)	(١٦ - ٢٦)	(١١ - ١٧)	غ. م.	غ. م.	المصدر نفسه، ١٨٨٧، ج ٨٦.
١٨٨٨	لبنان	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٧ - ٨	غ. م.	CC Beyrouth, vol. 10.
١٨٨٨	حماه	غ. م.	غ. م.	غ. م.	(٤ - ٥)	غ. م.	المصدر نفسه.
١٨٩٥	دمشق	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٨	غ. م.	Cuinet, *Syrie*, p. 338.(٦)

(يتبع)

تابع جدول رقم (٢ - ١٥)

السنة	المكان	الاجر (بالقروش وكسورها) بناؤون	نجارون	عامل عادي	عامل زراعي	حرفي	المصدر
١٩٠٠	دمشق	١٥	غ.م.	٧	غ.م.	غ.م.	A and P, 1912/13, vol. 100.
١٩٠٣	فلسطين	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٦,٥	غ.م.	المصدر نفسه، ١٩٠٤، ج ١٠١
١٩٠٥	يافا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٦,٥	غ.م.	المصدر نفسه، ١٩٠٥، ج ٩٣.
١٩٠٥	يافا	غ.م.	غ.م.	غ.م.	(٦)	غ.م.	Auhagen, Beitrage, p. 78.(7)
١٩٠٥	دمشق	٣٠	غ.م.	٧,٥ - ١١	غ.م.	غ.م.	A and P, 1906/129.
١٩٠٦	دمشق	٢٠ - ٢٥	غ.م.	١٢	غ.م.	غ.م.	المصدر نفسه، ١٩١٢/١٩١٣، ج ١٠.
١٩١٠	حلب	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٨ - ١٢	Weakley, «Report,» p. 66.(8)
١٩١٠	عينتاب	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٤ - ٨	المصدر نفسه.
١٩١٠	لبنان	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٦ - ٧	غ.م.	المصدر نفسه، ص ٥٨.
١٩١٢	دمشق	٣٠ - ٣٥	غ.م.	١٥	غ.م.	غ.م.	A and P 1912 / 13, vol. 10.
١٩١٤	يهود فلسطين	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٦,٨ - ١٠,٨	غ.م.	Ruppin, Syrien, p. 84.(9)
١٩١٤	غزة	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٤ - ٨	المصدر نفسه، ص ١٣٨.
١٩١٤	الشام	١١ - ٤٣	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	المصدر نفسه، ص ١٦٠.
١٩١٤	الشام	١١ - ٤٣	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	المصدر نفسه، ص ١٦٠.
١٩١٥	حمص	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٤,٥ - ٦,٥	المصدر نفسه.

ملاحظات عامة: (غ.م.) = غير متاح. والأرقام بين الأقواس تقديرية.

(١) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972).

(٢) C C تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commercial.

(٣) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.

(٤) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

(٥) US GR 84 تعني: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State.

(٦) Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896).

(٧) Hubert Auhagen, *Beiträge zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens*, 2vols. (Berlin: Deutsche Landwirtschaft gesellschaft, 1907).

(٨) E. Weakley, «Report on Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» A and P 1911, vol. 87.

(٩) A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebeit,» *Beihefte zum Tropenflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916).

٢٠ ـ القيمة الاجمالية للانتاج في سوريا، عام ١٩١٣ [٣٠٣]

قيمة الانتاج السنوي للسلع في سوريا

. . . بغية تقديم نظرة حقيقية على قيمة السلع المنتجة في البلاد (بما في ذلك التحويلات النقدية من الخارج، مع حذف الدخول الناتجة عن التجارة)، نقدم هنا تقديرات روبن[٣٠٤] لتدعيم بحثنا في القوى الانتاجية لسوريا، وهي عن القيمة الاجمالية السنوية لانتاج السلع (بملايين الفرنكات).

(١) الزراعة	
(أ) المحاصيل الغذائية والعلف السنوية (الغلال ـ الحبوب ـ المحاصيل الجذرية، الخضر، السمسم).	٤٥٠
(ب) المحاصيل النقدية السنوية (التبغ، القطن، القنّب، بذر اليانسون، الشمّار، الكمون)	١٠
(ج) محاصيل الأشجار	
ـ الزيتون	٣٠
ـ الكروم	٣٠
ـ تربية دود القز	٢٥
ـ الموالح (الحمضيات)	١٥
ـ فواكه أخرى (فستق، بندق، مشمش، تين، وغيرها)	١١٠
(د) النباتات البرية وعرق السوس، العفصة، النبق)	٥
(هـ) الانتاج الحيواني (لحوم، ألبان، صوف، وغيرها)	١٠٠
(و) الدواجن والزراعة	٢٠
الاجمالي (حوالى ٧٠٠)	٦٩٥
(٢) الغابات: الانتاج يتكون غالباً من الحطب، والفحم النباتي، والصنوبر، واقصى تقدير له	٥
(٣) مصايد الأسماك: (تقديري)	١٠
(٤) التعدين وقطع الأحجار: (تقدير جزئي)	٢
(٥) الصناعة والصناعة الحرفية: المنتج للتصدير	٣٠
(٦) الصناعة اليدوية	٣٠
(٧) المواصلات:	
(أ) النقل (سكك حديدية، سفن شراعية، الشحن في الموانىء، النقل بالعربات وعلى الدواب)	٤٥
(ب) الحج والسياحة ١٠	٥٥
(٨) التحويلات النقدية من الخارج:	
(أ) تحويلات إلى الأقارب أو الفقراء	

(٣٠٣) Wihelm Rechlin, *Syriens Stellung in der Weltwirtschaft* (Greifswald: L. Bamberg, 1920), pp. 112 - 115.

(٣٠٤) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 20 - 23.

- إلى لبنان والمناطق المجاورة	٣٠
- إلى فلسطين (لليهود بصفة أساسية)	١٠
(ب) تحويلات للاغراض الخيرية المسيحية	١٠
المجموع الإجمالي	٨٨٢

ويمكن توزيع هذا المجموع على الولايات بصورة تقديرية على النحو التالي:

ولاية حلب	٢٢٢	مليونا
ولاية دمشق	٣٥٠	مليوناً
ولاية بيروت	٢١٠	ملايين
متصرفية لبنان	٥٠	مليوناً
متصرفية القدس	٥٠	مليوناً

ونستطيع أن نقدم تقديرات مختلفة لثلاث من الوحدات الادارية السابقة، وبخاصة ولايتي دمشق وبيروت ومتصرفية لبنان، تعتمد على تقرير القنصل الألماني في بيروت عام ١٩١١، الذي يقدم المتوسط السنوي لإنتاج هذه الوحدات الثلاث ولكن في صورة رقم شامل، مع توزيع ما يخص كل منتج في الولاية في ما يتصل بالانتاج الزراعي، وتربية الحيوانات، والمواد الخام والصناعة، التي تعاني فيها ولاية بيروت عجزاً (في الأرقام). غير

جدول رقم (٢ - ١٦)

المتوسط السنوي للانتاج الزراعي

(القيمة بآلاف الماركات)

الصنف	دمشق	بيروت	لبنان
القمح	٤٤,١٠٠	٣١,١٤٠	١,٨٠٠
الشعير	٢٦,٠٧٠	٦,٦٠٠	٣٠٠
الذرة	٣٠,٧٣٠	٢,١٠٠	٣٥
العلف	٢٢,٠٠٠؟	٢,٠٠٠	١,٠٠٠
الفواكه	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠	٧,٠٠٠
الماشية	١٧٠,٠٠٠	٤,٠٠٠	٦,٠٠٠
الابل	٣,٠٠٠	٥٠٠	٥٠٠
الغنم والماعز	٣٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	٢٠,٠٠٠
الخيل	٤,٠٠٠	٢,٥٠٠	٥٠٠
جلود الحيوانات	٨٠٠	٢٠٠	٢٠٠
زيت الزيتون	١,٠٠٠	٣,٠٠٠	٣,٠٠٠
الحرير	٣,٠٠٠	٦,٨٠٠	١٧,٠٠٠
التبغ	٢٠٠	٤٠٠	٤٠٠
الصوف	٤,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٠٠٠
	٣٤٩,٩٠٠,٠٠٠ مارك = ٤٣٧,٥ مليون فرنك	٧١,٢٤٠,٠٠٠ مارك = ٨٩ مليون فرنك	٤١,٧٣٥,٠٠٠ مارك = ٥١ مليون فرنك

أن هذه الحسابات تشير إلى أن أرقام روبن تعتبر منخفضة جداً وليست مرتفعة. ومختصر التقرير يوضح الأرقام التالية:

المتوسط السنوي للانتاج الزراعي بآلاف الماركات.

ثالثاً: العراق

١ - الموصل، عام ١٧٥٠ - ١٨٠٠ (٣٠٥)

(ولد مؤلف النص التالي «دومينكو لانزا» عام ١٧١٨، ودخل سلك الكهنوت في عام ١٧٤٩، وبعد أن درس في روما، أرسل إلى الارسالية الدومينيكانية في الموصل في السنة ذاتها، وقد أمضى فترتي خدمة هناك من عام ١٧٥٤ إلى عام ١٧٦١، ثم من عام ١٧٦٤ إلى عام ١٧٧٠، وخدم فيما بين المدتين في إرسالية كسروان في جبل لبنان، ولا نعرف تاريخ وفاته، ولكن لا بد أن يكون قد توفي بعد عام ١٧٧٥.

وقد ترك الأب لانزا مخطوطين عن الموصل، الأكبر منهما بعنوان «العلاقات التاريخية لإرساليتنا في الموصل»، وهو مفقود. أما المخطوط الآخر، فمودع في أرشيف الدومينيكيين في روما، وقد فُقد خلال ثورة عام ١٨٤٨، ولكن تمت استعادته بعد ذلك من دكان جزار كان ينوي استخدامه في لف اللحوم. وفي عام ١٨٩٥، أُعطيت نسخة من المخطوط لدير الدومينيكان في الموصل. وقد تمّت ترجمة الأقسام الخاصة بتاريخ الموصل إلى اللغة العربية، ونشرها الأب روفائيل بيداويد تحت عنوان: «الموصل في الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومينكو لانزا (الموصل ١٩٥١)»، وقد أخذنا عنه الفقرات التالية (ص ٩ - ١٥، ٣٤ - ٣٧).

(وتبدو الأرقام الخاصة بالسكان التي أوردها لانزا مبالغ فيها، وإذا كانت صحيحة، فإن معنى ذلك أن الموصل كانت أكثر سكاناً من القاهرة، وأكثر كثيراً جداً من سكان حلب(٣٠٦). ولكن الانطباع العام الذي يعطيه أن السكان كانوا يتذبذبون من حيث العدد نتيجة الطواعين والمجاعات من ناحية، ونتيجة إعادة بناء المدينة من ناحية أخرى، وملاحظاته في هذا الصدد دقيقة. وينسحب ذلك على ما يذكره عن النشاط الاقتصادي الرئيسي، حيث يقدّم صورة حقيقية للوضع عند نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر).

في تسعينات القرن الثامن عشر قدم أوليفيه الوصف التالي(٣٠٧):

«الموصل واحدة من أكبر أسواق الشرق، فمعظم المصنوعات، والعقارات والسلع الهندية التي تأتي إلى البصرة وبغداد تمر عبرها إلى القسطنطينية، أو تنتشر منها إلى داخل آسيا الصغرى. وينسحب هذا على بن مخا

---

(٣٠٥) Domenico Lanza, « Compendiosa relazione istorica dei viaggi fatti dal P. Domenico Lanza dell' Ordine dei Predicatori da Roma in Oriente dall' anna 1753 Finno a/1771».

(٣٠٦) يقدّم أوليفييه التقديرات التالية للسكان في تسعينات القرن الثامن عشر: المسيحيون من ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠، اليهود ١٠٠٠ نسمة، العرب ٢٥٠٠٠ نسمة، الأكراد ١٥٠٠٠ - ١٦٠٠٠ نسمة، وحوالى مثلهم من الأتراك، أي أن جملة عدد السكان يقدّر بسبعين ألفاً. أنظر:
Guillaume Antoine Olivier, *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république*, 4 vols. (Paris: H. Agasse, 1801 - 1807), vol. 1, p. 268.

(٣٠٧) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

والبضائع الفارسية. وهي تلعب أيضاً دور المخزن للعفصة الجوزية، وصمغ الكثيراء، وشمع كردستان، وكذلك القطن الذي يأتي من المناطق المجاورة. وفي الموصل أحسن أنواع الجلد المراكشي، كما يُصنع الكثير من الأقمشة القطنية لاستخدام السكان المحليين. وبعض هذه السلع يرسل إلى حلب إلى جانب العفصة الجوزية وصمغ الكثيراء، ليباع إلى التجار الفرنسيين الذين يشحنون هذه السلع إلى مرسيليا. وقد أعطت الموصل اسمها لقماش القطن المعروف باسم الموسلين، لأن العيّنات الأولى من هذا القماش وصلت إلى أوروبا عن طريق هذه المدينة، بعد أن وصلتها من الهند عبر فارس والخليج الفارسي.

وترسل حلب إلى الموصل ما تحتاج إليه من السلع الأوروبية، وكذلك العباءات المصنوعة في سوريا. كما يأتي النحاس القديم إليها من سوريا، والعراق، والأناضول، وأرمينيا، وكردستان، ويرسل إلى بغداد والبصرة، ثم يشحن بحراً إلى الهند».

أ ـ سكان المدينة (٣٠٨)

رغم ما انتاب الموصل من تقلبات ودمار فهي لا تزال واسعة جداً، كثيرة السكان حتى أنها دفعت وحدها في السنين الأخيرة جيش طهماسب كولي خان ملك الفرس، ذلك الجيش الجرار، بفضل قوتها وكثرة عددها من غير أن تحتاج إلى مساعدة الجيش العثماني.

ولقد حدثني المسنون من أهل البلدة مراراً أن نصف البلدة تقريباً كان في زمانهم خرائب خالية من السكان، وأن أهاليها كانوا أقل عدداً من الآن بنحو الثلث. وكانت المعيشة على أنواعها رخيصة جداً واللباس خشناً وقليل الثمن، ولم يكن فيها من بائعي السلع والمنسوجات سوى بضعة من النصارى. وكان النصارى لا يختلفون بعاداتهم وأزيائهم عن المسلمين، فلم يكن بين المسيحي والمسلم من علامة فارقة، إلا أنه لما نشبت الحرب بين الباب العالي وإيران في مستهل هذا العصر، أخذت الجيوش العثمانية تتوارد متوالية إلى الموصل. فحدث أن كثيراً من أهالي الموصل سيقوا للحرب، وهكذا اختلطوا بالأتراك الأجانب واقتبسوا أخلاقهم وعوائدهم السيئة وتعلموا النعومة في ملبسهم والترف في مأكلهم ومعاشراتهم، وأخذوا هم أيضاً يتاجرون ويحترفون مختلف الحرف حتى اتسعت المدينة في سنين قليلة ونمت ثروتها وكثر أهلها وصارت لا تقلّ أهمية في نظر الترك عما هي في نظر الفرس. وأخيراً لما قدم طهماسب كولي خان هذا القطر بجيش قوي للاستيلاء على الموصل، لجأ إليها عدد كبير من العرب والأكراد والأتراك ومن نصارى القرى المجاورة. وبعد هذا الحصار الشهير بقيت البلدة مزدحمة بالأهلين، وانخرط معظم الأتراك في سلك الجندية وتعاطوا في الوقت عينه التجارة واحترفوا شتى الحرف وتكاثروا بصورة عجيبة وزادت ثروتهم وأصبحوا صلفين متعجرفين أكثر من أتراك سائر المدن.

إن هذه البلدة خلافاً للظن هي كثيرة السكان جداً بحيث يمكن اعتبارها من المدن ذات الشأن في الامبراطورية. وبعد أن أقمتَ فيها وتجولت في أنحائها في ظروف عديدة وتأملت

---

(٣٠٨) روفائيل بيداويد، مترجم، الموصل في الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومنيكو لانزا (الموصل: مطبعة النجم، ١٩٥١).

جميع أقسامها، تبينت لي كثرة سكانها الهائلة وفاتحت الأب فرنسيس[٣٠٩] وعدة أشخاص من أهل البلدة لأعرف كم هو عدد سكانها عند ظنهم، فأجمعنا على أن عددهم يتجاوز **الثلاثمائة ألف نسمة**، إلا أنه لم يكن من الممكن إحصاؤهم بالضبط.

أضرب صفحاً عن الأسباب التي هيأت لنا هذا التخمين، واكتفي بالقول إنه في الطاعون الذي حدث بعد سفري[٣١٠]، أوعز الوالي إلى حراس أبواب المدينة أن يحصوا كعادتهم كل يوم عدد الجنائز التي تخرج من السور. **فوجد عند انتهاء الطاعون أن أكثر من مائة ألف ميت دفنوا خارج المدينة**. أضف إلى ذلك الكثيرين الذين دفنوا في المقابر داخل البلدة وخاصة منهم المسيحيون الذين لهم مقابرهم المتصلة بكنائسهم بجوار الهيكل[٣١١]. هذا ما كتبه لي رهباننا من الموصل وزادوا على قولهم أن المدينة ما زالت مأهولة بالكفاية، لكن الأهلين هم في بؤس شديد.

ومهما يكن من عددهم، فإن غالب أهالي الموصل تنقصهم الثقافة والكياسة، لأن معظمهم يتألف من أتراك وأكراد أتوا وسكنوا المدينة بالتدريج، فصار بعضهم تجاراً وآغوات. وبقي بعضهم يحرثون الأرض أو يستخدمون عملاء لحرثها، ومنهم من انضوى إلى قطّاع للطرق وخدموهم بالتجسس لهم، وآخرون يعيشون بمختلف الصناعات، والكل تقريباً ينتسبون إلى احدى الأورطات[٣١٢] ليلتجأوا إليها عند الشدائد وتكون لهم عوناً على الشر.

يهود البلدة فقراء والمظنون آن **عددهم لا يتجاوز الأربعمائة**. **أما النصارى فيبلغ عددهم على ما يقال إلى نحو ستة آلاف نسمة**، لكن ظني فيهم أنهم أكثر عدداً، معظمهم يزاولون التجارة أو الصباغة أو يشتغلون بمهن أخرى وثروتهم متوسطة. ينقسمون إلى ملتين ومذهبين مختلفين: اليعاقبة والنساطرة. والنصارى في هذه المدينة يعانون حيفاً أقل مما يعانيه غيرهم في بقية بلاد الدولة العثمانية. إلا أنهم لا يخلصون من إهانات جمة تصيبهم: فمنهم الكاثوليك أكثر تعرضاً للتعديات من غيرهم لانحيازهم عن معتقدهم وطقوسهم التي ولدوا فيها. وهذا كان سبباً للوشاية بهم إلى الحكومة العثمانية من أهالي البلدة. وكان عددهم عند سفري نحو ألف شخص في المدينة ونيفاً وأكثر من هذا العدد في القرى المجاورة.

ب ـ الحالة الاقتصادية

ولا يتعجبن أحد من كثرة الحبوب في الموصل: فإن الأراضي، وإن كانت قليلة الاستعمال للزراعة، خاصة الواقعة منها إلى جهة الصحراء وهي التي لا يتمكن الأهلون من

(٣٠٩) هو الأب فرنسيس كورادينو توررياني (Corradino Turriani)صديق لانزا ورفيق دراسته في روما ومساعده في الموصل. يرد ذكره عدة مرات في هذه المذكّرات.

(٣١٠) يشير إلى سفره الثاني، أي مغادرته الموصل للمرة الأخيرة سنة ١٧٧١.

(٣١١) انظر: سليمان الصائغ، تاريخ الموصل (لبنان: مطابع الكريم، ١٩٥٦)، ج ١، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣.

(٣١٢) الأورطة كلمة تركية «أورته» معناها الوسط وإصطلاحاً تطلق على فرقة الجيش.

زرعها أبداً خوفاً من غزوات الأعراب، فاقتصرت حراثتهم على الأراضي المجاورة للبلدة، إلا أن الأراضي الممتدة على ضفة النهر كانت تحرث كلها ومعها أيضاً القرى العديدة القائمة على ضفته الأخرى، وهي أراضٍ خصبة جداً خصباً يفوق التصور، لذلك فغلتها تكفي لا بل تفيض عن حاجة الولاية وربما تكفي لسد حاجة الولايات المجاورة. لكن بين آن وآخر تغزوها أسراب الجراد بكثرة ولا تترك معها شيئاً من الحنطة وتلتهمها كلها إذا كانت طرية، أما إذا كانت بالغة أوانها فالضرر اللاحق يكون أخف وقعاً.

إن المواد الغذائية الضرورية في هذه الولاية أرخص قيمة من سائر الولايات عادة، وخاصة الخبز والعنب والخوخ والقطن وما أشبه، وهي زهيدة الثمن نظراً إلى الكميات الكثيرة التي ترد إليها من كردستان. أما بقية الأثمار فهي قليلة لأنها ترد إليها من أماكن بعيدة وبكميات محدودة، هذا ما سوى الشمزي والبطيخ وغيرها من ثمار الأرض التي تتوفر في البلاد.

ج - التجارة

توجد في الموصل أنواع البضائع المستوردة إليها من إيران والهند وأوروبا ومن الأقطار الأخرى التابعة إلى الامبراطورية. إلا أن تجارة الموصل الخاصة عدا الحبوب، هي الأقمشة القطنية ويصدّر منها كل سنة مقدار كبير إلى سائر الجهات. ويمكن القول أن البلد بكامله يستفيد فائدة عظيمة من هذا الصنف التجاري: فإنه في القرى التي يكثر فيها الماء يزرع القطن بكثرة، لكنه لا يكفي للحاجة المحلية، ولذا فكثير من الناس يقصدون بلاد كردستان لتوريده إلى الموصل والقرى، فتشتغل عامة النساء بغزله ويهتم الرجال بنسجه أشكالاً مختلفة وآخرون بتقصيره[٣١٣] وغيرهم بصبغه أو رسمه بصور شتى وغيرهم بنقله وبيعه، وهكذا فالجميع تقريباً يشتغلون به.

ان الاتجار بهذه الأنسجة رائج والربح الناتج منها للبلد وفير جداً. وبالدراهم التي يربحها الأهلون من تجارتهم هذه يستوردون من شتى الأقطار المواد التي يحتاجونها لأشغالهم ويتاجرون بها في الولايات المجاورة من كردستان وإيران فيرجعون محملين بما تنتجه تلك الأقطار بأسعار واطئة، ثم يذهبون به إلى حلب وغيرها من البلاد ويبيعونه بأرباح فائضة.

إن العفص وهو كثير في جبال كردستان يحمله الموصليون بمقادير كبيرة إلى حلب لبيعه على التجار الأوروبيين ولابتياع الأجواخ والأقمشة والنيل وغيرها من البضائع الأوروبية بأثمانه. وتستورد كميات من النيل سنوياً من حلب إلى الموصل ما يربو ثمنه على ألف ألف غرش. وأعتقد أنه يستهلك كله في هذه المدينة لصبغ المنسوجات بأشكال شتى.

ويلاحظ أن الموصل عدا فروع تجارتها المختلفة، أنها تستفيد من موقعها الجغرافي المتوسط بين الجهات: فتأتيها الاعراب من البادية والأكراد من الجبال ويبتاعون منها

---

(٣١٣) التقصير في اللغة معناه دق الثوب وتبييضه وهو ما يعبر عنه باللهجة العامية بالقصر.

ما يحتاجونه. وللسفر منها إلى إيران يكفي اجتياز الجبال وكذا إلى بغداد يكون السير منها سهلاً بالبر وأكثر سهولة منه بالنهر، ومن بغداد فالبصرة فالهند كما يفعل كثير من التجار. والبضائع التي تجيء بها القوافل من إيران والهند إلى المملكة العثمانية تمر بالموصل، كما وأنه لا بد أن تمر بها البضائع التي تنقل من الأقطار العليا الشمالية إلى الأقطار السفلى الجنوبية.

وبنتيجة هذه المميزات كانت ثروة الموصل على جانب من الأهمية. ولكانت ثروتها أعظم لو انتظم فيها الحكم ولم تكن مطمحاً لاستبداد حكام لا هم لهم سوى البحث عن الأغنياء وتحرّي ثرواتهم للتوسل إلى الاستيلاء عليها كلها أو بعضها.

د ـ الادارة

ان الباب العالي هو الذي يرسل باشا الموصل، ولكنه كثيراً ما كان يضطر، حذراً من إغاظة باشا بغداد، إلى عزل أو نصب من يطلب هذا الباشا اقصاءه أو توليته. **والحقيقة هي أن كل باشا يأتي الموصل وهو غريب عنها، لا يكون له فيها من السلطة إلا بقدر ما يسمح له بها الوجوه المتنفذون في البلدة.** وهؤلاء حسب رغباتهم يثيرون الشعب على الباشا أو يلقون الشقاق بين الينجرية[٣١٤] كي يقتتلوا بينهم بحيث يبقى الباشا في السراي[٣١٥] غير قادر على استعمال سلطته.

ولقد وقعت فتن كثيرة أثناء إقامتي الطويلة في الموصل. فتارة كان الشعب يثور على الباشا، وطوراً كانت أورطات الينجرية يقاتل بعضها بعضاً، أو أن المدينة كانت تنقسم إلى فريقين متحاربين، وكثيراً ما كان الانقسام يقع بين آغوات آل عبد الجليل أنفسهم.

هـ ـ تجمّد نهر دجلة[٣١٦]

سكنت هذه القلاقل أخيراً بعد أن قتل فيها بعض أشخاص. وجاء الشتاء وفيه اشتد البرد وقسا حتى أن نهر دجلة جمد تماماً في هذه الأصقاع، وكانت القوافل تمر عليه بلا خوف طوال عشرين يوماً.

أظن أنه لا يرد ذكر برد كهذا في تواريخ هذه البلاد الحارة المناخ حيث لا يشاهد تجمّد وجه المياه إلا نادراً جداً. وبسبب هذا البرد الهائل نفق عدد كبير من الحيوانات الوحشية

---

(٣١٤) الينجرية «الإنكشارية» كلمة مشتقة من التركية «يكيجري» معناها: العسكر الجديد. وهي فرقة أنشأها السلطان أورخان العثماني (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩ م). وعني بتدريبها حتى صارت أهم فرقة في الجيش لا مثيل لها في القوة والإقدام والمرونة في الحرب. لكن لمّا طال عليها الأمد أخذت تستأثر بالسلطة وأساءت استعمالها، وأصبحت منبع الشغب والقلاقل في الدولة، مما اضطر السلطان محمود الثاني أن يقضي عليها سنة ١٨٢٦م (١٢٤١ هـ).

(٣١٥) السراي هو دار الحكومة.

(٣١٦) انظر: الصائغ، **تاريخ الموصل**، ج ١، ص ٢٩٠.

والأهلية وهي ينابيع ثروة البلاد وقوتها إلى حد كبير. وتبع ذلك غلاء الأقوات في ديار بكر وماردين وكل البلاد المجاورة أكثر مما في الموصل. فقد كان في الموصل غلة ولو بسعر غالٍ. وكان خلق كثيرون يردون إليها زرافات طلباً للطعام، فامتلأت المدينة بالفقراء من أهل البلدة ومن أهالي القرى ومن الأماكن النائية. فكانت الحالة التي انحطوا إليها من بؤس وشقاء ـ حتى اضطروا معها إلى بيع جميع أمتعتهم بأبخس الأثمان ـ تحرك في الإنسان الشفقة والعطف. وانه لما يفطر القلب أن آل بهم الحال إلى أن يبيع الآباء أولادهم والأزواج نساءهم لمد حياتهم مدة قصيرة، ثم لا يعتمون أن يفقدوها هالكين من الام الجوع التي تزيد فيها قسوة الشتاء. وكانت جثثهم تبقى على قوارع الطرق بلا دفن إلى أن يأتي من أهل الخير من يلقيها في دجلة غالباً. وكان كثير من الأتراك الذين آلمتهم هذه المناظر الكئيبة يوزعون مقداراً عظيماً من الخبز والأطعمة الأخرى على زمر الفقراء، فكان هؤلاء يزدحمون على الأبواب. وصار الكل في هذا الشتاء يسعفون من مستهم الحاجة.

ولما انقضى الشتاء ونبت العشب في أواخر شباط، أمر الباشا بإلزام الفقراء الغرباء الخروج عن البلدة لتخفيف الشقاء عنها. فسافر هؤلاء المساكين واتجه بعضهم إلى بغداد والبعض نحو قره جولان(٣١٧) بلا زاد، وصاروا يقتاتون بأعشاب البر كالبهم، وخارت قوى كثير منهم مما عانوه من قبل في الشتاء ولم تبقَ لهم طاقة فصاروا يموتون جوعاً والعشب في أفواههم، وتغطت البرية بعدد لا يحصى من جثثهم.

و ـ الجراد والمجاعة العظيمة

ولما خفّت الحالة قليلاً بمغادرة الغرباء وقسم من الأهالي أيضاً وصار الناس يقتاتون بما يتيسر منتظرين الحصاد، فجعوا بهجوم الجراد بكثرة هائلة جداً أتى معها على جميع الزروع في أيام قليلة. عندها ترك قسم كبير من الأهلين المدينة والقرى المجاورة ولجأ بعضهم إلى بغداد والغير إلى الولايات المجاورة أو إيران وأماكن أبعد منها. وكنت ترى الحقول وقد تغطت من جديد بجثث الهاربين. وأما الذين بقوا في البلدة فصار يموت كل يوم منهم عدد عظيم حتى لكانت تبقى الجثث مطروحة في الأزقة تأكلها الكلاب أو تُجّر لتلقى في النهر. أضف إلى كل هذا أن تفشّت الحميات الخبيثة طيلة عام ١٧٥٧ هذا فامتلأت البيوت بالمرضى والمقابر بالموتى.

ان الذين كانت حالتهم تمكنهم لم يحجموا عن انفاق الأموال لتحصيل ما كان ضرورياً لإعالة ذويهم، بل كانوا يذهبون أو يرسلون إلى قره جولان وإيران وغيرها من الأماكن لجلب الحبوب. ولكن من المؤكد أنه في خريف هذه السنة وشتائها لم يبع أحد الحبوب علناً، وسبب ذلك شره الأغنياء الذين كانوا يسترون الحبوب ويحتكرونها كي يبيعوها حسبما يحلو لهم، وظلم الذين كانوا يضعون اليد عليها بالقوة. وكان من النادر وجود أشخاص يبيعونها في منازلهم ولو بأثمان فاحشة.

---

(٣١٧) هي مدينة في ولاية السليمانية.

ونجم عن هذا الشقاء كثرة السرقات التي كانت تقع يومياً، ولم يترك اللصوص داراً ولا محلاً إلا وسطوا عليه حتى أنهم سطوا على دارنا[٣١٨] وسرقوا بضعة أوان كانت في المطبخ. على أن المفجع حقاً والداعي إلى أشد العجب والدهشة رؤية آباء يبيعون أبناءهم وبناتهم لأي كان وبثمن بخس، وبعولة يبيعون نساءهم وكل عزيز لديهم لا بين المسلمين فقط بل والمسيحيين أيضاً. ومع ذلك كانوا يجدون أنفسهم بعد قليل جياعاً كالسابق لا يجدون ما يخففون به شقاءهم، وكانت تسمع ليل نهار أصوات الناس يستجدون الخبز وآخرين يجدّفون وغيرهم يتمنون الموت للخلاص من الحياة التي كلها شقاء وعذاب. ولكن من يستطيع وصف جميع مصائب هذا الزمان والحوادث الغريبة والفظيعة التي جرت في هذه الديار خلال فجائع كهذه!

إن من لم يرَ المشاهد الغريبة التي حدثت في هذه الظروف لا يمكنه أن يصدق ما يقرأه في هذه الرواية التاريخية أو غيرها عن الفاجعات التي حدثت في الماضي، ومما يبان للبعض أكثر غرابة هو أن الشعب وسط كلّ هذه الفاجعات والمصائب أصبح في حالة أسوأ مما كان عليه قبلاً، كما حدث في أورشليم قبل خرابها. كما أن روح الثورة كانت سارية بين الأتراك، وكان المسيحيون أيضاً منقسمين فيما بينهم.

٢ ـ العراق عام ١٨٠٠[٣١٩]

(الفقرات التالية عن مراسلات من والي هارفرد جونز (عُرف فيما بعد بالسير هارفرد جونز بردجز، المبعوث البريطاني إلى إيران ومؤلف بضعة كتب). وكان في تلك السنة مقيماً لشركة الهند الشرقية في بغداد. وتعطي مراسلاته صورة عن أحوال العراق غير المستقرة، وصعوبة وبطء النقل، والجهل التام لكل ما يتعلق بالبلاد. والمراسلات تعتمد على ثلاث رحلات قام بها من البصرة إلى الحلّة بطريق نهر الفرات. والأولى تناقش إمكانية إرسال جيش إلى سوريا عبر العراق لمحاربة الفرنسيين (حملة بونابرت).

تعج الضفة الغربية لنهر الفرات بالزراعة، والقرى من القرنة، حيث يلتقي النهران، إلى السماوة فيما عدا مناطق معينة منها، والضفة الشرقية التي تحدّ المجرى، وهي ـ بشكل عام ـ سبخة تمتد بين النهرين. وإلى الشمال من السماوة يبدأ المجرى الضحل حيث ينتهي قرب لملوم، ثم من هناك إلى الحلة نجد زراعة جزئية على ضفتي النهر. ومن الحلة إلى بير تقترب الأرض من الطبيعة الصحراوية. ويشكل النهر نوعاً من المساقط بسبب الصخور الضخمة التي تعترض مجراه (تذكّر، يا سيدي، أنني أتحدث هنا عما سمعته). وبين البصرة والسماوة حيث

(٣١٨) هي دار الآباء الدومينيكيين.

(٣١٩) Jones to Elgin, 28 November 1800; Jones to Resident Basra, 25 October 1800; Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret (Bombay): (IOPS 381/17); «Tooke to Jones, 27 March 1801,» (Bombay), (IOPS 381/23), and «Manesty to Government Bombay, 4 March 1802,» (Bombay), 8 (IOPS 381/31).

تُزرع الضفة الغربية للفرات، تنتشر في البلاد القنوات العديدة التي أقيمت لتوفير مياه الري للمناطق الزراعية، والتي قد تضطر جيشاً إلى الالتفاف بعيداً عبر الصحراء، حتى تختفي عن أنظاره ـ لمدة يوم أو يومين ـ القوارب التي تتجه شمالاً على صفحة النهر. وفي المجال نفسه تعد الضفة الغربية أرضاً وعرة لمسافة تصل إلى ٣٢٠ ميلاً، حيث تنتشر هنا مستنقعات الأرزّ من النهر إلى مسافات بعيدة. والمجرى الضحل، الذي يمتد في اعتقادي إلى مسافة ثلاثين ميلاً أو أربعين، يرجع في الأصل إلى ما سحبه عرب الخزعل من النهر بغرض زراعة الأرزّ، وأيضاً بغرض الدفاع عن أنفسهم وتأمين وجودهم في مواجهة الباشا. والعبور خلالها يقود إلى مستنقع مخيف ينمو فيه البوص، وإلى مجارٍ مائية صغيرة، لا يزيد اتساعها على بضعة أقدام، ولا يزيد عمقها عن منتصف الساق، ولا يمكن اجتيازها إلا بقوارب خاصة يقال لها مشوف. وبدت لي المساقط المائية بين الحلّة وبير عقيه خطيرة في حالة الملاحة ضد التيار. . .

المؤن: لا تنتج المنطقة من بغداد إلى البصرة ما يكفي استهلاكها من القمح والشعير. وهي حقيقة يستدل عليها من الكميات الكبيرة من الغلال التي يتم جلبها من كردستان وغيرها، ولكنها تنتج الأرزّ والتمر بكميات أكبر مما تستهلكه. ورغم ندرة المواد الغذائية لأسباب أخرى مختلفة، إلا أنها متوفرة بالقدر الكافي، ولكن غالبيتها بيد العرب الذين ينتقلون من مكان إلى آخر (ومن ثم يجب أن يحمل الجيش مؤونته معه). . .

ولا مجال للشك في أن البريد الرسمي يصل من البصرة إلى بغداد في خمسة أيام أو ستة، وأنه يصل إلى القسطنطينية دائماً قبل البريد المرسل عن طريق حلب. وعلى سبيل المثال، فإن الرسول الذي أرسلته إلى القسطنطينية بلغها بعد ثلاثين يوماً من سفره، ولو كانت حقيبته قد وصلتني في خمسة أيام أو ستة، لاستطاع المستر توك أن يتلقاها فيما بين ثمانية عشر يوما وتسعة عشر من إرسالك إياها.

ويستحق تجنّب تعرّض الحقيبتين البريديتين، الأصل والصورة، لمخاطر الصحراء، اهتمامك وتأكيدك عليه. ولكن المسافة من البصرة إلى السماوة تدخل في نطاق حكم شيخ المنتفق، الذي أعلم أن نفوذك لديه كبير إلى درجة أنني أعتقد بعدم تعرّض المراسلات الرسمية لخطر ذي بال فيما بين البصرة وذلك المكان. وفي رأيي المتواضع أن الخطر الذي يتعرض له حملة الرسائل العرب يقع بين السماوة ومشهد علي والحلّة، واضعاً في الاعتبار تعرّض حملة بريد الحكومة (الشكودار) للسرقة والنهب، خلال عبورهم منطقة الخزعل، بمتوسط أكبر مما يتعرض له «الشكودار السريع» الذي يمر من السماوة إلى الحلّة.

وقد استأجرت تتري من الأوجاق يدعى عبد الحميد، وهو رجل مسنّ، لا أعلّق عليه أملاً في الارسال، ولكنه فرض علي بطريقة ما. وقد أعطيته أجر الذهاب والعودة كاملاً، ووعدته بمائة قرش عن كل يوم ينقص عن الخمسة وعشرين يوماً التي تستغرقها الرحلة (من القسطنطينية) إلى بغداد، ومبلغ خمسمائة قرش عن اليومين ١٥ و١٦، إذا استطاع أن يصل إلى بغداد في أربعة عشر يوماً، عندئذ يكون من حقه الحصول على ١٩٠٠ قرش، وإذا وصل

في ١٥ يوماً يحصل على ١٤٠٠ قرش. وسوف يسافر غداً إذ إن الوقت متأخر اليوم للرحيل...

... اكتب إلينا... عن جملة الخسارة التي لحقت بالسفينة اكتيف التي تعمل شرقي بر البصرة. وقد يبرهن النهر على خطورته على السفن الأخرى...

إن خسارة السفينة اكتيف، جعلتني أفكر في إقامة عمود قرب مصب النهر، يمكن أن تراه السفن من أعلى سواريها قبل الوصول إلى البر، لعله يرشدها، دون تعرّض للصعوبات أو للخطر، إلى المجرى الملاحي المناسب. وتكاليف اقامة مثل هذا العمود لن تكون كبيرة على أن يكون مدى نفعه موضع التجربة...

٣ ـ طواعين بغداد وأطرافها(٣٢٠)

كان من خصائص المجتمع العراقي في أيام الحكم العثماني معظمه العيشة البسيطة في الريف والمدن، والتأخر الملحوظ في شتى المرافق الحياتية، والجهل المستحوذ على أكثر السكان بكل ما يصحبه من خرافات وتقاليد بالية. ومع أن المدنية الحديثة كانت قد بزغت أنوارها في أوروبا وامتد تأثيرها إلى قسمٍ غير يسير من أنحاء العالم الأخرى في تلك الأيام فقد بقي العراق معزولاً عن سائر البلاد، وظل الجهل والاهمال مخيمين في أرجائه.

ولم يكن غريباً والحالة هذه أن تكثر المجاعات في مدنه وأصقاعه بين حينٍ وحين، وتفتك الأمراض والأوبئة بسكانه وأهليه فتودي بحياة الألوف المؤلفة منهم. فقد باتت الأوبئة والطواعين شيئاً مألوفا عند الناس يومذاك، ولم تعد أية حقبة من الحقب تخلو من انتشار الطاعون هنا أو هناك أو تسرب الهواء الأصفر (الهيضة) في هذه الجهة أو تلك.

ولقد وقعت في العراق على ما يذكر التاريخ طواعين فظيعة تقشعر من هولها الأبدان، ما بين العقد الأخير من القرن السابع عشر وأواسط القرن التاسع عشر. فقد حدث قبيل وصول والي بغداد المشهور حسن باشا إلى العراق أن تفشى الطاعون فيٍ بغداد سنة تسع وثمانين وست مئة وألف للميلاد، وظل يفتك بالناس وتشتد وطأته عليهم مدةً تزيد على خمسة أشهر. وبلغ من ضراوته وكثرة ضحاياه أن صار يسميه البغداديون «أبو طبر» ولذلك تقدر بعض المراجع أن هذا الطاعون قد فتك بمئة ألف نسمة من السكان وقضى عليهم خلال ثلاثة شهور أو أربعة. والمعتقد أن عدواه قد تسربت إلى بغداد من مندلي على أثر مجاعة كبيرة بدأت بالموصل والمناطق المجاورة لها ثم امتدت إلى العراق الأوسط والجنوبي، نظراً لقلة الأمطار

---

(٣٢٠) عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ٨ ج (بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦). يستند إلى «كلشن خلفا» في كثير من رواياته في هذا الموضوع؛ ياسين بن خير الله العمري، غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر، عني بطبعه ونشره محمد صديق الجليلي (الموصل: مطبعة أم الربيعين، ١٩٤٠)؛ رحلة فريزر إلى بغداد في عام ١٨٣٤؛ رحلة عبد اللطيف أبي طالب الشوشتري، وجعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة (بيروت: [د.ن.]، ١٩٧١)، ص ١٩٧ ـ ٢٠٥.

وجفاف الحقول. فأدى تقاطر السكان على بغداد بسبب ذلك إلى انتقال المرض إليها.

ثم عاد هذا الطاعون إلى بغداد في السنة التالية، أي في سنة تسعين وست مئة وألف فكان أشد فتكاً وضراوةً من قبل، واستقام لمدة تناهز ثلاثة أشهر فكانت ضحاياه تقدر بألف نسمة يومياً، ومات من جرائه خلق كثير على هذه الشاكلة. ثم سرت عدواه إلى الأصقاع الجنوبية من العراق حتى وصل إلى البصرة الفيحاء فأهلك الناس فيها بالآلاف. وقد قيل ان ضحاياه فيها قد زادت على عدد الضحايا التي أجهز عليها في بغداد بحيث ان الناس في البصرة قد عجزوا عن دفن موتاهم، فصاروا يوارونهم التراب ويدفنونهم في المحل الذي كانوا يقعون فيه.

وفي أواخر سنة سبعٍ وثلاثين وسبع مئة وألف تفشى الطاعون في الموصل وبقي مقيماً فيها إلى السنة التي تلتها، وكان خلال تلك المدة كلها يفتك فتكاً ذريعاً بالناس حتى بلغ عدد إصاباته ألف إصابة في اليوم الواحد أو يزيد أحياناً. ولم تمض سنتان على هذا الطاعون حتى ظهر في بغداد كذلك فقضى على خلقٍ كثير من أهاليها.

وفي سنة اثنتين وسبعين وسبع مئة وألف تسلل الطاعون من استانبول إلى بغداد، وظل ينشر ظله الثقيل فوقها مدةً تناهز الستة أشهر. ومن أجل هذا خرج الوالي المملوك عمر باشا هارباً منه وخيّم معتزلاً في ضواحي الأعظمية مدةً تزيد على شهرين. وقد جاء في رحلة عبد اللطيف أبي طالب الشوشتري أن سبعين ألفاً من الناس قد ماتوا في أول أدوار الاصابة بتأثير هذا الطاعون، ولم يحص عدد الموتى في الأيام التي أعقبت ذلك الدور. والمعروف في تلك الأيام أن عدداً غير يسير من البيوتات والأسر العراقية وغير العراقية قد قضى عليهم هذا المرض الوبيل، وإن أحوال البلاد قد ارتبكت بتأثيره فانعدم الأمن وتوقفت التجارة، ثم انقطعت الحركة تقريباً. ومع هذا فقد سرت عدواه بعد ذلك إلى البصرة وبوشهر، وإلى القرى والبوادي أيضاً. وكان ممن قضى نحبه واختفى من الوجود عدد كبير من الموظفين الأكفاء الذين كان يُعتمد عليهم في تمشية شؤون الولاية ومصالحها. ولذلك توقف العمل في دوائر كثيرة مدة من الزمن بسبب هذه الكارثة فانحلت أمور الديوان وارتبكت أحواله.

ويقول الرحالة الايطالي سيستيني[٣٢١]، الذي زار بغداد في ١٧٨١، عن هذا الطاعون أنه منذ أن حدث إلى حين زيارته لبغداد لم يبقَ في قيد الحياة من سكان بغداد أكثر من (٢٥٠٠٠) نسمة، لأن الطاعون أفنى ثلثي السكان، بحيث بقيت أحياء كثيرة من بغداد مقفرة إلى حين مجيئه إليها. وكان من جملة من مات في هذا الطاعون «أسقف بابل» فدفن في الكنيسة.

وقد أمحلت الدنيا وانقطعت الأمطار في شتاء سنة ١٧٨٥ فعم القحط بسرعة لأن انقطاع

---

(٣٢١) Domenico Sestini, *voyage de Constantinople à Bassora en 1781, par le Tigre et l'Euphrate, et retour à Constantinople en 1782 par le désert et Alexandrie...* (Paris: Dupuis, l'an VI (i.e. 1797 - 78).

الأمطار في هذه السنة كان قد حصل في السنة التي سبقتها أيضاً. ولذلك ارتفعت أسعار الطعام في بغداد ارتفاعاً فاحشاً بلغ فيه سعر الوزنة الواحدة من الحنطة ثمانية قروش، وسعر الوزنة من الشعير ستة قروش. فاضطر الوالي سليمان باشا الكبير إلى توزيع المخزون من الأطعمة على الأهلين بأسعار واطئة، ومع هذا كله لم يكن في هذا التدبير نفعٌ كبير على ما يظهر ولم تهدأ أحوال الناس. فهاج البغداديون وماجوا، ثم هاجموا سراي الحكومة فاضطرت إلى ردهم بالسلاح وتأديب المحرضين منهم. وفي نهاية هذه السنة تفشى الطاعون فكان فتكه بالناس ضغثاً على أباله. وقد استقام عدة أشهر، ولم ينقشع ظله الثقيل إلا بعد أن أتى على الكثير من الأرواح البريئة.

وفي آخر سنة من سني القرن الثامن عشر اشتد طاعونٌ مفجع وقع في ديار بكر ففتك ودمر حتى قضى على عشرين ألف نفس (بتقديرات تلك الأيام) وأغلق ألف دار لم يبقَ فيها أحد على ما قيل. فانتقل من هناك إلى السليمانية وما حولها في عهد ابراهيم باشا بابان بن أحمد باشا، فأهلك ثمانية عشر ألف نفس، حتى صار يدفن ثلاثة أو أكثر من الموتى في كل قبر، ولم يتم دفن الكثير منهم فصارت تأكلهم الكلاب. وبهذه الوسيلة اشتدت ضراوتها وازدادت وحشيتها فأخذت تهاجم الأحياء حتى بلغ عدد من ماتوا بهذه الوسيلة أربعين نفساً. وقد اضطر الباشا إزاء هذا إلى تجريد حملة خاصة لقتل الكلاب وتدميرها.

وفي سنة ثمان مئة وألف، أي في الشهرين الأخيرين من سنة خمس عشرة ومئتين وألف للهجرة، اشتد الطاعون في الموصل فسرى إلى أكثر محلاتها وصار يموت فيها من المصابين حوالى مئة وخمسين شخصاً في اليوم. فغلت أسعار الأطعمة والمواد في الموصل على أثر ذلك لانقطاع القوافل القادمة إليها من بغداد وبلاد الأكراد حتى بيع التمر بأربعة دراهم ونصف للرطل الواحد فيها، وبيع الزبيب والتين بثلاثة دراهم.

وحينما بدأ القرن التاسع عشر ظهر الطاعون في سنته الأولى ببغداد أيضاً فقضى على الكثير من معالم الحياة فيها.

ولم تمض سنتان على ظهور الطاعون هذا في بغداد حتى داهمها من جديد في سنة ثلاث وثمان مئة وألف، واستقام فيها مدة تزيد على ثلاثة أشهر. وقد عاث فساداً وتخريباً في بغداد وما جاورها وأزهق الألوف من الأرواح.

على أن أعظم الطواعين، وأشدها فتكاً وتأثيراً، كان الطاعون الذي انتشر في بغداد وأجهز على معالم الحياة فيها خلال الأشهر الأولى من سنة إحدى وثلاثين وثمان مئة وألف. . .

ويشاء الحظ التاعس الذي لازم بغداد المرزءة في تلك العهود أن تتجدد زيارة الطاعون لها من جديد. فقد زارها في سنة ١٨٣٣ زيارةً خفيفة بلغ عدد ضحاياه فيها خمسة آلاف نفس فقط، وزارها في ربيع سنة ١٨٣٤ فقدمت له سبعة آلاف ضحية كذلك. وكان قد تسرب اليها

في المرة الأخيرة من كرمنشاه في ايران، كما كان المسؤول عن ذلك والي بغداد نفسه علي رضا باشا الذي لم يشأ أن يمنع القادمين منها إلى بغداد طمعاً في الرسوم التي كان يتقاضاها من الزوار، برغم تحذير المقيم البريطاني له وتذكيره بالعواقب الوخيمة. ولئن كان عدد الضحايا قليلاً في هاتين المرتين فإن السبب في ذلك يعود لأشياء عدة منها أن بغداد، وغيرها من المدن التي داهمها الطاعون، قد هبط فيها عدد السكان إلى حد كبير، وإن الحرية قد منحت للناس في هذه المرة بالفرار من المناطق الموبوءة والهزيمة منها إلى القرى والأرياف عند أول ظهور المرض، ولم يقف في طريق هزيمتهم أي عائق كما حصل في نكبة ١٨٣١. فقد هربت مناطق وجماعات بأسرها إلى الخارج مع جميع ما تملك من متاع ومال حالما ظهرت أعراض المرض، حتى أن اليهود قد خرجوا كلهم على الأخص من محلاتهم المكتظة، وكان من نصيبهم أن شملتهم العناية الالهية برعايتها فلم يمسسهم ضرر.

وربما كانت هذه الطواعين الثلاثة الأخيرة، بتأثيراتها المميتة وأخبارها المفزعة، هي التي لا يزال أهالي بغداد يرددون اخبارها ويشيرون إليها بالمناسبات، فيسمونها «طواعين بغداد».

على أن هذا لا يعني أن بغداد وما حولها لم تعد تنتابها الطواعين وتفتك بسكانها. فقد اشتد تفشيها في العراق بين حين وحين إلى أوائل القرن العشرين، ولكنها لم تكن بتلك الشدة المخيفة. فيشير ما عندنا من المراجع[٣٢٢] إلى أن الطاعون قد ظهر في البصرة سنة ١٨٤٧، بعد أن كانت الهيضة قد ظهرت فيها قبل سنة، فذهب ضحيتها في جملة من ذهب المسيو ريمون نائب القنصل الفرنسي فيها، وانتشر شمالاً عن طريق دجلة حتى وصل إلى بغداد فأُصيب به فيها القنصل الفرنسي أيضاً. وقد كتب هذا القنصل يقول ان الطاعون في هذه المرة انتشر على طول الضفة الغربية من دجلة على الأخص، وتفشى في المستنقعات حتى وصل إلى الحلة فبلغ عدد ضحاياه فيها ثماني أو عشرة أنفس في اليوم الواحد، كما بلغ عدد الضحايا في ضاحية من ضواحي البصرة لا يزيد عدد سكانها على (٤٠٠٠) نسمة من اثني عشر إلى خمسة عشر شخصاً في اليوم.

وظهر الطاعون[٣٢٣] في بغداد كذلك في أواخر آذار ١٨٧٦ بعد أن انتقل إليها من الحلة. وأول ما ظهر في منطقة باب الشيخ، التي ظهر فيها أول مرة أيضاً سنة ١٨٣١، وهو الطاعون الكبير المار ذكره. فطلب الدكتور كولفيل طبيب القنصلية البريطانية ببغداد، وكان عضواً في «لجنة الحجر الصحي الدولية» الموجودة فيها من والي بغداد أن يغلق المدارس لمدة شهر واحد. وما حل شهر أيار حتى كانت جميع البلدان بين بغداد والخليج العربي، عدا

---

(٣٢٢) بيير دي فوصيل، الحياة في العراق منذ قرن، ١٨١٤ - ١٩١٤، ترجمة أكرم فاضل، سلسلة الكتب المترجمة؛ ٤ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨).

(٣٢٣) مقال مفصّل كتبه: Joseph Malone, «Surgeon Colvill's Fight Against Plaque and Cholera in Iraq, 1868 - 1878,» in: American University of Beirut, *American University of Beirut Festival Book* (Beirut: The University, 1967), pp. 163 - 183.

العمارة والبصرة، قد أُصيبت به، وما انتهى هذا الشهر حتى كان عدد ضحاياه في منطقة بغداد وحدها (٢٥٠٠) نسمة. ومما يذكر في هذا الشأن أن مشادة حادة حصلت بين الدكتور كولفيل هذا والوالي عبد الرحمن باشا لأن الوالي لم يقتنع بوجوب اتخاذ الاجراءات الوقائية للحيلولة دون انتشار الطاعون فاضطر الدكتور كولفيل إلى تقديم استقالته إلى وزارة الصحة في استانبول. لكن الوالي أوقف ارسال البرقية وغيّر موقفه فراح يتعاون مع الدكتور تعاوناً تاماً.

وعلى هذا الأساس كان الدكتور كولفيل يفضل عدم حصر الناس في أماكنهم وإنما كان يدعو إلى السماح لهم بالتفرق والهرب من المناطق الموبوءة. وقد جرب فكرته هذه ونجحت حينما ظهر الطاعون في بغداد خلال السنة التالية، أي في سنة ١٨٧٧ كذلك، وبدأ فيها باليهود. فقد طلب إلى الحاخام الأكبر أن يتفرق اليهود ويخرجون إلى الضواحي أو يخيّمون في العراء فاستجابوا له استجابة تامة، وخرج في مدة أسبوعين حوالي خمسة عشر ألف يهودي من مجموع ثمانية عشر ألف كانوا في بغداد منهم حينئذ. وقد حذا حذوهم عدد كبير من المسلمين والنصارى بعد ذلك، ولم يمض شهر واحد حتى غادر بغداد ثلثا سكانها على هذه الشاكلة. وحينما أُجري احصاء دقيق في صيف ١٨٧٧ بعد ان زال شر الطاعون تبين أن ضحاياه بلغ مجموعها (٤٣٩٤) نسمة من مجموع سكان بغداد البالغ سبعين ألف نسمة يومذاك. وقد وجد ان اليهود الذين خرجوا لم يمت منهم سوى عشرين نسمة فقط، ومات أكثر من نصف الذين بقوا في بيوتهم ولم يخرجوا.

٤ ـ الطواعين والفيضانات في بغداد[٣٢٤] عامي ١٨٢٢ و ١٨٣١

أ ـ فيضانا سنتي ١٢٣٧ و ١٢٤٧ هـ

وقد حدث في ولاية داود باشا (١٢٣٢ ـ ١٢٤٧ هـ/١٨١٦ ـ ١٨٣١ م) التي تمثّل نهاية حكم المماليك في بغداد، فيضانان خطيران، وقع الأول في سنة ١٢٣٧ هـ (١٨٢٢ م)، والثاني في سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣١ م)، وقد صادف انتشار وباء الطاعون أثناء كل من الفيضانين المذكورين فزاد في خطورتهما. وقد نقل المرحوم الأب أنستاس الكرملي، عن تاريخ رسالة الكرمليين في بغداد، وعن السجلات المحفوظة في ديرهم البغدادي، الوصف الذي دوّن عن الحادث الأول فجاء فيه ما نصه: وفي سنة ١٢٣٧ هـ (١٨٢٢ م) تراكمت البلايا والرزايا على بغداد، فمن الجهة الواحدة تقدم العدو ليأخذ المدينة من يد داود باشا، فقامت الحرب على قدم وساق، حتى عمّت أهالي بغداد. ومن الجهة الثانية تفشّى الطاعون في هذه الآفاق حتى لم يبقَ للقائمين بدفن الموتى وقت ليؤدوا لأعزتهم واجبات الفراق. إذ قد ينتهي بهم الأمر إلى ما كانوا نُدبوا له، إلى أنهم كانوا يطعنون فيموتون للحال ويُدفنون حيثما

---

(٣٢٤) نقلاً عن: أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنيّة، ٣ج (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦)، ج ٢، ص ٣٦٧ ـ ٣٧٤.

يسقطون حتى داخل المدينة، أو في بطن الدار أو السرداب. ومما زاد الطين بلة، ازدياد منسوب دجلة ازدياداً خارق العادة، فإنه أتلف في تلك السنة المزروعات الصيفية والشتوية، ودخلت المياه البساتين، وركدت فيها أياماً عديدة، حتى اسنت وأماتت الأشجار والنخيل وسائر النباتات التي تكره كثرة المياه. ثم إن السيول تفجرت من كل جانب، وتدفقت في داخل المدينة لخلوها من العدد الكافي من السكان للقيام باتخاذ التدابير والوسائل اللازمة لمنع المياه من التدفق وخرق السدود. ولهذا اسقطت المنازل والبيوت على من نجا من غائلة الوباء، فعم الخراب سائر الديار في العراق، وبلغ الفقر من الناس القليلين الأحياء كل مبلغ.

«والحق يقال إن هذه الطامة الكبرى كانت من أعظم الطوام التي حدثت في تاريخ بغداد منذ نشأتها، لأنهن كن ثلاثاً الواحدة اشأم من اختها، وكل منها شديدة الفتك بالخلائق، وقد جئن متتابعات متتاليات لتتلف الواحدة ما أبقت الأخرى. ولذلك أبقت تلك السنة ذكراً لا يمحى ولا يمكن أن يمحى»[٣٢٥].

أما ما روي عن الحادث الثاني أي حادث فيضان سنة ١٢٤٧ هـ (١٨٣١ م) كما جاء في سجلات الدير أيضاً، فهذا ما نصه:

ولم تكن سنة ١٨٢٢ م وحيدة المثال في تاريخ بغداد، فقد حدث ما يشبهها كل الشبه بعد عشر سنوات يعني سنة ١٨٣١، وذلك أنه في ٢٠ من شهر آذار/مارس بدأ طاعون جارف، وفي شهر نيسان/أبريل بلغ عدد المطعونين المتوفين في اليوم الواحد ما يناهز الألفين، وفي بعض الأيام كان يبلغ هذا العدد ما يتعدى الألفين كما أنه كان يقلّ في بعض الأيام. بيد أنه من المؤكد، الذي لا يشوبه شائبة ريب، ان عدد المتوفين بهذه الوافدة المشؤومة كان أكثر من مائتي ألف نفس في مدة تنقص عن شهرين. وفي هذه السنة زاد الرافدان (وطغيان دجلة والفرات في وقت واحد من الأمور القليلة الحدوث) زيادة مفرطة في ربيع تلك السنة. ومن بعد أن غطت المياه السهول المحيطة ببغداد، وعلت عدة أذرع، تفتقت السدود، ودخلت المدينة، وهدمت عدداً لا يحصى من المنازل فسقطت على أصحابها وسكنتها فكانت لهم قبوراً بعد أن كانت لهم دوراً وقصوراً. وكانت هاتان البليتان (الطاعون وطغيان الفراتين) غير كافيتين، فقام في المدينة لصوص ونهابون، فكانوا يدخلون البيوت يسرقون ما يجدون فيها من الحلي والمجوهرات والعروض البيتية الثمينة. وكانوا إذا وجدوها على الموتى غير المدفونين كسروا الأعضاء التي عليها تلك الحلي وأخذوها غنيمة باردة... ثم جاءت الحرب إثر الغرق، فأخرجت كل ما كان قائماً فيها من حي وجماد، وبذلك عمّ الخراب بغداد وما جاورها من القرى والبلاد. وما زال بعض الشيوخ يذكروا أهوال هذه السنة بتفاصيل يقشعر لها السامع[٣٢٦].

وجاء في وصف آخر لهذا الفيضان ما نصه: ففي شهر نيسان/أبريل تسرب الوباء إلى المدينة بغداد، فتوفي فيه حتى اليوم العاشر من الشهر المذكور سبعة آلاف نسمة. وزاد الأمر

(٣٢٥) الفوز المراد في تاريخ بغداد (بغداد: [د.ن.]، ١٩١١)، ص ٦.
(٣٢٦) المصدر نفسه.

سوءاً ندرة الطعام، وامتناع السقائين عن نقل الماء إلى دور الأهلين، فعم الشقاء ولم يقف عند هذا الحد فقد دهمها الفيضان في ٢١ نيسان، وأحاطت المياه ببغداد فغرق ألوف الناس، ولم يعد نقل الطعام ممكناً وبعدها بخمسة أيام تهدمت السدة الشمالية من المدينة، وقسم من القلعة فهجم الماء، وأغرق ألفي دار في ساعة واحدة، وفي ظرف أربع وعشرين ساعة أصبح السراي وسبعة آلاف دار، أنقاضاً متراكمة. وشوهدت خيول داود باشا الأصيلة تهيم على وجهها في المدينة، وبعد يومين انخفض الماء، وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار زال خطر الطاعون والماء من المدينة، وأخذ الأحياء الباقون يدفنون الموتى... وكان داود باشا قد نجا من إصابته في الطاعون(٣٢٧).

وقد ترك لنا المبشر البريطاني أنتوني غروفس (Antony Groves) أدق وصف لحادث الطاعون والفيضان في سنة (١٨٣٠ - ١٨٣١ م)، وكان هذا المبشر مقيماً في بغداد آنذاك، وقد بقي مداوماً على عمله، فدوّن مذكراته اليومية عن هذه الفترة الخطيرة من تاريخ بغداد. ومما ورد في هذه المذكرات أن أولى إصابات الطاعون بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ١٨٣٠ وقد كتمت هذه الوقائع، ثم ظهر الوباء على أشده في آخر آذار/مارس ١٨٣١ م فتوفي في القسم الشرقي من المدينة حيث تقع قصور الوالي ووجهاء البلد سبعة آلاف نسمة خلال خمسة عشر يوماً. وقد بلغ عدد المصابين الذين لاقوا حتفهم في المدينة حتى يوم ٢٤ نيسان/أبريل ١٨٣١ م ثلاثين ألف نسمة، ثم استمر معدل الموتى في كل يوم بين ١٠٠٠ نسمة و ١٨٠٠، وفي ٢٦ نيسان/أبريل بلغ عدد الأشخاص الذين لاقوا حتفهم خمسة آلاف شخص.

وبدأ في الوقت نفسه فيضان دجلة فأخذت المياه ترتفع فهدمت السدود الكائنة في القسم الأعلى من المدينة، واجتاحت المناطق المنخفضة فغمرتها، ثم وصلت المياه إلى سور المدينة فانهار في أماكن عديدة ودخلت المياه إلى المدينة فغرقت محلة اليهود بكاملها وتهدم قسم من سور القلعة. وقد بلغ الفيضان أشده يوم ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٣١ م فهدم في ذلك اليوم أكثر من سبعة آلاف دار مكتسحاً معه الموتى والمرضى، وقد بلغ عدد الذين لاقوا حتفهم في ذلك اليوم ١٥٠٠ نسمة. أما الذين تشبثوا بالهرب من المدينة فقد صادفتهم المياه التي غمرت أطراف المدينة فاضطروا إلى اللجوء إلى الأماكن المرتفعة حيث بقوا محصورين لا يستطيعون العودة إلى المدينة ولا الإنتقال من أماكنهم وقد ماتوا من الجوع والبرد. أما بقية الهاربين فقد نهبهم الأشقياء بلا رحمة. وقد حاول الوالي داود باشا بعد أن فقد آخر جندي في جيشه المدرّب على الطراز الأوروبي الهرب إلى الكوت في زورق القنصلية البريطانية، إلا أن سائق الزورق ومن معه هربوا وبعضهم لاقى حتفه. ولم يبقَ من حرس الباشا الخاص المؤلف من مائة كرجي غير أربعة أشخاص. وترك الباشا قصره مفتوحاً، وفتحت أبواب مخازن الحبوب فصار الناس يأخذون ما يستطيعون حمله من الأطعمة. وغمرت المياه اصطبلات الباشا فقطعت خيوله الأصيلة أربطتها وأخذت تهيم على وجهها في شوارع

(٣٢٧) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

المدينة. وقد نجا داود باشا من الطاعون كما نجا المبشر غروفس منه. ولم يبقَ من عائلة داود باشا من يعدّ له الطعام، فعطفت عليه عجوز جارة له وأخذت تقوم بذلك. وفي ذلك الحين خيّم علي رضا باشا حول بغداد، فاضطر داود باشا إلى تسليمها بلا حرب.

وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر أيار/مايو زال خطر الطاعون والفيضان من المدينة، وأخذ الأحياء الباقون يدفنون الموتى وألقي بعضهم في النهر لعدم تيسر القبور، واعتلى المؤذنون المآذن، وظهر الطعام في الأسواق، وجمعت الحيوانات الشاردة وعادت الأمور إلى طبيعتها(٣٢٨).

ب - سكان بغداد قبل فيضان سنة ١٨٣١ وبعده

أما نفوس مدينة بغداد فقد اختلف السائحون الأجانب في تقديراتهم لعدد نفوس المدينة قبل الفيضان والطاعون وبعدهما. فقد ذكر المبشر غروفس في يومياته عن الطاعون والفيضان أن أكثر من نصف سكان المدينة هلكوا خلال مدة تقلّ عن شهرين، ثم يعود فيقول إنه توصّل بعد التدقيق والتحقيق إلى أن عدد الذين هلكوا بلغ ثلثي السكان، ولما كان قدّر عدد السكان بثمانين ألف نسمة قبل الطاعون والفيضان(٣٢٩)، فيكون الباقي حسب تقديره الأخير لعدد الوفيات زهاء ٢٧٠٠٠ نسمة. وقال ويلستيد الذي زار العراق في سنة ١٨٣٠ - ١٨٣١ ان عدد نفوس بغداد هبط إلى عشرين ألف نسمة(٣٣٠). ثم زار بغداد السائح البريطاني فريزر بعد مضي مدة وجيزة على حادث الفيضان والطاعون فأفاد أن عدد سكان بغداد هبط إلى ثمانين ألف نسمة بسبب الحادث المذكور وذلك بعد أن كان ١٥٠ ألف نسمة قبله(٣٣١). ومن السياح الذين زاروا العراق بعد حادث الطاعون والفيضان السائح

---

(٣٢٨) أنظر المصادر التالية عن فيضان وطاعون سنة ١٨٣٠ - ١٨٣١:

Anthony Norris Groves, *Missionary Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831* (London: J. Nisbet, 1832). «Mémoires de Antoine Norris Groves Missionnaire à Baghdad et aux Indes contenant des extraits de ses lettres et de ses journaux rassemblés par son veuve, traduit de l'anglais sur la seconde édition par le traducteur de Robert et James Haldane,» 1861, pp. 150 - 216; James Raymond Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean,* including a Voyage to the Coast of Arabia, and a Tour on the Island of Socotra, 2 vols. (London: H. Colburn, 1840).

مؤلف هذا الكتاب ينتمي إلى الأسطول الهندي مصادف قيامه برحلة إلى العراق في سنتي ١٨٣٠ و١٨٣١ فنقل أخبار الفيضان والطاعون الذي تفشى في العراق، و

Fraser, *Travels in Koordistan, Mesopotamia, including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Eurpeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes,* vol. 1, pp. 233 - 254.

(٣٢٩) كان وليام هيود الذي زار بغداد سنة ١٨١٧م أي في أوائل عهد داود باشا، قدّر سكان بغداد بمائتي ألف نسمة. أنظر:

William Heude, *A Voyage up the Persian Gulf* (London: [n. pb.], 1819).

(٣٣٠) أنظر: Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean.*

(٣٣١) Fraser, Ibid.

ساوثغيت الذي كان في العراق سنة ١٨٣٧، فقدّر عدد سكان المدينة بأربعين ألف نسمة[٣٣٢]، كما قدّر السائح ايلوي الذي كان في بغداد في أيار/مايو من سنة ١٨٣٥ مجموع سكان المدينة قبل الحادث بخمسين ألف نسمة وبعشرين ألفاً بعده[٣٣٣]. وقدر جيسني، رئيس البعثة البريطانية التي قامت بدراسة أنهرالعراق بين سنتي ١٨٣٥ و١٨٣٧، نفوس المدينة قبل الحادث بـ ١١٠ آلاف نسمة وبـ ٦٥ ألفاً بعده[٣٣٤]. وقد زارت السائحة الألمانية السيدة بفيفر العراق سنة ١٨٤٨، فذكرت أن عدد نفوس بغداد يتراوح بين خمسين ألف نسمة وستين[٣٣٥]. وزار بعدها السائح البريطاني غريتان غيري المدينة فذكر أن عدد سكان بغداد يقدّر في الحالات الاعتيادية بثمانين ألف نسمة[٣٣٦]. وفي سنة ١٨٩٠ م زارت السيدة بيشوب العراق فقدّرت عدد سكان بغداد بـ ١٢٠ ألف نسمة[٣٣٧]. ويقول ريشارد كوك في كتابه بغداد مدينة السلام[٣٣٨] إن عدد سكان بغداد قدّره بكنغهام[٣٣٩] قبل حادث فيضان سنة ١٨٣١ بأربع عشرة سنة (بثمانين ألف نسمة ثم ازداد عدد نفوس المدينة إلى ١٥٠ ألف نسمة في عهد داود باشا، ويعتقد أن هذا العدد هبط إلى خمسين ألف نسمة بعد الحادث، أي هلاك مائة ألف نسمة أثناء حادث الطاعون والفيضان[٣٤٠].

٥ ـ القرصنة في نهر الفرات واضطرابات البصرة[٣٤١] عام ١٨٢٠

... الحقيقة أن القرصنة موجودة في الفرات على نطاق واسع، وقد سطوا على المراكب التجارية التي تقوم بالاتصال اليومي مع وكلائها المقيمين في المدن أثناء تحميل شحنات التمر في مختلف النقاط الواقعة على النهر على مسافات متفرقة من البصرة.

وقد تلقيت شكاوى حول هذا الموضوع من رؤساء المراكب التجارية وشركة

(٣٣٢) H. Southgate, *Narrative of a Tour through Armenia, Kurdistan, Persia, etc...* (London: [n. pb.], 1840), vol. 2, chap. 16, p. 178.

(٣٣٣) Eloy Aucher, *Relations de voyages en Orient de 1830 à 1838* (Paris: [s. n.], 1843).

(٣٣٤) Francis Rawdon Chesney, *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris*, 2 vols. (London: Longman, 1850).

(٣٣٥) Ida Pfeiffer, *Voyage d'une femme autour du monde*, traduit de l'allemand par W. de Suchaw, 2ème ed. (Paris: Hachette, 1859).

(٣٣٦) Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, vol. 1, p. 130.

(٣٣٨) Isabella Lucy Bishop, *Journeys in Persia and Kurdistan: Including a Summer in the Upper Karun Region and a Visit to the Nestorian Rayahs*, 2 vols. (London: John Murray, 1891), letter 2, 9 January 1890, p. 28.

(٣٣٨) Richard Coke, *Baghdad the City of Peace* (London: [n. pb.], 1927).

(٣٣٩) Bishop, Ibid., vol. 1, p. 130.

(٣٤٠) Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831;* Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean,* and Fraser, *Travels in Koordistan, Mesopotamia, including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes.*

(٣٤١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From Taylor to Rich, 20 and 21 November 1820,» (Bombay, IOPS 385/1).

جدول رقم (٢ - ١٧)
فيضان دجلة في بغداد (١٨٤٠ - ١٩٠٧)

السنة	مدة الفيضان بالأيام	الوالي	ملاحظات
١٨٤٠		لاظالي رضا باشا	دجلة والفرات: تهدُّم السدود ووقوع خسائر كبيرة
١٨٤٥	٤٠	نجيب باشا	
١٨٤٩	٥٠	شربانلي عبدالكريم باشا	
١٨٥٣	٣٠	رشيد باشا	
١٨٥٧	٤٠	سردار عمر باشا	
١٨٦٢	٣٠	نامق باشا	
١٨٦٥	٦٠	نامق باشا	
١٨٧٤	٣٠	رادف باشا	فيضان هائل
١٨٧٦	٢٠	عبدالرحمن باشا	
١٨٧٧	٦٠	عاكف باشا	فيضان هائل
١٨٨٠	٦٠	تقي الدين باشا	
١٨٨٤	٣٠	تقي الدين باشا	
١٨٨٥	٤٠	عاصم باشا	
١٨٨٨	٤٠	سري باشا	
١٨٩١	١٢٠	حسن باشا	فيضان هائل نجمت عنه خسائر كبيرة
١٨٩٤	١٢٠	حسن باشا	فيضان هائل نجمت عنه خسائر كبيرة
١٨٩٨	٦٠	نامق باشا	
١٩٠١	٣٠	فيضي باشا	
١٩٠٥	٦٠	حازم بك	
١٩٠٧	(١٢٥)		دجلة والفرات، فيضان هائل

المصدر: نقلاً عن: أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنيّة، ٣ ج (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٦٣ - ١٩٦٦)، ج ٢، ص ٣٨٤ - ٤١٩، اعتماداً على السالنامات ومصادر أخرى.

(Honourable Company's Gruiser Psyche) التي نجحت في القبض على قارب قراصنة، ولكن بحارته تركوه وسبحوا عراة إلى الشاطىء وتم التحفظ على القارب، وعندما جاء مالكه يطلبه أعيدت إليه ممتلكاته بتدخل من المتسلم (الحاكم) بعدما وعدوا ألا يعودوا إلى ذلك في المستقبل.

غير أن حوادث أخرى مماثلة وقعت على يد آخرين من بينها الحادث الذي نذكره هنا.

وقد بذلت كل جهد ممكن لاكتشاف المدبرين واستعادة المنهوبات ولكن دون جدوى حتى الآن، مما دفعني في نهاية الأمر إلى مخاطبة شيخ المنتفق بهذا الخصوص إذ تمتد سلطته إلى كل القبائل الواقعة على ضفتي النهر فيما عدا قبيلة كعب... وثمة بعض الشك في أن شيخ المنتفق يشجع أولئك القراصنة بإهمال معاقبتهم، والمشاركة في مغانمهم. فإذا استمر في التغاضي عنهم على هذا النحو، فلن يكون هناك ما يضمن عدم تعرّض الملاحة في النهر إلى هجمات أخرى ما عدا ضرب المثل علناً بإحراق كل قارب ينطبق عليه هذا الوصف، وهو ما تستطيع عمله ثلاثة أو أربعة من اللنشات بسهولة...

وبعد الهجمة الأولى للنجادة على البصرة، عرضوا دفع غرامة مالية قدرها أربعة آلاف كيس (٤٠٠ مليون قرش؟) إلى باشا بغداد، وتحدث وكيلهم في دار Honourable Company's) (Gruiser في أمر تخفيض هذا المبلغ إلى النصف، ولكن عندما ذهب إلى الزبير لتحصيل الغرامة أنكروا عليه ذلك وأعادوه مهاناً إلى البصرة.

وعندما بلغت هذه الأنباء بغداد، أرسل ضابط تركي يدعى غالب آغا إليهم لتجديد اتفاق الغرامة المالية مع تخفيض مقدارها، وذلك بدلاً من عقاب النجادة واجبارهم على اداء ما عليهم بالقوة عن طريق المتسلم. وفوّض غالب آغا في تحصيل ١٢ ألف قرش فقط في حالة عدم تدبيرهم المبلغ المتفق عليه من قبل.

وعندما حدثت الكارثة الثانية، طلب من الباشا أن يرسل قوة من أربعمائة فارس تركي وكردي يعاونهم ثلاثة أو أربعة آلاف من العرب الذين جمعهم المتسلم من بين القبائل المقيمة حول البصرة، فتفادت القوة هزيمة منكرة على يد النجادة الذين جاؤوا أمام المدينة لمواجهتها وفقدوا اثنين من كبار رجالهم.

ومن حسن الحظ أن العدو (النجادة) ارتد من أمام أسوار المدينة ولا يزال المتسلم يعزز قواته باضافة قوات عربية وتركية حتى يتقوى بالقدر الذي يمكّنه من حصار مدينة الزبير والنجادة ويضع حداً لعدوانهما.

والقوات الموجودة الآن في البصرة لا ضابط لها، فهم ينهبون السكان مما قضى على ثقة الناس جميعاً. وارتبط بذلك انخفاض منسوب دجلة وغياب الأمن على ضفتيه مما شمل حركة التجارة تماماً، وترك المدينة في حالة اضطراب وقلق لا توصف.

٦ - العراق تحت حكم داود باشا[٣٤٢] الأعوام ١٨١٧ - ١٨٣١

... ومن أهم مشروعاته في هذا الصدد حفر نهر النيل الذي كان الحجاج بن يوسف

(٣٤٢) نقلاً عن: عبد العزيز سليمان نوار، داود باشا والي بغداد (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص ٢٨٦ - ٢٩٦.

الثقفي قد شقه سنة ٨٢ هـ (٧٠٩ م) وهو يأخذ من الفرات قرب الحلّة. حشد داود لحفره خمسة آلاف عامل حتى اتمه سنة ١٢٤٢ هـ (١٨٢٦ م) وكذلك كان مهتماً باستخدام آلات الري التي تسّهل على الفلاح عمله، فلما عرض عليه أحد الإيرانيين آلة لرفع المياه أمر بالتسهيلات اللازمة لإتمام المشروع، فلما تم بنجاح كافأ الوزير صاحب الفكرة، وأطلق على هذه الآلة (جرخ يوسف) نسبة إلى يوسف بن داود.

وكانت خطته في النهوض الاقتصادي بالعراق شاملة غير مقصورة على توفير مياه الري وزيادة مساحة الأرض المستغلة. فقد عمل على رفع المستوى الصناعي الذي كان قد انهار إلى الحضيض. وكان من الطبيعي أن تهدف خطته في هذا الشأن إلى استغلال خامات العراق الزراعية فأسس مصانع للمنسوجات القطنية والجوخ(٣٤٣). وكان الجوخ سلعة تتنافس على بيعها في العراق كل من بريطانيا وفرنسا(٣٤٤). حقيقة كانت هذه الصناعات تخدم إلى حد كبير حاجات جيشه وتشكيلاته الجديدة. وهذا أمر تتطلبه حاجات الولاية في هذه الظروف، وهي سد الحاجات السريعة للقوة العسكرية التي كوّنها الباشا المصلح دون النظر - في أول الأمر - إلى تنفيذ برنامج صناعي شعبي. ولذلك نجد داود يستقدم الفنيين من أوروبا والأدوات اللازمة لبناء مصنع للبنادق(٣٤٥). وما ذلك الاتجاه في سياسة التصنيع إلا نتيجة لأن كرسي الوزارة كان يهتز تحت قدميه لخشية داود من نيات السلطان، ولتعدد الثورات الخطيرة في البلاد ولأنه وقف وحده تقريباً في الحرب ضد إيران.

والعراق عامر بالمعادن والخامات اللازمة لكثير من الصناعات. ولكن الجهل يحول دون استغلالها. وقد أشار غسني (Ghesney) إلى اكتشاف مواد معدنية وخامات مهمة للصناعة دون أن تستغل مثل البتومين والنفط الذي كانت تطمع فيه كل من فرنسا وبريطانيا في ذلك الوقت(٣٤٦) ومثل الكبريت(٣٤٧)، إلى جانب النحاس والرصاص، فكانت تلك المعادن محط أنظار الأوروبيين منذ ذلك الحين.

وكان من المنتظر أن تكون تجارة العراق ضعيفة تبعاً لضعف الزراعة، ولكن العراق كطريق بين الشرق والغرب وكمركز عظيم لتوزيع واستهلاك المتاجر الأوروبية والهندية، كان سبباً في أن يستمر العراق على نوع من الازدهار الاقتصادي. ويرجع الفضل إلى سليمان أبي ليلة (١٧٤٩ - ١٧٦١) وسليمان الكبير (١٧٨٠ - ١٨٠٢) في ارتقاء بغداد من مجرد مركز

---

(٣٤٣) Suleiman Faiq, *Baghdad Kuleh* (Istanbul: [n. pb.], 1292), p. 38.

(٣٤٤) Olivier, *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république,* vol. 4, pp. 436-437.

(٣٤٥) Faiq, Ibid., p. 38.

(٣٤٦) Chesney, *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris,* vol. 1, p. 108, and Olivier, Ibid., vol. 4, pp. 436 - 437.

(٣٤٧) محمد بن أحمد الحسيني المنشيء البغدادي، رحلة زيج في العراق، ص ٥٥.

تجاري بسيط إلى سوق شرقية كبيرة(٣٤٨). ولذلك تقدمت التجارة في الربع الأول من القرن التاسع عشر تقدماً كبيراً. وأصبح يصل إلى البصرة سنوياً ست سفن تحمل العلم الانكليزي بدلاً من سفينتين. هذا عدا السفن العربية. وذلك بفضل التسهيلات التي مُنحت للإنكليز وللعُمانيين. بل إن البصرة استقبلت سنة ١٨١٥ خمس عشرة سفينة أتت من البنغال وبومباي متوسط حمولة الواحدة من ٣٠٠ طن إلى ٤٠٠. وكانت هذه السفن تأتي حاملة الموسلين البنغالي والتوابل والمخدرات والأرزّ والسكّر الأمريكي والحرير والشيلان والسلع الصينية والدانتلا والرصاص والآلات الحادة والصفيح والعطارة والبخور والنيلة(٣٤٩) التي كانت ترد من سان دمنغو بكثرة إلى بلدان الدولة العثمانية، ولكن منذ أواخر القرن الثامن عشر قل ورودها من هناك، ولذلك استبدلت بالنيلة المزروعة في لاهور بالهند. وكان هذا النوع من النيلة يصدّر من بغداد إلى إيران وقندهار وتركيا، هذا إلى أن البصرة كانت تتلقى سنوياً ٣٠ ألف أقة من خيوط القطن وتصدرها البصرة إلى بغداد والموصل ودمشق وحلب، وكانت البصرة كذلك تستقبل سفناً من مسقط وشرقي افريقيا، وكانت هذه السفن محملة بالعبيد والبن والعنبر، ومن البحرين تأتي السفن باللؤلؤ والصمغ.

وكانت القوافل من التيبت وقندهار وإيران تأتي باستمرار إلى بغداد حاملة الفواكه والتبغ الذي يصدّر من بغداد إلى دمشق وحلب والآستانة. هذا مع أن التبغ مزروع في أطراف بغداد بكميات كثيرة أقلّ جودة من النوع الإيراني، ويصدّر جزء منه إلى الآستانة، وتأتي هذه القوافل أيضاً محملة بالشيلان.

وهناك قوافل أخرى كانت تأتي من سنه وزهاب والسليمانية وكركوك وديار بكر وحلب وأورفة وماردين، هـذه كلها تلتقي في أسواق بغداد حيث تتبادل السلع. وكـانت بعض المنتجات الآتية من حلب على جانب كبير من الأهمية نظراً لأنها واردة من أوروبا، ومن أهمها أنواع الحلوى والمنسوجات.

وقد أسهمت منتجات العراق نفسه في نشاط التجارة، فقد بلغت قيمة المُصدَّر من منتجات العراق في العقد الثاني من القرن التاسع عشر حوالى ٣٥٠ ألف قرش، وكانت امكانات العراق الاقتصادية تسمح برفع هذه القيمة إلى أربعة أمثالها لو أن الحكومة العراقية اهتمت بوسائل تنمية الانتاج الاقتصادي، واستقرت العشائر العربية في أماكن تعمل فيها. ومن ناحية أخرى كانت قيمة شحن البضائع إلى البنغال تساوي ٤ بالمائة من قيمة البضاعة، و٣ بالمائة إلى بمباي، و٢ بالمائة إلى مسقط، و١ بالمائة إلى بوشيـر. وكانت الخيول العربية التي تربّى حول بغداد وفي نجد من أهم الصادرات العراقية إلى الهند. ولقد شعر الباب

---

(٣٤٨) Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831*, pp. 244 - 245.

(٣٤٩) James Silk Buckingham: *Travels in Mesopotamia, Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah... with Researches on the Ruines of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia* (London: Colburn, 1827), vol. 2, pp. 201 - 205, and *Travels in Assyria, Media and Persia,* 2nd ed. (London: Colburn, 1830), vol. 2, p. 169.

العالي بأهمية الخيل في الحرب فأصدر فرماناً يحظر بيعها في الموانىء العثمانية؛ ولكن نظراً لما كانت تدره هذه التجارة من أرباح وفيرة على متسلم البصرة، وبالتالي على باشا بغداد، استمرت هذه التجارة نشطة. وكانت صادرات البصرة من التمر تمثل جزءاً هاماً جداً من صادرات العراق. وكان يصدّر إلى كرمنشاه وهمذان ومسقط والهند. وكان يأتي إلى البصرة سنوياً ٢٥٠ قارباً متوسط حمولة كل واحد منها ٦٠ طناً خصيصاً لنقل التمر و ١٥٠٠ حصان إلى الهند(٣٥٠).

وكان هناك نوع آخر من النشاط التجاري خلاف المنتجات الوافدة من مختلف الجهات. فقد كانت في العراق أهم مزارات الشيعة في النجف وكربلاء. وكان الشيعة يأتون إلى العراق سنوياً لزيارة هذه العتبات المقدسة. ويقدّر عدد الوافدين إلى العراق سنوياً للزيارة من ١٢ ألفاً إلى ١٥(٣٥١). كما يأتي الزوار السنيون من الهند لزيارة الإمام الأعظم(٣٥٢) فيكون مجيء هؤلاء عاملاً من عوامل انتعاش التجارة في العراق ومن العوامل التي ترفع من كمية النقد في العراق، بينما كانت التجارة الهندية تجري لمصلحة الإنكليز على وجه الخصوص، وكان النقد بسبب ذلك يتسرب إلى التجار الإنكليز وإلى خارج العراق.

وعلى أي حال، فقد كانت التجارة الهندية أوسع التجارات نشاطاً وكانت الضرائب المفروضة عليها قد اتفُق عليها بين رجال شركة الهند الشرقية وولاة بغداد بفرض ٣ بالمائة من قيمة البضائع في البصرة، لا تدفع إلا عند البيع. وفي هذا مجال كبير للتلاعب، وبخاصة أن التجار الإنكليز استطاعوا أن يحصلوا على امتيازات خاصة بهم بفضل قناصلهم في بغداد. فقد كان لهم حق انزال بضائعهم أولاً في مخزن الوكالة أو في أي مكان آخر دون أن ترسل بضائعهم هذه إلى ديوان الجمرك. وهذا الامتياز يمنح التجار الإنكليز بلا شك فرصة التهرب من دفع الضريبة على البضاعة كلها. فبعضها يمكن أن يهرَّب، بل إن قائمة البضائع التي يقدمها الإنكليز إلى متسلم البصرة كانت تقبل دون تمحيص، وكان يسمح للسفن البريطانية أيضاً بالمرور أمام ديوان الجمرك صاعدة النهر دون تفتيش، مع أن هذه الامتيازات كانت غير منطبقة على السفن العربية التي ترفع العلم الإنكليزي.

---

(٣٥٠) Buckingham: *Travels in Assyria, Media and Persia,* vol. 2, pp. 170 - 173, and *Travels in Mesopotamia, Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah... with Researches on the Ruines of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia,* vol. 2, pp. 201 - 205; William Francis Ainsworth, *A Personal Narrative of the Euphrates Expedition,* 2 vols. (London: K. Paul; Trench and Co., 1888), vol. 2, p. 110; Olivier, *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république,* vol. 4, pp. 440 - 448; Victor Fontanier, *Voyage dans l'Inde et dans le Golf persique par l'Egypte et la mer rouge,* 2 vols. in 8 (Paris: Paulin, 1844 - 1846), vol. 1, pp. 142 - 143, and Adrien Dupré, *Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu'à l'extrémité du Golf persique et de la à Irewan* (Paris: J. G. Dentu, 1819), p. 180.

(٣٥١) Fontanier, Ibid., vol. 1, p. 323.

(٣٥٢) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 1, p. 305.

أما الضرائب على التجارة التي يقوم بها الأهالي والدول التي لم تكن موقعة على الاتفاقات أو معاهدات مع الباب العالي، فكانت قيمتها ٧,٥ بالمائة وهذه هي القيمة الرسمية للضريبة، ولكنها تصل فعلياً إلى ٩,٥ بالمائة لارتفاع سعر البضاعة في سنة ١٨١٦ عن ذي قبل. وكانت الضريبة تقدّر بحسب البالة أو الصندوق أو بحسب الوزن، وهذه تسمّى سقط، أو بحسب الأطوال وهذه تسمّى صاغ، وكان يستقطع قرش عن كل بالة كرسم(٣٥٣).

وكانت هناك بعض البضائع المعفاة من الضريبة مثل النقد والذهب والفضة(٣٥٤). ولا يدفع الانكليز ضرائب عند تصدير القمح والتمر على اعتبار أنها بضائع استهلاكية(٣٥٥). ولم تكن قيمة الضرائب ثابتة على جميع الأصناف، فهي تختلف من سلعة إلى أخرى، ولكن الأمر الثابت هو أن الميزان التجاري كان دائماً لمصلحة الانكليز(٣٥٦).

وهكذا تولى داود، والانكليز يتمتعون بهذه الامتيازات الواسعة، وهي ليست نتيجة للامتيازات الأجنبية التي حصل عليها الانكليز من السلطان فحسب، بل كانت أيضاً نتيجة لتساهل شائن من جانب سعيد باشا، والي العراق، الذي سمح بتلك التسهيلات التي تمنح للأجانب فرصاً تجارية لا يمكن أن يحصلوا على مثيلها إلا في إحدى مستعمراتهم. ومن ثم كان لا بد من أن تصاب الخزانة بشيء كثير من نقص المواد، وهذا ما حدث لسعيد باشا فعلاً، فقد افلست موارده. ولم تقتصر تلك الامتيازات على الانكليز، فإنه لأمر ذو مغزى أن تكون الحكومة الأخرى ذات الامتيازات الواسعة هي حكومة مسقط، حليفة الانكليز وساعدهم الأيمن في الخليج العربي. فقد منح سعيد والي بغداد سلطان مسقط ـ السيد سعيد ـ حق ارسال ثلاث سفن إلى البصرة حيث تفرغ حمولتها دون دفع أية ضريبة، وكان هذا الامتياز من الفداحة إلى حد أن طالب الباشا بأن تعدّل هذه الامتيازات. واتفق الطرفان في نهاية الأمر على أن يدفع سلطان مسقط ألف تومان(٣٥٧) سنوياً في مقابل الحمولة التي تحملها تلك السفن. ومع ذلك كانت هذه الألف تومان لا تعادل عشر أرباح سلطان مسقط(٣٥٨).

ولقد ازدادت التجارة نشاطاً في عهده، وكان مقدراً لها أن تزداد نشاطاً لو لم تدهمها كوارث سنة ١٨٣٠ وسنة ١٨٣١. ولم تكن فكرة شق القنوات الأسلوب الوحيد الذي اتبعه

---

(٣٥٣) وادي العطية، تاريخ الديوانية (النجف: [د.ن.]، ١٩٥٤)، ص ٢٠؛ سعاد العمري، بغداد كما وصفها السيّاح (بغداد: [د.ن.]، ١٩٥٤)، ص ٤١ ـ ٤٢ و٤٧، و
Dupré, *Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu'à l'extrémité du Golf persique et de la à Irewan,* vol. 1, p. 189.

(٣٥٤) العمري، المصدر نفسه، ص ٣٨، و
Buckingham, *Travels in Assyria, Media and Persia,* vol. 2, pp. 169 and 181 - 182.

(٣٥٥) Dupré, Ibid.

(٣٥٦) Buckingham, Ibid., vol. 2, p. 187.

(٣٥٧) عملة إيرانية من الفضة.

(٣٥٨) Buckingham, Ibid., vol. 2, p. 188.

لتنشيط هذه التجارة، بل اهتم كل الاهتمام بأمن الطرق وتيسير المواصلات النهرية والبرية، ومن ذلك انه ضرب عشيرة عفك لأنها عبثت بالملاحة النهرية وكلّف بعض القبائل بالمحافظة على الملاحة في مناطق معينة، وكان اهتمامه هذا كفيلاً بزيادة دخل خزانته من هذه التجارة الوفيرة وزيادة الدخل الوطني أيضاً.

فقد كانت الرسوم على التجارة في بغداد تقدّر بمليون قرش، وفي البصرة كانت تقدر بمليون ونصف المليون[٣٥٩]. ومع ذلك لم تكن الضرائب الجمركية تمثل إلا نوعاً واحداً من الضرائب التي تفرضها الولاية. فكان هناك أنواع أخرى من الضرائب، وهذه الضرائب تعرضت للزيادة والنقصان من عهد إلى آخر، وكان نظام الالتزام يمثل مصدراً مهماً لخزانة الباشا.

كانت كل منطقة أو قرية أو مدينة تمنح للملتزم يتكفل بجمع مقدار معيّن من الأموال منها، وهو نظام وضع في القرن السادس عشر عندما عجز الولاة عن جمع الأموال بأنفسهم. وكان للباشا حق منح هذه الالتزامات.

وكان داود أحياناً يربط بعض المناطق الغنية مباشرة وتدفع الأموال المقررة عليها إلى الخزانة مباشرة مثلما كان الحال بالنسبة إلى منطقة قره حسن، وكان داود أحياناً يُنعم بقرية على أحد المقربين إليه[٣٦٠].

أما الضرائب في عهد داود فكانت على النحو التالي:

أ ـ ضرائب شرعية

١ ـ الجزية.

٢ ـ العشر على الحاصلات الزراعية[٣٦١]، وفي بعض المراجع أنها كانت الخمس في البصرة[٣٦٢].

٣ ـ زكاة الغنم[٣٦٣].

٤ ـ رسوم الجمارك[٣٦٤].

---

(٣٥٩) Dupré, Ibid., vol. 1, pp. 187 - 189.

(٣٦٠) Claudius James Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis,* 2 vols. (London: Duncan, 1836), vol. 1, p. 35, and المنشىء البغدادي، رحلة زيج في العراق، ج ١، ص ٣٥ و٢٦٥ ـ ٢٦٦.

(٣٦١) المنشىء البغدادي، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(٣٦٢) أحمد علي الصوفي، **المماليك في العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب، ١٧٤٩ ـ ١٨٣١ م.** (الموصل: مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢)، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٣٦٣) العمري، **بغداد كما وصفها السياح،** ص ٤٣.

(٣٦٤) الصوفي، المصدر نفسه، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

٥ ـ ضريبة المرور على البضائع، فقد كان للباشا موظفون معينون لجمع هذه الضريبة وتسمّى الباج والخاوة، عند مضايق الجبال[٣٦٥]. وأحياناً كان المتغلبة يجبون هذه الضريبة لأنفسهم مثلما كان الحال في زهاو.

٦ ـ ضريبة على الحوانيت والحانات والمنازل.

٧ ـ ضريبة على الأراضي المزروعة[٣٦٦].

٨ ـ أموال يقدمها حكام المدن[٣٦٧].

ب ـ ضرائب «طارئة»

يفرضها الباشا أو الشيخ أو المتسلم أو مختار القرية إذا اراد أن يصلح شيئاً أو كان في حاجة إلى الأموال[٣٦٨].

وكانت الضرائب على وجه العموم تجبى على طريقة الالتزام فيلزَّم فرد بمبلغ معين عن مساحة معينة ومحصول معين، ويلتزم المتسلم كذلك بمبلغ سنوي يدفعه للباشا. وكان من الطبيعي أن يشتط بعض الملتزمين في جمع الأموال فينال الناس أذى من وراء ذلك. ولكن الذي ثبت أن داود كان قد اشتد في جمع الضرائب في أواخر حكمه، ففر اليهود من العراق إلى مسقط[٣٦٩]. وثارت ماردين على متسلمها[٣٧٠] الذي استحدث ضرائب جديدة وضاعف قيمة الضرائب على التجار[٣٧١]، وهبطت قيمة العملة وأبو قرشين صار بقرش، والدراهم نزلت عن السابق مقدار العشرة ثمانية (في ٢٥ ذي القعدة سنة ١٢٤٤)[٣٧٢].

وكان تخفيض سعر العملة من الأساليب التي كان يلجأ إليها الباشوات لزيادة دخلهم، وقد زادت هذه الضرائب بشكل واضح وأرهق الأهالي، فلجأ بعضهم إلى السلطات الانكليزية ليتوسطوا لهم في تخفيضها[٣٧٣].

ولم يكن هذا التطور إلا لأن داود بدأ الاصلاح بعد انتهاء الحرب الايرانية، فكان في

---

(٣٦٥) المنشىء البغدادي، رحلة زيج في العراق، ص ٣٩ ـ ٤٣.

(٣٦٦) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٣٦٧) الصوفي، المماليك في العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب، ١٧٤٩ ـ ١٨٣١م، ص ٢١٤ ـ ٢١٥.

(٣٦٨) Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nirieveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis,* p. 52.

(٣٦٩) عبد السلام المارديني، «تاريخ ماردين،» (بحث غير منشور)، الورقة ١٥٧.

(٣٧٠) Wellsted, *Travels to the City of the Caliphs, Along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean,* p. 15.

(٣٧١) المارديني، «تاريخ ماردين،» الورقة ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٣٧٢) يعقوب نعوم سركيس، مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد، تقديم محمد رضا الشبيبي، ٢ ج (بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٤٨)، ج ٢، ص ٢٢٠.

(٣٧٣) Groves, *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831,* p. 50.

حاجة إلى الأموال لتجهيز الجيش الجديد ولشراء المصانع وجلب المدربين وشق القنوات والترع. ومع ذلك لم يختلف داود عن معظم حكام الشرق في ذلك الوقت، من حيث أنهم كانوا يستغلون امكانات البلد دون استثمار طاقتها الكامنة. ومع ذلك لم يكن أمام الحاكم الشرقي في ذلك الوقت ـ وقد رأى الفرق الشاسع بينه وبين أوروبا ـ إلا أن يحاول القفز وأن يسرع الخطى، فكان ذلك سبباً من أسباب سطحية الاصلاحات التي قام بها حكام الشرق. ومن الأسباب التي ارهقت البلاد في سبيل تكوين قوة عسكرية كبيرة باهظة التكاليف[٣٧٤].

وكان دخل الخزانة في عهد داود يفوق دخلها بكثير في عهد أسلافه. فقد بلغ هذا الدخل سنة ١٨٢٨ أربعة وعشرين ألف كيس بعد خصم المصروفات، وهذا ما لم يبلغه باشا في بغداد من قبل[٣٧٥]. وقد أعطانا (غسني) قائمة بدخل الخزانة، وهي على النحو التالي:

(١) من صادرات التمر والقطن وتأجير المساكن ١,٥ مليون دولار.

(٢) من الحبوب المنتجة على وجه الخصوص من منطقة بغداد والحلّة ٤ ملايين دولار.

(٣) ١٠ بالمائة مفروضة على الحيوانات ٣,٥ ملايين دولار.

فيكون المجموع ٩ ملايين دولار. وفي الوقت نفسه يقدر غسني قيمة الضريبة التي يمكن أن تدخل خزانة الباشا بعد انتاج النفط بحوالى ٣,٥ ملايين دولار[٣٧٦].

ونظراً لهذا النشاط الاقتصادي في العراق، ولبعده عن مركز الخلافة صرّح الباب العالي لباشوات بغداد بسك العملة، وكان في بغداد مصرفخانة ودار لسك العملة. على أن العملة التي تسك في بغداد لا يسمح بانتشارها خارج الولاية، وقد سمح لبغداد بسك العملة في عهد داود سنة ١٢٣٥ هـ[٣٧٧].

وحدد قيمة ما يضرب في بغداد بخمسين ألف قرش، ولكن منع ضرب العملة بفرمان بعد سنة ١٢٣٥ هـ، ومع ذلك شوهدت عملة مضروبة في بغداد بتاريخ ١٢٥٥ (١٨٣٩)[٣٧٨].

---

(٣٧٤) Dupré, *Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu'à l'extrémité du Golf persique et de la à Irewan,* vol. 1, pp. 160 - 161.

(٣٧٥) أحمد لطفي، تاريخ لطفي، ٨ ج (اسطنبول: [د. ن.]، ١٨٧٣ ـ ١٩١٠)، ج ١، ص ٢٩٣.

(٣٧٦) Chesney, *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris,* vol. 1, p. 110.

(٣٧٧) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٦، ص ٣٠٠.

(٣٧٨) المصدر نفسه.

٧ ـ بغداد تطلب طبيباً وسلاحاً[٣٧٩]

إدخال التلقيح ضد الأمراض عام ١٨٢٤

. . . يشرفني أن أضع بين أيديكم بعض الالتماسات التي تلقيتها مؤخراً من الباشا التي يريد أن يتلقى عليها ردوداً ايجابية.

وسموّه يريد طبيباً إلى جانبه في بغداد. وقد حاول أن يقنع الدكتور لامب بالبقاء اثناء مروره بعاصمته دون أن ينجح في ذلك. وقد عاتبت سموه لتقديمه هذا العرض إلى أحد الرعايا البريطانيين دون الرجوع إلي، عندئذ قدم طلباً ملحّاً إلى الوكيل المحلي (في بغداد) بهذا الصدد.

ولما كان هذا الطلب قد تكرر، فقد رأيت أن من واجبي أن أرفعه إلى الحكومة مؤكداً لها ـ على أي حال ـ أنني لم استطع أن أحثه في الوقت نفسه على تحديد مرتّب محدد معلوم لهذه الوظيفة. فإذا قررت الحكومة الاستجابة لهذا الطلب الذي اعتقد أن فيه ضماناً لسلامته وقدراً من المجاملة له، فإنها لا تستطيع أن تركن إلى سموه من هذه الناحية، فيما عدا بعض الهدايا التي قد يقدمها من حين إلى آخر إلى الشخص الذي يعيّن طبيباً.

فإذا وُضع هذا الطلب موضع الاعتبار، أرى أنه يتيح فرصة ثمينة لإدخال نظام التلقيح ضد الأمراض في الباشاوية (الولاية) على النحو الواسع المعمول به في الهند، كما يؤدي إلى وضع مساعدة دبلوماسية إلى جانب سموه تعيّن هذه الوكالة في مهمتها، فيكون الشخص المعيّن نافعاً لوكالة البصرة بفضل دهائه وحضوره الذهني.

ونفوذ هذا المساعد وتأثيره على الشخصية الوطنية في بغداد قد يكون مفيداً دون شك، وبمساعدة الوكيل المحلي الموجود هناك بالفعل، يمكن تحقيق الكثير من الفوائد. فإن العلاقة بين العاهل الوطني والطبيب الأوروبي في هذه البلاد تدمج في اطار علاقة ذات طبيعة دبلوماسية. . .

والطلب الثاني للباشا يتعلق بإمدادات السلاح والتجهيزات الكاملة اللازمة لألف من جنود المشاة، مثل البنادق والسناكي والأحزمة الجلدية، وصناديق الرصاص، وأغماد السناكي، والفرش، والشوك، والمفكات، وكميات من قداحات الزناد.

ولتلبية هذا الطلب، حصلت من سموه على كتاب تتعهد فيه الخزانة بسداد قيمة هذه الأشياء عند تسليمها في البصرة بكل ما تتحمله من رسوم. ولدي من الأسباب ما يجعلني اعتقد أن سموه لن يبدي شكره لنا فحسب، بل سيسارع إلى تسديد القيمة في ضوء ما يتعرض له من ضغوط أعدائه، وسعيه للحصول على السلاح بأسرع وقت ممكن.

---

(٣٧٩) Great Britain, India Ofiice, Bombay, Political and Secret, (Bombay, IOPS 385/51, 383/32).

وقد رُفض الطلبان على أساس عدم التورط في علاقات وثيقة مع باشا بغداد في ضوء خبرة المقيمية في بغداد منذ انشائها عام ١٧٩٨ حتى رحيل رتشي عام ١٨٢١ . . . وقد كتب رتشي في ٥ كانون الثاني/ يناير ١٨١٢، إلى بومباي: «طلب مني سعادة الباشا امداده بمائتي غدارة، وكم أكون سعيداً لو استطعتم تدبيرها من المخازن. فقد جرت عادتنا على مد باشا بغداد بالبنادق والغدّارات، ولكن هذه هي المرة الأولى التي أتلقى فيها طلباً من سعادته منذ توليه السلطة» وتمت الموافقة على إرسال الغدّارات المطلوبة وفاتورة بقيمتها في ١٤ آذار/ مارس)[٣٨٠].

طلب مني المجلس الطبي إبلاغكم بوصول خطابكم المؤرخ في ١٣ الجاري، المرفق به مذكرة مقدمة من الطبيب المساعد في البصرة فقرة ٣ بخصوص إقامة معاون وطني (محلي) في بغداد بغرض الدعاية للتلقيح ضد الأمراض في المدينة، ويتضمن التماس سعادة الحاكم لمد خدمات التلقيح إلى عدة محطات في خليج البصرة. وكما يبدو من تقرير الطبيب المساعد في البصرة، يتطلع سكان بغداد إلى التمتع بمزايا التلقيح. ويرى المجلس الطبي في ظل هذه الظروف أن قيام شخص وطني متعلم جيداً بمهمة تلقيح الناس سوف يحقق فائدة جمة لسكان المدينة ويؤدي إلى توسيع نطاق التلقيح في بلاد لا تعرفه بعد.

وبالاشارة إلى التوسع في ممارسة التلقيح في مختلف محطات خليج فارس، طلب مني المجلس الطبي إبلاغكم أنها حققت بعض التقدم أو لم تحقق تقدماً في تلك الأنحاء، وتأكيداً لذلك بلغ عدد من لُقّحوا في البصرة في الشهر الماضي ٢٧ شخصاً فقط، ومن بوشهر ٣١ شخصاً، ومن طبيب إرسالية فارس ٢٥ شخصاً. ولم نتلقَ تقارير من مسقط حيث هناك اختصاصي في التلقيح[٣٨١].

(أرسل اختصاصي في التلقيح إلى بغداد، كما أرسل عام ١٨٢٧ اختصاصي آخر إلى اصفهان).

٨ - باشاوية بغداد، عام ١٨٥١[٣٨٢]

. . . لعله لا توجد ولاية من ولايات الامبراطورية التركية يمكن حكمها بسهولة وبأقل كلفة كباشاوية بغداد الواسعة. ومن المؤكد أنه لا يوجد نظير لها من حيث توافر التسهيلات اللازمة لتطور الصناعة وتوسيع نطاق التجارة. ومن ناحية أخرى، لا تميل القبائل العربية بين النهرين، بالطبع، إلى القتال. والتطرف في الاستفزاز وحده كفيل باثارة عداوتهم، بينما يؤدي سوء الادارة إلى جعل تلك العداوة مرعبة، كما أن أي درجة معقولة من درجات الأمن يمكن

---

(٣٨٠) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «Taylor, Political Agent Basra, to Government Bombay, 16 July 1824,» (Bombay, IOPS 385/51).

(٣٨١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From Medical Board, Bombay, 23 October 1824,» (Bombay, IOPS 385/51).

(٣٨٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Rawlinson to Malmesbury, 21 June 1852,» (FO 195/367).

توفيرها، يزيد معها ثراء البلاد، فيتدفق عليها الزوار، ووسائل النقل التي يوفرها النهران دجلة والفرات كثيرة وممتازة، إلى درجة تحتم ازدهار التجارة التي يعقبها السلام والسعادة.

غير أنه مع تلك الامكانات، ما زالت باشاوية العراق صحراء في الغالب، لأن سوء حظ هذه البلاد جعلها تخضع في السنوات التسع الأخيرة لكل مساوىء الحكم، فلم يؤدِ جشع وفساد نجيب باشا الذي حكم البلاد نحو ست سنوات إلى عدم تقدمها فحسب، بل أدى إلى تأخر التجارة وإلى انتشار الفقر وإلى نزوح السكان من بعض المناطق احياناً.

وأوصلت عدم كفاءة خليفته سلطة الحكومة إلى الحضيض، ووضعت حركات العنف التي قام بها الشيوخ الذين يسعون إلى إقامة سلطتهم المطلقة، اللمسات الأخيرة للكوارث التي حلّت بالبلاد. وقد بدأ نامق باشا عهده باتباع القسوة التي لا تدعو الحاجة إليها، فدفع شيوخ القبائل الواحد تلو الآخر إلى التحالف ضد الحكومة، ومذ ذاك أثار سخط جميع القبائل العربية من سكان الولاية عن طريق الضعف العسكري أحياناً والتهدئة ووسائل الغدر والقسوة أحياناً أخرى، الأمر الذي تصدم روايته المشاعر، فضلاً عن استخدام لهجة عنيفة متعالية في التعامل مع السكان، وهو ما يثير ضيق بدو الصحراء. ولعل اعادة الهدوء والضرب على يد المعارضة يحتاج إلى قوة قوامها ٥٠ ألف جندي...

٩ ـ الأحوال على طول خط البرق المقترح(٣٨٣) عام ١٨٥٦

... أوجه عناية سعادتكم إلى ملاحظة أنه لا يكاد يوجد ميل واحد على امتداد المساحات الواقعة خارج حدود المدن، يمكن القول أنه تحت السيطرة الحقيقية للسلطات التركية، وحتى في ما يُعرف بمناطق الاستقرار حيث يُعترف بتلك السلطات، فإنه يجب قياس هذه السلطة بمقدرتهم على فرضها، ولكنها نادراً ما تمارَس فعلياً سواء لوضع حد للفوضى المحلية أو الضرب على أيدي من يخرجون على النظام من السكان، وكثيراً ما يطلبون تدخّل شيوخ القبائل أو يحاولون زيادة الضرائب التي قُررت على تلك القبائل. وإدارة الولاية تخضع فعلاً لنظام توفيقي.

فالحكم هو في أيدي حفنة من الأجانب العسكريين المعزولين الذين لا تربطهم صلات مباشرة بالسكان. وهؤلاء السكان يتحدون في جماعات تحت سلطة عائلة واحدة ليملأوا الفراغ الخاص بالقانون والنظام والأمن، وتلك العائلة تتولى المسائل الداخلية والمالية والاقتصادية للقبيلة.

وخلال الصراع على السلطة الذي ينشب بين أفراد العائلة المتنفذة في القبيلة، تجد السياسة التركية فرصتها لإخضاعها، وبينما يتفاوت اتساع الاضطرابات تبعاً لحسن أو سوء تقدير اختيارها، والقوة أو النفوذ الكافي لمساندة مرشحها.

---

(٣٨٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/521).

وفي حالة القبائل البدوية الكبرى كالشمر وعنزة وضفير، لا تملك الحكومة الضعيفة إلا شراء ولائهم بتخصيص مرتبات شهرية للشيوخ، والتي يعني ايقافها أو قطعها تعرّض القرى والقوافل للسلب والنهب واعتراض طرق المواصلات المجاورة. وعندما تقع الاضطرابات داخل القبيلة حتى في أكثر الأوقات هدوءاً لا تستطيع الحكومة أن تضع حداً للابتزاز أو النهب. . .

وأُعلِّق الأمل في النجاح على الممارسات الليبرالية التوفيقية تجاه العرب أنفسهم، وخبرتي بهؤلاء القوم تجعلني اعتقد أنه ما لم توجد حالة اغراء بالنهب فهم يحفظون عهودهم. ومن الحكمة تأكيد هذا الترتيب الذي تبقى عليه تلك الاغراءات التي تقدم إليهم.

ومن الضروري أن تقدّم هدايا من حين إلى آخر إلى الشيوخ الذين تمرّ اسلاك البرق عبر أراضيهم، ولكن اعتمادي أساساً سوف يكون على خدمات أحد أفراد أسرة الشيخ أو أحد المتنفذين حتى لو كان من فرع صغير من أسرة الشيخ، يخصص له راتب شهري ما بين ٥ جنيهات - ١٢ جنيهاً يحدد حسب المهام الموكلة إليه. والقاعدة السائدة بين العرب ألا يتعرض المسافر للسلب إذا كان يرافقه أحد أبناء القبيلة، قاعدة محترمة ويمكن استخدامها لمصلحة خط البرق.

وبعد اعتبارات لها وزنها، أرى أن يسير الخط عبر العراق من الموصل حتى بغداد، ومنها إلى قلعة درويش على الهور في مواجهة الكوت وهو مفضّل في غالبية الأحوال، رغم اعترافي أنني لا أستطيع أن أحدد اتجاه الخط من النقطة الأخيرة. فهذا الجزء من البلاد لم يرتده الأوروبيون إلا قليلاً، ولا تتوفر لدي المعلومات حول مدى امتداد المستنقعات على سطحه في ذروة الموسم، وما إذا كان باستطاعة المرء أن يسافر عبر أرض جافة في خط مستقيم من قلعة درويش إلى سوق الشيوخ(٣٨٤). . .

نظراً لأن البدو بحكم أسلوب معيشتهم لا يقبلون الخضوع للسلطة فلا يعترفون بسلطة سادتهم الأتراك إلا إذا كانت محسوسة ومفروضة عليهم. وتقوم حرية النقل بخط جمال نصف الشهري عبر أحد المسالك الصحراوية الوعرة والذي نظمته الحكومة البريطانية وظل مستخدماً لعدة سنوات بين هذه المدينة (بغداد) ودمشق، دليلاً على أن هذه الصعوبة يمكن التغلب عليها، وتفتح الطرود عدة مرات للتأكد من محتوياتها، ولكن يراعى دائماً استبعاد نقل الأشياء الثمينة، ونادراً ما كانت تلك المحتويات تتعرض للتلف، فالنفوذ البريطاني، أو حتى مجرد المكانة التي تتمتع بها بريطانيا لا يكفيان لوضع حد لرغبة العرب في السلب، غير أنه عندما لا يقدم شيئاً لإشباع نهمهم قد يمكن شراء مسالمتهم بمبلغ غير مبالغ فيه(٣٨٥).

---

(٣٨٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Redcliffe, 29 December 1856,» (FO 195/521).

(٣٨٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Frere, 21 February 1856,» (FO 195/521).

١٠ - مشروعات مدحت باشا الاصلاحية عام ١٨٦٩[٣٨٦]

ألقى سعادته خطاباً على الجمعية (في سراي الحكومة) مطلعاً سامعيه أنه جاء برغبة مخلصة لإفادة البلاد وإثراء السكان، وانه اقترح ادخال العديد من التغييرات والاصلاحات التي يرجو نفعها، والتغييرات التي قد لا تكون موضع موافقة في بداية الأمر، ولكنها قد تصبح موضع التقدير عندما يدرك الناس النفع الذي يعود عليهم من ورائها.

وقد بدأ حكمه بالغاء الضرائب التالية التي قيل أنها ضرائب محلية ثبت أنها ضارة وظالمة:

أولاً : ضريبة الاحتساب، وتفرض على كل سلعة تدخل من أبواب المدينة بغرض بيعها في السوق.

ثانياً: ضريبة الكالبية، وتُفرض على القوارب النهرية المحلية.

ثالثاً: ضريبة خُمس الحطب، وتفرض بواقع ٢٠ بالمائة على الوقود الذي يجلب إلى المدينة بالدواب والقوارب.

رابعاً: ضريبة رؤوس بقر، وتفرض على سواقي الري الخاصة بالمزارعين العرب.

وبدلاً من هذه الضرائب، فرض ضريبة جديدة بواقع عشرة بالمائة من انتاج البساتين والحقول.

وينظم سعادته بضعة مجالس جديدة يحصل اعضاؤها على رواتب، بدلاً مما كان متبعاً حتى الآن، إذ كان الاعضاء يعملون مجاناً وينتهزون الفرصة لتحقيق أكبر كسب ممكن، مما كان مصدراً للفساد والاضطراب.

وقد انشأ نظام الولاية، ويشرّفني أن أرفق نسخة (مع ترجمة لها) من الرسالة التي وُجهت إلى القناصل الأجانب بهذا الصدد.

وكلّف سعادته ضابطاً يدعى سري أفندي باعادة فتح ترعة قديمة تسمى «الكنانية» تخرج من الفرات إلى ترعة «السجلاوية» التي تصبّ بدورها في دجلة، بغرض ربط النهرين بقناة ملاحية لا تيسر سبيل المواصلات بينهما، يعمل عليها خط من البواخر النهرية الصغيرة التي سوف يتم استيرادها من أوروبا لهذا الغرض.

كما أرسل قارباً بخارياً بالصعود شمالاً عبر الفرات لمحاولة وضع الترتيبات لفتح هذا النهر للملاحة بغرض اعادة بناء جسور منطقة الجزيرة، وقصر مياه النهر على مجراه، والحيلولة دون اغراق مساحات واسعة من أراضي البلاد جنوباً التي تصل حتى مدينة البصرة أحياناً.

---

(٣٨٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Herbert to Elliot, 26 May 1869,» (FO 195/949).

وهذا الإغراق يؤدي إلى تحوّل البلاد إلى مساحات من المستنقعات غير الصحية وغير المنتجة، على حين تقلّ مياه النهر بدرجة تعوق الملاحة فيه.

ويبدو أن ذهن سعادته عامر بمختلف المشروعات الخاصة بإصلاح شأن البلاد.

وهو يعترف بالحاجة الماسة إلى أمرين معاً: تأمين الممتلكات، وتوفير سبل المواصلات مع العالم (الذي تعيش البلاد الآن بمعزل عنه) ولنقل الانتاج.

وهو يعتزم انشاء خط حديدي من هنا إلى كربلاء كخطوة لربط الخط بالخط الملاحي بالفرات. واستيراد بعض البواخر للملاحة البحرية والنهرية لربط الولاية بالسويس، واستيراد آلات لتطهير مجرى الأنهار، وآلات لمختلف الصناعات، وآلات للري.

١١ ـ اصلاحات مدحت باشا أعوام ١٨٦٩ ـ ١٨٧٢[٣٨٧]

أ ـ المطبعة وجريدة الزوراء

وهذه من تشكيلات الدولة. وتأسست في الولايات الأخرى. وكان من الصعب تكوينها. والوزير أراد أن تدوَّن اعماله وما يقوم به. فأصدر جريدة الزوراء. وأول عدد منها صدر في ٥ ربيع الأول سنة ١٢٨٦ هـ ـ ١٨٦٩ م، واستمرت طوال عهده. وبعدها دامت إلى قبيل الاحتلال. وكان منهاج الحكومة أن تنشر ما يجري من أخبار لئلا تشوَّه. وأن تسجل اعمال الحكومة. وكانت قد أوصت الحكومة بجلب المطبعة قبل زمن هذا الوالي.

ولم تقم المطبعة بطبع الجريدة وحدها، بل طبعت بعض المؤلفات، والسالنامات وأعمال رسمية. ويطول بنا ذكر مرتبات المطبعة وعمالها والقائمين بها. وقد أفردنا ذلك في كتاب خاص باسم (الطباعة والمطبوعات في العراق).

ب ـ الأوزان والمقاييس الأخرى

حاول مدحت باشا التعديل في الأوزان وتوحيدها، فأمر أن تعتبر الحقة ٤٠٠ درهم، وأن تجعل كل ١٠ حقات مَنّاً واحداً، وأن تكون عشرة أمنان وزنة واحدة. وعد كل ١٠ وزنات تغاراً. وذلك في ١٠ ربيع الأول. فلم يتم كما رغب. والغرض لم يكن موجهاً إلى ابداع موازين عشرية. وإنما الغرض التعامل العالمي، إلا أنه لم يتم له ذلك.

ثم أصدرت الدولة القانون المؤرخ ٢٠ جمادي الآخرة سنة ١٢٨٦ هـ بالمقاييس الجديدة. وطبع باللغة العربية في المطبعة العامرة في ٣ ذي الحجة سنة ١٢٨٦ هـ، ومنع بموجبه استعمال المقاييس القديمة اعتباراً من آذار/ مارس سنة ١٢٩٠ رومية، أي بعد سنتين. وفي خلالهما يكون الخيار للاهلين. وأُلحق بذلك نظام في طريقة التطبيق.

---

(٣٨٧) العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٧، ص ١٧١ ـ ٢٦٠.

فصّلت ذلك في مبحث الأوزان من كتاب النقود العراقية. ولم ينجح هذا المشروع، ودام استعمال الناس، فلم يخرجوا على معتادهم في العهد العثماني حتى أواخره.

ج ـ النقود

وهذه حاول الوزير تمشيتها بوجه مطرد موافق لرغبة دولته فلم ينجح. وأنواع النقود لا يمكن حصرها. وبينها النقود العثمانية والنقود الأجنبية. ولم يلتفت الناس إلى الأوامر المشددة، فلم تشأ الأمة أن تمضي على خلاف مألوفها وحاجتها الاقتصادية. فإن النقود الايرانية يُتعامل بها بكثرة ومثلها نقود الدولة، وكذلك النقود الأجنبية. وعلاقات العراق بالأقطار تعينها تحولات النقود وكثرة تنوعها وانتشارها.

وفي العراق لم تُضرب النقود منذ أمد، أي من سنة ١٢٦٢ هـ ولم تكن في تعاملها على وتيرة ونسبة ثابتة، بل تعتبر البيشلك (البيشلغ) بخمسة قروش صحيحة، وفي التداول بستة قروش وعشر بارات، ويقابله بالنقد المغشوش (المتاليك) خمسة وعشرون قرشاً. وكذا يقال في (الشامي) تعتبره الحكومة تسعة قروش وثلاثين باره، في حين أن التعامل به بين الأهلين بعشرة قروش. والاجحاف بين الأخذ والرد ظاهر.

وهكذا يقال في النقود الايرانية والتلاعب بأسعارها. كان الكران بسعر ثلاثة قروش وثلاثين باره، ولكنه لم يستقر على هذه الحالة(٣٨٨).

د ـ المدرسة العلية ـ مدرسة الصنائع

رأى الوالي كثرة المدارس، فظن أن تحويل واحدة منها إلى مدرسة صنائع لا يضر... وفي أوائل سنة ١٢٨٧ هـ تم افتتاح مدرسة الصنائع وجرى توزيع الطلاب فيها إلى صنوف الحدادة، والنسج وصنع الأحذية ... وبلغوا ١٤٤٠ طالباً وُضعوا في مخيّم إلى أن تتم الأبنية في المدرسة... واختير بعضهم لأن يكونوا مرتبين في المطبعة.

اشترك الأهلون في التبرع لهذه المدرسة من بغداد والبصرة ومواطن العراق الأخرى... ولو كان الولاة بعد مدحت باشا قاموا بالمهمة لأدت إلى نتائج مرضية...

مضت السنون وتوالت الأيام، ولا تزال المدرسة في حالة ابتدائية ولم تخطُ خطوة نحو الاصلاح. وإذا كان قد ظهر بعض المتعلمين فيها، فما ذلك إلا لأن هؤلاء جدّوا واجتهدوا... لا لأن نظم التعليم تحسنت.

هـ ـ رصف الطرق

... شرعت الحكومة في تبليط سوق البلنجية للتجربة، ويسمّى اليوم «شارع المأمون»... ووقف التبليط عنده.

---

(٣٨٨) جريدة: الزوراء (العراق)، العدد ٩؛ لطفي، تاريخ لطفي، ج ٨، ص ٩١، وعباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية (بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٨).

و ـ خط البواخر

إن مركب بابل اشترته الدولة بطريق المزايدة بمبلغ ٣٣ ألف ليرة، بقوة ٣٥٠ حصاناً وسعته ١٧٠٠ طن، وفيه منام ٢٨٠ من الركاب، وقد اختبرته نظارة الحربية الانكليزية.

وهكذا تقرر أن يؤخذ مركب آخر من نوع ما سمّي «مدحت باشا» الذي يسير في نهر الدانوب، ويستخدم للملاحة بين القرنة والبصرة والكويت وبندر أبي على شبر (بوشهر) والبحرين (واشتُريت ثلاثة مراكب بخارية أخرى هي: نينوى، ونجد، وآثور). وهذه المراكب الأربعة كانت تسير بين استانبول والعراق مرة كل ثلاثة أشهر، وتذهب مرة إلى انكلترا، فنظّم موعد سيرها. وكان من أعظم لوازمها الفحم. تأخذه الحكومة من انكلترا، وكذا كانت تحتاج إلى موانىء في عدن ومسقط وبندر بوشهر، كما كانت تحتاج أن تعيّن لها وكلاء في تلك الأماكن لتقوم بالمهمة. وكانت الضرورة تدعوها إلى أن تحفظ في بلدة عدن مقدار ثمانية آلاف أو عشرة آلاف طن من الفحم الحجري، وأن تجعل هناك مركزاً لمراكب الدولة فيما إذا أرادت السير إلى البحر الأحمر وغيره، فتأخذ من ذلك الفحم، فتسهل أمر تلك المراكب...

وهذه السفن البحرية تأسست لها «ادارة عثمانية» قيل لها «العمان العثماني»، وقد اشتهر حسن انتظامها في الأنحاء المجاورة، وصارت تربح شهرياً نحو ألف ليرة(٣٨٩).

ز ـ تطهير الفرات

وكانت آمال مدحت باشا مصروفة إلى أن يتخذ طريقاً في الفرات لتأمين الوسائل الثقيلة لتتكامل مخارج التجارة، وتُتَبادل المنتوجات.

حاول أن يأتي بالمراكب من «بيره جك» التي اتمها هناك، إلا أن غرق هذه المراكب وتلفها شكّل قضاء مبرماً، وإلا فإن نهر الفرات جسيم، ومن مسكنة إلى البصرة كانت مياهه صالحة لسير السفن، وأكبر عقبة في طريقها كانت بين قصبة هيت وعانة، وهذه متأتية غالباً من الأبنية القديمة في النهر، وكذا من الكرود القديمة وبقايا انقاضها وانهدامها. فذهب مدحت باشا إليها بنفسه، وعلم أنها قابلة للاصلاح والتعمير، وذهب كذلك شاكر بك، مأمور النافعة لولاية بغداد، في السنة التالية، ومعه مركبان خصصا له، وما يكفي من مهندسين وأرباب وقوف لكشف جميع مواطن الفرات...

وهذا اجرى التحقيقات، وحصل على معلومات كافية، وبيّن أن الفرات قابل لأن يُعمر، ويُعدّ للانتفاع، فقام بازالة الموانع، وبدأ من هيت وزاول تطهير العقبات في أنحاء جزائر الفليوى وجبة وألوس، إلا أن الفرات في أكثر مواضعه يشاهد الجريان فيه قوياً شديداً، فلم يتيسر تخفيف هذه القوة إلى الدرجة المطلوبة. فكانت لا تزيد سرعة هذه المراكب عن ١٢ ميلاً بل تسحب قليلاً من الماء، فعزمت الحكومة أن توصي بصنع مركب من نوع

(٣٨٩) Ali Haidar Midhat, *Tabsere - i ibrat*, 2 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1909), p. 89.

المراكب التي تستعمل في النمسا في المجاري القوية، يكون لها أربعة دواليب وسرعة زائدة. . . ولكن بناء مثل هذا المركب يحتاج إلى وقت طويل، بحيث لا يأتي بصورة «اجزاء» إلا بعد انفصال مدحت باشا. ولما ورد المركب إلى العراق سمّي «مسكنة»، فعمل مدة في الفرات، وهو المركب الوحيد الذي كان يعمل بين بغداد ومسكنة(٣٩٠).

وأُغْفِل ما آل إليه أمر هذا المركب ولم يُعرف تاريخ تلفه ولم ينجح هذا المشروع.

ح ـ مستشفى الغرباء

إن مدينة بغداد وإن كانت تحوي ما يزيد على ١٥٠ ألف نسمة، وفيها غرباء وأجانب، ليس فيها مستشفى يُلجأ إليه، ولا طبيب ولا صيدلي (جمعت تبرعات وأقيم المستشفى).

ط ـ رسم النخيل

كانت القاعدة في ضريبة الحاصلات تجري على الخمس أو العشر، وهذا يكون من طريق التخمين، أما النخيل فكلفته كبيرة، وحاصلها لا يتم في آن واحد فيتيسر أخذ العينيات، فيصار إلى طريق التخمين. لكن ذلك لا يكون على وجه الصحة، إلا أن الفرق قليل، والتخمين تقريبي. . .

والصعوبة ظاهرة في استخراج حصة الحكومة، فكانت تميل إلى اعطائها بالالتزام، وفي هذه الحالة نرى ربح الملتزم في زيادة الحاصل، وفي زيادة التخمين ظلماً. . . ومن جهة أخرى تجري الحيل في التخمين أيضاً. . . وهنا الربح الزائد، والقسر يكون على صاحب النخيل والحكومة تستوفي نصيبها ولا تنظر أمراً آخر. . . مما أدى إلى عدم العناية والاهتمام بالمغروسات، بل تعطلت حذراً من ظلم الملتزمين وتعديهم. . . فكان هناك فوات المنفعة بل دمارها على الأهلين والحكومة معاً.

ومن ثم، وتلافياً لكل ضرر ممكن، راعت الحكومة على زمن مدحت باشا أن النخلة بصورة وسطية لا تأتي بأكثر من ٢٠ حقة تمر سنوياً، والتمر العادي تساوي الحقة منه بصورة معدلة ٢٠ بارة. فالمحال التي تعطي العشر مثل بغداد وجوارها من الأمكنة تكون رسومها إما حقتين أو ٤٠ بارة. وتحصيل البدل أيسر على الحكومة والأهلين فلا يستدعي كلفة وتشويشاً. . . فظهرت الرغبة في ذلك، وتلقوها بالقبول. . . وطلب الأهلون أن تكون دائمة غير مقيدة بخمس سنوات ليراعى ما يحصّل من تبدل المدة في السعر قلة أو كثرة. . .

وأهل قضاء الخالص كانوا يؤدون الخمس، فطلبوا أن يشملهم هذا الأمر فيؤدوا قرشين عن كل نخلة بدل الخمس(٣٩١).

---

(٣٩٠) المصدر نفسه، ص ٩١.

(٣٩١) الزوراء، العدد ١٣ (١ جمادي الآخرة ١٢٨٦ هـ).

(رسوم النخيل بالبصرة كانت تقدّر بواسطة خراصين، وهؤلاء يضرون هذا وينفعون ذاك)... صارت تؤخذ رسوم أميرية عن كل دونم ١٥ قرشاً سنوياً، والغي (الخرص)... فكانت تؤخذ مساحة الكل، ولا يترك من الأراضي ما هو غير مغروس، وإنما كانت الأراضي الخالية داخلة في الحساب، مما دعا الناس أن يغرسوا مواطن الخلل أو ما يتحمله الدونم أو الجريب... وكانت واردات البصرة ٤٨ حملاً من النقود، فبلغت بعد سنتين. ٧٠ حملاً، وتجاوزت ذلك.

ي ـ البواخر النهرية

كانت الحكومة قد اشترت مركب «الرصافة». وبعد أن تم تركيبه ووصل إلى بغداد صار يسير بين البصرة وبغداد. وفي ٣ شوال عاد إلى البصرة. أما مركب «بصرة» فإنه يسير في نهر الفرات، ومركب «بغداد» يستخدم للكشف عن النهر لما هو شمال بغداد، وملاحظة أمر تطهيره... ومركب «الرصافة» قد خصص لنقل البريد. وهذه اضيفت إلى ما هناك من «مركب بابل» وكذا «المركبان الآخران»، وبذلك توسعت «ادارة المراكب» وتسمّى «الادارة النهرية».

وفي هذه الأيام اشترى نقيب البصرة السيد عبد الرحمن مركباً سماه «الفيحاء»[٣٩٢] وهو مركب صغير. ثم إن النقيب المومأ إليه قد تبرع به للحكومة فصار في تصرف الادارة النهرية.

وجاء في الزوراء أن مركب «بابل» الذي اشترته الحكومة من أوروبا ورد البصرة، وأنه سيسير بين البصرة وجدة في موسم الحج بسعر رخيص، وكان الانكليز يغالون في السعر، وحصروا الأمر بهم، يصل إلى جدة في مدة ١٥ يوماً، وعينت له الأجرة ٤٠٠٠ قرش للموقع الأول و٢٥٠٠ للموقع الثاني و١٢٠٠ للموقع الثالث[٣٩٣].

ك ـ أعشار القطن

إن الحكومة راعت في القطن خاصة العشر، ولم تجعل حسابه كسائر المزروعات من أخذ الخمس أو الربع أو الثلث كضريبة، وفي بعض المواطن النصف... فإنه ثقيل خصوصاً أنها ترغب في تكثيره. أعلنت بأنها تستوفي من حاصله العشر[٣٩٤].

ل ـ ترامواي الكاظمية

الكاظمية أشبه بالمحلة من محلات بغداد، لا تبعد كثيراً عن بغداد. وفيها مرقد الامامين موسى الكاظم، ومحمد الجواد. والناس هناك بين زائر، وصاحب شغل أو مقيم. والاتصال ببغداد دائم بلا انقطاع.

---

(٣٩٢) المصدر نفسه، العددان ٣١ و٣٥.
(٣٩٣) المصدر نفسه، العدد ٣١ (١٦ شوال ١٢٨٦ هـ).
(٣٩٤) المصدر نفسه، العدد ٣٨ (٥ ذي الحجة ١٢٨٦ هـ).

وإن الوسائط النقلية القديمة معروفة، إلا أن المرء يتطلع إلى ما يسهل. تزيد الحاجة في مواسم الزيارات والأعياد أكثر... والضرورة أشد عندما يريد المرء نقل البضائع... فالوسائط لا تكفي، وفيها من الصعوبة والاضرار الكثيرة ما لا يحصى، وكذا أيام الأخطار والأمطار مما لا يحصى ضرره.

كل هذه وأمثالها مما يدعو إلى تأسيس شركة تسهّل على المارة ذهابهم وإيابهم... وهي مدار نفع وارباح طائلة. من جراء هذا التسهيل تكونت شركة الترامواي فصارت تباع الأسهم بكثرة، وفي عشرة أيام أو اثني عشر يوماً بلغت ٧٨٤ حصة لما حصل من تشويق وإقبال. ثم استمر بيع الأسهم[٣٩٥].

كانت أسست بتشويق من الوالي، وضمانة الحكومة، وجعلت كل حصة ٢٥٠ قرشاً علي أن تكون ٦٠٠٠ حصة، فيكون مجموع رأس مالها ١,٥٠٠,٠٠٠ قرش. فكان الأمل قوياً في نجاح المشروع.

وقامت هذه المؤسسة بكل ما تحويه بمبلغ ١٨ ألف ليرة... ولم تصرف اسهمها جميعها، وإنما صرف نحو ألف سهم منها. بلغ ربح المشروع في السنة ٠١٨/٠أو ٠٢٠/٠، فصرف بعضه لأرباب الحصص والبعض الآخر جعل تسديداً للدين في نهاية كل سنة. فبلغت شركة الترامواي خمسة آلاف حصة، فبقيت كذلك[٣٩٦]...

م ـ اصلاح نظام الحيازة[٣٩٧]

ن ـ سد النهروان

قام الوالي بهذا المشروع. اتخذ للنهروان سداً في نقطة «زلي»، محل ملتقى النهروان بنهر ديالى، وكان معروفاً قديما، فعمل له سداً، ولكنه لم ينجح، والمحل المقابل يعرف بـ «أبي عروج»... وحال دون المشروع مواد السد وعدم صلاحها لمقاومة تيار المياه ومجاريها القوية.

س ـ مصانع جديدة

... وذلك أن الجيش تكاثر، وصارت احتياجاته كبيرة، فقد كان موجود الفيلق أيام مدحت باشا سبعة آلاف جندي، وبسبب القرعة والمتطوعين تجاوز عدده الاثني عشر ألفاً، فمثل هذا العدد لا يتيسر سد حاجته من طريق الأهلين وأعمالهم اليدوية، فصعب الأمر... فأسس معمل النسيج، فصار يعمل يومياً ٣٠٠ متر من الأقمشة الصوفية (الجوخ) و٤٠٠ متر

---

(٣٩٥) المصدر نفسه، العدد ٤٦ (٦ صفر ١٢٨٧ هـ).

(٣٩٦) Midhat, *Tabsere - i ibrat*, p. 94.

(٣٩٧) أنظر: مقدمة الفصل الخامس والفصل السابع، القسم رابعاً، النص ٩ من هذا الكتاب، و Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 163 - 178.

من ألقماش القطني السميك. ويسمى المعمل بالعباخانة، كما أن المحلة يقال لها العباخانة، وكذا كانت تسمى «القاطرخانه». وأما معمل الطحين فكان يعدّ يومياً ألفي قية من الدقيق ويخبزها... فجلب مدحت باشا معامل لهذه الغاية من أوروبا بقوة ٧٠ حصاناً بكافة ما تحتاجه من أدوات، أوصى عليها من فرنسا بألفي ليرة، وأرسل مهندساً يراقب العمل(٣٩٨).

ولما كان ذلك قد صادف أيام الحرب بين فرنسا وألمانيا (حرب السبعين) تأخر اعمال تلك المعامل، فبقيت ضرورة إلى ما بعد انفصال مدحت باشا. ثم جاءت من طريق البصرة، ولكنها لم تجد لها رجلاً يتمكن من اشغالها لتقوم بالمهمة، وأُهملت حتى أكلها الصدأ.

وفي أيام حسين فوزي باشا حينما كان مشيراً للفيلق السادس جلبها إلى بغداد، واتخذ لها الأبنية، فصارت تعمل ... هذا ما عُلم من أمرها(٣٩٩).

١٢ - اقتصاد الموصل عام ١٨٨٤(٤٠٠)

إن الطلب على البضائع الأوروبية هنا ضئيل والعرض محدود نسبياً، والتجار الذين يستوردون كميات صغيرة من البضائع من أوروبا لا يستطيعون ـ طبعاً ـ أن يشتروها بأسعار رخيصة مثلما يفعل من يستوردون كميات كبيرة، ومن ثم وجد التجار الموصليون أنه من الأنسب لهم شراء الكميات القليلة التي يحتاجون إليها من البضائع الأوروبية من تجار الجملة في حلب وبغداد بأسعار أدنى من تلك التي يستوردونها بها مباشرة من أوروبا. فإذا اضطروا إلى استيرادها كان عليهم إقامة وكالات في المراكز التجارية الرئيسية في القارة الأوروبية، ولكن الطلب المحدود على السلع يجعلها محدودة الفائدة. ويجب أن نأخذ أيضاً في الاعتبار المسافة الكبيرة التي تفصل هذه المدينة عن الساحل والمدة الطويلة التي تقطعها البضائع قبل أن تصل إلى غايتها. فالبضائع المستوردة من إنكلترا تستغرق ثلاثة أشهر في الطريق على أقل تقدير، ولكنها تمكث عادة ما بين خمسة أشهر وستة قبل أن تصل إلى الموصل. كذلك تغيرت الأسعار تغيراً جذرياً، فما كان يعدّ مربحاً منذ ثلاثة أشهر أو أربعة قد يصبح فجأة مجلبة للخراب. ولهذه الأسباب وغيرها توقّف الاستيراد المباشر من أوروبا في السنوات الأخيرة، بينما قلّت كمية السلع التي تباع منها عن تلك التي كانت تباع قبل ست سنوات أو سبع. والسبب في ذلك أنه بينما كانت تتم صفقات تجارية كبيرة هنا بالسلع الأوروبية والتركية مع فارس ومدن إقليم كركوك والسليمانية، فإن تلك المناطق أصبحت تحصل على حاجتها مباشرة من سوق بغداد. أما الصادرات إلى أوروبا فتتكون أساساً من الصوف والموهير والجلود والعفصة الجوزية حيث تبلغ قيمة الصادرات نحو ١٠٠ ألف ليرة تذهب ثلاثة أرباعها إلى بريطانيا وحدها...

---

(٣٩٨) الزوراء: العدد ١٨ (٦ رجب ١٢٨٦ هـ)، والعدد ١٤٥ (٣٠ صفر ١٢٨٨ هـ).

(٣٩٩) Midhat, *Tabsere - i ibrat*, p. 95.

(٤٠٠) Great Britain, Accounts and Papers 1884 - 1885, vol. 79, «From Report by Vice-Consul Richards on Trade and Commerce of Mosul for the Year 1884».

ولكن تربية الأغنام تعد أكثر المشروعات التجارية إدراراً للربح في هذه المنطقة من العراق، حيث يطيب المرعى، بينما لا تصلح التربة للزراعة لكونها مكسوة بالرمال مليئة بالأحجار، وقد حققت ضريبة الأغنام إيرادا قدره ٥١ ألـف ليرة في هذه الولاية العام الماضي، التي تجبى بواقع ثلاثة قروش على الرأس الواحدة، وبذلك يكون عدد الأغنام في الولاية ١,٧ مليون رأس، ولكن إذا وضعنا في اعتبارنا أن العرب، وبخاصة البدو الرحّل بينهـم، لا يدفعون ضرائب عادة رغم أنهم يربون قطعاناً كبيرة من الغنم، وأن الكثير من الأكراد الرحّل يعفون من الضريبة، أيضاً، فإن رقم ثلاثـة ملايين رأس من الغنم لا يعدّ تقـديراً مبالغاً فيه لعدد الغنم في الولاية، ويصدّر الكثير منها سنوياً إلى سوريا ومصر، بينما يتجه الجانب الأكبر من الصوف إلى أوروبا. ولا يقارن موهير الموصل ـ طبعاً ـ بذلك الذي تنتجه أنقره، ولكن قسطاً كبيراً منه يتجه إلى أسواق أوروبا وبخاصة بريطانيا. وتأتي أحسن أنواع العفصة الجوزية من منطقة رواندوز وهكياري، والأخضر منها يفوق الأبيض جودة.

ونتيجة اكتشاف بعض آبـار النفـط أخيراً حول كركوك، يمكن أن نتـوقع أن يقلّ الطلب على النـفط الأمريكي في المستقبـل. وهـو يستخدم حالياً لإنارة الشوارع، ولكن من المتوقع أن تتوافر كميات أكبر للاستهلاك المنزلي عند استخدام معدات التكرير. وتم اكتشاف الفحم أيضاً في العام الماضي في الصلاحية في منطقة كركوك، ويبدو أنه قابل للإنتاج إذا تم تشغيل المنجم جيداً. وهناك أيضاً منجم فحم كبير في كربول، وهي إحدى قرى منطقة الجزيرة، وكان يتم استغلاله بشكل بدائي منذ خمسة عشر عاماً. وأحيانا تتولى الحكومة إدارته، ولكن غالباً تُسند هذه المهمة إلى تجار يستغلونه بموجب عقود لتوريد الفحم إلى بغداد بسعر مرتفع للأقـة، وكانت الحال كذلك في العام الماضي، إذ كان العقد بيد أحد تجار الموصل الذي وافق على توريد الفحم إلى بغداد بسعر ٢٩٠ قرشاً للطن الواحد. ولكنني علمت أنه لا يحقق أرباحاً بسبب عدم كفاية عربات النقل، وأن العقد لن يجدد هذا العام...

وتم أيضاً إنشاء بنك التوفير الزراعي (Caisse d'Epargne Agricole) هـنا خلال العام الماضي، بغرض تقديم العون إلى الفلاحين لانقاذهم من دفع فوائد ربوية باهظة على القروض التي يقدمها لهم تجار المدن. وهذا البنك يقرض المحتاجين بفائدة قدرها واحد بالمائة شهرياً مع ضمان أرض المقترض بما يعادل ضعف قيمة القرض، ولا تتجاوز مدة القرض عاماً واحـداً... وقد فهمت أن التجربة لم تحقق نجاحاً حتى الآن.

وكانت تجارة تصدير الخيل في العام الماضي بعيدة تماماً عن تحقيق الأرباح على نحو ما جرت عليه العادة، فلأسباب لا نعرفها لم تجد الخيول التي صدّرت إلى بومباي من يشتريها، بينما بيع الكثير منها بأسعار زهيدة عندما يئس أصحابها من بيعها بسعر جيد. وفي الموصل هبطت أسعار الخيول هبوطاً شديداً.

وفي ما يتعلق بإنجاز الأعمال العامة خلال العام الماضي، لم يتم تنفيذ إلا القليل فيما عدا بناء وإصلاح بعض الجسور وبدء العمل بطريق زاخو...

١٣ - الفيضانات في العراق عام ١٨٩٤[(٤٠١)]

يفيض دجلة عشرين قدماً أو أكثر كل عام في الربيع عندما تذوب ثلوج أرمينيا وتركستان، ويتحول النهر من مجرى ضحل إلى سيل جارف. وهذا العام ارتفع النهر ٢٤ قدماً فوق مستوى المياه المنخفضة، وهو أعلى فيضان منذ عام ١٨٤٩، وأعلى من فيضان ١٨٣١ عندما سقط سبعة آلاف منزل في ليلة واحدة في بغداد ودفن سكانها تحت أنقاضها المنهارة. وقد ارتفعت المياه بضع أقدام حول جدران المنزل الذي أقيم فيه، وتحطمت بعض الجدران الخارجية وأصبح الباقي آيلاً إلى السقوط، وامتلأ سرداب المنزل بالماء. وأستطيع أن أصطاد ما أشاء من أسماك بصنارة من شبّاك مكتبي، وأصبح ضرورياً قطع جسر النهر في مواضع مختلفة لانقاذ الممتلكات في المدينة ولصرف الماء إلى الصحراء، ثم تقوية حوائط المدينة وهو ما قام به آلاف الرجال والأولاد. وحدث ارتفاع مماثل في مستوى نهر الفرات جعل الماء يفيض على أراضي الريف ويتجه نحو دجلة الذي ينخفض مجراه عن مجرى الفرات عند بغداد، حيث تمتزج مياه النهرين هنا، وما بين النهرين يُعبر بالقوارب، ومن ضريح الست زبيدة (زوجة هارون الرشيد) غرب بغداد لا يرى الناظر إلا الماء على امتداد الأفق، بينما يرى الناظر صوب الحلة بعض الجزر القليلة هنا وهناك تشبه الخرائب القديمة. وحقاً «جاء البحر إلى بابل، وكساها ارتفاع الموج»، ومن أسوار بغداد الغربية المنظر متشابه. وحيث كانت قطعان الأغنام ترعى منذ بضعة أسابيع، تقوم الآن مئات القوارب بنقل الناس والدواب والبضائع وقد دمرت المحاصيل تماماً، ولكن لحسن الحظ ساعد انخفاض الأسعار على ابقاء الشون ممتلئة بالغلال من محصول العام الماضي، وبذلك يمكن تجنب المجاعة. ولكن عندما ينحسر الماء سوف يترك الكثير من العفن الذي يلوث الهواء. ولا بد أن يعقب ذلك الطاعون...

١٤ - بغداد عام ١٩٠٨[(٤٠٢)]

... سبق أن ذكرنا أن نهر دجلة يمر عبر بغداد، ويقسم المدينة إلى قسمين: الكرخ (الضفة اليمنى)، والرصافة (الضفة اليسرى)، وفي هذا الفصل سنحاول وصف كل من الضفتين.

والكرخ، حيث كان قصر الخلفاء ومعظم الآثار المهمة تتخذ مواقعها، يعاني اليوم من الخراب. وبغض النظر عن بعض المباني التي شيدها أخيراً بعض الأعيان، لا نجد إلا منازل من طابق واحد، يسكنها الفقراء، الذين جاءت غالبيتهم من الفلاحين والجمّالة والنساجين

---

(٤٠١) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «From Sundberg to Uhl, 10 May 1894, Miscellaneous Correspondence, Baghdad».

(٤٠٢) Habib Chiha, *La Province de Baghdad* (Le Caire: [n. pb.], 1908), pp. 163 - 165 and 102 - 105.

والحمالين، وهم حوالى ٢٠ ألف نسمة، ومن الآثار القديمة، لم يبقَ إلا ضريح السيدة زبيدة زوجة الخليفة هارون الرشيد، وقبر النبي يوشع، وضريح الشيخ معروف الكرخي، وضريح ابن مقلة، ومسجد الشيخ صندل. ومن بين المباني الحديثة مستشفى الغرباء (الأجانب)، ومصنع الحديد المعروف باسم دميرخانة اللذان بنيا على يد مدحت باشا. وقد تحول المستشفى القديم إلى مدرسة للفتيان المسلمين، وتحولت الدميرخانة إلى ثكنات للبحارة. أضف إلى ذلك، أنه يوجد في موقع «باب الشام» مبنى يستخدم كمحطة للترام الذي يربط هذا الحي بالكاظمية، ويعود أيضاً إلى عهد مدحت باشا. وهناك أيضاً أربعة حمامات عامةأو خمسة، وستة مساجد بين الكبير والصغير، وسوق للغلال. وللحكومة في ذلك الحي شون للغلال تخزن فيها محاصيل أراضيها.

أ ـ الجسور

وهذا القطاع من المدينة يرتبط بالقطاع الآخر بجسرين عبر النهر، أحدهما بالغ القدم بالقرب من وسط المدينة، والآخر بالقرب من «باب المعظم» الذي كان يُعرف من قبل بباب خراسان. والجسران بدائيان ضعيفا البناء، يرتكزان على قوائم خشبية مكسوة بمادة عازلة، وتربطهما بالضفتين سلاسل من الحديد، وهما لا يقاومان تيارات النهر جيداً، ويحتاجان إلى الإصلاح باستمرار. ولم يكن عبور الجسر يقتضي دفع رسوم من قبل، ولكن عندما شيد مدحت باشا الجسر الثاني فرض رسماً للعبور، وتطرح هذه الرسوم في مزاد علني كل عام (يرسو على أحد الملتزمين)، ويقدَّر إيراد جسر المدينة سنوياً بمبلغ ١٢٠٠ ليرة تركية (نحو ٣٠ ألف فرنك)، أما إيراد جسر باب المعظم فيقدَّر بما يتراوح بين ٨٠٠ ليرة تركية و ١٠٠٠ سنوياً.

وهناك أيضاً جسر يربط ضاحية الكاظمية بالمعظم على بعد فرسخ شمالاً، وجسر آخر على بعد فرسخ جنوباً في موقع يقال له جرارة، وهذان الجسران مثل غيرهما من جسور الولاية تسند الحكومة أمر تحصيل رسوم عبورهما إلى ملتزمين من الأفراد، وطول كل هذه الجسور نحو مائتي متر، ولكنها تتفاوت في العرض، وأوسعها عرضاً ذلك الذي يقع وسط المدينة، إذ يبلغ عرضه ثمانية أمتار وهو أفضلها صيانة. وإيراد هذه الجسور يتجه إلى ثلاثة أحياء من بلدية المدينة يقع إثنان منهما في الرصافة والثالث في الكرخ.

ب ـ السكان

قد يبلغ سكان مدينة بغداد ١٥٠ ألف نسمة، يعيش منهم عشرون ألفاً في الضفة اليمنى و ١٣٠ ألفاً في الضفة اليسرى. ويتكونون من:

جدول رقم (٢ - ١٨)

سكان مدينة بغداد بالنسبة إلى الطائفة

المسلمون السنّة	٤٠,٠٠٠
المسلمون الشيعة	٥٠,٠٠٠
المسيحيون	٧,٠٠٠
اليهود	٥٣,٠٠٠
	١٥٠,٠٠٠

وفي غياب الاحصاء الرسمي يصعب إعطاء أرقام دقيقة، والأرقام الواردة أعلاه تعتمد على أفضل تقديرات المختصين الذين يعيشون في الولاية. . .

ج - المدارس

للمسلمين بضع مدارس في بغداد، وأهمها مدارس الحكومة. وفي المدرسة الابتدائية العسكرية التي تُعرف باسم الرشدية العسكرية يوجد نحو ١٥٠ تلميذاً. وتقبل المدرسة الاعدادية العسكرية خريجي مدرسة الرشدية، وفيها نحو ١٥٠ تلميذاً، والفتية من خريجيها الذين يحصلون على شهادتها يُقبَلون في المدرسة العسكرية العليا في استانبول، وبعد ثلاث سنوات يصبحون ضباطاً. وهاتان المدرستان نظمتا على نمط المدارس العسكرية نفسها في الولايات الأخرى.

وهناك أيضاً مدرستان حكوميتان، مدنيتان، واحدة ابتدائية هي المدرسة الرشدية الملكية، وفيها نحو ١٥٠ تلميذاً، والثانية إعدادية هي الاعدادية الملكية وفيها ما لا يتجاوز ٦٠ تلميذاً إلى ٧٠ تلميذاً.

ومدرسة الفنون والصنائع التي أقامها مدحت باشا من أكثر المدارس نفعاً في البلاد(٤٠٣). ويُسمح للتلاميذ من أبناء الفقراء بدخولها وبخاصة اليتامى، لتعلّم حرفة مثل صناعة الأحذية، والنجارة، والحدادة، والنسيج. ويعرض إنتاج المدرسة من الأثاث وغيره في أحد المحلات للبيع، وهو محل ملحق بمبنى المدرسة.

وهناك أيضاً نحو أربعين مدرسة صغيرة في المدينة حيث يتلقى التلاميذ تعليماً بسيطاً على يد مدرس يعلمهم القراءة والكتابة باللغة العربية.

وبالنسبة إلى المدارس المسيحية، هناك بضع مدارس للكاثوليك لتعليم البنات والأولاد. ويجب أن نذكر في المقام الأول الكلية الفرنسية، التي يديرها الآباء الكرمليون،

(٤٠٣) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٢ من هذا الفصل.

التي تضـم مدرستين، التعليم فيهما بالمجّـان، الأولى تقبل الأطفال الصغـار لتعلمهم مبادىء العربية والفرنسية، أما المدرسـة الثانية فلها برنامج كامل يشمل دراسة العربية والتركيـة والفرنسية والانكليزيـة. . . والمدرسة الثانية من مدارس البنين هي مدرسة الأليانس الكاثوليك التي يديرها قساوسة محليون تحت اشراف الأسقف السريـاني. ويقدّر عدد التلاميذ في مدارس الكاثوليك بـ ١٣٠٠ تلميذ.

وقد أقام المونسنيـور هنـري ألتماير ـ أسقف بغداد السابق والقاصد الرسولي في العراق ـ على نفقته الخاصة، مدرسة للبنات. وقد حققت هذه المدرسة، التي تديرها راهبات فرنسيات، قدراً من الازدهار، وفيها تتعلم البنات من مختلَف الطوائف الفرنسية، والعربية، والموسيقى، والرسم، والتطريز، والخدمات التي تؤديها هذه المدرسة للبلاد تستحق تقديراً خاصاً. وأسس المونسنيور التماير ـ أيضاً ـ ملجأ للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٣ سنوات و ٦ تديـره الراهبات أنفسهن.

وللأرمن الغريغوريين مدرستـان: واحدة للبنين والأخرى للبنـات. وفي مدرسة البنات نحو ثلاثين تلميذة يتعلمن فيها الأرمنية والفرنسيـة. وعلى الرغم من أن إدارة المدرسة بيد العلمانيين إلا أنها تخضع لإشراف رجال الدين الأرمـن. وفي مدرسة البنين نـحو ثمانين تلميذاً يتعلمون الأرمنيـة والفرنسية والتركية.

ولليهود في حارتهم مدرسة كبيرة هي مدرسة الأليانس الاسرائيلـي وتدرّس فيها العربية والفرنسية والانكليزية. وتدير هذه المدرسة لجنة خاصة من المدرّسين الفرنسيين. ومنذ بضع سنوات، أنشئت مدرسة جديدة للبنات، تولت إدارتها سيدة فرنسية. وللطائفة اليهودية أيضاً عدد كبير من المدارس الابتدائية الصغيرة يديرها رجال الدين لتعليم التلمود واللغة العبرية. وفي بعض تلك المدارس يتعلم التلاميذ أيضاً القراءة والكتابة باللغة العربية.

وفي بغداد مكتبة عامة صغيرة، فيها نحو ٥٠٠ مجلد أغـلبها مهدى مـن أعيـان المدينة، ومعظم الكتب تتناول موضوعات دينية. . .

الفصل الثالث

التجارة

كان النظام الجمركي في سوريا يناظر في بنيته النظم نفسها السائدة في بقية أنحاء الامبراطورية العثمانية، وذلك فيما عدا الفترة من عام ١٨٣٢ إلى عام ١٨٤٠، عندما دخلت البلاد تحت حكم محمد علي وأدمجت في الاقتصاد المصري[١]. وينسحب الشيء عينه على العراق تحت حكم المماليك، وبعد إعادة الفتح العثماني له. وذلك يعني عوائد جمركية منخفضة على الواردات، حددتها الامتيازات الأجنبية بنسبة ٣ بالمائة على السلع الأوروبية، ولكنها في الحقيقة زادت عن ذلك أحياناً[٢]. أضف إلى ذلك، أن ارتفاع الأسعار في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، قلل من وزن تلك العوائد الجمركية. وكان من المفروض أن تدفع الصادرات أيضاً ٣ بالمائة، ولكن نقص الايرادات دفع السلطات المركزية والحكام المحليين إلى دعم هذه العوائد بضرائب إضافية، وبفرض الحظر والاحتكار[٣]. وقد أحس التجار الأوروبيون بعبء هذه القيود، فتم توقيع المعاهدة الانكليزية ـ التركية في بالطا ليمان عام ١٨٣٨. وقد حرّمت المعاهدة كل أنواع الاحتكار، وسمحت للتجار الانكليز بشراء البضائع من أي مكان في بلدان الامبراطورية، دون دفع أي ضرائب تزيد عن العوائد الجمركية للواردات والصادرات (أو ما يعادلها من الضرائب الداخلية)، وفرضت ضريبة ٣ بالمائة على الواردات، و١٢ بالمائة على الصادرات، و٣ بالمائة على تجارة العبور. ووافق التجار الانكليز على أن يدفعوا إضافة إلى رسوم الواردات الجمركية ٢ بالمائة بدلاً غن الضرائب الداخلية التي يدفعها المستوردون. وبعد هزيمة محمد علي، طبّقت المعاهدة في

---

(١) أنظر: الفصل الثاني، القسم أولاً، النص ١ من هذا الكتاب.
(٢) أنظر: القسم ثانياً، النصين ٤ و٥ من هذا الفصل.
(٣) أنظر: القسم أولاً، النص ٧ من هذا الفصل.

سوريا، كما طبّقت في مصر. وما لبثت الدول الأخرى أن انضمت إليها، وتأكد قناصلها من تطبيقها(٤).

وقد أدت المعاهدة إلى زيادة الايرادات العثمانية، ويسرت سبيل الصادرات، ومن ثم أفادت المصالح الزراعية ودعمتها. ولكنها عرّضت أيضاً الحرف اليدوية لمنافسة أكبر من جانب السلع الأوروبية المصنعة آلياً(٥)، وهو عامل زاد من خطورته الانخفاض الكبير في تكاليف الشحن(٦). كما أن حاجة الحكومة إلى المال زادت عن ذي قبل، وكانت العوائد الجمركية أكثر الضرائب طواعية في يدها. ومن ثم وقّعت معاهدات جديدة بعد مفاوضات دارت في عام ١٨٤٣، وعامي ١٨٦١ - ١٨٦٢، رفعت الرسوم الجمركية من ٣ بالمائة إلى ٨ بالمائة على الواردات، وخفضت الرسوم عن الصادرات من ١٢ بالمائة إلى ٨ بالمائة، مع تخفيضها بنسبة ١ بالمائة سنوياً حتى يحين الوقت الذي تصبح فيه هذه الرسوم ١ بالمائة. وألغيت غالبية الرسوم الداخلية على التجارة بحلول عام ١٨٧٤، ولكن استمر تحصيل ٨ بالمائة من قيمة السلع المنقولة بحراً من ولاية إلى أخرى من ولايات الدولة، أو من مدينة عثمانية إلى أخرى. وفي عام ١٩٠٠ خفضت هذه الرسوم إلى ٢ بالمائة، وفي عام ١٩٠٩ ألغيت عن جميع السلع فيما عدا القليل منها. وكررت الدولة العثمانية مطالبة الدول بزيادة الرسوم الجمركية منذ عام ١٨٧٥، ولكنها نجحت أخيراً عام ١٩٠٧ في زيادة رسوم الواردات إلى ١١ بالمائة بموافقة الدول، ثم زيدت في عام ١٩١٤ إلى ١٥ بالمائة. وعندئذٍ كانت الحكومة تستخدم التعرفة الجمركية لخدمة التنمية، فأعفت الأدوات والآلات والأسمدة من الرسوم الجمركية(٧).

١ - قيمة التجارة وحجمها

تواجه محاولات حساب قيمة تجارة الإقليم وحجمها صعوبات جمة:

أولاً، لا توجد بيانات خاصة بالتجارة البرية، مع أن هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد أنها حتى الأربعينات فاقت حجم التجارة البحرية(٨)، أضف إلى ذلك أنه على مر

(٤) للمزيد من التفاصيل والتحليل، أنظر:
Charles Issawi: *The Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 17-19; *The Economic History of Turkey, 1800-1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 74 - 75 and 88 - 100; Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), p. 91, and Charles Issawi, «Notes on Negotiations Leading to the Anglo - Turkish Commercial Convention of 1838,» *Memorial Omer Lutfi Barkan* (Paris: [s. n.], 1980), pp. 119 - 134.

وللإطلاع على نص المعاهدة، أنظر:
Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 39 - 40.

(٥) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٦) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٧) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 75 - 76 and 318 - 320.

(٨) أنظر: القسم أولاً: النص ٦ الخاص بدمشق، والنص ٥ الخاص بحلب، والقسم ثانياً، النص ٥ الخاص ببغداد من هذا الفصل.

القرن لم تزد تجارة سوريا البرية، بل ربما تكون قد نقصت[9]. وهذا يعني أن إجمالي النمو في تجارة الإقليم كان أصغر مما يبدو في الجدول رقم (٣ - ١)، والنص ١٤.

ثانياً، أرقام عائدات التجارة متاحة فقط عن الموانىء الرئيسية، وهي لا تتوافر عن كل السنوات.

ثالثاً، أرقام العائدات المتاحة ليست ثابتة ولا يعوّل عليها، ففي بعضها تدرج صادرات بعض الأصناف، ولا تدرج في بعضها الآخر. ولا تظهر إلا الأرقام الخاصة بالسلع الخاضعة للرسوم الجمركية، أما السلع المعفاة منها مثل التبغ الخام، والسجاير، والنبيذ، والملح، (التي كانت احتكاراً) فقد حذفت بياناتها[10].

رابعاً، تتغير طرق تقدير قيمة السلع بشكل يجعل عائد التجارة متغيراً، كما أن تعقّد اجراءات الجمارك ينتج عنه الفساد والخطأ[11].

خامساً، تتباين الأرقام التي يوردها كل من القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي تبايناً كبيراً.

سادساً، هناك من الأسباب ما يدعو إلى الاعتقاد أن كلاً من الواردات والصادرات قدّرت بأقل من قيمتها الفعلية، وعلى سبيل المثال، أعلن القنصل الفرنسي عام ١٨٥١ أن الكثير من الحرير تم تصديره بطريق التهريب، وأن ملتزم الجمارك قلّل من قيمة الواردات حتى يخفي أرباحه[12].

وأخيراً، لا توجد جداول أسعار لتحويل القيمة الإسمية إلى قيمة فعلية.

ولم تبذل أي محاولة لإصلاح كل تلك الأخطاء، باستثناء ما جاء في الجدول رقم (٣ - ١)، حيث وضعت تقديرات خاصة بالموانىء التي لم يرد ذكرها. وعلى أحسن الفروض، يقدم هذا الجدول نظام حركة التجارة، وإشارات إلى اتجاهاتها[13].

---

(٩) في عام ١٨٣٣ تلقّت دمشق بطريق القوافل بضائع قيمتها ١٨,٥ مليون فرنك، من بينها ١٦,٢ مليوناً جاءت من خارج سوريا نفسها. «وكان هذا يعادل نصف ما تلقّته سوريا من السلع الأوروبية». أنظر: Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 254 - 255.

والمعلومات الخاصة بثبات تجارة دمشق البرية لا تتناقض مع حقيقة أنه فيما بين الأعوام ١٨٨٢ - ١٨٨٤، والعامين ١٩١٠ - ١٩١١ زاد مجملها بنسبة ٣,٣ بالمائة سنوياً، وهو معدّل يفوق معدّل الزيادة في بيروت، لأنه عند الثمانينات كانت غالبية تجارة دمشق تدار من الموانىء الساحلية.

(١٠) A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), pp. 190 - 191.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٨٨ - ١٩٠، و Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 103, «Beirut».

(١٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 26 July 1851,» (Beyrouth), vol. 6.

(١٣) للإطلاع على أرقام أخرى، بعضها شديد الصعوبة أحياناً، أنظر: Mohammad Said Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» (Ph.D. Thesis, American University, Washington, D. C., 1969), pp. 254 - 259, and B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s. n.], 1984), pp. 182 - 199.

جدول رقم (٣ - ١)

التجارة البحرية للموانىء السورية الرئيسية

السنة	الميناء	الواردات	الصادرات	الجملة
١٧٨٤[١]	اسكندرونة	(٢٠٠)	(٢٠٨)	(٤٠٨)
	طرابلس	(١٦)	(٢٠)	(٣٦)
	صيدا وعكا	(١٢٠)	(١٤٤)	(٢٦٤)
الاجمالي		(٣٥٠)	(٤٠٠)	(٧٥٠)
١٨٢٥	اسكندرونة	٢٢٠	١٠٨	٣٢٨
	بيروت	١١٢	٨٠	١٩٢
	موانىء جنوب سوريا[٢]	٢٣٦	١٦٠	٣٩٦
الاجمالي		(٥٠٠)	(٣٠٠)	(٨٠٠)
١٨٣٣[٣]	اسكندرونة	١٤٠	٨٠	٢٢٠
	اللاذقية	١٢٠	٧٢	١٩٢
	طرابلس	٢٥	٢٢	٤٧
	بيروت	٤٤٠	٢٤٠	٦٨٠
	صور	٤	١٦	٢٠
	عكا	٣	١٣	١٦
	يافا	٧	٥	١٢
الاجمالي		٧٣٩	٤٤٨	١١٨٧
١٨٤٤[٤]	اسكندرونة	٢٢٧	١٠٦	٣٣٣
	بيروت	٩٧٧	٦٣٤	١٦١١
	يافا	غ. م.	٥٢	غ. م.
الاجمالي		(١٣٥٠)	(٨٥٠)	(٢٢٠٠)
١٨٥٥ - ١٨٥٧[٥]	اسكندرونة	٥٠٤	٣١٥	٨١٩
	طرابلس	١٠٣	١٦٣	٢٦٦
	بيروت	١٤٧٣	١٥٩٦	٣٠٦٩
	يافا	غ. م.	١٢٣	غ. م.
الاجمالي		(٢٢٠٠)	(٢٢٠٠)	(٤٤٠٠)
١٨٦١ - ١٨٦٣[٦]	اسكندرونة	٧٩٠	٤٤٣	١٢٣٣
	بيروت	١٣٠١	٧٩٦	٢٠٩٧
	صيدا	٦٤	٢١	٨٥
	يافا	غ. م.	٢٠٠	غ. م.
الاجمالي		(٢٤٠٠)	(١٦٠٠)	(٤٠٠٠)
١٨٧١ - ١٨٧٣[٧]	اسكندرونة	١٢٠٣	٧٣٢	١٩٣٥
	بيروت	١٢٤٠	٦١٥	١٨٥٥

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١)

السنة	الميناء	الواردات	الصادرات	الجملة
	يافا	١٣٨	٢٤٧	٣٨٥
الاجمالي		(٢٨٠٠)	(١٨٠٠)	(٤٦٠٠)
١٨٨٤ - ١٨٨٥[٨]	اسكندرونة	١٥٥٨	٩٩٨	٢٥٥٦
	طرابلس	٧٦٩	٢٨٦	١٠٥٥
	بيروت	(٢٠٠٠)	٧٩١	٢٧٩١
	يافا	٢٨٠	١٢٥	٤٠٥
الاجمالي		(٤٦٠٠)	(٢٢٠٠)	(٦٦٠٠)
١٨٩٥ - ١٨٩٧[٩]	اسكندرونة	١٧٠٨	١١١٥	٢٨٢٣
	اللاذقية	٦٠	١٠٠	١٦٠
	طرابلس	٣٩٨	٦٧٩	١٠٧٧
	بيروت	١٦٠٩	٧٤٣	٢٣٥٢
	صيدا	٣١	٥٠	٨١
	عكا - حيفا	١٦٠	٦٠	٢٢٠
	يافا	٢٨٠	٣٢٢	٦٠٢
الاجمالي		٤٢٤٦	٣٠٦٩	٧٣١٥
١٩٠٠ - ١٩٠٢[١٠]	اسكندرونة	٢٢٨٣	١١٢٢	٣٤٠٥
	اللاذقية	٩٧	غ. م.	غ. م.
	طرابلس	٤٤٢	٣٥٧	٧٩٩
	بيروت	١٤١٢	٦٢٦	٢٠٣٨
	عكا - حيفا	٢٠٠	٨٠	٢٨٠
	يافا	٤٠٥	٢٤٩	٦٥٤
الاجمالي		(٤٩٠٠)	(٢٦٠٠)	(٧٥٠٠)
١٩١٠ - ١٩١٢[١١]	اسكندرونة	١٢٥١	١١٢٢	٢٣٧٣
	طرابلس	٨٨٠	٣٢٠	١٢٠٠
	بيروت	١٨٥٧	٦٣٣	٢٤٩٠
	حيفا	٣٩٩	٣٢٨	٧٢٧
	يافا	١٠٨٧	٧٠٧	١٧٩٤
الاجمالي		(٥٥٠٠)	(٣٢٠٠)	(٨٧٠٠)
إجمالي عام ١٩١٠ - ١٩١١		٦٦٠٠	٣٣٢٠	٩٩٢٠
إجمالي عام ١٩٠٨ - ١٩١٢		٥٩٢٠	٣٦٧٣	٩٥٩٣

ملاحظات عامة: الأرقام بآلاف الجنيهات الاسترلينية ما لم يُنصّ على غير ذلك، جميع الأرقام من النصوص (١ - ٤)، الأرقام بين الأقواس تقديرية، وغ. م. = غير متاح.

(١) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 33 - 37.

وقد ضربت أرقام التجارة الفرنسية بإثنين.

(٢) يبدو أن من بينها بيروت، أنظر:

«South Syrian Ports,» in: William Roe Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788 - 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East,* Harvard Middle Eastern Studies; 8 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), p. 162.

(٣) الأرقام مأخوذة من:

Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 269.

وبالنسبة إلى أرقام صور وعكا ويافا، فهي لعام ١٨٢٥، وأرقام اللاذقية وطرابلس، فهي لعام ١٨٣٢. ويقدم ماك غريغور، في:

John MacGregor, *Commercial Statistics: A Digest of the Productive Resources, Commercial Legislation, Customs Tariffs... of All Nations,* 2nd ed., 5 vols. (London: Whittaker and Co., 1844 - 1850), vol. 2, p. 250.

يقدم الأرقام الإجمالية التالية بما فيها التجارة مع مصر وتركيا:

عام ١٨٣٥: صادرات ٢٨٠,٠٠٠، واردات ٤٨٠,٠٠٠ جنيه استرليني.

عام ١٨٣٦: إجمالي التجارة مع أوروبا ١,٠٣٣,٠٠٠، وتجارة الساحل ٤٤٨,٠٠٠ جنيه استرليني.

عام ١٨٣٧: صادرات ٧٥٢,٠٠٠، واردات ٣٧٣,٠٠٠ جنيه استرليني.

عام ١٨٣٨: صادرات ٨٩٠,٠٠٠، واردات ٦٥٧,٠٠٠ جنيه استرليني.

(٤) يافا عام ١٨٤٣.

(٥) متوسط الرقم المتاح لطرابلس مأخوذ من:

Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Tripoli».

(٦) متوسط الرقم المتاح لصيدا مأخوذ من:

B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s. n.], 1984), p. 189.

(٧) متوسط الرقم المتاح للصادرات من ولاية الشام (اللاذقية، طرابلس، بيروت، صيدا، صور، عكا، حيفا، يافا) يقدّر بـ ٤٢٢,٠٠٠ جنيه استرليني، أنظر: SY 1868/ 1869/ 1870/ 1871.

ومتوسط رقم الواردات لعام ١٨٧٠/١٨٧١ منخفض على غير العادة بسبب قلة المحصول وتوقّف التجارة مع فرنسا خلال الحرب، وكانت الواردات في تلك السنوات ١,١٨١,٠٠٠ جنيه استرليني. أنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(٨) متوسط الرقم المتاح لطرابلس مأخوذ من: Labaki, Ibid., p. 189.

(٩) متوسط الأرقام المتاحة.

(١٠) الأرقام الخاصة باللاذقية وطرابلس وحيفا مأخوذة من:

Mohammad Said Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» (Ph. D. Thesis, American University, Washington, D. C., 1969), p. 256.

وهي تشير إلى الفترة ١٨٩٨ - ١٩٠٢.

(١١) الأرقام الخاصة بطرابلس وحيفا للعام ١٩١٢ مأخوذة من:

A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3-5 (1916), p. 196.

والأرقام الاجمالية لعام ١٩١٠/١٩١١ من: ص ١٨٨.

والأرقام الخاصة بالفترة ١٩٠٨ - ١٩١٢ مأخوذة من: Kalla, Ibid., p. 256.

وفي ما يتعلق بالزيادة العامة بين عامي ١٨٢٥ و ١٩١٠/١٩١١، فإن الواردات زادت بما يوازي ١٣,٢ ضعفاً، والصادرات زادت بما يوازي ١١,١ ضعفاً، وزادت التجارة الإجمالية بما يعادل ١٢,٤ ضعفاً. وتفريغ هذه الأرقام حسب مؤشرات أسعار الصادرات والواردات البريطانية[١٤]، يشير إلى أن التقدير الحقيقي للزيادات هو حوالى ٣١,٨ ضعفاً للواردات بمعدل زيادة سنوي نسبته ٤,١ بالمائة، وحوالي ١٩ ضعفاً للصادرات بمعدل زيادة ٣,٥ بالمائة سنوياً. فإذا أخذنا الرقم الخاص بعام ١٨٣٣ ـ وهو الرقم الذي يمكن أن نعوّل عليه نوعاً ما ـ كأساس، نرى أنه عام ١٩١٠/١٩١١، زادت الواردات ٨,٩ أضعاف، والصادرات ٧,٤ أضعاف، وإجمالي التجارة ٨,٤ أضعاف، ومرة أخرى، إذا فرغناه حسب مؤشرات الأسعار البريطانية، فإن الزيادة الحقيقية للواردات تكون ١٤ ضعفاً بمعدل ٣,٥ بالمائة سنوياً، وللصادرات ١٠,٢ أضعاف بمعدل ٣,١ بالمائة سنوياً.

وكان معدل الزيادة أبعد ما يكون عن التحقيق خلال هذه الفترة، على أية حال، بسبب تأثره أساساً بتطورات الأسواق الأوروبية. فخلال حروب الثورة الفرنسية، وحروب نابوليون تدهورت التجارة مع فرنسا ـ التي كانت تقدّر بنصف القيمة الإجمالية ـ واختفت تماماً، ولكن التجارة البريطانية نشطت تدريجياً بعد عام ١٨٠٨. وفي حقيقة الأمر، كانت أرقام عام ١٨٢٥ غالباً أقل من أرقام عام ١٧٨٤ بكل تأكيد[١٥].

وكانت فترة الأعوام ١٨٢٥ ـ ١٨٣٣ من فترات التوسع السريع، الناجم عن نشاط التجارة الدولية، وعن تأسيس الحكم المصري، ونمو التجارة مع مصر. وإذا أخذنا أرقام بوالكونت، فإن كلاً من الواردات والصادرات زادت زيادة اسمية تقلّ قليلاً عن ٥٠ بالمائة وتزيد عنها حقيقة زيادة طفيفة، أي بنسبة تبلغ نحو ٥,٥ بالمائة سنوياً. واستمر هذا الانتعاش في فترة الأعوام ١٨٣٣ ـ ١٨٤٤ رغم انسحاب المصريين، فزادت الواردات بنسبة ٨٣ بالمائة، والصادرات بنسبة ٨٩ بالمائة، وإجمالي التجارة بنسبة ٨٥ بالمائة من حيث القيمة الإسمية. ولما كانت مؤشرات الأسعار البريطانية لا تشير غالباً إلى تغيير، فإنه يمكن اعتبار هذه الأرقام معبرة عن الزيادة الحقيقية التي يبلغ متوسطها ٥,٥ بالمائة سنوياً.

وتعكس الأرقام الخاصة بفترة الأعوام ١٨٥٥ ـ ١٨٥٧ التوسع في الصادرات الناتج عن

---

(١٤) أنظر معدّلات أسعار الصادرات والواردات في:
Albert Henry Imlah, *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), pp. 94 - 98.

(١٥) Alfred Cecil Wood, *A History of the Levant Company* (London: Frank Cass, 1964), pp. 179 - 195; Frank Edgar Bailey, *British Policy and the Turkish Reform Movement: A Study in Anglo - Turkish Relations, 1826 - 1853* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1942), pp. 74 - 76; Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 84 - 87, and Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 86.

وبالنسبة إلى معدّلات الأسعار، أنظر:
Schumpeter - Gilboy and Gayer [et al.], in: Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., *Abstract of British Historical Statistics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), pp. 331 - 332.

زيادة الطلب على الغلال خلال حرب القرم، فزادت الواردات بنسبة ٦٣ بالمائة، على حين زادت الصادرات بنسبة ١٥٩ بالمائة، بينما تضاعف إجمالي التجارة. ومن حيث القيمة الحقيقية كانت النسبة ٥٠ بالمائة للواردات، و ١٢٥ بالمائة للصادرات، و ٨٠ بالمائة بالنسبة إلى إجمالي التجارة، أي بمعدل نحو ٦ بالمائة سنوياً.

كما تعكس الأرقام المنخفضة لفترة الأعوام ١٨٦١ ـ ١٨٦٣ اضطراب التجارة الناتج عن أحداث عام ١٨٦٠، ويفترض أيضاً أنه كان هناك تدهور في صادرات المنسوجات البريطانية، نتيجة «مجاعة القطن»، التي أوجدتها الحرب الأهلية الأمريكية. فقد نقصت الصادرات بنسبة ٢٧ بالمائة، ورغم زيادة الواردات بنسبة ٩ بالمائة فإن إجمالي التجارة نقص بنسبة ٩ بالمائة أيضاً. وكانت بقية سنوات الستينات فترة رخاء، وتشير أرقام فترة الأعوام ١٨٧١ ـ ١٨٧٣ إلى زيادة ١٧ بالمائة في الواردات، و ١١ بالمائة في الصادرات، و ١٥ بالمائة في إجمالي التجارة. ولما كانت الأسعار لم تتغير إلا قليلاً، فإن هذه الأرقام يمكن أن تعبّر عن زيادات حقيقية.

وفي أواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، زادت سرعة إيقاع اتجاه الصعود، وفي عام ١٨٨٤ ـ ١٨٨٥ زادت الواردات بنسبة ٦٤ بالمائة، والصادرات بنسبة ٢٢ بالمائة، وإجمالي التجارة بنسبة ٤٣ بالمائة. أما عن القيمة الحقيقية، فربما كانت الزيادات نحو ٧٥ بالمائة للواردات، و ٢٥ بالمائة للصادرات، و ٥٠ بالمائة لإجمالي التجارة، أي نحو ٣,٥ بالمائة سنوياً بالنسبة إلى التجارة كلها. وسجل العقد التالي نمواً أبطأ؛ ففي الأعوام ١٨٩٥ ـ ١٨٩٧ حققت الواردات ٨ بالمائة أقل مما كانت عليه، ولكن الصادرات زادت ٤٠ بالمائة، وإجمالي التجارة ١٠ بالمائة. وهبطت الأسعار في تلك الفترة، فكانت الزيادة الحقيقية في إجمالي التجارة نحو ١ بالمائة سنوياً. وتشير أرقام الأعوام ١٩٠٠ ـ ١٩٠٢ إلى زيادة ١٢ بالمائة في الواردات، ونقص نحو ١٥ بالمائة في الصادرات، وزيادة نحو ٣ بالمائة في إجمالي التجارة، والرقمان الأخيران يعكسان زيادة في الأسعار.

وشهد العقد الأول من هذا القرن (حتى عام ١٩١٠/١٩١١) نمواً سريعاً مرة أخرى: فحققت الواردات ٣٥ بالمائة، والصادرات ٢٨ بالمائة، وإجمالي التجارة ٣٢ بالمائة؛ ومن حيث القيمة الفعلية كانت تلك الزيادات نحو ١٠ بالمائة في إجمالي التجارة، أي بنسبة قدرها نحو ٣ بالمائة سنوياً. وفي فترة الأعوام ١٩١١ ـ ١٩١٣، أدت الحروب إلى اضطراب التجارة، فانخفضت قيمتها الاسمية والفعلية معاً. وبذلك يمكن القول، إنه خلال النصف الأول من الفترة، كان النمو أسرع إيقاعاً منه في النصف الثاني، وهو أمر معقول، وعلى أية حال، فإن عدم امكانية التعويل على تلك الأرقام يدفع هذا الاستنتاج قدماً إلى الأمام.

وبالنسبة إلى تجارة العراق المنقولة بحراً، فإن الأرقام الأولى التي يعتمد عليها تتعلق بفترة الأعوام ١٨٤٤ ـ ١٨٤٦[١٦]، والأرقام السابقة على ذلك تبدو مرتفعة جداً، إذا وضعنا

(١٦) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

في اعتبارنا الظروف غير المؤاتية التي سادت العقود الأولى من القرن التاسع عشر[١٧]. أضف إلى ذلك أن الأرقام الأكثر دقة التي نجدها في النص ١٥، تشير إلى زيادة في تجارة بومباي (التي تلعب دور الشريك الأهم في تجارة البصرة) مع الخليج كله بمقدار أربع مرات بين الأعوام ١٨٠١ ـ ١٨٠٣ و ١٨٥٥ ـ ١٨٥٧، أي بنسبة ٢,٥ بالمائة سنوياً. وإذا أخذنا مؤشرات الأسعار البريطانية للصادرات والواردات كمحدد، فإن الزيادة الفعلية تراوحت بين ٥ بالمائة و ٧ بالمائة سنوياً.

وبالنسبة إلى البصرة، فيما بين الأعوام ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦، و ١٨٦٩ ـ ١٨٧٠، زادت الواردات ٢٠ بالمائة (أي بنسبة ٠,٧٥ بالمائة سنوياً)، والصادرات بنسبة ١٣٦ بالمائة (٣,٦ بالمائة سنوياً)، وإجمالي التجارة ٦٩ بالمائة (أي ٢,٢ بالمائة سنوياً). وخلال الفترة لم تتغير أسعار الصادرات البريطانية على وجه الخصوص، وزادت اسعار الواردات بنسبة ١٦ بالمائة. وبعبارة أخرى، فإن الزيادة الفعلية في إجمالي التجارة ربما بلغت ٦٠ بالمائة، أي بمعدل ٢ بالمائة سنوياً.

وأعطى فتح قناة السويس عام ١٨٦٩ دفعة قوية للنقل البحري[١٨] والتجارة في الخليج. وفيما بين عامي ١٨٦٩/١٨٧٠ وعامي ١٩١٢/١٩١٣ زادت الواردات من متوسط قدره ١٥٢,٠٠٠ إلى ٣,٢٦٤,٠٠٠ جنيه (استرليني)، أي ٢١,٦ مرة (٧,٥ بالمائة سنوياً)، والصادرات من ٢١٨,٠٠٠ إلى ٢,٥٩٣,٠٠٠ جنيه، أي ١١,٩ مرة (٦ بالمائة سنوياً)، وإجمالي التجارة من ٣٧٠,٠٠٠ إلى ٥,٨٦٢,٠٠٠ جنيه، أي ١٥,٨ مرة (٦,٦ بالمائة سنوياً)[١٩]. ولما كانت أسعار الصادرات والواردات البريطانية قد انخفضت معاً بنسبة ٢٠ بالمائة خلال الفترة، فإن المعدلات الفعلية للزيادة كانت ٩ بالمائة للواردات، و ٧ بالمائة للصادرات، و ٨ بالمائة لإجمالي التجارة.

وتقسيم الفترة إلى فترتين متساويتين: الأولى من عام ١٨٦٩/١٨٧٠ إلى عام ١٨٩١/١٨٩٢، والثانية من عام ١٨٩١/١٨٩٢ إلى عام ١٩١٢/١٩١٣، يشير إلى بطء واضح في إيقاع النمو. ففي الفترة الأولى، زادت الواردات ٦,٥ مرات (أي بنسبة ٨,٩ بالمائة سنوياً)، والصادرات ٧,٦ مرات (أي ٩,٧ بالمائة سنوياً)، وإجمالي التجارة ٧,٢ مرات (أي ٩,٤ بالمائة سنوياً). أضف إلى ذلك أن الأسعار البريطانية انخفضت بنسبة ٢٥ بالمائة خلال الفترة. فكان معدل النمو في الثمانينات أسرع إيقاعاً إلى حد كبير منه في السبعينات.

وفي الفترة الثانية من هذا التقسيم، زادت الواردات ٣,٣ مرات (بنسبة ٥,٩ بالمائة

(١٧) أنظر: الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٨) أنظر: الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٩) أنظر أيضاً الجداول في: محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨** (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١١٤ و ٢٢٣.

سنويا)، والصادرات ١,٦ مرة (أي ٢,٣ بالمائة سنويا)، وإجمالي التجارة ٢,٢ مرة (٣,٩ بالمائة سنوياً). وظلت الأسعار البريطانية ثابتة خلال الفترة. ويجب أن نضيف أن التجارة كانت تعاني الركود في التسعينات، ولكن في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، زادت الواردات بسرعة أكبر، ويرجع ذلك من ناحية إلى استيراد مواد البناء والآلات اللازمة لمشروعات التنمية المختلفة[٢٠]، وازدادت أيضاً الصادرات؛ ففيما بين عام ١٩٠١/١٩٠٢ وعام ١٩١٢/١٩١٣، زادت الواردات بمعدل ٨,٩ بالمائة سنوياً والصادرات بمعدل ٨,٥ بالمائة، وإجمالي التجارة بمعدل ٨,٧ بالمائة سنوياً. وفي ضوء الزيادة الطفيفة في الأسعار البريطانية، فإنه يمكن اعتبار هذه الأرقام معبرة عن النمو الحقيقي.

وفي ما يتعلق بالتجارة البرية، تتوفر بعض المعلومات عن تجارة بغداد التي كانت مركزاً تجارياً مهماً. ففي فترة الأعوام ١٨٦٤/١٨٦٥ ـ ١٨٦٨/١٨٦٩ كان متوسط الصادرات الى إيران ٥٥٠٠ جنيه، أو ٢,١ بالمائة من إجمالي التجارة (٢٦٠,٠٠٠ جنيه)، وبقية القيمة يدفع عنها عوائد شحن في البصرة[٢١]. ولعل الصادرات إلى سوريا والولايات العثمانية الأخرى كانت تفوق بعض الشيء الصادرات إلى إيران. وعلى أية حال، فإن الواردات من إيران كانت أكبر كثيراً بمتوسط قدره ١٦٥,٠٠٠ جنيه، أو ٧٢ بالمائة من الاجمالي (٢٣٠,٠٠٠ جنيه). والواردات من السلع الأوروبية والمحلية من سوريا كانت أيضاً كبيرة. وفي عام ١٨٧٨/١٨٧٩، بلغت قيمة الواردات من إيران ١٠٣,٠٠٠ جنيه، أي بنسبة ٢٢ بالمائة من القيمة الإجمالية، وبلغت الصادرات ١٨٤,٠٠٠ جنيه، أي بنسبة ٤٣ بالمائة من القيمة الاجمالية. وكان جانب كبير من تجارة الواردات الايرانية يمثل سلعاً يعاد تصديرها[٢٢]. وفي عام ١٩٠٨ بلغ متوسط الواردات التركية ٤٣,٠٠٠ جنيه، وواردات الخليج الفارسي ٢٧,٠٠٠ جنيه، أي بنسبة مشتركة قدرها ٢ بالمائة من الواردات، وحتى هنا تعود الأرقام إلى الموانىء الواقعة في المنطقتين. وبلغت قيمة الصادرات إلى تركيا ٥٤,٠٠٠ جنيه، أي بنسبة ٧ بالمائة من جملة الصادرات. وفي عام ١٩٠٧/١٩٠٨ كانت تجارة العبور من إيران تبلغ بالنسبة للواردات ٩٠٠ ألف جنيه، والصادرات نحو ٣٠٠ ألف جنيه، وفي عام ١٩٠٨/١٩٠٩ بلغت مليوناً و ١٠٠ ألف للواردات، و ٢٨٠ ألف جنيه للصادرات. وفي عام ١٩١٣، قدّر القنصل الأمريكي تجارة العبور بين بغداد وإيران عبر كرمنشاه بسبعة ملايين دولار للواردات، ومليون و٣٥ ألفاً للصادرات[٢٣]. وكان القسط الأكبر

---

(٢٠) أنظر: مقدمة الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.

(٢١) Great Britain, Accounts and Papers 1870, vol. 64, «Baghdad».

(٢٢) أنظر: حسن، التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الإقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨، ص ٨٩ ـ ٩٠، ١٢٨ ـ ١٢٩، ٢١٦ ـ ٢١٧ و٢٥٣. أنظر أيضاً:
Great Britain, Accounts and Papers 1878/1879, vol. 72, «Baghdad,» and Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 120 - 121.

(٢٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, (FO 195/2308); Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, «Baghdad,» and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Report on Political Conditions,» C. 8.9, vol. 5.

من تجارة الموصل مع إيران وسوريا وتركيا، ولكن الكميات كانت قليلة[٢٤].

٢ ـ الميزان التجاري وميزان المدفوعات

تشير الأرقام المتاحة (الجدول رقم ٣ ـ ١) إلى أن تجارة سوريا البحرية في القرن التاسع عشر عانت باستمرار نقصاً، فيما عدا الفترة التي بلغت فيها حرب القرم ذروتها، وهو ما يتناقض تناقضاً واضحاً مع القرون السابقة، عندما بدت سوريا وقد حققت فائضاً في التجارة مع أوروبا، واختزنت الكثير من السلع.

وقد فاقت الوارداتُ الصادراتِ بانتظام في اثنين من الموانىء الرئيسية، هما بيروت واسكندرونة، وأيضاً في يافا. وكان لدى طرابلس، بصورة عامة، فائض في الصادرات، والأرقام القليلة المتاحة عن صيدا تشير أيضاً إلى وجود فائض. وبالنسبة إلى الاقتصاد ككل، يبدو أن الصادرات غطت نحو ٦٠ بالمائة من الواردات في العشرين عاماً الأولى (١٨٢٥ ـ ١٨٤٤)، والعشرين عاماً الأخيرة (١٨٩٥ ـ ١٩١٢)، والفترة التي تقع بينهما تشير إلى تغطية أعلى قليلاً، وكانت الصادرات تبلغ ثلثي الواردات[٢٥]. وعلي أي حال، يجب أن نؤكد مرة أخرى على أن عدم الاطمئنان إلى الأرقام يترك مجالاً واسعاً للخطأ في هذه الحسابات.

اضف إلى ذلك أن ثمة احتمالاً ان يكون جانب لا بأس به من السلع المستوردة بحراً قد أعيد تصديره بالقوافل إلى العراق وجنوب الأناضول وشمال جزيرة العرب، ومن ثم تمّت موازنة العجز جزئياً[٢٦]. غير أن جميع المراقبين وافقوا على أن النصف الأول من الفترة، شهد عجزاً كبيراً في تجارة سوريا، وأن قدراً ملحوظاً من العملة قد شحن بحراً إلى الخارج[٢٧].

وحوالى بعد عام ١٨٦٠، ساعدت بعض الموارد غير المنظورة على موازنة فائض الواردات، وقللت من العجز في الحسابات الجارية:

---

(٢٤) أنظر: القسم ثانياً، النص ٣ من هذا الفصل.

(٢٥) للمزيد من التفاصيل، رغم أنها لا تغطي اسكندرونة أو يافا، أنظر:
Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 200 - 255, and Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 30 - 40.

(٢٦) Said B. Himadeh, comp., *Economic Organization of Syria and Lebanon*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series ; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), pp. 199 - 200.

(٢٧) Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), pp. 192 - 199, and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo».

ولكن هذا النزح للعملة نقص تدريجياً، وكان هناك قدر محدود من العملة يتدفق على حلب في الأعوام ١٩٠٠ ـ ١٩١٣. في حقيقة الأمر، أنظر:
Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 38 - 39.

أولاً، كانت هناك مصروفات متزايدة يدفعها الحجاج والسياح إلى فلسطين أساساً، ولكن أيضاً إلى لبنان ودمشق. وفي عام ١٨٩٦، كتب القنصل البريطاني أن بعض الحركة السياحية المتجهة إلى مصر ـ والتي ازدادت منذ الاحتلال البريطاني ـ تمرّ عبر فلسطين، وأن متوسط السياح الآن ما بين ألفين وثلاثة آلاف سنوياً، وأن خمسة فنادق جيدة جديدة قد أنشئت في القدس، وكذلك ثلاثة فنادق في يافا. وفي عام ١٨٩٩ قدّر عدد السياح في القدس بـ ٢٣٠٠ سائح (كان ثلثاهم من الإنكليز والأمريكيين)، وقدّر عدد الحجاج المسيحيين بـ ١٣,٤٠٠ حاج من بينهم ٧٥٠٠ من الروس، وفي ١٩٠٦، زار نحو ١٢٠٠ سائح دمشق، وانفقوا هناك نحو ١٢ ألف جنيه استرليني، وفي ١٩٠٩، زار ١٢٠٠ سائح من الأمريكيين بيروت[٢٨]. ويقدم لنا روبن الأرقام التالية للعام ١٩١٢: السياح الأوروبيون والأمريكيون ٥٣٠٠، والحجاج المسيحيون ٢٤ ألفاً، والحجاج المسلمون ٢٠ ألفاً[٢٩]، انفقوا جميعاً نحو ١٠ ملايين فرنك (٤٠٠ ألف جنيه استرليني)[٣٠].

ثانياً، كانت هناك تحويلات نقدية ترسلها الجميعات اليهودية إلى اليهود في فلسطين، اضافة إلى رأس المال الذي جلبه المهاجرون معهم. ويقدّر روبن القيمة الاجمالية لذلك كله بعشرة ملايين فرنك سنوياً[٣١]. وإلى هذا المبلغ يجب اضافة مبلغ صغير كان يرسل إلى المستوطنين الألمان في فلسطين[٣٢].

ثالثاً، كانت هناك تحويلات يرسلها المهاجرون إلى الأمريكتين، وبخاصة إلى لبنان[٣٣]. وفي عام ١٩٠٦، قدّر القنصل البريطاني اجمالي التحويلات التي تصل إلى ولاية دمشق سنوياً بـ ١٥٠ ألف جنيه استرليني، ويقدر أحد الاقتصاديين اللبنانيين التحويلات التي تتلقاها متصرفية لبنان سنوياً بتسعين مليون قرش، أو نحو ٨٠٠ ألف جنيه استرليني، ويقدر روبن اجمالي التحويلات النقدية بثلاثين مليون فرنك (مليون و ٢٠٠ ألف جنيه استرليني)، تم تحويل نصفها من خلال بنوك في بيروت، و ١٢ مليوناً من خلال بنوك في طرابلس، وثلاثة ملايين من خلال بنوك حمص[٣٤].

---

(٢٨) Grat Britain , Accounts and Papers: 1896, vol. 89, «Jerusalem»; 1900, vol. 96, «Palestine»; 1908, vol. 116, «Damascus,» and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Ravndall to Gottschalk, 28 March 1910,» C. 8.5.

(٢٩) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(٣٠) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 330 - 332.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٢) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 117, «Damascus»; Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet ,» pp. 15 - 16, and Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 269 - 273.

وفي عام ١٨٩٦ قدّرت التحويلات بـ ١٤٣ ألف ليرة تركية، أنظر:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 1896,» (Beyrouth), vol. 12.

رابعاً، هناك المبالغ التي ترسلها سنوياً المؤسسات الخيرية المسيحية، لتنفق على المدارس والكنائس والمستشفيات، وغيرها من المؤسسات في فلسطين ولبنان وغيرهما، قدّر روبن هذا المبلغ بعشرة ملايين فرنك سنوياً(٣٥).

وأخيراً، هناك نحو مائة ألف جنيه استرليني تنفقها الحكومة العثمانية سنوياً على قافلة الحج(٣٦). واجمالي ما دخل البلاد، من المصادر المذكورة أعلاه في السنوات السابقة على الحرب العالمية الأولى، بلغ نحو مليونين ونصف مليون جنيه سنوياً، وهو ما يوازن بالضبط العجز في الميزان التجاري. وفي السنوات السابقة على ذلك كانت هذه الموارد أقل قدراً، ولكن فائض الواردات كان قليلاً كذلك.

وهناك مورد آخر نذكره دون أن نحدد حجمه، يتمثل في المبادلات بين ولايات سوريا المختلفة، والحكومة المركزية في استانبول، وكذلك بينها وبين القاهرة (لفترة قصيرة). ففي الثلاثينات والأربعينات كان هناك عجز تمّت تغطيته بالتحويلات من القاهرة واستانبول(٣٧). وفي أواخر السبعينات كانت سوريا تحوّل الاعتمادات المالية إلى استانبول(٣٨). وفي الموازنة كان هذا البند مديناً في الحسابات السورية.

وإذا نظرنا إلى حساب رأس المال، فإن الجدول رقم (٣ ـ ٢) يوضح لنا الاستثمارات الأوروبية في سوريا (بملايين الفرنكات)(٣٩). ويمكن أن نضيف إليها مبالغ محدودة استثمرت في الصناعات المختلفة، والبنوك، والبيوت التجارية. ويرى لبكي أن رقم عشرة ملايين فرنك من التدفق السنوي لرأس المال يبدو معقولاً، وأن الأرباح التي تحققها هذه الاستثمارات الأجنبية يبلغ متوسطها نحو ١٩ مليون فرنك سنوياً. ويبدو أنه في السنوات ١٨٩٠ ـ ١٩١٢ كان الحساب الجاري لسوريا يصل إلى قدر من التوازن يسمح بتغطية أي عجز يحدث عن طريق رأس المال المتدفق من الخارج.

وليس لدينا إلا القليل مما يمكن ذكره عن ميزان التجارة أو المدفوعات في العراق، فالأرقام المتاحة عن البصرة تشير إلى وجود فائض دائم في الواردات حتى عام ١٨٦٩(٤٠). وقد تزايد ذلك الفائض نتيجة أن واردات بغداد من إيران تفوق صادراتها إليها، وليس ثمة ما يدعو إلى الاعتقاد أن هذا العجز سيوازنه فائض في الصادرات في تجارة بغداد مع سوريا أو تركيا. وفي عام ١٨٤٦، ذكر القنصل البريطاني أن بغداد تعاني عجزاً في كل الاتجاهات،

---

(٣٥) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 18.

(٣٦) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(٣٧) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ٦ من هذا الكتاب.

(٣٨) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٣٩) Jacques de Monicault, *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français* (Paris: Librairie technique et économique, 1936), p. 32, et Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban,* pp. 219 - 223.

(٤٠) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

يبلغ على الأقل أربعة ملايين كران أو ٢٠٠ ألف جنيه استرليني، اضف إلى ذلك ٥٠ ألف جنيه استرليني يتم تحويلها سنوياً إلى استانبول، وترتّب على ذلك نزوح العملة من البلاد[٤١]. والمعلومات القليلة عن الموصل[٤٢] تبيّن وجود فائض صادرات محدود، قد يساعد على تخفيض العجز الذي تعاني منه البلاد.

جدول رقم (٣ - ٢)
الاستثمارات الأوروبية الرئيسية في سوريا

المشروع	المبلغ المستثمر (ملايين الفرنكات)
طريق بيروت - دمشق	٤,٢
ميناء بيروت	١٣,٥
سكك حديد يافا - القدس	٢٠,٥
سكك حديد دمشق - مزيرب	١٠,٦
سكك حديد بيروت - دمشق	٢٦,٥
سكك حديد رياق - حماه	٣١,٧
سكك حديد حماه - حلب	٢٧,٦
سكك حديد حمص - طرابلس	١٥,٧
سكك حديد بيروت - المعاملتين	٥,٧
سكك حديد بغداد (القسم السوري)	١٧,-
شبكة مياه بيروت	٩,-
ترام وكهرباء دمشق	٦,-
ترام بيروت	٨,٤
غاز وكهرباء بيروت	٩,-
المجموع	٢٠٥,٩

وفي ما يتعلق بالايرادات غير المنظورة، كان هناك رصيد كبير يتمثل في نفقات الحجاج الفرس إلى المدن الشيعية المقدسة في العراق. ففي عام ١٨٧٥ كتب قنصل بريطاني ان مائة ألف حاج درجوا على القدوم كل عام، وقدّر مصروفاتهم السنوية بما متوسطه مليون جنيه استرليني، ولعل هذا المبلغ يزيد عن الحاجة لموازنة العجز في تجارة البضائع. وكانت تلك المصروفات قُدّرت عام ١٨٠٠ بمبلغ مائة ألف جنيه، وفي عام ١٨٤٦ بمبلغ ١٢٥ ألفاً. وقد

(٤١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 3 February 1846,» (FO 195/237).

ويصدق الأمر نفسه على التجارة بين الخليج والهند في الفترة ١٨٠٢ - ١٨٠٦، أنظر: William Milburn, *Oriental Commerce*, 2 vols. (London: [n. pb.], 1813), vol. 1, p. 123.

(٤٢) أنظر: القسم ثانياً، النص ٣ من هذا الفصل.

حاولت الحكومة الايرانية أن تحوّل حركة الحج إلى المدن الفارسية المقدسة في مشهد وقم، ويبدو أنها حققت بعض النجاح في هذا الصدد، ولكن جاء إلى العراق عام ١٩٠٥ نحو ٩٥ ألف حاج، وفي عام ١٩١٠ نحو ٥٥ ألفاً[٤٣]. وهناك أيضاً بند مدين آخر يتمثل في تحويلات الايرادات إلى الاستانة[٤٤]. وفي غياب الهجرة من العراق أو إليه، والسياحة، والاستثمارات الأجنبية، يمكن افتراض أن بقية الايرادات غير المنظورة كانت غير ذات قيمة.

وبعد افتتاح قناة السويس، تزايدت صادرات البصرة بشكل ملموس حتى فاقت الواردات. وتشير الأرقام المتاحة عن فترة الأعوام ١٨٧٠ - ١٩٠٧، إلى وجود متوسط في فائض الصادرات بلغ نحو ١٣٠ ألف جنيه، أي بنسبة ١٦ بالمائة من الواردات. ولعل هذا الفائض لم يكن كافياً لموازنة العجز في تجارة بغداد مع إيران، وكذلك العجز الذي توضحه الأرقام القليلة المتاحة عن الموصل في الفترة من عام ١٨٨٤ إلى عام - ١٨٩٧. ولكن مصروفات الحجاج لا بد أن تكون قد لعبت دور عنصر الموازنة. وعلى أي حال، بدأت واردات البصرة تحقق فائضاً منذ عام ١٩٠٨. ويرجع ذلك من ناحية إلى التغيير في طرق تقدير الجمارك، ولكنه يرجع، من ناحية أخرى، إلى الزيادة الكبيرة في واردات مواد البناء والآلات الخاصة بمشروعات الري والسكك الحديدية. كما حققت تجارة الموصل فائضاً كبيراً في تلك السنوات.

وكان تحويل الأموال إلى استانبول يمثل بنداً مديناً له أهميته، وكانت هذه التحويلات لا تتم عن طريق حكومة الولاية وحدها، بل كذلك عن طريق الادارة السنية التي تتلقى ايرادات وفيرة من الأراضي المسجلة باسم السلطان. ولكن كان يوازن ذلك استثمارات حكومية كبيرة في الري[٤٥]. واستمرت الاستثمارات الأجنبية والسياحة محدودة الأهمية، ولكن نفقات الحجاج كانت كبيرة[٤٦].

٣ - مسالك التجارة

تتبع مسالك التجارة السورية الجغرافيا، فهناك سلسلتان من الجبال العالية تفصل بين مدن الداخل والساحل. وعبر ممراتها، اتخذت التجارة دائماً طريقها. واسكندرونة هي الميناء

---

(٤٣) انظر: Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, pp. 128 - 129.
والوثيقة المستخدمة، أما رقم عام ١٨٤٦ فقد ذكره رولنسون في:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 3 February 1846,» (FO 195/237).

(٤٤) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٤٥) للمزيد من التفاصيل، أنظر: حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الإقتصادي**، ١٨٦٤ - ١٩٥٨، ص ٤٠٤ - ٤١٤.

(٤٦) قدّرت قيمة رأس المال البريطاني المستثمر في السكك الحديدية والبواخر والموانىء والمباني التي شيّدها البريطانيون سواء كانت عامة أو خاصة، خلال الحرب العالمية الأولى بعشرة ملايين جنيه على الأقل عام ١٩١٩، وقدّرت استثمارات حقول البترول بخمسين مليوناً، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 22 July 1919,» (FO 371/4149).

الرئيسي لشمال سوريا، وتتمتع بميناء طبيعي ممتاز، وقد اتجهت إليه معظم تجارة حلب عبر ممر كوّنه نهر عفرين. وإن كان قدر قليل من تجارة حلب يمر عبر اللاذقية، على طول طريق يعبر نهر العاصي عند جسر الشغور، ويتابع الطريق على طول النهر الكبير. وكانت حلب المركز التجاري الكبير لشمال سوريا، تتجه تجارتها إلى جنوبي الأناضول وكردستان وشمال العراق(٤٧).

وكانت طرابلس مخرج تجارة وسط سوريا، وبخاصة مدينتي حمص وحماه، وكذلك شمال لبنان. والطريق من حمص إلى طرابلس - الذي كان قصيراً وقليل الانحدار نسبياً - يخترق ممراً يقع بين جبال لبنان وجبال الأنصارية.

وكان لجنوب سوريا ميناءان رئيسيان هما صيدا وعكا، وكلاهما يلعب دور النافذة بالنسبة إلى دمشق وحوران. والطريق القادم من دمشق عبر وادي البقاع يلتفّ حول جبال لبنان الشرقية، وعندها يتشعب إلى طريقين أحدهما يتجه إلى عكا عبر ممر بين جبال لبنان وجبل عامل، والآخر يتجه شمالاً إلى صيدا عبر مرجعيون. وكانت عكا ذات الميناء الطبيعي الحسن منفذاً أيضاً لتجارة شمال فلسطين. وكانت دمشق ملتقى القوافل المتجهة إلى بغداد، وقافلة الحج المتجهة إلى مكة والمدينة(٤٨).

واضافة إلى ذلك، خدمت بيروت المناطق الداخلية الصغيرة في لبنان، وكانت يافا ميناء القدس، وغزة فضلاً عن كونها مخرجاً لتجارة جنوب فلسطين، كانت محطة مهمة في طريق القوافل المتجهة إلى مصر.

ومن الملامح المميزة للفترة موضوع الدراسة، بروز أهمية بيروت في الثلاثينات على حساب صيدا وعكا، ثم استعادة اسكندرونة لمكانتها، ثم ما تبع ذلك من بطء نموها، ثم ازدهار حيفا في السنوات العشرين الأخيرة السابقة على الحرب العالمية الأولى.

وتمتعت بيروت بسمعة طيبة كموقع صحي بديع متسامح، تحت حكم أمراء الجبل في القرن الثامن عشر (حتى عام ١٧٧٥ عندما استولى عليها والي عكا). ولكن نشاطها التجاري لم يبلغ من الأهمية الدرجة التي تبرر إنشاء بيت تجاري أوروبي على الرغم من أن السفن الأوروبية كانت تقصدها لتفريغ حمولتها من الأرزّ والمنسوجات المصرية، ولنقل الحرير اللبناني(٤٩). وأعطى انسحاب الشركات الفرنسية من المشرق خلال حروب الثورة ونابوليون، فرصة ذهبية للتجار المسيحيين المحليين لفتح قناة اتصال تجارية جديدة مع أوروبا(٥٠).

---

(٤٧) أنظر: القسم أولاً، النص ٥ من هذا الفصل.

(٤٨) أنظر: القسم أولاً، النص ٦ من هذا الفصل، والفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب، وللمزيد من المعلومات حول أسواق دمشق وخاناتها، أنظر: نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩)، ص ٩٧ - ١٠٠ و١١٠ - ١١١.

(٤٩) François Charles - Roux, *Les Echelles de Syrie et de la Palestine au . xviiie siècle* (Paris: Geuthner, 1928), pp. 79 - 80..

(٥٠) أنظر: القسم أولاً، النص ٧ من هذا الفصل.

وبحلول عام ١٨٢٥، كانت بيروت تتولى أمر معظم تجارة دمشق على حساب صيدا، ولكن وضعها لم يكن قد استقر بعد[٥١]، وبعد ذلك بسنوات قليلة أصبحت قيادتها للتجارة لا منازع لها. وتحت الحكم المصري ازدادت تجارة بيروت زيادة كبيرة وتحسنت أوضاعها. ومن عوامل هذا التحسن أن دمشق أصبحت في متناول الأوروبيين أكثر من ذي قبل، وأسست بضعة بيوت تجارية أوروبية، ولكن غالبية التجارة ظلت في أيدي اللبنانيين، وبخاصة المسيحيين الذين سمح لهم محمد علي بأن يصبحوا وكلاء قنصليين للدول الأوروبية[٥٢]. وزاد من أهمية بيروت إنشاء خط ملاحي بخاري[٥٣] إذ أصبحت بيروت محطة التموين الرئيسية بالفحم لهذا الخط. كذلك زاد من أهميتها تحولها إلى مركز إداري اقليمي على يد المصريين أولاً، ثم العثمانيين بعد ذلك، ومن ثم اجتذبت القناصل للاقامة فيها[٥٤]. وأيضاً ساعدت البراعة على ذلك، ففي عام ١٨٤٦ حصّل ملتزمو الجمارك المحليون رسوماً جمركية تراوحت بين ٣,٥ ـ ٤ بالمائة من المستوردين، واعطوهم ايصالات بسداد ٥ بالمائة، وبهذا الحسم اجتذبوا التجارة من الموانىء الأخرى التي كانت تُحصِّل الرسوم كاملة[٥٥].

وفي عام ١٨٥١، ذكر القنصل الفرنسي أن بيروت أصبحت «مركز التجارة، وكل البيوت التجارية الأوروبية قائمة في هذه المدينة»، غير أن الصادرات جميعاً ـ ما عدا الحرير ـ شحنت عبر الموانىء الأخرى، «وبخاصة يافا التي حققت تجارتها زيادة كبيرة في السنوات القليلة الأخيرة»[٥٦]. وقد أدت الحوادث الطائفية عام ١٨٦٠، إلى تعطيل تجارة بيروت، في بداية الأمر، ولكنها ما لبثت أن دعمتها بتدفق المهاجرين إليها من الجبل ودمشق، مما أدى إلى زيادة سكانها، وارتفاع نسبة المسيحيين منهم على وجه الخصوص[٥٧]. وتغلبت بيروت على أكبر عائق يفصل بينها وبين المنطقة الداخلية، ويتمثل في ارتفاع الجبل من ورائها، وذلك عندما شُقّ طريق دمشق (عام ١٨٦٣) ثم الخط الحديدي (عام ١٨٩٥). وفي عام ١٨٩٣ افتتحت بيروت الميناء الحديث الوحيد في بلاد المشرق الذي يقع بين ازمير وبورسعيد[٥٨]. ويعكس نمو السكان والتجارة تقدم المدينة[٥٩]. وهناك مؤشر آخر يتمثل في زيادة عدد المؤسسات

---

(٥١) أنظر: القسم أولاً، النص ٦ من هذا النص.

(٥٢) أنظر: القسم أولاً، النصين ٧ و١٠ من هذا الفصل.

(٥٣) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٥٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Guys to Minister of Foreign Affairs, 20 March 1836,» (Beyrouth), vol. 2, and Leila Tarazi Fawaz, *Merchants and Migrants in the Nineteenth Century Beirut* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983), pp. 21 - 26.

(٥٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report of 1846,» (Beyrouth), vol. 5.

(٥٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report of 26 July 1851,» (Beyrouth), vol. 6

(٥٧) Fawaz, *Merchants and Migrants in the Nineteenth Century Beirut,* pp. 28 - 60, and Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban,* pp. 182 - 204.

(٥٨) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٥٩) أنظر: القسم أولاً، النص ٢ من هذا الفصل.

الأجنبية التجارية. ففي عام ١٨٤٩ كان هناك خمس شركات بريطانية (واثنتان احداهما إيونية والأخرى مالطية) و ١٤ بيتاً تجارياً فرنسياً في بيروت[٦٠]. وفي عام ١٩١٠، ذكر القنصل الأمريكي أنه في بيروت سبع شركات ألمانية وأربع فرنسية، وأربع بريطانية، وثلاث ايطالية، واثنتان نمساويتان، وإثنتان بلجيكيتان، واثنتان سويسريتان، وواحدة أمريكية «معظمها يعمل في الوكالة التجارية والبنوك»[٦١]. وعلى أي حال، كان القسط الأكبر من التجار منذ زمن قد استقر في أيدي اللبنانيين، وبخاصة المسيحيين[٦٢].

وتشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (٣ ـ ١)، إلى أنه فيما بين الأعوام ١٨٣٣ و١٨٧١/١٨٧٣، زادت واردات بيروت ٢,٨ مرة، أي ٢,٧ بالمائة سنوياً، وأن صادراتها قد زادت ضعفين و٥٦ من المائة بنسبة ٢,٥ بالمائة سنوياً، وفيما بين الأعوام ١٨٧١/١٨٧٣، والأعوام ١٩١٠/١٩١٢ كانت زيادة الواردات مرة ونصف المرة بنسبة ١,١ بالمائة سنوياً، والصادرات ١,٠٣ ضعف، أي بنسبة ١,٠ بالمائة سنوياً. كذلك يشير الجدول (٣ ـ ١)، إلى بروز دور بيروت في تجارة سوريا، الذي بلغ الذروة عند منتصف القرن، عندما بلغت تجارتها نحو ثلاثة أرباع اجمالي التجارة. غير أن نصيبها من تجارة سوريا هبط إلى ٤٠ بالمائة في ١٨٦٠ ـ ١٨٨٥، و٣٠ بالمائة بعد ذلك. ويرجع جانب من ذلك إلى زيادة تجارة اسكندرونة ويافا. وحتى في الدائرة الأضيق التي تضم «موانىء الساحل من حيفا إلى اللاذقية»، انخفض نصيب بيروت من الصادرات من ٦٠ بالمائة عام ١٨٩٢ إلى ٤٦ بالمائة عام ١٩٠١، على الرغم من أنها ظلت تلعب دور «مركز التوزيع للمنطقة كلها». وذكر أن السبب الرئيسي لانخفاض الصادرات هو «زيادة أجور النقل في السكك الحديدية وكذلك شركات الميناء»[٦٣]. وساعد ذلك على تحويل التجارة إلى طرابلس وحيفا اللتين تحسنت مواصلاتهما مع الداخل.

وتعكس تجارة اسكندرونة تقلبات أحوال حلب، ففي القرن الثامن عشر، كانت تلك المدينة أكبر مراكز الهلال الخصيب، وأكثرها نشاطاً[٦٤]، فإضافة إلى الانتاج الزراعي لمناطقها الداخلية الممتدة في عمق تركيا الحالية والعراق، وانتاجها من المصنوعات الحرفية[٦٥]، استمدت حلب أهميتها التجارية من تجارة العبور مع العراق وإيران. وفي عام ١٨٤٦، وقبل أن تتغير الأحوال تغيراً جذرياً باستخدام السفن البخارية وافتتاح قناة السويس،

---

(٦٠) بالنسبة إلى الأرقام الخاصة بباقي بلدان الدولة العثمانية وغيرها، أنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 100 - 101, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Replies to Circulars,» (FO 83/111).

(٦١) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Ravndall to Gottschalk, 28 March 1910,» C 8.5.

(٦٢) أنظر: القسم أولاً، النص ٩ من هذا الفصل.

(٦٣) Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, «Beirut».
أنظر أيضاً: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٦٤) أنظر: القسم أولاً، النص ٥ من هذا الفصل.

(٦٥) أنظر: الفصل السادس، القسم ثالثاً، النص ٢ من هذا الكتاب.

قدّر قنصل فرنسي الزمن والكلفة اللازمين لنقل المنسوجات من سويسرا إلى بغداد كالتالي: من سويسرا إلى ترييستا من ٢٠ ـ ٢٥ يوماً، والكلفة ٣ ـ ٤ بالمائة؛ من ترييستا إلى بيروت بالسفن الشراعية تستغرق ٢٥ يوماً، وتتكلف ١,٥ بالمائة؛ ومن بيروت إلى حلب عشرة أيام بكلفة ١ بالمائة؛ ومن حلب إلى الموصل فبغداد ما بين ٥٠ يوماً و ٦٠ يوماً بكلفة من ٤,٥ بالمائة إلى ٩ بالمائة؛ وبذلك تستغرق السلعة زمناً قدره أربعة شهور، وتتكلف ما بين ١٢ بالمائة و ١٤ بما في ذلك عمولات الوكلاء في ترييستا وبيروت (ما بين ١,٥ بالمائة ـ ٢ بالمائة). وعلى نقيض ذلك، كانت الرحلة من ترييستا إلى بومباي عبر طريق الكاب تستغرق ما بين ٦ شهور و ٧، وتتكلف ما بين ١٢ بالمائة ـ ١٥ بالمائة، وكانت قيمة التأمين أيضاً مرتفعة(٦٦).

وعلى أي حال، شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر والعقود الأولى من القرن التاسع عشر، تدهوراً حاداً في نشاط حلب(٦٧). ومن أهم العوامل التي أدت إلى ذلك انهيار انتاج الحرير في إيران، وتحوّل الكثير من صادراته إلى الخليج بدلاً من استخدام الطريق البري والبحر المتوسط(٦٨). والعامل الآخر يتمثل في الصراع بين القوى السياسية الذي اضر باقتصاد المدينة ضرراً بالغاً. ونتيجة لذلك اصبحت المصالح البريطانية في حلب ممثلة عام ١٧٩٢ في شخص القنصل، بعد أن كان هناك ٢٨ بيتاً تجارياً بريطانياً في المدينة عند منتصف القرن الثامن عشر(٦٩). أضف إلى ذلك أن البيوت التجارية الفرنسية أغلقت عند غزو نابوليون لمصر.

وفي عام ١٨٢٢، ألحق زلزال عنيف الكثير من الدمار بالمدينة، وما لبث أن أعقب ذلك تدفّق المنسوجات المصنعة بالآلات الحديثة من أوروبا التي الحقت ضرراً بالغاً بالصناعات اليدوية المحلية(٧٠).

واستعادت تجارة حلب نشاطها خلال الرخاء الذي نجم عن حرب القرم، عندما تضخمت صادرات الغلال. وفي عام ١٨٥٧، ادت وفرة محاصيل الغلال في أوروبا إلى هبوط أسعار الغلال، واعقب ذلك ازمة طاحنة نتجت عن نزوح العملة وتوقّف الأعمال(٧١).

---

(٦٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report for 1846,» (Beyrouth), vol. 5.

(٦٧) Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London: Macmillan, 1967); Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au xviiie siècle* (Paris: Hachette, 1911); Robert Paris, *Histoire du commerce de Marseille de 1600 à 1789 le Levant* (Paris: [s.n.] 1957); J. Sauvaget, «Halab,» in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., *Encyclopaedia of Islam* (Leiden: E.J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 85 - 90, and Herbert Luther Bodman (Jr.), *Political Factions in Aleppo, 1760 - 1826* (Chapel Hill, N.C.: [n. pb.], 1963), passim.

(٦٨) أنظر: Issawi, *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 12 - 13 and 82 - 91.

(٦٩) أنظر: القسم أولاً، النص ٩ من هذا الفصل.

(٧٠) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٧١) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo».

وعلى كل، فقد أدت زيادة صادرات القطن وغيره من السلع خلال الحرب الأهلية الأمريكية، إلى رفع التجارة الخارجية إلى مستوى قياسي من حيث الدخل المادي والشروط الفعلية(٧٢). ووقعت أزمة أخرى عام ١٨٦٦(٧٣). وخلال هذه الفترة حدث تحوّل مهم، إذ على الرغم من اضطرابات عام ١٨٥٠ الموجهة ضد المسيحيين، نجح التجار المسيحيون واليهود المحليون في الامساك بزمام النشاط التجاري على حساب الأوروبيين. ففي عام ١٨٥٥ يذكر القنصل الفرنسي أن هؤلاء «نظراً لتخفيف الضغوط عليهم، استطاعوا أن يقيموا صلات مباشرة مع أوروبا»، واضطرت البيوت التجارية الأوروبية أن تنقل نشاطها إلى المناطق الداخلية، إلى أورفة، وديار بكر، والموصل، وبغداد(٧٤). وفي عام ١٨٥٩، لاحظ القنصل البريطاني الظاهرة نفسها، وكتب عام ١٨٧٢ يقول: «منذ بضع سنوات كانت هناك خمس بيوت (تجارية بريطانية)، والآن لم يبقَ منها إلا واحد فقط»(٧٥).

وعند هذه النقطة، بدأ عامل جديد يؤثر على تجارة حلب تأثيراً سلبياً، هو افتتاح الخط الحديدي المصري أولاً، ثم قناة السويس بعد ذلك. وفي عام ١٨٦٣، كتب القنصل الأمريكي أنه «لما كانت الواردات تصل إلى البلاد بطريق البصرة والخليج الفارسي والموصل وبين النهرين، فإن واردات حلب من السكّر والبن والنيلة ومواد الصباغة اضمحلت كثيراً»(٧٦). وفي عام ١٨٧٩، ذكر القنصل البريطاني، أن قناة السويس حولت صادرات العراق عن حلب، فأصبحت تُنقل بالنهر إلى البصرة وتصدّر من هناك. كما تحولت بعض تجارة واردات بغداد أيضاً، لكن «الجانب الأكبر من واردات شمال العراق وكردستان ما زال يمر عبر حلب»(٧٧). وقد استوعبت حلب الأوضاع الجديدة، وبفضل الانتاج المتزايد للمناطق الداخلية، ارتفعت صادراتها حتى عام ١٩٠٨ وكذلك وارداتها. وفيما بين الأعوام ١٨٣٣ و ١٨٧١/١٨٧٣، ارتفعت واردات اسكندرونة ٨,٥٩ أضعاف، بنسبة سنوية قدرها ٥,٧ بالمائة، وارتفعت صادراتها ٩,١٥ أضعاف، أي بنسبة ٦ بالمائة، وفيما بين الأعوام ١٨٧١ - ١٨٧٣ و١٩٠٦ - ١٩٠٨ بلغت الزيادة في الواردات ٢,١١ مرة، والصادرات ١,٩٩ ضعفاً، أي بنسبة ٢,٢ بالمائة سنوياً للأولى، و٢ بالمائة سنوياً للثانية.

واتسعت تجارة يافا بسرعة. فازدادت الواردات فيما بين الأعوام ١٨٢٥ و١٨٧١/١٨٧٣ بمقدار ١٩,٧١ ضعفاً بنسبة ٦,٦ بالمائة سنوياً، والصادرات بمقدار ٤٩,٤ ضعفاً أي بنسبة ٨,٧ بالمائة سنوياً. وفيما بين ١٨٧١/١٨٧٣ و ١٩١٠/١٩١٢ بلغت الزيادة ٧,٨٨ أضعاف

(٧٢) أنظر: القسم أولاً، النص ١ من هذا الفصل.

(٧٣) Great Britain, Accounts and Papers: 1866, vol. 69, «Aleppo,» and 1868/1869, vol. 60, «Aleppo».

(٧٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Grasset to Drouyn, 14 January 1855,» (Alep), vol. 31.

(٧٥) Great Britain, Accounts and Papers: 1859, vol. 30, «Aleppo,» and 1872, vol. 58, «Syria».

(٧٦) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Report on Alexandretta,» 1863 (T. 367.5).

(٧٧) Great Britain, Accounts and Papers 1878/1979, vol. 72, «Aleppo».

للواردات بنسبة ٥,٤ بالمائة، و ٢,٨٦ مرة للصادرات بنسبة ٢,٧ بالمائة. ويرجع السبب في زيادة الصادرات إلى زيادة الكميات المصدرة من الغلال، وزيت الزيتون، والصابون، والكميات الكبيرة من الحمضيات (الموالح). وترجع زيادة الصادرات إلى تطور القدس مع هجرة اليهود ـ وإلى حد ما الألمان ـ ونشاط السياحة. كما استحوذت يافا على نصيب وافر من تجارة القوافل المتجهة إلى مصر.

ومن ناحية أخرى، تدهورت تجارة صيدا، ففي عام ١٨٦٢ كانت الواردات ٢١,٩٠٠ جنيه فقط، والصادرات ٦٤ ألف جنيه، وفي عام ١٨٩٧ بلغت الواردات ٣٣ ألف جنيه فقط، والصادرات ٤٨ ألف جنيه[٧٨]. وهذه الأرقام تنقص كثيراً عن أرقام الصادرات والواردات عام ١٧٨٤.

واتسعت تجارة طرابلس اتساعاً سريعاً، إذ زادت الواردات بمقدار ٣٠,٧٦ ضعفاً بنسبة ٧ بالمائة سنوياً، والصادرات بمقدار ١٣ ضعفاً بنسبة ٥,٢ بالمائة سنوياً، وذلك فيما بين الأعوام ١٨٣٣ و١٨٨٤/١٨٨٥. وبعد ذلك هبط معدل الزيادة هبوطاً حاداً، ففيما بين الأعوام ١٨٨٤/١٨٨٥ و١٩١٠/١٩١٢ زادت الواردات بمقدار ١,١٤ مرة، بنسبة نصف بالمائة سنوياً، والصادرات ١,١٢ مرة بنسبة ٠,٤ بالمائة[٧٩]. ولا يبدو أن ربط طرابلس بالمناطق الداخلية بالطريق الذي أنشىء عام ١٨٨٣ قد أثّر تأثيراً ذا بال على التجارة[٨٠].

وأخيراً، تطورت تجارة حيفا تطوراً سريعاً في العشرين عاماً السابقة على الحرب العالمية الأولى، عندما استحوذت على تجارة عكا، وأصبحت أهم ميناء في شمال فلسطين. وفيما بين الأعوام ١٨٩٥ ـ ١٩٠٨، و١٩١٠ ـ ١٩١٢، زادت وارداتها بمقدار ٢,٤٩ ضعف أي بنسبة ٦,٣ بالمائة سنوياً، وزادت صادراتها ٥,٤٧ أضعاف أي بنسبة ١٢ بالمائة سنوياً. وهنا لعبت الهجرة اليهودية والألمانية الدور نفسه المهم الذي لعبته في يافا، كما أن مد خط سكك حديد الحجاز إلى حيفا عام ١٩٠٥، حوّل إليها بعض صادرات الغلال القادمة من حوران.

أما تجارة العراق، فقد تبعت دائماً مجرى النهرين من الموصل إلى البصرة. وعند بغداد تتشعب ثلاثة طرق من هذا المحور: طريق الحرير القديم عبر خانقين وكرمنشاه إلى طهران، وطريق القوافل إلى دمشق[٨١] وطريق القوافل إلى حلب. ومن الموصل، هناك طريق يتجه غرباً إلى حلب عبر ماردين وأورفة، وآخر يتجه شمالاً عبر ديار بكر ثم يقصد البحر أو سمسون أو استانبول، وطريق ثالث يتجه شرقاً عبر اربيل وروانروز إلى تبريز.

---

(٧٨) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, p. 189.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٨٨ ـ ١٩١.

(٨٠) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٨١) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ١ من هذا الكتاب.

وفي الفترة موضوع الدراسة كانت هناك تغيرات كبيرة في الأهمية النسبية لتلك الطرق. إذ تحولت تجارة إيران تحولاً دراميا، فبينما كانت تتجه تقليدياً على محور شرقي - غربي يربط تبريز بأرضروم، وهمذان وكرمنشاه ببغداد، ومشهد بأفغانستان ووسط آسيا عبر هرات إلى قندهار، تحولت غالبية التجارة مع نهاية القرن التاسع عشر إلى وجهة شمالية - جنوبية إلى روسيا بطريق البر أو عبر بحر قزوين من تبريز، وإلى الهند وأوروبا عبر بوشهر وموانىء الخليج الأخرى. وتدهورت أهمية التجارة عبر كل من بغداد والموصل تدهوراً شديداً، رغم إحياء طريق بغداد في الثمانينات[٨٢].

وفي ما يتصل بتجارة القوافل مع سوريا، تدهورت أحوال تلك التجارة تدهوراً كبيراً، عقب انتهاء الحكم المصري الذي كان يوفر درجة عالية من الأمن. ففي عام ١٨٤٢ سُلب من إحدى القوافل ما قيمته نصف المليون قرش من السلع على مسيرة يومين من دمشق[٨٣]. وفي عام ١٨٥٧، نهبت قبيلة عنزة قافلة دمشق قرب هيت، واستولت على ما قيمته عشرة ملايين قرش من البضائع، ونتيجة لذلك ظل الطريق مغلقاً لما يزيد عن عامين[٨٤]. وفي عام ١٨٦١، تعرّضت بعض قوافل الحج للنهب في العراق، كانت احداها تحمل بضائع تبلغ قيمتها ما بين خمسة وستة آلاف جنيهاً استرليني[٨٥]. وفي عام ١٨٦٦ سلبت من قافلة بغداد - حلب بضائع قيمتها ستة آلاف جنيه على يد قبيلة عنزة، وفي ١٨٧١ سلبت قبيلة شمر قافلة الموصل - حلب[٨٦]. وفي عام ١٩٠١، نهبت قبيلة غياث قافلة بغداد - دمشق «تحت بصر خسرو باشا»[٨٧]. أضف إلى ذلك أن افتتاح الخط الحديدي المصري ثم قناة السويس حوّل جانباً من التجارة عن العراق. ومع ادخال الملاحة النهرية البخارية إلى العراق، سُحب قسط كبير من التجارة من يد القوافل إلى البصرة، وكان للعامل نفسه تأثيره على تجارة الموصل الشمالية، حيث كان شحن البضائع إلى البصرة ثم نقلها إلى أوروبا عبر قناة السويس أرخص من شحنها عبر سمسون أو استانبول. وفي الوقت نفسه، أدى تحسين المواصلات في تركيا إلى سحب قسط من تجارة الموصل باتجاه الموانىء التركية على البحر الأسود أو البحر المتوسط. وجملة القول، إن قدراً ضئيلاً من تجارة العراق نقل عبر الطرق البرية عام ١٩١٣ يقل كثيراً عما كان يُنقل براً قبل قرن من الزمان.

---

(٨٢) أنظر: Issawi: *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, pp. 73 - 74, and *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 120 - 127.

(٨٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Consul to Guizot, 21 March 1842,» (Damas), vol. 1.

(٨٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Misk to Clarendon, 31 August 1857,» (FO 78/1298), and «Report on Trade,» 1859 (FO 78/1450).

(٨٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Bulwer, 18 December 1861,» (FO 195/676).

(٨٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Kemball to Lyons, 17 October 1866,» (FO 195/803), and «Herbert to Eliot, 17 July 1871,» (FO 195/949).

(٨٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Conor, 2 April 1901,» (FO 195/2097).

وفي ما يتعلق بالمؤسسات التجارية، كان التجار الأجانب ـ وكذلك اليهود والمسيحيون المتمتعون بالحماية الأجنبية ـ يتمتعون بالحصانة ضد استبداد الموظفين، اضافة إلى علاقاتهم الخارجية، مما مكنهم من السيطرة على التجارة. ففي عام ١٨٣٩/١٨٤٠ تأسس بيتان تجاريان بريطانيان في بغداد، وفي عام ١٨٥٩/١٨٦٠ أقيم بيتان يونانيان وبيت سويسري تولت جميعاً أمر تجارة الواردات الأوروبية. وعلى أي حال، بحلول عام ١٨٧٩ كانت «طائفة التجار اليهود في بغداد تمسك بزمام تجارة بريطانيا تقريباً، بينما كان التجار المسيحيون يتاجرون ـ في الغالب ـ مع فرنسا. وكان هناك بيتان تجاريان بريطانيان في بغداد»[٨٨]. ورغم اقامة بيتين بريطانيين آخرين في عام ١٨٨٨[٨٩]، ظلت تجارة الواردات في قبضة اليهود حتى الحرب العالمية الأولى وما بعدها[٩٠]. ولكن، إذا أمعنا النظر في تجارة صادرات البصرة، نجد أن «القسط الأكبر منها يقع إلى حد كبير. . . في أيدي رجالنا، أو الهنود من رعايا صاحب الجلالة»[٩١] كما شارك فيها بعض التجار العراقيين أو الفرس المسلمين أيضاً.

٤ ـ وجهة التجارة

كانت تجارة سوريا والعراق ـ حتى القرن التاسع عشر ـ تتم أساساً مع جيرانهما (تركيا، مصر، ايران، الجزيرة العربية) وبعضها مع بعض. كما تاجرت العراق كثيراً مع الهند ـ كما كانت تفعل منذ القدم ـ وتاجرت سوريا مع أوروبا. فمنذ القرن السابع عشر كانت فرنسا شريكها التجاري الرئيسي، وربما نالت نصف اجمالي التجارة، بينما اقتسمت النصف الآخر الأراضي المنخفضة وبريطانيا والبندقية[٩٢].

وتوقفت تجارة فرنسا مع سوريا خلال حروب الثورة والحروب النابوليونية، فحلّت بريطانيا محلها تدريجياً، واستمر تصاعد التجارة البريطانية حتى الحرب العالمية الأولى، ولكنها تناقصت ببطء أمام ظهور المنافسة الناجحة من جانب مصر، وفرنسا، والنمسا، وألمانيا، وايطاليا، وغيرها. وما لبثت فرنسا أن استعادت سيطرتها على أسواق الصادرات، وظلت كذلك حتى عام ١٩١٤ وما بعده. ويتضح ذلك وضوحاً تاماً من النصوص الأربعة الأولى في هذا الفصل[٩٣].

---

(٨٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Trade Report,» 1878/1879 (FO 195/1243), and Great Britain, Accounts and Papers 1878/1879, vol. 72, «Baghdad».

(٨٩) Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 72, «Baghdad».

(٩٠) Charles Issawi, «Transformation of the Economic Positions of Millets,» in: Benjamin Braude and Bernard Lewis, eds., *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society* (New York: Holmes and Meier Publishers, 1982), pp. 269 - 270.

وأنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٩١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Consul - General to Ambassador, 27 August 1887,» (FO 78/4106).

(٩٢) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* p. 37.

(٩٣) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 22 - 30; Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 227 - 261, and Noel Verney =

وفي عام ١٨٣٨، عندما كانت سوريا مرتبطة بالاقتصاد المصري، قدمت مصر ٣١ بالمائة من الواردات، واتجهت اليها ٤١ بالمائة من الصادرات، وتبعتها تركيا (١٨ بالمائة للأولى، و١٦ بالمائة للثانية)، ثم فرنسا (١٤ بالمائة من الواردات، و٢٢ بالمائة من الصادرات)، وتسكانيا (١٩ بالمائة واردات، و١١ بالمائة صادرات) وبريطانيا (١٥ بالمائة واردات، و٢ بالمائة صادرات) ثم النمسا (٣ بالمائة لكل)(٩٤).

وعلى كل، تدعّم اتجاه دام حتى الحرب العالمية الأولى مع تغيرات طفيفة، وذلك اعتباراً من عام ١٨٥٥، فنالت بريطانيا ٣٢ بالمائة من واردات بيروت و١٠ بالمائة من صادراتها، وفرنسا ٢٨ بالمائة من الواردات و٢١ بالمائة من الصادرات، والنمسا ٢٩ بالمائة، و٣٨ بالمائة، ومصر ٩ بالمائة و٨ بالمائة، وتركيا ٢,٠ بالمائة من الواردات و٨ بالمائة من الصادرات، وتسكانيا وسردينيا ٢ بالمائة و٩ بالمائة، والولايات المتحدة الأمريكية ٢,٠ بالمائة واردات و٥ بالمائة صادرات(٩٥). وفي عام ١٨٥٨، قدمت بريطانيا ٦٥ بالمائة من واردات حلب وحصلت على ٥ بالمائة من صادراتها، وكان نصيب فرنسا ١٠ بالمائة من الواردات و٣٢ بالمائة من الصادرات، والنمسا ٧ بالمائة و١ بالمائة، وتركيا (بما في ذلك مصر) ٦ بالمائة واردات و٥٦ بالمائة صادرات، وتسكانيا وسردينيا ١٢ بالمائة و٦ بالمائة(٩٦).

وفي عام ١٨٨٠، قدمت بريطانيا ومستعمراتها ٦٢ بالمائة من واردات حلب، ونالت ٥ بالمائة من صادراتها، وكان نصيب فرنسا ١٤ بالمائة من الواردات و٢٢ بالمائة من الصادرات، وتركيا ١١ بالمائة و٤١ بالمائة، ومصر ٤ بالمائة، و٢٥ بالمائة، والنمسا ٥ بالمائة و١ بالمائة، وإيطاليا ٢ بالمائة لكل من الواردات والصادرات(٩٧).

والأرقام الخاصة بعام ١٩١٠ ـ وهو عام عادي ـ تشير إلى أن بريطانيا وتوابعها قدمت ٣٦ بالمائة من محصلة واردات اسكندرونة وبيروت ويافا، وحصلت على ١٠ بالمائة من صادراتها. وكان نصيب فرنسا ٩ بالمائة واردات و٣٢ بالمائة صادرات، وتركيا ١٦ بالمائة

---

and Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: = [s.n.], 1900), pp. 481 - 626.

(٩٤) انظر الجدول في:
John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n.pb.], 1982), p. 135.

وكان نصيب مصر أقلّ وبريطانيا أكبر، أنظر الجدول في:
Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883*, p. 269.

(٩٥) نقلاً عن: عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٤)، و
Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» p. 25.
وكلاهما يقدّم أرقاماً للفترة ١٨٤٤ ـ ١٨٤٦.

(٩٦) والرقم يشير إلى «الموانىء التركية»، انظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Trade,» (FO 78/1452).

(٩٧) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, «Aleppo».

و٢٣ بالمائة، ومصر ٣ بالمائة و٢٢ بالمائة، والنمسا ٩ بالمائة و١ بالمائة، وايطاليا ٨ بالمائة و٢ بالمائة، والمانيا ٧ بالمائة و١ بالمائة، وروسيا ٥ بالمائة و٢ بالمائة، والولايات المتحدة ١ بالمائة و٦ بالمائة[٩٨]. ويبدو من ذلك أن تجارة سوريا كانت أقل تركزاً منها قبل نصف قرن، ومؤشر التركز ـ الذي يقع في الخطأ عندما يقارن بيروت بسوريا كلها ـ يشير إلى اضمحلال في الواردات والصادرات معاً[٩٩].

وأهم التطورات كان قيام ألمانيا وتجدد المنافسة النمساوية في التسعينات. وكل من القنصل البريطاني والقنصل الفرنسي يذكران في تقاريرهما معلومات تعكس تناقص مصالح تجار بلادهم وصناعها مع مصالح الألمان والنمساويين، فمثلاً نسمع من بيروت «ربما استطاع التجار الانكليز أن يوجهوا المنافسة لمصلحتهم... إذا أوفدوا المندوبين التجاريين للعمل على تسويق بضائعهم، وإذا كان لهم وكلاء في الأسواق على دراية بالعادات التجارية للبلاد. والألمان والنمساويون أكثر نشاطاً في هذا المجال، فنحن لا نرى هنا مندوبين تجاريين انكليز». ونسمع من حلب أنه «نظراً للمنافسة الأجنبية والحاجة إلى استثمارات التجار في بلادنا، نفقد تدريجياً نصيبنا كله في (تجارة الواردات)، فالألمان والسويسريون يرسلون السلع المناسبة والرخيصة»[١٠٠] واشتكى القنصل الفرنسي، من جانبه، من أن التجار الفرنسيين لا يبذلون جهوداً كافية وان منافسيهم ـ وبخاصة الألمان والنمساويين ـ يهتمون اهتماماً كبيراً «بتملق اذواق زبائنهم»، فيذهبون إلى حد ايجاد أصناف جديدة ـ حسب الطلب ـ تناسب نمط الحياة الشرقية، ومندوبيهم التجاريين ممتازين، وقد درسوا السوق بعناية، وهم يُدخلون في الأسعار مصاريف الشحن والتأمين بدلاً من اعطاء السعر للعميل تسليم المصنع أو على أحسن الفروض تسليم مارسيليا... الخ[١٠١].

وكانت تجارة الولايات المتحدة مع سوريا محدودة. ونحو عام ١٨٥٠، أقام تجار من بوسطن ونيويورك وفيلادلفيا صلات مباشرة مع سوريا، إذ كانوا يشترون الصوف ويبيعون كميات من السكر. وفي عام ١٨٥٩، كتب القنصل الأمريكي أنه «لا تزال التجارة الامريكية مع سوريا في المهد، وتقتصر على تجارة الصوف بصفة أساسية. وتتم مبادلة الصوف بالأخشاب التي يزداد الطلب عليها وتحقق ارباحاً باهظة، كما أن الأثاث المنزلي يعدّ سوقاً رائجة»[١٠٢]. وبعد ذلك بوقت قصير صدّرت الولايات المتحدة الكيروسين (الكاز) واحتكرت تجارته بعض الوقت، وفي الثمانينات دخل النفط الروسي السوق، وفي السنوات الأخيرة قبل الحرب بلغت نسبته ٥٠ ـ ٦٠ بالمائة

---

(٩٨) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 193 - 194.

(٩٩) Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 25 - 29.

(١٠٠) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 87; Great Britain, Accounts and Papers: 1893/1894, vol. 91, «Beirut,» and 1897, vol. 94, «Aleppo».

(١٠١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report,» 1895 (Alep), vol. 38.

(١٠٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report,» 1853 (Beyrouth), vol. 7, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Johnson to Cass, 30 September 1859,» C. 8.

من واردات النفط الاجمالية، مقارنة بنصيب الولايات المتحدة التي قدمت ٢٠ ـ ٣٠ بالمائة، وجاء الباقي من رومانيا والنمسا(١٠٣).

وكانت تجارة العراق تتم أساساً مع الهند حتى أصبح الاتصال البحري مع أوروبا ميسوراً بعد فتح قناة السويس(١٠٤). ففي عام ١٨٤٥/١٨٤٦، بلغت الواردات من الهند ٦٥ بالمائة من جملة تجارة البصرة، وبلغت الصادرات إليها ٧٤ بالمائة، أضف إلى ذلك أن الواردات من الهند كانت ـ على ما يبدو ـ تتكون أساساً من منتجات تلك البلاد(١٠٥). ومن ناحية الواردات جاءت السلع الأوروبية من سوريا أو تركيا، وميزت السلع الايرانية تجارة الموصل وبغداد(١٠٦).

وبحلول الستينات، دخلت السلع البريطانية بكميات كبيرة غامرة عن طريق الهند. فإذا نظرنا إلى متوسط الأعوام ١٨٦٤/١٨٦٥ و١٨٦٥/١٨٦٦، بلغت الواردات الهندية والبريطانية ٨٣ بالمائة من واردات البصرة، واتجهت نحو ٩٩ بالمائة من صادراتها إلى البلدين. وإن كان الرقم الأخير لا يتضمن البضائع التي تفرض عليها الرسوم الجمركية في الداخل قبل وصولها إلى البصرة. أما باقي التجارة فكان مع ايران وموانيء الخليج. وتقسيم وتوزيع التجارة بين البلدين يشير إلى أن القسط الأكبر من التجارة كان مع الهند وليس بريطانيا(١٠٧). وعلى كل، قدرّ القنصل البريطاني عام ١٩٠٣ أن ٤٣ بالمائة من السلع الواردة إلى البصرة وبغداد، بريطانية أصلاً و١٧ بالمائة هندية ومن المستعمرات الأخرى. وفي ما يتعلق بالصادرات، صدرت بغداد إلى أوروبا وأمريكا عام ١٩٠٣ ما قيمته ٦٥٢ جنيهاً أسترلينياً، وإلى الهند والصين ما قيمته ٧١ ألف جنيه(١٠٨). وبالنسبة إلى الموصل ـ بعد حسم التجارة مع بغداد وكردستان ـ قدمت بريطانيا عام ١٨٩٧ نحو ٣٧ بالمائة من الواردات ونالت نصف الصادرات، والهند ٤ بالمائة من الواردات و١٠ بالمائة من الصادرات، وفرنسا ٨ بالمائة و١٦ بالمائة، وسوريا ٦ بالمائة، و٢٣ بالمائة، وتركيا ٣٦ بالمائة و٣ بالمائة(١٠٩).

وعند هذا الحد دخل منافسان جديدان، فمن ناحية زادت الصادرات إلى الولايات المتحدة ـ وبخاصة من التمر والعرقسوس ـ زيادة كبيرة، وقدمت بالاشتراك مع روسيا واردات

---

(١٠٣) أنظر: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 138 - 143.

(١٠٤) أنظر: القسم ثانياً، النص ٥ من هذا الفصل.

(١٠٥) أنظر: القسم ثانياً، النص ١١ من هذا الفصل.

(١٠٦) أنظر: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 135 - 136.

وأنظر أيضاً: القسم أولاً، النصوص ١، ٣ و٥ من هذا الفصل.

(١٠٧) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».

(١٠٨) Great Britain, Accounts and Papers 1904, vol. 101, «Basra,» and «Baghdad».

(١٠٩) رقم الواردات الفرنسية يغطي بقية بلدان أوروبا، أنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, «Mosul».

النفط حتى بدأ الانتاج الايراني. ومن ناحية أخرى، زادت الواردات الألمانية التي تحملها بواخر خط هامبورغ ـ أمريكا زيادة هائلة سبّبت قلقاً شديداً للدوائر البريطانية(١١٠). غير أن بريطانيا كانت ما تزال عند بداية الحرب المورّد الرئيسي والعميل الأساسي للعراق، فقدمت عام ١٩١٣ نحو ٤٥ بالمائة من واردات بغداد، ونالت ٣٣ بالمائة من صادراتها، وكان نصيب الهند ٢٠ بالمائة و٤ بالمائة، والولايات المتحدة ٣, ـ بالمائة و١٨ بالمائة، وفرنسا ٣ بالمائة و١٩ بالمائة (من الصوف أساساً)، وألمانيا ٥ بالمائة و٦ بالمائة، والنمسا ٩ بالمائة و٣ بالمائة(١١١). ولم يتغير هذا الوضع جذرياً حتى بدأت العراق تصدّر النفط في عام ١٩٣٥(١١٢).

٥ ـ عناصر التجارة

لم يكن هناك تحوّل أساسي في عناصر الصادرات السورية، ولكن حدثت تغيرات ذات مغزى تبدو في الجدول رقم (٣ ـ ٣).

والمواد الرئيسية في خانة «المنتجات الزراعية» هي القمح، والشعير، والقطن، والتبغ، والسمسم. وبلغت تجارة الغلال الذروة في الثمانينات، ولكنها عانت عندئذ من هبوط الأسعار عالمياً نتيجة التوسع في الصادرات الأمريكية والروسية والهندية، وبعد أن كانت صادرات القطن الخام على درجة من الأهمية في القرون السابقة على تلك الفترة، أخذت تنزوي تدريجياً بسبب المنافسة الشديدة وتدهور التجارة (الفصل الخامس، المقدمة). ونقصت صادرات التبغ نتيجة احتكار الدولة(١١٣). ويتصدر السمسم هذه المجموعة من السلع، وكان يصدّر أساساً من يافا وحيفا إلى فرنسا والنمسا(١١٤).

وابتداء من الثمانينات، كانت الحمضيات (الموالح) في طليعة الفواكه المصدرة، وكانت تأتي من فلسطين وساحل لبنان إلى انكلترا وروسيا ومصر وتركيا(١١٥).

وتكونت المنتجات الرعوية أساساً من المواشي والزبد التي تصدَّر من اسكندرونة إلى مصر، والصوف والجلود التي تصدّر إلى أوروبا والولايات المتحدة. وقد أدت المبادلات المتزايدة مع البدو إلى طرح كميات أكبر للبيع(١١٦).

---

(١١٠) أنظر مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب، و
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 350 - 355.

(١١١) Great Britain, Accounts and Papers 1914 - 1916, vol. 75, «Baghdad».

(١١٢) للمزيد من المعلومات، أنظر: حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**، ص ١٢٨ ـ ١٣٧ و٢٥٣ ـ ٢٦١.

(١١٣) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١١٤) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 197 - 198, and Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, p. 326.

(١١٥) المصدر نفسه، وأنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١١٦) أنظر: الفصل الخامس، القسم ثالثاً، النص ١٨ من هذا الكتاب.

وكانت المنتجات البرية الرئيسية هي الاسفنج، والعفصة الجوزية، والزعفران، والعرقسوس. وقد تناقصت صادرات الاسفنج نتيجة هجرة الغواصين إلى الولايات المتحدة، وكذلك تناقصت صادرات العفصة الجوزية والزعفران بسبب منافسة مواد الصباغة الكيميائية(١١٧).

واستمر الحرير يمثل أكبر منتج فريد(١١٨)، وكان يرسل من بيروت وطرابلس إلى فرنسا أساساً. ويرجع تدهور صادرات الحرير في السبعينات والثمانينات إلى تأثير مرض الفليل(١١٩)، وإلى منافسة حرير الشرق الأقصى. وقد زاد نصيب الشرانق في الصادرات بانتظام، ولكنه ظل يمثل قدراً محدوداً(١٢٠).

والخانة الأخيرة تتكون أساساً من المنسوجات القطنية والحريرية من انتاج الصناعات الحرفية في حلب ودمشق(١٢١) وتصدَّر أساساً إلى مصر وتركيا. والصابون أحد العناصر المهمة في هذه المجموعة أيضاً، ويصنع من زيت الزيتون ويصدَّر من طرابلس ويافا إلى مصر وتركيا أيضاً.

وكما يذكر لبكي، تشير مقارنة أرقام عام ١٨٣٣ بأرقام عام ١٩١٠ إلى «أولوية» واضحة للصادرات. فقد زادت قيمة صادرات المواد الخام، مثل الحرير الخام والقطن والصوف والمواشي والغلال والفواكه من ٣٠ بالمائة من اجمالي التجارة عام ١٨٣٣ إلى ٦٧ بالمائة عام ١٩١٠، بينما نقصت صادرات المواد المصنعة من ٤٢ بالمائة إلى ١٧ بالمائة. ومن ناحية أخرى، أصبحت الصادرات أكثر تنوعاً إلى حد ما مع ظهور الحمضيات، والسمسم، والصابون، والنبيذ، ومختلف المنتجات اليدوية.

والتحول أكثر وضوحاً في الواردات السورية كما يبدو من الجدول(٣ ـ ٤). وإن كان هذا الجدول أقل دقة من الجدول الخاص بالصادرات، ويجب أن نتعامل معه بحذر شديد(١٢٢). وإن من يمعن النظر في التفاصيل التي يوردها كلا، والتحليل الذي يقدمه لبكي بمقارنة عام ١٨٣٣ بعام ١٩١٠، يصل إلى إدراك التغيرات التالية(١٢٣):

أولاً، كان هناك انخفاض حادّ في واردات المنسوجات والأقمشة، من الذروة التي

---

(١١٧) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, p. 337.

(١١٨) أنظر: مقدمة الفصل الخامس، والقسم ثالثاً، النصين ٦ و٧ من هذا الكتاب.

(١١٩) الفليل أو الفلفل، مرض يصيب دودة القزّ فيفقدها شهيتها للأكل ثم تموت. (المعرّب)

(١٢٠) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٢١) أنظر: مقدمة الفصل السادس، والقسم ثالثاً، النصوص ١، ٢ و٥ من هذا الكتاب.

(١٢٢) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 327 - 343.

(١٢٣) Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 266 - 275, and Labaki Ibid., pp. 303 - 323.

بلغتها نحو عام ١٨٨٠، وكانت فوق ٨٠ بالمائة إلى ٣٤ بالمائة عام ١٩١٣. ويجب ملاحظة أن غزل القطن كان يدرج في بعض السنوات ضمن هذه المجموعة، والأرقام المتاحة تشير إلى زيادة كبيرة في هذا الصنف من ٢٥ ألف جنيه استرليني في عام ١٨٣٦/١٨٣٧ إلى ٩٠٠ ألف جنيه استرليني في عام ١٩١٣ (ويذكر بوالكونت أن قيمته عام ١٨٣٣ بلغت ١٢٠ ألف جنيه). وإذا أخذنا في اعتبارنا هبوط أسعار الغزل بين هذين التاريخين(١٢٤)، فإن ذلك يمثل زيادة ضخمة في حجم الواردات، ويقدم الدليل على استمرار حيوية نشاط الصناعة اليدوية(١٢٥).

ثانياً، معظم الزيادة في خانة «المأكولات والمشروبات والتبغ»، ترجع إلى الواردات السورية التقليدية (السكّر، والتوابل، والارزّ، والبن)، التي أضيف إليها الآن أصناف أخرى كالشاي والأطعمة المحفوظة، والدقيق (في بعض السنوات).

وترجع الزيادة في خانة «الوقود» إلى واردات المنتجات النفطية بدءاً بالسبعينات، وكذلك واردات الفحم (إلى حد ما)، وقد استُخدم الأخير للسكك الحديدية والمنافع العامة، وكانت معظم واردات النفط من الكيروسين الذي يستخدم في الانارة والطهو (١٢٦).

والتمييز بين الخانات الأخيرة يعوزه الوضوح، فإن ارتفاع مستوى المعيشة في لبنان وأماكن أخرى قليلة، وتزايد نمط الحياة الغربية ادى إلى استيراد الأخشاب، والقرميد، والزجاج، والاسمنت، ومواد البناء الأخرى، وإلى استيراد الأغذية المحفوظة والأطعمة الأخرى، والخردوات، والأواني الزجاجية، والأدوية، ومختلف أنواع الملبوسات. وتضمنت السلع الوسيطة إضافة إلى الغزل، المعادن، والكيميائيات، والأخشاب، والمصنوعات الجلدية. والرقم الخاص بالسلع الرأسمالية في الجدول يُسقط من اعتباره الآلات ومعدات النقل، التي قدرت نسبها عام ١٩١٠ بـ ٣,٦ بالمائة من جملة الواردات بما في ذلك مواد البناء، ويقدر لبكي السلع الرأسمالية بما نسبته ١٠ بالمائة من جملة الواردات(١٢٧).

وهكذا نرى أن القسط الأكبر من واردات سوريا يتكون من السلع الاستهلاكية، وهي لم تبدأ استيراد السلع الرأسمالية إلا عند نهاية الفترة، الأمر الذي يزيد من قواها الانتاجية ويساعدها على تنويع اقتصادها.

---

(١٢٤) أنظر الجدول رقم (٣ - ٧)، وأنظر أيضاً:
Imlah,, *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century,* p. 105.

(١٢٥) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٢٦) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(١٢٧) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban,* pp. 311 - 312.

جدول رقم (٣ - ٣)
النسب المئوية لأنصبة عناصر الصادرات في سوريا

الفترة الزمنية	المنتجات الزراعية	الفواكه	المنتجات الرعوية	المنتجات البرية	الشرانق والحرير الخام	المنسوجات والمصنوعات
١٨٣٥ - ١٨٣٧	١٦	غ.م.	١	٢	٦٩	١١
١٨٤٤ - ١٨٤٦	١٠	غ.م.	١٤	١٧	٢٧	٣٣
١٨٧٣ - ١٨٧٧	٢١	١	٢٩	٤	٣١	١٤
١٨٧٨ - ١٨٨٢	٣١	٥	١٩	٣	٢٣	٢٠
١٨٨٣ - ١٨٨٧	٤٢	٤	١٢	٦	٢٥	١٢
١٨٨٨ - ١٨٩٢	٢٠	٥	١٩	٤	٣٣	١٨
١٨٩٣ - ١٨٩٧	١٧	٨	١٧	٤	٣٣	٢٠
١٨٩٨ - ١٩٠٢	١٩	٨	١٦	٥	٣٣	١٩
١٩٠٣ - ١٩٠٧	١٩	٨	١٩	٣	٣٣	١٧
١٩٠٨ - ١٩١٢	٢٢	١١	١٩	٤	٢٦	١٨
١٩١٣	١٩	١٦	٢٠	٢	٢٥	١٨

غ. م. = غير متاح.

المصدر: Kalla, Ibid., p. 41.

أرقام السنوات المبكرة تقديرية جزئياً.

جدول رقم (٣ - ٤)
النسب المئوية لأنصبة عناصر الواردات في سوريا

الفترة الزمنية	المأكولات والمشروبات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الوقود	سلع استهلاكية أخرى	سلع وسيطة	سلع رأسمالية
١٨٣٦ - ١٨٣٧	١٣	٥٨	غ.م.	غ.م.	٢٩	غ.م.
١٨٤٤ - ١٨٤٦	٥	٥٦	غ.م.	٩	٣٠	غ.م.
١٨٧٣ - ١٨٧٧	١١	٧٦	١	غ.م.	١١	غ.م.
١٨٧٨ - ١٨٨٢	٨	٨٢	١	غ.م.	٨	-,٤
١٨٨٣ - ١٨٨٧	٨	٧٩	٢	غ.م.	١١	-,٥
١٨٨٨ - ١٨٩٢	٦	٧٦	١	-,٣	١٦	-,٥
١٨٩٣ - ١٨٩٧	١١	٦٥	٣	١	١٩	-,٦
١٨٩٨ - ١٩٠٢	١١	٦٥	٣	١	٢١	-,٤
١٩٠٣ - ١٩٠٧	١٣	٤٨	٤	٢	٣٢	٢
١٩٠٨ - ١٩١٢	١٦	٤٠	٧	٣	٣٣	٢
١٩١٣	١٩	٣٤	٩	٢	٣٥	٢

غ. م. = غير متاح.

المصدر: المصدر نفسه، ص ٤٤.

ويمكن ملاحظة التغيرات في عناصر صادرات العراق من البصرة، عند النظر إلى الجدول رقم (٣ ـ ٥)، وهو يغطي الأصناف الستة التي تكوّن معاً ما بين ثلثي اجمالي صادرات العراق وثلاثة أرباعها. والصادرات الأخرى تشمل البذور، والعرقسوس، والزبد، وشعر الماعز. وما يلفت النظر غياب المنتجات غير الزراعية، وإن تضمنت الصادرات ـ على أي حال ـ قدراً محدوداً من المنتجات الحرفية (الأحذية، والصابون، والمنسوجات) التي صدّرت من بغداد والموصل.

وفي نطاق الصادرات الزراعية، كان هناك تحوّل واضح من الانتاج الرعوي إلى الانتاج الحقلي، ويعكس هذا زيادة توطين البدو الرحّل[١٢٨]، والاتساع الهائل للزراعة، وزيادة الانتاج[١٢٩]. ويلاحظ على وجه الخصوص الزيادة في صادرات القمح والشعير، فقد ازدادت من حيث الحجم نحو ١٤ ضعفاً و٢٥٠ ضعفاً على التوالي فيما بين الأعوام ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ وعام ١٩١٣[١٣٠]. كما زادت أسعارها خلال الفترة مما يعكس شدة الطلب الدولي الذي أعقب فتح قناة السويس، وكانت أسعار الشعير تبلغ في سرعة الزيادة ضعف معدل زيادة أسعار القمح[١٣١].

وبعد أن كانت التمور تمثل نصف صادرات البصرة قبل فتح قناة السويس، هبط نصيبها إلى الخمس، ولكن حجمها تضاعف سبع مرات واتجهت أسعار التمور إلى الانخفاض[١٣٢].

وزادت صادرات الصوف زيادة ملموسة تبلغ نحو ١٣ ضعفاً، ولكن صادرات الجلود هبطت في البداية، وكان مجمل زيادتها لا يتجاوز مقدار الثلث. وقد ارتفعت أسعار الجلود ارتفاعاً ملحوظاً، وربما يشير ذلك إلى أن القصور في التوسع يرجع إلى جانب العرض من هذه السلعة. بينما هبطت أسعار الصوف في معظم الفترة. وقد زادت أعداد الخيول المصدرة إلى الهند بمقدار ٤٠ ضعفاً رغم منافسة الخيول الاسترالية[١٣٣]. وكانت السجاجيد تستورد من ايران إلى بغداد ثم يعاد تصديرها إلى الولايات المتحدة بصفة رئيسية، وإلى بريطانيا وغيرها. وفي عام ١٩١٣ بلغت قيمة صادراتها ٨٣ ألف جنيه استرليني[١٣٤]. وفي ما يتعلق

---

(١٢٨) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٢٩) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٣٠) حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**، الجدول ص ١٠٣.

(١٣١) أنظر: الجدول رقم (٣ ـ ٩).

(١٣٢) للتعرّف على وصف تعبئة التمور، أنظر:
A.C. Wratislaw, *A Consul in the East* (Edinburgh: William Blackwood and Sons, 1924), pp. 150 - 155.

(١٣٣) حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨**، ص ١١١ ـ ١١٣.

(١٣٤) Great Britain, Accounts and Papers 1914 - 1916, vol. 75, «Baghdad».

بالواردات يشير الجدول رقم (٣ ـ ٦) إلى الاتجاهات الرئيسية في تجارة البصرة. وقد انخفض نصيب «المأكولات والمشروبات والتبغ» من الواردات انخفاضاً طفيفاً من أكثر قليلاً من ربع جملة الواردات إلى أقل من الربع قليلاً. والأصناف الرئيسية في هذه المجموعة كانت: البن، والسكّر، والتوابل، والشاي، والمشروبات الكحولية. وقد حققت هذه الأصناف زيادة مطلقة (وعلى سبيل المثال زادت واردات السكّر من أربعة الآف طن في الأعوام ١٨٩٢ ـ ١٨٩٥ إلى عشرة الآف طن في الأعوام ١٩١٢ ـ ١٩١٣، والشاي من ١٣ طناً إلى ٨٥ طناً، وأخذ الشاي يحتل مكان القهوة كمشروب شعبي.

وارتفع نصيب المنسوجات من الواردات إلى أكثر من خمسي ($\frac{٢}{٥}$) جملة قيمتها. ولا يرجع الانخفاض الحادّ في وارداتها في أعوام ١٩١٢ ـ ١٩١٣ إلى هبوط قيمتها أو قلة حجمها، وإنما يرجع إلى الزيادة الكبيرة في قيمة الواردات ككل. وتضمنت الادوات المنزلية: أدوات المطبخ، والأواني الزجاجية، والأثاث، والصابون، والكيميائيات، والأدوية، التي أصبحت تستخدم بكميات كبيرة نتيجة ارتفاع مستوى معيشة طبقات معيّنة، وتأثر الأذواق بالطابع الغربي.

ولا تتضمن السلع الرأسمالية الآلات ومعدات النقل فحسب، بل تضمنت أيضاً زكائب الخيش والاقفاص الخشبية لتعبئة الغلال والتمور على التوالي. ويرجع الارتفاع الشديد في قيمة تلك الواردات في العقد السابق على الحرب العالمية الأولى إلى أعمال الري والنقل التي نفِّذت في تلك الفترة[١٣٥].

وتشمل خانة «المواد الخام ونصف المصنّعة» الاصباغ، ومواد الدباغة، والمعادن، والأخشاب، ومواد البناء، والوقود. وقد زادت واردات النفط زيادة كبيرة، فتنافس الانتاج الامريكي والروسي في سوق العراق، ولكن عند عام ١٩١٣ كان الانتاج البريطاني الايراني يقدم نصف الواردات من النفط الذي جاء من مصفاة عبادان القريبة. وتشمل الخانة أيضاً الغزل، ولكن الكمية المستوردة كانت قليلة، بلغ متوسط قيمتها ٧٢ ألف جنيه استرليني في ١٩١١ ـ ١٩١٣[١٣٦]. وعلى وجه العموم، بمقارنة السلع الاستهلاكية بالسلع الانتاجية، يتضح من الجدول أن نصيب الاخيرة من الواردات لم يزد زيادة ملحوظة إلا في السنوات السابقة على الحرب مباشرة.

٦ ـ معدل التبادل التجاري: التجارة والتنمية

إن المادة المتاحة حول صافي معدل التبادل التجاري في سوريا، مادة مبعثرة، ولكنها

---

(١٣٥) أنظر: مقدمة الفصلين الرابع والخامس من هذا الكتاب.

(١٣٦) Great Britain, Accounts and Papers 1914; vol. 95, «Basra», and Sarah Shields, «An Economic History of Nineteenth - Century Mosul,» (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986), p. 72.

وفي الفترة ١٩١٠ ـ ١٩١٤ بلغت واردات الغزل بالموصل ما متوسطه ٣٠ ألف جنيه.

جدول رقم (٣ - ٥)

النسب المئوية لأنصبة الصادرات الرئيسية في العراق

الفترة الزمنية	التمور	القمح	الشعير	الصوف	الجلود	الحيوانات
١٨٦٤ - ١٨٧١	٤٨	٦	١	٧	غ.م.	٢
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٦	٢	غ.م.	٣٤	١	٢٠
١٨٨٠ - ١٨٨٧	٩	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٢٤	١١	٥	٢٠٠	١	٤
١٨٩٦ - ١٩٠٣	٢١	٢	١٠	١٦	٣	١
١٩٠٤ - ١٩١١	١٧	٤	١١	١٢	٣	٢
١٩١٢ - ١٩١٣	١٨	٥	٢٤	٩	٢	٣

غ.م. = غير متاح.

المصدر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١١٩.

جدول رقم (٣ - ٦)

النسب المئوية لأنصبة الواردات في العراق

الفترة الزمنية	المأكولات والمشروبات والتبغ	المنسوجات والأقمشة	الأدوات المنزلية	السلع الرأسمالية	المواد الخام ونصف المصنعة
١٨٦٤ - ١٨٦٥	٢٨	٣٠	٥	٣,-	٢٥
١٨٨٧	٣٢	٢٣	٥	٥	١٠
١٨٨٩ - ١٨٩٥	٢٢	٤٥	٣	٦	٢١
١٨٩٧ - ١٩٠٣	٢٣	٣٨	٦	٦	١٨
١٩٠٤ - ١٩١١	٢٤	٤٣	٥	٩	١٤
١٩١٢ - ١٩١٣	٢٣	٢٩	٤	٨	٣١

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٤١.

ذات دلالة، والسلسلة الأكبر من هذه المادة تتعلق بالحرير الذي كان يمثل القسط الأكبر من صادرات بيروت، وما بين ربع وثلث إجمالي صادرات سوريا[١٣٧]. وكما يوضح الجدول رقم (٣ - ٧)، تضاعف سعر الحرير والشرانق تقريباً فيما بين الأربعينات والحرب العالمية الأولى،

(١٣٧) أنظر: الجدول رقم (٣ - ٣).

بينما نقصت مؤشرات أسعار الصادرات البريطانية بنحو الثلث. وفيما بين الأربعينات وعام ١٨٨٠ هبطت أسعار الأقمشة القطنية البريطانية (التي مثلت نحو نصف واردات سوريا) بما يزيد عن الربع. ويجب أن نضيف إلى ذلك أن أسعار الحرير قد ارتفعت بمقدار الضعفين ونصف الضعف فيما بين الأعوام ١٨٢٤ ـ ١٨٣٥[١٣٨]، بينما هبطت أسعار الصادرات البريطانية بمقدار السدس، وأسعار المنسوجات القطنية بمقدار الثلث، وغزل القطن بمقدار الربع.

وبلغ معدل التبادل التجاري الذروة عقب حرب القرم، كما بلغها مرة أخرى في أواخر الستينات، ثم هبط إلى أدنى نقطة في منتصف السبعينات، وبعد ذلك كان انتعاشه بطيئاً وغير منتظم حتى الحرب العالمية الأولى.

وفي ما يتعلق بمنتجات الصادرات الأخرى، تشير سلسلة المادة الخاصة بأسعار القمح والشعير في حلب ـ مركز التصدير الرئيسي ـ إلى وجود اتجاه محدود نحو الصعود فيما بين الأربعينات والحرب العالمية الأولى[١٣٩]، ولكن ليس من المضمون استخدام هذه الأسعار المحلية كمؤشر لأسعار التصدير. ويبيّن الجدول رقم (٣ ـ ٨) ـ الذي يقيس معدلات التبادل التجاري في حلب ـ تحسناً واضحاً في الفترة موضوع الدراسة. وعلى أي حال، يبدو أنه كانت هناك نكسات في السبعينات والثمانينات، ربما جاءت في أعقاب الانتعاش الذي شهدته الأربعينات والستينات.

وفي ما يتعلق بالسلع الفردية المصدرة من حلب فيما بين العام ١٨٨١/١٨٨٢ والعام ١٩١٣ هبطت مؤشرات أسعار الغلال والقطن والصوف، وارتفعت مؤشرات أسعار الجلود. كذلك ارتفعت أسعار السمسم، والبرتقال، وزيت الزيتون الذي يأتي من يافا فيما بين الأعوام ١٨٧٤ ـ ١٨٧٧ و١٩١٣[١٤٠]. وعلى وجه العموم، يبدو أن معدل التبادل التجاري في سوريا قد تحسّن خلال الفترة التي يعالجها هذا الكتاب. وعلى أي حال، عانت سوريا ـ مثل غيرها من البلاد ذات الانتاج الأولي ـ من الكساد الكبير في السبعينات.

وقد يصدق القول نفسه على العراق، على نحو ما نرى في الجدول رقم (٣ ـ ٩) الذي يغطي ما بين ٥٠ ـ ٦٠ بالمائة من الصادرات، وهنا يبدو التحسن مطرداً وملحوظاً. ولا تتوافر لدينا أرقام عن السنوات السابقة، ولكن يبدو أن أسعار صادرات العراق ارتفعت في

---

(١٣٨) ارتفع سعر الشرانق فيما بين الثلاثينات والأربعينات الضعفين ونصف الضعف، أنظر: Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban* (Beyrouth: Impression catholique, 1913), p. 108, and Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, p. 225.

(١٣٩) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(١٤٠) Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» pp. 264 - 265.

الخمسينات والستينات(١٤١)، وأن ثمن وارداتها من المنسوجات هبط بنسبة كبيرة.

وقد لعبت التجارة الخارجية دوراً مهماً في اقتصاد كل من سوريا والعراق. وعشية الحرب العالمية الأولى، كان نصيب الفرد من الصادرات والواردات معاً ١٢ دولاراً في سوريا وعشر دولارات في العراق، وهي أرقام تقلّ عن الأرقام الخاصة بمصر، ولكنها تقارَن بأرقام تركيا، واليونان، وروسيا، واليابان(١٤٢). وربما بلغت الواردات في سوريا نحو ١٥ بالمائة من إجمالي الإنتاج القومي، والصادرات ٨ بالمائة، وهي نسب عالية، ولعل أرقام العراق كانت على المستوى نفسه من الارتفاع.

ولعبت التجارة الخارجية دور المحرك للنمو في الزراعة، فقد كانت تتحمل مسؤولية مباشرة عن التوسع في زراعة الغلال في العراق وسوريا، ونمو إنتاج الحرير في لبنان(١٤٣). كما اجتذبت رأس المال الأجنبي الذي أقام السكك الحديدية والموانىء. وتقدمت هذه العملية في لبنان خطوة إلى الأمام بإقامة معامل الحرير(١٤٤).

وفي القطاع الصناعي، كان تأثير التجارة عكسياً، حيث دمرت جانباً كبيراً من الحرف اليدوية مباشرة من خلال المنافسة، أو غير مباشرة بتحول أذواق المستهلكين إلى السلع ذات الطابع الغربي. أضف إلى ذلك أن التجارة لم تلعب دور المعلم على نحو ما فعلت في بعض البلدان الأخرى، ولم تطور المهارات التي يمكن نقلها إلى ميادين أخرى. والخدمات المعاونة التي احتاجت إليها التجارة قام بها الأجانب بصفة أساسية. واستثمر القليل من الإيرادات التي نجمت عن التجارة في فروع الاقتصاد الأخرى. وأخيراً، لم تحفز الصناعة المحلية لتقديم بدائل للواردات. ولهذه الأسباب جميعاً ظل تأثيرها على الاقتصاد محدوداً في فترة الدراسة وما بعدها(١٤٥).

---

(١٤١) ارتفعت أسعار التمور بنسبة تراوحت بين ١٠ - ٢٠ بالمائة فيما بين ١٨٦١/١٨٦٢ و١٨٦٥/١٨٦٦، أنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».

وفي عام ١٨٧٨، ذكر جيري أن أسعار التمور ارتفعت ستة أضعاف، لتوفر أسواقاً أفضل بعد فتح قناة السويس، ولا شك أن في ذلك مبالغة كبيرة، أنظر:

Grattan Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, pp. 103 - 104.

(١٤٢) League of Nations, *Statistical Yearbook, 1928* (Geneva: The League, 1929).

(١٤٣) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٤٤) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٤٥) للمزيد من المعالجة التفصيلية، أنظر:

Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa*, pp. 41 - 43; Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 303 - 343, and

حسن، **التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨**، ص ١٦٧ - ٢٠٥ و٢٧٩ - ٢٩١.

جدول رقم (٣ - ٧)
أسعار الحرير الخام والشرانق ومعدل التبادل التجاري في بيروت

السنة	الحرير الخام (فرنك/كيلو)	الشرانق (فرنك/ كيلو)	المؤشر (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار الصادرات البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار المنسوجات القطنية البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	معدل التبادل التجاري ($\frac{٣}{٤}$ × ١٠٠)
١٨٣٦	٢٤	غ. م.	غ. م.	١٦٠	١٩٦	غ. م.
١٨٣٩	٢٢	٤,٥	٧٩	١٣٨	١٦٣	٥٧
١٨٤١	٢٢	غ. م.	غ. م.	١٢٤	١٤٨	غ. م.
١٨٤٢	٢٤	٢,٨	٤٩	١١٤	١٣٢	٤٣
١٨٤٣	١٥,٧	غ. م.	غ. م.	١١٢	١٢٥	غ. م.
١٨٤٥	٢٣	٣,٢	٥٦	١١٨	١٢٧	٤٧
١٨٤٨		١,٤	٢٥	١٠٦	١٠٨	٢٤
١٨٤٩		٢,٢	٣٩	١٠١	١٠٦	٣٩
١٨٥٠		٢,٨	٤٩	١٠١	١١٢	٤٩
١٨٥١		٣,٣	٥٨	٩٩	١٠٨	٥٩
١٨٥٢		٥,١	٨٩	٩٨	١٠٨	٩١
١٨٥٤		٤,٤	٧٧	١٠٩	١٠٦	٧١
١٨٥٥		٤,١	٧٢	١٠٦	١٠٣	٦٨
١٨٥٦		٧,٨	١٣٧	١٠٨	١٠٥	١٢٧
١٨٥٧		١٠	١٧٥	١١٢	١٠٩	١٥٦
١٨٥٨		٥,٢	٩١	١٠٩	١٠٦	٨٣
١٨٥٩		٧,٨	١٣٧	١١٢	١١٢	١٢٢
١٨٦١		٥,٦	٩٨	١١١	١٠٩	٨٨
١٨٦٢		٦,٧	١١٨	١١٧	١٢٨	١٠١
١٨٦٣		٥,٣	٩٣	١٢٩	١٦٨	٧٢
١٨٦٤		٥,٨	١٠٢	١٤١	١٩٠	٧٢
١٨٦٥		٩,٣	١٦٣	١٣٥	١٧١	١٢١
١٨٦٦		٧,٨	١٣٧	١٣٩	١٧٤	٩٩
١٨٦٧		٩,٣	١٦٣	١٣١	١٤٧	١٢٤
١٨٦٨		١٠	١٧٥	١٢٢	١٣٢	١٤٣
١٨٦٩		٨,٣	١٤٦	١٢١	١٣٥	١٢١
١٨٧٠		٧,٩	١٣٩	١١٩	١٢٨	١١٧
١٨٧٢		٨,١	١٤٢	١٣١	١٢٩	١٠٨
١٨٧٣		٧,٣	١٢٨	١٣٥	١٢٧	٩٥
١٨٧٤		٣,٨	٦٧	١٢٨	١٢٠	٥٢
١٨٧٥		٤,٤	٧٧	١٢٠	١١٨	٦٤
١٨٧٦		٣,٤	٦٠	١١١	١٠٨	٥٤

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ٧)

السنة	الحرير الخام (فرنك/كيلو)	الشرانق (فرنك/كيلو)	المؤشر (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار الصادرات البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار المنسوجات القطنية البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	معدل التبادل التجاري ($\frac{٣}{٤}$ × ١٠٠)
١٨٧٧		٥,٤	٩٥	١٠٦	١٠٧	٩٠
١٨٧٩		٦,٤	١١٢	٩٦	٩٩	١١٧
١٨٨٠		(٥,٧)	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٨١		٥,١	٨٩	٩٦		٩٣
١٨٨٣		٥,١	٨٩	٩٤		٩٥
١٨٨٤		٥,٩	١٠٤	٩١		١١٤
١٨٨٥		٥,٢	٩١	٨٧		١٠٥
١٨٨٦		٦,٧	١١٨	٨٤		١٤٠
١٨٨٧		٥,٣	٩٣	٨٣		١١٢
١٨٨٨		٤,٣	٧٥	٨٣		٩٠
١٨٨٩	غ. م.	٤,١	٧٢	٨٥		٨٥
١٨٩٠	غ. م.	٤,٨	٨٤	٨٨		٩٥
١٨٩١	غ. م.	٤,٨	٨٤	٨٨		٩٥
١٨٩٢	٤٦	٣,٨	٦٧	٨٤		٨٠
١٨٩٣	٥٤	٤,٦	٨١	٨٤		٩٦
١٨٩٤	٣٩	٣,٨	٦٧	٧٩		٨٥
١٨٩٥	٣٩	٤,٢	٧٤	٧٦		٩٧
١٨٩٦	٣٧	٣,٩	٦٨	٧٧		٨٨
١٨٩٧	٣٧	٣,٩	٦٨	٧٧		٨٨
١٨٩٨	٣٤	٥,٣	٩٣	٧٦		١٢٢
١٨٩٩	٥١	٥,١	٨٩	٨٠		١١١
١٩٠٠	٤٨	٣,٨	٦٧	٩٢		٧٣
١٩٠١	٤٠	غ. م.	غ. م.	٨٧		
١٩٠٢	٤٤	غ. م.	غ. م.	٨٣		
١٩٠٣	٤٩	٥,٨	١٠٢	٨٣		١٢٣
١٩٠٤	٤١	٤,٤	٧٧	٨٤		٩٢
١٩٠٥	٤٣	٤,٧	٨٢	٨٤		٩٨
١٩٠٦	٥٠	٥,٣	٩٣	٨٩		١٠٤
١٩٠٧	٥٩	٥,٩	١٠٤	٩٣		١١٢
١٩٠٨	٥١	٤,٨	٨٤	٩٠		٩٣
١٩٠٩	٥٣	٥,١	٨٩	٨٧		١٠٢
١٩١٠	٤٢	٤,٩	٨٦	٩٠		٩٦

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ٧)

السنة	الحرير الخام (فرنك/كيلو)	الشرانق (فرنك/كيلو)	المؤشر (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار الصادرات البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	مؤشر أسعار المنسوجات القطنية البريطانية (١٨٨٠ = ١٠٠)	معدل التبادل التجاري (٣/٤ × ١٠٠)
١٩١١	غ. م.	٤,٢	٧٤	٩٢		٨٠
١٩١٢	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٩٣		غ. م.
١٩١٣	غ. م.	غ. م.	غ. م.	٩٧		غ. م.

ملاحظات عامة: الأرقام بين الأقواس تقديرية، وغ. م. = غير متاح.

المصادر: بالنسبة إلى الحرير والشرانق، أنظر:

Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban* (Beyrouth: Impression catholique, 1913), pp. 108 - 112; Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1917), pp. 227 - 233; Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban,* pp. 129 - 135, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Dispatch of 29 May 1841»; «Trade Report 1842,» vol. 3, «Beyrouth»; «Trade Report, 26 July 1851,» vol. 6, «Beyrouth,» 1853, vol. 7, «Beyrouth,» and «Dispatch of 2 November 1875; Delaporte to Waddington,» vol. 9 (10 September 1879), «Beyrouth».

جدول رقم (٣ - ٨)

معدّلات التبادل التجاري في حلب

السنة	مؤشر الصادرات	مؤشر الواردات	معدلات التبادل التجاري	مؤشرات واردات المصنوعات القطنية
١٨٩١	٩٣	١١٢	٨٣	١١٥
١٨٩٢	٨٩	١٠٢	٨٧	١٠١
١٨٩٣	٨٣	١٠١	٨٢	٩٥
١٨٩٤	٩٣	١٠٢	٩١	٩٨
١٨٩٥	٩٦	١٠١	٩٥	٩٧
١٨٩٦	١٠١	١١٤	٨٩	٩٩
١٨٩٧	٩٥	١٠٢	٩٣	٩٣
١٨٩٨	٩٧	٩٦	١٠١	٩٢
١٨٩٩	٩٨	٩٩	٩٩	٩٥
١٩٠٠	١٠٠	١١٢	٨٩	١١٣
١٩٠١	١٠٠	١٠٩	٩٢	١١١
١٩٠٢	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ٨)

السنة	مؤشر الصادرات	مؤشر الواردات	معدلات التبادل التجاري	مؤشرات واردات المصنوعات القطنية
١٩٠٣	١٠٥	١١٣	٩٣	١٢٠
١٩٠٤	١٠٦	١٠٧	٩٩	١٠٢
١٩٠٥	١٠٨	١٠٣	١٠٥	٩٧
١٩٠٦	١١٥	١٠٤	١١٠	٩٨
١٩٠٧	١١٥	٩٧	١١٨	٩١
١٩٠٨	١٢١	١٠٢	١١٨	٩١
١٩٠٩	١٢٥	١٠٢	١٢٣	٩١
١٩١٠	١٢٨	١٠٦	١٢١	٩٢
١٩١١	١٢٤	١٠٥	١١٩	٩٢
١٩١٢	١١٨	١٠١	١١٧	٨٢
١٩١٣	١٢٣	١٠١	١٢٢	٨٦

المصدر: Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914», p. 68.

ويلاحظ أن عام ١٩٠٢ = ١٠٠.

جدول رقم (٣ - ٩)
مؤشرات الأسعار في العراق

الفترة الزمنية	التمور	القمح	الشعير	الصوف	الجلود	مؤشرات غير سعرية	مؤشرات أسعار الصادرات البريطانية	معدلات التبادل التجاري (٦/٧ × ١٠٠)
١٨٦٤ - ١٨٧١	١٠٥	٦٨	٣٨	٥٤	٣٧	٦٠	١٣٥	٤٤
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٧٥	٧٥	غ. م	٦٩	٥٩	٧٠	١٢٢	٥٧
١٨٨٠ - ١٨٨٧	٦٥	٥٦	٥١	٣٨	٤٨	٥٢	٩٥	٥٥
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٨٣	٥٣	٢٣	٣٢	٧١	٥٢	٨٨	٥٩
١٨٩٦ - ١٩٠٣	٧٤	٣٠	٤١	٢٧	٨١	٥١	٨٦	٥٩
١٩٠٤ - ١٩١١	٧٠	٧١	٦٨	٥٦	٨٧	٧٠	٩٢	٧٥
١٩١٢ - ١٩١٣	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

غ. م. = غير متاح.

المصادر: حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ - ١٩٥٨، ص١٠٣ و١١١، و
Albert Henry Imlah, *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958), pp. 94 - 98.

ويلاحظ أن عام ١٩١٢ - ١٩١٣ = ١٠٠.

أولا : سوريا

١ - تجارة اسكندرونة (حلب)

جدول رقم (٣ - ١٠)
تجارة اسكندرونة (حلب)

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
١٧٧٥			٣٤١			٣٦٦	Guys, Esquisse, p. 155.(١)
١٧٧٦ - ١٧٨٧			٧١			١٠٩	Masson, *xviiie siècle,* p. 16.(٢)
١٧٨٤			١٠٢			١١٣	التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ص ٣٦(٣).
١٧٨٧			٥٩			١٥٢	Charles-Roux, *Les Echelles de Syrie,* p. 196.(٤)
١٧٨٣ - ١٧٩٢(*)			٢٥٠			١٣٩	Guys, *Esquisse,* p. 155.
١٨١٥ - ١٨٢٢(*)			١٢٥			٦٢	المصدر نفسه.
١٨٢٤	(١٠٠)		(٦٠)	(٧٠)		(٥٠)	CC Alep, vol. 28.(٥)
١٨٢٥	٢٢٠		١٥٠	١٠٨		٩٣	المصدر نفسه.
١٨٣٠	٢٩٩		١٨	١٣		١٢	المصدر نفسه.
١٨٣٥(*)	(١١٠)	٩٧	٢	(٣٦)	١٩	١٢	تقرير باورنغ، ص ٧١(٦).
١٨٣٥ - ١٨٤٠			٤٩			٤٣	Guys, *Esquisse,* p. 155.
١٨٣٧	١٨٠	١٦٥		٢٢	٢		FO 78/341.(٧)
١٨٤١ - ١٨٤٦(*)			٣٢		-	٣٩	Guys, *Esquisse,* p. 155.
١٨٤٢		١٤٢			١٢		FO/539.
١٨٤٤؟	٢٢٧	١٤٢	٢١	١٠٦	١٠	٣٦	Guys, *Statistique.*(٨)
١٨٤٧	٣٤٤	٣٠٩	٣٠	٨٠	٢٠	٣٨	CC Alep, vol. 31.
آخر الأربعينات	٢٥٢	١٤٣	٣٤	١٤ظ	١٠	٤١	Guys, *Esquisse,* p. 16.
١٨٥١(*)	٣٢٤	١٤٦					FO 78/1221.

١٨٥٢	١٦٥			٩٢٢			FO 78/1389.
١٨٥٣	١٨٨			٢٦٣			المصدر نفسه.
١٨٥٥	٦٨٥	٤٤٥		٢٧١			المصدر نفسه.
١٨٥٦	٤٨٢	٣٠٠		٤١٠			المصدر نفسه.
١٨٥٧	٣٤٤	٢٠٦		٢٦٣			A and P 1866, vol. 69.(٩)
١٨٥٨	٥٣٤	٣٤٦	٥١	٣٦٤	٢٠	١١٦	FO 78/1452.
١٨٥٩	٤٦٨			٣٨٥			المصدر نفسه.
١٨٦٠	٤٥٧			٣٠٦			المصدر نفسه.
١٨٦١	١٠٣٢			٣١٢			المصدر نفسه.
١٨٦٢	٥٥٥			٣٨٠			A and P 1867, vol. 67.
١٨٦٣	٧٨٤			٦٣٦			المصدر نفسه.
١٨٦٤	٢٠٨١	١٦١٧		٦٩٩	٩٥		المصدر نفسه.
١٨٦٥	١٣٥٣	١٢٥٠	١٣	٥٩٣	٧٥	٢٥٠	المصدر نفسه.
١٨٦٦	١٢٧٦	١٢٠٣	٩	٥٣٩	٦١	٢٣٠	المصدر نفسه.
١٨٧٠	١٨١٦			٧٠٨			CC Alep, vol. 35.
١٨٧١	١٤٧٦	٨٦٠	٣٤	٦٦٠			المصدر نفسه.
١٨٧١	٧٧٥			٢٨٤			A and P 1872, vol. 57.
١٨٧٢	١٥١٦	٩٤٠	٢٨	٧٨٠			CC Alep, vol. 35.
١٨٧٢	١٠٤٣	(٨٠٠)		٤٢٤			FO 78/3070; A and P 1879, vol. 72.
١٨٧٤	١١٦١	(٥٠٠)		١٠٩٠			المصدر نفسه.
١٨٧٥	١٣٤٦	(٤٠٠)		٨٨٠			A and P 1879, vol. 72.
١٨٧٦	٩٧٨	(٢٠٠)		٧٧٦			المصدر نفسه.
١٨٧٧	٥١٤			٤٢١			المصدر نفسه.
١٨٧٨	٢٢٥٠	١٣٩٠	٣٦٩	١٠٩٩	٧٩	٣٢٦	المصدر نفسه.
١٨٧٩	١٧٧٦	١١٣١	٢٥٢	١٠٠٤	٣٩	٢٢٥	A and P, 1880.
١٨٨٠	١٢٧٧	٧٩٢	١٧٩	٨٣٦	٤١	١٨٣	A and P, 1881.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ ـ ١٠)

الفترة الزمنية	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
١٨٨١	١٧٠٣	١٠١٥	٢٦٨	٨٩٤	٥٤	١٩٣	A and P, 1882.
١٨٨٢	١٦٦٤	٩٥١	٢٠١	١٠٤٣	٤٩	٢٣٩	A and P, 1883.
١٨٨٥	١٥٥٨	٨١٠	٢٣٩	٩٩٨	٤١	١٢٢	A and P 1887, vol. 86.
١٨٨٦	١٦٧١	٨٩٠	٢٢٩	١٠٢٢	٤٨	١٥٧	A and P 1888, vol. 103.
١٨٨٧	١٦١٩	٨٧٨	٢٠٧	٨٨٥	٨٦	١٥٠	المصدر نفسه.
١٨٨٨	١٦٩٣	٩٢٥	١٩٨	١٠٥٢	١٧٨	١٤٤	A and P 1890, vol. 77.
١٨٨٩	١٧٦٥	٩٦٢	٢٠٣	٩٨١	٩٥	١٩١	المصدر نفسه.
١٨٩٠	١٧١٦	٩٥١	١٥٥	٦٩٦	٤٦	١٤٨	A and P 1983/94, vol. 91.
١٨٩١	١٨٠٠	١٠٢٧	١٩٢	٧٣٦	٤٥	١٤٩	المصدر نفسه.
١٨٩٢	١٨٠٠	١٠٦٨	١١٧	٨٦٦	٦٨	١٢٣	A and P 1894, vol. 88.
١٨٩٣	١٨٨٣	٩١٣	١٨٢	٩٣٣	٧٣	١٣٨	المصدر نفسه.
١٨٩٤	١٨٢٩	٨٨٥	١٦٤	٩٥٢	٦٩	١١٧	A and P 1897, vol 94.
١٨٩٥	١٤١٣	٨٣٥	٦٨	١٠٧٧	٦٠	٢٠٣	المصدر نفسه.
١٨٩٦	١٦٥٩	٨١٤	١٠٤	١١٣١	٨٧	٢٤٥	A and P 1898, vol. 99.
١٨٩٧	٢٠٥١	١٠٣٤	١٢٣	١١٣٦	٩٨	٢٣٤	المصدر نفسه.
١٨٩٨	٢٣٣٢	١٣٦١	١٠٩	٩٥٩	٤٧	٢٠٦	A and P 1900, vol. 96.
١٨٩٩	٢١٦٤	١١٥٩	١١١	٩٣١	١٠٩	١٦٣	A and P 1901, vol. 85.
١٩٠٠	٢٠٨٢	٩٩٩	٩٨	١١٨٥	١١٣	١٨٦	A and P 1902, vol. 110.
١٩٠١	٢٤٢٩	١٢٧٤	١٢١	١٢٢٠	١١٨	١٦٧	A and P 1903, vol. 79.
١٩٠٢	٢٣٣٧	١٢٨٨	١٢٢	٩٦١	٩٩	١٤٦	A and P 1904, vol. 101.
١٩٠٣	٢٤٠٤	١٣٤١	١١٦	١٣٢٢	١٤٠	١٨٣	A and P 1905, vol. 93.
١٩٠٤	٢١٧٠	١١٢١	١٤١	١٥٦١	١١٨	١٧٢	A and P 1906, vol. 129.
١٩٠٥	٢٤٨٧	١٣١٠	١٤٧	١٣٩٣	١٠٢	٢٢١	المصدر نفسه.

١٩٠٦	٢٣٩٤	١١٨٩	١٣٦	١٤٦٦	١١٣	٢٥٧	A and P 1908, vol. 116.
١٩٠٧	٣٣٢٦	١١٩٨	١٧٣	١٤٤٨	٩٥	٢٢٤	المصدر نفسه.
١٩٠٨	١٨٩١	٩٠٧	١٩١	١٤٦٧	٨٢	٢٢١	A and P 1910, vol. 103.
١٩٠٩	٢٢٢٦	١٠٦٣	٢١٥	١٣٠٩	٧٣	١٩٥	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١٠	١٣٩٩	٥٤٨	١٧١	١٣٠١	٢٥	١٨٩	المصدر نفسه.
١٩١١	١١٤٥	٤٤٥	١٢١	١٠٤٤	١٤	١٧٨	A and P 1913, vol. 73.
١٩١٢	١٢١٠	٥٧٣	٨٨	١٠٢٠	٢٠	١٣٣	المصدر نفسه.
١٩١٣	٩٣٠	٣٦٥	٦٢	٩٣٢	١٠	١٤١	A and P 1914, vol. 95.

الأرقام بالآف الجنيهات الاسترلينية، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

(*) متوسط.

(**) مجموع الصادرات والواردات.

(١) Henri Guys, *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie* (Paris: [s.n.], 1862).

(٢) Paul Masson, *Histoire du commerce français dans le Levant au xviiie siècle* (Paris: Hachette, 1911).

(٣) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966).

(٤) François Charles - Roux, *Les Echelles de Syrie et de la Palestine en xviiie siècle* (Paris: Geuthner, 1928).

(٥) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale.

(٦) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972).

(٧) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.

(٨) Henri Guys, *Statistique de Pachalik d'Alep* (Marseilles: [s.n.], 1853).

(٩) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

٢ ـ تجارة بيروت

جدول رقم (٣ ـ ١١)
تجارة بيروت

السنة	الواردات: الجملة	الواردات: بريطانيا	الواردات: فرنسا	الصادرات: الجملة	الصادرات: بريطانيا	الصادرات: فرنسا	المصدر
١٨٢٤			٢٥			١٩	CC Beyrouth, vol. 1.
١٨٢٥	٢٣٦		٧٥	١٦٠		٥٤	المصدر نفسه.
١٨٢٦	١١٢	١٤	٥٦	٨٠	١٩	٢٥	المصدر نفسه، ج ٢.
١٨٢٧	٢٠٣		٥٤	١٤٩		٤٩	Guys, *Esquisse,* p. 229.
١٨٣٣	٤٤٨		٥٣	٢٣٥		٣٩	المصدر نفسه.
١٨٣٤	٤٨٠		٦٨	٣٢٣		١٠٨	المصدر نفسه.
١٨٣٥	٤٨٢		٦٧	٢٨٣		٦٥	المصدر نفسه.
١٨٣٦	٦٦٠		١١١	٣٦٢		١٠٧	المصدر نفسه.
١٨٣٧	٤٧٠		٨٢	٢٥٤		٦٨	المصدر نفسه.
١٨٣٨	٦١٧			٤٠٣			Chevallier, *Société,* p. 196. (1)
١٨٤١	٧٩٠		١٢٣	٦١٥		١٠٩	Guys, *Esquisse,* p. 229.
١٨٤٢	١١٣٦		١٣٦	٦٤٠		٨٠	المصدر نفسه.
١٨٤٣	٨٨٦			٦٧٢			المصدر نفسه.
١٨٤٤	٩٧٧		١٧٩	٦٣٤		١٢٣	المصدر نفسه.
١٨٤٥	٨٧٢	٢٠٨	١١٦	٦٤١	٧	٥٦	المصدر نفسه، و FO 78/1580.
١٨٤٦	٦٣١	٣٥٠	١٥١	٤٠٣	٧	٦٥	Guys, *Esquisse,* p. 229, and FO 78/1580.
١٨٤٧	٣٦٦	٥٣٥ (كذا)		٢٣٤	٧		FO 78/1580.
١٨٤٨	٣٨١	٣٠٤		٢٤٠	١٥		المصدر نفسه.
١٨٤٩	٩١٤		١٣٥	،٧١٦		١١٦	CC Beyrouth, vol. 6.

١٨٥٠	٩٩٧	٤١٩	٢٥٦	٧١٩	٥٠	٣٠٠	المصدر نفسه، ج ٥.
١٨٥١	٨٩٥	٢٨٧	١٨٣	٦٣١	٢٣	٢٦٩	المصدر نفسه، ج ٧.
١٨٥٢	٨٣٤	٢٧٢	١٥١	٨١١	٥٣	٣٢١	FO 78/1117.
١٨٥٣	٩٥٤	٢٢٦	١٤٧	٨٧٤	٤٢	٢٥٢	FO 78/1298.
١٨٥٤	٨٣٨	٢٦١		١٠٥٦	٣٠		المصدر نفسه.
١٨٥٥	١٤٣٠	٤٥٥		١٥٦٥	٩٧		المصدر نفسه.
١٨٥٦	١٣٧٠	٥١٩		١٦٠٨	٤٣		FO 78/1149.
١٨٥٧	١٦١٨	٢٧٦		١٦١٤	٦٧		FO 78/1539.
١٨٥٨		٤٣٣			٣١		المصدر نفسه.
١٨٥٩		٣٦٢			٨		المصدر نفسه.
١٨٦٠		٣٦٤			٣		FO 78/1586.
١٨٦١	٧٤١	٤٣٢		٣٤٠	١١		FO 78/1670.
١٨٦٢	١٨٦١	(٥٠٠)	٦٤١	١٢٥١		٣٣٤	CC Beyrouth, vol. 7.
١٨٦٣			(٦٠٠)			(٢٥٠)	المصدر نفسه، ج ٨.
١٨٦٦		٤٩٠					A and P 1872, vol. 58.
١٨٦٧		٥٤٤					المصدر نفسه.
١٨٦٨	(١١٠٠)	٥١٤					المصدر نفسه.
١٨٦٩	(١٢٠٠)	٥٨٠					المصدر نفسه.
١٨٧٠	(٩٠٠)	٦١٧					المصدر نفسه.
١٨٧١	١٢٤٠	٥٥٦		٥٣٠			المصدر نفسه.
١٨٧٢	١١٥٨	٥٩٠	٢٨٢	٦٩٩			A and P 1874, vol. 66.
١٨٧٣	١٣٢٣	٦٩٧					FO 78/3070.
١٨٧٤		٥٦٣					المصدر نفسه.
١٨٧٥		٤٧٢		٤٤٠			المصدر نفسه.
١٨٧٦	١١٩٤	٦٣٥		٩١٩			المصدر نفسه.
١٨٧٧	٧٢٤	٤٥٠					المصدر نفسه.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١١)

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
١٨٧٨		٧٠٩					A and P 1879, vol. 72.
١٨٧٩		٧٧٠					A and P 1880.
١٨٨١		٧٥٢					A and P 1883.
١٨٨٢		٩١٩					المصدر نفسه.
١٨٨٤		١٠٨٢		٨٤٨			A and P 1887, vol. 86.
١٨٨٥		١١٧٠		٧٣٣			المصدر نفسه.
١٨٨٦		١٠٣٠					A and P 1888, vol. 103.
١٨٨٧		٩٩٤					المصدر نفسه.
١٨٨٨	٢٠٨٨	٩٥٩					A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٨٩		١١٣٦		(٩٠٠)			A and P 1890, vol. 77.
١٨٩٠	٢٥٨٨						A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٩١		١٠٥٧					المصدر نفسه.
١٨٩٢	٢٨٠٠	١٢٦٠					المصدر نفسه، ج ٨٥.
١٨٩٣		٩٦٨					المصدر نفسه، ج ٨٨.
١٨٩٤	٢٠٥٢	٨٩٤		٧٢٠			المصدر نفسه، ج ٩٤.
١٨٩٥	١٥٢٠	٧٨٠	١٣٥	٦٥٢	١٨	٤٩٦	المصدر نفسه.
١٨٩٦	١٧٢٠	٨٢٤	١٥٨	٧٩٧	٢١	٦٠٢	المصدر نفسه، ج ٨٨.
١٨٩٧	١٥٨٨	٧٥٨	١٢٠	٧٨١	٤٠	٦١٦	المصدر نفسه، ج ١٠٣.
١٨٩٨	١٤٠٣	٧١٤	١١٥	٧٢٤	٢٤	٥٧٥	المصدر نفسه، ج ٩٦.
١٨٩٩	١٥٨٠	٨٤٨	٩٢	١٠٥٢	٣٩	٨٥٠	المصدر نفسه، ج ٨٥.
١٩٠٠	١٣٥٢	٨٠٢	٦١	٦٠٥	٣١	٤٤٦	المصدر نفسه، ج ١١٠.
١٩٠١	١٥٤٥	٨٩٥	٨١	٥٤١	١٨	٤٢٠	المصدر نفسه.
١٩٠٢	١٣٤٠	٧١٤	٧٥	٧٣١	٣٩	٥٧٧	المصدر نفسه، ج ١٠١.

١٩٠٣	١٢٥٩	٧٥٠	٦٤	٦٩٢	٨٣	٥٣١	المصدر نفسه، ج ١٢٨.
١٩٠٤	١٤٢٦	٨٧٥	٥٥	٩٥٤	٧٦	٧٨٠	المصدر نفسه.
١٩٠٥	١٥٣٨	٩٥٤	٤٨	٩٢٤	١١٥	٧٠١	المصدر نفسه، ج ٩٣.
١٩٠٦	١٦٩٨	٩٨٤	٨٥	١٠٢٠	١٢٧	٧٦٥	المصدر، ج ١١٧.
١٩٠٧	١٦٩٤	٨٢٠	١٣٠	١٠٢٩	١٦٠	٧٧٠	المصدر نفسه، ج ٩٨.
١٩٠٨	١٦٩٣	٧١٠	١٤٥	٩١٩	١٧٥	٦٣٨	المصدر نفسه، ج ١٠٣.
١٩٠٩	١٦٥٦	٦٦٥	١٣٠	٧٩٢	١١٠	٥٦٨	المصدر نفسه، ج ٩٦.
١٩١٠	٢١٥٣	٩٣٤	١٥٠	٨٢٣	٧١	٦٧٢	المصدر نفسه، ج ١٠٠.
١٩١١	١٩٢٠	٩٠٢	١٣٠	٥٥١	٤١	٤٣٢	المصدر نفسه.
١٩١٢	١٤٩٨	٧٤٩	١٢١	٥٢٦	٣٢	٤٢٤	المصدر نفسه، ج ٩٥.
١٩١٣	٢١٧٥	١٠١٥		٦٣١	١٤		المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الاسترلينية، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

(١) Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe.*

٣ ـ تجارة دمشق

جدول رقم (٣ ـ ١٢)

تجارة دمشق

السنة	الواردات			الصادرات			المصدر
	الجملة	بريطانيا	فرنسا	الجملة	بريطانيا	فرنسا	
١٨٨٠	٣١٥	١٧٧					A and P 1883.
١٨٨٢	٤٥٩	٢١٨		٤٤٣			المصدر نفسه.
١٨٨٤	٣٦٨			٣٠٧			A and P 1884/85, vol. 78.
١٨٨٥	٧١٢	٣٧٩	٦٢	٣٦٥	٩	٤٧	A and P 1887, vol. 86.
١٨٨٦	٦٢٦	٢٩٢	٧٠	٢٨٩	١٠	٤٩	A and P 1888, vol. 103.
١٨٨٧	٣٩٨	٢٠١	٤٦	٣٤١	١٣	٤٦	المصدر نفسه.
١٨٨٨	٦١١	٢٣٤	٦٧	٣٣٨	١٤	٤٢	A and P 1890, vol. 77.
١٨٨٩	٦٧١	٣٥٤	٦٤	٤٥٣	١٧	٥٠	المصدر نفسه.
١٨٩٠	٥٢٦	٢٢٣	٥٨	٢١٦	١٥	١٢	A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٩١	٥٤٢	٢٣٩	٧٢	٣٥٨	١٨	١٤	المصدر نفسه.
١٨٩٢	٦١١	٢٧١	٦٣	٤٢٥	١٧	١٣	A and P 1894, vol. 88.
١٨٩٣	٦٧٨	٢٨٥	٥٢	٤٥٧	١٧	١٠	المصدر نفسه.
١٨٩٤	٦١٥	٢٣٧	٥٦	٤٠١	١٧	١١	A and P 1895, vol. 100.
١٨٩٨	٦٧٥	٣١٤	٣٥	٣٠٢	١٤	١٥	A and P 1899, vol. 103.
١٩٠١	٨٥٥	٣٠٥	٢٩	٣٠٧	٥	٢١	A and P 1905, vol. 93.
١٩٠٢	٧٧٦	٢٣٢	٣٠	٣٠٧	٢٦	٢١	المصدر نفسه.
١٩٠٣	٨٢٥	٢٨٠	٢٤	٣٨٧	٣٤	١٥	المصدر نفسه.
١٩٠٤	٧٨٤	٢٦٤	٢٨	٤٠٥	٣٩	٢٧	A and P 1908, vol. 116.

١٩٠٥	٨٧٢	٢٧٩	٢٤	٣٨٦	٣٨	٣٠	المصدر نفسه.
١٩٠٦	٩٢٠	٣٠٧	٢٩	٦٤٣	٤٠	٤٥	المصدر نفسه.
١٩٠٧	٩٢٩	٣٢٢	٢٩	٦٣٩	٣٩	٥٠	A and P 1910, vol. 103.
١٩٠٨	٨٥٢	٢٩٠	٣٦	٦٥٧	٤٠	٥١	المصدر نفسه.
١٩٠٩	٩٦٩	٣١١	٤٩	١٠٠٥	٦٣	٤٤	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١٠	٩٥٠	٢٥٣	٤٤	٩٨٠	٨١	٤٧	المصدر نفسه.
١٩١١	٩٢٦	٢٦٠	٤٦	٩٦٦	٩٣	٤٨	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الاسترلينية.

٤ ـ تجارة يافا

جدول رقم (٣ ـ ١٣)
تجارة يافا

السنة	الواردات: الجملة	الواردات: بريطانيا	الصادرات: الجملة	الصادرات: بريطانيا	المصدر
١٨٤١			٦٥		CC Beyrouth, vol. 5'.
١٨٤٢			٥٢		المصدر نفسه.
١٨٤٣			٥٢		Guys, *Esquisse*, p. 3.
١٨٤٩			٢٢٩		المصدر نفسه.
١٨٥٠			٢٣٧		CC Beyrouth, vol. 5.
١٨٥١			٣٠٣		المصدر نفسه.
١٨٥٣				١٥	FO 78/963.
١٨٥٧			١٢٣		FO 78/1296.
١٨٥٨			١٠١		FO 78/1387.
١٨٥٩			٥٠		FO 78/1449.
١٨٦٠			١١٧		FO 78/1537.
١٨٦٣			٢٠٠		A and P 1864, vol. 61.
١٨٧٣	١٣٨	٢٥	٢٤٧	٢٤	FO 78/3070.
١٨٧٤	١١٤	٢٧	٢٠٨	٢١	المصدر نفسه.
١٨٧٥	١١١	١٩	٢٥٨	٦١	المصدر نفسه.
١٨٧٦	٢٣١	٣٧	٤٣٦	٣١	المصدر نفسه.
١٨٧٧	١٩٩	٣٠	١١٩	٧	المصدر نفسه.
١٨٧٩	٢٣١		١٨٨		A and P 1880, vol. 74.
١٨٨٠	٢١٩		٢٢٧		A and P 1881.
١٨٨١	٢٤٦		٢٤٩		A and P 1882, vol. 71.
١٨٨٢	٢٨١		٢٨٠		A and P 1883.
١٨٨٤	٢٧١		١١٧		A and P 1884/85, vol. 78.

١٨٨٥	٢٨٨	٥٢	١٣٣	٢٤	A and P 1887, vol. 86.
١٨٨٦	٢٤١	٤٦	١٢٠	٢٦	A and P 1888, vol. 103.
١٨٨٧	٢٣٢	٤٠	١٨٦	٤٢	المصدر نفسه.
١٨٨٨	٢٥٣	٤٦	٢٠٤	٥٠	A and P 1889, vol. 81.
١٨٩١	٢٨٨	٢٢	٤٠١	١٠٠	A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٩٢	٣٤٣	٥٠	٢٥٨	٧٢	A and P 1894, vol. 88.
١٨٩٣	٣٥٠	٥٣	٣٣٣	٧٠	A and P 1895, vol. 100.
١٨٩٤	٢٧٣	٤٣	٢٨٦	٥٣	A and P 1896, vol. 89.
١٨٩٥	٢٧٦	٢٩	٢٨٣	٤١	المصدر نفسه.
١٨٩٦	٢٥٦	٢٨	٣٧٣	٥٦	A and P 1898, vol. 99.
١٨٩٧	٣٠٧	٣٢	٣٠٩	٦٠	المصدر نفسه.
١٨٩٨	٣٢٢	٣١	٣٠٧	٦١	A and P 1899, vol. 103.
١٨٩٩	٣٩٠	٣٥	٣١٦	٦٦	A and P 1901, vol. 101.
١٩٠٠	٣٨٢	٣٨	٢٦٥	٧٧	A and P 1902, vol. 110.
١٩٠١	٤٢٦	٤٠	٢٧٨	٧٥	المصدر نفسه.
١٩٠٢	٤٠٦	٣٦	٢٠٣	٧٠	A and P 1904, vol. 101.
١٩٠٣	٤٤٠	٣٨	٣٢٢	٩٠	A and P 1908, vol. 116.
١٩٠٤	٤٧٣	٤٣	٢٩٥	٩٢	المصدر نفسه.
١٩٠٥	٣٦٣	٤٥	٣٦٨	١١٤	المصدر نفسه.
١٩٠٦	٦٦٠	٦٥	٥٠٠	١٤٥	المصدر نفسه.
١٩٠٧	٨٠٩	٧٤	٤٨٤	١٦٠	A and P 1911, vol. 96.
١٩٠٨	٨٠٣	٨٠	٥٥٦	١٦٤	المصدر نفسه.
١٩٠٩	٩٧٣	٣٢١	٥٦١	١٥٨	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١٠	١٠٠٢	١٢٩	٦٣٦	١٧٣	المصدر نفسه.
١٩١١	١١٧٠	١٤٦	٧١١	١٨٥	A and P 1914, vol. 95.
١٩١٢	١٠٩٠	١٥٥	٧٧٤	١٩٠	المصدر نفسه.
١٩١٣	١٣١٣	١٧٠	٧٤٥	٢٠٠	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات الاسترلينية.

٥ ـ تجارة حلب في القرن الثامن عشر[١٤٦]

اشرنا من قبل إلى الأهمية والطبيعة الخاصة للوكالة التجارية في حلب، والتي تُستمد من علاقاتها مع المناطق الأخرى التي يقع بعضها على مسافات بعيدة. والقوافل الرئيسية التي تأتي إلى حلب أو تخرج منها هي قوافل ديار بكر، والموصل، وبغداد. وهم يحملون من حلب البضائع الأوروبية التي يمكن بيعها في الأسواق التي يقصدونها، ويحملون إلى حلب المواد الخام والمصنوعات من مناطق انطلاقهم. أضف إلى ذلك أن ديار بكر والموصل وبغداد لعبت دور الوسيط ـ لمصلحة حلب ـ مع ارمينيا والقفقاس، وشمال وغرب فارس، والعراق، والخليج الفارسي، وهندوستان. ذلك لأن القوافل التي عملت بين حلب وديار بكر كانت تتصل بتلك التي تعمل بين ديار بكر وبتليس، وأرضـروم وفان، واريفان وتفليس. أما القوافل التي سارت بين حلب والموصل، فقد كانت تتصل بالقوافل التي تسير بين الموصل، واورميه، وتبريز، وهمذان، وطهران. والقوافل التي عملت بين حلب وبغداد، اتصلت بالقوافل الأخرى، والقوارب النهرية التي عملت بين بغداد والبصرة، حيث كانت البضائع تنقل بالسفن الكبيرة إلى الخليج الفارسي، والمحيط الهندي، وخليج البنغال.

وكان لشركة الهند الشرقية الفرنسية وكيل في البصرة خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على أقل تقدير، وكذلك كان لشركة الهند الشرقية الانكليزية وكيل أيضاً، وجاءت السفن الانكليزية إلى البصرة من سورات أو بومباي، أو حتى من مدراس وكلكتا.

يجب الّا نفترض أن حركة التجارة قد كفلت مواصلات منتظمة أو سريعة، ففي ما يتعلق بالصلات البحرية بين البصرة والسواحل الغربية والشرقية لهندوستان، كان زمن الرحلة يتحدد حسب الرياح الموسمية، ومداها يتوقف على العديد من الملابسات التي تحيط بمثل هذه الرحلة البحرية الطويلة. ولكننا نستطيع أن نتبين مدى ما تعرضت له التجارة البرية المتمركزة في حلب من اضطراب، بسبب الحروب التركية ـ الفارسية التي دارت رحاها على الحدود الممتدة من القفقاس إلى الخليج الفارسي على وجه التحديد، ومن الحروب الأهلية التي قسمت الفرس على بعضهم، أو حتى من الصراعات الفارسية ـ الأفغانية. وقد قدّمنا الأدلة الكثيرة على ذلك.

وبالنسبة إلى البضائع، كانت حلب محطة للأوروبيين المتجهين إلى فارس...

وكانت حلب أيضاً قناة للمراسلات والمعلومات والآراء، فكان القنصل الفرنسي في حلب يبعث بالرسائل من الشركة إلى عملائها ـ إن وجدوا ـ في فارس، كما كانت الارساليات التبشيرية الكاثوليكية تبعث برسائلها غير المنتظمة، وكذلك الرسائل التي كانت ترسلها شركة الهند الشرقية إلى ممثلها في البصرة. وعلى كل، فمن النادر أن ترسل مراسلات الشركة إلى وكالاتنا في هندوستان عبر هذا الطريق، إذ كان الطريق الطبيعي هو طريق رأس الرجاء

(١٤٦) «Annex VII, note sur les relations d'Alep avec l'intérieur de l'Asie,» in: Charles Roux, *Les Echelles de Syrie et de la Palestine au xviiie siècle*, pp. 200 - 202.

الصالح. وخلال النصف الثاني من القرن حقق طريق السويس ـ البحر الأحمر بعض الفائدة في هذا الصدد، وغالباً ما كان قناصلنا في حلب يجمعون أخبار فارس وينقلونها إلى فرساي...

ومن ثم استطاع البلاط في فرساي، بفضل القنصل الفرنسي في حلب، أن يظل على علم بالنشاط التجاري الانكليزي في الخليج الفارسي، وعلى بينة من أول ظهور للنشاط البريطاني السياسي والعسكري الموجه من الهند إلى ساحلي الخليج الفارسي: الساحل العربي والساحل الفارسي، وخلال حرب السنوات السبع، والحرب الانكليزية الفرنسية (١٧٧٨ ـ ١٧٨٣)، وصلت إلى البلاط الفرنسي عن الطريق نفسه الأنباء الأولى لما حدث في الهند بين الفرنسيين والانكليز أو بين الانكليز وأعدائهم الهنود مثل حيدر علي وتيبو صاحب.

وكان التجار الأرمن عادة الوسطاء التجاريين بين البصرة والهند،وبين فارس والمدن التركية التي تنطلق منها القوافل صوب حلب، كما هيأوا سبيل نقل المعلومات والأخبار التي كانت تصل إلى القنصل الفرنسي في حلب عن طريق مصادره. وأحياناً يعيّن البلاط لقنصلية حلب أفراداً ممن لديهم معرفة بالتجارة والأعمال في الهند والعراق وإيران. ولذلك كان بيدور بردرياو ـ الذي عيّن قنصلاً في حلب في حزيران/ يونيو ١٧٦٨ ـ وكيلاً سياسياً لشركة الهند الشرقية الفرنسية في البصرة...

٦ ـ تجارة دمشق، عام ١٨٢٥[(١٤٧)]

تعتبر دمشق ـ بفضل موقعها ـ المدينة التجارية البارزة في سوريا وفلسطين، لكونها المستودع التجاري لبضائع جزر الهند الشرقية وفارس والصين وجميع بلاد العرب. وانتاجها الصناعي الكبير الذي يتكون من المنسوجات الحريرية والقطنية يباع في جميع أنحاء الدولة العثمانية. ومن مختلف أرجاء هذه الامبراطورية، يأتي الناس إلى دمشق ليشتروا منتجاتها وكذلك المنتجات الفرنسية.

وفي العام نفسه، قدر «التقرير التجاري» قيمة البضائع التي جلبتها القوافل التجارية إلى دمشق عبر الصحراء بـ ١٨,٥٢٨,٠٠٠ فرنك، ويمضي قائلا: «قبل ادخال الشيت الأوروبي إلى المشرق، كانت ورش دمشق تستخدم ٢٠ ألف شخص. واستورد الغزل الهندي من بغداد. ولكن هذه الصناعة نقصت الآن بمقدار النصف، وغرق السكان في الفقر، ووصل استهلاك المنسوجات الصوفية الأقل جودة إلى الصفر».

وجاءت الكوارث التي حلّت بحلب لمصلحة دمشق، مثل الحرب الأهلية بين الانكشارية والاشراف، ثم تمرّد الانكشارية على الباشا، وأهم من ذلك كله: الزلزال الذي دمر المدينة الجميلة. فقد هجر حلب عدد كبير من التجار الأتراك والأرمن واليهود الذين نقلوا تجارتهم إلى دمشق.

---

(١٤٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, Beaudin, *Mémoire sur le commerce de Damas,* 20 January 1826, (Alep), vol. 18, 1825 - 1829.

ومنذ سنوات قليلة، كان تصريف المنتجات الأوروبية في دمشق ضئيلاً جداً، ولكنها الآن أكبر مدن سوريا استهلاكاً لتلك السلع. ولما كانت البضائع التي ترد إليها من الساحل عبر بيروت غير كافية لمواجهة الطلب في أسواقها، فقد سعت دمشق إلى جلب هذه السلع بكلفة من استانبول وازمير ومصر، ومن منتجات المستعمرات والمصنوعات الأوروبية، وكانت تلك البضائع تُنقل براً مما أدى إلى زيادة تكاليفها زيادة ملموسة، غير أن الصناع الحرفيين في دمشق يفضّلون أن يمدوا ورشهم بالغزل والقرمز المجلوب من أزمير بكلفة تفوق كلفة ما يأتي من أوروبا عبر بيروت، للأسباب الآتية: فهم يسددون قيمة ما يجلبونه من ازمير مقايضة بالمصنوعات التي ينتجونها، بينما كان عليهم أن يدفعوا نقداً ثمن ما يشترونه من سلع ترد من أوروبا مباشرة بطريق بيروت.

ويصدق الأمر نفسه على السلع الأخرى مثل القلانس، والأصواف، والأقمشة القطنية، والحرير، والمطرّزات. وبصفة عامة يفضّل تجار ازمير واستانبول ومصر الذين يبيعون البضائع الثمينة إلى تجار دمشق لتصديرها إلى بغداد وفارس والهند والصين، أن يتقاضوا ربع قيمة بضائعهم نقداً، ويحصلوا بالباقي على التبغ المجلوب من فارس وبغداد، والموسلين الهندي، والمنسوجات القطنية والكشمير، واللؤلؤ، والسيوف وغيرها من السلع الملائمة لأسواق مصر وازمير واستانبول.

[وتستطيع إحدى الشركات الفرنسية التي تمارس نشاطها في بيروت أو صيدا أن تبدي استعداداً لتحمّل خسارة موقتة، فتبيع البضائع الأوروبية إلى دمشق مقابل السلع المحلية والهندية].

ورغم أن بيروت تعدّ الآن ميناء دمشق، فإنني اعتبر صيدا أكثر أهمية لعدة اعتبارات، فطوال السنة يصلح طريق صيدا ـ دمشق للاستخدام أكثر من طريق بيروت ـ دمشق، وأسعار السكن فيها معقولة، ومخازن التجارة لا تكلف شيئاً، وبخاصة في الخان الفرنسي، كما أنها في مأمن من الأخطار في الكوارث التي يكثر وقوعها في تركيا، والمنتجات الحيوانية في صيدا تتكلّف ثلث قيمتها في بيروت، وتكاليف الحياة فيها منخفضة. واعتقد أن مرفأ صيدا يماثل مرفأ بيروت جودة، والسفن تلقي مراسيها بعيداً عن المدينة، والمواصلات سهلة وأقلّ كلفة.

٧ ـ ظهور بيروت، عام ١٨٢٧(١٤٨)

... سأحاول في هذا التقرير أن أقيم الدليل على:

أ ـ أن التجارة دعمت وجودها في بيروت بصورة مؤكدة.

ب ـ أن ميناء عكا يعدّ منذ وقت طويل مجرد مدينة محصنة، يرتاب حاكمها في أي أجنبي يستقر فيها لأنه يريد أن يكون المحتكر الوحيد لانتاج أراضيه.

---

(١٤٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Memorandum on Trade of Beirut,» 15 January 1827, (Beyrouth), vol. 1, 1821 - 1828.

ج ـ أن ميناء صيدا قد تدهور بدرجة لا يمكن تصورها، ولم يعد يقدم المصادر التي يحتاج إليها التجار وأصحاب السفن الفرنسيون.

كانت بيروت دائماً ذات إمكانات تجارية كبيرة بفضل موقعها، وجودة مرفئها، وثراء سكانها، ولكنها كانت لفترة طويلة اقطاعاً لأمراء الجبل وكان ينازعهم فيها بصفة مستمرة الباشاوات والباب العالي، الذين قامت دعاواهم على أساس عدم تمكين الأجانب من الاقامة فيها. ولم تصبح تجارة بيروت ذات أهمية إلا عندما انسحب التجار الفرنسيون من طرابلس ـ آخر مواقعهم في سوريا ـ زمن الحملة الفرنسية على مصر، وكان الجزار باشا قد جعل المدينة تابعة لباشاوية عكا قبل ذلك ببضع سنوات. وتحت تأثير ارتفاع أسعار البضائع الأوروبية خلال الحرب الأخيرة، بدأ تجار تلك السلع يشترونها من الأماكن التي تحملهم التجارة إليها. ومن ثم بدأت اتصالاتهم الأولى مع لارنكـا، ولكنهم اتصلوا باستانبول وأزمير على وجه الخصوص، لينقلوا منها بضاعتهم براً، بعد الأخطار التي تعرضت لها الملاحة من جانب القوى المتحاربة والتي منعتهم من حملها على سفن محايدة.

ولما كان للتجارة أصول علمية، فإن الممارسة والخبرة جعلتا أولئك التجار يتطلعون إلى الرجوع إلى المصادر الأصلية، واتجهوا إلى أوروبا مرة أخرى فور فتح الموانىء أمامهم بعد تحقيق السلم. ومن ثم أقاموا صلات مباشرة مع أسواق مارسيليا، وجنوى، وليفورنه، ومالطا، وتريستا، التي يرسلون إليها منتجاتهم المحلية تبعاً لتوافر الطلب عليها في تلك الأسواق: وذهب بعض التجار السوريين إلى حد الاقامة في أوروبا حيث مثلوا مواطنيهم وتمتعوا بميزة التعامل معهم بلغتهم...

ونتيجـة لذلك كله، لا نجد في سوريا من لا يدرك تماماً نسب الموازين والمقاييس الفرنسية، أو من لم يطلع على عاداتنا التجارية، أو على شروط صفقاتنا، أو على التنزيلات التي تعطى على المبيعات المختلفة، أو من لا يعرفون أن ثمة بضائع معينة تمنح حكومة ملك فرنسا الجوائز لتصديرها. وهكذا يصبح من الصعوبة بمكان أن يستطيع اليوم تاجر فرنسي أو ربان سفينة فرنسية أن يحقق نفعاً من أولئك القوم، الذين يعرفون بدقة مختلف أنواع السلع، ويعلمون تماماً ما عليهم أن يدفعوه ثمناً لها. ولكن إذا كان اطلاع هذه الجماعة الصغيرة من التجار على أسرار مصنوعاتنا ضاراً ـ في بداية الأمر ـ بمصالح بعض الفرنسيين المقيمين في المشرق، إلا أنه يمكن اعتباره لمصلحة بيع المنتجات الصناعية لمملكتنا. وسوف يلاحظ القارىء أنه نتيجة اتساع تجارة سكان بيروت، وطد التجار الفرنسيون مركزهم في هذه المدينة وحققوا بعض المنافع من وراء ذلك. وقبل عام ١٨١٤، وحتى بعدها، كان هناك تاجر أوروبي واحد في هذا الميناء، غير أن بيروت تعد من أكثر موانىء الساحل (السوري) التجارية نشاطاً، ومن هنا لا نستطيع القول إن تأسيس البيوت التجارية الأوروبية هو الذي منح بيروت أهميتها. فبداية بروز تلك الأهمية ترجع إلى الوقت الذي طُرد فيه الفرنسيون من الولاية، وما حدث بعد بضع سنوات من إلحاق بيروت بولاية عكا، على أن تجار دمشق استمروا ـ لبعض

الوقت ـ يشترون من البيوت الفرنسية في طرابلس. ولكن معاملات التجار العرب في بيروت تنتشر ببطء فحسب...

وسوف يدرك القارىء مدى قوة المنافسة التي يتعرض لها التجار الفرنسيون من جانب التجار الأجانب والمحليين من خلال مقارنة اعدادهم وإمكاناتهم. ولهذا الغرض، وضعت علامتان نجميتان أمام أولئك الذين يتعاملون في صفقات كبيرة الحجم، وعلامة نجمية واحدة أمام الذين يتعاملون في صفقات أصغر حجماً. أما الأسماء الأخرى فتشير إلى التجار الذين هم في طريقهم إلى الانسحاب من السوق أو الذين يمارسون نشاطاً محدوداً.

[وتشير قائمة الأسماء إلى خمسة من الأتراك (أي المسلمين) أمامهم نجمتان، وخمسة عشر مسيحياً منهم ستة بنجمتين وخمسة بنجمة واحدة، وأربعة من النمساويين اثنان منهم بنجمتين والآخران بنجمة واحدة، وبريطانيان بنجمة واحدة، وروسي واحد بنجمتين، وسرديني واحد دون نجمة]. وبذلك يكون عددهم ٣٤ بيتاً تجارياً تتعامل مع أوروبا، وبصفة رئيسية مع فرنسا. أضف إلى ذلك أن هناك بعض البيوت الأخرى في نطاق بيروت، وبخاصة في كسروان، تتاجر مع مارسيليا.

وإذا قارنا عائدات تجارة باشاوية عكا مع فرنسا، تُرى هل سنجد أن الأعمال التجارية قد غيّرت موقعها، وانتقلت من أيدٍ إلى أخرى مجرد انتقال، ولكن حجمها ظل ـ بصورة أو بأخرى ـ على ما هو عليه؟ لا ريب، في أننا نجد في المذكرة التي نشرت عام ١٧٨٤ عن المشرق، أن التجارة مع سوريا (طرابلس وصيدا وعكا) بلغت قيمتها ١,١٩٨,٤٠٣ ليرة للواردات، و ١,٦٠٤,٠٠٠ للصادرات[١٤٩]. وفي مذكرة ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٨٠٢، قدّرت واردات صيدا بمليون ونصف المليون فرنك وصادراتها بـ ١,٨ مليون فرنك. وملاحظاتي الشخصية على مدى ثلاث سنوات توضح النتائج التالية بالنسبة إلى بيروت[١٥٠]، ويؤكد ذلك صحة ما ذكرته من قبل من أن تجارة بيروت لم تتدهور بأي حال من الأحوال منذ عام ١٧٨٤...

٨ ـ تجارة بيروت، عام ١٨٣٨[١٥١]

في بيروت الآن ٦٧ بيتاً تجارياً، من بينها ١١ فرنسية أو تتمتع بالحماية الفرنسية، و ٨ انكليزية، و ١٤ من جنسيات مختلفة، و ٣٤ بيتاً لأهالي البلاد من المسيحيين والمسلمين.

وبلغت قيمة الواردات ١٥,٣٢٩,٨٢٤ فرنك، فزادت بمقدار أربعة ملايين عن عام ١٨٣٧ ،وقيمة الصادرات ١٠,٠٦٩,٠٤٧ فرنك، وقد زادت بدورها بالنسبة نفسها. ولما كان

---

(١٤٩) أنظر: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 31 - 37.

(١٥٠) أنظر: القسم أولاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(١٥١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 20 June 1839, (Beyrouth), vol. 2, 1836 - 1840.

سلفي لم يدرج في تقاريره قيمة العملة التي شحنت على البواخر البريطانية، فقد حذوت حذوه، لأن تحديد هذا الرقم تحديداً دقيقاً من الصعوبة بمكان، كما أن هذه التجارة تزاولها دول مختلفة. وعلى أي حال، يقدّر قيمة العملة المصدرة عام ١٨٣٨ بـ ٦٠٠ ألف فرنك على كل باخرة انكليزية تغادر بيروت كل شهر.

وسوف يلاحظ القارىء أن الصادرات إلى فرنسا فاقت الواردات منها، وهذه الزيادة ترجع إلى الشحنات التي أرسلها التجار السوريون المدينون لتجار مارسيليا الفرنسيين والذين كان عليهم أن يسددوا بعض ما عليهم منذ السنوات السابقة.

وفيما عدا ذلك لا تشير تجارة بيروت عام ١٨٣٨ إلى وجود زيادات ذات دلالة خاصة. فالأعمال راكدة في الوقت الراهن بسبب الظروف السائدة وخشية الأحداث التي قد تنجم عنها. ولأسباب معلومة يواجه التجار الأوروبيون صعوبات في تحصيل المبالغ المستحقة لهم سواء في بيروت أو الجبل، والتي تقدّر بما يزيد على مليوني فرنك.

ومحصول الحرير ضعيف هذا العام في بيروت، ولكن محاصيل الغلال حققت وفرة في سوريا كلها.

٩ ـ التجارة البريطانية وظهور بيروت، ١٨٣٠ ـ ١٨٦٠[١٥٢]

في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، تدهورت تجارة بريطانيا مع سوريا تدهوراً حاداً. وقد وصف هذا الوضع تقرير أعدته القنصلية البريطانية في استانبول بتاريخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٨٣١ حول إقامة خدمة قنصلية في المشرق جاء فيه[١٥٣]:

«في تركيا، تمارس التجارة الخارجية عملياتها الرئيسية من موانىء القسطنطينية وأزمير والاسكندرية... وحلب، التي كانت قبل منتصف القرن الماضي أكبر مركز في تركيا، وأصبحت الآن مكاناً أقل أهمية من الناحية التجارية. وقد بدأت التجارة تتدهور بعد الفترة المذكورة. وفي عام ١٧٩٢ قامت شركة المشرق بحل المؤسسة المحترمة التي طالما دعمتها من قبل، وحقيقة الأمر أن القنصل كان الرجل الانكليزي الوحيد المقيم في المدينة، بينما كان يوجد من قبل ٢٨ تاجراً في هذه الوكالة التجارية، وتحصل مدن سوريا على حاجتها من البضائع البريطانية مؤخراً من الاسكندرية، ولكن يبدو أن الاستهلاك لا يشجع البيوت التجارية في تلك المدينة على تأسيس فروع لها على الساحل السوري.

ويرجع نقص التجارة في حلب إلى أسباب متنوعة. ويعدّ السبب الرئيسي في ذلك، التوقف التدريجي للطلب في السوق الفارسية بعد أن بدأت فارس تحصل على حاجتها من البضائع الأجنبية من مراكز شركة الهند الشرقية على الفرات، ويضاف إلى ذلك هبوط الطلب في انكلترا على السلع التي كانت تصدّر من سوريا فيما سبق».

ويختتم التقرير باقتراح إنشاء قنصلية في طرطوس، وربما أخرى في قيصرية.

---

(١٥٢) Charles Issawi, «British Trade and the Rise of Beirut, 1830 - 1860,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 8, no. 1 (January 1977), pp. 91 - 101.

(١٥٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 781/ 1).

وكانت فرنسا ـ إلى حد كبير ـ صاحبة أكبر تجارة في سوريا، حتى وضعت حملة نابوليون على مصر نهاية لتجارتها. وفي عام ١٧٨٩، كان هناك عشرون بيتاً تجارياً فرنسياً في سوريا، باعت بضائع بلغت قيمتها بين ٤ و ٥ ملايين فرنك، واشترت بضائع قيمتها بين ٥ و ٦ ملايين، أي أكثر من ضعف تجارة البلاد الأخرى مجتمعة. وكان انتعاش التجارة الفرنسية بطيئاً بعد عام ١٨١٥... (١٥٤).

وكان بعث المصالح البريطانية في سوريا مدفوعاً بزيادة التجارة من ناحية، وبالتوقعات الكبيرة التي تقدمها هذه البلاد كسوق للمصنوعات البريطانية، ومصدر للقطن والغلال والصوف والمواد الخام الأخرى، وكمعبر إلى العراق وإيران. ولكن ربما كان هناك سبب أقوى يتمثل في تحسّب ما يفعله محمد علي في بلاد المشرق. وإذا تركنا المسائل السياسية المتشعبة جانباً، نجد أن كلاً من الحكومة البريطانية والتجار البريطانيين كانوا يعارضون الاحتكار الذي طبّق في مصر، وكانوا قادرين على الضغط على السلطان حتى أصبح عليه، بعد هزيمته في عام ١٨٤١، أن يعدل عن الاحتكار وما ارتبط به من اجراءات إدارية للحماية. ولكن ثمة جانب مهم أفادت به التجارة البريطانية من الوجود المصري في سوريا. وعلى حد قول «مور» القنصل البريطاني في بيروت(١٥٥):

«مهما كان للنظام الإداري المصري من آثار في بعض الجوانب ـ وطابعه الضارّ لا يمكن انكاره أو اخفاؤه ـ فإن أهالي البلاد حققوا فائدة من ورائه تمثلت في ضمان الممتلكات على نحو لم يحدث في عهد الباشاوات الأتراك من قبل، وأيضاً يضاف إلى ذلك توافر الأمن للمسافرين الأجانب الذين يرتادون ربوع البلاد، والضرائب والواردات في ظل هذه الادارة ثقيلة ولكنها محدّدة.

ونتج عن تأمين الممتلكات تزايد مصادر الثروة في البلاد، وصحب ذلك التأثيرات العادية من حيث زيادة الميل إلى وسائل الراحة وطيب العيش ـ وهو ما يمكن ملاحظته من متابعة أصناف الملبوسات ـ وهي عادة العلاقة المميزة لتحسن أحوال المجتمع. فالكثير من المنسوجات الرديئة التي كانوا يبحثون عنها منذ عام أو عامين لرخصها، قد أهملت الآن، وأصبح هناك طلب على النوعيات الأفضل، بينما المنتجات العادية للبلاد التي تُصنع على نطاق واسع، أصبحت لا تستخدم».

وكان النفع الآخر الذي تحقق من وراء الوجود المصري تطور ميناء بيروت مع اتساع التجارة البريطانية والفرنسية. وتشير بعض الأرقام الاجمالية إلى نمو تجارتها(١٥٦).

وفي ٧ شباط/فبراير ١٨٣٤ كان القنصل فارن في موقف يسمح له بأن يقرر أن(١٥٧):

«قبلَ تعييني في منصبي، لم تصل أي شحنة بريطانية أو سفينة بريطانية إلى هنا مباشرة من انكلترا، ولم يكن هناك أي بيت تجاري بريطاني في أي مكان في سوريا... ومنذ تعييني وصلت سفن بريطانية تحمل كل

---

(١٥٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale Smyrne, Memorandum, «Etat du commerce et de la production de Syrie,» 1 September 1839, vol. 43.

(١٥٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Commercial Report,» 16 November 1835 (FO 78/264).

(١٥٦) أنظر: القسم أولاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(١٥٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/243).

منها ما بين ١٢٠ طناً و ١٥٠ طناً من المصنوعات الانكليزية ومنتجات المستعمرات، جاءت من لندن مباشرة، وهناك ثلاث سفن في طريقها الآن، اثنتان من لندن وواحدة من ليفربول.

وانتاج هذه البلاد الذي كان يصل إلى انكلترا بطريق غير مباشر، أصبح الآن يصل مباشرة، حتى أن هناك سفينتين قد شحنتا في الطريق إلى الوطن مباشرة - وثالثة (تحمل هذه المراسلات) عادت أيضاً بحمولة كاملة من جذور الفوّة، والصوف، والحرير، والجلود، والانتاج معدّ الآن للشحن في أقرب فرصة.

وقد أقيمت ثلاثة بيوت تجارية بريطانية في دمشق وحلب في الوقت نفسه للتجارة مباشرة مع انكلترا، وهناك تاجر انكليزي آخر هنا يعدّ الترتيبات اللازمة لاقامة بيت رابع، وسمعت أن هناك آخرين في الطريق - وقد أقام أحد هذه البيوت فرعاً له في بغداد».

وقد تأكدت هذه المعلومات في التقرير التجاري الصادر من بيروت والذي سلف ذكره(١٥٨).

«كانت بيروت في السنوات القليلة الماضية غير معروفة حتى بالاسم في انكلترا، وكذلك كسوق للمصنوعات البريطانية ومنتجات المستعمرات. وقد تحولت الآن من مدينة عربية من الدرجة الثالثة إلى مدينة تجارية مزدهرة، ومستقراً للأوروبيين من مختلف الجنسيات. وهي تعد ميناءً لدمشق ولجانب كبير من سوريا، وسوقاً لبيع كميات كبيرة من المصنوعات الانكليزية ومنتجات المستعمرات (البريطانية). وتضاعفت تجارتها المباشرة مع انكلترا في السنوات الأربع أو الخمس الأخيرة حتى فاقت واردات المصنوعات البريطانية من سوريا والموانىء الفرنسية والايطالية».

وتوزيع أرقام التجارة يشير إلى أن الواردات الرئيسية من انكلترا كانت غزل القطن، والأقمشة، والبن، والسكّر، أما الصادرات الرئيسية إليها فكانت القطن، والصوف، والحرير الخام، والفوّة وغيرها من مواد الصباغة. وفي قائمة للتجار في قنصلية بيروت عام ١٨٣٤ تتضمن عكا، كانت جملتهم ١٥ تاجراً منهم سبعة يحملون أسماء انكليزية والآخرون ايونيون ومالطيون ورعايا بريطانيون آخرون(١٥٩). وأدت زيادة سكان بيروت وتدفّق الأجانب إلى ارتفاع قيمة ايجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً. وقد شهد القنصل البريطاني في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٨٣٥ أن «لم تزد ايجارات المساكن في بيروت ٥٠٠ بالمائة في السنوات الأخيرة فحسب، بل هناك أيضاً ندرة في المساكن في مواجهة الطلب من جانب الأوروبيين الذين جاؤوا إلى المدينة لتأسيس متاجرهم». وكان مقر القنصلية في بيروت يدفع ايجاراً سنوياً قدره ٩٠٠ دولار.

وشهدت السنوات القليلة التالية زيادة واضحة في نشاط ميناء بيروت... وفي عام ١٨٤٨(١٦٠)، قدّرت قيمة البضائع البريطانية الواردة إلى بيروت بـ ١٥٠ ألف جنيه استرليني سنوياً، وقد سدد ثمنها على النحو التالي: خمسون ألف جنيه من العملة والسبائك الذهبية حملتها السفن البريطانية، عشرون ألف جنيه من الحرير الذي قامت بحلّه بيوت

---

(١٥٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Commercial Report,» 16 November 1835 (FO 78/264).

(١٥٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Farren to Palmerston, 29 July 1834,» (FO 78/243).

(١٦٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Trade,» 1848 (FO 78/802).

بريطانية وفرنسية، عشرون ألفاً قيمة صكوك مسحوبة على انكلترا من القنصليات المختلفة والارساليات التبشيرية في فلسطين والسياح، أربعون ألفاً قيمة العملة المرسلة إلى مصر لشراء أذونات على انكلترا، وصكوك مسحوبة من خلال فرنسا. ومن الملاحظ أن المصادر غير المنظورة مثل نفقات السياح والارساليات التبشيرية والقنصليات قد بدأت تساهم مساهمة فعالة في موازنة مدفوعات بيروت. ولم يحدث تغير مهم في عناصر الواردات، فيما عدا إضافة الفحم الذي تستخدمه البواخر التي تقصد بيروت، وكان التغيّر الرئيسي في عناصر الصادرات زيادة شحنات الغلال.

وبحلول عام ١٨٤٩، كان باستطاعة القنصل أن يقرر أن «بيروت مدينة تجارية مزدهرة، انتزعت التجارة الخارجية من يد صيدا. وفي عام ١٨٤٥ بني ما يزيد على ٣٦٥ منزلاً جديداً في بيروت، وهي الآن ميناء وسط سوريا ودمشق، ونقطة الاتصال الرئيسية بين سوريا وأوروبا، وتأتي إلى هنا باخرتان تجاريتان بريطانيتان وواحدة نمساوية مرة واحدة كل شهر، وسفينتا شحن تابعتان للحكومة الفرنسية مرتين كل شهر».

وكانت التجارة البريطانية مع سوريا ككل آخذة في النمو أيضاً، وإن كان ذلك بايقاع بطيء. ففي عام ١٨٣٦ بلغت قيمة واردات طرابلس واللاذقية واسكندرونة وطرسوس ـ التي كانت تخدم حلب وشمال سوريا ـ ٣٥١ ألف جنيه، وصادراتها ١٩٠ ألفاً، كان نصيب البريطانيين منها ١٥١ ألف جنيه للواردات و ١٤ ألفاً للصادرات، ونصيب الفرنسيين ٣٦ ألفاً للواردات و ٥٦ ألفاً للصادرات[١٦١]. وفي عام ١٨٤٢، بلغت واردات اسكندرونة ١٧٩ ألف جنيه، وصادراتها ٧٣ ألفاً، وكان نصيب البريطانيين منها ١٤١ ألفاً للواردات و ١٢ ألفاً للصادرات، وكان إجمالي الواردات عبر اللاذقية وطرابلس ٢٢٨ ألف جنيه والصادرات ١٢٢ ألفاً[١٦٢]. . . . وفي عام ١٨٥٥، قدّرت الواردات البريطانية إلى سوريا بـ ١,٢ مليون جنيه استرليني «اتجه خمسها إلى بغداد وفارس عبر حلب ودمشق ولم يتبقَّ إلا نحو ثمن الواردات الاجمالية في المستودعات عند نهاية العام»[١٦٣].

تُرى ما هي العوامل التي ساعدت على ازدهار التجارة البريطانية؟ يمكننا أن نجد ذكرها في هذا الاقتباس من تقرير عن تجارة بيروت للعام ١٨٥٥:

«١ ـ التشجيع الذي كفلته القوانين الأخيرة الصادرة في انكلترا لصادرات الغلال من سوريا، الذي ساعد على إثراء أهالي البلاد وزاد من قدرتهم على شراء البضائع الأجنبية.

٢ ـ التنافس بين تجار المشرق في لندن، الذين يشتغلون بالتجارة السورية، وبخاصة بيت سبارتالي ولاسكاريدي، الذي قدم تسهيلات غير عادية لمراسليه، وبذلك مكّنهم من بيع السلع البريطانية في سوريا بأسعار متدنية تقترب من أسعارها في انكلترا.

٣ ـ العبور الجزئي للبضائع البريطانية المتجهة إلى فارس عن طريق سوريا، الذي سبق أن ألمحنا إليه.

---

(١٦١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/316).

(١٦٢) أنظر: القسم أولاً، النص ١ من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/539).

(١٦٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/1221).

٤ ـ تناقص واردات المصنوعات القطنية السويسرية الذي يرجع إلى تحسّن ورخص أسعار مصنوعات مانشستر من ناحية، والسلع الفاخرة الأخرى التي تقدمها غلاسكو من ناحية أخرى، والتي تفوقت على المصنوعات السويسرية بدرجة كبيرة خلال العام الماضي.

وفي ما يتعلق بالصادرات، يجب أن أشير إلى أنه رغم أن نتائج محصول عام ١٨٥٥ كانت أقل من المتوقع، إلا أن ارتفاع الأسعار عوّض العجز».

ويجب أن نضيف إلى ذلك، حقيقة تم ادراكها منذ عام ١٨٤٣، وهي أن بريطانيا حلّت محل فرنسا كمستورد رئيسي للسلع التي تنتجها المستعمرات[١٦٤]. ويلاحظ وجود ثلاثة عوامل أثّرت على الاتساع العام لتجارة بيروت هي: التأثير الإيجابي للمعاهدة التجارية الانكليزية ـ التركية عام ١٨٣٨ (بالطا ليمان) على كل من الصادرات والواردات، وتطور الملاحة البخارية، والتوسع في انتاج الحرير...

كان أول استخدام للبواخر في نقل البريد والعملة والمسافرين، وليس البضائع. ولكنها ما لبثت أن حملت كميات متزايدة من البضائع، ويقدّر القنصل في تقريره للعام ١٨٥٤ قيمة البضائع البريطانية الواردة على سفن بخارية بـ ١٣٦ ألف جنيه في مقابل ما قيمته ١٢٥ ألفاً حملته سفن شراعية. وفي عام ١٨٦٦ نقلت البواخر ٢٨٠ ألف طن من بين ٤٠٠ ألف طن من البضائع التي وصلت إلى ميناء بيروت[١٦٥]. وهذا التحول لم يفد بيروت وحدها بزيادة تجارتها، فقد كانت ـ لعدة سنوات ـ الميناء الوحيد على خطوط البواخر بين أزمير والاسكندرية، إذ يذكر القنصل البريطاني في حلب عام ١٨٤٤ ـ على سبيل المثال ـ أنه لم تصل أي باخرة إلى طرسوس، واسكندرونة، واللاذقية، وطرابلس[١٦٦]. وإضافة إلى ما نتج عن ذلك من جذب التجارة إلى بيروت، فإنه جعلها المحطة الوحيدة للتموين بالفحم على ساحل المشرق. ففي عام ١٨٤٣، تم استيراد حمولة سفينتين من الفحم بلغ وزنهما نحو ٦٨١ طناً، لسد حاجة البواخر النمساوية والتركية. وفي عام ١٨٥٤ حملت ٢١ سفينة شراعية ٦٩٠٠ طن من الفحم إلى بيروت لاستخدام البواخر النمساوية والفرنسية.

وأدت زيادة النشاط التجاري والتبشيري والسياسي البريطاني إلى زيادة أعداد الرعايا البريطانيين، بمن فيهم الأيونيون والمالطيون، الذين أقاموا في المنطقة التي تدخل في نطاق أعمال قنصلية بيروت، من ٧٥ شخصاً عام ١٨٤٣ إلى ١٦٣ شخصاً عام ١٨٤٦، إلى ٢٢٧ شخصاً عام ١٨٤٩، ثم ٢٨٢ شخصاً عام ١٨٥١[١٦٧]. وعندئذ أعلن القنصل أنه قد أقيمت كنيسة انجيلية لتقديم الخدمة الدينية لهؤلاء بكلفة قدرها ٢٥ جنيهاً. وبحلول عام ١٨٦١،

---

(١٦٤) أنظر: القسم أولاً، النص ١ من هذا الفصل، و
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/539).

(١٦٥) Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, p. 184.

(١٦٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580).

(١٦٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580, 78/661 A, 78/802 and 78/912).

كان هناك ثمانون بريطانياً بالمولد يقيمون في بيروت (فيما عدا المالطيين والأيونيين وغيرهم)(١٦٨). وفي عام ١٨٤٣، كان هناك ٢٤ من الرعايا البريطانيين في حلب، وثلاثة في اسكندرونة، و ٣١ في اللاذقية، و ٤ في طرابلس؛ وبذلك كان عدد الرعايا المقيمين في دائرة قنصلية حلب ٦٢ شخصاً(١٦٩). ولكن عدد البيوت التجارية البريطانية في بيروت لم يزد - على ما يبدو - بالدرجة نفسها، إذ تتضمن قائمة ترجع إلى عام ١٨٤٢ ستة بيوت فقط وبيتين مالطيين(١٧٠)، وفي التماس قدمه «رجال البنوك والتجار» في بيروت عام ١٨٥٨ نجد سبعة توقعات بريطانية فقط(١٧١). ويمكن مقارنة ذلك بعدد البيوت التجارية الفرنسية التي بلغت ١٤ بيتاً في عام ١٨٤٩(١٧٢). وفي حلب نقص عدد البيوت التجارية البريطانية من خمسة عام ١٨٤٢ إلى ثلاثة عام ١٨٤٨، ومن سبعة إلى ستة في دمشق(١٧٣).

ويبدو أن الزيادة في حجم التجارة البريطانية قد تحققت - في واقع الأمر - على يد التجار اللبنانيين الذين يتاجرون مباشرة مع انكلترا. وقد أعد القنصل البريطاني في بيروت في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٨٤٨(١٧٤)، قائمة بالبيوت التجارية اللبنانية تستحق أن نوردها هنا، بخاصة أنها تتضمن معظم العائلات التجارية التي سيطرت على التجارة والأعمال المالية في لبنان حتى الحرب العالمية الثانية، عندما ظهرت موجة جديدة من المقاولين والتجار ورجال الصناعة. وتلك البيوت التجارية هي: الأخوان نقاش، نقولا فرج الله، أنطون قطه، منصور اده، بشارة والياس فرج الله، الأخوان بربير، فرنسيس وأنطون مسك، نقولا جاهل وولده، يوسف سيّور وشركاه، ثابت وشركاه، طوبيا وأصفر، جرجس عيد، نعمة الله خوري، عبد الله خوري، يوسف داغر، ميخائيل صليبا، بطرس كبابه، أنطون نصر الله، الأخوان نوفل، بسترس وأولاد أخيه، عمر وعبد الله بيهم، أحمد العريس، رزق الله وإبراهيم طراد، نقولا سرسق وأخوته، حبيب دهّان، عبد الله حنا وعودة، دباس وفياض، سرسق والجمال، الأخوان فيعاني. ويضيف القنصل قائلاً: «هذه البيوت التسعة والعشرون تمثل أكثر التجار المحليين احتراماً في المدينة. ووكلاؤهم في انكلترا هم: سبارتالي ولاسكاريدي في لندن، وشركة ب. هافا في لندن، ون. س. فرانكبولو وشركاه في لندن، وبول كبابي في مانشستر». وبعبارة أخرى، كان من بين الوكلاء التجاريين

---

(١٦٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/700).

(١٦٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/580).

(١٧٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/754).

(١٧١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/587).

وقد زار القدس في خمسينات القرن التاسع عشر حوالي خمسة آلاف حاج مسيحي، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Clarendon, 27 February 1854,» (FO 78/1302).

وكلّفت قوافل الحجّاج إلى مكة الحكومة العثمانية مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Wood to Clarendon, 25 November 1854,» (FO 78/1029).

(١٧٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/802).

(١٧٣) المصدر نفسه.

(١٧٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 78/754).

في انكلترا لبنانيان، والآخرون يونانيون(١٧٥). كما يجب ملاحظة أنه لا يوجد بين هذه البيوت التسعة والعشرين سوى ثلاثة من المسلمين، ولا يوجد يهود، وبذلك كان تفوّق المسيحيين في التجارة والأعمال المالية قد استقر فعلاً(١٧٦).

وقد أبرز هذه الظاهرة نائب القنصل البريطاني في تقريره حول تجارة بيروت عام ١٨٧١، مبدياً بعض الأسف على النحو التالي(١٧٧):

«البيوت التجارية البريطانية: يتناقص عددها في سوريا كما في غيرها من بلدان المشرق، وفي بيروت الآن خمسة بيوت بريطانية، ولكننا لا نجد انكليزياً واحداً يعمل في التجارة في أي مكان آخر من هذه البلاد، ولم يعد للبيوت التجارية البريطانية وجود في حلب بعد أن كان فيها خمسة بيوت منذ بضع سنوات.

وفي دمشق، يتولى أعمال التجارة البريطانية والأوروبية بعامة بيتان ألمانيان. وقد نجحت منافسة التجار المحليين في ابعاد البريطانيين عن الميدان.

ويعادل ذلك ـ إن لم يفقه ـ التسهيلات التي يقدمها المنتجون في بلادنا، وتدنيّ أنماط المعيشة وما يترتب عليها من أرباح أقل قدراً، والتقاعس في إدارة الأعمال في بعض الحالات، وقد تحالفت جميعاً في مواجهة تجارة الواردات المتزايدة مع بريطانيا، لتساعد التجار المحليين على منافسة الانكليز بنجاح».

ولعل نمو بورجوازية تجارية في بيروت والمدن الأخرى، كان أبرز النتائج الاقتصادية والاجتماعية التي ترتبت على اتساع التجارة مع أوروبا، وثمة نتيجة أخرى تكاد تكون أقل أهمية هي الأثر المدمر على الحرف اليدوية السورية واللبنانية(١٧٨).

وتشكلت بيروت مع أوائل الستينات، فتضخم تعدادها بوفود اللاجئين إليها من الجبل والداخل بعد اضطرابات عام ١٨٦٠، وبلغ عدد سكانها خمسين ألف نسمة مقارنةً بما يقل عن عشرة آلاف عام ١٨٣٠. كما ازداد حجم الجاليات الأجنبية فيها أيضاً. ففي ١٨٥٨ وقّع ٣٧ تاجراً ومصرفياً أوروبياً من المقيمين في بيروت التماساً، وكان من بين هؤلاء فرع البنك العثماني الذي افتُتح حديثاً(١٧٩). وربطت بيروت بدمشق بطريق شيدته شركة فرنسية(١٨٠) في الأعوام ١٨٥٩ ـ ١٨٦٣، وهو طريق فريد من نوعه في الامبراطورية العثمانية، كما رُبطت المدينتان بخط برقي. وكانت اتصالات بيروت بأوروبا منتظمة ووفيرة: «يغادر البريد الآن لندن

---

(١٧٥) كذلك أقامت عائلة دحدح بيتاً تجارياً في مرسيليا، أنظر:
Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, p. 206.

(١٧٦) أنظر: القسم أولاً، النص ٧ من هذا الفصل.

(١٧٧) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(١٧٨) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٧٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/587).

وقد زار القدس في خمسينات القرن التاسع عشر حوالى خمسة آلاف حاج مسيحي، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Clarendon, 27 February 1854,» (FO 78/1302).

وكلّفت قوافل الحجّاج إلى مكة، الحكومة العثمانية مبلغ ٧٠,٠٠٠ جنيه استرليني، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Wood to Clarendon , 25 November 1854,» (FO 78/1029).

(١٨٠) احتفظت الشركة بألفي سهم للمستثمرين في بيروت وحلب ودمشق، وقد تم شراؤها على الفور.

متجهاً إلى سوريا كل يوم جمعة بطريق مرسيليا، وكل يوم اثنين بطريق ترييستا، بينما تبحر البواخر الانكليزية بين ليفربول وبيروت بصورة منتظمة»[١٨١]. وبلغ عدد البواخر التي ترددت على ميناء بيروت عام ١٨٦١ نحو ٢٠٤ بواخر فرنسية ونمساوية وروسية وبريطانية[١٨٢]. وكانت الهجرة إلى أمريكا ـ التي كان لها أثرها المهم على الاقتصاد والمجتمع والثقافة في لبنان ـ تسير بخطى واسعة. وأدت انتفاضات الفلاحين في الفترة من العام ١٨٥٨ إلى عام ١٨٦٠ إلى تحطيم البنية التقليدية للإقطاع. وكانت الأنشطة التعليمية للإرسالية الانكليزية ـ الأمريكية توشك أن تؤتي أكلها. فقد أنشئت «الكلية السورية البروتستانتية» عام ١٨٦٧، ثم توسعت فيما بعد لتصبح «الجامعة الأميركية في بيروت»، وتزامن ذلك مع تأسيس المدارس الفرنسية الذي تبعه اقامة «جامعة القديس يوسف». وكانت تقبع على قمة هذا البناء الاقتصادي والاجتماعي بورجوازية تجارية غنية ذات تطلعات مالية، ولدت وترعرعت في أحضان توسّع التجارة الخارجية وما صاحبها من أنشطة معاونة.

١٠ ـ التجارة والحرف اليدوية في حلب عام ١٨٥٥[١٨٣]

. . . يشير المردود الإجمالي لتجارة الصادرات والواردات إلى أنها قد تضاعفت كل سنة تقريباً منذ عام ١٨٥١، وأن عناصر المزيد من الزيادة متوافرة، ولا تتطلب إلا الظروف المؤاتية، وزيادة التسهيلات في وسائل النقل إلى الساحل، حتى تحدث تطوراً، وبخاصة صادرات الغلال التي حققت زيادة كبيرة في العامين الأخيرين، بينما لم يصدّر منها شيء في السنوات السابقة.

ووسائلنا للحصول على مادة دقيقة تعدّ محدودة في بلاد لا تعرف الدقة، وتعتمد الحكومة ذاتها على المعلومات التي يقدمها رجال الجمارك، وهم عادة لا يودون تقديم مثل هذه المعلومات، وبخاصة أن الجمارك تعطي التزاماً سنوياً لمن يدفع أكبر قدر من المال. وقد اهتديت بالمعلومات العامة المتوافرة بين أوساط التجار، والتي قمت بمقابلتها بالمعلومات التي استطعت الحصول عليها من الجمارك، فتوصلت إلى النتائج التالية:

تشكّل الواردات البريطانية من المصنوعات ونوعين أو ثلاثة من السلع الأخرى ثلثي حجم تجارة الواردات كلها، ويقدّم الفرنسيون والايطاليون والألمان والسويسريون الثلث الباقي من حجم تلك التجارة، ولكن بعض السلع الفرنسية والايطالية ذات قيمة مرتفعة، مثل الأقمشة والمنسوجات الحريرية التي تساوي البالة الواحدة منها نحو ١٥٠ جنيهاً، حتى أن

(١٨١) James Lewis Farley, *The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire* (London: Longman, 1862), p. 209.

(١٨٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Trade,» 1861 (FO 78/1690).

(١٨٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report from Mr. Acting Consul Barker on the Trade of Aleppo with Europe and Turkey for the Year 1855,» 31 March 1856 (FO 78/1221).

التجارة البريطانية لا تتجاوز من حيث القيمة نصف تجارة الواردات. وتماثل تجارة فرنسا وإيطاليا من منتجات المستعمرات نصيب بريطانيا من حيث الحجم والقيمة معاً. كما أن تجارة الخط الساحلي من استانبول حتى الاسكندرية تعادل التجارة الفرنسية والايطالية والسويسرية، وتخص الواردات البريطانية بثلث قيمة التجارة على هذا الخط.

وتبيّن المعلومات التقديرية التالية مقدار الزيادة منذ عام ١٨٥١ فقد أخذت تجارة الصادرات من الغلال تتزايد بسرعة مع ارتفاع الأسعار في أوروبا منذ عام ١٨٥١، ولكنها لقيت دفعة قوية نتيجة حاجة استانبول لمد جيوش الحلفاء بالغلال، وتزايد الاستهلاك في العاصمة. ولو توافرت وسائل المواصلات إلى الساحل لقامت العراق بصب كميات هائلة من الغلال بأسعار أقل من تلك السائدة في منطقة البحر الأسود. وما زال ما يبلغ نحو ٥٠ ألف مد من الغلال التي تخص مختلف المشترين مخزوناً شرقي الفرات، ونحو ضعف هذه الكمية ما زال مخزوناً دون بيع نظراً للحاجة إلى وسائل النقل إلى اسكندرونة. وإذا مُدّت الطرق من العراق إلى الساحل، فسوف يغطي تدفق التجارة كلفتها، لأن الجمال والعربات التي تجرها البغال نادرة، وأجور النقل بها مرتفعة جداً. وخلال عام ١٨٥٥، كان معدل ايجار العربة الواحدة من حلب إلى اسكندرونة يتراوح ما بين مائة قرش ومائتين لكل خمسة أحمال التي تعادل ١٨,٥ قرشاً إلى ٢٦,٥ لمد القمح، وما بين ٣,٦٨ جنيهات و٦,١٣ جنيهات استرلينية للطن الواحد. بينما تراوحت أسعار الغلال في حلب ما بين ٢٥ شلناً و٣٠ شلناً لمد القمح، وما بين ١١ شلناً و١٤ لمد الشعير. وفي أورفة كان القمح يباع بسعر يتراوح ما بين ١٠ شلنات و١٨ شلناً للمد، والشعير بنصف هذا الثمن رغم أنه من أجود محاصيل هذه البلاد.

وعندما أتاح ارتفاع أسعار الغلال في أوروبا فرصة تصديرها، رفع الباب العالي القيود التي كانت مفروضة من قبل على تصدير الغلال، وكانت النتيجة المباشرة لذلك اتساع نطاق زراعتها. وقبل أن ينصرم العام كانت المئات من الدواب: الجمال والخيل والحمير، تشاهد وهي تحمل ليل نهار الغلال إلى الساحل تنفيذاً لعقود الصفقات التي أُبرمت وبقيت الأعداد الكبيرة من الدواب تستخدم للغرض نفسه في العام التالي. ولا ريب أنه عند بناء الطرق سيزيد الانتاج الزراعي للمناطق الداخلية كلها زيادة سريعة، ويتم تسويق المحصول بأسعار مجزية. . .

وتزهو حلب دائماً بمصنوعاتها التي ترسل إلى مختلف بقاع الشرق، وتشتهر بمتانتها وجودتها، وشكلت قطاعاً مهماً من التجارة حتى الاحتلال المصري لسوريا، ولكن طوال ذلك الحكم وحتى عام ١٨٤٠ كسدت هذه التجارة، وعادت إلى الانتعاش بعد استرداد الباب العالي لسوريا، ولكن الثورة التي وقعت عام ١٨٥٠ وضعت حداً للنشاط كله، غير أن حلب آخذة في استرداد عافيتها منذ عام ١٨٥٠ بعد تلك الحوادث السيئة.

ويشير الجدول رقم (٣ ـ ١٤) إلى عدد الأنوال التي تعمل الآن، وكمية الانتاج الذي تخرجه سنوياً من المنسوجات اليدوية:

جدول رقم (٣ - ١٤)

عدد الأنوال وكمية إنتاج المنسوجات في حلب

الصنف	نوع النسيج	عدد الأنوال	عدد القطع	قيمة القطعة بالقروش	القيمة الاجمالية (ألف قرش)
شطارة	قطن وحرير	٢٥٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	٢٥	٣٠,٠٠٠
غزلية	قطن خالص	١٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	١١	٦,٦٠٠
قطنية	قطن وحرير صقيل	٥٠٠	١٢٠,٠٠٠	٧٥	٩,٠٠٠
الاجة	حرير مع قليل من القطن	٤٠٠	١٣٤,٠٠٠	٦٠	٨,٠٦٤
عجبانية	قطن مطرز بالحرير	٥٠	١٢,٠٠٠	٥٠	٦٠٠
سواعية	حرير وخيوط ذهبية	١٠٠	٩,٦٠٠	٢٠٠	١,٩٢٠
جكمك	حرير وخيوط ذهبية مع قطن	٥٠	٧,٢٠٠	١٠٠	٧٢٠
أطلس	حرير صقيل	١٥	٣,٦٠٠	٧٠	٢٥٢
فوطة	مرايل قطن وحرير	٥٠	٤٨,٠٠٠	١٠	٤٨٠
بوشيه	مناديل حريرية	٢٥	٢٤,٠٠٠	٢٠	٤٨٠
مشد (حزام)	قطن وحرير ألوان	٢٠	٤,٨٠٠	٢٠	٩٦
مشد	قطن ألوان	٥٠	٢٤,٠٠٠	٨	١٩٢
خام	قماش قطن غير مصنوع	٢٠٠	١٣٤,٤٠٠	٢٠	٢,٦٨٨
عبية	نسيج صوف وقطن	١٠٠	٢٨,٨٠٠	٢٥	(*)٧٢٠
منديل	مناديل قطن سوداء	٣٠٠	١٩٢,٠٠٠	٣٠	٥,٧٦٠
منديل	مناديل قطن ألوان	٣٠٠	٩٦,٠٠٠	٢٠	١,٩٢٠
الجملة		٥٦٦٠	٢,٦٣٨,٨٠٠		٦٩,٤٩٢

(*) وردت في الأصل خطأ ٥٢٠,٠٠٠، كما ورد المجموع في الأصل ٦٩,٢٩٢,٠٠٠. (المحرّر)

وتجارة حلب الداخلية لها وزنها، ولكنني أعتقد أنها لم تقدّر حق قدرها. ففي السنوات الأخيرة لم تحقق تجارة دمشق وجنوب سوريا وفلسطين تقدماً مثلما تقدمت تجارة حلب، ولكن الكساد الذي سلف ذكره قد ساهم في تنشيط التجارة في الفترة التالية له، أو لعل هناك أسباباً أخرى تتصل بتقلبات التجارة مثل ادخال النقل البخاري الذي يسّر سبيل تلقّي هذه المدينة طلبات سكان العراق.

ومن المؤكد أن تعداد سكان حلب لم يحقق زيادة أو تناسباً مع تزايد الطلب في السوق. وقد حاولت أن أوضح في الجدول التالي حركة التجارة الداخلية في حلب مع تركيا وأوروبا عند ختام عام ١٨٥٥، وقد حصلت على المعلومات الخاصة به من أوثق المصادر التي يمكن أن نجدها في هذه البلاد.

[ومجموعة الجداول التي حذفت هنا من النص تشير إلى أن تجارة حلب الداخلية قد بلغت قيمتها ١٣٤,٩ مليون قرش أو ١,٠٨ مليون جنيه استرليني. ومن بين المنسوجات

المذكورة في الجدول السابق إضافة إلى منسوجات أخرى بلغت قيمتها الاجمالية معاً ٧٠,٧ مليون قرش، استهلك نحو ١٠ بالمائة منها في حلب، وصدّر الباقي إلى تركيا والعراق، وبلغت قيمة انتاج الصابون المصدر إلى تركيا وآسيا الصغرى ٥,٨ ملايين قرش، وصدّرت المدينة إلى تركيا ما قيمته خمسة ملايين قرش من الخيوط الفضية والذهبية. ومن بين البضائع الأساسية التي وصلت إلى حلب ما قيمته خمسة ملايين قرش من اللؤلؤ «صُدِّر معظمه إلى الخارج»، وما قيمته مليونين و ٧٠٠ ألف قرش من المنسوجات الحريرية الدمشقية «أرسل الجانب الأكبر منها إلى العراق»، و ١٠٥٠ كيساً من الحرير الخام قيمتها ٦,٧ ملايين قرش جاءت من انطاكية واللاذقية وفارس وبرسة وبيروت وحماه وأماسيه وقبرص «استهلكت المدينة معظمها»، و٢٠٠ ألف رأس من الغنم قيمتها عشرة ملايين قرش جاءت من ارضروم «استُهلك نصفها في حلب والنصف الآخر في دمشق».

وبلغت قيمة اجمالي الصادرات إلى أوروبا ٧٩,٣ مليون قرش أو ٦٣٤ ألف جنيه، تتكون من الغلال من ولاية حلب التي صدرت أيضاً كمية قليلة من القطن والعفصة والفُوة، وشعر الماعز الذي جاء من العراق، وكمية محدودة من شرانق الحرير جاءت من انطاكية].

وإلى جانب الحاجة إلى وسائل النقل إلى السواحل، يلعب المناخ غير الصحي في اسكندرونة وميناء حلب، وهبوط قيمة القرش، دوراً معوقاً لتطور تجارة حلب. . .

١١ ـ تجارة يافا، عام ١٨٩٩ (١٨٤)

أ ـ الواردات

الحديد: تبلغ جملة الواردات نحو ألف طن تقريباً، جاء ٧٥ بالمائة منها من بلجيكا، أما الباقي فتقاسمته انكلترا والسويد مناصفة. وقد تضاعف استهلاك الحديد البلجيكي عما كان عليه منذ عشر سنوات، بينما لم يزد استهلاك الحديد الانكليزي والسويدي، وذلك يرجع إلى سببين: (١) فرق السعر، و(٢) الأغراض التي يُستخدم فيها الحديد، وسعر طن الحديد البلجيكي ٧,١ جنيهات استرلينية تسليم يافا، مقابل ٩,١ جنيهات للطن من الحديد الانكليزي. ويستخدم الحديد البلجيكي في أغراض البناء، بينما يستخدم الحديد الإنكليزي والسويدي الأغلى ثمناً والأجود نوعاً لصناعة حدوة الخيل والأدوات الزراعية. ومن ثم نرى أنه بينما يتزايد الطلب على حديد البناء، يظل ثابتاً على الحديد المستخدم للأدوات الزراعية وهي حقيقة ماثلة للعيان. وجدير بالذكر أن الحديد البلجيكي لم يكن معروفاً في هذه البلاد قبل ١٥ عاماً، فأصبح الآن يحتكر السوق، ويبعد عنه الحديد الإنكليزي. وسبب ذلك رخصه مع ملاءمة نوعه.

الأخشاب: تمثل وارداتها ما قيمته (٢٠ ألف جنيه استرليني سنوياً)، وقد زادت بنسبة ٥٠

(١٨٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Irwin and Hordern to Dickson, 28 January 1899,» (FO 195/2062).

بالمائة خلال السنوات العشر الأخيرة. وتستورد أساساً من أوديسه، ويأتي نوع أجود منها يصلح لصناعة النوافذ والأبواب من أضاليا. ونحو نصف الكمية المستوردة من أوديسه تستخدم في صناعة صناديق البرتقال، والباقي يستخدم في أغراض البناء.

الزنك: يستورد من بلجيكا، بما قيمته ٥٠٠ جنيه سنوياً.

القرميد: يستورد من مارسيليا بما قيمته ١٥٠٠ جنيه.

ويزداد الطلب على هذين النوعين مع زيادة الطلب على مواد البناء الأخرى.

النفط: تبلغ الكميات المستوردة من باطوم الآن ما بين خمسين وستين ألف برميل توزع في فلسطين كلها، وقد ازدادت وارداته منذ عشر سنوات أو خمس‌عشرة سنة بنسبة ٥٠ بالمائة.

زكائب الخيش: يستورد ١٠٠ ألف منها سنوياً من بومباي لتعبئة الغلال، وكمياتها ثابتة.

الأرزّ: يستورد نحو ٥٠ ألف شوال من الأرزّ الهندي و ٢٥ ألفاً من الأرزّ المصري.

السكّر: يستورد مائة ألف شوال تأتي أساساً من تريستا.

البن: عشرة آلاف شوال، يأتي ٧٥ بالمائة منها من مرسيليا، و ٢٥ بالمائة من عدن، وقد زادت واردات المواد الغذائية بنسبة ٥٠ بالمائة خلال السنوات العشر أو الخمسة عشر السابقة.

الملبوسات: الجاهزة، وقطع القماش لانتاج الملابس الأوروبية تأتي أساساً من تريستا وقيمتها أربعون ألف جنيه سنوياً.

الشيت: المزخرف وغير المزخرف لصناعة الملابس المحلية؛ والقطن من مانشستر، القماش من ألمانيا أساساً، القيمة ٦٠ ألف جنيه.

الجلد: للنعال والأحذية، يستورد من فرنسا وايطاليا، قيمته نحو ٨٠ ألف جنيه سنوياً. ويمكن القول إن الطلب على مواد الملبوسات قد تضاعف خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، وما زال متزايداً.

متنوعات: وأخيراً يتم استيراد مصنوعات مواد خام من تريستا بصفة رئيسية والطلب عليها يتواءم مع حاجات الناس منها.

ب ـ الصادرات

زيت الزيتون: انتاج السنة تلو الأخرى نحو عشرين ألف طن يستخدم كله تقريباً في صناعة الصابون، ويصدّر قدر قليل منه، وقيمة ما يستخدم في الصابون ٦٠ ألف جنيه سنوياً تقريباً، والباقي يغطي الاستهلاك المحلي ويصدّر الباقي إلى مصر.

البقول والسمسم: هناك تجارة تصدير محدودة، ويتجه السمسم إلى فرنسا أساساً، ولكن زراعة هـذه المحاصيل ثابتة ولا نقول آخذة في التناقص.

القمح: لا يوجد فائض للتصدير.

البرتقال: حققت زراعة هذه الفاكهة وتصديرها تقدماً كبيراً في السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة. وقيمة الصادرات الآن ٦٠ ألف جنيه، وهناك بساتين جديدة تزرع كل عام، وقد تزيد هذه القيمة بمرور الزمن.

والملاحظات السابقة تقودنا إلى الاستنتاجات التالية: **أولاً**، غياب البضائع الإنكليزية، فيما عدا بعض المنسوجات القطنية؛ **ثانياً**، الزيادة النسبية في مواد البناء المستوردة والمواد الغذائية والملبوسات تشير إلى تزايد السكان ونشاطهم، **ثالثاً**، عدم التناسب الواضح بين تزايد السكان وحاجاتهم وارتباط كل شيء بالزراعة. وهو ما يلفت النظر وبخاصة إذا أدركنا أن هذه البلاد زراعية بالدرجة الأولى.

والملاحظة الأولى يمكن شرحها بسهولة، فهذه البلاد لن تشتري إلا البضائع الرخيصة والربح محدود لدرجة أن البيوت التجارية البريطانية لا تهتم بالتفاصيل الصغيرة، ولا تتحمل الصعاب من أجل نتائج قليلة. أضف إلى ذلك أن ما يبذل من جهد غالباً من قبيل المخاطرة ولا يجذب اهتمام الإنكليز.

أما الملاحظة الثانية فترجع إلى طبيعة أهالي البلاد الذين يتسمون بالحرص والاقتصاد والتدبير والمهارة، فهم يستطيعون الحياة وحتى بناء بيت على موارد قد لا تكفي حد الكفاف لأناس غيرهم.

وهناك الكثير الذي يجب قوله تفسيراً للملاحظة الثالثة، ولكن ذلك يجرنا إلى تناول مسائل تخرج عن نطاق هذا التقرير. غير أنه يمكن القول باختصار إنه إذا وجدت حكومة أفضل، فإن الرخاء المتوقع ـ عندئذ ـ ليافا قد يكون مشجعاً جداً.

وفي ختام التقرير أورد بعض كلمات تتعلق بميناء يافا. إنه مرفأ مفتوح ومن أكثر مرافىء الساحل تأثراً بالأحوال الجوية، وفي شهور الشتاء يحول الطقس العاصف دون دخول السفن إليه. وهناك خط من البواخر الانكليزية يتردد عليه ثلاث مرات شهرياً لشحن البرتقال أساساً، أضف إلى ذلك باخرة أخرى يملكها بعض الانكليز في الاسكندرية تأتي إلى هنا من حين إلى آخر لشحن البرتقال وبعض السلع الأخرى، أما البواخر الانكليزية الأخرى فتأتي عرضاً. وخلال موسم السياحة تعمل ثلاث بواخر تحمل العلم البريطاني في رحلات خاصة لنقل السياح. وتأتي إلى الميناء بواخر فرنسية ونمساوية وروسية بصفة منتظمة، تحمل البريد والبضائع.

ثانياً: العراق

١ ـ تجارة بغداد

جدول رقم (٣ ـ ١٥)

تجارة بغداد

السنة	الواردات: الجملة	الواردات: بريطانيا	الصادرات: الجملة	الصادرات: بريطانيا	المصدر
١٨٢٨	٩٠٠		١٢٦٠		CC Baghdad, vol. 10.
١٨٤٠	٤٥٩		٢٢٥		FO 195/237.
١٨٤٤	١٢٠ ـ ٢٤٠		٥٥		CC Baghdad, vol. 10.
١٨٤٥	٤٠٠		١٠٥		المصدر نفسه.
١٨٤٦			١٣٧		المصدر نفسه.
١٨٦٤	٢٨٢				A and P 1870, vol. 64.
١٨٦٥	٢٥٥				المصدر نفسه.
١٨٦٦	١٩٩		٢٤		A and P 1872, vol. 57.
١٨٦٦			٣٦٠		CC Baghdad, vol. 12.
١٨٦٧	١٧٥	٢٤	٣٣		A and P 1872, vol. 57.
١٨٦٨	١٦٥	٣٢	٣٣		المصدر نفسه.
١٨٦٩	١٨١		٥٣		المصدر نفسه.
١٨٧٠	٢٨٦		٥٠		المصدر نفسه.
١٨٧١	٤٠٦	٢٠٠	١٢٥	٣٦	CC Baghdad, vol. 13.
١٨٧٤	٨٧٣	٤٠٠	٨٧٧		المصدر نفسه.
١٨٧٤	٤٥٢		٤٢		FO 95/1243.
١٨٧٥	٢١١		٢٣٠		CC Baghdad, vol. 13.
١٨٧٦	٢٧٦		٢٠٨		FO 195/1142.
١٨٧٧	٤٥٢		٢٩٥		المصدر نفسه.
١٨٧٨	٤٦٣		٤٢٦		FO 195/1243.
١٨٨٤		٣٧١[١]			FO 195/1509.
١٨٨٧	٧٦٢[١]		٤٨٤[٢]		A and P 1889.
١٨٨٨	٨١٣[١]		٥٢٥[٢]		المصدر نفسه.
١٨٩٠	٧٦٠[١]		٤٧٦[٣]		A and P 1893.
١٨٩١	٩١٥[١]		٥٦٥[٣]		المصدر نفسه.
١٨٩٢	٨٤٧[١]		٢٨٦[٣]		المصدر نفسه.
١٨٩٦			٦٠٤[٣]		A and P 1897, vol. 94.
١٨٩٧	١١٨٣[١]		٥٢٣[٣]		A and P 1898, vol. 99.
١٨٩٨	١٢٧١[١]		٦٣٨[٢]		A and P 1900, vol. 96.
١٨٩٩	١٤١٧[١]		٦٦٢[٢]		A and P 1902, vol. 110.
١٩٠٠	١٤٩٥[١]		٦٣٩[٢]		المصدر نفسه.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١٥)

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
١٩٠١	١٤٣٩ (١)		٥٥١ (٥)		المصدر نفسه.
١٩٠٢	١٩٨٤ (١)		٥٧٥ (٢)		A and P 1904, vol. 101.
١٩٠٣	١٩٢٤ (١)		٧٢٣ (٢)		A and P 1906, vol. 128.
١٩٠٤	٢٠١٤ (١)		٦٠٧ (٢)		المضدر نفسه.
١٩٠٥	١٦١٠ (٤)		٦٩٦ (٢)		المصدر نفسه.
١٩٠٦	١٨٥٨		٨٤٧		A and P 1909, vol. 98.
١٩٠٧	٢٣١٢		٧١٠		A and P 1910, vol. 103.
١٩٠٨	١٩١٢	٩٣١	٥٥٦		المصدر نفسه.
١٩٠٩	٢١٥٣	١٢٠١	٧٦٥	٢٥٦	المصدر نفسه.
١٩١٠	٢٧٣٦	١٣١٩	٨٥٤	٣٣٠	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١١	٢٦٦١ (٥)	١٢٠٠	٧٤٧	٢٨٤	A and P 1914 - 1916, vol. 75.
١٩١٢	٢٨٢٣ (٥)	١٤١٥	٩٨١	٢٨٦	المصدر نفسه.
١٩١٣	٢٩١٤ (٥)	١٣١٤	٧٥٦	٢٤٦	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات.

(١) أوروبا والهند.

(٢) أوروبا، أمريكا، الهند، الصين.

(٣) أوروبا وأمريكا.

(٤) أوروبا، الهند، الصين.

(٥) فيما عدا المعدات الخاصة بسكك حديد بغداد، وكانت قيمتها ٣٦٧ ألف جنيه في عام ١٩١٢.

٢ ـ تجارة البصرة

جدول رقم (٣ ـ ١٦)
تجارة البصرة

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
١٨١٣	(٥٠٠)	٤٠٠ ـ ٤٨٠			CC Bassorah,. vol. 3.
١٨٢٢	(٥٠٠)				المصدر نفسه، ج ٩.
١٨٤٤	١٢٣				المصدر نفسه، ج ١٠.
١٨٤٥	١١٢		٥٨		المصدر نفسه.
١٨٤٥	١٣٩		٨٨		FO 195/237.
١٨٤٦	١١٤		٩٦		FO 78/704.
١٨٥١	١٤٦		٩٤		FO 195/647.
١٨٥٥	١١٩		٥٥		المصدر نفسه.
١٨٥١ ـ ١٨٥٥	١٢٩		٧٣		المصدر نفسه.
١٨٥٩/٥٨	٤١٨	٢٤	١٥٨		المصدر نفسه.
١٨٥٩/٥٨	٢٠٣		١٣١		المصدر نفسه.
١٨٦٤	٢٦٧		٨١		A and P 1867, vol. 67.
١٨٦٥	٣١٣		٩٠		المصدر نفسه.
١٨٦٦	٣٢٥		٨٢		FO 195/803 A.
١٨٦٧			٤٨٠		CC Baghdad, vol. 12.
١٨٦٩	١١٨		٢١٨		A and P 1872, vol. 57.
١٨٧٠	١٨٥		٢١٧		A and P 1884/85, col. 79.
١٨٧٣	١٤٤	٢٦	٢١٤	٦٠	FO 78/3070.
١٨٧٣	١٤٤	٢٤	٢١٦	٦٠	CC Baghdad, vol. 14.
١٨٧٤	١٤٧	٢٢	٢٠٠	٥٥	FO 78/3070.
١٨٧٤	١٤٨	٢٠	٢٠٠	٥٦	CC Baghdad, vol. 14.
١٨٧٥	١٧٩	٣١	٣٩٩	١١٩	FO 78/3070.
١٨٧٥	١٨٠	٣٢	٣٠٨	١٢٠	CC Baghdad, vol. 14.
١٨٧٦	٢٠٢	٣٢	٢٨٧	١١٢	FO 78/3070.
١٨٧٦	٢٠٤	٣٢	٢٨٨	١١٢	CC Baghdad, vol. 14.
١٨٧٧	٢٠٩	٣١	٥٤٣	١١٢	FO 78/3070.
١٨٧٧	٢٠٨	٣٢	٥٤٤	١٢٤	CC Baghdad, vol. 14.
١٨٧٩	٨٨٠	١٤٤	١٥٥٢	٤٧٢	المصدر نفسه، ج ١٠.
١٨٨٧	٥١١		٩٧٢		A and P 1890, vol. 77.
١٨٨٨	٨٤٢		١٠١٠		المصدر نفسه.
١٨٨٩	٩٦٠		١١١٧		المصدر نفسه.

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١٦)

السنة	الواردات		الصادرات		المصدر
	الجملة	بريطانيا	الجملة	بريطانيا	
١٨٩٠	٩٢١		١٣٧٦		A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٩١	١١٤٤		٢٠٢٥		المصدر نفسه.
١٨٩٢	٨٣٩		١١١٤		A and P 1894, vol. 88.
١٨٩٣	٦٨٤		٧٦٥		المصدر نفسه.
١٨٩٤	١١٥٦		٨٦٤		A and P 1897, vol. 100.
١٨٩٥	١٣٩٩		١٠٩١		المصدر نفسه.
١٨٩٦	١٠٦٤		١١٧٣		A and P 1898, vol. 99.
١٨٩٧	٧١٩		١٠٢٠		المصدر نفسه.
١٨٩٨	١١٧٨		٨٣٣		A and P 1900, vol. 96.
١٨٩٩	١١٩٠		١١٣٦		A and P 1902, vol. 110.
١٩٠٠	١٢٦٤		١٥٦٢		المصدر نفسه.
١٩٠١	١٢٧٨		١١٥٢		A and P 1903, vol. 79.
١٩٠٢	١٢٧٦		٩٥٨		المصدر نفسه.
١٩٠٣	١٢٥٥	(٥٤٠)	١٢٩٧		A and P 1904, vol. 101.
١٩٠٤	١٢٦١		١٣٠٦		A and P 1906, vol. 129.
١٩٠٥	١٣٨٨		١٥٠٥		المصدر نفسه.
١٩٠٦	١٥١٢		١٦٤٤		A and P 1907, vol. 93.
١٩٠٧	١٨٨٠		١٩٧٠		A and P 1910, vol. 103.
١٩٠٨	٢٤١٤		١٧٨٤		المصدر نفسه.
١٩٠٩	٢٣٦٠		١٥٠٤		المصدر نفسه.
١٩١٠	٢٦٣٥		١٦٦٩		A and P 1913, vol. 73.
١٩١١	٢٨٥٦		٢٥٢٦		A and P 1914, vol. 95.
١٩١٢	٢٦٣٨		٣٢٤٧		المصدر نفسه.
١٩١٣	٣٨٩٩		١٩٣٩		المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات، والأرقام بين الأقواس تقديرية.

٣ ـ تجارة الموصل

جدول رقم (٣ - ١٧)

تجارة الموصل

السنة	الواردات: الجملة	الواردات: بريطانيا	الصادرات: الجملة	الصادرات: بريطانيا	المصدر
١٨٤٥	(١٠٠)				CC Mossoul, vol. 1.
١٨٥٣	٣٢٠		٤٢٠		المصدر نفسه.
١٨٦١	(٣٠٠)		(٣٦٠)		المصدر نفسه.
١٨٦٢	١٣٣		٣٧٠		المصدر نفسه.
١٨٦٣	٢١٨		٣٦٦		المصدر نفسه.
١٨٦٤	١٦٨		٣٢٠		المصدر نفسه.
١٨٦٥	٢٠٠		١٦٢		المصدر نفسه.
١٨٦٦	١٨٥		١٦٨		المصدر نفسه.
١٨٨٤	٥٦٣	٩٠	٢٥٢	٧٩	A and P 1884/85, vol. 79.
١٨٩٢			٣٢٠		CC Mossoul, vol. 2.
١٨٩٦	٨٥٥	٧٧	٢٥٣	٩١	A and P 1879, vol. 94.
١٨٩٧	٥٦٣		٢٢٣		A and P 1899, vol. 103.
١٩٠٦	١٣٧	١٨	٤٨٧	١٨٥	A and P 1908, vol. 117.
١٩٠٧	١٣٣	١٦	٥٠٨	١٩٥	المصدر نفسه.
١٩٠٩	١٤٧	٤٢	٥٧٢	١٦٤	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١٠	١٤٢	٣٨	٦٠٩	١٧٧	المصدر نفسه.
١٩١١	١٦٥	٤٣	٣٤٣	١٦٤	المصدر نفسه.

الأرقام بآلاف الجنيهات، والأرقام بين الأقواس تقديرية.
بالنسبة للسنوات ١٩٠٩ ـ ١٩١٢، قدّم القنصل الأمريكي الأرقام التالية (بآلاف الدولارات):

	١٩٠٩	١٩١٠	١٩١١	١٩١٢
صادرات	١,٢١٢	١,٢٤٧	١,١٢٧	١,١٥٥
واردات	٥٨٧	٥٧١	٦٥٩	٧٢٠

٤ ـ واردات بومباي وصادراتها مع الخليجين الفارسي والعربي (البحر الأحمر)

جدول رقم (٣ ـ ١٨)
واردات وصادرات بومباي مع الخليج الفارسي
والخليج العربي (البحر الأحمر)
١٨٠١ ـ ١٨٥٨

السنة المالية	الخليج الفارسي	الخليج العربي	عدن	السويس
١٨٠٢/١٨٠١	١,٦٨٤	٧٠٥		
	١,٢١٦	٣٠٤		
١٨٠٣/١٨٠٢	١,٨٢٩	٢,٤٢٥		
	١,٦٤٠	١, ٧٣		
١٨٠٤/١٨٠٣	٢,٣٨٨	١,٦٤٨		
	١,١٦٧	١,٣٣١		
١٨٠٥/١٨٠٤	٢,٢٣٠	٣,٩٨٤		
	١,٣٧٢	١,٩٢١		
١٨٠٦/١٨٠٥	٢,٩٠٤	٢,٦٠٤		
	٢,١٥٤	١,٥٠٤		
١٨٠٧/١٨٠٦	٣,٣٧٥	١,٤٦١		
	١,٧٦٥	٣١١		
١٨٠٨/١٨٠٧	١,٩٧١	١,٦٠٥		
	١,٧٠٥	١,٠٧١		
١٨٠٩/١٨٠٨	٣,٠٩٩	٩١٤		
	١,٩٨٥	١,١٠٧		
١٨١٠/١٨٠٩	٣,٠٩٥	١,٧١٥		
	٢,٠٣٩	١,١٤٠		
١٨١١/١٨١٠	٢,٧١٢	٧٣٦		
	١,١٨٢	١,٠٥٣		
١٨١٢/١٨١١	٢,٣٠٢	١,٥٩٣		
	٢,٢٢٣	٩١١		
١٨١٣/١٨١٢	١,٤٢٩	١,٥٨٠		
	١,٩٩٥	١,٠٧٠		
١٨١٤/١٨١٣	١,٤٣٦	١,٣٨٧		
	١,٧١٩	١,٤٢٤		
١٨١٥/١٨١٤	٢,٥٤٦	٢,١٨٢		
	١,٧٥٨	١,٨٢٠		
١٨١٦/١٨١٥	٣,٧٠٠	٢,٤٩٩		
	٢,١٣١	١,٤٩٠		

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١٨)

السنة المالية	الخليج الفارسي	الخليج العربي	عدن	السويس
١٨١٧/١٨١٦	٢,٨٢٧	٣,٦٥٧		
	١,٥١٥	٢,٨٧٨		
١٨١٨/١٨١٧	٣,٧٥٦	٤,٢٠٢		
	١,٩٣٢	٢,٥٨٩		
١٨١٩/١٨١٨	٥,٢٣٥	٣,٦٩٣		
	٢,٣٣٦	٢,٢٩٤		
١٨٢٠/١٨١٩	٢,٩٩٤	٣,٠٢٥		
	٢,٠٣٨	٢,٧٨٠		
١٨٢١/١٨٢٠	٣,٥٧٧	٣,٤٧٧		
	٢,٩٠٠	١,٦٣٨		
١٨٢٢/١٨٢١	٣,٣٩٨	٢,٦٤٠		
	٣,٣٨٠	١,٩٧٥		
١٨٢٣/١٨٢٢	٣,٦٨٦	٢,٧٥١		
	٣,٠٩٤	٢,٢٠٧		
١٨٢٤/١٨٢٣	٣,٩٥١	٢,٤١٤		
	٤,١٧١	١,٦٥٥		
١٨٢٥/١٨٢٤	٣,٥٦٢	٢,٤٠٤		
	٣,٧٣٠	١,٦٧٤		
١٨٢٦/١٨٢٥	٣,١٨٢	٢,٦٥١		
	٤,٣٥٣	١,٧٢٧		
١٨٢٧/١٨٢٦	٣,٤٨٠	١,٨٦٦		
	٤,٢٤٩	١,٢٦٩		
١٨٢٨/١٨٢٧	٣,٢٠٦	١,٤٠٠		
	٣,٣٦٦	٥١٤		
١٨٢٩/١٨٢٨	٤,٥١١	٩٨٨		
	٤,٥١٢	٦٦٠		
١٨٣٠/١٨٢٩	٤,٠٣٤	١,٤٨٨		
	٥,٥٦٢	٨٩٠		
١٨٣١/١٨٣٠	٣,٦٣٨	١,٦٤٩		
	٤,٥٦٠	١,١٠١		
١٨٣٢/١٨٣١	٢,٣٨٠	١,٢٢٤		
	٣,٦٠٢	٨٦٢		
١٨٣٣/١٨٣٢	١,٥٦١	١,٢٣٦		
	٢,٧٣٦	٨٨٤		
١٨٣٤/١٨٣٣	٣,٣٤٨	١,٨٣٧		
	٣,١٢٩	١,١٨٦		

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١٨)

السنة المالية	الخليج الفارسي	الخليج العربي	عدن	السويس
١٨٣٥/١٨٣٤	٢,٨٥٦	١,٨٣٠		
	٢,١٨٧	١,١٤٣		
١٨٣٦/١٨٣٥	٤,٠٠٤	١,٨٤٤		
	٣,٨٦٨	١,٦٥٤		
١٨٣٧/١٨٣٦	٣,٥٦٠	١,٨٨٤		
	٣,٥٠٠	١,٢٦٥		
١٨٣٨/١٨٣٧	٣,٦٠٢	١,٧٧٧		
	٣,٧٣٣	٢,٣٩٧		
١٨٣٩/١٨٣٨	٢,٩٩٧	١,٥٢٢		
	٢,٤١٤	١,٦٢٩		
١٨٤٠/١٨٣٩	٢,٨٩٦	١,٦٩٥		
	٢,٨٨١	١,٦٤٧		
١٨٤١/١٨٤٠	٣,٣٥٥	٢,٢٤٥		
	٣,٧٤٣	١,٩٩٣		
١٨٤٢/١٨٤١	٣,٦٨٠	٢,٠٣٧		
	٤,٢٧٧	١,٨٠٤		
١٨٤٣/١٨٤٢	٣,١٠٥	٢,١٣١		
	٤,٩٦٠	١,٥٠٧		
١٨٤٤/١٨٤٣	٣,١٤٥	١,٦٢٤		
	٥,٣١٧	٢,٠٥٥		
١٨٤٥/١٨٤٤	٣,٣٥٣	٢,٤١٣		
	٤,٥٧٢	١,٨١٤		
١٨٤٦/٤٥	٣,٩٨٨	٢,٢٩٤		٧٨
	٤,١٠٠	٢,٥٧٦		٦٦
١٨٤٧/٤٦	٣,٩٠٨	٢,٥٣٢		١١٩
	٥,٠٢٧	٢,٦٧١		١٣٣
١٨٤٨/٤٧	٧,١١٥			١٨٨
	٧,٨٨٦			١٠٢
١٨٤٩/٤٨	٧,٤٢٩		٤٢٦	١٥٨
	٦,٧٨٠		١,٣٩٢	١٦٦
١٨٥٠/٤٩	٨,١٥٠		٥٤٨	٢٨٧
	٧,٢٦٤		٧٧٧	٣٤٦
١٨٥١/٥٠	٨,١٠٠		١,٠٤٨	١,١٤٨
	٦,٣١٢		٥٦٢	٢٦١
١٨٥٢/٥١	٦,٧٣٨	١,٨٥٠	٤,٥٧٠	٢٣٢
	٥,١٥٤	١,٦٤٦	٥٤٤	٢٠٥

(يتبع)

تابع جدول رقم (٣ - ١٨)

السنة المالية	الخليج الفارسي	الخليج العربي	عدن	السويس
١٨٥٣/٥٢	٦,١٥٠	١,٤٦٢	٦,٠٦٩	٦٦٩
	٥,٧٧٠	١,٨٤٩	٧٠٦	٣٢٢
١٨٥٤/٥٣	٥,٩٠٢	١,٣٤٨	١,٤٦٦	٥٦٠
	٥,٠٧١	١,٧٩٥	٥٥٣	٥٦٤
١٨٥٥/٥٤	٦,١١٧	١,٩٧٠	١,٩١٠	١,٨٠٩
	٥,٦٧٤	٢,٣٢٤	٩٨٧	٢٥٢
١٨٥٦/٥٥	٦,٨١٧	١,٥٨٢	١٤,١٧٤	١٧,١٦٣
	٥,٩١٤	١,٨٢٧	٦٨١	٤٩٢
١٨٥٧/٥٦	٥,٦٩٥	١,٦٢٩	٦,٠٦٦	٤٣,٩٢١
	٦,٦٣٠	٢,٢٥٤	١,٤٧٢	١,٠٠٥
١٨٥٨/٥٧	٧,٩٦٩	٢,٣٣٠	٦,٠٧٩	٣٩,٧٩١
	٦,٤٣٢	٢,٢٤٠	١,٥٥٣	٥٠١

المصدر: Great Britain, India Office, Bombay Commerce, Political and Secret, Range 419, vols. 39 - 106.

الأرقام بآلاف الروبيات الهندية، وبالنسبة إلى كل سنة، وكل مكان يشير الرقم العلوي إلى الواردات والرقم السفلي إلى الصادرات، والأرقام الخاصة بالسنوات المالية ١٨٠٢/١٨٠١ و١٨٠٧/١٨٠٦ لا تتضمن سورات، أما أرقام السنوات المالية بين ١٨٠٣/١٨٠٢ - ١٨٢٧/٢٦ فتتضمن سورات. فإذا لم تصنَّف سورات إلى السنوات التالية - وإن كان ذلك من غير المحتمل - فإن تجارتها مع الخليج الفارسي كانت ضئيلة، ولكن تجارتها مع الخليج العربي كانت على الدرجة نفسها من الاتساع، مثل تجارة بومباي.

٥ - تجارة العراق في تسعينات القرن الثامن عشر[١٨٥]

تنقل البضائع القادمة من الخليج الفارسي حالياً - في الغالب - من البصرة إلى الحلة، ومن هناك تنقل براً إلى بغداد، وهي تتخذ هذا الطريق لأنه من السهل الابحار في الفرات شمالاً أكثر من الابحار في دجلة، والجمارك التي تدفع في البصرة نسبتها ٧,٥ بالمائة لأهالي البلاد بغض النظر عن ديانتهم، و٣ بالمائة للأوروبيين. وعندما تغادر البضائع البصرة لا تتعرض للتفتيش، وإنما تخضع لسبعة من رسوم العبور على طريق الفرات، يُدفع الرسم الأول عند مغادرة البصرة وقدره خمسة قروش ويُدفع الأخير عند الحلة وقدره ثلاثة قروش، أما ما بينهما فأقلّ قيمة. ويدفع الأوروبيون نصف ذلك. أما المراكب التي تبحر شمالاً في دجلة

---

(١٨٥) Guillaume Antoine Olivier, *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république*, 4 vols. (Paris: H. Agasse, 1801 - 1807), vol. 4, pp. 432 - 449.

فتتفادى خمسة من رسوم العبور إذ تدفع رسماً عند البصرة وآخر عند القرنة، ولكنها تسلك هذا الطريق فقط عندما تكون مياه النهر مرتفعة، وفي تلك الحالة تدخل الفرات عند القرنة، وبعد ثلاثة فراسخ تأخذ طريقها بقناة تدعى هاي تحملها إلى دجلة.

وعند دخول بغداد، تدفع البضائع التي تخص أهالي البلاد ٨,٥ بالمائة ضريبة مهما كان مصدرها إذا كانت مصنّفة كـ «بضاعة ثقيلة»، و٥ بالمائة إذا كانت «بضاعة ثمينة» وتُفرض الرسوم وفق الأسعار السارية. أما «البضائع الثقيلة» فتشمل المعادن، والبن، والتبغ، والفلفل، والسكّر، أي بعبارة أخرى كل البضائع ذات الحجم الكبير. أما «البضائع الثمينة» فتشمل الأقمشة بغضّ النظر عن نوعها أو قيمتها. ويدفع الأوروبيون ٣ بالمائة على جميع أنواع البضائع.

وعند مغادرة بغداد، لا تتعرض البضائع للتفتيش ولا تخضع للضرائب. فالبضائع المتجهة إلى البصرة بطريق دجلة أو الفرات لا تخضع لرسوم عبور، ولكن العرب يحصّلون بعض الاتاوات. وعند وصولها إلى البصرة تدفع ٧,٥ بالمائة مثل تلك التي تأتي من الخليج، وعند مغادرتها البصرة إلى فارس أو مسقط أو الهند تدفع ٥ بالمائة، ولم يدفع الأوروبيون أكثر من ٣ بالمائة.

والقوافل القادمة من حلب إلى البصرة عبر الصحراء تدفع الرسوم نفسها، أما تلك القادمة من دمشق فتذهب دائماً إلى بغداد، ولفترة ما، نفذت القوافل القادمة من حلب الإجراء نفسه. ولا تحصّل أي رسوم في الصحراء، ولكن رؤساء القوافل يقدمون بعض الهدايا إلى القبائل العربية التي يمرون بها.

أ ـ الصادرات

ليس على الأوروبيين وحدهم أن يدفعوا ثمناً للسلع الثمينة والوفيرة التي يحصلون عليها من الهند، ذهباً أو غيره من المعادن النفيسة. ففي تركيا أيضاً تنزح عبر تلك القناة كل المعادن النفيسة التي تحصل عليها من أوروبا. ودفعُ ثمن البضائع التي يتم الحصول عليها عبر الخليج يتم بالعملات الذهبية للبندقية وهولندا والمجر وتركيا، وبالقروش القديمة. وبهذه الطريقة تم نزوح ما يزيد عن عشرة ملايين قرش تركي. وكان من الممكن أن يزيد هذا المبلغ لولا قيام تركيا بمد الهند ببعض البضائع الثمينة. وتقدّر العملة التي تصل إلى فارس بخمسة ملايين قرش، والبضائع الأوروبية التي يرسلها الأتراك سداداً لما اشتروه من فارس والهند تقدّر بمليون قرش.

وتحصل الهند على النحاس الخام من مناجم آسيا الصغرى عبر بغداد، كما تحصل أيضاً على كميات كبيرة من النحاس القديم المجلوب من سوريا والعراق والأناضول وكردستان.

والعفصة الجوزية سلعة مهمة أخرى يصدَّر الكثير منها إلى الهند، كما يتم شراء بعض

الأفيون وصمغ الكثيراء من آسيا الصغرى وبغداد وكركوك والموصل، وتصدّر الفوّة كذلك.

ويتم تصدير كميات كبيرة من التمور إلى كرمنشاه وهمذان وشمال فارس وكميات قليلة من الأرزّ أيضاً. وتصدّر من البصرة التمور والأرزّ وأحياناً القمح والشعير إلى مسقط وسورات وخليج بومباي.

وتُصنع أقلام الكتابة التي يستخدمها الفرس والأتراك من الأقصاب التي تنمو شرق شط العرب، وتصدّر كميات كبيرة منها أيضاً إلى الهند.

والخيول التي يربيها العرب المقيمون غرب البصرة وفي بغداد تقدّر تقديراً خاصاً في الهند، ويُصدّر منها أعداد كبيرة كل عام إلى سورات وغوجارات.

ب ـ البضائع الأوروبية

تُستخدم في تركيا أقمشة الساتان والمخمل، والقماش المذهب والمفضض المستورد من ليون، والحرير المموج وغيرها، وكثيراً ما تُجلب إلى بغداد ثم تُنقل منها إلى فارس وقندهار.

وتُرسل الأقمشة الصوفية القادمة من فرنسا إلى فارس وقندهار، ولكن النوع الذي يحظى بإقبال أكثر هو صوف اللندورين (تقليد الصوف الانكليزي) الذي تنتجه مصانع لانغدوك. وعندما أقام الأوروبيون متاجرهم في الخليج الفارسي وأصفهان، تم تسويق كميات كبيرة من الأصواف والمصنوعات الأوروبية الأخرى. وفي عهد كريم خان (١٧٥١ ـ ١٧٧٩) باع الانكليز في البصرة وبوشهر أصوافاً بلغت قيمتها مليون (فرنك) اتجهت نحو فارس. واليوم لا يبيعون أصوافاً في الغالب للأسباب الآتية: في الماضي أجبرت الحكومة الانكليزية شركة الهند الشرقية على شراء كمية معينة من الأصواف من المصانع الانكليزية، فكانت الشركة تبيعها بخسارة في بندر عباس. ولما فقدت الشركة هذه الوكالة أرسلت أصوافها للبيع في بوشهر والبصرة. ولما كان القماش الانكليزي يباع بالخسارة، فإن البلدان الأخرى عجزت عن منافسته، ولكن منذ حصلت الشركة على حرية التصرف في هذا المجال، ارتفعت أسعار الأصواف في البصرة وموانىء فارس ارتفاعاً كبيراً، وأصبح من الممكن بيع الأصواف الفرنسية بأسعار أقل.

ولا ريب في أن الفرنسيين، الذين يتمتعون بتدنّي أسعار قماشهم وتفضيل الناس له في هذه البلاد، سوف يستطيعون تنمية هذا الفرع من فروع التجارة، ولذلك من الضروري اقامة وكالات في البصرة. وتستطيع السفن القادمة من فرنسا أن تحمل الأصواف والمواد المصنعة وأقمشة ليون وغيرها إلى مسقط والبصرة وموانىء فارس. ويستطيعون أن يحملوا في طريق عودتهم المواد الغذائية من البصرة إلى مسقط، أو النحاس والتمور إلى سورات، أو يحملوا بعض البضائع معهم إلى أوروبا. ويستطيعون أيضاً حمل المواد الغذائية والقار المعدني من هيت إلى ايل دو فرانس (موريشيوس).

والأقمشة المطرزة القادمة من ليون تُستهلك على نطاق واسع في الامبراطورية العثمانية، ويصدّر جزء قليل منها إلى فارس، ولكن يباع الكثير منها في بغداد. وقد بذلت محاولات في القسطنطينية لتقليد الأصناف الشائعة الاستخدام، ولكن ثبت صعوبة اتقان الصنع أو انتاجها بسعر رخيص.

وتشكّل الإبر سلعة مهمة، وترسل كميات كبيرة منها إلى فارس، والأنواع الشعبية هي الأكثر انتشاراً بحكم تدنّي أسعارها.

والساعات والأدوات الأخرى لا تباع بسرعة، لذلك لا يُستورد منها إلا القليل.

وتأتي إلى بغداد برّاً كميات من القضبان الحديدية والصلب والمسامير والصفيح والرصاص والقصدير وأسلاك النحاس ورقائق النحاس الأحمر والأصفر المصنوع في نورنبرغ، وتُنقل من بغداد إلى فارس وأحياناً إلى الهند.

وترسل الأواني الزجاجية المجلوبة من البندقية إلى الهند وفارس على الطريق نفسه. ويُقبل الناس في جميع أنحاء تركيا على شراء المنتجات الزجاجية القادمة من بوهيميا مثل القوارير والأطباق والنرجيلات والأوعية، والزجاج المطلي. ويصدّر الكثير منها إلى فارس عبر بغداد والبصرة.

وأحياناً ترسل كميات صغيرة من القرمز المجلوب من مرسيليا إلى الهند عبر حلب، والمرجان المشغول يتبع الطريق نفسه. إذ تتجه النوعيات الأكثر رونقاً منه إلى الهند والأقل إلى فارس، وما يتلف منها يشتريه العرب.

والكهرمان الشفاف الذي يمتاز بلون أصفر جميل، يقدّر تقديراً كبيراً في فارس وبلاد العرب والهند، ويشكل عنصراً مهماً في تجارة بغداد. والأنواع القاتمة منه تستعمل في جميع أنحاء تركيا وبخاصة للغلايين، وتصدّر كميات قليلة منها إلى فارس.

ج ـ الواردات

السكّر: يفضّل السكّر الأمريكي دائماً لجودته على السكّر الهندي، وذلك كلما كانت أسعاره معتدلة. غير أن هذا السكّر يستورد من البنغال ليستهلك في بغداد وبلاد العرب ويذهب بعضه إلى فارس.

البن: يرد إلى البصرة وبغداد في كل عام ما بين٥٠٠٠ بالة من البن ـ ٦٠٠٠ لاستهلاك العراق وكردستان وأرمينيا، ويتجه القليل منه إلى فارس وأحياناً إلى حلب ودمشق.

التبغ: يجلب التبغ الفارسي المعروف بالتنباك من أصفهان وشيراز ويرد إلى بغداد، ومن هناك يُنقل إلى دمشق وحلب واستانبول. ويزرع النوع نفسه بكميات كبيرة جول بغداد ويصدّر إلى مختلف أنحاء تركيا. ويعدّ تبغ شيراز الأجود نوعاً، ويأتي بعده في درجة الجودة تبغ أصفهان، ثم يليه تبغ بغداد. وتقدّر صادرات النوع الأخير بعشرة آلاف بالة بسعر خمسين

قرشاً للواحدة. وهذا النوع من التبغ قوي ولا يستخدم إلا للنرجيلة، ويكون مذاقه لاذعاً إذا لم يتم تبريده من خلال الماء بالقارورة الزجاجية الذي يفصل بين التنباك والمبسم، ولا يصبح التبغ لاذعاً إلا إذا تُرك النبات في الأرض حتى ينضج، ولا تستخدم أوراق النبات وحدها بل تستخدم الأغصان والساق أي النبات كله. والتنباك من فصيلة التبغ الذي يُزرع في أوروبا وفي سائر بلدان الشرق.

النيلة: خلال السنوات العشر أو الخمس عشرة الأخيرة، أصبحت النيلة الأمريكية أكثر ندرة وأغلى ثمناً مما كانت عليه من قبل في تركيا وفارس، وقد تم التوسع في زراعة النبات الذي تستخرج منه النيلة في لاهور وملتان والمنطقة الواقعة حول خليج بومباي. والنيلة التي تأتي من هذه المناطق تماثل تلك التي تأتي من سان دومنغو من حيث الجودة. ويحمل جانب من تلك السلعة إلى سورات، ويتجه الباقي إلى فارس وآسيا التركية عبر كابول وكندلاس بطريق البر[١٨٦]، ونستطيع افتراض أن تجارة هذه السلعة سوف تضيع بعد قليل من أيدي الأوروبيين، وأن النيلة التي تُصنع في الهند سوف تغطي حاجة الامبراطورية العثمانية وفارس. وحديثاً أصبح ينتج بعضها أيضاً في ششتار، شمال شرق البصرة. وقد ذكرنا من قبل أن مصر تنتج الكثير منها...

العقاقير... السحلب... الراوند... السنامكي... الاهليلج (الشعير الهندي)... البطم (الضراوه - ويستخرج منها زيت التربنتينه)...

التوابل: يُستورد الفلفل، والقرفة، وحب الهال (الحبهان)، والجدوار، والسعد، والزنجبيل، وجوزة الطيب، بكميات كبيرة من الهند وترسل جميعاً إلى حلب ودمشق والآستانة، ويوزع القليل منها في آسيا الصغرى. كما يتم أيضاً استيراد كميات محدودة من الزنجبيل وجوزة الطيب المحفوظة في السكّر...

الصمغ... المسك... العنبر...

الشيلان الكشميري: تجلب القوافل الفارسية في كل عام إلى بغداد الشيلان من كشمير بما يعادل مليون قرش، ليُباع في مختلف أنحاء تركيا. وكثيراً ما يُنقل إلى استانبول على يد المبعوثين الذين يرسلهم الباشا[١٨٧] كما تصدّر فارس أيضاً شيلان كرمان الذي لا يصل إلى مستوى شيلان كشمير من حيث الجودة والرونق. إذ يُصنع شيلان كشمير من شعر ماعز التيبت، بينما يُصنع شيلان كرمان من شعر ماعز كرمان. وفي بغداد يتراوح سعر النوع الأول بين ١٥٠ قرشاً و٢٠٠، وسعر النوع الثاني بين ٢٠ قرشاً و٢٥.

الحرير والمنسوجات الحريرية: تستورد البصرة وبغداد الحرير من جيلان والبنغال

---

(١٨٦) أنظر: القسم ثانياً، النص ٦ من هذا الفصل.

(١٨٧) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

والصين وترسله غالباً إلى حلب ودمشق. واستهلاك بغداد منه قليل، وحرير البنغال أقلّ نعومة. وتقوم أربيل وكركوك وسائر جنوب كردستان بمد بغداد بكميات قليلة من الحرير الذي تستخدمه ورش المدينة. وتُجلب كميات كبيرة من المنسوجات الحريرية الخالصة أو الأقمشة الحريرية المخلوطة بالقطن من سورات وغوجارات، من البسيط، والمقلّم، والموشى بأزهار من الحرير أو الفضة أو الذهب. كما يُستورد قماش الحرير البسيط والمقلم أيضاً من البنغال ليعاد تصديره إلى بلاد العرب.

ويتم تسويق منسوجات الحرير والقطن - البسيط والمقلّم - التي تنتجها دمشق وحلب في سائر أنحاء تركيا، وتتلقى منها بغداد والبصرة ما تحتاجان إليه فحسب لاستهلاكهما واستهلاك المناطق التي تقع حولهما مباشرة.

الأقمشة القطنية، الموسلين، قماش الكتان: تزرع أحسن أنواع القطن - التي تناسب صناعة أحسن أنواع الموسلين - في مملكة برو ادجه قرب سورات، وتجلب كميات كبيرة من هذا القطن إلى البصرة، كما يتم استيراد نحو ٣٠ ألف أقة من غزل القطن يتم نقلها إلى الموصل ودمشق وحلب، وتباع عادة بسعر عشرين قرشاً للأقة الواحدة، وتعادل قيمة الكمية كلها ١,٢ مليون فرنك. ويمد ميناء ديفل (؟) - الذي يقع قرب شمال الهند - البصرة وجميع مدن الخليج الفارسي بنوع من القطن الخشن يستعمل في صناعة أقمشة القمصان، كما يستعمل على وجه الخصوص لصناعة أقمشة أشرعة المراكب. ويصنع الكثير من قماش أشرعة المراكب بجزر البحرين. ويأتي من جنوبي فارس نوع من القطن أجود من القطن الذي يزرع على ضفاف نهر دجلة، تستخدمه ورش بغداد وحلب ودمشق.

وتأتي من البنغال كميات كبيرة من الموسلين، ومن المنسوجات القطنية الرفيعة وبعض المنسوجات القطنية المرتفعة الثمن، البيضاء والمطبوعة، من مختلف الأنواع والأسعار، وتصدّر من مدراس وتصنع في ديانوم (؟)، والموسلين يُعرف في فرنسا باسم «برس» لأنه كان يأتي اليها في أول الأمر من فارس. كما يتم استيراد الشيت (الخام) من سدراس، ومدراس، وبوندشري، بكميات كبيرة بطريق البصرة، يرسل الأبيض منه إلى تركيا والمطبوع إلى فارس.

ويصنع قماش الكتان السميك - الأزرق، أو الأبيض، أو الأحمر، ومعظمه أزرق - في سورات، ويصدّر إلى البصرة ليستخدمه العرب.

اللؤلؤ: يستخرج اللؤلؤ بكميات كبيرة من الخليج الفارسي من جران (الكويت) حيث رأس سندم وحول جزر البحرين، وفي المتوسط يستخرج سنوياً ما قيمته مليونا قرش أو أربعة ملايين فرنك[١٨٨]. ويصدّر أكثرها قيمة وجمالاً وأكبرها حجماً إلى الهند والصين، وتقدّر بنحو ثلاثة أرباع القيمة كلها. ويرسل الباقي إلى البصرة ليتم تسويقه في سائر أنحاء تركيا، ولا

(١٨٨) أنظر: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 312 - 316. (The Editor).

يكاد يصل منه شيء إلى فارس. وتصدّر البنغال إلى أوروبا بعض اللآلىء الصغيرة المستديرة.

٦ - واردات النيلة، عام ١٨٠١ (١٨٩)

[الفقرات التالية مأخوذة عن «نسختين من ورقتين أعطاني إياهما تاجران نبيهان وقوران هنا» أي في بغداد، الأولى بفرنسية جيدة، والثانية بفرنسية ركيكة. وهما تقدمان فكرة عن اتساع وتشعب التجارة التقليدية في سلعة مهمة].

حتى عام ١٧٧٦، كانت البصرة وبغداد وكركوك وكردستان تستخدم لوقت طويل نوعين من النيلة يُجلبان من سورات في أكياس جلدية طويلة، ويباعان بالكيس دون وزن لأن الأكياس جميعاً تتساوى في الوزن، وكان سعر النوع الأول منهما يزيد بنسبة ٥٠ بالمائة عن سعر النوع الثاني.

وللتأكد من النوعية، يُثقب الكيس عند طرفه الأعلى، غير أن البائع لا يسمح بثقبه مرة أخرى نظراً لحالات الغش الكثيرة التي تم اكتشافها في هذه الأكياس، التي كانت أحياناً تحتوي على نوع جيد في أعلى الكيس يليه نوع رديء في الوسط، ثم نوع أردأ في القسم الأسفل من الكيس. وفقدت الأكياس شهرتها، وأحجم الناس عن شرائها. ويُجلب كل عام إلى البصرة ما بين ٣٠٠ كيس و٣٥٠ كيساً منها، يباع منها النوع الجيد بسعر ٣٠٠ قرش، والنوع الآخر بسعر ٢٠٠ قرش للكيس الواحد.

وبدأ التجار يستوردون النيلة من سورات في بالات ذات فتحة واسعة تسهّل مهمة فحصها التي يليها تحديد السعر. وعندما اعتلى زمان شاه العرش (١٧٩٣) أُعيد فتح الطرق القادمة من قندهار بعد أن طال إغلاقها، وحُملت النيلة القادمة من ردجات من فارس إلى بغداد، وهي على ثلاثة أنواع: الأول يعرف باسم «كروتة»، والثاني باسم «شامبوري»، والثالث باسم «بوكوي»، وكل بالة من هذه الأنواع الثلاثة تحتوي على ثلاث درجات من الجودة: فرق السعر بين كل منها يعادل ٥ بالمائة. والكروتة تباع بسعر أعلى ٥٠ بالمائة من البوكوي، وتقع الشامبوري بينهما. والنيلة تلقى اهتماماً كبيراً في بغداد وكركوك والموصل وكردستان. وبعد الثورة الفرنسية امتد الاهتمام بها إلى ديار بكر وقيصرية وأزمير ودمشق وحلب وارضروم. ونتيجة لذلك لم تعد نيلة سورات مطلوبة في تلك المناطق، غير أنه يتم استيراد كميات محدودة منها كل عام لتغطية استهلاك بغداد والموصل.

وفي عام ١٧٩٤، أصبحت نيلة البنغال تصل إلى البصرة، وكانت قيمتها أعلى بنسبة ٧ بالمائة، ولكنها ما لبثت أن انخفضت لتتساوى مع الكروتة، وتباع الآن بسعرها عينه. وفي العام الماضي، بيعت الكروتة في بغداد بسعر ٧٣ قرشاً للطرد زنة ٢٤٠٠ درهم، والشامبوري

(١٨٩) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From Jones to Government, Bombay, 24 April 1801,» (Bombay, 381/23).

بـ ٥٠ قرشاً، والبوكوي بـ ٤٧ قرشاً. ولكن الآن، نتيجة قيام شقيق زمان شاه بحصار قندهار، تباع هذه الأنواع من النيلة نقداً بسعر يزيد ١٠ بالمائة عن هذه الأسعار. ومنذ الثورة الفرنسية، يباع ما قيمته مليون قرش من النيلة في بغداد سنوياً، وقبل الثورة كانت قيمة المبيعات نحو ٦٠٠ ألف قرش سنوياً، أما دمشق وحلب، وقيصرية وأزمير، وديار بكر، وتوكات، وأرضروم فاستخدمت النيلة الأمريكية.

وعندما يقع خلاف حول تحديد نوع النيلة التي تصدّرها بغداد أحياناً، تؤخذ كمية منها وتوزن ثم تُحرق، وعندئذ يتصاعد دخان أزرق كثيف، وعندما يتوقف الدخان، ترفع الكمية عن النار وتوزن، ويتم اتباع الطريقة نفسها مع الكميات الأخرى من النيلة، وأكثرها نقصاً في الوزن بعد الحرق يكون أجودها نوعاً، لأن نسبة النيلة الخالصة فيها كبيرة، أما ما يتبقى منها فرماد. والنيلة التي تُحمل في أكياس (جلدية) كثيرة الشوائب، لأنه عند استخدام الطريقة ذاتها اتضح أنها لا تحوي أكثر من ١٢,٥ بالمائة من النيلة و٨٧,٥ بالمائة من التراب الصرف.

والنيلة من أهم السلع التي يرتكز عليها أساس تجارة بغداد وأكثرها ضرورة، وقد ازدادت وارداتها عبر بغداد زيادة كبيرة منذ الحرب الحالية ـ وأدى ذلك إلى توقّف إستيرادها من أمريكا ـ وبعد ذلك انتشر استهلاك النيلة التي تنتجها في سائر أنحاء الأناضول ومعظم الروملي.

وعندنا هنا عدة أنواع من النيلة من انتاج الهند، ويجلب بعضها بطريق فارس عبر قندهار، وهي نيلة كروجيا التي نسميها «لاهوري» وهي من انتاج كروجيا ـ منطقة تقع بين لاهور ودلهي ـ وهناك نيلة ملتان أو لنجيات التي تسمى شامبوري أو بوكوي، بأنواع مختلفة وأسعار مختلفة أحياناً، وإضافة إلى ذلك هناك أنواع أخرى تصل إلينا بحراً من الهند. سواللاهوري هو أجود الأنواع على الاطلاق ويباع حالياً بـ ٨٥ قرشاً نقداً، ويصل إلى ١٤٥ قرشاً في وقت الندرة، وبيع في العام الماضي بـ ٨٥ قرشاً على أساس الدفع السنوي. ولا تتسم هذه الأسعار بالثبات، فهي ترتفع أو تنخفض بحسب ما يرد منها من كميات، والطلب عليها هنا كما هو الحال بالنسبة إلى السلع الأخرى. وفي زمن السلم كان سعر هذه النيلة ٦٥ قرشاً ثم ارتفع بعد ذلك إلى نحو ٨٣ قرشاً، وهو ما يقرب من السعر الحالي، مما أدى إلى زيادة النقود في هذه البلاد، ولكن لما كان الاستهلاك يتزايد، وكذلك كمية ما يزرع منها، فقد جعلها ذلك تقترب من سعرها زمن السلم...

ولما كانت النيلة اللاهوري أجود الأنواع، فإن الأنواع التي ترد من البنغال بحراً تباع عادة بسعر يقل ٥ قروش إلى ٨ عن سعر اللاهوري. أما نيلة ملتان أو البوكوي فتباع غالباً بنصف سعر اللاهوري. وغالباً ما يصل سعر اللاهوري إلى ٨٠ قرشاً، والبوكوي إلى ما بين ٤٥ قرشاً و٤٨، ولكن النيلة التي ترد من سورات ما زالت تباع بسعر أقل من سعر البوكوي من ٨ قروش و١٠ للطرد زنة ٢٤٠٠ درهم بغدادي، أو ست أقات. ومن ثم، إذا كان سعر النيلة

اللاهوري أو الكروجيا ٨٠ قرشاً، فإن سعر النيلة البنغالية يكون ما بين ٧٢ قرشاً و٧٥، والبوكوي أو ملتان ٤٥ قرشاً، ونيلة سورات ما بين ٣٥ قرشاً و٣٨ أو أقل أو أكثر قليلاً. ذلك هو فرق الأسعار بين مختلف الأنواع.

والنيلة اللاهوري تتكلف كثيراً لتصل إلى قندهار حيث يبلغ السعر هناك ما بين ١٤ إلى ١٦ روبيه للطرد الافريزي، وهو الكيل المستخدم في تلك البلاد، ويعادل ٢,٢٥ من الطرد البغدادي الذي يزن ٢٤٠٠ درهم (ست أقات). وغالباً لا يحصل التاجر على ربح كبير إذا تم البيع في قندهار.

وفيما يلي التكاليف التي تتحملها النيلة محسوبة بالروبية بالنسبة إلى الطرد الافريزي:

- النقل من قندهار إلى هرات، يتكلف الطرد عادة نصف روبية.
- الرسوم الجمركية عند هرات، ٤ روبيات للحمل المكون من ٦٠ طرداً.
- النقل من هرات إلى يزد، روبية واحدة للطرد.
- الرسوم الجمركية عند تباس، ٦٠ روبية للحمل.
- الرسوم عند يزد، روبيتان للحمل.
- النقل من يزد إلى بغداد، ٦٠ روبية للحمل.
- الرسوم عند كرمنشاه، ٦٠ روبية للحمل.

وجميع هذه الأرقام التي تتفاوت في درجة الدقة، تتفاوت أيضاً في درجة النقص، بحسب حالة الطقس، ومن ثم فإن النيلة اللاهوري التي تشترى من قندهار بسعر ١٦ روبية وتباع في بغداد بثمانين قرشاً، تحقق ربحاً مجزياً، إذا أدركنا أن الروبية تعادل حالياً ١ ٧/٨ قرشاً دون أن نأخذ ما تستغرقه من وقت في الاعتبار، ولا الكلفة التي تتحملها عند بغداد لأنها لا تهم البائع كثيراً.

واستهلاك هذه الأنواع من النيلة قد يبلغ نحو ٥٠ ألف طرد بغدادي سنوياً، وهناك حاجة إلى جميع هذه الأنواع - بصورة أو بأخرى - خلال الحرب الراهنة.

وهذه السلعة مطلوبة في آسيا، حيث تستهلك بكميات كبيرة، لأن الناس في المناطق الفقيرة يصبغون ثيابهم باللون الأزرق، ولما كانت النيلة الأمريكية قد أصبحت نادرة خلال الحرب الحالية، فإن النيلة الهندية سدت حاجة السوق إلى هذه السلعة.

وأقل أنواع النيلة جودة يُستخدم في بغداد لصباغة الأقمشة الخشنة. ويُصنع في كشتر، قرب بغداد، نوع من النيلة يباع بسعر ١٥ قرشاًللطرد،ويستخدم إلى جانب الأنواع الأخرى من النيلة لمختلف الأغراض.

ولا شك أن تكاليف استيراد نيلة كروجيا عبر قندهار مرتفعة، ويمكن تخفيضها إذا نافستها النيلة المنقولة بحراً، والفرق في الكلفة سوف يحقق أرباحاً باهظة لمن يتولى القيام بهذا العمل. كما أن باستطاعته أن يبيع هذه السلعة أيضاً في فارس إذا طرحها في أسواقها بأسعار أدنى من سعر تلك التي يتم جلبها من قندهار.

٧ ـ شكوى إمام مسقط من جمارك البصرة عام ١٨٠١ (١٩٠)

[أرسل إمام مسقط الرسالة التالية إلى باشا بغداد]

إن تخفيض الجمارك علامة متبادلة على الصداقة بين حاكم البصرة ومسقط، وليس قاصراً على الإمام وحده الذي يخفّض الرسوم على بضائع المتسلم (حاكم البصرة) بقدر ما يفعل المتسلم ذلك بالنسبة إلى بضائعه، وهي ليست بدعة، ولكنه عرف جرى العمل به بين الحكومتين منذ زمن بعيد.

وفي كل عام ترسل إلى البصرة قائمة بالبضائع، وهي الآن بيد المتسلم، وإذا طلبها الباشا منه سوف يتبين أن المبلغ المخفض بلغ في بعض السنوات ستة آلاف قرش، ولم يتجاوز العشرة آلاف إلا العام الماضي عندما ذهب محمد خلول في سفارة مع وفد إلى الباشا على ظهر سفينة ابراهيم ملا علي، عندما بلغت تلك الخصومات ٢٤ ألف قرش، وعندئذ قدم محمد خلول هدايا ثمينة للباشا والمتسلم.

وحساب الباشا الذي يقدر الحسم بعشرين وثلاثين وأربعين ألف قرش فيه مبالغة كبيرة، ما لم يكن المتسلم قدّر قيمة بضائع التجار بطريقة تعسفية بما يعادل ضعف قيمة أسعار السوق، ويقوم بجباية الرسوم الجمركية بحسب تقديره، ويحصل على عشر ريالات على البالة البنغالية وأربع ريالات على بالة البن زيادة عن الرسوم الرسمية، مما يجعل الجمارك التي يتم تحصيلها (بمعرفة المتسلم) ١٥ بالمائة على بعض السلع، أما أهل الحظوة من المسلمين الآخرين واليهود فلا يدفعون سوى ٣ بالمائة، بينما الضريبة الرسمية هي ٨ بالمائة على سعر البيع. وهذه النسبة لا يتم تحصيلها في مسقط من تجار البصرة، ومن ثم يجب اعفاء تجار مسقط منها.

ولكن رغبة من الإمام في الحفاظ على العلاقات الطيبة مع والي بغداد، يجب أن تكون الصلات بينها على قاعدة المساواة، ومن ثم فإذا رغب الباشا عن استمرار العلاقات على أساس المساواة، فإن الإمام شديد الرغبة في قطع كل أنواع الاتصال مع البصرة دون أن ينقص ذلك من صداقته للباشا، ويوافق على عدم تردد سفن البصرة على موانئه ويمنع سفن رعاياه من التردد على البصرة . . .

---

(١٩٠) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From David Seton, Company Resident Musqat to Government, Bombay, 18 February 1801,» (Bombay, 381/20).

٨ ـ تعريفة الجمارك في العراق وحلب واستانبول[١٩١]، عام ١٨١٠

بيان بالرسوم الجمركية التركية المحصلة على الواردات في بغداد بمعرفة الأهالي المحليين بحسب نظام الجمارك المتبع حالياً:

ـ على بضائع البنغال مهما كان نوعها.	٥ بالمائة
ـ على بضائع سورات وجزيرات والسند من مختلف الأنواع.	٥ بالمائة
ـ على بضائع كمباي.	٥ بالمائة
ـ على بضائع سوراتلري وسرماسوت (كذا).	٥ بالمائة
ـ على غزل القطن المسمى انهند.	٥ بالمائة
ـ على غزل القطن المسمى شاجري.	٨,٥ بالمائة
ـ على بضائع جزيرتلري وتافنك وجرماسوت.	٣ بالمائة
ـ النيلة.	$\frac{٥}{٨}$ قرش على الطرد

ـ الفلفل، والسكّر، والحلوى، وخشب الصندل، والخشب الأسود، والحديد، والقصدير، والرصاص، وصمغ اللك، والبن، والقرفة، وحب الهال، وجوزة الطيب، والقرفة الصينية... إلخ. ٨,٥ بالمائة

والرسوم التي تحصل وفق هذه التعرفة في جمرك البصرة تطبّق في بغداد.

بيان الرسوم التركية التي تحصّل في حلب على بضائع الأهالي القادمة من بغداد والبصرة:

ـ بضائع البنغال، الشيلان، بضائع سورات، بضائع جزيرات، بضائع السند:
٤٢ قرشاً لحمل الجمل الواحد

ـ النيلة، شرحه.
ـ البن، ٤٠ قرشاً على كل ٥٠٠ رطل من الوزن.

بيان الرسوم التركية التي تحصّل في استانبول على بضائع الأهالي القادمة من بغداد وحلب:

ـ بضائع البنغال، الشيلان، بضائع سورات، بضائع كمباي، بضائع جزيرات، بضائع السند: ٥ بالمائة

بيان الرسوم الجمركية التركية المحصلة بالبصرة على بضائع واردات الأهالي حسب القواعد المعمول بها الآن بجمرك البصرة:

ـ على بضائع البنغال مهما كان نوعها. ٧,٥ بالمائة

---

(١٩١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From Manesty, Resident at Basra, to Bombay Government, 20 December 1810,» (Bombay, 383/14).

ـ على بضائع سورات، وجزيرات، والسند من مختلف الأنواع.	٧,٥ بالمائة
ـ على بضائع كمباي.	٧,٥ بالمائة
ـ على بضائع سوراتلري وجرماسوت (كذا).	٥,٥ بالمائة
ـ على غزل القطن المسمى تربند	٥,٥ بالمائة
ـ على غزل القطن المسمى شاجزري (كذا).	٨,٥ بالمائة
ـ على بضائع جزيرتلري وتافنك، وجرماسوت (كذا).	٣,٥ بالمائة
ـ النيلة.	$\frac{٥}{٨}$ ٩ قرش على الطرد

ـ الفلفل، السكّر، الحلوى، خشب الصندل، الخشب الأسود، الحديد، القصدير، الرصاص، صمغ اللك، البن، القرفة، حب الهال، جوزة الطيب، القرفة الصينية، القرنفل... إلخ. ٨,٥ بالمائة

ملحوظة

هذه الجمارك تحصل أحياناً وفق تقدير باهظ لقيمة السلعة، ومبالغ فيه دائماً، ولكن تبدو الجمارك الآن معتدلة بالنسبة إلى بضائع سوراتلري وجرماسوت وجزيرتلري وجرماسوت وتفرنك (كذا)، وقد خفضت لمنع التهريب وتشجيع أصحابها على المجيء إلى الجمرك، رغم أنهم يعانون هناك من اختيار المتسلم ومسؤول الجمرك لأحسن البضائع بالسعر الذي يحددونه بأنفسهم.

بيان الرسوم التركية المحصّلة على بضائع الأهالي الوافدة إلى بغداد من البصرة:

تحصّل على جميع أنواع السلع قروشاً إلى قرش (كذا) على البالة الواحدة أو العبوة الواحدة.

٩ ـ تجارة البصرة وبغداد عام ١٨١٤ (١٩٢)

٢٤ شباط/ فبراير ١٨١٤: غادرت السفينة جوناس في طريقها إلى بومباي تحمل مائة حصان عربي وتموراً. وقد زاد الطلب هذا العام على الجياد العربية في الهند. فاشترى كولكهون (الوكيل البريطاني) ٣٠٠ حصان، واشترى تجار هذا الميناء ممن يعملون بهذه التجارة عدداً مماثلاً، ولذلك ارتفعت الأسعار، وأقلها يبلغ ثمن الحصان منه ٤٥٠ قرشاً، أما الجواد الكريم فقد يصل سعره إلى ثلاثة آلاف قرش. وأسعار النقل محددة إلى بومباي بـ ٦٧٥ قرشاً للرأس، وإلى البنغال بـ ٩٠٠ قرش، ولا يتضمن ذلك ضريبة جمركية قدرها ٦٣ قرشاً للحصان في البصرة، ولا تتضمن أيضاً قيمة طعام الخيل ونفقاتها الأخرى.

---

(١٩٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Commercial News Bulletin on Basra,» 17 February 1814 to 26 January 1815, (Bassorah), vol. 3, 1813 - 1816.

٢٢ آذار/مارس ١٨١٤: منذ أربعة شهور أسرت فرقاطة أمريكية ثلاث سفن بريطانية بالقرب من الصين، قدّرت قيمة حمولتها بـ ٢,٤٤٠,٠٠٠ فرنك.

٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٨١٤: التقت سفن عبدالله بن جابر في خليج هرمز بمركب كان قد غادر البصرة إلى بومباي يحمل ٦٠ جواداً يملكها كولكهـون، فهاجمته واستولت عليه بعد قتال دام ثلاثة أيام. وعندما علموا بعد نزولهم إلى شناس أن الخيل ملك للوكيل البريطاني في البصرة، أسرع هؤلاء الغاصبون إلى استئجار مركب آخر بمبلغ ٥٧٠٠ قرش ـ عيناً وأرسلوا الخيول إلى وجهتها الأصلية بصحبة رجلين من عرب قبيلتهم...

معلومات حول التجارة الأوروبية مع ولاية بغداد

منذ أن أُسندت إلينا مهام قنصلية البصرة، لم تدخل أي سفينة فرنسية هذه الميناء، وحدث الشيء نفسه أيام سلفنا، ومن ثم يتضح أنه لا توجد تجارة فرنسية مباشرة مع هذه البلاد. فالعلاقات التجارية الفرنسية مع بغداد لا وجود لها. والواردات من البضائع الفرنسية إلى بغداد تشمل الأصواف، والقلانس، والألماس الهولندي، والمطرزات، والمرجان، والمخمل، والمخمل الذهبي، والحرير الصقيل، والقماش الموشى بالترتر، وخيوط التطريز الذهبية والفضية، والساتان، والحرير اللامع، والشاش، والكريب، والقرمز، والصبغة القرمزية، والورق، والبهرجان (خيوط معدنية)، والأدوات، والمباضع، والساعات، والتفتاه. ولا تصل قيمة هذه السلع الواردة إلى بغداد عن طريق استانبول وحلب ـ وهما مستودعا التجارة الأوروبية مع بغداد ـ إلى ثلاثة ملايين فرنك سنوياً. وفي مقابل ذلك تصدّر بغداد إلى حلب واستانبول معاً، البضائع الهندية والفارسية واللؤلؤ من الخليج الفارسي، والصادرات من هذا الأخير وشيلان كشمير إلى استانبول تقدّر بما يزيد على ثمانية ملايين (فرنك) سنوياً، ولا نعرف قيمة ما يصل منها إلى فرنسا.

وهناك عقبتان تساعدان على تخفيض حجم التجارة الفرنسية مع هذه الولاية احداهما طوبوغرافية لا علاج لها، والأخرى ناتجة عن نشاط الأتراك أنفسهم الذين يعرقلون التجارة بدلاً من حمايتها. أما العقبة الأولى فتتمثل في بعـد بغداد عن استانبول مسافة ٥٠٠ فرسخ، وعن حلب مسافة ٢٠٠ فرسخ، والعقبة الأخرى تتمثل في ازدواج الضرائب الجمركية التي نقدم هنا وصفاً لها.

فالبضائع الفرنسية التي تصل إلى الآستانة تدفع رسوماً جمركية قدرها ٣ بالمائة، ويبيعها التجار الفرنسيون هناك إلى تجار محليين يتولون إرسالها إلى مراسليهم في بغداد، فيلزمون بدفع رسوم تصدير قدرها ما بين ٤ بالمائة و ٥ بالمائة، وفي ديار بكر يدفعون ٥ بالمائة كذلك، وعندما تصل إلى بغداد، تسدد البضائع التي تباع بالوزن ٨,٣٤ بالمائة والتي تباع بالقياس ٥ بالمائة.

وخـلال مستودع حـلب، تفرغ السفن التي تجلب البضائع من فرنسا حمولتها في قبرص أو اسكندرونة، أو اللاذقية حيث لا يدفعون ضرائب جمركية وإنما يدفعون رسوماً بسيطة، وعندما

تصل البضائع إلى حلب يدفع التجار الأوروبيون ٣ بالمائة جمارك ثم يبيعونها إلى التجار المحليين الذين يرسلونها إلى بغداد بطريق القوافل عبر الصحراء، بعد أن يدفعوا رسوم تصدير من ٤ إلى ٥ بالمائة.

ويوضح هذا المثال أن الرسوم التي تتحملها السلعة عند وصولها إلى بغداد هي أربعة في حالة وصولها عبر استانبول، تزيد نسبتها عن ١٧ بالمائة، ورسمان في حالة وصولها عبر حلب (أو ثلاثة رسوم بالفعل لأن الرسوم التي تدفع في اللاذقية أو اسكندرونة رغم بساطتها تمثل عبئاً على التجارة تبلغ نسبتها ما يزيد عن ٩ بالمائة).

ويبدو غريباً ـ في هذا الصدد ـ أن البضائع التي تجلب من مستودع استانبول تقطع ٥٠٠ فرسخ[١٩٣] وتدفع ١٧ بالمائة رسوماً وجمارك بينما تسدد البضائع التي تأتي عبر حلب ولا تقطع إلا ٢٠٠ فرسخ[١٩٤] ما يزيد عن ٩ بالمائة فقط. ويبدو غريباً ـ اكرر ـ أن تجار بغداد لم يتركوا التعامل مع المستودع الأول لمصلحة الثاني، وما زالت تجارة استانبول تعادل تجارة حلب إذا لم تزد عنها. والسبب في ذلك يرجع إلى وجود قافلة واحدة بين حلب وبغداد جيئة وذهاباً مرة واحدة في السنة، بينما توجد اتصالات مستمرة بين بغداد واستانبول كل شهر تقريباً، إما بواسطة القوافل أو بواسطة المبعوثين (الطرطر). والتاجر الذي يشحن بضاعته إلى الآستانة يتوقع أن يصله ما يقابلها خلال بضعة أسابيع، أما إذا شحنها إلى حلب فإنه لا يتلقى ما يقابلها إلا بعد عام، وما يكسبه من الوقت يغطي ما هو أكثر من العجز الناتج عن الكلفة المذكورة أعلاه.

والطريقة الوحيدة للتغلب على الصعوبة الثانية قد تتم من خلال إقامة بيوت فرنسية تجارية في بغداد تتولى بنفسها التجارة والبضائع الفرنسية، وعندئذٍ يدفعون الرسوم الجمركية مرة واحدة فقط (أنظر المواد ٣٧، ٣٩، ٥٧، من الامتيازات) بمعدل ٣ بالمائة.

وكلتا العقبتين تواجه التجارة الانكليزية أيضاً، ولكن حجم هذه التجارة عبر استانبول وحلب ليس كبيراً. فالانكليز يصبون تجارتهم في بغداد من الهند عن طريق البصرة، ومن هناك تفيض على الشرق كله، وهذه البضائع تتكون من السكّر، والنيلة، والفلفل، والقرفة، وجوزة الطيب، والقرنفل، وخشب الصبر، والبخور، والكافور، والزنجبيل، وخشب الصندل، وملح الأمونيا، والترياق، والقصدير، وأيضاً الموسلين، وغزل القطن، والموسلين المطرز، والقماش المصبوغ، والمنسوجات القطنية، والمنسوجات الحريرية، والحرير الموشى بالذهب. وفي مقابل ذلك تصدّر بغداد إلى الهند العملات البندقية والاسبانية، كما تصدّر ما قيمته مليونا قرش من النحاس، ومليون قرش من المرجان، والبهرجان (خيوط معدنية)، والسيوف، والتمور،

---

(١٩٣) تتكون قافلة استانبول من البغال، وطاقة الحمل للبغل الواحد مائة أقّة (٤٠ ألف درهم) تكلّف من استانبول إلى بغداد ٣٠٠ قرش، ومع المبعوثين (البريد أو الطرطر) كل أقّة (٤٠٠ درهم) تكلّف من ١٠ قروش إلى ١٥ قرشاً.

(١٩٤) يحمل الجمل ٢٠٠ أقّة (٨٠ ألف درهم)، ويكلّف ما بين ١٠٠ قرش و ١٢٠ قرشاً.

والعفصة الجوزية، والكهرمان الأصفر، والزمرد، والخيول، والأدوات المصنعة. وتقدر قيمة البضائع الانكليزية التي تباع في هذه الولاية (بغداد) وتجلبها السفن الانكليزية والفارسية والعربية بما يربو على ١٢ مليوناً من الفرنكات، وترجع ضخامة هذه الواردات إلى الأسباب التالية:

١ ـ استفادة الانكليز من الحماية الجغرافية للمنطقة، لاستطاعتهم إرسال بضائعهم بحراً، وهي ميزة تؤدي إلى تخفيض تكاليف النقل إلى قدر محدود جداً.

٢ ـ الميزة التي تتمتع بها البضائع الهندية التي لا تدفع أكثر من ضريبتين جمركيتين واحدة في البصرة، والاخرى في بغداد.

٣ ـ التقدير الكبير لهذه البضائع هنا، يرجع إلى حقيقة أنها لا تواجه أي منافسة. وبالنسبة إلى المنتجات الزراعية، يرجع إلى أنه ليس ثمة بلاد أخرى غير الهند تنتج هذه السلع، أما بالنسبة إلى السلع المصنعة، فيعود إلى أن البضائع المشابهة التي تنتجها وتساويها أو تتفوق عليها، لا تستورد إلى هنا. . .

وفي ما يتعلق بالإنتاج الزراعي لهذه الولاية في مجال الغلال، فإنه يغطي تماماً استهلاك السكان.

١٠ ـ تجارة بغداد عام ١٨٢٤ (١٩٥)

. . . في ما يتعلق بالتجارة، أضرت بها الحرب الأخير ضرراً شديداً، والقوافل التي تأتي من فارس إلى بغداد اليوم أصغر كثيراً من ذي قبل، فقد دأبوا على سلوك طرق أخرى. ومعظم الأعمال التجارية تتم الآن في المدن الواقعة على الخليج الفارسي: شيراز، والبصرة، وبوشهر وغيرها، ولكن يلاحظ المرء أن الأمور تسير في هذه المنطقة وفق مشيئة الانكليز، ففي الخليج الفارسي والعراق العربي لا ينازع الانكليز أحد، وهم وحدهم يؤثرون على ما يجري في هذه البلاد دون أن يتصدى لهم أحد. ومن ثم كثيراً ما يسبب المقيم الممثل للشركة في البصرة الكثير من القلق للباشا، فهو يستطيع أن يعوق تجارة العراق ويمنع البضائع من دخول دجلة والفرات. وداود باشا لا يحب الانكليز، ولكنه يخشاهم ولديه أسباب وجيهة لذلك: فموارده الأساسية تأتي من الجمارك التي يتم تحصيلها على البضائع المجلوبة من الهند. وحالياً، القوافل القادمة من دمشق وحلب والموصل لا تحقق له إلا ربحاً محدوداً. وبدو الصحراء من ناحية، والأكراد من ناحية أخرى، يعيشون في الغالب حالة حرب دائمة، ومن ثم تقطع طرق المواصلات بين هذه المدن كثيراً. والمبعوثون (الططر) يتم ايقافهم وسرقة ما يحملونه، أو يتفادون ذلك بالاستسلام إلى الابتزاز ويدفعون اتاوات تقضي على كل شيء.

---

(١٩٥) مأخوذ عن كتاب لا يحمل توقيعاً، تاريخه ٢٨ نيسان/ابريل ١٨٢٤ في:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, (Baghdad), vol. 9, 1822 - 1830.

وفي الوقت الحالي لا يحدث في العراق العربي ما يلفت الانتباه، فالبلد هادىء نسبياً. وسفن النقل تبحر من دجلة والفرات شمالاً وجنوباً دون صعوبة، ولا توجد أمراض خطيرة كتلك التي حدثت في السنوات الأخيرة، وكل إنسان منهمك في عمله الخاص...(١٩٦).

١١ ـ تجارة السلع والمبادلات النقدية في البصرة، ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦

جدول رقم (٣ ـ ١٩)
تجارة السلع والمبادلات النقدية في
البصرة عام ١٨٤٥ ـ ١٨٤٦

تجارة السلع في البصرة(١):

واردة من	صادرة إلى
الهند: ١٨٤٥ ١,٨٦٥ (نيلة ٦٦٠، قماش دوطي ٤٢٧، شيلان كشمير ٨٠) ١٨٤٦ ١,٩٠٩ (نيلة ٦٢٤، قماش دوطي ٢٠٢، شيلان كشمير ١٢٠)	الهند: ١,٤٤٦ (خيول ١,١٧٥، تمور ١٨٠، مسني ٢٠) ١,٥٦٧ (خيول ١,٣٠٠، تمور ١٢٠، صوف ٤٩)
البحرين: ١٨٤٥ ٧٦٨ (لؤلؤ ٧٥٠) ١٨٤٦ ١٣٢ (لؤلؤ ١٢٥)	البحرين والخليج الفارسي: ٢٣٣ (أرز ٩٠، قمح ٨٤، تمور ٤٥) ٢٢٠ (قمح ١٠٠، أرزّ ٦٨، تمور ٤٢)
فارس: ١٨٤٥ ١٧٤ (تبغ ٤٠، حناء ٣٤، كلس ٢٠) ١٨٤٦ ١٦٨ (تبغ ٤٥، حناء ٤٣، كلس ١١)	فارس: ١١٦ (قماش دوطي ٥٠، تمور ٣٢، قماش أوروبي ٢١) ١٤٣ (قماش دوطي ٦٠، تمور ٣٦، سكّر ٢٥)

(يتبع)

(١٩٦) وكان المصدر التالي:
France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on the Trade of the Pashalik of Baghdad,» 9 February 1823 (Baghdad), vol. 9, 1822 - 1830.
قد قدّر، في العام السابق على تاريخ هذه الرسالة، الواردات من البضائع البريطانية عبر البصرة بما بين ١٠ ملايين و ١٢ مليون فرنك. وكانت السفن العربية تجلب البن (من اليمن)، ولكن نقص حجم التجارة بسبب نشوب النزاع بين الحكومة والمقيم التابع لشركة الهند الشرقية الإنكليزية في البصرة.

تابع جدول رقم (٣ - ١٩)

واردة من		صادرة من
بغداد:		**بغداد:**
١٨٤٥	١٣٧ (حرير دمشقي ٣٥، قار ٢٦، ٧٥ عمائم)	٢,٠٠٩ (لؤلؤ ٧٥٠، بن مخا ١٢٤، شيلان كشمير ٨٠، تمور ٦٨، نيلة ٦٥)
١٨٤٦	١٩٤ (قار ٣٥، شيت أوروبي ٢٢، صوف ٢١)	١,٦٥٤ (نيلة ٦٠٦، بن ١٥٩، لؤلؤ ١٢٥، شيلان كشمير ١٢٠، عمائم ١٠٥)
سوق الشيوخ:		**سوق الشيوخ:**
١٨٤٥	٦٢٩ (قمح ٢٦٤، مسلى ١٢٨، أرزّ ١٢٠)	٤٧٨ (قماش دوطي ٢٥٢، بن ٨٣، حناء ٢٧)
١٨٤٦	٦٦٤ (قمح ٢٢١، أرزّ ١٦٦، مسلي ١٥٧)	٣٤٦ (قماش دوطي ١٢٠، بن ٨٦، فلفل ١٢، حديد بريطاني ١٢)
جدة ومكة:		**جدة ومكة:**
١٨٤٥	٢٤٨ (بن ٢٤٨)	١٤٤ (تمور ١٢٦، عباءات ١٨)
١٨٤٦	٢٣٤ (بن ٢٣٤)	١٣٨ (تمور ١٢٦، عباءات ١٢)
انكلترا مباشرة:		**انكلترا مباشرة:**
١٨٤٥		
١٨٤٦	٧٠ (غير مقروء)	٤٥ (الجلود والشحوم الحيوانية ١٥، الصوف ١٤، العفصة ١٠)

(١) من جداول أعدّها هنري راولنسون في: FO 135/237, and FO 78/7

جدول رقم (٣ - ٢٠)
ملخص تجارة السلع(١)

	وارد من		صادر إلى		الميزان	
	١٨٤٥	١٨٤٦	١٨٤٥	١٨٤٦	١٨٤٥	١٨٤٦
الهند	١,٨٦٥	١,٩٠٩	١,٤٤٦	١,٥٦٧	٤١٩-	٣٤٢-
البحرين والخليج	٧٦٨	١٣٢	٢٣٣	٢٢٠	٥٣٥-	٨٨-
فارس	١٧٤	١٦٨	١١٦	١٤٣	٥٨-	٢٥-
جدة ومكة	٢٤٨	٢٣٤	١٤٤	١٣٨	١٠٤-	٩٦-
انكلترا		٧٠		٤٥		٢٥
إجمالي تجارة البحر	٣,٠٥٥	٢,٥١٣	١,٩٣٩	٢,١١٣	١,١١٦-	٤٠٠-
بغداد	١٣٧	١٩٤	٢,٠٠٩	١,٦٥٤	١,٨٧٢	١,٤٦٠
سوق الشيوخ	٦٢٩	٦٦٤	٤٧٨	٣٤٦	١٥١-	٣١٨-
إجمالي تجارة البر	٧٦٦	٨٥٨	٢,٤٨٧	٢,٠٠٠	١,٧٢١	١,١٤٢
الاجمالي العام	٣,٨٢١	٣,٣٧١	٤,٤٢٦	٤,١١٣	٦٠٥	٧٤٢

- تمت الموازنة بالعملات والسندات.

(١) الأرقام بآلاف الكران، وسعر الصرف عامي ١٨٤٥ و١٨٤٦ كان ٢٢ كران للجنيه الاسترليني الواحد.

جدول رقم (٣ - ٢١)
المبادلات النقدية في البصرة عام ١٨٤٥(١)

وصل من بغداد بالكران مقابل لؤلؤ البحرين	٧٥٠	أرسل إلى الهند عملات قديمة	٢٢٩
		أرسل إلى البحرين بالكران	٥٣٥
		أرسل إلى فارس بالكران	٥٨
وصل من بغداد بالعملات القديمة أرسلها صيارفتها اليهود للربح من سعر الصرف	٢٧٧	أرسل إلى سوق الشيخ بالكران	١٥١
		أرسل إلى فما وجدة بالعملات القديمة والكران	٥٤
الاجمالي	١,٠٢٧		١,٠٢٧

(١) إضافة إلى ذلك، فيما يلي المبادلات بالسندات عام ١٨٤٥:

من بغداد	٢٩٣	إلى الهند	١٨٢
من بغداد لسندات على الهند ثمناً	٥٤٣	إلى مكة وجدة عبر جران (الكويت)	٥٠
لخيول	٨٣٦		٢٣٢

١٢ - تجارة العبيد في البصرة عام ١٨٤٧ (١٩٧)

القنصلية البريطانية
بغداد - ٢٨ نيسان/أبريل ١٨٤٧

سيدي،

تلقيت خلال هذه الأيام القليلة رسائل من البصرة حول موضوع العبيد الافريقيين في ذلك الموقع، وأنقل إليكم منها هنا بعض المقتطفات التي تبدو ذات قيمة احصائية أو سياسية.

١ - لا يوجد حتى ولا مركب واحد ينتمي إلى أي من الميناءين التركيين: البصرة أو الكويت، يعمل في نقل العبيد الافريقيين، والمراكب التي تمد سوق البصرة بالعبيد مملوكة جميعاً للشيوخ العرب المستقلين في الخليج الفارسي، وعدد تلك المراكب التي تدخل شط العرب ما بين ٥٠ مركباً و ١٠٠، ولا يشمل ذلك تجارة العبيد بالمحمرة التي تقوم فيها بصفة رئيسية مراكب من الشاطىء الفارسي.

٢ - متوسط استيراد العبيد إلى البصرة ٢٠٠٠ شخص، وفي بعض السنوات وصل العدد إلى ٣٠٠٠، ولكن في عام ١٨٣٦ لم يتم استيراد أكثر من ألف عبد، نظراً لتوقف إمام مسقط عن تشجيع حركة نقل العبيد.

٣ - يرسل عادة نصف العبيد المجلوبين إلى مدينة المنتفق على نهر الفرات المسماة «سوق الشيوخ»، ومن هناك يتم توزيعهم على جنوب العراق وشرق سوريا، ويرسل نحو الربع إلى بغداد، أما الربع الآخر فيتم التخلص منه في سوق البصرة.

٤ - والرسوم الجمركية على العبيد التي تصل إلى ٣ شامي للشخص، يحصلها عادة متسلم البصرة عن طريق إلزام بعض الموظفين بها مقابل ٦٠٠٠ شامي سنوياً، تعادل نحو ٤٥٠ جنيهاً استرلينياً.

٥ - ينقسم العبيد إلى ثلاث طبقات: الأحباش، والنوبيين، والبومباسيين، وأسعارهم العادية في السوق على النحو التالي:

٦ - ومن المفهوم أن هناك نحو ٢٥٠٠ عبد تم تجميعهم الآن في مسقط في انتظار الفرصة المؤاتية لشحنهم إلى الفرات في مراكب تبحر تحت أعلام شيوخ العرب المستقلين، ولعلهم يصلون النهر خلال الصيف، فإذا منعوا من الابحار في شط العرب فسوف يفرون إلى خورهفان ويفرغون حمولتهم في المحمرة.

وقد اصدر حاكم البصرة أوامره إلى سفينة الحراسة في النهر للاستيلاء على أي مركب

(١٩٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Kemball to Welles,» (FO 195/272).

جدول رقم (٣ - ٢٢)
أسعار العبيد في السوق

	شامي	استرليني
الأحباش: ذكور إناث	= من ١٢٠ - ٢٠٠ = من ١٦٠ - ٣٠٠	٩ - ١٥ ١٢ - ٢٢ ١/٢
النوبيون: ذكور إناث	= من ٢٠٠ - ٢٥٠ = من ٢٥٠ - ٣٥٠	١٥ - ١٨ ٣/٤ ١٨ ٣/٤ - ٢٦
البومباسيون: (زنوج) ذكور إناث	= من ٦٠ - ١٨٠	٤ ١/٢ - ١٣ ١/٢

ينتمي إلى البصرة أو الكويت يحمل عبيداً ويتهيأ للابحار في النهر، ويرسل المركب المنوه عنه إلى ميناء البصرة للمصادرة والبيع، ولكن ليس هناك الآن حظر على مرور سفن عرب الخليج في النهر شمالاً بالحمولات نفسها من العبيد.

ولما كان سكان البصرة المسلمون يتوقعون أن مثل هذا الخطر سوف يتبع ذلك، فهم يعيشون في رعب، لأنهم لن يفقدوا هذه التجارة فحسب، بل لأن مساحات واسعة من الأراضي والنخيل والبساتين سوف يتعذر زراعتها لأن الاعتماد الأساسي حتى الآن على عمل العبيد في الزراعة، ويحتاج الأمر إلى خمسمائة يد عاملة جديدة كل عام تكفي بالكاد لمواجهة التخريب الذي يسببه الطقس الوبائي المهلك لجنوب العراق.

١٣- تجارة الموصل، عام ١٨٥٨[١٩٨]

. . . أشارت تقارير تجارة السلع البريطانية والأوروبية في السنوات الأخيرة إلى زيادة مطردة. فسكان الجبال والفلاحون والبدو الذين كانوا يستهلكون من قبل المصنوعات المحلية، تحولوا تماماً إلى المصنوعات البريطانية والأوروبية، لرخصها، وتنوع أشكالها، وبهاء ألوانها. وجميع أنواع المنسوجات القطنية التي تنتجها مانشستر وغلاسكو منتشرة في البلاد، ويشتريها السكان الفقراء والأغنياء على السواء لصناعة الملبوسات والمفروشات. وقد زاد عدد السكان خلال السنوات الأخيرة زيادة ملحوظة، وتبع ذلك زيادة استهلاك السلع بالقدر نفسه.

(١٩٨) Great Britain, Public Record Office, Foregn Office, «From Rassam to Allison, 29 May 1858» (FO 195/647).

أ ـ تجارة الصادرات

تحتل الموصل أهمية ترجع إلى كفاية انتاجها للاستهلاك المحلي والتصدير. فالتربة خصبة، وتقدم حصاداً جيداً من القمح والشعير دون استخدام المخصبات، والفلاح لا يفعل أكثر من نبش التربة وبذر الحب، فيحصل على محصول وفير. والغلال التي تنتج هنا تفيض عن حاجة الاستهلاك المحلي، واستهلاك جانب كبير من البدو العرب، غير أن ما يزرع مساحة صغيرة وقسم كبير من أرض الولاية الذي يقع بين دجلة والفرات بمسافة نحو ١٢٠ ميل عرضاً و ٢٤٠ ميل طولاً أرض بور فيما عدا بعض المساحات القليلة المزروعة هنا وهناك. وفي الحقيقة لا يزيد امتداد الزراعة على تسعة أميال جنوب الموصل نظراً للحاجة إلى الأمن والحماية من غارات العرب الرحّل.

ب ـ صوف الغنم

زادت صادرات صوف الغنم في السنوات الأخيرة زيادة كبيرة، فالمراعي الغنية في بلاد ما بين النهرين تلائم جيداً تربية الأغنام والماعز والإبل، ولا ريب أنه إذا بقيت القبائل العربية مسالمة، وتخلت عن عادة السلب والغزو، ووجهت كل عنايتها للاهتمام بقطعانها، يمكن ادخال أغنام المارينو بنجاح كبير، مما قد يؤدي إلى تحسين أحوالها، ويعطي دفعاً كبيراً لتجارة التصدير من هذه السلعة. والصوف يقدم دعماً كبيراً إلى تجارة الموصل، فهي تلقي إليها المزيد من النقود التي لولاها لنزحت عملتها لمواجهة الواردات المتزايدة من السلع البريطانية والأوروبية.

ج ـ العفصة الجوزية

والسلعة الثانية المهمة في تجارة التصدير هي العفصة الجوزية، وهي انتاج بري يجمع من أشجار البلوط التي تنمو بوفرة في جبال كردستان. وفي بعض السنوات تزيد كمية المحصول فتصل إلى نحو ثلاثة آلاف قنطار، وأحياناً تبلغ حداً تافهاً فلا تتجاوز ٤٠٠ قنطار إلى ٥٠٠. وهذه السلعة توفر للأكراد الفقراء ما يكسبون به عيشهم وهم غالباً يقايضون هذه السلعة بالمصنوعات (التي يحتاجون إليها)، وهو محصول ثمين يأتي دون بذل النفقات من أجله، وفي فترة الجني تذهب العائلة كلها لجمعه.

د ـ القطن

والقطن أيضاً من المحاصيل المهمة في هذه الولاية، ولكن لا يزرع منه حالياً إلا ما يكفي حاجة الاستهلاك المحلي، لأن الفلاحين يخشون من توسيع زراعته فيؤثر على السوق وتهبط أسعاره إلى حد كبير. وتربة الموصل تصلح تماماً لزراعة القطن، فلا تحتاج إلى مخصبات، والمياه وفيرة يمكن توجيهها أي وجهة بقليل من الجهد.

ويعتمد التوسع في زراعة القطن على ما يمكن تقديمه إلى المزارعين من تشجيع. وفي

ظل إدارة علمية بعض الشيء، قد يمكن زراعة مساحات واسعة من الأرض من هذا المحصول. وبعد وقت قصير قد يصبح سلعة هامة من سلع التصدير مثلما هي الحال الآن بالنسبة إلى صوف الغنم.

والمنتجات الزراعية الأخرى مثل السمسم، والأرزّ، وحبوب القطاني، والتبغ تدر محصولاً طيباً ولكنها لا تزرع على نطاق واسع...

١٤ ـ التجارة والملاحة والعملة والأسعار في البصرة عام ١٨٥٩ (١٩٩)

خلال السنة التجارية التي انتهت في ٣١ آب/أغسطس ١٨٥٩، تزايدت قيمة تجارة البصرة إلى حد لم تبلغه من قبل في السنوات السابقة، وهو ما يمكن التحقق منه بالحسابات من جانب والتقديرات من جانب آخر.

وعندما نفعل ذلك، على أي حال، يجب أن نضع نصب أعيننا أنه نظراً للاحتفاظ بالأرقام والمصادر المختلفة لقنوات التصدير والاستيراد في الجمرك، فإن الأرقام التي نوردها في الجداول التالية يجب ألا أن نعتبرها أرقاماً دقيقة، ولكن هذه الدقة تتزعزع حتى أنه يمكن القول إنه يصعب وضعها موضع الاعتبار لتأثيرها غير الملموس على النتائج العامة للسنة التي لا تحسب اعتماداً على سجلات الواردات والصادرات فحسب، بل تحسب أيضاً من العوائد الجمركية المفروضة عليهما.

وهناك أسباب متنوعة أدت إلى ما أصاب تجارة البصرة من تحسن عام، ومن تقلب بين القنوات القديمة والمعترف بها خلال السنة الماضية، وكل من تلك الأسباب سيوضع موضع الاعتبار في موقعه المناسب.

والتحسن ليس ملحوظاً في التجارة الخارجية وبخاصة في الواردات. ودون أن نتوقف أمام تلك التي تجلب من انكلترا والتي لم يلحق بها إلا تغيير طفيف عما كانت عليه في السنوات السابقة، يصبح ضرورياً لفت الأنظار إلى البضائع التي تأتي من فرنسا وبلجيكا من حيث علاقتها بالاجراءات التي تتخذها الحكومة التركية لتحسين قوى الانتاج والتجارة الداخلية.

وفي الاتجاه نحو تحقيق هذه الغاية، وصلت سفينة شراعية وقاربان بخاريان نهريان تحمل الآلات ومضخة للري من مصنوعات أوروبا، وذلك خلال عام ١٨٥٨. والسفينة الشراعية التي تبلُغ حمولتها نحو ستمائة طن جاءت لتستخدم في التجارة الخارجية للبلاد، والقاربان البخاريان جاءا لخدمة التجارة الداخلية تحت رعاية الحكومة التركية، والوقت الذي انقضى منذ بداية تنفيذ هذه المشروعات حتى الآن قصير بالدرجة التي لا تسمح بإبداء رأي له

(١٩٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Report, 28 April 1860,» (FO 195/647).

وزنه حول نتائجها الفعلية، وإن كنا نستطيع القول إن النجاح الذي حققته موضع تساؤل، وذلك على ضوء الطريقة التي تسير بها الأمور حتى الآن.

ولما كانت الملاحة النهرية بالقوارب البخارية بيد أفراد على دراية بحاجات البلاد وقدراتها، وكان المشروع خاصاً، لا أتردد في تأكيد أن مشروع الخط البخاري النهري مشروع ناجح، لأنه لو تمّت تنميته جيداً لكانت التجارة بين البصرة وبغداد حققت عائداً مجزياً يشجع على إقامة المزيد منه. ومن ناحية أخرى، لا تكاد الواردات الفرنسية والبلجيكية تترك أثراً على تجارة المدينة.

وفي ما يتعلق بالهند، نلاحظ أن الواردات ـ وبخاصة المصنوعات البريطانية ـ حققت نجاحاً واضحاً هذا العام، وقد تجاوزت قيمتها الاجمالية ٩٠٤,٤٩٩ شامي زيادة على المتوسط العام بين الأعوام ١٨٥١ ـ ١٨٥٥، ولا تتوافر لدي وثائق تعينني على المقارنة بسنوات أخرى سابقة أو لاحقة. ففي تلك السنوات، حقق القطاع الهندي من تجارة الواردات عام ١٨٥١ الحد الأقصى من حيث القيمة فبلغ ١,٧٤٩,٠٠٠ شامي، وحدّه الأدنى عام ١٨٥٥، فبلغ ١,٤٤٤,٤٤٣ شامي، وبذلك كان المتوسط يبلغ ١,٥٥٩,٨٤٥ شامي.

ويعود التحسن إلى الطلب المتزايد في بغداد على الأدوات والمصنوعات الأوروبية التي تأتي عن طريق بومباي، نتيجة الأخطار المحيطة بالطريق بين بغداد وحلب الذي كانت تصل عبره كميات كبيرة من السلع قبل عام ١٨٥٨. وعلى كل، تعرّض تجار بغداد لخسارة فادحة في العام الماضي نتيجة فقدان قافلة في الطريق بين دمشق وبغداد، ومذ ذاك قلّت التجارة على هذا الطريق عما كانت عليه من قبل كثيراً. وأدى تدفق العملة على البلاد ـ بخاصة من الهند ـ لشراء التمور والخيل والبغال، على نطاق لم يسبق حدوثه من قبل، إلى تقوية هذا الفرع من التجارة وبلوغه ما هو عليه الآن من اتساع في البصرة، حيث تساهم فارس أيضاً في هذه التجارة، فبلغت قيمة وارداتها ٩٢١,٢١٦ شامي مقابل ٣٣٨,١٣٨ المتوسط للفترة ١٨٥١ ـ ١٨٥٥، وكانت الغلال في طليعة الواردات حيث بلغت ما قيمته ٦٠٨ ألف شامي أي نحو ثلثي جملة الواردات، وما يقرب من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه في الأعوام السابقة التي كانت تجلب خلالها البصرة الغلال من بغداد وسوق الشيوخ. وعلى كل، لم تأتِ أي واردات من هذه السلعة من بغداد في الفترة التي نعرض لها الآن، ولم يأتِ إلا القليل من سوق الشيوخ وما حولها، مما جعل البصرة أكثر اعتماداً على الخارج من ذي قبل لسد حاجتها من الغلال.

وفي ما يتعلق بالجزيرة العربية بما فيها البحرين ومسقط واليمن، ليس هناك شيء في هذا التقرير يميزها عن السنوات السابقة يستدعي منا تعليقاً خاصاً، كذلك لا تحتاج التجارة بين البصرة وبغداد إلى إبداء الملاحظات، فقد سبق أن بيّنا أسباب زيادة حجمها.

وعلى ذلك يبقى أن نتناول بعض الخصائص القليلة التي تتعلق بتجارة الصادرات،

فهذه التجارة مع الهند حققت نتائج مرضية، وبخاصة أنها تتحكم بغيرها من هذه التجارة، وفيما يلي ما تم تصديره من سلع إلى الهند:

التمور	١,٠٠٠,٠٠٠ شامي
الخيول	٥١٠,٠٠٠ شامي
البغال	٨٠,٠٠٠ شامي
	١٥٩٠,٠٠٠

وكان المتوسط للسنوات الخمس التي سبقت الاشارة إليها على النحو التالي:

التمور	٦٥٨,٠٠٠ شامي
الخيول	٥١٠,٠٠٠ شامي
البغال	—

وخلالها كان المعدل على النحو التالي:

التمور	الحد الأقصى عام ١٨٥١	٨٨٠,٠٠٠
	الحد الأدنى عام ١٨٥٥	٥٠٠,٠٠٠
الخيول	الحد الأقصى عام ١٨٥٥	٢٥٨,٠٠٠
	الحد الأدنى عام ١٨٥٣	١٧٢,٤٠٠

ولا نجد ملامح مميزة لصادرات التمور إلى مسقط وسواحل الخليج الفارسي، فقد بلغت قيمتها نحو ما كانت عليه في المواسم السابقة. وقد صدّرت إلى بغداد تمور قيمتها ٧٥ ألف شامي في مقابل ١٢,٠٥٠ في العام الماضي، وقد جاءت الزيادة لسد النقص في المحصول المحلي.

وبالعودة إلى الجدول الخاص بالسفن البريطانية التي وردت إلى البصرة خلال العام الماضي نجد أن حمولتها تقدّر بـ ٥٥١٠ ½ أطنان، فإذا أخذنا في اعتبارنا السنوات السبع الأخيرة، التي بلغت أقصى حمولة خلالها ٢٠١٨ طناً وأقلها ١٢٧٢ طناً، فإن الزيادة هذا العام تمثّل ٣٩٠٠ طن، وكانت قيمة الواردات في الوقت نفسه والوسيلة عينها ٧٥٤ ألف شامي عيني، ولكني لست في موقف يسمح لي بتأكيد نسبتها إلى متوسط القيمة السنوية للسنوات السبع السابقة، ولكنها إذا قدّرت بالضعف لاعتبرت دون الحد ولما تجاوزته.

وهناك سفينتان تأتيان سنوياً من لندن، وقد حملتا هذا العام بضائع إلى سوق بغداد بلغت قيمتها ٢٩٦ ألف شامي. وجاءت سفينة ثالثة من لندن محملة أسلاكاً وأعمدة البرق الواردة لحساب الحكومة التركية والتي لا نعرف قيمتها.

والسفينتان اللتان تأتيان من بومباي استأجرهما تجار البصرة المحليون كنوع من الاستثمار، وهما تحملان، أساساً، المنسوجات، والنيلة، والسكّر، والمعادن، والأواني

الخزفية. . . الخ. . . الخ، لتلبية الطلب في الأسواق الداخلية. وتشكل هذه البضائع رسائل لتجار ووكلاء بالبصرة في المحل الأول تبلغ نحو ثلثي الحمولة تم استيرادها لحسابهم والباقي استوردوه لحساب عملائهم في السوق الداخلية. وحمولة الباخرة تعادل حمولة السفينتين اللتين ذكرناهما، ولكنها تحمل بضائع إلى تجار البصرة وحدهم.

وقد بلغت أعداد السفن الشراعية العربية التي تحمل أعلاماً بريطانية (وتعرف باسم البغالة) التي دخلت ميناء البصرة ثلاثة أضعاف ما كانت عليه من قبل في السنوات السابقة من حيث الحمولة والقيمة النسبية للبضائع.

ويتضح من هذه القائمة أن حمولة السفن البريطانية التي غادرت البصرة خلال السنة المنتهية في ٣١ آب/أغسطس ١٨٥٩ بلغت ٤٦٥٠ طناً من الصادرات البالغ قيمتها ٣٦٢ ألف شامي. . .

والزيادة الملحوظة في حمولة السفن البريطانية خلال السنة الماضية ترجع إلى سببين: زيادة الطلب في الهند على التمور بمجرد أن يحلّ موسم استيرادها، وتشحن على عدد كبير من السفن الشراعية، فضلاً عن حالة الاضطراب القائمة حول الميناء الفارسي المحمرة الواقع على شط العرب على بعد نحو خمسة وعشرين ميلاً جنوب البصرة، والتي حالت دون اتجاه السفن الشراعية إليها إذ كانت تحمل عدداً من شحنات التمور إلى السوق الهندية، ومن ثم قصدت البصرة.

ودون هذين السببين اللذين جاءا لمصلحة الملاحة البريطانية، ما كان باستطاعة السفن البريطانية أن تحمل كل تلك الشحنات وأن تدخل في منافسة مع سفن أهالي البلاد التي تعمل عادة في نقل التجارة بين البصرة والهند.

والسفن الأخيرة، حتى لو كانت ترفع أعلاماً بريطانية، يملكها أهالٍ يرتبطون بمصالح في البلاد أو يقيمون في موانىء الخليج الفارسي، وهم لذلك يرعون الشحنات التي تحملها سفنهم الشراعية أو سفن أصدقائهم. ولما كانت تلك السفن تكفي حاجة تجارة البلاد في الظروف العادية، ونظراً لأن هناك الآن سفينتين شراعيتين كبيرتين، فإن ذلك يساعد على خدمة انتظام التجارة، التي سوف تعمل لذلك على جعل المنافسة غير مجدية بنقل الشحنات بأسعار قد لا تكون مجزية بالنسبة إلى السفن البريطانية التي تشارك في تجارة المنطقة بين الهند وهذا الميناء جيئة وذهاباً. وكمثال على ذلك، فإن السفينة الشراعية التي أشرنا من قبل إلى جلب الحكومة التركية لها من أوروبا لاستخدامها في التجارة الخارجية، قد حملت شحنة إلى بومباي، ولكن ذلك جاء بتدخل من جانب السلطات المحلية لضمان تدبير هذه الشحنة، ولو تُرك التجار لاختيارهم الشخصي لفضلوا السفن المحلية (البغالة) التي يشترك معظمهم في ملكيتها أو يعملون كوكلاء لأصحابها. وبعد أن أفرغت السفينة حمولتها في بومباي، بذلت جهود لضمان تدبير شحنة لها تحملها عند عودتها، ولكن دون أن تحقق تلك الجهود النجاح طالما تُرك مصدرو البضائع على حريتهم في اختيار وسيلة النقل، حتى تم خفض قيمة أجرة

الشحن (النولون) على هذه السفينة إلى ما يقل عن قيمة تكاليف الشحن بالسفن المحلية (البغالة). وعلى الرغم من ذلك لم تجد أكثر من مائة طن من البضائع لتحملها في رحلة العودة، رغم اتجاه الأمور لمصلحتها سواء فيما يتعلق بسرعة النقل وتأمين البضاعة من التعرض للتلف. . .

والشامي العيني هو العملة التي تتم بها المبادلات النقدية في البصرة، وهو العملة الوحيدة المستخدمة على نطاق واسع بين العرب من البصرة إلى بغداد في موسم التمور، والجدول التالي [غير مدرج هنا] يبين القيمة النسبية لسعر صرف هذه العملة خلال العام الماضي مقابل العملات الأخرى الموجودة في البصرة وعلى الرغم أن كل هذه العملات متداولة، غير أن نسبة غلبة الواحدة على الأخرى منها في التداول بالغة التقلب ولا تتسم بالثبات سواء خلال المواسم أو سنوياً، وتعتمد على عوامل لا يمكن التنبؤ بها أو تقديرها. وخلال الفترة المبينة في الجدول، كانت جميع العملات الذهبية سواء الغازي أو المطبّق أو الجنيه الاسترليني نادرة ولا تكاد توجد في التداول، نتيجة زيادة الطلب في بغداد، ولكن الطلب على هذه العملات غير ملموس في البصرة سواء كأداة للتعامل في الصفقات المحلية أو لاجراء التحويلات النقدية. وفي المبادلات من النوع الأول يفضل كران محمد شاه، والشامي العيني، والريجي على غيرها من العملات. وبالنسبة إلى المعاملات مع الهند يفضّل كران محمد شاه، والكراون الألماني، والريال الاسباني، أما المعاملات مع بغداد فتتم بكران محمد شاه.

ولا أستطيع أن أقدم مقارنة مرضية للاختلاف في قيمة الشامي العيني خلال العام الذي نحن بصدده مع غيره من السنوات السابقة عليه، ولكن إذا نظرنا إلى متوسط سعر الصرف المبين في التقارير الخاصة بالسنوات ١٨٥٢ ـ ١٨٥٥ معاً، خلال الموسم من أول أيلول/سبتمبر حتى آخر كانون الأول/ديسمبر الموضح في الجدول، نجد أن قيمة الشامي العيني بالنسبة إلى العملات الأخرى التي لم استطع أن اعقد مقارنة بهـا، قد زادت بنسبة كبيرة.

ويرجع ذلك إلى النقص البطيء والمستمر الناتج عن فقدان الكمية المتداولة منه، التي لم تحدث من قبل في العملات الأخرى، كما أن تجار الهند وفارس وبلاد العرب في سعيهم إلى الحصول على العملة من هذا النوع في وقت مبكر حتى يمولوا مشترياتهم بأقل تأخير ممكن، يضطرون غالباً إلى منافسة بعضهم البعض في الحصول على بعض المبلغ المتداول من تلك العملة في البصرة التي من دونها تتوقف أعمالهم، لأن هذه العملة دون غيرها هي التي يقبلها أصحاب المنتجات الزراعية للتعامل على محاصيلهم.

ريتشارد روجرز
نائب القنصل، البصرة

١٥ ـ قيمة وحجم وأسعار الصادرات والواردات الرئيسية (١٨٦٤ ـ ١٩٥٨) [٢٠٠]

. . . يرينا التمحيص الدقيق للجدول (٢٦/١) أن النمو في مجموعة قيمة الصادرات في الفترة المبكرة (١٨٦٤ ـ ١٩١٣) كان يعود، في ما يخص الصادرات الزراعية، إلى النمو السريع في كمية الصادرات، إذ إن أسعار الصادرات الزراعية ثابتة على وجه العموم، أو منخفضة قليلاً، باستثناء سعر الشعير. بينما النمو البطيء في مجموع قيمة الصادرات، على قدر ما يتعلق الأمر بالصادرات الزراعية خلال فترة ما بين الحربين (١٩١٩ ـ ١٩٣٩)، يعود إلى انخفاض الأسعار، إذ ان كميات صادرات البضائع الزراعية كانت تزداد زيادة محسوسة. [أما عن تقلبات الأسعار خلال الحرب العالمية الثانية وفي أعقابها] فيمكن القول إن معدل النمو البطيء أو الهبوط المطلق لنمو الصادرات الزراعية أثناء الحرب كان يعود إلى تناقص الكميات المتوافرة للتصدير، على الرغم من ارتفاع أسعار الصادرات. وزيادة قيم الصادرات الزراعية خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كانت ترجع إلى زيادة أسعارها وكمياتها معاً، عدا الفترة المشمولة بالحرب الكورية (١٩٥٠ ـ ١٩٥٣)، حين دخل ارتفاع الأسعار الدور الأول. . .

فانخفاض أسعار الحنطة العراقية بالنسبة إلى أسعار الشعير خلال الفترة ١٨٩٦ ـ ١٩٢٥، يعود إلى ازدياد كميات الحنطة ذات النوعية الجيدة التي صارت تجهزها أمريكا وروسيا ودول البلقان لأسواق القارة الأوروبية وبريطانيا، وكذلك يرجع إلى التحسن العظيم في وسائل النقل والمواصلات الرخيصة وخزن الحبوب، الذي أثّر بدوره على المنتج العراقي الذي لم يتمتع باقتصاديات الانتاج الكبير هذه، تأثيراً جعله يحدد انتاجه من الحنطة بالاستهلاك المحلي تقريباً، ويحصر التصدير في الفائض من هذا الانتاج فقط. ومن الجهة الأخرى، فإن التوسع في انتاج منتجات الألبان، وبخاصة في بريطانيا، رفع الطلب على الشعير العراقي وسعره، ويعتبر هذا الشعير ذا نوعية جيدة بالمقارنة مع الحنطة العراقية والشعير الذي تجهزه الأقطار الأخرى. . .

ونرجع الآن إلى أسعار المنتجات الحيوانية وكمياتها وأهم هذه المنتجات هي الصوف، والجلود، والحيوانات، والشعر، والمرعز، والسمنة. ولهذا الغرض يرينا الجدول رقم ١١ اتجاه كمية الصوف والجلود المصدرة وأسعارها.

ارتفعت كميات الصوف المصدّرة من الرقم القليل نسبياً وهي ٣٠٠ طن سنوياً في الأعوام ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ إلى ذروتها، وهي ١٢,٦٠٠ طن سنوياً في الأعوام ١٨٩٦ ـ ١٩٠٣. وحدث هذا بالرغم من حقيقة انخفاض أسعارها، من السعر البالغ ٣٨,٦ ديناراً للطن الواحد في الأعوام ١٨٦٤ ـ ١٨٧١ إلى السعر المتدني البالغ ١٩,٦ ديناراً للطن الواحد في سني

---

(٢٠٠) حسن، التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الإقتصادي، ١٦٨٤ ـ ١٩٥٨، ص ١٠٢ ـ ١٠٥، ١٠٩ ـ ١١٥ و٢٢٧ ـ ٢٣٢.

الذروة. وهذا يرينا أن الزيادة العظيمة السرعة في مجموع قيمة الصادرات[٢٠١] في الفترة المبكرة هي بسبب ازدياد الكمية بصورة رئيسية، عدا السنوات العشر التي سبقت الحرب العالمية الأولى، حينما ارتفع سعر الصوف إلى ٧١,٦ ديناراً للطن الواحد في عام ١٩١٢ - ١٩١٣. ولم يسترجع هذا السعر العالي للصوف المصدر إلا في الأعوام ١٩٣٣ - ١٩٣٩، حينما بدأ بالارتفاع ببطء إلى ٧٥ ديناراً للطن الواحد. واستمرت كميات الصوف المصدرة في الارتفاع، على الرغم من هبوط السعر خلال فترة ما بين الحربين، من ٣,٨٠٠ طن سنوياً في عام ١٩١٢ - ١٩١٣ إلى ٥,٦٠٠ طن سنوياً في الأعوام ١٩٣٣ - ١٩٣٩.

وقد ارتفع سعر الصوف ارتفاعاً ملحوظاً إلى ١٢٣,٥ ديناراً للطن الواحد، وازدادت صادراته إلى ٦,١٠٠ طن سنوياً خلال فترة الحرب العالمية الثانية. إلا أن تعاظم قيمة الصوف خلال سنوات ما بعد الحرب كان يعود بكليته تقريباً إلى ارتفاع أسعاره، إذ بلغت ٢٢٤,٦ ديناراً للطن خلال الأعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٨، بينما عانت كمية الصادرات بعض الثبات ثم الانخفاض، فهبطت إلى ٥,٤٠٠ طن سنوياً قبيل قيام الثورة [العراقية] في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨.

إن الزيادة البطيئة نسبياً في كميات الصوف المصدرة خلال الثلاثينات، والثبات ثم الهبوط الجزئي خلال سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية، كان يعود إلى ازدياد الطلب المحلي المترتب على نشوء مصانع النسيج الصوفية الحديثة واتساعها.

وخلافاً لبقية الصادرات العراقية الزراعية والحيوانية الأخرى، نلاحظ أن صادرات الجلود انخفضت كميتها، ولكن أسعارها قد ارتفعت ارتفاعاً شديداً. لقد ارتفعت كمية صادرات الجلود من ٢,٥٠٠ طن في الأعوام ١٨٦٤ - ١٨٧١ إلى ٣,٣٠٠ طن في العام ١٩١٢ - ١٩١٣، على الرغم من انخفاضها انخفاضاً ملحوظاً ما بين هذين التاريخين. ثم ارتفعت قليلاً إلى ٣,٤٠٠ طن في الأعوام ١٩٠٤ - ١٩١١. وارتفع سعر هذه السلعة ثلاثة أضعاف، من ٦,٢ دنانير للطن الواحد في الأعوام ١٨٦٤ - ١٨٧١ إلى ١٧ ديناراً للطن الواحد في العام ١٩١٢ - ١٩١٣.

وكان نشوء وتطور صناعة الأحذية والجزمات والسراجة المسؤول منذ الثلاثينات عن هذا الانخفاض النسبي في كميات صادرات الجلود...

الواردات

... وعلى الرغم من ذلك [النقص في المادة، وتغير وحدات القياس]، من الممكن الحصول على بعض المعلومات عن الأهمية النسبية لعاملي الكمية والسعر في تحديد قيمة الواردات من بعض السلع الاستهلاكية مثل السكّر، والشاي، والمنسوجات التي كانت تزيد عادة على نصف قيمة الواردات. والجدول (٣/٢٦) يقدم تقديراً لأثر التغيرات في الكمية

---

(٢٠١) أنظر الجدول رقم (٣ - ٩).

والسعر لهذه السلع في الفترة من الأعوام ١٨٩٢ - ١٨٩٥ إلى الأعوام ١٩٥٢ - ١٩٥٨.

وبصفة عامة، كانت التغيرات في قيمة الواردات تؤدي إلى تغيرات في كمياتها. ولكن من المفيد أن ندرس التغيرات في كمية كل من هذه السلع وسعرها.

أولاً: ارتفعت الكمية المستوردة من الشاي ارتفاعاً حاداً من ١٣,٢ طناً في الأعوام ١٨٩٢ - ١٨٩٥، إلى ٨٤,٣ طناً في عام ١٩١٢ - ١٩١٣، بينما هبط سعرها أو معدل قيمتها بسرعة من ٤٠٠ دينار إلى ٢١٤ ديناراً للطن الواحد خلال الفترة نفسها. لذا، فإن ارتفاع قيمة استيراد الشاي حوالى أربعة أضعاف ونصف الضعف، كان يعزى بصورة رئيسية إلى الزيادة في الكمية، إذ ارتفعت أكثر من ستة أضعاف، خلال هذه الفترة المبكرة. أما الهبوط النسبي في كمية الشاي المستوردة خلال فترة ما بين الحربين، فلم يكن نتيجة لارتفاع سعره، الذي كان منخفضاً، وإنما كان يعزى بعض الشيء إلى أن الشاي في تجارة الترانزيت إلى ايران (حوالى نصف مجموع القيمة والكمية) كان ضمن أرقام استيراد الشاي لسنة ١٩٢٢، وإلى أن أرقام الاستيراد للسنوات المتأخرة صافية من تجارة الترانزيت، وإلى انخفاض القوة الشرائية بسبب تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية (١٩٢٩ - ١٩٣٣)...

ثانياً: ازدادت كمية المستوردات من السكّر زيادة ملحوظة في الفترة السابقة على الحرب العالمية الأولى من ٣,٩٤٥ طن في الأعوام ١٨٨٥ - ١٨٩٢، إلى ١١,٩٥٦ طناً في الأعوام ١٩٠٤ - ١٩١١، بينما هبط سعره من ١٥ ديناراً إلى ١٢ للطن الواحد. وقبل الحرب مباشرة هبطت كمية السكّر وارتفع سعره. وبعد الحرب ارتفعت الكميات والأسعار معاً ارتفاعاً كبيراً فبلغت وارداته ٦٢ ألف طن (بما في ذلك تجارة الترانزيت إلى إيران)، وبلغ سعره ٣٨ ديناراً للطن. وبعد ذلك هبطت الكميات والسعر معاً، إلى ٣٨,٦٨٥ طناً بسعر ١١ ديناراً للطن في ١٩٣٣ - ١٩٣٩...

ثالثاً، وأخيراً - إن الزيادة في قيمة المستوردات من المنسوجات خلال الفترة المبكرة، كانت تعزى إلى الارتفاع في كل من الكمية والسعر. بينما ارتفعت كمية المستوردات من المنسوجات من ٢٥,٣٠٠ حزمة في الأعوام ١٨٩٢ - ١٨٩٥، إلى ٢٧,٩٠٠ حزمة في عام ١٩١٢ - ١٩١٣، ارتفع السعر من ٢٧ ديناراً إلى ٣٢ ديناراً لكل مائة حزمة خلال الفترة المذكورة. ومن الجهة الأخرى، فإن ارتفاع مجموع قيمة المستوردات من المنسوجات ارتفاعاً قليلاً نسبياً، خلال فترة ما بين الحربين، من ١,٦٦٨,٠٠٠ دينار في الأعوام ١٩٢٦ - ١٩٣٢، إلى ١,٧٤٦,٠٠٠ دينار في الأعوام ١٩٣٣ - ١٩٣٩، كان مصحوباً بزيادة في الكمية المستوردة، حيث ازدادت من ٦٥ مليون ياردة مربعة إلى ٩٣ مليون ياردة مربعة، وارتفاع في السعر من ٢٥ ديناراً إلى ٣٢ ديناراً لكل ألف ياردة مربعة، خلال الفترة نفسها.

[بعض الأرقام متضاربة، مثل تلك الخاصة بالشاي في الأعوام ١٨٩٧ - ١٩٠٣، والمنسوجات في الأعوام ١٩٣٣ - ١٩٥٨ - المحرر].

جدول رقم (٣ - ٢٣)

قيم وكميات «وأسعار» مستوردات الشاي والسكر والمنسوجات

١٨٩٢ - ١٩٥٨

المدة	الشاي			السكر			المنسوجات		
	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بالطن	السعر بالدينار للطن	القيمة بآلاف الدنانير	الكمية بمئات الحزم أو بملايين الياردات المربعة	السعر(٣) بالدينار لكل مائة حزمة أو لكل ألف ياردة مربعة
١٨٩٢ - ١٨٩٥	٤	١٣,٣	٤٠٠(٣)	٨,٥	٣٩٤٥	١٥(٤)	٣٤٩	٢٥٢	٢٧
١٨٩٧ - ١٩٠٣	٢٣,٥	٥٣,٥	٢٥٤	٩٦,٣	٥٨٤٨	١٦(٥)	٤٣٩,٨	١٧٥	٢٤
١٩٠٤ - ١٩١١	٢٣,٥	٩٦,١	٢٣٤	١٢٦,٩	١١٩٥٦	١٢(٦)	٨٧٠,٣	٣٠١	٢٩
١٩١٢ - ١٩١٣	١٨,٠	٨٤,٣	٢١٤	١٣٥	٩٧٥٥	٢٣٤	٨٨٧	٣٧٩	٢٢
١٩٢٢	٤٩٠,٠	١٨٠٠	٢٧٢	٢٣٨٠	٦٢٦٠٠	٣٨	٥١٢٧	—	—
١٩٢٦ - ١٩٣٣	٢٧٩,٠	١٩٥٧	١٤٧	٦٧٦	٢٨٧٩٢	٢٤(٧)	١٦٦٨	٦٥	٢٥
١٩٣٣ - ١٩٣٩	٢٧٩,٠	٢٦٩٩	١٠٤	٤١٠	٣٨٦٨٥	١١(٨)	١٧٤٦	٩٣	٣٢
١٩٤٠ - ١٩٤٥	٦٩٥,٠	٢٥٠٢	٢٦٩	٧٩٤	٢٨٤٠١	٣٠	٢٩٩٦	٥٥,٧	٢٥١
١٩٤٦ - ١٩٥١	٢٤٢٨,٠	٦٤٣٩	٢٧٦	٣٣٠٨	٦١٠٩٨	٥٤	٨٠٠٣	٦٨,٥	٢٧٨
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٦٠١١,٠	١٦٠٦١	٣٩٤	٦٣٠٤	١٢٧٨٧١	٥٠	٩١٩٣	٩٧,٥	٢٢٧

(١) أ. مقربة إلى مائة حزمة للفترة ١٨٩٢ - ١٩١٣.
ب. مقربة إلى ألف يارد مربع للفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٨.
(٢) أ. لكل مائة حزمة للفترة ١٨٩٢ - ١٩١٣.
ب. لكل ألف يارد مربع للفترة ١٩٢٩ - ١٩٥٨.
(٣) ١٨٨٩ - ١٨٩٥.
(٤) ١٨٩٤ - ١٨٩٥.
(٥) ١٨٩٧ - ١٨٩٨ و١٨٩٩ - ١٩٠٣.
(٦) ١٩٠٤ و١٩٠٦ - ١٩١١.
(٧) ١٩٢٩ - ١٩٣٢.
(٨) ١٩٣٣ - ١٩٣٧.

الجدول رقم (٣ - ٢٤)

الأرقام القياسية لحجوم الصادرات الزراعية والحيوانية

ومجموع الصادرات وأسعارها (عدا النفط) ١٨٦٤ - ١٩٥٨

	الفترة	الصادرات الزراعية		الصادرات الحيوانية		مجموع الصادرات	
		الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر	الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر	الرقم القياسي للحجم	الرقم القياسي للسعر
الفترة المبكرة	١٨٦٤ - ١٨٧٩	١٣,٤٨	٩٠,٣١	٣٨,١٣	٦٢,٠١	١٦,٢١	١٠٠,٢٠
	١٨٨٠ - ١٨٨٧	١٦,٧٠	٦٤,٣٠	—	—	١٣,٤٤	٦٤,٣٠
	١٨٨٨ - ١٨٩٥	١٤٥,١٠	٢٩,٠٣	٩٨,٦٠	٤٦,٩٣	١٣٥,٠٣	٣٢,٤٠
	١٨٩٦ - ١٩٠٣	١٠٩,٣٤	٤٥,٠٤	١٣٢,١٤	٣٥,٣٣	١١٣,٧٣	٤١,٥٧
	١٩٠٤ - ١٩١١	٩٧,١٤	٧٦,٠٧	١٤٠,٨١	٦٢,٣١	١٠٣,٩٩	٧١,٣٥
	سنة الأساس ١٩١٢ - ١٩١٣	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
الفترة المتأخرة	١٩١٩ - ١٩٢٥	٥٧,٨		٢٥٦,٣	٧٣,٩	١١٣,٣	١٦٣,٦
	١٩٢٦ - ١٩٣٢	٧٣,٥	١٣١,١	١٣٩,٥	٨٤,٣	٨٨,٨	١٠٨,٦
	١٩٣٣ - ١٩٣٧	١١٨,٧	٨٣,١	١١٣,٩	٩٤,٣	١١٧,١	٨٣,٣
	سنة الأساس ١٩٣٨ - ١٩٣٩	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠
	١٩٤٠ - ١٩٤٥	٦٣,١	٣٤٥,٤	١٢٩,٣	١٤٩,١	٨١,٥	٢٣٤,٦
	١٩٤٦ - ١٩٥١	٩٣,١	٤٥٣,٤	٢١٦,٦	٣٣٧,٣	١٢٧,٧	٢١٦,٩
	١٩٥٢ - ١٩٥٨	١٢٣,٩	٣٠٤,٩	١٦٦,٠	٢٤٥,٣	١٤٢,١	٢١٩,٩

السنتان ١٩١٢ - ١٩١٣، و١٩٣٨ - ١٩٣٩ = ١٠٠

الجدول رقم (٣ - ٢٥)

كميات «وأسعار» صادرات التمور والحبوب، ١٨٦٤ - ١٩٥٨

المدة	التمور				الحنطة				الشعير			
	الكمية		السعر		الكمية		السعر		الكمية		السعر	
	مقرباً إلى (١٠٠) طن	النسبة المئوية	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية	مقرباً إلى (١٠٠) طن	النسبة المئوية	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية	مقرباً إلى (١٠٠) طن	النسبة المئوية	سعر الطن بالدينار	النسبة المئوية
١٨٦٤ - ١٨٧١	١٠١	١٤,٧	٨,١	١٠٥,٣	١٤	٧,٤	٦,٣	٦٧,٧	٣	٠,٤	٣,٧	٣٧,٩
١٨٧٢ - ١٨٧٩	٦٠	٨,٧	٥,٨	٧٥,٣	١٧	٨,٩	٧,٠	٧٥,٣	—	—	—	—
١٨٨٠ - ١٨٨٧	١٠٥	١٥,٣	٥,٠	٦٤,٩	—	—	٥,٣	٥٦,٠	—	—	٥,٠	٥١,٠
١٨٨٨ - ١٨٩٥	٥١٠	٧٤,٤	٦,٤	٧٣,١	٢٤٦	١٨٣,١	٤,٩	٥٢,٠	٣٣٩	٤٣,٩	٢,٢	٢٣,٦
١٨٩٦ - ١٩٠٣	٥٤٥	٧٩,٥	٥,٧	٧٤,٠	١١٨	٦٣,١	٣,٨	٣٠,١	٣٦٣	٤٧,١	٤,٠	٤١,٠
١٩٠٤ - ١٩١١	٦٧٣	٩٨,٣	٥,٤	٧٠,١	١٥٤	٨١,١	٦,٦	٧٠,٩	٤٦٨	٦٠,٧	٦,٦	٦٧,٧
١٩١٢ - ١٩١٣	٦٨٥	١٠٠,٠	٧,٧	١٠٠,٠	١٩٠	١٠٠,٠	٩,٣	١٠٠,٠	٧٧٢	١٠٠,٠	٩,٧	١٠٠,٠
١٩١٩ - ١٩٢٥	١,٥١٨	٢٢١,٠	٩,٦	١٢٤,٧	٣٨٦	٣٠٣,٠	٦,٩	٧٤,٠	٥٠٥	٦٩,٠	٧,٧	٧٩,٠
١٩٢٦ - ١٩٣٢	١,٤٠٨	٢٠٥,٤	٨,٢	١٠٦,٥	٢٤٩	١١٣,١	٧,٢	٧٧,٠	١,٠٤٧	١٣٥,٧	٤,٥	٤٦,٣
١٩٣٣ - ١٩٣٩	١,٦٤٠	٢٣٩,٥	٥,٧	٧٤,٠	٤٠٣	٣١٣,١	٤,٥	٤٩,٠	١,٨٧١	٢٤٣,٥	٣,٢	٣٣,٨
١٩٤٠ - ١٩٤٥	١,٢٣٧	١٦٥,٩	١٥,١	١٩٦,١	٦٤	٣٣,٧	٣٣,٣	٢٣٩,٠	١,٤٦٩	١٩٠,٣	١٧,٢	١٧٧,٣
١٩٤٦ - ١٩٥١	٢,٢١٨	٣٢٣,٧	٢٠,٥	٣٣٦,٣	١٨٨	٩٩	٤٦,٨	٥٠٣,٠	٣,٠٩٧	٤٠١,٣	٣١,٧	٢٢٣,٧
١٩٥٢ - ١٩٥٨	٢,٤٠٠	٣٥٠,٣	١٤,٥	١٨٠,٩	١١٢	٥٩	٢٠,٠	٢١٥,٠	٣,٤٣٧	٤٤٥,٣	١٨,٩	١٩٤,٨

سنة الأساس ١٩١٢ - ١٩١٣ = ١٠٠

الفصل الرابع

النقل

شهد نظام النقل في الهلال الخصيب خلال الفترة موضوع الدراسة تغيراً أكثر من ذلك الذي أصاب فروع الاقتصاد الأخرى. ففي عام ١٨٠٠ كانت وسائل النقل البرية والبحرية على نحو ما كانت عليه منذ مئات أو حتى آلاف السنين. وعند عام ١٩١٤ كانت البواخر تحمل جُل التجارة البحرية، ومُدت بسرعة شبكة للخطوط الحديدية والبرقية وبدأ ظهور السيارات، والتليفونات، بل وحتى الطائرات.

أولاً: الملاحة

كان حجم النقل البحري محدوداً حتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، ففي عام ١٧٨٤ أبحرت أربعون سفينة فرنسية ـ مجموع حمولتها ستة آلاف طن ـ إلى موانىء اسكندرونة وسوريا وفلسطين، ولكن النقل البحري الفرنسي أخذ يتلاشى خلال الحروب النابوليونية، ثم استعاد نشاطه ببطء شديد(١). وفي عام ١٨٠٣، بلغت موانىء مصر ٤٦ سفينة نمساوية تقدّر حمولتها بسبعة آلاف طن. واستمر هذا المعدل خلال النصف الأول من عام ١٨٠٤. ولا بد أن يكون حجم النقل البحري المتجه إلى سوريا مساوياً لذلك تقريباً(٢). وفي عام ١٨٢٤، وصلت إلى بيروت ١٩ سفينة بريطانية تقدر حمولتها بثلاثة آلاف طن، واستمر هذا المعدل مع بعض التغيرات خلال العشرينات(٣). ومن المحتمل أن تكون حمولة السفن المحلية أكبر، إذ قرر بوالكونت عام ١٨٣٣ أن لسوريا ما بين ١٥٠ سفينة و ٢٠٠ معظمها بني في طرابلس،

(١) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 36.

(٢) Austria, Haus - Hof und Staatsarchiv, Tuerkei, vol. 2, p. 135.

(٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 616/1), and John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), p. 52.

ولكن الخشية من استيلاء محمد علي عليها أدت إلى قيامها برفع أعلام أجنبية(٤).

وازدادت ملاحة بيروت زيادة كبيرة تحت الحكم المصري، ففي الفترة ١٨٣٥ - ١٨٣٧ دخلت الميناء ٣٠٠ سفينة حمولتها نحو ٥٠ ألف طن، من بينها ٣٠,٠٠٠ طن حملتها سفن مصرية، و ٥٥٠٠ طن لليونانية، و ٥٢٠٠ للفرنسية، و ٣٩٠٠ للسردينية، و ٣٠٠٠ للنمساوية و ١٧٠٠ للسفن البريطانية، وغيرها(٥). وفي ما يتعلق بالموانىء الأخرى، بلغت حمولة النقل البحري المتجه إلى اسكندرونة ٣٣٠٠ طن، وإلى اللاذقية ١٠,٢٠٠ طن، وإلى طرابلس ٤١٠٠ طن، وكانت معظم السفن تحمل العلم العثماني، ولعله كان العلم المصري(٦).

ولا تتوافر لدينا أرقام عن النقل البحري في الأربعينات، ولكن عند عام ١٨٥٠ ارتفعت جملة السفن الواردة إلى بيروت إلى ١٥٧٣ سفينة، حمولتها ١٢٦ ألف طن(٧). وإلى بيروت جاءت عام ١٨٥١ نحو ٣٣٥١ سفينة حمولتها ٢١٩ ألف طن، وفي عام ١٨٥٢ جاءت ٤٥٠٦ سفن حمولتها ٢٤٢ ألف طن. ومن الحمولة الأخيرة، كان هناك ٣٨ ألف طن للسفن الفرنسية، و ٣٠ ألفاً للبريطانية، وكان نصيب السفن الشراعية العثمانية التي تقوم بالنقل البحري على الساحل نحو ثلثي العدد، غير أن حمولتها لم تتجاوز في المتوسط ٣٣ طناً مقارنة بمائتي طن تقريباً للسفن الأوروبية(٨).

واستمر الاتجاه نحو زيادة حجم النقل البحري حتى عام ١٨٦٦، عندما كان متوسط حركة الملاحة في بيروت ٤٠٠ ألف طن(٩). وفي عام ١٨٦٧، تحت تأثير الكساد العالمي، هبط إجمالي الحركة إلى ٢٩٦ ألف طن(١٠). ويبدو أن هذا المعدل استمر طوال السبعينات، لأن المتوسط فيما بين الأعوام ١٨٧١ - ١٨٧٩ بلغ نحو ٣١٠ آلاف طن(١١). ولكن حدثت قفزة بعد ذلك، فعند عام ١٨٨٤، بلغ الاجمالي ٤٤٨ ألف طن، وأصبح ٥٣٤ ألفاً في

---

(٤) Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte : L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 262.

(٥) Bowring, Ibid., p. 55.

الرقم المصري تقديري، والرقم الإجمالي يتعارض مع الأرقام المعطاة في الصفحة ٥٣.

(٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 10 February 1838,» (FO 78/341).

(٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 26 July 1851, (Damas), vol. 3.

(٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 5 July 1853, (Beyrouth), vol. 5.

(٩) أنظر توزيعها في القسم رابعاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(١٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Rousseau to Moustier, 10 July 1868,» (Beyrouth), vol. 9.

(١١) Great Britain, Accounts and Papers: 1872, vol. 58, «Syria»; 1874, vol. 66, «Beirut»; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch 31 March 1876,» (Beyrouth), vol. 9, and Great Britain, Accounts and Papers 1878 - 1879, vol. 72, «Beirut».

١٨٩٠، و ٩٥٠ ألفاً في عام ١٨٩٦[١٢]. وفيما بين الأعوام ١٩٠٢ ـ ١٩٠٤ كان المتوسط ١,١٨٠,٠٠٠ طن[١٣]، وفي عام ١٩١١ ـ ١٩١٢ كان المتوسط ١,٣٨٣,٠٠٠ طن لبواخر الشحن و ٥٠ ألفاً للسفن الشراعية التي دخلت ميناء بيروت، ومن بين الأولى كان هناك ٣٧٧ ألف طن للسفن الفرنسية و٣٤٢ ألفاً للبريطانية، و١٩٧ ألفاً للنمساوية، و ١٩٤ ألفاً للروسية[١٤]. وفي عام ١٩١٣، كانت الحمولة الاجمالية لجميع السفن التي دخلت ميناء بيروت ١,٧٩٩,٠٠٠ طن، قامت بشحن وتفريغ ٢٤٦ ألف طن من البضائع[١٥].

وفي ما يتعلق بالموانىء الأخرى، عند عام ١٨٥٨ وصل النقل البحري في ميناء اسكندرونة إلى نحو مائة ألف طن، وفي عام ١٨٧٨ بلغ ١٨٥ ألفا، وفي عام ١٨٨٥ وصل إلى ٢٩٢ ألفاً، وعند عام ١٨٩٨ كان ٤٠٠ وألفاً، وفي عام ١٩١١ ارتفع إلى ٥٨٠ ألفاً[١٦]. وكان إجمالي حمولة السفن التي قصدت طرابلس ٦٢ ألف طن عام ١٨٥٧، و٤٨٤ ألفاً عام ١٨٩١، و ٥٢١ ألفاً عام ١٩٠٥[١٧]. وفي يافا بلغت جملة حمولة السفن عام ١٨٦٣ نحو ٩٨ ألف طن، وكانت ٢٠٠ وألفين عام ١٨٧٦، و٦٠٤ آلاف عام ١٨٩٨، و١,٠٩٠,٠٠٠ طن عام ١٩١٢[١٨]. وأخيراً، زاد النقل البحري في ميناء حيفا من ٩٧ ألف طن عام ١٨٩٢، إلى ٢٧٠ ألفاً عام ١٩٠٢، و٦٩٧ ألفاً عام ١٩١٢[١٩]. وقد ازداد النقل البحري في يافا وبيروت وطرابلس وحيفا بوصول خطوط السكك الحديدية إلى تلك الموانىء، ونمو الموانىء الفلسطينية الذي ساعدت على تحقيقه الهجرة الألمانية واليهودية إلى فلسطين.

وترجع تلك الزيادة في حجم الملاحة إلى استخدام البواخر، وأول باخرة وصلت إلى بيروت جاءت من استانبول في أيلول/سبتمبر ١٨٣٥، وفي آب/أغسطس ١٨٣٦ وصلت باخرة أخرى إلى إسكندرونة من لندن لتحمل البريد الخاص بحملة تشناي. وفي عام ١٨٣٧

---

(١٢) Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900), table p. 343.

(١٣) Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, «Beirut».

(١٤) Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 1913, vol. 100, «Beirut».

(١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Beirut,» and Jacques de Monicault, *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français* (Paris: Librairie technique et économique, 1936), pp. 26-28.

(١٦) Great Britain, Accounts and Papers: 1859, vol. 30, «Alexandretta»; 1878 - 79, vol. 72, «Aleppo»; Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, p. 373, and Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 1913, vol. 100, «Aleppo».

(١٧) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Tripoli»; Verney et Dambmann, Ibid., p. 368, and Great Britain, Accounts and Papers 1905, vol. 93, «Beirut».

(١٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1864, vol. 61, «Jaffa»; 1877, vol. 83, «Jaffa»; Verney et Dambmann, Ibid., p. 354, and Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, «Jerusalem».

(١٩) Verney et Dambmann, Ibid., p. 359; Great Britain, Accounts and Papers: 1905, vol. 93, «Beirut,» and 1914, vol. 95, «Beirut».

كانت البواخر البريطانية تأتي بانتظام إلى بيروت من لندن عن طريق مالطة والاسكندرونة(٢٠) وفي العام نفسه، بدأ تسيير خطين من البواخر لخدمة تجارة المشرق: احدهما لشركة لويد النمساوية من تريستا، والآخر لشركة المساجيري (الملكية، ثم الوطنية، ثم الإمبراطورية، وأخيراً البحرية، على التوالي) من مرسيليا(٢١). ولم يصل الخط الأخير إلى الموانىء السورية إلا عام ١٨٤٥(٢٢). وقد ارتفع حجم سفنهما ببطء، فزادت الحمولة الاجمالية لسفن شركة لويد من متوسط ٢٥٤ طن عام ١٨٣٦ إلى ٣٩٧ طناً في ١٨٥٠، و ٥٢٦ طناً في عام ١٨٦٠، وإلى أكثر من ألف طن عام ١٨٧٤. وصاحب ذلك إنخفاض في كلفة الشحن للطن الواحد من ٤٧ جنيهاً استرلينياً عام ١٨٧٤ إلى ٢٤ جنيهاً عام ١٨٧٠. وكان الخط النمساوي أفضل إدارة، ففي عام ١٨٥٣ كتب القنصل الفرنسي أن النمساويين أكثر دقة، وأن لديهم ٤٠ باخرة الكثير منها بواخر جديدة، بينما كان لدى الشركة الفرنسية ١٨ باخرة، الكثير منها قديم ولا يعمل بكفاءة. غير أن الشركتين عملتا معاً، وحققتا أرباحاً عالية، فأعلنت شركة المساجيري أنها حققت ٢٨ بالمائة أرباحاً، وزادت قيمة أسهمها عن الضعف، كذلك كانت الشركة النمساوية ناجحة أيضاً(٢٣). وفي عام ١٨٤٢، بدأت شركة بنسولار أند أورينتال تسيّر خطاً بين مينائي سوتهامبتون وبيروت عن طريق استانبول(٢٤). ولكنها اكتفت باستانبول بعد بضع سنوات، غير أن الكثير من البواخر الانكليزية ترددت على الموانىء السورية بانتظام أو عرضاً. وفي عام ١٨٤٤ تأسس خط شركة فواندي عثمانية، وفي عام ١٨٥٦ تم تسيير خط روسي يربط أوديسا بالموانىء السورية(٢٥). وقد شرحنا الوضع عام ١٨٥٩ في النص رقم ٣. وظهرت خطوط بحرية أخرى إيطالية ويونانية وغيرها. وبحلول عام ١٨٧٨، كان القنصل البريطاني في بيروت يذكر أن البريد كان يقطع الرحلة من لندن إلى بيروت عن طريق برنديزي في ثمانية أيام أو تسعة فقط، وهو رقم لم يقل بشكل واضح إلا بعد إدخال البريد الجوي(٢٦).

---

(٢٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Dispatch of 25 September 1835,» (Beyrouth), vol. 1 ter; «29 August 1836,» (Beyrouth), vol. 2, and «24 May 1837,» (Beyrouth), vol. 2.

(٢١) أنظر: Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 161 - 163.

(٢٢) Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), p. 183.

(٢٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commericale, «Report of 24 February 1853,» (Beyrouth), vol. 5, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Malmesbury, 28 December 1852,» (FO 78/914).

(٢٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 31 December 1847,» (FO 78 / 715).

(٢٥) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800-1914,* pp. 137 and 167.

وللمزيد من التفاصيل، أنظر:

B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s.n.],1984), pp. 176 - 179.

(٢٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eldridge to Derby, 1 May 1878,» (FO 195/1201).

وفي ما يتعلق بالبضائع، استمرت البواخر تحصل على أجور شحن أعلى من تلك التي تحصل عليها السفن الشراعية لعدة عقود، ولذلك لم تكن البواخر تُستخدم إلا لنقل البضائع الثمينة أو التي تتطلب سرعة النقل[٢٧]. ولكن عند حلول السبعينات أصبحت السفن الشراعية تقصر نشاطها على تجارة الساحل وبعض البضائع ذات الحجم، مثل الفحم.

والتغيرات التي نتجت عن تطور الملاحة البخارية يمكن أن نقدرها من تفحّص البيانات التي قدّمها الربابنة البريطانيون إلى قنصليتهم في بيروت محتجين على إطالة مدة التأخير. وفي عام ١٨٥١، كانت الحمولة المعتادة للسفن الشراعية ما بين ١٤٠ طناً و ١٥٠، ومتوسط الزمن الذي تستغرقه الرحلة بالنسبة إلى إحدى عشرة سفينة من ميناء ليفربول إلى بيروت (نحو خمسة آلاف ميل) كان بين ٤١ يوماً و٤٢، وكانت السفينة الأكثر سرعة تقطع المسافة في ٢٧ يوماً، والأبطأ تقطعها في ٦٧ يوماً. وفي عام ١٨٥٦ كان المتوسط بالنسبة إلى أربع بواخر من تلك التي تعمل بالرفاص ٢٨,٥ يوماً، و ٢١ يوماً لأكثرها سرعة، و ٤٠ يوماً لأبطأها، وكانت حمولة معظم هذه البواخر نحو ٣٥٠ طناً، ولكن باخرة حمولتها ٨٢٤ طناً قطعت تلك المسافة في ٢٨ يوماً بما في ذلك التوقف في جبل طارق ومالطة والاسكندرية واسكندرونة. وفي عام ١٨٥٨، كان متوسط الرحلة بالنسبة إلى ثلاث بواخر ٢٤,٧ يوماً، واستغرقت أبطأها ٣١ يوماً (مع التوقف في الاسكندرية واسكندرونة) واستغرقت أسرعها ١٩ يوماً[٢٨]. وتراوحت حمولتها ما بين ٧٠٠ طن و ٨٠٠. ومع بداية هذا القرن ارتفع متوسط حمولة السفن البريطانية التي تصل إلى بيروت إلى ألف طن للسفينة، ونقص زمن الرحلة من ليفربول إلى بيروت إلى نحو ١٥ يوماً. ويقابل ذلك رحلة السفينة الشراعية عام ١٨٤٦ من ترييستا إلى بيروت التي استغرقت ٢٥ يوماً[٢٩]، ومع بداية هذا القرن أصبحت تستغرق خمسة أيام بالباخرة.

وحتى قبل استخدام البخار وزيادة حجم السفن التي أدت إلى خفض تكاليف الشحن، لم تكن تكاليف نقل السلع الخفيفة والثمينة المصدرة من أوروبا إلى سوريا ذات بال. ففي عام ١٨٥١، يذكر تقرير للقنصل الفرنسي أن النولون لنقل طرد يحتوي على ٦٠ ثوباً من القماش السويسري (٢٥٠٠ ياردة) قيمته ٤٠٦٢ قرشاً بالسفن الشراعية من مرسيليا إلى بيروت ٤٥ قرشاً يضاف إليها تسعة قروش لصنادل التفريغ وللحمالين في بيروت، ثم ٤ بالمائة جمارك وتمغة، و ٧,٥ بالمائة سمسرة وعمولات ومصاريف تخزين، لتبلغ بذلك جملة الكلفة للطرد الواحد من ذلك القماش ٥٠٤ قروش[٣٠].

ولكن تكاليف الشحن (النولون) شكلت جانباً أكبر من قيمة الصادرات. ففي عام

---

(٢٧) أنظر الأرقام الخاصة بعام ١٨٥٠ في:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800-1914*, p. 163.

(٢٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 616/4).

(٢٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report for 1846, 26 June 1846,» (Beyrouth), vol. 5.

(٣٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report of 1 May 1851,» (Beyrouth), vol. 6.

١٨٣٥، يذكر أن النولون من بيروت إلى فرنسا كان يحدد عادة بواقع خمسة فرنكات للقنطار (زنة مائة رطل)، أو ١١٠ فرنكات للطن المتري، غير أن قلة السفن رفعت القيمة بمقدار ٨ إلى ١٠ فرنكات[٣١]. وفي عام ١٨٤٢، حددت قيمة النولون من فلسطين إلى مرسيليا على السفن الشراعية الفرنسية بما بين ٤ و ٥ فرنكات، وعلى السفن الأجنبية الأخرى ما بين ٣ و ٣,٥ فرنكات لكل مائة كيلوغرام (تساوي ٤٢ فرنكاً) أو ما بين ٣٠ و ٣٥ فرنكاً للطن[٣٢]. وفي عام ١٨٥٩، كان النولون من اسكندرونة إلى مرسيليا ٦,٥ جنيهات استرلينية للطن من الصوف أو القطن المكبوس، و ٣,٥ فرنكات للعفصة، وكان النولون إلى ليفربول ثمانية جنيهات للصنف الأول و ٤٥ جنيهاً للصنف الآخر، ونحو ثلاثة جنيهات للغلال[٣٣]. وفي عام ١٨٦٢، كان النولون على الغلال والمعادن المنقولة بالبواخر من بيروت إلى أوروبا عشرة فرنكات لكل مائة كيلوغرام أو مائة فرنك للطن، أما بضائع الدرجة الأولى (كالحرير) فكان يدفع عن القنطار الواحد ٤٩ فرنكاً وبضائع الدرجة الثانية (بالات القطن، الصوف المكبوس، والتبغ والفواكه) كانت تدفع عشرين فرنكاً[٣٤]. وخلال السبعينات هبطت قيمة النولون هبوطاً حاداً نتيجة تحسّن الملاحة البحرية، والكساد العالمي، فقيل إن النولون من اسكندرونة عام ١٨٧٨ قد انخفض بنسبة ٥٠ بالمائة بسبب المنافسة الشديدة بين البواخر البريطانية والفرنسية والايطالية، وهبطت قيمة التأمين بالنسبة نفسها[٣٥]. وفي عام ١٨٨٧، كان النولون على البرتقال من يافا إلى لندن من ٨ إلى ٩ فرنكات للمائة كيلوغرام، وإلى ليفربول سبعة فرنكات[٣٦]. وفي عام ١٨٩٣ عرض خط البرنس أن ينقل المنسوجات من ليفربول إلى بيروت بنولون قدره ١٨ شلناً للطن في مقابل السعر السائد وهو ٢٥ شلناً[٣٧]. وعند عام ١٨٩٧، كان النولون من اللاذقية إلى فرنسا من ١٠ إلى ١٢ فرنكاً للطن من الغلال، وإلى بريطانيا من ١٣ إلى ١٤ فرنكاً، أما بالنسبة إلى باقي البضائع فكان ٤١ فرنكاً للطن[٣٨]. وفي عام ١٩٠٩ كان نولون الغلال من يافا إلى الموانىء البريطانية من ٩ شلنات إلى ١١ شلناً، أو ١١ إلى ١٤ فرنكاً للطن[٣٩]. وجدير بالملاحظة أن نولون الصوف إلى الولايات المتحدة كان ما بين سنت ونصف السنت

---

(٣١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report,» Beirut, 1835 (Beyrouth), vol. 2.

(٣٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report,» Beirut, 1842 (Beyrouth), vol. 4.

(٣٣) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Alexandretta».

(٣٤) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Report on Commerce,» Beirut, 1862 (T 367.4).

(٣٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» Alexandretta, 1878 (Alep), vol. 36.

(٣٦) Great Britain, Accounts and Papers 1888, vol. 103, «Jerusalem and Jaffa».

(٣٧) Great Britain 1894, vol. 88, «Beyrout».

(٣٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» Latakia, 1897 (Beyrouth), vol. 12.

(٣٩) Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103 (Palestine).

وستين للرطل الواحد عام ١٨٥٤، ثم أصبح ستاً واحداً عام ١٨٦٩[٤٠]. وهذا الانخفاض في قيمة النولون الذي ساعد الصادرات السورية كثيراً، كان يسير في إطار الاتجاه العالمي وما هو سائد شرقي البحر المتوسط. وعلى سبيل المثال، دفع على الغلال المصدرة من ازمير إلى لندن حوالى عام ١٩٠٠، من ٧ فرنكات إلى ٢٠ فرنكاً للطن، وإلى ليفربول من ١٤ إلى ٢٠ فرنكاً، وإلى مرسيليا من ١٠ فرنكات إلى ٢٠ فرنكاً[٤١].

وفي مطلع العصر الحديث كانت أحوال الموانىء السورية متدهورة بسبب طمرها بالطمي (مثل يافا، وصور، والسويدية ـ ميناء أنطاكية ـ واللاذقية)، كما كان ذلك يُرجع أيضاً إلى الاغلاق العمد لبيروت وصيدا على يد فخر الدين في القرن السابع عشر لإبعاد الأسطول العثماني عنها[٤٢]. وعدا حاجزاً صغيراً بني في ميناء بيروت عام ١٨٣٥، لم تسجل أي محاولة بذلت لتحسين الميناء. وعندما كان الطقس يسمح كانت السفن التي تلقي مراسيها بعيداً عن الشاطىء تفرغ بضائعها على صنادل وتتركها في العراء أو مغطاة بأغطية بدائية، والوصف التالي لاسكندرونة يصدق على الموانىء الأخرى.

«لا يوجد سوى حاجزين تافهين في موقع شحن وتفريغ الحمولات التي تحملها بضع سفن شراعية تأتي إلى هنا، وقد أقيما منذ سنوات بواسطة بحارة نمساويين، ولم تنفق الحكومة التركية بارة واحدة في بنائهما أو صيانتهما، وعلى الرغم من أنهما الآن في حالة تهدم، لم يبذل أي محاولات لإصلاحهما الذي إذا لم يتم قبل حلول الشتاء المقبل، أو يُبنى غيرهما في مكانهما، فإن السفن لن تجد مكاناً لشحن أو تفريغ.

والصنادل المستخدمة في نقل البضائع من السفن إلى الشاطىء وبالعكس بالغة السوء، وكثيراً ما يحدث أن تصل بالات المنسوجات القيّمة إلى الشاطىء مبللة بالماء المالح، وكل تلف يلحق بالبضائع أثناء نقلها إلى الشاطىء يرجع إلى تسرّب الماء إلى الصنادل.

وعندما يتم تفريغ البضائع، يقوم الحمالون بدحرجتها على الرصيف حتى تصل إلى مخازن الوكلاء (الذين يستخدمهم تجار حلب والمناطق الداخلية لهذا الغرض)، وغالباً ما يكون ذلك خلال شوارع مبتلة قذرة، فلا توجد حتى عربة يد في المدينة لنقل البضائع، على الرغم من أن معظم المخازن التي تودع فيها السلع تقع على مسافة بعيدة من مكان التفريغ، وكثيراً ما رأيت بالات بضائع مانشستر ملقاة على الشاطىء معرّضة للرياح والأمطار في الليل»[٤٣].

ويماثل ذلك حال بيروت، فنظراً لعدم وجود حاجز للموج، يتوقف التفريغ في الشتاء « لعدة أيام، ويتم بمخاطرة كبيرة قد تصل إلى فقدان البضاعة أو تعرّضها للتلف الجسيم» أضف إلى ذلك، أنه كانت هناك «حاجة إلى مستودع كبير للبضائع في الجمرك حيث تصل البضائع إلى البر، فلا يوجد ما يقيها المطر أو يحميها من الأمواج التي تغمر المكان في الطقس العاصف»[٤٤]. ولم تكن

(٤٠) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State: «Reply to Circular,» 15 July 1854 (T 367. 2), and «Commercial Report,» 1869 (T 367.7).

(٤١) للمزيد من التفاصيل، أنظر: Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, pp. 628 - 631, and Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 170 - 171 and sources cited.

(٤٢) أنظر: القسم رابعاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٤٣) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Alexandretta».

(٤٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report for 1858,» (FO 78/1449).

الأمور قد تحسنت حتى عام ١٨٨٥: «تنتظر البواخر يومين أو ثلاثة أيام قبل أن تفرغ حمولتها، وعندئذ تستطيع أن تفرغ بضائعها في العراء»[(٤٥)]، وتقع حوادث غرق السفن من حين إلى آخر، ففي عام ١٨٥٩، فقدت خمس سفن من سبع سفن بريطانية كانت قد ألقت مراسيها في عرض البحر أمام ميناء بيروت، وفي عام ١٨٦٩ جنحت باخرة فرنسية على الشاطىء، وفي عام ١٩١١، غرقت باخرة انكليزية أمام ميناء يافا[(٤٦)].

وقد قدمت إقتراحات في الستينات لبناء ميناء حديث في بيروت[(٤٧)] وعندئذ وعلى الرغم من كون مينائها الطبيعي سيّئاً (على عكس اسكندرونة وحيفا)، وأن على البضائع القادمة منها أن تعبر سلسلتين من الجبال قبل أن تصل إلى الداخل على عكس طرابلس وحيفا، فقد استطاعت بيروت أن تضع نفسها في طليعة الموانىء الأخرى[(٤٨)]، ومن بين العوامل الأخرى المؤاتية لها أنها كانت مركزاً إدارياً، وأن أهلها كانوا حريصين على أن يتحسن حال الميناء، وأن ضواحيها المباشرة مكتظة بالسكان وتنتج الحرير، وأن القاع الصخري للميناء يوفر أساساً جيداً لإقامة المنشآت الحديثة، وأخيراً أصبح يربطها عام ١٨٥٨ بدمشق الطريق الحديث الوحيد في سوريا، كما يضاف إلى ذلك أن شركة الطريق لعبت دوراً هاماً في تكوين شركة الميناء[(٤٩)]. وقد أسست الأخيرة عام ١٨٨٨ برأس مال قدره خمسة ملايين فرنك دُفع فيما بين الأعوام ١٨٨٨ ـ ١٨٩٤، كما أنها ـ إضافة لذلك ـ حصلت على ما يساوي خمسة ملايين فرنك من السندات التي أصدرتها شركة سكك حديد بيروت ـ دمشق ـ حوران في عام ١٨٩٢. وفي عام ١٨٩٥، طرحت أسهم جديدة رفعت رأس المال إلى ٦,١ ملايين فرنك كان نصيب رأس المال الفرنسي منها ٤,٩ ملايين[(٥٠)]. وقد بدأت الانشاءات في عام ١٨٩٠ واكتملت في عام ١٨٩٥، ولكن بدأ استخدام الميناء الجديد عام ١٨٩٣. وكان يتكون من حاجز أمواج بطول ٨٠٠ متر وحاجز طوله ٣٥٠ متراً يحيطان بـ ٢٣ هكتاراً، منها ثلاثة هكتارات محددة بأرصفة، بكلفة إجمالية قدرها ١٠,٩ ملايين فرنك. وأُدخلت تحسينات عديدة عام ١٩١٤، وتم توسيع الميناء المرة تلو المرة فيما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية[(٥١)].

وقد واجهت الشركة معارضة فورية من جانب أصحاب الصنادل، فتم التوصل إلى

---

(٤٥) Great Britain, Accounts and Papers 1886, vol. 66, «Beirut».

(٤٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report for 1858,» (FO 78/1449); Monicault, *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français*, p. 20, and Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 1913, vol. 100, «Palestine».

(٤٧) أنظر: القسم رابعاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(٤٨) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٤٩) Monicault, Ibid., pp. 19 - 20, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 5 November 1833,» (Beyrouth), 1 - bis.

(٥٠) Jacques Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman* (Paris: [s.n.], 1977), pp. 177 and 383.

(٥١) Ibid., pp. 172 - 177, and Monicault, Ibid., pp. 19 - 20.

اتفاق وحُفظ لهؤلاء إحتكارهم العمل، ومنح الشركة حق تحصيل خمسة قروش عن كل صندل مع إضافة ما بين ٢٠ إلى ٢٥ بالمائة على تكاليف نقل البضائع من السفن إلى الشاطىء. ولم توجد مثل هذه الرسوم في أزمير أو «أي ميناء آخر في العالم»، على حد قول القنصل البريطاني(٥٢):

«لعل من الضروري أن نوضح أن وكلاء النقل البحري في ميناء بيروت لا يتمتعون بحرية استخدام صنادلهم، فإذا كان لهم هذا الحق واستطاعوا استخدام صنادل كبيرة أو برجات (ناقلات بضائع بخارية) مما تحمل ما بين ٢٠ إلى ٥٠ طناً، فإن الضريبة تصبح تافهة على الرغم من عدم قانونيتها. ولكن الوكلاء مضطرون أن يستخدموا الصنادل بحسب الدور وفق قائمة عند قائد الميناء وفقاً لما جرت عليه العادة. وحمولة هذه الصنادل من ٣ إلى ٥ أطنان، والكثير منها قديم، تتسرّب فيه المياه، وكثيراً ما تتعرض البضائع للتلف أثناء النقل من الماء الذي يتسرب إلى قاع الصندل».

أضف إلى ذلك أن رسوم الميناء كانت أعلى منها في أزمير نظراً لاختلاف أسعار صرف المجيدي(٥٣) وكذلك الرسوم الإضافية الأخرى، وجأر التجار بالشكوى من أن التجارة تتحول إلى طرابلس وحيفا، ولذلك طلبت الشركة عام ١٨٩٥ أن يسمح لها بتخفيض الرسوم التي تقوم بتحصيلها، فأُذن لها بذلك(٥٤). غير أننا نجد القنصل البريطاني يذكر عام ١٩٠٨ أن تكاليف تفريغ ست بالات من غزل القطن في ميناء بيروت كانت ١٣٧,٦٥ قرشاً (ما يزيد قليلاً على جنيه استرليني واحد بأسعار الصرف السائدة عندئذ) من بينها ٤٢ قرشاً رسوم ميناء، وفي اسكندرونة كانت تكاليف تفريغ نفس الكمية نفسها ٥٣,٤٠ قرشاً(٥٥). وفي عام ١٩١٢، تم التوصل إلى اتفاق مع أصحاب الصنادل والحمالين(٥٦). وعلى كل، زاد إجمالي إيرادات الميناء بانتظام من ٥٨١ ألف فرنك في عام ١٨٩٦، إلى ٨١٢ ألف فرنك عام ١٩٠٤، إلى ١,١٥٥,٠٠٠ فرنك عام ١٩١٠، و ١,١١٩,٠٠٠ فرنك عام ١٩١٣. ووزعت الأرباح على المساهمين اعتباراً من عام ١٩٠٣، وطوال الفترة حتى عام ١٩١٣ كان إجمالي الأرباح في المتوسط ٢,٥٣ بالمائة سنوياً، ووُزع على المساهمين ١,٣٥ بالمائة، وكانت الأرقام فيما بين الأعوام ١٩٠١ - ١٩١٣، ٤ بالمائة للإجمالي، و ٢,٥٥ بالمائة للموزع(٥٧).

وفي ما يتعلق بالموانىء الأخرى، بدأ العمل عام ١٩١٢ لبناء ميناء حديث في اسكندرونة، ولكن ما تم إنجازه قليل انتظاراً لإستكمال الخط الحديدي الذي يربطها

---

(٥٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Trotter to Currie, 3 May 1894,» (FO 195/1843), and Great Britain, Accounts and Papers 1894, vol. 88, «Beirut».

(٥٣) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٥٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Jago to White, 13 April 1893,» (FO 195/1720); France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1894 (Beyrouth), vol. 11, and Ibid., 1895.

(٥٥) Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, «Beirut».

(٥٦) Monicault, *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français,* p. 20.

(٥٧) Ibid., p. 22; Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Beirut,» and Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire Ottoman,* table pp. 378 - 379.

بحلب(٥٨). وأعطي امتياز أيضاً لسكك حديد الحجاز لإقامة ميناء حديث في حيفا(٥٩). وتم وضع خطة لإقامة ميناء في يافا، ولكن لم يحدث أي تقدم مع قيام الحرب. ونوقشت فكرة إقامة «ميناء لبناني» في جونيه، ولكن شركة ميناء بيروت نجحت في معارضتها(٦٠).

وكانت الملاحة في الخليج أقل كثافة من الملاحة على سواحل المشرق، وجاءت زيادتها أبطأ إيقاعاً. ففي الفترة ١٨٤٢ ـ ١٨٤٥ كان متوسط الحمولات التي دخلت ميناء البصرة ٢٢,٦٠٠ طناً، وبالنسبة إلى عام ١٨٤٣ كانت الأرقام ١٦٢ سفينة و ٢٢,٣٠٠ طن(٦١). وفي عامي ١٨٦٤/١٨٦٥ و ١٨٦٥/١٨٦٦، كان المتوسط ١١ باخرة (جميعاً بريطانية) حمولتها ثمانية آلاف طن، و ١٠١٨ سفينة شراعية من مختلف الجنسيات، حمولتها الإجمالية ٨٦ ألف طن، وكانت جميعها تعمل في تجارة الخليج أو الهند فيما عدا أربع سفن شراعية مباشرة من انكلترا(٦٢). وفي عام ١٨٨٤. دخلت ميناء البصرة ١١٧ باخرة حمولتها الإجمالية ١٦٠ ألف طن (من بينها مائة وباخرة بريطانية مجمل حمولتها ١٣٧ ألف طن)، وأربع سفن ذات أشرعة مربعة حمولتها ٢٠٠٠ طن (ربما جاءت من جاوى)، و ٣٢٠ مركباً صغيراً تحمل أعلاماً تركية وفارسية وبريطانية وفرنسية تبلغ حمولتها ٣٢,٥٠٠ طن(٦٣). ولم يسجل أي تقدم في العقدين التاليين، فكانت الأرقام بالنسبة إلى عام ١٩٠٠ ١٣٥ باخرة، مجمل حمولتها ١٦٧ ألف طن (من بينها ١٣٠ باخرة بريطانية حمولتها ١٦٢ ألف طن) و ٧١٧ سفينة شراعية حمولتها الإجمالية ٣٥ ألف طن(٦٤). وعلى كل، زادت حركة النقل البحري في ميناء البصرة بعد ذلك، ففي عام ١٩١٠، دخلتها ٣١٣ باخرة حمولتها ٢٠٨ الآف طن (منها ١٨٥ باخرة بريطانية حمولتها ١٦٩ ألف طن) و ٣٤٨ سفينة شراعية حمولتها ١٦ ألف طن(٦٥). وفي عام ١٩١٣ بلغت الحركة في ميناء البصرة ذروتها، فدخله ١٩٥ باخرة حمولتها ٣٢٨ ألف طن (من بينها باخرة بريطانية حمولتها ٢٥٥ ألف طن) و ٢٥٠ سفينة شراعية حمولتها ١٩ ألف طن، أما نصيب السفن البريطانية من الحمولة الذي بلغ ذروته عام ١٩٠٠ فبلغ ٩٧ بالمائة فقد انخفض إلى ٨٤ بالمائة(٦٦).

وقد بدأت الملاحة التجارية البخارية في الخليج عام ١٨٦٢ بإقامة خط من بومباي إلى

---

(٥٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1913, vol. 73, «Aleppo,» and 1914, vol. 95, «Aleppo».

(٥٩) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Beirut».

(٦٠) Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman*, pp. 379 - 383.

(٦١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1845 (Baghdad), vol. 10.

(٦٢) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».

(٦٣) هناك جدول بالتوزيع في هذا التقرير:
Great Britain, Accounts and Papers 1884, vol. 85, «Basra».

(٦٤) Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, «Basra».

(٦٥) Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, «Basra».

(٦٦) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol.95, «Basra».
أنظر أيضاً: القسم خامساً، النص ٩ من هذا الفصل.

موانىء الخليج على الساحلين مروراً بكراتشي، وقد أسند هذا الخط إلى «شركة بورمة للملاحة البخارية» التي غيرت اسمها إلى «شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية». وفي البداية كانت هناك باخرة كل ستة أسابيع، ولكن ما لبثت الخدمة أن أصبحت شهرية، ثم نصف شهرية، ثم أسبوعية(٦٧). وعلى كل فإن قناة السويس هي التي ساعدت على وصول الكثير من البواخر إلى الخليج بتخفيض المسافة بين لندن وبومباي من ١٢,٤٠٠ ميل عبر طريق الكاب إلى ٩٥٠٠ ميل، والمسافة بين لندن والبصرة من ١٤,٠٠٠ إلى ٩٥٠٠ ميل أيضاً وقد انخفض زمن الرحلة من مرسيليا وترييستا إلى بومباي بنسبة ٦٠ بالمائة تقريباً(٦٨). أضف إلى ذلك أن التزود بالفحم كان أسهل كثيراً في البحر المتوسط والبحر الأحمر منه على السواحل الافريقية(٦٩). ونتيجة لذلك، كتب المقيم البريطاني في مسقط تقريراً عام ١٨٧٠ عن التطورات التالية: الباخرة الأولى التي وصلت من انكلترا مباشرة عبر القناة والباخرة الأولى من خط تركي مزمع إقامته، وباخرتان من جدة، وباخرتان فارسيتان تعملان ما بين الخليج والهند(٧٠). وبحلول عام ١٨٨٤، كان البخار قد خفّض زمن الرحلة بين البصرة وبومباي إلى ١٨ يوماً، كما كانت البضائع تصل من انكلترا في أربعين يوماً(٧١)، بدلاً من نحو خمسة شهور.

وترتب على ذلك انخفاض شديد في أسعار النولون، وعلى سبيل المثال، إنخفض النولون من لندن إلى بومباي من جنيهين للطن في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٦٩ إلى جنيه واحد وربع الجنيه في شباط/ فبراير ١٨٧٠(٧٢). ونستطيع افتراض أن ثمة ضغطاً مماثلاً قد وقع على النولون من وإلى البصرة، وأن الضغط قد تزايد خلال كساد السبعينات، عندما انخفضت أسعار الشحن البحري انخفاضاً ملحوظاً. وفي عام ١٨٦٩، ذكر القنصل الفرنسي أن «شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية» خفّضت أجرة نقل الركاب من البصرة إلى بومباي بالدرجة الأولى من ٣٩٠ روبية إلى ٢٩٠، وخفضت النولون للطن من بومباي إلى البصرة من ١٣٠ روبية إلى ٤٠ ومن البصرة إلى بومباي إلى ٢٢,٥ روبية (١,٥ جنيه استرليني)، وذلك بسبب منافسة السفن الهندية والفارسية والعربية. وفي عام ١٨٧٢، ذكر القنصل أنه بينما اتجهت ٤٠ بالمائة من صادرات الصوف عام ١٨٦٧ من بغداد إلى أوروبا

---

(٦٧) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 166 - 170.

(٦٨) D.A. Farnie, *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 - 1956* (Oxford: Clarendon Press, 1969), p. 138.

(٦٩) Max Fletcher, «The Suez Canal and World Shipping, 1869 - 1914,» *Journal of Economic History* (December 1958).

(٧٠) نصه مذكور في: Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, p. 170, and Great Britain, Accounts and Papers 1871, vol. 51.

(٧١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Trade,» 1884 (FO 195 / 1509).

(٧٢) Farnie, *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 - 1956*, p. 99.

بطريق البحر عبر الكاب، وذهب الباقي بطريق البر عبر اسكندرونة، يتم الآن نقل صادراته كلها عبر قناة السويس حيث يعاد شحنه في بورسعيد إلى مرسيليا أو لندن. وكان هذا الطريق أرخص وأسرع ويساعد على استخدام بالات أكبر حجماً. وكان النولون من البصرة إلى مرسيليا ٢٦ فرنكاً (١,١ جنيه استرليني) للبالة زنة ١٦٠ كيلوغراماً، يضاف إليها ٢٤ فرنكاً تكاليف نقل من بغداد إلى البصرة ليصل المجموع إلى خمسين فرنكاً (جنيهان استرلينيان) أي أقل من تكاليف النقل عبر اسكندرونة[٧٣]. وفي عام ١٨٧٩، ذكر أن بعض التجار اليهود في بغداد بدأوا تسيير خط نصف شهري إلى لندن منافسة لشركة الهند البريطانية للملاحة البخارية عن طريق تخفيض النولون، وأن هناك خطاً للبواخر الفارسية يبحر إلى بومباي من حين إلى آخر[٧٤]. وفي عام ١٨٧٤، أقامت «شركة نيكول» الفرنسية خطاً، ولكن أسعارها كانت باهظة ـ على حد قول القنصل الفرنسي ـ إذ كان النولون إلى بومباي من ٣٠ روبية إلى ٣٥، وإلى مرسيليا ٥٠ روبية (٣,٣ جنيهات استرلينية)[٧٥]. وبدأت بعض الخطوط الملاحية الأخرى تصل إلى البصرة، بما في ذلك خط روسي[٧٦]. ولكن حتى عام ١٩٠٦ كانت الخطوط الملاحية البريطانية الرئيسية تسيطر تماماً على السوق. وعلى سبيل المثال، في عام ١٩٠٣ هبطت أسعار النولون من لندن إلى البصرة لتصل إلى ما بين ١٠ شلنات و ١٥ شلناً للطن الواحد (مقارنة بـ ١,١ جنيه في عام ١٩٠٠)، ولكن الشركات الثلاث الرئيسية اتحدت معاً لرفع النولون إلى جنيه واحد أوحتى ١,٧٥ جنيه، والشيء نفسه بالنسبة إلى أسعار النولون إلى بومباي التي هبطت من عشر روبيات إلى ما بين أربع روبيات وثمانٍ، رفعت إلى ١٤ روبية[٧٧]. وعلى حد قول موظف بريطاني[٧٨]:

«منذ عام ١٩٠٦ كان النقل البحري البريطاني يحتكر، من الناحية العملية، كل التجارة التي ترد إلى موانىء الخليج أو تخرج منها. صحيح أنه كان هناك خط روسي يقوم برحلة شهرية إسماً، ولكنه لا يعد منافساً للتجارة البريطانية بأي حال من الأحوال؛ أضف إلى ذلك أنه لم يحقق نجاحاً في تجارته الخاصة. وفي موسم التمور تأتي بعض السفن غير البريطانية إلى البصرة مستأجرة من الأمريكيين أو غيرهم[٧٩]، ولكن ـ فيما عدا

(٧٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Rogier to La Valotte, 1 March 1869,» (Baghdad), vol. 13, and «Rogier to Rémusat, 23 December 1872,» (Baghdad), vol. 13.

(٧٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Trade Report,» 1978/79 (FO 195/1243).

(٧٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Navigation,» 4 January 1875 (Baghdad), vol. 13.

(٧٦) أنظر: القسم خامساً، النص ٧ من هذا الفصل.

(٧٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Crow to O'Connor, 20 January 1904,» (FO 78/5461); Great Britain, Accounts and Papers: 1902, vol. 110, «Baghdad»; 1903, vol. 79, «Basra,» and 1904, vol. 101, «Basra».

(٧٨) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, Georges Lloyd, «Notes on the Economic Situation in the Persian Gulf and Mesopotamia Markets,» (11/59, B 240, 1916), and Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 350 - 355.

(٧٩) شُحنت باخرتان عام ١٩٠٢ واتجهتا مباشرة إلى الولايات المتحدة (المحرّر). أنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, «Basra».

ذلك ـ يمكن القول أن كل البضائع البريطانية الواردة إلى موانىء الخليج أو الصادرة منها تحملها سفن بريطانية. وعلى كل، بدأ خط هامبورغ ـ أمريكا تسيير عدد من الرحلات إلى الخليج، واستمر في عمله على الرغم مما مني به من خسائر، حتى أنهم زادوا من تجارة الاستيراد الخاصة بهم بنسبة ١٠٠ بالمائة. ومذ ذاك تعمل هذه الشركة بتنسيق تام مع شركة فونكهاوس الألمانية التي لها وجود في بعض مواقع الخليج، فأصبح نجاحها ظاهرة ملموسة».

وقد حققوا ذلك بجعل أسعار النولون ١٧,٥ شلناً إلى هامبورغ وأنتويرب، أي أدنى بنسبة عشرة شلنات مما تتقاضاه الشركات البريطانية(٨٠). ووفقاً لما يذكره الموظف نفسه:

«وبعد أن كانت شركات الملاحة البريطانية تستخف بالشركة الألمانية، أصابها الانزعاج عندما أدركت أن الشركة الألمانية جاءت إلى الخليج لتبقى. وسرعان ما تبين التجار البريطانيون الذين رأوا في شركة هامبورغ ـ أمريكا نهاية لأسعار النولون العالية السابقة، أن الشركة الألمانية لم تذهب إلى هناك لخدمة مصالح البيوت التجارية البريطانية التي قامت منذ زمن بعيد، ولكنها جاءت لتحمل البضائع الألمانية التي تهدف من ورائها إلى إخراج التجار البريطانيين من سوق الخليج.

وخلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد على عشر سنوات، نجحوا في اقتناص كل شحنات السكّر، التي كانت من قبل بيد البريطانيين وحدهم، من الشركات البريطانية، كما يغيرون الآن إغارة خطيرة على الكثير من الشحنات التي كانت تأتي أصلاً من بريطانيا، فأصبحت تأتي الآن من هامبورغ وأنتويرب. ولعل أوجز دليل، وأكثر الأدلة إقناعاً، لتبيان مدى ما حققته شركة هامبورغ ـ أمريكا خلال السنوات العشر من منافستها للشركات البريطانية، ما يبدو من طبيعة الاتفاق الذي أبرم بين أعضاء «مؤتمر شركات الملاحة البريطانية» الذي تكوّن لمواجهة الشركة الألمانية، ومجلس إدارة شركة هامبورغ ـ أمريكا قبيل نشوب الحرب. وقد نصت الإتفاقية على أمرين: (أ) الاتفاق على أسعار النولون من أوروبا إلى الخليج، و(ب) الاتفاق على عدم قيام الشركات البريطانية بتحميل سفنها من هامبورغ أو أنتويرب بشرط عدم قيام الشركة الألمانية بتحميل سفنها من الموانىء البريطانية»(٨١).

وبسبب هذه المنافسة، ظلت أسعار النولون منخفضة حتى نشوب الحرب. وعلى سبيل المثال، كان النولون بين ١٧ شلناً و ٢٢ للغلال إلى لندن، وما بين ٥ روبيات و ١٤ روبية إلى بومباي عام ١٩١١، وما بين ٢٥ شلناً و ٣٠ للغلال و ٣٠ شلناً و ٣٥ للتمور إلى لندن عام ١٩١٣(٨٢).

وعلى الرغم من كل هذه الزيادة في النقل البحري، لم يتم ـ من الناحية العلمية ـ إدخال أي تحسينات على ميناء البصرة. وفي عام ١٨٧٩ شكا القنصل البريطاني من أن بوغاز البصرة أصبح ضحلاً بسبب تراكم الطمي، مما يعوق الملاحة(٨٣). وكانت هناك كراكة

---

(٨٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Diary, 6 August 1906,» (FO 195/2214).

(٨١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, Georges Lloyd, «Notes on the Economic Situation in the Persian Gulf and Mesopotamia Markets,» (11/59, B 240, 1916).

(٨٢) Great Britain, Accounts and Papers: 1912/1913, vol. 100, «Basra,» and 1913, vol. 73, «Basra».

أنظر أيضاً: القسم خامساً، النص ٧ من هذا الفصل.

(٨٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Turner to Robertson, 16 January 1879,» (FO 195/1242). =

أحضرتها الحكومة العثمانية في السبعينات «يعلوها الصدأ منذ ثلاثين عاماً»(٨٤). والسفن التي تبحر في شط العرب جنوباً تواجه أول عائق عند المحمرة (١٨ جنوب البصرة) يمكن أن تجتازه البواخر المحملة في حالة ارتفاع منسوب المياه فقط. وعلى بعد خمسة أميال من مصب النهر يقع العائق الخارجي بعمق تسع أقدام في حالة المد المنخفض في الربيع و ١٩ قدماً في حالة المد المرتفع، أما العوائق الأخرى في النهر فتتراوح أعماق مياهها بين ٧ أقدام و ٩ للمد المنخفض و ١٧ قدماً و ١٨ للمد المرتفع. «والسفن التي تحتاج إلى مياه أكثر تشق طريقها عبر العوائق خلال الطين الناعم الذي تتكون منه لعمق قدمين أو قدمين ونصف القدم. أما السفن ذات الغاطس العميق فتحتاج إلى مدّين حتى تعبر العائقين إذ تعبر العائق الأول في ذروة المد الأول، وتنتظر حتى تحين ذروة المد التالي لتعبر العائق الثاني». وقد أقامت شركة الهند البريطانية للملاحة التجارية أربع طافيات إرشاد (شمندورات)، وتولت أمر صيانتها، فكانت التحسين الوحيد الذي أُدخل على النهر أو الميناء(٨٥).

وذكر القنصل البريطاني عام ١٩١١، أنه تمت إقامة منارة عائمة قدمت عوناً كبيراً إلى الملاحة، ولكن لم يتم أي جرف للطمي أو تطهير منذ وصوله إلى البصرة عام ١٩٠٣(٨٦). وكانت إقامة سقيفة من الصاج المموج فوق الجمرك مدعاة للابتهاج(٨٧).

وعند نشوب الحرب كانت الأحوال ما تزال على ما هي عليه: «فلا توجد أي تسهيلات في الميناء من أي نوع، فكل السفن الشراعية تلقي مراسيها في المجرى وتفرغ حمولتها على قوارب أو صنادل تملكها بيوت محلية، وبعد مرورها بالجمارك، تفرغ هذه القوارب حمولتها في البواخر النهرية أو المركبة الشراعية لتبحر في دجلة»(٨٨). وعلى كل، «نتيجة أسباب طبيعية» أصبح النهر عميقاً، «وبواخر أعالي البحار تستطيع الآن في بعض الحالات أن تحمل إلى عمق عشرين قدماً... وفي ظل هذه الظروف نقص عدد الصنادل البخارية المستخدمة في الميناء إلى أربعة بحمولة إجمالية ٢٣١٠ أطنان وطاقة شحن قدرها أربعة آلاف طن. وحوالى ٢٠ بالمائة من البواخر البريطانية التي غادرت الميناء عام ١٩١٢ أكملت شحناتها خارج العائق بواسطة الصنادل البخارية»(٨٩)، ولم يتم بناء ميناء حديث في البصرة إلا عندما احتلها البريطانيون عام ١٩١٤.

= ووفقاً لما يذكره السير ويلكوكس، كان الطمي يأتي أصلاً من نهر قارون، لأن دجلة والفرات والكرخة ترسب طميها في المستنقعات، أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report, 31 March 1911,» (FO 406/37).

(٨٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Matthew to Lowther, 31 October 1911,» (FO 195/2369), and Geary Grattan, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, p. 87.

(٨٥) Great Britain, Accounts and Papers 1893/94, vol. 97, «Basra».

(٨٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, « Consul to Lowther, 22 December 1911,» (FO 195/2369).

(٨٧) Great Britain, Accounts and Papers 1912/13, vol. 100, «Basra».

(٨٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Note,» by India Office, 14 May 1919 (FO 371/4149).

أنظر أيضاً: القسم خامساً: النص ٧ من هذا الفصل.

(٨٩) Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, «Basra».

ثانياً: النقل البري

لم يتغير النقل البري منذ القدم، عندما حلت الجمال محل العربات في سوريا، وأهملت الطرق الرومانية المرصوفة(٩٠)، فكانت البضائع تحمل على ظهور الجمال أو البغال أو الحمير. وفي عام ١٨٦٠، ذكر أحد التقارير أن أفضل البغال قد يحمل ١٧٠ كيلوغراماً، أما البغل المتوسط فيحمل ١٣٦ كيلوغراماً، والجمل يحمل مثل ذلك أو أقل قليلاً، أما الحمار فيحمل ٩١ كيلوغراماً(٩١). والرقم الخاص بالجمال أقل من الأرقام الأخرى الخاصة بها في مناطق أخرى من الشرق الأوسط (مثل ٢٠٠ كيلوغرام فأكثر)(٩٢). ولكن دواب الحمل السورية ربما كانت أقل قدرة «ففي الشتاء، عندما أحضرت الجمال العظيمة من مرتفعات الأناضول. . . انخفضت أسعار النقل (بين حلب واسكندرونة) إلى ٤٠ شلناً للطن، ولكن في الصيف يتم النقل بجمال وبغال سورية ضعيفة وهزيلة، ويرتفع سعر النقل إلى خمسين أو حتى ستين شلناً للطن». وفي ذلك الوقت، قدرت الحركة السنوية على ذلك الطريق بما بين ٤٠ ألف طن و ٥٠، ارتفعت إلى ٦٦ ألف طن في الفترة ١٨٩٦ ـ ١٨٩٨(٩٣).

أضف إلى ذلك أن دواب الحمل كانت نادرة، إذ يذكر التقرير السالف الذكر(٩٤): «وجدت سورية صعوبة ـ في أكثر حالاتها رخاء ـ لتوفير ألفين من البغال لجيوش الحلفاء خلال حملة القرم، وهي تعاني من هذا النقص، فاليوم توجد ندرة غير عادية في هذه الدواب، فقد أخذ الدروز بغالهم معهم كما أخذوا معظم ما يخص المسيحيين منها لاستخدامها في نقل متاعهم وعائلاتهم إلى حوران».

إلى جانب ذلك، تقوم الحكومة من وقت إلى آخر بتجنيد دواب الحمل لخدمتها وغالباً ما يصحبها سائقوها(٩٥). ومن ثم، كانت أسعار النقل مرتفعة جداً وتؤثر بصفة خاصة على

---

(٩٠) Richard W. Bulliet, *The Camel and the Wheel* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975), chap. 1 and passim.

(٩١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Memorandum by Lt. Col. Burnaby, enclosed in Dufferin to Russel, 8 October 1860,» (FO 406/10).

(٩٢) Bulliet, Ibid., p. 281; Issawi: *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* p. 5; *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 195 - 196; *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 177 - 179, and *The Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 52 and 58 - 60.

وهذا المصدر يحتوي على أرقام خاصة بتكاليف النقل؛ وقد تراوحت حمولة الجمل الواحد في العام ١٨٥٦، بين ١٨٠ كلغ و ٢٥٠ كلغ في الموصل، و ٢٥٠ كلغ في فلسطين وديار بكر إلى ما يزيد على ٣٠٠ كلغ في حلب و ٤٠٠ كلغ في أورفة؛ ويناظرها في حالة البغل الواحد حمولة تراوحت بين ١١٠ ـ ١٥٠، ٢٠٠، ١٥٠ و ٢٥٠ كلغ على التوالي. أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Replies to Questionnaire,» (FO 78/1418).

أما في فلسطين، فقد بلغت حمولة الجمل الواحد في العام ١٩٠٩، ٣٠٠ كلغ، وحمولة البغل الواحد ١٤٠ كلغ، أنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, «Palestine».

(٩٣) Great Britain, Accounts and Papers 1883, vol. 73, «Aleppo,» and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Barnham to O'Conor, January 1900,» (FO 195/2073).

(٩٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 406/10).

(٩٥) كما حدث مثلاً عام ١٨٨٦، أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eyres to Thornton, 10 October 1886,» (FO 195/1548).

الزراعة، وذلك في غيبة الطرق المعبدة. كذلك كانت حركة النقل بطيئة، فهي تتحرك عادة بواقع خمسة كيلومترات في الساعة. وتسير البغال والحمير في مجموعات صغيرة، أما قوافل الصحراء فيصل عدد الإبل فيها إلى ما بين ألف وألفين[٩٦].

وتوضح بعض الأمثلة جوانب الصورة، ففي عام ١٨٣٨، كلّفت البضائع المرسلة على ظهور البغال والجمال من اسكندرونة إلى حلب (١٢٥ كيلومتراً) ما بين ٨٠ قرشاً و ١٠٠ للقنطار أو ما بين ٣,١ جنيهات استرلينية للطن و ٤، وفي عام ١٨٥٧، كلفت ٣٥ قرشاً للشمبل في عينتاب، كان يدفع ٢٥ قرشاً مصاريف نقل إلى اسكندرونة التي تبعد ١٦٠ كيلومتراً [٩٧]. وفي عام ١٨٥٨ ـ ١٨٥٩، كان متوسط سعر القمح في انكلترا عشرة جنيهات للطن، وكانت أسعار النقل عام ١٨٦٠ من حلب إلى اسكندرونة ٩٠ قرشاً للقنطار أو نحو ٣,٢ جنيهات استرلينية للطن[٩٨]. وفي عام ١٨٧١، كان نقل القمح من حلب إلى اسكندرونة ٢٥ قرشاً للشمبل وقد يكلف الضعف في القرى القريبة من أورفة (على بعد نحو ٢٣٠ كيلومتراً) للوصول إلى حلب، وفي ذلك الوقت كان سعر القمح في حلب عادة خمسين قرشاً للشمبل[٩٩]. وعلى المنوال نفسه، كان النقل إلى اسكندرونة عام ١٨٨٨ يعادل ٥٠ بالمائة من سعر القمح في حلب، أما قيمة النولون من لندن إلى اسكندرونة فكانت نصف قيمته من الاسكندرونة إلى حلب[١٠٠]. وفي تاريخ متأخر، كان سعر نقل الذرة عشرة قروش للشمبل من ديار بكر إلى حلب (نحو ٣٤٠ كيلومتراً) في وقت كان ثمنه في حلب ١٢ قرشاً، وبذلك لا ينال المزارع سوى قرشين ثمناً للشمبل الواحد. ويكلف نقل العرقسوس من أنطاكية إلى اسكندرونة (٦٠ كيلومتراً) خمسة أضعاف كلفة النقل بحراً من اسكندرونة إلى نيويورك[١٠١].

وفي عام ١٨٨٢، كان النقل بالإبل من اسكندرونة إلى حلب يكلف ٦٠ فرنكاً (٢,٤ جنيهات استرلينية) للطن، وفي عام ١٩٠٠، كان الطن يكلف من حلب إلى اسكندرونة جنيهين[١٠٢]. وبذلك ترى أن تكاليف النقل على مدى السنوات الخمسين

---

(٩٦) أنظر: القسم رابعاً، النص ١، والقسم خامساً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٩٧) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 46, and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Alexandretta,» and «Aintab».

(٩٨) Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., *Abstract of British Historical Statistics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 488, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Commercial Report on Aleppo,» (T 367.4).

(٩٩) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(١٠٠) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, «Aleppo,» and Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 81, «Aleppo».

(١٠١) المصدر نفسه.

(١٠٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Alexandretta,» (Alep), vol. 37, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Alexandretta,» 13 February 1900 (FO 195/2073).

أو الستين السابقة قد انخفضت، بينما زادت أسعار القمح(١٠٣)، مما قد يكون مؤدياً إلى تيسير التصدير.

وفي وسط سوريا، كان نقل البضائع عام ١٨٧٩ من اللاذقية إلى حماة (رحلة تستغرق ثلاثة أيام مسافتها مائة كيلومتر) يكلف مائة فرنك للطن (أربعة جنيهات)، مقارنة بنولون النقل بالسفن الشراعية إلى جنوى الذي كانت قيمته عندئذ ٢٥ فرنكاً(١٠٤).

والأحوال في جنوب سوريا لم تكن أفضل من ذلك، ففي عام ١٨٢٦، ذكر القنصل الفرنسي أن تكاليف النقل من بيروت إلى دمشق (نحو ١٢٥ كيلومتراً) كانت من قبل بين ١٢ و ١٥ فرنكاً للقنطار زنة ٢٢٥ كيلوغراماً (١,٢ - ٢,٦ جنيه استرليني) ولكنه ارتفع الآن إلى ٣٥ فرنكاً (٢,٦ جنيهات)، وتزيد عن ذلك شتاء(١٠٥). وفي عام ١٨٣٨، كانت أسعار النقل من بيروت إلى دمشق بالبغال أو الجمال ما بين ٨٠ قرشاً و ١٠٠ قرش للقنطار زنة ٥٠٤ أرطال، أو ١,٣ - ٤ جنيهات للطن(١٠٦). وفي عام ١٨٥٧، كانت أسعار النقل في الصيف حيث الطرق جافة جنيهين و٣ أعشار و٤,٦ جنيهات للطن(١٠٧).

أما أسعار النقل من حوران - مخزن غلال سوريا - فكانت عالية بالقدر نفسه. ففي عام ١٨٨٠، كانت الغلال التي يبلغ سعر الكيلة منها هناك أربعة قروش «تنقل بما يعادل ثمنها» إما إلى دمشق (نحو مائة كيلومتر) أو إلى عكا (نحو ١٤٠ كيلومتراً)، وتصل إلى ١٤ قرشاً للكيلة في جبل لبنان(١٠٨). وفي عام ١٨٩٩ كان النقل بالإبل من غرب حوران إلى عكا يتكلف من ٢٥ - ٣٠ فرنكاً للطن، ومن وسط حوران ٣٥ - ٤٠ فرنكاً (أي ما بين ٤,١ - ٦,١ جنيه)، ومن بيسان إلى عكا ١٨ فرنكاً، ومن الناصرية عشرة فرنكات(١٠٩). كما كانت أسعار النقل في المناطق الداخلية مرتفعة أيضاً، ففي عام ١٨٣٨ بلغت من حلب إلى دمشق (نحو ٤٠٠ كيلومتر) ما بين ١٥٠ - ١٦٠ قرشاً للقنطار، وكانت عام ١٨٦٠ قد بلغت ١٦٠ قرشاً للقنطار(١١٠). أما عن أسعار النقل عبر الصحراء(١١١)، ففي عام ١٨٣٨ بلغت ما بين حلب

---

(١٠٣) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(١٠٤) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

(١٠٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report,» Beirut (Alep), vol. 28.

(١٠٦) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 47.

(١٠٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Misk to Clarendon, 31 August 1857,» (FO 78/1298).

(١٠٨) Great Britain, Accounts and Papers 1880, «Beirut» and «Damascus».

(١٠٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Prospects of Haifa - Damascus Railway,» (FO 195/2056).

أنظر أيضاً: القسم رابعاً، النصين ٦ و٧ من هذا الفصل.

(١١٠) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 47, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Commercial Report on Aleppo,» (T 367.4).

(١١١) أنظر: القسم رابعاً، النص ١ من هذا الفصل.

والموصل (نحو ٧٠٠ كيلومتر) ما بين ٢٢٠ ـ ٣٠٠ قرش للقنطار، وما بين حلب وبغداد (نحو ٩٠٠ كيلومتر) ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ قرش للقنطار، أو ما بين ٨,٨ ـ ١٢ جنيهاً استرلينياً للأولى، وما بين ١٦ ـ ٢٠ جنيهاً للثانية، وفي عام ١٨٦٠ كانت مائتي قرش للأولى وثلاثمائة للثانية(١١٢).

وكانت الأحوال مشابهة تماماً في العراق. ففي الموصل عام ١٨٩٥، قُدّر حمل الجمل بـ ١٧٨ كيلوغراماً، وحمل البغل بـ ١٣٣ كيلوغراماً، وحمل الحمار الذي ندر استخدامه ما بين ٥٣ ـ ٦٧ كيلوغراماً. وتفاوتت أسعار النقل من الموصل إلى حلب من ١١٠ ـ ٢٥٠ قرشاً للقنطار زنة ٢٦٦,٦ كيلوغراماً (٤ ـ ٩ جنيهات للطن)، ومن بغداد إلى الموصل (نحو ٥٢٥ كيلومتراً) ما بين ١٢٠ ـ ١٥٠ قرشاً (حوالى ٢,٤ ـ ٣,٥ جنيهات للطن) بالجمال، وما بين ١٥٠ ـ ٢٠٠ قرش بالحمير. وقد انخفضت أسعار النقل إنخفاضاً كبيراً بسبب المنافسة وتحول التجارة إلى طريق قناة السويس، ونتج من ذلك وفرة أعداد الجمال، ومن ثم كانت أسعار النقل من الموصل إلى حلب من قبل ما بين ٤٠٠ ـ ٥٠٠ قرش للقنطار.

وذكر جيري عام ١٨٧٨، أن القمح الذي يبلغ ثمنه أربعة شلنات في الحلة يكلف ستة شلنات نفقات نقل إلى بغداد، التي تبعد ما يزيد قليلاً عن مائة كيلومتر، وأن القمح الذي تجمعه الحكومة كضريبة يترك ليتعفن في مخازنها بسبب نقص وسائل النقل(١١٣). وفي عام ١٨٨٨، كان الزبيب الذي يبلغ ثمنه ٤٣,٥٠ فرنكاً في الموصل يكلف عشرين فرنكاً لينقل إلى البصرة، و ١٦ فرنكاً أخرى لينقل إلى مرسيليا. وكانت أسعار النقل على الطريق الذي يصل بغداد بخانقين (١٥٠ كيلومتراً) في الفترة ١٩٠٢ ـ ١٩٠٦ للطن في المتوسط ٢,٥ جنيهين استرلينيين، و ٣٠ بالمائة أقل في الاتجاه العكسي، وكان يتم نقل نحو ٣٠ ألف طن شرقاً و ١٥ ألف طن غرباً كل عام، وكذلك نحو ٢٠٠ ألف مسافر(١١٤).

ولنقل البريد، استخدم العثمانيون الحمام الزاجل والمبعوثين أو المرسلين (الطرطر) الذين يركبون الهجن، ويقطعون المسافة بين بغداد واستانبول في مدة تراوح بين ١٢ ـ ١٣ يوماً أو أكثر قليلاً. وكان للبريطانيين أيضاً خط بريد بالهجن، وفي عام ١٨٣٨، كان حملة بريدهم يقطعون الرحلة من بغداد إلى أرضروم والعودة في مدة تراوح بين

---

(١١٢) Bowring, Ibid., p. 85, and United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Commercial Report on Aleppo,» (T 367.4).

وأنظر قائمة بالقوافل التي وصلت إلى دمشق عام ١٨٢٥، في:

Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883*, p. 255.

(١١٣) «Report on Mosul,» 30 April 1895, and Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, vol. 1, pp. 95 - 96.

وحول تنظيم قافلة بغداد ـ حلب في العام ١٩٠٨، أنظر:

Jean Baptiste Rousseau, *Voyage de Baghdad à Alep, 1808* (Paris: J. André, 1899), pp. 40 - 50.

(١١٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Sioufi to Goblet, 15 November 1888,» (Mosul), vol. 2, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Roads,» 7 November 1907 (FO 195/2243).

٢٤ ـ ٣٠ يوماً، وعادة كان زمن الرحلة يقل عن ذلك، وكانوا يحصلون نظير القيام بهذه المهمة على أجر يراوح ما بين ٢٥٠٠ ـ ٣٠٠٠ قرش. ولكن هذا الخط البريطاني أغلق عام ١٨٨٦، أما الخط العثماني فقد استمر حتى الحرب العالمية الأولى[١١٥].

والفارق الوحيد بين البلدين (سوريا والعراق) هو الطرق المائية، فلا يصلح للملاحة من أنهار سوريا إلا نهر العاصي من أنطاكية إلى اسكندرونة، ونهر الفرات[١١٦]، حيث يمكن أن تبحر القوارب الصغيرة ذات الغاطس المرتفع. غير أن كلا النهرين في العراق (دجلة والفرات) يصلح للملاحة في معظم المجرى، وتنقل السلع على مراكب من ديار بكر إلى الموصل على دجلة، ومن بيرجك إلى الفالوجة على الفرات. وما يترتب على ذلك من توفير نفقات النقل يمكن تبيّنه من النماذج الثلاثة التالية: ففي عام ١٨٦٤ كانت أسعار النقل بالنسبة للقطن من بغداد إلى حلب (حوالى ٩٠٠ كيلومتر) ما بين ١٠ جنيهات و١٣ جنيهاً للطن، ولكن أسعار النقل بالمراكب الشراعية إلى البصرة (نحو ٥٧٠ كيلومتراً) هي نحو جنيه استرليني واحد، وبالقوارب البخارية نحو جنيهين[١١٧]. وفي عام ١٨٩٥، كانت البضائع المرسلة بالمراكب المسماة «كلك» من الموصل إلى بغداد[١١٨] تستغرق من ٣ أيام إلى ١٢ يوماً، وتكلف فقط من ١٦,٠ ـ ١,٣ جنيه للطن. وفي عام ١٨٦٧ كان نولون الغلال من بغداد إلى البصرة ١٥٠ قرشاً للطغار زنة ٢٦٩٠ رطلاً (أي حوالى ١,٢ جنيه للطن) على دجلة و ٢٠٠ قرش على الفرات. وكان ذلك يمثل ما نسبته ١٥ ـ ٢٠ بالمائة من سعر الغلال في بغداد[١١٩]، وكان الكثير من هذه الأسعار سارياً في الرحلة المتجهة شمالاً بالبواخر النهرية في دجلة والمراكب الشراعية في الفرات[١٢٠].

---

(١١٥) Christina Phelps Grant, *The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration* (London: Black, 1937), pp. 241 - 259; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Memorandum, 31 December 1838,» (FO 248/83), and «Tweedie to White, 24 March 1887,» (FO 195/1579).

(١١٦) أنظر القسم رابعاً، النص ١٠ من هذا الفصل.

(١١٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Delaport to Drouyn, 3 February 1864,» (Baghdad), vol. 12.

وللإطلاع على وصفٍ لرحلات «الكلك»، أنظر:

David Fraser, *The Short Cut to India: The Record of a Journey along the Route of the Baghdad Railway* (Edinburgh: Blackwood, 1909), pp. 163 - 233, and Max Oppenheim, *Vom Mittelmer Zum Persischen Golf* (Berlin: Reimer, 1899), pp. 193 - 235.

(١١٨) أنظر: القسم خامساً، النص ٨ من هذا الفصل.

(١١٩) أنظر: الفصل السابع، القسم رابعاً، النص ١٤ من هذا الكتاب.

(١٢٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Mosul,» 30 April 1895 (Mossoul), vol. 2, and Saleh Haider, «Land Problems of Iraq,» (Ph.D. Thesis, London University, 1942), p. 266.

وللوصف، أنظر:

Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1978), pp. 228 - 230. =

وكان أول مجيء النقل الحديث إلى المنطقة في أنهار العراق. ففي عام ١٨٣٦ قامت حملة بقيادة فرانسس تشسناي بحمل قاربين بخاريين عبر صحراء سوريا، ثم أبحرت بهما في الفرات جنوباً[١٢١]، وفيما بين عامي ١٨٣٩ ـ ١٨٤٢، قام ما يبلغ عدده نحو أربعة قوارب بخارية تملكها شركة الهند الشرقية بالإبحار في أنهار دجلة والفرات وقارون صعوداً ونزولاً لمسح مجراها، وحمل المسافرين والبريد، والتأهب للعمل ضد محمد علي إذا لزم الأمر. وفي عام ١٨٤١ حصل الكابتن لنتسن ـ قائد هذا الأسطول الصغير، ومؤسس بيت تجاري في بغداد في العام نفسه ـ على تفويض من الحكومة العثمانية لتشغيل باخرتين لنقل البريد والمسافرين والبضائع[١٢٢].

وفي عام ١٨٥٥، كونت السلطات العثمانية شركة برأس مال حكومي ـ أهلي مشترك، واشترت باخرتين من بلجيكا بدأتا العمل في نيسان/ أبريل ١٨٥٩، وكانت هناك خطة لإقامة خط يربط موانىء البحر الأحمر بموانىء الخليج[١٢٣]. وكردّ فعل لذلك، إندمجت شركة لنتسن باسم «شركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» عام ١٨٦١، برأس مال إبتدائي قدره ١٥ ألف جنيه استرليني، زيدت تدريجياً إلى ١٠٠ ألف جنيه عام ١٩١٤، وقدّر العائد السنوي لرأس المال بما لا يقلّ عن ٢٠ بالمائة[١٢٤]. وفي عام ١٨٦٢ دشنت أول باخرة لها

---

* ولجدول بالتكاليف من الموصل إلى حلب والإسكندرونة، أنظر:
Sarah Shields, «An Economic History of Nineteenth Century Mosul,» (Ph.D.Thesis, Chicago University Press, 1986), p. 49.

وفي العام ١٨٤٨ أدت تكاليف النقل والضرائب إلى زيادة أسعار تسليم حمل القمح من ٤٠ قرشاً في الموصل إلى ٩٥ قرشاً في بغداد، أنظر: Shields, Ibid., p. 114.

(١٢١) Francis Rawdon Chesney: *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris*, 2 vols. (London: Longman, 1850); *Narrative of the Euphrates Expedition, Carried out by the Order of the British Government during the Years 1835, 1836 and 1837* (London: Longmans Green, 1868), and Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), pp. 292 - 293.

(١٢٢) للإطّلاع على معلومات حول بيت «لينتش»، أنظر:
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 146 - 153.

وفي ما يتعلق بالجوانب الدبلوماسية، أنظر: عبد العزيز سليمان نوّار، المصالح البريطانية في أنهار العراق، ١٦٠٠ ـ ١٩١٤: دراسة وثائقية للتطورات التي أدت إلى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨)، أكثر من موضع. وكانت السفن التجارية والأساطيل المسلحة البريطانية قد قطعت الأنهار منذ العام ١٧٦٩ لمساندة باشا بغداد ضد القبائل العربية، أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Memorandum by Pelly, 5 July 1883 (FO 424/137), and «Memorandum Regarding the Navigation of the Rivers of Mesopotamia,» 26 November 1907 (FO 424/213).

(١٢٣) نوار، المصدر نفسه، ص ١٠٩ ـ ١١٠.

(١٢٤) محمد سلمان حسن، التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٤١٢. ويقدّر جيري في العام ١٨٧٨ العائد بنسبة ٢٥ بالمائة لشركة لينتش وبنسبة ٨ بالمائة للبواخر التركية، في:
Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, vol. 1, p. 106.
وكان لجيري وصف حيوي لـ (Blosse Lynch) التي كانت تحمل حوالى ١٠٠٠ راكب و ٣٠٠ طن من البضائع.

وتبعتها الثانية عام ١٨٦٥، وقد حملتا البريد إضافة إلى الركاب والبضائع، وتلقتا عوناً مالياً من حكومة الهند. وفي عام ١٨٧٩، زادت من رأس مالها وأصبحت مرتبطة تماماً بشركة الهند البريطانية للملاحة البخارية(١٢٥)، وقامت تدريجياً بإحلال بواخر أكبر حجماً وأكثر قوة محل بواخرها، وفي عام ١٩٠٧، حصلت على ترخيص بتسيير باخرة ثالثة.

وفي الوقت نفسه، قامت الحكومة عام ١٨٦٥ بإعادة تنظيم شركتها التي كانت ملكاً لحكومة عُمان والحكومة العثمانية، فاشترتها الدائرة السنية للسلطان عبد الحميد عام ١٩٠٠ وسميت «الحميدية»، ولكن في عام ١٩٠٩ استعادتها الحكومة بعد سقوط السلطان عبد الحميد وأصبحت تسمى «الإدارة النهرية». وقد قامت بدورها في تحديث سفنها(١٢٦). وفي عام ١٩١٢ قام أحمد جعفر، أحد رجال الأعمال في البصرة، أيضاً بإدارة بعض البواخر النهرية. ويبين النص ١٨ حجم الشركات الثلاث وأنصبتها فيما بين عامي ١٩٠٨ و١٩١٢ معاً، وقد كان الخط البريطاني يتولى ٥٢ بالمائة من حركة النقل تاركاً الباقي للخط العثماني(١٢٧).

وفي عام ١٩٠٩، ذكر القنصل الأمريكي أن الأسطول النهري كان يتكون من عشر بواخر، وربما ما يزيد عن أربعمائة مركب شراعي، وتراوحت قيمة الباخرة الواحدة بين ٣٥ ألف دولار و ٤٤، وتحمل ما يتراوح بين ١٠٠ طن و ٣٥٠ طناً، وكانت البرجة تحمل ما بين ٧٠ طناً و ١٠٠، أما المركب الشراعي فيساوي ما بين ٦٥٠ دولاراً و ١٧٠٠ ويحمل ما بين ١٠ أطنان و ٧٥ طناً(١٢٨). ومن ثم كانت الاستثمارات في النقل النهري نحو مليون دولار.

وجميع هذه الخطوط أبحرت في دجلة جنوب بغداد، وإلى الشمال، قامت البواخر العثمانية أحياناً بنقل الحجاج من بغداد إلى سامراء(١٢٩). وبالنسبة إلى الفرات، في أعقاب المحاولة الرائدة التي قام بها مدحت باشا عام ١٨٧٠(١٣٠) قامت البواخر العثمانية في ذروة موسم الفيضان الذي يبدأ في أيار/ مايو بتسيير رحلتين شمالاً إلى مسكانة، وفي عام ١٩١٠ امتدت خدمتها إلى الكوفة(١٣١). وفشلت محاولات الحكومة لتسيير لنشات في أعالي الفرات

---

(١٢٥) Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 165 - 170.

(١٢٦) أنظر: القسم خامساً، النص ٣ من هذا الفصل.

(١٢٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Draft Agreement,» 9 June 1913 (FO 424/231).

(١٢٨) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Simpich to Ozmun, 23 October 1909,» C 8.9.

(١٢٩) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad»; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Bertrand to Moustier, 22 June 1870,» (Alep), vol. 34; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Trade Report,» Baghdad, 1878 (FO 195/1243), and Great Britain, Accounts and Papers 1912/13, vol. 100, «Basra».

(١٣٠) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٢ من هذا الكتاب.

(١٣١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Young to Lowther, 24 October 1911,» (FO 195/2366 and 424/229).

عامي ١٩١١ و١٩١٢(١٣٢).

وكانت العلاقات بين شركة لنتسن والحكومة متوترة دائماً، ففي عام ١٨٥٦، جأرت بالشكوى من استمرار اتاوات القبائل على قواربها(١٣٣). وعام ١٨٨٦، عندما شحت الغلال عرضت الشركة أن تخفض أسعار النقل بنسبة ٢٠ بالمائة إذا سمح لها أن تقطر برجة بكل واحدة من بواخره، فصرح لها بذلك حتى أيار/ مايو ١٨٨٧ ثم ألغي الترخيص. وفي عام ١٨٩٧ زعمت الشركة أن قنوات الري التي حفرها الشيوخ جعلت الملاحة في دجلة صعبة، كما أن تسهيلات الشحن والتفريغ في بغداد غير مناسبة، وكانت قد أعلنت من قبل أن الملاحة في الفرات لا جدوى منها «فعلى الأقل هناك ٢٠٠ ميل من مجراه الجنوبي يتفرع إلى أهوار ومستنقعات»(١٣٤). وفي عام ١٩١٠، أعلنت الشركة أن لديها ٣٠٠٠ طن من البضائع المتراكمة في البصرة، وأن لدى الخط العثماني ٥٠٠٠ طن، وفي عام ١٩١١، بلغت حمولة تلك البضائع للشركتين معاً ١٠,٠٠٠ طن، غير أن السلطات لم تسمح للشركة بإحلال باخرة جديدة محل باخرة تحتاج إلى إصلاح(١٣٥). فقد كانت الحكومة تخشى من إحتمال احتكار الشركة للنقل النهري، وضايقها حمل بواخرها للعلم البريطاني، كما كان قد تقرر وضع حد للمحاولات البريطانية المتزايدة للتوغل في العراق الذي رأى فيها تهديداً سياسياً. وفي عام ١٨٧٠ ذكر القنصل البريطاني أن السلطات «تبذل أقصى ما تستطيع من جهد» لإبعاد السفن البريطانية عن أنهار العراق(١٣٦).

ولم يكن للسلطات العثمانية وحدها تحفظات على لنتسن، ففي عام ١٩١٠، زعم تاجر بريطاني أن كل فئة من فئات سكان العراق تعارض هذه الشركة، وأن خدماتها متواضعة، تؤدي إلى إلحاق التلف بالبضائع، وأن أسعار نولون الغلال عليها جنيهان للطن وهو ما يعادل نصف سعر هذه السلعة في أسواق بغداد(١٣٧).

وساعدت المنافسة بين الشركتين البريطانية والتركية على إبقاء أسعار النولون أقل مما لو كانت بيد شركة منفردة. وفي عام ١٨٩٣، جاء في أحد التقارير البريطانية أنه نتيجة

(١٣٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Taylor to Kemball, 17 April 1856, and Hector to Kemball, 3 October 1856,» (FO 195 / 521).

(١٣٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Consul General to Ambassador at Constantinople, 27 April 1887,» (FO 78/4016).

(١٣٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Report by Captains, 25 January 1897, and Consul General to Currie, 4 September 1897,» (FO 195/1978), and «Consul General to Ambassador, 3 February 1888,» (FO 78/4116).

(١٣٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Wire from Lynch, 26 July 1911,» (FO 195/2368), and «Company to Carey, 20 June 1911,» (FO 424/227).

(١٣٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Herbert to Secretary Government of India, 7 April 1870,» (FO 195/949).

(١٣٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Letter from Cree,» (FO 195/2238 and 424/222).

المنافسة التركية «أصبحت أسعار النقل الآن نصف ما كانت عليه منذ بضع سنوات» وأن أرباح شركة لنتسن أقل مما كانت عليه من قبل(١٣٨). وكانت تلك الأسعار قليلة إلى درجة إبعاد القوارب الشراعية الصغيرة من الميدان(١٣٩). وقد قللت البواخر زمن الرحلة من بغداد إلى البصرة إلى نحو يومين أو ثلاثة أيام مقارنة بالمراكب الشراعية التي كانت تقطعها فيما بين خمسة أيام وثمانية، ومن البصرة إلى بغداد في أربعة أيام مقارنة بما يتراوح بين ٤٠ يوماً و ٦٠ للمراكب الشراعية(١٤٠). وعلى كل، كانت أسعار النولون مرتفعة بالمعدلات العالمية ففي الأعوام ١٩٠٢ - ١٩٠٦ كان متوسطها ١,١ جنيه للطن إلى الجنوب، و ٢,٢٥ جنيه للطن إلى الشمال مقارنة بـ ١,٢ جنيه للطن من صادرات البصرة إلى انكلترا و١,٦ جنيه لوارداتها(١٤١).

ويجب أن نضيف إلى ذلك أنه قبيل الحرب العالمية الأولى، دخلت شركة لنتسن في دورتين من المفاوضات. ففي الأعوام ١٨٨٧ و١٩٠٧ و١٩٠٨ حاولت شراء البواخر التركية دون أن تحقق نجاحاً(١٤٢). وفي عام ١٩٠٩، وافقت الحكومة التركية على دمج شركتها في الشركة البريطانية على أن تكون الشركة الجديدة مصلحة حكومية برأس مال قدره ٣٢٢ ألف جنيه مناصفة، وأن ترفع بواخرها العلم العثماني، ولكن كانت هناك معارضة في كل من بغداد ومجلس المبعوثان العثماني، ولم يتم التصديق على الاتفاقية(١٤٣). على كل، شملت المفاوضات الخاصة بخط سكك حديد بغداد الملاحة النهرية، وتم التوصل في نهاية الأمر إلى اتفاقية لتكوين شركة للنقل النهري تملكها شركة لينتسن بالاشتراك مع البنك الألماني، وقد عملت هذه الشركة مدة عامين حتى نشوب الحرب. وهناك مشروع أكبر تدخل فيه مصالح شركة بتسولار أند أورينتال، عصف به هو الآخر نشوب الحرب. وبعد الحرب زادت شركة لنتسن رأسمالها إلى ٣٠٠ ألف جنيه واستأنفت نشاطها(١٤٤).

وفي سوريا، كما في أوروبا، سبق تحسين الطرق إنشاء السكك الحديدية، على

---

(١٣٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Beville to Mockler, 31 May 1893,» (FO 195/1799).

(١٣٩) Great Britain, Accounts and Papers 1878/79, vol. 72, «Baghdad».

(١٤٠) Halford Lancaster Hoskins, *British Routes to India* (New York: Longmans, 1928), p. 427.

(١٤١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsey to Lowther, 10 March 1909,» (FO 195/2308).

ولمعلومات حول رسوم الشحن عبر النهر والبحر، أنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1901 - 1913, «Trade Reports» on Baghdad and Basra.

(١٤٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Confidential Print,» 22 July 1913 (FO 424/239).

(١٤٣) نوّار، المصالح البريطانية في أنهار العراق، ١٦٠٠ - ١٩١٤: دراسة وثائقية للتطورات التي أدّت إلى إحتكار بريطانيا للملاحة في العراق، ص ٢٠٧ - ٢١٥.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢١٥ - ٢٢٠؛

Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 152 - 153, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Draft of Memorandum to be Exchanged by Lord Inchcape and Mr. J. Lynch, 1 February 1914,» (FO 424/251).

عكس ما حدث في معظم بلدان الشرق الأوسط. وقد حث ريتشارد وود ـ القنصل البريطاني في دمشق في الأربعينات ـ السلطات العثمانية على بناء طريق من دمشق إلى بيروت ولكن نقص مصادر التمويل حال دون تنفيذه(١٤٥). وأكدت زيادة الطلب على الغلال خلال حرب القرم الحاجة إلى تحسين وسائل النقل. وفي عام ١٨٥٧ حصل الكونت دي برتوي على امتياز مدته خمسون عاماً لبناء الطريق، على ألا يعطى إمتياز آخر لطريق يربط دمشق بأي ميناء آخر فيما بين اللاذقية وعكا، ولكن الحكومة احتفظت لنفسها بحق بناء مثل هذه الطرق. وتكونت شركة برأس مال قدره ثلاثة ملايين فرنك، وبدأ بناء الطريق في كانون الثاني/ يناير ١٨٥٩، وفي أول كانون الثاني/يناير ١٨٦٣ وصلت إلى دمشق أول رسالة على هذا الطريق. وقامت الشركة بتسيير عربتين في كل منهما ١٢ مقعداً، كل يوم، واحدة من بيروت والأخرى من دمشق، وكذلك عربات صغيرة، وكانت الرحلة ذات الـ ١١٢ كيلومتراً تُقطع في ١٣ ساعة من دمشق و ١٤ ساعة من بيروت(١٤٦). وفرضت الشركة رسوم عبور على دواب الحمل التي تستخدم الطريق. وتنوعت أجور النقل على الطريق، ففي ١٨٦٩ تراوحت بين ٥٠ قرشاً و ٦٠ للقنطار (٢٥٤ كيلوغراماً) من بيروت إلى دمشق، وما بين ٨٥ قرشاً و ٩٠ في الاتجاه العكسي. وفي تلك السنة تم نقل ١٢ ألف طن وعشرة آلاف مسافر مناصفة تقريباً بين الاتجاهين. وفي عام ١٨٩٤ زادت الحركة على الطريق إلى ٢٧ ألف طن و ١٥ ألف مسافر(١٤٧). وكان قد تم تصفية الشركة عام ١٨٩٢ بعد انضمامها إلى شركة السكك الحديدية. وبعد ذلك تدهورت أحوال الطريق، ولكن أعادت الحكومة إصلاحه قبل إندلاع الحرب.

وكانت النتائج المالية مرضية، فقد حصل السهم على ربح قدره ٨ بالمائة عام ١٨٧٢ زيد إلى ١٦ بالمائة عام ١٨٨٠ وما بعده(١٤٨). ولكن الطريق لم يحقق حداً كبيراً من المنافسة، ففي ١٨٦٩، نقلت دواب الحمل التي تفادت استخدامه نحو ٥٥٠٠ طن، غير أنه مع نهاية القرن، وإلغاء رسوم العبور، استخدمته بانتظام نحو ٢٠٠ عربة تحمل كل منها ما بين ١,٢٥ ـ

---

(١٤٥) أنظر هذه الفقرة في:
R. Tresse, «Histoire de la route de Beyrouth à Damas,» *La Géographie,* no. 6 (1936).

(١٤٦) أنظر أيضاً: خالد العظم، مذكرات خالد العظم، ٣ ج (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢)، ج ١، ص ٢٦. وفي عام ١٨٨٤ كانت الرحلة ذهاباً وإياباً من بيروت إلى دمشق تكلّف المسافر ٢٩٠ قرشاً، أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 23 February 1884,» (FO 78/3648).

(١٤٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1894 (Beyrouth), vol. 11, and Great Britain, Accounts and Papers 1895, vol. 100, «Beirut».

(١٤٨) Eleuthère Elueftériadès, *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique* (Beyrouth: Impression catholique, 1944), p. 42.
والأرقام سنوية عن الإيصالات (ما يزيد عن المليون فرنك بقليل) والنفقات (حوالى ٨٠٠,٠٠٠)، أنظر الجدول في: المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

١,٥٠ طن، كانت تحصل على نولون أقل من أجور النقل بالسكك الحديدية(١٤٩). وقد حسم هذا الطريق تميز بيروت على الموانىء الأخرى، واجتذب بعض القوافل من حلب إلى دمشق.

وفي لبنان، قام الحكم الذاتي ببناء شبكة كبيرة من الطرق(١٥٠). وفي عام ١٨٧٩ بدأ الوالي المصلح مدحت باشا العمل في طريق طرابلس ـ حمص الذي ما لبث أن امتد إلى حماة بطول إجمالي قدره ١٤٢ كيلومتراً. وتم تشييد طريق يافا ـ القدس الذي يبلغ طوله ٨٦ كيلومتراً في ١٨٦٥، وتتضح زيادة الحركة عليه من المبالغ التي دفعت نظير حق تحصيل رسوم المرور عليه، إذ كانت ٤٥٠ جنيهاً في عام ١٨٦٥، و ١٥٦٤ جنيهاً في عام ١٨٨٧(١٥١). وفي عام ١٨٩٢ كتب القنصل البريطاني أن «النقل بالعربات لا وجود له خارج المناطق المحيطة بالمدن الكبرى»(١٥٢)، سوى على هذه الطرق. غير أنه قبل اندلاع الحرب، بنيت الطرق بين طرابلس وصيدا (١٢٥ كيلومتراً)، ونابلس ويافا، والقدس وأريحا، ودمشق وحمص (٢٠٠ كيلومتر)، وصيدا ومرجعيون. وكان طريق حلب ـ اسكندرونة قد أصلح عام ١٨٧٦، وكذلك الحال بالنسبة إلى امتداده إلى كلس، وفي عام ١٩١٠، كانت هناك ١٥ سيارة فرنسية الصنع في بيروت (١٥٣) تجوب أنحاء لبنان.

ولم يؤدِ إدخال عربات نقل البضائع والركاب التي تجرها الخيول إلى تخفيض أجور النقل، فعلى سبيل المثال، كان أجر نقل الطن الواحد بين حمص وطرابلس سواء بالجمال أو العربات جنيهاً واحداً، ولكن العربات كانت أوفر راحة، وأدت إلى تقصير زمن الرحلة (من دمشق إلى بيروت يوم واحد بدلاً من ثلاثة أيام) وجعلت نقل الحمولات الثقيلة ممكناً، ففي فلسطين كانت العربة تحمل عام ١٩٠٩ ألف كيلوغرام مقابل ٣٠٠ كيلوغرام للجمل و ١٤٠ للبغل(١٥٤).

ولم يحدث تحسّن مماثل في العراق، ولكن بدأ تسيير خط عربات لنقل الركاب بين حلب وبغداد عام ١٩٠٢، وأصبحت هناك رحلتان أسبوعياً، تقطع المسافة في ١٢ يوماً، أما العربات الصغيرة فكانت تقطعها في أربعة أيام، وبلغت أجرة السفر للفرد ما بين ليرتين ونصف ليرة تركية و ٤ ليرات تركية(١٥٥). وفي عام ١٩٠٨، استغرقت الرحلة تسعة أيام منها

(١٤٩) Great Britain, Accounts and Papers: 1902, vol. 110, «Damascus,» and 1905, vol. 93, «Damascus».

(١٥٠) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٥ من هذا الكتاب.

(١٥١) Great Britain, Accounts and Papers 1881, vol. 103, «Jerusalem».

(١٥٢) Great Britain, Accounts and Papers 1893, vol. 97, «Beirut».

(١٥٣) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, C 8.5, 19 September 1910.

وأنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٧ من هذا الكتاب.

(١٥٤) Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, «Palestine».

(١٥٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to O'Conor, 12 September 1907,» (FO 424/213).

١٠٣ ساعات تقريباً مدة السفر(١٥٦). وفي السنة نفسها قاد رجل إنكليزي سيارة من حلب إلى بغداد(١٥٧)، وفي عام ١٩٠٩ استورد أحد أعيان بغداد سيارتين إلى دمشق ليعملا بين دمشق وبغداد، غير أن ذلك لم يتحقق حتى عام ١٩٢٣(١٥٨).

وكجزء من خطة التنمية العامة لتركيا الفتاة، أُبرم عقد مع «الشركة العامة للطرق في الامبراطورية العثمانية» لإقامة ٩٣١٢ كيلومتراً من الطرق بكلفة قدرها مليونا جنيه، من بينها ٤٥٩ كيلومتراً في دمشق، وبيروت، والقدس، ولبنان، و ١١٧٣ كيلومتراً في حلب، وبغداد، وأورفة، ودير الزور(١٥٩).

وفي الوقت نفسه، أقيمت شبكة من خطوط البرق والسكك الحديدية، ففي حزيران/يونيو ١٨٦١ فتح خط البرق بين بيروت ودمشق، وفي كانون الثاني/يناير ١٨٦٧ تم ربط بيروت باستانبول برقياً عن طريق حلب وديار بكر وأنقرة، وبعد ذلك بوقت قصير تم ربطها بالاسكندرية(١٦٠). وقد وصل خط البرق إلى بغداد في مطلع ١٨٦٣، وإلى الفاو في كانون الثاني/يناير ١٨٦٥، ومن هناك امتد إلى كراتشي(١٦١). وفي عام ١٩٠٩، جاء في أحد التقارير أن قطع خطوط البرق بين بغداد والبصرة كلف الحكومة ٥٢,٧٥٠ فرنكاً سنوياً «ومن ثم يصبح استخدام اللاسلكي مفيداً للحكومة وللمصالح التجارية للبلاد» غير أن هذا الاقتراح لم يلق أذناً صاغية(١٦٢). وكان وصول طائرتين عسكريتين تركيتين إلى حلب ودمشق في ربيع ١٩١٤ في طريقهما إلى القاهرة بشيراً بالتطور الذي سيحدث في المستقبل، رغم عدم نجاحهما(١٦٣).

ثالثاً: السكك الحديدية

كانت هناك منذ الخمسينات من القرن التاسع عشر مشروعات مختلفة مقترحة لمد خطوط حديدية من البحر المتوسط إلى العراق، أو حتى إلى الهند(١٦٤)، ولكنها لم تكن

---

(١٥٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Memorandum by Ramsay, 28 May 1908,» (FO 424/216).

(١٥٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to Board of Trade, 2 December 1908,» (FO 195/2275).

(١٥٨) Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, « Damascus, » and Grant, *The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration,* pp. 270 - 289.

(١٥٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Annual Report,» 1910 (FO 424/250).

(١٦٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Moore to Russel»: 20 June 1861 (FO 78/1586); 15 January 1863 (FO 78/1752), and 26 May 1864 (FO 78/1833).

(١٦١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195/752), and Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 152 - 154.

(١٦٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to Lowther, 5 March 1909,» (FO 424/219).

(١٦٣) العظم، مذكرات خالد العظم، ج ١، ص ١٦ - ١٨.

(١٦٤) أنظر: القسم رابعاً، النص ٢ من هذا الفصل، وأنظر أيضاً:
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 137 - 145.

مشروعات اقتصادية، فصرف النظر عنها. وكان أول خط حديدي يقام في المنطقة هو خط السكك الحديدية الضيقة (متر واحد) بطول ٨٧ كيلومتراً بين القدس ويافا، وافتتح عام ١٨٩٢، وكانت تملكه شركة فرنسية تدعى «شركة السكك الحديدية العثمانية ليافا والقدس»، وتأسست عام ١٨٨٩ برأس مال قدره أربعة ملايين فرنك و ١٠ ملايين فرنك سندات(١٦٥). وتكلفت الانشاءات ١١٠ آلاف فرنك لكل كيلومتر واحد، وكانت النتائج في البداية محدودة، لأن محطتي القدس ويافا كانتا خارج المدينتين من ناحية، كما أن الكثير من حركة النقل كان يتم بالجمال والعربات. وفي عام ١٩٠٣ كان نولون الفحم للطن من يافا إلى القدس ١٤,٦ شلناً وهو أجر النقل نفسه بالجمال(١٦٦). وعلى كل، بعد توقف عمليات الشركة في ١٨٩٤، أعادت تنظيم نفسها وازدادت الحركة على الخط تدريجياً، من ٨١ ألف راكب عام ١٨٩٤ إلى ٧٦ ألفاً في ١٩٠٣، إلى ١٨٣ ألف راكب في ١٩١٣، وبالنسبة للبضائع زاد مقداره من ١١ ألف طن عام ١٨٩٤، إلى ٢٦ ألف طن عام ١٩٠٣ ثم ١٨٣ ألف طن عام ١٩١٣، وزادت جملة الايرادات من ٥١٣ ألف فرنك إلى ٧٧٩ ألف فرنك ثم ١,٣١٠,٠٠٠ فرنك على التوالي. ولم تدفع أرباح على سندات الشركة قبل عام ١٩١٠ عندما صرف ٥٪ لحملة هذه السندات، ووزعت أرباح على الأسهم بواقع ٢,٨٪ وقدر متوسط عائد رأس المال بنسبة ٢,٤٪(١٦٧)، وكان يتم تسيير قطارين للركاب في كل اتجاه يومياً بسرعة ٢٣ كيلومتراً في الساعة، وقطار بضاعة واحد ليلاً. وفي عام ١٩١٦، ثم عام ١٩١٨، قام الأتراك ثم البريطانيون بتوسيع القضبان، وأصبح الخط تابعاً لسكك حديد فلسطين.

وقد بدأ العمل عام ١٨٩٢ في خط بريطاني لربط عكا بدمشق، ولكن صرف النظر عنه عام ١٨٩٨ بعد بناء ثمانية كيلومترات فقط. ولكنه كان ـ على أي حال ـ دافعاً لمجموعة من الممولين الفرنسيين للإسراع بتنفيذ مشروعهم بإقامة «شركة السكك الحديدية الاقتصادية لخط بيروت ـ دمشق ـ حوران في سوريا عام ١٨٩٢(١٦٨). وفي عام ١٨٩٣، حصلت هذه الشركة على إمتياز إقامة خط بيروت ـ دمشق ـ بيراجك مع وصله للالتقاء بخط بغداد المزمع إنشاؤه عند تلك. وغيرت الشركة إسمها إلى «الشركة العثمانية للسكك الحديدية لخط بيروت ـ دمشق ـ وبيراجك على الفرات» وزيد رأسمالها الأسمي من عشرة ملايين فرنك إلى ١٥ مليوناً

---

(١٦٥) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* pp. 253 - 260; Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman ,* pp. 158 - 161 and 330 - 331, and Issawi, ed., Ibid., p. 236.

(١٦٦) Great Britain, Accounts and Papers : 1895, vol. 100, «Jerusalem,» and 1903, vol. 101, «Palestine».

(١٦٧) Great Britain, Accounts and Papers: 1905, vol. 93, «Palestine,» and 1914, vol. 95, «Palestine».

(١٦٨) Elefthériadès, *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique,* pp. 37 - 104; Verney et Dambamann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* pp. 241 - 253; Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman,* pp. 165 - 172 and 318 - 331, and Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 250 - 251.

عام ١٨٩٣، وتم إصدار سندات بقيمة ٦٠ مليون فرنك ليصبح - جملة رأس المال ٣١,٢ مليوناً. وكانت كلفة تشييد الخط عالية، فتكلف مسافة ١٠٣ كيلومترات من الخط بين دمشق - مزيرب التي فتحت عام ١٨٩٤ نحو ثمانية ملايين فرنك أو نحو ٨٠ ألف فرنك للكيلومتر الواحد بما في ذلك القطارات. أما خط بيروت - دمشق وطوله ١٤٧ كيلومتراً الذي فتح عام ١٨٩٥، فقد كان جزء منه متيناً لصعود وهبوط المرتفعات، وتكلف ١٩,١ مليون فرنك أو نحو ١٣٠ ألف فرنك للكيلومتر الواحد بما في ذلك القطارات وكان كلا الخطين من الخطوط الضيقة.

وقد بدأ تشغيل الخط بتسيير قطار واحد كل يوم من بيروت إلى دمشق. وكان يعمل على الخط ثماني قاطرات و ٢٠ عربة ركاب، و٧٣ عربة نقل بضائع، زيدت حتى أصبحت عام ١٩٠٢ تضم ١٥ قاطرة و ١٣٠عربة نقل ركاب ونقل بضائع. وكان هناك قطار للركاب وآخر للركاب والبضائع معاً يومياً بين دمشق ورياق، أما خط دمشق مزيرب فكانت تخدمه أربع قطارات يومياً(١٦٩). وانخفض زمن الرحلة من مزيرب إلى دمشق من يومين ونصف اليوم إلى ثلاثة ساعات، ولكن الرحلة من دمشق إلى بيروت فلم ينخفض زمنها إلا من ١٣ ساعة إلى تسع ساعات(١٧٠). وزادت ايرادات الشركة من ٢,٣٨٩,٠٠٠ فرنك عام ١٨٩٦ (٩٤٣ ألفاً من ٢٢٠ ألف راكب و ١,٤٤٦,٠٠٠ من نولون ٢٢٠ ألف طن) إلى ٣,٠٥٧,٠٠٠ فرنك عام ١٩٠٣ و ٤,٢٤١,٠٠٠ فرنك عام ١٩١٣(١٧١). ولكن كانت الشركة تعلن أن هناك خسارة سنوياً، وعلى سبيل المثال، عام ١٨٩٩ كانت جملة الايرادات نحو ٢,٥ مليون فرنك، ومصاريف التشغيل ١,٢٥ مليون وفوائد السندات ١,٦ مليون فرنك، وبذلك كان هناك عجز قدره ٣٥٠ ألف فرنك(١٧٢). وكانت أسعار النولون عالية (١٢ - ٢٠ فرنك للقنطار عام ١٨٩٤) واستمر النقل بالعربات التي تجرها الدواب منافساً - تبلغ خمس حركة النقل إلى بيروت - واستمرت الجمال في نقل الغلال من حوران، كما أن بعد محطة بيروت النهائية مسافة ميل واحد عن الميناء أضاف صعوبة أخرى إلى حركة النقل. لذلك هبطت قيمة أسهم الشركة من ٥٠٠ فرنك عند الاصدار إلى ١٢٠ فرنك عام ١٨٩٧(١٧٣).

ولذلك بدأت تصفية الشركة عام ١٩٠٠، وأعيد تنظيمها بواسطة البنك العثماني وبعض

---

(١٦٩) Great Britain, Accounts and Papers: 1895, vol. 100, «Damascus»; 1903, vol. 79, «Damascus,» and Issawi, ed., Ibid., p. 256.

(١٧٠) Eleftériadès, Ibid., pp. 46 - 47.

(١٧١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Note sur la situation économique,» August 1897 (Beyrouth), vol. 12, and Eleftériadès, Ibid., p. 137.
ويقدّم المرجع الأخير أرقاماً للفترة ١٩٠١ - ١٩١٣.

(١٧٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to Bunsen, 22 October 1900,» (FO 424/200).

(١٧٣) Eleftériadès, *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique*, p. 136; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Quarterly Report on Damascus,» 26 April 1900 (FO 195/2075); «Report on Beirut,» 6 August 1901 (FO 195/2122); Great Britain, Accounts and Papers: 1897, vol. 94, «Beirut,» and 1898, vol. 99, «Beirut».

البنوك الأخرى، ومرة أخرى تغير اسمها لتصبح «الشركة العثمانية للسكك الحديدية لدمشق - حماه وامتدادتها[١٧٤]» وضمنت الحكومة للشركة ١٥ ألف فرنك عن كل كيلومتر واحد للخط عند تشغيله (تنقص إلى ١٢,٥٠٠ عند ربطه بسكك حديد بغداد)، ولكنها أصرت على توسيع الخط إلى المعدل المتعارف عليه (١,٤٣٥ متر)، وكان ذلك يعني نقل نقطة الاتصال بين الخطوط القديمة والجديدة إلى رياق. وعند حلول عام ١٩٠٢ وصل الخط الحديدي إلى حماه (١٨٨ كيلومتراً) وبعد توقيع الاتفاقية مع سكك حديد بغداد، وصل الخط إلى حلب (١٤٣ كيلومتراً أخرى) عام ١٩٠٦، وفي عام ١٩٠٩ تم بناء خط حديدي ربط حمص بطرابلس (١٠٣ كيلومترات) دون ضمان من الحكومة. وربط الخط القديم بميناء بيروت. وقد أصدرت السندات في الأعوام ١٩٠١ و١٩٠٥ و١٩٠٩ لتمويل هذه الخطوط بقيمة إسمية ١٥٠,٢٠٢,٠٠٠ فرنك، فجلبت ٧٦,٩٢٨,٠٠٠ فرنك. وفي عام ١٩١٤ كان رأس المال المستثمر في الأسهم والسندات يبلغ ١٥٠,٢٠٠,٠٠٠ فرنك من بينها ١١٦,٧٤١,٠٠٠ فرنك كانت مدفوعة بالفعل، منها ٧٠٪ رأس مال فرنسي[١٧٥]، وبلغت تكاليف الإنشاء مبلغ ٥٩,٣٦٤,٠٠٠ فرنك لخط رياق - حلب، أو ١٧٩ ألف فرنك للكيلومتر بدون القطارات، ١٨٧ ألفاً بما فيها القطارات، ولا تختلف هذه الأرقام كثيراً عن خط بغداد[١٧٦].

وكانت هناك خدمة يومياً بين رياق وحلب وأخرى بين حمص وطرابلس، ولا تتوافر لدينا مادة عن عدد القطارات ولا حجم البضائع المنقولة أو عدد الركاب، غير أنه يمكن أن نعتبر - من الناحية العملية - أن كل صادرات بيروت وطرابلس وحيفا (ما بين ٣٠٠ - ٣٥٠ ألف طن) كانت تنقل بالسكك الحديدية، وكذلك قسم كبير من الواردات (١٠٠ ألف طن). وفي ما يتعلق بحلب، ذكر القنصل البريطاني في عام ١٩٠٧، أن تجارها تحولوا إلى إرسال بضائعهم بالجمال - بعد ارتفاع أسعار النولون بالسكك الحديدية - إلى اسكندرونة بدلاً من شحنها بالسكك الحديدية إلى طرابلس. لكن القنصل ذكر عام ١٩١١ أن السكك الحديدية حولت نصف تجارة ولاية حلب بعيداً عن اسكندرونة[١٧٧].

وزادت جملة الايرادات من خطي رياق - حلب، وحمص - طرابلس زيادة مطردة من ٢٠٩ آلاف فرنك في عام ١٩٠٢، إلى ٢,٦٢٧,٠٠٠ فرنك عام ١٩١٠، و٥,٠٤٦,٠٠٠ فرنك عام ١٩١٣. ولكن ذلك لم يغط النفقات، وقامت الحكومة العثمانية بدفع مبلغ ٢٢ مليون فرنك كضمان كيلومتري، وهو مبلغ يعادل القيمة الاجمالية للايرادات

(١٧٤) أنظر التفاصيل في: Eleftériadès, Ibid., pp. 51 - 79, and Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman,* pp. 318 - 323.

(١٧٥) Eleftériadès, Ibid., p. 114, and Thobie, Ibid., p. 329.

(١٧٦) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 225 - 256.

(١٧٧) Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 116, «Aleppo,» and 1912/13, vol. 100, «Aleppo».

على الخطوط المضمونة، ويعادل ٣٠٪ من إيرادات كل الخطوط، وعلى كل هبطت تلك المعدلات هبوطاً شديداً في السنوات السابقة على الحرب. وقد ساعد ذلك على تيسير سبل سداد أرباح السندات وتوزيع ما بين مليون ونصف المليون والمليوني فرنك سنوياً على جملة الأسهم وأصحاب السندات بنسب مختلفة كانت تمثل معدلاً متدنياً للعائد(١٧٨).

واهتم السلطان عبد الحميد الثاني بسكك حديد الحجاز لنقل الحجاج إلى الأماكن المقدسة وليزيد من مكانته بين المسلمين، وليجعل السيطرة على بلاد العرب أمراً ميسوراً، حيث كانت تتجمع عناصر ثائرة على الأتراك، وحيث كانت تقع ـ أيضاً ـ تحت تهديد البريطانيين. وتم تجميع الأموال اللازمة للمشروع من خلال التبرعات التي جمعت من مختلف أنحاء العالم الإسلامي، ومن إيرادات ضريبة خاصة فرضت لهذا الغرض. وتم التوسع في استخدام الجند في مد الخط، مما يفسر إنخفاض كلفة بناء الخط حيث بلغت ٦٢ ألف فرنك للكيلومتر الواحد بكلفة إجمالية قدرها ٩٥ مليون فرنك لمسافة ١٥٢٨ كيلومتراً تم تشييدها بالفعل(١٧٩). وكانت النية ـ في البداية ـ متجهة إلى شراء خط دمشق ـ مزيرب، ثم مد الخط من مزيرب ولكن السعر المرتفع الذي طلبته الشركة الفرنسية (٧ ملايين فرنك) دفعت الحكومة إلى بناء خط مواز له بالسعة نفسها (١٠٥ سنتمترات) وقد بدأ العمل في عام ١٩٠١، فوصل إلى معان (على بعد ٤٥٩ كيلومتراً) عام ١٩٠٤، وإلى المدينة المنورة (على بعد ١٣٢٠ كيلومتراً) في عام ١٩٠٨(١٨٠). وتم بناء تفريعة من درعا إلى حيفا (١٦٠ كيلومتراً) عام ١٩٠٥ لتسهيل بناء الخط الرئيسي، وربطه بالساحل، وكان متوسط تكلفتها أعلى من تكلفة الخط الرئيسي، إذ بلغت ٧٨,٥٠٠ فرنك للكيلومتر الواحد، وكانت هناك خطة لبناء تفريعة أخرى من معان إلى العقبة، ولكنها لم تنفذ بسبب نزاع الحدود مع بريطانيا في مصر. كما صرف النظر عن خطة مد الخط إلى مكة بسبب تكرار هجوم البدو، ومعارضة شريف الحجاز، وثورة تركيا الفتاة وما تبعها من حروب(١٨١).

وفيما عدا الدفعة التي أعطاها الخط للزراعة في شرق الأردن، كانت النتائج الاقتصادية

---

(١٧٨) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Elefteriadès, *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et économique,* pp. 115 - 117 and 137, and Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman,* pp. 323 - 324 and 759.

(١٧٩) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* p. 256.

(١٨٠) المصدر نفسه، ص ٢٥٢ - ٢٥٣؛
Z. H. Zaidi, «Ḥidjāz Railway,» in: Hamilton Alexander Roskeen Gibb [et al.], ed., *Encyclopaedia of Islam,* 2nd. ed. (Leiden: E.J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 3, pp. 364 - 365.

وللمزيد من التفاصيل الشيّقة حول أساليب البناء ومشاكله، أنظر المذكرة في:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 424/213).

(١٨١) أنظر المراسلات التالية:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Dispatches: «25 May 1908,» (FO 424/215); «28 January 1909,» (FO 424/218), and «27 March 1909,» (FO 424/219).

للخط الرئيسي ضئيلة، ولكن ارتفع عدد الركاب من ٢٤٦ ألف راكب عام ١٩٠٨/١٩٠٩ إلى ٣٦١ ألفاً عام ١٩١٢/١٩١٣[١٨٢]، وانخفض زمن الرحلة إلى ما يزيد قليلاً على يومين. غير أن وصلة حيفا حولت كماً ملحوظاً من الغلال من بيروت إلى حيفا، التي زادت صادراتها ووارداتها. وقبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى أضيفت بضعة فروع صغيرة إلى خط حيفا، ولكن قام الثوار العرب في ١٩١٧ - ١٩١٨ بتعطيل الخط الرئيسي بمساعدة لورانس. ومنذئذ ظل القسم من الخط حتى معان يؤدي وظيفته، أما بقية الخط فلا يزال غير مستخدم، رغم المحاولات العديدة التي بذلت لإعادة تشغيله.

وقد ألقت سكك حديد بغداد ظلالاً كثيفة على مشروعات الخطوط الحديدية في سوريا، فأدت إلى تأخير منح الامتيازات للفرنسيين، وأجبرتهم على العدول عن مشروعاتهم لمد خطوط من حلب إلى اسكندرونة وإلى الفرات[١٨٣]. ولكن اتفاقاً أبرم في أول تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٣ سمح للفرنسيين بمد الخط إلى حلب، واتفاقاً آخر أبرم في ١٥ شباط/فبراير ١٩١٤ حل جميع المشاكل الأساسية، فنص على امتداد الخط الألماني من حلب إلى مسكانه في الشرق وإسكندرونة في الغرب، وكذلك إلى رأس العين ثم إلى الموصل فبغداد، بينما يشيد الفرنسيون خطاً من حمص إلى تدمر ودير الزور على الفرات. ولم يتم بناء الخطوط الفرنسية. أما خط بغداد فقد امتد من حلب إلى طرابلس (على بعد ٢٠٣ كيلومترات) في عام ١٩١٢، وفرع من طبراكال قرب أضنه بلغ اسكندرونة عام ١٩١٣. وأدت صعوبة التضاريس وظروف الحرب إلى الإبطاء في بناء الخط من الأناضول إلى حلب، وتأخر وصول أول قطار إلى حلب حتى ٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨، قبل إبرام إتفاقية الهدنة مع تركيا بأيام قلائل. وفي عام ١٩١٤ - ١٩١٥ تم مد خط طوله ١٢٠ كيلومتراً بين سامراء وبغداد. وخلال الحرب أقام البريطانيون خطاً من البصرة إلى بغداد، ومن سامراء إلى بيجي. وفيما بين الحربين العالميتين إمتدت الخطوط الحديدية العراقية لتتصل بالخطوط السورية والخطوط التركية، وغادر أول قطار بغداد إلى إستانبول في تموز/يوليو ١٩٤٠[١٨٤].

---

(١٨٢) Jacob M. Landau, *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage* (Detroit: [n. pb.], 1971), p. 16.

(١٨٣) Issawi: *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 188 - 194; *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 248 - 257; Maybelle Rebecca Chapman, *Great Britain and the Baghdad Railway, 1888 - 1914*, Smith College Studies in History; vol. 31 (Northampton, Mass.: [n. pb.], 1948); Edward Mead Earle, *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism* (New York: Macmillan, 1923); M. Hecker, «Die Eisenbahnen in der asiatischen Türkei,» *Archiv für Eisenbahnwesen* (Berlin), (1914); Karl Theodor Helfferich, *Georg von Siemens; ein Lebensblid aus Deutschlands Grosser Zeit* (Berlin: J. Springer, 1923); P. Rohrbach, *Die Bagdadbahn* (Berlin: [n. pb.], 1902); John Williamson, *Karl Helfferich, 1872 - 1924* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1971), and John Baptist Wolf, *The Diplomatic History of Baghdad Railway* (Columbia, Miss.: University of Missouri, 1936).

(١٨٤) *Geographical Handbook, Iraq*, pp. 579 - 583.

وفي عام ١٨٦٦ كان قد تم وضع مخطط لمدّ سكك حديدية من بغداد إلى كربلاء، وقد جرى مسح الأرض =

وبدأ استخدام الترام أيضاً خلال الفترة موضوع الدراسة. ففي عام ١٨٨٠ افتتح مدحت باشا خطاً طوله ٣,٥ كيلومترات من طرابلس إلى مينائها، وقد مولت المشروع شركة محلية برأس مال قدره ٢٠٠ ألف فرنك، وكانت الكلفة الفعلية أعلى من ذلك قليلاً(١٨٥). وفي عام ١٨٩٤ تأسست «شركة ترامويات شمال لبنان وجنوب بيروت» برأس مال مساهمة قدره ١,٧٥٠,٠٠٠ فرنك وسندات قيمتها ٢,٠٢٥,٠٠٠ فرنك، وكانت تهدف إلى إقامة خط من طرابلس إلى صيدا (١٣٨ كيلومتراً)، ولكن في حقيقة الأمر لم يبن إلا خط من جبيل إلى الدامور طوله ٦٣ كيلومتراً. ولما عجزت عن منافسة المراكب الشراعية الساحلية، أصابها عدم الاستقرار، وأدى ذلك إلى تصفيتها، وما لبثت أن قصرت نشاطها على مسافة ١٩ كيلومتراً(١٨٦) بين بيروت والمعاملتين. وتأسست شركات الكهرباء والترام البلجيكية في عام ١٩٠٦ في مدينة بيروت، وعام ١٩٠٧ في مدينة دمشق، وكانت الأخيرة برأس مال ستة ملايين فرنك، وقد كانت عائداتهما ضئيلة(١٨٧).

ونظرة إلى سكك حديد سوريا تكشف عن سلبيات خطيرة، فلم يكن هناك تنسيق تام بين الخطوط المختلفة، ولم يتم بناء بعض الخطوط التي كانت الحاجة ماسة إليها مثل الخط من حلب إلى اسكندرونة وإلى الجزيرة رغم وضع اللمسات الأخيرة في مشروعات بنائها، وكان من الممكن تنفيذ هذه المشروعات لولا قيام الحرب. كما كان هناك قدر ملحوظ من الازدواجية (مثل خطي مزيرب والحجاز، وخطي حيفا وبيروت). وتنوع اتساع الخطوط استدعى القيام بنقليات مكلفة عند رياق، كما أن أجور النقل كانت عالية، وفي كثير من أجزاء الخطوط عجزت السكك الحديدية عن منافسة النقل بالجمال والعربات التي تجرها الدواب. وأخيراً، لحقت بتلك الخطوط خسائر كبيرة تمت تغطية بعضها بضمانات حكومية مكلفة.

لكن الفوائد التي تحققت من ورائها لا يجب إنكارها، فقد أخذت تنقل أعداداً أكبر فأكبر من المسافرين وكميات أكبر فأكبر من البضائع، ونقص زمن الرحلات نقصاً كبيراً، وازدادت أسباب الراحة والأمان، وامتدت الخدمة إلى مناطق جديدة، وبشرت مشروعات

= وتولّت ذلك شركة بلجيكية، إلا أن نشوب الحرب النمساوية ـ البروسية قد أخّر المشروع، كما أن إزاحة مدحت باشا من منصبه قد أدّى إلى تأجيله، أنظر:
Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, vol. 1, pp. 153 - 154.

(١٨٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Blanche to Eldridge, 16 February 1880,» (FO 195/305).

(١٨٦) Thobie, *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman*, p. 336; Elefteriadès, *Les Chemins de fer en Syrie en au Liban: Etude historique, financière et économique*, pp. 141 - 153, and Said B. Himadeh, comp., *The Economic Organization of Syria and Lebanon*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Sciences series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), p. 181.

(١٨٧) Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari hakkinda bir tetkik* (Ankara: Türkiye İs Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), p. 42; Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 116, «Damascus»; 1908, vol. 117, «Damascus,» and 1910, vol. 103, «Damascus».

سكك حـديد بغداد والمشروعات الفرنسية بمستقبل أكثر إشراقاً. وفي ٢٥ أيار/مـايو ١٩١٢، كتب مراسل الدايلي تلغراف أن تعرفة نقل الغلال التي أعلنتها سكك حديد بغداد كانت ٢٢ بارة للطن في ١ كيلومتر فقط، وبالنسبة لعربات البضاعة المحملة لمسافة لا تقل عن ٩٠٠ كيلومتر تسع بارات فقط (أي نحو ٢٥ شلناً للطن من تكريت إلى اسكندرونة). ومقارنة هذا الرقم بالأرقام الخاصة بالنولون التي سبق ذكرها تبين لنا مدى التحسن الكبير الذي حققته السكك الحديدية.

رابعاً: سوريا

١ - قوافل دمشق - بغداد عام ١٨٤٧ (١٨٨)

تقطع الرحلة من دمشق إلى بغداد دائماً بالقوافل. والقوافل التي تغادر دمشق وتمضي عبر تدمر غير منتظمة، والآن تتجه جميع القوافل إلى بغداد عبر حلب، لأن هذا الطريق أقل تعرضاً لمخاطر البدو. وعندما يسود الأمن البادية، تخرج نحو ١٢ - ١٥ قافلة بطريق تدمر في العام ويعود الكثير منها عن الطريق نفسه.

وبصفة عامة، يزيد حجم القوافل التي تخرج من بغداد إلى دمشق مرة ونصف المرة عن تلك التي تتجه من دمشق إلى بغداد. وتحمل الأولى النيلة، والشيلان، واللؤلؤ، والتنباك، والنرجيلات، والعفصة الجوزية، والعقاقير، والقصب الذي تصنع منه أقلام الكتابة. ويتراوح عدد الجمال ما بين ١٥٠٠ و ٢٠٠٠ وأحياناً يزيد عن ذلك. أما قافلة دمشق فتحمل إلى بغداد الشيت (الهندي)، والمنسوجات الانكليزية، والأواني، والأصواف، والطرابيش، والأقمشة الدمشقية، والورق، والقرمز، والحبال، وأحياناً السكّر... الخ. وتتكون القافلة الواحدة من ٨٠٠ جمل إلى ١٢٠٠.

ولا نستطيع أن نحدد في أي وقت من السنة تصبح حركة القوافل أكثر انتظاماً، أو يزيد مقدار ما تحمله من البضائع عنه في غيره من الأوقات، فالمواسم لا شأن لها بذلك، إذ يعتمد كل شيء على الطلب التجاري، أو على درجة الخشية أو الاطمئنان إلى الطريق، لأننا كثيراً ما نسمع عن نهب البدو للقوافل في الصحراء...

نورد ملخصاً لوصف مراحل الطريق على النحو التالي:

دمشق - عدرا	يوم واحد
عدرا - خان الطايفة	يوم واحد
خان الطايفة - قصير	يوم واحد
قصير - القريتين	يوم واحد

(١٨٨) أنظر: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Itinéraire de Damas à Baghdad par Palmyre,» 1847 (Damas), 1845 - 1848, vol. 2.

القريتين ـ تدمر	ثلاثة أيام
تدمر ـ ضبّ الغنم	أربعة أيام
ضبّ الغنم ـ ريحانة	يومان
ريحانة ـ عنّة	ثلاثة أيام
عنة ـ عبر الفرات	يوم واحد
من هناك إلى شيخ الحبيب نجيار	ثلاثة أيام
شيخ الحبيب ـ عين	ثلاثة أيام
عين ـ تل العشينة	يوم واحد
تل العشينة ـ دجلة	يوم واحد
دجلة ـ بغداد	يوم واحد
	٢٦ يوماً

أضف إلى ذلك ثلاثة أيام في عنّة لنقل القافلة عبر الفرات، ويومين في المحطة التالية، ويومين انتظاراً لموظف الجمارك عند تل العشينة، فتصبح بذلك المدة الاجمالية ٣٣ يوماً.

٢ ـ موانىء سوريا والخط الحديدي المقترح للبصرة عام ١٨٥٦ (١٨٩)

بيروت، ١٥ أيلول/ سبتمبر ١٨٥٦

. . . يافا هي أول ميناء إلى الجنوب ـ ميناء يوبا القديم ـ وهو على كل بالكاد يسمى ميناء، لأن السفن الشراعية ذات الحجم الكبير والبواخر تضطر إلى إلقاء مراسيها على بعد نصف الميل على الأقل من المدينة في عرض المرفأ، بينما يقع حيد بحري خطر ممتد على بعد بضع قصبات من سور المدينة، فهو ميناء صغير لا تستطيع دخوله إلا المراكب الصغيرة. وتضم المدينة وبساتين البرتقال المجاورة لها نحو عشرين ألف نسمة. وتجلب إلى ميناء يافا منتجات سهل شارون الذي يمتد نحو مائة ميل على طول الساحل من جبل الكرمل إلى الحدود المصرية، وتتألف أساساً من القمح والشعير والصوف والفواكه. وانتاج يافا من البرتقال والليمون بالغ الوفرة ويعد من أحسن ما يُنتج في الشرق، كما أنه شديد الرخص، تباع المائة برتقالة منه من أكبر الأحجام بخمسة وعشرين سنتاً.

ورغم أن ميناء قيصرية القديم ـ الذي يقع على بعد نحو ٤٠ ميلاً من يافا ـ كان مزدحماً بالنقل البحري، فإنه الآن مملوء تماماً بالرمال والردم، واختفت تماماً تلك المدينة التي كانت ذات يوم مدينة عظيمة.

كيفا أو حيفا، تقع عند سفح جبل الكرمل، وهي مدينة ذات سور يسكنها خمسة آلاف

---

(١٨٩) أنظر: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «American Consulate in Beirut, Dispatches to State and Treasury, January 12, 1855 - December 31, 1863».

نسمة، ويحميها جبل الكرمل الذي يقع خلفها، وتهيىء مرفأ آمناً للسفن الشراعية ذات الأحمال الكبيرة. ويجلب إليها قطن نابلس وصفد، وقمح وشعير سهل الحولة والاقليم حول بحر الجليل، وصوف المناطق المجاورة.

عكا، الميناء البطلمي القديم، يقع على بعد ميلين فقط شمال حيفا على خليج عكا، ويسكنها الآن نحو عشرة آلاف نسمة، والميناء مطمور بالرمال، وتقوم السفن الشراعية الصغيرة بنقل كميات كبيرة من الصوف والقطن والغلال، وقيل إنه لم تدخلها سفينة كبيرة (ذات صاريين) منذ ثلاثين عاماً.

صور، ميناء صور القديم. . . وهي الآن قرية فقيرة تضم ألفين من السكان وميناؤها مطمور تماماً بالرمال، واختفت المدينة القديمة تقريباً، ولا تمارس غالباً أي نشاط تجاري.

صيدا، ميناء صيدون القديم، لها شهرة كصور في تاريخ التجارة، وسكانها نحو ثمانية آلاف نسمة، والميناء الحالي صغير ومطمور غالباً بالرمال، ولكن تجارة المدينة لا تزال نشطة لارتباطها بطريق مواصلات جيد بدمشق، ولثراء السهل الذي تقع فيه.

بيروت، ميناء بيريتوس القديم، ليس لها سوى مرفأ، ولكن خليج القديس جاورجيوس المجاور الذي قد تلجأ إليه السفن الشراعية الكبيرة عند هبوب العاصفة يوفر لهذه السفن قدراً كبيراً من الحماية. وهذه المدينة أكثر المدن الواقعة بين ازمير والاسكندرية ازدهاراً. وفي عام ١٨٢٠، كان يسكنها ما بين ثمانية آلاف وعشرة آلاف نسمة فقط، والآن يقدّر عدد سكانها بما بين ٣٠ ـ ٦٠ ألف نسمة، ويتزايدون بسرعة أكبر من ذي قبل. ولذلك يقيم الكثير من الأوروبيين والأمريكيين هنا، كما أن ثمة الكثير من الصلات مع الخارج، بواسطة التجارة والأسفار، حتى أن المدينة اكتسبت الكثير من السمات الحضارية والمسيحية. ويرجع ازدهارها إلى اتصالها المباشر بدمشق بطرق عبر جبل لبنان، وإلى إنتاج العديد من المدن والقرى اللبنانية، كما يرجع أيضاً إلى خصوبة سهل البقاع الذي ينتج الغلال التي تُجلب إلى هذا الميناء. وفي العام الماضي، زارت ١٢٦ سفينة انكليزية هذا الميناء، حاملة معها بصفة رئيسية منتجات مانشستر وبرمنغهام، وتنقل معها في طريق العودة أساساً الصوف والحرير والقمح والشعير. وقد تم تأسيس ثلاثة خطوط من البواخر الكبيرة خلال شهور معدودة لتعمل بين بيروت وليفربول، إضافة إلى الخطين النمساوي والفرنسي الموجودان من قبل. وقامت شركة انكليزية أخيراً بتأسيس أحد البنوك، وقد أمرت الحكومة التركية مؤخراً ببناء الميناء.

طرابلس، تقع على بعد نحو ٥٠ ميلاً شمال بيروت، ويسكنها نحو عشرين ألف نسمة، وليس لها سوى مرفأ ترسو فيه سفن الميناء الشراعية بقدر من الأمان، وتحيط بها مزارع البرتقال والحمضيات وأشجار التوت، وتصدّر الحرير والقطن والفواكه المجففة، وماء زهر البرتقال والاسفنج والعفصة الجوزية.

اللاذقية، تقع على مسافة خمسين ميلاً أبعد شمال طرابلس، وهي ميناء لأودسيا

السوري القديم، وتقع فوق ربوة عالية، وهي أحد موانيء حلب إذ تقع على البعد نفسه الذي تقع عليه اسكندرونة من حلب، والميناء نصف مطمور ومدخله ضيق، ولا تستطيع أن ترسو فيه بأمان إلا السفن الشراعية ذات حمولة مائة طن. ويقدّر سكانها بثمانية آلاف نسمة، والسلعة الرئيسية التي تصدّرها نوع من التبغ يزرع في المنطقة من حولها ويعدّ من أخف الأنواع في العالم ويستمد اسمه من المكان. كما يصدّر أيضاً القطن والعفصة الجوزية والحرير والشمع بكميات محدودة.

سكندرون أو اسكندرونة أو الكسندرتا، والكلمتان الأوليان تعنيان بالعربية ما تعنيه الكلمة الثالثة وهي «الاسكندرية الصغرى»، وتقع على حدود سوريا الشمالية، وتعدّ قرية فقيرة يسكنها أقل من ألف نسمة، تقع على شاطيء البحر وتحيط بها مساحات متسعة من البرك والمستنقعات تنبعث من مياهها أبخرة عفنة مهلكة صيفاً، وهي خطرة على من يقيمون فيها إقامة دائمة، ولكنها ـ في الوقت نفسه ـ أفضل موانيء سوريا. فالخليج الذي تقع عند رأسه المدينة يبلغ طوله نحو ثلاثين ميلاً واتساعه نحو ١٥ ميلاً. ومرسى السفن فيه يعد الـــ بينما تحميه الجبال العالية من الشرق والاتجاه الجنوبي. واسكندرونة بالغة الأهمية لكونها مستودعاً لكميات هائلة من البضائع الواردة من أوروبا، تمد بها حلب وديار بكر والموصل والبلاد الواسعة من حولها. ومستودعاتها لا تكفي لإيداع بالات البضائع التي يتم تكديسها في العراء. ومن صادراتها الصوف والقطن والعفصة الجوزية والسمسم والحرير والشمع والفوّة.

السويدية، سيلوكيا القديمة، ميناء أنطاكية، وهو الآن مطمور بالرمال والردم من مختلف الأنواع، ولم يعد ميناء منذ عهد بعيد.

وقد أصبحت السويدية واسكندرونة نقطتين بالغتي الأهمية نتيجة مشروع مقترح، يبدو في الوقت الراهن أنه في طريقه إلى التنفيذ؛ ولا ترجع أهمية المشروع إلى أنه أكثر الأفكار التي طرحت جرأة، ولكنها تعود إلى أن تنفيذه سوف يحقق أحد التغيرات الكبرى في التجارة والحضارة. وهو ليس إلا تشييد خط حديدي من السويدية على طول نهر العاصي مروراً بأنطاكية حتى ضفاف الفرات، ثم يعبر النهر ويتجه إلى البصرة على رأس الخليج الفارسي حيث يتم تشغيل خط ملاحي بخاري يربط البصرة بكراتشي على الساحل الغربي للهند، وهناك يتصل بشبكة السكك الحديدية والنقل النهري التي تقطع الهند طولاً وعرضاً. والمسافة بين السويدية والفرات نحو مائة ميل، والمسافة من البحر المتوسط إلى الخليج الفارسي بحسب الخط الحديدي المقترح تبلغ نحو ٩٠٠ ميل. وهذا الطريق سوف يكون أقصر من طريق قناة السويس، وسوف يؤدي إلى خفض زمن الرحلة إلى أكثر من النصف ـ ٢٠ يوماً من ٣٩ يوماً.

فإذا تم تنفيذ هذا الخط، سوف يتسع الميدان للمشروعات التجارية التي ليس للأمريكيين فيها دور حالياً. . .

٣ ـ الملاحة البخارية على الساحل السوري عام ١٨٥٩[١٩٠]

. . . يوم الثلاثاء كل أسبوعين، تصل إحدى بواخر شركة المساجيري امبريال من مرسيليا، مروراً بمالطة فالاسكندرية، فالموانىء السورية بيروت وطرابلس واللاذقية، وتمكث هنا يوماً ثم تغادر إلى مرسيليا مروراً بمرسين ورودس وأزمير وسيرا ومالطة. وتصل باخرة أخرى تابعة للشركة نفسها من مرسيليا كل يوم سبت تالٍ للرحلة السابقة مروراً بمالطة وسيرا وأزمير ورودس ومرسين، وبعد أن تتوقف يوماً واحداً، تعود إلى مرسيليا عن طريق اللاذقية، طرابلس، بيروت، الاسكندرية ومالطة.

وتصل باخرة شركة اللويد النمساوية يوم الاثنين كل أسبوعين من أزمير مروراً برودس وأضاليا ومرسين، وتغادر في اليوم نفسه إلى اللاذقية وطرابلس وبيروت، وتعود بالطريق نفسه في الأسبوع التالي وتغادر في اليوم نفسه إلى أزمير مروراً بالمدن المذكورة أعلاه.

وتصل باخرة روسية من أوديسا يوم الأحد كل أسبوعين مروراً باستانبول وأزمير ورودس ومرسين، وتغادر في اليوم نفسه إلى الموانىء السورية ويافا، وتعود إلى اسكندرونة بالطريق نفسه يوم السبت التالي، وتغادر في اليوم نفسه إلى أوديسا سالكة الطريق عينه الذي قطعته جيئة.

أما وصول بواخر شركة بازان الفرنسية فغير مؤكد إذ تنتظر في مرسيليا حتى تكمل حمولتها، وعادة تمر بقبرص وبيروت واسكندرونة ومرسين.

ووصول البواخر التركية أيضاً غير مؤكد نتيجة سوء الإدارة والملاحة.

ويصل من ليفربول نحو أربع بواخر انكليزية في الشهر محملة بالمصنوعات ومنتجات المستعمرات.

ولكل الشركات مخازن فحم في اسكندرونة ـ فيما عدا الشركات الانكليزية وشركة بازان ـ لا تمسّ إلا عندما يؤدي سوء الأحوال الجوية إلى تأخر البواخر في البحر، وقد أقام الروس مخزناً أيضاً في حيفا.

وبواخر شركة المساجيري هي الأكثر انتظاماً، وتحمل البريد الأوروبي، ولكنها منيت بخسائر بالغة نتيجة تأسيس عدد من الشركات الجديدة تنقل المسافرين والبضائع بأجور مخفّضة جداً، ويعوق بعضها البعض بمختلف السبل. وجرت العادة الآن أن ترسل الشركات منادياً يطوف أرجاء السوق منادياً على المسافرين والبضائع معلناً أن الباخرة الفلانية سوف تقبل المسافرين والبضائع بأسعار كذا بالفرنكات أقل من غيرها. ولذلك لم يعد من الممكن الاحتفاظ بتعرفة ثابتة، وقد شحنت بعض البواخر حمولات مؤخراً بأسعار لا تكفي حتى لتغطية ثمن الفحم.

---

(١٩٠) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report by Vice - Consul Sankey, 10 January 1859,» Alexandretta (FO 78 / 1452).

وتسمح الحكومة الروسية لبواخرها بالحصول على روبل واحد لكل ميل كمصاريف، ويتولى قيادتها قباطنة من البحرية الامبراطورية وضباطها أيضاً من البحرية من مختلف الرتب العسكرية، وبحارتها من الجنود، وبواخرها قوية ذات كفاءة عالية ويحظى ركابها بقدر كبير من الرعاية.

والأسعار التي يحصّلونها كأجور لنقل الركاب والبضائع تجعلنا لا نميل إلى الاعتقاد أن الروس قد دخلوا ميدان النقل البحري من قبيل المضاربة.

ولدى الشركة التركية بواخر جيدة، أعطتها الحكومة حق استخدامها، كما تقدم إليها الفحم، وذلك نظير نسبة معيّنة من الأرباح.

ولما كان يتولى قيادتها والعمل عليها ضباط أتراك من الجيش النظامي والبحرية، فسوف تتحول في وقت قصير إلى ما يشبه حظيرة الخنازير أكثر من كونها بواخر حديثة.

وأحياناً ينقلون الركاب من استانبول إلى بيروت بمائة قرش، ويتنافس القبطان والضباط حتى مع وكلائهم أنفسهم، فيقبلون الركاب والبضائع التي رفضها أولئك الوكلاء.

وليس ثمة ما يدعو إلى أن نضيف أن هذه المعاملات لا تسجل مطلقاً في أوراق الباخرة، ولكنها تصبح دخلاً إضافياً للقبطان وغيره من الضباط. وتنوي حكومة السلطان الآن أن تضع يدها على الشركة وتديرها بنفسها.

وكثيراً ما يخطئون في الملاحة، وأخطاؤهم موضع تندّر الركاب والمشتغلين بالنقل البحري.

وقد أمضت باخرة قادمة من الاسكندرية يومين تبحث فيهما عن قبرص، ووصلت إلى اسكندرونة دون أن تتمكن من العثور عليها.

وغادرت باخرة أخرى بيروت في الطريق إلى طرابلس، ورغب القبطان في أن تستدير الباخرة عند وصولها إلى نقطة معيّنة ثم ذهب إلى قمرته، وصباح اليوم التالي رأى الباخرة في بيروت، ولا بد أن تكون الباخرة قد استدارت بالفعل ولكن في الاتجاه الخطأ.

وأحياناً تصل أربع بواخر أو خمس دفعة واحدة، وعندئذ تتحول بعض التوكيلات الملاحية إلى ما يشبه صالات المزاد العامة أكثر من كونها أي شيء آخر، عندئذ تكون لحظة السعد بالنسبة إلى الركاب وأصحاب البضائع الذين يدفعون عندها أجوراً رمزية. ومن الواضح أن البواخر الروسية سوف تكتسح الشركات الأخرى إذ تبدو عديمة الاكتراث بالكلفة أو الربح، ويبدو أنها قامت كمراكز للتدريب البحري.

وفي هذا الموسم لا ينتظم وصول بواخرهم لأن الثلوج تغلق مدخل ميناء أوديسا، ومن المزمع جعل سيباستوبول مركزاً لها بعد الانتهاء من إصلاحها.

وتنقل البواخر الانكليزية حمولات ثمينة للغاية، فقد أفرغت الباخرة «أراكس» في رحلة واحدة ما قيمته ٢٠٠ ألف جنيه استرليني من البضائع.

ومع كل هذه البواخر القادمة والمغادرة، ومقدار الحركة الناجمة عنها، ليس لدينا إلا حاجز من بعض الكتل الخشبية لا يمكن الاقتراب منه اقتراباً تاماً إلا عند اعتدال الطقس، ولذلك لا تستطيع البواخر التي تحتاج إلى الفحم أن تنقل أكثر من عشرين طناً يومياً.

وأجور العمال مرتفعة، ولكن يبدو أن عنصر التنظيم مفقود عند كل من الأوروبيين والأهالي المحليين. فباستطاعة التجار والوكلاء التجاريين بناء حاجز متين لو جمعوا ٥٠٠ قرش من كل منهم. ولكن، لما كان هؤلاء ـ في الوقت نفسه ـ وكلاء قنصليين يسمون أنفسهم نواب قناصل، فإنهم بالطبع أسوأ من يحملون هذا الاسم لأنهم يصرون على رفع الأعلام سيئة الحظ للبلدان التي يمثلونها في كل صراع أو نزاع تجاري محدود حول بضع غرارات من بذور السمسم.

وتبادل الشتائم علناً أمر شائع، يعطي الأهالي فكرة سيئة عن الوقار الأوروبي.

«سيدي» كيف تجرؤ على مصادرة بضاعة صاحب الجلالة ملك كذا وكذا... الخ؟

وهؤلاء الوكلاء القنصليون الذين عينوا بواسطة القناصل أو القناصل العامّين ويسمون أنفسهم «نوّاب قنصل»، وبحكم الأقدمية تصبح لهم الأسبقية على «نواب قنصل صاحب الجلالة» الذين يعدون الموظفين الوحيدين الذين يتناولون مرتّب، ويتفرغ تماماً للخدمة العامة...

٤ ـ مشروع ميناء بيروت عام ١٨٦٨[١٩١]

تناقص نشاط الميناء خلال السنوات القليلة الأخيرة تناقصاً كبيراً، وحتى عام ١٨٦٦ كانت حمولة النقل البحري فيه ٤٠٠ ألف طن ـ من بينها ٢٨٠ ألفاً بالبواخر، و٦٠ ألفاً بالسفن الشراعية و٢٠ ألفاً بمراكب ساحلية محلية، و٤٠ ألفاً بمراكب ساحلية لمسافات طويلة ـ ولكن في عام ١٨٦٧ كانت حمولة النقل البحري ٢٦٧ ألف طن فقط، من بينها ٢٠٧ آلاف بالبواخر).

... ان ارتفاع مستوى الرواج في مدينة بيروت، وتطور المصالح التجارية فيها، بخاصة بعد ربطها بدمشق بطريق للعربات، دفع مجلس إدارة «شركة المساجيري امبريال» إلى دراسة مشروع بناء ميناء يعمل على زيادة النشاط التجاري بقدر أكبر، ويوفر ملجأ آمناً للعديد من السفن التي تأتي إلى هذا الميناء الرئيسي على الساحل السوري الذي يمكن القول إنه يتكون من مرفأ مفتوح لا تتوافر له الحماية من قسوة الرياح وارتفاع الموج. ولهذا الغرض

---

(١٩١) أنظر: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Rousseau to Moustier, 10 July 1868,» (Beyrouth), vol. 9, 1868 - 1888.

كلفت الشركة مهندساً من إدارة الجسور والطرق الفرنسية يدعى ستوكلان، أُسند إليه من قبل تنفيذ إنشاءات أرصفة ميناء السويس.

ولسوء الحظ، وصل هذا المهندس في وقت كانت فيه الحكومة هنا منهمكة كثيراً في مسائل سياسية ومالية، وهي ظروف غير مؤاتية ساهمت مساهمة كبيرة في تأخير الأخذ بالفكرة التي طرحتها المساجيري امبريال. وعلى كل، قام ستوكلان بإجراء بحوث عملية جادة على الموقع، كانت نتيجتها أربعة مشروعات مختلفة؛ تم استبعاد الأولين منها لعدم مناسبتهما، والرابع لارتفاع كلفته، وبدا الثالث وحده وكأنه يقدم أحسن الشروط وأكبر الفرص للنجاح.

وفي هذا المشروع الأخير، الذي تدور الأقوال مرة أخرى حول اختياره اليوم: أولاً، رصيف رئيسي طوله ٦٨٠ متراً يبدأ من أبعد نقطة شمال المدينة المنخفضة ويتجه شرقاً بأعماق تتراوح بين ٤ أمتار و ١٤ متراً؛ ثانياً، رصيف آخر أقصر كثيراً يبدأ من نقطة المرور ومخصص تماماً لمنع تأثير الدفع الارتجاعي (للموج) من الوصول إلى داخل الميناء؛ ثالثاً، أرصفة رسو السفن، سواء على طول الشاطىء أو على طول الرصيف الرئيسي. والمسافة التي ستكون محمية تماماً ستتخذ بذلك شكل مثلث قائم الزاوية مساحته عشرين هكتاراً أو ما يقرب من مساحة ميناء مرسيليا القديم. والمواصفات التي وضعت بعناية قدرت جملة التكاليف بـ ٥,٨ ملايين فرنك، وهو مبلغ يمكن تخفيضه نحو المليون فرنك إذا صُرف النظر عن أرصفة رسو السفن على الشاطىء التي ربما كانت غير ضرورية للحركة الحالية.

وأرسل المشروع ومواصفاته إلى استانبول حيث أرجىء النظر فيه رغم إلحاح مجلس إدارة المساجيري امبريال الذي تعهّد بأخذ المشروع على عاتقه وتقدير الاعتمادات المالية اللازمة له مقابل تقديم الحكومة ضماناً لتسديد الفوائد واستهلاك القرض.

وقد لعبت ظروف مختلفة معاً دوراً في الرفض الموقت لهذا المشروع عندئذ، رغم الاعتراف بسلامته من حيث المبدأ. ومن ثم كان من الضروري إيجاد مصادر ملائمة للحاجات الجديدة لتأمين خدمة فوائد واستهلاك القرض، بينما لم تستطع الخزانة العثمانية تدبير هذا الضمان ولم تكن في حالة تسمح لها بتقديم جزء من موارد بيروت المالية لهذا الغرض. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أصرّ سكان بيروت من المسلمين على رفض فرض ضريبة جديدة تسد الحاجة إلى الموارد المطلوبة، لاعتقادهم أن مستقبل المدينة مضمون باتساع الأعمال التجارية فيها وارتفاع قيمة العقارات. وظلت المسألة الدينية (الطائفية) بنتائجها المعوقة القاضية تتدخل في المسائل المالية، إذ قال المسلمون للمسيحيين الذين اجتمعوا معهم لمناقشة مشروع الميناء: «ان كل ضريبة تفرض بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار». مثل هذه الاعتبارات وغيرها أدت إلى إرجاء تنفيذ المشروع الذي يمكن القول إنه لم تقم ضده أي معارضة جادة.

ولكن الأمور تغيرت كثيراً مذ ذاك، ورأت الأفكار التقدمية النور حتى في أذهان أكثر المسلمين تخلفاً وأولئك المتمسكين بالنمط التقليدي. كما تغيرت أوضاع بيروت ورخاؤها أيضاً

تغيراً كبيراً، وجاءت الضربة الأولى بنقل مقر الولاية إلى دمشق، وقد تبع ذلك وقوع الآثار السيئة للأزمة التجارية التي طحنت سوريا بعامة، بما في ذلك أهم مدنها الساحلية. ولم يتوقف تصاعد حركة التجارة في بيروت فحسب، بل أصيبت بنكسة شديدة، وأخذ رخاء المدينة يتلاشى يوماً بعد يوم، وغادرتها الكثير من العائلات التي لجأت إليها بعد حوادث عام ١٨٦٠، وهبط إيجار المساكن إلى النصف، وما زالت قيمة العقارات آخذة في الهبوط بشدة، وتناقصت التسهيلات الائتمانية التي قدمتها البيوت الأوروبية إلى التجار السوريين بتناقص النشاط التجاري.

وفي مواجهة الوضع الآخذ في التدهور باستمرار، اتجه الرأي العام إلى أن العلاج الوحيد لهذا التدهور يكمن في إيجاد عناصر جديدة للرواج التجاري، ويأتي بناء الميناء في المحل الأول، وكان أبرز أعيان المسلمين ـ الذين ترتكز ثروتهم الأساسية على العقارات ـ والذين أحسوا أكثر من مواطنيهم المسيحيين بالأثر المدمر للأوضاع المتردية، هم أول من تنبّه إلى ذلك، ولم يترددوا في العدول عن معارضتهم السابقة، وطالبوا بالحاجة إلى اتخاذ إجراءات تحول دون تردي حالة الرواج التي ظنوا من قبل أنها ستدوم إلى الأبد. ومن ثم كان هناك اتفاق واتحاد بين المسلمين والمسيحيين من السكان الذين بدأوا يعيدون النظر في فكرة تشييد ميناء في بيروت.

وفي الوقت نفسه، قام رشيد باشا والي الشام، الذي كان معنياً دائماً بصالح البلاد مولياً إياها عنايته، عند بداية هذا العام بتأسيس مجلس بلدي في بيروت اختار أعضاءه الأوائل من بين أبرز أعيان المسيحيين والمسلمين في المدينة. وكان من بين أول ما نهض به هذا المجلس من أعمال تنفيذ المشروع القديم، الذي صُرف عنه النظر مؤقتاً من قبل، والخاص بإنشاء الميناء. فشكّل المجلس لجنة لهذا الغرض تتكون من التجار المحليين وملّاك العقارات، وخوّل لها النظر في المسألة من ناحية الخطة التي يمكن قبولها والنواحي المالية المتصلة بها. وقد بدأت اللجنة عملها بحماسة واهتمام يستحقان التقدير، وبعد عدة جلسات اتخذت القرارات التالية:

أولاً، الحاجة الملحة لتشييد ميناء تجاري في بيروت، بتنفيذ المشروع رقم ٣ الذي وضعه عام ١٨٦٣ ستوكلان، مهندس الجسور والطرق الفرنسي.

ثانياً، تدبير المصادر اللازمة لخدمة فوائد رأس المال المستثمر في تلك الأعمال واللازمة لاستهلاك القرض الخاص به.

وافترض أن مجلس إدارة المساجيري امبريال، أو أي شركة خاصة يمكن تأسيسها لهذا الغرض، سوف تتولى تنفيذ المشروع وتقديم الأموال اللازمة له، على أساس أن تقوم مدينة بيروت بسداد ٥ بالمائة سنوياً كفوائد لرأس المال المستثمر، وأن تجنب الأموال اللازمة لاستهلاك رأس المال على مدى يتراوح ما بين ١٥ عاماً و١٨...

٥ ـ طريق اسكندرونة ـ حلب ـ بيراجك[١٩٢] عامي ١٨٦٨ و ١٨٨١

. . . كما ذكرت في التقارير المذكورة أعلاه، تم في ١٩ تموز/ يوليو افتتاح موقع البناء على طريق من حلب إلى بيراجك، كما فتح موقع آخر في ١٦ أيلول/ سبتمبر على طريق حلب اسكندرونة، وأخيراً فتح موقع ثالث في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر في بيراجك يبدأ من نهر الفرات، ومن المخطط له أن يتصل بالطريق القادم من حلب. وهكذا بدأ العمل على مسافة محددة معلومة طولها نحو ١٢ كيلومتراً. ولكن عندما توقّف العمل (في كانون الأول/ ديسمبر) كان طول الطريق المعبد الذي تم استكماله وفتح للمرور بالكاد ستة كيلومترات على الجانبين من حلب، وهومقطوع في مواضع كثيرة يجب أن توصل بالجسور والبرابخ التي لم يتم بناؤها بعد.

وبعد انقضاء ستة شهور كاملة من العمل، فإن هذا العائد بعيد بكل تأكيد عن أن يكون مرضياً، لأنه بهذا المعدل لن يتم الانتهاء من بناء هذا الطريق الذي يبلغ طوله ٢٣٥ كيلومتراً قبل عشرين عاماً. ويمكن أن نفسر سبب هذه النتيجة الضئيلة بأنه بدلاً من استخدام ما بين ٨٠٠ عامل و ٩٠٠ بصفة مستمرة لإنجاز العمل، لم تضع لجنة الطرق ووسائل النقل تحت تصرف المهندس المسؤول أكثر من ٢٠٠ عامل يومياً، وظلت العناصر الإدارية والتنفيذية والرقابية من الأفراد الذين خصصوا لإدارة قوة عمل بين ٨٠٠ شخص و ٩٠٠، تمارس عملها وتتقاضى رواتبها لمدة ستة شهور رغم عدم قيامها بالعمل معظم الوقت.

ومن الصعوبة بمكان أن نقوّم بدقة كلفة هذه الكيلومترات الستة من الطريق، ولكن وفقاً لمعلومات جمعتها من مهندس المشروع، بلغت الكلفة الحقيقية ـ وقت توقّف العمل نحو ٥٤٨,٧٠٠ قرش، بيانها كالتالي:

الأفراد الفنيون	٧١,٧٠٠
الأفراد المشرفون	٣٠,٠٠٠
مواد وأدوات	٣٠,٠٠٠
مستلزمات عينية (ضريبة)	١٩٥,٠٠٠
أجور عمال	١٨٧,٠٠٠
مصاريف إدارية	٢٥,٠٠٠
متفرقات	١٠,٠٠٠
المجموع	٥٤٨,٧٠٠

وهذا يعني أن كلفة المتر الواحد من الكيلومترات الستة التي أُنجزت، تزيد عن

(١٩٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale (Alep), vol. 34, 1867 - 1870, and Ibid., vol. 36, 1879 - 1882.

٩١ قرشاً (٢١,٠٤ فرنكاً)، بينما كان المأمول ألا تتجاوز الكلفة ١٠,٦٠ قروش للمتر الواحد في التقديرات الأولى لهذا المشروع. ولعل سعادتكم تذكرون من تقريري رقم ٨٤ أنني لم أعتقد أبداً أن الكلفة الحقيقية سوف تتفق مع هذه التقديرات.

ولكن هذه الأعمال سوف تكلّف الدولة والبلاد الكثير فيما بعد، لأنها أدت إلى ظهور العديد من الممارسات السيئة التي رفع أمرها إلى الحكومة المركزية، وأدت ـ على نحو ما تلقيت من تأكيدات ـ إلى اتجاه الأخيرة نحو إرسال لجنة لفحص أعمال الإداريين ومراجعة دفاترهم.

وعندما قررت حكومة الباب العالي في البداية بناء الطريق الذي نحن بصدده، لم تحسم أمر أسلوب التنفيذ، وترددت بين إسناد العمل إلى شركة خاصة، وقيام الدولة بتنفيذه بنفسها مستخدمة موارد البلاد. وقام جودت باشا ـ الذي كان يميل إلى الاختيار الأول بالاجتماع مع أعيان حلب ومموليها، ودعاهم إلى تكوين شركة مساهمة تتقدم إلى الحكومة بعطاء لتنفيذ المشروع. وفي الوقت نفسه تقدم مضارب فرنسي، ادعى أن بيده تفويضاً من بعض ممولي مرسيليا، إلى جودت باشا بعروض اعتبرت أكثر العروض ملاءمة، لأنه أبدى استعداده لدفع ربع مليون فرنك للحصول على الامتياز الذي طلبه، وقد طلب منه أن يرفع المبلغ إلى ٣٠٠ ألف فرنك وكادت الصفقة أن تتم عندما أعلنت الحكومة المركزية أنها ستأخذ مهمة التنفيذ على عاتقها، وأرسلت تعليمات بذلك إلى ولاية حلب. . . وقد تسبب احباط الباب العالي الترتيبات التي كانت على وشك الانجاز، في مضايقة الكثيرين من سكان حلب بشكل واضح، ولكن السراي لم تستغرق وقتاً طويلاً في تلفيق ترتيبات لاستغلال المشروع الذي يرتبط هنا بوطنية الأهالي وأمانتهم. فأقيمت لجنة للطرق ووسائل النقل، قامت على الفور بوضع نظام للنهب طُبّق بجرأة غير معهودة. فبمجرد بدء العمل، زورت القوائم اليومية للعاملين بالموقع لإضافة عدد من العمال ـ سواء كانوا مأجورين أو مسخرين ـ أكبر من العدد الحقيقي للعاملين، وبذلك تم اقتطاع مبالغ من الأجور لغير مصلحة الخزانة العامة. وأدخلت الحيل الحسابية على الحسابات، فتم إعفاء عدد كبير من الرجال المسخرين للعمل مقابل دفع مبالغ لاستبعاد أسمائهم من قوائم من أصابهم الدور، كما جرت محاولات لإدراج أعمال لم تتم فعلاً في الدفاتر، وقد أتاح العمل وتوريد المواد والأدوات مجالاً لسرقات ضخمة. وأخيراً، حتى دفع الأجور والمرتبات والمكافآت كان موضع استغلال من جانب القائمين على صرفها عن طريق الممارسات الربوية.

ويضيف التقرير أن المهندس الفرنسي فيدال تعرض لهذه الممارسات، وعانى من المنغصات حتى أُجبر على الاستقالة، ولم يصرف له مرتّبه، وفيما بعد جرت محاولات لاستدعائه عن طريق الحكومة المركزية، وهي محاولات منيت بالفشل أولاً، ثم نجحت أخيراً بسبب سمعته الطيبة(١٩٣).

(١٩٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Bertrand to Moustier, 22 February 1868,» (Alep), 1867 - 1870, vol. 34.

[بدأت الحكومة العمل في إنشاء طريق للعربات بين حلب واسكندرونة منذ عشرين عاماً] وقد وضع الولاة الذين تعاقبوا على الولاية أيديهم ـ بدرجة أو بأخرى ـ داخل هذا النسيج العنكبوتي، ووضع المهندسون المخططات والمواصفات، وتحمل الأهالي كما تحملت الخزانة العامة مساهمات مالية ضخمة في كلفة هذا المشروع، وما زال استكماله بعيداً عن التحقيق، بل على العكس، نتيجة فقدان الصيانة يتعرض الجزء الذي تم إنجازه للتلف [وقد عيّن الوالي الحالي مهندساً عثمانياً للمشروع، ولكن لما كان موسم الطقس الرديء سيحل قريباً، فإن شيئاً لن يتم إنجازه][١٩٤].

تعلمون سعادتكم أن الحكومة العثمانية قد اتخذت لعدة سنوات موقف المعارضة لكل طلبات الحصول على امتيازات أعمال المنافع العامة التي يقدمها إليها الرعايا الأجانب، سواء لإنشاء الطرق أو السكك الحديدية أو استغلال المناجم والغابات، أو غيرها. ومن ثم فقد حصلت شركة فرنسية على امتياز لبناء طريق للعربات بين حلب واسكندرونة منذ عامين وبشروط لا يمكن قبولها. ويماثل ذلك ما حدث لتاجر يوناني اكتشف منجماً للكروم في جبال طوروس بدا له منجماً غنياً، ولم يسمح له بالحفر هناك للتأكد من مدى اتساع المنجم حتى يستطيع التقدم بطلب ترخيص الاستغلال. . .

ولكن الأحداث الأخيرة بينت أن الحكومة التركية ليست أفضل سلوكاً نحو رعاياها. . .

فقد تأسست هنا شركة ضمت مسلمين ومسيحيين، تقدمت إلى وزارة الأشغال العامة في استانبول بمشروع إقامة طريق للعربات بين حلب واسكندرونة. ولكي يبعدوا عن شركتهم أي عناصر أوروبية قد تثير ريبة الديوان، اتخذ مؤسسو الشركة احتياطات بإدراج مادة في عقد الشركة تلزمهم بعدم قبول أي مساهمين أجانب في شركتهم. أضف إلى ذلك أنهم لم يضعوا في طلب الحصول على الامتياز أي شروط ترهق الخزانة العامة سواء بالمشاركة في تكاليف الانشاء أو ضمان الفوائد، وإنما طلبوا فقط الترخيص لهم بتشييد الطريق على حسابهم وعلى مسؤوليتهم مقابل استغلاله لمدة خمسين عاماً، وأبدوا استعدادهم لتخفيض المدة إذا رأى الباب العالي أنها طويلة.

وبعد انتظار دام ستة شهور، تلقوا لتوهم اقتراحاً مضاداً من وزارة الأشغال العامة يتضمن شروطاً لا يمكن القبول بها، كان الرفض الواضح أفضل منها إذ كان، على الأقلّ، يتحلى بفضيلة الصراحة. وحتى أبيّن مدى سخف المقترحات التي قدمت إليهم، اكتفي بأن اقتبس هنا اقتراحين منها:

أ ـ بينما يتحمل المساهمون كل المخاطر المتعلقة بالمشروع، لا يجب أن تزيد أرباحهم السنوية عن ٧ بالمائة، وأن يضعوا تعرفة المرور بما لا يتجاوز هذا الرقم.

---

(١٩٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Destrées to St. Hilaire, 7 November 1881,» (Alep), vol. 36, 1879 - 1882.

ب ـ يحق للحكومة أن تضع يدها على الطريق في أي وقت تشاء، مع تعويض الأطراف المعنية بالطريقة التالية: سوف تقرر مقدار متوسط الايرادات الاجمالية خلال السنوات الخمس الأولى وتدفع للشركة ٤٠ بالمائة منها حتى نهاية فترة الاستغلال المصرح بها، وتحتفظ بالباقي نظير تكاليف الإدارة.

ومثل هذه الشروط أبعد مدى من الجنون، وتهدف إلى نهب المساهمين.

ولا يمكن قبول الاقتراح الأول في بلد يبلغ فيه السعر القانوني للفائدة ١٢ بالمائة والسعر الفعلي ما بين ١٥ بالمائة و١٨ سنوياً. فأين هو الرأسمالي الذي يرغب في قبول المخاطرة في مشروع يرتهن بالفرص المتاحة له مقابل فائدة قصوى هي ٧ بالمائة؟ والاقتراح الثاني يضع اللمسات الأخيرة في هذا العقد الجنوني الذي يضع الشركة تماماً تحت رحمة الحكومة. وقد أدرك الناس من خبراتهم السابقة كم تستحق وعود دولة مثقلة بالديون كتركيا. وعندما يعد الباب العالي بتعويض المساهمين بنسبة ٤٠ بالمائة من متوسط إيرادات السنوات الخمس الأولى، فهو يعلم جيداً أنه لن يدفع في حقيقة الأمر شيئاً...

وقد تركت هذه النيات السيئة التي تكشف عنها هذه الحالة، انطباعاً سيئاً هنا، وأصيب الأهالي بأعلى درجات الإحباط، وهم يدركون أن ليس ثمة أمل يرتجى من إدارة تهمل تماماً المصالح الحيوية للولاية(١٩٥).

٦ ـ تكاليف النقل، عام ١٨٨٣(١٩٦)

وسائل النقل: ما عدا طريق العربات بين بيروت ودمشق، فإن الجمال والبغال هي الوسيلة الوحيدة للنقل في سوريا. حقاً هناك طريق طرابلس ـ حماة الذي بناه مدحت باشا، غير أنه لم يستكمل بعد، وليست عليه خدمة نقل منتظمة.

وبالنسبة إلى طريق بيروت ـ دمشق، فإن الأسعار الرسمية الواردة في مرسوم الامتياز (كراسة التعرفة) هي ١٨ فرنكاً للقنطار زنة ٢٠٠ أقة (٢٥٠ كيلوغراماً) ولكن هذا الرقم يخضع للزيادة والنقصان حسب الموسم ووفرة البضائع أو ندرتها. وأسعار النقل بدواب الحمل تتنوع من مكان إلى آخر، ومن يوم إلى آخر في أي موسم من المواسم.

ومن ثم يصعب تقديم جدول يقترب من الدقة في الأسعار في أي مكان، أو بأجور النقل من الداخل إلى الساحل بالنسبة إلى مختلف المنتجات في سوريا. فعندما تندر البضائع وتتوافر البغال وسائقيها بأعداد كبيرة، يستطيع المرء أن يقدر تكاليف النقل على أساس أربعة فرنكات لحمل البغل وخمسة فرنكات لحمل الجمل لمسيرة يوم واحد (٤٠ إلى

---

(١٩٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Destrées to St. Hilaire, 21 November 1881,» (Alep), vol. 36, 1879 - 1882.

(١٩٦) أنظر: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 23 October 1883 (Beyrouth), vol. 9, 1868 - 1888.

٤٥ كيلومتراً). ولكن في الأوقات التي تتوافر فيها البضائع تزيد هذه الأجور إلى الضعف أو الثلاثة أضعاف. وأحياناً يلجأ المنتجون في حوران الذين يعجزون عن نقل غلالهم إلى عكا إلى إعطاء نصف حمل الجمل لصاحبه مقابل تكاليف النقل، والآن يحمل الجمل عادة ٢٥٠ كيلوغراماً من القمح، ويقطع الرحلة من حوران إلى عكا في ثلاثة أيام. فإذا كانت الكمية التي يحملها هذا الجمل تباع في عكا بخمسين فرنكاً، فإن صاحب الجمل يحصل على نصف هذا المبلغ إيجاراً لجمله، ويدفع النصف الآخر إلى صاحب القمح.

٧ ـ النقل البري في سوريا عند نهاية القرن التاسع عشر(١٩٧)

إن للطرق تأثيراً كبيراً في حياة الشعوب المادية لأنها الواسطة الأساسية لتأمين الاستفادة من الانتاج الصناعي والزراعي، وفقاً لمبدأ تقسيم الأعمال الاجتماعي، فإذا لم يكن هناك طرق صالحة لتوريد الزرع، وإذا كانت تكاليف نقل المحصولات على أثر ذلك تفوق فوائد البيع، فأي دافع يدفع المزارع إلى الاستفادة من الأراضي المخصبة أو إلى زيادة واردات الأراضي الوسطية بوفرة الاعتناء والدقة بالعمليات الزراعية؟

فالطرق (إن كانت حديدية أو عادية) تدفع، بتقليلها نفقات النقل، المزارع إلى توسيع دائرة عمله بحيث يسعى إلى تكثير المحصولات الزراعية إما بحراثة أراضٍ أهملها حتى ذلك الوقت، أو بتسميد التربة وريّها والسهر على نمو الزرع، وإلا ماذا يفيد زيادة المحصول إذا لم يمكنه الاستفادة منه كما كانت عليه الحالة في حلب سنة ١٨٨١، حين لم يعد في إمكان المزارعين السوريين، اثر رخص القمح في أوروبا بمناسبة واردات روسيا والبرازيل دفع تكاليف النقل المرتفعة نظراً لفقدان وسائل النقل السهلة واضطرارهم إلى نقل القمح على ظهور الجمال. فأُحرقت سنة ١٨٧٤ في أورفة محصولات العشر بأمر أحمد باشا والي حلب إذ لم يكن هناك سبيل لبيعها أو توريدها إلى الخارج نظراً لغلاء نفقات النقل والتخلص من دفع أجرة حفظه في المخازن. وقبل أن يبنى الخط الحديدي الذي يربط أطراف حوران بحيفا كان مزارعو هذه الأطراف يدفعون نصف المحصول إلى المكاري لينقل قمحها إلى ثغر عكا، ولذلك بينما كانت قيمة طن القمح (سنة ١٨٩٠) ٥٣١٨ فرنكاً في حوران كانت قيمته في زحلة ٧٠٩١، وفي عكا ١٧٢٥ من الفرنكات، فيمكننا تصور ما يبقى للفلاح من الفوائد بعد دفع ما عليه من الضرائب إلى الحكومة ورخص المحصولات الزراعية في أوروبا مع أن الخط الحديدي بين حيفا وحوران (درعا) خفّض هذه النفقات إلى السدس عوضاً عن النصف(١٩٨)، ويمكن أن يخفّضه في المستقبل إلى أقل من ذلك إذا نظرنا إلى تعرفات الخطوط الحديدية الأوروبية. ويكفي أن ندقق في واردات طريق الشام بيروت التي بنيت من

---

(١٩٧) عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الإقتصادي (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٤)، ص ٣٣٩ ـ ٣٤٢.

(١٩٨) *Recueils consulaires belges* (1913), p. 220.

قبل احدى الشركات الفرنسية بناء على امتياز أعطي لها عام ١٨٥٧ لنرى كيف أن بناء هذا الطريق جاء موافقاً لاحتياجات البلاد الاقتصادية:

إن واردات هذا الخط تضاعفت في مدى سنة فبقيت تقريباً على هذا المستوى إلى سنة ١٨٦٩ حين بلغت ١٠٣١٠٠٠ فرنك، وبقيت على ذلك إلى سنة ١٨٩٢ ما عدا سنة ١٨٧٧ حين لم تتجاوز الواردات ٨٩٢٠٠٠ فرنك، وارتفعت منذ سنة ١٨٩٢ إلى ١٧٨٠٠٠٠ من الفرنكات إلى انتهاء خط بيروت والشام الحديدي الذي أوقف هذا التقدم[١٩٩] بتخفيض أجرة نقل الطن عن الكيلومتر من ٥٦ سنتيماً على زمن الطريق العادي إلى ٢٠ سنتيماً بواسطة السكة الحديدية، فهذه الأرقام السابقة تدل بصراحة على تأثير الطرق بكمية المحصولات المتبادلة ضمن حدود سوريا ومع الخارج وقد تشبثت الحكومة لتأسيس خط يربط حلب بثغرها الطبيعي اسكندرونة وتمكنت من تنفيذ ذلك سنة ١٨٨٢، ولكن عدم اقتدار المهندسين الذين بنوه فنياً وقلة السهر على صيانته حسب الاقتضاء سبّب خراب هذا الطريق بعد مدة وجيزة، بحيث كانت القوافل تسلك طريقاً آخر عن جبل بركات ولا تعقب هذا الطريق إلا منذ وادي عفرين[٢٠٠]، عدا عن غلاء نقل البضائع على ظهور الجمال وتضرر قسم مهم منها بسبب الرطوبة أثناء الطريق، وقد بقيت هذه الحالة سنة ١٨٩٧...

ولذلك نرى حلب بعد إتمام الخط الحديدي بين حمص وحلب وطرابلس الشام من جهة ترسل أكثر بضائعها الزراعية إلى الغرب عن طريق طرابلس عوضاً عن أن ترسلها إلى ثغرها الطبيعي أي اسكندرونة التي هي على مقربة منها، ورغم أن أجرة نقل الطن عن طريق حمص طرابلس كان يكلف التجار والمزارعين في بلدة حلب ٣٠ فرنكاً نراهم كانوا يفضّلون هذا على طريق اسكندرونة للأمن والسهولة التي كانوا لا يجدونهما بطريق القوافل الذاهبة إلى اسكندرونة...

٨ ـ قافلة الحج، عام ١٩٠٣[٢٠١]

بالإشارة إلى رسالتي رقم ٢ في السابع من الشهر المنصرم، يشرفني أن أبلغكم أن قافلة الحج غادرت الزرقا في الثلاثين من الشهر الماضي ـ متأخرة ستة أيام عن المعتاد ـ وعدد الحجاج جميعاً ما بين ٩٠ و ١٠٠. وهذا العدد الضئيل غير العادي وغير المسبوق بالتأكيد، يرجع إلى وجود الكوليرا هنا وفي المناطق المجاورة، كما يرجع من ناحية أخرى، بلا ريب، إلى عدم الرغبة في تحمّل المزيد من النفقات والارهاق والمعاناة والمشاق التي تجرها تلك الرحلة البرية الطويلة إلى مكة مع إمكانية تحقيق الغاية نفسها بمشقة أقل عن طريق الذهاب

(١٩٩) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, p. 215.

(٢٠٠) Rudolf Fitzner, *Aus Kleinasien und Syrien* (Rostock: C. J. E. Volckmann, 1904), p. 133.

(٢٠١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Conor, 10 February 1903,» (FO 195/2144).

إلى جدة بحراً في رحلة بسيطة. وسواء كان هذا الشعور قد أصبح عاماً حقاً أو كان غير ذلك، فإنه يصعب تقرير ذلك، ولكن تبقى حقيقة أن عدد الحجاج الذين يسلكون هذا الطريق أصبح يتناقص سنوياً حتى بلغ أقل من المائة ـ كما هي الحال الآن ـ أخذوا على عاتقهم القيام بهذه الرحلة.

وقد علمت بعض التفاصيل حول النفقات التي تتحملها الحكومة سنوياً لإرسال المحمل، أظن أن سعادتكم قد تجدون فيها ما يستحق اهتماماً معيناً. وتتراوح الكلفة الاجمالية للحج سنوياً ما بين ١٣٦ و ١٤٠ ألف جنيه استرليني، منها مائة ألف يتولى أمرها الصرة أميني، وهو هذا العام شخص يدعى باقي بك وهو أوراق مديري (مدير الأرشيف) في الصدارة العظمى. وجدير بي أن أشير هنا إلى أن منصب الصرة أميني ـ كما قد تعلمون سعادتكم ـ يسعى إليه بين طبقة معينة من الموظفين، ومن يحصل عليه في إحدى السنوات يمضي بضع سنوات قبل أن يحل دوره الفعلي.

والمبلغ المتبقي ما بين ٣٠ و ٤٠ ألف جنيه يخصص للكيلار (المخزن) أو شراء المؤن اللازمة للحج من مختلف الأنواع والتي ينفق فيها هذا المبلغ الكبير.

والمبلغ الإجمالي ١٣٥ ألف جنيه يأتي من مصادر مختلفة يمكن أن تصنف نوعاً ما كما يلي:

وزارة المالية باستانبول بموجب اذن	
صرف مسحوب على فرع البنك العثماني في دمشق	٣٠,٠٠٠ جنيه
دائرة أوقاف الحرمين الشريفين	
باستانبول (أوقاف دايرسي)	٣٥,٠٠٠
ولاية بيروت من خلال فرع البنك	
العثماني هناك	٣٠,٠٠٠
ولاية بيروت، مبلغ آخر علمت أنه	
يرسل إلى المدينة ليحصل عليه الصرة	
أميني عندما يمر بالقافلة في الطريق إلى مكة	٣٠,٠٠٠
ولاية دمشق، مدفوع للصرة أميني نفسه	٥,٠٠٠
مساهمة في مصاريف الكيلار	٥,٠٠٠
الجملة	١٣٥,٠٠٠ جنيه استرليني

وفي الحقيقة لا يُدفع المبلغان الأخيران من خزانة الولاية ـ التي من المعروف أنها خاوية على وجه الخصوص ـ ولكنها مقترضة جزئياً من عبد الرحمن باشا محافظ الحج، وسعيد أفندي البنا المحاسبجي الخاص بالولاية، ومقترض جزؤها الآخر من البنك العثماني

هنا. كما يجب أن أذكر أن مبلغ الـ ٣٥ ألف جنيه التي تقدمها دائرة الأوقاف يحضرها معه الصرة أميني بنفسه، وهذه على الأقل الطريقة المعقولة والطبيعية في الوقت نفسه لكيفية إحضار هذا المبلغ الخاص. ومن بين الـ ٣٠ ألف جنيه التي تقدمها ولاية بيروت يقدم فرع البنك العثماني في دمشق عشرين ألفاً إضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتولى دفعها على النحو المبين أعلاه.

ومنذ ١٤ عاماً أو ١٥، عندما كانت ولاية الشام تتضمن ولاية بيروت وسنجق القدس الحالي، كانت الولاية تدفع وحدها مبلغ المائة ألف جنيه كله، أما الباقي فكانت تقدمه ـ كقاعدة ـ دائرة الأوقاف في استانبول، ولكن عندما انفصلت هذه الولاية عن بيروت تم تقسيم عبء تقديم ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ ألف جنيه بالتساوي بصورة أو بأخرى على الاثنين، ويبدو أن هذا النظام ظل سائداً حتى الوقت الراهن. وهذا العام، بسبب المبلغ الكبير (١٢٦,٢٧٠ جنيهاً) الذي على الولاية أن تقدمه من عشورها لسداد الضمان الكيلومتري لسكك حديد حماة، وجد أنه من الصعوبة بمكان أن تقدم حصتها من نفقات الحج أو أي مبلغ مهما كان قدره.

ومن المبلغ الرئيسي وقدره مائة ألف جنيه يحصل الصرة أميني على مرتبه الذي يصل إلى ٤٥٠٠ جنيه، بينما يوزع هنا ألفان على مختلف مشايخ الطرق الدراويش وبعض الأفراد ذوي المكانة الدينية الذين ارتبطوا بمراسم احتفالات الحج. أما ما تبقّى وقدره ٩٣,٥٠٠ جنيهاً فيتم توزيع جانب منه على القبائل البدوية التي تقوم مضاربها قرب تلك النواحي من الصحراء التي يقع عليها درب الحج مثل الرويلة، وولد علي، وعطية، وعقيل، وسرحان، وغيرهم كثيرون. ويوزع جانب آخر على الأشراف (سلالة محمد الذين يعيشون في مكة أو حولها)، وخدمة الحرم، وباختصار، كل أولئك الذين يتصلون بالخدمة الدينية أو طقوس المدينة، وكذلك أولئك الذين يشغلون وظائف مماثلة في حرم المدينة يحصلون على أنصبة منه. وقد قدّر عدد المستفيدين من هذا المبلغ الكبير سنوياً بخمسة آلاف شخص، ولكن المبلغ لا يتخذ طابع الضخامة إذا علمنا أنه نظراً لقلة موارد ولاية الحجاز، تدفع منه رواتب العديد من الوظائف الدينية وربما غير الدينية، وهم يعتمدون في معاشهم على وصوله سنوياً.

أما الاعتماد الخاص بالكيلار الذي يتراوح بين ٣٥ و ٤٠ ألف جنيه فيدبره عبد الرحمن باشا المحافظ أو أمير الحج، من بينها ١٤ ألفاً تعطى للباشا نقداً وتصرف خلال الرحلة إلى الحرمين لكل من يؤدي خدمات للقافلة، مثل مدها بالمياه والعلف للإبل والخيل والبغال، والطعام للمرافقين والحجاج، إضافة إلى بعض المؤن التي يأخذونها معهم بأنفسهم... الخ. وتدفع مبالغ أخرى كهدايا للبدو الذين يبدون امتعاضهم من معاملة الصرة أميني ويميلون إلى إثارة الاضطرابات.

أما الفرق الذي يتراوح بين ٢٢ و ٢٦ ألف جنيه فينفق في دمشق قبل رحيل القافلة،

على شراء مختلف أنواع المؤن اللازمة للرحلة التي يجب أن نذكر أنها تستغرق ٣٧ يوماً ذهاباً ومثلها عودة، كما ينفق منها على سداد رواتب المحافظ نفسه، ورجاله والضباط الذين يقودون فرقة الحراسة ورجال الفرقة. ويحصل الباشا نفسه على ٨١,٦٠٠ قرش و ١٢٠ جنيهاً كبدل جراية، ويصحبه اثنان من المزدجية أو حملة البشائر يحصل كل منهما على ٤٥٠ جنيهاً وعلى جرايه قيمتها ٢٦٤ جنيهاً، وهما يستخدمان بغرض نقل النذور إلى مكة والتي تكون عادة في صورة أموال، والتي ترسلها والدة السلطان نفسها، وبعض السيدات البارزات في الحريم السلطاني وبعض أفراد العائلات النبيلة والثرية المقيمة في استانبول.

وتوضع هذه الهدايا في أكياس يحمل كل منها اسم المرسل والمرسل إليه بوضوح، ومعظم هؤلاء من الأشخاص المستخدمين في الحرمين (مكة والمدينة).

وإضافة إلى المزدجية، هناك المبشر الذي عليه أن يسبق القافلة بيومين أو ثلاثة أيام ليعلن قدومها إلى كل من يعنيهم الأمر. وهذا الشخص يحصل على مرتب أقل من المزدجي، ولكنني لا أعرف قدره بالضبط. كذلك هناك ثلاثة من الأطباء، وجرّاح واحد، وقاضٍ يقوم أيضاً بدور المفتي، ومن واجبه فض المنازعات التي تقع بين الحجاج وتسجيل وصية الحاج الذي قد يموت خلال الرحلة، ويلعب أيضاً دور الحكم. والفرقة المرافقة التي تعرف باسم «الموكب» تضم ٣٠٠ جندي نظامي يمتطون البغال ويطلق عليهم في هذه الحالة اسم «معززة» كما تضم مدفعين يتولى أمرهما ١٦ مدفعجي تحت امرة نقيب (يوزباشي) - و ١٣٠ من جنود الضبطية تحت قيادة ضباطهم - يوزباشيان وأربعة ملازمين - وأخيراً ٨٥ من البدو الراكبين الذين ينتمون إلى قبيلة عقيل، ويتولى قيادة الفرقة كلها ضابط برتبة مقدم (بنباشي).

إضافة إلى شراء المؤن ودفع الرواتب، يتم شراء عدد كبير من الهدايا تتألف من العباءات الثمينة المطرزة، والمراكيب المغربية الحمراء، والغمباز (ملابس تغطي الجسم كله)، وبالات من الشيت، وغيرها من الهدايا المناسبة التي تشترى هنا من مبلغ الـ ٢٢ ألف جنيه، وتمنح لمختلف شيوخ البدو على طول الطريق. وهؤلاء الذين تجعل لهم التقاليد نصيباً معلوماً من الكيلار يأتون إلى نقاط محددة تقليدياً للقاء القافلة حيث يتلقى كل منهم اللفافة التي تخصه وتحمل اسمه، ويمضي في طريقه بعد حصوله عليها بعد أن انتظرها بشغف شهوراً عديدة.

ويحتفظ باشكاتب الكيلار، ويدعى يوسف طويل - ومن الملفت للنظر أنه مسيحي - بكشوف تحمل أسماء المئات من متلقّي الهدايا طوال مدة الرحلة التي يقطعها بنفسه حتى «تركه» ثم يسلّم المهمة إلى وكيله المسلم بعد أن يقدم إليه مذكرة بآخر الملاحظات والتعليمات، ثم يقفل راجعاً إلى دمشق. وكل هذه الهدايا، وكذلك الخيام والمؤن وغيرها من مستلزمات الحجاج، يتولى توريدها التجار الدمشقيون بموجب عقود، وانني لعلى يقين أنها من أجود الأصناف.

وعلمت أن أول حاكم وضع نظام توزيع الهبات والهدايا الأخرى على البدو على طول طريق الحج كان السلطان سليم الأول. . .

٩ ـ ميناء اسكندرونة وطرقها عامي ١٨٩٩ و١٩٠٣

. . . منذ ثلاثين عاماً، عندما كان رائف باشا ـ والينا الحالي ـ من بين موظفي مدحت باشا والي بغداد، مر عبر اسكندرونة التي يتذكرها كمدينة صغيرة فيها ألفان من السكان الذين كانوا يعيشون في أكواخ مقامة على أكوام ترتفع عن الأرض ليتجنبوا المستنقعات العفنة والبرك المحيطة بهم. واليوم يبلغ سكان المدينة نحو ١٤ ألف نسمة، واختفت تماماً الأكواخ القديمة، وواجهة البحر يحتلها خط طويل من البيوت الجميلة المبنية بالحجارة، والمكاتب، بينما الشوارع ممهدة ومرصوفة.

وتم تشكيل لجنة في العام الماضي، من أنشط أعضائها نائب القنصل كاتوني، لتتولى الاشراف على تجفيف المستنقعات، والعمل يتقدم باطراد في هذا المجال.

وأخيراً وضعت الترتيبات لبناء حاجز أمواج في اسكندرونة.

وقد تم افتتاح طريق العربات من حلب إلى الشاطىء على يد المرحوم جميل باشا منذ خمسة عشر عاماً، وبدلاً من إتباع طريق القوافل القديم الذي لا توجد فيه منحدرات صعبة، يتخذ الطريق شكلاً دائرياً نحو الشمال دون داعٍ سوى زيادة أرباح المهندس (الذي أنشأه) ويبلغ طوله الاجمالي ١٥٧ كيلومتراً. والوالي يعمل الآن على إقامة طريق جديد عبر ترمنين (طريق القوافل القديم) الذي سوف يلتقي مع الطريق الحالي عند نهر عفرين.

وسوف يتم إعادة بناء القسم الأخير من الطريق فوق ممر بيلان، حتى يتم تقصير المسافة إلى الشاطىء بما يقرب من خمسين كيلومتراً، وسوف يكون بالإمكان الوصول إلى اسكندرونة في يوم واحد باستبدال الخيول عند حمامي[٢٠٢]. . .

. . . كثيراً ما جأر تجار اسكندرونة بالشكوى من عدم وجود مخازن للسلع التي يقومون بانهاء إجراءاتها في الجمرك، والتي من المقرر إرسالها إلى المناطق الداخلية، مما يجعل تلك البضائع ملقاة في الشوارع عدة أيام حتى يجدوا الجمال التي تقوم بحملها. وللقضاء على هذه الشكوى العامة سوف تقوم البلدية ببناء مستودع كبير للتخزين الموقت للبضائع مقابل رسوم ثابتة عن كل يوم من أيام التخزين.

وقد تحقق الكثير من التقدم في إصلاح ـ أو لعلي أقول إعادة بناء ـ طريق العربات إلى اسكندرونة، فقد ترك ليصل إلى درجة بالغة الخطورة فكانت تقع عليه الحوادث خلال الشتاء. وقد تم إحضار كميات كافية من الحجارة لتعبيد الطريق على امتداده الكامل الذي

---

(٢٠٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Aleppo Vilayet,» (FO 195/2054).

يبلغ ٩٦ ميلاً. وتم تركيب جسران حديديان جديدان على نهر كراسو في سهل أموك.

وعند كاتمة، التي تقع على بعد ٣٠ ميلاً من حلب، يتفرع الطريق إلى كلس، ولكنه ظل تحت الانشاء لعدة أميال خارج تلك المدينة، وتم الآن استكمال هذا الجزء من الطريق.

وقد تم اتخاذ إجراء مهم يتصل بالخانات التي تقع على الطريق. ففي المستقبل سوف يعلق كل خان قائمة بالأسعار على بوابته، وهذه الأسعار ستكون موحدة ومحددة بواسطة بلدية حلب، ورغم أن الاقامة محدودة المساحة في الخان إذ لا تتجاوز حجرة واحدة للنوم، والاضاءة والقهوة، إلا أن أصحاب الخانات من الأرمن يتقاضون أجوراً باهظة(٢٠٣)...

١٠ ـ الملاحة في الفرات عام ١٩٠٣(٢٠٤)

أ ـ وصف قوارب بيراجك. فيما بين بيراجك وهيت لا تنقل البضائع إلا على قوارب مسطحة القاع تعرف باسم «شختورة»، تصنع في بيراجك ولا تصنع في أي مكان آخر. وهذه القوارب التي يشيع استخدامها الآن لم تكن على ما يبدو موجودة زمن حملة تشسناي لأنه لا يورد وصفاً لها في الفصل الشامل الذي كتبه عن القوارب وأعمال الري في الشرق(٢٠٥). وعلى نقيض ذلك، وصف قوارب العبور في بيراجك وصفاً دقيقاً، ولذلك ربما لم تكن قوارب النقل هذه موجودة في بيراجك في زمنه. وهذه القوارب مستطيلة الشكل يبلغ طولها ١٨ قدماً، وعرضها ٨ أقدام، وعمقها من حافة العوارض حتى الأرضية قدمان ونصف القدم، تعطي قدرة تحميل مساحتها ٣٦٠ قدماً مربعاً عندما يتم تحميلها بالكامل، وبذلك يبلغ غاطسها نحو قدم ونصف القدم. والعمق الاجمالي لهذه القوارب من حافة العوارض إلى القاع ثلاث أقدام وثماني بوصات، ويتكون القاع من جذور أشجار شقت نصفين ثم ثبتت تحتها ألواح خشبية بالمسامير، وأرضية من الألواح المسطحة مثبتة على مسافة قدم فوق القاع. وجوانب ونهاية القارب تتألف أيضاً من ألواح مسطحة مثبتة بعضها ببعض بالمسامير بقوة، والفراغات بين الألواح مقلفطة بالخرق، ثم يتم دهانها بالقار العازل للماء. وقيل إن تكاليف بناء القارب الواحد من هذا النوع أربعة جنيهات تركية ونصف الجنيه. ويحمل القارب الواحد نحو مائة قنطار استانبولي أو ما يزيد قليلاً على خمسة أطنان. وتبحر قوارب بيراجك أزواجاً يربط الواحد منها بالآخر جنباً إلى جنب، ويتم توجيهها بمجذاف ضخم مثبت عند المقدمة، ولا يمكن التحكم فيها لدرجة أنها لا تبحر إلا على سطح مياه مسطحة هادئة. وهي طبعاً تنقل البضائع إلى أسفل المجرى (جنوباً) ثم يتم تفكيكها عند موقع تسليم البضاعة ويباع خشبها، غير أن عدداً منها يعود أعلى مجرى النهر فارغاً بفضل جهود أهالي «عنّة». والوقت الذي

---

(٢٠٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Administration of Aleppo Vilayet,» (FO 195/2137).

(٢٠٤) انظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Euphrates,» (FO 78/5324).

(٢٠٥) Chesney, *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris*, vol. 2, chap. 20.

يستغرقه هبوط هذه القوارب مجرى النهر مختلف اختلافاً بيّناً، فمن المعروف أنها تقطع المسافة من بيراجك إلى الفلوجة وقت ارتفاع مياه النهر في ١٢ يوماً.

ومن ناحية أخرى قد تقطع المسافة نفسها في ٦٠ يوماً عندما تعطلها الرياح أو عندما يكون منسوب المياه منخفضاً.

ب ـ **التجارة بالقوارب بين حلب وبغداد**. التجارة بين حلب وبغداد تتألف أساساً من الصابون والمنسوجات القطنية، وينقل الصابون بالقوارب من بيراجك إلى الفالوجة، حيث تنقل من هناك على ظهور البغال إلى بغداد، بينما تحمل المنسوجات القطنية قوافل من البغال تقطع المسافة بين حلب وبغداد في ٢٤ يوماً. والاجمالي السنوي لأوزان هذه البضائع لا يتجاوز مائة طن، لا يُنقل منها بالقوارب أكثر من ٣٠ طناً. ويرجع السبب في شحن بضائع حلب من بيراجك التي تبعد عنها سبعين ميلاً أعلى الفرات، وليس من مسكنة أقرب نقطة إلى حلب على النهر، إلا أن مسكنة قرية صغيرة ليس فيها استعدادات مناسبة لشحن البضائع.

ج ـ **حركة القوارب المحلية**. يمكن أن نقسم حركة النقل في الفرات إلى قسمين: من بيراجك إلى دير الزور، ثم أسفل دير الزور...

ويمكن تلخيص إجمالي حركة النقل النهري سنوياً بين بيراجك ودير الزور على النحو التالي:

من براجك إلى دير الزور: غلال غلال وخضر وزبيب	 ٥,٥٠٠ طن ٦٠
من نجب وشيح عرود إلى دير الزور مع القبائل القائمة على ضفاف النهر: غلال	 ١,٦٠٠
متفرقات	١٠
	٦,١٧٠ (كذا)

إضافة إلى ما سبق، تصنع أطواف من كميات كبيرة من أغصان الأشجار (وبخاصة شجر الطرفاء)، تطفو جنوباً إلى دير الزور من أبو حريرة المجاورة لها...

والمتوسط التقريبي للأوزان السنوية المنقولة بالنهر جنوب دير الزور على النحو التالي:

من دير الزور إلى عنّة: غلال غلال ومتفرقات من دير الزور إلى جنوب عنّة (حديثة، هيت، رمادي) غلال غـلال ومتفرقـات من البلاد الواقعة بين ميادن والبوكمال إلى عنّه: غلال	 ٢٠٠ طن ٢٠ ٤٠٠ ٥٠ ٥٠
إجمالي جنوب دير الزور ما عدا قوارب هيت	٧٢٠

ويقال ان حركة النقل محدودة من أعالي الفرات إلى جنوب الفالوجة بسبب الصعوبات التي تواجهها القوارب المصنوعة في بيراجك عند عبور السدة المقامة على النهر عند مدخل ترعة الهندية، ولكنني علمت أن عدداً لا بأس به من قوارب هيت لا تحمل بضائع ثمينة تتجه جنوباً إلى البصرة حاملة القار والكلس.

د ـ كلفة النقل. إن كلفة نقل البضائع التي تحمل على قوارب بيراجك تتكون من الفرق بين كلفـة القارب عند بيراجك وثمن بيعه عند جهة الوصول، يضاف إليها أجر عمل رجلين يبحران مع كل قارب. والنولون من بيراجك إلى دير الزور قد يكون كالتالي:

كلفة القارب الأصلية عند بيراجك ثمن أنقاض القارب عند جهة الوصول	٤,٥ جنيهات تركية ٢
صافي كلفة القارب	٢,٥
أجر رجلين ذهاباً وإياباً	٢
صافي كلفة إرسال حمولة قارب إلى دير الزور	١٤,٥ جنيهاً تركياً

والكلفة للطن الواحد (يحمل القارب نحو خمسة أطنان) تبلغ نحو ٩٨ قرشاً.

والتجار الذين يرسلون البضائع على تلك القوارب يقومون بشراء القوارب، واستئجار

الملاحين ويرسلون وكيلاً ليرعى البضائع ويبعثون بتعليماتهم إلى المرسلة إليه البضاعة بطريق البر، ولذلك يجب إضافة أجر الوكيل إلى المبالغ أعلاه، ويجب أن توضع في الاعتبار الأخطار التي تتعرض لها القوارب من جانب الرياح وهبوط منسوب المياه، ومن ذلك كله أستطيع القول إن نحو ٣ بالمائة من القوارب غرقت خلال الرحلة. . .

١١ ـ سكك حديد الحجاز، عام ١٩٠٦

مرفق ٢ برقم ١٢٢: تقرير منى أولر باشا بشأن سكك حديد الحجاز القسم الثالث ـ تاريخ الانشاء[٢٠٦]

صدرت الإرادة السلطانية في أول أيار/ مايو ١٩٠٠ لبناء الخط، وبدأت الاستعدادات على قدم وساق. ولما كان الخط يخدم غرضاً دينياً، فقد جمعت الأموال اللازمة لبنائه من التبرعات التلقائية من جميع أنحاء العالم الإسلامي. وإلى جانب ذلك، خصصت لبناء الخط إيرادات حكومية معينة مثل رسوم التمغة، وعائد بيع صوف الغنم الذي يُذبح في عيد الأضحى. وخصصت إيرادات أخرى للمستقبل من دخل طبقات الفوسفات قر الصلت على خط حديد الحجاز، والعيون الكبريتية قرب حما الواقعة على تفريعة حيفا ـ درعا التي أعطي حق استغلالها لسكك حديد الحجاز.

وحتى أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٥، بلغت جملة الدخل ٤٦,٧ مليون فرنك، أي نحو ٧,٥ ملايين فرنك سنوياً. وفي هذا التاريخ، بعد سداد جميع النفقات، يتبقى للسكك الحديدية ٨,٢٥ ملايين فرنك تحت تصرفها.

وفي الوقت نفسه الذي كانت تُجمع فيه الأموال، تم وضع الترتيبات الأولية التالية:

أ ـ تنظيم سلطات البناء والإدارة.
ب ـ الدخول في مفاوضات للحصول على الأراضي.
ج ـ مسح الخط كله بغرض وضع خطة للبناء.
د ـ تجهيز أدوات السكك الحديدية ومعداتها.

(١) وقد أنشئت اللجان التالية لتوجيه الانشاءات:

(أ) ـ اللجنة العامة لإنشاء سكك حديد الحجاز، وتكونت في استانبول برئاسة الصدر الأعظم، وعضوية عزت باشا، صاحب النفوذ الذي لا يكلّ، ووزير الأشغال العامة، ومدير دار الصناعة في الترسانة البحرية، وإلى جانبهم بعض موظفي وزارة الأشغال العامة الذين تم تعيينهم مستشارين فنيين. ويقع على اللجنة عبء تدبير الأموال اللازمة للمشروع، وتقرير أوجه إنفاقها، وإجراء المفاوضات الدبلوماسية الخاصة بالحصول على الأراضي، وتعيين المهندسين والموظفين، والتعاقد على التوريدات اللازمة.

---

(٢٠٦) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 424/210).

ولما كان لم يمض سوى ٢٢ عاماً على تأسيس مدرسة تركية لتخريج المهندسين المدنيين، ولم تتوافر لهم إلا فرصة محدودة لاكتساب الخبرة العملية لعدم وجود سكك حديدية حكومية، فقد كانت هناك في البداية حاجة ماسة إلى المهندسين ذوي الخبرة، ولذلك قامت اللجنة في الوقت الراهن باستدعاء المهندسين من الخارج وبخاصة من ألمانيا، وأبرمت معهم عقوداً. وعلى كل، أثناء بناء الخط، تحول عدد من تلاميذ المدارس الهندسية ـ تدريجياً ـ إلى مهندسين، وتوافرت لديهم الكفاءة للقيام بما يسند إليهم من أعمال. والآن هناك عشرة من المهندسين الأجانب و ٢٥ مهندساً تركياً يعملون في السكك الحديدية، ولا يدخل ضمنهم المهندسون من الضباط.

(ب) اللجنة المحلية لإنشاء سكك حديد الحجاز، ومقرها دمشق، ويرئسها والي دمشق، وأعضاؤها هم مدير عام سكك حديد الحجاز كاظم باشا، والقائد العام للجيش الخامس، وأحد أعيان دمشق. أما الأعضاء الفنيون فهم مسنر باشا كبير المهندسين، ومدير الأعمال الهندسية لإنشاء الخط الحديدي، وبعض مهندسي السكك الحديدية الأتراك.

وتقوم اللجنة بفحص خطط المدير العام ومقترحاته وترفعها إلى لجنة استانبول لاتخاذ قرار بشأنها، كما تتخذ الترتيبات اللازمة لصرف المرتبات والأجور. وقد وضع على رأس مشروع إنشاء الخط الحديدي المشير كاظم باشا السالف الذكر الذي لا يتميز بقدراته التنظيمية فحسب، بل يمتاز أيضاً بالحرص والنشاط، ويخضع لامرته كل المهندسين، والمقاولين والعمال إضافة إلى الجنود، ويحسب له بصفة خاصة تلافيه قيام انقسام بين العناصر المدنية والعسكرية، فالجميع يعمل بقلب رجل واحد لتحقيق هذا الهدف.

وأُسندت الإدارة الفنية للمشروع إلى مسنر باشا كبير المهندسين، وقد دلت التجربة على حسن الاختيار، فقد اكتسب مسنر باشا الكثير من الخبرة خلال سنوات عمله الطويلة في السكك الحديدية في تركيا الأوروبية، ويضاف إلى خبرته تلك إرادة حديدية يتمتع بها.

وأُسندت مهمة بناء الجسور وغيرها إلى مقاولين نمساويين وإيطاليين، أما القسط الأكبر من العمل فيتم تنفيذه بعمال محليين لصعوبة الحصول على العمالة الأجنبية.

وكلما تقدم الخط الحديدي في الصحراء، أصبحت مسألة العمالة أكثر صعوبة. ولهذا السبب، ولأسباب اقتصادية، يستخدم الجنود الأتراك على نطاق واسع في أعمال الانشاءات.

وهم يعملون الآن هناك:

كتيبة السكك الحديدية، رقم ١، من:	١٢٠٠رجل، منذ أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٠ (حتى أول نيسان/ أبريل ١٩٠٠، لأعمال المسح فقط)
كتيبة السكك الحديدية، رقم ٢، من	١٢٠٠رجل، من أيار/ مايو ١٩٠٠ (عملت من ربيع ١٩٠٤ حتى أيلول/سبتمبر ١٩٠٥ في خط حيفا)
سرية المهندسين، قوات الجيش الخامس	٢٠٠ رجل، منذ أيار/ مايو ١٩٠٠
مفرزة شركة البرق، الجيش الخامس	٥٠ رجلاً، من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠١
كتيبتا مشاة، الجيش ٣٣	١٠٠٠رجل، من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠١
ثلاث كتائب مشاة، الجيش ٣٩	١٠٠٠رجل، من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠١
أربع كتائب مشاة، الجيش ٣٩	١٠٠٠ رجل، من أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠١
المجموع	٥٦٥٠رجلا

وقام الجنود المشاة بأعمال الحفر، بينما قام جنود كتيبة السكك الحديدية بأعمال التمهيد ومد الخط، وبعض أعمال البناء الثانوية، مثل بناء الجسور والبرابخ وقدموا الأفراد اللازمين لأعمال المسح المبدئي، وسرايا المساحة(٢٠٧)...

أما جنود سرية المهندسين، فقد استخدموا في ورش السكك الحديدية كميكانيكيين، وصناع أقفال، وحدادين، ونجارين. وتولت مفرزة البرق إقامة خطوط البرق لسكك حديد الحجاز وحيفا، وقد تمركزوا في مواقع محطات تشغيل البرق.

(٢) كانت أهم المفاوضات التي أجرتها اللجنة العامة في استانبول تلك التي دارت مع الشركة الفرنسية، خط بيروت ـ دمشق ـ مزيرب، ومع الشركة الانكليزية فيما يتصل بخط حيفا ـ دمشق، الذي بدأ لتوه، وحصلت الشركة على امتياز خاص به.

وكان من المهم أن تحصل الشركة على حيازة خط دمشق ـ مزيرب على أساس أنه عليها أن تبدأ الخط مباشرة من مزيرب وليس دمشق. وبذلك توفّر نفقات مد ١٢٠ كيلومتراً من السكة الحديدية لخط الحجاز. ولكن جهودها لم تكلل بالنجاح، ومن الواضح أنه لم يتم

---

(٢٠٧) أنظر: المصدر نفسه، ج ٤.

قبول مبلغ التعويض وقدره سبعة ملايين فرنك. وكانت المفاوضات مع الشركة الانكليزية أكثر توفيقاً، وقد يرجع ذلك إلى وجود صعوبات مالية، وإلى أن الخط كله يتكون من أعمال تحت الانشاء من حيفا إلى بيسان، وثمانية كيلومترات من السكة الحديدية. وقد اشترت اللجنة الامتياز من الشركة الانكليزية مقابل ٩٢٥ ألف مارك.

وعدا هاتين الحالتين، لم يكن الأمر يدعو إلى مزيد من المفاوضات للحصول على الأراضي اللازمة للخط. فالسلطان باعتباره الحاكم المطلق يستطيع أن يضع يده دون قيد على ما شاء من أراضي امبراطوريته، وما تحتاج إليه الحكومة لأغراضها من الأرض يتم الاستيلاء عليه دون اذن المالك. ولما كان بناء سكك حديد الحجاز يخدم غرضاً دينياً، فقد تنازل كل مسلم عن ملكيته بنفس راضية ليساهم في نجاح المشروع.

(٣) كان من الضروري إجراء مسح شامل للخط كله، لتحديد مسار مبدئي لسكك حديد الحجاز، وقد تولى ذلك المهندس التركي الحاج مختار بك بمجرد صدور الإرادة السلطانية ببناء الخط.

ولهذا الغرض انضم مختار بك إلى قافلة الحج المتجهة من دمشق إلى مكة، وخلال الرحلة دوّن ملاحظاته وأخذ بعض القياسات، وقد ضمّن أعمال المسح التي قام بها تقريراً (أنظر الملحق) والخريطة المرفقة به التي تتضمن مسقطاً مقطعياً، وقد تم تصحيح رسومه المبدئية للخط حتى مدوّر (٥٧٢ كيلومتراً) بعد استكمال الخط الحديدي إلى هذه النقطة عند نهاية عام ١٩٠٥، حيث أصبح من الممكن أخذ قياسات دقيقة. ومسار خط حيفا ـ مزيرب وضع أيضاً نتيجة قياسات دقيقة بعد استكماله.

(٤) ونظراً لعدم وجود مصانع محلية، اضطرت سكك حديد الحجاز أن تجلب من الخارج كل المستلزمات الضرورية (القضبان والقطارات) فيما عدا بعض العربات التي صنعت في الترسانة البحرية. وقامت بتوريد القضبان والعوارض (الفلنكات) شركات ألمانية وبلجيكية وأمريكية، أما القطارات فقد قامت بتوريدها شركتان ألمانية وبلجيكية فقط.

وبالنظر إلى حساب النقل، تضاعفت بالطبع كلفة هذه المعدات، ولكن هذه الصعوبة هوّن من أمرها حقيقة أن المواد اللازمة لبناء الجسور الحجرية وتدعيم السكة متوافرة في الموقع بنوعيات جيدة، ويمكن الحصول عليها من المقالع دون مقابل وذلك عدا الجير والاسمنت.

وقد بدأ العمل الحقيقي في سكك حديد الحجاز بإقامة خطوط البرق الخاصة بالسكك الحديدية بعد إقامة خطوط البرق الحكومية من دمشق إلى المدينة عبر الصلت ومعان. وبعد ذلك بوقت قصير بدأ بناء سكك حديد الحجاز ذاتها بقسم مزيرب ـ الدرعا، إذ لم تصل المفاوضات الخاصة بخط مزيرب ـ دمشق إلى نتائج محددة. وقد استمر العمل ولكن ببطء

حتى تم توقيع عقد مبدئي لمدة ثلاث سنوات مع كبير المهندسين مسنر في كانون الثاني / يناير ١٩٠١.

وكانت الخطوة الأولى لمسنر باشا البحث عن المساعدين المناسبين، والحصول على المعدات الملائمة، وبخاصة أدوات القياس. وعندئذ بدأ بناء الخط بين مزيرب ـ الدرعا، ودمشق ـ الدرعا بالأفراد العسكريين والمدنيين الذين وضعوا تحت تصرّفه، وفي الوقت نفسه وصلت المفاوضات بين اللجنة العامة والشركة الفرنسية إلى طريق مسدود، فقررت اللجنة بناء خط دمشق ـ الدرعا موازياً للخط الفرنسي دمشق ـ مزيرب. وعندما أعيد استئناف المفاوضات فيما بعد ـ دون التوصل إلى نتيجة لسوء الحظ ـ توقف العمل مرة أخرى في خط دمشق ـ الدرعا لمدة عام كامل، ولذلك لم يتم فتح هذا الجزء من الخط للعمل إلا في أيلول/ سبتمبر ١٩٠٣.

وعلى كل، استمر العمل في خط مزيرب ـ الدرعا دون توقف إذ تم تشغيل الأقسام التالية:

مزيرب ـ الدرعا	(١٢,٨ كيلومتراً)	في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠١.
الدرعا ـ سركا	(٧٩,٧٥ كيلومتراً)	في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٢.
سركا ـ القطرانة	(١٢٣,٤٥ كيلومتراً)	في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٣.
القطرانة ـ معان	(١٣٢,٦٠ كيلومتراً)	في أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٤.

وفي هذا اليوم، يوم عيد جلوس السلطان، تم افتتاح الخط كله من دمشق إلى معان رسمياً بواسطة بعثة سلطانية خاصة برئاسة الوزير طرخان باشا.

وفي ما يتعلق بالحج هذا العام إلى مكة، تقرر فتح الخط معان ـ المدوّرة (١٣٢,٢ كيلومتراً).

(ملاحظة: خلال هذا الصيف من عام ١٩٠٦، تم استكمال الجزء من المدوّرة إلى ذات الحج، وقد يكون من المحتمل أن يصل الخط هذا العام إلى محطة تبوك).

ومن السهل أن نفهم أن سكك حديد الحجاز ترغب في الحصول على منفذ على ساحل البحر في أقرب وقت ممكن نظراً لارتفاع كلفة نقل الكميات الهائلة من مواد البناء على الخط الفرنسي دمشق وبيروت. ولذلك بدأت عملية بناء تفريعة حيفا ـ الدرعا من حيفا مباشرة بمجرد التوصل إلى اتفاق مع الشركة الانكليزية في المفاوضات التي سبقت الاشارة إليها. وتم تغيير المشروع الانكليزي الأصلي الذي كان بموجبه سيمر الخط من حيفا مباشرة عبر

وادي الأردن إلى دمشق، فأصبح الخط يعبر الأردن عند مدينة بيسان ثم يمر بجانب بحيرة طبرية قرب سماخ، ثم يشق طريقه في وادي اليرموك القديم العميق إلى مزيرب. وفي أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٤ تم تشغيل القسم الأول من الخط بين حيفا والأردن، وفي أول أيلول/ سبتمبر ١٩٠٥ افتتح القسم الثاني من الأردن إلى مزيرب، ومن ثم أصبح هناك لأول مرة اتصال للسكك الحديدية التركية بالبحر المتوسط.

ومن خلال موقعها الطبيعي تحظى حيفا بكل الشروط الواجب توافرها في الميناء الجيد، ولكن نتيجة للتيارات القوية القادمة من الغرب تتراكم فيها الرمال، وتضطر السفن إلى إلقاء مراسيها خارج المرفأ، ولم يؤدِ بناء رصيف طوله ٣٥٠ متراً إلى تحسين الأمور بعد، ولكي يتحول الميناء إلى ميناء نافع يجب بناء حاجز أمواج طوله نحو ٥٠٠ متر ورصيف طوله ٦٠٠ متر. . .

خامساً: العراق

١ ـ النقل البحري الخليجي في بومباي عام ١٨٠٤[٢٠٨]

. . . إن الزيادة المدهشة في النقل البحري والملاحة الخاصة برعايا إمام مسقط تضر ضرراً بيّناً بالنقل البحري البريطاني في الهند بعامة ولهذه المستوطنة بخاصة. . . وكان هناك بيتان بسورات يستخدمان من قبل نحو خمس وعشرين سفينة شراعية كبيرة، وأفضل اثنتين منهما هما (جنجارا وسليمان شاه) موجودتان الآن في مسقط يملكهما العرب، ولدى ممثل بيت جلابي صهر تيتوبال نحو ٢٠٠٠ طن نقل بحري. وبالرجوع إلى اللائحة رقم ١٣ يبدو أن هناك الآن ٢٥ سفينة تعمل في تجارة الصادرات والواردات بسورات، اثنتان منها انكليزيتان و٢٣ أخرى عربية وتعمل بين سورات والخليجين (الفارسي والعربي ـ أي البحر الأحمر).

. . . ويبدو أنه في التجارة بين بومباي والخليج الفارسي زادت طاقة تحميل السفن العربية وحدها على مدى أربع سنوات من ٩٠٠ طن كانت في حوزتهم في العام الأول إلى ٣٩١٨ طناً كانت في حوزتهم العام الماضي، وأن طاقة النقل العربية قد استخدمت خلال العام الماضي في نقل تجارتنا الخاصة الداخلية خلال الموسم الماضي، التي وصلت إلى ٨٨ ألف كيس، حصلوا نظير نقلها على خمسة لاك (٥٠٠,٠٠٠ روبية) على ما يبدو من حساب القيمة بطريقة عادلة. وقد جاء أيضاً في الفقرة ١٩ من هذا التقرير، أن عرب مسقط قد قاموا بإبعادنا تماماً عن تجارة بعض البضائع الشرقية مع الخليجين، وأنهم حتى أحضروا على سفنهم إلى موانئنا فائض ما قاموا باستيراده مباشرة من الجزر الشرقية إلى موانىء البحر الأحمر. . .

---

(٢٠٨) أنظر: Great Britain, India Office, Bombay, Commerce, «Report on Trade,» 1803 - 1804 (Bombay, 419/2).

وأصحاب السفن في مسقط من الهنود والفرس فيما عدا أربعة من العرب: السيد سلطان، والسيد سيف، والسيد محمد، وبني ظرافة، والآخرون رجال لديهم رؤوس أموال كبيرة يرتبطون بمسقط لمناسبتها للتجارة، واستقروا هناك نتيجة التشجيع والحماية التي ينالونها من حكومة تلك البلاد، واعتدال الرسوم الجمركية التي يدفعونها، وحرية التجارة التي يتمتعون بها، وما تمرسوا به من رحلات ورسائل ترتبط بعقد الصفقات والتخليص على البضائع في الجمارك...

وهذه الشكوى ليست ضد اندفاع الفرس الذين يجلبون قسطاً كبيراً من الكنوز من الخليج الفارسي، وليست ضد العرب أو الأتراك في البصرة الذين يجلبون ما بقي من هذه الكنوز إلى هنا، كما أنها ليست ضد عرب مكلا، ومخا، والحديدة، وجدة، وينبع، أو السويس، وبقية موانىء الخليج العربي، فهم لا يملكون سفينة واحدة، رغم أن تلك البلاد والموانىء التي أوردنا ذكرها هي الوحيدة التي تنقل منها بحراً منتجات فارس وبلاد العرب وكنوزهما، فهؤلاء يأتون إلى بومباي على مراكب الضو (رغم أن أعدادها ليست كما كانت من قبل)، وهم يبادلون كنوزهم ومنتجاتهم بمنتجات ومصنوعات الهند. إن هذه الشكوى ضد حركة النقل البحري لمسقط، تلك البلاد التي لا يتوافر فيها إنتاج أو مصنوعات أو أي قنوات تمر من خلالها كنوز أوروبا إلى الهند، ولكنها تقحم نفسها في تجارة بلاد العرب الأخرى حتى تضمن استخدام سفنها، وهذا الاقحام في حد ذاته هو موضوع الشكوى...

٢ ـ قافلة بغداد ـ حلب ودمشق في الخمسينات من القرن التاسع عشر(٢٠٩)

كانت القوافل الغنية القادمة من دمشق أو حلب إلى بغداد تسلك طريق الشامية من قبل عبر الصحراء السورية الكبرى. وهي تأتي إلى مدينتنا عبر البادية الواسعة وتقطع الرحلة في عشرين يوماً دون أن ينهيها البدو الذين يتنقلون بين ربوعها، والذين يسمحون لها بالمرور مقابل إتاوة صغيرة يتم الاتفاق عليها وتدفع مقدماً.

وقد سارت الأمور على هذا النحو زمناً طويلاً، ثم توقفت تماماً منذ عشر سنوات فقط، بعد أن تعرضت قافلتان للسرقة، واختفت قافلة ثالثة تماماً. ومذ ذاك تسلك القوافل الطريق السلطانية الطويلة والمكلفة (عبر حلب ـ ديار بكر ـ الموصل)، وتستغرق أكثر من شهرين حتى تصل إلى بغداد. وبدافع سوء النية يقوم قادة القوافل، أو العقيل بالابتعاد عن الطريق المناسب القصير. دعني أشرح ذلك:

ففي البداية ـ وأتحدث هنا عن ماضٍ بعيد جداً ـ كان العقيل الذين ينتسبون إلى قبيلة ذكية مقاتلة جاءت أصولها من نجد (في الجزيرة العربية) يخدمون كمرافقين فقط للقوافل يدافعون عنها ضد لصوص الصحراء. وكانت مهنة الجمالة في ذلك الحين يمارسها أهالي

---

(٢٠٩) أنظر: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Caravans,» 1 October 1866 (Baghdad), vol. 12, 1856 - 1867.

قرية زبير - البصرة القديمة - وقبيلة عبدالله من المناطق المجاورة لبغداد. وتدريجياً عندما طردت قبائل الأسبعة والفدعان وعمارة المثيرة للقلاقل، بنجاح من نجد - موطنهم الأصلي - وجاؤوا بقطعانهم فاحتلوا مساحة واسعة من الشامية، لم يعد باستطاعة عقيل حماية القوافل. ولذلك رتب هؤلاء اتفاقات ودية مع البدو لضمان أمن الطريق. واعتماداً على الاحترام التقليدي من جانب أبناء الصحراء للوعد والأخوة - وهي أسباب لها وجاهتها - اشتروا منهم حرية المرور في الطريق وأمنوهم ضد أي هجوم مقابل إتارة صغيرة على كل حمل جمل، وصحبهم (رفيق) من كل قبيلة في رحلتهم، والأخير يعد ضامناً مهمته أن يجعل الأمر واضحاً أن القوافل جاءت كأصدقاء. وتم بين كل هؤلاء الفرقاء ترتيب كل شيء والاتفاق عليه على أساس خاص تماماً وعلى مسؤوليتهم الخاصة. ولأسباب لها وجاهتها لم تتدخل السلطات التركية قط، لأنها رغم رغبتها الأكيدة في أن يتوافر الأمان للقوافل التجارية التي يرتبط بها ثراء ثلاث ولايات كبيرة من بلاد السلطان، رأت أنه من الحكمة عدم التدخل في أمر يعد أحد أطرافه من القبائل المزهوة الحرة التي تسكن الشامية الواسعة، لأن تلك القبائل كانت وما زالت وستظل دائماً بعيدة عن متناول يدها، وتتمتع باستقلال حقيقي وإن لم يحمل هذا الاسم.

ونتج عن حقيقة قيام الأشخاص أنفسهم بممارسة مهمة الرفيق بعد فترة مقيدة ووفقاً لعادات الصحراء التي تقضي بحصول عائلات بعينها من القبائل على حق شغل هذا المركز، وهو حق يمكن توريثه أو حتى تقسيمه عن طريق الارث. وأخذت تلك الحقوق جميعاً اسم «الأخوة»، ومنذ ذلك الحين أصبح أولئك الذين كانوا يعرفون من قبل بالرفيق وأولئك الذين شاركوا في كل حقوق الأخوة أو بعضها يعرفون بالأخوان.

ومن ثم - سيدي الوزير - تكونت الأخوة في صحراء سوريا الكبرى، وهي الأخوة الشامية المعروفة جيداً عند من يسكنون بين البحر المتوسط والخليج الفارسي. ولا توجد وثيقة مكتوبة يقوم عليها هذا النوع من الارتباط، فكل شيء كان يتم في الماضي بالاتفاق الشفهي، وكل شيء حتى الآن يستند إلى التقاليد، ولكن التقاليد مقدسة في الصحراء.

دعنا الآن نعود إلى القوافل، لقد تحققوا (العقيل) من أنهم عن طريق الاخلاص في الاحتفاظ بالتزاماتهم نحو الأخوان (بدفع المبلغ الصغير المتفق عليه مقابل كل حمل جمل) فإنهم يستطيعون عبور الصحراء في أي وقت تحت حمايتهم، وشيئاً فشيئاً توقف الأخوان - الذين أصبح الكثير منهم اليوم من شيوخ الشامية الأقوياء - عن مرافقة القوافل بأنفسهم، وبدلاً من ذلك مدوا القوافل عند الضرورة برجال مهمتهم تعريف القبائل بالقوافل، واستعادة مهام الرفيق.

كان ذلك ما جرت به الأحوال، وقد أيقنت أن الأمور كانت تجري بشكل مرضٍ عندما استطاع العقيل - الذين استأجروا كمرافقين على نحو ما ذكرت من قبل - أن يبعدوا جماعة زبير وعبدالله، وأن يحلوا محلهم كجمالة وقادة للقوافل، ومن ثم وجدوا أنفسهم في مواجهة أخوان القبائل، وهو أسوأ ما في الأمر.

فقد ظن العقيل، دون أن يكبح جماحهم أي ضابط أو أشراف، سواء من جانب الحكومة أو التجار الذين درجوا على اعطائهم مع بضائعهم مبلغاً من المال لتغطية تكاليف النقل والاتاوات المستحقة للأخوان، ظنوا أن باستطاعتهم أن يخدعوا بدو الصحراء بدهائهم، فأدى حنثهم بالوعد وفقدانهم للثقة من حين إلى آخر إلى الكوارث التي أدت إلى ترك طريق الشامية من جانب قوافل دمشق وحلب.

ولكن الأخوة وحدها استطاعت، وما زال باستطاعتها بإجماع الآراء، أن تضمن سلامة القوافل والمسافرين عبر الصحراء التي لا تستطيع أي قوات نظامية اختراقها والتي لا تستطيع الحكومة فيها أن تفرض سلطانها، وهذا يبين كيف أنها لم تعد تخدمهم بسبب أخطاء العقيل. . .

[ويمضي التقرير في وصف كيفية قيام القبائل مع فشل العقيل بدفع مستحقاتهم إليهم. ثم قام الفدعان عام ١٨٥٦ بنهب قافلة، وفي ١٨٥٨ سلبت الاسبعة قافلة أخرى. وفي عام ١٨٥٩، اختفت قافلة كبيرة تماماً، مما أثار ضيق التجار، وما زال العقيل ـ منذ ذلك الحين ـ يحاولون رأب الصدع.

وقد حاول الكونت ليون دي برتيوس، الذي يمثل الشركة العثمانية لطريق بيروت ـ دمشق(٢١٠) أن يتفاوض حول إقامة خدمة (نقل) عبر الصحراء].

٣ ـ البواخر الحكومية في دجلة عام ١٩٠٤(٢١١)

يشرفني أن أحيطكم علماً أن القبطان يعقوب بك ـ مدير شركة عُمان العثمانية ـ قد تلقى برقية من استانبول تخطره أن الدائرة السنية قد اشترت البواخر النهرية والممتلكات التي تخص هذه الشركة، وتأمره بأن يضع ساسون أفندي اسكل المدير الجديد المعيّن للبواخر السنية في موضعه.

ويتقدم سريعاً بناء الباخرتين والأربع برجات الخاصة بالدائرة السنية التي تم تفريغ أجزائها في الصيف. وسوف يتم بعد قليل إنزال السفينة الأولى إلى الرصيف وتستكمل في النهر، ومن المتوقع أن تكون جاهزة للتجربة في أوائل آذار/ مارس، كما أن احدى البرجات أصبحت أيضاً جاهزة للعمل.

ويبلغ طول كل من الباخرتين الجديدتين ٢١٠ أقدام والعرض ٣٣ قدماً والعمق ست أقدام وست بوصات، وسوف يكون غاطسها عندما تكون بكامل حمولتها ٢٣٠ طناً و ٢٥٠ راكباً، أربع أقدام وست بوصات.

---

(٢١٠) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.
(٢١١) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Crow to O'Conor, 20 January 1904,» (FO 78/5461).

وقد صنعتا من صلب سيمن مارتن الجيد، وزودتا بأنوار كهربائية وكشافات على الصاري الأمامي سوف تعطيهما ميزة كبيرة في الملاحة النهرية، كما أن فيها غلايات بخارية.

وكل باخرة مجهزة بمجموعتين من المحركات القطرية المتداخلة، ذات ازدواج في مركز عمود الإدارة، حتى يمكن أن يُقطع الاتصال بينهما، وبذلك يتم ترتيب بداية تشغيل المحرك الأول ثم يُلحق به المحرك الآخر. ولكل باخرة غلايتان تتحملان قوة ضغط ١٤٠ رطلاً على البوصة المربعة، والسلندرات قوة ١٩ بوصة و ٣٨ بوصة و ٤٥ بوصة للشوط، والعجلات من الطراز ذي النصل الأفقي.

والسرعة القصوى لهاتين الباخرتين هي ١٢ عقدة في الساعة، وسعة مستودع الفحم فيهما ٤٥ طناً. وسوف يكون متوسط سرعتهما عشر عقد في الساعة، وقد قدر أنهما سوف يُنقصان زمن الرحلة إلى بغداد ٢٤ ساعة على الأقل.

أما البرجات الأربع، فطول الواحدة ١٨٠ قدماً وعرضها ٢٥ قدماً، وعمقها خمس أقدام وست بوصات، وغاطسها في حالة التحميل الكامل ثلاث أقدام وست بوصات، وحمولتها ٢٦٥ طناً.

وسوف يتضح من المواصفات السابقة أن الباخرتين الجديدتين من بواخر الدرجة الأولى الحديثة، وبكل المقاييس تتفوقان على أي شيء يملكه السادة لنتسن أخوان على صفحة النهر. فهما تتفوقان على الأخير في السرعة. وطاقة حمولتهما تبلغ ضعف طاقة حمولة سفن لنتسن لأن الباخرة والبرجة سوف تحملان معاً ٤٩٥ طناً مقابل ما بين ٢٥٠ طناً و ٣٠٠ طن حمولة «المجيدية» و«الخليفة». كما أنهما زيادة على ذلك مزودتان بإضاءة كهربائية وبكشافات سوف تعطيهما ميزة عظيمة في الملاحة المتعرجة للنهر. وحالياً لا تبحر بواخر لنتسن ليلاً إلا عندما يسطع القمر.

ومن الواضح أن اندماج البواخر السنية مع شركة عُمان العثمانية التي لديها أربع بواخر هي الموصل، والفرات، والرصافة، وبغدادي، على الرغم من أن الأخيرة معطلة من الناحية العملية، سوف يؤدي إلى قيام أخطر اتحاد ضد شركة لنتسن، وسوف يكون على الأخيرة أن تكافح من أجل بقائها على صفحة النهر. وتستطيع السنية تشغيل ست بواخر مقابل باخرتي لنتسن، وحق الأخير في استخدام برجة لتدعيم طاقة الحمولة مرة أسبوعياً ليس واضحاً، وقد يصبح موضع تساؤل في أي وقت. ومن ثم سوف تكون السنية قادرة على أن تسبق رحلة باخرة لنتسن الأسبوعية بباخرتين. وهو أمر مهم في ضوء ضيق القناة وعدم استكمالها وعدم ملاءمة رصيف الجمرك تماماً في بغداد الذي يبلغ من الصغر حداً لا يسمح برسو سفينتين في وقت واحد. ومن المحتمل أن تحقق باخرة لنتسن تأخراً خطيراً وأن تعاني ترتيبات حركتها معاناة ضرورية.

وفي الوقت نفسه، قد نتوقع انخفاضاً ملحوظاً في أسعار النولون من البصرة إلى بغداد.

والنولون الآن ٣٥ شلناً للطن على خط عُمان العثماني، وكلفة النولون الحالية من البصرة إلى لندن ٣٥ شلناً، وفي احدى الفترات في العام الماضي هبطت إلى ١٥ شلناً للطن، ولكن ثلاث شركات رئيسية اتحدت معاً لرفع الأسعار. والعنصر الجديد الذي يوشك أن يدخل غمار المنافسة في مجال النقل النهري سوف يحقق بلا ريب نفعاً عاماً.

٤ ـ قابلية الفرات ودجلة للملاحة عام ١٩٠٥[٢١٢]

. . . في تقرير عن رحلته في بلاد العرب التركية عام ١٨٨٧، حدد الكولونيل تويدي ثلاثة أسباب تحول دون الملاحة في الفرات:

أولاً: يتأثر النهر على طول مجراه بحقيقة أنه ـ على عكس دجلة ـ ليس له إلا روافد قليلة، فبعد أن يخرج من جبال أرمينيا، لا تصب فيه مياه إضافية على طول ٨٠٠ ميل من مجراه إلا تلك التي تأتيه فقط من البتخ والخابور على ضفته اليسرى، ومن مجريين صغيرين على ضفته اليمنى.

ثانياً: وعندما يدخل الرصيد الطمي العراق، فإن ضفافه المنخفضة التي لا تحظى بالعناية تتجه دائماً إلى ترك مجراه والفيضان على الجانب الأيمن أو الغربي حيث تقع مساحات واسعة من الأراضي تحت مستواه العادي. وفي بعض الأحيان يفقد النهر نفسه تماماً في مستنقعات جالدين، ويتناقص اتساعه من ٣٥٠ ياردة عند هيت إلى ٢٠٠ ياردة عند الحلة التي تقع على بعد ١٨٥ ميلاً جنوباً، ويتشعب النهر قليلاً جنوب المسيبّ على رأس ترعة الهندية الحديثة، وتعجز الحكومة عن الاحتفاظ بفرع الحلة صالحاً للملاحة، وهذه القناة تجف في موسم الغيض.

ثالثاً: والعائق الذي تسببه طرق الري الشائعة على ضفافه يؤثر على منسوب النهر، فإقامة السدود ذات البناء المتين التي تمتد في بعض المناطق تعترض مجراه بغرض رفع منسوب المياه، إنما يمثل عائقاً كبيراً للملاحة.

ويقرر الكولونيل تويدي أيضاً أن الفيضان الدائم للنهر ينتج عن ذوبان الجليد ويبدأ في آذار/ مارس، ويتزايد في أيار/ مايو عندما يبلغ مجرى النهر أقصى ارتفاع له. ويظل النهر مرتفعاً مدة ثلاثين يوماً أو أربعين ثم يتناقص يومياً، ويبلغ أدنى انخفاض له من منتصف أيلول/ سبتمبر إلى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، ثم يتزايد حتى كانون الأول/ ديسمبر وعندئذ يضع البَرَد والمساقط ضابطاً له. ومجرى النهر وطبيعة البلاد يخضعان لتقلبات مستمرة، ففيما بين هيت والفلوجة على رأس شبكة الترع، فإن الضفة اليمنى مرتفعة ولا يمكن حدوث تغير كبير، ولكن أسفل ذلك (جنوباً) فإن كل شيء يعتمد على العناية التي تصرف إلى تدعيم جسور مجرى النهر صناعياً. فعندما يشق الفرات مجراه عند الفلوجة ويملأ

---

(٢١٢) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Crow to O'Conor, 13 October 1905,» (FO 195/2188).

قناة السقلاوية، فإن البلاد الواقعة غرب بغداد تغمر بالمياه، ويظل هناك فيضان أكبر قرب المسيِّب على رأس قناة الهندية، ويحتاج الحفاظ على الجسور عند نقطة التشعب إلى عناية فائقة. ويجب أن يكون الغرض إتاحة الفرصة أمام مساحات كافية من المياه الواقعة غرباً حتى تجف ليمكن ري أراضي عرب خزعل أسفل النجف، بينما يجب أن يحتفظ مجرى الحلّة بالمنسوب الرئيسي للنهر الذي يجعله صالحاً للملاحة حتى البحر. ولكن يحدث من حين إلى آخر أن تجرف القناطر الواقعة على رأس الهندية، ويتم فتح قناة تصريف، عندئذ يصبح مجرى الحلة ضحلاً.

وقد علمت أن الفيضانات على الصحراء التي تقع غرب البصرة ترجع إلى ارتفاع مياه الفرات، التي تعدّ أقسى وأطول مدى عما جرت به العادة هذا العام. وفقدان المياه هائل، والسطح الذي تغطيه أوسع من المعتاد. ولعل ذلك يرجع إلى قسوة الشتاء وزيادة الجليد. وفي مثل تلك الظروف تكون وسيلة الاتصال الوحيدة بالزبير القوارب الشراعية أو «البلم» المحلية ذات الغاطس القليل. وقد علمت أن الأتراك قد أنفقوا بالفعل نحو ٧٠ ألف جنيه تركي على قناطر الهندية ولكن يبدو أن العمل لا يفي بالغرض.

ويدخل الفرات دلتاه عند هيت، حيث يتوافر القار والكبريت والنفط وكذلك توجد محاجر للحجر الجيري الجيد والصلصال الخاص بالفخار، وتقع الفلوجة على بعد ٨٠ ميلاً أسفل هيت، وتنتهي قناة السقلاوية على بعد ٥ ٣/٤ أميال فوق الفلوجة، وتبدأ على بعد خمسة أميال أسفل بغداد، وهي ذات مجرى متعرج طوله ٤٥ ميلاً.

والمخطط التالي (محذوف) والمعلومات مأخوذة من الدليل الجغرافي للخليج الفارسي، وهو تحت الطبع الآن، يوضح كيف أن نظام الترع الحالي يؤثر في النهر.

تخرج ترعة الحسينية من الفرات على بعد ميلين أسفل المسيِّب على الجانب الأيمن، وتحت هذه النقطة مباشرة من اليسار تقع ثنية سابقة للنهر تعرف باسم شط العتيق. ويتشعب النهر على بعد ثلاثة أميال أسفل ترعة الحسينية، وإلى الغرب ترعة الهندية وإلى الشرق شط الحلة، وعلى بعد نحو ميل من أسفل نقطة التشعب يعود شط العتيق ليصب مرة أخرى في شط الحلّة من اليسار. ويعترض ترعه الهندية قناطر أو سد طوله ٢٣٠ متراً على مسافة قصيرة أسفل فم الترعة، له فتحة في وسطه عرضها ٢٠ متراً حيث لا يوجد حائط مبني فوق الدعامات. وترعة الهندية تنقل عملياً كل المياه من الفرات، فشط الحلّة يقترب من الجفاف وشط العتيق جاف تماماً، ومعظم الأراضي التي تقع بين الفرات وشط العتيق تخص الدائرة السنية. وتخرج ترعة الدغارة من النهر على بعد ٣٥ ميلاً أسفل الحلّة إلى اليسار. والجزء المتبقي من المياه التي تسحبها ترعة الهندية يعود مرة أخرى إلى الفرات قرب السماوة بواسطة قناة تسمى «العطشان»، تبدأ من بحر النجف وتصب في النهر من الضفة اليمنى. وطوال شهرين ونصف الشهر في الصيف يجف شط الحلّة، ويقال إنه يحمل في الشتاء ١/٣٥ من مياه الفرات. وقرب الحلة يصبح مجراه ضحلاً حتى نحو ١٢ قدماً فوق منسوبه

القديم، ويقال إن بساتين التمور حول الحلة تتعرض لخطر جسيم من نقص المياه. وبين رأس ترعة الهندية والسماوة، لا يعد الفرات موجوداً من الناحية العملية نتيجة تفرّق المياه فيما عدا موسم الفيضان المرتفع، والفرات الحقيقي اليوم هو ترعة الهندية.

ووفقاً لما يذكره السير وليام ولكوكس، يصلح الفرات، بحالته الراهنة، للملاحة من القرنة إلى السماوة وأعلى ترعة الهندية حتى القناطر بالقوارب ذات الغاطس بعمق متر واحد طوال السنة. والملاحة مفتوحة من قناطر الهندية بعد المسيَّب والفلوجة طوال العام للقوارب المحلية التي يبلغ غاطسها متراً وربع المتر.

ويدخل دجلة دلتاه عند بلد على بعد نحو ما يقرب من مائة ميل شمال بغداد قرب سد أويس القديم، وتستمد ترعتا النهروان ودجيلة مياههما من فوق هذا السد. ويرجع دمار نظام الري القديم إلى تغيير دجلة لمجراه وتحطيم السدود. ومن بلد إلى بغداد، مسافة ١١٠ كيلومترات، تجعل التيارات القوية الملاحة مستحيلة بالنسبة للقوارب الشراعية. ومن بغداد إلى القرنة حيث يلتقي دجلة والفرات، مسافة ٧٤٠ كيلومتراً، يحدث الشيء نفسه فيما بين القرنة والبصرة، مسافة ٦٠ كيلومتراً، ثم إلى العائق الذي يقع على بعد ١٠٠ كيلومتر أسفل الفاو. ومن المعروف أن النهر يرتفع أربعة أمتار في اليوم عند بغداد.

ومن بغداد إلى الكوت، مسافة ٣٤٠ كيلومتراً، يتسع النهر ما بين ٣٠٠ متر و ٤٠٠ متر عرضاً، ويكون عمق مجراه ٥,٧٥ أمتار، أقل من مستوى المياه المنخفضة. ويؤدي فيضان ارتفاعه ستة أمتار إلى غمر البلاد بـ ٢٥ سنتيمتراً من الماء فيما عدا المناطق التي تحميها السدود. وقد كانت امتدادات زراف الرقاد وكسيبة وسليمان باك والسيافية وشرش والمهدي في حال سيئة عام ١٩٠٤. ففي زراف الرقاد والمهدي وما حولهما كانت المياه تجري في مجارٍ ضيقة يصعب على البواخر والبرجات المرور فيها. وعند الكوت تخرج ترعة الحي من الضفة اليمنى للنهر. وتجري صوب الجنوب إلى الفرات. وفيما بين الكوت والعمارة مسافة ٢٦٠ كيلومتراً، يتناقص عرض النهر من ٣٠٠ متر إلى ٢٠٠. والامتدادات جيدة باستثناء العمدج والسيد عباس. وعند الكوت يبلغ عمق النهر نحو خمسة أمتار حيث منسوب الماء منخفض. ويتناقص مع انحدار المجرى جنوباً ولا تستطيع البواخر أن تقترب من الضفة عند الكوت سواء في مواجهة الجمرك أو مستودع فحم لتتسن لضحالة الماء، وعليها أن تلقي مراسيها على الجانب البعيد من المجرى. وعند علي غربي يبلغ عمق النهر مترين ونصف المتر والفيضان يقع من حين إلى آخر، وعند علي شرقي يبلغ العمق متراً ونصف المتر، وعند العمارة متراً وربع المتر. وبين علي غربي والعمارة، تحمل العديد من القنوات مياه دجلة الطافية إلى المستنقعات الواقعة بين دجلة وترعة الحي على الضفة اليمنى للنهر. وقرب العمارة إلى الشرق تأخذ ترعة الجهالة أو الحيض نصف كمية المياه أو ما يزيد على ذلك. وهذه الترعة يبلغ اتساعها نحو مائة ياردة عند فمها وتمتد نحو ١٥ ميلاً إلى الشرق حيث تنساح على المستنقعات وتتلاشى. ومن العمارة إلى قلعة صالح يضيق النهر وتنشط الرياح ولكن

مياهه عميقة، وفيه تصدعات كبيرة ومسارب والعديد من القنوات التي تصرّف كميات كبيرة من مياهه. وتبدأ الأهوار عند قلعة صالح حيث تعمل القنوات الصغيرة العديدة التي شقت لأغراض الري على تقليل حجم المياه وإنقاص اتساع النهر إلى أربعين متراً أو خمسين، بينما القناة الملاحية أقل عرضاً من ذلك. وتمتد الأهوار إلى القرنة، ولكن من قبر عزرا إلى القرنة يصبح النهر أوسع وأعمق، ويرجع ذلك إلى ارتداد المياه إليه من الأهوار، ويزيد اتساعه إلى ١٢٥ متراً وعمقه إلى ما بين ٣ أمتار و ٤. وعند القرنة يبلغ عمق مجرى النهر مترين ونصفاً، منسوب مياه ضحل. وهناك ثلاثة جسور عائمة عبر النهر بين بغداد والبصرة، وعلى وجه التحديد في جرارة والكوت والعمارة، والأخيران مصدر خطر على سلامة الملاحة، فالجسر عند الكوت لا يُفتح باتساع كافٍ، أما جسر العمارة فيقع حول منحنى ولا تراه السفينة إلا عندما تقترب منه، وبسبب أضواء المدينة، يصعب التحقق مما إذا كان مفتوحاً أو مغلقاً.

وبحالته الراهنة، يصلح نهر دجلة للملاحة البخارية وللقوارب التي يبلغ غاطسها من متر إلى متر وربع المتر طوال العام. وتستخدمه احدى عشرة باخرة من بينها الكوميت والزورق الحربي التركي ألوس، وبواخر لنتسن والحميدية والكثير من المراكب الشراعية، ولكن الأمر يتطلب مهارة فائقة لقيادة الباخرة عبر الممر الضيق والمنحنيات التي تكثر بين قلعة صالح وقبر عزرا ـ وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٠٤ كانت الأحوال في دجلة أفضل مما كانت عليه منذ بضع سنوات. وهذا التحسن لا يرجع إلى أي نقص في هبوط المياه خلال الصيف، وإنما يرجع إلى وجود قنوات ومعابر أفضل، وقد قامت بواسطة تكوين العديد من الجزر والجسور الرملية في الامتدادات السيئة، التي دفعت المياه إلى القناة الضيقة بشكل أحسن وأعمق.

وكما لاحظ الكولونيل تويدي، يقدم نهر دجلة موضوعاً لدراسة جيدة عن كيف يستطيع نهر واسع أن يتواءم مع نفسه عندما يتاح له أن يلعب دور السخي المعطاء.

٥ ـ وجهات نظر ألمانية عن سكك حديد بغداد، عام ١٩٠٢[٢١٣]

بعد مقدمة قصيرة، تنقسم النشرة إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

أ ـ الاعتبارات السياسية.
ب ـ الأساس الاقتصادي للمشروع.
ج ـ المسار والمناطق التي تقطعها سكك حديد بغداد.

أ ـ الاعتبارات السياسية

[...]

(٢١٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Inclosure in no. 66. Summary of a Pamphlet by Paul Rohrbach Respecting the Baghdad Railway, dated January 18, 1902 (FO 424/205).

ب ـ الأساس الاقتصادي للمشروع

تم حساب كلفة إنشاء السكك الحديدية بمتوسط يقرب من عشرة آلاف ليرة للكيلومتر الواحد بما في ذلك «المصروفات» التي لا يمكن تجنبها والتي يختص بها الشرق. ولتحقيق فوائد على هذه الكلفة يجب أن يضاف ٦٠٠ ليرة للكيلومتر الواحد، بينما لا يمكن الاعتماد على أن تزيد الايرادات عن ٢٠٠ ليرة في بداية الأمر. وعلى ذلك يجب أن تقدم الحكومة التركية في البداية ٦٠٠ ألف ليرة على الأقل سنوياً كضمان كيلومتري، ولكنها تستطيع أن تفعل ذلك بسهولة لو رفعت الرسوم الجمركية إلى ١٥ بالمائة من القيمة. وعلى كل، سوف يتحسن ذلك بمرور الزمن. وعند افتتاح السكك الحديدية فإنه سوف تتبعه زيادة في السكان والدخل معاً. وسوف تحقق السكك الحديدية مردوداً فقط عندما يستعيد البلد الذي يخترقه الخط ازدهاره الذي شهده في الأزمنة القديمة. وبمجرد أن تحقق الآثار الاقتصادية للسكك الحديدية تطورها الكامل، فإن الأناضول وشمال سوريا وأرض الجزيرة والعراق سوف تصبح قادرة معاً على تصدير غلال تبلغ من الكثرة ما تصدّره روسيا كلها اليوم.

ومن بين التطورات المتوقعة زيادة كبيرة في زراعة القطن، فقد كان شمال غرب بلاد الرافدين (أرض الجزيرة) والمناطق المجاورة لها من سوريا من أهم مراكز زراعة القطن في العصور القديمة. وما زال المناخ والتربة على نحو ما كانا عليه من قبل، ولا يمنع ذلك الآن إلا عدم توافر الأمن والمواصلات، وهما سببان يحولان بلا شك دون أي زراعة كانت. ويجب أن يتم إحياء الزراعة بمبادرة من رأس المال الأجنبي بواسطة الشركات الزراعية التي قد تستأجر مساحات واسعة من الأراضي من الحكومة التركية، لتقوم إما بتقسيمها وتأجيرها إلى صغار المزارعين أو زراعتها مباشرة باستخدام العمل المحلي. وإذا نجح مشروع ألماني في تلبية جانب كبير من الطلب الألماني على القطن من أرض الجزيرة بدلاً من استيراده من أمريكا، فإنه يكون قد أقام في الوقت نفسه سوقاً للمصنوعات الألمانية، وسوف يكون لألمانيا الحق في المطالبة بمعاملة تفضيلية لبضائعها في بلاد فتحتها وطورتها برؤوس أموالها.

ومنابع النفط تمثل مصدراً آخر للثروة في المناطق التي تقطعها سكك حديد بغداد، وهي تمتد في منطقة واسعة من سفوح المرتفعات الايرانية عبر الفرات ودجلة إلى الصحراء العربية، وتدخل في هذا الحزام مدن كركوك وتكريت على نهر دجلة،وهيت على الفرات. ويفوق تسرب الغاز الطبيعي في المناطق المجاورة لمنابع النفط في كركوك في حجمه الظاهرة نفسها التي لوحظت في منطقة باكو قبل أن يبدأ استخراج النفط منها. والشيء الوحيد الذي يخشى منه أن المضاربين الأجانب قد ينجحون في الحصول على حقوق استغلال نفط العراق قبل أن تحصل ألمانيا على احتكار انتاجه. ومسألة النفط بالغة الأهمية، إذ لا تتوافر إلا شواهد قليلة على وجود الفحم على مسار الخط الحديدي، والحقل الوحيد الذي يبشر بذلك هو في المنطقة المجاورة لارجلي، شمال غرب ممرات طوروس السيليزية.

وعلى أي حال، فإن الثروة العظمى لبلاد الرافدين وبابل سوف تكمن في المستقبل من

إنتاج الغلال، كما كان حالها في الماضي. وهناك منطقتان متميزتان في هذا الصدد، منطقة شمالية يكفي فيها سقوط الأمطار حاجة الزراعة، ومنطقة جنوبية تحتاج إلى الري. (وعلى الخريطة الملحقة بالنشرة ميزت الأولى بخطوط رأسية حمراء، والثانية بخطوط أفقية). وكانت كذلك في العصور القديمة، وقد أثبتت كل الفحوص أن شيئاً لم يتغير في الأحوال الطبيعية الخارجية منذ تلك الأيام مما قد يعوق استعادة الرخاء السابق لهذه البلاد. ورغم أن قسماً كبيراً من الاقليم المطير صحراء الآن، فهو ليس بالضرورة كذلك، حيث يقوم العرب البدو بزراعة محصول محدود من الشعير لإطعام خيولهم. وفي ظل أحوال مستقرة، يمكن زراعة المنطقة كلها مرة أخرى.

والأحوال أكثر صعوبة في المنطقة التي تُروى، ولكنها في الوقت نفسه مبشرة، فالأمطار لا تفي بحاجة الزراعة عند نحو ارتفاع كركوك، ومن ثم تحتاج منطقة السواد كلها ـ التي كونتها رواسب الأنهار ـ إلى الري. وعلى كل، فإن أكثر من ثلثي هذه المساحة قد أُهمل لما يزيد عن الألف عام، وانحدر إلى حال أصبح الأمر معها يتطلب فقط عملاً متسعاً ومكلفاً لإزالة ما لحقها من ضرر. ومن الثلث الباقي لا يزرع الآن إلا جزء محدود، ولكن يمكن استخدام رأس المال الأوروبي هنا في أعمال الري. والمنطقة الأولى التي قد يتم السعي إلى استصلاحها بعد جيل كامل من إنشاء الخط الحديدي، تتضمن مناطق المستنقعات بين دجلة وسفوح المرتفعات الايرانية أسفل كوت العمارة، وعلى ضفتي الفرات من بابل إلى البصرة، كذلك كل البلاد الواقعة بين النهرين جنوب بابل والأهوار الواسعة على ضفتي شط العرب. والمناطق التي يمكن البدء بها هي:

١ ـ الأرض الواقعة بين النهرين من الفلوجة إلى خرائب الكوفة على الفرات، ومن سامراء إلى كوت العمارة على دجلة.

٢ ـ الأرض الواقعة على الضفة اليسرى لدجلة من تكريت إلى بغداد.

٣ ـ منطقة الري القديمة حيث قناة النهروان والدجالة.

وتحتاج المناطق الثلاث إلى نحو ٧٠٠ كيلومتر من ترع الري، قد تبلغ كلفتها من ١,٢٥٠,٠٠٠ إلى ١,٥٠٠,٠٠٠ ليرة تركية. وهناك القليل من الأسباب التي تدعو إلى الشك في أن أعمال الري سوف تغل عائداً مربحاً. ويمكن تبين ذلك من معرفة أن سكان العراق زمن هارون الرشيد نحو عام ٨٠٠ م كانوا ستة ملايين نسمة، بينما هم الآن مليون ونصف المليون فقط. كما أن هناك سجلات تحدد مقدار ضريبة الأراضي التي دفعت إلى الملك كسرى (كذا) ريال في القرن السادس. ومنها نستطيع أن نتبين أن إنتاج العراق من الغلال لا بد أن يكون قد تجاوز عندئذٍ عشرة ملايين طن، وهذا القدر يكفي لإطعام ما بين ٢٥ مليون نسمة إلى ٣٠، فإذا كان من الممكن تحقيق هذا الرقم مرة أخرى، فإن ثلثي المحصول، على الأقل، يصبح متاحاً للتصدير، وحتى يسمح بزيادة السكان إلى المستوى السابق. وإذا أخذت شركة ري أجنبية المسألة كلها بيدها، فإنها تستطيع أن تحصل على مستحقاتها عيناً بمقدار خمس المحصول أو ربعه، وتدفع العشر للحكومة ويبقى لها هامش يكفي لسداد عائد استثمار رأس المال. وفي

المناطق التي تخدمها الخطوط الحديدية الحالية في الأناضول، أعطيت الزراعة دفعة كبيرة بالفعل، وحققت العشور زيادة ملحوظة[٢١٤].

وكل من سكك حديد بغداد والتطورات التي تحدث في المناطق التي سوف تتمّ فيها إنجازات على نطاق واسع، ليس من الحكمة أو الممكن استبعاد رأس المال غير الألماني عن المشاركة فيها. ومن ثم لا تكون هناك مسألة خلق ميدان احتكار للصناعة الألمانية والنفوذ الألماني في أي جزء من الامبراطورية التركية، ولا يعود ذلك إلى أسباب سياسية فحسب، بل وإلى أسباب اقتصادية أيضاً.

ج ـ مسار سكك حديد بغداد والمناطق التي سوف تجتازها

إن الطول الاجمالي للخط من حيدر باشا إلى الكويت سوف يبلغ نحو ٢٥٠٠ كيلومتر (١,٥٥٠ ميلاً)، ومن الطبيعي أن ينقسم خمسة أقسام مميزة:

١ ـ من البوسفور إلى سفح طوروس السيليزية.
٢ ـ من طوروس إلى أعالي الفرات.
٣ ـ من الفرات إلى بداية سهل بابل أسفل تكريت.
٤ ـ من النقطة الأخيرة إلى البصرة على شط العرب.
٥ ـ من البصرة إلى الكويت.

وفي ما يتعلق بالقسم الأول، لم يكن المسار إلى الفرات طريق قونيه هو المخطط له أصلاً. فالمشروع الأول للخط طريق سيواس، خيربوت، وديار بكر صُرف النظر عنه لا لدوافع سياسية فحسب، بل لأنه أطول بمسافة ٢٠٠ كيلومتر، وتعترضه صعوبات هندسية كبيرة. ولعل الحكومة التركية كانت تفضّل المسار الشمالي لمزاياه الاستراتيجية الكبيرة، ولكن المبلغ الذي يجب تخصيصه للضمان الكيلومتري قد يكون أكبر قيمة.

والقسم الثاني أصعب الأقسام إلى حد بعيد، وربما تطلّب شق نفق طوله بضعة كيلومترات. ومما يثير الفضول إصرار السلطان بصورة بالغة الحزم على ألا يقترب الخط الحديدي من الساحل في أي مكان إلى ما يعادل أقل من مسيرة نصف يوم خشية تعرضه للهجوم من البحر. وعلى كل، فقد أصرت الشركة على مطالبتها بالمرور عبر أضنه حيث يؤدي من هناك خط حديدي انكليزي إلى ميناء مرسين.

ومن جرابلس (إلى الجنوب قليلاً من بيراجك على الفرات) فما وراءها ليس هنالك صعوبات فنية أخرى ذات بال. وكانت النية متجهة في بداية الأمر إلى مرور الخط عبر أورفة، ولكن تقرر فيما بعد أن يسير مباشرة بطريق نصيبين عبر الصحراء إلى الموصل. ولا ريب أن السبب الأساسي لهذا التغيير هو توافر النفقات، ولكن يمكن القول أيضاً إنه من الأفضل أن يسير

---

(٢١٤) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 193.

الخط عبر وسط البلاد الذي هو صحراء الآن، ومن المأمول أن يؤدي الخط إلى استزراعها. فعلى طول الخط من جرابلس إلى البصرة لا يكاد يوجد كيلومتر واحد لا يمكن تخصيبه أو لا يبشر بمستقبل من نوع ما، ولا توجد صعوبات هندسية ما خلا بضعة مسارات بين المستنقعات ذات اتساع محدود، والجسر الكبير فوق الفرات الأدنى.

ولا يحتمل أن تكفي الوصلة بين أضنه ومرسين متطلبات السكك الحديدية، ومن ثم يجب البحث عن مخرج آخر على البحر المتوسط، ومن الممكن أن يكون عند أنطاكية، ميناء سلوقيا القديم. ووادي العاصي هو الممر التجاري الطبيعي لحوض الفرات ودجلة صوب الغرب، وكان ذلك القسم من شمال سوريا قديماً أكثر البلاد رخاءً، ولا ريب أنه لو تدخلت المصالح الألمانية وحدها، دون إشراك المصالح التركية، لكان من الممكن حذف المنطقة بين كيليكيا وقونية. وعلى كل، هناك سببان يدعوان إلى ضرورة استكمال خط الأناضول، هما:

المتطلبات العسكرية التركية، وطريق البريد السريع إلى الهند.

والمنطقة كلها من أورفة إلى ما وراء الموصل مخربة في الوقت الحالي على يد الحميدية التركية لـ «لواءين» ابراهيم ومصطفى، ولكن الخط الحديدي سوف يضع نهاية دائمة لهذه الصراعات.

ومن المسائل ذات الأهمية الخاصة بالنسبة إلى سكك حديد بغداد، تحديد النقطة التي ستصل إليها عند الخليج الفارسي، فدخول الأراضي الفارسية يقتضي التفاوض مع حكومة أخرى، أضف إلى ذلك أن المحمرة والبصرة تقعان على العائق الذي يعترض شط العرب، ومن ثم لا يمكن أن تصل إليه بواخر المحيطات الكبيرة. وتقدم الكويت على الساحل الغربي ميناءً جيداً ومعروفاً، ولكن يقال إن للانكليز مخططاتهم الخاصة بها. فإذا كانت الكويت ستخرج حقاً من السيادة التركية، وتدخل في مجال النفوذ البريطاني، فإن ذلك سوف يوجه ضربة عنيفة للمصالح الأوروبية والتركية معاً.

ولعل من المناسب ألا تتصل سكك حديد بغداد بالخليج الفارسي حفاظاً على المصالح الاقتصادية الألمانية والمتطلبات العسكرية التركية أيضاً. وعندما ينتهي الخط عند بغداد ستصبح الموانىء السورية قادرة على منافسة البصرة والكويت بنجاح في تجارة صادرات العراق ووارداته، وسيصبح من الأسهل قيام ميناء جيد على خليج اسكندرونة بدلاً من قيامه عند مدخل شط العرب، ومن المحتمل أن يظل الخليج الفارسي تحت سيطرة بريطانيا، وربما روسيا أيضاً بعد قليل، ووجود محطة بحرية ألمانية على مياهه قد تثير غيرة دولية. ومن الأهمية بمكان منع بريطانيا من الاستيلاء على الكويت، فإذا أتيح لها ذلك، سوف تسيطر على الطريق الثالث الأقصر أيضاً والأسرع إلى الهند وجنوب شرق آسيا، وسوف تصبح قادرة على إغلاقه وفتحه وفق هواها. أضف إلى ذلك أن الروس يتقدمون ببطء عبر فارس، وإذا احتلت انكلترا الكويت، فسوف يردون ـ دون شك ـ على ذلك باحتلال بوشهر أو بندر عباس، وعلى أي حال، إذا دعمت هاتان القوتان وجودهما بأساطيل كبيرة، وحصنت الموانىء على طول خط الطريق الجديد إلى الهند، فإن التأثير

الذي تستطيع ألمانيا أن تحققه على تطور طريق التجارة الذي أوجده خط حديد بغداد يصبح أقل كثيراً مما لو كان حياد الخليج مكفولاً، وظلت مضايق هرمز مفتوحة أمام تجارة جميع الدول.

٦ ـ سكك حديد بغداد: المصالح ووجهات النظر البريطانية عام ١٩٠٧ (٢١٥)

. . . تتفوق المصالح التجارية البريطانية في بلاد العرب التركية على جميع مصالح كل البلدان الأوروبية الأخرى، وبيانها كالتالي:

أ ـ ٩٦ بالمائة من النقل البحري في ميناء البصرة.

ب ـ قسم كبير جداً من تجارة الصادرات، التي تنقل إما مباشرة إلى بريطانيا أو إلى غيرها من البلدان على سفن بريطانية.

ج ـ نحو ٦٠ بالمائة من الواردات، وتتكون أساساً من بضائع مصنعة ومنتجات بريطانية وهندسية، ومن المستعمرات.

د ـ الحج السنوي للرعايا البريطانيين أو الرعايا المتمتعين بالحماية البريطانية إلى المزارات الشيعية، وعدد المسافرين من الهند وأوروبا ـ وهم حجاج أساساً ـ الذين مروا عبر اللازاريتو عام ١٩٠٥ كان ١١,٥٣٥ شخصاً.

هـ ـ نحو ربع النقل النهري من بغداد إلى البصرة والعكس، يتمثل في الباخرتين الخاصتين بشركة دجلة والفرات للملاحة البخارية (ووكلاؤها السادة لنتسن اخوان).

وفي ضوء الصعوبات الراهنة، مثل عوائق النهر، التي تعوق الملاحة النهرية، وما يعد من الناحية العملية احتكاراً تركياً للنهر، أعتقد أن تجارة الواردات البريطانية لكل من المدن التركية الداخلية وتجارة العبور إلى فارس سوف تستفيد من سكك حديد بغداد وتحقق توسعاً، سواء اشتركنا في إنشائه أو لم نشترك، وذلك إذا تم تأمين قواعد عادلة للعبة التجارة. ولكن، لما كان الخط يبدأ من استانبول ويتصل هناك بشبكة السكك الحديدية لوسط وشرق أوروبا، فإنه سوف يفيد، دون شك، تجارة وسط وشرق أوروبا، ويلحق بنا الضرر في تلك الجهات. ولذلك نحتاج لكي نستطيع أن نتمسك بمزايانا في مواجهة منافسة حركة التجارة البرية، إلى زيادة التسهيلات المتاحة لتجارتنا البحرية، بإزالة العوائق التي تعترضها الآن. فإذا تم ذلك، أعتقد أن سكك حديد بغداد سوف تفيد ـ إلى حد ما ـ تجارتنا الداخلية القادمة من الخليج الفارسي وتساعد على تنميتها. ووجود محطة نهائية تستطيع بواخر المحيطات بلوغها، تؤدي إلى إزالة التكدس الذي يحدث سنوياً عندما يهبط منسوب النهر، ويبرز العائق الذي يعوق الملاحة في شط العرب الذي يخنق الآن تجارتنا. وقد يعمل الخط طبعاً على تنمية مناطق زراعية جديدة، وسوف تحصل تجارتنا المنقولة بالنهر ـ والتي تعاني الآن من التقلص والانكماش ـ على نصيبها من عائد رخاء البلاد،

---

(٢١٥) أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Crow to Barclay, 8 January 1907,» (FO 195/2242).

ما لم تتعرض لضغوط المعاملة التفضيلية لمنافسينا أو يُعترض سبيلها بأي شكل كان. وسوف تؤدي المنافسة بين السكك الحديدية والنقل النهري، بلا شك، إلى تخفيض أسعار النولون من البصرة إلى بغداد وبالعكس، وهي مبالغ فيها الآن، لأن الشركة الألمانية تحتفظ بموجب المادة التاسعة من عقد الامتياز بحقوق الملاحة في النهر خلال مدة إنشاء الخط، ولا يبدو احتمالاً بعيداً أن تتخلى تماماً عن المزايا التي تحققها من خلال الملاحة بعد أن تقتني المنشآت الضرورية، وتقيم الأرصفة والمخازن في بغداد والبصرة، ومن ثم قد تسيطر تماماً على النقل النهري كما تسيطر على النقل البري. وفي هذه الحالة، لن تبدو هناك بارقة أمل للتطور أمام المصالح البريطانية في الملاحة النهرية التي لا تتجاوز ربع الملاحة كلها.

ولا ريب أن الألمان يضعون في حسابهم أنه لن تنمو تجارة جديدة فحسب، بل سيتغير مسار التجارة الحالية. فمن المتوقع أن تتوقف السفن البريطانية عن لعب دور الوسيلة الرئيسية بين أوروبا والشرق، وأن يستوعب الخط الحديدي حركة الركاب إلى الهند. فسوف تصبح الكاظمية والكويت وأم القصر أو وربة على مسيرة عشرة أيام من برلين، وثلاثة أيام ونصف اليوم أو أربعة أيام من استانبول بالسكك الحديدية، وأي محطة نهائية في واحدة من هذه النقط تقع على مسيرة أربعة أيام أو خمسة بالباخرة من بومباي. وسوف تمتد سيطرة شركة سكك حديد بغداد لا على سكك حديد آسيا الصغرى والعراق وحدهما، بل وعلى سكك حديد سوريا وشمال بلاد العرب، وشبكة الخطوط الحديدية السورية التي وصلت الآن إلى حلب سوف تنتقل كلية إلى يدها دون شك باعتبارها الشركة الأقوى. ومع هذه المزايا ليس من غير المحتمل أن يتغير مسار التجارة، وأن الأسواق التي تستمد بضائعها حتى الآن من الجنوب والخليج الفارسي، سوف تغمرها بعد حين بضائع وسط وشرق أوروبا التي تشجعها المعاملة التفضيلية، ومن ثم سوف تصبح في موقع يسمح لها باقتلاع البضائع البريطانية المحمولة بحراً. وبهذا الصدد للمادة التاسعة والعشرين من الامتياز مغزى شرير، لأنها ترجىء فتح القسم الخاص بالخليج الفارسي حتى يتم فتح وتشغيل الخط الرئيسي من قونية إلى بغداد. والحقوق التي أعطيت للشركة بموجب المواد الأخرى من الامتياز لها طبيعة تأمين احتكارها للاستغلال الاقتصادي للبلاد التي يمر الخط عبرها، وليس من غير المحتمل أن تبعد المصالح البريطانية عن الاشتراك في الاستفادة من أرباح هذه التنمية.

وفي ما يتعلق بتجارة التصدير في المناطق المعنية، التي تتكون من الغلال، والتمور، والخيول، والعرقسوس، والصوف، والجلود، والأفيون، والعفصة الجوزية وغيرها، لا أرى أن مصالحنا سوف تتأثر تأثراً خطيراً بإقامة الخط الحديدي. فالغلال التي تزرع في المناطق المجاورة لدجلة والفرات، التي تقع على بعد كبير من الخط المقترح للسكك الحديدية، سوف تستمر في طريقها في مجرى النهر حتى البصرة حيث تشحن بالسفن بصعوبات أقلّ نسبياً. والتمور التي تنمو في بساتين على ضفاف النهر، يتم تعبئتها في موقع الانتاج وتشحن فوق البواخر التي تقف أمام البساتين مما لا يتطلب إلا وقتاً وعملاً محدودين. وهذه السلع لا تحتاج إلى سكك حديدية لتسهيل تصديرها. وسوف تستفيد تجارة الخيول في بغداد والريف من حولها من النقل بالسكك الحديدية، دون شك، وسوف تنقل مباشرة إلى المحطة النهائية عند الخليج لتشحن بحراً إلى

الهند بكلفة أقل من كلفتها حتى الآن. والصوف الذي يرسل الآن من العمارة وسوق الشيوخ إلى بغداد لكبسه قبل تصديره إلى أوروبا، سوف ينقل بالخط الحديدي. والمساحات الجديدة التي سوف يتم استزراعها بفضل الخط الحديدي سوف تستفيد منه، بالطبع، وقد ينخفض سعر الغلال نتيجة لذلك، وهو ما سيكون ذا نفع عام.

ولكن، إذا نحينا الاعتبارات التجارية جانباً، فإن لسكك حديد بغداد طابعاً سياسياً خالصاً يستحق التمحيص. فالمصالح البريطانية في قلب المشروع في دلتا الرافدين، وهذه المصالح سياسية وتجارية معاً، يرجع تاريخها إلى عام ١٦٣٩ عندما أنشئت وكالة تجارية بريطانية في البصرة. فإذا أنشىء الخط بأكمله دون مشاركة بريطانية، فإن مركزنا السياسي ومكانتنا التي كانت دون منازع، وتفوقت على تلك التي كانت للدول الأجنبية الأخرى لأكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان، سوف تتقلص ولا بد أن تختفي، وبذلك يتم إغلاق ميدان شرعي للتطور السياسي والتجاري في وجوهنا بشكل مؤكد. والمصالح التجارية تكتسب تدريجياً أهمية سياسية في الدول الضعيفة، والدولة التي تسيطر على الخط الحديدي سوف تسيطر بدورها على البلاد لأسباب تتصل بالطبيعة الخاصة للمشروع، الذي سوف يتطلب حماية ملائمة حتى يظل خط المواصلات مفتوحاً. وسوف تصبح الشرطة العسكرية الألمانية لا غنى عنها لحماية خط العراق، كما كان القوزاق لا غنى عنهم لحماية سكك حديد منشوريا. والبلاد الآن دون حكومة بأي مفهوم معقول للكلمة، فسلطة الأتراك قاصرة على القليل من المدن والمناطق المجاورة لها مباشرة، والقبائل العربية في حالة تمرد مزمنة. وفرق فرسان الأكراد والحميدية تروّع السكان المسيحيين والمسلمين على السواء، دون أن يملكوا فكاكاً، وذلك في شمال العراق، ويقال إن مصطفى باشا قد أقام نظاماً إرهابياً من ديار بكر إلى الموصل. وفي قسم بغداد ـ النجف ـ الزبير من الخط الحديدي، يملك عرب المنتفق مفتاح الموقف، ويجب وضعهم في الاعتبار. ولا بد أن يساعد التأثير الحضاري للخط الحديدي على استعادة بعض الضوابط النظامية وإقرار الأمن في تلك الربوع، حيث لا يفعل سوء الحكم التركي شيئاً سوى إثارة سخط شعب شبه بربري، وتشجيع الخروج على القانون بالعدول عن عهودهم للعرب من البدو وإخضاعهم لمظالم وابتزاز موظفين غير مسؤولين فاسدين. وسوف يخترق النفوذ الألماني هذه الأقاليم، ويزداد نتيجة تدني أسعار المصنوعات الألمانية، وقد يؤدي ذلك إلى نمو تيار معادٍ ـ إن لم يكن عدوانياً مباشراً ـ ضد المصالح البريطانية. ولعل من الممكن أن نخدم هذه المصالح بصورة أفضل إذا أخذنا على عاتقنا مهمة بناء بعض أجزاء الخط الحديدي بأنفسنا، وإذا سيطرنا على القسم الجنوبي من الخط من بغداد إلى البصرة والخليج الفارسي، وكذلك وصلة خانقين على الحدود الفارسية. . .

٧ ـ النقل البحري في البصرة والخليج الفارسي، الأعوام ١٨٦٤ ـ ١٩١٠[٢١٦]

بتأسيس شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية في عام ١٨٦٤[٢١٧] وضع لأول مرة أساس توسع النشاط التجاري في الخليج الفارسي، وأخيراً نقل القسط الأكبر من العلاقات التجارية بين أوروبا وفارس والعراق إلى الخليج؛ وكان من العوامل التي ساعدت على ذلك، الحرب التركية ـ الروسية عام ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨، التي حولت الحركة من طريق طرابيزون ـ أرضروم وتبع ذلك إغلاق العبور عبر القوقاز[٢١٨].

ومع تزايد الأهمية التجارية للخليج وتحوّل الحركة إليه، لم تعد شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية المذكورة أعلاه تكفي وحدها، وما لبثت بعد قليل أن تأسست «شركة بومباي والخليج الفارسي للملاحة البخارية». ولكن كان الأمر يتطلب وجود اتصال مباشر مع موانىء غرب أوروبا. وفي عام ١٨٨٧، ظهرت بالفعل شركتان للملاحة البخارية في الخليج الفارسي هما: «شركة الخليج الفارسي للملاحة البخارية» التي كانت لها خطوط مباشرة بين انكلترا وموانىء الخليج، و«شركة مينيه وشركاه» التي ربطت مرسيليا بتلك الموانىء.

وقد قامت الشركتان المذكورتان بالربط بين بقية أوروبا والخليج الفارسي والعراق العربي من ناحية ـ بالسلع التي اتجهت إلى لندن أو مرسيليا ـ ومن ناحية أخرى عبر الميناءين الهنديين بومباي وكراتشي، حيث يتم نقل البضائع بواسطة شركات الملاحة الهندية إلى وجهتها المقررة. وازداد النقل البحري في الخليج الفارسي من سنة إلى أخرى، وفي عام ١٨٩٠ أضيفت شركة انكليزية جديدة إلى سابقتها هي «شركة غراي وداوس وشركاؤهما» التي نظمت رحلة شهرية من لندن بطريق كراتشي وبومباي. وفي عام ١٨٩٣ بدأت «الشركة الانكليزية العربية الفارسية»، ثم في عام ١٨٩٤، بدأ «خط كلان»، وفي عام ١٨٩٥ بدأت «الشركة البريطانية الاستعمارية للملاحة البخارية». وفي عام ١٨٩٥ انضمت إليها «شركة المساجيري البحرية» الفرنسية، بينما اختفت شركة «مينيه وشركاؤه» عام ١٨٨٨. وكانت نتيجة ذلك زيادة حجم النقل البحري في منطقة الخليج زيادة ملحوظة، وبخاصة الصادرات، ولكن بعد وقت قصير كان هناك نقص في حركة النقل العكسية، مما دفع بعض الشركات، بما فيها شركة المساجيري البحرية، إلى إيقاف خدماتها لموانىء الخليج الفارسي. ويقدم الجدول التالي صورة عامة للملاحة البخارية والشراعية في ميناء البصرة في السنوات الخمس والعشرين الماضية من ١٨٨٧ ـ ١٩١٠.

---

(٢١٦) أنظر: Aleksandr Adamov, *Irak Arabskii* (St. Petersburg: [n. pb.], 1912), pp. 473 - 479.

(٢١٧) أنظر: Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* pp. 165 - 170.

(٢١٨) أنظر: المصدر نفسه، ص ٩٢-١١٦، و Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 120 - 128.

جدول رقم (٤ - ١)
الملاحة البخارية والشراعية في ميناء البصرة في الأعوام ١٨٨٧ - ١٩١٠

	١٨٨٧ - ١٨٩١	١٨٩٢ - ١٨٩٦	١٨٩٧ - ١٩٠١	١٩٠٢ - ١٩٠٦	١٩٠٦ - ١٩١٠
البواخر:					
العدد	١١٠	١٢٥	١١١	١٥٣	١٩١
الحمولة (بالطن)	١١٣,٣٦٥	١٤٣,٨٨٥	١٣١,٤٥٥	١٨٠,٤٠٠	٢١٧,٣٤٥
السفن الشراعية:					
العدد	٦٠٣	٦٢٠	٥٦٦	٥٩٧	٤٢٢
الحمولة (بالطن)	٤٠,١٣٥	٣٣,٢٦٠	٢٩,٥٠٠	٣٣,٩٨٠	٢٣,١٧٥

وتشير هذه الأرقام بوضوح إلى أن النقص في زيادة حركة النقل البحري في الخليج عند نهاية القرن الماضي قد عُوّض في هذا القرن، عندما وفرت الزيادة السريعة في التجارة الشحنات لا للخطوط القائمة وحدها، ولكن أيضاً للخطوط الجديدة. وفي عام ١٩١٠ كان هناك ثمانية خطوط بواخر تخدم الخليج.

أ - الخطوط الانكليزية

(١) من الهند

أ - «شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية»، مدعومة من الحكومة لحمل البريد، والآن تقوم برحلتين: واحدة أسبوعية منذ عام ١٩٠٤، خدمة سريعة لنقل البريد بين موانىء الخليج الرئيسية (مثل مسقط، وبوشهر، والبصرة)، والثانية رحلة دائرية تخدم ساحلي الخليج معاً.

ب - «شركة بومباي وفارس للملاحة البخارية»، أسسها تجار هنود، وتقوم برحلة كل أسبوعين إلى موانىء الخليج.

(٢) من انكلترا

أ - «الشركة الانكليزية العربية الفارسية للملاحة البخارية» أو باختصار «خط ستريك»، تأسست عام ١٨٩٣، وتقوم برحلة واحدة شهرياً مع التوقف في مرسيليا.

ب - «الشركة البريطانية الاستعمارية للملاحة البخارية» وتُعرف باسم «بكنول للملاحة البخارية»، تأسست عام ١٨٩٥.

ج - «خط وست هارتلبول» الذي بدأ رحلاته إلى الخليج عام ١٩٠٢ فقط.

ب - الخطوط غير الانكليزية

١ - «الشركة الروسية للبواخر والتجارة» أسست عام ١٩٠١، وتقوم بأربع رحلات سنوياً إلى الخليج.

٢ ـ «خط هامبورغ ـ أمريكا»، وقد بدأت رحلتها الشهرية إلى الخليج في خريف عام ١٩٠٦ ومنذ ذلك الحين ازداد نشاطها زيادة حادة على نحو ما تشير إليه الأرقام الاجمالية للرحلات السنوية التالية: عام ١٩٠٦ ـ ٤ رحلات، عام ١٩٠٧ ـ ١٢ رحلة، عام ١٩٠٨ ـ ١١ رحلة، عام ١٩٠٩ ـ ٩ رحلات، وعام ١٩١٠ ـ ١٢ رحلة. ووكيل البصرة لهذه الشركة الألمانية هو بيت «روبرت وونكهاوس وشركاؤه»(٢١٩).

٣ ـ «لويد النمساوية»، بدأت رحلاتها إلى الخليج منذ عام ١٨٩٧، ولكن على أساس غير منتظم فقط، غير أن إقامة وكيل خاص في البصرة وبغداد في شخص بيت «الشركة المساهمة للتجارة النمساوية ـ الشرقية» القائم في العراق، تبيّن على أي حال رغبة حكومة النمسا والمجر في وضع هذا العمل على أساس أكثر متانة.

وأدى ظهور شركات النقل البحري الأوروبية في الخليج إلى كسر احتكار السفن الانكليزية له، وبينما كان عدد البواخر التي ترفع العلم البريطاني عام ١٩٠٠ يشكل ٩٦ بالمائة من النقل البحري في الخليج، وكان في عام ١٩٠٩ عدد البواخر الأوروبية التي دخلت ميناء البصرة ٢٤ باخرة مقابل ١٣٨ باخرة بريطانية، وفي عام ١٩١٠، كان عددها ٢٨ باخرة أوروبية مقابل ١٧٤ باخرة بريطانية.

وإلى جانب الزيادة في شركات النقل البحري الأجنبية، ازدادت الصلات بين المراكز التجارية الأوروبية وموانىء الخليج، وكذلك زادت المنافسة حول أسعار النولون. وحتى عندما كان الانكليز يسيطرون على هذا العمل سيطرة تامة، كثيراً ما دخلت شركات الملاحة البخارية التجارية في صراع من أجل الحصول على الشحنات وأنقصت النولون، وأدى ظهور شركات الملاحة الأوروبية في الخليج إلى التأثير بشكل أكبر على أسعار النولون بين الموانىء الأوروبية وموانىء الخليج. وفي الوقت الذي كانت تتقاضى فيه البواخر الانكليزية نولوناً قدره جنيه واحد و ١٥ شلناً للطن من مانشستر إلى البصرة، ولا يقل عن جنيه واحد للطن من موانىء بلجيكا، خفّضت الشركة الألمانية الجديدة النولون إلى جنيه واحد من الموانىء الانكليزية، وفي المقابل خفضت نولون الصادرات من العراق العربي. ومن ثم هبطت أسعار النولون إلى لندن إلى ١٢ شلناً وستة بنسات، وحتى خلال ذروة الموسم لم يكن نقل التمور يكلف أكثر من جنيه واحد، وفي عام ١٩١٠ كان الأمر يتطلب عقد اتفاق خاص بين كل الشركات البحرية البخارية البريطانية للابقاء على أسعار نولون التمور خلال الموسم عند حد جنيه واحد وسبعة شلنات وستة بنسات للطن، رغم أنه إلى عهد قريب، مثل عام ١٩٠٤ كان هذا الرقم أقل مما يحصّل عن حمولة غير مجزية كالغلال.

وإلى جانب البواخر، تنقل السفن الشراعية أيضاً بضائع الخليج، وهي تبحر تحت العديد من الأعلام من التركية إلى الفارسية إلى البريطانية والفرنسية، والأخيرة تنتمي إلى ميناء سور قرب مسقط. وهذه السفن تأتي إلى البصرة لنقل التمور والغلال وتحمل إليها مختلف البضائع: الفحم

(٢١٩) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 351 - 355.

النباتي الهندي، والخشب، والكيروسين، أما تلك القادمة من زنجبار فتحمل الخشب لبناء السفن، والقادمة من مسقط تحمل السمك المجفف والليمون وغيرها، وتلك القادمة من الخليج نفسه تحمل الدقيق والحصر والخضر، أما تلك القادمة من البحر الأحمر فهي وحدها التي تأتي عادة بالأثقال التي تحفظ توازنها. وتتنوع حمولات السفن الشراعية تنوعاً كبيراً، فنرى أحياناً واحدة تتجاوز الـ ٣٠٠ طن، ولكن تلك التي تأتي إلى البصرة ليست سوى قوارب صغيرة لا تتجاوز حمولة الواحدة منها المائة طن. وتطور الملاحة البخارية ينقص من فرص العمل أمام السفن الشراعية، ومنذ بداية هذا القرن نقص عدد السفن القادمة منها إلى البصرة نقصاً ملحوظاً على نحو ما نراه في الجدول السابق.

وهذا الأسطول التجاري الضخم، البخاري والشراعي على السواء، يجلب إلى البصرة دون كلل مختلف الأنواع من السلع الأجنبية: المواد الخام، والمواد نصف المصنعة والمصنعة، تشكّل مع الصادرات التي لا تقل عنها أهمية حركة تمر عبر هذا الميناء إلى ما وراء البحار، ويعطي هذا البصرة إمكانية أن تلعب دوراً بارزاً في تجارة الخليج التي تعدّ من بين موانئه بسبب صلاحية شط العرب للملاحة أمام السفن البحرية. ووفقاً لتقديرات ويغام(٢٢٠)، نالت البصرة عام ١٩٠١ نحو ٣٢ بالمائة من تجارة الخليج، مقارنة بـ ٢٤ بالمائة لبوشهر، ٦ بالمائة لبندر عباس، وما لا يزيد عن ٤,٥ بالمائة للمحمرة (خورامشهر).

ولا يمكن إرجاع المنزلة الأولى التي تحتلها البصرة بين موانىء الخليج من حيث التجارة إلى ملائمتها لذلك مقارنة بالموانىء الأخرى. حقاً في المياه الضحلة لبوشهر وبندر عباس تفرغ السفن حمولتها على بعد ميل أو ميل ونصف من الشاطىء، ولكن الوصول إلى شط العرب حيث تقع البصرة يعترض عائق لا يُمكّن السفن ذات الحمولة الكاملة من اجتيازه إلا عندما يكون القمر بدراً أو هلالاً ليتوافر المنسوب الكافي من المياه. ولذلك تستخدم السفن الصنادل البخارية لتفريغ شحناتها حتى تتفادى التأخير وضياع الوقت، وذلك عند وصولها إلى شط العرب، كما تستخدمها في الشحن عند مغادرتها له. وفي عام ١٩٠٧ كان هناك ستة صنادل، يحمل العلم البريطاني خمسة منها، وهي دائماً ضرورية. أضف إلى ذلك أنه في ما يتعلق بالنفقات الاضافية على الحمولات، مثل أجور نقلها إلى الجمارك، فإن البصرة لا تتمتع بميزة عن غيرها من الموانىء الأخرى، لأن السفن هنا لا تستطيع أن تقف بجوار الجمرك مباشرة. والحالة غير المرضية لنقل البضائع من سطح الباخرة إلى مخزن الجمرك في البصرة تتطلب الكثير، لأن «الحمال باشي» ـ وهو المقاول الذي يختاره التجار بمعاونة الجمرك ـ ليس مسؤولاً عن ضياع أو تلف البضاعة. وفي الوقت نفسه يحصل الحمال باشي على أجر مرتفع نظير نقل البضائع، مثلاً ٢٠ كوبكاً لكل صندوق شاي، ومن ٣٠ كوبكاً إلى ٤٠ لكل بالة جوت، ومن ٤٠ كوبكاً إلى ٥٠ لكل بالة منسوجات، و ١٠ كوبكات على كل وعاء كيروسين. وبعبارة أخرى، فإن المقاول (الحمال باشي) يحصل على ما بين ١٠ كوبكات إلى ٥٠ كوبكاً نظير نقل البضائع من الباخرة إلى الحمرك، ثم

---

(٢٢٠) Henri James Whigham, *The Persian Problem* (London: [n. pb.], 1903), p. 147.

إلى مستودع الجمرك. والبضائع المتجهة إلى بغداد وحدها تنقل مباشرة من الباخرة إلى بواخر وكلاء النقل النهري، ولكن هذه العملية تكلف المرسل إليه روبلاً واحداً و ٢٠ كوبكاً للطن. فإذا تم تفريغ البضائع في البصرة ثـم شحنت بعد ذلك إلى بغداد، تضاعفت الكلفة المذكورة أعلاه. ومن بين التكاليف «الأرضية» وهي رسوم تخزين تفرض على البضائع المودعة في مخازن الجمرك لأكثر من ثمانية أيام، وتصل هذه الرسوم إلى ما بين ١٠ بارات و٣٠، أو ٢٠ كوبكاً إلى ٦٠ لليوم والمكان الواحد في المتوسط، وبالنسبة إلى البضائع ذات الحجم الكبير قد تصل إلى أربعة أضعاف بحسب حجمها.

من ذلك كله يتضح أن وضع البصرة مثل وضع غيرها من موانىء الخليج في ما يتصل بشحن الحمولات وتفريغها، ولكنها تنال نصيباً كبيراً من تجارة الخليج بسبب الواردات الكبيرة من البضائع الأوروبية التي تتجه عبرها إلى غرب فارس مروراً بالعراق العربي، وكذلك الصادرات الكثيرة المتجهة منها إلى الخارج. ومن ثم فإن كل النشاط التجاري الذي يمر عبر البصرة يتألف من العناصر التالية: الواردات من البضائع الأجنبية، وبخاصة إلى العراق العربي وعبور هذه البضائع إلى فارس، وتصدير المنتجات العراقية فضلاً عن المنتجات الفارسية...

٨ ـ وسائل النقل في العراق، عام ١٩١٢[٢٢١]

... النقل النهري في دجلة: هناك ثلاث شركات بواخر تعمل في شط العرب ودجلة فيما بين البصرة وبغداد، هي: «الإدارة النهرية» ولديها أربع بواخر، «وشركة الفرات ودجلة للملاحة البخارية» ولديها ثلاث بواخر، «وخط آغا جعفر» ولديها أربع بواخر صغيرة جداً. والإدارة النهرية تملكها الحكومة التركية، وشركة الفرات ودجلة يملكها لنتسـن أخوان في لندن، أما خط آغا جعفر فيملكه السيد آغا جعفر من البصرة، ووزن الشحنات التي تحملها هذه الخطوط الملاحية الثلاث على النهر صعوداً ونزولاً بالطن عام ١٩١٢ كانت على النحو التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٢)
وزن الشحنات المحمولة صعوداً ونزولاً عام ١٩١٢

الخط	صعوداً	نزولاً
الادارة النهرية	١٨,٨٥٦	١٨,٢٧٠
دجلة والفرات للملاحة البخارية	٢٨,٤٤٣	٢٩,٥٤٦
آغا جعفر	٤,٥٢٦	٤,٠٩١
الجملة	٥١,٨٢٥	٥١,٩٠٧

(٢٢١) من مذكرة أعدّها القنصل الأمريكي في بغداد، في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩١٣، ألحقها بخطاب مؤرخ في ٩ آب/أغسطس ١٩١٣، أنظر:
United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, C. 8.9, 1913, vol. 5, Classes 810 - 892.

وجملة ما تم نقله على بواخر الخطوط الثلاثة صعوداً في النهر عام ١٩١٢ كان ٥١,٨٢٥ طناً، وهي تمثل الواردات التقديرية لبغداد من البلدان الأجنبية خلال السنة. والحمولات المحلية، والكمية التي حملتها السفن الشراعية صعوداً في النهر ليست ذات أهمية. وجملة الحمولات التي تم نقلها على بواخر الخطوط الثلاثة نزولاً في النهر كانت ٥١,٨٨٧ طناً، بينما كانت الصادرات من بغداد إلى البلدان الأجنبية ٢٦,٣٦٢ طناً فقط. وينقل قسم كبير من صادرات الأقاليم، وبخاصة الغلال، كشحنات محلية إلى البصرة، ثم يعبأ هناك للتصدير، ولكن الشحنات المنقولة نزولاً في النهرين التي لا تدخل ضمن صادرات الأقاليم فلا أهمية لها.

وتبين الأرقام أعلاه أن بواخر لنتسن الثلاث حملت شحنات أكبر من تلك التي حملتها بواخر الإدارة النهرية الأربع، ويرجع ذلك أساساً إلى حقيقة أن البواخر التركية ذات غاطس عميق جداً، ولذلك لا تسير الأمور لمصلحتها خلال موسم انخفاض منسوب المياه من تموز/ يوليو إلى كانون الثاني/ يناير.

ونتيجة لذلك تضطر كل باخرة تركية إلى أن تنقل حمولة أقل خلال زمن انخفاض منسوب المياه، وإلى جانب ذلك تحتاج إلى وقت أطول لتقطع المسافة بين بغداد والبصرة، وأسباب التأخير في نقل البضائع صعوداً في النهر شُرحت في مقال عن تجارة وادي ما بين النهرين منشورة في «تقارير يومية قنصلية وتجارية»[٢٢٢].

خدمة الركاب: تحمل البواخر التركية وبواخر لنتسـن في دجلة وشط العرب الركاب صعوداً ونزولاً في النهر خلال عام ١٩١٢ على النحو التالي:

جدول رقم (٤ ـ ٣)

حمولة البواخر من الركاب صعوداً ونزولاً عام ١٩١٢

الخط	صعوداً	نزولاً
الادارة النهرية	٣٠,٢٤٠	٢٩,٦٣٠
دجلة والفرات للملاحة البخارية	١٧,٥٤٢	١٧,٤٢١
آغا جعفر	٣,٢٠٥	٣,٨٠٩
الجملة	٥٠,٩٨٧	٥٠,٨٦٠

وجميع الركاب، فيما عدا بضع مئات منهم، من ركاب السطح الذين يُنقلون لقاء أجر منخفض، نحو ١,٥٦ دولار تقريباً، دون طعام، بين بغداد والبصرة.

نقل المعدات لبناء سكك حديد بغداد: عندما بدأت الخطط لأعمال إنشاءات خط سكك حديد بغداد عند بغداد، كان من المعروف أن شركات الملاحة البخارية الموجودة حالياً بالبواخر

(٢٢٢) *Daily Consular and Trade Reports* (17 November 1912), p. 1061.

التي لديها لن تستطيع تحمّل الحركة الإضافية وبخاصة خلال فترة انخفاض منسوب المياه. وبذلك نشأ وضع جدير بالاهتمام.

وكانت شركة إنشاء الخط الحديدي، وهي شركة معاونة يملكها فيليب هولزمان وشركاؤه من فرانكفورت على الماين، قد حصلت على امتياز من الحكومة التركية لنقل معدات إنشاء الخط الحديدي على نهري دجلة والفرات، ولكنها لم تستخدم حقوقها مباشرة. وقد تم تأسيس شركة أخرى خاضعة للقانون البلجيكي في تموز/ يوليو ١٩١٢ بغرض شراء البواخر اللازمة لنقل معدات الخط الحديدي هي «شركة النقل النهري في الشرق» وأصدرت الشركة الجديدة ٥٠٠٠ سهم، القيمة الاسمية لكل منها ٥٠٠ فرنك، وقد امتلك ٢٤٩٧ سهماً منها كل من لنتسن أخوان والبنك الألماني، وامتلك كل من السادة: بلوس لنتسن، ف.و.بيري، سيرج. أ. نيكلسون، كارل هلفرخ، أوتوريف، سي. أ. بيشوف، سهماً واحداً. والثلاثة الأول يرتبطون لنتسن أخوان، وهلفرخ يرتبط بالبنك الألماني، وريف وبيشوف بفيليب هولزمان وشركاؤه، والبنك الألماني يدبر رأس المال اللازم لإنشاء الخط الحديدي، وهو وثيق الصلة بشركة الانشاء. والحكومة التركية مهتمة بـ«شركة النقل النهري في الشرق» حتى أنها سوف تحصل على البواخر والبرجات بعد أن يستكمل بناء الخط، وقد صرح للشركة بامتلاك خمس قاطرات بخارية نهرية و١٨ من البرجات لحمل المعدات اللازمة لتشييد الخط الحديدي.

وحتى الآن ليس لدى الشركة سوى قاطرة بخارية واحدة تسمّى «سريرن» وبرجتان جاهزتان للعمل، وحتى تصل القاطرات الخمس والبرجات الثماني عشرة سوف يقوم بيت «روبرت ونكهاوس وشركاؤه» في البصرة، بدور الوكيل لنقل معدات الخط الحديدي من البصرة إلى بغداد. ولهذا الغرض تستخدم شركة ونكهاوس قاطرتها المسماة «بايونير» وثماني برجات، كما تستخدم القاطرة سريرن والبرجتين المتعلقتين بشركة النقل النهري إضافة إلى قاطرتين تملكهما شركة إنشاء الخط. وترك التشغيل الفعلي لقاطرتي شركة الانشاءات، والقاطرة بايونير لونكهاوس وشركاؤه، بينما يتولى تشغيل سريرن، لنتسن أخوان.

وهدف إقامة شركة النقل النهري في الشرق هو مجرد امتلاك القاطرات والبرجات المستخدمة في نقل معدات الخط الحديدي، بينما سيتولى لنتسن أخوان من خلال شركة دجلة والفرات للملاحة البخارية تشغيل هذه الوحدات. وعندما تصل القاطرات الخمس والبرجات الـ ١٨ سوف ينسحب ونكهاوس، وسوف تقوم شركة النقل النهري بإعادة القاطرات والبرجات إلى شركة إنشاء الخط الحديدي، وسوف يتولى لنتسن أخوان مسؤولية تشغيلها.

وخلال عام ١٩١٢ نقل القسط الأكبر من معدات إنشاء الخط الحديدي من البصرة إلى بغداد بواسطة خطوط الملاحة النهرية المنتظمة الثلاث.

خدمة البواخر بين بغداد وسامراء، شمال بغداد: تقوم شركة استرابادي في بغداد بتشغيل باخرة منتظمة علي دجلة من بغداد إلى سامراء، تحمل البضائع والركاب معاً، وعندما يكون منسوب المياه جيداً تقطع الباخرة الرحلة من بغداد إلى سامراء في يومين ورحلة العودة

مع التيار في يوم واحد. وتقوم شركة آغا جعفر بتسيير باخرة غير منتظمة من بغداد إلى سامراء خلال موسم الحج في الخريف.

خدمة البواخر في الفرات: في عام ١٩١٢ أرسلت شركة لنستن أخوان احدى بواخرها من البصرة صعوداً في الفرات حتى الهندية حاملة معدات خاصة بالري، وهذه الرحلة تتطلّب قدراً كبيراً من الصعوبة لإتمامها.

الفلوجة إلى مسكنة: تقوم بلدية بغداد بتشغيل باخرتين صغيرتين ملحق بهما برجتان بانتظام من بغداد إلى مسكنة الواقعة إلى الشرق من حلب. وتقطع الرحلة صعوداً في النهر من الفلوجة إلى مسكنة فيما بين ٨ أيام و١٢ يوماً، ونزولاً بين الموقعين فيما بين ثلاثة أيام وخمسة، وهاتان الباخرتان تمثلان أسرع وسيلة انتقال بين حلب وبغداد، ولكن خلال فترة انخفاض المنسوب، تتعرضان للجنوح مما يؤدي إلى تأخير غير محدد، وأجر السفر على هاتين الباخرتين بين الفلوجة ومسكنة ٢٢ دولاراً صعوداً، و ١٧,٦٠ دولاراً نزولاً.

المسيّب إلى الفلوجة: وتقوم بلدية بغداد أيضاً بتشغيل باخرة بانتظام بين الفلوجة والمسيّب على الفرات. وتقطع الرحلة صعوداً من المسيّب إلى الفلوجة فيما بين ثلاثة أيام وخمسة، بينما تقطع المسافة نفسها بين الموقعين نزولاً فيما بين يوم وثلاثة أيام.

السفن الشراعية، الكلك، الشختورة، الجوفة: توجد السفن الشراعية بأعداد كبيرة في دجلة حتى سامراء شمالاً، وفي الفرات حتى مسكنة شمالاً، وفي نهر ديالي خلال موسم ارتفاع منسوب المياه حتى بعقوبة. وهي تحمل أساساً الخشب، وجذور العرقسوس، والفحم النباتي والحصير. ويتم نقل كميات صغيرة من النفط سنوياً من البصرة إلى بغداد بالسفن الشراعية.

ويستخدم الكلك على نطاق واسع لنقل المواد من الشمال عند ديار بكر إلى بغداد. وهو عبارة عن طوف مدعم بالجلود المسطحة، ويحتاج الأمر إلى مائة قطعة من الجلد لطوف بقياس ١٦ × ١٦ قدماً، والكلك بالخيمة أو المكوخ فوقه أنسب وسيلة انتقال نزولاً من الموصل أو ديار بكر، ويستغرق ما بين ٣ أيام و٨ للنزول في دجلة من الموصل إلى بغداد، والمدى الزمني يعتمد على مدى ارتفاع منسوب المياه.

وعلى الفرات يستخدم قارب كبير يسمى الشختورة بدلاً من الكلك، وتنقل البضائع على الشخاتير نزولاً من بيراجك[٢٢٣].

الخطوط الحديدية: لا توجد الآن أي طرق حديدية بخارية أو كهربائية تعمل في الأقاليم فيما عدا تلك التي تستخدم في أعمال الري عند الهندية، وأعمال إنشاء الخط

---

(٢٢٣) أنظر: القسم رابعاً، النص ١٠ من هذا الفصل.

الحديدي قرب بغداد. ويقال إن سكك حديد بغداد بين بغداد وسامراء سوف يبدأ تشغيلها في كانون الثاني/ يناير أو شباط/ فبراير ١٩١٤.

وهناك خط ترام تجره الخيل بين غرب بغداد والكاظمية، بطول نحو خمسة أميال، يستخدم فقط لنقل الركاب. وهناك خط ترام تجره الخيل بين الكوفة على الفرات والنجف بطول ستة أميال يستخدم لنقل الركاب والبضائع معاً.

خدمة العربات: هناك خط عربات (تجرها الخيل) منتظم بين بغداد وبعقوبة في الشمال الشرقي، وبين غرب بغداد وسامراء في الشمال، وبين بغداد والمعظم على بعد ستة أميال شمالاً، وبين غرب بغداد وكربلاء والنجف في الجنوب الغربي، وبين غرب بغداد وبابل والحلة. وهذه الخطوط تعتمد أساساً على حركة الحجاج الكثيفة.

ويمكن الحصول دائماً على خدمة العربات بين بغداد وحلب وبغداد والموصل، ولكن لا توجد خدمة منتظمة على هذين الخطين.

طرق القوافل: ومن وسائل الانتقال المهمة في هذه الولاية بخلاف الأنهار، دواب الحمل، البغال والابل. وهناك طرق لقوافل البغال والابل تخرج من بيروت في كل الاتجاهات. وفي عام ١٩١٢، ورد إلى بغداد ما يقرب من ٥٣ ألف طن بضائع مستوردة من الخارج، وتم نقل ٣٥ ألف طن منها على الأقل إلى البلدان المجاورة التي يقوم بالتوريد إليها تجار بغداد المستوردون. وهذه البضائع عبارة عن ٧١,٥٠٠ حمل بغل، و ١٣٠ ألف حمل جمل، و ٥٠٠٠ حمل حمار. وحمل الجمل بين ٤٠٠ رطل و ٤٥٠ رطلاً، والبغل بين ٣٠٠ رطل و ٣٢٠ رطلاً، والحمار ٢٢٥ رطلاً. وقد توزعت هذه الأعمال على طرق القوافل المهمة الآتية:

أ - **طريق كرمنشاه وهمذان:** وهذا الطريق يمر بمدن بعقوبة وخانقين وقصر شيرين، ويدخل فارس بين خانقين وقصر شيرين. ويمر على هذا الطريق ما يقرب من ٥٠ ألف حمل جمل، و ٤٠ ألف حمل بغل إلى كرمنشاه خلال العام، وتتجه حمولة ١٠ آلاف جمل فقط إلى خانقين، وحمولة ثلاثة آلاف إلى قصر شيرين.

ب - **الطريق إلى الموصل:** هناك طريقان يؤديان إلى الموصل، أحدهما على طول الضفة الغربية لدجلة عبر مدن قاسمين وسامراء وتكريت، والآخر أبعد إلى الشرق يمر بمدن بعقوبة وكركوك والتون كبرى واربيل، وعلى الطريق الأول ينقل حمولة خمسة آلاف حمار وسبعة آلاف جمل، بينما نقل على الطريق الآخر نحو حمولة ثلاثة آلاف بغل.

ج - **الطريق إلى سنجق السليمانية:** هناك طريق آخر مهم إلى الشمال الشرقي يمر عبر كركوك إلى السليمانية، طوز خورماتو، وكوى سنجق في كردستان. وهذه احدى أفضل المناطق الزراعية والرعوية في الأقاليم الشرقية لتركيا، والتجارة مع هذا الاقليم تتزايد باطراد.

وقد نقل على هذا الطريق ١٧ ألف حمل بغل بما فيها ما أرسل لمد منطقة كركوك بحاجتها من السلع وكذلك التون كبرى واربيل.

د ـ **الطريق إلى كربلاء والنجف**: هاتان هما أكبر مدينتين في ولاية بغداد بعد مدينة بغداد. وينقل على هذا الطريق ما يقرب من ٣٠ ألف حمل جمل.

هـ ـ **الطريق إلى بابل والحلة**: يتجه الطريق إلى الجنوب الغربي من بغداد إلى الجنوب قليلاً من طريق كربلاء، وينقل على هذا الطريق ما يزيد على ١٥ ألف حمل جمل.

و ـ **الطريق إلى مندلي وبدره**: جنوب شرق بغداد، بالقرب من الحدود الفارسية، ينقل عليه ما يزيد على عشرة آلاف حمل بغل.

ز ـ **الطريق إلى الناصرية**: يتجه هذا الطريق جنوباً من بغداد، عبر دجلة بالقرب من المدائن، ثم جنوباً إلى الفرات، وينقل نحو ١٥ ألف حمل جمل عليه سنوياً.

ح ـ **الطريق إلى حلب ودمشق**: يسير هذا الطريق في وادي الفرات عبر الفلوجة والرمادي وهيت ودير الزور حيث يتفرع الطريق المتجه إلى دمشق، والطريق إلى دمشق يمر عبر تدمر، وإلى حلب يمر عبر مسكنه. وهذا الطريق ليس مهماً بالنسبة إلى نقل البضائع، ولكنه أهم طريق بري لنقل الركاب، وينقل عليه نحو ٤٥٠٠ حمل بغل سنوياً.

٩ ـ خدمات البواخر في الخليج عام ١٩١٤(٢٢٤)

... بغرض دعم المصالح التجارية البريطانية ضد العدوان، يجب أن يعاد تنظيم شركات النقل البحري لتقديم أحسن الخدمات الممكنة وأكثرها اقتصاداً، في ميدان النقل العام. وقبل الحرب كانت خدمات النقل البريطاني بالبواخر بين أوروبا والخليج تقوم بها سفن مملوكة للشركات التالية:

أ ـ خطوط اللرمان وبوكنول.
ب ـ السادة ستريك وشركاؤهم.
ج ـ السادة اندرو وير وشركاؤهم.
د ـ السادة ماركوس صامويل وشركاؤهم.
هـ ـ شركة الهند البريطانية للملاحة البخارية (مع إعادة شحن البضائع من الهند إلى أوروبا).

وفي الوقت الذي بدأت فيه المنافسة من جانب خط هامبورغ ـ أمريكا، لم تكن أسعار النقل التي تفرضها البواخر البريطانية مرتفعة، فهي تضع في اعتبارها رسوم العبور في القناة، وأسعار الفحم في البصرة، والتأخير والنفقات المرتبطة بصنادل الشحن والتفريغ وراء عائق

(٢٢٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «The Prospects of British Trade in Mesopotamia and the Persian Gulf,» (FO 371/4152).

الفاو. ومن ناحية أخرى، تردد أن الاحتكار العملي الذي مارسته الخطوط الملاحية البريطانية كان له تأثير على خدماتها قبل أن يبدأ خط هامبورغ ـ أمريكا عمله. ويتحدث نائب القنصل في بوشهر عن أن الشركات البريطانية لا تولي رغبات التجار المحليين وطلباتهم اهتماماً كافياً، وتنبأ بأنه إذا دخل في هذا المجال خط جديد غير بريطاني سواء كان روسياً أو ألمانياً، فقد يلقى تأييداً قوياً بسبب عدم ارتياح التجار للخدمات الملاحية المتاحة. فقد وردت تقارير عن عدم انتظام رحلات البواخر البريطانية إلى حد كبير، كما أن المعلومات المتعلقة بها من الصعب الحصول عليها. وترددت الشكوى من أنهم يهملون نقل التجار من وإلى أوروبا في الموانىء الصغيرة في الخليج والساحل العربيين، وعجزهم عن توفير مساحات لنقل الغلال من بوشهر عندما كانت الغلال متوفرة هناك للشحن.

والجدل الذي يثيره أصحاب السفن يمكن اختصاره فيما يلي:

(١) أن تجارة العراق والخليج محدودة جداً، وليس من السهل التعامل بها.

(٢) انه من وجهة نظر الأعمال التجارية، فإن التجارة لم تشمل أي شيء خارج حدود الخدمات المقدمة.

(٣) ان مقدار الشحنات التي توفرها الموانىء الصغيرة في الخليج والساحل العربيين ليست كافية لتبرير ترتيب بواخر إضافية وللتأخير المرتبط بالاستدعاء.

(٤) ان بوشهر، فيها مضايقات لا تحسد عليها، كميناء لشحن الغلال، بسبب العادة التي درجت عليها السلطات الفارسية من إعلان حظر شحن الغلال فجأة.

(٥) انه، إذا كان الأمر يتطلب رعاية المصالح البريطانية في الخليج، فيجب تحقيق ذلك على حساب الأمة، وليس على حساب جيوب أصحاب السفن، ولا شك أن نجاح الخط الألماني كان كبيراً، ويرجع ذلك إلى الدعم الذي تلقته الشركة من الحكومة الألمانية، والأرباح التي تحققت من نقل المواد اللازمة لإنشاء سكك حديد بغداد، كما أن الأسلوب الألماني الذي يضمن عملياً كل الشحنات من أنتويرب إلى الخليج والعراق للبواخر الألمانية كان نصراً آخر وضربة ثقيلة وجهت إلى الخطوط البريطانية. ولا بد أن تكون الخدمة التي يقدمها خط هامبورغ ـ أمريكا أحسن من خدمات الخطوط البريطانية بسبب الدعم الحكومي. كما أن انتظام حركتها والتسهيلات التي تقدمها من خلال الضمان على بوالص الشحن للموانىء التي لا تصل إليها بواخر الخط ـ كل ذلك كان موضع تقدير كبير.

وقد يكون من المسلّم به أن الدعم المالي الذي قدّم إلى خط هامبورغ ـ أمريكا في السنوات القليلة الأولى كان كبيراً جداً، ولكن في الوقت الذي كان فيه بيت ونكهاوس وشركاؤه يضمن عملياً الغلال في العراق والأسواق الفارسية، فمن المحتمل أن يكون ذلك قد تم على حساب شركة سكك حديد بغداد وليس من جيب دافع الضرائب الألماني...

الفصل الخامس

الزّراعة

إن زراعة الهلال الخصيب، التي لم تكد تشهد تغيراً لمئات السنين، خضعت في الفترة موضوع الدراسة لثلاثة مؤثرات رئيسية هي: زيادة الطلب في السوق العالمية على بعض المنتجات السورية والعراقية، توافر الأمن الذي جعل بالإمكان توسيع مساحة الرقعة الزراعية، أثر قانون الأراضي العثماني الصادر في عام ١٨٥٨ على الأشكال التقليدية لحيازة الأراضي.

أولاً: المساحة وطرق الزراعة والمحاصيل

من الصعوبة بمكان أن نقدم تحليلاً نمطياً في الغيبة التي تكاد تكون تامة للأرقام، ولكن ثمة بعض الاتجاهات التي يمكن تمييزها.

١ ـ سوريا

شهد النصف الثاني من القرن الثامن عشر والسنوات الأولى من القرن التاسع عشر الكثير من الاضطراب في سوريا، بما في ذلك الإخلال بالنظام وهجمات البدو. ويبدو أن ذلك قد أدى إلى نقص واضح في مساحة الرقعة الزراعية. ففي فلسطين، هجر عدد كبير من القرى، بعضها بسبب الملاريا، وفي منطقة دمشق روّع البدو سكان الريف، فكتب القنصل البريطاني عام ١٨٦١ أن الباشاوية ضمت «ما يزيد على الألفين من القرى المخربة والمهجورة، من بينها ألف كانت تزرع وهجرت منذ زمن يطوف بذاكرة الناس». وبالنسبة إلى حلب نجد المعلومة التي كثيراً ما اقتبست من فولني والتي تعد مضللة نوعاً ما، من أن ٤٠٠ قرية فقط كانت تدفع الضرائب مقارنة بـ ٣٢٠٠ قرية مدرجة في السجلات، وأن حوران وجبل الدروز كانا غير مأهولين إلى حد كبير(١). وعلى كل، فإن لبنان والمنطقة المحيطة بعكا كانا يتمتعان ـ على ما يبدو ـ بقدر

(١) Wolf - Dieter Hütteroth and Kamal Abdul - Fattah, *Historical Geography of Palestine,* =

ما من الرخاء(٢).

وتحت الحكم المصري اتسعت مساحة الزراعة وزاد الإنتاج، وكان ذلك يرجع أساساً إلى فرض النظام (حتى في المناطق المرتفعة مثل جبل الدروز وجبل الأنصارية)، وتوفير الأمن للممتلكات إلى حد كبير، وإقامة نظام للضرائب أقل استبداداً نوعاً ما. ولكن كانت هناك أيضاً إجراءات أكثر إيجابية ـ وعلى سبيل المثال، «استخدم إبراهيم باشا قدراً كبيراً من أمواله في الأعمال الزراعية»(٣)، وشجع البدو على الاستقرار «على ضفاف الفرات، وفي جنوب فلسطين، وعلى طول وادي الأردن وغيرها، بمنحهم الأراضي وإعفائهم من الضرائب لعدد من السنوات»(٤). وتمثلت نتيجة ذلك في زيادة زراعة التوت، وزيادة إنتاج وتصدير الحرير في لبنان، والتوسع في إنتاج القطن، وتوسيع الزراعة في البقاع وبعض أجزاء فلسطين، وتعمير نحو ١٧٠ قرية «وزيادة ملحوظة في الإنتاج» في منطقة حلب وقدر مماثل في حوران(٥).

وتبع انسحاب المصريين عام ١٨٤١، تجدد الإخلال بالنظام وانعكاسه على الزراعة في مواقع مثل حلب ودمشق وعلى طول نهر الأردن(٦). ولكن بدأت حركة جديدة قوية للتوسع في وقت ما بين الخمسينات والثمانينات حسب موقع حدوثها. فانتشار النظام الذي أمنته الحاميات ذات البنادق المتقدمة، والاستقرار التلقائي للبدو، وهجرة الدروز

Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century (Erlangen: Franskische Geographische = Ges, 1977); Abdel- Karim Rafeq, «Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside,» in: Abraham L. Udovitch, ed., *Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N.J.: Darwin Press, 1981), p. 655; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rogers to Bulwer, 10 June 1861,» (FO 78/1586); Constantin François Volney, *Travels Through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, 1785,* Containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, Arts, Manufactures, and Commerce, with Observations on the Manners, Customs, and Government of the Turks and Arabs, 2vols. (London: Robinson, 1787), vol. 2, p. 44; Burckhardt, cited in: Norman N. Lewis, «The Frontier of Settlement in Syria 1800 - 1950,» *International Affairs* (London), vol. 31, no. 1 (January 1955), and Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 261.

وللإطلاع على بعض الموضوعات التي عولجت في هذا الفصل، أنظر:

Norman N. Lewis, *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 - 1980* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987), passim.

(٢) للمزيد من المناقشات، أنظر:

Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), pp. 5 - 7.

(٣) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), p. 133.

(٤) Owen, Ibid., p. 79

(٥) Ibid.; Lewis, «The Frontier of Settlement in Syria, 1800 - 1950», p. 79; Konstantin Mikhaĭlovich Bazili, *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravitel' stvom* (Moscow: Izd - bo Ostounor Litra, 1962), pp. 128 - 129, and

نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩)، يرجع إلى إبراهيم فضل إدخال زراعة الأرزّ والنيلة والقرمز.

(٦) Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 79 - 81.

والمستوطنات التي حظيت برعاية الحكومة للشركس وغيرهم، وزيادة ضغط السكان[٧]، وآثار قانون الأراضي (أنظر بعده)، والفوائد المتزايدة التي حصّلها رأسماليو المدن، وتزايد الطلب العالمي على المنتجات الزراعية وتحسّن المواصلات[٨] ـ كل هذه العوامل التحمت معاً لتوسيع نطاق الاستقرار. وفيما بين الأعوام ١٨٥٠ و١٩٥٠[٩]:

«قد تكون التقديرات المحافظة التالية عشوائية. ففي المساحة التي تشغلها الآن جمهورية سوريا في ما عدا الجزيرة. . . حرثت نحو عشرة آلاف ميل مربع من الأراضي الجديدة، وأقيمت نحو ٢٠٠٠ قرية على تلك الأراضي، وفي شرق الأردن كانت الأرقام ١٥٠٠ ميل مربع و٣٠٠ قرية. وخلال المائة عام نفسها لا بد أن تكون مساحات واسعة من الأرض قد خضعت للزراعة بانتظام بعدما كانت في الماضي تزرع من حين إلى آخر، ونمت المئات من المواقع من مجرد محلات صغيرة إلى قرى كبيرة».

هذه العملية يمكن تصويرها بتقديم بعض الأمثلة. ففي عام ١٨٥٠ ذكر القنصل البريطاني في القدس أن العرب فيما وراء الأردن كانوا يزرعون القمح ويجلبونه إلى المدينة[١٠]. وذكر زميله في حلب عام ١٨٥٧ أن هناك زيادة ملحوظة في الزراعة وإنتاج الغلال خلال السنوات العشر السابقة، وأن قيمة العشور التي جُبيت زادت باطراد من ٦٠ ألف جنيه إلى ١٣٧ ألف جنيه[١١]، وفي حوران في الستينات دارت اتصالات متزايدة بين زراع الغلال والمصالح التجارية الأوروبية[١٢]. وفي عام ١٨٨٠ ذكر القنصل في دمشق أنه، خلال السنوات العشرين أو الثلاثين السابقة، كانت الزراعة آخذة في التوسع وزاد الإنتاج في سوريا، غير أن طرق الإنتاج لم تتحسن، وأحوال الفلاحين ليست أفضل من ذي قبل. ونتيجة لتجمع سوء المحصول والفساد والديون معاً في السبعينات، ورغم محاولة الحكومة حماية الدائنين العاجزين عن الوفاء بديونهم، انتقلت بعض الأراضي إلى أيدي الموظفين وبعض مقرضي الأموال[١٣]. وفي عام ١٨٨٢ قرر القنصل أن قيمة الفدان من الأراضي الجيدة الري في البقاع قد ارتفعت خلال ١٢ عاماً من ٢٥٠٠ قرش و٢٧٠٠ إلى ما لا يقل عن ١٤,٠٠٠ قرش، ونتيجة لذلك استُصلحت الأراضي البور، وفي الوقت نفسه ناحية القدس، زرعت الأراضي البور بالزيتون والكروم، وغيرها من

(٧) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٨) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٩) Lewis, «The Frontier of Settlement in Syria, 1800 - 1950,» p. 267.

ولمزيد من التفاصيل، أنظر المقال والخريطة في:

International Affairs (London), vol. 31, no. 1 (January 1955), p. 49, and Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 173 - 175,

في ما يتعلق بفلسطين، وص ٢٥٤ ـ ٢٥٦ عن المناطق الداخلية.

(١٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Bidwell, 30 September 1850,» (FO 78 / 839).

(١١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Skene to Redcliffe, 15 July 1857,» (FO 78 / 1297), and Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo».

(١٢) Linda Schatkowski-Schilcher: «The Hauran Conflicts of the 1860's,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 13, no. 2 (May 1981), and *Families in Politics*, Berliner Islamustudien; no. 2 (Wiesbaden: F. Steiner, 1985), pp. 75 - 78.

(١٣) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

المحاصيل[١٤]. وفي ولاية بيروت، اتسعت الزراعة عند نهاية القرن. وأخيراً، كانت الغابات آخذة في الاختفاء في لبنان بسبب الحاجة إلى الفحم النباتي، والرغبة في زراعة التوت والفواكه الأخرى، وارتفعت قيمة الأراضي ارتفاعاً كبيراً، ومساحات كبيرة «مما كانت مجرد أراض بور صخرية عام ١٨٦١ أصبحت الآن مسيجة ومزروعة»[١٥]. وفي شرق الأردن سهلت سكك حديد الحجاز قيام المهاجرين الشركس وغيرهم بالاستقرار والزراعة. والأرقام الرسمية الخاصة بالمساحات المزروعة لا تتوافر إلا عند نهاية الفترة الجدول رقم (٥ ـ ١)، كما سنوضحه فيما بعد، وتبدو شديدة الانخفاض بشكل واضح.

جدول رقم (٥ ـ ١)
المساحة المزروعة في عام ١٩٠٩
(بآلاف الهكتارات)

المدينة	الغلال	الخضر	المحاصيل الصناعية والزيتية	الكروم	المجموع
حلب	٢٧٩	١١	١٣	٥٠	٣٥٣
بيروت	٢٣٤	٢٨	٣٠	٦	٢٩٨
دمشق	٣١٠	١٠	١	٢٦	٣٤٧
دير الزور	٣٧	٠,٤	٠,٤		٣٨
القدس	٩٤	٤	١١	٣	١١٢
المجموع	٩٥٤	٥٣	٥٥	٥٨	١١٤٨
جبل لبنان ٣٨					

المصدر: Nickoley, «Agriculture,» in: Eliot Mears, *Modern Turkey: A Politico - Economic Interpretation, 1908 - 1923* (New York: Macmillan, 1924), p. 285.

والمجموع يتفق مع ما أورده:

A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), pp. 32 - 58.

ورقم جبل لبنان محتسب منه، ص ٢٤.

واستمرت طرق الإنتاج على بدائيتها[١٦]. ومقارنة الأوصاف والصور التي قدمها ك. د. هوايت عن المحاريث الرومانية، وأدوات الدراس، ومعاصر الزيتون، وغيرها من الأدوات

---

(١٤) Great Britain, Accounts and Papers: 1883, vol. 7, «Damascus,» and 1866, vol. 66, «Jerusalem».

(١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1897, vol. 94, «Beirut»; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Report for 1902,» (FO 195 / 2117), and «Report on Lebanon,» 17 October 1905 (FO 424 / 208).

(١٦) لوصف جيد، أنظر: Owen, *The Middle East in the World Economy,* pp. 39 - 40.
وأنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٠، والقسم ثالثاً، النص ٨ من هذا الفصل.

الزراعية بتلك التي قدّمها لاترون وفريحة تبيّن أنها مماثلة من الناحية العملية. وجرت العادة أن تترك الأرض دون زراعة بعد محصول الغلال الذي يبذر في الخريف ويحصد في الربيع. ولكن الدورة التالية مورست أيضاً:

	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
الحقل (١)	قمح، شعير، حمّص وغيرها	ذرة، قطن، سمسم وغيرها	راحة
الحقل (٢)	ذرة، سمسم، قطن	راحة	قمح، شعير وغيرها
الحقل (٣)	راحة	قمح، شعير، البيقة وغيرها	ذرة، قطن، سمسم وغيرها

والمثال التالي الذي نسوقه من حلب يصور الوضع أيضاً: «في الربيع، يزرع الحمّص والعدس، واليانسون، والبيقة؛ وفي الصيف، الذرة، والفول واللوبيا، والذرة الصفراء، والسمسم، والقطن؛ وفي الشتاء، يزرع القمح، والشوفان، والشعير، والفول، والكتان»[١٧]. ونادراً ما كان يستخدم الروث في التسميد، إذ كان يحرق كوقود. وكانت الثيران هي حيوانات الجر الرئيسية، واستخدم القش الناتج عن التذرية لإطعام البقر والخيول. ويضيف القنصل البريطاني في حلب معلومة طريفة، فيقول إنه «تم إدخال آلات التذرية، ولكنها تستخدم على نطاق ضيق جداً، وتستخدم الطواحين التي تدار بالمياه وبالخيول في طحن الدقيق، وتمت محاولة تجربة طاحونة الهواء أكثر من مرة، ولكن الفشل كان يصيبها دائماً نتيجة استمرار تغيّر الرياح التي تدفع أسفل أخاديد التلال المجاورة». وعلى ذلك، فقد كان ثمة تحسّن قليل، وفي عام ١٩١٤ (وفقاً لمادة جمعها المرحوم مروان بحيري) كان هناك نحو عشرين جراراً أو حصّادة فقط في سوريا كلها تعمل بالبخار أو بالنفط، كان ثلثها في لبنان والثلث الآخر في فلسطين.

ويبين الجدول رقم (٥ ـ ١)، أن نحو ٨٣ بالمائة من المساحة المزروعة في سوريا زرعت غلالاً ـ وهو رقم يقل عن ذلك كثيراً حتى الآن[١٨]. ويقدم روين رقماً تقريبياً نجده في الجدول (٥ ـ ٢) لإنتاج المحاصيل الحقلية في سنة عادية. وإضافة إلى ذلك يقدم المادة التالية: الزيتون نحو ٩,٦ ملايين شجرة تنتج سنوياً في المتوسط ١٢٥ مليون أقة قيمتها ٣٠ مليون فرنك[١٩]، والكروم ٨٢ ألف هكتار، محصولها السنوي ٢٧٠ مليون أقة تساوي ٣٠ مليون فرنك، والتوت ٢٨ ألف هكتار تنتج ٦,٦ ملايين كيلوغرام من الشرانق تساوي

(١٧) Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896), p. 335; Great Britain, Accounts and Papers: 1907, vol. 93, «Aleppo,» and 1859, vol. 30, «Aleppo».

(١٨) إن أقدم الأرقام المتاحة تشير فقط إلى عكا والقدس في العام ١٨٦٣، أنظر: Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), p. 199, and Alexander Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856 - 82,» in: Roger Owen, ed., *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries* (Carbondale, Ill.: Sourthern Illinois University Press, 1982), p. 61.

(١٩) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٦ من هذا الفصل.

٢٥ مليـون فرنك (أنظر بعده)، والحمضيات بمـا يساوي ١٥ مليـون فرنك (أنظر بعده)، أو بمجموع إجـمالي قدره ١٠٠ مليون فرنك، يجب أن يضاف إليها الفواكه المزروعة والبرية الأخرى مثل التين والرمان والتفاح والتوت ومختلف أنواع الجوز. وبالنسبة إلى الثروة الحيوانية، يقدم الأرقام التقريبية التالية:

٤,٨ ملايين رأس من الغنم والماعز، و ٥٠٠ ألف من الأبقار، و ٢٧٠ ألف من الخيل والحمير والبغال، و ١٨٠ ألف من الإبل، تسـاوي جميعاً نحو ٢٦٠ مليـون فرنك. وقدرت منتجات الألبان بـ ٣٦ مليون فرنك في السنة، والقيمة الإجمالية للمنتجات الحيوانية بـ ١٠٠ مليون فرنك[٢٠]. ويفترض ذلك أن القيمة الإجمالية لمخرجات الزراعة ربما كـانت نحو ٧٠٠ مليـون فرنك (٢٨ مليون جنيـه استرليني) سنوياً.

جدول رقم (٥ - ٢)

الإنتاج والقيمة الإجمالية للمحاصيل

(بملايين الفرنكات)

المحصول	الإنتاج (ألف طن متري)	القيمة (ملايين الفرنكات)
الطعام والعلف		
القمح	١,٠٠٠	٢١٠
الشعير	٥٠٠	٧٥
الرغوم	٢٠٠	٣٠
الذرة	٥٠	٦
البقول (البازلاء، الفول، العدس)	٥٠٠	٦٥
السمسم	٣٠	١٢
البطاطا والسلجم	٢٠٠	١٨
الخضر	غ. م.	٢٥
غيرها (الأرزّ، البيقة، الفصة)	غ. م.	٩
المجموع		٤٤٥(كذا، تقرأ ٤٥٠)
المحاصيل الصناعية		
القنّب	١,٥	١,٢
القطن	٣	٣,٥
التبغ	٢,٥	٥
غيرها	غ. م.	-,٣
المجموع		١٠,-
المجموع الإجمالي		٤٦٠

غ. م. = غير متوافر. المصدر: Ruppin, Ibid., pp. 44 - 45.

(٢٠) A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), pp. 32 - 58.

ويمكن إضافة أن غالبية الثروة الحيوانية قام البدو بتربيتها، والباقي تولى أمره الرعاة الذين يرعون قطعانهم خارج نطاق القرية[21]. ولم تكن هناك زراعة مختلطة. وفي عام ١٩١٠ ذكر قنصل الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يوجد في سوريا كلها مصنع ألبان واحد، وأن الزبد يستورد من الدنمارك وإيطاليا[22]. وبالطبع، كان اللبن واللبنة يصنعان في شتى أرجاء البلاد.

وإذا ألقينا نظرة على التوزيع حسب الولايات، تشير أرقام عام ١٩٠٩، إلى أن المساحة التي زرعت قمحاً وشعيراً معاً كانت نسبتها ٣٣ بالمائة في ولاية حلب، و ٣٢ بالمائة في ولاية دمشق، و ٢٦ بالمائة في ولاية بيروت، و ٩ بالمائة في متصرفية القدس[23]. وعلى كل، فإن نصيب بيروت من إجمالي الإنتاج لا بد أنه كان أعلى إذ اشتمل على نسبة أكبر من محاصيل مرتفعة القيمة كالحمضيات والتبغ، ولا نذكر هنا حرير جبل لبنان الذي يبدو أن الأرقام الرسمية لا تغطيه مثل (سنجق دير الزور).

والأرقام الخاصة بالغلة تبدو خاطئة. فإذا قسمت أرقام روبن الخاصة بإنتاج الغلال على أرقامه الخاصة بالمساحة، فإنها تشير إلى أن غلة الهكتار بلغت نحو ١,٥ طن، غير أنه في وقت متأخر مثل فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ كان متوسط غلة هكتار القمح في سوريا ٠,٩٧ طن متري، وبالنسبة إلى لبنان ٠,٥٢، وإلى فلسطين ٠,٤٠، وبالنسبة إلى الشعير كانت الأرقام ١,٠٦ طناً مترياً لسوريا، ٠,٨٨ للبنان، ٠,٢٩ لفلسطين. وفي فترة ١٩٢٢ ـ ١٩٣٣، كانت الغلة للهكتار الواحد أكثر انخفاضاً[24]. ومن بين مجموعتين من الأرقام العثمانية، تبدو أرقام مخرجات الزراعة أقرب ما تكون إلى الصحة ـ نظراً لأنها تشكّل الأساس الذي تقوم عليه جباية العشور[25]، وكما يذكر روبن، بعد خصم ١٠ بالمائة نظير البذور (وهو رقم منخفض نوعاً) يحتاج سكان سوريا الذين يقدر عددهم بأربعة ملايين نسمة إلى ٩٠٠ ألف طن قمح ذات ٢٢٥ كيلوغراماً فقط من الدقيق سنوياً ـ وتم إهمال كل من الصادرات والواردات. وقد يوفر ذلك ما يزيد على ألفين من السعرات الحرارية في اليوم[26]. ولا تزال مقولة القنصل البريطاني في حلب عام ١٩٠٦ تبدو غريبة، إذ يقول، «إن متوسط نسبة البذور المزروعة حبوباً إلى المحصول الذي يتم حصاده لمساحة أكر واحد من الأرض بالبوشل: بالنسبة إلى القمح ٣:٣٠، والشعير

---

(٢١) أنظر: القسم ثالثاً، النصين ٤ و١٨ من هذا الفصل.

(٢٢) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, Report, October 1910, C 8. 5, «Beirut».

وحول تدجين الحيوانات، أنظر:

Charles Thomas Wilson, *Peasant Life in the Holy Land* (London: John Murray, 1906), chap. 3.

(٢٣) أنظر الجدول في: Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 35.

(٢٤) Food and Agricultural Organization (FAO), *Yearbook of Food and Agricultural Statistics* (Rome: FAO, 1949), and Said B. Himadeh, comp., *The Economic Organization of Syria and Lebanon,* American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), p. 78.

(٢٥) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

(٢٦) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 36, and Fernand Braudel, *The Structures of Everyday Life* (New York: [n. pb.], 1981), p. 130.

٣:٤٥، والشوفان ٦:٩٠»(٢٧). لأن غلة القمح كانت في درجة ارتفاع معاصرتها البريطانية نفسها، والشعير والشوفان يغلان أكثر من ذلك، ورقم القمح يعادل ما يزيد على طنين للهكتار الواحد، ورقم الشعير يزيد على ثلاثة أطنان(٢٨). وفي عام ١٩٠١، مرة أخرى - ذكر أنه في حوران كانت التربة على درجة من الخصوبة حتى أن نصف بوشل من بذور القمح كان ينتج ما بين ٢٠ - ٢٤ بوشلاً من الغلة للأكر الواحد دون تسميد، وكان الرقم بالنسبة إلى الشعير ١٦ - ٣٢ بوشلاً، وعلى كل: كانت الأرض تزرع مرة واحدة كل أربع سنوات(٢٩). وربما كان لنا أن نقرر أن غلة الهكتار الواحد من كل من القمح والشعير كانت تقترب من طن متري واحد أو تقل عنه نوعاً.

والعقبة الرئيسية أمام توسيع زراعة القمح، بغضّ النظر عن ندرة المطر وعدم إمكانية الاعتماد عليه، هي ارتفاع كلفة النقل(٣٠). وفي عام ١٨٥٧، قدرت كلفة زراعة القمح قرب حلب بتسع شلنات فقط للقنطار، ولكن النقل إلى الساحل يضيف إليها ١٧,٦ شلناً. وفي ذلك الوقت كان سعر القنطار في انكلترا ٥٦ شلناً، مما يجعل التصدير مربحاً(٣١). وعلى كل، يذكر القنصل في دمشق عام ١٩٠١ أن الفلاح لم يكن باستطاعته أن يحقق قدراً كبيراً من الربح ما لم يكن سعر القمح ٣٠ قرشاً للكيلة (الذي يبدو مرتفعاً)(٣٢)، أو ٢٨ شلناً للقنطار، ولكن سعر القمح عندئذٍ في إنكلترا كان ٢٧ شلناً للقنطار(٣٣).

والتغير الرئيسي في الزراعة تمثل في زيادة إنتاج المحاصيل النقدية للتصدير. ومن أهم هذه المحاصيل الحرير، فقد كان الحرير ينتج في سوريا ويصدر إلى أوروبا منذ العصور الوسطى. وبحلول القرن الثامن عشر كان إنتاج الحرير قد أصبح منتشراً(٣٤). وتخصصت أنحاء جبل لبنان في الحرير بكثافة جعلتها قادرة عام ١٨٤٢ على إنتاج ما لا يزيد عن ٥٠ - ٦٧ بالمائة فقط من حاجتها من الغلال(٣٥). وعندئذٍ أصبح التجار الأوروبيون على درجة

---

(٢٧) Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93, «Aleppo».

(٢٨) Brian R. Mitchell and Phyllis Dean, eds., *Abstract of British Historical Statistics* (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971), p. 90.

(٢٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to O'Conor, 3 October 1901,» (FO 195 / 2097).

(٣٠) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٣١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Harrison to Skene, 13 July 1857,» (FO 78 / 1297), and Mitchell and Dean, eds., *Abstract of British Historical Statistics*, p. 488.

(٣٢) أنظر: الفصل السابع، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(٣٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report, 6 April 1901,» (FO 195 / 2097), and Mitchell and Dean, eds., Ibid., p. 488.

(٣٤) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 33 and 221, and Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London: Macmillan, 1967), pp. 134 - 172.

(٣٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3.

كبيرة من النشاط في إنتاج الحرير: ففي عام ١٨٣٧ قدموا دفعات مالية وتعاقدوا على المحصول المقبل في منطقة صيدا وفق شروط «في غير مصلحة المزارعين إلى حد كبير»(٣٦). وفي عام ١٨٣٣، قدّر بوالكونت إنتاج سوريا من الحرير بأربعمائة طن تساوي ١٢ مليوناً من الفرنكات. وفي عام ١٨٣٤ قدّم وود الرقم نفسه، وفي عام ١٨٣٨ قدّره باورنغ بـ ١٧٠٠ قنطار (٣٨٠ طناً)، من بينها ٧٠٠ قنطار جاءت من لبنان، و ٥٠٠ من إنطاكية، و ٢٠٠ من بيروت، و ١٠٠ من طرابلس، و ١٠٠ من صيدا(٣٧).

ومعظم هذا الحرير كان يستهلكه الصناع السوريون، ولكن بعضه كان يصدّر إلى فرنسا أو يشتريه التجار المغاربة. وعلى كل، بدأ التحول الى التصدير في الأربعينات، وهذا التحول نتج عن تدهور الصناعة الحرفية في سوريا(٣٨)، وزيادة الطلب في أوروبا، وبخاصة فرنسا، وتحسّن نوعية الحرير نتيجة استخدام الطرق الأوروبية لحل الحرير(٣٩) ـ وكلها أدت إلى ما هو أكثر من موازنة المعوقات الناجمة عن فرض ضرائب على الصادرات والمنافسة الكبرى من جانب الصين(٤٠). وأدى انتشار مرض الفليل في الخمسينات في فرنسا وما ترتب عليه من الهبوط الحاد في إنتاج الحرير هناك، وارتفاع أسعار الحرير إلى أربعة أضعاف(٤١) ما كانت عليه إلى تنشيط الإنتاج السوري، فتوضح قيمة الصادرات من بيروت في الخمسينات(٤٢) احتمال زيادة الإنتاج في ذلك العقد. وما ترتب على ذلك من زيادة كبيرة في الإنتاج (نحو أربعة أضعاف فيما بين ١٨٦١ و ١٩١٠)(٤٣). ويقدم لنا روبن ـ نقلاً

وفقاً لـ: Volney, *Travels Through Syria and Egypt in the Years 1873, 1874, 1875*, vol. 2, p.72,
أنتج لبنان عام ١٨٧٥ ثلث ما يحتاج إليه من الغلال فقط، ولكن الرقم الأخير يبدو أكثر دقة. أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١ من هذا الفصل.

(٣٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch by Campell, 17 February 1837,» (FO 266 / 11).

(٣٧) Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), p. 265; A. Cunningham, ed., *The Early Correspondance of Richard Wood* (London:[n. pb.], 1966), p. 50; Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 134, and John Carne, *Syria, the Holy Land, Asia Minor*, 2 vols. (London: London Printing and Publishing, 1861 - 1863), vol. 1, p. 23.

وفقاً لما يذكره المرجع الأخير صدّرت طرابلس من قبل ٨٠٠ قنطار في السنة بسعر ٨٠ جنيهاً للقنطار.

(٣٨) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 12 March 1850,» (Beyrouth), vol. 6.

(٤١) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Moore to Secretary of State, 10 October 1856,» C 8.

أنظر أيضاً: مقدمة الفصل الثالث والجدول رقم (٣ ـ ٧) من هذا الكتاب.

(٤٢) أنظر: الفصل الثالث، القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الكتاب.

(٤٣) مبيّن في: الفصل الثالث، القسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الكتاب.

عن تقرير قنصلي ألماني ـ التوزيع التالي لإنتاج الشرانق عام ١٩٠٩: لبنان وبيروت ٢٨٠٠ طن، طرابلس ٦٠٠، السويدية ٦٠٠، أرسوس ٤٥٠، اسكندرونة ٢٠٠، اللاذقية ٢٠٠طن(٤٤).

وكان هناك أيضاً تغير في نوعية صادرات الحرير، فقد كان لبنان ـ يصدر تقليدياً ـ خيوط الحرير. ففي الفترة ١٨٦٨ ـ ١٨٧٦ صدّر بيض القز إلى فرنسا(٤٥). وأهم من ذلك الانتقال من تصدير الخيوط إلى تصدير الشرانق الذي لوحظ فعلاً في عام ١٨٥٠(٤٦). فقد كانت الشرانق مربحة تغلّ ربحاً «٤٠ أو ٤٥ أو ٥٠ بالمائة»(٤٧)، بسبب تحسين وسائل التجفيف التي أدت إلى انقاص الوزن بمقدار الثلثين؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت معامل حل الحرير تعاني من حقيقة أن الأجور كانت «أعلى من مثيلتها في فرنسا» وأن العمال كانوا أقل مهارة(٤٨). غير أن معامل حل الحرير استمرت في حل القسط الأكبر من الشرانق، وحول عام ١٩١٣ بلغت نسبة ما تم حله حوالى ٨٥ بالمائة وصدّر ١٥ بالمائة فقط في حالته الخام(٤٩).

واتساع الطلب أدى إلى انتشار زراعة التوت، وقد أشار قنصل فرنسي عام ١٨٥٣ إلى أنه بينما كان جبل لبنان والسهول المحيطة ببيروت قد قدمت من قبل كميات كافية بأسعار مربحة، فقد أصبح من الضروري توسيع نطاق التجارة ـ إلى حاصبيا وانطاكية حيث المنافسة أقل ـ للحصول على الشرانق بأسعار تغل ربحاً(٥٠). ومن حلب جاء في أحد التقارير أنه تم تصدير ٥٠ صندوقاً من الحرير من منطقة وادي العاصي عام ١٨٦١، ولكن ارتفعت الكمية إلى ٣٠٠ صندوق عام ١٨٧١ تبلغ قيمتها ١,٨ مليون قرش(٥١). ومرة أخرى، وردت إشارة عام ١٨٧٩ إلى أن إنتاج الحرير انتشر في منطقة اسكندرونة: وزادت الصادرات من ١٤١ طناً قيمتها ٧١ ألف جنيه في عام ١٨٩٧ إلى ١٦٢ طناً قيمتها ٨٣ ألف جنيه في عام ١٨٩٨(٥٢). ولكن قرب نهاية الفترة، ازداد التعبير عن التشاؤم بسبب المنافسة الكبرى اليابانية والصينية، وعدم الكفاءة النسبية في إنتاج الحرير في لبنان من جانب القناصل الفرنسيين والإنكليز، وخبير الحرير دوكوسو والشاعر ج. أ. فليكر. وقد أشار

(٤٤) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 50.

(٤٥) B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s. n.], 1984), pp. 32 - 33.

(٤٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1850 (Beyrouth), vol. 6.

(٤٧) Labaki, Ibid., p. 42, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 4 April 1851,» (Beyrouth), vol. 6.

(٤٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 14 November 1852,» (Beyrouth), vol. 6.

(٤٩) Ruppin, «Syrien als Wirstchaftsgebiet,» p. 50.

(٥٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 24 February 1853,» (Beyrouth), vol. 6.

(٥١) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, «Aleppo».

(٥٢) Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, «Aleppo».

الأخير إلى أنه قد تم استبدال أشجار البرتقال بأشجار التوت(٥٣). ولكن في الحقيقة كان قطع أشجار التوت لاستخدامها كوقود في الحرب العالمية الأولى، ومنافسة الخيوط الصناعية، هي التي قضت على الحرير في لبنان.

وتولى الفلاحون تربية دود القز، وأغلبهم من مسيحي لبنان. وحتى عام ١٨٤٠ كان البيض المحلي هو الذي يستخدم، ثم بدأ بعد ذلك التاريخ استيراد البيض من إيران وإيطاليا وغيرهما. وفي السبعينات أصاب مرض الفليل دود القز، ولكن ما لبثت سوريا أن حصلت على بيض «معقم» من «معهد القز» في بروسه الذي أسسته إدارة الدين العثماني العام في ١٨٨٨، ومن فرنسا، ولم يتم تسجيل أي إصابة أخرى بهذا المرض بعد ذلك(٥٤). وكان السماسرة يمدون الفلاحين بالبيض، كما كانوا يدفعون إليهم بعض المال مقدماً (بمعدل ٢٠ بالمائة أو أكثر) ويشترون جانباً من المحصول بأسعار محددة مقدماً، وكان الصندوق الذي يحتوي على ٢٥ بيضة ينتج ما بين ٢٥ ـ ٣٠ كيلوغراماً من الشرانق الطازجة، ثم توضع الشرانق بعد ذلك في أفران لقتل الدودة، ثم يتم تعريضها للبخار أو وضعها في أحواض فيها ماء حتى تذوب المادة الصمغية في الشرانق، ثم يتم تجفيفها وكبسها بعد ذلك، فتنتج كل ٣ كيلوغرامات من الشرانق الطازجة كيلوغراماً واحداً من الشرانق الجافة. وبعد حلها تنتج كل خمسة كيلوغرامات من الشرانق الجافة كيلوغراماً واحداً من الخيط، يستهلك منه نحو ١٥ بالمائة في سوريا ثم يخصص الباقي للتصدير(٥٥). وكان هناك أكثر من ٧٠ بيتاً تعمل في التصدير، من بينها سبعة من أكبر البيوت كانت تتولى تصدير ٧٢ بالمائة فيما بين الأعوام ١٩٠٤ و ١٩١٠، وتولت البيوت اللبنانية تصدير ٧٠ بالمائة (معظمها للمسيحيين) وصدّرت البيوت الأجنبية ٣٠ بالمائة كانت معظمها فرنسية. وكانت للبيوت الكبرى صلات وثيقة بشركات الحرير في ليون وبالبنوك الفرنسية والمحلية، وكان سعر الحرير اللبناني يتبع سعر حرير ليون(٥٦).

ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن صادرات الحرير كانت أقل تعرضاً للإعاقة من غيرها من المحاصيل الأخرى(٥٧) بسبب ارتفاع قيمتها وصغر حجمها وقربها من الساحل. فقد بلغت

(٥٣) Great Britain, Accounts and Papers 1912 / 13, vol. 100, «Beirut».
أنظر أيضاً: Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 250 - 251, and Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 50.

(٥٤) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 32 - 38, and Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 256.

(٥٥) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Robeson to Secretary of State, 1 September 1883,» (T 367. 15).

(٥٦) أنظر: Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 154 - 155; Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 38 - 76, and Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 49 - 50.
وأنظر جدولاً بالأسعار في: Labaki, Ibid., p. 68.

(٥٧) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١ من هذا الفصل.

تكاليف نقل بالة من الحرير (زنة مائة كيلوغرام) عام ١٨٩٠ من الكورة إلى طرابلس ٤٤,٨٦ فرنكاً فقط ـ في صورة جمارك وتكاليف تعبئة أساساً، ويكلف نقلها إلى مارسيليا ٢٥ فرنكاً أخرى، و ١٥ فرنكاً للتأمين، فتكون جملة الكلفة ٨٧ فرنكاً(٥٨)، أي أقل من فرنك واحد للكيلوغرام ـ مقارنة بسعرها الذي تراوح بين ٤٠ و ٥٠ فرنكاً. كذلك كان الحرير يخضع لضرائب أقل: فقد كان لبنان الذي ينتج القسط الأكبر من الحرير معفياً من العشر، وفي المناطق الأخرى كان العشر على الحرير ١٢,١٣ بالمائة بدلاً من ١٢,٦٣ بالمائة على المحاصيل الأخرى، بسبب الجهود التي بذلتها إدارة الدين العام لتشجيع إنتاجه(٥٩).

وربما كان مجيء القطن إلى سوريا متأخراً قليلاً عن مجيء الحرير، ولكنه ما لبث أن أصبح من الصادرات الرئيسية إلى أوروبا، وظلّ كذلك طوال القرن الثامن عشر. وإضافة إلى ذلك وفرت للصناع الحرفيين السوريين العديدين حاجتهم(٦٠)، وفي عام ١٨٣٣، قدّر بوالكونت محصول القطن السوري بـ ٢٥٠٠ طن متري و (٢٥٠٠ أخرى في أضنه)، وفي عام ١٨٣٨، قدره باورنغ بـ ٢٢٠٠ طن في عكا ونابلس، و ٥٠٠ في منطقة حلب (وما بين ٢٥٠٠ و ٣٠٠٠ في أضنة)(٦١).

ولعل هذه الأرقام تعكس زيادة في الإنتاج تحت الحكم المصري، ويبدو أنه قد حدث نقص بطيء في الإنتاج. فمن ناحية، واجهت سوريا منافسة من جانب القطن الأمريكي والهندي والمصري الأجود نوعاً أو الأرخص ثمناً. ومن ناحية أخرى كان هناك تدهور في الحرف السورية هز السوق الداخلية، وعندما استعادت نشاطها كان اعتمادها على الغزل المستورد(٦٢). كذلك كانت هناك صعوبات أخرى، فقد ذكر القنصل البريطاني في تقرير عام ١٨٥١، أنه يحاول إدخال بذور القطن الأمريكي إلى دمشق بمساعدة السلطات العثمانية، حتى يجعل إنكلترا أقل اعتماداً على أمريكا في القطن، وبعد بضعة شهور أثبتت التجربة التوصل إلى إنتاج قطن أجود «ليس أسوأ من القطن الذي يزرع في فلوريدا» ولكن «طبيعة الكسل عند الوطنيين» جعلتهم لا يعيرون التطور التفاتاً(٦٣). وعلى كل، كان زميله في يافا ـ

---

(٥٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Notes on Commerce,» June 1890 (Beyrouth), vol. 10.

(٥٩) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, pp. 70 - 71.

(٦٠) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٦١) Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883*, p.265, and Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, pp. 13, 14, 58 and 134.

أرقام هذا المصدر الأخير تبدو متناقضة. وفي عام ١٨٤٢، قدّر أن من إجمالي إنتاج نابلس وعكا والسامرة، صُدِّر الثلث إلى أوروبا واستُهلك الباقي محليّاً، أنظر:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3.

(٦٢) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(٦٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Wood to Palmerston, 21 January and 10 November 1851,» (FO 78 / 872).

في الوقت نفسه ـ يصف «الهمة» التي بذلت في زراعة القطن ويذكر أنه قد تم شحنه من يافا للمرة الأولى، ولكنه لم يحقق ربحاً لأن عبواته كانت كبيرة الحجم وخفيفة وتحتاج إلى آلات للحلج[٦٤].

وتكشف الإجابات عن استبيان عام ١٨٥٧ عن نقص عام، فقد درجت يافا على تصدير ٥٠٠ بالة سنوياً، ولكن تم إهمال القطن الآن لمصلحة البرتقال، والقمح، والسمسم، واستخدمت الأنواع الرديئة من البذور (رغم أن زراعة القطن الأمريكي كانت ممكنة) واستخدم الري[٦٥]. وفي ولاية حلب كان مقدار القطن الذي زرع قبل عشرين عاماً من ذلك التاريخ يبلغ ثلاثة أضعاف ما كان يزرع عندئذٍ، ولكن الطلب المحلي تناقص بسبب استيراد الغزل، وما سبّبه البدو من اضطراب الأمن. وكان الإكر الواحد يحتاج إلى ٤٥ رطلاً من البذرة ويغل ٨٠٠ رطلاً من القطن النظيف، وكانت البذور رديئة، غير أن تجارب استخدام البذور المصرية حققت نجاحاً، واستخدمت المحالج والمكابس المماثلة لتلك التي كانت تستخدم في أوروبا وآسيا في السنوات الأخيرة، وكان إنتاج شمال سوريا عادة يزيد على ٤٠٠ طن من القطن النظيف[٦٦]. وفي بيروت «اختفت زراعة القطن مؤخراً، وحلّت مكانها زراعة السمسم في كثير من المناطق»[٦٧]. وكانت السهول التي تقع بين نابلس والبحر، ومساحتها حوالى ١٥ ألف إكر، تزرع قطناً، «ولكن ذلك يتوقف على كمية المطر»، وغلة الإكر نحو ٢٠٠٠ رطل[٦٨]، يفترض أنه قطن غير محلوج (أي ما يعادل نحو ٦٥٠ رطلاً بعد الحلج).

وأدى الارتفاع الحاد في أسعار القطن بسبب الحرب الأهلية الأمريكية إلى اتساع كبير في زراعة القطن، على نحو ما حدث في مناطق أخرى من الشرق الأوسط[٦٩]. ففي عام ١٨٦٢، ارتفع سعر القطن في حلب من $4\frac{1}{2}$ بنسات للرطل إلى شلن واحد وتسع بنسات، وازدادت المساحة المزروعة قطناً خمسة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وقاربت الصادرات إلى أوروبا الأربعة ملايين رطل. وكان هناك توسع مماثل في السهل الساحلي اللبناني على حساب إنتاج الغلال، وبلغ إجمالي ناتج زراعة القطن نحو تسعة آلاف طن قيمتها

---

(٦٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Kayat to Palmerston, 20 August 1850,» (FO 78/839), and «2 May 1851,» (FO 78/874).

(٦٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Reply to Questions from Cotton Supply Association, Manchester,» (FO 78 / 1246).

(٦٦) Ibid., (FO 78 / 1297).

(٦٧) Ibid., (FO 78 / 1298).

(٦٨) Ibid., (FO 78 / 1384).

(٦٩) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٧ من هذا الفصل؛ Issawi, ed.: *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 416 - 419; *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), pp. 244 - 247, and *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 232 - 243.

تسعة ملايين فرنك[٧٠]. ولكن انتهاء الحرب أدى إلى هبوط بالإيقاع نفسه في الأسعار ـ ٢٥ بالمائة خلال أسبوعين في يافا، وعاد إلى سعر يراوح بين ٦ و ٩ بنسات للرطل في حلب عام ١٨٦٨ ـ ونقصت المساحة المزروعة قطناً[٧١]. وزادت هجمات الجراد من دمار المحصول، وذكر القنصل البريطاني أنه لما كان «القطن يحتاج إلى مصدر أكبر لرأس المال من غيره من المحاصيل»، وكانت الضرائب عليه مرتفعة، فضّل الفلاحون زراعة القمح والشعير، وخصصوا مساحة صغيرة فقط للقطن وذلك «للمحافظة على الدورة الزراعية الضرورية للمحاصيل، للإبقاء على الأرض في حالة جيدة»[٧٢]. ومن الناحية العملية تركت زراعة القطن في جنوب سوريا، ولكن بذلت محاولات ناجحة عام ١٩٠٩ لزراعة أنواع مختلفة من القطن المصري في وادي الأردن[٧٣]، وفي عام ١٩١٣ كان إنتاج القطن في ولاية حلب نحو ٢٠٠٠ طن، وفي فلسطين واللاذقية ١٠٠٠ طن، قيمتها جميعاً ٣,٥ ملايين فرنك[٧٤].

وكانت الحمضيات تزرع في السهول الساحلية السورية منذ مطلع العصور الوسطى، ولكن انتشرت زراعتها في القرن التاسع عشر مع فتح أسواق التصدير في تركيا واليونان أولاً، ثم في بريطانيا وروسيا. وفي عام ١٨٥٦، أنتجت يافا نحو ٢٠ مليون برتقالة، وصدرت في العام نفسه ثلاثة ملايين برتقالة بلغت قيمتها ٣٧٥٠ جنيهاً، وفي عام ١٨٥٩ صدرت ستة ملايين قيمتها عشرة آلاف جنيه، وفي العام نفسه صدرت طرابلس ما قيمته ١٥ ألف جنيه. وكانت الحيازات الصغيرة هي السائدة، وكان الإيجار يدفع نقداً تاركاً لصاحب الأرض ١٠ بالمائة عائداً على رأس المال[٧٥]. وبحلول عام ١٨٨١، صدّرت يافا ١٧١ ألف صندوق (في كل منها نحو ٣٠٠ برتقالة) قيمتها ٥٠ ألف جنيه، وفي عام ١٨٨٧، صدّرت بيروت وصيدا وطرابلس ما يربو على ٣٠ ألف صندوق[٧٦]. وفي عام ١٨٩١، صدّرت يافا ٢٧٠ ألف صندوق قيمتها ١٠٨ آلاف جنيه، وبعد إقامة خطوط البواخر المباشرة مع إنكلترا نقصت تكاليف النقل وارتفعت الأسعار، وتم تصدير ١,٣ مليون صندوق فيما بين ١٩١١ و١٩١٣ قيمتها ٢٦٧ ألف جنيه، وفي عام ١٩١٢ صدّرت طرابلس

---

(٧٠) Great Britain, Accounts and Papers: 1886, vol. 69, «Aleppo»; 1872, vol. 58, «Syria»; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1863 (Beyrouth), vol. 8, and Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 41.

(٧١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kayat to Russell, 15 March 1865,» (FO 78 / 1874), and Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(٧٢) Great Britain, Accounts and Papers 1868 / 69, vol. 60, «Aleppo».

(٧٣) Great Britain, Accounts and Papers 1910, vol. 103, «Beirut».

(٧٤) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 41 - 42.

(٧٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Report for 1857,» (FO 78 / 1387); «Report for 1859,» (FO 78 / 1449); Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Tripoli,» and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Reply to Questionnaire,» (FO 78 / 1419).

(٧٦) Great Britain, Accounts and Papers 1882, vol. 71, «Jaffa,» and United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Report for 1887,» (T 367. 17).

وصيدا ٢٢٠ ألف صندوق(٧٧). وزاد عـدد البساتين في المنطقة المجاورة ليافا، متوسط المساحة إكران ـ ٣ إكر، مـن نحو ٣٤٠ بستاناً عام ١٨٨٠ إلى نحـو ألف بستان في ١٩١٢، وإذ ذاك كـان المزارعون اليهـود يملكون نحـو الثلث. وكان الري يتم باستخدام السواقي أولاً، ثم استخدمت المضخات التي تعمل بالنفط منذ ١٩٠٠. وفي عام ١٨٨٠، قدرت كلفـة البستان مـا بين ٤٠ و ٥٠ ألف فرنـك، تعطي عـائـداً سنويـاً مـا بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ فرنك(٧٨). وفي عام ١٩٠٧، قدرت قيمة بستان مساحته ٢٥ إكراً بمبلغ ٤٣٤٨ جنيهاً من المنشآت وتكاليف الصيانة والفوائد التي تدفع حتى نهاية السنـة الخامسة، وفي السنة السادسة تغطي العائدات الكلفـة، واعتباراً مـن السنة الثامنة يحقق ٣٢٠ جنيهاً ربحاً سنوياً(٧٩).

وجـاء التبغ إلى سـوريا في أوائـل القرن السابع عشر، واستقرت زراعته حول اللاذقية عند حـلول القرن الثامن عشـر، وفي منطقة صيـدا حول عـام ١٨٠٠(٨٠)، وفي عـام ١٨٣٣ قـدر إنتاج سوريا من التبغ بـ ٤٥٠٠ طن تساوي ٦,٣ ملايين فرنـك، وفي عام ١٨٤٣ قدّر بـ ١٨٦٧ طناً تساوي ١,٧ مليـون فرنك، وكـان يأتي بمقادير متساوية تقريباً من طرابلس، والكورة، واللاذقية، وصـور، وصيـدا(٨١)، وكـانت تصدّر منه كميات قليلة إلى مصر(٨٢). وفي الستينات صدّرت بعض الكميات إلى إنكلترا، إضـافة إلى ٣٥٠ طناً صدّرت إلى مصر(٨٣). ولكن قيام «مصلحة التبغ» باحتكار تجارته في عام ١٨٧٤، أدى إلى تـدهور كبير في الإنتاج والصادرات. وبحـلول عام ١٨٨٨ اختفى إنتاجه مـن لبنان، ولكن صدّرت ٢٠٠ طن من اللاذقية(٨٤). وفي عـام ١٩١١، كان الإنتاج الإجمالي ١٣٠٠ طن تساوي نحـو

---

(٧٧) Great Britain, Accounts and Papers: 1892, vol. 82, «Jerusalem,» and 1914, vol. 95, «Jerusalem» and «Beirut».

(٧٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1880, vol. 73, «Beirut,» and 1910, vol. 85, «Palestine».

وفي عام ١٨٥٦ كان ثمن الأرض ١٠ جنيهات للإكر، وقد ازدادت قيمتها نتيجة زيادة أسعار الإنتاج وحسن الإدارة مؤخراً. أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Reply to Questionnaire,» (FO 78 / 1419).

(٧٩) أنظر التفاصيل في: Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 116, «Palestine».

وعن التكاليف والعوائد عام ١٨٩٣، أنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 91, «Jerusalem».

(٨٠) أنظر: أنظر: القسم ثالثاً، النص ٣ من هذا الفصل.

(٨١) المصدر نفسه.

(٨٢) Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883*, p. 265; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Tobacco,» 1843 (Beyrouth), vol. 4, and Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 93.

(٨٣) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(٨٤) Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, «Beirut,» and France, Ministère =

خمسة ملايين فرنك، جاء معظمه من اللاذقية، والباقي من صيدا والساحل اللبناني، وصدّر الجانب الأكبر من المحصول إلى إنكلترا ومصر(٨٥).

والمحاصيل النقدية الأخرى كانت السمسم، وزيت الزيتون، والكروم. وفي الفترة من ١٨٤١ ـ ١٨٤٤، زاد إنتاج السمسم في المنطقة التي تدخل ضمن دائرة القنصلية الفرنسية في بيروت، من ٩٧٠ طناً إلى نحو ٢٠٠٠، كان يستهلك نحو نصفها محلياً، وكان السمسم مربحاً جداً ويحل محل القطن والمحاصيل الأخرى(٨٦). وفي عام ١٩١٣ قدّر الإنتاج الإجمالي لسوريا من السمسم بثلاثين ألف طن تساوي ١٢ مليون فرنك، صدّر منها نحو النصف، والمحصول مربح، إلا أنه عرضة للتلف نتيجة الجفاف(٨٧). وفي عام ١٨٧٢ كان إنتاج زيت الزيتون في السنة العادية يقدر بـ ٧٥٠٠ طن متري، وبعد ذلك تمت زراعة الكثير من أشجار الزيتون، وبصفة رئيسية على المنحدرات الغربية للجبال(٨٨)، وبحلول عام ١٩٠٩ زاد المحصول إلى ٢٢ ألف طن(٨٩). وكانت الكروم تزرع أيضاً على المرتفعات، وكان النبيذ يصنع في لبنان(٩٠) وفي المستوطنات اليهودية في فلسطين.

وإذا ألقينا نظرة على الأنشطة الأساسية الأخرى، نجد أنه في ولاية بيروت عام ١٩٠٢، «الغابات الخمس التي كانت موجودة منذ ثلاثين عاماً أو أربعين آخذة في الاختفاء»، بسبب قطع أشجارها من أجل صناعة الفحم النباتي. وفي لبنان، كانت الغابات تغطي عادة ٤ بالمائة من المساحة، ولكن مساحتها نقصت نقصاً شديداً لإفساح المجال لزراعة التوت وأشجار الفاكهة الأخرى. وقدّر روبن المردود السنوي للغابات بخمسة ملايين فرنك، ومن المصايد بعشرة ملايين فرنك. وكانت مصايد الاسفنج نشطة(٩١)، ففي عام ١٨٤٢ عمل في صيد الإسفنج نحو ٤٣ قارباً حملت ٢١٥ رجلاً وقد جاءت من طرابلس والبترون وإرواد واللاذقية، إضافة إلى عدد مماثل من الأرخبيل اليوناني. وفي عام ١٨٦٥، كان هناك ١٥٠ قارباً وعدد مماثل من اليونان، وقدّر الانتاج بـ ٣٨ ألف كيلوغرام تساوي

= des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» 1888 (Beyrouth), vol. 10.

أنظر أيضاً: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 249 - 251

وللأمثلة على نتائج احتكار التبغ، أنظر: Wilson, *Peasant Life in the Holy Land*, pp. 216 - 217.

(٨٥) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 43.

(٨٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Reply to Questionnaire, 6 November 1844,» (Beyrouth), vol. 4.

(٨٧) Ruppin, Ibid., p. 39.

(٨٨) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٦ من هذا الفصل.

(٨٩) Ruppin, Ibid., p. 146.

حيث يقدّم توزيعاً له. للإطلاع على وصف لزراعة الزيتون، أنظر:
Wilson, *Peasant Life in the Holy Land*, pp. 226 - 232.

(٩٠) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١١ من هذا الفصل.

(٩١) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢ من هذا الفصل.

٦٠٠ ألف فرنك[٩٢]. وبحلول عام ١٩١٢ نقص عدد القوارب ـ على أي حال ـ إلى ٨٠ قارباً، وكان الإنتاج يساوي ٨٠ ألف فرنك فقط، فقد هاجر الصيادون اليونانيون إلى الولايات المتحدة[٩٣].

٢ ـ العراق

إن ما نعرفه عن العراق أقل كثيراً مما نعرفه عن سوريا، ولكن هناك حقيقتان واضحتان: أولاً، أن فيه مساحة أكبر من الأراضي غير مستخدمة ولكنها قابلة للزراعة بسهولة؛ وثانياً، إن النقل النهري جعل نقل الإنتاج إلى الساحل أرخص وبخاصة بالنسبة إلى الحمولات الثقيلة ـ ورغم ذلك حالت التكلفة المرتفعة للنقل ـ حتى نهاية الفترة ـ دون امتداد الزراعة إلى مساحات كثيرة[٩٤]، ومن ثم، بمجرد إقرار القليل من النظام وفتح الأسواق أمام القمح والشعير العراقيين، يمكن توسيع المساحة المزروعة توسيعاً كبيراً بما يترتب، على ذلك من زيادة المحصول. وقدمت الزيادة في تعداد السكان وتوطين البدو قوة العمل الضرورية[٩٥] وأرقام الصادرات تشير إلى أن ذلك قد حدث بعد افتتاح قناة السويس[٩٦].

وجاءت الزيادة بالتأكيد من المنطقة الخاضعة للري. وخلال الفترة موضوع الدراسة ظلت تلك المنطقة خاضعة لبطش دجلة والفرات. وقد ظل النهران يغيّران مجراهما ويغمران الريف، بسبب قصر المسافة بين الجبال التي يستمدان منها مياههما والسهل، وبسبب شدة تياراتهما وما يحملانه من كميات هائلة من الطمي[٩٧]. وفي المتوسط، شهد كل عام من ثلاثة أعوام فيضاناً، ووقعت فيضانات شديدة على فترات[٩٨]. ويمكن ملاحظة ثلاث نقاط أخرى:

أولاً، تصل ذروة الفيضان في النهرين في أيار/ مايو، حين يكون الوقت متأخراً جداً بالنسبة إلى محاصيل الشتاء ومبكراً جداً بالنسبة إلى محاصيل الصيف.

---

(٩٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Report on Trade,» 17 September 1842 (Beyrouth), vol. 3, and «Report on Sponge Fisheries,» 3 December 1865 (Beyrouth), vol. 8.

ولوصف تفصيلي، أنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1874, vol. 66, «Beirut», «Report on Sponge Fisheries».

(٩٣) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 125 - 126.

(٩٤) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٩٥) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٩٦) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٩٧) بيّن ولكوكس التناقض بين مصر والعراق، في:
William Willcoks, *The Irrigation of Mesopotamia,* 2 vols. (London: [n. pb.], 1911); 2nd ed. (London; New York: E. and F. Spon, 1917).
أنظر أيضاً: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 129 - 130 and 191 - 197.

(٩٨) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النصين ٦ و٧ من هذا الكتاب.

ثانياً، ارتفاع نسبة الملح فيهما وارتفاع نسبة تبخّر الماء المودع في الريف المجاور لهما أنتج قدراً كبيراً من الملوحة، وجعل الكثير من الأراضي غير صالحة للزراعة. وثالثاً، زاد من ضخامة المشكلة، طمر الترع القديمة وتدمير أعمال الري الأخرى بإغلاق بعض مسارب المياه الزائدة وهناك مثال واضح على تغيّر المجرى نجده في الفرات الأدنى: فحتى نهاية القرن التاسع عشر التقى الفرات بدجلة عند القرنة، ليكوّنا شط العرب، ولكن هذا الالتقاء الآن عند قرمة علي، التي تقع على بعد ٥٠ كيلومتراً أسفل المجرى على مقربة من البصرة[٩٩]. وفي ما يتعلق بالفيضانات، إضافة إلى الفيضانين المهولين عام ١٨٢٢ وعام ١٨٣١[١٠٠]، تحطمت جسور دجلة في أيار/ مايو ١٨٧٤ شمال بغداد للمرة الثانية خلال ثماني سنوات، وأُغرقت مساحة ٢٥ ميلاً طولاً وما بين ٣-١٢ ميلاً عرضاً، ودمرت محاصيلها، وبعد ذلك بأسبوعين فاض الفرات أيضاً مدمراً المحاصيل. وبعد ذلك في نيسان/ ابريل ١٨٨٤، أحاط دجلة ببغداد ببحيرة طولها ١٥ ميلاً وما بين الميل والميلين عرضاً، وأدى إلى دمار محاصيل قدرت قيمتها بما يراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف جنيه، وهدد المنطقة بخطر الملاريا[١٠١]. وفي عام ١٩٠٧ أغرق الفرات القسم الغربي من بغداد، وفي الوقت نفسه فاض دجلة على القسم الشرقي، مسبباً دماراً شديداً[١٠٢].

وحتى قرب نهاية الفترة يبدو أن الري قد تدهور. ففي نهاية القرن الثامن عشر حفرت ترعة الهندية لتجرّ الماء من الفرات إلى النجف[١٠٣]. وفي عام ١٨٥١ تحطم سد الهندية وتدفق منه ماء الفرات[١٠٤]. وفي عام ١٨٥٨، بني سد جديد لتوفير المزيد من المياه وتوسيع المساحة المزروعة، ولكنه تصدع لدى أول فيضان عام ١٨٥٩، وبني سد أكثر طموحاً في فترة ١٨٨٨ - ١٨٩٠، تحطم أيضاً في عام ١٩٠٤، وفي عام ١٨٦٣ استدعت الحكومة ثلاثة مهندسين من مصر لدراسة حاجات الري، ولكن لا يبدو أنهم أنجزوا شيئاً[١٠٥].

وفي الوقت نفسه كان العمل قائماً على قدم وساق في حفر ترعة السقلاوية، وهي ترعة قديمة جداً تربط الفرات ودجلة على بعد ستة كيلومترات جنوب بغداد، وتخدم الري

---

(٩٩) أنظر الخريطة في:
Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf,* prepared by the Oxford Sub - Centre, Geographical Handbook series (London: The Division, 1944), p. 62.

(١٠٠) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ٤ من هذا الكتاب.

(١٠١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Herbert to Elliot, 6 May 1874 and 20 May 1874,» (FO 195 / 1030), and «Plowden to Dufferin, 17 April 1884,» (FO 195 / 1030).

(١٠٢) أحمد سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنية، ٣ ج (بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٦٣-١٩٦٦)، ج ٢، ص ٤٠٢ - ٤١٠.

(١٠٣) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢٧ من هذا الفصل.

(١٠٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 7 May 1851,» (FO 195 / 367).

(١٠٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Delaporte to Drouyn, 1 August 1863,» (Baghdad), vol. 12.

والملاحة معاً. وتزايد طفح الترعة مهدداً كلاً من بغداد والأراضي الزراعية، فتم بناء سد عليها في عام ١٨٤٧ / ١٨٤٨. وقد وفر هذا السد الحماية لبغداد ولكنه قطع المواصلات والري. وفي عام ١٨٧١، سعى مدحت باشا إلى إعادة الترعة القديمة، ولكن الأعمال الخاطئة أدت إلى أن يصب الفرات في الهندية ودجلة، وكان لا بد من بناء أعمال أخرى بتكاليف باهظة(١٠٦). وإلى الجنوب، كانت المستنقعات الواسعة بين سوق الشيوخ والبصرة «تدين بوجودها إلى إهمال إصلاح الجسور التي كانت موجودة من قبل على الفرات من سوق الشيوخ إلى القرنة»(١٠٧). وفي عام ١٨٨٦ حفرت ترعة طولها عشرة كيلومترات أسفل الكوت لجرّ المياه إلى ترعة الدجيلة وري الأراضي التي اشتراها السلطان مؤخراً، ولكنها أثارت خطورة سحب المزيد من المياه من دجلة، وخفض منسوب النهر، وتدمير منطقة العمارة وإعاقة الملاحة(١٠٨).

وعلى أي حال، لم يحل ذلك كله دون اتساع الزراعة، فمع بداية القرن التاسع عشر كانت الزراعة النظامية قاصرة على المنطقة حول البصرة حيث تولى نظام بديع للري يعتمد على المد، ري بساتين النخيل والحقول الأخرى(١٠٩) حتى ديالة والحلة وكربلاء، حيث بقيت الترع، إلى مناطق صغيرة على الفرات بين عنّة وهيت، والمنطقة التي ترويها الأمطار بين أربيل وكركوك والموصل ودياربكر التي تحرسها الحاميات التركية. أما بقية أنحاء البلاد فكانت تخضع للزراعة الانتقالية التي يمارسها البدو الذين اتبعوا شكلاً بسيطاً من أشكال الري بسد مجرى النهر بحصير من حزم البوص المدعّمة بالأغصان والطين. ومعظم الأراضي تزرع محاصيل شتوية وغالباً تنفرد بزراعة القمح والشعير(١١٠). والقسم الجنوبي من البلاد لا يكفي حاجته من القمح والشعير، ولكنه ينتج فائضاً من الأرزّ والتمور(١١١).

وثمة وصف كتب عام ١٨٦٦ يبين أن تغيراً محدوداً قد حدث(١١٢): وذكر أنه «تنتج أراضي المستنقعات المنخفضة الأرزّ. وفي الحلة وعبر المناطق الآهلة بالسكان بين النهرين يزرع القمح والشعير والذرة الصفراء والذرة، كما تزرع أيضاً في الأراضي الواقعة شرق دجلة حتى سفوح الجبال من أربيل

---

(١٠٦) Great Britain, Accounts and Papers 1878 / 79, vol. 72, «Baghdad,» and سوسة، فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنية، ج ٢، ص ٣٨٩ - ٤٠١، وأنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ٢٩ من هذا الفصل.

(١٠٧) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».

(١٠٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Lynch to Consul, 22 September 1866,» (FO 195 / 1546).

(١٠٩) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢٨ من هذا الفصل.

(١١٠) Saleh Haider, «Land Problems of Iraq,» (Ph.D. Dissertation, London University, 1942), p. 223; Owen, *The Middle East in the World Economy*, p. 32, and Hanna Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978), pp. 63 - 67 and map.

(١١١) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الكتاب.

(١١٢) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad».

إلى ديالة. وأسفل الكوت على ضفتي دجلة، توجد زراعات قليلة أو لا توجد زراعات على الإطلاق حتى تصل إلى المستنقعات فوق القرنة التي يسكنها عرب البومحمد الذين يزرعون الارز بكميات كبيرة. والأراضي التي تقع أسفل القرنة إلى البحر على ضفتي شط العرب مخصصة تماماً في الغالب لزراعة التمور. ولما كان التصدير محدوداً، فإن انتاج الغلال يحدده الاستهلاك المحلي، ولما كانت المواسم السيئة نادرة التكرار، فإن الأسعار تحتفظ بمعدلات متساوية من سنة إلى أخرى.

وهي تتأثر أساساً بالإرتفاع غير المناسب لمياه النهرين بالغرق أو بفترات الاضطراب غير العادية.

وفي الوقت الراهن، الزراعة كالسكان المستقرين، قاصرة على المناطق المجاورة للمدن والقرى الواقعة على طرق التجارة الكبرى، وعلى الأقاليم التي تروى بالترع وهي محدودة الاتساع. والريف الأوسط تسكنه قبائل البدو الذين لا يعملون أبداً بالزراعة، كما يقيم بدو العرب شبه المستقرين الذين يغيّرون موطن استقرارهم سنوياً في حدود معينة ويزرعون غلالاً تكفي فقط لاستهلاكهم».

وعلى كل، في عام ١٨٧٨، ذكر غيري، أنه خلال السنوات الـ ١٥ ـ الـ ٢٠ السابقة «أخضع العرب لما يشبه التوطين والزراعة تتوسع تدريجياً»، وفي الوقت نفسه أشار القنصل البريطاني إلى أن البدو وبخاصة المنتفق يقيمون أدوات رفع المياه على دجلة فوق العمارة ويتجهون إلى الاستقرار(١١٣). وفي عام ١٨٨٨، تحدث القنصل البريطاني عن «استبدال القمح بالأرزّ في البلاد» الواقعة حول البصرة، وما ترتب عليه من انخفاض الملاريا(١١٤). وفي عام ١٨٩٣ قدّر القنصل كمية التمور والغلال المنقولة من البصرة بالقوارب المحلية برقم كبير غير مسبوق هو مائة ألف طن تساوي نحو نصف المليون جنيه(١١٥). وفي عام ١٩٠٨، قررّ موظف بريطاني سافر من استانبول إلى البصرة أنه «منذ ١٨٧٢ اتسعت الزراعة كثيراً»، والمادة المتاحة عن أسعار بساتين النخيل قرب بغداد وعلى طول شط العرب تشير إلى زيادة حادة بعد عام ١٨٨٠(١١٦).

ونقتبس هنا بعض التقديرات من محمد سلمان حسن ـ ففي الستينات والسبعينات كان المحصول السنوي للتمور نحو ٣٠ ألف طن، والصادرات نحو ١٠ آلاف طن. وعند عام ١٨٨٧ زاد المحصول إلى ستين ألفاً والصادرات إلى ٤٤ ألفاً، وفيما بين ١٩٠٩ و١٩١٣، زاد إلى ٩١,٥٠٠ طن والصادرات إلى ٦٥,٧٠٠ طن. وبعبارة أخرى ارتفعت نسبة الصادرات من ٣٣ إلى ٧٠ بالمائة. وفي عام ١٨٩٠، قدر كوينيه انتاج الغلال في الولايات الثلاث كما يلي:

---

(١١٣) Grattan Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, 2 vols., Franklin Square Library; no. 34 (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 1, p. 114, and Great Britain, Accounts and Papers 1878 / 79, vol. 72, «Baghdad».

(١١٤) Great Britain, Accounts and Papers 1888, vol. 103, «Basra».

(١١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, «Baghdad and Basra».

(١١٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to Board of Trade, 28 May 1908,» (FO 195 / 2274), and Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 - 1895), vol. 3, pp. 41, 234, 236 and 251 - 252.

بغداد، والموصل، والبصرة بـ ٣١٩ ألف طن من القمح و٥١٤ ألف طن من الشعير، و١١٨ ألف طن من الارزّ، بإجمالي قدره ٩٥١ طناً، وبلغت صادرات القمح ٣٥ ألف طن، أو نحو ١٠ بالمائة من المحصول، وصادرات الشعير ٣٤ ألف طن أو ٦ بالمائة من المحصول، وصادرات الأرزّ ١٣٠٠ طن أو واحداً بالمائة(١١٧). وبالنسبة إلى عام ١٩١١، قدّم البنك العثماني رقماً لإجمالي انتاج الغلال في البصرة ٢٧٤ ألف طن عام ١٩١٢، ٢٤٠ ألف طن تساوي نحو مليون وربع المليون ليرة تركية، وبلغ متوسط صادرات القمح ٢٠ ألف طن في أعوام ١٩١٠ ـ ١٩١٢، والشعير ٧٧ ألف طن، والأرزّ ٣٧ ألف طن، والبذور ١٤ ألف طن. وقدّر البنك أن ٦٤٥ ألف ليرة تركية من القيمة الإجمالية للحاصلات بقيت بيد المزارعين، واستوعب النقل والسمسرة ١٦٠ ألف ليرة تركية، وعشور الحكومة والايجارات ٣٧٥ ألف ليرة تركية، وتم تحقيق ٧٠ ألف ليرة أرباحاً في البصرة(١١٨).

وقدّر محمد سلمان حسن المساحة المزروعة بمليون إكر أو ٤٠٠ ألف هكتار(١١٩). وعلى كل، يبدو هذا التقدير منخفضاً كثيراً، إذ يعني ـ إذا كانت أرقام كوينيه صحيحة ـ أن غلة الهكتار الواحد طنان ونصف تقريباً. وقد أجريت حسابات دقيقة بواسطة خبراء بريطانيين في الحلة عام ١٩١٧ فأعطت الأرقام التالية للغلة: القمح $\frac{1}{4}$ طن للإكر، والشعير $\frac{5}{8}$ طن (أي ٦٢٥ كيلوغراماً للهكتار بالنسبة إلى الأول، و١٥٦٣ كيلوغراماً بالنسبة إلى الثاني)، ونسبة الغلة إلى البذور أحد عشر ضعفاً(١٢٠). وفي عام ١٩١٨ بلغت نسبة الغلة إلى البذور في كركوك ستة أضعاف أو سبعة(١٢١). وفي عام ١٩٠٨ قدرت نسبة الغلة إلى البذور بخمسة أضعاف، غير أنها كانت خارج القرى تزيد على ذلك مرتين «ويرجع ذلك إلى القطعان التي تسمّد الأرض بروثها في الشتاء، كما يرجع إلى الخصوبة العامة للتربة»(١٢٢). وفي عام ١٩١٨ كانت المساحة الإجمالية المزروعة في منطقة الري ٩٣٧ ألف إكر فقط، ولعل ذلك يعكس الاضطراب الناجم عن الحرب(١٢٣). وربما يضاف إلى ذلك ٥٠٠ ألف إكر أخرى في منطقة سقوط الأمطار ليصبح بذلك إجمالي المساحة المزروعة ٦٠٠ ألف هكتار أو أكثر.

---

(١١٧) محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ١٦٩ ـ ١٧٣.

(١١٨) Great Britain, Accounts and Papers 1913, vol. 73, «Basra».

(١١٩) حسن، المصدر نفسه، ص ١٧٨.

(١٢٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Administrative Report, Revenue Board, Baghdad, 1918 (FO 371 / 4150).

(١٢١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Land Revenue Note on Kurdistan,» 1918 (FO 371 / 4148).

وفي فترة ١٩٣٤ ـ ١٩٣٨ كان متوسط غلّة القمح ٧٢٠ كيلوغراماً والشعير ٧٧٠، أنظر:

Food and Agricultural Organization (FAO), *Yearbook of Food and Agricultural Statistics*.

(١٢٢) Lloyd Georges, «Report upon the Conditions and Prospects of British Trade,» 1908, Confidential, p. 114.

(١٢٣) Doreen Warriner, *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq*, 2nd ed. (London; New York: Oxford University Press, 1962), pp. 99 - 101.

وتحققت الزيادة الأساسية في الإنتاج عن طريق توسع الزراعة مع عدم وجود تحسّن في طرقها من الناحية العملية. وفي عام ١٨٦٩ أقيمت مزرعة نموذجية بإشراف اختصاصي زراعي بولندي(١٢٤)، ولكنها لم تترك أثراً، ولا نجد أي إشارة إلى استخدام بذور أو آلات محسنة. وفي عام ١٨٩١، ورد في أحد التقارير أن «بعض الباشاوات يخصبون أراضيهم بواسطة الآلات المستوردة من أوروبا. وقام أحدهم (كاظم باشا) باستدعاء أحد الأوروبيين مع الآلات التي استوردها ليقوم بتركيبها وتشغيلها. ولكن مثل هذه الحالات تعد استثنائية»(١٢٥). وفي عام ١٩١١ استوردت شركة لنتسن ٣٥ وحدة من الآلات البريطانية والأمريكية، باعت منها عشرين من الآلات الخفيفة التي تناسب الحيوانات الضعيفة(١٢٦). «ومن مسكنة نزولاً إلى نهاية (بين بوكمال والقيم)، تتم الزراعة باستخدام روافع المياه التي تديرها الدواب. ومن نهاية إلى هيت تتم الزراعة غالباً في السواقي (النواعير). ومرة أخرى، أسفل هيت نجد عدداً كبيراً من روافع المياه، التي تستمر أسفل الرمادي، حيث تخرج أول ترعة من الضفة اليمنى للفرات»(١٢٧). وفي عام ١٨٦٦، أدخل لنتسن مضخة تعمل بالبخار بقوة ٢٠ حصاناً على نهر دجلة قيمتها ٢٠٠٠ جنيه استرليني، في مواجهة معارضة شديدة من جانب الوالي. وبحلول عام ١٩٠٧، كان هناك عشر مضخات متوسط قوتها ٦٣ حصاناً تعمل بالفعل، كما كان هناك ١٤ مضخة أخرى (قوة ١٤٧ حصاناً) قد طلبت، رغم صعوبات «نقص المهارة الفنية»(١٢٨). وعند عام ١٩١٤، كان هناك ٤٠٠ مضخة تعمل بالنفط، «قيل أنها تعمل بانتظام على دجلة والفرات. والأكبر حجماً منها تفضّل الآن على غيرها لكونها اقتصادية أكثر»(١٢٩).

ولا توجد أيضاً أي إشارات إلى تنوع في الحاصلات. ففي الستينات جرت محاولات في هذا الصدد على نحو ما حدث في سوريا وغيرها، لزراعة القطن (أنظر أعلاه)، ووزعت بذور القطن الأمريكي على الفلاحين في بغداد فأنتجت قطناً «أقل جودة» من القطن الأمريكي. غير أن هبوط الأسعار وهجوم الجراد، وضعا نهاية لتلك التجربة(١٣٠).

وذكر تقرير بريطاني في عام ١٩١٨، أنه رغم أن غلة القطن كانت مرتفعة جداً، لم تحقق المحاولات التي بذلت قبل الحرب، سواء كانت عامة أو خاصة - لزراعة القطن بالبذور المصرية أي نجاح، لأسباب عدة: منها عدم استقرار الحيازة، وعدم انتظام الري وصعوبة

---

(١٢٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Rogier to La Valotte, 4 January 1870,» (Baghdad), vol. 13.

(١٢٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Tweedie to White, 14 January 1891,» (FO 195 / 1721).

(١٢٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Political Resident, Summary, July 1911,» (FO 195 / 2368).

(١٢٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to Board of Trade, 28 May 1908,» (FO 195 / 2274).

(١٢٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Kendall to Bulwer, 13 April 1864,» (FO 195 / 367) and 23 June 1866 (FO 195 / 803 A); «Diary, 25 February 1907,» (FO 195 / 2242), and «Ramsay to Board of Trade, 12 October 1906,» (FO 195 / 2215).

(١٢٩) Great Britain, Accounts and Papers 1914, vol. 95, «Baghdad».

(١٣٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Reply to Questions, 23 January 1863,» and «Kemball to Bulwer, 25 February 1863,» (FO 195/752), and Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad».

الاعتماد عليه، ونقص تسهيلات التسويق، وارتفاع كلفة النقل، وارتفاع كلفة الزراعة باستخدام روافع المياه، و«وجود نظام فاسد وانتحاري للضريبة على المحصول»[١٣١]. وفي عام ١٩٢٠ كان محصول القطن ستين بالة فقط زنة الواحدة منها ٤٠٠ رطل[١٣٢]. وكان التبغ يزرع في المناطق الشمالية، وفي عام ١٨٦٩، قدر محصول ولاية الموصل - وبصفة رئيسية مناطق رواندوز، وكوى سنجق، وكرادار، والسليمانية - بخمسة عشر ألف بالة زنة الواحدة منها ٧٩ كيلوغراماً، استهلك نصفه داخل العراق، وصدّر الباقي إلى ايران وسوريا. وعلى كل، أصبحت بساتين الفواكه والخضر منتشرة أكثر فأكثر في المنطقة المحيطة ببغداد منذ الخمسينات بفضل جهود رشيد باشا التي كانت من بين أسباب ذلك[١٣٣].

ولم تسفر محاولات مدحت باشا لتشجيع زراعة قصب السكّر بإعفاء بذوره من الجمارك، عن أي نتيجة[١٣٤]. وكان العرقسوس الذي ينمو على ضفاف النهر برياً، يتم اقتلاعه وإرساله إلى البصرة حيث يكبس ويصدّر، وفي عام ١٨٩١ كان ثمن الطن في البصرة جنيهين ونصف الجنيه يضاف إليها جنيه ونصف الجنيه تكاليف النولون إلى لندن[١٣٥]. وكان الصوف أهم المنتجات الرعوية[١٣٦]. وفي عام ١٨٩١ أنشأ لنتسن مكابس الصوف في العمارة التي أدت إلى انقاص تكاليف التصدير[١٣٧]. وعلى كل، فإن الضرائب الجمركية المرتفعة التي فرضتها الولايات المتحدة التي كانت السوق الرئيسية للصوف - في عام ١٨٩٧، والمنافسة المتزايدة من جانب الصوف - الاسترالي أعاقت الصادرات[١٣٨].

وبدأ فصل جديد في تاريخ الزراعة في العراق عام ١٩٠٥ بتقديم تقرير شامل عن الري

---

(١٣١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Cotton Experimental Farms, Baghdad, 1919,» (FO 371 / 4150).

بينما بلغ مقدار القطن في الموصل عام ١٨٤٥ ما نسبته ١٢ بالمائة من العشور (القمح والشعير ٧٤ بالمائة والأرز ٥ بالمائة)، لم يعد له وزن عام ١٩١٩، إذ جاءت ٨٧ بالمائة من العشور من الغلال الشتوية، ٩ بالمائة من الصيفية، و٤ بالمائة من الفواكه والخضار. أنظر:

Sarah Shields, «An Economic History of the Nineteenth - Century Mosul,» (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 113 - 114.

(١٣٢) سعيد حمادة، النظام الاقتصادي في العراق (بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٨)، ص ١٧٩.

(١٣٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Reply to Circular, 1869,» (Baghdad), vol. 13.

(١٣٤) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, «Baghdad,» and Habib Chiha, *La Province de Baghdad* (Cairo: [n. pb.], 1908), pp. 95 - 96.

(١٣٥) أنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1890 / 91, vol. 84, «Basra», «Report on Liquorice Plant».

(١٣٦) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢٤ من هذا الفصل.

(١٣٧) Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, «Baghdad».

(١٣٨) Great Britain, Accounts and Papers 1898, vol. 99, «Baghdad».

وعن صادرات الصوف من الموصل، أنظر:

Shields, «An Economic History of Nineteenth - Century Mosul,» pp. 145 - 151.

أعده السير وليام ولكوكس، وهو مهندس أظهر كفاءة في الهند ومصر(١٣٩). وكان لا بد من تعديل هذا المشروع لأن «هناك انخفاضاً بين النهرين دون مستوى مجراهما»، حال دون جريان الترع بينهما(١٤٠). ولذلك أدخل تغيير ليتضمن منفذاً لتصريف المياه الزائدة في الفرات ـ قرب الرمادي ـ في بحيرة الحبانية ومنخفض أبو ديس، ومنفذاً آخر قرب سامراء لتصريف المياه الزائدة في دجلة في منخفض الثرثار، وكان لا بد من إقامة سدود منظمة لرفع مستوى المياه ومد الترع بها، وذلك عند بلد والكوت على دجلة، وعلى الهندية بدلاً من السد القديم على الفرات. وقد تمّت مراجعة هذا المشروع وتحسينه ـ وبخاصة على يد لجنة هيغ في الأعوام ١٩٤٦ ـ ١٩٤٩، مع إضافة خزانات على دجلة وبعض روافده ـ ثم نفذ أخيراً في الخمسينات والستينات من القرن العشرين. ويشير النص ٣٠ إلى التكاليف والفوائد المتوقعة، كما يشير النص ٣١ إلى الحالة قبيل قيام الحرب العالمية الأولى. والمشروع الأساسي الوحيد الذي نفّذ بالفعل كان قناطر الهندية الجديدة، التي افتتحت رسمياً في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩١٣، وعادت على المزارعين بمنافع مباشرة(١٤١).

ثانياً: حيازة الأرض

يعدّ نظام حيازة الأرض الإسلامي نمطاً أساسياً في الشرق الأوسط يقوم على الدولة، والفلاح، ووسيط، وإن تضمّن تنوعاً كبيراً على مدى الزمان والمكان. إذ احتفظت الدولة أو الحاكم بملكية الأرض (حق الرقبة)، مع بعض الاستثناءات الضئيلة للملكية الحرة للأرض (الملك) (الذي انتشر في المدن ووسط القرى وبعض المناطق مثل لبنان)، وأراضي الوقف، التي اعتبرت فيها حقوق الملكية لله، إذ خصص دخلها للانفاق على الأغراض الدينية والخيرية، أو بقيت في إطار العائلة، فلا يكون لجهة الانتفاع الدينية أو الخيرية إلا حقوق ارتداد الملكية إليها. وتمتع الفلاح الذي كان يزرع الأرض بحقوق الانتفاع (التصرف). ومن الناحية التطبيقية، ترك للقرية حرية تحديد الأرض التي تخص كل عضو من أعضائها، وحق تقرير المحاصيل التي تزرعها وأماكن زراعتها وأوقاتها، ما دامت تؤدي ما عليها من الضرائب والالتزامات الأخرى. وتولى الوسطاء جباية الريع أو الضرائب من الفلاحين، وحولوا جانباً من الايرادات إلى بيت المال، محتفظين بالفرق نظير الخدمات العسكرية أو الإدارية التي يقومون بها.

وانقسمت الأراضي المملوكة للدولة في العهد العثماني ـ خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ (والتي عرفت بالأراضي الأميرية أو الميري) إلى قسمين: «الخاص» وهو الملكية الخاصة للسلطان أو أفراد الأسرة الحاكمة، أو الأراضي التي تخصص مواردها لشاغلي وظائف

(١٣٩) أنظر: القسم ثالثاً، النصين ٣٠ و٣١ من هذا الفصل.
(١٤٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Memorandum on the Present State of Irrigation Works in Iraq, 16 May 1910,» (FO 424 / 223).
(١٤١) Great Britain, Accounts and Papers 1914 - 1916, vol. 75, «Baghdad».

بعينها، وأراضي التيمار، أو الاقطاعات المخصصة للسباهية أو التماريوت، الذين تولوا جباية الموارد (ريع أو ضريبة) من الفلاحين. وقد تولوا إدارة الريف، وقدموا الفرسان للجيش العثماني، وكانوا يخضعون لإشراف صارم من الحكومة المركزية. وإضافة إلى جباية الضرائب خصص لهم قسم من أراضي القرية يزرعه الفلاحون لهم كجزء من التزامات العمل التي تقع على عاتقهم. وعاش البدو خارج إطار هذا النظام يربون قطعانهم، في الديرة الخاصة بهـم. وكانوا يدفعون ضرائب على حيواناتهم يُحدد مقدارها أساساً بمدى قوة القبيلة النسبية في مواجهة أقرب مركز للسلطة.

ومنذ القرن السابع عشر وما بعده، أدى تزايد حاجة الدولة إلى الأموال النقدية الذي ارتبط بالتغير في بنية الإدارة العسكرية (تدهور الفرسان) وفي التسليح (ازدياد استخدام الأسلحة النارية)، وتفاقم هذه الحاجة نتيجة التضخم[١٤٢]، أدى ذلك كله إلى تحوّل أراضي التيمار والخاص عند موت أصحابها، فأعطيت هذه الأراضي إلى جباة الضرائب الذين أعطوا حق جباية الضرائب من مناطق بعينها. وبحلول القرن الثامن عشر أصبحت حقوق جباية الضرائب (الالتزام أو المالكانه وتعرف أيضاً في سوريا بالمقاطعة) تباع وتورث معاً[١٤٣]. أو كانت الأرض تؤجر إلى أفراد مثل الجفتلك (المزرعة) الذين أصبحوا مسؤولين عن ضريبة «الميري» المستحقة عليها[١٤٤].

١ ـ سوريا

تشير دراسة السجلات إلى أن الالتزام كان منتشراً في سوريا العثمانية، وعلى سبيل المثال، في البقاع، حيث أعطي لشيوخ القبائل، وفي شمال فلسطين حيث كان يتولاه أحياناً أمراء لبنان أو الشيوخ المحليون، وفي الريف حول دمشق وحلب وحمص، حيث كان الالتزام بأيدي الأعيان المحليين[١٤٥]. والضرائب الرئيسية كانت «العشر» ـ وهو عادة عشر المحصول، ويجبى عيناً ـ و«الاعانة» أو «الفردة» وهي ضريبة رأس متدرجة، ولكن كان هناك أيضاً الكثير

(١٤٢) أنظر: مقدمة الفصل السابع من هذا الكتاب.

(١٤٣) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Charles Issawi, *The Economic History of the Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 134 - 137 and sources cited, and Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 10 - 12 and 43 - 44.

(١٤٤) Abdul - Karim Rafeq, «Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle of the Nineteenth Century,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984), pp. 374 - 376.

(١٤٥) Abdul - Rahim Abu - Husayn, «The Iltizām of Mansūr Furaykh: A Case Study of Iltizām in Sixteenth Century Syria,» in: Ibid.; Muhammad Adnan al - Bakhit, «The Role of the Hanash Family and the Tasks Assigned to it in the Countryside of Dimashq al - Shām, 790 / 1388 - 976 / 1568: A Documentary Study,» in: Ibid.; Jean - Paul Pascual, «The Janissaries and the Damascus Countryside at the Beginning of the Seventeenth Century According to the Archives of the City's Military Tribunal,» in: Ibid.; Rafeq, Ibid., and Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 17 - 20.

من المكوس المزعجة. وفي عام ١٨٤٥، كان الملتزم يأخذ ربع محصول الفلاحين إذا قاموا بدفع العشر مباشرة إلى الحكومة، أما إذا قام هو بدفع العشر، فإنه يحصل عندئذ على ثلث المحصول[١٤٦].

ولم يقم أصحاب الأراضي من سكان المدن بحراثة أراضيهم مباشرة، بل قاموا بتأجيرها وفق نظام المقاسمة أو المشاركة على المحصول المعروف باسم (المزارعة) أو (المرابعة). وعادة يقدم صاحب الأرض للفلاح منزلاً وأدوات الزراعة والبذور والدواب اللازمة، ويأخذ القسط الأكبر من المحصول (إذا كان للممارسات المعمول بها، فيما بعد دلالتها)[١٤٧]. ومن جانبهم كان الملاك المزارعون (أي الذين يحرثون الأرض بأنفسهم) يحصلون على قروض أو يبيعون المحصول مقدماً، وفي كلتا الحالتين يدفعون فوائد بمعدلات عالية[١٤٨].

وثمة مظهر آخر من مظاهر الحيازة جدير بالذكر هو «المشاع» أو الملكية الجماعية. وفي هذا النظام يعاد توزيع أراضي القرية كل فترة من الزمن بين عائلاتها وفق أعداد الذكور في العائلة أو أي تصنيف آخر. ومن ثم تحصل كل عائلة على قطع من الأرض غير متجاورة من أراضي القرية التي تزرع في سنة بعينها حسب الدورة التي يحددها الشيخ أو شيوخ القرية. وتتم زراعة هذه القطع على أساس فردي[١٤٩].

---

(١٤٦) Rafeq, Ibid., pp. 383 - 388.

أنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب.

(١٤٧) Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo»; Pascual, «The Janissaries and the Damascus Countryside at the Beginning of the Seventeenth Century According to the Archives of the City's Military Tribunal,» pp. 361 - 365; Jacques Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient,* 8 ème ed. (Paris: Gallimard, 1946), pp. 121 - 123; Jean Hannoyer, «Le Monde rural avant les réformes,» dans: André Raymond, ed., *La Syrie d'aujourd'hui* (Paris: Centre nationale de la recherche scientifique, 1980), pp. 286 - 287, and

عبد الله حنا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ج ١، ص ١١٩ ـ ١٢٥. وفي عام ١٨٥٦، كان الفلاحون قرب يافا يتحملون التكلفة كلها ويدفعون بين ربع ونصف ما ينتجون. أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office,«Reply to Questionnaire,» (FO 781 / 419).

(١٤٨) Abdel - Karim Rafeq, «Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside,» in: Udovitch, ed., *Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History,* pp. 663 and 674 - 674.

(١٤٩) Weulersse, *Paysans de Syrie et du Proche Orient,* pp. 99 - 109;Doreen Warriner, «Land Tenure in the Fertile Crescent,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 74 - 76; André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale* (Beyrouth: Impression catholique, 1936), pp. 14 - 18; Abraham Granott, *The Land System in Palestine: History and Structure* (London: Eyres, 1952), pp. 174 - 179; Yakov Firestone, «Faddan and Musha,» paper presented at: Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton, N.J., 1974, and Wilson, *Peasant Life in the Holy Land,* p. 189.

وفي الفترة موضوع الدراسة، تحولت حيازة الأراضي تحولاً عميقاً على يد مجموعتين من القوى:

أ ـ كان هناك تزايد في تتجير الزراعة، الذي أدى إلى ارتفاع قيمة الأرض، وزاد كثيراً من الرغبة في ملكيتها ملكية فردية غير مشروطه أو مقيدة.

ب ـ هناك محاولات الحكومة لزيادة الموارد من الأرض الزراعية بالغاء الوسطاء بين الدولة والفلاح، وجعل الأخير مسؤولاً عن الضرائب بإعطائه حقوق الملكية. وترتب على ذلك، تفكك الروابط الاجتماعية القديمة، وأصبحت الملكية الخاصة أكثر شيوعاً. وفي الوقت نفسه، انتزعت الكثير من الأراضي من أيدي حائزيها الأصليين، وانتقلت إلى أيدي شيوخ القبائل أو شيوخ القرى، أو تجار المدن، أو المرابين، أو موظفي الحكومة أو غيرهم من الأفراد المتنفذين.

وفي عام ١٨٣١ استولى السلطان محمود الثاني على ما تبقّى من التيمارات، وفي عام ١٨٣٩ تم إلغاء الإلتزام رسمياً، غير أنه عاد مرة أخرى في عام ١٨٤٢ ليلغى من جديد في عام ١٨٥٦. وفشلت محاولة قام بها إبراهيم باشا أيضاً للتخلص من الإلتزام في سوريا. وفي الحقيقة، يبدو أن التزام الضرائب قد استمر حتى مطلع هذا القرن(١٥٠).

وكان لقانون الأراضي الصادر في عام ١٨٥٨ نتائج أكثر أهمية. فقد كان ينشد أساساً أن «يخضع كل قطعة من الأرض للضرائب، ومن ثم يقيم حقوق الملكية الواضحة عليها بتسجيلها باسم حائز قانوني كمالك ميري» يتمتع بحق وراثة الحيازة، والانتفاع بالأرض، مؤكداً بوثيقة (سند الطابو)، بينما استمرت ملكية الأرض للدولة. ولتحقيق هذا الغرض، حرم القانون الملكية الجماعية أو تسجيل أرض القرية كلها كمزرعة لشخص واحد. وفي الأناضول، سهل القانون انتشار مزارع الفلاحين الصغار، الذي قد يكون من بين النتائج التي رغب مزارعوها في الحصول عليها(١٥١). ولكن القانون اتجه في الولايات العربية عكس اتجاه الممارسات القروية والقبلية. أضف إلى ذلك أن السجلات كانت سيئة والإدارة تعاني من نقص الموظفين، وعدم الخبرة، والفساد، كما أن الفلاحين لا يثقون في الحكومة وأغراضها،

---

(١٥٠) أنظر: Gabriel Baer, «The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914;* Peter Sluglett and Marion Farouk Sluglett, «The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations,» in: Khalidi, ed., ***Land Tenure and Social Transformation in the Middle East,*** pp. 410 - 412.

وفي عام ١٨٥١، ذكر القنصل البريطاني في حلب أن «الإصلاح الأساسي الذي اتخذ لمصلحة الزراعة أخذ من المالكانة أو ملّاك القرى حق تحصيل الإيرادات من العشور، بأن منحهم تعويضات محسوبة على أساس متوسط السنوات الخمس، وبذلك منعهم من التدخل مع الفلاحين، الذين عليهم من الآن فصاعداً التعامل مباشرة مع الحكومة التي تقدم اليهم الأموال والبذور عندما يحتاجون إلى ذلك». أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Werry to Palmerston, 28 February 1851,» (FO 78/871).

(١٥١) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 202 - 210.

وغالباً ما كانوا يعجزون عن إثبات شغلهم للأرض، ولا يستطيعون متابعة مطالبتهم بها، وأحياناً أيدوا أحد الأعيان المحليين في تسجيل أرض القرية كلها باسمه. ونتج عن ذلك فقدان الدولة مساحات هائلة بعضها أخذه السلطان عبد الحميد الثاني لنفسه (مثل المنطقة قرب حماة وفي شمال فلسطين)، وقيل إن جملة ما كان يملكه السلطان ١١١٤ قرية من قرى سوريا، وهو رقم يبدو مرتفعاً جداً(١٥٢). كما أدى إلى ظهور فئة كاملة من كبار الملاك، وهو تطور ليس من الضروري ألا تكون السلطات راضية عنه، ما دام سيؤدي إلى تسهيل جباية الضرائب. وتكونت مزارع كبيرة أخرى من أراضٍ تم الحصول عليها وفاء للديون(١٥٣). ويشير تقدير أولي لعام ١٩١٣، إلى أن ٢٥ بالمائة من إجمالي مساحة أراضي سوريا كان من الحيازات الصغيرة (أقل من عشرة هكتارات)، و١٥ بالمائة من الحيازات المتوسطة (١٠ هكتارات إلى ١٠٠ هكتار)، و٦٠ بالمائة من الحيازات الكبيرة (فوق ١٠٠ هكتار)، والأرقام الأكثر دقة الخاصة بتوزيع الملكيات الزراعية في الجمهورية السورية عام ١٩٤٥، تشير إلى أن الملكيات الصغيرة كانت ١٥ بالمائة، والمتوسطة ٣٣ بالمائة، والكبيرة ٢٩ بالمائة، وأراضي الدولة ٢٣ بالمائة. وكانت الملكيات الصغيرة أكثر انتشاراً في حوران وجبل الدروز، والملكيات الكبيرة في دمشق وحلب والجزيرة واللاذقية وحمص(١٥٤). وبصفة عامة، كانت الملكيات الصغيرة منتشرة في المناطق المجاورة للمدن، حيث يتوافر قدر أكبر من الأمن، وفي المناطق الرطبة أو الخاضعة للري، حيث لا يتذبذب المحصول من عام إلى آخر، مسبباً ضغطاً لا يمكن أن يتحمله الفلاحون الصغار. وفي الوقت نفسه، بقي المشاع في أماكن كثيرة، وعلى سبيل المثال في فلسطين، حيث كان يغطي في ثلاثينات القرن العشرين ٧٠ بالمائة من المساحة الكلية(١٥٥).

وفي ما يتعلق بأسعار الأراضي، قدّم كوينيه التقديرات التالية عام ١٨٩٥: الأراضي الخصبة الخاضعة للري ٣٥٠ قرشاً للدونم (٨٨٠ فرنكاً للهكتار)، الأراضي المتوسطة

---

(١٥٢) حنّا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ - ١٩٤٥، ج ١، ص ٩٩.

(١٥٣) Sluglett and Sluglett, «The Application of the 1858 Land Code in Greater Syria: Some Preliminary Observations,» pp. 413 - 421; Baer, «The Evolution of Private Landownership in Egypt and the Fertile Crescent,» pp. 83 - 90; Warriner, «Land Tenure in the Fertile Crescent,» pp. 72 - 78; Paul Klat, «The Origins of Landownership in Syria,» *Middle East Economic Papers* (1957); Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856 - 1882,» pp. 21 - 26; Michael Gilsenan, «A Modern Feudality? Land and and Labour in North Lebanon, 1858 - 1950,» in: Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*, and

حنّا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ - ١٩٤٥، ج ١، ص ١٠٠ - ١٠٤.

(١٥٤) حنّا، المصدر نفسه، ج١، ص١٠٣ و١٣٣ - ١٤٣، و

Hannoyer, «Le Monde rural avant les réformes,» p. 288.

(١٥٥) Hannoyer, Ibid.; Gabriel Baer, *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History* (London: [n. pb.], 1982), p. 136, and

حنّا، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧ - ٣٩.

الخصوبة الخاضعة للري ١٧٥ قرشاً (٤٤٠ فرنكاً للهكتار)، الأراضي التي لا تروى ٧٥ قرشاً للدونم (١٨٨ فرنكاً للهكتار). وقدّر العائد الإجمالي للأرض بـ ١٥,٥ بالمائة، منها ٦,٥ يستنفدها العمل والتكاليف الأخرى، تاركاً عائداً صافياً قدره ٩ بالمائة(١٥٦).

وهناك منطقتان تحتاجان إلى معالجة أكثر تفصيلاً، هما: لبنان وفلسطين. فقد كان يسود لبنان نظام سياسي واجتماعي أقرب إلى الإقطاع الأوروبي من أي بلد آخر في الشرق الأوسط(١٥٧). فقد كانت الملكية منتشرة، ووفقاً لما يذكره باورنغ «غالباً ما يكون كل ذكر من سكان جبل لبنان مالكاً صغيراً للأرض. وفي المنطقة المجاورة لبيروت يوجد أيضاً عدد كبير من الملّاك الذين يقوم معظمهم بزراعة أشجار التوت البرية. والملّاك الكبار هناك عددهم قليل فيما عدا أمراء الجبل الذين يملك بعضهم أراضٍ واسعة، وهي إما تزرع لحسابهم، أو تؤجر للمزارعين». كذلك لاحظ فولني أن «كل رجل يعيش في أمان تام بالنسبة إلى حياته وممتلكاته عكس الأتراك» وأرجع ذلك إلى التوسع في التصطيب والتحسينات الأخرى التي أدخلها الفلاحون(١٥٨).

وأدى النمو السكاني(١٥٩) والتوسع في إنتاج الحرير (أنظر ما سبق)، وتتجير الاقتصاد، إلى زيادة الضغط على أراضي لبنان النادرة. وفي الوقت نفسه، بدأ نمو برجوازية المدن والتعليم يؤديان إلى نشر الأفكار التحررية بين عدد كبير من المسيحيين(١٦٠). وهناك عامل آخر أكثر تعقيداً، يتمثل في وجود الكثير من الفلاحين الموارنة ـ في جنوب لبنان ـ الذين يزرعون أراضي المقاطعجية الدروز. وأدت اضطرابات الريف إلى وقوع أربع انتفاضات بين عامي ١٨٢٠ و١٨٦٠، وكانت الأخيرة أكثرها عنفاً، وأدت إلى استيلاء الفلاحين على الأرض، وما لبثت أن تحولت جميعاً إلى مصادمات دموية(١٦١). وألغى النظام الأساسي لعام

---

(١٥٦) Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine*, pp. 334 - 335.

(١٥٧) Iliya F. Hariq, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 - 1815*, pp. 3 - 73; Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe*, Bibliothèque archéologie et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971), pp. 80 - 105, and Theodore Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 - 1914,» (M.A. Thesis, University of Texas, 1980), pp. 88 - 98.

(١٥٨) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 102, and Volney, *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, 1785*, vol. 2, p. 73.

(١٥٩) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٦٠) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ٣ من هذا الكتاب.

(١٦١) الأعمال المتعلقة بهذا الموضوع كثيرة، أنظر:

Baer, *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History;* Marwan Buheiry, «The Peasant Revolt of 1858 in Mount Lebanon,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land and Tribal Administration* ([n.p.: n.pb., n.d.]); Dominique Chevallier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858,» *Annales* (January 1956); Antun Dahir al-Aqiqi, *Lebanon in the Last Years of Feudalism, 1840 - 1868*, with notes and commentary by Malcolm H. Kerr, American University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental Series; no. 33 (Beirut: The University, 1959); Samir Khalaf, *Persistence and Change in 19th Century Lebanon: A Sociological Essay* (Beirut: American University of Beirut, 1979); Raif Khuri, *Modern Arab* = *Thought*, edited by Charles Issawi, Kingston Press Series, Leaders, Politics and Social Change in

١٨٦١ بقايا الاقطاع، ومنح لبنان بناء سياسياً وإدارياً قابلاً للتطور. وقام الفلاحون بشراء المزيد من الأراضي بالأموال التي كان يرسلها المهاجرون(١٦٢) أو حصلوا عليها من خلال «المغارسة» التي بموجبها يقوم الفلاح بزراعة ورعاية قطعة الأرض بالأشجار، وبين ١٠ أعوام و٢٠ عاماً يحصل على ربع الأرض أو نصفها. وأصبح جبل لبنان المنطقة التي تسودها الملكيات الصغيرة، ولكن في المناطق التي أضيفت إليه لتكوين جمهورية لبنان ـ عكار، والبقاع، و ـ بدرجة أقل ـ جنوب لبنان، هناك مزارع كبيرة.

وفي ما يتعلق بفلسطين، كان أهم تطور تأسيس المستوطنات الألمانية واليهودية، وحيازة الكنائس المسيحية المختلفة للأرض. ورغم أن الأجانب كان محظوراً عليهم تملّك العقارات فقد قاموا بامتلاك قدر ضئيل من الملكيات الحضرية والريفية بالمشاركة(١٦٣) وغيرها من أساليب التحايل. وأزال القانون الصادر في عام ١٨٦٧ هذا الحظر، ولكن السلطات العثمانية وضعت العراقيل في طريق تنفيذه خشية استقرار الأجانب في فلسطين، وإن كانت قد تراجعت عن ذلك من حين إلى آخر بضغط من القناصل. وحازت الكنائس المسيحية ـ الأرثوذكس والكاثوليك والبروتستانت والشرقيون ـ على قدر كبير من الملكيات(١٦٤). وبدأ الداوية ـ وهم طائفة ألمانية بروتستانتية ـ تأسيس مستوطنات في الستينات حول حيفا ويافا والقدس(١٦٥). وبحلول عام

---

the Islamic World; vol. 4 (Princeton, N.J.: Kingston Press, 1983); Yehoshua Porath, «Peasant Revolt of 1858 - 61 in Kisrawan,» *Asian and African Studies*, no. 2 (1966); Irina Mikhallovna Smilyanaskaya: *Krestyanskoe Dvishenie V Livane V Polovine xixv* (Moscow: Hayka, 1965); «Razlozhenie Feodalnikh Otnoshenii...,» *Peredneaziatskii Etnograficheskii Sbornik* (Moscow), no. 1 (1958); Toufic Touma, *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban au xviième siècle à 1914*, publications de l'Université libanaise, section des études historiques; no. 20 - 21 (Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972); Owen, *The Middle East in the World Economy*, pp. 160 - 166, and

حنّا، القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥. وللإطلاع على انتفاضات الفلاحين الأخرى، مثلاً في فلسطين وجبال الأنصارية وجبل الدروز في الثلاثينات حتى الثمانينات، أنظر: حنا، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٦٠ ـ ١٦٢ و١٧٥ ـ ١٩٠. وبالنسبة لانتفاضة عام ١٨٣٥ ضد البكوات المحليين في جسر الشغور في حلب، والأحوال الاستبدادية التي سادت عام ١٨٨٠، أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatches by Goschen of 20 July and 14 August 1880,» (FO 195/1305).

أنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النصين ٢ و٣ من هذا الكتاب.

(١٦٢) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٦٣) أنظر: مقدمة الفصل السادس من هذا الكتاب.

(١٦٤) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Ruth Kark, «Changing Patterns of Landownership in Nineteenth Century Palestine,» *Journal of Historical Geography* (1984).

(١٦٥) في عام ١٨٥٠، كتب القنصل البريطاني في يافا: «وصلت عائلتان بروسيتان (أحد عشر فرداً) إلى هنا مؤخراً من ألمانيا وعلمت أن هدفهم الإستقرار في الأرض كمزارعين، ونتوقع أن يتبعهم الكثيرون غيرهم». =

١٨٩٠، كانوا يمتلكون نحو أربعة آلاف هكتار قيمتها ٤٠٠ ألف جنيه استرليني، وفي بداية عام ١٩١٣ كانت أراضيهم تساوي ضعف ذلك، وعلى وجه الإجمال، كان لديهم ٦٢٤ مستوطنة في القرى، و ١٤٠٠ في المدن. وكانت طرقهم الزراعية جيدة[١٦٦].

وبدأت المستوطنات الزراعية اليهودية في فلسطين في السبعينات، وقدمت إليها بعض المنظمات الدعم اللازم، وكان من أهمها «جمعية الاستيطان اليهودي في فلسطين» التي تولى رعايتها البارون روتشليد، والتي استثمرت في عام ١٩١٤ نحو ١,٦ مليون جنيه استرليني. ولما كان المستوطنون يفتقرون إلى الخبرة السابقة، فقد اتجهوا إلى اتباع النمط المحصولي المحلي، وقام بعضهم باستخدام العمال العرب، ولكنهم استخدموا أدوات وأساليب أفضل. وأثار هذا التطور ضيق الجناح الاشتراكي في الحركة الصهيونية، الذي كان يخشى قيام «طبقة مزارعين» فأسس عام ١٩٠٩ أول «كيبوتز» في دحانيا. وبحلول عام ١٩١٤ كان هناك ١٢ ألف مستوطن زراعي يحتلون ٤١ ألف هكتار من الأرض[١٦٧]. وفي ما يتعلق بالملكيات العربية قدّر أوهاغن ـ وهو مراقب موثوق به ـ أن نحو ٢٠ بالمائة من أرض الجليل عام ١٩٠٧ كانت بيد الفلاحين، بينما بلغت نسبتها في يهودا ٥٠ بالمائة، وفي شرق الأردن ١٥ بالمائة[١٦٨].

٢ ـ العراق

كان العراق لعدة قرون خلت أكثر عشائرية من سوريا، وهي حقيقة تعكسها حيازة الأرض فيه. فالقسم الأكبر من المنطقة الخاضعة للري يقع تحت سيطرة الاتحادات القبلية المختلفة مثل الشمر، وبنولام، والبومحمد، والمنتفق، وغيرهم. وكانت المساحة التي تدّعي القبيلة السيادة عليها «الديرة» مساحة واسعة، وغالباً ما تقوم القبائل باستبدال تربية الحيوانات بالزراعة، وتنتقل من قطعة أرض إلى أخرى كلما أصبحت القطعة السابقة من الأرض غير صالحة بسبب الملوحة أو اجهاد التربة. وتدّعي القبائل لنفسها حق «اللزمة» (أي الحيازة) على الأراضي التي تحتلها والتي حصلت عليها عن طريق الغزو أو «إحياء» الأرض

أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kayat to Palmerston, 15 February 1850,» (FO 78/839).

على كل حال، لا يتضح من ذلك ما إذا كان هؤلاء المستوطنون من الداوية أم غيرهم. أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الفصل.

(١٦٦) Kark, Ibid., Alex Carmel, *Die Siedlungen der Württembergischen Templer in Palestina, 1868 - 1918* (Stuttgart: W. Kohlhammer Verlag, 1973), passim, and Schölch, «European Penetration and the Economic Development of Palestine, 1856 - 82,» pp. 42 - 45.

أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١٥ من هذا الفصل.

(١٦٧) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 81 - 88, and Dan Giladi, «The Agronomic Development of the Old Colonies in Palestine, 1882 - 1914,» in: Moshe Ma'oz, ed., *Studies on Palestine during the Ottoman Period* (Jerusalem: Magnes Press, 1975), pp. 175 - 189.

(١٦٨) Hubert Auhagen, *Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens*, 2 vols. (Berlin: Deutsche Landwirtschaft Gesellschaft, 1907), p. 52.

«الموات» بأعمال الري[١٦٩]. وكان يتم تخصيص الأراضي التي يقع عليها الاختيار للزراعة كل عام لكل فرع من فروع القبيلة، حتى تصل إلى «القطعة» التي يتولى أمرها «السركال» (أحد مساعدي الشيخ) فيقوم بتقسيمها إلى «فدان» على الجماعات أو الأفراد، مع احتفاظه بحق الإدارة مثل تحديد تواريخ البذر والحصاد، والإشراف على أعمال الري، واقراض البذور والمال. وفي المناطق الشمالية التي تعتمد على الأمطار، كان الفلاحون الأكراد أكثر استقراراً، يزرعون مساحة معينة من الأرض سنة بعد أخرى، ويدفعون الإيجار لشيوخهم، الذي يبدو أنه كان منخفضاً نسبياً[١٧٠].

وكان هذا النظام يسير عكس المبادىء الأساسية التي قام عليها نظام الحيازة العثماني، ولكن يبدو أن الحكومة ـ التي أدخلت نظام التيمار إلى مساحة محدودة فقط عندما كانت في ذروة قوتها ـ لم تكن قادرة على أن تفعل ما هو أكثر من تأكيد وضعها كمالك عام للأرض، وتطالب، تبعاً لذلك، بنصيب من إيرادات الأرض. وقد فعلت ذلك عن طريق منح الالتزامات للشيوخ الذين قدموا إلى الدولة بعض الفائض الذي يحصلون عليه من الفلاحين. ووفقاً لمعلومات أوردها قنصل بريطاني عام ١٨٦٧ بتقريره واقتبسها حيدر، كانت مساحة أراضي الميري في المناطق الخاضعة للري تبلغ نسبتها ٨٢ بالمائة، ولم تتجاوز نسبة الملك ١٢ بالمائة. وفي الفترة ١٨٦٩ ـ ١٨٧٢، حاول الوالي المصلح مدحت باشا[١٧١] أن يطبّق قانون الأراضي الصادر عام ١٨٥٨. ووفقاً للمادة ٧٨، كان من حق أي شخص يستطيع أن يثبت شغله للأرض مدة عشر سنوات دون منازع، أن يسجل حقه، ويحصل على سند الطابو، وإن كانت هناك ـ على أية حال ـ بعض الاستثناءات[١٧٢]. ولكن تطبيق القانون أثار مشاكل أكبر حجماً من تلك التي أثارها في سوريا، ففي كل من المناطق التي تعتمد على الأمطار وتلك الخاضعة للري، سجل ناصر باشا السعدون، شيخ قبائل المنتفق ـ القسم الأكبر من أراضي القبائل باسمه وأسماء أقاربه وأعوانه[١٧٣]. وعلى كل، رفض معظم الشيوخ عرض الحكومة،

---

(١٦٩) Albertine Jwaideh: «Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during Late Ottoman Times,» in: Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East;* «Land and Tribal Administration of Lower Iraq under the Ottomans, 1869 - 1914,» (Ph.D. Dissertation, University of Oxford, 1957 - 1958); «Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq,» *St Antony's Papers,* no. 3 (1963), and Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers,* pp. 63 - 152.

(١٧٠) Saleh Haider, «Land Problems in Iraq,» in: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914,* pp. 163 - 178, and T. Niewenhuis, *Politics and Society in Modern Iraq* (The Hague: [n. pb.], 1981), pp. 115 - 117.

(١٧١) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النصين ١١ و١٢، والفصل السابع، القسم ثالثاً، النص ٩ من هذا الكتاب.

(١٧٢) Jwaideh, «Aspects of Land Tenure and Social Change in Lower Iraq during Late Ottoman Times,» pp. 340 - 343.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ٣٤٥ ـ ٣٤٧؛ Haider, «Land Problems of Iraq,» p. 167, and Owen, *The Middle East in the World Economy,* pp. 183 - 188.

بدافع عدم الثقة في دوافعها، وخشية الضرائب والخضوع للتجنيد على وجه الخصوص، الذي كان قد بدأ العمل به عندئذ. ومن ناحية أخرى، ادعى الكثير من سكان المدن حيازتهم لأراضي القبائل، بعدما اجتذبتهم قيمتها التجارية المتزايدة. وقد أنكرت القبائل هذه الادعاءات، وتمّت تسوية المنازعات الناجمة عنها بواسطة القوة النسبية للحكومة والقبائل. وبالقرب من المدن، دعم الملاّك الجدد، وأصبح رجال العشائر مستأجرين للأرض، وفي المناطق النائية كفّت القبيلة أيدي الغرباء، أضف إلى ذلك، ان السلطان عبد الحميد أخذ لنفسه قسطاً كبيراً من أرض العراق أصبح يعرف باسم «الأراضي السنية» أو «المدورة» وأخيراً، كان الكثير من السركالات قد فوضتهم الحكومة أمر جباية ايرادات بعض الأراضي وانتهزوا الفرصة لحيازة تلك الأراضي، أو الحصول على نصيب أكبر من المحصول(١٧٤).

وتمّت بعض التحسينات والتعديلات البسيطة في السبعينات، ولكنها لم تترك أثراً. ومن ثم صدرت المراسيم في عام ١٨٨٠ ثم في عام ١٨٩٢ - بهدف زيادة ايرادات الأراضي - التي قضت بإيقاف تطبيق المادة ٧٨ (التي أعطت حق التصرف بناء على حق القرار أو إثبات شغل الأرض) في المناطق الخاضعة للري. وأدى ذلك إلى إيجاد نوع جديد من الأرض، يمكن القول إنها كانت فوق القانون إذ كانت كل من حقوق الرقبة والتصرف بيد الدولة، رغم أنه كان هناك من يشغلونها، وحتى يزيد الأمر اضطراباً، أصبحت هذه الأرض تعرف باسم «أراض أميرية» أو «ميري» (لاحظ المعنى الجديد للمصطلح)، أما الأراضي التي سُجلت فأصبحت تعرف باسم «الطابو» (ويقابل ذلك الأراضي الميرية أو الميري في القانون العثماني)(١٧٥). واعتبرت أراضي الميري الجديدة أرضاً تملكها الدولة، ولكنها في حيازة شاغليها على أساس التأجير قصير الأمد، باعتبارهم مستأجرين بارادتهم، يمكن ابعادهم في أي وقت، وتحصل الدولة منهم على أي ايجار تشاء. وهنا أيضاً يعتمد التطبيق الفعلي على القوة النسبية للدولة. وفي المناطق النائية ظل الشيوخ هم المستأجرون الذين يمكن التعامل معهم، ولكن بالقرب من المدن كثيراً ما كفّت أيديهم عن الأرض أو فرضت عليهم إيجارات مرتفعة. وقد قدّم كوينيه تقديراً إجمالياً لتوزيع حيازة الأراضي في ولاية بغداد في أوائل التسعينات، نتبين منه أنَّ السلطان كان يملك ٣٠ بالمائة من الأراضي الزراعية، والأوقاف ٢٠ بالمائة والأراضي الأميرية ٣٠ بالمائة، وكان هناك ٢٠ بالمائة فقط أراضٍ ملك أو طابو(١٧٦). وبعد سقوط السلطان أضيفت أراضيه إلى الأراضي الأميرية.

ومن أبرز مساوىء النظام أنه لم يعطِ حائزي الأرض أي نوع من الأمان، ومن ثم لم يحفزهم على تحسين إنتاجها. وبعد الحرب العالمية الأولى، حافظت السلطات البريطانية -

---

(١٧٤) Jwaideh, Ibid., pp. 346 - 351.

(١٧٥) Haider, Ibid., pp. 169 - 170.
انظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ٣٣ من هذا الفصل.

(١٧٦) مذكور في: Owen, *The Middle East in the World Economy*, p. 280.

التي كانت تعتمد على التأييد السياسي للشيوخ وكبار الملاّك ـ على النظام العثماني بعد ما أدخلت عليه بعض التعديلات المستمدة من التجربة الهندية. ولذلك ـ رغم الإصلاحات البسيطة المختلفة مثل مشروع تسوية الميري الصرف ـ ظل العراق حتى ثورة عام ١٩٥٨ بلداً تسوده الملكيات الكبيرة التي يعمل فيها معظم سكان الريف كمستأجرين، وكانت نسبة ٣٧ بالمائة فقط من الملكيات الخاصة بيد من يملكون أقل من ١٢٥ هكتاراً ويبلغ عددهم ربع مليون نسمة، بينما كان هناك ٤٥٠٠ مالك يملكون بقية أراضي العراق(١٧٧).

ثالثاً: سوريا

١ ـ الزراعة اللبنانية في الخمسينات(١٧٨)

إن نمط الإنتاج الزراعي وحيازة الأراضي في لبنان يختلف اختلافاً بيناً عما يسود بقية أرجاء الهلال الخصيب... ويهدف هذا البحث إلى تقديم بعض المعلومات الإضافية ـ الاقتصادية في الدرجة الأولى ـ المستمدة من تقرير قدّمه القنصل البريطاني في بيروت. وقد جاء ذلك التقرير استجابة لنشرة دورية أرسلها القنصل العام في استانبول في عام ١٨٥٨ إلى جميع القناصل في الدولة العثمانية، طالباً معلومات إحصائية واقتصادية عن ولاياتهم. وتوجد الإجابات في مجلدين غير منشورين في دار المحفوظات العامة (Public Record Office) في لندن تحت أرقام (FO 78/1418, 78/1419)، ويتضمنان مادة بالغة القيمة عن العراق، وسوريا، ومصر، كما يتضمنان أيضاً معلومات عن أنحاء الأناضول وبعض الولايات الأوروبية، وفي الصفحات التالية، قمنا بإعادة صياغة الأسئلة والأجوبة المتعلقة بالزراعة في لبنان إضافة إلى بعض التعليقات من جانبنا. وقد قمنا بوضع بعض الكلمات التي لم تكن واضحة في صورة الوثيقة بين أقواس معقوفة وترجمنا ثلاث كلمات عربية وردت في النص كتبناها بحروف مائلة.

أ ـ ما أهم المحاصيل الزراعية الأساسية التي تنتج في منطقتك، سواء جاءت من الأراضي الزراعية، أو المراعي أو البساتين، أو أشجار الفاكهة؟

إن أهم السلع التي تنتج في لبنان والسهول القريبة من طرابلس وبيروت وصيدا هي الحرير، وزيت الزيتون، ونوع ممتاز من التبغ. وأنواع الحبوب المختلفة هي القمح،

---

(١٧٧) Peter Sluglett, *Britain in Iraq, 1914 - 1932,* St. Anthony's Middle East Monographs; no. 4 (London: Ithaca Press, 1976); Peter Sluglett and Marion Farouk - Sluglett, «Transformation of Land Tenure in Iraq, c. 1870 - 1958,» *International Journal of Middle East Studies,* vol. 15, no. 4 (November 1983); Doreen Warriner, *Land and Poverty in the Middle East* (London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1948), pp. 53 - 112 and table, p. 54; Owen, Ibid., pp. 279 - 285, and Batatu, *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists, and Free Officers,* pp. 53 - 62.

(١٧٨) نقلاً عن: Charles Issawi, «Lebanese Agriculture in the 1850's: A British Consular Report,» *American Journal of Arabic Studies,* vol. 1 (1973).

والشعير، والذرة الهندية، والذرة الصفراء، والبازلاء، والفول، ونوعان من البازلاء الحلوة، وحب يسمى «سويس» ونوعيات كثيرة من الخضر. وتزرع الكروم وأشجار التين على نطاق واسع، ولكن الأولى عانت بدرجة أو بأخرى من الآفات خلال السنوات الثلاث الأخيرة، فيما عدا المناطق المرتفعة في الجبل. وتزرع في هذه المنطقة كل أنواع الفواكه غالباً مثل اللوز، والتفاح، والمشمش، والعُلّيق، والتوت الأسود والأبيض، والبرقوق، والرمان، والخوخ، والسفرجل، والكمثرى، والموز، والحمضيات، والليمون، والبرتقال، والتين الشوكي، والجوز الصغير، والخروب وغيرها، وبخاصة قرب إهدن وسفوح الجبال قرب بيروت وطرابلس وصيدا. وتستهلك محلياً الذرة والفواكه والخضر السالفة الذكر، وهناك عدة مراعٍ عند قمم الجبال تسمى «الجرد»، وإلى جانب توفيرها العلف للماشية يرتادها البدو صيفاً لإطعام قطعان الغنم والإبل، حيث يفرض عليهم أصحاب الإقطاع في تلك الجهات أن يقدموا بعض المساهمات العينية أو النقدية.

ب ـ بيّن الغلة السنوية لكل واحد من هذه المنتجات خلال السنوات العشر الأخيرة ـ على شكل جدول كلما كان ذلك ممكناً ـ ومتوسط أسعار كل منتج في موقع زراعته؟ (الجدول رقم (٥ ـ ٣)).

إن الارتفاع الشديد في الأسعار الذي زاد منه نشوب حرب القرم عام ١٨٥٣، له ما يناظره في بقية أنحاء الدولة العثمانية. وباستخدام هذه الأرقام يمكن تكوين الجدول رقم (٥ ـ ٤)، الذي يبين قيمة الانتاج الاجمالي عند المزرعة، بالنسبة إلى المحاصيل الرئيسية في عامي ١٨٤٦ و١٨٥٥.

ومن ثم فإن القيمة الإجمالية، عند المزرعة، للمحاصيل الرئيسية كانت ما يقرب من نصف مليون جنيه في عام ١٨٤٦، والمليون جنيه في عام ١٨٥٥. ومن هذه القيمة يستحوذ الحرير على ما يزيد على النصف ـ وإن تناقصت الأسعار المنخفضة لعام ١٨٥٥ مع أسعار عامي ١٨٥٤ و١٨٥٦. والغلال تضيف للقيمة ما يصل إلى أقل من الخمس من القيمة الإجمالية في عام ١٨٤٦، حتى مع الارتفاع الكبير في أسعارها نتيجة حرب القرم، قدمت أقل من ثلث القيمة الاجمالية في عام ١٨٥٥. وبعبارة أخرى، فإن تركيز لبنان على إنتاج المحاصيل ذات النوعية العالية واعتمادها على بقية أنحاء سوريا في حاجتها من الغلال، الذي بدأ في القرن السابع عشر، قد حقق تقدماً كبيراً بالفعل في أربعينات القرن التاسع عشر[١٧٩].

---

(١٧٩) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 226 - 247, and Chevallier, «Aux origines des troubles agraires libanais en 1858».

جدول رقم (٥ - ٣)
الغلة السنوية للمنتجات ومتوسط أسعارها للفترة (١٨٤٦ - ١٨٥٦)

اسم المنتج	المتوسط السنوي للغلة خلال عشر سنوات	١٨٤٦	١٨٤٧	١٨٤٨	١٨٤٩	١٨٥٠	١٨٥١	١٨٥٢	١٨٥٣	١٨٥٤	١٨٥٥	١٨٥٦
الحرير(١)	٢٦٠,٠٠٠ أقة(٢)	١٠٠ قرش	١٠٠	١٢٠	١١٠	١١٥	١٢٥	١٨٥٥(٣)	١٦٠	١٨٠	١٦٠	٢٥٠
الزيت	١٠,٠٠٠ قنطار	٦٥٠	٦٥٠	٧٠٠	٧٠٠	٧٥٠	٨٠٠	٩٠٠	٩٠٠	١٠٠٠	١٤٠٠	-
التبغ	٢,٠٠٠ قنطار	١٨٠٠	١٨٠٠	١٩٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠	٢٢٠٠	٢٣٠٠	٢٤٠٠	٢٥٠٠	-
القمح	٥٠٠,٠٠٠ كيلة	١٠	١٠	١٢	١٣	١٤	١٨	٣٠	٢٥	٢٤	٣٨ إلى	٤٠
الشعير		٦	٨	٩	١٠	١١	١١	١٣	١٩	١٩	٢٠ الى	٢٣
الزبيب	٥,٠٠٠ قنطار	٢٠٠	٢٠٠	٢٢٠	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٣٥٠	٣٥٠	٤٥٠	٦٠٠	-
التين	٤,٠٠٠ قنطار	١٣٠	١٥٠	١٥٠	١٥٠	١٧٥	٢٥٠	٢٧٥	٣٠٠	٣٥٠	٤٠٠	-

(١) الحرير المحلول محلياً، ولكن يتم حل الشرانق باستخدام الآلات الأوروبية التي أُدخلت إلى جبل لبنان لأول مرة على يد تاجر فرنسي عام ١٨٣٦، وهذا النوع يباع بضعف سعر الحرير الذي يُحلّ بالآلات المحلية. وبغضّ النظر عن نجاح أو فشل المحصول، تؤثر الأحوال في فرنسا تأثيراً كبيراً في أسعار الحرير في سوريا. وكمية الحرير المنتجة في كلٍ ناحية من أنحاء سوريا الأخرى لا تتجاوز نصف ما يتم انتاجه في لبنان وما جاورها. وفي حالة المحصول الجيد، تنتج سوريا ٥٠٠,٠٠٠ أقة. والزيتون يعطي محصولاً واحداً كل سنتين، مع بعض الاستثناءات.

(٢) يُفترض أن تكون الاقة المشار إليها ١,٢٨ كغم، والقنطار يساوي ٢٥٦ - ٢٨٨ كغم، والكيلة ما بين ٣٦ - ٣٧ ليتراً.

(٣) وردت هكذا في الأصل.

جدول رقم (٥ - ٤)

قيمة الانتاج الإجمالي (بملايين القروش)

المنتج	قيمة الإنتاج الإجمالي (بملايين القروش)	
	١٨٤٦	١٨٥٥
الحرير	٢٦,-	٤١,٦
الزيت	٦,٥	١٤,-
التبغ	٣,٦	٥,-
القمح	٥,-	٢٠,-
الشعير(١)	٣,-	١٠,-
الزبيب	١,-	٣,-
التين	-,٥	١,٦
	٤٥,٦	٩٥,٢

(١) مع افتراض أن محصول الشعير كان يماثل في الحجم محصول القمح.

ج - حدد أي المنتجات يصدّر والكميات التي تم تصديرها في كل عام؟

- الحرير، والتبغ، وزيت الزيتون، والفواكه المجففة تصدّر من بيروت، وتم حساب ما تم تصديره خلال السنوات العشر الأخيرة على النحو التالي: -

الحرير من عام ١٨٤٦ إلى عام ١٨٥٦ - ٢٠٠,٠٠٠ أقة صدّرت سنوياً إلى موانىء فرنسا ومصر والمغرب، وتمد المصانع المحلية.

الزيت من عام ١٨٤٦ إلى عام ١٨٥٦ - ١,٢٠٠,٠٠٠ أقة إلى اليونان ومصر و(؟).

التبغ من عام ١٨٤٦ إلى عام ١٨٥٦ - ١٠٠,٠٠٠ إلى مصر أساساً.

الزبيب والتين المجفف، إنتاج لبنان أصبح من سلع التصدير إلى البلاد الأجنبية:

في عام ١٨٤٩	٢٠,٠٠٠ أقة تين	و ٣٠,٠٠٠ أقة زبيب	إلى أوروبا
في عام ١٨٥٠	٢٠,٠٠٠ أقة تين	٣٠,٠٠٠ أقة زبيب	
في عام ١٨٥١	٤٠,٠٠٠ أقة تين	٦٠,٠٠٠ أقة زبيب	
في عام ١٨٥٢	٥٠,٠٠٠ أقة تين	٦٠,٠٠٠ أقة زبيب	
في عام ١٨٥٣	٥٠,٠٠٠ أقة تين	٦٠,٠٠٠ أقة زبيب	
في عام ١٨٥٤	١٠,٠٠٠ أقة تين	٢٠,٠٠٠ أقة زبيب	

إلى الولايات المتحدة الأمريكية

والتبغ اللبناني يستخدم على نطاق واسع في سوريا، ويصدّر إلى مصر وتركيا على النحو المبين أعلاه، وترسل بعض عبواته إلى انكلترا وفرنسا كل عام. والزيت يستهلك ـ من الآن فصاعداً ـ في البلاد وفي مد الورش (المحلية)، ولكن منذ عام ١٨٥٢ إلى عام ١٨٥٥ نتيجة إصابة أشجار الزيتون بالتلف في جزر الأرخبيل، والطلب المعتاد من جانب فرنسا، تم تصدير الزيت على النحو المبين أعلاه. . .

[اعتماداً على الجدول رقم (٥ ـ ٣)، والجدول رقم (٥ ـ ٤) اللذين يمكن تكوينهما ـ المحرر].

د ـ قارن متوسط سعر المنتجات التي يتم تصديرها، عند موقع الانتاج، وعند موقع التصدير، وحدد وسيلة النقل إلى موقع التصدير، والوقت الذي يستغرقه، والرسوم المختلفة التي تحصّل على هذا النقل؟

ـ الفرق في السعر بين موقع الإنتاج وموقع التصدير بالنسبة إلى منتجات جبل لبنان ليس كبيراً. فسعر الحرير من ٧٠ قرشاً إلى ٩٠ للقنطار. والزيت والتبغ ينقلان إلى بيروت أو إلى ميناء طرابلس بمتوسط أجر ٤٠ قرشاً للقنطار. ولكن هناك اختلافات كبيرة بين مختلف أنواع الغلال التي تشكل الإنتاج الوحيد لسهول بعلبك والبقاع والمناطق الخصبة الواقعة حول ووراء جبال لبنان وحوران. وبسبب سوء حال الطرق واستخدام الإبل والبغال والحمير في نقل الإنتاج والتي تسير بمعدل نحو ١٥ ميلاً يومياً، فإن كيلة الشعير التي تشترى من الريف حول [دمشق] بسعر تسعة قروش، تباع في بيروت بسعر يتراوح بين ١٨ قرشاً و٢٠. ونقل القمح من [الريف] إلى هذا المكان في الشتاء الذي يبدأ بعد الحصاد بوقت قصير يتكلف قيمة النولون نفسه الذي يتكلفه عند نقله من ميناء التصدير السوري إلى أوروبا. وحسابات التجار للوقت الذي يستغرقه النقل يعترضها من حين إلى آخر احتجاز البغال على الطرق بسبب الوحل في البقاع والجليد في بعض ممرات جبال لبنان، وخلال الصيف بسبب مصادرة السلطات الحكومية دواب الحمل. . .

هـ ـ صف التوزيع الجغرافي لبعض أنواع المنتجات الزراعية، مبيناً الأسباب الطبيعية أو السياسية أو الاجتماعية التي تأثرت بها الإنتاجية والأسعار بالنسبة إلى كل من هذه المنتجات؟

تتم زراعة السهول الضيقة عند سفوح الجبل بأشجار الزيتون والتين، والمساحات المتوسطة الارتفاع تخصص لانتاج الحرير، والمساحات المرتفعة لزراعة الكروم والقمح. وفي حالة لبنان، لا توجد أسباب سياسية تؤثر على الزراعة، ولكن فيما وراءه حيث تزرع الغلال، فإن العقبة الوحيدة التي تعرقل الزراعة هي الحاجة إلى الأمن، والعدوان الذي يقع على الفلاحين من جانب الفرسان غير النظاميين، والربا الفاحش الذي تسمح السلطات لبعض الممولين بممارسته مقابل نصيب معلوم، والذي يتعهد الفلاحون تحت وطأة البؤس بدفعه وقت الحصاد.

ومعرفة الفلاحين بالزراعة محدودة، وتمارَس فقط حسب التقاليد، لأنه ليس هناك

أعمال أو جمعيات أو مدارس تعمل على تحسينها وتشجيعها. وهناك أسباب طبيعية تؤثر في المحاصيل المختلفة السالفة الذكر، والسبب العام منها عدم كفاية الأمطار التي تسقط شتاء وكذلك الرياح الجنوبية الشرقية المسماة شبروكو تقضي على دود القز إذا سادت في أيار/ مـايو، وقت تكوين الشرانق.

و ـ حدد من أي ناحية من النواحي يعدّ أسلوب زراعة مختلف أنواع المحاصيل خاطئاً، وعلى أي نحو يمكن تحسينه؟

في ما يتعلق بهذه البلاد، يحتاج الأمر إلى استخدام الترمومتر (ميزان الحرارة) لضبط درجة الحرارة في المراحل الأولى لدود القز، كما تحتاج الأعمال الزراعية إلى إدخال الأدوات المخترعة حديثاً. ورغم أن مياه الري وفيرة، فإن المجاري الرئيسية التي تعبر جبل لبنان تتبدد نتيجة غياب القنوات والجداول، وآثار تلك التي حفرت في العصور القديمة لا تزال ماثلة للعيان في بعض الأماكن، ويمكن إصلاحها لو شجعت الحكومة ذلك. والأمور في حالتها الراهنة لا توفر الحماية اللازمة لرأس المال، وحتى إذا تمّت تحسينات في هذا الصدد، فإن رأس المال المحلي لن يستطيع الاضطلاع بمثل هذه المهام، وبخاصة أنه لا توجد أي مؤسسات مصرفية، وأنه حتى مع سعر الفائدة الحالي وهو ١٢ بالمائة لا يمكن تدبير المبالغ المالية الكبيرة بسهولة. ولا ريب أنه إذا تم سد هذا النقص، فسوف يؤدي ذلك إلى تحسين الزراعة. ولكن الأراضي المملوكة للدولة لا يمكن تحقيق أكبر نفع منها إلا إذا بيعت للأفراد أو الشركات. . .

ز ـ ما الأدوات المستخدمة للأغراض الزراعية، وإلى أي مدى أستبدلت الآلات بعمل الإنسان أو الحيوان، وما هي الآلات الإضافية التي يمكن الانتفاع بها عند استخدامها؟

الأدوات التي تستخدم الآن هي المحراث العادي الذي تجره الثيران، والمعول لعزق الأرض باليد. وهما يعدّان أكثر الأدوات تطويعاً للزراعة واقتصاداً في المناطق الجبلية والسهلية حيث يزرع القمح. واستخدام الآلات الحديثة غير معروف تماماً. وكل شيء يعتمد على عمل الإنسان والحيوان. ولكن ما بقيت الأرض تحت سيطرة الحكومة، واستمر نظام الفلاحة بالقرى، وبقيت الطرق على حالها، لا يمكن أن نتوقع تحسيناً من أي نوع كان، فالفلاحون مثبطون محبطون حتى أنهم يتركون الروث يتراكم قرب منازلهم، وبدلاً من أن ينقلوه إلى الحقول للاستفادة به، يتخلصون منه بحرقه، وعندما يُسألون عن تلك اللامبالاة يجيبون: «لماذا نجهد أنفسنا ونحن لا نملك إلا مصالح موقتة في الأرض؟». . .

ح ـ ما الشروط المعتادة لإقراض الأموال بضمان الأرض؟ وهل يشيع الرهن، وهل يُحرّم من حين لآخر؟

لا توجد مثل هذه القروض في لبنان لأن الأرض حيازة حرة(١٨٠). والمستأجر يحصل

(١٨٠) هذا مُلك، وليس ميري. (المحرر)

على ربع المحصول نظير جهده في زراعته وحصاده واهتمامه بالأرض. والرهونات شائعة، ومقرض المال يحصل على الربع (حتى) يسدد القرض ولكنها غير قابلة للتحويل. . .

ط- هل تزرع الأرض عادة بواسطة صاحبها أو المستأجر، وما هي الأنواع المختلفة للإيجار؟

غالباً ما يملك سكان لبنان الأرض التي يزرعونها لحسابهم، وثمة قسم آخر من ملكيات الأراضي بيد الارستقراطية ورجال الدين يعطى للمستأجرين الذين يبرمون معهم عقوداً تتضمن أساليب الإيجار المختلفة على النحو التالي: فمثلاً، يحصل المستأجر في مزارع التوت على ربع الإنتاج لقاء جهده في رعاية وتربية دود القز، ويتحمل صاحب الأرض كل تكاليف الزراعة والإقامة والأدوات - والإصلاحات. وهناك أسلوب آخر هو إعطاء المستأجر ثلث الإنتاج في نظير تحمّله تكاليف الزراعة، وأسلوب ثالث يحصل بموجبه المستأجر على نصف المنتج على أن يتحمل جميع النفقات، وأي نقص قد يحدث في إنتاج أوراق التوت التي لو اعتنى بزيادتها يحصل على تعويض يتراوح بين ٥ بالمائة و١٠ بالمائة. وفي زراعة الأراضي غير المزروعة أشجاراً، يحصل المستأجر على المحصول نفسه على أن يتحمل نصف قيمة البذور وبقية النفقات. وفي بعض الجهات يقدم صاحب الأرض ثلثي المحصول على أن يقدم الفلاح كل البذور ويتحمل النفقات الأخرى. . .

ي - ما هي طبيعة العلاقة بين صاحب العمل والعمال الزراعيين بعامة؟

تختلف الأحوال تبعاً للعرض المتاح من العمال، ففي بعض المناطق يحصل الحراث الذي يستخدم محراثاً يجره ثوران على عشرة قروش. كذلك تتنوع نسب معدلات الأجور أيضاً بحسب درجة استعداد وقدرة الرجال أو الدواب المستخدمة. وتختلف الأجور في الشتاء عنها في الصيف وفقاً للطلب. والعامل الذي يعمل لقاء أجر يومي يحصل على ما بين أربعة قروش وستة يومياً. وأولئك الذين يستخدمون لقاء أجر سنوي للعناية بالماشية وسوقها في الحقول يتولى المالك إطعامهم ويدفع لهم أجراً يراوح ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ قرش في السنة، وفي السهول يحصلون على ما بين ٩٠٠ قرش إلى ١٠٠٠ قرش سنوياً بما في ذلك الطعام.

ك - إلى أي مدى لا تزال القنانة، أو أي نوع من العمل الجبري موجودة؟

لا يوجد عمل جبري في لبنان وبيروت، غير أن الشيوخ الاقطاعيين ما زالوا يعاملون فلاحيهم بطريقة استبدادية، ولا توجد إلا فرص ضئيلة للانصاف.

ل- ما هي المعدلات الحالية للأجور الزراعية، وإلى أي حد تنوعت خلال السنوات العشر الأخيرة، وإلى أي الأسباب يمكن إرجاع تقلباتها؟

يتنوع معدل أجر العامل العادي في الوقت الحالي، وكما ذكرت عند الإجابة عن السؤال (ي)، تتراوح بين أربعة قروش وستة في اليوم. وقد زادت في المدن نحو ٣٠ بالمائة

خلال السنوات العشر الأخيرة، ولكن هذا التغير لم يتم إدراكه في هذا الجزء من لبنان حيث لا يتمتع الفلاحون بالحريات الضرورية.

م ـ ما هي الأحوال الاجتماعية للعمال الزراعيين عامة؟ ومن أي العناصر أو الطبقات يأتي أفضل العمال؟ هل هناك أي زيادة أو نقص في العمال الوطنيين؟ وإذا كان هناك نقص من أي البلاد يتم سده؟

يعيش العمال عادة حياة مريحة. وفي السنوات الأخيرة تحسنت أحوالهم نتيجة الطلب الناجم عن الاهتمام غير العادي بالزراعة الذي أثاره ارتفاع أسعار الحاصلات على نحو ما هو مبيّن في الجدول المرفق بهذه الاستفسارات، ونتيجة بناء العديد من المباني الخاصة، ولم يتم استخدام عمال أجانب، ولكن كل منطقة تسد العجز في الأخرى، وقسم كبير من العمال في بيروت من المسيحيين من أهالي الجبل، وبعضهم من المصريين.

والمعلومات الخاصة بالأجور يمكن تدعيمها بمادة مستقاة من أجزاء أخرى من الإجابات الواردة من بيروت، ومن إجابات قدمتها قنصليات أخرى. وفي ما يتعلق بالأولى ذكر أنّ جبل لبنان «على عكس بقية مناطق سوريا، استطاع أن يوفر عدداً كبيراً من العمال الأشداء بمعدل معتدل للأجور يراوح ما بين ثمانية بنسات إلى شلن واحد يومياً». ومتوسط الأجور اليومية في بيروت كان كالتالي: النجارون ٨ ـ ١٤ قرشاً، وعمال المحارة من ٨ ـ ١٢ قرشاً، والعمال العاديون من ٤ ـ ٦ قروش. وفي الجبل الأجور بالمعدلات نفسها(١٨١).

وتلك المعدلات كانت تزيد قليلاً فقط عن مثيلتها في مختلف أنحاء سوريا الطبيعية، وأعلى قليلاً منها في العراق، وأقل نوعاً منها في الجزر والولايات الأوروبية... وفي غياب معلومات تفصيلية عن الأسعار، يصعب تحديد مدى الفروق التي تمثلها بالنسبة إلى الأجور الحقيقية(١٨٢).

ن ـ هل هناك إمكانية كبيرة لتحسين الأرض بعمليات مثل الصرف، أو الري، أو التسميد... الخ؟

ـ ليس ثمة إمكانية ذات بال لمثل هذه العمليات، وقد أجريت بعض الاصلاحات أحياناً على نطاق ضيق للري في سهل بيروت.

س ـ ما هي الأعمال العامة التي تدعو الحاجة الملحة إليها لتنمية الزراعة؟ وأيها يمكن تنفيذه بواسطة منح من الحكومة، أو بواسطة العناصر المحلية، أو الشركات التجارية؟

ـ إن أعظم الحاجات في هذا الجزء من سوريا هو تعبيد الطريق بين بيروت ودمشق عبر

---

(١٨١) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٩ من هذا الكتاب، و
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 37 - 43.

(١٨٢) المصدر نفسه.

جبل لبنان حتى يصلح لمرور العربات. وهذا المشروع يحظى باهتمام التجار في المدينتين، ولكنهم ينتظرون التشجيع. والخطوة التالية المرجوة هي تمليك الأرض في وادي البقاع وبعلبك وما وراء جبل لبنان للأفراد، وفي مثل هذه الحالة تفيد الحكومة من العطاءات، وتزيد منفعة الخزانة العامة والجمارك زيادة هائلة، وتتناقص إغراءات الفساد تناقصاً كبيراً وترتاح السلطات والفلاحون على السواء من هجمات الخارجين على القانون الذين يهبطون كالصاعقة من جبل لبنان ويغيرون على الفلاحين العزّل في السهول عندما تتوافر لهؤلاء بذلك سبل العيش التي تجعلهم يطيعون السلطات الشرعية. وطالما بقيت الحال على نحو ما هي عليه الآن، سوف تعرقل كل خطوة تتخذ باسم الحكومة أو أي شركة محلية أو أجنبية. وجذور الشر تكمن في السببين السالفي الذكر، وهما عدم تشجيع الزراعة وغياب الأمن العام.

ع ـ ما متوسط القيمة الحالية للأرض وما أسباب زيادتها أو نقصها، خلال السنوات العشر الأخيرة؟

قيمة الأرض مرتفعة في بيروت، حيث يزداد الطلب عليها لأغراض البناء، والمستوى الحكومي للسعر ١٢ قرشاً للقصبة المربعة. وفي الضواحي تبلغ نصف ذلك. ولكن في هذه المنطقة يحدد قيمة الملكية مقدار الدخل الذي تحققه ـ مثلاً يراوح سعر التوت ما بين ٢٠٠ قرش و٥٠٠ لحمل الأوراق زنة ٢٥ أقة، ويختلف تبعاً لملاءمة المناخ لدود القز. ومساحة الأرض التي تكفي لبذر كيلة من القمح تساوي ما بين ٤٠٠٠ قرش و٦٠٠٠ بحسب موقعها. ولكن هذه الأسعار تتناقض تناقضاً كبيراً مع الأسعار في المناطق المجاورة حيث تساوي الأرض ربع القيمة السالفة الذكر. وقد ازدادت قيمة الأراضي في هذه المنطقة أكثر من الضعف في السنوات العشر الأخيرة، ويرجع ذلك إلى توافر قدر أكبر من الأمن والرخاء، ونمو التجارة الأوروبية مع الساحل وارتفاع أسعار الإنتاج التي أشرنا إليها من قبل.

ف ـ هل قامت الحكومة بإجراء أي مسح أو تقويم لملكيات الأراضي، وما هي الطريقة المحلية لقياس الأرض وحساب قيمتها؟

الملكية حرة في لبنان وفي هذا المكان، والحكومة تحصل فقط على جزية ثابتة مقدارها ٣,٥٠٠ كيس (الكيس يساوي ٥٠٠ قرش) في السنة، ولذلك لم يتم اجراء تقويم أو مسح للملكيات. وتمت محاولة لتطبيق طريقة للقياس عام ١٨٤٧ بغرض توزيع أعباء الضرائب بالتساوي بين السكان، ولكنها لم تستكمل بسبب استدعاء المفوض أمين أفندي. وقد ورد ذكر طريقة قياس وتقويم ملكيات الأراضي في الإجابة عن الأسئلة السابقة وهي تختلف ـ على أي حال ـ في السهول التي تقع وراء جبل لبنان حيث تقاس الملكية بالفدان لكونها أرضاً أميرية، وهي المساحة التي يمكن أن تحرث في يوم واحد بمحراث يجره ثوران.

ص ـ ما هو الاستخدام الشائع في منطقتك لإراحة الأرض؟

في بعض المناطق تزرع الأرض مرة واحدة كل سنتين، وفي المناطق الأخرى حيث الأرض خصبة ويمكن ريها، يتغير فقط نوع البذور، وتزرع الأرض كل عام.

خلاصة

وخلاصة القول، إن الاجابات على استبيان عام ١٨٥٨ قدمت معلماً لقياس المسار الذي قطعته الزراعة اللبنانية على مدى المائة سنة الأخيرة.

١ ـ توضح أن بعض الملامح المميزة للزراعة اللبنانية اليوم، كانت قد اتضحت عند عام ١٨٥٨. فقد كان هناك تركيز واضح على المحاصيل النقدية للتصدير، وقد استمر هذا الاتجاه، ولكن نوعيات تلك المحاصيل تغيرت، استجابة للتحول في الطلب والأسعار العالمية. وكانت الكثافة العالية لسكان الريف سائدة بالفعل، وهو أمر لم يتأثر كثيراً بالهجرة الكبيرة إلى ما وراء البحار، والنمو السريع لبيروت وغيرها من المدن. وكانت قيمة الأرض أعلى فعلاً من غيرها في البلدان المجاورة، وازدادت منذئذ عدة أضعاف نتيجة لزيادة الدخول، وزيادة تدفق الأموال التي أثمرتها التجارة والخدمات.

٢ ـ كان لبنان بالفعل بلداً تسود فيه الملكيات الصغيرة، وقد انتشرت منذ انتفاضات عامي ١٨٥٨ و١٨٦٠، وشراء الأراضي بواسطة المهاجرين العائدين وعائلاتهم، وتفتت المزارع من خلال انتشار المغارسة.

٣ ـ والري الذي كان يقتصر على منطقة صغيرة جداً اتسع ببطء حتى الحرب العالمية الثانية التي انتشر بعدها الري انتشاراً أكثر سرعة.

٤ ـ كان سوء النقل لا يزال عقبة كبرى في طريق التنمية الزراعية، غير أن التحسينات كانت في الطريق، وزادت زيادة كبيرة في العقود التالية.

٥ ـ وأخيراً، لم يلحق أي تغيير بأساليب الزراعة حتى الحرب العالمية الثانية، ومنذئذ أصبح هناك زيادة سريعة في استخدام الأسمدة الكيميائية، واستخدام الآلات الحديثة، والمبيدات الحشرية، والبذور المنتقاة.

٢ ـ صيد الاسفنج، عام ١٨٣٩ (١٨٣)

يقوم الغواصون اليونانيون والعرب بصيد الاسفنج، والأولون هم أفضل الغواصين، يغوصون إلى عمق ٢٩ قامة، بينما يغوص الغواصون المحليون إلى عمق يراوح ما بين ١٩ قامة و ٢٠ فقط، وعلى كل فبعض العرب يتميزون بالجرأة كاليونانيين.

وبعض القوارب اليونانية يستخدم الرمح ثلاثي الشعب في الصيد. غير أن الغواصين لا يستطيعون العمل إلا في مياه هادئة، فيستخدمون قطرة من الزيت يسقطونها على صفحة الماء فتنتشر وتمكنهم من رؤية الاسفنج في القاع، فيصطادونه بالرماح. والاسفنج الذي يتم صيده

(١٨٣) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Sponge Fisheries, 28 August 1839,» (Alep), 1830 - 1837, vol. 29.

بهذه الطريقة يقلّ ثمنه بنسبة ٣٠ بالمائة عن ذلك الذي يجمعه الغواصون لأن الرماح غالباً ما تمزقه.

وكل اليونانيين الذين يمارسون هذا العمل يأتون من أرخبيل كاسل روسو. وفي العام المتوسط يأتي نحو ٢٩٠ إلى ٣٠٠ غواص يوناني إلى طرابلس ويتفرقون من هناك على طول الساحل السوري. ويقومون باستئجار القوارب المناسبة للصيد من طرابلس والبترون واللاذقية، يحمل كل واحد منها ما بين ثلاثة غواصين وستة، ولما كانت قوارب الساكوليفيس التي يحضرها الغواصون معهم لا تناسب الصيد، فإنهم يتركونها في طرابلس، ولا يستخدمونها إلا في رحلة العودة حاملين معهم الإسفنج الذي قاموا بصيده.

وغالباً ما يعمل كل الغواصين القادمين من كاسل روسو تحت إدارة مسيو بيجليوتي، وهو من رعايا تسكانيا ويقيم في رودس، الذي يدفع لهم الأموال مقدماً في الشتاء ويبرم معهم عقوداً تلزمهم ببيعه كل الاسفنج الذي يصطادونه خلال الموسم بسعر يتفق عليه، وهو دائماً أقل من سعر البيع في هذه البلاد، وبذلك يغطي قيمة ما دفعه لهم. وقد درج بيجليوتي على القيام بعمليات الغوص هذه لمصلحة بيت تجاري بريطاني في رودس. وعلى مدى عامين قام بها لمصلحة بيت تجاري فرنسي في مرسيليا، مدّه بالأموال اللازمة.

والغوص على الاسفنج يمارَس فقط بين بيروت واسكندرونة، لأن ساحل كرامانيا يقدم القليل جداً من الاسفنج لأن قاعه رملي بعامة، بينما الساحل صخري بين بيروت واسكندرونة في كل موضع منه، وفيه تتوافر نوعيات جيدة من الاسفنج بكثرة. كما يوجد الاسفنج في سواحل جزيرة قبرص، ولكنه من نوع عادي، فنادراً ما يتم العثور هناك على الاسفنج الجيد.

واضافة إلى القوارب التي يعمل عليها الغواصون اليونانيون، يوجد في طرابلس ما بين ١٠ قوارب و ١٥ قارباً يعمل عليها الغواصون المحليون، وفي بيروت قاربان، وفي البترون ما بين ٨ قوارب و ١٠، وفي أرواد ما بين ٤ قوارب و ٦ (ومعظم سكان هذه الجزيرة في الغالب من الغواصين، وفي هذه السنوات عندما لا يعملون بالملاحة، أو عندما يزيد الطلب على الاسفنج، يزداد عددهم حتى أنه يمكن تدبير الرجال اللازمين لنحو ٢٥ قارباً إلى ٣٠ في لمح البصر). ويوجد في اللاذقية ما بين ٦ قوارب و ٧ يحمل الواحد منها ما بين خمسة غواصين وستة.

وهناك ثلاثة أنواع من الاسفنج هي:

- الاسفنج الرقيق الأبيض ذي الحبوب الصغيرة.
- الفينيسي، وهو اسفنج سميك يصلح للاستخدامات المنزلية.
- الاسفنج المتين الرقيق ذي الحبوب التي تميل إلى الاصفرار.

ومن الصعوبة بمكان أن نحدّد كمية الاسفنج الذي يصطاده القارب الواحد خلال موسم

الصيد، لأن ذلك يتوقف على الطقس السائد. ففي السنوات ذات الطقس الهادىء يستطيع القارب الذي يحمل ما بين أربعة غواصين وستة أن يجمع ما بين ١٥٠ أقة إلى ٢٠٠ من الاسفنج، وربما أكثر من ذلك، ثلثها من الاسفنج الرقيق وثلثاها من النوع الفينيسي أو النوع المتين الرقيق. ولا تصطاد قوارب اليونانيين كمية أكبر من تلك التي تصطادها القوارب المحلية. ولكن موسم الصيد عندهم أقصر شهراً حتى يستطيعوا العودة إلى بلادهم قبل أن تسوء أحوال الطقس. ومن ثم نستطيع أن نخمّن مقدار ما يصطاده كل قارب بما يراوح بين ١٥٠ أقة و ٢٥٠ من الاسفنج في المتوسط. والغواصون المحليون يصيدون لحسابهم، غير أن التجار الأوروبيين يدفعون لهم مبالغ مقدماً في الشتاء، ويبرمون معهم عقوداً تلزمهم أن يسلموا أولئك التجار بسعر متفق عليه الاسفنج الذي يقومون بصيده، وهنا لا يتم السداد بالشهر أو الرحلة.

وفي العام الماضي بيع الاسفنج الجيد محلياً بسعر راوح ما بين ٥٠ قرشاً و١٠٠ قرش للاقة الواحدة تسليم السفينة، وبيع النوع الفينيسي والاسفنج السميك بسعر بين ١٥ قرشاً و٢٠ للاقة. ويحصل التجار الذين دفعوا مقدماً للغواصين على الاسفنج بأسعار أقل. وفي العام الماضي كان الاسفنج مرتفع الثمن جداً بسبب المنافسة الشديدة بين المشترين. وفي الأعوام السابقة كان الاسفنج الجيد يباع بسعر يراوح بين ٥٠ قرشاً و٦٠ والفينيسي والمتين بسعر بين ١٠ قروش و١٢ قرشاً للاقة. وعلى كل، أعتقد أنه لن تتاح الفرصة مرة أخرى لمثل هذه الأسعار، سواء بسبب زيادة عرض النقود، أو بسبب التنافس الشديد بين المشترين الذي يزداد في كل عام.

وفي العام المتوسط، يتم صيد ما بين ١٤ و١٦ ألف أقة من الاسفنج أمام الساحل السوري ثلثها من الاسفنج الرقيق الجيد وثلثاها من النوع الفينيسي والاسفنج المتين. وهذا النوع من الصيد يمكن أن يصبح أوسع نطاقاً لو أُحسنت إدارته.

والصيادون المحليون يبدأون صيد الاسفنج في حزيران/يونيو، ويتوقفون في أيلول/سبتمبر، أما اليونانيون فيصلون في منتصف حزيران/يونيو ويغادرون عند نهاية آب/أغسطس.

وقبل زيادة الطلب على الاسفنج كان الغواصون أقل عدداً، وكان البحر يلقي على الشاطىء بالكثير من الاسفنج فيلتقطه من يعثر عليه، والآن لا يلقي البحر إلا القليل جداً، ونادراً ما يرى المرء أكثر من بضع قطع متناثرة على الشاطىء.

ولم يبدأ الغواصون اليونانيون العمل أمام الساحل السوري إلا في الخمسة عشر عاماً الأخيرة. وكان عدد الغواصين المحليين محدوداً ويفتقرون إلى المهارة اللازمة. واليوم يستطيع بعضهم أن يضارع اليونانيين في المهارة. وكان للتجار الفرنسيين وحدهم من قبل حق شراء الاسفنج، وإدارة أمر صيده في سوريا. ولكن منذ الحملة المصرية فقد تجارنا هذا الامتياز المربح. وعلى كل، حصل المسيو شارل جاي، نائب القنصل الفرنسي في طرابلس

منذ بضع سنوات، على بيورولدي (مرسوم) من عبدالله باشا يمنح المسيو تومان التاجر الفرنسي الحقوق الكاملة لصيد (الاسفنج) في سوريا كلها، كما أن له حق الانفراد بالشراء، وقد باع هذا التاجر حقوقه إلى المسيو بيجليوتي.

وفي ظل الحكم العثماني يدفع كل غواص يوناني أو عربي للحكومة رسماً قدره مائة قرش عن كل ١٠ فينيسي من الاسفنج إضافة إلى ستة قروش جمارك... ولم تفتح بعد الحكومة المصرية عيونها على هذا الفرع من فروع التجارة، وحتى الآن لم تقم بإصدار أي تعليمات بشأن إلغاء هذه الرسوم أو الابقاء عليها.

٣ - زراعة التبغ، عام ١٨٤٣[١٨٤]

أ - التربة والطقس والسماد المناسب للتبغ

في سوريا كلها، لا يزرع إلا التبغ اللازم للاستهلاك المحلي. ولا تنتشر زراعة التبغ إلا على المنحدرات الغربية لجبل لبنان فوق اللاذقية وصيدا وصور، حيث يفسح المجال لتجارة تصدير نشطة إلى مصر. وقد بدأت زراعة التبغ في المناطق المجاورة لهذه المدن السالفة الذكر فحسب بعد أن قام الجزار باشا باحتكار القطن وفرض رسوماً باهظة عليه، مما أدى إلى انصراف الناس عن زراعته وحلول التبغ محله.

ولا يزرع إلا القليل من التبغ على منحدرات جبل لبنان الشرقية وفي جبال لبنان الشرقية، وأحياناً لا يكفي المحصول حتى لسد حاجة الاستهلاك في دمشق والمدن الداخلية الأخرى. ولا يزرع المسيحيون هذا المحصول على نحو ما يفعل المتاولة الذين يقدمون أكبر قدر من المحصول وأجود صنف منه.

وعادة يزرع التبغ على التلال ومنحدرات الجبال المتوسطة الارتفاع، وفي السهول المحيطة بالجبال تزرع الغلال والبقول اللازمة لغذاء البلاد، إذ لا يمكن أن تنمو هذه المحاصيل في المرتفعات. وفي القمم العالية تصبح فلاحة الأرض بالغة الصعوبة مرتفعة الكلفة، ولا تستطيع القطعان التي تترك عادة في الحقول البقاء طويلاً في الشتاء. وعلى كل، لا يجب أن نخلص من هذا إلى أن التبغ لا تجود زراعته على الهضاب العالية، لأن قرية سجد الواقعة على قمة الجبل والمطلة على جزين، والتي يغطيها الجليد بضعة شهور، تنتج تبغاً يباع بضعف سعر ما تنتجه القرى الأخرى. وعلى كل، إذا كانت هناك رغبة في زراعة التبغ في الأماكن الباردة، فإنه من الضروري زراعة الشتلات التي تنمو في مناطق أخرى دافئة، وإلا كان الإنبات متأخراً جداً...

وبصفة عامة، لا يستخدم روث البقر والخيل كسماد في سوريا، حيث يستخدم فقط روث الغنم والماعز. وبالنسبة إلى التبغ يستخدم السماد الأخير، وكلما كان بالإمكان تطلق

(١٨٤) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Tobacco Cultivation in Syria,» (Damas), vol. 2, 1845 - 1848.

القطعان في الأراضي التي تعدّ لزراعة التبغ أو في الأراضي المرتفعة عنها حيث تجري منها مياه الأمطار الشتوية إلى الحقول المزروعة حاملة منها ما خلفته القطعان أثناء رعيها هناك.

ب ـ إعداد التربة

عندما تخصص قطعة من الأرض لزراعة التبغ، إذا كان لم يسبق زراعتها به من قبل، يجب عزقها، وتنظيفها من الحصى، والحشائش. وعلى مدى ثلاث سنوات متتالية يجب أن تسمّد وتحرث ثلاث مرات. وكلما كانت التربة عميقة (أي كانت الطبقة الصالحة للزراعة سميكة)، اقتضى الأمر سنوات أكثر للإعداد، ولذلك يكون الحد الأدنى ثلاث سنوات والأقصى ست سنوات أو سبعاً. ويتم أولاً تغطية الحقل بطبقة من روث الغنم والماعز سمكها بوصتين، ثم تحرث بالمحراث العادي ـ وهو المحراث الوحيد المستخدم في سوريا ـ وهو قطعة من الخشب مثبت بها سلاح حديدي. وحتى لا تترك الأرض دون زراعة خلال سنوات الإعداد، يمكن أن تزرع بها هذه النباتات على أن تحصد قبل تمام نضجها وهي الشعير (الذي يمكن قطعه أخضر لإطعام الخيل)، والخيار والقرع، والبطيخ... إلخ. وبعد اعداد الحقول على مدى يراوح من ثلاث سنوات إلى سبع يتم حرثها ست مرات أو سبعاً في الربيع، وبعدئذٍ تصبح مهيأة لاستقبال شتلات التبغ.

ج ـ البذر وزراعة الشتلات

من أول أيلول/سبتمبر حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر، تعد داخل القرى مربعات من التربة السوداء الثقيلة التي تم نخلها جيداً، وذلك بجوار جدران المنازل وتغطى لحمايتها من الرياح. فتغطى بالقش الذي توضع فوقه طبقة من روث الماعز ثم تحرق تلك الطبقة بإشعال النار في القش. وبعد خلط الرماد بالتربة يدوياً، تغطى المربعات بطبقة سمكها بوصتان من الروث المسحوق، ثم تترك في موضعها حتى أوائل كانون الأول/ديسمبر أو ١٥ كانون الثاني/يناير على أكثر تقدير. عندئذٍ يؤتى بالبذور التي تخلط بما يوازي ثلثي وزنها من رماد متخلف عن حرق خشب عادي، ثم تُنثر على التربة باليد، وتغطّى بأغصان الشجر لمنع الطيور ـ التي تحب هذه البذور ـ من التقاط البذور والحيلولة دون تخضير النبات. وهذه العملية يجب أن تتم في جو جاف، فإذا سقط المطر في الأيام السابقة على البذر، يجب أن تترك التربة حتى تجف بضعة أيام حتى يمكن تفتيتها بسحق الكتل المتجمدة منها، والتي قد تتكون نتيجة المطر. ويجب فحص مربعات البذور هذه كل ١٥ يوماً أو ٢٠، فإذا لم تنبت البذور تصبح إعادة نثر البذور ضرورية. وعندما تظهر الورقات الثلاث الأول، ترفع الأغصان عن المربعات بعد أن يكون الخطر قد زال عن النبات. فإذا كان الطقس جافاً ولم يسقط مطر، يجب أن تسقى الشتلات باستخدام إناء خاص مرة كل يومين أو ثلاثة أيام على الأقل، حتى إذا بلغ طول النبات نصف قدم على الأكثر، أصبح صالحاً للنقل إلى الحقل.

وفي نيسان/أبريل، حين تكون الحقول قد أُعدت على النحو الذي أشرنا إليه من قبل، يتم شق خطوط بالمحراث يبعد بعضها عن البعض الآخر مسافة قدمين ونصف القدم. وتغرس

الشتلات في قاع تلك الخطوط، مع ترك مسافة بين كل شتلة وأخرى معادلة للمسافة بين الخطوط وبعضها البعض. وحتى تضرب الشتلات بجذورها في الأرض، يجب ريها يومياً إذا كان الطقس جافاً ودافئاً، وتروى كل شتلة على حدة باستخدام إبريق خاص مع مراعاة عدم صب الماء بقوة حتى لا يقتلع النبات. ويجب فحص النبات يومياً لتنقية الآفات واقتلاع الحشائش. وطالما كان النبات بحاجة إلى الري ـ وذلك حتى تتدعم جذوره ويبلغ ارتفاعه نحو القدم الواحدة ـ يجب اقتلاع الحشائش يدوياً عدة مرات. وعندما يبدو واضحاً أن النبات قد استقام على عوده، تُرك لشأنه. فلا يروى، لأن الري يصبح عندئذٍ ضاراً به. أما القسم الذي يخصص للبذور من النبات فيُشذَّب ولا يترك من أغصانه إلا العرق الذي يحمل الأزهار العنقودية، ولا يقطع منه إلا الزهرة الوسطى إذا ارتفعت عن جاراتها، وكذلك الأغصان التي عند إبط الأوراق، أما بقية النبات الذي يخصص لإنتاج التبغ فيترك دون رعاية أوخدمة بالتقليم أو غيره، بل يترك وشأنه حتى يحين وقت جمع التبغ.

د ـ جمع التبغ

يبدأ جمع التبغ في موسم يختلف باختلاف المنطقة التي يزرع فيها والظروف البيئية المحيطة بها. وعادة يتم الجمع في الصباح ويفضَّل أن يكون ذلك في طقس جاف. ويتم جمع التبغ على أربع مرات متتالية تكوّن أربعة محاصيل متميزة لا في موعد الحصاد فحسب بل وفي نوعية التبغ أيضاً. وعادة تبدأ في حزيران/يونيو وتنتهي بنهاية تشرين الأول/أكتوبر. . .

هـ ـ إعداد التبغ

وفي كل مرة يجمع فيها التبغ على النحو الذي أشرنا إليه، توضع الأوراق في حزم تضم كل واحدة ما بين ثماني أوراق وعشر مربوطة بأحدى سوق النبات. وتوضع الحزم على شكل دائرة متحدة المركز وسوق النبات إلى الخارج، وذلك في حقل يتم تنظيفه بعناية وتركه مدة أربعة أيام وليالٍ معرضاً للشمس والندى. وإذا سقط المطر تنقل الحزم إلى داخل مكان مسقوف. وعندما يذبل الضلع الأوسط للأوراق تملص الأوراق من السوق باستخدام أداة من البوص، فتكون ما يشبه اللفافة، تترك في الحقل لمدة أربعة أيام وليالٍ أخرى معرضة للشمس والندى على أحد جانبيها أولاً ثم تقلّب على الجانب الآخر لمدة مماثلة. وأخيراً عندما يتم التأكد من أن الشمس والندى قد تركا الأثر المطلوب ـ الذي يتضح من اكتساب التبغ لوناً يميل إلى الاحمرار ـ يتم جمع التبغ ذات صباح وهو بعد مبلل بالندى ويوضع في حفرة في الأرض تتحدد سعتها بحجم المحصول، مغطاة عند قاعها وجوانبها بطبقة من القش، ثم تغطى الحفرة بالحصير الذي يضغط على التبغ بوضع الأحجار الكبيرة فوقه. ثم يتم إخراجه من الحفرة، ومرة أخرى يتم تعريضه للشمس والندى لمدة يومين وليلتين ثم يقلّب على الجانب الآخر لمدة مماثلة، ويعاد وضعه في الحفرة وضغطه لمدة يومين آخرين، وبعدها يرفع من الحفرة ويعد للبيع.

و ـ أنواع التبغ المختلفة

... يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التبغ: أولها «الجدار» وهو تبغ ينتج من الحقول التي تختار وتزرع بالطريقة المشار إليها أعلاه، كما ينتج من الحقول الصناعية التي تقام بجوار الأديرة. والثاني هو «الكسار» وهو المحصول الأول الذي يجنى من الحقول الحديثة الاعداد والتي لم يسبق زراعتها بالتبغ، وقيمته تقل من ٨ بالمائة ـ ١٢ عن قيمة النوع الأول. وأخيراً، يأتي النوع الثالث «البراوي» وهو تبغ يزرع في أي حقل متاح دون أن يحظى بالرعاية التي أشرنا إليها، وهو خفيف، ينقصه الغنى، ويساوي نصف قيمة الجدار وأحياناً ثلثه.

٤ ـ تربية الأغنام في ولاية دمشق[١٨٥] عام ١٨٥١

... إن أهالي دمشق يمارسون أعمالهم على النحو التالي:

لقد رأينا كيف أن كل مائة نعجة تلد في المتوسط خمسين حملاً، وأن من بين هذه الخمسين حملاً ٢٥ أنثى و٢٥ ذكراً، ورأينا أيضاً أن كل نعجة تنتج رطلاً ونصف الرطل من الزبد، وكل الحملان التي تولد ملك لصاحب القطيع الذي يحصل أيضا على نصف ما يُجزّ من الصوف وثلث الزبد، أي ٢٣ رطلاً، لأن كل ٤٥ نعجة تضع حملاناً تنتج ما بين ٦٨ رطلاً من الزبد و ٧٠. وعلى ذلك يحصل البدوي على ٣٧ جزة صوف، و٤٨ رطلاً من الزبد.

ويمكن تقدير ربح مالك القطيع على النحو التالي:

ـ لكل مائة نعجة، تساوي	٥٠٠٠ قرش
ـ ٢٥ حملاً ذكراً بسعر ٢٠ قرشاً	٥٠٠ قرش
ـ ٢٥ حملاً أنثى بسعر ٣٠ قرشاً	٧٥٠ قرشاً
ـ ٢٣ رطل زبد بسعر ١٤ قرشاً	٣٢٢ قرشاً
ـ ٣٨ جزة صوف (لأن معدل نفوق الأغنام ٢٥ بالمائة بسعر ٥ قروش	١٩٠ قرشاً
	١٧٦٢ قرشاً

وقد يمثل هذا ٣٥ بالمائة إلا أنه يجب خصم ١٠ بالمائة من رأس المال، ولوضع النفوق في الاعتبار، يخصم ٥٠٠ قرش من مبلغ ١٧٦٢ فتبقى أرباح قدرها ١٢٦٢ قرشاً، أي ٢٥ بالمائة من رأس المال المستثمر، وهو قريب جداً من معدل عائد الاستثمار للأموال في سوق دمشق. وتربية الحيوانات صفة لازمة لسكان حوران وهي تعطي نتاجاً كالتالي:

(١٨٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «From Ségur to Minister of Foreign Affairs, 26 November 1851,» (Damas), vol. 3, 1849 - 1855.

كل مائة نعجة تعطى للبدوي كأمانة، يتلقى نظيرها ٢٥ كيلة من الذرة (٨٥٠ لتراً) بسعر خمسة قروش للكيلة، وبذلك يكون قد حصل مقدماً على ١٢٥ قرشاً. ومن جانبه يقدم البدوي إلى صاحب القطيع ٦٣ جزة صوف من بين ٧٥ جزة تنتجها المائة نعجة ويحتفظ لنفسه بـ ٩ جزات (هكذا في الأصل) فقط، وعلى كل، يحتفظ أيضاً بربع الحملان التي تولد، فلا يعيد إلى المالك ٥٠ حملاً كما في الحالة السابقة، وإنما يعيد إليه ٣٨ حملاً فقط، وبدلاً من الاحتفاظ بخمسين رطلاً من الزبد، كما في الحالة السابقة، يأخذ ٢٣ رطلاً فقط ويعطي المالك ٤٦ رطلاً بدلاً من ٢٣ رطلاً.

وبذلك يحصل كل طرف على ما يلي:

البدوي: يحصل على تسع جزات صوف، و١٢ حملاً، و٢٥ رطلاً من الزبد، ولا نُدخل الـ ٢٥ كيلة من الذرة في الحساب.

المالك: يحصل من قطيعه على ما يلي:

١٩	حملاً من الذكور بسعر ٢٠ قرشاً	٣٨٠ قرشاً
١٩	حملاً من الإناث بسعر ٣٠ قرشاً	٥٧٠ قرشاً
٤٦	رطلاً من الزبد بسعر ١٤ قرشاً	٦٤٤ قرشاً
٦٣	جزة من الصوف (باعتبار معدل النفوق ٢٥ بالمائة) بسعر ٥ قروش	٣١٥ قرشاً
		١٩٠٩ قرشاً
	تُخصم منها قيمة الذرة	١٢٥ قرشاً
		١٧٨٤ قرشاً

وهو ما يمثل ٣٥ بالمائة، ولكن بسبب النفوق، هناك خسارة أخرى قدرها ١٠ بالمائة من رأس المال، فيتبقى عائد قدره ٢٥ بالمائة فقط من رأس المال المستثمر. وبذلك يكون معدل العائد متساوياً في الحالتين.

٥ ـ إمكانات التنمية الزراعية في سوريا[١٨٦] عام ١٨٥٥

أ ـ منطقة عجلون

في هذه المنطقة أراضٍ زراعية واسعة يمكن أن تنتج كل أنواع المحاصيل، كما أن فيها مناجم لمختلف أنواع المعادن. ونظراً لبعدها عن دمشق، حولتها هجمات العرب إلى

(١٨٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Wood to Clarendon, Damascus, 12 February 1855,» (FO 78 / 1118).

أراضٍ بور تقريباً. وعلى مدى عدد من السنين لم تبذل أي محاولة لإعادتها إلى ما كانت عليه من رخاء. ومن ناحية زراعة الأراضي البور، تقدّم رجل ثري صاحب نفوذ يدعى الشيخ بركات بطلب إلى الحكومة، على أساس أنه إذا اسندت إليه إدارة المنطقة. فإنه يستطيع في وقت قصير أن يحدث تغييراً إلى الأفضل، ولم يكن باستطاعة أي والٍ من الولاة أن يفعل شيئاً حتى الآن دون مساعدة الشيخ بركات.

ب ـ منطقة إربد

وهذه المنطقة أيضاً أراضٍ واسعة مماثلة لأراضي عجلون، وكان العرب أيضاً هم سبب ما لحق بها من خراب. وهناك شيخ ثري يستطيع أن يفعل خيراً لو استخدمته الحكومة إذ يساهم مساهمة فعالة في تحقيق التحسن المطلوب في مسألة توفير الحماية وزيادة الإيرادات.

ج ـ منطقتا جبل حوران (جبل الدروز)

خصوبة أراضي هاتين المنطقتين معروفة جيداً. ونظراً لتعرض حوران كثيراً لهجمات العرب فقد منيت بخسائر كبيرة، إذ إن العرب يفرضون إتاوات عينية على الفلاحين، فإذا أمكن حماية المنطقة من أسباب الفقر تلك، استطاعت حوران وحدها أن تنتج من الغلال ما يكفي حاجة سوريا كلها، لأن فيها من الموارد ما يكفي عشرة أضعاف سكان الريف الحاليين، وتبقى بعد ذلك هناك أراضٍ كافية للزراعة. ومن السهولة بمكان أن تتحول هذه المنطقة إلى حالة الرخاء وأن تزيد مواردها زيادة كبيرة. والطريقة المثلى لابعاد العرب هي تعيين بعض شيوخ الدروز وشيوخ حوران على رأس قوة غير نظامية من الفرسان تحصل على رواتب من الحكومة. وهؤلاء الشيوخ يقبلون عن طيب خاطر القيام بهذه المهمة لتطهير الريف من العرب حتى بعدد قليل من الفرسان، يقلّ عما يستخدم الآن للغرض نفسه. وبهذه الطريقة تنتعش هذه المناطق، ويدخل الخزانة قدر كبير من الإيرادات، ويتمتع السكان بقدر أكبر من السكينة، ويمكن تخفيض نفقات شرطة الريف تخفيضاً ملحوظاً.

د ـ منطقتا حاصبيا وراشيا

حقاً هاتان المنطقتان من المناطق الجبلية، وتبدوان في حالة انتعاش من كل الوجوه. والسكان في الغالب قوم همج لا يخضعون لسلطة، ولم يفكر أحد في تحسين حالهم، فيما عدا إرسال القوات لجباية الضرائب زمن الحكم المصري. ففي ذلك الحين اكتفت الحكومة بجباية الميري الذي فُرض بقدر من المبالغة. والنظام الضريبي نفسه تتبعه الحكومة الحالية، ولكن لو فطنت السلطات التركية إلى أوضاع هاتين المنطقتين لاستفادت من كل الوجوه. فقد يترك للسكان أمر فلاحة أراضي قراهم على نحو ما يحدث في بقية أنحاء البلاد، فتعود الفائدة عليهم وعلى الخزانة العامة.

هـ ـ منطقة البقاع

عانـت هذه المنطقة الجيدة الخصبة إهمال الحكومة، وتنحدر تدريجياً على طريق الإضمحـلال. والأسباب الرئيسية لخـرابها تعود إلى تغيير حكامهـا باستمرار، وتدخّل بعض أعيان دمشق في قراها إذ يرسلون وكلاءهم الـذين يمـارسون كل أنـواع الاستبداد ضد الفلاحين. وقد يضـاف إلى ذلك المضايقات التي يثيرها سكـان جبل لبنان المشاكسون. وأدى فرض ضريبة إضافية قدرها مـائة ألف قرش فوق الضريبة الثابتة (التي تحسب على أساس متوسط محصول خمس سنوات) إلى إضـافة عبئ جديد على كـاهل السكان وفتح الباب لمزيد من الطغيان. وطريقة إعادة الرخاء إلى هـذه المنطقة قد تكون عن طريق:

١ ـ توقّف موظفي الحكومة عن الحصول على مصالح شخصية في القرى.
٢ ـ منع سكان جبل لبنان من فرض سيطرتهم على القرى.
٣ ـ الغاء الضريبة الإضافية التي تبلغ مـائة ألف قرش.
٤ ـ السماح للسكان باتباع نظام الزراعة القديم الذي كـانوا وفقاً له يزرعون لحسـاب بعض الأفراد بموجب عقود خـاصة.

و ـ منطقة بعلبك

هـذه المنطقة في حـالة انتعاش بصفة عامة. فهـناك ثلاث قرى فقط تعاني الخراب. وقد أكد أحد المصادر من سجلات ضرائب المتأخرات أن الضرائب المستحقة على هذه القرى الثلاث يمكن أن يلزم بها أحد الأشخاص لبضع سنوات، ثم يتبع ذلك إعادة هذه القرى إلى الإنتاج بكل تأكيد.

ز ـ مناطق حماة وحمص والمعرة

في هذه المناطق الثلاث أراضٍ واسعة على درجة عالية من الخصوبة، ولكن البدو حولوها إلى أراضٍ بـور بسيطرتهم عليها وعلى سكانها. وحتى هذه اللحظة لم تطبّق التنظيمات في هذه المناطق، ويتآمر الحكام مع الأعيان ضد الناس. وهنـاك عداوة قديمة بين الدناجية والأنصارية والناس يقفون في صف الأخرين، وبحماية الفلاحين من هجـمات البدو، وباستدعاء شيوخ الدناجية والأنصارية لشغل وظائف الإدارة المحلية من أجل إتـاحة الفرصة لتفاهم أفضل بينهم ومن يستبدون بهم الآن، واسناد بعض الوظائف إليهم لتوفير الحماية للريف، والعمل بالتنظيمات والمراسيم السلطانية، وتنظيم المجالس المحلية على قـاعدة المساواة ليتحقق الالتفات إلى المسائل التي تتولى بحثها، وحفظ السجلات التي تتضمن القرارات العامة والبيانات الخاصة بالإيرادات الحكومية، وتقديمها مرة كل شهر إلى أمـانة المجلس المركزي في دمشق، فإن الأوضاع سوف تتحسن بالضرورة من جرّاء اتباع مثل هذه الإجراءات.

ج ـ منطقة دمشق والغوطة

تنقسم منطقة دمشق إلى أربعة أقضية في القرى التابعة لها والتي تمتد على مسيرة عشر ساعات من المدينة. وعندما ينشب نزاع بين السكان أو تحدث أي مشكلة تقتضي مثول الأطراف المعنيين أمام القاضي، فإنهم يضطرون للقدوم إلى دمشق، ومن ثم يقضون وقتاً طويلاً في الذهاب والإياب والانتظار. وعندما يحتاج الأمر إلى استدعاء أحد الفلاحين يوفد موظف لاحضاره. وجباية الضرائب تتم بالطريقة نفسها، أي بإرسال موظفين بعينهم إلى المواقع التي تجبى منها الضرائب، ويحصلون على مبالغ معينة نظير ما تحمّلوه من أعباء. وقد يكون من الأفضل اتباع النظام الذي مارسته الحكومة المصرية التي عينت مشرفاً على كل مجموعة من أربع قرى، وكان للمشرفين حق البت في المنازعات الصغيرة، ومن خلالهم أيضاً يمكن جباية الضرائب بسهولة ودون التسبّب بالمتاعب للناس الذين يستفيدون بذلك من الاهتمام بشؤونهم، ويوفرون الوقت والنفقات التي يتحملونها في ظل النظام الحالي.

٦ ـ الحرير في لبنان وسوريا(١٨٧) الأعوام ١٨٥٢، ١٨٧٩، ١٩٠٠

كانت صفقات الشرانق والحرير الخام كبيرة جداً هذا العام. وقد قدرت المشتريات ـ التي قام الفرنسيون بمعظمها ـ بـ ١٤ مليون قرش. ويرسل القسط الأكبر من الشرانق إلى مرسيليا وما يتبقّى في البلاد تستخدمه معامل حل الحرير التي أنشئت في لبنان وعددها سبعة من بينها خمسة يديرها فرنسيون يعملون لحسابهم أو لحساب بيوت تجارية في جنوب فرنسا.

والأرباح الكبيرة التي حققتها الحملة السابقة نتجت عن زيادة المضاربات ومحاولة الشراء بأي سعر. ولكنني أخشى الا تتحقق توقعات الربح، لذلك، رغم اتجاه الهبوط في سوق مرسيليا، تم شراء الاقة من الشرانق في موسم الحصاد بسعر ٢٠ قرشاً وحتى ٢٤ قرشاً، هنا تتكلف أقة الشرانق بالنسبة إلى الكثير من المشترين ١٣ قرشاً ـ ١٥، لأنهم اشتروها مقدماً، إذ يبرم الفلاحون عقوداً مع التجار يتعهدون فيها بتسليم الكثير من أقات الشرانق عند موسم الحصاد بسعر متفق عليه يدفع عند التوقيع. والفلاحون الذين يلجأون إلى هذا النوع من البيع يحتاجون عادة إلى السيولة النقدية، ويستغل المشترون هذا الوضع لمصلحتهم بتخفيض السعر إلى أدنى حد ممكن، وذلك ما يحدث في الغالب.

وتحدث منازعات خطيرة عند زمن الحصاد: فالأسعار ترتفع كما قلنا إلى ٢٠ قرشاً. فماذا يفعل الفلاح الذي باع بسعر ١٢ قرشاً مثلاً؟ انه يتجاهل التزامه نحو التاجر ويبيع بسعر ٢٠ قرشاً محققاً ربحاً هو ثمانية قروش للاقة. وعندما يطلب منه تنفيذ العقد الذي أبرمه مقدماً، يدّعي أن محصوله كان سيئاً وأنه لا يستطيع أن يسلّم الكمية المقررة. وفي مثل هذه

---

(١٨٧) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Silk, 16 September 1852,» (Beyrouth), vol. 6, 1848 - 1853; Ibid., 1868 - 1888, vol. 9, and Ibid., 1897 - 1901, vol. 12.

الحالة، قد يجد التاجر نفسه مضطراً للتوصل إلى الاتفاق مع مدينه أو يقاضيه أمام المحكمة، ولكن في الحالة الأخيرة يظل الأمر صعباً، فحتى إذا حكمت المحكمة لمصلحة التاجر، فإنه لا يستطيع أن يستعيد النقود التي دفعها مقدماً.

[وهذا الوضع أدى إلى وقوع منازعات قضائية بين الباشا وقائمقام الدروز في لبنان]. . .

وسوف تنقل الشرانق والحرير إلى مرسيليا بواسطة ١٠ سفن - ١٢ سفينة شراعية، والطريق الجديدة لخنق الدودة باستخدام البخار تجعل بالإمكان كبس الشرانق وانقاص حجمها إلى حد كبير. ويبدو أن التجار قد قرروا استخدام بواخر المساجيري ناسيونال لنقل محصول العام المقبل. فالسرعة في الوصول، والأمان، وهبوط قيمة التأمين، هذه العوامل الثلاثة معاً ترجّح كفتها كفة النولون المرتفع القيمة الذي يقال أنه سوف ينخفض على أي حال. وسوف تكون هذه الضربة الأخيرة للملاحة الشراعية على الساحل السوري لأن الواردات ليست كبيرة الحجم بالقدر الكافي حتى تجعل بالإمكان أن تعود السفن التي تحمل شحنات إلى بيروت فارغة في رحلة العودة. ولسوء الحظ، سوف يجدون الغلال والزيت فقط عندما تسمح أسعارها بجعل التصدير ممكناً.

. . . يجب ملاحظة أنه كلما بعدنا عن بيروت كانت الشرانق أرخص ثمناً، ومنذ ثلاث سنوات أو أربع، كان سهل بيروت وجزء من لبنان يقدمان كميات كافية للتصدير بسعر ترك هامش ربح لكل من البائع والمشتري، والآن يجب أن يسعى المرء بحثاً عن الأسعار التي من الممكن أن تحقق ربحاً. وقد تأكد لي أن المشتريات التي تمت بمختلف الأسعار عام ١٨٥٢، وقت الحصاد، كان من الممكن أن تحقق خسارة لولا أن حقيقة عقد الصفقات مقدماً بسعر منخفض خفضت متوسط سعر الشراء وأوجدت نوعاً من التوازن.

وعلى نقيض ذلك، حقق التجار الذين اشتروا كميات كبيرة من الشرانق، تسليم موسم الحصاد من حاصبيا في الجنوب وسهل انطاكية في الشمال، أرباحاً كبيرة جداً لأنهم يعملون في منطقة جديدة لم تفسدها المنافسة بعد[١٨٨]. . .

كما هو معلوم تماماً، تعدّ سوريا مركزاً مهماً لانتاج الحرير. فمن طرابلس إلى صيدا، ومن الساحل إلى ما وراء جبال لبنان، الجبل مغطى بمعامل تربية دود القز وحل الشرانق، وهذه المعامل تعتبر مصدراً مهماً للدخل عند سكان هذه البلاد الذين بفضل هذه الصناعة يزرعون أشجار التوت الكبيرة في الأرض قليلة الخصوبة التي لولا ذلك لبقيت دون زراعة ودون إنتاج.

ومنذ عام ١٨٥٠ على وجه الخصوص، تطورت تربية دود القز وحل الحرير تطوراً ملحوظاً: فالآن هناك ٦٧ معملاً يملكها جميعاً أهالي البلاد في الغالب، بينما لم يكن هناك

---

(١٨٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch to Minister of Foreign Affairs, 24 February 1853,» (Beyrouth), vol. 6, 1848 - 1853.

سوى خمسة معامل فقط فيما بين الأعوام ١٨٤٠ و١٨٥٠ بينها ثلاثة يملكها فرنسيون. وهذا التوسع السريع يعود إلى أسباب متنوعة:

أ ـ قبل كل شيء أود أن أذكر الأمن المؤكد الذي أقامته الإدارة الجديدة في الجبل، وأن طمأنة الناس إلى أنهم لن يتعرضوا للمضايقات في أعمالهم شجعهم على المغامرة بمثل هذه المشروعات بواسطة الأموال التي أجبرتهم حالة الاضطراب السابقة على إخفائها.

ب ـ انخفاض أجور العمل يترك هامشاً كبيراً للربح، فالأجر اليومي للرجال لا يتجاوز سبعة قروش (١,٤٠ فرنك) والأجر اليومي للنساء لا يتجاوز ثلاثة أو أربعة قروش، وهذا يجعل من السهل على المصدرين أن ينافسوا الصناعة المماثلة في لومبارديا وجنوب فرنسا حيث يطالب العمال بأجور مرتفعة.

أخيراً، يجب أن نأخذ في الاعتبار ما يغلب على المحصول من انتظام مؤكد، والذي يحقق متوسطاً مجزياً إذا اعتبرنا السنوات السيئة المحصول مع السنوات الجيدة، فهو لا يتعرض لتقلبات الطقس التي نجدها في البلدان الأخرى والتي كثيراً ما تقضي على محصولهم. ومن ثم تتجه الأسواق الغربية نحو سوريا وهم على يقين أنها سوف تفي دائماً بحاجة الطلب.

وفي لبنان، هناك على الإجمال نحو ٥٨٠٠ حوض، تستخدم ١٠,٠٠٠ عامل لمدة تسعة شهور سنوياً، ينتجون ما بين ١٤٠ و١٦٠ ألف كلغ من الحرير...

[ويمضي التقرير فيذكر أن محصول عام ١٨٧٩ قدّر بـ١,٦ مليون أقة (مليوني كيلوغرام) مقارنة بـ١,٨ مليون أقة عام ١٨٧٨، ويلعب بيض باستيور دوراً محدوداً، أما البيض الكورسيكي فيستخدم على نطاق واسع، كذلك تستخدم نوعيات من البيض الياباني، ولكن من ٩٦ ـ ٩٧ بالمائة منها تمّت إعادة انتاجها في سوريا. ومتوسط ما دفعه الغزالون من ثمن كان ٢٨½ ـ ٢٩ قرشاً للأقة (٤,٤٠ ـ ٤,٥٠ فرنكات للكيلوغرام)][١٨٩].

... في سهل البقاع، على مقربة من دمشق، تتطور زراعة أشجار التوت التي لم تكن معروفة من ٢٥ عاماً، تطوراً كبيراً يوماً بعد يوم... على حساب أشجار الكرمة والزيتون. وفي عام ١٨٧٥، كان في سوريا كلها ٤٧٠٠ حوض، ٨٨٠ منها كانت معطلة عن العمل، وفي عام ١٨٩٩، كان فيها ٩٠٠٠ حوض على الأقل [ومحصول الشرانق الحالي يقدر بـ٥,١٢٨,٠٠٠ كيلوغرام تنتج ٤٥٦,٠٠٠ كيلوغرام من الحرير مقابل ٤٦٥,٠٠٠ كلغ العام الماضي]

والمعامل السورية التي يملك الفرنسيون أكبرها، تحل الشرانق من الطرفين

---

(١٨٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Silk, 10 September 1879,» (Beyrouth), vol. 9, 1868 - 1888.

وتعقد الأطراف. ومعداتها بطريقة تركيبها ووضعها في العراء تخلّف كثيراً مما يمكن الانتفاع به، والنظافة مجهولة غالباً. وعلى نقيض ما كان يتم في برسه، فإن التحسينات التي أدخلت في أماكن أخرى لم يتم إدخالها هنا. غير أن الإنتاج السوري ينافس إنتاج برسه وإيطاليا كما يتضح من الأرقام التالية:

الدرجة الأولى، سوريا ٥٥ (بالمائة)، برسه ٥٣، إيطاليا ٥٦. [الصادرات بما فيها عادم المشاقة والأنواع الممتازة والرديئة تبلغ ٢٢ ـ ٢٥ مليون فرنك][١٩٠].

٧ ـ القطن في ولاية حلب[١٩١] عام ١٨٦٤

كانت زراعة القطن في ولاية حلب تحظى دائماً بالاهتمام، ولكنها أصبحت مؤخراً تحتل أهمية كبيرة، وإنتاجها يحتل موقعاً بارزاً بين الصادرات. ومنذ نحو عشر سنوات كانت زراعة القطن قاصرة على سد الحاجة المحلية وتغطي الاستهلاك الداخلي. وخلال الحرب الشرقية (القرم) تم الانصراف عنها تماماً لمصلحة زراعة الغلال، التي أتاحت لها امدادات الحلفاء فرصة كبيرة للربح. ولكن بعد عام ١٨٥٦، لم يعد هناك مثل هذا الطلب على الغلال في المشرق، ولم تعد أسعار السوق في أوروبا توفر أرباحاً للمنتجين السوريين. فعادت زراعة الغلال إلى حدودها السابقة، كما كانت في الماضي، تقتصر على سد حاجة السكان المحليين. ومن ثم بدأ الفلاحون يزرعون القطن. ولكن بعد الحاجة الملحة الناتجة عن الحرب الأهلية في الولايات المتحدة، فقد حققت زراعته في ولاية حلب ـ كما في بقية أنحاء سوريا والأناضول وكردستان والعراق ـ تطوراً، حتى أن محصول عام ١٨٦٣ كان عشرة أضعاف محصول عامي ١٨٥٧ و١٨٥٨. ويبشر محصول عام ١٨٦٤ حتى بإنتاج أكبر، غير أنه لم يتم جنيه بعد . . . وقد قدّر أن ولاية حلب تقدم باختيارها للتصدير ـ بعد تغطية حاجة السوق المحلية ـ ما بين أربعة آلاف وخمسة آلاف بالة أي ما زنته ٤٠٠ ـ ٥٠٠ ألف كيلوغرام من القطن.

وليست مدينة حلب وحدها السوق التي يباع فيها قطن الولاية، ولكنه يباع أيضاً في مستودع تجارة عبور القطن في أورفة، وماردين، ودياربكر، وخربوت، وقاضي يمن. ومناطق آسيا الصغرى الأخرى. ومن المتوقع أن سوق حلب سوف تكون قادرة على أن تضيف إلى الصادرات نحو ثلاثة آلاف بالة (٣٠٠ ألف كيلوغرام) فضلاً عن الـ ٤٠٠٠ ـ ٥٠٠٠ بالة التي ذكرناها أعلاه.

ويصنّف القطن تجارياً ثلاثة أنواع:

---

(١٩٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Sercy to Delcassé, 25 February 1900,» (Beyrouth), vol. 12, 1897 - 1901.

(١٩١) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Aleppo Cotton, 9 June 1864,» (Alep), vol. 33, 1863 - 1866.

ـ النوع الأول: ويأتي من اللاذقية أو أدلب؛

ـ النوع الثاني: ويأتي من أورفة أو ماردين؛

ـ النوع الثالث: ويأتي من خربوت وكلس وغيرهما.

وهذه النوعيات يحددها طول التيلة ودرجة متانتها، ودرجة نقاوة القطن من الشوائب. وبصفة عامة، القطن الذي تقدمه سوق حلب رديء النقاوة ويحتوي على كمية كبيرة من قشور اللوز. ويرجع ذلك إلى أن تنقيته تتم في الشتاء، حيث تؤدي الرطوبة في الجو إلى التصاق القشور بالقطن أكثر مما يحدث في حالة الطقس الجاف؛ هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يرجع إلى سوء الطرق المتبعة والآلات المستخدمة. وقد بذلت محاولات لجلب الآلات التي تستخدم في أوروبا إلى هذه البلاد. وسواء كان ذلك لأن الناس هنا لا يعرفون كيفية تشغيلها على نحو ما قيل، أو لأنها لا تلائم نوعيات القطن المحلية، فقد منيت هذه المحاولات بالفشل، وقد تأكد أن هذه الآلات التي صممت لمعالجة القطن الأطول تيلة والأمتن من القطن المحلي، تفتت القطن السوري وتلحق التلف البالغ به. ومن ثم، يتمسك الناس في الريف بالأدوات والطرق التي يألفها الفلاحون.

وأسعار القطن الحالية في سوق حلب، التي تتغير فقط استجابة لتقلبات الأسعار في الأسواق الفرنسية والانكليزية، هي بالنسبة إلى البالة زنة مائة كيلوغرام تسليم الباخرة (F.O.B):

ـ النوع الأول: ٤٤٠ ـ ٤٥٠ فرنكاً.
ـ النوع الثاني: ٤٢٥ ـ ٤٣٥ فرنكاً.
ـ النوع الثالث: ٤١٠ ـ ٤٢٠ فرنكاً.

وهذه الأسعار تتضمن النفقات التالية:

أ ـ ١٠ بالمائة ضريبة العشر المفروضة على إنتاج الأرض.

ب ـ ٢٥ ـ ٣٠ فرنكاً للبالة زنة ١٠٠ كيلوغرام، مصاريف وزن وتعبئة ونقل من حلب إلى اسكندرونة.

ج ـ ضريبة جمركية للتصدير، وهي هذا العام ـ وفقاً للمعاهدة التجارية (١٨٦١) ـ تصل إلى ٦ بالمائة فقط، ولكنها في الحقيقة ترتفع إلى ١٢ بالمائة لأن السلطات العثمانية تفرض على الفلاحين الذين يجلبون قطنهم إلى السوق ضريبة دخولية تجبى عند دخول المدينة، على كل المنتجات المزمع استهلاكها محلياً، ولكن عندما يكون هذا القطن قد اشتري للتصدير وغيرت وجهته ترفض الجمارك اعفاءه من الرسوم وتصر على أن يقوم تجارنا بدفعها، اضافة إلى الرسوم الجمركية للتصدير. وقد حاول تجارنا عبثاً من خلال قنصلياتنا وسفاراتنا في استانبول الحصول على إعفاء من الضريبة المفروضة على القطن المشترى من المدن بغرض التصدير.

[وقد تبع هذا التقرير تقرير آخر عن القطن في ولاية طرسوس].

٨ ـ الزراعة، عام ١٨٧١ (١٩٢)

. . . إن إنتاج السهول الخصبة الواسعة مثل سهول حماة وحوران والبقاع والسامرة وغيرها، أكثر قليلاً مما يكفي في الوقت الراهن في ظل ظروف مؤاتيه، لسد حاجة السكان. وهناك مساحات واسعة من الأراضي بالغة الخصوبة مهملة دون زراعة، هجرها السكان، ولكنها تقدم في كل موضع علامات على رخائها السابق وعمرانها السكاني.

والمعرفة الزراعية في حالة تخلّف في كل مكان، فالمحراث الروماني القديم الذي يجره ثوران ما زال مستخدماً، بينما بقية الأدوات الزراعية تستمد أصولها من عصور سحيقة، و«الفدان» أو مقياس مساحة الأرض في سوريا له مساحات متعددة. . . ويحتمل أن يكون متفقاً على أنه المساحة التي يمكن حرثها خلال العام بمحراث يجره ثوران. وبالطبع يتنوع في الاتساع تبعاً لدرجة خصوبة التربة وطبيعة الأرض.

ففي مناطق التلال حيث التربة خفيفة، فقد يستطيع ثوران أن يعدا للزراعة أرضاً مساحتها من ٣٦ إكراً إلى ٤٠، وفي السهول من ٢٨ إكراً إلى ٣٦ تعدّ المساحة العادية. وكمية البذور التي تزرع تختلف أيضاً باختلاف طبيعة الأرض ودرجة خصوبتها، وتتراوح بين ٢٥ كيلة و ٦٠ استانبولي للفدان الواحد، وتنثر البذور يدوياً، ومعظم قطع الأرض مساحتها فدان واحد فقط، يليها من حيث العدد تلك التي تبلغ مساحتها فدانين ونصفاً، ونجد القليل مما يزيد على ٦ أفدنة أو ٧.

وغلة الفدان يمكن حسابها بتقدير تقريبي جداً بنحو ٢٠٠ بوشل من القمح، و ٥٠ من الشعير، و٧٥ من الذرة الصفراء، و ٤٠ من السمسم.

والنسب التي تخصص من الأراضي الزراعية لمختلف أنواع المحاصيل تختلف، بالطبع، تبعاً للموقع، ولكن التقدير التالي لمتوسط خمس سنوات في المناطق الخصبة في عكا ونابلس، سوف يعطينا فكرة تقريبية عن البلاد كلها، ما عدا الأراضي التي تزرع قطناً أو تبغاً:

	بالمائة
القمح	٤٠
الشعير	٩
الذرة الصفراء	٧
السمسم	١٣
القطن	٦

(١٩٢) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

العدس، الفول، البازلاء	٥
التبغ	٢
البطيخ والكروم والتين	٤
أشجار الزيتون	١٤
	١٠٠

وتصنّف المحاصيل في مجموعتين: محاصيل الصيف، ومحاصيل الشتاء. وتتكون الأولى من الذرة الصفراء، والذرة الهندية، والتبغ، والقطن، والسمسم. أما الأخرى فتتكون من القمح، والشعير، والعدس، والفول، والحمّص، والخضر.

ودورة المحاصيل ترتبط بالتغير في السنوات البديلة لأنواع الحاصلات التي تزرع، ولذلك فإن الأرض التي تخصص هذا العام للقطن، سوف تزرع في العام التالي قمحاً، وهكذا.

ولا يستخدم الروث كسماد، ولا شك أن يندر الحصول عليه إلا في مناطق الرعي، حيث تقلل حالة عدم الاستقرار في الريف من حدود الزراعة على أي حال.

وليس هناك رأس مال مستثمر في مشروع زراعي في مواجهة نظام الضرائب والمضايقات والأذى الذي يتعرض له المزارعون. وفي المناطق الأقل استقراراً، ولكنها أشد خصوبة مثل حوران ـ على سبيل المثال ـ حيث نوعية محاصيل القمح والشعير ذائعة الصيت في سوريا كلها، ليس ثمة هذه المعوقات بالدرجة نفسها، ويرجع ذلك إلى حالة شبه الاستقلال التي يتمتع بها السكان والتي تحول دون تطبيق نظام الإدارة المستخدم في المناطق الأخرى، ولكن الحاجة ماسة إلى رأس المال هناك. ومن ناحية أخرى، يشعر الفلاح في المناطق المستقرة بالسعادة إذا استطاع أن يحقق ربحاً ضئيلاً نتيجة عمله ـ وهو أمر نادر الحدوث على أي حال. فالتزام الفلاح بأن يدفع ضريبة العشر الثابتة على محصوله سواء كان جيداً أو رديئاً، والضرائب التي لا تراعي العدالة في إقرارها، والاستقطاعات غير القانونية التي يحصل عليها كل من يمارسون سلطة عليه من جابي العشور، إلى جابي الضرائب إلى الشرطة الريفية، ولن نذكر المرابين الذين نادراً ما ينجو الفلاح من براثنهم ـ كل هذه الظروف تتضامن لتحول بين الفلاح وبين الحصول على ما يتجاوز حدود الفتات البائس من ثمرة كدّه. فإذا أضفنا إلى هذه العقبات التي تقف في طريق الرخاء، المحاصيل الرديئة التي يتصل بها سد مطالب المرابين مقابل شراء البذور، وسداد الضرائب بأموال تقترض بفائدة تتراوح بين ٢٥ بالمائة و ٤٠، يصبح حال الفلاح السوري صعباً، وسرعان ما يبعث على اليأس. وهذا هو الوضع العام للفلاح السوري في جميع أنحاء البلاد. فقد جمعت ثروات كبيرة من ثمرة كدّه بواسطة المرابين وجباة العشور بينما لم يُترك له إلا ما يسد به رمقه. ولا تتوافر له الحماية، فجهود الحكومة لا تزال قاصرة على ما يبدو ـ على البحث عن طرق جديدة للضرائب، ولا تهتم مطلقاً برفاهية البلاد، أو تحسين وضع أولئك الذين تعتمد عليهم كمصدر للدخل

القومي؛ ومن ثم، ليس هناك ما يدعو للدهشة أن كل الطاقة اللازمة لتحسين الأوضاع أو محاكاتها يجب أن تُسحق داخل الفلاح، إذ يجب أن يظل في حالة الجهل المطبق واللامبالاة.

ويمكن أن نتصور أن العلاقة بينه وبين من يمارسون سلطة عليه، علاقة عداء تامّ، وقد طبعت عصور سوء الحكم والاستبداد في ذهنه أن أي تغيير في أمر من الأمور المتعلقة به يجب أن يقاوم، لأنها تكشف فقط عن مشروع خفي لإضافة المزيد من المضايقات إلى ما ينوء به كاهله فعلاً...

٩ ـ مشكلات التنمية الزراعية[١٩٣] عام ١٨٧٨

أ ـ ليس ثمة حاجة إلى العمال، رغم كثافة التجنيد مؤخراً، بسبب أسلوب الفلاحة البدائي الذي يفرضه على الأرض فقر الفلاح وجهله، والذي يقتصر على خدش التربة وإلقاء البذور وترك ما عدا ذلك للطبيعة. وتوجد في كل المدن وفرة في العمال غير المهرة بأجور يومية تتراوح بين ١٠ بنسات وشلن واحد، وهم يأتون من القاعدة ذات الأعداد الكبيرة من الطبقات الدنيا من السكان التي تفضّل عدم استقرار أسباب العيش مع بعض لمحات موقتة لوفرة نسبية تقدمها المدن إلى الفقراء على المشاق المرتبطة بالزراعة. وحقيقة أن هذه الطبقة تكوّن جانباً كبيراً من سكان بلد محدود السكان كسوريا لها مغزاها. كذلك، لا تضع القبائل البدوية يدها على أي جزء من مناطق الاستقرار التي ما تزال لا تمثّل القسط الأكبر من الأرض.

ب ـ وحال الفلاح التي تجبره على الغيش عند حد الكفاف بدرجة بالغة البؤس تعفيه من تهمة قصر النظر لعدم قيامه بزراعة ما يزيد عما يحتاج إليه لعيشه، فهو محروم تماماً من الوسائل التي تعينه على مثل هذا التوسع. ويمكن الحكم على مدى فعالية الوسائل المتاحة له من حقيقة أن الشركة الفرنسية لطريق دمشق ـ بيروت، عرضت على الفلاحين الذين تقع أراضيهم على الطريق كميات كبيرة من الروث يأخذونه (دون مقابل) بقدر قدرتهم على نقله، ولكن هذا العرض لم يترك أثراً لأن الفلاحين على درجة من الفقر لا تمكّنهم من أن يجهزوا الخيل أو البغال اللازمة لنقل الروث إلى حقولهم المجاورة للطريق. وحتى مع وجود ظاهرة التفرق السكاني البالغ في المناطق الزراعية في سوريا وفلسطين، فإن الحاجة إلى أي عمل مجزٍ محلياً أو خارجياً تجبر الفلاح على أن يبقى عاطلاً لعدة شهور سنوياً. وفي المناطق الجبليّة حيث المحاصيل الشتوية تمثل المحاصيل الرئيسية، فان وسائل الفلاحة المتاحة تقصر عمل الفلاح على الحرث والبذر في الخريف والجني والحصاد في الصيف، وهي عمليات لا تستغرق على الأكثر أربعة شهور أو خمسة وعندما تسمح الظروف أيضاً لزراعة المحاصيل الصيفية، فإن وقت الفلاح يكون أكثرانشغالاً بصفة عامة، ولكن مع وجود فترة طويلة من البطالة الجبرية. ولا شك أن عصور الاستبداد والحكم السيّىء تركت آثارها الطبيعية في تبديد

(١٩٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report by Jago,» (FO 78/3070).

طاقة الفلاح، والقضاء على الرغبة في التقدم وروح المحاكاة، وحثت على اللامبالاة إلى حد كبير، حتى لو كان الزمان قد بعد بها. وإلا ما كان لهذه السمات قيمة في ظل النظام الحالي. والقول بأن البطالة تلقائية تنفيه، مرة أخرى، حقيقة أنه في جميع أرجاء البلاد، يتميز الناس بسمات مختلفة لاختلاف العناصر التي انحدروا منها، غير أن أحوال الزراعة والفلاحين واحدة في كل مكان. ويتضح فقرهم وشقاؤهم أيضاً من المسافات التي يقطعها الكثيرون منهم على الاقدام تحت شمس سوريا المحرقة لمسافة تبلغ غالباً ما بين عشرة أميال وعشرين ميلاً ليبيعوا في أسواق المدن المجاورة إنتاجهم القليل من اللبن، والعشب، والخضر من أجل الحصول على بنسات قليلة.

ج ـ وتشكّل الضرائب الباهظة، أو الجشع غير المحدود لـ جباة الضرائب ظاهرتين فحسب من ظواهر الابتزاز المتعدد الوجوه الذي يستبد بالزراعة.

د ـ التعرض لأخطار اللصوص. وباستثناء القرى الواقعة على الحدود الشرقية والتي تتعرض لغزوات البدو، يستطيع الناس بعامة تدبير أمر حماية أنفسهم بأنفسهم، وعلى كل فهم لا يملكون إلا القليل أو لا يملكون ما يستحق السرقة، أضف إلى ذلك أن الفقراء في سوريا لا يعتدون على أقرانهم.

هـ ـ حالة الطرق السيئة، ويمكن القول إنه لا توجد أي طرق في سوريا وفلسطين علاوة عن تلك التي أوجدتها حركة النقل.

و ـ هناك لوائح خاصة بالمحافظة على الغابات، ولكن الفساد يعطل تطبيقها، كما هو الحال في الغابات الهائلة في ولاية حلب التي دمرها صنّاع الفحم النباتي، وقاطعو لحاء البلوط، رغم الحظر الحكومي لذلك، وأمام أعين الموظفين المسؤولين.

ولم يعد للغابات وجود في فلسطين وسوريا...

١٠ ـ قمح حوران عام ١٨٩٧[١٩٤]

... هضبة حوران هي منطقة إنتاج القمح الرئيسية في سوريا. والمحصول الذي يبلغ متوسطه ربع مليون طن[١٩٥]، يمكن مضاعفته ثلاث مرات باستخدام طرق الزراعة المتقدمة. وفي السنوات القليلة الأخيرة ساعد على تنشيط صادرات القمح إنشاء الخطوط الحديدية. وعلى كل، نتيجة الوفرة الهائلة للإنتاج الأمريكي (الذي يتفوق على القمح السوري من حيث الجودة) وأيضاً، نتيجة زيادة الضرائب الجمركية في معظم البلدان

---

(١٩٤) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Note sur la situation économique de la Syrie,» August 1897 (Beyrouth), vol. 12, 1897 - 1901.

(١٩٥) وفقاً لتقرير المسيو دو بتيتفيل الوارد في ٢٥ تموز/ يوليو ١٨٩٦، كان المحصول السنوي نحو ٣ ـ ٤ ملايين هكتولتر، كان يصدّر نحو نصفها إلى مصر وجزر اليونان، ويستهلك ٢٠٠ ألف في دمشق ويصدّر ٢٠٠ ألف إلى أوروبا عن طريق بيروت. وفي المتوسط كانت سوريا تصدّر مائة ألف طن من القمح تساوي نحو عشرة ملايين فرنك.

الأوروبية ـ وبخاصة فرنسا، التي كانت من قبل المشتري الرئيسي للقمح السوري ـ أصبحت هناك صعوبة متزايدة تواجه تسويق القمح المنتج في سوريا. وترتب على ذلك وقوع أزمة اقتصادية حقيقية في سوريا في السنوات القليلة الماضية.

وفي الوقت الراهن، قد يكون النضال ضد القمح الأمريكي لا طائل من ورائه، لأن الهكتولتر من قمح حوران الذي يباع في السوق المحلية بسعر ٧,٢٠ فرنكات إذا بيع في فرنسا بسعر عشرة فرنكات، فسوف يتبقى فرنكان و ٨٠ سنتيماً لتغطية مصاريف النقل إلى بيروت، والنولون، والتأمين، وغيرها. وعلى كل، يمكن تغيير هذا الوضع بإدخال أساليب الزراعة المتقدمة التي سوف تخفّض من تكاليف الانتاج عن طريق زيادة الغلة.

١١ ـ صناعة النبيذ في وسط سوريا(١٩٦) عام ١٨٩٨

. . . كان الشتاء دائماً قاسياً على غير العادة في جنوب آسيا الصغرى، مما ترتب عليه خسارة كبيرة في الماشية والأغنام. وقد حصرت ضبطية معرة النعمان ـ التي تعمل على جباية الضرائب ـ ١٢,٠٠٠ رأس من الغنم فقط هذا العام، مقابل ٥٢ ألفاً كانت مسجلة في العام الماضي. وفقدت قرية خان الشيخون وحدها ما يزيد على ألف رأس. . .

وبينما كنت في شتورا، انتهزت الفرصة لزيارة مصنع النبيذ، وقبو التعتيق ومعمل التقطير ويملكها جميعاً سليم بولاد، أحد الملاّك الأثرياء العرب الذي يمتلك ٢٠٠ إكر في شتورا من بينها ٥٠ إكراً مزروعة كروماً والباقي مخصص لإنتاج الغلال وتربية دود القز، وتقدّر قيمة مزارعه بما فيها المصنع وآلاته ومخزون النبيذ بنحو ٣٠ ألف جنيه استرليني على حد تقديره الشخصي. وزراعة الكروم التي تم استيراد الجانب الأكبر منها من فرنسا، وصناعة وتخزين النبيذ، تتم جميعاً وفق الأصول الأوروبية، والقبو متسع ويحتوي على مخزون قدره ٣٠٠ ألف لتر (٦٦,٦٦٦ غالوناً) من النبيذ المعبأ في براميل خشبية لفترات زمنية تصل إلى عشر سنوات، و ١٠٠٠٠ لتر (٢٢٢٢ غالوناً) من النبيذ المعتق الأقدم عمراً والمعبأ في زجاجات.

وأكثر مبيعات السيد بولاد تتم في مصر حيث يتعامل معه الخديوي على نطاق واسع. وله وكلاء في نيويورك وباريس ومدغشقر. ويمارس قدراً كبيراً من التجارة مع فرنسا.

وبعض الأنواع الأفضل من النبيذ فائقة الجودة: فالنبيذ الأبيض إذا ما قورن بأحسن منتجات الراين جاءت المقارنة لمصلحته. والأسعار تتراوح بين ٣٥ سنتيماً للتر بالنسبة إلى نبيذ المائدة السوري العادي، وفرنكين و ٢٥ سنتيماً للزجاجة من الأنواع الجيدة. وهو ينتج أيضاً الكونياك والعرق. وكمية النبيذ التي تنتجها المزرعة سنوياً هي ٢٠٠ ألف لتر تقريباً (٤٤,٤٤٤ غالوناً).

وقد وصلت إلى بيروت في الخامس من نيسان/ أبريل بعد مغادرتي بتليس بـ ٣٩ يوماً.

---

(١٩٦) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Journey from Bitlis to Beirut,» (FO 195 / 2024).

١٢ ـ انتاج الغلال في جنوب سوريا، عام ١٩٠١ [١٩٧]

جدول رقم (٥ ـ ٥)

إنتاج الغلال في حوران وجبل الدروز وقضاء عجلون والقسم الجنوبي من قضاء دمشق المركزي

المنطقة	السكان	إجمالي المساحة (بالإكر)	إجمالي مساحة الأراضي المزروعة (بالإكر)	إجمالي المحصول السنوي للقمح (بالبوشل)	إجمالي المحصول السنوي للشعير (بالبوشل)	الاجمالي السنوي للغلال الأخرى (بالبوشل)	ملاحظات
حوران	٥٣,٥٤٠	٧٥١,٨٧٥	٢٩٧,١٧٥	١,٠٦٣,٧٤١	٤٤٧,٧٠٨	١,١٦٥,١٥٠	تتكون من ١٢٢ قرية رئيسية أقربها تقع علي بعد ⅝ ميل من الخط الحديدي وأبعدها على مسافة ٢٤ ميلاً
جبل الدروز	٣٣,٠٩٠	٥٢٩,٠٠٠	٢٤٥,١٤٠	٧٩١,٧٠٠	٤١٦,٩٦٧	٧٦٩,٧٦٧	تتكون من ٩٥ قرية رئيسية أقربها تقع على بعد ١٥ ميلاً من الخط الحديدي وأبعدها على مسافة ٤٨ ميلاً
قضاء عجلون	٣٠,٠٠٠	٥٣١,٢٥٠	٢٢٥,٠٠٠	١,٦٨٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠	١,٠٥٠,٠٠٠	تتكون من ١٣٣ قرية رئيسية أقربها تقع على بعد سبعة أميال من الخط الحديدي وأبعدها على مسافة ٢٥ ميلاً
جنوب قضاء دمشق المركزي	غير معروف	غير معروف	غير معروف	١٥٥,٥١٧	١٤٧,٣٥٠	١٤٤,٥٨٣	تتكون من عشر قرى فقط، القرى الأخرى لم تتأثر بالخط الحديدي، ويقدر المحصول السنوي الاجمالي للفواكه بـ ٣٤١٠ أطنان
الجملة	١١٦,٦٣٠	١,٨١٢,١٢٥	٧٦٧,٣١٥	٣,٦٩٠,٩٥٨	١,٤٣٢,٠٢٥	٣,١٢٩,٥٠٠	

ملاحظة: وبذلك يكون الانتاج الاجمالي السنوي للغلال في تلك المناطق ٨,٢٥٢,٤٨٣ بوشلاً. ويلاحظ أن هذه الأرقام ليست شاملة، ولكنها قاصرة على المناطق التي تأثر محصولها بالخط الحديدي أو يحتمل أن يتأثر به.

(١٩٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Richards to O'Conor, 3 October 1901,» (FO 195 / 2097).

١٣ - المستوطنات الألمانية في فلسطين[١٩٨] عام ١٩٠٢

أكبر المستوطنات وأكثرها ازدهاراً تلك التي في حيفا، ويسكنها نحو ٥٠٠ شخص، أسسها رجل يدعى الدكتور هوفمان الذي هاجر إلى فلسطين منذ أربعين عاماً على رأس جماعة تتكون أساساً من أبناء فرتنبرغ، استجابة لاعتقاد ديني يفرض عليه وأتباعه الاستقرار في الأرض المقدسة.

والمستوطنة الألمانية الثانية في يافا، أسسها السيد هاردغ، وهو رفيق للدكتور هوفمان، ويسكنها نحو ٢٣٠ شخصاً، معظمهم يشتغلون بالتجارة.

والمستوطنة الثالثة مستوطنة زراعية هي موقع يقال له سارونة يقع على بعد ما يزيد على ميل إلى الشمال من يافا، ويقطنها ٣٦٠ شخصاً، باستثناء القليل من أعضائها الذين يشتغلون بصناعة النبيذ، وهؤلاء المستوطنون من المزارعين، ومنذ تأسيس المستوطنة أدخلت تغييرات كبيرة وتحسينات في الريف المحيط بها.

والمستوطنة الرابعة هي المستوطنة الألمانية قرب القدس، وتضم نحو ٣٠٠ شخص من أتباع الدكتور هوفمان أيضاً، وهم يشتغلون أساساً بكسب عيشهم كباعة صغار وأصحاب دكاكين في القدس.

وعلى كل، هناك مستوطنة خامسة يتم تأسيسها الآن في منطقة يافا، بتشجيع وتأييد من الامبراطور الألماني، وملك فرتنبرغ، وعدد من أفراد الأرستقراطية الألمانية. وقد علمت أن الامبراطور ساهم بعشرة آلاف مارك في نفقات تأسيسها من ماله الخاص، وقد قدّرت الكلفة الاجمالية لإقامة المستوطنة بما يراوح بين ثمانية وعشرة آلاف جنيه استرليني.

وموقع المستوطنة الجديدة في سهل يافا على بعد نحو تسعة أميال إلى الشرق من المدينة، وتتكون من أراضٍ اشتريت من قرى اليهودية والطيرة ورانتية. وقد تم شراء ٥٥٠٠ دونم (الدونم = ٢٢٤٠ - إكر) من سكان القرية الأولى وتم شراء ١٦٨٤ دونماً من سكان القرية الثانية، و ١٧٠٠ دونم من سكان رانتية، أي أن إجمالي مساحة المستوطنة هو ٨٨٨٤ دونماً أو ١٩٩٥ إكراً.

وحتى يتجنب الألمان دفع أثمان عالية للأرض، وكذلك المنافسة، ولفت الأنظار إليهم اشتروا الأراضي المذكورة أعلاه بهدوء من خلال اثنين من أعيان يافا اللذين اشتريا باسمهما أولاً، ثم قاما بنقل ملكيتها إلى لجنة الألمان التي يتولى رئاستها المدعو كريستو هوفمان. ومتوسط ما تم دفعه ثمناً للأرض ١٦ (جنيهاً؟) للدونم...

---

(١٩٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Dickson to O'Conor, 3 November 1902,» (FO 195 / 2127).

١٤ ـ منطقة اللاذقية[١٩٩] عام ١٩٠٣

... في ما يتعلق بالتبغ الذي تشتهر به هذه المنطقة، يبدو أنه نتيجة اكتظاظ السوق الانكليزية الآن بهذه السلعة، فإن التجار المحليين لا يشترون الآن فقط. أضف إلى ذلك أنهم يخلقون المصاعب ويضعون العراقيل في طريق «مصلحة التبغ» التي تتولى كما تعلمون سعادتكم ـ شراء هذه السلعة لمصلحة الشركة الامبراطورية للتبغ في بريطانيا العظمى وايرلندا (Imperial Tobacco Company of G.B. 8 I). وتتمثل طريقتهم في تحريض المزارعين على أن يصروا على أن يشتري موظفو المصلحة كل محصول التبغ في الأقاليم، وإلا فلا يبيعونهم شيئاً، ويقولون للفلاحين إنه في الحالة الثانية سوف نشتري منكم المحصول كله بأسعار أعلى من تلك التي تشتري بها المصلحة وعلى كل، إذا امتنعوا (الفلاحون) عن الأخذ بهذه النصيحة الماكرة، فإنهم، أي التجار، لن يشتروا منهم أي كمية من التبغ على أي حال! ويبدو أن الكثيرين من هؤلاء الأغبياء السذج يرفضون إحضار تبغهم إلى المستودعات، ويبدو أن المسألة قد بدأت تأخذ مأخذ الجد. ويقال أن من المحتمل أن تتدخل أخيراً السلطات المركزية في القرى للتوصل إلى اتفاق مرضٍ بين المصلحة وزراع التبغ والتجار المحليين، بغرض جباية ضريبة العشر، فإذا لم يكن الأمر كذلك، فلمصلحة النظام...

١٥ ـ مزرعتان في فلسطين عام ١٩٠٥[٢٠٠]

أ ـ مزرعة عربية قرب الخليل

... المزرعة التي تم اختيارها كنموذج تتضمن:

ـ ٣٠٠ دونم من الأرض في زف (على بعد كيلومترين من الخليل) بسعر ١٥ فرنكاً	٤٥٠٠ فرنك
ـ ١٥ دونماً كروم بسعر ٢٠٠ فرنك	٣٠٠٠
ـ بيت جيد مع اسطبل بني من الحجر الجيري بسقف معقود	٣٦٠٠
ـ إجمالي رأس المال	١١,١٠٠

وإضافة إلى ذلك، يستأجر المالك ٦٠ دونماً أخرى من الأرض يعطي مالكها ثلث انتاجها عيناً، ويحتفظ بالباقي لنفسه، وهي ليست ضمن تقديرات الإنتاج التالية.

ويملك المزرعة ثلاثة أخوة أعمارهم ٤١ و٤٨ و٥٣ عاماً، ورثوا عن أبيهم بيتاً صغيراً

---

(١٩٩) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Quarterly Report,» Beirut, «Richards to O'Conor, 1903,» (FO 195 / 2140).

(٢٠٠) نقلاً عن: Auhagen, *Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens*, pp. 73 - 79.

فقط بالخليل، تم توسيعه فيما بعد، والأخوة الثلاثة متزوجون. وإضافة إلى ولدين راشدين يعملان في المزرعة بصفة دائمة، هناك سبعة أطفال تراوح أعمارهم بين سنتين و١٤ سنة، يعاون أكبرهم أحياناً في أعمال المزرعة. وأحد الأخوة الثلاثة يهتم تماماً بإدارة المزرعة وبيع المنتجات، ويداه تدلان على أنه لا يقوم بالعمل اليدوي الشاق، فهو يدير أمور الفلاحة ويعتبر بصفة عامة رأس العائلة.

وقائمة الدواب تتضمن:

ـ ٦ ثيران بسعر ١٤٠ فرنكاً	٨٤٠ فرنكاً
ـ ١ جملاً	٢٠٠ فرنك
ـ حماراً صغيراً	٤٠ فرنكاً
ـ ١٥٠ رأس ماعز بسعر ١٠ فرنكات	١٥٠٠ فرنك
ـ ٥٠ رأس غنم بسعر ١٢ فرنكاً	٦٠٠ فرنك
ـ ٣ دجاجات بسعر فرنك واحد	٣ فرنكات
ـ الإجمالي	٣١٨٣

وقائمة الأدوات والمعدات تتضمن:

ـ محراثين مع قطع الغيار سعر ١٠ فرنكات	٢٠ فرنكاً
ـ منخلين بسعر فرنكين	٤
ـ مذراتين شوكة بسعر فرنك ونصف	٣
ـ ٣ معاول بسعر فرنكين	
ـ سرج جمل وحبال	٨
ـ الجملة	٤١
اجمالي قيمة المزرعة	١٤,٣٢٤ فرنكاً

وقد تمت زراعة ما يلي (سنة ١٩٠٤/١٩٠٥ أخذت كنموذج):

ـ القمح، ٦٨ طبة (٢٤ كلغ للواحدة) تغل ٥٧ حمل جمل كل واحد منها ١٢ طبة، ومن بينها سبعة احمال خصصت للبذور (نسبة البذور تختلف أحياناً من عام إلى آخر) وخمسة وعشرين حملاً خصصت لصناعة الخبز لاستهلاك العائلة، والخمسة والعشرون حملاً الأخرى (١٢ طبة للواحد، بإجمالي ٣٠٠ طبة) بيعت بسعر ٤ فرنكات للطبة الواحدة أو ١٢٠٠ فرنك. ١٢٠٠ فرنك

ـ الشعير، ٦٨ طبة (٢٢ كلغ للواحدة)، تم حصاد ٣٠ حمل

جمل، من بينها سبعة أحمال خصصت لعلف حيوانات الجر، وثلاثة أحمال للبذور، وتم بيع ٢٠ حملاً بسعر ٢٠ فرنكاً للحمل الواحد (الشعير كان رخيصاً جداً) ٤٠٠ فرنك

- الذُرة، زرعت ٣ طبات، وتم حصاد عشرة أحمال جمل احتُفظ منها بثلاث طبات للبذور، ٥٧ طبة للخبز، وبيعت ستين طبة بسعر فرنكين للواحدة ١٢٠ فرنكاً

- العدس، بذرت ١٢ طبة (٢٤ كلغ للواحدة) وتم حصاد ٣٦ طبة - كان المحصول رديئاً. من بينها طبتان للاستهلاك المنزلي، ٦ للبذور، وبيعت ٢٨ طبة بسعر ٤ فرنكات للواحدة. ١١٢ فرنكاً

- الكرسانة، (البيقة) بذرت ٢٤ طبة، والحصاد ١٠ أحمال جمل، منها ٢٤ للبذور، و١٦ طبة لعلف الجمل، وبيعت ٨٠ طبة بسعر فرنكين وخمسين سنتيماً ٢٠٠ فرنك

ومن إنتاج الكروم ٤٠٠ رطل زبيب (٢,٥ كلغ للرطل) بيعت بسعر ١,١٠ فرنك ٤٤٠ فرنكاً

وقد غلت تربية الدواب ما يأتي:

- ٣٠ رطلاً من الزبد بسعر ٦ فرنكات	١٨٠ فرنكاً
- ٥٠ رطلاً من اللبن (زبادي) بسعر ١,٥ فرنك	٧٥ فرنكاً
- ٢٠ حملاً بسعر ٨ فرنكات	١٦٠ فرنكاً
- ٣٠ جدياً بسعر ٦ فرنكات	١٨٠ فرنكاً
	٥٩٥
- وفي المتوسط يحمل الجمل عشرة أحمال إلى يافا بسعر ١٢ فرنكاً للحمل الواحد	١٢٠ فرنكاً
- حرث أرض الآخرين	١٤٠ فرنكاً
- إجمالي الدخل	٣٣٢٧ فرنكاً

المصروفات

(١) ضرائب: ضريبة أراض ١٢ فرنكاً للمنزل، ١٠ فرنكات لمزرعة الكروم، ٣٤ فرنكاً على ٣٠٠ دونم ٥٦ فرنكاً

أغنام وماعز ٢٠٠ رأس بواقع فرنك واحد للرأس ٢٠٠ فرنك

الجمل فرنكان، الحصان فرنكان[٢٠١]، الحمار نصف فرنك ٤,٥ فرنكات

(٢٠١) الحصان غير محسوب من ضمن المواشي الموجودة السابقة الذكر. (المحرر)

ضريبة طرق ١٦,٥٠ فرنكاً، وضريبة تعليم فرنكان و٧٥ سنتيماً ١٩,٢٥ فرنكاً

العشر الذي يحسب على أساس غلة المحاصيل المختلفة

اجمالي الضرائب دون العشر ٢٧٩,٧٥ فرنكاً

٢ - الأجور: يحصل الراعي سنوياً على ٢٠ رأس ماعز يربيها لنفسه.

واضافة إلى ذلك يحصل على قميصين بسعر فرنكين لكل قميص،وعباءة بسعر ٨ فرنكات، وكوفية وحطة بسعر ٦ فرنكات، وحزام جلد بـ ٤ فرنكات، وحذاءين بفرنكين لكل حذاء، الجملة

عاملان للحصاد يحصلان على أجرهما قمحاً ٢٦ فرنكاً

٣ - صيانة الأدوات: ٥ أسلحة جديد للمحراث بسعر فرنكين لكل سلاح،

سرج للجمل بسعر ٥ فرنكات، حبال لربط الاحمال ٢٣ فرنكاً ٣٨ فرنكاً

اجمالي كلفة المزرعة ٣٤٣,٧٥ فرنكاً

ويحصل الحداد نظير صناعة حدوات الدواب على ٥ طبات قمح، كما يحصل صانع العجلات على طبتين من القمح وطبتين من الذرة، وطبتين من الشعير، وذلك وقت الحصاد.

(٤) - نفقات الأسرة:

أ - ملابس: ٥ رجال يحصل كل منهم على قميصين بسعر فرنكين لكل قميص، وعباءة بسعر ٨ فرنكات، حذاءين بسعر ٣ فرنكات، كوفية وحطة وعمامة بسعر ٦ فرنكات أو ٢٤,٥٠ فرنكاً لكل رجل ١٢٠ فرنكاً

٣ نساء يحصلن كل عام على حذاء واحد بسعر فرنكين، ورداء واحد بسعر ٣ فرنكات، خمار ونقاب من فرنك إلى ٦ فرنكات ١٨ فرنكاً

ملابس لسبعة أطفال، بواقع ٤ فرنكات لكل طفل ٢٨ فرنكاً

ب - الطعام الذي لا تنتجه المزرعة: لحوم ٤٠ فرنكا، زيت ٢٤ فرنكاً، زيتون ٦ فرنكات، خضر ٤٠ فرنكاً، أرزّ ١٦ فرنكاً، سكّر ٦ فرنكات، ملح ١٠ فرنكات، بن ٦ فرنكات ١٤٨ فرنكاً

ج - متفرقات: هناك مدخّن واحد بين الرجال يدخن ما قيمته

٦ فرنكات، حمل جمل من الفحم النباتي ٨ فرنكات، صندوق كيروسين ٣ فرنكات، ثقاب ١ ١/٢ فرنك، مستلزمات حياكة وغيرها فرنكان. — ٢٠,٥٠ فرنكاً

النساء لا يدخن ولا يشربن القهوة

إجمالي نفقات الأسرة — ٣٣٤,٥٠ فرنكاً

مصاريف غير عادية بما فيها زواج الأبناء، وسداد بدل الجندية، والأخير يكلف ١٠٠٠ فرنك ووفقاً لعادات الخليل، تتكلف العروس ٥٦٠ فرنكاً. وهذا المبلغ لا يدخل عادة في الحساب على أي حال، لأن بنات الأسرة يجلبن في المتوسط مبلغاً مساوياً (كصداق)، وبدل الجندية ١٠٠٠ فرنك يجب تقسيمه على خمس سنوات بمبلغ سنوي قدره — ٢٠٠ فرنك

أضف مصاريف المزرعة	٣٤٣,٧٥ فرنكاً
أضف نفقات الأسرة	٣٣٤,٥٠ فرنكاً
اجمالي النفقات	٨٧٨,٢٥ فرنكاً
الدخل يصل إلى	٣,٣٢٧,٥٠ فرنكاً
يتبقى فائض سنوي قدره	٢,٤٤٨,٧٥ فرنكاً

أنتجه عمل ٥ رجال، و٣ نساء، وبعض الأطفال الكبار. وهذه النتيجة جيدة نسبياً، وتتجاوز المتوسط العادي.

ب ـ مزرعة ألمانية في سارونة، حوالي ٦ كيلومترات شمال يافا

ـ ٢٥ هكتاراً من الأرض الزراعية بسعر ١٠٠٠ فرنك	٢٥,٠٠٠ فرنك
ـ نصف هكتار بساتين بسعر ٢٠٠٠ فرنك	١,٠٠٠ فرنك
ـ ٤ هكتارات كروم بسعر ٢٥٠٠ فرنك	١٠,٠٠٠ فرنك
ـ ١,٢٥ هكتار بستان برتقال (بمعدات ري)	١٥,٠٠٠ فرنك
ـ هكتار غابة (كانت أرضاً بوراً من قبل)	٦٠٠ فرنك
ـ معدات ري بروافع	٦٠٠ فرنك
ـ مبانٍ.	٨,٠٠٠ فرنك
	٦٠,٢٠٠ فرنك
(قائمة دواب تشمل ٥ خيول، ٧ بقرات مهجنة)	٤,٧٠٠ فرنك
(أدوات ومعدات بما فيها محرك يعمل بالنفط)	٨,٥٢٥ فرنك
قيمة المزرعة	٧٣,٤٢٥ فرنكاً

وإضافة إلى المالك، يعمل هؤلاء في المزرعة: عامل واحد لبستان البرتقال، سايسان

عامل يومية واحد، عاملة يومية واحدة، عامل اسطبل، عامل واحد للخضر. قوة الجر توفرها خمس خيول...

(١) الدخل

ـ(البرتقال ٥٥٠٠ فرنك، اللبن ٤٢٠٠ فرنك، الخضر ٣٥٠٠ فرنك، العنب ٢٨٨٠ فرنكاً، البطاطس ١٢٨٠ فرنكاً البطيخ ١٠٠٠ فرنك، منتجات أخرى ١٩٣٠ فرنكاً) ٢٠,٢٩٠ فرنكاً

(٢) المصروفات

إضافة إلى العشر العادي لـ $\frac{١}{٨}$ الذي يدفع عيناً، وصلت الضرائب إلى ٧٢٠ فرنكاً

مصروفات أخرى: ٣٧٠ فرنكاً

ـ أجور الخدم والعمال

١ سايس	٤٨٠
١ عامل أسطبل	٤٠٠
١ عامل يومية	٤٠٠
١ صبي اسطبل	٢٠٠
١ عاملة يومية	٢٠٠
١ حارس بستان برتقال (بالاشتراك مع الجيران)	٣٠٠
أجور أخرى	١٥٠
نصيب فلاح الخضر ($\frac{١}{٣}$ المحصول)	١١٠٠
	٣٤٣٠ فرنكاً

ـ مصاريف المزرعة الأخرى

ـ زيادة واستبدال الدواب والأدوات وصيانة المباني... الخ)

	٤٤٠٠ فرنك
ـ نفقات منزلية	٣٠٠٠ فرنك
اجمالي المصروفات	١١,٩٢٠ فرنكاً
الدخل	٢٠,٢٩٠ فرنكاً
الفائض	٨,٣٧٠ فرنكاً

١٦ ـ الزيتون في منطقة حيفا(٢٠٢) عام ١٩١٠

الزيتون لا يخلل هنا للتصدير. وعلى الرغم من أن شجر الزيتون ينمو برياً على جبل الكرمل، فإنه يزرع القليل من أشجار الزيتون، وأقدمها من أيام الصليبيين، وقد تم تدمير الكثير بفعل العواصف أو قطع الأشجار القديمة لتفادي دفع الضريبة، وقد زرعت من جديد.

والأهالي يرون أن شجرة الزيتون تحتاج إلى ثلاثين عاماً على الأقل لتغطي نفقاتها بالقدر الكافي، وهذا من بين الأسباب التي جعلت زراعتها محدودة جداً.

ولكن مع المعالجة بعناية حصل المستوطنون (الألمان) هنا بالفعل في ١٢ عاماً على محصول كبير بدرجة تكفي لتغطية النفقات.

والزيتون البري يحتوي فقط على القليل من الزيت، ولكن لما كانت الأشجار البرية تنمو بصورة أحسن فقد تمت زراعتها، فإذا ما بلغ عمرها بضع سنوات تم تطعيمها.

وفي الأراضي المنخفضة يزرع الزيتون الصيفي (أخضر أو أزرق)، وفي وديان الجبال يزرع الزيتون الشتوي أو الأسود.

وإذا تم ري الزيتون الصيفي أو أصابه مطر غزير عندما يحين وقت النضج، يصبح شكل الزيتون بديعاً ولكنه يفقد زيته.

ولا يصبح الزيتون الشتوي جيداً إلا إذا أصابه مطر غزير.

ولا يتم تخليل الزيتون الأخضر هنا للتجارة، وكل عائلة تخلل فقط من الزيتون ما تحتاج إليه لاستهلاكها.

وعند تخليل الزيتون يُنقع في ماء عذب لمدة ٢٤ ساعة، ثم يوضع في قدر ويغطى بالملح والماء على أن يكون المحلول كثيفاً بدرجة تسمح للبيضة أن تطفو عليه، وبعد شهرين أو ثلاثة يفقد الزيتون مرارته.

ويجب الانتباه إلى عدم تخليل الزيتون البري أو الزيتون الذي ينمو في بستان مروي لأنه سرعان ما يهترىء ولا يبقى منه إلا النواة والعذق، وهذا النوع من الزيتون لا يحظى بإقبال مثل الذي يحظى به الزيتون الذي يحتوي على الزيت.

وعندما يكون الزيتون غير مكتمل النضج، يصعب التمييز بين الثمرة الجيدة والثمرة البرية.

والزيتون الأكثر نضجاً هو الأقل مرارة، ولكن الشكل لا يكون حسناً إذ انه يصاب بسهولة ببقع سوداء.

---

(٢٠٢) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «From Struve to Memminger, 14 June 1910, Miscellaneous Correspondence, Beirut, April - June 1910».

ويُترك الزيتون الأسود على الشجر حتى يزيد نضجه ويتساقط، ويجمع كل يوم من تحت الأشجار لأنه يسقط بفعل الطقس السّيء، وإذا كانت التربة مبتلة يجب أن يُغسل، ثم يملّح بكمية كافية من الخل ويُحفظ في الجرار.

والقليل من الأوروبيين يأكلون هذا الزيتون الأسود، لأنه ليس لديهم مزارع منه بعد، كما أن الزيتون الأسود ليس نظيفاً نظافة كافية.

وهذا العام لم يتم تصدير زيتون أسود، إذ استهلك جميعه محلياً.

ويمكن زيادة محصول الزيتون بسهولة إذا اهتم الأهالي بالعناية بالأشجار، ولكن هناك عدة أسباب تجعلهم يهملونها.

وغالباً ما يكون صاحب الشجرة غير مالك للأرض التي أنبتتها، وهذا شأن قرية امرار (مغار؟) التي فيها مزرعة كبيرة قديمة للزيتون، ولكن الأرض التي ينمو عليها تخصّ قرية ستيله (جديدة؟) وقد رأيت ذلك شخصياً. ومالك الأرض يزرع الفول على بعد ست بوصات من جذع شجرة الزيتون، وبالطبع لا يحصل أي منهما على محصول جيد.

وبعض أشجار الزيتون لها أكثر من مالك واحد، ولا يريد أي منهم أن ينفق من أجل غيره.

وعلى سبيل المثال، اشترى فلّاح ألماني منذ بضع سنوات $\frac{١٦}{٢٤}$ من مزرعة زيتون من ثلاثة ملّاك، والـ$\frac{٨}{٢٤}$ التي بقيت تخص مالكين آخرين. ولما كانت الأشجار مهملة، فقد أولاها الفلاح الألماني عنايته، وبعد عامين كان مظهر الأشجار مختلفاً تماماً. والآن لا يريد المالكان الآخران أن يبيعا أو يشتريا أو يقتسما الأشجار أو يعتنيا بها، وكل منهما ينتظر أن يتولى الآخر العناية بها، والفلّاح الألماني لا يعرف تحديداً الثمانين شجرة التي تخصه.

والحالات المماثلة كثيرة. ومنذ ثلاثين عاماً أصبح الفلاحون الأتراك يزدادون فقراً وأجبروا على بيع أشجار الزيتون التي يملكونها إلى التجار في المدن الذين يدينون لهم بالمال، وعادة يبيعونها شيئاً فشيئاً. والتاجر يؤجر نصيبه، والمستأجر - طبعاً - لا يهتم إذا ما لحق الدمار بالأشجار أم سلمت منه، وكل ما يهتم به هو الحصول على الريع لمدة العامين دون أي نفقات.

وهذا هو السبب الرئيسي في تناقص محصول الزيتون هنا عاماً بعد عام.

١٧ - الحرير في لبنان عام ١٩١٤[٢٠٣]

يقدر موسم الشرانق السنوي في جبل لبنان بـ ٤,٠٠٠,٠٠٠ كيلوغرام تقريباً، فلو افترضنا أن سعر الكيلوغرام على التعديل الأوسط ١٥ قرشاً كان دخل الشرانق السنوي ٦٠

(٢٠٣) نقلاً عن: إسماعيل حقّي، محرّر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٦٩)، ص ٤٨٧ - ٤٩١، ٤٩٩ - ٥٠٤ و٥١٧ - ٥١٨.

مليون غرش. أما إذا جرى حل هذه الشرانق إلى حرير فتصبح قيمتها ٨٠ مليون قرش، وهذه القيمة الأخيرة تعادل ٦٠ بالمائة من عموم واردات الجبل. ويتضح جلياً من هذه الأرقام أن الحرير من أهم العوامل الاقتصادية للجبل.

وقد بدأ يظهر لسوء الحظ منذ زمن بعض الانحطاط سواء في صناعة تربية القز أو في صناعة حل الحرير. ويعتقد بعضهم أن زراعة التوت في الجبل لا بد من تناقصها تدريجياً نظراً لسهولة استبدالها ببعض المغروسات التي تعود على أصحاب الأملاك بربح أوفر.

ينسب أصحاب معامل الحل انحطاط صناعتهم إلى استيراد الحرير الدائم من الشرق الأقصى، ويعتقدون أن الظروف الخصوصية الموافقة لتربية الدود هناك وتعدد المواسم في السنة الواحدة وتدنّي أجور الصناع تجعل نفقات الحرير عندهم أقل منها في أوروبا والشرق الأدنى. هذا، ونرى أن مواسم الحرير في الشرق الأقصى تزداد سنة عن أخرى وقد تسبب عن ذلك هبوط عمومي في أسعار الحرير فالتزم أصحاب المعامل أن يقنعوا بربح قليل وأن يدفعوا لقاء الشرانق أسعاراً دون أسعارها الأولى.

ويعتقد الكثيرون في لبنان أن انحطاط صناعة الحرير ناتج فقط عن الأسباب المذكورة آنفاً، وأن هذه الأسباب لا سبيل إلى مقاومتها مع أن هذا الاعتقاد خطأ عظيم. فإذا كانت الأسباب المتقدمة قد أثرت تأثيراً جوهرياً في المربين وأصحاب معامل الحل، في الماضي، فما ظنك في حالتها الآن وقد زال تأثيرها إذ ظهر في فنيّ التربية والحل في أوروبا والشرق الأدنى موازنة اقتصادية صناعية جديدة متينة الدعائم.

فإذا كان فن تربية القز وخصوصاً فن حل الحرير لا يزالان على انحطاط في الجبل فلذلك أسباب خصوصية تسهل مقاومتها.

ولربما يدهش القارىء إذا قلنا ان صناعة تربيّة القز هي كما كانت عليه في الماضي، بل انها على تقدم ونجاح بدلاً من أن تتأخر كما يتوهم البعض. والجدول الآتي يؤيد صحة قولنا:

جدول رقم (٥ - ٦)

مقابلة معدل حاصلات الشرانق في سوريا عن كل عشر سنين

سنة ١٨٦١ - ١٨٧٠		سنة ١٨٨١ - ١٨٩٠	
سنة	كغم	سنة	كغم
١٨٦١	٩٦٠,٠٠٠	١٨٨١	٢,٨٠٠,٠٠٠
١٨٦٢	١,٩٠٠,٠٠٠	١٨٨٢	٢,٠٥٠,٠٠٠
١٨٦٣	١,٥٠٠,٠٠٠	١٨٨٣	٣,٣٠٠,٠٠٠
١٨٦٤	١,٢٠٠,٠٠٠	١٨٨٤	٣,٠٧٠,٠٠٠
١٨٦٥	٢,٠٠٠,٠٠٠	١٨٨٥	٣,٠٧٥,٠٠٠
١٨٦٦	٣,٤٠٠,٠٠٠	١٨٨٦	٣,٢٠٠,٠٠٠

(يتبع)

تابع جدول رقم (٥ - ٦)

١٨٦١ - ١٨٧٠	
١٨٦٧	٢,٤٠٠,٠٠٠
١٨٦٨	١,٧٠٠,٠٠٠
١٨٦٩	١,٣٥٠,٠٠٠
١٨٧٠	١,١٥٢,٠٠٠
معدل العشر سنين	١,٦٦١,٢٠٠
(الصواب	١,٧٥٦,٠٠٠)

سنة ١٨٨١ - ١٨٩٠	
١٨٨٧	٣,٦٤٢,٠٠٠
١٨٨٨	٣,٦٠٠,٠٠٠
١٨٨٩	٣,٧٢٥,٠٠٠
١٨٩٠	٤,٦٣٦,٠٠٠
معدل العشر سنين	٣,٤٠٩,٠٠٠
(الصواب	٣,٣١٠,٠٠٠)

سنة ١٨٧١ - ١٨٨٠	
سنة	كغم
١٨٧١	٢,١٠٠,٠٠٠
١٨٧٢	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٧٣	٢,٣٠٠,٠٠٠
١٨٧٤	١,٨٠٠,٠٠٠
١٨٧٥	١,٧٩٥,٠٠٠
١٨٧٦	١,٦٦٧,٠٠٠
١٨٧٧	١,٥٠٠,٠٠٠
١٨٧٨	٢,٢٥٠,٠٠٠
١٨٧٩	٢,٠٠٠,٠٠٠
١٨٨٠	٢,٤٦٨,٠٠٠
معدل العشر سنين	١,٩٨٨,٠٠٠
(الصواب	١,٩٧٨,٠٠٠)

سنة ١٨٩١ - ١٩٠٠	
سنة	كغم
١٨٩١	٣,٤٩٢,٠٠٠
١٨٩٢	٤,١٠٢,٠٠٠
١٨٩٣	٥,٩٠٠,٠٠٠
١٨٩٤	٥,٢٩٠,٠٠٠
١٨٩٥	٤,٣١١,٠٠٠
١٨٩٦	٤,٧١٠,٠٠٠
١٨٩٧	٥,٤٩٠,٠٠٠
١٨٩٨	٥,٢١٠,٠٠٠
١٨٩٩	٥,٠٥٠,٠٠٠
١٩٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
معدل العشر سنين	٤,٨٦٥,٠٠٠
(الصواب	٤,٨٥٥,٠٠٠)

سنة ١٩٠١ - ١٩١٠	
سنة	كغم
١٩٠١	٤,٦٥٠,٠٠٠
١٩٠٢	٥,٦٧٠,٠٠٠
١٩٠٣	٥,٣٨٠,٠٠٠
١٩٠٤	٤,٩٦٥,٠٠٠
١٩٠٥	٥,٣٣٠,٠٠٠
١٩٠٦	٥,٠٨١,٠٠٠
١٩٠٧	٥,٨٤٠,٠٠٠
١٩٠٨	٥,٤٧٦,٠٠٠
١٩٠٩	٤,٨٧٥,٠٠٠
١٩١٠	٦,١٠٠,٠٠٠
معدل العشر السنين	٥,٣٣٦,٠٠٠
(الصواب	٥,٣٣٧,٠٠٠)

فلو طرحنا من العدد الأخير مليون كلغ شرانق وهي حاصلات الولايات المجاورة للجبل يبقى للبنان على التعديل الأوسط ٤ ملايين كلغ، ويتضح جلياً من هذه الأرقام أن حاصلات الشرانق على ازدياد. فإذا كان قد اقتلع بعض الملاكين التوت من أرضهم فذلك في السواحل الخصبة حيث يسهل ري الأرض واستبدال التوت بالليمون وبالنباتات الخضرية. أما في الجبال فالأمر على العكس نظراً لما هي عليه الأرض من ضعف التربة وقلة الخصب. وبما أن التوت من الأشجار القوية التي تنمو في الأرض الضعيفة، نرى سكان الجبال يقبلون على زراعته اقبالاً متزايداً، ولا بد لهذه الشجرة من أن تنال في لبنان حظوة كبرى كما نالت الرتبة الأولى في الساقين والفار وكورسيكا والبيامون ولومبارديا وكالابريا وغيرها من البلدان الجبلية الرقيقة التربة.

أما ظهور بعض الانحطاط في زراعة التوت وتربية القز فسببه الوحيد جهل الزارعين والمربين.

من الغريب أن معدل كمية الشرانق التي تحصل في بلادنا من علبة بزر هي أقل الحاصلات المعروفة. هذا على الرغم من اعتدال الطقس وموافقته لطبيعة القز. وإليك معدل محصول علبة البزر الواحدة في أهم الأماكن التي يربّى فيها القز:

معدل المحصول بالكيلوغرام لعلبة البزر التي تـزن ٢٥ غراماً في ٦ سنوات.

جدول رقم (٥ - ٧)

معدل محصول الحرير بالكيلوغرامات في لبنان في ٦ سنوات

في لبنان	
السنة	الكيلو
١٩٠٦	٢٣,٣٠٠
١٩٠٧	٢٠,٠٨٠
١٩٠٨	٢٢,٠٥٠
١٩٠٩	٢٠,٧٣٠
١٩١٠	٢٤,٩٤٠
١٩١١	٢٥,٣٠٠
	١٣٦,٤٠٠
المعدل الأوسط ١٣٦,٤٠٠: ٦ = ٢٢,٧٣٣ أي ٢٢ كيلو و٧٣٣ غراماً	

جدول رقم (٥ ـ ٨)

معدّل المحصول في سائر البلدان

المملكة	السنة	المحصول	
المجر	١٨٩٠ ـ ١٩٠٥	٢٥,٤٠٠	كيلو
ولاية بروسه	١٨٩٠ ـ ١٩٠٥	٣٤,٤٠٠	كيلو
ايطاليا	١٨٩٠ ـ ١٩٠٥	٣٩,١١٠	كيلو
فرنسا	١٨٩٠ ـ ١٩٠٥	٣٩,٣٤٠	كيلو
فرنسا	١٩٠٦	٤٢,١٧٨	كيلو
فرنسا	١٩٠٧	٤٤,٥٧٥	كيلو
فرنسا	١٩٠٨	٤٤,٤٠٠	كيلو

يتضح من هذين الجدولين أن محصول علبة البزر في فرنسا هو ضعف محصول العلبة نفسها في بلادنا، ومع هذا لا يخشى على هذه الصناعة من الانقراض في الجبل بل يؤمل لها النمو والتقدم لموافقة الطقس لها، وإنما يكون تقدمها أكيداً ومحسوساً إذا اتخذت الوسائط الفعالة لتنشيط هذا الفن وغرس المبادىء القويمة في عقول المربين.

إن حالة أصحاب معامل الحل «لأشد خطراً وادعى إلى القلق من حالة المربين، وقد اقفل قسم منهم مصانعهم وصرفوا عمالهم عندما رأوا أن شغلهم لا يعود عليهم بسوى التعب. وقد كان في الجبل تسعة آلاف خلقين يقدر أنها تحل ٦ ملايين كلغ ويشتغل عليها ١٢ ألف عامل، فلم يبق منها سوى ٥ آلاف خلقين يقدر أنها تحل ٣ ملايين كلغ ويشتغل عليها ستة آلاف عامل فقط، وقسم كبير من شرانق البلاد يصدّر إلى أوروبا وينتج عن هذا التصدير أمران:

أ ـ عندما أصبح شراء الشرانق منوطاً بالسماسرة بدلاً من أصحاب المعامل حدث هبوط في أسعارها فتضرر المربون.

ب ـ أن حل الشرانق يعادل تقريباً ٣٠ بالمائة من سعرها، وهذا الفـرق يتوزع أجوراً على الصناع وأرباحاً لأصحاب المعامل. فتصدير الشرانق يسلب الجبل هذا الربح العظيم.

أكلاف الحل بحسب الطرق المستعملة الآن في الجبل:

فلندرس الآن كم يتكلف صاحب المعمل اللبناني لحل كيلوغرام حرير واحد:

على الطريقة المستعملة حالياً في لبنان أي الحلّ على عمالتين على الطريقة الفرنسية (Chambon) تحل العاملة في الساعة ٢٠ غراماً من عيار ٩/١٠. فلنتخذ مثلاً قاعدة لدرسنا معملاً أكبر يحتوي على ٨٠ خلقيناً تحل حريراً من الجنس المتوسط كما هي الحالة في ٨٥

بالمائة من المعامل اللبنانية. أما الثمن فنجعله الحد الأوسط لأسعار الحرير في سنتي ١٩١٣ و١٩١٤.

٨٠ عاملة (حلّالة)	بأجرة	٤	غروش =	٣٢٠
٤ نظّار	بأجرة	٨	غروش =	٣٢
٦ برّامون	بأجرة	٥	غروش =	٣٠
٢ مشّاقتان	بأجرة	٤	غروش =	٨
خادمتان	بأجرة	٣	غروش =	٦
٠,٥ نصف طن فحم	سعر	٢٥٠ غرشاً	=	١٢٥
	يكون			٥٢١
مصاريف غير منتظرة ٥ بالمائة تقريباً				٢٩
	يكون عمومي			٥٥٠

فلو قدّرنا أن العاملة تشتغل ١١ ساعة في اليوم يكون معدل الحرير الذي يحل في اليوم في معمل كالمعمل المتقدم ذكره كما يأتي:

١١ × ٢٠, ٠ غرام × ٨٠ = ١٧ كلغ و٦٠٠ غرام.

فتكون أكلاف الكيلوغرام الواحد:

٥٥٠ : ١٧,٦٠ = ٣١,٢٥

وقد يمكن تخفيف هذه الاكلاف قليلاً إذا ساعدت على ذلك بعض الظروف نوعاً ما. الخصوصية، كوجود بعض المعامل قرب الغابات الكثيفة فيسهّل لها مشترى الوقود بأرخص الأسعار، أو في الجبال العالية حيث ترخص أجور العمال؛ إلى غير ذلك من الأسباب الموضعية.

أما في السواحل فالأمر على العكس، ولهذا قد جعلنا ٣١,٢٥ أو ٣١ غرشاً حداً أوسط لأكلاف كيلوغرام الحرير في الجبل.

فلنلقِ نظرة اقتصادية على حالة معامل الحل في الجبل.

تتغير أسعار الحرير بالنظرة إلى أجناسه وهي ثلاثة: الحرير الممتاز، الجنس الأول، الجنس الثاني. وتتغير نظراً للحاصلات وللرواج بالنسبة إلى حاصلات معامل أوروبا والشرق الأقصى،وإلى رواج هذا الصنف في أسواق أوروبا وأمريكا الشمالية.

أما رواج الحرير فيتوقف على أهواء ورغائب «الموضة» واليُسر المالي والاقبال العام. وكانوا يعتقدون أن الحرير من المواد التي لا تصلح إلا للبذخ والرفاه، فلا يقبل الناس عليه إلا

في سني الرخاء والنعيم. غير أن الحوادث الأخيرة في هذه الأحوال الحاضرة قد برهنت أن الحرير - مع كونه من عوامل التنعم والترف - هو مادة مهمة لها المقام الأول في صناعات عديدة.

أما أسعار شرانق بلادنا فتتغير:

(١) بتغيُّر أسعار الحرير.
(٢) بالنظر إلى حاصلات الشرانق ومقطوعيتها.
(٣) نسبة إلى مواسم ايطاليا، وخصوصاً فرنسا.
(٤) نسبة إلى حالة معمل الحل في فرنسا.

لنتخذ مثالاً رقمياً. ففي سنة ١٩١٤ مثلاً كانت أسعار كيلوغرام الحرير كما يأتي:

جدول رقم (٥ - ٩)

أسعار كيلوغرام الحرير

البلد	جنس الحرير	العيار	السعر فرنكات
حرير فرنسا	الممتاز	٩/١٠ - ١١/١٣	٥٣
حرير ايطاليا	الممتاز	١١/١٣	٥٢ - ٥٣
حرير سويسرا	الممتاز	٩/١٠	٥٢
حرير سوريا	الجنس الأول	٩/١٠	٤٩
حرير سوريا	الجنس الثاني	٩/١٠	٤٧
حرير بروسه	الجنس الأول	١٤/٣٠	٤٧
حرير بروسه	الجنس الثاني	١٤/٣٠	٤٦

وفي الوقت نفسه كانت تباع شرانق سوريا بالأسعار الآتية:

شرانق اسكندرونة الممتازة بـ ١١,٢٥ فرنكاً الكيلوغرام.

أما في لبنان فكانت أسعار الشرانق في ذلك الوقت تتراوح بين ١٥ و٢١ غرشاً للأقة حسبما تكون بعيدة عن محلات «بندر» البيع.

أما الحرير - أو كمية الشرانق اللازمة لحل كلغ حرير - فكان سعرها في لبنان ٣٧ فرنكاً وفي مرسيليا ٣٩ فرنكاً.

يشتري صاحب المعمل الشرانق ويحولها إلى حرير.

فالفرق الموجود بين السعر الذي يبيع به صاحب المعمل كلغ الحرير والسعر الذي يشتري به كمية الشرانق اللازمة لاستخراج هذا الكيلوغرام يدعى «الهامش»، ويضاف إلى هذا الهامش قيمة المواد التي تبقى بعد الحل (كالمشاقة وغيرها) وهي تعادل من ٤ إلى ٦ بالمائة

من سعر الحرير وقيمتها بنسبة الأسعار المتقدمة فرنكان و٥٠ سنتيماً لكل كيلوغرام حرير. فيكون الهامش كما يأتي :

جدول رقم (٥ ـ ١٠)

هوامش أنواع الحرير

نوع الحرير	سعر كلغ الحرير	سعر الشرانق اللازمة لكل كلغ	سعر بقايا الحل	الهامش
الحرير الممتاز	٥٢ فرنكاً	٣٧ فرنكاً	٢,٥٠ فرنك	= ١٧,٥٠ فرنك
الجنس الأول	٢٩ فرنكاً	٣٧ فرنكاً	٢,٥٠ فرنك	= ١٤,٥٠ فرنك
الجنس الثاني	٤٧ فرنكاً	٣٧ فرنكاً	٢,٥٠ فرنك	= ١٢,٥٠ فرنك

ويجب أن يقسم هذا الهامش إلى ثلاثة أقسام :

(أ) القسم الأول يخصص لدفع أكلاف الحل، أي الأكلاف التي تستلزمها كمية من الشرانق ليستخرج منها كيلوغرام من حرير. وندعو هذا القسم «أكلاف الحل».

(ب) القسم الثاني يخصص لدفع فوائد الأموال المخصصة للعمل والسمسرة والتقلبات والشحن إلى أوروبا. وغير ذلك وندعو هذا القسم «الفائدة».

(ج) القسم الثالث هو الفرق الموجود بين «الهامش» و«أكلاف الحل» و«الفائض» وهو الذي يتألف منه ربح صاحب المعمل وندعو هذا القسم «الربح».

إن ما تقدم يسمح لنا بأن ندوّن الحالة الاقتصادية في معامل الجبل بصورة معادلة حسابية تكون كما يأتي، الربح = الهامش ـ أكلاف الحل ـ الفائض. ولكي نتمكن من فهم موقف المعامل الاقتصادي بالتدقيق يجب علينا أن ندرس كيفية تغيير كل من أقسام المعادلة المذكورة.

الربح : يتعلق بالطبع بسائر أجزاء المعادلة المذكورة.

الهامش: رأينا آنفاً أن الهامش يتعلق بجنس الحرير وأنه يبلغ ١٧,٥٠ فرنكاً للحرير الممتاز و١٤,٥٠ لحرير الجنس الأول و١٢,٥٠ لحرير الجنس الثاني.

أكلاف الحل: رأينا أن أكلاف كيلوغرام الحرير على الطريقة التي يجري عليها الحل في لبنان (ما عدا كراخين أرملة المسيو كيران وأولادها في القريّة) هي ٣١ قرشاً تقريباً. وعليه يمكننا أن نتخذ الأرقام الآتية كحد أوسط لأكلاف الكيلوغرام الواحد:

أكلاف كلغ الحرير الممتاز	٧,١٠	فرنكات
أكلاف كلغ الحرير من الجنس الأول	٦,٧٠	فرنكات .
أكلاف كلغ الحرير من الجنس الثاني	٦,٣٠	فرنكات

الفائض: قيمته ثابتة وهي تعادل ١٠ بالمائة تقريباً من سعر الحرير. أما أصحاب المعامل ذوو المكانة الاقتصادية والذين لهم في أوروبا ممثلون يبيعون الحرير تدريجياً عند استخراجه، فيمكنهم أن يخفضوا الفائض إلى ما تحت ١٠ بالمائة غير أن أمثال هؤلاء نادر في بلادنا فلا نقدر أن نتخذهم قاعدة للقياس وإنما نعدل حد الفائض الأوسط ١٠ بالمائة نسبة إلى السواد الأعظم الذي يدفع هذه القيمة.

وإليك ما يصيب كيلو الحرير الواحد من هذه الفائض:

لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الفائض الذي يصيب الكيلو ٤,٩٠ فرنكات

لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الأول الذي يصيب الكيلو ٤,٨٠ فرنكات

لأصحاب المعامل الذين يحلون الحرير من الجنس الممتاز الثاني الذي يصيب الكيلو ٤,٧٠ فرنكات

الربح: هو الفرق الموجود بين الهامش من جهة وأكلاف الحل والفائض من جهة أخرى. ويتغير الربح بنسبة جنس الحرير كما يظهر من الجدول الآتي:

جدول رقم (٥ ـ ١١)

ربح كيلو الحرير وفقاً للأجناس

جنس الحرير	الهامش	أكلاف الكيلو	الفائض الذي يصيب كل كيلو	ربح الكيلو
الحرير الممتاز	١٧,٥٠ فرنكاً	ـ ٧,١٠ فرنكات	ـ ٤,٩٠ فرنكات	٥,٥٠ فرنكات
الجنس الأول	١٤,٥٠ فرنكاً	ـ ٦,٧٠ فرنكات	ـ ٤,٨٠ فرنكات	٣,٠ فرنكات
الجنس الثاني	١٢,٥٠ فرنكاً	ـ ٦,٧٠ فرنكات	ـ ٤,٧٠ فرنكات	١,٥٠ فرنك

الرأسمال: يشتري أصحاب المعامل الشرانق التي تلزمهم في أول الموسم أي (مدة القطاف) بأسعار ذلك الوقت فيضطرون إلى استعمال المال الكثير لهذه الغاية. يحتاج من أراد أن يحل خمسة آلاف كلغ حرير في السنة الرأسمال الآتي:

للمعمل	٣٥,٠٠٠	فرنك
لمشتري الشرانق	١٨٠,٠٠٠	فرنك
في الصندوق	٥,٠٠٠	فرنك
يكون المجموع	٢٢٠,٠٠٠	فرنك

فإذا لم تتغير أسعار الحرير وإذا طابقت مقطوعية الشرانق على تقدير المشتري تكون أرباح الخمسة آلاف كلغ المذكورة كما يأتي:

جدول رقم (٥ - ١٢)

ربح الرأسمال بعد استخراج الفائض لخمسة آلاف كلغ من الحرير

جنس الحرير	الربح الصناعي السنوي	ربح الرأسمال بعد استخراج الفائض
الحرير الممتاز	٥,٠٠٠ × ٥,٥٠ = ٢٧,٠٠٠ فرنك	١٢,٥ بالمائة
الجنس الأول	٥,٠٠٠ × ٣,٠٠ = ١٥,٠٠٠ فرنك	٦,٨ بالمائة
الجنس الثاني	٥,٠٠٠ × ١,٥٠ = ٧,٥٠٠ فرنك	٣,٤ بالمائة

أ- تغيّر أسعار الحرير

فهرباً من مثل هذا التغيير يبيع بعض أصحاب المعامل حريرهم «بيع تسليم» أي أنهم يتفقون في أول الموسم مع بعض سماسرة أوروبا على أن يقدموا إليهم كمية معلومة من الحرير في أوقات معلومة وبسعر يتفقون عليه بموجب صفقة. أما الأسعار التي يتم الاتفاق عليها فتكون في الغالب أسعار الوقت الذي تُعقد فيه الصفقة. فلو حدث ارتفاع في الأسعار لا يقدر صاحب الحرير، بالنظر لارتباطه بالصفقة المذكورة أن يستفيد منها. على النقيض، لو هبطت الأسعار لا يتضرر من هبوطها. وبهذه الطريقة يكون قد أمّن ربحه الصناعي. وفي الغالب لا يُعقد مثل هذا الاتفاق إلا على الحرير الممتاز. أما حرير الجنس الأول فتكون الصفقة على بيعه غالباً لمدة قصيرة. ويصعب جداً بيع حرير الجنس الثاني بالطريقة المذكورة. فإذا وفّق صاحب المعمل الذي يحل من الطبقة الثانية وباع حريره بالطريقة هذه، فلا يكون ذلك إلا لمدة قصيرة جداً. مثلاً: يشتري السمسار في أول الموسم بسعر ذلك الوقت كل الحرير الممتاز الذي يقدر أن يحلّه صاحب المعمل في مدار السنة ولا يشتري من حرير الجنس الأول سوى الكمية التي يمكنه حلها في مدة خمسة أشهر أو ستة على الأكثر. أما حرير الجنس الثاني فقلما «يسلّفون» منه على أكثر من محصول ثلاثة أشهر.

يتضح مما تقدم أن موقف الذين يحلون الحرير الممتاز حسن جداً، غير أنه ليس هناك لسوء الحظ في الجبل سوى معملين يحلان الحرير الممتاز وهما يخصان الأوروبيين و٨٥ بالمائة من معامل الجبل تحل حريراً من الجنس الثاني و١٣ بالمائة فقط تحل من الجنس الأول. ولهذا نرى الكثيرين يقفلون معاملهم فتحرم البلاد من صناعة كثيرة الفائدة جزيلة الربح.

نستنتج مما ذُكر أن نهوض هذه الصناعة يتوقف بالأكثر على تحسين نوع الحرير وجعل الحل من الجنس الممتاز. وليس هذا بالأمر السهل إذ يقتضي أيضاً معرفة مختلف العوامل

التي تؤثر على الحل وإيجاد الأدوات الحديثة التي تمكّن من الحصول على الحرير الممتاز بسهولة.

أما الأدوات الحديثة فاستعمالها عام في إيطاليا، وهي على انتشار سريع في فرنسا واليابان.

ولا يقتصر فضل هذه الأدوات على حل الحرير الممتاز، بل إنها توفّر في الوقت والعمل، وتخفّض الاكلاف والأجور تخفيضاً عظيماً، وتضمن لصاحب المعمل ربحاً صناعياً صافياً يعادل ٨ فرنكات في كل كيلوغرام حرير. وقد سبق القول إن الجبل يقدر أن يحل ٤٠٠,٠٠٠ كلغ حرير سنوياً وهي كمية عظيمة مدهشة تعود على أصحاب المعامل بربح ٣,٢٠٠,٠٠٠ فرنك سنوياً. هذا مع صرف النظر عن الأجور التي ينتفع بها العمال اللبنانيون.

المميزات الاقتصادية في معامل الحل الحديثة.

فلنبحث الآن عن كلفة كيلوغرام الحرير في أحد المعامل الحديثة ولنتخذ قاعدة فنعتبر مثلاً معملاً يحتوي على ٢٤ خلقيناً، على كل خلقين ٨ عاملات.

٢٤	عاملة	بأجرة	٤ قروش	=	٩٦
١٦	سلاقة	بأجرة	٢ قروش	=	٣٠
٦	مصفّيات	بأجرة	٣ قروش	=	١٨
٦	عقّادات	بأجرة	٤ قروش	=	٢٤
٢	مشّاقات	بأجرة	٤ قروش	=	٨
٢	خادمان	بأجرة	٣ قروش	=	٦
٣	نظّار	بأجرة	٨ قروش	=	٢٤
٥٥					٢٠٦
مصاريف فوق العادة بالمائة تقريباً					١٤
يكون					٢٢٠
٠,٥ نصف قنطار فحم لتسخين الخلاقين والمحرك					١٢٥
يكون إجمالياً					٣٤٥

إن معدل محصول الحرير في اليوم الواحد هو ٧٥٠ غراماً لكل عاملة إذا كانت الشرانق من الجنس السوري المتوسط ومن عيار ٩/١٠ وكانت مدة الشغل ١١ ساعة في اليوم. وقد استندنا في هذه الأرقام إلى النتائج الاختبارية التي نالوها في إيطاليا. فيكون مجموع الحرير المحلول في اليوم الواحد كما يأتي: ٧٥٠ غراماً × ٢٤ = ١٨ كيلو.

أي أن معملاً على الطراز الحديث يحتوي على ٢٤ خلقيناً ويستخدم ٥٥ عاملة وعاملاً يعطي من الحرير كمية تفوق ما يمكن أن يعطيه معمل على النسق القديم يحتوي على ٨٠ خلقيناً و٩٤ عاملة.

فتكون أكلاف حل الكيلوغرام كما يأتي:

٣٤٥: ١٨ = ١٩ قرشاً للكيلوغرام الواحد أي ٤,٥٠ فرنكات بدلاً من ٣١ قرشاً كما هي كلفة الكيلوغرام في معامل النسق القديم.

وهذا التعديل ينطبق على الحرير الممتاز. أما إذا كان الحل من الجنس الأول أو الثاني فتنخفض كلفة الكيلوغرام إلى ٤ فرنكات أو ٣,٥٠ نظراً لزيادة المحصول اليومي والاستغناء عن بعض المصاريف والاكلاف.

أما ثمن الخلقين الواحد من الخلاقين الجديدة مع جميع لوازمه ومصاريفه فهو ألف فرنك. فمن أراد الحصول على ٥ آلاف كلغ حرير سنوياً يقتضي أن يكون في معمله ٢٤ خلقيناً ويلزمه من المال قدر ٢٤,٠٠٠ فرنك، وقد يمكن استهلاك هذا المبلغ في سنة واحدة.

١٨- التجارة مع البدو[٢٠٤] عام ١٩١٤

... إن العلاقات التجارية التي دارت مع البدو على حافة المساحة المزروعة من الأرض علاقات جديرة بالاهتمام. ومراكز هذه التجارة هي حلب، وحمص، وحماة، ودمشق؛ أما زحلة، وطبرية، وصفد، والخليل، وبير سبع، فقد شاركت فيها بقدر أقل. ويجلب البدو إلى الأسواق منتجات تربية الحيوان، مثل الدواب (الإبل، والأغنام، والماعز، والخيول)، والصوف ، والجلود، والزبد، وأيضاً البيض. ويأخذون منها الغلال، والكيروسين، والسكّر، والتبغ، والمنتجات الأخرى التي تأتي من المستعمرات، والبنادق والذخيرة، والأقمشة، والسروج. وإجمالي الحركة التجارية ليس قليلاً، وربما كان من الممكن تقديره على النحو التالي:

جدول رقم (٥ - ١٣)
اجمالي الحركة التجارية

٦٠٠,٠٠٠ رأس من الأغنام	قيمتها	١٠,٠٠٠,٠٠٠	فرنك
١٠٠,٠٠٠ رأس من الإبل	قيمتها	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	فرنك
بضع مئات من الخيل	قيمتها	١,٠٠٠,٠٠٠	فرنك
٣٠,٠٠٠ رأس من الماعز	قيمتها	٢٠٠,٠٠٠	فرنك
صوف	قيمتها	٥,٠٠٠,٠٠٠	فرنك
جلود	قيمتها	٥٠٠,٠٠٠	فرنك
زبد غنم	قيمتها	٣,٠٠٠,٠٠٠	فرنك
بيض	قيمتها	٣٠٠,٠٠٠	فرنك
	الاجمالي	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	فرنك

(٢٠٤) نقلاً عن: Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 258 - 262.

والتجارة تتم على النحو التالي: يدخل البدو، أفراداً أو جماعات، في علاقات تجارية ثابتة مع تاجر معيّن في حلب، أو حمص، أو حماة. وفي الربيع، عندما يدفعهم نقص المياه من البادية إلى حافة الأراضي الزراعية، يحضرون إلى هذا التاجر الحيوانات المعدة للبيع والمنتجات الأخرى، وفي مقابلها يحصلون منه على السلع التي يحتاجون إليها. وفي كثير من الأحيان يعطيهم التاجر سلعاً أكثر من قيمة المنتجات التي احضروها كأمانة. وهو يفعل ذلك دون تردد رغم أن البدو يعودون إلى الصحراء في الخريف بمجرد سقوط أول أمطار وفيرة هناك، وبمجرد ذهابهم إلى هناك يصبحون بمنأى عن أي محكمة أو سلطة قضائية. ولكن البدو لا يخونون الثقة التي توضع فيهم كما يقول المثل: «يسرق البدوي ولكنه يسدد ديونه».

وبالنسبة إلى الكثيرين من البدو الذين لم يدخلوا بالفعل في مشاركة مع رأسمالي في منطقة الإنتاج (مثل الموصل)، فإن هذه العلاقات الثابتة مع التاجر في سوق المبيعات تؤدي إلى نوع من الارتباط. فيعطي التاجر البدو المال أو البضائع كاستثمار ويصبح بذلك شريكاً في قطعانهم. ومن ناحية أخرى، هناك بدو ليس لهم صديق دائم من التجار، ويتخذون أحسن قرارات البيع عندما يبلغون ضواحي المدينة. وغالباً ما يحدث الآن الا ينتظر تجار الماشية حتى يُحضر البدو إليهم مواشيهم في الربيع، فيذهبون إلى البادية ويشترون الحيوانات هناك. وحوالى ما بين ربع وثلث الحيوانات التي جلبت اشتريت بهذه الطريقة. وبهذه الطريقة يحصل التجار على الماشية بأسعار أدنى، ولكن عليهم ـ من ناحية أخرى ـ أن يتحملوا مخاطر النقل الجسيمة، فبسبب الأوبئة أو عدم توافر العلف، قد ينفق عدد كبير من الماشية أثناء النقل.

ـ تجارة الأغنام: الأسواق الرئيسية للأغنام هي حلب وحمص، وعندما تبلغ الأغنام هاتين المدينتين، ويراوح عمرها عندئذ بين عامين ونصف العام وثلاثة أعوام، تكون قد قطعت رحلة مدتها ما بين ثلاثة شهور وأربعة من موقعها الأصلي إلى المدينتين. وهناك نوعان من الأغنام: الأغنام البيضاء من منطقة الموصل ودير الزور (وديار بكر)، والأغنام الحمراء من منطقة أرضروم. ومن بين اجمالي الستمائة ألف رأس التي تصل إلى الأسواق نحو ٦٠ بالمائة من الأغنام الحمراء، و٣٠ بالمائة من الأغنام البيضاء من الموصل ودير الزور، ويضاف إلى ذلك نحو ١٠ بالمائة من الأغنام البيضاء تأتي من ديار بكر وما حولها. وفي حلب، سعر الغنم الأبيض الوارد من الموصل زنة ١٥ كلغ إلى ٢٥ ما بين ١٠ فرنكات و١٥ فرنكاً، والغنم الأحمر زنة ٢٠ ـ ٣٥ كلغ ما بين ٢٠ فرنكاً و٣٠. والأغنام تغطي حاجة الاستهلاك في سوريا، ولكن يصدَّر جانب منها إلى مصر واستانبول. والاستهلاك الداخلي كبير، لأن في سوريا لا يؤكل إلا الضأن وفي دمشق وحدها بين شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو عندما تصل الأغنام من آسيا الصغرى والموصل يتم ذبح ٣٠٠ خروف وألف حمل يومياً، وعلى وجه الإجمال لا تستهلك مدينة دمشق أقل من مائة ألف رأس من الأغنام و١٥٠ ألف رأس من الحملان سنوياً، ومعظم هذه الأخيرة تربّى في سوريا ذاتها. وعندما تكون أحوال السوق غير ملائمة يعود

أصحاب الأغنام بها لعدة شهور، وربما بقوا حتى الربيع التالي ويتركونها ترعى حول بحيرة أموك [عمق] (بأنطاكية).

ـ تجارة الإبل: تجلب الجمال من دير الزور وبادية الشام، ومن بين المائة ألف رأس التي تصل سنوياً، تبقى أربعون ألفاً في سوريا لتستخدم كدواب حمل، وتتجه ثلاثون ألفاً إلى مصر بطريق البر لتستخدم كدواب حمل أو لتذبح. وفي الصيف، حول غزّة، نستطيع أن نرى قوافل الجمال تقطع الطريق إلى مصر طوال اليوم. والأماكن الرئيسية لتجارة الابل هي دمشق وغزّة(٢٠٥) ويراوح سعر الجمل بين ٢٥٠ فرنكاً و٥٠٠.

ـ تجارة الخيل: تقتصر على بضعة آلاف من الخيل، لأن تربية البدو للخيول العربية قد تخلّفت كثيراً.

ـ الماعز: يُجلب في اعداد قليلة من الموصل إلى حلب.

ـ الصوف: يجلب الصوف إلى حلب وحمص وحماة من أورفة وماردين أساساً، ولكنه يأتي أيضاً من شمال سوريا. وهناك يغسل جانب من الصوف في نهري القويق والعاصي، وبذلك يفقد نحو ٥٠ بالمائة من وزنه في هذه العملية. ويعبأ الصوف في بالات زنة ١٢٠ كلغ، وفيما عدا كمية قليلة تبقى للاستهلاك المحلي، يتم تصديره مغسولاً أو غير مغسول. والسعر هو ١,٢٥ فرنك للكيلوغرام من الصوف غير المغسول، و٢,٥٠ فرنك للمغسول. وتتجه صادراته إلى مرسيليا، وليفربول، وإيطاليا وتصدر مؤخراً كميات متزايدة إلى ألمانيا، وكذلك إلى الولايات المتحدة بخاصة، حيث يستخدم هناك في صناعة السجاد. ووفقاً لتقرير أعده القنصل الأمريكي في حلب كانت صادرات الصوف من ولاية حلب إلى الولايات المتحدة الأمريكية على النحو التالي(٢٠٦):

عام ١٩١٢	-	٥٣٤,٢٨٠	دولاراً	(نحو ٢,٧٠٠,٠٠٠ فرنك)
عام ١٩١٣	-	٢٧٢,٦٧٤	دولاراً	(نحو ١,٤٠٠,٠٠٠ فرنك)

وإجمالي تجارة الصوف السنوية في حلب وحمص وحماة ربما يقدر بمتوسط خمسة ملايين فرنك، يصل نصيب حلب منها إلى ٦٠ بالمائة وحماة ٢٥ بالمائة، وحمص ١٥ بالمائة. ويضاف إلى ذلك أنه لا يوجد تجارة صوف قليلة في دمشق، إذ يجلب البدو إليها صوفهم من حوران وشرق الأردن ويغسلونه في نهر بردى.

ـ الزبد: يصنع الزبد بطريقة بدائية بواسطة البدو من لبن (حليب) الأغنام، فيقومون بصهرها لحفظها من الفساد وتخليصها من الشوائب الكثيرة. ويجلبها البدو إلى حلب وحمص وحماة على نوعين: يعرف النوع الجيد منها باسم «السمن الحديدي» ويعرف النوع الرديء

---

(٢٠٥) تقرير القنصل البريطاني بالقدس لعام ١٩١٢، ص ١٦.

(٢٠٦) Daily Consular and Trade Reports (Washington), 6 June 1914.

منها باسم «السمن الغريب». وهناك يشتريها التجار ويعبئونها في صفائح النفط القديمة ويرسلونها إلى مصر واستانبول وأمريكا (للسوريين المقيمين هناك). ومن جملة حجم هذه التجارة الذي يقدر بما بين مليونين وثلاثة ملايين فرنك، يصل نصيب حلب وحماة إلى ٤٠ بالمائة لكل منهما، ونصيب حمص ٢٠ بالمائة وسعرها يقدّر بنحو ٥٠٠ فرنك للقنطار زنة ٢٥٦ كلغ.

ـ الجلود: وهي تتكون أساساً من جلود الأغنام والماعز، ولا تشمل جلود الأبقار لأن البدو لا يربونها. ويتم تحويل جانب من هذه الجلود إلى جلد داخل البلاد، ويصدر الباقي، وبخاصة جلود الحملان إلى النمسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. ويشير ويكلي إلى أن البدو يحضرون كل عام ١,١٢٢,٥٠٠ أقة من الصوف إلى سوق حلب، ونحو ١,٦ مليون أقة إلى حمص وحماة وزحلة قيمتها الإجمالية خمسة ملايين فرنك(٢٠٧). ويقدر المؤلف نفسه كمية زبد الغنم الذي يجلب إلى حلب وحمص وحماة للبيع هناك بمليون أقة تساوي مليونين و٥٠٠ ألف فرنك(٢٠٨).

ووفقاً لاحصاءات تركية عن التجارة عام ١٣٢٦ هـ (١٩١٠/١٩١١)، كانت صادرات سوريا [كما هو موضح بالجدول ٥ ـ ١٣ وأرقامه بالآلاف]:

الصوف نحو ٤,٧ ملايين فرنك
جلود الأغنام والماعز نحو ٩٠٠,٠٠٠ فرنك
الجلود الخام الأخرى نحو ٧٠,٠٠٠ فرنك
الزبد مليونا فرنك

وقيمة صادرات الصوف والزبد تماثل تقريباً قيمة كميات الصوف والزبد التي يجلبها البدو إلى الأسواق، وتؤدي إلى استنتاج أن الصادرات يقدّمها جميعاً البدو.

وإضافة إلى الجلود الخام المصدرة، تتم دباغة بعض الجلود لتصديرها. وفي عام ١٣٢٦ بلغت كمّاً وقيمة (المبين بالجدول ١٨ ـ ٢ والأرقام بالآلاف).

وهناك نوع من التجارة المتجولة مع البدو من الأماكن التي تقع على حافة المنطقة الزراعية مثل الخليل وصفد. فيأخذ بعض التجار بضائعهم إلى الصحراء ليتبادلوها مع البدو. ولتجار الخليل مخازن كبيرة في الطفيلة جنوب البحر الميت للتجارة مع البدو الذين يضربون خيامهم بالقرب منها(٢٠٩). . .

---

(٢٠٧) Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 87, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» p. 204. (Ed.)

(٢٠٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٠. (المحرر)

(٢٠٩) Karl Baedecker, *Palestina und Syrien*, 7th ed. (Leipzig: K. Baedecker, 1910), p. 163.

جدول رقم (٥ ـ ١٤)

صادرات سوريا من الجلود الخام (بالآلاف)

	الصوف الخام		جلود خام من الأغنام والماعز		جلود خام أخرى		زبد	
	كلغ	قرش	كلغ	قرش	كلغ	قرش	كلغ	قرش
من الموانىء التابعة لجمرك اسكندرونة	٧٣٦	٥,١٥٢	٢٦٣	١,٠٩٢	١٠	٦٤	٢٢١	٢,٧٣٨
من بيروت	٢,١٣٥	١٥,٦٥٨	٥٣٣	٢,٥٥٠	٢٩	٢٠٢	٥٤٤	٥,٨٧٣
من الموانىء السورية الأخرى	٥٨	٤٢٦	١٠٥	٤٩١	٦	٤١	١٦	١٨٢
	٢,٩٢٩	٢١,٢٣٦	٩٠١	٤,١٣٣	٤٥	٣٠٧	٧٨١	٨,٧٩٣
	أو نحو ٤,٧ ملايين فرنك		أو نحو ٩٠٠ ألف فرنك		أو نحو ٧٠ ألف فرنك		أو نحو مليونا فرنك	

جدول رقم (٥ ـ ١٥)

صادرات سوريا من الجلود المدبوغة (بالآلاف)

	كلغ	قرش
من الموانىء التابعة لجمرك اسكندرونة	١٥٩	٢,٤٨٦
من بيروت	١٠٤	١,٤٦٥
من الموانىء السورية الأخرى	٦	٨٤
	٢٦٩	٤,٦٣٦
	أو نحو ٩٠٠,٠٠٠ فرنك	

١٩ ـ التغيرات في ملكية الأراضي في غوطة دمشق في القرنين التاسع عشر والعشرين (٢١٠)

وملاك الأمر أن غرام الطغاة في الأغلب كان في أن يجعلوا الغوطة كلها إقطاعاً أو يملكوها أو يملكوا أكثرها، كما فعل كيوان، من عمال العثمانيين، فاستولى على أكثر بساتين الربوة والمزة بغصب أملاك الفلاحين واستخلاص ما يملكون بالشراء أو بالمعارسة. وكما كاد صيارفة يهود دمشق في القرن الماضي أن يملكوا جزءاً مهماً من الغوطة بما تكاثر لهم من الربا الفاحش الذي كانوا يتقاضونه من كبار الفلاحين وصغارهم. فقام أحد رجال المحاماة من الترك الأستاذ أسعد أفندي وأنقذ الفلاحين من الصيارفة، فاضطر اليهود إلى أن يبيعوا ما ملكوا من الأرض تخلصاً من تضييق جيرانهم من أرباب الأملاك.

ومما انتلقت به بعض أملاك الغوطة من مالكيها من الأهلين إلى أيدي الأغنياء وأصحاب

(٢١٠) نقلاً عن: محمد كرد علي، غوطة دمشق (دمشق: [د.ن.]، ١٩٥٢)، ص ١٢٦ ـ ١٢٨.

النفوذ ما حدّثني به صديق[211] ان سبب خروج الأملاك من ملك الفلاحين إلى الأفندية أن كل ما كان يقع من دين أو مظلمة أو غيرها كان يلقى على «حجر الضيعة» أي على حساب الضيعة كلها، فتجمعت هذه الديون على القرية حتى اضطر أهلها إلى بيعها بأرخص الأثمان صفقة واحدة. ومن الفلاحين من تشردوا في القرى ومنهم من ارتضوا بأن يكونوا فلاحين عند أرباب الأملاك الجدد. وأوشكت قرية دوما في القرن الماضي أن تستغرقها الديون، حتى لقد أراد أهلها أن يتنازلوا إلى غريمهم عن نصفها ويبقى لهم النصف الآخر.

ولو لم تلغَ قاعدة «حجر الضيعة» لخرج بعض أرض الغوطة من أيدي مالكيها الأصليين، وما نحسب أن نزع قرى زيدين وبالا والحديثة والمحمدية والافتريس من أيدي أهلها إلا كان بسبب ذاك المصطلح أو القانون المضر، أوْ أن ضرائب الدولة تراكمت على الفلاحين فاضطرتهم إلى بيعها بالمزاد، وكان بعض الأعيان لا يرضون إلا أن يبتاعوا القرية كلها صفقة واحدة. . .

ولما حسنت حال الفلاح في الغوطة بعض الشيء وعرف طرق الاقتصاد من غلاته وغدا للحاصلات قيمة، أصبح في مكنته أن يبتاع ما اضطر صاحب الزراعة إلى بيعه من ملكه، وسمعت أن بعض الفلاحين الذين كان أجدادهم يهربون من ملك الأرض ويؤثرون أن يعيشوا بسلام في أملاك الأغنياء بصفة فلاحين وعملة، عادوا الآن يؤلفون شركات منهم ويبتاعون كل أرض أحب صاحبها الغني أو ابنه أو حفيده أن يبيعها، ويتقاسمونها بينهم، فيضم كل واحد إلى أرضه ما جاوره من القطع المباعة، وبذلك أنشأ الفلاحون يتملكون ما كان حقهم أن يتملكوه دون سواهم منذ القرون الماضية. . .

٢٠ ـ حيازة الأرض في سوريا[212]

طرائق استثمار الأرض

إذا قلنا إن أكثر من ستين في المائة من سكان الشام يعملون في الفلاحة رأساً أو بالواسطة فلا نكون مغالين في قولنا لأن سكان المدن الكبيرة والمتوسطة وإن كان عددهم يقرب من نصف مجموع السكان في الشام فكثير منهم لا عمل له غير الفلاحة. ويتصرف الشاميون اليوم بالأرض على نسبة غير عادلة، ومعنى هذا أن أرباب الوجاهة والثروة على قلتهم يتصرفون بمساحات واسعة جداً في كثير من المناطق، بينا الفلاح يعمل في الأرض دون أن يكون له في تملكها نصيب. ففي أطراف حماة مثلاً ١٢٤ قرية منها ثمانون في المائة لأرباب الوجاهة من عيال لا تتجاوز عدد الأصابع، والباقي وهو عشرون في المائة يتصرف به

---

(٢١١) هو السيد حكمت، شيخ الأرض من المزارعين وروايته عن شيخ معمّر من أهل المرج، أدرك حكم إبراهيم باشا المصري في الشام (١٨٣١ ـ ١٨٤٠). (المحرر)

(٢١٢) نقلاً عن: محمد كرد علي، خطط الشام، ٦ ج (دمشق: [د. ن.]، ١٩٢٥ ـ ١٩٢٨)، ج ٣، ص ٢١٤ ـ ٢١٦.

الفلاحون ورجال الطبقة المتوسطة من الشعب. وفي أطراف حمص ١٧٦ قرية منها ثمانون في المائة للوجهاء دون غيرهم وعشرون في المائة مشاع بين هؤلاء الوجهاء والفلاحين إلا بضع قرى لم تمتد إليها أيدي المتغلبين فلبثت للفلاحين وحدهم. وهكذا قل عن كثير من مناطق الشام كقرى معرة النعمان وغيرها في حلب. وليست الحالة كذلك في حوران حيث ترى ٩٥ في المائة من الأرض موزعة بين سكانه على نسبة عادلة، وكلهم أرباب فلاحة وكذا في جبل حوران وعجلون والبلقاء والكرك ووادي التيم واقليم البلان، وما من بيت من بيوت دمشق الكبيرة إلا ويملك مساحات واسعة في الغوطة[٢١٣] بل نصف الأرض فيها بيد متوسطي الزراع والربع بيد صغارهم والربع الأخير يخص أرباب الوجاهة بدمشق.

ويفيد في هذا المقام أن أذكر كلمة عن الأملاك الواسعة التي تخص اليوم بيت المال والتي أُدير شؤونها باسم حكومة الشام فأقول: كان السلطان عبد الحميد العثماني من أقدر السلاطين على تملك الأرضين وجمع الثروة، فقد تملك لشخصه شرقيّ حمص وسلمية نحو مليون هكتار من الأرض تشتمل على جبل البلعاس والشومرية وتمتد إلى مقربة من تدمر، وعمَّر فيها نحو مائة وعشرين قرية ومزرعة تستثمر نحو مائة ألف هكتار. وتملَّك في أنحاء حلب نحو ٥٠٠,٠٠٠ هكتار فيها اليوم ٥٦٧ قرية ومزرعة عامرة حوالي منبج والباب وعلى الشاطىء الغربي من الفرات من مصب الساجور إلى مسكنة ويشمل معظم جبل الحاص ومساحات واسعة جنوبي حلب عند مصب نهر قويق. واقتنى أيضاً سبع قرى في حوران منها قرية المسمية كما اقتنى بيسان وبضع قرى بالقرب منها. وكان يوطد الأمن في هذه المملكة الخاصة والواسعة ويعفي الزراع المستأجرين من الجندية ويحميهم من تعدي أرباب الوجاهة ويسلفهم المال بلا ربا حتى عمرت تلك الأنحاءُ بعد أن كانت منازل للعربان يعيثون فيها فساداً. ولما حصل الانقلاب الشهير في طرز الحكم العثماني سنة ١٩٠٨ اضطر السلطان المشار إليه إلى التنازل عن هذه المعمورات إلى بيت المال، فأصبحت ملكاً له وأصبح فلاحوها مستأجرين لدى المالك الجديد، وهو بيت المال أو الحكومة. ويدفع الفلاحون إلى الحكومة عشرين في المائة من المستغلات في بعض الأماكن و ٢٢,٥٠ في المائة في أماكن أُخرى (عشر وأجرة أرض معاً). وهم وإن كانوا مستأجرين لا يملكون الأرض رسمياً فهم يتوارثونها كما لو كانوا مالكين لها والحكومة لا تُخرج فلاحاً من قريته إلا إذا أتى عملاً منكراً من إحداث فتنةٍ أو التمادي على الإضرار بالناس. ولما كانت الحكومة تسلف هؤلاء الفلاحين أموالاً بلا ربا وكانت تستوفي من غلات الأرض نسبة أقل منها في قرى الوجهاء، رجحت حالة الفلاح في أملاك الدولة من كلِ وجه على حالة الفلاح المسكين الذي يستعبده المتغلبون في قراهم. ومع هذا فقد اقترحتُ على الحكومة منذ نحوِ سنتين أن تبيع هذه الأملاك من الفلاحين نفسهم دون سواهم على أن يدفعوا الثمن أقساطاً خلال خمس عشرة سنة، وعلى أن يضمن عدم مد المتغلبة أيديهم لهذه الأرضين. وقد أقرت الحكومة البيع مبدئياً فإذا استطعتُ

(٢١٣) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٩ من هذا الفصل.

السير فيه بنجاح حسبتُ نفسي سعيداً لأني أعدُّ هذه المسألة من أفيَد المسائل العمرانية والاقتصادية لبلاد الشام. فقد أثبتت لنا الأيام أنه لا يستطيع أن يزيد في غلات الأرض سوى الذين يملكون فيها مساحات متوسطة أو صغيرة.

ولنرجع إلى طرق استثمار الأرض المتبعة اليوم في الشام فنقول: إذا استثنينا الغوطة والمرج وبعض أرضين تسقى وما حوالي المدن من المزارع، حيث يستغل بعض أرباب الزراعة أرضهم مباشرة ويدفعون إلى الفلاحين المشتغلين بها أجوراً مقطوعة سنوية أو شهرية، فإن الأرض في سائر أنحاءِ الشام تستغل على طريق المزارعة بشرائط مختلفة (بالقسم). ففي حمص وحماة يأخذ صاحب الأرض ربع المحصول فيدفع منه العشر وتبقى الثلاثة الأرباع للفلاح. وفي هذه الحال يُلزم الفلاح بجميع النفقات والأعمال، ولكن صاحب الأرض قد يقرضه البذار بربا في الغالب على أن يستوفيها من البيدر. ويأخذ أصحاب الأرض ربع المحاصيل في بعض قرى حوران ويدفعون منه العشر وضريبة الأرض ويكون الباقي للفلاح لقاء النفقات والأتعاب. لكن الطريقة الشائعة في حوران هي إيجار الأرض بمقدار معلوم من الحب كأن تؤجر (الربعة)[٢١٤] بنحو ٥٠ ـ ٦٠ مداً من الحنطة، ولما كان يزرع في الربعة أرض تستوعب ٥٠ ـ ٦٠ مداً من البذار، فإذا أغل المد أربعة أمثاله أو خمسة أمثاله تكون الأجرة التي استوفاها صاحب الأرض معادلة لربع المحصول أو خمسه.

وكلما كانت القرية في منطقة سكانها كثار وأرضها ضيقة، يزداد المقدار الذي يستوفيه صاحب الأرض من المحصول، والعكس بالعكس. ففي البقاع مثلاً يأخذ صاحب الأرض نصف المحصول ويؤدي العشر منه إلى الحكومة. وفي الحولة حيث الأرض تروى تكون حصة صاحب الأرض ثلث المحصول ويكون عشر المحصول عليه. أما في الغوطة والمرج فحصة صاحب الأرض الثلث لكنه لا يدفع إلى الحكومة سوى عشر هذا الثلث، وعلى الفلاح أن يدفع العشر عن ثلثيه.

هذه بعض طرائق استثمار الأرض وتعود فيها جميع النفقات والأتعاب على الفلاح. أما إذا أحب صاحب الأرض أن يكون رأس مال الاستثمار منه فالفلاح الذي يشتغل في أرضه يسمى (مرابعاً) وهو مطالب بأعمال فدان من البقر (زرع نحو ثمانية هكتارات حبوباً وتجهيز مثلها للسنة القادمة). ويأخذ ربع المحصول أو خمسه بعد رفع العشر من المجموع في الغالب.

---

(٢١٤) الربعة: وحدة لقياس الأرض تختلف من منطقة إلى أخرى، مثل الفدّان أو القيراط. (المحرر)

٢١ ـ مزرعة مملوكة لأوروبيين في فلسطين[٢١٥] ١٨٦٩ ـ ١٩٢٣

أ ـ عائلة بيرغايم ومزرعة أبو شوشة

. . . حتى نفهم ما قامت به عائلة بيرغايم في ما يتصل بمزرعة أبو شوشة ـ احدى المزارع الحديثة جداً في فلسطين في القرن الماضي ـ يجب أن نشير بإيجاز أولاً إلى تاريخ العائلة.

ولد ميلفل بيتر بيرغايم عام ١٨٥١ في إحدى قرى منطقة بوسنان، ووفقاً لما تذكره بعض المصادر، كان يهودياً، بل إبناً لأحد رجال الدين (رابي). وانتقل إلى انكلترا عام ١٨٣٣ حيث عاش مدة ثماني سنوات، وربما يكون قد اعتنق خلالها المسيحية. وفي أوائل الأربعينات جاء إلى القدس بطريق مالطة برعاية «جمعية لندن لنشر المسيحية بين اليهود». ورغم أنه كان يحمل جواز سفر بريطاني، أعلن أنه مواطن بروسي، ودخل تحت حماية القنصلية البروسية في القدس، وكان يكسب عيشه من العمل كصيدلي.

وفي عام ١٨٥١، دخل مجال العمل المصرفي بافتتاح «بنك بيرغايم وشركائه» في القدس، وعلى ذلك بدأ سلسلة من المشروعات الاقتصادية، بنفسه أولاً، ثم بمعاونة أبنائه سام، وتيموتي، وكريستوفر، وبيتر. وافتتح محلاً تجارياً حديثاً كبيراً في القدس، كان يبيع سلعاً كثيرة من بينها معدات البناء على الطراز الروسي. وتاجر بالنبيذ والبيرة الانكليزية، وأقام أول طاحونة في فلسطين تعمل بالبخار ومجهزة بـآلات ألمانية حديثة. وكان الطلب كبيراً على الدقيق الأبيض الفائق الجودة الذي ينتج لأول مرة في البلاد. وتحول المشروع إلى مشروع يدرّ ربحاً مجزياً. واشتغل بيرغايم أيضاً بشراء الأراضي التي خصص بعضها للمضاربة، والبعض الآخر لإقامة مزرعة حديثة، فاشترى أراضي الطلبية في القدس، وعشرة آلاف دونم من أراضي سور البحر جنوب المدينة، كما اشترى مساحات واسعة قرب أريحا والرملة. والموقع الذي اختاره لإقامة المزرعة هو موقع جزر القديمة، فوق قرية أبو شوشه وملاصقة لها [على الطريق من السهل الساحلي إلى جبل الخليل، بجوار طريق القدس ـ يافا ـ غزة]. ويصف تقرير عن عام ١٨٨٧ ـ وضعه سكرتير القنصلية الألمانية في القدس ـ بيرغايم بأنه رجل ثري، يملك بيتاً كبيراً في القدس وعقارات أخرى، ومطحناً يدار بالبخار وآخر يُدفع بالهواء تساوي إجمالاً نحو ٢٠٠ ألف فرنك (حوالى ٨٠٠٠ جنيه استرليني).

---

(٢١٥) نقلاً عن: Ruth Kark and Tsvi Shiloni, «Hindush hayishuv be - Geser,» [The Resettlement of Geser] in: E. Schiller, ed., *Zev Vilnay's Jubilee Volume* (Jerusalem: [n. pb.], 1984), pp. 331 - 342.

الكتاب باللغة العبرية، وننشره هنا بإذن خاص من دار أريبل للنشر في القدس (مع حذف الحواشي). وقد أرجع القنصل البريطاني إنتشار مزارع الكروم «لعدة أميال» في السلط، شرق الأردن، إلى نشاط بيرغايم كمصرفي وتاجر. أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Clarendon, 26 May 1855,» (FO 78 / 1121).

وقدّر الحركة السنوية لأعمال بنك بيرغايم بمليون ونصف المليون فرنك، وقال إن ذلك كله إضافة إلى مزرعة أبو شوشة.

وفي عام ١٨٦٩، اشترت هذه الأسرة الألمانية المصرفية المقيمة في القدس تل جزر (موقع جزر الأثري) والمنطقة المحيطة به. وترجع أصول هذه الصفقة إلى صدور قانون الأراضي العثماني عام ١٨٥٨، ومسح الأراضي الذي قامت به الحكومة منذ أواخر الستينات، ومنح الأجانب حق شراء الأراضي. وتوقيت الشراء يمكن أن يربط بما تم في مطلع تلك السنة من تحديد الموقع الأثري لمدينة جزر القديمة. وليس لدينا معلومات تفصيلية عن الصفقة فيما عدا حقيقة أنها قد تمّت على يد بيرغايم، وأنها تضمنت الموقع الأثري، كما تضمنت بعض، وربما كل، أراضي قرية أبو شوشة. ووفقاً لما تذكره مختلف المصادر، بلغت مساحة الأرض التي تم شراؤها من الحكومة العثمانية ما بين ٧٥٠٠ دونم و٢٠٠٠٠. ولا تتضح الكيفية التي تم بها نقل الملكية ولكن بعض القرائن المعاصرة التي دعمتها التطورات التالية توحي بأن الاجراءات ربما كانت ملتوية بعض الشيء. ووفقاً لما يذكره شولش، تم الحصول على ملكية الأرض عام ١٨٧٢ مقابل مبلغ متأخرات الضرائب الذي تراكم على سكان القرية (٤٦ ألف قرش). وقد حصل بيرغايم على ١٥٣ سند طابو من ٥١ فلاحاً، أصبحوا مستأجرين عنده. وأدى الشراء إلى إثارة المنازعات مع الفلاحين ورفع إلى القضاء وأصبح موضع اهتمام الرأي العام. وعلى كل، تم تسجيل الأرض عام ١٨٨٢ باسم عائلة بيرغايم وأصدرت لهم سندات الملكية.

وبمجرد إقامة المزرعة، قامت الشركة بزراعة جزء منها، وأجّرت الجزء الآخر للفلاحين مقابل ربع المحصول، واستخدمت الشركة الطرق الزراعية الحديثة في الجزء الذي تولت زراعته. فمنذ وقت مبكر، في السبعينات، استخدمت آلات الحصاد الانكليزية وكانت في الحقيقة أول شركة في فلسطين تنشيء مشروعاً زراعياً كبيراً. وتمّت إقامة مبنى كبير من طبقتين يبلغ عرض جدرانه نحو المتر الواحد، في هذا الموقع، يضم أماكن للسكنى، وأخرى للتخزين، وحظائر، وفناء واسعاً، وتسهيلات أخرى عديدة. وكانت المحاصيل الأساسية التي تزرع القمح والشعير للتصدير، وللطحن بمطاحن بيرغايم في القدس. ولكي تسهل الشركة مبيعاتها إلى عملائها اليهود، ارتبطت بالعشر الوارد في الشريعة اليهودية. وتشير خريطة أرفقت بتقارير معاصرة كتبها كوندر وكتشنر إلى أنه تمّت زراعة أشجار التوت أيضاً غرب مباني المزرعة وربما كان ذلك بغرض تربية دود القز.

ورغم ما حققته المزرعة من أرباح، ذكرت مصادر عدة في عام ١٨٨٢ أنها كانت معروضة للبيع، ولعل ذلك كان مرتبطاً بالحصول على سندات الملكية في أوائل ذلك العام. فإذا وضع في الاعتبار ما تم انجازه في المزرعة لحقق بيعها ربحاً كبيراً. وقد قام زلمان دافيد ليفونتين، الذي كان يزور فلسطين عندئذ بحثاً عن أراض مناسبة لإقامة مستعمرة جديدة (موشافا)، بزيارة أبو شوشة، وأعجب «بإنتاجها وطقسها»، ولكن مجموعته لم تكن تستطيع تدبير مبلغ العشرين ألف جنيه استرليني التي طلبت ثمناً لها.

وفي عام ١٨٨٢ أو ١٨٨٣، دارت مفاوضات أخرى مع ارسالية تبشيرية تحمل اسم «فرند لاندر» في الارسالية الانجيلية في القدس. ووفقاً لما يذكر بريل حدَّد السعر عندئذ بـ ١١,٢٠٠ جنيه. ووعد المشتري المتوقَّع أن يوطن في الأرض نحو مائتين من اليهود الذين تحولوا إلى المسيحية. ولعل اهتمام بعض المنظمات اليهودية بهذه الصفقة كان وراء قيام الإرسالية الانجيلية بتقديم وعود غامضة يفهم منها أنها تعتزم نقل الأرض المشتراة إلى أيدي اليهود. وهذا ما أشير إليه في خطاب مؤرخ في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٢ كتبه إليه ليوب فرامكن، رئيس الشركة اليهودية «بيتشوف هاعارتز» في القدس، قال فيه: «وفقاً لمعلومة شفوية حصل عليها أحد عملائي، في الموقع ٢٥ ألف دونم من الأرض، و٢٥ مبنى وحظيرة ماشية، و١٠٠ من الثيران والجمال والبغال، و٢٤ حماراً، و٤٠ حصاناً، و٢٠ رأساً من الغنم، وآلتا دراس، وآلتا حصاد، ومحراثان، و٧ عيون ماء».

وهو يحذر المرسل إليه من «شبكة الإرسالية» ويشكك في إمكانية إبرام الصفقة. ولا ريب أن المزرعة بقيت عندئذ بيد بيرغايم الذي استمر يجني الأرباح منها.

وفي شتاء عام ١٨٨٥، خلال المنازعات العنيفة بين ملاك أراضي أبوشوشة وفلاحيها، قتل بيتر ابن بيرغايم مع سائق عربته. وذكرت إحدى الصحف «إنه يشاع أن القتل قد تم للثأر، فقد مضى زمن حتى الآن منذ أشترى بيرغايم مزرعة أبو شوشة وانتزع الفلاحين من أرضهم».

وفي عام ١٨٨٧، عرضت المزرعة مرة أخرى للبيع، ووفقاً لتقرير كتبه سكرتير القنصلية الألمانية كانت مساحتها ٧٥٠٠ دونم والمبلغ المطلوب ثمناً لها ١٤,٠٠٠ جنيه استرليني. ومرة أخرى لم تتم الصفقة، واستمر النزاع بين شركة بيرغايم والفلاحين. ويبدو أن قائمقام يافا حاول الاستفادة من الوضع لينال من المسيحيين الأجانب، فسعى هؤلاء إلى طرده من وظيفته، إذ يذكر أحد رجال القنصلية الألمانية في يافا عام ١٨٩١ أن «الفلاحين كادوا يتركون الأمور تهدأ، ولكن القائمقام حرّض على عدم التنازل عن حقوقهم» ولجأ الفلاحون إلى محكمة يافا ولكن رفُضت دعواهم، وأعلنت المحكمة قانونية ملكية بيرغايم.

وفي ذلك الوقت كان بنك بيرغايم يعاني صعوبات مالية. ولما كان العثمانيون قد حظروا بيع الأراضي لليهود قبل ذلك بوقت قصير، فلم يكن هناك أمل في إنقاذ البنك ببيع بعض الأراضي التي تملكها العائلة، وفي نهاية ١٨٩٠، قادت الظروف البنك إلى الإفلاس، وعين سرابيون مراد من يافا حارساً رسمياً.

ومنذئذ، أصبحت مزرعة أبوشوشة تدار بواسطة سرابيون مراد بالتعاون مع عائلة بيرغايم في القدس. وهناك بعض الأدلة من منتصف التسعينات على أن السلطات العثمانية استمرت في تأييد الفلاحين، وأعلن حاكم يافا ذات مرة أن «الأرض يجب أن تعطى لأهالي القرية، وشيوخ أبو شوشة وليس للسيد بيرغايم». غير أن الأمور ظلت هادئة بصورة أو بأخرى في المزرعة حتى ١٩٠٨.

ب ـ أثر ثورة تركيا الفتاة

استؤنفت عام ١٩٠٨ المراسلات العديدة التي صدرت عن القنصلية الألمانية في ما يتعلق بأراضي أبو شوشة، ولم يأتِ استئنافها صدفة، ولكنه جاء نتيجة ثورة تركيا الفتاة في تموز/ يوليو ١٩٠٨ وإصدار دستور جديد. وفي ظل الظروف الجديدة، ظن فلاحو أبو شوشة أن الفرصة قد حانت لرعاية مصالحهم وبدأوا تحريك الدعوى أولاً أمام محكمة يافا ثم محكمة الاستئناف، وعندما فشلت تلك المحاولات لجأوا إلى الوسائل غير القانونية، فامتنعوا عن توقيع عقود الإيجار أو تسليم ربع المحصول إلى مدير المزرعة، واستولوا على الأرض الزراعية بالقوة ومنعوا ملاّك المزرعة من زراعة أرضهم. وقدّم جورج مراد، سكرتير القنصلية الألمانية في يافا، عدة التماسات إلى حاكم المدينة وإلى مدير الرملة لإرسال الشرطة (الضبطية) إلى الموقع، واتخاذ الإجراءات دفاعاً عن الملاك الشرعيين والعمال الذين يعملون تحت إشراف أخيه سرابيون مراد، ولكن المسؤولين تعمدوا المماطلة في الاستجابة لهذه الالتماسات.

وفي ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٠٩، قرر المجلس الإداري في يافا، بناءً على تعليمات من متصرف القدس، اتخاذ الاجراءات لحماية حقوق الملاك الشرعيين في أبو شوشة وتأديب الفلاحين، وطالب المجلس مخاتير القرية بالتعهد كتابة بتجنب مخالفة القانون. وعندما رفض هؤلاء ذلك وأعلنوا عن نيتهم في الاستمرار في فلاحة الأرض موضوع النزاع، اتخذت الاجراءات القانونية على يد النيابة العامة وأُرسل مفوضٌ على رأس قوة من الشرطة لتنفيذ قرارات المجلس، ولكنهم لم يستطيعوا عمل الكثير في مواجهة معارضة الفلاحين.

وعندئذ أصبحت قضية أبو شوشة بالنسبة إلى القنصل الألماني في القدس، مسألة مبدأ، أو مسألة تتعلق بحماية حقوق الملكية الألمانية، فرفع الأمر إلى السفارة في استانبول. لبضعة شهور أخرى استمر النزاع دون حل، مع بعض حالات العنف من جانب الفلاحين، وشكاوى متكررة من جانب رجال القنصلية الألمانية في يافا، وإرسال موظفي الطابو وقوات الضبطية إلى القرية. وأخيراً، في نيسان/ ابريل ١٩١٠، كتب سرابيون مراد أن النزاع قد تم الوصول فيه إلى حل وتلقى الفلاحون مجموعة جديدة من رجال الطابو والضبطية دون أن يعودوا إلى العنف. وفي الوقت نفسه، رفضوا ترتيبات الايجار، كما رفضوا أن يتعهدوا في العقود بإعطاء ربع المحصول لصاحب الأرض. ومن ثم كان لا بد من تحول العمل بالمزرعة إلى نظام الأجور. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسه باع سرابيون مراد ـ باعتباره حارساً عاماً وممثلاً قانونياً لعائلة بيرغايم ـ الفلاحين جانباً من مزرعة أبو شوشة.

ج ـ شراء اليهود لأراضي بيرغايم

وجذب الجزء الذي لم يتم بيعه من المزرعة إلى فلاحي أبو شوشة انتباه عدد من المنظمات الصهيونية بما فيها «المجلس الصهيوني المشترك لبريطانيا العظمى» الذي قرر في عام ١٩١١ أن يخصص اعتماداً مالياً، لشراء أرض تقام عليها مستعمرة في فلسطين. وأطلق

على المؤسسة اسم «شركة الأراضي المكابية» على اسم المنظمة الصهيونية المركزية في بريطانيا عندئذ والتي كانت تعرف باسم «جماعة المكابيين القدامى»، وهي التي كان من المتوقع أن يأتي المستوطنون الجدد من بين أعضائها. ولعل مكتب فلسطين كان يتفاوض باسم هذه الحركة لشراء أراضي جزر، في الوقت نفسه الذي كان فيه يهوشع هانكن يفعل الشيء عينه نيابة عن «هاخشارات هاييشوف» (شركة تنمية أراضي فلسطين).

وفي كانون الثاني/ يناير ١٩١٢، كتب آرثر رابين إلى هانكن: «... كما تعلم، لقد أمرت عتابي بشراء أبو شوشة، وعلى كل يشكو من أن الصفقة لا يمكن أن تؤثر على تعطيل ردك على سرابيون مراد. وعلى ضوء شكواه أرجوك أن تكتب إلى مراد بما يفيد إنك قد فشلت في إيجاد مشترٍ للمزرعة، وإنك لذلك تنسحب من المفاوضات».

وبعد ثلاثة أيام، رد عليه هانكن بأنه قد كتب بالفعل إلى مراد. وفي نهاية كانون الثاني/ يناير ١٩١٣، تمت الصفقة، وعند بداية شباط/ فبراير كتب سرابيون مراد إلى القنصلية الألمانية في يافا: «منذ أسبوعين، اشترت جمعية الاستعمار اليهودي مزرعة أبو شوشة التي كانت تملكها من قبل عائلة بيرغايم، ويديرها سرابيون مراد. وقد اشترى فلاحو أبو شوشة ٣٦٠٠ دونم من إجمالي المساحة وقدرها ١٠٠٠٠ دونم، بعدما كانوا طرفاً مع الملاّك في منازعات قضائية طويلة، ومقابل ذلك تنازل الفلاحون عن دعواهم».

وخلال النصف الأول من عام ١٩١٤، وردت معلومات في الصحافة اليهودية تفيد أن البارون دي روتشيلد، الراعي الرئيسي لجمعية الاستعمار اليهودية، قد عرض أن يقدم بيتاً وأرضاً في جزر إلى المهاجر اليهودي الروسي مندل بيلس الذي كان قد برّىء من تهمة دموية أثارت عاصفة في العالم اليهودي. ولكن بيلس رفض العرض الكريم ربما بسبب عدم توافر الأمن وسوء أحوال المعيشة التي تنتظر المستوطنين الأجانب في جزر. واضطر روتشيلد أن يؤجر الفلاحين العرب الأرض موقتاً، عندما لم يجد بديلاً عن ذلك. وبعد ثماني سنوات اشترى رئيس شركة الأراضي المكابية، نورمان بينتوتش، جزءاً من هذه الأراضي. وأخذت تنتقل منذئذ بشكل متزايد إلى أيدي اليهود وأُطلق على الموقع اسم «جزر».

د ـ التخطيط لأول مستوطنة انكليزية يهودية

طبعت شركة الأراضي المكابية نشرة عام ١٩٢٤ تقع في ١٢ صفحة، تضع خطة لاقامة مستوطنة انكليزية يهودية في جزر. وبدأت بنبذة تاريخية عن جزر وعرض للحفائر الأثرية تمّت من قبل في الموقع، ثم أعلنت النشرة أن الموقع قد اختير لإقامة أول مستوطنة انكليزية يهودية في فلسطين، ثم عددت مزايا الموقع، فهو يطل من أعلى على المنطقة المحيطة به ولا يبعد كثيراً عن الرملة وطريق القدس ـ يافا، ووصلة اللد للسكك الحديدية التي تتفرع إلى سوريا ومصر وحيفا. وهي قريبة من محطة السكك الحديدية بالتعنة التي سوف تكون منفذاً لمنتجاتها. وهي تمتاز بجوها الصحي اللطيف وتربتها الممتازة. وعقدت الشركة العزم على أن توزع الأراضي التي قامت بشرائها على حملة أسهمها الذين سوف يأتون للعمل والإقامة في المزرعة. وقد أثبتت التجارب الأولى ملاءمة الموقع لإقامة مزرعة ألبان، ولزراعة الخضر،

والتبغ والفواكه كاللوز، والبرتقال والخوخ والعنب. وكانت الفكرة من وراء ذلك أن يمارس المستوطنون الأعمال ذات الربحية العالية.

واشترك العديد من الشخصيات المهمة، من بينهم المندوب السامي السير هربرت صامويل، في افتتاح المستوطنة الجديدة في أيار/مايو ١٩٢٣، بمناسبة، «أول محصول علف». وكان جانبٌ من المزرعة لا يزال عندئذ يزرع بالعمل اليهودي المأجور. وثبتت سهولة بيع المحصول الذي بلغت قيمته ٢٠٠٠ جنيه. وتمت زراعة حقول تجريبية بالتبغ، غلّت محصولاً جيداً تصل قيمته إلى ألف جنيه. كما تمّت خلال السنة الأولى الأعمال التمهيدية لإقامة طريق خاص يصل إلى المزرعة، ومد خط أنابيب من بئر مزرعة بيرغايم، وأعمال التسميد، وزراعة أشجار الزينة على طول كيلومتر ونصف الكيلومتر، وكذلك أشجار الأوكالبتوس وغيرها من الأشجار سريعة النمو في مجموعات وعلى حدود المزرعة.

وفي نهاية السنة تبين ضرورة تغيير الخطة الأصلية، لأن القليل من حملة الأسهم هم الذين قرروا الإقامة في المستوطنة فقط. وكحل وسط، تقرر تأجير الأرض «للعمال ذوي الخبرة من بين المهاجرين». مع الاحتفاظ بمواقع السكن ـ في الوقت نفسه ـ لحملة الاسهم الذين قد يرغبون فيما بعد في الإقامة في الموقع، واقترحت خطة أخرى لتوطين المحاربين القدامى اليهود الذين اشتركوا في الحرب العالمية الأولى في فلسطين والذين يرغبون في البقاء في البلاد كمهاجرين، بهذه المستوطنة غير أن اقتراحاً آخر طرح لإقامة مستعمرة لليهود اليمنيين من العمال المهاجرين من النوع الموجود في ريهوفوت وغيرها من المستعمرات المجاورة. وعينت الشركة مديراً ذا خبرة من إحدى المستعمرات لتقديم المشورة والعون للمستوطنين الجدد في المستقبل. وأقيم مجلس من الخبراء المحليين لابداء الرأي في المسائل الخاصة بتخصيص الأراضي واستخدامها، وتم استئجار المهندسين والمسّاحين لتحديد الأراضي الخاصة بالمباني العامة. وكان هناك اعتقاد أن نحو مائة عائلة قد تأتي للإقامة في جزر وترسي قواعد «مستوطنة مكابيه أصيلة».

هـ ـ إقامة كيبوتز جزر

لم تتحقق خطه جماعة المكابيين القدامى لإقامة مستوطنة يهودية في جزر. وقام كيبوتز مجاور بزراعة الأرض، واستوطنها عام ١٩٤٥ كيبوتز جزر.

٢٢ ـ مستوطنة يهودية مبكرة: بتاح تيكفا[٢١٦] ١٨٧٨ ـ ١٩١٨

اشتريت الأراضي الأولى لبتاح تيكفا على ضفاف اليركون من أحد المرابين العرب من

---

(٢١٦) نقلاً عن: Shmuel Avitsur, «Trumata shel Petah Tikva... [The Contribution of Early Peter Tikva to the Agricultural and Industrial Development of Eretz Yisrael, 1878 - 1917], *Cathedra,* no. 10 (January 1970), pp. 129 - 141.

ننشرها هنا بإذن خاص من الناشر (الحواشي محذوفة والدراسة باللغة العبرية).

يافا يسمى الكسّار، وكان الكسّار هذا قد حصل على هذه الأراضي من المواطنين الذين عجزوا عن سداد ديونهم. وقد أقام فيها مزرعة من المحاصيل التي تعتمد على الري وكذلك قصب السكّر، وما لبث أن تبين أن النتائج لم تكن مرضية، فقرر أن يتخلص من الأرض. ويمكن الآن مشاهدة ما تبقّى من ضيعة الكسار والبئر التي كانت تستمد مياهها من اليركون والسور، في الشمال الشرقي من بتاح تيكفا قرب القرية المعمدانية.

وكان على المستوطنين الجدد لبتاح تيكفا أن يثبتوا أن شيئاً يمكن عمله في «وادي أشور» الذي وجدوه عندما وصلوا إلى الموقع لأول مرة. ولكن ذلك كان يتطلب جهداً كبيراً وتضحيات ونضالاً كثيراً. وفي محاولتهم البحث عن حلول للمشاكل المختلفة التي صادفتهم في الموقع ادخلوا ابتكارات هندسية زراعية وتقانية في مجالات طرق الزراعة، وتحسين المحاصيل الموجودة وإدخال محاصيل جديدة، والحصاد وتجهيز المنتجات الزراعية؛ وفوق ذلك كله، حفر الآبار وضخ المياه.

وسوف نبين فيما بعد، في أي المجالات كان لبتاح تيكفا ـ خلال الأربعين عاماً الأولى ـ فضل الريادة، وأي المشروعات اختبرت فيها دون أن تصيب نجاحاً. وهذه التطورات سوف نصفها ونحللها حتى نحدد مدى تأثير الخطوات التي اتبعتها بتاح تيكفا في الزراعة وتجهيز المنتجات الزراعية على تطور الزراعة والصناعات الزراعية في البلاد بصفة عامة. وسوف نبين باختصار كيف كانت طبيعة مساهمة بتاح تيكفا في تطور الزراعة (والصناعات الزراعية) في البلاد ككل. ويجب أن نتذكر أن الابتكارات والانجازات التي تمت في بتاح تيكفا، كان لها مغزاها خارج فلسطين أيضاً في بعض النواحي وبخاصة استخدام الأدوات الجديدة والآلات، وتنظيم الانتاج، ويمكن بهذا الصدد اعتبار بتاح تيكفا رائدة على المستوى العالمي بقدر ما هي رائدة على المستوى المحلي.

أ ـ التجارب وبدايات الزراعة

من بين التجارب الزراعية المتنوعة التي أجراها المستوطنون الأوائل في بتاح تيكفا، وحتى ما أجرته إدارة روتشيلد، لم يتجاوز البعض المرحلة التجريبية أو أثبت عدم نجاحه أو عدم اقتصاديته في ظل الظروف القائمة. وعلى كل، فقد استخدمت أراضي بتاح تيكفا كحقل تجارب للكثير من المحاصيل التي استغرق بعضها بضع سنوات لكي يضرب بجذوره في الأرض. ويجب أن نلاحظ محاولة زراعة المحاصيل الحقلية مثل الكتّان، والقنّب، ونوع من النبات الشوكي برؤوس بارزة، ليستخدم في ضرب الصوف، وأُدخلت زراعة التنباك بإشراف خبير استدعي لهذا الغرض من سوريا. هذه المحاصيل حققت نجاحاً كبيراً، ولكنها لم تستمر طويلاً. وكان فلاحو بتاح تيكفا أيضاً رواداً في زراعة الشمندر، وأجروا بعض التجارب الناجحة لزراعة الشمندر السكّري، الذي أرسلت منه عيّنات إلى باريس حيث لقي التقدير. والتجارب الأخرى تناولت زراعة الشاي، والورود، وحتى الافيون.

وفي السنوات الأولى من هذا القرن حاول نوح نافتسكي ـ الذي ينتمي إلى «عالي يا»

الثانية (الموجة الثانية من الهجرة اليهودية) ـ بمساعدة برل كاتزينلسون، الذي كان عندئذ عاملاً في بتاح تيكفا، الحصول على غلة أفضل باستخدام الطريقة الصينية لزراعة القمح في مهاد الحدائق. وفيما بعد قام نافتسكي بإجراء تجاربه في دجانيا في وادي الأردن وغيره، حيث كان يزرع فيه القطن على ضفاف اليركون، ولكنه توقّف لعدم وجود محالج آلية لبعض الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وكان الهدف من زراعة أشجار السنط يخدم غرضين: تكون الأشجار حاجزاً يحيط بالمستوطنة، وتستخدم زهورها في صناعة العطور. وكانت هناك بالطبع أشجار الأوكالبتوس التي لعبت دوراً كبيراً في محاربة المستنقعات المتفرعة من اليركون، وقدمت نموذجاً لمشاريع مماثلة في جميع أنحاء البلاد. كما يجب أن نلاحظ النجاح الكبير الذي تحقق في زراعة محاصيل العلف التي تعتمد على الري، ولم يكن لها وجود في فلسطين من قبل، وبخاصة الانجاز الرائع الذي حققته أريبه لبكيس في زراعة البرسيم في مير. وأخيراً، زراعة الحمضيات التي كانت بالغة الأهمية لرخاء بتاح تيكفا. ومن المثير للسخرية أن أول بستان حمضيات يُزرع في المستوطنة، في مزرعة لاخمان على وجه التحديد، ثبت عدم نجاحه وفسد تماماً. ولكن يجب ملاحظة أنه قبل أن يُقبل مزارعو بتاح تيكفا على زراعة الحمضيات، بذلت إدارة روتشيلد الكثير من أجل تحسينه. ويبين مسح معاصر اجراه ميناشي ميروفتز أنه في عام ١٩٠٠ كان هناك ٩٢٣ دونماً من بساتين الحمضيات في بتاح تيكفا، أكثر من ثلثها زُرع لحساب البارون دي روتشيلد، وهو من أملاكه. وعشية الحرب العالمية الأولى بلغت مساحة بساتين الحمضيات نحو ٦٠٠٠ دونم، وبذلك بلغت مساحة زراعة الحمضيات سبعة أضعاف، بينما ازدادت مساحة بساتين الحمضيات التي يزرعها الفلاحون المحليون عشرة أضعاف. وسوف نعود إلى موضوع الحمضيات عندما نناقش مساهمة بتاح تيكفا في مكننة الري.

ب ـ بستان البحرية

أكبر بستان يملكه اليهود في فلسطين (٦٥٠ دونماً) كان بستان البحرية شمال اليركون، خارج بتاح تيكفا مباشرة. وكان يشترك في ملكيته خمسة شركاء من بتاح تيكفا ويافا. وبفضل مساحته كان بستان البحرية موقعاً للتجارب والطرق المبتكرة التي لا يمكن تجربتها على نطاق ضيق. وهو لا يتلقى مياهه من الآبار، ولكنه يروى مباشرة من اليركون الذي يقع بالفعل على ضفته. ومن هذه الناحية لعب دوراً رائداً بين بساتين بتاح تيكفا. وكان مشروع مضخات الري في مير، أعلى المجرى، مخصصاً لري المحاصيل الحقلية وليس البساتين، ولم يكن مشروع مضخات بيتزال اليافي قد بدأ العمل بعد.

ج ـ مكننة الزراعة

في ٢١ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٨، قام يهودا رآب بشق الخطوط الأولى في أرض بتاح تيكفا فيما يمكن اعتباره علامة على بداية مستوطنة يهودية جديدة في فلسطين. ولما كان المستوطنون الجدد لا يثقون بالمحراث المحلي، ولا يعرفون عنه الكثير، فقد ارتكبوا خطأ

عندما أحضروا المحاريث الثقيلة التي قلبت التربة وجعلتها تفقد رطوبتها. وهذه المحاريث تحتاج إلى جهد يعادل ثلاثة أضعاف الجهد الذي يتطلبه المحراث المحلي الذي يستخدم في شق الاثلام، وكان استخدامها السبب وراء سوء الغلة وبخاصة بالنسبة إلى المحاصيل الصيفية. وفي الوقت نفسه ساعدت حصّادة أوروبية على الإسراع في الحصاد قبل أن تسقط الحبوب من السنابل، وذلك رغم ثقل وزنها ومتاعبها، وقد تم كل ذلك دون مساعدة خارجية.

وكان أول حصاد في بتاح تيكفا الأول أيضاً في المستوطنة اليهودية الجديدة. ففي ميكفي إسرائيل، التي أنشئت قبل ذلك، تركت المحاصيل الحقلية للفلاحين العرب من قرية يعزور المجاورة لقاء نصيب من المحصول. وقد تم في هذا الحصاد استخدام الآلة بدلاً من المنجل الذي يستخدمه الفلاحون العرب، وعلى وجه الدقة، كانت آلة يجرها حصان ولا يديرها محرك بخاري أو بترولي (ولم تكن آلة الاحتراق الداخلي قد استخدمت بعد، حتى في أوروبا)، وتم الدراس أيضاً بآلة تجرها الخيل استؤجرت من مستعمرة ألمانية في سارونة، حتى أن الفلاحين أنفسهم قاموا بشراء واحدة منها. ولكن اتضح أن هذه الآلات لا تسعف كثيراً، واضطر الفلاحون أن يعودوا إلى الجرّ التقليدي في كثير من الأحيان. وبعد ذلك بوقت قصير أدخلت إدارة روتشيلد محراثاً ثقيلاً يعمل بذراع حركة، ومصمماً لإعداد التربة لزراعة الأشجار. وتدير الخيول الذراع التي يحيط بها كابل من الصلب ويحرك في الوقت نفسه المحراث الذي يحرث بعمق ٨٠ سنتيمتراً، والآلات الثلاث: الحصّادة وآلة الدراس والمحراث تمثّل مرحلة ما قبل استخدام الآلات الميكانيكية في المستوطنات اليهودية التي أدخلت إليها بعض الآلات، ولكن لم تكن تدار بقوة المحركات.

وشهدت بداية التسعينات قيام إدارة روتشيلد بإدخال أول آلة تجارية. فقد أصبح المحراث يدار بالبخار، ومن ثم بدأ عصر جديد من المكننة الحقيقية في الزراعة. وقد أدى الحرث العميق إلى الاستغناء عن الجر (عزق الأرض بالمعول لإعدادها للزراعة) إذ أصبحت الدواب أو القوة البخارية (والجرّارات فيما بعد) تقوم بهذه المهمة. وكان هذا بمثابة شرارة أمل لا تبشر فحسب بتيسير الجهد البدني المرتبط بالزراعة، بل تبشر أيضاً بزيادة الانتاج. ولكن هذه البدايات كانت لا تزال بالغة التواضع؛ بدأ بعض الناس في هذا الوقت المبكر يفكرون في استخداماتها في المستقبل. وكتب يهوشع برزيلاي - إحدى الشخصيات العامة المعروفة في ذلك الوقت - يقول إن استخدام الحرث العميق (وكان لا يزال محدوداً عندئذ!) بدلاً من المعول قد سبب الاستغناء عن العمال، لأن المساحة التي تحتاج إلى مائة عامل لعزقها بالمعاول في اليوم، تحتاج اليوم فقط إلى خمسة عمال يستخدمون الطريقة الجديدة التي تحقق زيادة الانتاج بنسبة عشرين ضعفاً. وطبعاً نسي برزيلاي أن يذكر الخيول أو القوة البخارية التي تحرك هذا المحراث.

وكان للمكننة أثر مهم في ميدان الحصول على المياه أو نقلها. وهنا تم إدخال عناصر جديدة لم تستخدم من قبل بعد في أي مكان آخر. وهو ما يتطلب منا معالجة تفصيلية.

د ـ المضخة التي تدار بالرياح

حتى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، كانت قوة الإنسان أو الحيوان وحدها تستخدم لسحب المياه من الآبار في فلسطين. وبالنسبة إلى مياه الشفة كان يستخدم الحبل والدلو؛ وبالنسبة إلى الري والشرب معاً كان يستخدم الشادوف أو الشلف، أو الساقية. وكانت هذه الأدوات نافعة لرفع كميات معقولة من مياه الري أو الشرب من المياه الضحلة فحسب. والساقية التي تعمل بقوة الحيوان تُثبت بها مجموعة من الجرار الفخارية، ثم أصبحت تثبت بها فيما بعد أوعية مصنوعة من الخشب ومحاطة بإطار من الشنابر الحديدية. وعندما تكون هذه الأوعية مملوءة بالماء، فإن صفاً منها طوله متر واحد يحمل كمية من الماء تصل إلى ٧٠ كلغ. ويضع هذا حداً لقدرة الحيوان (عادة تستخدم البغال) لأن الماء لا يمكن أن يُرفع من عمق أكثر من عشرة أمتار أو اثني عشر متراً على الأكثر. فإذا كانت البئر أعمق من ذلك أصبحت الساقية عديمة الفائدة، ويمكن الحصول فقط على كميات قليلة من الماء باستخدام رافعة تسحبها دواب تهبط منحدراً أُعد خصيصاً لهذا الغرض. وكمية الماء التي يمكن رفعها بهذه الطريقة باستخدام دابة أو دابتين كانت متراً مكعباً واحداً خلال ساعة أو ما يقلّ قليلاً عن الساعة، مقارنة بما بين ٥ أمتار مكعبة ـ ٨ ترتفع باستخدام الساقية.

وفي عام ١٨٨٣، أجبرت الملاريا مستوطني بتاح تيكفا أن ينتقلوا موقتاً إلى «يهود»، وقد دهشوا عندما وجدوا أن الماء لا يمكن الحصول عليه إلا من عمق ٤٦ أو ٤٧ متراً، بينما كان عمق بئر قرية «اليهودية» العربية المجاورة ١٨ متراً فقط. وقد تكلفت البئر ٨٠٠٠ فرنك، وهو رقم ضخم في تلك الأيام. ويجب أن نتذكر أن آلة الاحتراق الداخلي لم تكن قد استخدمت بعد، وأن المحرك البخاري الذي كانت توجد عيّنة منه في فلسطين في طاحونة الدقيق[٢١٧] لم يجد الوقود الملائم أو قطع الغيار، فضلاً عن ارتفاع كلفة تشغيله وصعوبة إصلاحه محلياً.

وبدا الوضع في «يهود» ميؤوساً منه، ولكن تبين أن مشكلة مماثلة قد تم حلها على يد جماعة الداوية الألمان في سارونة، الذين كانوا يستخدمون لعدة سنوات مضت المضخة التي تدار بالرياح لرفع الماء من بئرهم (التي لم تكن بالعمق نفسه على أي حال). فتم تركيب مضخة شبيهة بها في «يهود» بمبلغ من المال تم الحصول عليه من روتشيلد، وكانت برجاً هائلاً من الحديد يحمل مروحة مستديرة ذات ريش معدنية. وكانت الفكرة تتجه إلى استخدامها في إدارة طاحونة للدقيق أيضاً، ولكن ذلك لم يتحقق عندئذ. ولا نعرف ما إذا كان بني خزان للمياه إلى جانب هذه المضخة للاحتفاظ بمخزون للمياه يستفاد منه عندما لا تكون الرياح قوية بالدرجة الكافية لتشغيل المضخة.

وقد أمدت المضخة مستوطني «يهود» بحاجتهم من المياه، بعض الوقت، ولكن ما لبث الوضع الصحي في بتاح تيكفا أن تحسّن، فغادرها المستوطنون تدريجياً. ولما لم تكن هناك

---

(٢١٧) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢١ من هذا الفصل.

حاجة إلى المزيد من المياه، فقد أوقفت المضخة عن العمل، ثم رُفعت من الأرض بعد بضع سنوات، وكان على المستوطنين الجدد الذين أقاموا في يهود وجاؤوا في إطار مهاجري الموجة الثانية، أن يستخدموا الحبال والدلاء مرة أخرى بالاستعانة برافعة يدوية. ولدينا وصف للمضخة من الأيام التي كانت تستخدم فيها، ذكره حاييم تشيسم عضو بيلو، إذ كان يتصل بها طائر ضخم باسطاً جناحيه في الهواء.

وكان كل من المستوطنين الأوائل في بتاح تيكفا وريشون ليتزيون قد أبدوا رغبتهم أو حلموا بأن يرفعوا الماء يوماً ما باستخدام مضخة تدار بالرياح. ولكن كان من نصيب سكان يهود الموقتين أن يكونوا أول من استخدموا مضخة حديثة تداو بالرياح في فلسطين لرفع المياه.

هـ ـ تقانة ضخ المياه ونقلها

كانت البئر الأولى في بتاح تيكفا توفر مياه الشرب فقط، ولما كان عمقها ٢٤ متراً، فإن استخدام الساقية لم يكن مجدياً، وكان عليهم أن يرفعوا الماء يدوياً.

وعندما انتشرت حمّى زراعة الحمضيات في المنطقة حول يافا، زرعت البساتين في كل مكان توافر فيه الماء على عمق ما بين ١٠ أمتار و١٢ متراً. ولعلنا نتذكر أن الساقية هي الأداة الوحيدة التي توفّر ماء كافياً لري البساتين. وعلى كل، كانت كمية الماء التي يوفرها استخدام بغل أو جمل في ادارة الساقية محدودة، لأن السواقي لا تستخدم في المياه التي يزيد عمقها على ١٢ متراً، وهذا ما يسمّى «حد العمق» الذي حال دون زيادة مساحة زراعة الحمضيات رغم الطلب المتزايد عليها في أوروبا. وقد اهتم نافون ـ صاحب امتياز سكك حديد يافا ـ القدس ـ بهذه المسألة وطلب من فرنجية، مهندس بلدية القدس، أن يعدّ خطة لنقل المياه من ينابيع اليركون بقوة الجاذبية، فأعد الخطة وقدّمها وترجمت إلى الانكليزية ونشرت كوثيقة برلمانية. وحصل نافون من جانبه على امتياز استغلال مياه اليركون، ولكن ـ لحسن الحظ ـ لم يتمكن من تدبير رأس المال اللازم، لأنه قد تبيّن أن فرنجية أخطأ خطأ جسيماً في حساباته، فقاس مستوى ينابيع اليركون في روشها عين بخمسين متراً بدلاً من خمسين قدماً، ومع وجود التلال حول يافا التي يزيد ارتفاعها بالفعل عن ينابيع اليركون، فإن المشروع كان سيواجه الفشل الذريع في حالة تنفيذه.

وعندما بدأت إدارة روتشيلد زراعة الحمضيات، ساعد صغر مساحة البساتين ووجود الآبار ذات المياه المنخفضة نسبياً، على استخدام السواقي في رفع المياه. ثم زرعت بعد ذلك مساحة متصلة قدرها مائة دونم ودونم بالحمضيات، وتم إدخال محرك بخاري بسيط يعمل بأي نوع من الوقود. وبعد ذلك بوقت قصير جُلبت أول محركات تعمل بالكيروسين إلى فلسطين، وقد اشتراها روتشيلد وسواه من المستوطنين. ولكن السواقي الخشبية لا تستطيع أن تتحرك بسرعة توائم حركة المحركات البخارية أو التي تعمل بنظام الاحتراق الداخلي. ولحل هذه المشكلة، قام الحدادون اليهود في يافا بصناعة سواق حديدية صممت على الطراز

الإيطالي والفرنسي والإسباني، فكانت أصغر حجماً وأكثر متانة، وتم تركيب أول ساقية من هذا النوع في بتاح تيكفا، بعد أن تمت تجربتها ـ على ما يبدو ـ في بساتين روتشيلد بواسطة يعقوف يابو، الذي بنى معمل النبيذ في ريشون ليتزيون وكان أول ميكانيكي فيها. ولكن ثبت عدم كفاية هذه السواقي أيضاً. وساعد استخدام المحركات على رفع الماء من مستويات أعمق من ذي قبل، ولكن سرعان ما كان الرمل يسدّ الأنابيب. اضف إلى ذلك أنه لا يمكن إدارة المحركات بأقصى قوتها لأن السرعة تؤدي إلى بعثرة المياه. ورغم ما حققته المحركات من فائدة، تم إدخال المضخات الآلية على نطاق محدود فقط في البداية.

كان ذلك هو الوضع عام ١٩٠٠، بعد أربع سنوات من إدخال المضخات الآلية التي تعمل بالكيروسين إلى فلسطين. فقد كان في بتاح تيكفا ـ عندئذ ـ ٢٨ بئراً، استخدمت اثنتان منها لمياه الشرب فقط، على إحداهما رافعة يدوية. والأخرى لم تكن تستغل عندئذ (المضخة التي تدار بالهواء في يهود). ومن بين الآبار الـ ٢٦ الأخرى كانت ٢٣ منها تستخدم في ري بساتين حمضيات تبلغ مساحتها الاجمالية ٩٢٣ دونماً . وكانت مساحة بساتين روتشيلد تبلغ ٣٤٨ دونماً إضافة إلى ٧٠ دونماً كانت تعدّ للزراعة،تروى بواسطة ساقية واحدة ومحرك بخاري، وثلاثة محركات ذات الاحتراق الداخلي. والبساتين الـ ٥٧٥ الأخرى كانت تروى بواسطة ٢٠ بئراً عليها ١٧ ساقية، ومضخة يدوية واحدة، ومحركين. وبصورة عامة، لم يكن الفلاحون يتعجلون إدخال المحركات الجديدة لأنهم لم يكونوا واثقين من فائدتها. ويجب ملاحظة أن بساتين الحمضيات في بتاح تيكفا كانت تمثل في ذلك الوقت ٤٠ بالمائة من مساحة البساتين التي يملكها اليهود في فلسطين.

وتولى ليون شتاين، المهندس وصاحب أول ورشة ميكانيكية حديثة في يافا، معالجة الصعوبات الفنية المتصلة بضخ مياه الري. واستطاع عام ١٩٠٤، على ما يبدو، أن يطور مصفاة تحول دون دخول الرمال إلى أنابيب المضخات. وكانت تلك المصفاة شبكة رقيقة من النحاس المقوّى تركّب على الانبوب تسمح بدخول الماء ولا تسمح بتسرّب الرمال. وهذه الأداة البسيطة سهلت مهمة استخدام المضخات الآلية بدلاً من السواقي. ونتيجة لذلك، بذل نشاط مكثف في زراعة البرتقال بعامة، ولكن أغلبه كان في بتاح تيكفا.

ولم يتم توزيع المصفاة في جميع أنحاء البلاد إلا بعد أن تمّت تجربتها بنجاح في بتاح تيكفا، ولكنها أثبتت أنها ذات وجهين، فالضخ السريع والمكثف للمياه سرعان ما أجهد الآبار حتى أنها كانت تحتاج إلى ساعات طويلة لتمتلىء مرة أخرى بالماء؛ وللتغلب على هذه المشكلة كان يجب حفر الآبار إلى أعماق كبيرة حتى تصلها المياه الجوفية الوفيرة. وأدى ذلك إلى إدخال ابتكار آخر، فبدلاً من الحفر بعمق في الطبقة الحاملة للماء، يتم حفر البئر حتى سطح الطبقة الحاملة للماء، ومن هناك يبدأ الحفر في المياه الجوفية.

وهكذا بدأ استخدام نوع جديد من الآبار المتطورة، الأعمق، والأوفر ماءً التي تحفر من جزئها الأعلى فقط، وأصبحت تعرف بالآبار «اليهودية» أو «الجافة» لتمييزها عن الآبار

«العربية» أو «المبتلة»، أي التي تشاهد المياه في قاعها. وهناك أيضاً سبب فني للطريقة الجديدة لحفر البئر إلى ما فوق مستوى المياه، لأن المضخات الكابسة التي كانت تستخدم عندئذ كانت ترفع المياه إلى ارتفاع عشرة أمتار فقط (وعملياً ما بين ٨,٥ - ٩ أمتار)، ولذلك كان لا بد من تركيبها عند قاع البئر بالقرب من مستوى المياه. ولم يتم ضخ المياه من الأعماق إلا بعد استخدام مضخات الطرد المركزي الرأسي، فأصبح من الممكن ضخ المياه من مستوى الأرض. ولكن ذلك حدث في بتاح تيكفا بعد قيام الانتداب البريطاني فقط.

وفي مجال تقانة المياه، وضع مشروع لضخ ونقل مياه اليركون إلى أراضي بتاح تيكفا. وبدلاً من أن يلجأ صاحب المشروع إلى السلطات العثمانية للحصول على امتيازات المشروع، اكتفى بالحصول على «وعد» من اللجنة المحلية. وأعطى هذا الوعد للرجل الذي احتضن الفكرة ويدعى بتزلعل جافي من خلال شركة مساهمة باسم «فلسطين» انضمت فيما بعد إلى شركة امتياز روتنبرغ تحت اسم «يركون».

وكان قد بدأ هذا العمل من قبل في مشروع لضخ مياه الري في هفتز يبا بالقرب من مجرى نهر الحاضرة، ولكن المشروع كان يخدم شركة واحدة، على عكس الحال بالنسبة لليركون، هي شركة أجودات نتاعيم. وقام مشروع جافي في مير بالقرب من ينابيع اليركون. وكان المبنى الذي تم تركيب المضخات فيه أول مبنى خرساني في فلسطين. وفي نهاية صيف ١٩١٤، اشترى جافي - الرجل الواسع الأفق - من معمل نبيذ ريشون ليتزيون محركاً يعمل بالاحتراق الداخلي باستخدام الوقود الجاف (تعمل أصلاً بفحم الانتراسيت). وعند نهاية ربيع عام ١٩١٤ كانت محطة الضخ قد جهزت بأول محرك ديزل يظهر في فلسطين. وبعد بضعة أسابيع، وبسبب قيام الحرب العالمية الأولى، توقّف محرك الديزل عن العمل حتى نهاية عام ١٩١٨ لنقص الوقود. وأعيد عندئذ استخدام محرك الوقود الجاف، ولكنه أصبح يدار بالفحم النباتي الذي يحرق في جهاز خاص صنع محلياً ويتصل بالمحرك. وقد أنقذ هذا المحرك سكان بتاح تيكفا وكل سكان المنطقة من العطش والدمار.

كانت قمة الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر في أنكلترا تطور الآلة البخارية، وفي فلسطين تمثلت تلك الذروة في إدخال آلة الاحتراق الداخلي واختراع المصفاة التي بدأت بها هذه الثورة، ليس في مجال الصناعة بقدر ما كانت في مجال الزراعة وبخاصة الري. ولم تكن زراعة الحمضيات ذات جدوى إلا بعد إدخال ضخ المياه، آلياً، فأصبح لبساتين الحمضيات قاعدة اقتصادية وتقانية رصينة. وكانت بتاح تيكفا التي ضمت مع المنطقة من حولها ما يزيد على العشرين ألف دونم من بساتين الحمضيات عشية الحرب العالمية الثانية، رائدة تلك الثورة.

و - صناعة تجهيز المنتجات الزراعية

(النبيذ، منتجات الحمضيات، النسيج، صناعة الثلج، صيانة الآلات، استخدام الخراسانة، وخطط الري).

رابعاً: العراق

١ ـ الزراعة في كردستان[٢١٨]، عام ١٨٢٠

. . . بعد ظهر اليوم، دار حديث بيني وبين عمر آغا ومحمود آغا حول الزراعة في كردستان. إن نسبة زيادة محصول الغلال يراوح بين خمسة وعشرة أضعاف كمية البذور، وقد تصل إلى خمسة عشر ضعفاً في المحاصيل الفائقة الجودة. وكان محصول الغلال رديئاً في العام الماضي، وكانت الغلة ضعف البذور. وتتم زراعة القمح والشعير بالتناوب في الأرض نفسها، وهما يعتمدان على الأمطار التي تُعرف طريقة زراعتها باسم «دِمْ». وهناك نوع من الذرة يدعى «بحارة» يزرع في الربيع ويحتاج إلى ري صناعي. وفي السهول لا تترك الأرض دون زراعة، ولكن تتم اراحتها من خلال تبادل زراعة القمح والشعير. وفي المناطق المرتفعة تترك الأرض لكي ترتاح مرة كل عامين. ولا يجب زراعة القطن مرتين في الأرض نفسها، وعادة تتم زراعة التبغ فيما بين محصولين من القطن.

وجميع القطن من النوع السنوي، الذي يحتاج بعامة إلى الري، رغم أن بعضه يزرع في المناطق المرتفعة اعتماداً على المطر. ويستخدم الروث للتسميد فقط في زراعة الكروم والتبغ. ويجب ألا يزرع الأرزّ لعدة سنوات متتالية في الأرض نفسها التي يمكن زراعتها على أي حال بمحصول آخر من الغلال. ويزرع الأرزّ في منطقة شهرزور بصفة رئيسية، ولا يزرع الكتّان أو القنّب في كردستان. وقد علمت من عمر آغا أنه بذر هذا العام كمية صغيرة من بذور الكتّان التي حصل عليها من حاج أحضرها من مصر. ويزرع الكثير من الذرة الهندية، والذرة الصفراء، والعدس، والحمّص، ونوع أو نوعان من الحبوب القطاني. والمحراث يجره ثوران.

ولا تجود أشجار البرتقال أو الليمون في كردستان، فحرارة الصيف أكثر من قدرتها على الاحتمال، والشتاء قاسٍ بالنسبة إليها. وقد حمل الباشا مؤخراً بعض أشجار برتقال سفيل والليمون الحلو من بغداد إلى بستانه الجديد، ولكن قضى عليها أول شتاء أقبل. ويزرع الخروع في جميع أنحاء كردستان، في حقول خاصة به أحياناً وفي حقول القطن أحياناً أخرى. . . .

٢ ـ تجارة الصوف في العراق[٢١٩] عام ١٨٦٠

. . . نظراً لجودة صوف الأغنام التي ترعى في سهول العراق وأرض السواد، فإنها تفضّل على الأصواف القادمة من سوريا. ولذلك، رغم بعد المسافة التي تقتضي تحمّل

---

(٢١٨) نقلاً عن: Claudius James Rich, *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage Down the Tigris to Bagdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis*, 2 vols. (London: Duncan, 1836), vol. 1, pp. 133 - 135.

(٢١٩) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Wool, 10 October 1860,» (Baghdad), 1856 - 1867, vol. 12.

مصاريف نقل كبيرة، لا يتوقف الطلب عليه، وصادراته السنوية تصل إلى خمسة آلاف بالة من بينها ٢٥٠٠ تصدَّر من بغداد و٢٥٠٠ من الموصل، وزنة البالة مائة أقة استانبولي (١٢٨ كلغ)، ويحمل الجمل اثنتين منها. وفرنسا هي البلد الذي يحظى فيه الصوف العراقي بتقدير خاص، وغالباً تتجه هذه الخمسة آلاف بالة إلى مرسيليا من طريق حلب واسكندرونة، ويصدَّر قدر قليل منها إلى ليفورنة (في إيطاليا).

وهذا الصوف يتكون من ثلاثة (هكذا في الأصل) أنواع رئيسية:

ـ الشفل: صوف أسود أو بنيّ أو مائل إلى الاحمرار أو أبيض، هو صوف فائق الجودة يستخدم محلياً لصناعة العباءات وغيرها من الملابس ذات اللون الطبيعي التي يرتديها العرب، وهو يجمع من المنطقة بين بغداد والعمارة، على بعد ٤٥ فرسخاً إلى الجنوب.

ـ البزوني: صوف أسود، لا يقلّ جودة عن سابقه، يستخدم أيضاً في الأغراض المحلية، يجمع من الشطرة، أسفل بغداد.

ـ العووسي: صوف يغلب عليه البياض، أقل جودة من النوعين السابقين ولكنه أطول، ويطلب للتصدير، ويوجد بين بغداد وكركوك، على بعد ٧٠ فرسخاً شمالاً.

ـ الهلاسة: صوف من مختلف الألوان يُشترى من الجزارين والدباغين، وهو نوعية رديئة ويباع بسعر يقلّ بمقدار الثلث عن الأنواع الأخرى، ولا يتجاوز ما يصدّر منه مقدار الثمن $\frac{١}{٨}$ من الصادرات الإجمالية.

وسعر النوعيات الثلاث الأولى واحد تقريباً، والاختلاف في السعر يعود إلى درجة اهتمام العرب بغسل قطعانهم، وهي عملية تتم قبل ثلاثة أيام أو أربعة من الجز.

ويقدّر حجم الصوف الأبيض بنصف الصوف القادم من بغداد، و$\frac{١٧}{٢٠}$ من صوف الموصل.

وصوف كردستان أقلّ كثيراً من حيث الجودة من صوف العراق، ويقدّر بثلث الكميات التي يتم شراؤها في كركوك والموصل فقط.

وتتم الصفقات محلياً، إما مباشرة بواسطة البيوت التجارية الأوروبية (الفرنسية والسويسرية) في بغداد، أو من خلال التجار المحليين الذين يعملون لحساب البيوت التجارية في حلب أو بيروت، ولا يلعب التجار البريطانيون في بغداد أي دور في هذه التجارة. وقد اشترت الصوف هذا العام عشرة بيوت تجارية أحدها سويسري والبيوت التسعة الأخرى عربية.

وتبدأ العملية في نيسان/ إبريل، ففي ذلك الوقت من العام، يتحرك وكلاء تجار بغداد، بين القبائل، يشترون الصوف، ويرسلونه بعد تجميعه إلى رؤسائهم في بغداد، حتى يستفيد هؤلاء من إرساله إلى حلب مع القافلة التي تغادر بغداد عادة في حزيران/ يونيو، وتصل إلى

اسكندرونة بعد رحلة لا يقلّ مداها عن ٧٠ يوماً إلى ٨٠. غير أن بعض التجار يفضّلون تأخير تصدير صوفهم شهراً وشهرين حتى يناله قبل الوصول إلى غايته أول قطرات ندى الخريف. ويزعمون أن تلك الرطوبة التي تبلل الصوف تعطيه رونقاً أفضل وتزيده وزناً، مما يحقق فائدة، ولكن يحدث أيضاً أن تسقط الأمطار على الصوف بسبب هذا التأخير، ويؤدي بلله أكثر من اللازم إلى تخفيض سعره حتى نسبة ٦ ـ ٧ بالمائة من القيمة.

والعملية تبدأ في نيسان/ ابريل وتنتهي في آب/ أغسطس، فتستمر بذلك خمسة شهور، يكون العنصر البارز بعدها هو الأرصدة المستحقة، وهذه ترجع بدرجة قليلة إلى سوء خلق العرب، وبدرجة أكبر إلى حقيقة أن وكلاء التجار يحتفظون بهذه المتأخرات حتى يستخدموها ـ فيما بعد ـ لمصلحتهم.

فأثناء تجوالهم بين العرب، لا يتحمل هؤلاء الوكلاء أي مخاطر شخصية، ويحدث أحياناً أن تسلبهم القبائل ـ غير تلك التي يتعاملون معها ـ ما يحملون من أموال، ولكن مثل هذه الحوادث نادرة الوقوع على أي حال، ولما كان اللصوص معروفين منهم فإنهم يتدبرون الأمر عادة لاسترجاع ما يسلب منهم.

وآخر ما يصل إلى بغداد من الصوف ـ وذلك عند نهاية الصيف ـ لا يصدّر منها إلا في الربيع التالي:

ويتم شراء الصوف من العرب على أساس «الجزة»، وبعد أن يتناقش الوكيل مع الشيخ حول سعر الجزّة، ويصلا إلى اتفاق، يسلّمه كل ما لدى القبيلة السعر نفسه. ومن حق المشتري أن يحصل على جزة مجانية مقابل كل عشر جزات يشتريها، أو حتى جزتين إذا كان عدد المشترين قليلاً، وهذا الحق يقال له «العشر». ويتم البيع نقداً وعلى أساس العملات ـ القطع من ذات ٥ قروش أو ٦ وأحياناً نصف القرش ـ التي لا تتعرض أسعارها كثيراً للتغير مثل العملات الذهبية والفضية. وتفضيل العرب هذه العملات يزيد من قيمتها ما بين ٢ بالمائة و٣ مع بداية الموسم.

وكثيراً ما يمنح العرب «سلفة» لمدة شهرين أو ثلاثة أشهر، يحصل المشتري في مقابلها على حسم قدره ٢٠ أو ٣٠ أو أحياناً ٥٠ بارة (١٠ و١٥ و٢٥ سنتيماً) للجزة الواحدة، ويتوقف ذلك على درجة المنافسة، ولا تتجاوز هذه السلفة عادة نصف قيمة الصوف الذي يمكن أن تنتجه قطعانهم. وسعر الجزات هذا العام ما بين ٤½ ـ ٦ قروش (٩٠ سنتيماً ـ ١,٣٠ فرنك) للجزة الواحدة، ولكن أغلبها يصل إلى خمسة قروش (فرنك واحد)، ولذلك سوف اعتبر الرقم الأخير أساساً لتقديراتي.

وفي بغداد يباع الصوف بالمن، والمن الواحد من الصوف يزيد ١١ أقة استانبولي (١٤,٨٠ كلغ). وهذه هي الأسعار السارية في بغداد، وليست أسعار الجزات خارجها، وهي التي تدفعها البيوت التجارية في حلب.

والمن يعادل ١٦ أو ١٧ جزة أو ١٦,٥ في المتوسط، ولكن لما كان يجب حسم العشر، وهو ١,٥ جزة للمن الواحد، فإن إجمالي السعر للمشتري الأول يساوي ١٥ جزة أي ٧٥ قرشاً (١٥ فرنكاً).

والفرق بين سعر شراء الجزات وبين سعر المن، يغطي كلفة النقل إلى المدينة ورسوم العبور عند الجسور، ورسوم الطريق إن وجدت، ورسوم الدخولية التي تفرضها جمارك بغداد. وبعد حسم تلك التكاليف يتم اقتسام الفرق مناصفة بين المشتري ووكيله، ويجد الآخر في نصيبه تعويضاً كافياً عن المشاق التي تجشمها.

وهذا حساب لتلك التكاليف بالنسبة إلى المن الواحد من الصوف.

ـ ثمن ١٥ جزة	٧٥ قرشاً
ـ النقل إلى بغداد	٤ قروش
ـ رسوم الجسور	-
ـ رسوم الدخولية	٢ قرش
ـ المجموع	٨١ قرشاً (١٦,٢٠ فرنكاً)

ويبع المن من الصوف في سوق بغداد هذا العام بسعر ٨٠ ـ ٩٥ قرشاً (١٦ ـ ١٩ فرنكاً) بمتوسط قدره ٨٧½ قرشاً (١٧,٥٠ فرنكاً)، وبذلك يكون الفرق بين الكلفة وسعر البيع الذي يقتسمه المشتري الأول مع وكيله هو ٦½ قروش (١,٣٠ فرنك)...

كلفة النقل إلى اسكندرونة لحمل الجمل الواحد ـ بالتين تزنان معاً ٢٠٠ أقة استانبولي (٢٥٠ كلغ):

أ ـ يشتري معظم تجار بغداد الصوف من العرب، ولما كانت هذه العملية تتم على مسؤوليتهم ـ إلا في حالات خاصة ـ وكان من المفروض أن يشتروا الصوف من سوق بغداد، فإنهم يضيفون نصفاً بالمائة عمولة (سمسرة).

ب ـ وعند تعبئة الصوف في بالات يجب أن ينظف، ويفصل كل لون منه على حدة، ويكبس، ويوزن، ويتكلف هذا العمل خمسة قروش للبالة الواحدة.

ج ـ تُلفّ كل بالة في قماش مصنوع من شعر الغنم، وتربط بالحبال، وثمن العبوة والحبال ٣٥ قرشاً.

د ـ لما كان الحمالون يعيشون في القسم الغربي من بغداد، ويبدأون الرحلة من هناك، فإن بالات الصوف يجب أن تنتقل من المخازن على الضفة الشرقية إلى الضفة الأخرى المقابلة، ويتكلف النقل قرشين للبالة الواحدة.

هـ ـ تكاليف النقل من بغداد إلى حلب تختلف كل عام باختلاف الطلب على التجارة، وندرة وسائل النقل، وعدد الجمال... إلخ، وتحسب بالقنطار أو المن. وكلفة النقل هذا

العام إلى حلب ٥٣٠ قرشاً وإلى اسكندرونة ٥٧٠ قرشاً للحمل الواحد.

و ـ العمولة (السمسرة) التي يحصل عليها تجار بغداد تُحسب بالنسبة إلى قيمة الصوف، والنفقات المتصلة به. وهناك نوعان من العمولة: ٥ بالمائة مع ضمان الخسائر التي تنجم خارج إطار المشتريات و٣ بالمائة دون ذلك الضمان.

وهاك خلاصة لذلك:

ثمن بالتين من الصوف تمثّل حمل جمل واحد، زنة ٢٠٠ أقة استانبولي (١٨ من بغدادي) كالتالي:

ـ ٨٧,٥ قرشاً للمن	١٥٧٥	قرشاً
$\frac{١}{٢}$ بالمائة سمسرة	٧,٣٥	قروش
ـ تنظيف وتعبئة	١٠	قروش
ـ لف وحبال	٧٠	قرشاً
ـ عبور النهر	٤	قروش
ـ النقل إلى اسكندرونة	٥٧٠	قرشاً
	٢٢٣٦,٣٥	
ـ عمولة ٥ بالمائة	١١١	
ـ رسوم تصدير جمركية في اسكندرونة	١٠	
ـ المجموع	٢٣٥٧,٣٥	قرشاً

وعلى هذا الأساس (أي ٤٧١ فرنكاً و٥٧ سنتيماً) سوف تنجم عن بيع الصوف في مرسيليا خسائر وليس أرباحاً يحققها المستوردون. فالصفقات من هذا النوع لها مغزاها فقط بسبب المنفعة النسبية التي تحققها كوسيلة لموازنة التمويل مقارنة بالعملات أو الورق.

وقد أصبح صوف العراق عنصراً من عناصر الصادرات إلى أوروبا في السنوات الأربع الأخيرة فقط. وكان مراسل بيت روستان في مرسيليا أول من جرّب الاتجار به. وقبل ذلك الوقت، كان سعر الجزات ثابتاً تقريباً عند عشر بارات (٤٥ سنتيماً)، ومنذ ذلك الحين أخذ يرتفع باطراد، ويبدو أن اتجاه التصاعد سوف يستمر ليس بسبب الطلب على تجارته فقط، ولكن أيضاً بسبب القرار الذي اتخذته الادارة العسكرية في بغداد، لتتم هنا صناعة الأقمشة الصوفية اللازمة لملابس الجيش. وكانت الكمية المطلوبة لهذا الغرض هذا العام ٨٠ ألف أقة استانبولي (مائة وألفي كلغ)، وذلك على سبيل التجربة.

وختاماً لهذا التقرير عن الصوف في العراق، يجب أن أضيف أن الصوف المجلوب من البصرة ونجد يصدّر إلى بومباي عبر البصرة والكويت على الخليج الفارسي، وهذه الصادرات لا تتجاوز ١٥٠٠ بالة سنوياً.

٣ ـ توقعات زراعة القطن (٢٢٠) ، عام ١٨٦٣

لمسافة نصف الميل على ضفاف الأنهار والترع، سواء داخل بساتين النخيل أو في الحقول المكشوفة، من مصب شط العرب إلى ملتقى الفرات ودجلة، ولمسافة كبيرة على طول هذين النهرين صعوداً، تستطيع هذه المناطق انتاج القطن بالقليل من الجهد الذي يبذله الفلاحون، ودونما حدود. فحدوث المد في القنوات والمجاري المائية ينفي الحاجة إلى النفقات اللازمة لرفع المياه لري القطن. ويبدو أن المناخ يناسب النبات، وكذلك التربة خصبة بصورة عامة وقوية. والشجيرات القليلة التي زرعت هنا مؤخراً لم تجذب الانتباه الخاص.

والعقبات الحالية التي تحول دون اتساع زراعة القطن في هذه المنطقة هي: أولاً، عدم توافر الأمان بالنسبة إلى الملكية والمحاصيل، التي رغم عدم تأثيرها على القطن بوجه خاص، إلا أنها تقف حائلاً دون تقدم الزراعة بعامة، وتتسبب في خلو مساحات كبيرة من الأراضي من الزراعة. وحتى لو توافرت الرغبة لدى أصحاب الأموال للزراعة أو إقامة مشروع زراعي رأسمالي، فهم لا يكادون يفعلون ذلك بينما هناك احتمال أن يقوم العرب بتدمير زراعتهم، وأن ينتهز الحكام على اختلافهم، عرباً أو أتراكاً، فيفرضون عليهم الأتاوات على نحو ما فعل الأتراك هنا ـ ويزيدون من الضرائب المفروضة على الأرض. والعقبة الأخرى هي ضريبة الأراضي المختلفة الأسس، المتباينة الفئات، ومظالم القائمين عليها، وأعفاء القطن من كل تلك الضرائب ـ وقد علمت أن الحكومة تنوي القيام بذلك ـ قد يؤثر وحده على المزارعين والملاك الذين يحوزون الأراضي من «المعاف» أصلاً، قد لا تقدم تشجيعاً معيناً إلى القاعدة العريضة من حائزي الأراضي للإقبال على زراعته ممن تفرض على حيازتهم قدر معلوم على الجريب(٢٢١). فإذا كان في نية الحكومة أن ترعى زراعته، وترفع الرسوم المفروضة على القطن لفترة معينة، وتخفّض الضرائب على زراع القطن من هذه الفئة، اعتقد أنه يجب أن توجه الدعوة إلى شيخ المنتفق إلى المعاونة في هذه الجهود بتحريك الربع أو الثلث من إجمالي الإنتاج الذي يحق له الحصول عليه في حالة زراعة القطن، فلديه قدر كبير من الأراضي في هذه الولاية لا يزرع منها إلا أكثر الأجزاء خصوبة، وتزرع غلالاً وغيرها، ويخشى مستأجرو أرضه من زراعة الأراضي الأقل خصوبة حتى لا يؤدي محصول رديء به إلى التسّول. وعقبة أخرى تقف في طريق زراعة القطن تتمثل في عدم مبالاة الفلاحين والاتجاه العام لمعارضة المبتكرات من أي نوع كانت. وعلى كل يمكن التغلب على هذه العقبة الأخيرة لو اتضحت ربحية زراعته من خلال ما قد تقوم به الطبقة الأحسن حالاً من ملاّك الأراضي من تجربة زراعته.

ولا ريب أن توزيع بذور القطن الأمريكي والمصري على فقراء المزارعين وحائزي

(٢٢٠) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kemball to Bulwer, 22 April 1863,» (FO 195 / 752).

(٢٢١) أنظر: الفصل السابع، القسم ثالثاً، النص ٩ من هذا الكتاب.

الأراضي سيؤدي إلى إنتاج جيد، وكذلك ضمان حد أدنى للسعر يحقق بعض النفع، ولكنني أعتقد أن غياب الثقة في التزام الحكومة بعهودها قد يقلل من قيمة هذه الاجراءات ويجعلها عديمة النفع تماماً، سوى أن ضمان السعر وتقديم سلفات إلى المزارعين من مصدر يطمئنون إليه قد تؤكد التوسع في زراعة القطن، وقد تحقق الخير لهذه الولاية . . .

٤ ـ الزراعة في العراق[٢٢٢] عام ١٨٦٥

. . . من الإنتاج المبين أعلاه يمكن أن نتبين من تقرير نائب قنصل صاحبة الجلالة في البصرة أن التمور والقمح وحدهما يستحقان الذكر كسلعتين من سلع الصادرات، وصادرات الفول والقطن والذرة محدودة بدرجة بالغة واستثنائية. ولو نحينا جانباً صادرات القمح إلى موانىء البحر الأحمر التي تعدّ عملاً حكومياً خالصاً يرجع إلى عام ١٨٦٣، ويهدف إلى أن يحل محل امـدادات القمح التي تأتي من مصر إلى تلك الجهات، لوجدنا أن التجارة بهذه السلعة ذات طبيعة متقلبة، رغم تحسنها بشكل خاص نتيجة زيادة الطلب في بومباي عام ١٨٦٥ ـ ١٨٦٦ ووجهتهـا مقصورة بعامة على موانىء الخليج الفارسي وتصدّر منها كميات محدودة إلى جزر موريشيوس وبتافيا. وعندما يكون إنتاج الغلال وفيراً في جنوب فارس، فإن القمح الفارسي يرد إلى البصرة. فمصاريف النقل النهري جنوباً من السواد أصبحت الآن أعلى من كلفة النقل من بوشهر وغيرها من موانىء الساحل الشمالي للخليج. ونادراً ما تزرع الغلال في الأراضي الواقعة على شط العرب داخل الحدود التركية.

والأسعار في مناطق الزراعة تعتمد على النوعية والبعد عن المدينة أو المستودعات الوسيطة.

ويمكن اعتبار بغداد على دجلة، والحلة والسماوة وسوق الشيوخ على الفرات، مستودعات وسيطة لهذه السلعة.

وفي السنوات الخمس الأخيرة كان متوسط سعر القمح في بغداد ٤٠ قرشاً لكل ١٣$\frac{1}{2}$ رطلاً، والسعر الآن ٥٥ قرشاً.

ومتوسط سعر القمح في الحلة والسماوة وسوق الشيوخ في السنوات الخمس الأخيرة كان ٣٠ قرشاً لكل ١٣٤$\frac{1}{2}$ رطلاً، وهو الآن ٥٠ قرشاً.

ومتوسط كلفة النقل على دجلة ١٥٠ قرشاً للطغار زنة ٢٦٩٠ رطلاً ومتوسط كلفة النقل على الفرات للطغار ٢٠٠ قرش.

وقد توقفت تماماً منذ سنوات عمليات الابتزاز والأتاوات السابقة التي كانت تحصّل من المراكب في نقاط معينة على ضفاف النهرين.

---

(٢٢٢) Great Britain, Accounts and Papers 1869, vol. 67, «Report on Baghdad,» pp. 272 - 274.

وكل الغلال التي عددناها يمكن أن تزرع بكميات محدودة في كل أنحاء هذه الباشاوية. والشروط الوحيدة التي يجب توافرها هي مد الأراضي بالمياه وبوسائل الري. والأراضي المنخفضة ذات المستنقعات على ضفتي الفرات تنتج الأرزّ. وفي الحلّة وعلى طول المناطق المأهولة من العراق يزرع القمح والشعير والذرة الصفراء والأذرة، وكذلك في الأراضي الواقعة شرق دجلة حتى سفوح الجبال من أربيل إلى ديالة. وأسفل الكوت على ضفتي دجلة ليس هناك إلا زراعة قليلة أو لا توجد زراعة مطلقاً، حتى نصل إلى المستنقعات الواقعة فوق القرنة التي يسكنها عرب البو محمد الذين يزرعون الأرزّ بكميات كبيرة. والبلاد الواقعة أسفل القرنة إلى البحر على ضفتيّ شط العرب مخصصة تماماً لزراعة التمور. ولما كان التصدير محدوداً، فقد ارتبط انتاج الغلال بالضرورة بالاستهلاك المحلي، ولما كانت المواسم الرديئة نادرة الحدوث، فإن أسعار الغلال تحتفظ بمعدل متوازن سنة بعد أخرى. وهي تتأثر أساساً بالارتفاع غير الملائم لمياه الأنهار، أو الغرق، أو فترات الاضطراب غير العادية. وحالة السكان الاجتماعية، كما تصورها السلطة المميزة لقبائل العرب، وإسناد السلطة إلى الشيوخ غير المسؤولين وصراعاتهم الداخلية المستمرة، التي يزيد من خطورتها ضعف الادارة المحلية، وحالة فقدان الأمن العامة وما يترتب عليها من توقف القنوات الرئيسية للتجارة ـ كل ذلك من المعوقات التي تحول دون اتساع الزراعة. وتقديم معلومات تفصيلية عن شروط تقديم السلفات إلى الفلاحين لزراعة الأرض، وعلاقة الملاّك بالمستأجرين، والأحوال العامة للعمل الزراعي، يحتاج إلى مساحة أكبر كثيراً، وربما كان خارج إطار هذا التقرير، ولكن ربما حانت الفرصة الآن لاصلاح يتناول حالة الفلاحين المدنيين المنتشرة والمتفاقمة والتي تعد أسوأ سمات النظام الحالي. وأسلوب الزراعة في مختلف فروعها أسلوب بدائي للغاية. والأدوات الزراعية تقتصر على المحراث الذي يبلغ طول سلاحه ٨ بوصات، وهو يختلف عن المحراث الانكليزي في صغر سلاحه، وفي وجود مقبض له (دون ماسك) طوله ٥ أقدام، والمعـول ذي اليد الخشبية، وآلة تقطيع القش تتكون من محور مسلّح بشفرات مثبتة بعضها عكس البعض الآخر طولياً وتديرها عجلات تجرها البغال، وبدلاً من الدراس تدوس الأبقار القمح. واستخدام آلات الري التي تتلاءم مع نهر يراوح متوسط ارتفاع الماء وانخفاضه فيه بين ١٨ قدماً و٢٠، قد يؤدي إلى التخلص من طريقة رفع الماء بالزقاق التي تدور حول بكرة بواسطة الحبال التي تجرها الخيول والثيران صعوداً وهبوطاً لمنحدر خاص بذلك.

وفي الوقت الراهن، تقتصر الزراعة على المناطق المحيطة بالمدن والقرى الواقعة على الطرق التجارية الكبرى، والمناطق التي تروى بالترع ذات الاتساع المحدود. والمناطق الوسطى من الريف تحتلها قبائل البدو الكبيرة التي تعمل بالزراعة أبداً، كما يسكنها العرب نصف المستقرين الذين ينقلون مواقع زراعتهم سنوياً داخل حدود معينة ويزرعون الحبوب التي تكفي حاجتهم للاستهلاك. غير أن تركيا العربية في العصور القديمة كانت مقراً لحكم الامبراطوريات وأكثرها ازدهاراً، وإذا لاحظنا الآثار الموجودة في كل اتجاه على سطح الريف للترع المطمورة، فلا بد أن تكون هذه المناطق آنذاك عامرة بالسكان الكادحين. وان تربة

العراق الغرينية وطقسها المعتدل لم يطوعا فقط لزراعة المحاصيل الغنية للمناطق الحارة، وإنما طوّعا أيضاً لزراعة منتجات المناطق الشمالية. وكلما انتشر الأمن في ربوع البلاد، واقترن التشجيع على زراعة محاصيل أكثر قيمة من الغلال بالمزايا التي تعطى لمن يزرعون تلك المحاصيل، تكون النتيجة الطبيعية والتدريجية لانتشار الأمن توفير العرض الكافي من العمل بتحويل القبائل نصف المستقرة إلى مجتمعات مستقرة ومنتجة من الفلاحين.

القطن: رغم أن التربة والمناخ في بلاد العرب التركية مناسبة تماماً لزراعة القطن، لم تحدث زيادة كبيرة في الإنتاج نتيجة قيام الحرب الأهلية الأمريكية. والعرض من القطن ما زال غير كافٍ لتغطية الطلب المحلي، كما كانت عليه الحال من قبل. والبذور المحلية رديئة. ومن المؤسف أن المحاولات المختلفة التي بذلت خلال السنوات الخمس الماضية لإدخال البذور المصرية والأمريكية قد ووجهت بهجوم الجراد. وفي غياب التشجيع المباشر والقدوة (المضاربات الزراعية قاصرة على المشروعات الأجنبية)، وكذلك التخوف من الخسارة لانخفاض أسعار القطن في الأسواق الأوروبية، تعمل بصورة عامة ضد التوسع في زراعة القطن...

٥ ـ سد الهندية[٢٢٣] ١٨٨٨ ـ ١٨٩٠

... أتخذت ترعة الهندية هذا الاسم لأنها حُفرت على نفقة أميرة هندية زارت النجف ورأت قلة المياه هناك، وبمرور الزمن وسعت الترعة وزاد تدفق الماء فيها، وهي تأخذ مياهها من الفرات، وأصبحت تعرف باسم نهر الهندية، نسبة إلى الأميرة. وقد أدى ذلك إلى نقص المياه في فرع الحلة الأمر الذي ترتب عليه نتائج سلبية كثيرة وشكاوى من جانب سكان الحلّة. وحاول الولاة معالجة الموقف دون نجاح، ورغم كثرة ما تم انفاقه إلا أنه لم يأت بفائدة.

وأكثر ما يهتم به هذا الوالي (سري باشا) أن يكمل سد الهندية، وقد صرف معظم وقته في هذا وأبدى الكثير من العناية والهمة.

وقد أبرمت السفارة العثمانية في باريس عقداً مع المهندس شويندورفيه ومساعده ديو فيفان، وقد جاءا إلى بغداد بناء على طلب ولاية وزارتي المخصصات السلطانية والأشغال العامة. وكان عليهما أن يقوما بالمسح اللازم لإزالة العوائق من دجلة والفرات، ودراسة مشروع سد الهندية. وقد وصلا إلى بغداد في ١٩ أيلول/ سبتمبر ١٣٠٥ هـ (١٨٨٨)، ودرسا ما يتطلبه السد وأجريا مسحاً لمجرى الفرات وصلاحيته للملاحة قرب الهندية والحلة في مختلف الفصول، وعادا إلى بغداد، ورسما خريطة وأعدّا تقريراً قدّماه إلى الولاية التي بعثت بهما إلى وزارة الأشغال العامة.

---

(٢٢٣) نقلاً عن: عباس العزاوي، تاريخ العراق بين احتلالين، ٨ ج (بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، ١٩٣٥ ـ ١٩٥٦)، ج ٨، ص ٩٩ ـ ١٠٢.

وأصبح واضحاً أن المهندس تبيّن ضرورة إدخال تعديلات على الخطط التي وضعها المسيو غالان، المستشار الفني لوزارة الأشغال العامة، ومن ثم أصبح ضرورياً انتظار رد الوزارة. وفي جمادى الآخرة ١٣٠٧، غادر المهندس ومساعده بغداد براً لمسح الفرات ووصلا إلى مسكنة لدراسة ملاحة القوارب. وفحصا الصخور في النهر عند هيت، ثم عادا بطريق النهر إلى بغداد.

وجملة المصروفات منذ تشكيل لجنة سد الهندية حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بلغت ١,٧٣٣,٩٩٨ قرشاً و٣٣ بارة، وقد تم تدبيرها إما بأوامر صادرة من خزانة الولاية أو من خزانة السنية (ضياع السلطان) أو من ملّاك الأراضي. ولكن قلم الحسابات في الولاية لم يتحقق من توزيع هذه المصروفات، وعلى كل فالأشياء التي جلبت لا تقترب بأي حال من التعادل مع هذا المبلغ، ولذلك يجب أن تطلع الولاية دائماً على تفاصيل عاجلة جداً. وعلى ذلك اصدرت الولاية الأوامر المناسبة للجنة، طالبة ضرورة إدراج الأوامر والمصروفات في الحسابات الخاصة بها، وأن تكون البيانات واضحة في ما يتعلق بالمشتريات والمصروفات. وقد علم أن المصروفات التي أنفقتها الخزانة حتى نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ١٨٨٨ كانت ١,٣٥٠,٨٨٥ قرشاً و١٣ بارة، وما أنفقته السنية ٢٠٠,٦٦٥ قرشاً، وما أنفقه الملّاك ١٨٢,٤٤٤ قرشاً. وهذا يبيّن نشاط الوزير منذ تولي ولاية بغداد[٢٢٤].

وقضت أوامر وزارة الأشغال العامة بمتابعة العمل وفق التقرير الفني للمهندس المسيو شويندورفيه، الذي اتفق أساساً مع فكرة المسيو غالان، المستشار الفني، والاجراءات الضرورية الواجب اتخاذها لملافاة المزيد من المصروفات. وأعلنت أن العمليات المقبلة قد تتطلب ١٥,٣٠٠ ليرة تركية، وحتى الآن تم انفاق ١٥,١٨٠ ليرة تركية، وتم طلب إيضاحات أخرى، وجاء رد الوزير على النحو التالي:

ما تم انفاقة حتى الآن يبلغ ١,٩٢٢,٠٠٠ قرش، من بينها ٧٧٩,٥٣٩ قرشاً صرفت بمعرفة اللجنة الأولى أيام تقي الدين باشا، و١,١٤٢,٤٦١ قرشاً بمعرفة اللجنة الثانية في أيام مصطفى عاصم باشا. وقد صرف النظر عن العمل الذي قامت به اللجنة الأولى بعد وصول المسيو غالان، وتبددت المصروفات، فلم يقدم إلى اللجنة الثانية إلا مبلغ صغير تم ضمه إلى مصروفاتها. وخصصت نفقات اللجنة الثانية للحفر، وقاربين كبيرين وآخرين صغيرين للنقل، وبعض المعدات، يضاف إلى ذلك ٧٠,٠٠٠ قرش بقيت مستحقة للمقاولين الذين يقومون بأعمال الحفر والنقل...

وأعلن الوالي أنه سوف يحقق في الأمر وأعطى تقديرات مبدئية[٢٢٥] (وقد افتتح السد رسمياً في ١١ ربيع الأول ١٣٠٨/ ١٨٩٠).

---

(٢٢٤) جريدة الزوراء (العراق)، (٨ جمادى الثانية ١٣٠٧ هـ).
(٢٢٥) المصدر نفسه (٢٩ جمادى الآخرة ١٣٠٧ هـ)، ص ١٠٤.

٦ ـ تجارة التمور في البصرة(٢٢٦)، عام ١٨٩٧

. . . بدأ موسم التمور في البصرة في أوائل أيلول/ سبتمبر أو منتصفه، ويستمر من ستة أسابيع إلى ثمانية، وذلك تبعاً لتبكير المحصول أو تأخيره، وكان المحصول جاهزاً للتعبئة هذا العام في حوالى الوقت المعتاد، أي منتصف أيلول/ سبتمبر.

وعادة يتم تحديد السعر في اجتماع يضم المـزارعين والمشترين، ويُعقد هذا الاجتماع، أو المؤتمر، عادة بمجرد تجهيز التمور للتعبئة، ولكنه تأخر كثيراً هذا العام أملاً في التوصل إلى شروط أفضل مع أصحاب التمور، بإشعارهم أن المصدرين لا يتعجلون الأمور وأنهم ليسوا حريصين على الحصول على التمور بأسعار بالغة الارتفاع. غير أن صغار المشتغلين بالنقل البحري، وحتى بعض المصدرين الكبار، دفعوا أسعاراً عالية لتمورهم مدفوعين بالرغبة في ضمان الحصول على ما يحتاجون منه، ويبدأون في تعبئته. وكانت الأسعار الأولى التي طُلبت ٣٤٠ شامي(٢٢٧) (نحو ٢٠ جنيهاً) للهلاوي (أفضل أنواع التمر المعبأ)؛ و٢٨٠ شامي (نحو ١٦ جنيهاً و٩ شلنات) للخضراوي (الدرجة الثانية) و١٨٠ شامي (نحو ١٠ جنيهات و١٢ شلناً) للساير (الأقل جودة) وذلك للكرة زنة ٢٠٠٠ أقة(٢٢٨) (نحو ٥٠ حمل جمل). وعلى كل، فهذه الأسعار لا تمثل حد الزيادة لـ ٤٠٠، ٣٠٠، ٢٠٠ شامي في أسعار الأصناف الثلاثة على التوالي (نحو ٢٣ جنيهاً و١٠ شلنات، و١٧ جنيهاً و١٣ شلناً، و١١ جنيهاً و١٥ شلناً).

ويخشى أن تؤدي هذه الأسعار المرتفعة إلى الحاق الخسارة ببعض المشتغلين بالنقل البحري، لأنه يقال إن هناك كمية كبيرة من تمور العام الماضي لم يتم بيعها في لندن وغيرها. وللحفاظ على الأسعار عند مستوى يحول دون وقوع خسارة كبيرة، تم التفكير في إقامة اتحاد في لندن، ومن المعتقد أنه من دون إقامة مثل هذا الاتحاد (بين التجار) ستهبط الأسعار هبوطاً شديداً يجعل البيع لا نفع منه، نتيجة إغراق السوق بواردات التمور هذا العام. وتأخرت تعبئة التمور، وكذلك مغادرة البواخر حتى يتم تصريف مخزون العام الماضي الذي لم يتم بيعه بعد في لندن وأمريكا، وكذلك لتحقيق الغرض المشار إليه أعلاه، ولكن يبدو أن المشترين لم يتقدموا خطوة إلى الأمام لأن المخزون لم ينقص إلا قليلاً. . .

ويقال إن نوعية التمور هذا الموسم جيدة بصورة استثنائية، رغم أن الكمية أقل نوعاً ما من العام الماضي، بسبب ارتفاع الحرارة قرب مرحلة نضج المحصول مما تسبب في جفاف الثمار وسقوطها. وتأثرت بعض البساتين أيضاً بالآفات التي تسبب سقوط الثمار قبل نضجها. وقيل إنه قد تم شحن ٧٥٠ ألف صندوق من التمور من البصرة إلى لندن، ونيويورك، وغيرها من الأماكن. وقيل ان مسقط صدّرت ٦٠ ألف صندوق. وإلى جانب تصدير التمور في صناديق، يتم تصدير كمية كبيرة في سلال إلى الهند وتوابعها، وهي من التمور الأقل جودة بصورة عامة وتنقلها السفن الشراعية المحلية.

(٢٢٦) Great Britain. Accounts and Papers 1898, vol. 93, «Report by Forbes».

(٢٢٧) ١٧ شامي تعادل نحو جنيه استرليني واحد.

(٢٢٨) الأقة تعادل نحو رطلين و $\frac{3}{4}$ رطل (ليبرة) وزناً.

ويبدو أن معبئي التمور اضطروا ـ بدرجة أو بأخرى ـ إلى شحن أكبر عدد من الصناديق يمكنهم شحنه، ويتضح ذلك من أنه كان هناك عند بداية الموسم مليون من الصناديق الفارغة التي تم سداد ثمنها، وعجز صغار المشتغلين بالتعبئة عن أن يكونوا قادرين على حجز صناديق فارغة مسددة الثمن للموسم التالي، كما يتضح أيضاً من سداد سلفات كبيرة دفعت إلى المشتغلين بالتعبئة ساعدتهم على تعبئة تمور تزيد عن حدود قدرتهم المالية، ما كان باستطاعتهم تعبئتها لولا تلك السلفات، كذلك دفعت سلفات كبيرة للمزارعين عندما أصبحت تمورهم معدة للتعبئة. كما يجب ملاحظة أن المعبئين يتحملون أيضاً مبالغ ذات بال لإقامة أماكن التعبئة ، ومن المفترض أنهم يجعلونها متسعة بالقدر الذي يسمح بتعبئة أكبر كمية ممكنة من التمور بواسطة الأسعار الجيدة نسبياً التي تم الحصول عليها ثمناً للشحنات الأولى التي وصلت إلى لندن في العام الماضي، بينما يبدو أنهم قد نسوا أو تناسوا الكميات الكبيرة التي بقيت دون بيع من تمور العام الماضي. ولشدة رغبة بعض صغار المصدرين المحليين وحرصهم على الحصول على أكبر قدر ممكن من التمور يمكن الحصول عليه، شاركوا بمجوهرات زوجاتهم حتى في تعجّلهم الحصول على أكبر ربح ممكن. ولكن إذا نظرنا إلى حالة سوق التمور في لندن التي تأثرت بالوضع المشار إليه أعلاه، يبدو أنه لا مجال للشك في أن الكثيرين سوف يندمون على اندفاعهم ومضارباتهم غير الصائبة.

ويمكن القول بعامة أن زراعة النخيل في ولاية البصرة التركية قد ازداد باطراد منذ بدأت تعبئة التمور في صناديق للتصدير إلى المملكة المتحدة وأمريكا، وكان ذلك منذ نحو ١٥ عاماً. وفي عام ١٨٩٦، غرق قسم كبير من البلاد بفيضانات لم يسبق لها مثيل، قيل إنه تم تدمير مليون نخلة بسببها. ومن المعتقد أنه قد تم احلال أشجار نخيل جديدة محلها، ولكنها لا تزال تحتاج إلى ما بين ٦ سنوات و١٠ لكي تثمر تمراً من أي نوع. والأسعار العالية التي يحصل عليها الزراع نظير تمورهم، جعلت من بساتين النخيل أكثر الممتلكات قيمة؛ وتحظى زراعة النخيل بعناية كبيرة من جانب العرب، وكذلك بالاهتمام والتسميد والري، على عكس الحال بالنسبة إلى الأراضي التي نزرع محاصيل أخرى. . .

٧ ـ الري في العراق، عام ١٩٠٧ [٢٢٩] ترعة الصقلاوية

يبدو أن وجود ترعة الصقلاوية يرجع إلى الأزمنة القديمة. ووفقاً لإحدى الوثائق القديمة كانت تمثل الحدود الشمالية للجنة الأرضية للكلدانيين، وإلى جانب ذلك يعتقد أن الترعة كانت في وقت من الأوقات احد فروع الفرات، ويبيّن كل شيء أنه في عصر ما قبل التاريخ، عندما ملأت مياه الفيضانات وادي الفرات صنعت المجرى الواسع للصقلاوية ـ الذي يعبر بقاعاً من الطين الحامل للجبس ـ قبل المجرى الأكثر ضيقاً والأقل استقامة الذي

---

(٢٢٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From a Report from L. Cugnin, 12 October 1907, Baghdad,» (FO 195/2243).

يتركز فيه اليوم كل مجرى الفرات ـ أي أنه يمكن القول إن نهر الفرات كله كان يحتل أصلاً مجرى الصقلاوية وجرى صوب دجلة قرب بغداد.

ومهما يكن الأمر، فإن ترعة الصقلاوية حظيت من قبل بأهمية كبيرة من حيث تسهيلها الاتصال بين الإقليم الأوسط من دجلة والفرات، وقد يرجع المرء اختيار موقع مدينة بغداد إلى أهمية هذا الاتصال إذ يقع عند نقطة دخول هذه الترعة دجلة، ومياه هذه الترعة هي التي بعثت الحياة سريعاً في السهول الواقعة على الضفة اليمنى لدجلة قرب بغداد، وهي السهول التي كانت خصبة من قبل ولكنها الآن مجرد صحراء.

وفي وقت متأخر كعام ١٨٣٨، كانت هذه الترعة تؤدي مهمتها، وقيل ان باخرة عبرت هذه الترعة في ذلك الحين من دجلة إلى الفرات[٢٣٠]. ومن الممكن الظن أن مدخل الترعة أخذ في الاتساع شيئاً فشيئاً، وتوقفت السدود المقامة على جانبي المدخل عن التحكم في مياه النهر. ومن المؤكد أنه عند حدوث الفيضانات الكبيرة أصبح تفريغ الترعة على درجة بالغة الكبر، حتى كان السهل المحيط ببغداد يغرق تماماً، وعانت الأجزاء المنخفضة من المدينة الدمار بصورة ملحوظة. وبدلاً من علاج هذه الحال برفع مستوى السدود وتقويتها وانقاص اتساع مدخل الترعة إلى الحد الضروري، كانت الفكرة الوحيدة التي طرحت هي سدها، ونفّذ هذا القرار الغريب نحو عام ١٨٤٧ ـ ١٨٤٨ وتم تنفيذ العمل باستخدام حزم الأغصان، وفقاً للعادات المحلية: فتم رفع ضفاف الترعة فتنفست بغداد الصعداء، بعد ما لم تعد تخشى شيئاً من فيضانات الفرات.

وسرعان ما تبين عدم ملاءمة هذا الحل الجذري، فلم يعد هناك اتصال بين وادي دجلة ووادي الفرات، ولم تعد السهول والحدائق التي تقع على الضفة اليمنى تروى بالماء. وفي عام ١٨٦٩ كان هناك شعور بالرغبة في العودة بالأمور إلى حالتها القديمة، ولكن بدلاً من اختيار موقع رأس الترعة قرب الموقع القديم أو الموقع الذي كان مفضّلاً وهو أدنى قليلاً، اتبعت الفكرة المشؤومة التي رأت تحديد رأس الترعة على بعد ستة كيلومترات أعلى من موقع الرأس القديم في الاتجاه العام للوادي، في الجزء المقعر من الضفة، وزيادة على ذلك، في تربة مترسبة حديثاً وغير مناسبة تماماً. وأدى تجمع كل هذه الأحوال غير الملائمة إلى الفشل.

وفي البداية، فتحوا ترعة تغذية جديدة (ترعة القنانية في اتجاه ب. ب) ثم حاولوا بناء سدادة عرضها ثمانية أمتار دون أن يلقوا بالاً إلى مدى تماسك التربة التي قام عليها أساس هذه السدادة. وحسبما يقول شهود عيان، أدى استخدام المضخات لتسهيل عمل البنائين إلى رفع رمال مساوية لكمية الماء مما أثّر على الأرض التي يرتكز عليها البناء. وعندما وقع أول فيضان، وحتى قبل أن ينتهي البناء، اختفى كل شيء وابتلعته الرمال، وتحوّل اتساع الترعة التي فتحت بكامل اتساعها قبل اكتمال السدادة التي كانت ستحمي مدخلها والتي ابتلعها الماء، إلى ٨٠ متراً بدلاً من عشرة أمتار. غير أن تآكل مجرى الترعة أسفر عن ضفة متينة نوعاً

(٢٣٠) ملحوظة: الباخرة عبرت من الفرات إلى دجلة. (التوقيع ج. ر.).

ما في موقع أسفل رأس الترعة. وفي عام ١٨٧١، أقيمت سدادة جديدة بارتفاع ثمانية أمتار على هذا الأساس المتين، ولكن لم تتخذ الاحتياطات اللازمة لتدعيم الضفة الهشة المواجهة للسدادة، ولم يعمل شيء للحيلولة دون غرق السدادة والمداخل نفسها. وعند حدوث أول فيضان غطت المياه هذه الأعمال وأزيحت الضفتان كل منهما باتساع ٣٠ متراً أو ٤٠، بينما ظلت السدادة التعسة قائمة على قاعدتها وسط الترعة المتسعة دون انتظام.

ولما كان أصحاب المشروع لا يستطيعون فهم أسباب تلك الاخفاقات فإنهم لم يفكروا في غير إغلاق هذه الترعة الجديدة كما حدث من قبل. ولا شك أن صيحات سكان بغداد الذين كانوا ضحايا الغرق في كل حالة فشل، هي التي دفعتهم إلى اتخاذ هذا الاجراء المتطرف.

ولم يكن الحاجز الشرقي الذي أقيم لهذا الغرض على مدخل الترعة الجديدة عند النقطة (ح) مدعوماً بأكثر مما كان في الأعمال السابقة، برفع ضفتيه فوق مستوى الفيضان، ولم يستغرق النهر الذي يفيض في كل اتجاه وقتاً طويلاً لتقويض ممر جديد في اتجاه (د. دَ) وغمر الترعة وكأن شيئاً لم يكن. وأكملت فيضانات العام التالي تدمير الضفاف. وفي عام ١٨٧٩ لم يكن هناك أي أثر ملموس للأعمال التي تمّت فيما عدا ترعة القنانية، بفمها المفتوح باتساع ٨٠ متراً، التي يجد كل فيضان ممراً سهلاً عبرها ليحذّر أهالي بغداد. ولكي يوضع حد لهذه الحال، جرت محاولة لإيجاد مجرى جديد للفرات في اتجاه (هـ. هَـ)[٢٣١]، ولسد النهر تماماً عند (و) باتساع ١٥٠ متراً. وكانت هذه العملية فائقة الصعوبة لأن المجرى الجديد للنهر (هـ. هَـ) حُفر باتساع أربعة أمتار فقط وعمق متر واحد فقط أسفل مستوى الماء المنخفض. ولحسن الحظ ومن أجل نجاح المشروع كانت التربة رخوة، وكان بالإمكان توسيع المجرى الجديد مع تقدم عملية إقامة القناطر. وتم تنفيذ هذه القناطر بحزم الأغصان وفقاً للطريقة الشائعة لإقامة «القناطر المتحركة» بدلاً من استخدام البردي والقش اللذين لا يتوافران في تلك الجهات. واستخدمت أغصان شجر الطرفاء لبناء الحزم وأغصان الأشجار الشوكية «الاسترلاجا» وشجر السنط لحشو الحزمة من الداخل، وأطلق على الحزمة اسم «السجق» والسجق الذي صنع بهذه الطريقة كان طول الواحدة منه لا يقل عن خمسين متراً وقطرها ثلاثة أمتار ونصف المتر، وقد استخدم مئات الرجال لعملها وتحريكها (إلى مواقعها). وعند لحظة إغلاق السد كان سقوط الماء من أعلى المجرى شديداً حتى أن الضوضاء الناجمة عن سقوطه كانت تسمع على بعد أكثر من عشرة كيلومترات وعندما أُغلق السد بالفعل، كان من الممكن رؤية حفرة أعمق من ١٥ متراً حفرت على الجانب المنخفض من المجرى المسدود للنهر. ولا شك أن طول «السجق» والمقاومة الكبيرة الناتجة عن هذه الطريقة لصنع الحزم قد ساهمت في نجاح العمل الذي تم في مثل هذه الظروف غير المؤاتية. ومن أجل توفير قدر أكبر من الأمان، أقيم سد آخر وراء سد حزم الأغصان، من التراب فوق مستوى الفيضان عند

---

(٢٣١) واضح أن هذه الرموز التي ترجمناها إلى العربية تشير إلى مواقع على خريطة كانت مرفقة بالتقرير غير أنها لم تنشر في الكتاب مع النص. (المعرّب)

النقطة (ز)، كما أقيم سد آخر مماثل عند (زَ) وأقيم بين الاثنين سد، ثم سدان مماثلان قاما بوصلهما أحدهما بالآخر وبالسدود التي أقامها الفلاحون لحماية حقولهم من الغرق. وأخيراً زيادة في الحرص، تم إغلاق ترعة القنانية بسد ثالث من التراب عند (زً)، وهذا السد ـ كان مثل السدود الأخرى ـ يتصل بسدود أعلى من منسوب الفيضان وبسدود الفلاحين. وقد قدرت كلفة هذا السد من حزم أغصان الشجر بثمانية عشر ألفاً من الليرات التركية، وكلفة السدود الترابية بستة آلاف ليرة تركية، والسدود التي تصل بينهما بثلاثة آلاف ليرة تركية، أي أن المبلغ الإجمالي هو ٣٧ ألف ليرة تركية (هكذا في الأصل) أو نحو ٨٥٠ ألف فرنك. فإذا أضفنا إلى هذه المبالغ ما تم انفاقه من قبل منذ فتح ترعة القنانية، لا نجد مجالاً للشك في أن ما تم انفاقه يصل إلى المليون ونصف المليون فرنك.

وفي بداية هذا العام (١٩٠٧) حطمت السدود، وتكونت ترعة جديدة قرب القنانية، وفي وقت قصير كانت الفتحة باتساع ٢٠٠ متر وعمق المياه المنخفضة فيها ٣ أمتار، وهذه هي الفتحة التي يحاولون الآن إغلاقها بسد من حزم الأغصان.

ومن المرغوب فيه إقامة خدمة ملاحية على نهر الفرات، وسوف تصبح إعادة إقامة اتصال بين النهرين بواسطة ترعة الصقلاوية من الضرورات الملّحة. وهناك إحساس كبير بفائدة هذا الاتصال، حتى أنه خلال هذا العام استفاد منها عدد كبير من المراكب في نقل الحجر الجيري والقار من هيت إلى بغداد. وهذه الترعة سوف تجعل بالإمكان إقامة خط ملاحي بخاري يربط بغداد بمسكنة على الفرات، التي تقع على بعد ٩٠ كيلومتراً من حلب، ولا شك أن الركاب والبضائع سوف يستخدمون دائماً هذا الممر المائي للوصول من بغداد إلى استانبول، ومن ثم تصبح طريقاً مهماً.

وطول الترعة ٧٥ كيلومتراً من قرية الصقلاوية حتى جسر خور قرب دجلة، وقد قيس منسوبها قديماً فأعطى فرقاً بين الطرفين مقداره تسعة أمتار، ومن ثم تنحدر الترعة بنسبة ١٢, ٠ من المتر في كل كيلومتر. وقد يكون كافياً في البداية أن تقام قنطرة ينظّمها سد عند مدخل مياه الصقلاوية، لإعادة إقامة الاتصالات على مر الفصول كلها. ولما كان تدفق مياه الفرات بالغ الانتظام ولا يحدث فيه فيضان مفاجىء، فبالإمكان استخدام بوابات تحكّم، ونتيجة لذلك يمكن فتح السد وغلقه دون استخدام وسائل ميكانيكية. وعرض القناطر يجب أن يكون عشرين متراً وعرض السد ثمانية أمتار، على أن يكون طوله المتوافر حالياً ٥٠ متراً. وقد يتكلف انشاؤه نصف مليون فرنك، يجب أن يضاف إليها ١٠٠ ألف فرنك كلفة تقوية السدود الحالية.

وليس ثمة شك في أن الدخل الذي سوف يتحقق نتيجة عبور القناطر، واستخدام الأراضي التي يمكن أن ترويها هذه الترعة يعوض بنسبة كبيرة رأس المال الذي ينفق على بنائها.

ووضع خريطة كنتورية تغطي منطقة واسعة قد يكون ضرورياً لبيان مساحة الأراضي التي تروى بهذه الترعة.

٨ ـ مشروعات الري، عام ١٩١١[٢٣٢]

من القنصل العام لوريمر إلى السرج. لوثر

(رقم ١٤ خاص جداً) بغداد، ٣١ آذار/ مارس ١٩١١

صاحب السعادة،

يوشك السر وليام ولكوكس الآن أن يقدم إلى الحكومة التركية مجموعة من مشروعات الري في العراق في صورتها النهائية، في توافق مع السمة الطيبة والخاصة لعلاقتنا، في المحل الأول، وقد سلّمني مقدماً جدولاً بالنتائج المالية، يبين ما يأمل تحقيقه إذا ما تم الأخذ بهذه المقترحات. وأتردد في أن أنقل إلى سعادتكم نسخة من هذه الوثيقة المهمة التي أُعدت بشكل واضح حتى أنها لا تبدو في حاجة إلى شرح أو تعليق من جانبي. (الجدول ٢٩ ـ ١).

ولكنني سوف أقدم ملاحظة هي أن السر وليام ولكوكس، عند تحديده كلفة المشروعات، لم يضف ـ كما أبلغني ـ ٣٣ بالمائة فقط إلى المصروفات التقديرية على نحو ما هو معمول به في مصر، ولكنه ضاعف النتيجة التي توصل إليها، وأن الهامش الهائل الذي يبلغ ١٦٦ بالمائة يسمح بتغطية أسعار الفائدة خلال تشييد الأعمال وتنمية البلاد.

والمصروفات المبينة في الخانة الثانية من الجدول (كلفة أعمال الري) هي تلك التي يحتمل أن تتحملها الحكومة نفسها، على نحو ما يحدث في الهند.

والمصروفات المبينة في الخانة الثالثة من الجدول (كلفة الأعمال الزراعية) هي تلك التي تتعلق بتسوية مستويات الحقول، وبناء قنوات توزيع المياه، واقتلاع الحشائش، وغيرها، وهذه المصروفات الثانوية يمكن أن يتحملها المالك أو شاغل الأرض، أو تتولاها شركة التنمية، أو البنك الزراعي أو أي هيئة مماثلة، أو ينفذ جانب منها بطريقة والجانب الآخر بأخرى.

والأرباح الخاصة بالمقاولات محسوبة بنسبة صافي الربع للكلفة الاجمالية لأعمال الري والأعمال الزراعية وهي ٢٤,٩ بالمائة. وأرباح الحكومة حسبت بنسبة العشور بعد حسم نفقات الصيانة من كلفة أعمال الري، وهي ٩ بالمائة. وإضافة إلى الكسب المباشر من مصروفات أعمال الري، فإن الحكومة سوف تستفيد من زيادة رسوم الواردات وكل مصادر الايرادات الأخرى التي تصاحب زيادة ثروة الأهالي.

٣٠ آذار/ مارس ١٩١١. لوريمر

---

(٢٣٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Lowther to Grey, 2 May 1911,» (FO 424 / 227)

جدول رقم (٥ - ١٦)
بيان بالنتائج المالية

اسم النظام (١)	تكلفة أعمال الري (٢)	تكلفة الأعمال الزراعية (٣)	اجمالي تكلفة أعمال الري والأعمال الزراعية (٤)	المساحة الخاضعة (٥)	صافي الربع سنوياً (٦)	نسبة الغلة ٦ إلى الغلة ٤ (٧)	قيمة العشور سنوياً (٨)	تكلفة الصيانة سنوياً (٩)	العشور دون خصم تكلفة الصيانة سنوياً (١٠)	نسبة الغلة ١٠ إلى الغلة ٢٠ (١١)	قيمة الأرض في ١٤ عاماً (١٢)
	ليرة تركية	ليرة تركية	ليرة تركية	هكتار	ليرة تركية	بالمائة	ليرة تركية	ليرة تركية	ليرة تركية	بالمائة	ليرة تركية
الفلوجة الهندية	٥,٠٨٤,٥٨٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	١٠,٥٨٤,٥٨٠	٥٥٠,٠٠٠	٣,٠٨٠,٠٠٠	٣٠,-	٧٧٠,٠٠٠	١٦٥,٠٠٠	٦٠٥,٠٠٠	١١,٩	٤٢,٩٠٠,٠٠٠
هاي	٢,٧٥٧,٩٨٠	٢,٥٠٠,٠٠٠	٥,٢٥٧,٩٨٠	٢٥٠,٠٠٠	١,٤٠٠,٠٠٠	٢٦,٧	٣٥٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠	٢٧٥,٠٠٠	١٠,-	١٩,٥٠٠,٠٠٠
البصرة	١,٩٩٦,٩٦٠	٩٠٠,٠٠٠	٢,٨٩٦,٩٦٠	٩١,٠٠٠	٥٠٤,٠٠٠	١٧,٤	١٢٦,٠٠٠	٢٧,٠٠٠	٩٩,٠٠٠	٥,-	٧,٠٢٠,٠٠٠
زيادة فيض الفرات	٤٢٥,٠٠٠	٢٥٠,٠٠٠	٦٧٥,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٢٨٠,٠٠٠	٤١,٤	٧٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	٤٠,٠٠٠	٩,٤	٣,٩٠٠,٠٠٠
بلد	٢,١١٨,٢٤٠	١,٧٠٠,٠٠٠	٣,٨١٨,٢٤٠	١٧٠,٠٠٠	٩٥٢,٠٠٠	٢٤,٩	٢٣٨,٠٠٠	٥١,٠٠٠	١٨٧,٠٠٠	٨,٨	١٣,٢٦٠,٠٠٠
النهروان	١,٨١٧,١٢٠	٢,٠٠٠,٠٠٠	٣,٨١٧,١٢٠	٢٠٠,٠٠٠	٤٨٠,٠٠٠	١٢,٥	١٢٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠	٣,٣	٦,٦٠٠,٠٠٠
مؤخرة شرق دجلة	١,٠٠٦,٧٦٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٦,٧٦٠	١٠٠,٠٠٠	٥٦٠,٠٠٠	٢٨,-	١٤٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠	١١٠,٠٠٠	١٠,٩	٧,٨٠٠,٠٠٠
الملاحة	٤٨,٣٨٠	—	٤٨,٣٨٠	—	—	—	—	٥,٠٠٠	—	—	—
الاجمالي	١٥,٢٥٥,٠٢٠	١٣,٨٥٠,٠٠٠	٢٩,١٠٥,٠٢٠	١,٤١٠,٠٠٠	٧,٢٥٦,٠٠٠	٢٤,٩	١,٨١٤,٠٠٠	٤٤٣,٠٠٠	١,٣٧١,٠٠٠	٩,-	١٠٠,٩٨٠,٠٠٠

ملاحظة: صافي الربع هو الربع بعد حسم العشور منه.

٩ ـ مشروعات الري في العراق، عام ١٩١٤[٢٣٣]

جدول رقم (٥ ـ ١٧)

ري الرافدين: مشروع السر وليام كوكس

رقم الفقرة في تقرير السير وليام كوكس	الأعمال المتضمنة	تقدير السير وليام كوكس	
	أعمال في متناول اليد فعلاً	ليرة تركية	ليرة تركية
٨	أعمال قنطرة الهندية بما فيها أعمال فرع الحلة	٦٦٩,٤٨٠	٦٦٩,٤٨٠
	أعمال تفيد التقارير بأنها سوف تقضى في ١٩١٤		
٩	منفذ الحبّانية	٧٩١,٠٠٠	
١٠	سد على طول الضفة اليمنى لدجلة، منظم الصقلاوية، سدة بغداد، وغيرها	٢١٤,٩٤٠	
١١	قنطرة الفلوجة، تحويل تهديد الفرات وغيرها	٧١١,٦٢٠	
١٢	نظام الترع يمين دجلة، بما فيها منظم الصقلاوية الأدنى والأعلى، وسد عكار كوف، يمين دجلة، ملحة السفلى، ترعتي هرية والبغيلة، والجسور وغيرها	١٨٨٩,٤٨٠	
١٣	نظام ترع يسار الفرات، بما فيها ترع يسار الفرات أبو غريب، يمين أبو غريب ديسار أبو غريب وفوق ملجة، وكوثا، اسكندرية، المحمودية الرضوانية، واللطيفة، وبابل	١,١٩٢,٦٦٠	
١٤	مصارف عكار كوف من ١ ـ ١٠، المنظمات والجسور وغيرها	٥٥٤,٢٢٠	
	أعمال جانبية على فرع الهندية		
١٩	ترعتان، منظمات وغيرها	٦٧,٩٤٠	
		٥,٤٢١,٨٦٠	
	ما عدا الفقرة ١٢ ـ نظام ترع يمين دجلة اسفل الكيلومتر ٦٩	١,٠٠٦,٧٦٠	٤,٤١٥,١٠٠
١٢	نظام قنوات يمين دجلة أسفل الكيلومتر ٦٩		١,٠٠٦,٧٦٠
	أعمال أخرى		
١٦	ملاحة دجلة، بما فيها جالا، المجرى الكبير، وقناطر مجيرة	٤٨,٣٨٠	
١٧	قناطر الكوت ونظام هاي بما فيه قناطر الكوت وتحويلة دجلة وتحويلة فرع هاي، ومنفذ هاي والمصارف والترع وغيرها	٢,٧٥٧,٩٨٠	
١٨	نظام البصرة بما فيه قناطر البصرة، وإصلاح الضفة القديمة للفرات والترع والمصارف	١,٩٩٦,٩٦٠	
٢٠	قناطر بلد، بما فيها القناطر عند بلد، وسدة عاشق، وتحويلة دجلة، ومنفذ دجيل، والترع، والمصارف وغيرها	٢,١١٨,٢٤٠	
٢١	ري النهروان، بما فيها تحويلة ديالة، ترعة النهروان السفلى، والترع الأخرى وغيرها	١,١٨٧,١٢٠	
صفحة ٥٢	زيادة فيض الفرات	٤٢٥,٠٠٠	٩,١٦٣,٦٨٠
	المجموع الإجمالي		١٥,٢٥٥,٠٢٠

(٢٣٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Communication by Messrs. Pearson, 31 January 1914.» (FO 424 / 251).

١٠ ـ الإنتاج الزراعي واحتمالاته، عام ١٩١٩ (٢٣٤)

بينما يتميز دجلة بمجرى محدد بشكل واضح، يروي السهول الواقعة على جانبيه من خلال فروع كبيرة مثل المجيرية والجهالة، ومشارة والمجرى الكبير، وبطيرة ودجيلة، وعدد لا حصر له من الجداول الصغيرة. هذه الفروع تنحني انحناء حاداً نحو الجنوب بعد أن تخرج من دجلة، وتجري موازية له غالباً منقسمة إلى فروع أصغر، حتى تلتئم مياه ذيولها في الأهوار الكبرى التي تشكل حاجزاً من الأراضي المزروعة والصحراء. والأهوار الواقعة إلى الشرق توسعها السيول القادمة من الجبال الفارسية. وقد أدى الطمي الذي يترسب سنوياً خلال الفيضانات إلى رفع دجلة وفروعه فوق مستوى الريف المحيط به، ولذلك هناك نزول تدريجي من حدود الأنهار والترع إلى أسفل حيث الأهوار. والهضبة الوسطى التي أقامها دجلة وفروعه الرئيسية لا تروي إلا وقت بلوغ الفيضان ذروته أو آخر الربيع، وهي دائمة الجفاف خلال الطقس البارد.

والمنحدرات الوسطى لا تروى خلال معظم الربيع والصيف بينما تغطي المياه الأراضي المنخفضة عند ذيول القنوات بصفة دائمة. وهكذا هناك حول كل قناة منحدرات مدرّجة، العليا منها تناسب زراعة الشعير والقمح، والتي تليها تناسب الذرة الصفراء بعد انحسار الفيضان، وأكثر المنحدرات انخفاضاً يصلح للأرزّ. وأراضي زراعة الأرزّ تنقسم مرة أخرى إلى درجتين: الأعلى والتي يتم التحكم في ريها بالماء خلال موسم الأرزّ، ولكنها ليست دائماً مغطاة بالماء. والأراضي المنخفضة التي يغطيها دائماً قدر معلوم من الماء. وفي الأراضي الأعلى تنثر بذور الأرزّ عند زراعته، وفي الأراضي المنخفضة يزرع بنظام الشتلات. ودون أراضي الأرزّ المنخفضة تقع المستنقعات غير المستصلحة المليئة بالبوص. وتمتد المستنقعات بكميات المياه القادمة من دجلة وقنواته، ومن ثم لا بد من احاطتها بنظام من جسور السدات المرتفعة كي لا تفيض على حزام الأرض الزراعية الضيق نسبياً من حولها. وعندما تنكمش هذه المستنقعات بعد فيضانات الصيف يزرع محصول جيد من الذرة الصفراء في الأرض الرطبة التي ينحسر عنها الماء. فلا يمكن زراعة الأرزّ فيها لأن مياهها لا تحمل كمية كافية من الغرين، وهذه هي الفكرة الشائعة محلياً على الأقل. ويلحق بالزراعة المزيد من التلف إذا كسرت الجسور عند ارتفاع الفيضان. وتنقسم القبائل إلى زراع القمح والشعير والذرة الصفراء، وزراع الأرزّ.

وتقع مزارع النخيل التي تحتاج إلى ري منتظم على طول ضفتي شط العرب وعلى طول الفرات من النصيرية إلى القرنة، والخريطة المرفقة تبيّن توزيع مناطق إنتاج الغلال.

ـ والمنتجات الرئيسية للولاية هي: التمور، والأرزّ، والقمح، والشعير، والذرة الصفراء، والبطيخ، والخضر، والفواكه. وحتى الآن، تشكل التمور أكثر عناصر الصادرات

---

(٢٣٤) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «The Prospects of British Trade in Mesopotamia and the Persian Gulf, 1919.» (FO 371 / 4152).

قيمة، وربما كانت المادة الغذائية الأساسية في البلاد. والايراد السنوي الذي يتم تحقيقه بالفعل في مناطق التمور في ظل الظروف الراهنة يبلغ تقريباً نحو ١٢ لاخ (١,٢ مليون روبية) وقد يضاف إليها ثلاثة لاخات أخرى تجمع في سوق الشيوخ في ظل ظروف أكثر استقراراً. ولعل مراجعة حالة الاستقرار الراهنة تساعد على زيادة ايرادات التمور إلى ٢٠ لاخ، وعلى فرض أن ذلك يمثل خمس المتوسط الإجمالي لقيمة محصول التمور، فإن القيمة الإجمالية للمحصول قد تقدّر بكرور واحد(٢٣٥) من الروبيات في السنة. وإذا كان متوسط سعر بيع التمور خمس روبيات للمند(٢٣٦) البصري، فإن إجمالي وزن التمور قد يكون مليوني مند، ويعد نصف هذا الإنتاج متاحاً للتصدير والباقي يستهلك محلياً. وفي البلاد المحيطة بجنوب العراق. وإذا أخذنا بالضريبة السنوية وقدرها نحو روبية واحدة على كل خمس نخلات، فلا بد أن يكون هناك عشرة ملايين شجرة نخيل في جنوب العراق أو نحو ١٠٠ ألف إكر أو أكثر مزروعة بالنخيل، التي تنتج ربع مند في المتوسط للشجرة الواحدة، أي أن انتاجها الإجمالي نحو ٢,٥٠٠,٠٠٠ مند...

ـ الأرزّ هو أكثر المحاصيل أهمية بعد التمور في جنوب العراق. والمراكز الرئيسية لإنتاج الأرز هي المناطق الجنوبية من العمارة على مخارج القنوات الكبرى على ضفتي دجلة، وسوق الشيوخ عند المنطقة التي يفرغ فيها الفرات مياهه في هور الحمّار وهور صناف. ورغم أن الأرزّ يزرع أصلاً للاستهلاك المحلي، إلا أن صادراته تتزايد، وتم شحن ٦٧ ألف طن من البصرة عام ١٩١٢، ولكن التذبذب في مورد المياه يؤثر على محصول الأرز تأثيراً خطيراً. ومن الصعوبة بمكان وضع تقدير دقيق للمساحة المزروعة أرزّاً حتى يتم إجراء مسح منتظم. والنظام التركي الخاص بفرض مبلغ إجمالي على الأراضي المزروعة شعيراً وأرزّاً يجعل من الصعب تحديد نصيب كل محصول من المساحة المزروعة. كما أن إسقاط إكر من الأرزّ أو الشعير من الحساب لا يُعرف، والأهالي أنفسهم لديهم أفكار غامضة عن وحدات القياس وغلة المحصول، والتقديرات المقدمة منهم تبين أن غلّة الإكر من الأرزّ تبلغ ٤ أطنان، ومن الشعير طنين. وعلى أي حال، غلة الأرزّ كثيفة جداً والقبائل التي تزرع الأرزّ هي أكثر القبائل ثراء بكل المعايير. والتقدير العام لمساحة الأراضي المزروعة أرزّاً والذي يحدد على أساس الضرائب المفروضة تحت الحكم التركي هو مائة ألف إكر في ولاية البصرة، تغل نحو ١٩٥ ألف طن، وعلى كل، يجب أن تأخذ هذا القدير بحذر شديد. والطلب على الأرزّ يميل إلى الزيادة، وصادراته قد تمثل عنصراً متزايد القيمة في صادرات البصرة.

ـ إجمالي المساحة المزروعة قمحاً وذرة صفراء في ولاية البصرة ربما قُدرت بخمسين ألف إكر، ثلاثة أخماسها على الأقل تزرع ذرة صفراء، والأخيرة تنمو غالباً على ضفاف النهر

(٢٣٥) الكرور = عشرة ملايين روبية. (المعرب)
(٢٣٦) المند = وحدة وزن هندية تعادل ٨٢,٢٨ رطلاً إنكليزياً (باوند). (المعرّب)

في الأراضي التي تنحسر عنها مياه الفيضان في وقت مبكر بدرجة كافية لبذر الأرض بينما يزرع القمح في كل من الأراضي التي ينحسر عنها الماء وتجف بدرجة كافية تسمح بالزراعة قبل سقوط المطر، والتي تظل بمنأى عن الفيضان وقتاً طويلاً بدرجة تكفي للحصاد. كما يزرع تحت أشجار النخيل على طول ضفاف الفرات وشط العرب. والقسط الأكبر من القمح الذي يصدّر من البصرة جاء من وراء حدود الولاية، ويمكن القول إن تجارة القمح تتركز بصفة أساسية في أيدي بيوت بغداد التجارية. فمنافسة الأرزّ والتمور وعدم الاطمئنان إلى الري بالقنوات، وندرة المطر عملت جميعاً ضد التوسع في زراعة القمح في ولاية البصرة، رغم أنه إذا تم توفير الري مرة أخرى لمناطق التبت والدويرج على النحو المقترح فيما بعد، لنتج عن ذلك زيادة كبيرة في المحصول. ويمكن أن تفترض أن نحو ٢٠ ألف إكر كانت تزرع قمحاً في ولاية البصرة قبل الحرب، وربما كانت مساحة زراعة الشعير ٧٠ ألفاً، ومساحة زراعة الذرة الصفراء ٣٠ ألفاً، والخضر ٢٠ ألفاً، والمساحة الإجمالية للزراعة ٣٤٩ ألف اكر. وجملة القول، إن القمح لم يكن من النوع الجيد، وكان يستخدم أساساً في الخلط مع نوع آخر من القمح. أما الشعير فكان أجود نوعاً، غير أن سمعته في السوق عانت كثيراً من ارتفاع نسبة الشوائب التي يضيفها الفلاحون إليه عمداً. وقد أعاق صادرات الغلال حقيقة أنه نتيجة انخفاض منسوب المياه في دجلة ونهر هاي في الصيف والخريف، لا يمكن جلب الكثير من المحصول الذي يحصد حديثاً إلى البصرة بالمراكب المحلية إلا في الربيع التالي. وسوء التخزين خلال شهر الخريف يعد مسؤولاً عن اتلاف الغلال، مما أكسبها سمعة سيئة في الأسواق الأوروبية. وقد تناول المستر لويد في تقريره وصفاً لقدرات انتاج الغلال في أعالي العراق، ولم يستطع المفوضون الحصول على أي معلومات جديدة حول الموضوع . . .

- ويمكن تحسين أسلوب زراعة محاصيل الربيع، الشعير والقمح، تحسيناً ملحوظاً. فهناك القليل جداً من أعمال الحراثة فقط، والأرض لا تشق جيداً ولا تقلّب التربة أبداً ولا تعرّض للشمس والهواء لأي مدى زمني، رغم أن ذلك عامل مهم من عوامل خصوبة التربة، أضف إلى ذلك أن عادة انتظار أول سقوط للأمطار قبل البدء بالزراعة ينتج عنها بذر الحب في وقت متأخر عن الزمن المحدد، وبذلك يفقد النبات فرصة الاستفادة من الأمطار الأولى، وغالباً يزرع القمح والشعير في وقت متأخر حتى أول آذار/ مارس. وإذا تم الحرث والبذر دون كلل حتى الأسبوع الثالث من تشرين الأول/ أكتوبر، مثلاً، فإن البذور تبدأ في الانبات فور سقوط الأمطار الأولى. والسبب في عدم التصرف على هذا النحو في كثير من الأماكن قد يرجع إلى عدم كفاية السكان لرعاية كل من محصول الأرزّ ومحاصيل الربيع. وتنتقل القبائل التي تزرع القمح والشعير إلى حقول الأرز ومعها ماشيتها وقت الحصاد، وتقوم بجني المحصول ودراسه ثم تتجه مع ماشيتها لحرث الأرض لمحصول الربيع. ومن ثم، حتى يتم جني ودراس محصول الأرزّ الذي ينتهي حوالى نهاية كانون الأول/ ديسمبر، لا تتوافر الوسائل اللازمة لإعداد أراضي القمح والشعير. وإذا كان بالوسع استخدام المحاريث الآلية، يمكن أن يتم تقليب التربة في وقت مبكر من الموسم، وبذلك تزيد خصوبتها. وتصبح جاهزة

للزراعة مع زخات المطر الأولى، وربما أدى ذلك إلى كسب أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من الطقس البارد. ومن أجل تحسين طرق الزراعة الحالية بوجه عام هنـاك حاجة ماسة إلى إقامة مصلحة للزراعة. فالأرزّ الذي يزرع رديء النوع ولا تتم زراعة أكثر من محصول واحد في السنة. وقد تؤدي التجارب إلى نتائج قيّمة في ما يتصل بالكثير من المحاصيل الأخرى الملائمة للعراق. ومن بين المتطلبات الأولى للبلاد التوصل إلى نظام للتخلص من الأملاح التي تتركز في مناطق كثيرة والتي تحوّل الأراضي الزراعية إلى أراضٍ مجدبة. ويجب أن تولي مصلحة الزراعة هذا الأمر القدر اللازم من الدراسة.

ـ وفي المحل الثاني، عانت الزراعة كثيراً حتى الآن من عدم تأكيد حيازة الفلاحين للأرض. ففي ظل الأحوال السابقة كان الشيوخ يحصلون على الأرض من الدولة بصفة إيجار لمدة لا تزيد على خمس سنوات، بينما كان الذين يخضعون لهم عادة مستأجرين بمحض إرادتهم واستغلوا استغلالاً سيئاً. حتى أن كل المتصلين بالأرض أخذوا ما يقدرون عليه منها ولم يضيفوا إليها شيئاً. وكانت هناك سلسلة متصلة من القيم العالية والإسمية والايجارات والمتأخرات والاتاوات من الشيخ حتى أقل فلاح. وعندها لا يمكث المستأجرون أكثر من عام واحد في مكان واحد. ليس هناك نظام معيّن لإراحة الأرض، فالأرض تزرع بطريقة سيئة، ولا يزرع فيها أشجار ولا يسمح حتى للأشجار البرية أن تنمو فيها. وهذه المعلومات العامة لا تنسحب، على أي حال، على الأشرطة الضيقة من بساتين النخيل والحدائق قرب المدن.

ـ ويمكن تحسين طريقة تمويل محاصيل الغلال وزراعتها تحسيناً كبيراً، والقسط الأكبر من مشتريات الغلال المتجهة للتصدير يتم في البصرة، ولكن بعد الحرب قد تسمح الظروف للبيوت التجارية البريطانية بشراء الغلال من مواقع انتاجها، والقيام بعمليات تنظيفها وتعبئتها ... إلخ، قرب تلك المراكز. ويجب أن تتجه الجهود نحو تحسين نوعية المحاصيل التي تزرع، وتحريم خلط الغلال بالشوائب.

ـ ولكن آمالنا الكبيرة التي نعلقها على مستقبل العراق تقوم على أساس إمكاناته المتاحة كبلد منتج للقطن. وحتى الآن، يزرع القمح بصفة رئيسية في السهول التي تروى بالقنوات الصغيرة التي تشكل نهر ديالة في سنجق خراسان وولاية بغداد. والمساحة التقريبية للمحصول تقدر بما يراوح بين ٥٠٠ إلى ألف إكر في حقول صغيرة. كما كان القطن يزرع أيضاً في عنّة على الفرات. ويذكر المستر لويد أن قطن العراق قصير التيلة ولكن تيلته على درجة جيدة من القوة، ونتائجه تكشف عن غياب الطرق الملائمة للزراعة. وقد بذل أحد اليهود قرب بغداد محاولة لإدخال أنواع أخرى من القطن من مصر والهند، ولكن التجربة منيت بالفشل لأن المزارعين كانوا غير قادرين أو غير راغبين في زراعة النبات بالطريقة التي تسمح بإنتاجه على نطاق واسع...

ـ ولا شك أن المستقبل الزراعي للعراق يعتمد تماماً على ثلاثة شروط:

أ ـ إمكانية توسيع المساحة الخاضعة للزراعة توسيعاً كبيراً بإيجاد نظام للري على نطاق مشابه لذلك الذي جعل الأراضي تنتج إنتاجاً كبيراً في الأزمنة القديمة.

ب ـ قدرة السكان على تحمّل العبء الثقيل للعمل الذي تتطلبه تنمية البلاد.

ج ـ تحسين وسائل المواصلات.

ـ وسوف نتناول مسألة الري، أولاً. يصف السر وليام ولكوكس في تقريره عن الموضوع، دلتا دجلة الفرات بأنها أقليم مجدب مساحته نحو ١٢,٥٠٠,٠٠٠ إكر والأجزاء الوحيدة التي تروى بشكل مناسب هي:

١ ـ دلتا ديالة؛
٢ ـ الفرات الأدنى من النصيرية إلى سوق الشيوخ؛
٣ ـ شط العرب.

وأدت أبحاث السر وليام ولكوكس به إلى الاعتقاد بأنه إذا أُحسن استغلال امدادات المياه المتاحة، فإنه يمكن ري ٧,١٥٠,٠٠٠ إكر من المحاصيل الشتوية، ومن المحاصيل الصيفية مليون إكر من الأرزّ، أو ٣,١٢٥,٠٠٠ إكر من الذرة الصفراء والسمسم والقطن وغيرها. واختار السر وليام ستة(٢٣٧) قطاعات رأى مناسبتها لمشروعات الري.

ـ يبدو أن استعادة نظام الأنهار يعدّ مشكلة ذات ثلاثة جوانب، أولاً، الاستخدام الناجح، ولكن الاقتصادي، لمياهها في أغراض الري، وثانياً، الاحتفاظ بها للملاحة التي تُعدّ وستظل لوقت طويل ضرورية، وثالثاً، تجفيف المستنقعات الموجودة حالياً. وفي حالة انهار الهند الأكبر التي أقيمت لها شبكة ترع، نرى أن ثمة تناسقاً في العلاقة بين الري والصرف وصيانة النهر. فلا يسمح للنهر بأن يجري على طول خط الترع، ولا توجد مستنقعات كبيرة تنشر الكوارث، والسبب في ذلك يرجع إلى أن الري والصرف ونظام النهر اعتبرت معتمدة بعضها على البعض الآخر وليست مشاكل مستقلة. وفي العراق، تبدو ظاهرة استغلال النهر للري وترك أمر الصرف وشأنه.

ـ والمفوضون التجاريون لا يفترضون تقديم أي رأي في ما يتعلق بالاتجاهات التي تعدّ مرغوبة لحل الصعوبات التي يجب مواجهتها، وهم يميلون في الوقت الراهن إلى مجرد تقديم التحذيرات من أخطار التسرع بتبني مشروعات كبيرة للري قبل تجميع قدر كافٍ من البيانات التي تساعد على تحقيق نتائج سليمة. وكثيراً ما تعاني مشروعات الري من ضيق المفاهيم الأولى، وعندما يتم اتخاذ قرار بشأن مشروع من مشروعات الري، يصبح أمر تجاوز حدوده أو تعديل طبيعته حتى يتواءم مع المفاهيم التالية، أمراً بالغ الصعوبة. . .

---

(٢٣٧) (أ) بين الفلوجة وبغداد، بابل وبغيلة؛ (ب) فرع هاي بدجلة؛ (ج) البلاد الواقعة بين البصرة وجبير؛ (د) المنطقة الواقعة حول فرع الهندية في الفرات؛ (هـ) المنطقة بين بلد وبغداد على الضفة اليمنى لدجلة؛ (و) ترعة النهروان. أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ٣١ من هذا الفصل.

١١ ـ حيازة الأرض: [٢٣٨] ملاحظة عن سياسة الأراضي

. . . قبل أن تحل أي مشكلة، يجب أن تقرر أن الأحوال الرئيسية لهذه المسألة معروفة تماماً. ومع الاستثناء الممكن لما يُعرف بـ «العقار»، تعود كل حقوق الملكية إلى الأتراك الفاتحين. فالحكومة التركية هي المالك الوحيد ـ افتراضاً ـ للأرض نظرياً بحق الفتح، ما لم تجرّد نفسها من هذا الحق بإجراء معيّن لتحويل الملكية لمصلحة افراد من الملاّك أو الحائزين. ولنسقط الآن من حسابنا الأراضي التي كانت قد جعلت «وقفاً» أو خصصت لغرض ذي طبيعة دينية. وهناك مصلحة خاصة أقيمت للاشراف على الأوقاف وإدارتها لا تحتاج أن نضع تفاصيلها في الاعتبار هنا. ويبقى بعد ذلك أربعة أنواع من الأراضي:

أ ـ ملك صرف، وهي الأراضي التي اعترفت الحكومة لأصحابها بحقوق الملكية المطلقة، وعلى كل فأرض الملك تستمر في دفع ضريبة إيرادات الأرض إذا استخدمت في الزراعة.

ب ـ أراضٍ سنية، أو أراض مدوّرة، وهي الأراضي التي كانت ملكاً للسلطان من قبل، ثم نقلت ملكيتها إلى الخزانة العامة.

ح ـ أراضٍ أميرية، أو أراضي الدولة، وهي الأراضي التي أعطت الدولة حق شغلها لأفراد بموجب وثيقة تعرف باسم «سند الطابو» بشروط عامة معينة، وهذه الأراضي تعرف عامة باسم «أراضي الطابو» ونادراً ما يشار إليها على أنها «ملك».

د ـ أراضٍ أميرية، وهي أراضي الدولة التي لم تنقل الدولة ملكيتها إلى أحد.

وكثيراً ما يطلق على الأراضي من النوعين الثالث والرابع «الميري»، وبذلك لا تبقى إلا أراضي النوع الثالث التي يطلق عليها إما «ملك» أو «طابو» أو «ميري» تبعاً لوجهة نظر المتحدث.

والمصلحة الحكومية التي تناولت أمر نقل الدولة لملكية الأرض، ونقل الملكية الثابتة بين الأفراد وبين بعضهم البعض تُعرف باسم «مصلحة الطابو»، وهذه المصلحة تهدف إلى إيجاد نظام لتسجيل حقوق الملكية. إلى أي مدى حققت النجاح في بلاد لم يتم مسحها أو وضع خرائط لها وتخلو تقريباً من علامات تحديد الأراضي، على حين تتم عملياتها بواسطة مجموعة من الموظفين الجهلة وغير المبالين الذين يفتقرون إلى الكفاءة وإلى الأمانة، نتيجة يمكن لنا أن نتخيلها.

ولكل نوع من الأراضي الصعاب الخاصة به.

---

(٢٣٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Revenue Circular, Baghdad, 29 May 1919,» (FO 371 / 4150).

أ ـ الملك الصرف

الصعوبة الرئيسية هنا أنه وفقاً للقوانين الحالية، كل مسائل الأرث تحكمها الشريعة الإسلامية. وهذا القانون وضع لأناس تتكون ثروتهم من القطعان والدواب، فهو يقضي بالتقسيم إلى أنصبة متعددة يستحيل تجزئتها. وعلى كل، مع بعض الاستثناءات المشكوك في أمرها، يقتصر هذا النوع من الأراضي على مواقع البناء والحدائق في المدن والضواحي، وليس له أهمية كبيرة في تقرير السياسة الزراعية.

ب ـ الأراضي السنية أو المدورة

هذه الأراضي كانت في معظمها ملكاً للسلطان عبد الحميد بوسائل مشكوك فيها أحياناً. وعلى كل، ما كاد يحصل على هذه الأراضي حتى تولى رعايتها جيداً، وذكراه موضع تقدير كبير في العراق كنموذج للمالك الذي كان أباً لقومه. وهكذا يبدو نفس الرجال بصورة مختلفة في مواقف مختلفة. ومنذ صدور الدستور أديرت الأراضي السنية لمصلحة الخزانة العامة، ولم تستفد على ما يبدو من هذا التغيير، فالنصيب الذي تحصل عليه الدولة من إنتاجها يصل أحياناً إلى ٦٠ بالمائة، والإدارة كلها تصدم المراقب الخارجي لأنها مزيج غريب من الخير والاغتصاب، وقد يبدو أنه لا مجال حقيقياً للتفرقة بين أراضي هذا النوع وأراضي النوع الرابع. ولكن التغيير لا يمكن أن يحدث مرة واحدة.

ج ـ الأراضي الأميرية

هذا النوع من الأراضي مصدر كل الكوارث أو جلها. فقد كان مدحت باشا ـ والي بغداد ـ هو الذي مد نظام الطابو إلى الولاية في عام ١٨٧٠ أو نحوه، وكان النظام قد أقيم منذ زمن بعيد في أنحاء أخرى من الممتلكات العثمانية. ولا حاجة بنا إلى القول إنه فعل ذلك بنية حسنة، فقد رأى أن قبائل العراق تفتقر إلى ضمان الحيازة ولا يتوافر لديها الدافع لفلاحة الأرض كما يجب، فحاول أن يفيدهم، ولكن كان لدى العرب من الأسباب ما يجعلهم ينظرون إلى الأتراك وإلى هبات الأتراك نظرة الشك، فقد خشوا التجنيد العسكري أو أن يكون هناك هدف خفي؛ ومع استثناءات قليلة، رفضوا الهبة السخية. وما تبع ذلك له مغزاه، فقد نأى رجال القبائل بأنفسهم عن الطابو وسنداته، ولكن الآخرين لم يكونوا على هذه الدرجة من التخلف. فالحكومة التركية وممثليها المحليين كانوا على استعداد ـ بعامة ـ للتخلي عن أراضي الدولة لاعتبار معيّن، وهذا الاعتبار لم يكن دائماً لمنفعة بيت المال وحده. وهكذا حصل التجار الأثرياء والرجال المتنفذون من كل نوع على سندات مساحات واسعة من الأراضي الزراعية بمساحات وحدود وضعت حسب رغبة المشتري، بغضّ النظر عن رجال القبائل الذين ظلوا طوال الوقت يحوزون الأرض حيازة فعلية. وكانت طبقة مستأجري الطابو الذين أوجدهم هذا النظام موضع سخط ومرارة وعداء رجال القبائل، ولكن القبائل لم تكن دائماً على استعداد لمواجهة السلطات، فقد اشتري شيوخهم في الغالب مع الأرض، وكان

المشتري حريصاً في أغلب الأحيان على أن لا يتعجل الأمور. وعندما أصبحت السلطات قادرة قوية بدرجة كافية لتمكينه من استعادة النصيب المستحق له وفقاً لما تقضي به العادات نحو صاحب الأرض، استعادها أو استعاد بعضها. وعندما كان الزمن في غير مصلحته سعى إلى التوصل إلى اتفاق مع شيخ القبيلة الذي كثيراً ما كان يؤجر له حقوقه مقابل نصيب من قيمتها الاسمية، لأن من سمات النظام المالي العثماني أن كل شخص من الحكومة فما دونها يؤجر حقوقه وينقل صلاحياته إلى شخص آخر. ومن ثم ظهرت طبقة ضارة من الوسطاء ومتعهدي الضرائب الذين تسلقوا كالطفيليات على عجز الدولة وقلة حيلتها. وفي بعض المناطق مثل البصرة وبغداد، حيث تحلل النظام القبلي، على نحو ما حدث في المناطق المجاورة للمدن الكبرى، وفي بعقوبة حيث لم يكن النظام القبلي قوياً البتـة، استطاع حائزو الطابو أن يدعموا وضعهم. وهنا نجد طبقة كبيرة من «الملاك» الغائبين، لم يزر ممتلكاته منهم إلا نفر قليل. فقد قنعوا بتأجير حقوقهم من سنة إلى أخرى للوسطاء واستمتعوا بما كانوا يحصلون عليه نظير ذلك. وفي المناطق الأخرى، كالحلة، بقيت العناصر القبلية على قوتها، وكان أصحاب الطابو أساساً على السطح، ما عدا القليل منهم الذين عاهدوا أنفسهم على أن يكونوا ملاّكاً صالحين، وقاموا بتنمية ضياعهم. وفي مناطق أخرى أيضاً كالنصيرية وفي الفرات الأدنى، كان الذين حصلوا على سندات الطابو من طبقة مختلفة، فقد كانوا من أسرة السعدون أو من المرتبطين بهم مباشرة. وأسرة السعدون هم الشيوخ الوراثيون لاتحاد قبائل محلي، ولم يعترض رجال القبائل في أول الأمر على حيازتهم لسندات الطابو. ولكن فقط عندما بدأ السعدون زيادة مستحقاتهم التقليدية ـ اعتماداً على قوة هذه السندات وطالبوا بالحصول على نصيب صاحب الأرض كاملاً، وهو خمس المحصول أو ما يزيد عن ذلك، ثارت القبائل ضدهم وطردتهم من أراضيهم، ولكن هذه الهبة لم تكن عامة ولم تشمل كل أفراد عائلة السعدون. أما أولئك الذين فاق حسن التقدير الجشع عندهم ـ وهي طباع يندر وجودها بين العرب ـ فقد ظلوا يعيشون على أرضهـم ويحصلون من مستأجريهم البدو على ما يوفر لهم طيب العيش فعاشوا في المنفى مذمومين محتقرين مكروهين. وقد قلنا ما فيه الكفاية حتى نبيّن أن اصلاح مدحت باشا جلب الاضطراب بدلاً من الأمان، وهنا علينا أن نواجه أكبر الصعوبات. فحتى الآن كان موظفونا السياسيون ومساعدوهم يهتدون دائماً بالحيازة، وعملوا نوعاً من التسوية الموجزة لمواجهة الحاجات المباشرة، وهي زراعة الأرض، والحفاظ على جسور الحماية من الفيضانات ودفع الضرائب الحكومية. ولكن مجرد الحيازة وحدها، رغم أنها أحسن الأدلة التي نتبعها، لا يمكن اعتبارها المعيار النهائي، وفي كل الأحوال يجب أن نبحث عن دوافع الدعاوى المتضاربة ونراجع الأحكام الراهنة، كلما اقتضى الأمر ذلك.

د ـ الأراضي الأميرية

هذا النوع يتضمن أكبر جانب من الأراضي الصالحة للزراعة وقد يظن أنها تقدم مشاكل أبسط وأقل من الأنواع الأخرى من الأراضي. ولكن الحقائق لا تبرر هذا التوقع. ويبدو أنه من سمات السياسة التركية، رغم حقيقة أنها في كثير من أنحاء البلاد، حققت بالفعل القليل أو لم

تحقق شيئاً من هذا النوع من الأراضي، حتى تكون شديدة الحرص على التمسك بفكرة أنها ملكها تفعل بها ما تشاء. وتجنبت كل عمل يمكن أن يفسر على أنه اعتراف بأي حقوق قبلية على أي مساحة من الأرض. وحيثما كان هذا الحق القبلي واضحاً بدرجة لا يمكن التغاضي عنها، كما هو الحال في قضاء العمارة مثلاً، استمتعت الحكومة بنقل شيوخ القبائل من مكان إلى آخر داخل منطقة القبيلة. وفي مناطق أخرى مثل وسط الفرات، جلبوا بعض السادة والقبائل الغريبة من خارج المنطقة لموازنة النفوذ الكبير لتحالف قبائل خزعل التي كانوا يخشونها. ورغم ذلك، إذا كان استمرار شغل الأرض لقرون مضت يعطي حقاً، فإن الكثير من القبائل تبدو صاحبة حقوق مكتسبة على الأرض التي تسكنها، ويبدو أن هذه وجهة نظرهم رغم أنهم على استعداد لاقرار أن هذه الأرض أرض الدولة. وفي الفلوجة تطلق القبائل على حقها، إذا كان لها حق، «السكنية»، ولكن مهما كان هذا الحق، فالقبائل تملك دون شك التنازل عنه ورهنه. ويبدو أن من المتعارف عليه بيع هذا الحق، ولكن فيما بينهم. ولم يتأكد بعد ما إذا كان من حقهم التنازل عن الحق أو نقله إلى آخر من الخارج ولعل شكلاً من أشكال حق الشفعة يتم إدخاله في هذه المعاملات لتخفيف وضعها.

ثم بغضّ النظر عن حقوق القبائل ككل في مساحة بعينها من أرض الدولة، هناك حق رجال القبائل فيما بينهم، كما يعبّر عنه بالأنصبة التي يقسمون بها انتاج الأرض. ويبدو أن القاعدة أن الفلاح الذي يتمتع بالحماية من أشكال أكبر من الاستبداد بانتقاله من مكان إلى آخر، وقلة عدد الفلاحين بالنسبة إلى مساحة الأرض المتاحة لهم، وكذلك الصراعات المتبادلة والأحقاد بين المتطلعين لمشيخة القبيلة ـ هذا الفلاح يحصل في كل مكان على نصيب سخي من ثمرة كدّه. ففي بعض المناطق يحصل على «نصف بارد»، وفي أخرى يحصل على ٤٠ بالمائة. ولكن يبدو أنه لا يحصل على أقل من الثلث في أي مكان. وبينه وبين الشيخ طبقة من الوسطاء تعرف باسم «السركار» وتُنطق بعامة «السركال» الذي يمثل العقل والطاقة ورأس المال الذي من دونه يسوء عمل الفلاح أو لا يصح على الاطلاق. ونصيبه أيضاً يختلف من مكان إلى آخر، وهو بعامة ٢٠ بالمائة ولكن في بعض المناطق، وبخاصة تلك التي يتكلف فيها تطهير الطمي مبالغ كبيرة يحصل على ٣٦ بالمائة ويترك القليل للشيخ. وكذلك يأخذ الشيخ نصيباً يبدو أنه يحسب بقدر قدرته على الابتزاز، فكلما كان قوياً أخذ الكثير، وكلما كان ضعيفاً كان عليه أن يقنع بالقليل والا فلا شيء.

هذه هي الأنواع الأربعة من الأراضي مقسمة حسب درجة اتساع الحقوق الخاصة المعترف بها. وقد أعلن أن هدف سياستنا الخاصة بالأراضي، العدل والمصلحة العامة. والصعوبات التي علينا أن نواجهها في محاولتنا تحقيق هذه الأهداف في تعاملنا مع كل نوع من الأراضي التي شرحناها. ونأتي إلى اعتماد الاجراءات التي يجب أن نأخذها في الاعتبار عند تعاملنا مع هذه الصعوبات...

الفصل السادس

الصّناعة

أولاً: التعدين

يعاني الهلال الخصيب فقراً في المعادن، فيما عدا النفط والقار، والفوسفات في الأردن، وبوتاس البحر الميت، والنحاس والكبريت في العراق، التي لم تستغل إلا حديثاً. وتوجد مستودعات من الحديد والفضة، والبوراسيت، وغيرها من المعادن في حلب، وتم استغلال بعضها إلا أنها موجودة الآن داخل تركيا[1]. وفي لبنان ـ في ظل الحكم المصري ـ تم استغلال بعض المناجم الصغيرة للفحم والكبريت والحديد[2]، ولكنها أهملت بعد حين، وفشلت محاولة استخدام الفحم في معامل الحرير. وفي عام ١٩٠٢ تضمَّن تقرير وضع عن المعادن المتوافرة في ولاية دمشق القار، والجبس، والفحم الحجري، والحديد، والفحم، والرخام[3]. وعلى نحو ما يذكر غيري[4]، الذي كتب عام ١٨٧٨، كان في منطقة الموصل «بعض مناجم الفحم، وإنتاجها على أي حال لا يعادل الفحم الإنكليزي[5]، وهو منجم للجنيت (نوع من

---

(١) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الفصل.

(٢) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١ من هذا الكتاب، و
John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), p. 20.
أنظر أيضاً: A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen*, vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), p. 127.

(٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report for 1902,» (FO 195 / 2117); Gaston Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban* (Beyrouth: Impression catholique, 1913), pp. 153 - 154; Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Moore to Bulwer, 23 January 1862,» (FO 78 / 1670), and «Mines and Forests in the Vilayet of Syria,» (FO 618 / 3).

(٤) Grattan Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1878), vol. 2, p. 98.

(٥) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الكتاب.

الفحم الحجري) تستغله الحكومة التركية، وبعض مخزون الفحم استخدم لمد البواخر في دجلة، ولكن الوسائل البدائية التي تفتقر إلى الكفاءة التي اتبعت لاستغلاله جعلت ما يستخرج منه غالياً حتى أن الفحم المستورد من إنكلترا تفوق على الفحم المحلي». وحدث الشيء نفسه بالنسبة إلى مناجم الفضة والحديد التي تم استغلالها في ولاية الموصل في السبعينات، والتي أهملت لأن نسبة الفضة الخام كانت منخفضة، ولم يستطع الحديد الصمود أمام منافسة الحديد الروسي(٦). وفي عام ١٩٠٤، جذب مخزون الفوسفات قرب السلط اهتمام شركة تعدين بريطانية، طلبت من سكك حديد الحجاز أن تنقل ٥٠٠٠ طن من الخام شهرياً إلى حيفا للتصدير، وعرضت أن تساعدها بتقديم عربات السكك الحديدية، ولكن المشروع لم يتم تنفيذه(٧). وفي عام ١٩١١ منح امتياز لشركة ايطالية، ولكن قيام الحرب حال دون استغلاله(٨). وقد تم تشغيل مناجم الكروم قرب اللاذقية من عام ١٩٠٤ حتى عام ١٩٠٧، وصدّرت منه كمية ضئيلة، ثم أهمل بعد ذلك. وفي لبنان، توقّف استخراج الجبس تدريجياً بسبب المنافسة الأجنبية(٩). وقدّر روبن قيمة كل إنتاج سوريا من المعادن بـ ٢٠٠,٠٠٠ فرنك (٨٠٠٠ جنيه) سنوياً(١٠).

وكانت ارتشاحات القار والنفط معروفة في أماكن مختلفة من سوريا (مثلاً، في مناطق اللاذقية وحاصبيا، والبحر الأسود) لآلاف السنين، وتم استغلالها في عصور مختلفة على نطاق محدود وبطرق بدائية. وعلى كل، حاولت لوائح التعدين العثمانية التقليدية دون التشجيع على الإنتاج، ورغم أن قوانين التعدين الصادرة في الأعوام ١٨٦١، ١٨٦٩، ١٨٨٦ كانت على التوالي أكثر ليبرالية، إلا أنها فشلت في جذب الكثير من رأس المال إلى ميدان التعدين بعامة في الدولة، واستخراج النفط بخاصة(١١). وقد حصلت شركة ألمانية على امتياز قرب اسكندرونة، ولكن بعد أن «ضاقت بالكدح لمدة ثلاث سنوات دون نجاح» أوقفت نشاطها(١٢). وعلى كل، كان القانون الذي صدر عام ١٩٠٦ بإلحاح من الدول الأجنبية يعد أكثر ارضاءً، وبموجبه تم السعي للحصول على بعض الامتيازات في سوريا مع تزايد الاهتمام العالمي بالنفط وزيادة استخداماته.

وقامت شركة الاستكشافات السورية، المسجلة في لندن عام ١٩١٢ «بالحصول على

---

(٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Newmarch to O'Conor, 23 June 1902,» (FO 195 / 2118).

(٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Damascus, 7 January 1904,» (FO 195 / 2165).

(٨) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 129.

(٩) اسماعيل حقّي، محرّر، لبنان: مباحث علمية واجتماعية، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد أفرام البستاني، ٢ ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٦٩)، ج ٢، ص ٤٤٦.

(١٠) Ruppin, Ibid., p. 127.

(١١) أنظر: Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 273 - 274.

أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الفصل.

(١٢) Great Britain, Accounts and Papers 1897, vol. 94, «Aleppo».

تراخيص في سوريا ومارست بعض الحفر غير العميق هناك»، ولكنها لم تتحرك قدماً إلى الأمام. واستأجرت شركة بريطانية أخرى هي «حقول نفط يافا» أحد توابع الشركة الشرقية للنفط التي كانت تعمل في مصر، «سبع قطع من أراض غرب البحر الميت». أما شركة حقول النفط السورية المندمجة، المسجلة عام ١٩١٣ «فلم تعمّر طويلاً، وفشلت في تنمية القار الذي عثرت عليه لاستغلاله»(١٣).

وأهم من ذلك حصول شركة ستاندارد أويل (نيو جرسي) - في أيار/مايو ١٩١٤ - على تراخيص ممنوحة لرعايا عثمانيين في فلسطين. وتعطلت الاستعدادات للحفر قرب بير سبع بسبب قيام الحرب، وأدت المعوقات التي وضعتها السلطات العسكرية البريطانية إلى منع استئنافها في عامي ١٩١٨ - ١٩٢٠. وعند هذا الحد أصبحت شركة ستاندارد ذات مصالح في امتياز عراقي تفاوضت عليه شركة النفط التركية، وعندما أخذت نصيباً منه كان عليها أن تتخلى عن ادعاءاتها في امتياز فلسطين وفقاً لاتفاقية الخط الأحمر (أنظر أدناه)(١٤).

وفيما بين الحربين، حصلت شركة نفط العراق على امتيازات غطت معظم سوريا الطبيعية، وحددت مواقع الغاز في منطقة الجزيرة، ولكن لم تتم تنميتها. واتجهت توقعات شركة أخرى هي اتحاد تعدين فلسطين إلى سواحل البحر الميت(١٥). وعلى كل، لم يبدأ إنتاج النفط في منطقة قرتشوق السورية قبل الستينات من القرن العشرين، وقبل عام ١٩٥٥ في إسرائيل. وكان الاسفلت ينتج في اللاذقية فيما بين الحربين.

وترجع أهمية سوريا في عالم صناعة النفط إلى تنمية صناعة النفط العراقية ومدّ خطوط أنابيب من العراق والسعودية إلى البحر المتوسط، ومعامل التكرير عند نهاية هذه الخطوط.

وتاريخ صناعة النفط في العراق معقد بصورة لا مثيل لها. فلم يكن هناك عدد كبير من الشركات المتنافسة التي تقف وراء كل منها حكومتها، فحسب، بل كان هناك أيضاً العديد من الإدارات الحكومية المعنية (مثل الخارجية البريطانية، والبحرية البريطانية، ومجلس التجارة البريطاني، ووزارة الهند، وحكومة الهند، ووزارة المستعمرات)، أضف إلى ذلك القلاقل السياسية التي اعترضت المفاوضات وحالت دون استمرارها، وأبرزها ثورة تركيا الفتاة، والحرب العالمية الأولى. وأحدث وأكمل دراسة هي تلك التي كتبها ماريون كنت

---

(١٣) Stephen Hemsley Longrigg, *Ou in the Middle East,* 3rd ed. (London: Oxford University Press, 1968), p. 25.

وفي ما يتعلق بالعقود التي أبرمت في عامي ١٩١١ - ١٩١٣، أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Memorandum by Mr. Weakley on Syrian Oil Fields, 30 August 1913,» (FO 424 / 239).

(١٤) المصدر نفسه، و

Benjamin Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers,* 3rd ed. (New York: Wiley, 1973), pp. 403 - 408.

(١٥) Longrigg, *Oil in the Middle East,* pp. 90 - 94, and Shwadran, Ibid., pp. 409 - 418.

والتي تعتمد عليها هذه النبذة اعتماداً كبيراً[١٦]. وهدفنا هنا مجرد حل الخيوط الرئيسية المتشابكة وتيسير سبيل قراءة الوثائق التي يتضمنها هذا الفصل.

كانت ارتشاحات النفط تُشاهد وتُستخدم في العراق منذ العصور القديمة. وفي القرن التاسع عشر استغل السكان المحليون بعض رواسبه بطريقة بدائية[١٧]. وعند حلول السبعينات بدأت هذه الرواسب وغيرها تجتذب انتباه الرعايا العثمانيين والأجانب على السواء، وأقام مدحت باشا مصفاة صغيرة في بعقوبة، سرعان ما بطل استخدامها، وأدخل خبير فرنسي بعض التحسينات على الآبار في قيارة[١٨]. وجرت محاولة لاستخدام هذا النفط كوقود في البواخر النهرية التركية، ولكن رداءة نوعيته وارتفاع كلفة إنتاجه (٦ جنيهات للطن مقارنة بجنيهين للفحم في البصرة) جعل الفشل نصيب هذه المحاولة. وللسبب نفسه كان هذا النفط عاجزاً عن منافسة الكيروسين الأمريكي المستورد[١٩]. وفي التسعينات كتبت عدة تقارير عن النفط من بينها ما كتبه غولبنكيان، رجل الأعمال الأرمني. وأدى ذلك إلى دفع السلطان عبد الحميد إلى وضع ملكيات النفط في ولايتي بغداد والموصل تحت سيطرة الدائرة السنية. واعتقد القنصل الفرنسي في الموصل أن نفط الموصل يستطيع منافسة النفط الروسي بسهولة إذا تم تكريره محلياً، وذلك لانخفاض كلفة استخراجه[٢٠]. وفي عام ١٩٠٨، قدّر موظف بريطاني كلفة نفط مندلي بثلثي قيمة أرخص الواردات الأجنبية، وكان عائده ٢٠,٠٠٠ طن، ولكن كان من الممكن زيادته إلى ٤٠٠,٠٠٠ طن[٢١].

وأعطت الامتيازات التي منحت لشركتي سكك حديد الأناضول وسكك حديد بغداد في العامين ١٨٨٨ و١٩٠٣[٢٢] حق الأفضلية للشركتين في استخراج المعادن على طول الخطوط الحديدية، بما فيها النفط. وفي تموز/يوليو ١٩٠٤، حصلت شركة سكك حديد

---

(١٦) أنظر أيضاً الأعمال التالية:
Longrigg, Ibid.; Shwadran, Ibid., and Charles Issawi and Mohammed Yeganeh, *The Economics of Middle Eastern Oil* (New York: Praeger; London: Faber and Faber, 1963).
وقد أعادت كنت نشر الوثائق المتعلقة بالموضوع في:
Marian Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 - 1920* (London: Macmillan; New York: Barnes and Noble, 1976).

(١٧) أنظر: القسم رابعاً، النصين ٤ و٥ من هذا الفصل.

(١٨) Longrigg, *Oil in the Middle East*, pp. 13 - 14; Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad.» and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch from Basra of May 1873,» (FO 195 / 996).

(١٩) Geary, *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus*, vol. 2, pp. 16 - 17.

(٢٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Mosul, 30 April 1895,» (Mossoul), vol. 2.

(٢١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, George Lloyd, «Report upon the Conditions ... 1908,» (IOPS 3 / 446), p. 96.

(٢٢) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

الأناضول - التي عملت لمصلحة البنك الألماني - على عقد لمدة عام للكشف عن النفط. وعلى كل يبدو أن أبحاثها كانت سطحية، فلم تضع تقريراً بما توصلت إليه من نتائج، وأعلنت الحكومة العثمانية انتهاء الامتياز، وأنه يمكن منحه إلى طرف آخر. وتمت اتصالات مبدئية مع مختلف الشركات البريطانية بما فيها مجموعة دارسي التي كانت تعمل في إيران[٢٣]. ولكن قيام ثورة عام ١٩٠٨ غيّر الوضع.

فقد نقلت الحكومة الجديدة تبعية حقول النفط لوزارة المالية التي أصبحت هي الجهة التي تتلقى جميع الطلبات. وعلى مر السنوات الثلاث التالية أبدت مجموعة دارسي اهتماماً وكذلك الألمان، والأميرال تشستر الأمريكي كجزء من مشروعه للسكك الحديدية[٢٤]. وشركة انكلو - ساكسون بتروليوم التي كانت تمثل شركة شل الملكية الهولندية وغولبنكيان، وشركة اتحاد النفط الشرقية ممثلة لشركة لنتسن، إلى جانب مجموعات أخرى[٢٥].

وشهدت السنوات ١٩١٢ - ١٩١٤ منافسة شديدة من أجل الحصول على امتياز للنفط، وكان أبطالها:

١ - الشركة الإنكليزية - الفارسية للنفط، وهو الإسم الذي اتخذته مجموعة دارسي عام ١٩٠٩، وفي عام ١٩١٤ حصلت الحكومة البريطانية على مصالح قيمتها ٥١ بالمائة في هذه الشركة، ولكن حتى قبل ذلك ساندتها في مواجهة المجموعات الأخرى باعتبارها بريطانية خالصة وأقل ميلاً من شل إلى الانضمام إلى كارتل للنفط.

٢ - شركة شل الملكية الهولندية، وكانت تمتلك ٦٠ بالمائة منها مصالح هولندية، ٤٠ بالمائة للبريطانيين، وقد نشطت من خلال شركة أنكلو - ساكسون.

٣ - البنك الأهلي التركي، وهو مجموعة انكليزية - تركية أسست عام ١٩٠٩ بمبادرة تركية وتشجيع من الخارجية البريطانية.

٤ - مجموعة البنك الألماني، تساندها الحكومة الألمانية.

وفي عام ١٩١٢، وبرعاية السر أرنست كاسل وهو مصرفي بريطاني ألماني المولد اتحدت بعضها مع البعض، وشركة انكلو - ساكسون، والبنك الأهلي التركي، ومجموعة البنك الألماني، لتكوين شركة النفط الأهلية التي كان عليها أن تأخذ حقوق النفط التي كانت لشركتي السكك الحديدية الألمانيتين، وأن تبحث عن النفط في أي موقع من الامبراطورية العثمانية. وعلى ذلك سوف نرى أن الحكومة الألمانية كانت ترغب في قبول نصيب بريطاني

---

(٢٣) Charles Issawi, ed., *The Economic History of Iran, 1800 - 1914,* Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), chap. 7.

(٢٤) Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* p. 196.

(٢٥) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب، و
Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 - 1920,* pp. 15 - 30.

كبير في شركة النفط المقترحة، ولم تتردد فيما بعد في قبول حصول المصالح البريطانية على الأغلبية. وعلى كل، توقفت المفاوضات وقتاً طويلاً، نتيجة اصرار الشركة الإنكليزية ـ الفارسية على أن يكون لها نصف الأسهم عـلى الأقل وصوت موجّه في الشركة الجديدة.

وفي تموز/يوليو ١٩١٣، بدأت الحكومتان البريطانية والألمانية مفاوضات مباشرة فوجدتا أن موقفهما متطابق. وفي لحظة كانت فكرة مشاركة الشركة الإنكليزية ـ الفارسية للبنك الألماني ـ واستبعاد كل من البنك الأهلي التركي وشل ـ مطروحة، ولكن رأتا أنها غير ممكنة. وسرعان ما تم التوصل إلى إتفاقية على الأسس التالية: ٥٠ بالمائة للشركة الإنكليزية ـ الفارسية، ٥٠ بالمائة لشركة النفط التركية، حيث يقتسم الأخيرة مناصفة البنك الألماني وشركة أنكلو ـ ساكسون (شل)[٢٦].

وعند هذه النقطة، كشف غولبنكيان أنه يملك مصالح جوهرية في حصة البنك الأهلي ـ التركي من شركة النفط التركية، وأصر على الحصول على نصيب من الامتياز المقترح. وأدى ذلك إلى التفاوض مرة أخرى، والتوصل إلى اتفاقية نهائية في آذار/مارس ١٩١٤، بموجبها تنازلت شركتا أنكلو ـ ساكسون والانكليزية ـ الفارسية عن ٢,٥ بالمائة من أسهم كل منهما لغولبنكيان، دون أن يكون له حق التصويت، وبذلك أصبح «السيد خمسة بالمائة»[٢٧]. وفي الوقت نفسه تقرر مضاعفة رأس المال لشركة النفط التركية التي سيمنح لها الامتياز، ووافق المشاركون أيضاً (فقرة ١٠) على ألا يقوموا هم، أو الشركات المرتبطة بهم، بالسعي إلى استخراج أو تكرير النفط إلا من خلال شركة النفط التركية في أي جزء من أجزاء الإمبراطورية العثمانية، عدا مصر والكويت و«الأراضي المنقولة» على الحدود التركية ـ الفارسية[٢٨]. وقد صيغ هذا الشرط لإيجاد جبهة عامة ولمنع أي مشارك من اختلاس خطوة من الآخرين، وقد شكّل الأساس الذي قامت عليه اتفاقية الخط الأحمر عام ١٩٢٨.

ولذلك سوف نرى أن المصالح البريطانية ذات أغلبية واضحة في إعادة تكوين الشركة. ويرجع نجاح بريطانيا إلى قوة وضعها التفاوضي، فقد كـان الألمان على استعداد لدفع ثمن إزالة المعارضة البريطانية لسكك حديد بغداد، والحكومة التركية كانت تريد تقديم تنازلات مقابل الموافقة البريطانية على زيادة الرسوم الجمركية إلى ١٥ بالمائة[٢٩]. وكانت الجولة التالية من المفاوضات بين شركة النفط التركية والحكومة التركية بشأن رسوم الأخيرة ونصيبها

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٣٣ ـ ٧٩.

(٢٧) أنظر: Ralph Hewins, *Mr. Five Percent: The Biography of Calouste Gulbenkian* (London: Hutchinson, 1957).

وللإطلاع على نص إتفاقية ١٩ آذار/ مارس ١٩١٤، أنظر:
The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, Compiled, translated and edited by Jacob Coleman Hurewitz, 2nd ed., 3 vols. (New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1975), vol. 1, pp. 574 - 576.

(٢٨) Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers*, pp. 195 - 196.

(٢٩) أنظر: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 74 - 76.

في الأرباح، وكانت المفاوضات لا تزال مستمرة عندما قامت الحرب[٣٠].

واستمر استغلال ارتشاحات النفط القائمة خلال الحرب، فتولى الألمان تنمية آبار قيارة[٣١]، ولكن الجيوش البريطانية احتلت العراق ببطء ومشقة، ودخل الدبلوماسيون البريطانيون في مفاوضات مضنية مع نظرائهم من الحلفاء وزملائهم من الوزارات الأخرى حول مستقبل البلاد ونفطها. وبموجب اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦، دخلت ولاية الموصل مع سوريا في منطقة النفوذ الفرنسي. وواضح أن الرغبة في إقامة منطقة حاجزة بين روسيا والمنطقة البريطانية في العراق كانت أقوى من الرغبة في الاستحواذ على أراضي النفط الرئيسية في البلاد ودفعت ببريطانيا إلى الإذعان للمطالب الفرنسية. وعلى كل، حدث بعد ذلك تغيّر في المواقف نتيجة انسحاب روسيا من الحرب، وانهيار تركيا وألمانيا، والمفاوضات بين الحكومة البريطانية وشركة شل التي استهدفت جعل الأخيرة شركة بريطانية تماماً. وفي عام ١٩١٨ قامت شركة دارسي للاستكشاف بفحص حقول النفط في المنطقة المجاورة لبغداد وكانت النتائج ايجابية، وأوصت بحفر آبار استكشافية في أبو جير أو هيت أو فيهما معاً[٣٢]. وأخيراً، في مؤتمر سان ريمو عام ١٩٢٠، تم التوصل الى عقد اتفاقية انكليزية - فرنسية، تنازلت بمقتضاها فرنسا عن إدعاءاتها في الموصل، مقابل مصالح نسبتها ٢٥ بالمائة - على حساب ألمانيا - في شركة النفط التي يتم تكوينها، وتمّت الموافقة على بناء خط حديدي ومد خط أنابيب من العراق إلى البحر المتوسط عبر سوريا[٣٣].

وعند هذه النقطة أعتلى ممثل جديد خشبة المسرح، هو الولايات المتحدة. فقد سال لعاب ستاندارد أويل (نيو جرسي) والشركات الأمريكية الأخرى لتوقعات النفط في العراق. وجاء ذلك متزامناً مع الخوف من انهاك الموارد الأمريكية النفطية الذي اجتاح البلاد، ولم يكن محض صدفة. وأعلنت الولايات المتحدة سياسة الباب المفتوح وشرعت تضغط على البريطانيين. غير أن الآخرين استطاعوا أن يحصلوا في ١٤ آذار/ مارس ١٩٢٥ على امتياز مدته ٧٥ عاماً من الحكومة العراقية لمصلحة شركة النفط التركية يغطي جميع أنحاء البلاد فيما عدا ولاية البصرة[٣٤]. كما ابرموا في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٢٦ مع تركيا والعراق اتفاقية حدود تنازلت بموجبها تركيا عن ادعاءاتها في ولاياتها السابقة مقابل فائدة ١٠ بالمائة من كل الرسوم

---

(٣٠) للمزيد من التفاصيل، أنظر:
Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 - 1920*, pp. 103 - 112.

(٣١) Longrigg, *Oil in the Middle East*, p. 43.

(٣٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «D'Arcy Company to USS Foreign Affairs, 16 May 1918,» (FO 371 / 3402).
وهذا الملف يضم معلومات أكثر عن النفط.

(٣٣) Kent, *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 - 1920*, pp. 120 - 178.

(٣٤) للاطلاع على النص، أنظر:
The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record, vol. 2, pp. 355 - 365.

التي تحصّل عليها الحكومة العراقية من شركة النفط التركية أو أي أصحاب امتياز آخرين لمدة ٢٥ عاماً(٣٥). وبدأ الاستكشاف والحفر مباشرة، وفي ٢٧ حزيران/ يونيو ١٩٢٧، فتحت بئر متدفقة عند بابا جرجر قرب كركوك، تبعها اكتشاف معادل في الأهمية عند قيارة. وقد أدى ذلك الى الضغط على جميع الأطراف المعنية لحل المنازعات البارزة، وفي ٣١ تموز/ يوليو ١٩٢٨، تم التوصل إلى اتفاقية جديدة تنازلت بموجبها مجموعة دارسي عن نصف اسهمها إلى مجموعة أمريكية مقابل رسم عمولة ١٠ بالمائة على كل نفط شركة النفط التركية. وبذلك كان التوزيع النهائي للأسهم على النحو التالي: دارسي (الإنكليزية ـ الفارسية) ٢٣,٧٥ بالمائة، والانكلو ـ ساكسون (شل) ٢٣,٧٥ بالمائة، الفرنسيون (الشركة الفرنسية للنفط) ٢٣,٧٥ بالمائة، الأميركيون (ستاندارد أويل نيو جرسي وسوكوني موبيل بحصص متساوية) ٢٣,٧٥ بالمائة، وغولبنكيان ٥ بالمائة. وأعاد المشاركون تأكيد اتفاقية الخط الأحمر، التي ظلت سارية المفعول حتى تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨(٣٦). وحصلت شركة النفط التركية (سميت شركة النفط العراقية بعد عام ١٩٢٩) على حق اكتشاف واستغلال النفط في جميع أنحاء العراق، وذلك من خلال امتياز شركة نفط الموصل عام ١٩٣٨. وفي كانون الثاني/ يناير ١٩٣٥ تم افتتاح خط الأنابيب الذي يحمل نفط كركوك إلى البحر المتوسط من خلال فرعين ينتهيان عند حيفا وطرابلس، وبدأ انتاج النفط على نطاق واسع في العراق(٣٧).

ثانياً: الصناعة اليدوية

إن شهرة الهلال الخصيب القديمة في الصناعة اليدوية، وبخاصة النسيج، تتضح من تلك الكلمات المستعارة في اللغات الأوروبية مثل دمسك، ودماسين، وجوز، وموسلين، وبلداكوين. وعند نهاية العصور الوسطى كانت أوروبا قد خطت إلى الامام خطوات واسعة، وأصبح الزجاج، والورق، والحراير، وغيرها من المنتجات التي كان يصدّرها الاقليم من قبل إلى أوروبا، تستورد الآن منها، كما كانت تُستورَد كمية كبيرة من الأقمشة الصوفية. وعلى كل، كان غزل القطن وكمية قليلة بين الأقمشة ما زالا يصدّران من حلب، في القرن الثامن عشر، إلى فرنسا، حتى توقّفا بسبب المنافسة الهندية المتزايدة والزيادة الحادة في الجمارك الفرنسية عام ١٧٦١. وبعد ذلك، صدَّرت سوريا قطنها، ما فعلت الشيء نفسه بحريرها، في حالته الخام، ولكنها استمرت تغطي حاجاتها وحاجات المنطقة من حولها من الأقمشة القطنية.

وأعطت المكننة لصناعة المنسوجات البريطانية ـ وبالتالي صناعة المنسوجات في البلدان الأوروبية الأخرى ـ مزايا عديدة، ولكن حروب الثورة وحروب نابوليون حمت الشرق

---

(٣٥) للاطلاع على النص، أنظر: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٣٧٢ ـ ٣٧٤.

(٣٦) Shwadran, *The Middle East, Oil and the Great Powers*, pp. 195 - 196.

(٣٧) Longrigg, *Oil in the Middle East*, pp. 76 - 78.

الأوسط لعدة سنوات من مثل هذه المنافسة(٣٨). وقد لاحظ بكنغهام في ما كتبه عام ١٨١٦ عن أورفة أن «السوق يغص بالمصنوعات الهندية والفارسية والتركية الآسيوية، وببعض شيلان الكشمير، وشيلان انقره، ولكن السلع الانكليزية التي تلقى أعلى تقدير، بالغة الندرة»، ثم يصف بعدئذ المصنوعات القطنية والصوفية المحلية التي كانت صناعتها تتسم بالبدائية(٣٩).

١ ـ سوريا

بدأت الواردات تدخل سوريا في العشرينات بكميات متزايدة. وفي الثلاثينات بدأت المنسوجات المصرية التي أنتجتها مصانع محمد علي تنافس السوق السورية، وتدفقت البضائع البريطانية والسويسرية بشكل أكثر خطورة. وقد ساعدتها الأسعار المنخفضة(٤٠)، والنولون المنخفض(٤١). وبعد تطبيق معاهدة عام ١٨٣٨(٤٢) عقب انسحاب المصريين، ساعدتها الرسوم الجمركية المتدنية على الواردات، ثم ما حدث بعد ذلك من تحوّل إلى الزي الأوروبي. ومن ناحية أخرى، استمرت المنسوجات المحلية خاضعة، لفترة طويلة، لرسوم متعددة في مراحل مختلفة. وعلى حد قول القنصل البريطاني «كان على المنافسة الأوروبية أن تستجيب للكثير ولكن ليس للجميع. فالنظام الفاسد الحالي لفرض الضرائب على المنتجات الخام عندما يتم تصنيعها في البلاد، إنما وجد افتراضاً بغرض القضاء على كل المشروعات الصناعية التي وصلت إلى حضيض التدهور العام»(٤٣). كما واجه بعض الحرفيين أيضاً صعوبة الحصول على المواد الخام محلياً، كالقطن(٤٤). ويتفق المراقبون في تقرير أن ثمة تدهوراً تدريجياً في الحرف اليدوية قد بدأ، وتقديراتهم التي تبعد كثيرا عن الاتساق مبينة في الجدول، رقم (٦ ـ ١)(٤٥).

---

(٣٨) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٣٩) James Silk Buckingham, *Travels in Mesopotamia,* Including a Journey from Aleppo, Across the Euphrates to Orfah... with Researches on the Ruins of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia (London: Colburn, 1827), vol. 1, pp. 139 - 148.

(٤٠) أنظر: مقدمة الفصل الثالث، والجدول رقم (٣ ـ ٦) من هذا الكتاب.

(٤١) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(٤٢) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٤٣) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria,» and Linda Schatkowski - Schilcher, *Families in Politics,* Berliner Islamustudien; no. 2 (Wiesbaden: F. Steiner, 1985), p. 71.

ويورد الأخير نقلاً عن القنصل الفرنسي في دمشق، قائمة بالرسوم في حلب عام ١٨٥٧، في: Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo».

وفي العام ١٨٤٥ ذكر أمريكي أن «الأنوال الآلية للمسيحيين، أسكتت الأنوال اليدوية للمسلمين، وترتب على ذلك انخفاض سكان المدينة وتغيرها من مدينة صناعية إلى تجارية». وعلى كل، فإن ذلك سوف يتغير بعد حين باستخدام قوة المياه المحلية والعمل الرخيص والمواد الخام الرخيصة. أنظر:

John Price Durbin, *Observations in the East, Chiefly in Egypt, Palestine, Syria and Asia Minor,* 2 vols. (New York: Harper and Brothers, 1845 - 1847), vol. 2, pp. 62 - 63.

(٤٤) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٤٥) Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), pp. 93 - 95, 172 - 173 and 261 - 262, and Said B. Himadeh, comp., *The Economic Organization of Syria and Lebanon,* American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science Series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), p. 124.

والأرقام بعيدة عن التجانس ومهتزة بالنسبة إلى التحليل الكمي، ولكنها تعكس اتجاهاً واضحاً هو التدهور الحاد والانتعاش الذي تلاه. والانتعاش يعود إلى عدة عوامل(٤٦). أولاً، كانت هناك زيادة سكانية، ويحتمل أيضاً أنه كانت هناك زيادة في مستوى المعيشة(٤٧) اقترنت بها حقيقة أن غالبية الأهالي استمرت تفضل بعض المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية. وأصبح الانتاج أكثر تركيزاً وأقل كفاية، ونجح بعض الحرفيين في تقليد التصميمات الأجنبية. كما ساعد على الانتعاش أيضاً الغاء معظم الرسوم الداخلية عام ١٨٧٤(٤٨). وازداد اعتماد الحرفيين على الغزل الأجنبي الأرخص والأمتن، وازدادت واردات سوريا من غزل القطن (من بريطانيا وغيرها) من ٦٠ ـ ٧٠ ألف جنيه في المتوسط سنوياً، في الفترة من ١٨٨٨ ـ ١٨٩٢، إلى ٤٠٠ ألف جنيه في الأعوام ١٩٠٣ ـ ١٩٠٧، إلى ٩٠٠ ألف عام ١٩١٣ عشية الحرب العالمية الأولى(٤٩)، وبعبارة أخرى، أكتسب النساجون انقاذاً موقتاً على حساب الغزالين المحليين، كما حدث في أوروبا. كما أنهم تحولوا أيضاً إلى انتاج النوعيات الأرخص (مثل الديما الذي يصنع من القطن وحده، بدلاً من الالاجه الذي يحتوي على الحرير)، وإلى طرق الإنتاج الأحسن. وفي عام ١٨٥٤ ذكر القنصل الفرنسي أنه كان يتم تقليد الحرير الفرنسي، وأنه تم تركيب نولين للأقمشة المنقوشة في دير القمر، وأن انتاجهما أرخص وأحسن من انتاج الأنوال القديمة(٥٠)، وبعد قليل، كانت هناك ثلاثة من هذه الأنوال تعمل في دمشق(٥١). ومعظم الأنوال في الموقعين دمرت خلال اضطرابات عام ١٨٦٠، ولكن بحلول عام ١٩١١، كان هناك ما بين ٣٠ ـ ٤٠ من أنوال الأقمشة المنقوشة، بعضها من طراز معدل، في دمشق وحلب(٥٢). وأخيراً، يبدو أن الأجور ظلت منخفضة(٥٣)، وحتى بينما كان الحرفيون السوريون يعانون من المنافسة الأجنبية في بلادهم، استمروا في مد الأسواق الأجنبية بمنتجاتهم. وفي عام ١٨٦١، قدّر أن ثلث الأقمشة السورية كان يرسل إلى آسيا

---

(٤٦) Owen, Ibid., pp. 94 - 95; Mohammad Said Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» (Ph.D. Dissertation, American University, Washington, D. C., 1969), pp. 198 - 207, and Theodore Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 - 1914,» (M. A. Thesis, University of Texas, 1980), pp. 56 - 59.

(٤٧) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤٨) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٤٩) Kalla, «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914,» p. 203.

(٥٠) عبد الكريم رافق، بحوث في التاريخ الإقتصادي (دمشق: [د. ن.]، ١٩٨٥)، و France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commercial, «Report on Trade, 29 May 1854,» (Beyrouth), vol. 7.

(٥١) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٥٢) E. Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» in: Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 282 - 283.

(٥٣) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٩ من هذا الكتاب.

الصغرى واستانبول، وأن ما يقل عن الثلث قليلاً كان يرسل إلى مصر(٥٤).

وفي عام ١٨٧٢، صدّر إلى مصر من إنتاج حلب تسعة ملايين متر من الأقمشة القطنية، والى تركيا سبعة ملايين متر منها(٥٥). وكذلك في عام ١٨٧٩، تم تصدير ما قيمته ثمانية ملايين فرنك من المنسوجات في حمص وحماه (من بين ١٢ مليوناً) إلى الخارج عبر طرابلس(٥٦). وكانت الصادرات إلى البلقان وروسيا محدودة، وقد أضيرت بفرض ٧٥ بالمائة جمركاً على البضائع التركية التي تدخل الموانىء الروسية، وذلك في أعقاب الحرب الروسية ـ التركية، كما أضيرت بضم النمسا إلى البوسنة والهرسك، وبالثورة البلغارية(٥٧). وفي عام ١٨٨٤ ذكر قنصل أمريكي أن منتجات الزوق كانت آخذة بالتحسن، وأنها كانت تمد الأسواق في سوريا وأوروبا وحتى أمريكا، كما ذكر أيضاً أن ثلاثة أرباع إنتاج أنوال بيروت يصدّر إلى أزمير واستانبول ومصر(٥٨). وأدت المذابح الأرمنية في التسعينات إلى هجرة الكثير من الحرفيين في ولاية حلب، فتوجه بعضهم إلى مصر حيث أقاموا ورشهم هناك وتسببوا في خسارة حلب لهذه السوق(٥٩). وعلى كل، عند عام ١٩٠١ كان القنصل البريطاني في دمشق يكتب أن «تجارة المنسوجات الحريرية والقطنية مع مصر تتحسن... والصادرات إلى أسواق أوروبا وتركيا الآسيوية... تسير أيضاً على نحو طيب»، ولكن هوامش الربح كانت صغيرة لارتفاع التكاليف(٦٠). وفي عام ١٩٠١، تم تصدير نصف إنتاج حلب(٦١).

وكان النساجون كثيراً ما يُنتزعون من مواقعهم خلال هذه الفترة. فقد أدى زلزال عام ١٨٢٢، وما تبعه من اضطرابات في حلب إلى انتقال الكثير من النساجين إلى دمشق.

---

(٥٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Agriculture and Industry, 12 August 1862,» (Beyrouth), vol. 7.

(٥٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 1872,» (Alep), vol. 35.

(٥٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on 31 July 1879,» (Damas), vol. 6.

(٥٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Aleppo, 24 September 1887,» (Alep), vol. 37.

وأنظر أيضاً: United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Answer to Questions, 21 July 1880,» (T 367. 14).

(٥٨) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Report for 1884,» (T 367. 15).

(٥٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Trade Report, 1889,» (Alep), vol. 37.

وأنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النصين ١٣ و١٤ من هذا الكتاب.

(٦٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to Bunsen, 7 January 1901,» (FO 195 / 2097).

وأنظر أيضاً: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

(٦١) Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, «Aleppo».

وفي ما يتعلق بأنوال القرى في فلسطين، أنظر:

Charles Thomas Wilson, *Peasant Life in the Holy Land* (London: John Murray, 1906), pp. 259 - 260.

وعلى نقيض ذلك، أدت مذابح عام ١٨٦٠ في دمشق إلى خروج النساجين المسيحيين (الذين كانوا يملكون من الناحية العملية كل الأنوال) إلى حلب، وبيروت، ولبنان. وبحلول عام ١٨٦٤ استعاد عدد الأنوال في دمشق مستوى ما قبل عام ١٨٦٠، ولكن أصبح ثلثاها الآن ملكاً للمسلمين[٦٢]. وفي السبعينات قامت عينتاب وأورفة وبيراجك ومرعش التي كانت تشتري الأقمشة من حلب من قبل، بإقامة أنوالها الخاصة بها لأن العمل كان أرخص هناك[٦٣]. ويبدو أن عدد الأنوال في حمص وحماه قد ازداد (أنظر الجدول رقم (٦ ـ ١))، وفي عام ١٨٨٠، كتب القنصل الأمريكي أن «هناك الآلاف من الأنوال اليدوية في مختلف أنحاء البلاد، وغالباً ما توجد في بيت الصانع»[٦٤].

جدول رقم (٦ ـ ١)

الأنوال اليدوية في سوريا

الفترة الزمنية	حلب	دمشق	حمص	حماه	بيروت	لبنان	كل سوريا
القرن ١٨[١]	٤٠,٠٠٠	٣٤,٠٠٠					
١٨٢٥[٢]	١٢,٠٠٠						
العشرينات[٣]	١٢,٠٠٠						
العشرينات[٤]	٢٥,٠٠٠						
١٨٢٩[٥]	٦,٠٠٠						
١٨٣٨[٥]	٤,٠٠٠	٤,٤٠٠				١,٢٠٠	
١٨٤٥[٣]	١,٥٠٠	١,٠٠٠					
الأربعينات[٦]							٥٠,٠٠٠
١٨٤٧[٦]							٢,٥٠٠
١٨٤٨[٧]	٥,٠٠٠						
١٨٥٠[٨]	١٠,٠٠٠	١,٦٦٦					
١٨٥٣[٤]	٤,٥٠٠						
١٨٥٥[٩]	٥,٥٦٠						
١٨٥٦[١٠]	١٠,٠٠٠						
١٨٥٦[١٠]	٥,٥٠٠	٢,٨٠٠					
١٨٥٨[٧]	١,٤٠٠						
١٨٥٩	١٠,٠٠٠[١٠]	٣,٤٣٦[٨]					
١٨٥٩[١١]		٣,١٥٦					

(يتبع)

(٦٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Agriculture and Industry, 12 August 1862,» (Beyrouth), vol. 7, and Great Britain, Accounts and Papers 1864, vol. 53, «Damascus».

(٦٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Destrées to Waddington, 25 February 1879,» (Alep), vol. 36.

(٦٤) United States, National Archives, Group 84, dispatches to Department of State, «Answer to Questions, 21 July 1880,» (T 367. 14).

تابع جدول رقم (٦ - ١).

الفترة الزمنية	حلب	دمشق	حمص	حماه	بيروت	لبنان	كل سوريا
الخمسينات(١٢)	٣,٥٠٠	٣,٠٠٠			صفر	٦٠٠	
١٨٦٠(١٣)		٢,٠٠٠					
١٨٦١	(١٤)١٠,٠٠٠	(١١)٥٥٠					
١٨٦٢(١٢)	٤,٠٠٠	٦,٥٠٠			١٠٠	١٥٠	
١٨٦٤(١١)		٣,١٥٦					
١٨٧١(١٤)	٥,٠٠٠						
١٨٧٢	(١٥)٦,٠٠٠	(١٦)١,٣٠٠					
١٨٧٤(١٣)	٥,٠٠٠		٢,٥٠٠ (حمص وحماه)				
١٨٧٥(١٣)	٢,٤٠٠	٥,٢٥٠					
١٨٧٩	(١٧)٣,٠٠٠	(١٨)٤,٠٠٠	٤,٠٠٠	(١٩)٧٠٠			
١٨٨٤(٢٠)				١,٨٠٠			
١٨٩١(١٣)	٥,٨٨٤	٣,٠٠٠	٤,٠٠٠	٧٠٠			
١٨٩٢		(٢١)٢,٠٠٠					
١٨٩٧	(٢٢)٣,٠٠٠	(٢٣)٥,٠٠٠					
١٩٠٢(٢٤)		٢,٠٠٠	٥,٠٠٠	١,٠٠٠			
١٩٠٧(٢٥)	١٤,٠٠٠	١,٢٠٠					
١٩٠٨(١٣)			٨,٥٠٠				
١٩٠٩(٢٦)	١٠,٠٠٠	٢,٥٠٠	١٠,٠٠٠	١,٠٠٠	٢,٥٠٠	٣١,١٠٠	

(١) التاريخ غير محدّد ورقم حلب يشير إلى «القياس. الماضي» ورقم دمشق إلى «الماضي القريب».

أنظر: Moshe Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 - 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society* (Oxford; London: Clarendon, 1968), p. 179.

(٢) De Bocage, p. 242, cited in: Roger Owen, *The Middle East in the World Economy* (London: Methuen, 1981), p. 94.

(٣) التاريخ المبكر غير محدّد، رسالة بتاريخ ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٨٤٥، أنظر:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, (Beyrouth), vol. 5.

(٤) التاريخ المبكر غير محدّد، تقرير عن التجارة ١٨٥٣، أنظر: Ibid., (Beyrouth), vol. 7.

(٥) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.], 1972), pp. 20 - 21 and 84.

(٦) Konstantin Mikhallovich Bazili, *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravitel'stvom* (Moscow: Izd - bo Ostounor Litra, 1962), p. 243.

(٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Aleppo, 1858,» (FO 198 / 13).

(٨) بالنسبة إلى حلب، انظر:

James Lewis Farley, *The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire* (London: Longman, 1862), pp. 199 and 212, cited in: Owen, *The Middle East in the World Economy*, p. 94.

وبالنسبة إلى دمشق، أنظر:

= France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale (Damas), vol. 3, cited

in: Abdul-Karim Rafeq, «The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840 - 1870,» in: J. L. Bacqué - Grammont et P. Dumont, *Economie et sociétés dans l'empire ottoman* (Paris: [s.n.], 1983).

(٩) Great Britain, Accounts and Papers 1856, vol. 57, «Aleppo,» cited in: Rafeq, «The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840 - 1870,» p. 427.

(١٠) وكذلك كان هناك ٣٠٠ نول في مرعش، أنظر:

Great Britain, Accounts and Papers 1859, vol. 30, «Aleppo».

(١١) وعن حلب، أنظر:

Ma'oz, *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 - 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society,* p. 179.

وعن دمشق، أنظر:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale (Damas), vol. 4, cited in: Rafeq, «The Impact of Europe on a Traditional Economy: The Case of Damascus, 1840 - 1870,» p. 427.

(١٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rogers to Bulwer, 20 August 1861,» (FO 78 / 1586).

(١٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report, 12 August 1862,» (Beyrouth), vol. 7.

وتقترح رقم ٢٠٠٠ نول لدمشق في:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale (Damas), vol. 4, cited in: Rafeq, Ibid., p. 427.

(١٤) عن حلب، أنظر: Owen, *The Middle East in the World Economy,* p. 172.

وعن دمشق، أنظر: نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩)، ص ١٢٣، الذي يقدم توزيعاً لها.

(١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(١٦) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade,» (Alep), vol. 35.

(١٧) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

(١٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Destrées to Waddington, 25 February 1879,» (Alep), vol. 36.

(١٩) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 74, «Damascus».

(٢٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch 31 July 1879,» (Damas), vol. 6.

(٢١) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Report for 1884,» (T 367. 15).

(٢٢) Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 91, «Damascus».

(٢٣) Great Britain, Accounts and Papers 1898, vol. 99, «Aleppo».

أيضاً كان هناك ٢٥٠٠ في عينتاب و٢٠٠٠ في أورفة.

(٢٤) عن ١٨٩٨، أنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, «Damascus».

(٢٥) Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, «Damascus».

(٢٦) Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93, «Aleppo».

ويتضمن عينتاب ومرعش وأورفة وإنطاكية. أنظر أيضاً:

Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 87, E Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria».

أنظر أيضاً التوزيعات في:

Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 275.

ومن المستحيل أن نقدم أرقاماً محددة لكمية الانتاج وقيمته، ويقدّم بوالكونت رقم ستة ملايين فرنك (٢٤٠,٠٠٠ جنيه) لدمشق، ويقدر إجمالي صادرات المنسوجات الحريرية بـ ١٣ مليون فرنك (٥٢٠,٠٠٠ جنيه)[٦٥]. ونستطيع تقدير القيمة الإجمالية للمنسوجات الحريرية والقطنية عام ١٨٣٨ ـ استناداً إلى المادة التي قدّمها باورنغ ـ بحوالى ٨٢٠,٠٠٠ جنيه، والقيمة الإجمالية للقطنيات بـ ١٦,٠٠٠ جنيه، وبلغت الأجور التي دفعت ٨٤,٠٠٠ جنيه للحرير و٢٣٠٠ للقطن. وإذا طبّقنا مُعامل الانعكاس نفسه على لبنان فإنه يعطينا انتاجاً إجمالياً قيمته ١٨٠,٠٠٠ جنيه. ويورد باورنغ أيضاً رقم ٢٥٠,٠٠٠ جنيه لحلب[٦٦]. وإذا أخذنا حمص وحماة والمراكز الأخرى في الاعتبار، ربما كانت قيمة الإنتاج السوري ما بين المليون والمليون ونصف المليون جنيه.

وفي عام ١٨٥٦، قدّرت القيمة الإجمالية لإنتاج أنوال حلب بـ ٦٩ مليون قرش أو نحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه، وفي عام ١٨٧٢ قدّرت بتسعة ملايين فرنك، أو ٣٦٠,٠٠٠ جنيه[٦٧]. وفي عام ١٨٧٩ قدّرت قيمة أنوال حمص بـ ٢٣٠,٠٠٠ فرنك، وقيمة أنوال حماة بـ ٧٦٠,٠٠٢ فرنك، أو ٤٨٠,٠٠٠ جنيه للمدينتين[٦٨].

وفي ما يتعلق بعام ١٨٩٨، تساعدنا التفصيلات الواردة في التقارير القنصلية عن دمشق على أن نقدم تقريراً عاماً لإجمالي قيمة المنسوجات بنصف المليون جنيه. وقد حسب القنصل البريطاني في حلب عام ١٩٠١، اجمالي قيمة «الصناعة اليدوية المحلية من مختلف الأنواع بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه، مما يعدّ دون المتوسط، لأنها كانت سنة سيئة بالنسبة إلى التجارة، وتوقفت الكثير من الأنوال عن العمل»[٦٩]. وفي عام ١٩٠٢، قدّر إنتاج الأقمشة في حمص «بحد أدنى قدره ١٥٠,٠٠٠ جنيه»[٧٠]. وفي عام ١٩٠٩، قدّر ويكلي قيمة إنتاج دمشق بـ ٤٠٠,٠٠٠ جنيه ومادته تجعل من الممكن أن نضع تقديراً عاماً لعينتاب ٣٥٠,٠٠٠ جنيه[٧١]. وقدّر روبن قيمة الحرير والقطن والمنسوجات المخلوطة بما بين ٣٠ ـ ٤٠ مليون فرنك (١,٢ ـ ١,٦ مليون جنيه) من بينها جاء ما بين ١٠ ـ ١٥ مليون فرنك من كل من حلب وحمص، ومن ٣ ـ ٥ ملايين من دمشق، ومن ٢ ـ ٣ ملايين من حماة ولبنان. وكان يعمل بهذه الصناعة نحو ٣٠

---

(٦٥) Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 266 - 267.

(٦٦) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 20 - 21 and 84.

(٦٧) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade, 1872,» (Alep), vol. 35.

(٦٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Gilbert to Waddington, 31 July 1879,» (Damas), vol. 6.

(٦٩) Great Britain, Accounts and Papers: 1899, vol. 103, «Damascus,» and 1902, vol. 110, «Aleppo».

(٧٠) Great Britain, Accounts and Papers 1903, vol. 79, «Damascus».

(٧١) Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» pp. 283 - 284.

ألف عامل يحصلون على ما بين ٦ ـ ٨ ملايين فرنك سنوياً(٧٢). فإذا وضعنا في اعتبارنا هبوط أسعار المنسوجات(٧٣)، فربما كان ذلك يمثل حجماً أكبر من الإنتاج عما كان عليه في الثلاثينات.

وكان رأس المال الثابت المستثمر في الصناعة محدوداً، ما دام النول يكلّف فقط ما بين مجيديتين و٣ مجيديات (٦ شلنات و٨ بنسات ـ ١٠ شلنات)، وحتى أنوال الأقمشة المنقوشة (التي كانت تصنع محلياً) كانت تكلّف ما بين خمسة جنيهات وثمانية(٧٤)، ولكن رأس المال المتداول في صورة المواد الخام لا بد أنه كان كبيراً فقد كان يشتريها صاحب العمل ويوزعها على الحرفيين الذين كان كل منهم يقوم بعملية معيّنة(٧٥).

والمادة المتاحة عن الحرف اليدوية الأخرى أشد ضآلة، وقد تأثرت بعض فروعها المرتبطة بالأذواق التقليدية (كصناع النعال، والعمائم، والنرجيلات) بالتحول نحو الطرز الغربية(٧٦) ولكن استطاعت فروع أخرى أن تنجو بنفسها لأنها تمتعت بحماية طبيعية مثل الدباغة وصناعة الفخار، أو لأنها تتعلق بحاجات معينة مثل الصابون. وكان الصابون السوري يصنع من زيت الزيتون، ولذلك كان يفوق الصابون المستورد من حيث درجة النقاء، وبخاصة أن واردات الصابون كانت تحتوي على مختلف أنواع الدهون. وفي عام ١٨٣٣، قدّر بوالكنت إنتاج سوريا من الصابون بـ ٤٥ ألف قنطار (١٢ ألف طن متري) تساوي ٥,١٧٥,٠٠٠ فرنك (٢٥٧,٠٠٠ جنيه)(٧٧). ويقدم إلينا باورنغ أرقاماً خاصة بعام ١٨٣٨ على النحو التالي: فلسطين ١,٦ مليون أقة، حلب وادلب وكلس ١,٢ مليون أقة، دير القمر ٦٤٠,٠٠٠ أقة، دمشق ٣٢٠,٠٠٠ أقة، وبذلك يكون المجموع ٣,٧٦٠,٠٠٠ أقة، أي نحو ٤٨٠٠ طن متري، بقيمة إجمالية يمكن تقديرها بربع مليون جنيه استرليني(٧٨). وفي عام ١٨٥٠، قدر إنتاج الورش السبع القائمة في يافا بـ ٧٢٠٠ كلغ، أرسل الكثير منها إلى مصر(٧٩). وفي عام ١٨٧١ قدّر إنتاج حلب وكلس وأورفة وعينتاب بنحو ٢٥٠٠ طن تساوي نحو ١٢٥ ألف جنيه. وأدت زيادة الاعتماد على الكيروسين في الانارة إلى توفير الكثير من

(٧٢) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 138.

(٧٣) أنظر: مقدمة الفصل السادس، والجدول رقم (٣ ـ ٦) من هذا الكتاب.

(٧٤) Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» p. 289.

(٧٥) Dominique Chevallier: «A Damas, production et société à la fin du xixème siècle,» *Annales* (1964), et «Techniques et société en Syrie,» *Bulletin d'études orientales de l'Institut français de Damas* (1963 - 1964).

(٧٦) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٥ من هذا الفصل.

(٧٧) Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883*, p. 266.

(٧٨) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, pp. 19 and 83.

(٧٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report of 26 July 1851,» (Beyrouth), vol. 5.

زيت الزيتون لصناعة الصابون(٨٠). وفي عام ١٩٠٩ قدر ويكلي اجمالي الإنتاج السوري بـ ١٦,٦٣٠,٠٠٠ أقة، أو نحو ٢٠ ألف طن، وكانت مناطق الإنتاج الرئيسية هي، نابلس وتنتج ٤ ملايين أقة، ويافا وتنتج ٣ ملايين أقة، ولبنان مليونين، ومنطقة طرابلس مليونين، وحلب ١,٤ مليون، وولاية حلب مليونين ونصف ووجد صابون فلسطين أسواقاً مهيأة في مصر والحجاز واليمن(٨١). وأخيراً، قدّم روبن رقم ٢٠,٠٠٠ طن يساوي ١٥ مليون فرنك (٦٠٠,٠٠٠ جنيه)، كان يستخدم في إنتاجها ما بين ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ رجل حصلوا على ما بين مليون ومليوني فرنك أجوراً سنوية(٨٢). وكان يصدِّر نحو ثلث الإنتاج، ويبدو واضحاً أن العائد الإجمالي لهذه الصناعة ازداد خلال الفترة موضوع الدراسة.

واستمر عصر زيت الزيتون يمارس بالطريقة البدائية. وفي عام ١٩١٤، كانت ١١٤ معصرة فقط (معظمها في لبنان) من بين ٦٠٠ - ٨٠٠ معصرة، تستخدم معاصر هيدروليكية، تم تركيبها خلال العشرين عاماً السابقة، وكان الإنتاج السنوي نحو ٢٢,٠٠٠ طن متري يساوي نحو ٢٥ مليون فرنك (مليون جنيه). وكان يعمل بهذه الصناعة نحو ٦٠٠٠ - ١٠,٠٠٠ شخص(٨٣). والحرف الأخرى التي راجت هي صناعة السجاجيد والأدوات النحاسية، والنجارة، وغيرها من المنتجات التي يحملها السياح.

وأدى تدهور الحرف اليدوية إلى اضعاف مركز الطوائف. ويبدو أن العثمانيين هم الذين أدخلوا نظام الطوائف إلى سوريا، ولكنه كان أشمل منه في غيرها من بلدان الأمبراطورية، لا يضم الحرفيين فحسب، بل التجار والعاملين في الخدمات. وعلى كل، كانت وظيفتها الرئيسية - كما في الولايات الأخرى - أن تعمل كأداة اتصال ادارية بين الحكومة وسكان المدن، فتساعد على تنفيذ التعليمات وتمثل أعضاءها أمام السلطات، كما عملت الطوائف على ضبط الموازين والمقاييس ونوعية الإنتاج، وتحديد الأسعار والأجور، وجباية الضرائب، وتقديم الخدمات والبضائع إلى الحكومة، والإشراف من حين إلى آخر على توزيع المواد الخام والمنتجات. وقامت بفض المنازعات بين أعضائها وقدمت العون اليهم عند الحاجة. وقد شجعت الحكومة على ذلك كله، طالما ساعد على تسهيل السيطرة على سكان المدن الذين يتوقع منهم الخطر. وفي دمشق - كما في مصر - كانت بعض الطوائف تضم اعضاء من المذهب الديني نفسه، بينما في طوائف أخرى كان المعلمون (الأسطى، أو الأستاذ)، والمياومون (الصانع) والصبية (الأجير) ينتمون إلى مذاهب مختلفة(٨٤).

---

(٨٠) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, «Aleppo».

(٨١) Weakley, «Report on the Conditions and Prospects of British Trade in Syria,» p. 281.

(٨٢) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 151.

وقد قدم رقم ٦٠٠٠ - ٨٠٠٠ عاملاً، و١,٢٥ مليون جنيه للدخل السنوي، في:

Swedenburg, «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 - 1914,» p. 60.

(٨٣) Ruppin, Ibid., pp. 145 - 146.

(٨٤) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

= Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 303 - 305; Gabriel Baer, *Fellah and*

وبينما كانت تلك التغيرات تحدث بين الصناعات الحرفية، كانت هناك صناعتان صغيرتان تنموان هما حل الحرير، والتبغ. وكان لمصلحة التبغ صاحبة الاحتكار(٨٥) مصنعان للسجاير في حلب ودمشق. وقد أنشىء الأخير حول عام ١٨٨٣ وكان يستخدم الوسائل اليدوية وفيه نحو أربعين عاملاً أو خمسين فقط، غير أنه أدخل عام ١٩٠٨ الآلات الحديثة بكلفة قدرها سبعة الآف جنيه، وزاد عدد عماله إلى ٣٠٠ عامل (معظمهم من الفتيات اليهوديات، اللواتي كانت كل منهن تتقاضى فرنكاً واحداً يومياً) وقام بتجهيز نحو ٤٣٠ طناً من التبغ، انتجت ٧٢ مليون سيجارة سنوياً(٨٦).

وكان حل الحرير باستخدام الطرق البدائية يمارس في بيوت الفلاحين في لبنان لقرون عديدة(٨٧). وقام رجل فرنسي بإنشاء مصنع حديث عام ١٨١٠ في «القريّة»، وبحلول عام ١٨٤٥ كان هناك خمسة مصانع فرنسية ومصنعان انكليزيان (أحدهما أخذ سداداً لدين، والآخر في شملان استخدم أول آلة بخارية في هذه الصناعة عام ١٨٤٦)، وخمسة مصانع لبنانية (كان انتاجها من الأنواع الأقل جودة)، وقد كان فيها جميعاً نحو ٣٦٠ عجلة(٨٨). ورغم أنه قد لوحظ أن ثمة اتجاهاً متزايداً نحو تصدير الشرانق أكثر من الحرير المحلول(٨٩) وذلك في عام ١٨٥٠، إلا أنه بحلول عام ١٨٦٢ زاد عدد المصانع إلى ٤٤ مصنعاً فيها نحو ١٨٠٠ عجلة، و٢٢٠٠ حوض، من بينها عشرة مصانع يملكها فرنسيون (٧٧٠ حوضاً)، وواحد يملكه بريطاني (٨٠ حوضاً)، و٣٣ للبنانيين (١٣٥٠ حوضاً)، وكانت المصانع الأخيرة تحسن من أسلوبها، ولكن المصانع الفرنسية كانت أفضل، وكان لها قصب السبق: فمن بين ١,٢ مليون أقة من الشرانق حُلّت في سوريا، كان أكثر من الثلثين يتم بالطرق الحديثة(٩٠). وعند عام ١٨٨٥، كان الفرنسيون يملكون خمسة مصانع من بين ١٠٥ مصانع، وفي عام ١٩١٣

Townsman in the Middle East: Studies in Social History (London: [n. pb.], 1982), pp. 149 - 222; = Abdel - Karim Rafeq, «The Law Court Registers of Damascus,» dans: Jacques Berque et D. Chevallier, eds., *Les Arabes par leurs archives, xvième - xxème siècles*, Colloques internationaux du Centre national de la recherche scientifique; no. 555 (Paris: Le Centre, 1976); Elia Quoudsi, «Notices sur les corporations de Damas,» papier présenté au: Congrès international des orientalistes, 6, Leiden, 1884, and رافق، بحوث في التاريخ الاقتصادي، ص ١٦٠ - ١٩٢.

(٨٥) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٨٦) Great Britain, Accounts and Papers: 1908, vol. 98, «Damascus»; 1910, vol. 103, «Damascus,» and Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 265.

(٨٧) المعلومات التالية مستمدة بكثافة من:

Ducousso, *L'Industrie de la soie en Syrie et au Liban;* Dominique Chevallier, *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe,* Bibliothèque archéologique et historique; t. 91 (Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971).

وبخاصة لبكي الذي يتضمن تحليلاً تفصيلياً ممتازاً، أنظر:

B. Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban* (Beyrouth: [s.n.], 1984).

(٨٨) Labaki, Ibid., pp. 79 - 84; France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report for 1846,» (Beyrouth), vol. 5, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Scott to Moore, 24 May 1852,» (FO 78 / 911).

(٨٩) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(٩٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Reply to Questions, 1857,»

كانوا يملكون سبعة من بين ١٩٥ مصنعاً فيها ٧٣٥ حوضاً من بين نحو ١١,٠٠٠ حوض تمثل إجمالي المستخدم. وعشية الحرب العالمية الأولى كان ما يزيد على ٩٠ بالمائة من المصانع اللبنانية ملكاً للمسيحيين الذين كانت غالبيتهم من الموارنة. والقسط الأكبر منها كان متوسط الحجم (٢٥ ـ ٩٩ حوضاً)، ولكن المصانع الـ ٢٨ الكبيرة ضمت ٣٢ بالمائة من الأحواض. وتذبذبت جملة قوة العمل بين عشرة آلاف وعشرين ألف شخص، من بينهم ٨٥ بالمائة من النساء غالبيتهن من المسيحيات وبخاصة المارونيات، وتراوح يوم العمل بين ١٣ ساعة شتاء، وما بين ٩ و١٠ ساعات صيفاً، وبلغ الأجر اليومي للعاملة المدربة ما بين ٥ ـ ٦ قروش صيفاً، ٣,٥ ـ ٤ قروش شتاءً.

ولم يكن رأس المال المستثمر كبيراً. فقد بيع مصنعان بريطانيان عام ١٨٥٨ بمبلغ ١٥٦,١٠٠ قرش (نحو ١٤٠٠ جنيه) للأول، و١٢٥٠ جنيهاً للثاني(٩١). وفي عام ١٩٠٩ كان رأس المال الثابت للحوض يقدّر بما يراوح بين ٢٠٠ فرنك و٢٥٠، بإجمالي نحو ٢,٥ مليون فرنك (١٠٠,٠٠٠ جنيه) للصناعة كلها. غير أنه ـ في هذه الحالة أيضاً ـ كان رأس المال المتداول أكبر كثيراً، نحو ٣٥٠٠ ـ ٥٠٠٠ فرنك سنوياً(٩٢). وكان هذا المال المتداول يقدم إلى المصانع الفرنسية واللبنانية الكبيرة مباشرة في صورة سلفات من المستوردين في ليون، وكان الآخرون يحصلون على حاجتهم من البنوك المحلية التي كان الكثير منها وثيق الارتباط بليون.

وجرت محاولات قليلة أخرى لإقامة صناعة حديثة في سوريا، وحقق بعضها النجاح. ففي عام ١٨٣٥، ذكر القنصل الفرنسي في بيروت أن سفينة قادمة من الاسكندرية أنزلت ٣٠ عاملاً أوروبياً و«كمية من الآلات» لإقامة مصانع قرب نهر الكلب لإنتاج الجوخ، والطرابيش، وغزل القطن، ولكننا لم نسمع بعد ذلك عن المشروع. وفي عام ١٨٥١، أقام رجل فرنسي مصفاة لزيت الزيتون في طرابلس، كما أشارت التقارير إلى إقامة مصنع للأقمشة في المدينة ذاتها(٩٣). وفي عام ١٨٦٣، وردت معلومات عن مصنع لغزل القطن في بيروت «في طريقه إلى التأسيس» بواسطة سوري مسلم مهاجر إلى مانشستر. ولكن لا يبدو أن المشروع قد أُنجز(٩٤). وفي عام ١٨٧٠ شيد مصنع للمنسوجات القطنية تكلّف ٤٠ ألف جنيه في انطاكية،

(FO 78 / 1298); «Moore to Bulwer, 23 January 1862.» (FO 78 / 1670); France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Report 1850,» (Beyrouth), vol. 6, and «Report, 12 August 1862,» (Beyrouth), vol. 7. =

حتى عام ١٨٥٦، لم يكن من حق الأجانب ملكية الأراضي في الدولة العثمانية، ولكنهم تحايلوا على ذلك بالدخول في مشاركة مع أحد الأعيان المحليين، وقد أزال الخط الهمايوني هذا الحظر.

(٩١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Documents of 9 January 1858 and 19 October 1859,» (FO 616 / 4).

(٩٢) Labaki, *Introduction à l'histoire économique du Liban*, p. 106.

(٩٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale: «Dispatch of 18 February 1835,» (Beyrouth), vol. 1 - ter, and «Report on 26 July 1851,» (Beyrouth), vol. 6.

(٩٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Eldridge to Russel, 30 September 1863,» (FO 78 / 1769).

استخدم قوة مياه نهر العاصي، وقام عمال انكليز بتركيب الآلات، غير أن تشكك القنصل البريطاني في نجاحه كان له ما يبرره[٩٥]. وقام أحد اللبنانيين المتمتعين بالحماية البريطانية عام ١٨٧٨ بمحاولة لإنشاء مدبغة تعمل بالآلات، كما وردت معلومات عن مصنع للقرميد[٩٦]. وفي العام التالي ذكرت معلومات عن قيام المستعمرة الألمانية في حيفا بإقامة طاحونة للقمح تدار بقوة الهواء ومعصرة لزيت الزيتون[٩٧]. وفي عام ١٨٨١، بني مصنع للورق في بيروت بكلفة قدرها ٢٥ ألف جنيه، ولكنه أغلق ١٨٩٦، غير أنه يرد ذكر مصنع للجلود[٩٨].

وعلى كل، كان إيقاع النشاط الصناعي أسرع، وبخاصة في دمشق، في العقد الأول من القرن العشرين. ففي عام ١٩٠١، فكرت مجموعة من المسلمين جدياً في إقامة مصنع للسكّر، وجربت استخدام الشمندر المستورد، غير أنه لم يتم بناء مثل هذا المصنع إلا بعد الحرب العالمية الثانية. وكان في دمشق عندئذ مصنع لغزل القطن ـ أنشىء في الستينات من القرن الماضي، يستخدم القوى المائية وينتج ٥٠٠٠ ربطة (شلة) غزل سنوياً ـ ومصنع للصمغ وآخر للنشا[٩٩]. وفي عام ١٩٠٤ وردت إشارة إلى خمس مطاحن دقيق تعمل بالنفط، وفي عام ١٩٠٥ أقيم مصنع كهربائي مائي بواسطة شركة بلجيكية للإنارة وتشغيل الترام[١٠٠]. وفي عام ١٩٠٩ أقيم مصنع للثلج برأس مال ٦٥٠٠ جنيه، كما أقيم مصنع للزجاج برأس مال قدره ١٦ ألف جنيه موزعة على أسهم كان عليه أن يناضل بشدة في مواجهة المنافسة النمساوية، وشركة جلود برأس مال اسمي عشرة آلاف ليرة تركية، ولكن فشلت محاولة إقامة مصنع للطرابيش. وكانت هناك أيضاً مصابغ ومصانع للفانلات والجوارب. وأخيراً، يجب أن نذكر ورش السكك الحديدية التي كانت جيدة الإدارة وتستخدم ١٨٠ عاملاً[١٠١].

وما تم إنجازه في حلب كان أقل كثيراً، ولكن في عام ١٩٠٢ يرد ذكر صناعة السجاد الحريري للسوق الأمريكية، وكذلك مطاحن الدقيق التي تدار بالنفط في حلب وأورفة وعينتاب ودير الزور[١٠٢]. وكانت صناعة السجاد تستخدم عام ١٩١٠ ما بين ٦٠٠ ـ ٧٠٠ امرأة

---

(٩٥) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٣ من هذا الفصل، و
Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 57, «Aleppo».

(٩٦) Great Britain, Accounts and Papers 1878/79, vol. 72, «Beirut».

(٩٧) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, «Caiffa».

(٩٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1882, vol. 71, «Beirut,» and 1897, vol. 94, «Beirut».

(٩٩) Great Britain, Accounts and Papers 1902, vol. 110, «Damascus».

(١٠٠) Great Britain, Accounts and Papers: 1905, vol. 93, «Damascus,» and 1906, vol. 129, «Damascus».

(١٠١) Great Britain, Accounts and Papers: 1910, vol. 103, «Damascus,» and 1911, vol. 97, «Damascus».

(١٠٢) Great Britain, Accounts and Papers: 1903, vol. 79, «Aleppo,» and 1904, vol. 101, «Aleppo».

وفتاة، وعام ١٩١١ نحو الألف منهن(١٠٣). كذلك يجب أن نذكر بعض الصناعات الصغيرة التي أقامها المهاجرون اليهود في فلسطين، التي تشمل معاصر زيت الزيتون والسمسم، ومصانع النبيذ، وكلف التطريز، وورش الصيانة، وورش إنتاج الآلات البسيطة. وقد وصف روبن الوضع العام في عام ١٩١٤ قائلاً: «نستطيع أن نقدّر عدد المشروعات في سوريا كلها التي تستخدم أكثر من خمسين عاملاً في مصنع واحد بأقل من المائة مصنع، فلا يكاد يوجد دزينة من المصانع التي تستخدم أكثر من مائة عامل، ولا يوجد مصنع واحد يستخدم أكثر من مائتين من العمال»(١٠٤). والحقيقة أن سوريا ـ كغيرها من بلدان الشرق الأوسط ـ عانت من المعوقات التي اعترضت سبيل تصنيعها. فقد كانت السوق محدودة وأخذ الطلب في التحوّل نحو البضائع الأجنبية، وكان الوقود غالياً، وافتقرت إلى معظم المواد الخام، وكان النقل مكلفاً(١٠٥)، ولم تكن العمالة الماهرة متوفرة كما لم تكن العمالة غير الماهرة رخيصة، وكان رأس المال نادراً ومحدوداً، ولم تقدم الحكومة غالباً أي حماية أو تشجيع الصناعة حتى قرب نهاية الفترة(١٠٦). ولم يتخذ التصنيع الملحوظ سبيله حتى أواخر الأربعينات من هذا القرن.

٢ ـ العراق

والمعلومات المتوافرة عن العراق أقل كثيراً مما نجده عن سوريا، ولكن مجريات الأمور هناك كانت مماثلة لما حدث في سوريا. فكانت صناعة النسيج اليدوية نشطة في الثلاثينات، كما يتضح من حقيقة أن بغداد والبصرة (بخاصة الأولى) استهلكت مائة ألف درهم من الخيوط الذهبية، مقارنة بـ ١٥٠ ألف درهم في حلب، ومائة ألف في دمشق وحمص وحماه معاً، واستهلكت ٢٥ ألف درهم أخرى في بلاد الرافدين(١٠٧). وفي عام ١٨٤٢ كان في بغداد صناعة نسيج مزدهرة رغم أنها كانت مثقلة بالضرائب(١٠٨)، وفي عام ١٨٤٥، كان في الموصل ما يقرب من ألف نول على النحو التالي: خمسمائة للأقمشة القطنية (يملك المسلمون أربع أخماسها)، و٤٠٠ نول للأقمشة الصوفية (جميعها للمسلمين)، و ٣٠ نولاً للمفارش الحريرية (جميعها للمسيحيين)، و ٢٠ للأشرطة وخمسة للأقمشة الحريرية(١٠٩).

(١٠٣) Great Britain, Accounts and Papers: 1911, vol. 96, «Aleppo», and 1912 / 13, vol. 100, «Aleppo».

(١٠٤) Ruppin, «Syrien als Wirstschaftsgebiet,» pp. 131 - 132.

(١٠٥) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

(١٠٦) للمزيد من المناقشة التفصيلية، أنظر:
Charles Issawi, *The Economic History of Middle East and North Africa* (New York: Columbia University Press, 1982), pp. 156 - 159.

(١٠٧) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* p. 21.

(١٠٨) أنظر: القسم رابعاً، النص ١ من هذا الفصل.

(١٠٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report of 31 January 1845,» (Mossoul), vol. 1.

ويقدم التقرير أيضاً قائمة بالحرف الأخرى التي كان أبرزها السكافية ١٢٠، والدباغين ٩٥، والسروجية وصنّاع الأكياس الجلدية ٣٥، والحدادين ٤٠ (كلهم مسيحيون)، والنحاسين ١٥ (١٢ مسلماً و٣ مسيحيين)، والصاغة ٢٤ (٩ مسيحيين، ٨ يهود، ٧ مسلمين)، والسيوفيين ١٣.

وفي عام ١٨٦٦ قدّرت الأنوال من مختلف الأنواع في بغداد بـ ٣٥٠٠ نول[١١٠]. وأضرت الزيادة الكبيرة في واردات العراق من المنسوجات وما صحبها من اتساع في تجارتها بعد افتتاح قناة السويس[١١١]، بإنتاج المنسوجات المحلية وبخاصة الأقمشة القطنية. وفي الثمانينات قدر الإنتاج الإجمالي للمنسوجات في بغداد بما قيمته ٣١٢,٠٠٠ ليرة تركية من الأصواف، و٩١,٠٠٠ ليرة تركية من الحرير، و٥٥,٠٠٠ ليرة تركية من القطنيات[١١٢]. وبحلول عام ١٩٠٧، انخفض عدد الأنوال اليدوية في بغداد إلى ٩٠٠ نول، تنتج خمسة ملايين ياردة من الأقمشة القطنية ونصف مليون ياردة من الحراير والأصواف[١١٣]. وبالنسبة إلى الموصل كان هناك نحو ألف نول يدوي في المدينة (وعدد مماثل في قرى الولاية)[١١٤] عام ١٩٠٧، ولكن في عام ١٩١١ لم يكن هناك إلا خمسمائة نول فقط[١١٥]. واختفت الأنوال اليدوية في كلتا المدينتين غالباً بعد الحرب العالمية الأولى، ولكن الحرف الأخرى ظلت موجودة إلى وقت أكثر تأخراً مثل: صناعة الأحذية، وصناعة الصابون، وصناعة السجاير[١١٦].

وتطورت صناعتان لتجهيز المواد الخام للتصدير هما صناعة كبس الصوف، وعمل صناديق التمور. وفي عام ١٨٨٩ كانت هناك شركتان بريطانيتان لكبس الصوف،هما مؤسسة لنتش وشركاؤه التي كانت تملك مكبسين بخاريين يستطيعان كبس ١٤,٢٨٤ بالة في السنة، وشركة داربي واندروز ووابر، التي كانت تملك مكبسين مائيين بقدرة ١٥ ألف بالة. وذلك إضافةً إلى المكابس اليدوية العديدة[١١٧]. وكان الخشب الذي تصنع منه صناديق التعبئة يستورد في حزم من النمسا ـ المجر، والترويج، وروسيا. وفي عام ١٩١١ كان سعر الألف حزمة ٣٢ جنيهاً بما في ذلك النولون، وكلفة تسمير الصناديق بالبصرة كانت ١١ شلناً و٨ بنسات للألف فقط[١١٨].

---

(١١٠) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad».

ربما كان رقم ١٢ ألف نول في بغداد خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر والذي ورد في النص ٩ من هذا الفصل، يحمل الكثير من المبالغة.

(١١١) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الفصل.

(١١٢) محمد سلمان حسن، التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨ (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥)، ص ٢٨٢، مقتبساً من كوينيه (Cuinet)، وأنظر أيضاً:
Habib Chiha, *La Province de Baghdad* (Le Caire: [s.n.], 1908), pp. 123 - 126.

(١١٣) أنظر التفاصيل في: القسم رابعاً، النص ٣ من هذا الفصل.

(١١٤) المصدر نفسه.

(١١٥) حسن، التطور الاقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨، ص ٢٨٣، مقتبساً من تقرير للقنصل البريطاني؛ وعلى كل لاحظ الزيادة في واردات الغزل من حيث القيمة ونسبتها إلى واردات المنسوجات، وأنظر الجدول في:
Sarah Shields, «An Economic History of Nineteenth-Century Mosul, » (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986), p. 72.

(١١٦) حسن، المصدر نفسه، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨، مقتبساً من تقرير القنصل البريطاني.

(١١٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1910, vol. 103, «Basra,» and 1912 / 13, vol. 100, «Basra».

وأقيمت القليل من الصناعات المتصلة بالسوق الداخلية. ففي العشرينات أقام داود باشا مصنعين أحدهما للمنسوجات القطنية، وثانيهما للمنسوجات الصوفية لسد حاجة جيشه(١١٩)، ولعله كان متأثراً بتجربة محمد علي في مصر. وفي عام ١٨٦٤ أسس نامق باشا العباخانة في بغداد التي وسعها خلفه مدحت باشا عام ١٨٦٩، وكان انتاجها اليومي ٣٠٠ متر من الأصواف و٤٠٠٠ متر من التيل، لسد حاجة الجيش أيضاً، واستمر المصنع قائماً بالإنتاج حتى عام ١٩٥٠، واستورد مدحت أيضاً مطحنة آلية للدقيق وصلت بعد رحيله فلم يتم تركيبها وتركت لتصدأ. وفي عام ١٨٧٠ أسس مدرسة صناعية لتعليم الحرف المختلفة ظلت قائمة حتى عام ١٩١٧ ولكنها لم تكن ناجحة(١٢٠). ولم يصنع إلا القليل بعد ذلك، ففي عام ١٩١٢ ذكر القنصل البريطاني أنه إضافةً إلى المصنع العسكري، كان في بغداد خمس ماكينات للثلج، وثلاث مطاحن كبيرة و ٢١ مطحنة صغيرة للدقيق وستة مضارب للأرز، وورشة مجهزة بالأدوات الآلية، وبعض الأعمال اقامتها بيوت بريطانية(١٢١).

ثالثاً: سوريا

١ ـ صناعة النسيج في دمشق، ١٨٥٠ ـ ١٨٦٣(١٢٢)

أ ـ صناعة الحراير

(١) القماش المعروف بالقطني

... تصنع دمشق مختلف أنواع المنسوجات الحريرية، ولكن أهمها من الناحية الكمية القطني والألاجة. وقد عانت الحرف البدوية في المدينة لبضع سنوات من منافسة الأقمشة القطنية المصقولة معاناة كبيرة، وهي التي قلدت القماش الدمشقي وكانت تصنع في سويسرا. ولكن سكان المشرق الذين اجتذبهم في بداية الأمر رخص القماش الأخير، غيروا موقفهم منه بعد أن تبينوا أن رخص سعره لا يعوض قلة تحمّله للاستخدام. والقطني قماش مقلم سداه الحرير ولحمته القطن، والخيوط التي تكون اللحمة لا تصبغ وإنما تترك بيضاء. وهناك نوعان من القطني: العادي والمنقوش، والأخير فيه خطوط ساتانية سادة مزينة بنقوش تشكلها السداة على اللحمة، وهنا تكون اللحمة الأرضية والسداة تكون النقوش.

والعادي والمنقوش معاً يصنعان بالمواصفات نفسها ونسب الحرير والقطن نفسها،

---

(١١٩) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ٦ من هذا الكتاب.

(١٢٠) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٢ من هذا الكتاب، و

Matti Moosa, «General Reforms of Midhat Pasha in Iraq,» *Islamic Literature* (January 1966).

(١٢١) Great Britain, Accounts and Papers: 1912 / 13, vol. 100, «Baghdad,» and 1914, vol.
أنظر أيضاً: القسم رابعاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(١٢٢) نقلا عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, (Damas), vol. 3, 1856 - 1869.

جدول رقم (٦ - ٢)

الحرف اليدوية في لبنان، عام ١٨٣٥

طبيعة المنتج	عدد الأنوال أو الورش أو العمال	كمية المواد المستهلكة (أ)	قيمة المواد أو الأموال المستخدمة (ب)	كلفة الصناعة (ب)	قيمة المنتجات (ب)	الأرباح (ب)
			بيروت			
أحزمة حريرية	١٢٠ نولاً	٣٦	٨٨٢	٣٦٠	١,٣٢٣	٢٢٨ (كذا)
منسوجات للقمصان والكريب	٤٠ نولاً	١٦	٣٩٢	٦٦	٥٠٤	٤٦
قطان وشريط حرير للخياطة والتطريز	١٠٠ ورشة	١٠٠	٢,٠٠٠	١,٠٠٠	٤,٠٠٠	١,٠٠٠
جلود خام	٢٠٠ عامل		٣٠٠	١٥٠	٦٠٠	١٥٠
آنية خزفية عادية	١٢٠ عاملاً		١٠٠	٥٠	٢٠٠	٥٠
زيت سمسم وحلوى	١٢ ورشة		٣٠٠	١٥٠	٦٠٠	١٥٠
شنط شعر الخيول	ورشة واحدة		٥٠	٢٥	٩٠	١٥
سفن وقوارب	مصنع واحد		٢٥٠	٢٠٠	٦٠٠	١٥٠
حجر جيري	محجران		١٠	٨	٣٦	١٨
		دير القمر				
حراير وقطنيات	١٢٠ نولاً	٦٠	١,٢٠٠	٩٠٠	٢,٤٠٠	٩٠٠ (كذا)
عباءات صوف وحرير	٤٠ نولاً	١٠	٢٠٠	١٠٠	٤٠٠	١٠٠
		بعبدا				
حراير وقطنيات	٤٠ نولاً	٢٠	٤٠٠	٢٠٠	٨٠٠	٢٠٠
		ذوق مكايل				
عباءات حرير وصوف	١٠ أنوال	٤٠ رطل حرير	٥٠	٣	٦٥	١٢

خيوط ذهبية وغزل قطن جيد خيوط ذهبية وغزل قطن متوسط	١٥ نولاً	خيوط ذهب قيمتها ٢٠ ألف قرش قنطار حرير ٨,٥ قنطار صوف ١٧٥ رطل غزل قطن ٥٠ ألف قرش خيوط ذهب	١٣٥	٦٦	٢٤١	٤٠
خيوط ذهب وغزل قطن عادي	٧٥ نولاً	٧٥ رطل حرير ١٣ قنطار صوف ٢٦٠ رطل غزل القطن ٥٢,٥٠٠ قرش خيوط ذهب	١٣٢	٩٨	٢٧٠	٤٠

(أ) بالقنطار.

(ب) بآلاف القروش.

المصدر: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Tableau de l'industrie des habitants de Beyrouth et des principaux Bourgs qui en dependent,» 1 March 1835 (Beyrouth), vol. 1 - ter.

والمقاطع لها الطول والعرض عينهما عندما تكون معدة للسوق نفسها، لأن البلاد التي تحصل على حاجتها من دمشق لا تطلب أبعادا معينة للمقطع. ومقاطع القطني التي تنتج للاستهلاك في سوريا، وبغداد، واستانبول، وأزمير، وفارس، لا بد أن يكون طول الواحد منها ٨,٧٥ أذرع (٦,١٣ أمتار) وعرضه ذراع واحدة (٧٠ سنتيمتراً). أما تلك التي تصنع لمصر فطول المقطع منها ٩,٧٥ أذرع (٦,٨٣ أمتار)، ويبقى العرض على ما هو عليه.

ويتم مد السداة بطول يسمح بنسج ١٥ أو ١٨ أو حتى ٢٠ مقطعاً على النول نفسه، حسبما يتوافق مع النساج، وبذلك يكون طول السداة المخصصة لمصر ١٣٦,٦٦ متراً إضافة إلى المساحة في السداة بين كل مقطعين، فيكون الطول الإجمالي للسداة ١٤٠ متراً، بينما يكون طول السداة ذات العشرين مقطعاً المخصصة للبلاد الأخرى المذكورة أعلاه ١٢٥ متراً إجمالاً...

ويترتب على ذلك أن لكل ٢٠ مقطعاً من الدرجة الأولى لهذا المنتج يكون وزن الحرير ٧,٧٧٢ كلغ، ووزن القطن ٩,٠٦ كلغ، ومن ثم يكون وزن المقطع الواحد ٨٣٩ غراماً. أما الدرجة الثانية من المنتج، فيكون وزنها الاجمالي ١٣,٥٠٧ كلغ ووزن المقطع ٦٧٥ غراماً. وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يزن كل مقطع ٦٢١ غراماً.

وغزل القطن المستخدم في صناعة القطني هو رقم ١٢ ـ ١٨ (انكليزي)[١٢٣] وفي بعض الحالات القليلة يستعمل حتى رقم ٢٠. وجودة الغزل المستخدم تعتمد بدرجة أقل على درجة جودة القماش، ودرجة أكبر على تركيبة النقش، ويفهم من هذا أن أجود أنواع الغزل تستخدم لصناعة المنقوش بوجه خاص.

وفي دمشق ٢٥ ورشة تتوافر فيها سداة القطني والالاجة، تستخدم مائة عامل ويُدفع أجر العمل على النحو التالي:

أ ـ عندما تستخدم ٦ أقات من الحرير (٧,٧٢٢ كلغ) لسداة من عشرين مقطعاً يدفع الصانع لصاحب الورشة ٥٠ قرشاً (١٢ فرنكاً) لكل سداة، وصاحب الورشة بدوره يدفع للعاملين اللذين يقضيان يوماً كاملاً في هذه العملية ٢٠ قرشاً (٤,٨٠ فرنكات)، وبذلك يحصل كل عامل على فرنكين و٤٠ سنتيماً يومياً، وبذلك تتكلف صناعة مقطع من القطن الدرجة الأولى ٠,٦٠ فرنك.

ب ـ عندما يستخدم $4\frac{1}{2}$ أقات من الحرير (٥,٥٧٧ كغم) لسداة من عشرين مقطعاً، يدفع الصانع لصاحب الورشة ٣٥ قرشاً [٧,٤٠ فرنكات (كذا، وتقرأ ٨,٤٠)] لكل سداة ويدفع المالك بدوره لكل واحد من العاملين اللذين يتطلبهما هذا العمل ٧ قروش (١,٦٨ فرنك). ولما كان العاملان يقضيان ثماني ساعات فقط في هذا العمل، فإن باستطاعتهما إنجاز سداة ونصف السداة في اليوم الواحد، ليصل بذلك أجرهما اليومي إلى فرنكين و٥٢

(١٢٣) كان جميع الغزل المستخدم في دمشق إنكليزي الصنع. (المحرّر)

سنتيماً للفرد. فتتكلف صناعة المقطع الواحد من القطن الدرجة الثانية ٤٢,ـ فرنك.

ج ـ عندما يستخدم ٣ ١/٢ أقات من الحرير (٤,٥٠٤ كلغ) لسداة من عشرين مقطعاً يدفع الصانع لصاحب الورشة ٢٥ قرشاً (٦ فرنكات) لكل سداة، ويعطي الأخير بدوره لكل واحد من العاملين اللذين يتكلبهما هذا العمل ٦ قروش (١,٤٤ فرنك). ولكن لما كان إنتاج سداة من ٣ ١/٢ أقات من الحرير يستغرق ثماني ساعات فقط، ولما كان العاملان يستطيعان إنتاج سداة ونصف السداة في اليوم الواحد، فإن أجر العامل يصل إلى فرنكين و١٦ سنتيماً يومياً. وبذلك تكلف صناعة المقطع الواحد من القطن الدرجة الثالثة ٣٠ ٠ فرنك.

ويتركز نسج الأقمشة غالباً في الخانات التي تملكها أوقاف المساجد أو الأفراد. وهذه الخانات تنقسم إلى حجرات بحيث يمكن وضع عدة أنوال فيها تعمل معاً. ويقدّر عدد الأنوال التي تصنع القطن بـ ٦٥٣ نولاً يعمل بها ٦١٣ (كذا) رجلاً ونحو ٣٠٠ صبي، وهي تنتج ما بين ١١٠ ـ ١١٥ ألف مقطع من القماش.

ويدفع مقابل النسيج على النحو التالي لكل ١٠ أذرع (٧ أمتار) طولاً:

- الدرجة الأولى ـ ٥٢,٨٠ فرنكاً للعشرين مقطعاً (٢٢٠ قرشاً).
- الدرجة الثانية ـ ٤٨,٠٠ فرنكاً للعشرين مقطعاً (٢٠٠ قرش).
- الدرجة الثالثة ـ ٤٣,٢٠ فرنكاً للعشرين مقطعاً (١٨٠ قرشاً).

وعلى كل، يجب أن يضاف إلى هذه التكاليف قرشان لكل مقطع نظير النشا والنثريات الأخرى. ويستطيع العمال الذين لا يملكون أنوالاً أن يستأجروا واحداً مقابل ٤٠ قرشاً (٩,٦٠ فرنكات) سنوياً.

ويمكن تلخيص ذلك (في الجدول رقم (٦ ـ ٣)) على النحو التالي:

جدول رقم (٦ ـ ٣)
تكاليف العمل لنسيج القطن (بالفرنكات)

	٦ أقات أو ٣ أرطال	٤ ١/٣ أقات أو ٢ ١/٦ رطل	٣ ١/٢ أقات أو ١ ٣/٤ رطل
حل الحرير بسعر ٤,٥٦ للرطل	١٣,٦٥	٩,٨٨	٨,ـ
توزيع الغزل على طول السداة	٢,٣٤	١,٦٩	١,٣٨
نسيج ٢٠ مقطعاً	٥٢,٨٠	٤٨,٠٠	٤٣,٢٠
نشا وغيره لـ ٢٠ مقطعاً	ـ,٤٨	ـ,٤٨	ـ,٤٨
المدفوع للمالك	١٢,ـ	٨,٤٣	٦,ـ
الجملة	٨١,٣٠	٦٨,٤٥	٥٩,٠٦
كلفة العمل للمقطع الواحد	٤,٠٦	٣,٤٢	٢,٩٩

(٢) القماش المعروف بالألاجة

ينقسم الألاجة كالقطن إلى عادة ومنقوش، وهو قماش سداته من الحرير ولحمته من القطن، واللحمة مصبوغة عادة، والقماش المنتج بتقاطع السداة مع اللحمة له أقلام من مختلف الألوان، وعلى كل تزين بعض خطوط الاقلام في النسيج المنقوش على طولها بتصميمات معينة.

والألاجة الذي ينتج للاستهلاك في سوريا وبلاد العرب وفارس وتركيا، طول المقطع منه ١٠,٧٥ أذرع (٧,٥٣ أمتار)، والذي ينتج لمصر طول المقطع منه ١١,٧٥ ذراعاً (٨,٢٣ أمتار). والعرض الذي كان ذراعاً واحداً بالنسبة إلى القطن، يقتصر هنا على ثلاثة أرباع الذراع فقط (٥٢٥ ستيمتراً)، ويمد السداة هنا لـ ١٧ مقطعاً فقط...

ويترتب على ما قيل إن انتاج ١٧ مقطعاً من الدرجة الأولى من الألاجة يتطلب ٧,٧٢٢ كلغ من الحرير، ٨,١٥ كلغ من القطن، وبذلك يزن المقطع الواحد ٩٢٣ غراماً، وبالنسبة إلى الدرجة الثانية، يزن الحرير ٥,١٤٨ كلغ والقطن ٧,٥٥ كلغ، وبذلك يزن المقطع الواحد ٧٤٧ غراماً، وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يزن الحرير ٣,٢١ كلغ والقطن ٧,٥٥ كلغ، ويزن المقطع الواحد ٦٣٣ غراماً.

ولمد سداة من الدرجة الأولى يتلقى صاحب الورشة من الصانع ٣٢ قرشاً (٧,٦٨ فرنكات) ويدفع لكل عامل من العاملين اللذين يتطلبهما العمل ٥ قروش (١,٢٠ فرنك)، ويستطيع عاملان أن ينجزا سداتين في يوم عمل طوله ١٢ ساعة، ومن ثم يحصل كل عامل فرنكين و٤٠ سنتيماً.

وبالنسبة إلى الدرجة الثانية يحصل المالك على ٢٧ قرشاً (٦,٤٨ فرنكات) ويدفع لكل عامل ٤ قروش (٩٦,ـ فرنك)، ولما كان العاملان ينجزان سداتين ونصف السداة في اليوم الواحد، فإن كل عامل يكسب فرنكين و٤٠ سنتيماً.

وبالنسبة إلى الدرجة الثالثة يحصل المالك على ٢٠ قرشاً (٤,٨٠ فرنكات)، ويدفع لكل عامل ٣ قروش (٧٢,ـ فرنك)، ولما كان العاملان ينجزان ٣ سداة يومياً، فإن كل عامل يكسب فرنكين و١٦ سنتيماً.

وفي دمشق ١٠١٣ نولاً لنسيج الألاجة، تستخدم ١٠١٣ رجلاً ونحو خمسة آلاف صبي، وينتجون ٢٢٠ ـ ٢٣٠ ألف مقطع سنوياً ـ أي ضعف ما ينتج من النسيج القطني.

وكلفة نسيج الألاجة، بما فيها النشا والمصروفات الأخرى، كالتالي:

ـ الدرجة الأولى ـ «العثمانية»، ١٠ قروش (فرنكان و٤٠ سنتيماً) ويقدر بربع ما ينتج من الألاجة.

ـ الدرجة الثانية ـ «الطفارية»، ٩ قروش (فرنكان و١٦ سنتيماً) وتقدر بربع إجمالي ما ينتج من الألاجة.

ـ الدرجة الثالثة ـ «الكساوية»، ٧ قروش (١,٦٨ فرنك) الربع أيضاً.

ـ الدرجة الرابعة ـ «النجاجية»، ٦ قروش (١,٤٤ فرنك).

جدول رقم (٦ ـ ٤)
كلفة العمل لنسيج الألاجة (بالفرنكات)

	سداة ٣ أرطال حرير	سداة رطلين حرير	سداة ١ ¼ رطل حرير
حل الحرير بسعر ٤,٥٦ للرطل	١٣,٦٨	٩,١٢	٦,٧٠
توزيع السداة	٢,٣٤	١,٥٦	-,٩٧
نسيج ١٧ مقطعاً	٤٠,٢٠	٣٤,٧٢	٢٥,٦٧
الجملة للسداة	٥٦,٢٢	٤٧,٤٠ (كذا)	٣٣,٣٤
كلفة العمل للمقطع الواحد	٣,٣٠	٢,٧٩	١,٩٦

(٣) منسوجات حريرية أخرى

[الكوفية، المفارش المقلمة، نحو ١٠ ـ ١١ ألف مقطع سنوياً، كل مقطع يبلغ ١٦ ـ ٣٢ ذراعاً طولاً (١١,٢١٦ ـ ٢٢,٤٣٢ متراً)، وثلاثة أرباع الذراع عرضاً (٥٢٥ سنتيمتراً)].

ب ـ المنسوجات القطنية

... أخذت دمشق هذه الصناعة عن حلب، التي كانت تنفرد بها وحدها في الماضي، ولكن لما كانت دمشق أقرب من حلب إلى بعض الأسواق التي تباع فيها هذه المنسوجات، ولما كانت تستهلك قدراً معيناً منها، فمن الطبيعي أن تسعى إلى إقامة هذه الصناعة، كما أنه من الطبيعي أيضاً أن تعمل على تنميتها.

وفي الوقت الحالي تنتج عاصمة سوريا نحو ٤٠ ألفاً من الأقمشة القطنية، كل واحد منها يبلغ ٩ ١/٣ أذرع طولاً (٦,٥٦٠ أمتار) وذراع إلا سدساً عرضاً (٥٨٣ سنتيمتراً)، ولهذه الصناعة اليدوية ٢٠٠ نول يعمل بها ٣٠٠ عامل و١٠٠ صبي.

والأربعون ألف مقطع التي تنتجها هذه الأنوال الـ ٨٠ (كذا) تباع على النحو التالي: ١٨ ألفاً تستهلك في المدينة وما حولها، ١٠ آلاف ترسل إلى بغداد، و٣ آلاف ترسل إلى مكة بصحبة القافلة الكبرى، و٢٥٠٠ تذهب لشمال سوريا (اللاذقية، عينتاب، انطاكية)، و٥٠٠٠

تذهب إلى نابلس، والقدس، والخليل. . . وربما تلاحظ ـ سيدي الوزير ـ أنني لم أذكر في هذا البحث أسعار بيع المنسوجات المختلفة، وهذا الحذف مقصود: فأسعار البيع تتغير بتغير أسعار الحرير، بينما كلفة العمل ثابتة دائماً(١٢٤).

قبل أحداث عام ١٨٦٠، استهلكت دمشق ٣٠٠ قنطار من الحرير (٨٠٠٠ كلغ) من لبنان، وبرسه، وفارس، وجورجيا، واليوم يستهلك نصف هذه الكمية بالكاد، بسبب اضطرار المسيحيين للهجرة الى حلب ومنافسة حلب، وهبطت الصادرات إلى القاهرة من ١٠٠ ألف مقطع إلى ٢٥ ألف مقطع سنوياً. . .

وفي العام الماضي، تم إنتاج ٢٤ ألف مقطع حرير (الواحد يبلغ ٥,٦٠ أمتار طولاً، و٧٠ سنتيمتراً عرضاً)، وقد استهلك ١٠ آلاف منها محلياً، وصدّر الباقي إلى مصر والأناضول وساحل البحر المتوسط.

وهناك ١٧٠٠ نول. وقبل عام ١٨٦٠ أدخل عبد الله بولاد نولاً للنسيج المنقوش ثم جلب اثنين آخرين، عملت جميعاً بصورة طيبة، ولكنها أحترقت جميعاً في عام ١٨٦٠. [ويستمر التقرير في وصف الحرف اليدوية الأخرى(١٢٥)].

٢ ـ الحرف اليدوية في حلب، عام ١٨٧٠(١٢٦)

. . . كانت صناعة حلب لا تزال نشطة قبل أربعين عاماً، وكانت منسوجاتها من الحرير الموشى بالذهب والموشى بالفضة تستخدم على نطاق واسع في الشرق، ولم تكن تشترى في تركيا وحدها بل وفي فارس والهند. كما أن اقمشتها القطنية أيضاً أمدت قدراً كبيراً من سكان تركيا، واستطاع الموسلين الذي كانت تنتجه أن ينافس المنتجات الهندية في معظم أسواق الامبراطورية العثمانية.

ووجهت المنسوجات المقلدة المنتجة في ليون الضربة الأولى للحرف الحلبية، رغم أنها لم تحظَ برونق الألوان أو أصالة التصميمات التي جعلت سكان الشرق يفضلون منسوجات حلب ردحاً طويلاً من الزمان، ولكن رخص هذه المنسوجات المقلدة ما لبث أن جعل استخدامها شائعاً. وفيما بعد، قاد الانتشار التدريجي للزي الأوروبي والطرز الأوروبية الى العدول شيئاً فشيئاً عن استخدام المنسوجات الحريرية الموشاة بالذهب أو الفضة. ومذ ذاك، تستخدم الحراير الفرنسية والسويسرية وحدها في حلب، ولا نجد نولاً واحداً ما يعمل من أنوالها التي كانت تستخدم من قبل ما بين ٣٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ نسّاج، ولكن مصير

(١٢٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Weaving, 20 January 1850,» (Damas), vol. 3, 1849 - 1855.

(١٢٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Industries of Damascus, 5 March 1863,» (Damas), vol. 4, 1856 - 1869.

(١٢٦) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Trade of Alexandretta, 20 May 1871,» (Alep), vol. 35, 1871 - 1878.

المنسوجات القطنية لم يكن مماثلاً تماماً لمصير المنسوجات الحريرية. فبتقليد منتجات حلب وبيعها للمستهلكين بأسعار أرخص، نجحت المصانع الإنكليزية، والفرنسية، والسويسرية، والبلجيكية، والألمانية في تعويد سكان المدن على استخدام المنسوجات القطنية الأوروبية الرخيصة، ولكن سكان الريف والطبقات الدنيا في المدن استمروا حتى الآن في استخدام المنسوجات القطنية المتينة التي تمدهم بها الأنوال المحلية بأسعار رخيصة. غير أن هذه الصناعة أخذت في التدهور، فقد استطاعت المصانع الأوروبية أن تقلد بعض منتجاتها وبخاصة القماش القطني المقلم بخطوط زاهية والذي يستخدم في صناعة قطع أساسية من ملابس الرجال والنساء من عامة الناس. ومنذ نحو عشر سنوات، كان هناك نحو عشرة آلاف نول في حلب تصنع القماش الذي تحدثت عنه، والآن لا تكاد توجد أربعة آلاف نول منها ما زالت مستمرة في الإنتاج.

ومنذ نحو ثلاث سنوات، اشترك بعض تجار حلب معاً لتأسيس مصنع للحلج والغزل والنسيج بإنطاكية على نهر العاصي يعمل بقوة اندفاع مياه النهر ويستخدم القطن المحلي. وتم تركيب الآلات التي اشتريت من انكلترا، وتشغيلها بدقة، وتنتج غزلاً يمكن أن يستخدمه نساجو حلب، وأقمشة قطنية تناسب الطلب المحلي. ولما كانت هذه المنتجات قد دخلت السوق دون أن تثقل كاهلها العوائد الجمركية، وتكاليف النقل، وعمولات الوسطاء، فقد استطاعت أن تصمد في مواجهة المنافسة الأجنبية. غير أن العمل لم ينجح، وتمّت الآن تصفية الشركة. ويرجع فشلها إلى الأخطاء التي ارتكبتها الإدارة السيئة. ويعتقد أنه بمجرد إنهاء التصفية، يصبح من السهل على الملاك بيع المصنع في هذا البلد لرجال الصناعة الراغبين في تشغيله مرة أخرى. (الصناعات الأخرى التي ذكرت كانت مطاحن الغلال، مكابس القطن، المدابغ، المصابغ، مصانع الصابون، وجميعاً كانت تستخدم قوة الخيل أو الماء).

٣ ـ مبتكرات في صناعة النسيج في دمشق[١٢٧] الخمسينات ـ السبعينات

أما الآن فقد نكبت صنائع دمشق أعظم نكبة، ولاسيما صنعة النسيج لسبب غلاء الحرير وكثرة انتشار البضائع الافرنجية مع عدم متانتها، وهذا مما دعا الحاذق السيد[١٢٨] عبد المجيد الأصفر أن يقلد الألاجة بالغزل ليتمكن أبناء الوطن من استعماله، ولضيق ذات يده، انضم إلى السيد حسن الخانجي، فأمده بالمال، وبعد الجهد نال مراده، وراج عمله بين الخاص والعام، واقتدى به بعض العملة، وزادوا عمله اتقاناً، فأضحى نسج الديما، صناعة مهمة، يتعيش بها ألوف.

ومنذ نحو عشرين سنة، استنبط رجل من آل مرتضى، شكلاً جديداً منقوشاً نقشاً

(١٢٧) نقلاً عن: نعمان قساطلي، كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء (بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩)، ص ١٢٣.

(١٢٨) يستخدم المؤلف «السيد» للمسلمين و«الخواجة» للمسيحيين.

جميلاً، فراج كثيراً، ثم تبعه السيد درويش الروماني وقلّد القلاووظ الافرنجي المعرق بمساعدة الخواجة جورجي ماشطة، على أن النساء أبين لبسه لأنه غير مشرف بوسام أفرنجي، فعدل عن عمله. ومنذ مدة وجيزة رأى الحاذق الخواجة يوسف الخوام إنصباب القوم على لبس البنطلون، واحتياجهم إلى نسيج خفيف يناسب الصيف، فغيّر وزاد في نول الديما، وأتى بنسج أحسن من النسج الافرنجية وأرخص، فنال ثناء الجميع. ولو اهتم جميع الصناع اهتمامه في اصلاح صنائعهم لفازوا فوزه، وأغنوا البلادَ عن النسج الافرنجية في برهة قليلة.

٤ ـ أثر التفرنج على الحرف والتجارة[١٢٩]

أ ـ أنتكجي

أي: بائع الأنتيكة. وهذه اللفظة لاتينية، معناها أثر قديم. ومعنى الأنتكجي: بائع الآثار القديمة. وهذه الحرفة قد راجت بهذا الوقت الرواج العظيم، وذلك لرغبة الفرنج فيها وفي اشترائها الرغبةَ العظيمة، سيما إذا كانت أثراً قديماً من زمانٍ وأجيال، وكان بها تاريخ، فإنهم يأخذونها بأضعاف مضاعفة. وذلك لما كثرت سياحة الفرنج (إلى البلاد)، وكان جل رغبتهم التفرج على الآثار القديمة، والأبنية/ العظيمة، كبعلبك وتدمر، وغير ذلك، فإذا عثروا أثناء سياحتهم بقطعةٍ قديمة من أي نوع وشكل، سواء كان من ملبوس كثوب قديم، أو مفروش كبساط وسجادة، ولو مقطعة، أو حجر سيما القيشاني، أو قطعة نحاس، أو سيف، أو بندقية، أو غير ذلك، أخذوه بثمن زائد، لرغبة أفكارهم في مثل هذه الأشياء، كما بلغني أن رجلاً اشترى طاسة نحاس قديمة من مكة بربية، وهي كناية عن نصف ريال، فرآها رجل معه في بيروت ممن يرغب في شراء الأنتيكة، لأجلِ أن يبيعها للسياح[١٣٠]، فسامها منه، فطمع صاحبها فيها، فطلب منه عشرين ذهباً فرنساوياً، فلم يزل المشتري يزيده في ثمنها، حتى اشتراها منه بثلاث عشرة ليرة فرنساوية (فَنَقَدَهُ) الثمن، ففرح البائع الفرح العظيم، لأنه ربح في كل قرش ذهباً فرنساوياً، وقال: خرج مصرف حجتي من ربح الطاسة. ثم بَلَغَهُ عن الذي اشتراها أنه باعها لسائح افرنجي بمئة وخمسين ذهباً فرنساوياً، فصار ينادي على نفسه بالويل والثبور، وكان قد نفذ فيه المقدور. وغير ذلك مما لا يحصى.

وقد صار كثير من الناس أصحاب ثروة عظيمة بهذا السبب.

وهذه الحرفة تصادف ربحاً عظيماً، سيما أيام موسم القدس الشريف، وكثرة الزوار والسياح[١٣١] الواردين من أوروبا. وقد صار في بلدتنا دمشق حوانيت كثيرة من تلك الحرفة، ممتلئة من تلك الآثار. ثم منها ما هو قديم، ومنها ما هو تقليد القديم، ومنها ما هو من

---

(١٢٩) نقلاً عن: محمد سعيد القاسمي، قاموس الصناعات الشاميّة، حـققه وقدّم له ظافر القاسمي (باريس: موتـون، ١٩٦٠).

(١٣٠) في الأصل: للسوّاح.

(١٣١) في الأصل: للسوّاح.

الأشغال الجديدة، إلا أنها برسم بديع، وشكل جميل جداً، وكلها مرغوبة للافرنج. ومن الناس من جعلها تجارة، وقد جعل في بلادهم عميلاً له يرسل هذه الأشياء إلى بلاد الافرنج. ولو لم تكن هذه الحرفة تنتج ربحاً عظيماً، وكسباً وافراً، لما كثرت في بلادنا بعد أن كانت معدومة، ولم يكن لها أثر، ويتعيش من تلك الحرفة أشخاص أخر/ مثل المتسوق: وهو المشتري الأول، والبائع، والسمسار، إلى الواسطة والترجمان والمشتري، وهو الافرنجي، لأنه قد يبيعها في بلاده بربح عظيم. والله تعالى هو المسبب للأسباب، والمفتح للأبواب، الذي يرزق من يشاء بغير حساب.

ب ـ بوابيجي

صانع البوابيج، جمع بابوج، غير عربي. وهو نعل أصفر، بلا دائر، يلبسه أهل العلم، وفقراء الطلبة غالباً، والنادر من/ النساء العجائز. وهو أنواع: فمنه نوع يلبسه نساء الفلاحين، وهو على أنواع أيضاً، على حسب اصطلاحاتهم بملبوسهم، فإن كل قرية لها طراز مخالف لغيرها. ومنه نوع يسمى بـ «الاسلانبولي» رقيق، مكشوف، داخله قطعة جوخ بلون جميل. وقد كان من نحو ثلاثين سنة، جميع نساء الشام يَلْبَسْنَ البابوج مع المست، وهو الخف، والاكابر منهن يلبسن المست مع البابوج الاسلانبولي. ثم ما زلن يتمدنَّ شيئاً فشيئاً حتى صرن يلبسن الكنادر، والكواليش، والسكربينات الافرنجية المختلفة الأشكال، والغالية الأثمان، إلى زماننا هذا، وهو سنة تسعٍ وثلاثمئة وألف.

ثم ان صاحب هذه الصنعة، هو والمسوتي ـ الآتي في حرف الميم ـ كانت صنعته رائجة جداً، لما علمتَ من أن الرجال والنساء في الشام وغيرها يلبسون المست والبابوج. وأما الآن، فقد ضعفت هذه الصنعة.

ج ـ حمّار

اسم لمن يكون عنده حمير معدة ومهيأة، فيؤجرها للركوب من محل إلى محل، بأجرة مخصوصة، على حسب المسافة التي يريدها/ المستأجر. وهذه الحرفة كانت قبل ظهور العربات كثيرة ورائجة جداً. وذلك أن غالب الناس يحتاجون إلى الذهاب لنزهة أو لقرية، أو لمحل بعيد، سيما من كان عاجزاً عن المشي، فيأتي إلى الحمّار فيستأجر حماراً لنحو قريته، أو بستان لنزهة، أو لمحل بعيد مجبور للذهاب إليه، بأجرة مخصوصة، فيركبه المستأجر له، ويرسل مؤجره ـ صاحب الحمار ـ معه غلاماً، حافي الرجل، بيده قضيب فيسوقه له، حتى يصل راكبه لمحل قصده، فيأخذ الأجير الحمار، ويذهب به إلى معلمه، وهلم جراً. فلما ظهرت العربات استغنى غالب الناس عن ركوب الحمير، وصاروا يستأجرون العربات لأي محل أرادوا، نظراً للراحة والسرعة. وعلى كل، فالآن باق منهم بقية، يستأجر منهم من يرغب رخيص السعر، ولو مع المشقة، لأن أجرة الحمار لنحو ساعة بعشرين فضة أو ثلاثين إلى القرش. والله تعالى يرزق من يشاء ولا ينسى من فضله أحداً.

د ـ خيّاط

إن الخياط يحتاج إلى آلات لا يستغني عنها غالباً: الأولى المقراض أي المقص. والثانية: الهنداسة. والثالثة: الابرة. والرابعة: الكشتبان. والخامسة: دف أملس يفصِّل عليه الثياب. السادسة: المكواة من حديد، تحمى على النار، ويكوى بها الثياب، فتصير ملساً كقطعة واحدة. والسابعة: الخيوط، من حرير أو قطن أو كتان على حسب الثوب المفصل.

ثم من هذه الآلات ما هو طبيعي، وأعني به ما يستعان ولا يستغنى / عنه، كالمقراض والابرة والخيوط. وغير طبيعي، وهو ما يستعان ويستغنى عنه، كغير الثلاثة المذكورة.

ثم من الآلات التي ظهرت في تلك المدة وانتشرت، آلة تسمى «ماكينا»، فصارت يستعان بها على الخياطة كثيراً. وهي من أشغال الفرنج، ذات دولاب وآلات، مما يبهر العقول، لكنها يستغنى عنها بشغل اليد، لكن تلك أسرع بكثير. فالآن جميع النصارى الخياطين، سيما الذين يخيطون ثياب الحكومة، من العسكرية والمالية، وغير ذلك من البناطي[132] وغيرها، لا يخيطون إلا بها غالباً، لأنها تعينهم على الدرز والتنبيتة، وغير ذلك، كما هو معلوم. والخياطة بتلك الآلة قد تعلمها كثير من نسَاءِ المسلمين.

هـ ـ غلاييني

هو صانع الغليون. و«الغليون» هو من التراب المطحون المنخول، يتخمّر في الماء ويعجن جامداً، حينئذ يعمل منه الغلايين بواسطة قالب يعدّ لذلك، ثم تشوى في فرن معدّ لها، وغبّ إخراجها من الفرن تدهن بالدهان المرغوب من أسود وأحمر وذهبي وغيره.

وهذه الحرفة كانت في الزمن السابق رائجة جداً، نظراً لاستعمال أهل الشام للغليون يمتصون به «التبغ» وهو المعروف بـ «التتن».

ولكن الآن ـ بوجه الاجمال ـ أهل دمشق لا يعتنون به. ولا يعتني به سوى البدو، نظراً لعدم معرفتهم للفّ «السيجارات»، فيشربون بالغليون.

و ـ قومسيونجي

هي حرفة حادثة بدمشق. وهي أن القومسيونجي له عمال[133] وشركاء في البلاد الأجنبية وغيرها، فيأتي إليه التجار، ويطلبون منه أصنافاً من التجارة، كل تاجر على حسبه، ويحررون فيما بينهم أوراقاً بما يتفقون عليه، ويدفعون له دراهم ليأتي لهم بما يرغبونه، وله

---

(١٣٢) لعله يعني البلاطي جمع بالطو، وخاصة أن الكثيرين درجوا على نطقها بانطو، ولا نظن أن المقصود بها البنطلون كما جاء بترجمة عيساوي لأن كلمة بنطلون كانت معروفة منذ السبعينات ولا تجمع بناطي. (المعرّب)

(١٣٣) يريد عملاء.

أجرة يأخذها، وتعرف بـ «العمولة»، في كل مئة قرش قرشان ونصف. وإذا كانت البضاعة ذات قيمة عظيمة فيتفقون على مبلغ يوافق الطرفين، وبذلك يتوفر على التجار سفرهم إلى البلاد، لجلب البضائع، وتتوفر المصروفات والأتعاب الشاقة براً وبحراً، ويتوفر عليهم زمنهم.

وهي حرفة مهمة، تنتج ربحاً موافقاً، لكن ينبغي أن يكون صاحبها متصفاً بصفات الكمال، من حسن الإدارة والسياسة مع التجار، والأمانة والصيانة التامة، وعدم استعمال الكذب. ولقد رؤي من أثرى من هذه الحرفة، ونجحت أحواله، بعد ما كان لا يملك قطميراً. فسبحان ميسر الأسباب.

ز ـ قونطورانجي

هو اسم لمن يتعهد بأرزاق العساكر، كالأرز والسمن واللحم والحنطة والشعير والسكر والبصل وغيرها من أرزاق العسكر وملبوساتها، بمبلغ معلوم، غب إجراء المناقصة في الثمن، فيما بين القونطوارنجية، يتقرر مثلاً كل صنف على شخص، أو جملة أصناف على شخص، فتحرر عليه أوراق بذلك، مضمونها أنه مكلف من ابتداء التعهد لنهاية السنة أن يقدم ما تقرر عليه من الأصناف من/ عدد أو مكيل أو موزون يومياً، على حسب الطلب، لآخر السنة، والقيمة ما صار القرار عليه حين التعهد. ثم بعد ذلك الأمر، فالربح والخسارة راجعان لحظ المتعهد، إذا رخصت الأسعار فيربح ربحاً زائداً، وإذا انعكس الموضوع، تقع حينئذ الخسارة الفادحة. وإذا تأخر عن أداء ما تقرر عليه في زمن الغلاء، فيشترى المطلوب، ويخصم عليه الفرق من أصل مطلوبه. وقد شاهدنا من أثرى من هذه الحرفة، ومن أصبح لا يملك درهماً.

وبالجملة فهي حرفة تجارية تتحمل الربح والخسارة.

ح ـ قاووقجي

هو صانع «القواويق»، التي انقرضت من نحو نصف القرن الماضي، وانقرض صناعها، ولم يبق إلا رسمها، نذكره لبقاء بعض المنتسبين إليها عن آبائهم.

وكان من لا يجيد التعمم على القاووق أو اللبادة يرسلها لمن يجيدها، وهم أشخاص كانوا معروفين، يرتزقون بالتعميم، فكانوا يتقنون هيأة العمة وشكلها، على حسب رغبة صاحبها ومظهره، من علم أو طريق.

ومن الناس من كانت عمته على قاووق مدور كالدف الكبير، المعروف بـ «المزهر».

وكثير من العلماء كان يتعمم على القاووق بالشاش الأبيض.

ومنهم من كان يتعمم بالعمائم من الحرير المطرز المعروف بـ «عزيز خان» وبـ «الأغباني»، وهي عمة سائر التجار، وبقية الناس الآن. وكانت العمة من هذا الصنف

غالية الثمن، تبلغ خمسمئة غرش فأقل، كبيرة، كثيرة الأذرع، ولغلائها كانت كثيراً ما تخطف ليلاً من الرؤوس، ويتحدث الناس صبيحتها أن فلاناً خطفت البارحة عمته.

وكانت «الطرابيش» المعروفة قليلة. وكانت على شكل الطربوش المغربي.

وكان لأكثر الناس عمامتان فأكثر. ويقولون: عمة للرياسة، وعمة للسياسة. يعنون: عمة لمقابلة الناس، وعمة للدار وتعاطي الحرفة. فالأولى تمكث مدة للمحافظة على نظافتها من أن تتسخ فتنزع.

ولما كثرت الطرابيش وانتشرت في عهد السلطان محمود، في القرن الماضي، أخذت القواويق تتناقص، وصارت تجلب الطرابيش من البلاد وبدأ أمرها ينتشر حتى عم، واستعاضت الناس به عن جميع ما تقدم من القاووق والعرف والطبزة واللبادة، إلا بقية من مشايخ الطرق، لم تزل محافظة على هيأة أسلافها، تعيشاً بها، وصارت الناس تتعمم على الطربوش. ثم وجدوا كبر العمامة فيه غلظة، فأخذوا يتلطفون في تصغيرها حتى/ آل الأمر إلى ما ترى.

والسلطان محمود خان هو أول من لبس الطربوش من الملوك الإسلامية، وترك التعمم مشياً مع المدنية الأوروبية، وتشجيعاً للعساكر على نظامها المدني الجديد، الذي اقتضاه مظهر العصر.

ولم يزل بعض الناس يظن أن التعمم من قواعد الدين، ويشنون الغارة على من ترك التعمم، ويسترجعون، ويستندون إلى أحاديث العمامة، التي كلها موضوعة ومكذوبة على النبي صلى الله عليه وسلم، كما بينه علماء الحديث في الأحاديث الموضوعة، ويجل الدين عن أن يدخل في أصوله. مِثْلُ ذلك من الأزياء فإنها تابعة لحالة كل عصر، راجعة إلى ما يألفه الناس في كل زمان. وماذا يعد المرء، من هوس العامة بالدين، في هذا وأمثاله، فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وأما «العمة البيضاء» على الطربوش، فلم تكن زياً لكل العلماء في الشام، بل كان الشريف يلف الأغباني على الطربوش المتقدم. ولم يزل بقية العلماء المعمرين، وكثير ممن أدركناهم لا يتعممون إلا به. وكانت العمة البيضاء بزيها المتقن الآن خاصة بقضاة دمشق الأتراك فقط، ثم أخذت العلماء تقلدهم، حتى فشت بين العلماء وبين من يتشبه بهم من المتعالمين فُشُوّاً عجيباً.

وحدثني بعض الفقهاء المعمرين أن أدرك سنة ١٢٤٤ عبد الرؤوف باشا والي دمشق، لما خرج مسافراً بموكب الحج أميراً عليه لابساً بالقاووق على رأسه، معتماً عليه. قال: ثم إنه ورد إليه أمر بأن ينزع العمامة، ويلبس طربوشاً من دون عمامة. قال: فأدركته لما قدم ركب الحج، وهو في الموكب بطربوش، بغير عمامة.

ط ـ كندرجي

صانع النعال المشهورة. فمنها المعروف بالكندرة، والصباط، والكالوش، والجزمة، وأصناف كنادر النساء. وهذه كلها يصنعها الكندرجي من أصناف الجلود المعروفة باللماع و«الكشي درسي»، و«الدودة دريسي» و«البويا» و«الجلد» الأصفر والأحمر، و«الكلاس». وهذه كلها تجلب من البلاد، والبعض من الكندرجية يصنعون من تلك الأنواع المشروحة، ويعلقونها في حوانيتهم، لأجل بيعه، والبعض منهم له حانوت للشغل الخاص بأناس يرغبون في الجيد من تلك الأجناس المتأنّى في عمله بلا عجلة، فيوصيه أحدهم على عمل كندرة مثلاً، فيأخذ قياس رجله، ويصنع له ما رغب من تلك الأنواع. وهذه تكون أقوى وأمتن من الذي يصنعه لدكانه.

وقد راجت في دمشق هذه الصنعة رواجاً زائداً، وأرباحها تضاعفت، ولها أسواق متعددة، وذلك لكثرة طلب هذه الأنواع بجملتها، وعدم استغناء الناس عن لبسها، وظهور المدنية لعالم الوجود. وقد كانت هذه الصنعة في انصاف القرن السابق عديمة الوجود، وما كان إلا الخف والبابوج الأصفر، والصرامي الحمر. وقد كان يحكى لنا أنه لما شاع أمر الكنادر في حدود سنة ١٢٨٠، كان يعدها بعض المتنطعين من أزياء الفرنج التي لا يجوز محاكاتهم بها، وكانوا ينفرون عنها. والسبب في الحقيقة هو غرابة زيها، وعدم الألف لها، حتى إذا أنس استعمالها فشا في الورع وغيره. وما التنطع في الأزياء وإدخال الدين وقواعده بها إلا من الجهل. فالدين دين الفطرة.

٥ ـ أنوال الحرير اليدوية في دمشق[١٣٤] عام ١٩٠٢

... إن الكساد في صناعة الحرير اليدوية الذي يعود السبب فيه إلى هبوط أسعار الحرير الخام، يشير إلى علامات النقص المحدود إذا كان ثمة نقص، وما زال الإضراب مستمراً بين النساجين المشاركين فيه. ورغم أن الحرير الخام المستورد من الصين (شنغهاي) لا يصل إلى هـذه البلاد إلا لـماماً عبر بيوت الاستيراد القائمة في فرنسا، فقد هبطت أسعاره من ١٩ $\frac{1}{2}$ مجيـدية (٣,٥,٦ جنيهـات) للرطل (٦,٦٥ ليرات) إلى ١٧ مجيـديـة (٢,١٧,١ جنيه) للكمية نفسها. للوهلة الأولى يجب أن يكون طبيعياً افتراض أن الهبوط في أسعار المادة الخام يفيد المنتجين فائدة كبيرة، ولكن لسوء حظهم لديهم مخزون كبير من الحرير اشتُري بأسعار مرتفعة، ولذلك لا يستطيعون تخفيض أسعارهم حتى يتم استنفاد هذا الرصيد. ولكن مشتـري هـذه السلعة من المصريين، وهم أفضل عملائهم، الذين يعلمون طبعاً بهبوط الأسعار، يرفضون أن يدفعوا حسب الأسعار القديمة، فاتجه المنتجون إلى البديل الوحيد وهو تخفيض الأجور مما أدى إلى إضراب النساجين.

---

(١٣٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Richardson to O'Conor, 6 January 1902,» (FO 195 / 2122).

وبدلاً من أن يبيع المنتجون بضاعتهم في مصر، حيث تصدّر عملياً كل هذه المنسوجات (المعروفة بالمصرية نسبة إلى مصر) بسعر ١١٠ قروش للمقطع (١٥ شلناً و٤ بنسات) طول ٩ أذرع (٦$\frac{1}{2}$ ياردات)، أي أن صافي الربح ١٠ قروش للمقطع لأن كلفة الإنتاج هي ١٠٠ قرش، لا يمكنهم أن يحصلوا إلا على ٨٨ قرشاً نقداً أو ١٠٠ قرش خلال عام. ومعظم المنتجين الدمشقيين يفضلون طريقة السداد الأخيرة؛ ولكن لسوء الحظ أعلن المشترون الإفلاس بعد تسلّم البضائع مما ألحق خسارة فادحة بالمنتجين الذين فقدوا كما علمت نصف قيمة صفقاتهم.

أضف إلى ذلك أن هذه البضاعة يتم تصريف قدر كبير منها في طنطا في الأسواق التي تعقد هناك كل ثلاثة شهور أو أربعة، ويعرف كل واحد منها بمولد السيد الذي يستمر عادة لمدة أسبوعين. ونظراً لظهور الطاعون في هذه المدينة، منعت الحكومة المصرية ـ على ما يبدو ـ عقد هذه الأسواق، وبذلك فقدت «مصرية» دمشق أفضل أسواقها.

ويخشى بعض الذين يعرفون جيداً أحوال العمل في هذه البلاد وفي مصر أن تنتقل صناعة نسيج الحرير بعد بضع سنوات من دمشق إلى مصر التي فيها الآن ثلاثون نولاً تنتج حريراً على نحو ما علمت من أحد الدمشقيين، وأشار إلى أن المنسوجات الحريرية المنتجة بمصر ذات بريق ولمعان يفوق ما يصنع هنا مما قد يرجع إلى أسلوب مختلف للصناعة. كما أنه إذا لم تكن الأجور هناك أعلى مما هي عليه هنا (ويبدو هناك بعض الغموض في هذه الناحية) والمنتج يعادل ما ينتج هنا جودة ان لم يفضله، وحقيقة أن عوائد الإستيراد وقيمتها ٨ بالمائة سوف تُدفع مرة واحدة بدلاً من مرتين (مرة على الحرير الخام الوارد إلى سوريا ومرة أخرى على المنسوجات الواردة من هذا البلد إلى مصر)، فإن ذلك كله يمنح الحرير المنتج في مصر ميزة كبيرة على منافسة الوارد من سوريا.

ولما كان المنتجون هنا عاجزين عن حث عمالهم ـ الذين يعملون بالقطعة ـ على قبول خفض في الأجور بنسبة ١٦ ـ ١٨ بالمائة على نوع من المنسوجات، وبنسبة ٣٠ ـ ٤٦ بالمائة على نوع آخر، فقد أوقفوا في كثير من الحالات أنوالهم حتى أصبح العمل راكداً بما يترتب على ذلك من نتائج خطيرة بالنسبة إليهم وإلى رجالهم.

٦ ـ المناجم في ولاية حلب، عام ١٩٠٢[١٣٥]

ليس من المستحب الكتابة عن المناجم وعمليات التعدين في هذه الولاية لأنه رغم كثرة الثروة المعدنية لا أذكر أنه قد تم منح أي امتياز يستحق الذكر.

(١٣٥) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report upon the Mines of the Aleppo Vilayet, Aleppo, 13 January 1902,» (FO 195 / 2115).

أ ـ إجراءات الحصول على امتياز

على أولئك الذين يرغبون في الحصول على ترخيص تنقيب أن يقدموا ـ أولاً ـ التماساً إلى الحكومة المحلية تحدد فيه حدود الأرض التي يرغبون في التنقيب فيها. ويحوّل التماسهم أولاً إلى مخاتير القرى المجاورة ليقرروا ما إذا كانت أعمال التنقيب والحفر تضر بالزراعة في المنطقة بأي وجه من الوجوه، ثم يحوّل بعد ذلك إلى مهندس الولاية، ثم أخيراً إلى المفوض العسكري الذي عليه أن يقرر ما إذا كـان للأمر علاقة بتسوية الأراضي اللازمة للأعمال الاستراتيجية. فإذا جاءت كل الإجابات مرضية، تستطيع الولاية أن تمنح ترخيصاً بالتنقيب مع السماح بتصدير حتى ٢٠٠٠ طن، ولكن يجب إبلاغ إستانبول، في الوقت نفسه، بما يتم التوصل إليه من حقائق. والمرحلة الأخرى في منح الامتياز يجب التفاوض بشأنها مع الباب العالي، ولا يمكن أن تحقق نجاحاً دون نفقات باهظة. وعند كتابة هذا التقرير، علمت أن هنـاك أنظمـة جديدة خـاصة بالتعدين قد صيغت ذات طبيعة تؤثر تأثيراً خطيراً في الحـقوق الحالية للأجانب في تركيا.

ب ـ مناجم ولايـة حلب

هناك مناجم في هذه الولاية تقع في أنحاء بعيدة عن الساحل حيث تجعل صعوبة الوصول إليها وبعد المسافة وصعوبة النقل من غير المجدي أن أعطي هذه المناجم أكثر من مجرد نظرة عابرة. وهناك مناجم أخرى قرب الساحل، لعلها تتساوى في القيمة معها ولا تحيطها مثل تلك الصعوبات، سوف أكتب عنها باستفاضة أكثر لأنها ذات أهمية عملية أكبر. والمعادن التي حددت مواقعها بصورة أو بأخرى هي: الفحم، والحديد، والفضة، والنحاس، والكروم، والبوراسيت، والأنتيمون، والكبريت، وتراب القصار، والنفط.

وفي بيروت ـ داغ على بعد أربع ساعات شمال زيتون، وعلى ارتفاع ٤٢٠٠ قـدم فوق سطح البحر يوجدمنجم حديد ينتج حـديداً من نـوع جيد دون مشقة من الناحية العملية، غير أن الحكومة لا تلقي بـالاً، وتترك لأهـالي زيتون استغلاله بطرق بدائية. ونظراً لعدم وجود الخشب في بيروت ـ داغ، ينتقل الخام على ظهور الخيل إلى جـر مجندج (على بعد مسيرة يوم واحد) ليتم صهره هناك. وقيل ان صهر ما يساوي مائة قرش من الحديد يستهلك ما يساوي ألفي قرش من الخشب. غير أني عرفت من ثقات رأوا الفحم أن هنـاك رواسب كبيرة من هذا المعدن قرب منجم الحديد، وأتمنى أن يتحقق من صحة ذلك خبراء أوروبيـون، لأنه إذا كـان الأمر كذلك يصبح استغلال منجم الحديد مجزياً بالتأكيد بالرغم من بعد الموقع ومشقة النقل.

وتم العثور على فحم من نوع رديء في أبو فياض، على بعد سبعين ميلاً جنـوب حلب ويوجد النحاس في شيخ محسن داغ على مسيرة عشرين دقيقة على ظهور الخيل من حلب، وقد تـم تحليله في استانبول، ولكن النتيجة لم تكن مشجعة بقدر كافٍ لتبرير محاولة استغلاله.

وعثر على الفضة في فنداجك على مسيرة ست ساعات جنوب غرب مرعش، وقرب انطاكية، ولكن ما يُعرف عنهما قليل.

وكل المنطقة الواقعة على خليج اسكندرونة غنية بالكروم، ومن المؤسف جداً أنه لا يمكن الاستفادة منها في وقت تتزايد فيه أسعار السوق لهذه السلعة زيادة هائلة. ويوجد في منطقة بيلان وحدها اثنا عشر منجماً متميزاً، وفي غنك ديري أو بالقرب منها، وفي العيدي، وجيلان، ودلي بكرلي، وكورتلوبرونن، وسفوك أولق، ونرغيجلك، كما يوجد أيضاً منجمان في أمانوس (جياعور داغ) على مسيرة ثلاث ساعات من اسكندرونة، وعلى ارتفاع ٢٠٠٠ قدم فوق سطح البحر، وآخر بالقرب من كساب بالمنطقة المجاورة لجبل كاسيوس.

وقد منح ترخيص للتنقيب وتصدير كمية تصل إلى ٢٠٠٠ طن بالنسبة إلى المنجم الأخير إلى رجل يدعى دوريان أفندي يعمل لحساب البنك العثماني الأمبراطوري، وكان ذلك منذ نحو خمسة عشر عاماً عندما كان سعر الكروم منخفضاً، وأعتقد أن المعدن لم يكن يغل نسبة كافية للتبشير بنتائج طيبة.

وعثر على البوراسيت والأنتيمون قرب أنطاكية. ويوجد في قضاء كلس منجم لتراب القصار تم استغلاله لسنوات عدة، ويتم تصديره إلى مختلف أنحاء سوريا والأناضول.

وفي تشنجلكني بين أرسوس واسكندرونة، على بعد مسيرة ساعة من البحر، يوجد نفط فائق الجودة، ومنذ نحو ست سنوات حصلت شركة ألمانية على امتياز لاستغلاله، وبعد أن أنفقت كل رأس مالها بحثاً عنه، أفلست وتركت البلاد.

وتوجد مناجم الكبريت والملح الصخري في أماكن مختلفة، ولكن على مسافات بعيدة عن الساحل.

رابعاً: العراق

١ ـ حرف النسيج في بغداد عام ١٨٤٢[١٣٦]

... هناك القليل من البلدان التي تصنع فيها المنسوجات الحريرية والصوفية وبعض السلع الاستهلاكية الأخرى بأسعار منخفضة كما هي الحال في أراضي بغداد، وسوف ترون سعادتكم من فحص أسعار العينات التي أرسلتها هذه القنصلية الى وزير التجارة أنه لولا الأسعار الجزافية والضرائب العديدة التي تخضع لها الصناعة في هذه الأنحاء من عربستان، لكان من المستحيل الدخول في منافسة معها.

وقبل كل شيء، تناسب أوضاع البلاد مختلف أنواع الصناعات التي يمكن التوسع

---

(١٣٦) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Reply to Circular, 1 December 1842,» (Baghdad), vol. 10, 1831 - 1846.

فيها كثيراً إذا لم يكن الصناع يخضعون ـ لسوء حظهم ـ لحكم الترك. وحرير جيلان المستورد من فارس إلى بغداد يوجد بكميات وفيرة، ولا يتطلب تربية دود القز أي عناية خاصة في أغلب الأحوال. ويمارس العمل الأخير في كل القرى الواقعة على نهر ديالي، على مسيرة بضع ساعات من بغداد، وبخاصة في قريتي سامراء وبعقوبة، وبمجرد فقس البيض يترك الدود في حاضنات كبيرة وسط بستان التوت، ويقوم الفلاحون بمجرد قطع الأغصان والقائها في هذه الحاضنات حيث يضعون دود القز. وييسر الطقس الممتاز سبيل هذه التربية السهلة، حيث لا يسقط المطر أبداً خلال موسم اخصاب دود القز. ويتم حل الشرانق يدوياً في القرى على يد النساء، والأجور بالغة الانخفاض. وهذا الخيط الحريري يحظى بقيمة خاصة لأنه يستخدم في صناعة المناديل التي يضعها العرب جميعاً على رؤوسهم.

ونادراً ما يستخدم صوف كردستان الجيد ـ الذي يمثل خامة جيدة لصناعة الأقمشة ـ في هذه البلاد، حيث لا تستخدم إلا المنسوجات الخشنة وحدها. ويصدَّر هذا الصوف إلى فرنسا وإنكلترا، كما أصبح يصدّر في السنوات الأخيرة إلى بومباي.

ويمكن زراعة القطن بسهولة في ولاية بغداد، بين النهرين، بدلاً من استيراده من الهند.

وتنتج هذه البلاد نوعاً جديداً من التيل، ويقوم الرجال بغزله، وينسجون منه قماشاً رخيصاً. . .

وفي بغداد، تفرض الاحتكارات والضرائب الظالمة أول ما تفرض على المواد الخام، ثم على المواد المستخدمة في تجهيز السلع المصنعة مثل القرمز، وخشب الصندل، والنيلة، وأخيراً تفرض على المنتجات النهائية نفسها. ويشرفني أن أقدم إلى سعادتكم بياناً بالضرائب المختلفة على صناعة المنسوجات.

أ ـ الدمغة ـ ضريبة تفرض على الصباغة، وأعطي التزام احتكار الصباغة عام ١٨٤٣/١٨٤٢ (من تشرين الأول/أكتوبر إلى تشرين الأول/أكتوبر) مقابل ١,٠٥٨,٧٥٠ قرش استانبولي، وكل صانع يجبر على أن يرسل إلى المصبغة صاحبة الامتياز القماش الذي يريد صباغته أو المواد التي يريد استخدامها لانتاج قماشه ليسدد عنها الضرائب حسب الألوان التي يختارها. . .

ب ـ مدار خانة ـ ضريبة تدفع على السحق، وتخضع لها مواد الصباغة غير السائلة كالعفصة الجوزية التي تأتي من كردستان، أو الزاج، وتدفع في الوقت نفسه كعوائد جمركية، وأعطي التزامها مقابل ٤٠,٠٠٠ قرش استانبولي في عام ١٨٤٣/١٨٤٢.

ج ـ دقاق خانة ـ ضريبة صقل تدفع على السلع المصنوعة في بغداد. . .

د ـ شيخ تخته لك ـ احتكار لبيع الحرير، أو ضريبة على إنتاجه. . .

هـ ـ انتساب ـ ضريبة تدفع على كل المنتجات والمصنوعات التي تدخل المدينة فهي ضريبة دخول، ولكنها متنوعة ومجحفة، وتعطى التزاماً.

و ـ نـا معلوم، وتعني غير معروف، وهي ضريبة غير محددة تدفع كعوائد إضافية بعد سداد الضريبة الجمركية على البضائع الأوروبية التي يستوردها رعايا السلطان.

ز ـ معصر خـانة ـ احتكار لعصر زيت السمسم ولمواد الوقود. [ويقول صاحب التقرير أنه يجب أن يضاف إلى كل من هذه الضرائب البقشيش الذي يدفع لمختلف الموظفين، ويشرح التقرير العينات المرفقة التي من بينها ما يأتي:

(١) قز ـ حرير، يصنع العامل منه ١٣/٤ مقطع يومياً، ويكسب فرنكاً واحداً و٢٠ سنتيماً.

(٢) خام مثلث، يصنع العامل منه ١٢ ـ ١٥ ذراعاً (الذراع ٧٠ ـ ٨٠ سنتيمتراً) ويحصل على قرش بغدادي واحد للذراع، وسعر الصرف ١٧ قرشاً للفرنك الواحد...

(٣) بشت ـ قماش صوف...

(٤) إزار ـ وصُف بأنه «غطاء حريري للنساء من الحرير الأبيض المنقوش بالأحمر، وهو رداء ضروري عند الخروج من الحريم» وتكلفة انتاج الازار الواحد تقدر بـ ١١٣٥ قرشاً موزعة كالتالي: ٢١/٢ أوقية حرير (٥٣١١/٤و قرشاً)، صبغة (٢١٠ قروش) أجر العامل (٢٠٠ قرش)، دمغة (٦٢١/٢ قرشاً)، ضريبة صباغة (١٣٢ قرشاً)، ويجب أن يضاف إليها الرفتية بنسبة ٣ بالمائة من السعر المقدر بألف قرش. وهذه الأرقام تشير إلى أن الضرائب تبلغ أكثر من ٢٠ بالمائة من الكلفة].

٢ ـ الحرف اليدوية والصناعة وأحوال الطبقة العاملة[١٣٧]

أ ـ المدينة العراقية ومولد الإنتاج الرأسمالي في تلك البلاد

(١) أزمة الحرف اليدوية

كان الإنتاج الصناعي في المدن العراقية عند مستوى بالغ التدني، كما كان يعاني تدهوراً، بسبب سيطرة البنية الاقطاعية في الريف العراقي، والتبعية للدولة العثمانية المتخلفة، ونتيجة التوسع الاقتصادي لرأس المال الأجنبي على وجه الخصوص، وأدى الفقر المدقع الذي عاشه الفلاحون العراقيون إلى تضييق نطاق السوق الداخلية وإعاقة تطور الصناعة. وتشير المادة الخاصة بإحصاءات التجارة إلى ضعف القوة الشرائية للفلاحين العراقيين. ففي الفترة ١٨٩٠ ـ ١٩١٣ اشترى كل فرد من سكان العراق (حوالى ٣ ملايين) ما

(١٣٧) نقلاً عن: Lev Nikolaevich Kotlov, *Natsionalnoosvoboditelnoe Vosstanie 1920 goda V Iraq* (Moscow: [n. pb.], 1958), pp. 49 - 56.

بين ٨٥ كوبكاً إلى ٤ روبلات و٣٠ كوبكاً من البضائع المستوردة. وكان الرقم الخاص بإيطاليا في عام ١٩١٣ نحو ٣٦ روبلاً، ومصر ٢٢ روبلاً، والامبراطورية العثمانية ككل ١٤ روبلاً و٩٠ كوبكاً(١٣٨). ولم يتجاوز استهلاك السكّر في عام ١٩١٠ ـ سنة الذروة ـ ٤,٥ كلغ للفرد، مقابل ٦,٨ كلغ للفرد في تركيا(١٣٩).

وقد أعاقت السيطرة العثمانية تطور التجارة والحرف اليدوية والصناعة بصورة مباشرة، بسبب المبالغ الكبيرة التي استنزفتها من العراق في شكل ضرائب. كما أن المرء لا يعدم ملاحظة الآثار المهلكة الناجمة عن الفوضى الاقطاعية السائدة في العراق. وحتى قيام الحرب العالمية، كانت هناك رسوم جمركية في العراق، على الجسور والمعابر، وقد فرضتها الحكومة، وأصحاب الأراضي المحليين وشيوخ القبائل(١٤٠). وأخيراً، أعاقت الطوائف وغيرها من مؤسسات العصور الوسطى التي بقيت حتى عهد قريب، تطور المدنية العراقية.

غير أن العقبة الأساسية التي اعترضت تطور المدنية العراقية تمثلت في المعارضة القوية من جانب الامبريالية، التي حولت البلاد إلى مصدّر للمواد الخام ملحق بالبلدان الرأسمالية، وسوق لمبيعاتها، ومجال للاستثمار الرأسمالي.

وتوضح الأرقام الخاصة بالتجارة الخارجية النمو المطرد لواردات السلع المصنعة التي وقعت السوق المحلية في أسرها، كما توضح تدهور المواد نصف المصنعة والمواد الخام التي تستخدمها الحرف المحلية التي تنتج البضائع التي تستهلك على نطاق واسع، وبخاصة الغزل والنيلة(١٤١). ويكفي أن نشير إلى أنه عند قيام الحرب بلغت واردات المنسوجات الى البلاد ٤٣ ـ ٤٥ بالمائة من إجمالي الواردات(١٤٢). وفي ذلك الوقت كان استيراد الآلات محدوداً، وبخاصة للمشروعات التي تنتج للسوق المحلية. ولم يكن ذكر القنصل البريطاني لتسليم نول يدوي(١٤٣) لبغداد كأمر جدير بالملاحظة من قبيل العبث. وتفسر الزيادة في واردات الآلات في السنوات السابقة على الحرب بالانشاءات المكثفة لسكك حديد بغداد ومشروعات النقل الأخرى، وكذلك تلك التي تقوم بتجهيز المواد الخام المحلية للتصدير. وقد استخدمت أوروبا الرأسمالية العراق، كما استخدمت بلا ريب الدولة العثمانية كلها، كسوق لمنتجاتها الصناعية الخفيفة، تمدها بالبضائع ذات النوعيات القليلة الجودة. «ترسل

---

(١٣٨) D.C.R. [British Diplomatic and Consular Reports], 1890 - 1913, and A.D. Novichev, *Ocherki ekonomiki Turtsii* (Moscow; Leningrad: [n. pb.], 1937), p. 179.

(١٣٩) D.C.R. : No . 4513 , p. 16; No. 4730, p. 14, and Novichev, Ibid., p. 86.

(١٤٠) Ely G. Soane, *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise,* 2nd ed. (London: Murray, 1926), p. 113; Bertram Thomas, *Alarms and Excursions in Arabia* (London: Allen, 1931), and I. Sh. K.V.O. [Newsletter of the Staff of the Caucasian Military District], No. 31, p. 13.

(١٤١) D.C.R. , 1891 - 1913, and Aleksandr Adamov, *Irak arabskii* (St. Petersburg: [n. pb.], 1912), p. 513 and following.

(١٤٢) Adamov, Ibid., p. 513.

(١٤٣) D. C. R., No. 4482, p. 1.

أوروبا إلى تركيا بضائع الدرجة الثانية أو الثالثة، حيث لا تقدّر حسب نوعها ولكن حسب مظهرها الخارجي، فهي تتخلص هنا من كل البضائع الراكدة والمعيبة»(١٤٤).

وتحت تأثير الواردات من المصنوعات الرخيصة، تدهور الإنتاج الحرفي المحلي. فبينما كان في بغداد وحدها في النصف الأول من القرن التاسع عشر ١٢,٠٠٠ نول(١٤٥)، انكمش عددها مع بداية القرن العشرين إلى بضع مئات(١٤٦). وفي البصرة، حيث كانت في بداية القرن التاسع عشر صناعة حرفية رائجة تنتج الشيت والموسلين، اختفت صناعة النسيج على وجه الخصوص خلال القرن(١٤٧). وتدهورت تماماً صناعة النسيج في الموصل بعد أن كانت ذائعة الصيت ذات يوم. وعلى حد قول أداموف: «دمرت المصنوعات الأوروبية الرخيصة صناعة المنسوجات المحلية تدريجياً، التي أصبحت تعاني تدهوراً كبيراً بالفعل في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. حتى صباغة المنسوجات البيضاء المستوردة التي كانت تمارس حتى عهد قريب أصبحت الآن في عداد الذكريات، لأنها لم تعد تدر ربحاً، وكذلك الذي تحققه المنسوجات المطبوعة المجلوبة إلى السوق»(١٤٨). وتحت تأثير زيادة الواردات من المنتجات النمساوية البراقة، طويت صفحة صناعة الأواني النحاسية المحلية، وحلّت الأحذية الأوروبية محل منتجات الاسكافيين المحليين، وهلم جراً(١٤٩). وعانى الإنتاج الحرفي من النفط والاسفلت في مندلي وهيت وغيرها أزمة حادة(١٥٠)، ونتيجة العجز عن مواجهة منافسة نفط باكو وأمريكا، توقّف انتاج النفط في آبار مندلي - على سبيل المثال - في عام ١٩٠١، وكان انتاجها يرسل من قبل إلى بغداد(١٥١).

واحتفظت فروع قليلة فقط من الحرف اليدوية العراقية بوضعها، وتأتي في المحل الأول تلك التي تلبي حاجات معينة للسوق المحلية - التي تنتج الأقمشة الطبيعية والأواني الفخارية، والأسلحة، وغيرها - وعن طريق تكثيف غير عادل لعمل الصانع الحرفي. «وحتى إذا كان عامل المدينة على درجة عالية من المهارة، فهو يعمل عادة من عشر ساعات إلى إحدى عشرة ساعة يومياً، وأحياناً أكثر من ذلك. وعلى سبيل المثال، يبدأ أحد عمال تجليد الكتب عمله في السابعة صباحاً في الشتاء، وبعد الغداء، لا يغادر محله إلا في السابعة أو الثامنة مساء»(١٥٢). على كل، لم يكن الكثير من

---

(١٤٤) I.I. Goloborodko, *Staraya i novaya Turtsii* (Moscow: [n. pb.], 1908), p. 150, and H. V. Geere, *By Nile and Euphrates* (Edinburgh: [n. pb.], 1904), p. 108.

(١٤٥) Khursid - Effendi, *Siyahat Name - i - hudud* (St. Petersburg: [n. pb.], 1877), p. 67.

(١٤٦) أنظر: القسم رابعاً، النص ٣ من هذا الفصل.

(١٤٧) Khursid - Effendi, Ibid., p. 3.

(١٤٨) Adamov, *Irak arabskii*, p. 511, and Harry Charles Luke, *Mosul and its Minorities* (London: Martin Hophinson, 1925), p. 15.

(١٤٩) Adamov, Ibid., p. 508, and Geere, *By Nile and Euphrates*, p. 108.

(١٥٠) E. Shultse, *Borba za persidsko - mesopatamskiyu neft* (Moscow: [n. pb.], 1924), p. أنظر: القسم رابعاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(١٥١) Iwan Kirchner, *Der Nahe Osten, der Kampfum Vorderasien und Ägypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart* (Brünn: R. M. Rohrer, 1943), p. 574, and *The Geographical Journal*, vol. 9, (1897), p. 53.

(١٥٢) Richard Coke, *Baghdad the City of Peace* (London: [n. pb.], 1927), p. 286.

الحرفيين في وضع يسمح لهم بشراء المواد الخام، حتى مع هذا العمل المكثف، واضطروا لاستخدام البدائل وعلى سبيل المثال، قام النحاسون بصناعة اللمبات من علب الصفيح الخردة الذي يجلب فيها الكيروسين إلى العراق(١٥٣).

واحتفظت الحرف الباقية بسمات العصور الوسطى، وكان عماد الحرفة الصانع الذي يعمل لخدمة السوق المباشرة. وكان غالبية الحرفيين لا يرتبطون بالإنتاج الصناعي ولا بالصناعة اليدوية، ويبيعون بضائعهم دون وسيط. وفي المدن التي قام فيها الإنتاج الحرفي كانت السوق مكاناً للإنتاج ولبيع السلع المنتجة يدوياً(١٥٤). وكان الحرفيون يتجمعون في طوائف واحياناً كانت توزع على أساس عرقي أو ديني(١٥٥).

وكانت صناعة صياغة الذهب بأيدي اليهود أساساً، وصياغة الفضة بيد الصابئة العرب (المسيحيين) (الصابئة ليسوا مسيحيين، ولكن لهم عقيدتهم الخاصة ـ المحرر)، ولكل حرفة أسرارها الخاصة شأن باقي الطوائف التي تنتقل من جيل إلى آخر(١٥٦).

وكان المعلم الحرفي يعمل وحده أو بمساعدة أفراد أسرته أو بعض الصبية، وكانت الأدوات بدائية جداً ولا يمكن تحسينها بسبب نقص التمويل عند غالبية الحرفيين، وعلى سبيل المثال، كان استخراج الاسفلت يتم باستخدام سعف النخيل التي يجمع بها العمال الاسلفت المنصهر في الآبار الساخنة.

(٢) مولد الإنتاج الرأسمالي وتغلغل رأس المال الأجنبي

كانت المشروعات التي تجاوزت اطار الانتاج الحرفي معدودة، ولم تكن بالضرورة نتاجاً للتطور الرأسمالي العضوي في البلاد، ولكنها جاءت من الخارج(١٥٧). ويملكها رأس المال الأجنبي أو الحكومة العثمانية. فهناك الورش الميكانيكية التي تملكها الحكومة والتي تعمل لتلبية حاجة الجيش والبحرية، كالمصنع الحربي، والعباخانة في بغداد التي كانت تنتج الأقمشة والقطنيات، وبها ورشة حدادة وورشة نجارة، وورشة عربات. . . إلخ(١٥٨). كذلك

---

(١٥٣) Geere, *By Nile and Euphrates*, pp. 105 - 106.

(١٥٤) E. S. Stevens, *By Tigris and Euphrates* (London: [n. pb.], 1923), pp. 34 and 130, and Edward Sachau, *Am Euphrate und Tigris* (Leipzig: [n. pb.], 1900), p. 124.

(١٥٥) علي سيدو الكوراني، من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية (عمان: [د. ن.]، ١٩٣٩)، ص ٢٤ و١٣٧، و
Coke, *Baghdad the City of Peace*, p. 123.

(١٥٦) الكوراني، المصدر نفسه، ص ١٥٣؛
Stevens, *By Tigris and Euphrates*, pp. 134 and 245, and Luke, *Mosul and its Minorities*, p. 31.

(١٥٧) نظراً لعدم كفاية رأس المال، حيل دون ظهور مشروعات رأسمالية، مثل المشروع الفاشل في الثمانينات والتسعينات لبناء سكك حديد بغداد ـ خانقين برأس مال محلي، أنظر:
Stephen Hemsley Longrigg, *Irak, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History* (London; New York: Oxford University Press, 1953), pp. 32 - 33.

(١٥٨) S.S.S.S. [Compendium of Information on Adjacent Countries, Tiflis, 1911 - 1913], =

كان في بغداد ورشة لإصلاح السفن تملكها الحكومة(١٥٩). وكان في البصرة ترسانة فيها ورشة صيانة للمحركات البحرية والمدافع والبنادق(١٦٠). وكان لشركة عمان العثمانية التي تملكها الحكومة حوض سفن في البصرة(١٦١). وجاء معظم العمال في تلك المشروعات من المجندين العسكريين، كما استخدمت أيضاً السخرة.

وكان تطور المشروعات الرأسمالية الخاصة ضعيفاً، وكانت التغيرات الأكثر وضوحاً هي تلك التي لحقت بالفرع الذي لبّي الحاجات الخاصة للسوق المحلية، مثل إنتاج الأقمشة التي تستخدم لصناعة الملابس المحلية والشيلان، والبناء، والسجاد، والمجوهرات، وفي الفروع المتصلة بتجهيز المنتجات الزراعية للتصدير، والحدادة، وعدة الخيل، والتعبئة، والنقل. وهناك أدلة على أن العمل المأجور كان يستخدم في تلك الأعمال(١٦٢).

وانتشر عدد كبير من الورش الصغيرة التي تمارس تلك الأعمال في جميع أنحاء البلاد. فكان في بغداد، مثلاً، تسع مدابغ خاصة لدبغ الجلود، وفي الموصل مصنع لورق السجاير، وفي البصرة ورشة لصناعة القوارب الخشبية النهرية... إلخ. وكان رقم العمال المأجورين الذين يعملون على المراكب التي يملكها التجار المحليون كبيراً، وكذلك في شركات النقل التي تحمل البريد والركاب بين بغداد وكربلاء والنجف، والترام الذي تجره الخيول بين بغداد والكاظمية. وكان العدد الأكبر من هؤلاء العمال يستخدم في الأعمال الموسمية، كتعبئة التمور للتصدير التي بلغ عدد المشتغلين بها بالبصرة نحو ٢٠ إلى ٢٥ ألف عامل(١٦٣).

وعلى كل، حتى الفروع القليلة للاقتصاد الوطني العراقي التي حدث فيها تطور للانتاج الرأسمالي، اتخذت طابع الثبات، ولم تزد عن مستوى الأشكال الأولية للرأسمالية، ولم تبقَ إلا المشروعات التي تواءمت مع الطلب في السوق الرأسمالية العالمية، مثل تلك التي قامت بالمراحل الأولى لتجهيز المواد الخام للتصدير، وقد أخضعت هذه الفروع تدريجياً لرأس المال الأجنبي، وانتقلت إلى يده أحياناً. ورغم الاستغلال الشديد للطبقة العاملة البائسة، لم تستطع الصناعة الوطنية في العراق مواجهة منافسة الانتاج الصناعي الأجنبي.

وسار التطور غير المتوازن والضعيف للعلاقات الرأسمالية بالاقتصاد الوطني جنباً إلى جنب مع تغلغل رأس المال الأجنبي في العراق، الذي طوّع فرعاً أو آخر من فروع الاقتصاد العراقي لخدمة متطلباته. وكان العراق مجالاً لاستثمار رأس المال بواسطة الاحتكارات

= nos. 21 - 22, pp. 13 - 15; S.K.D. [Collection of Consular Reports], 1904, no. 1, pp. 28 - 29, and Sachau, *Am Euphrate und Tigris*, pp. 28 - 29.

(١٥٩) Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), p. 34.

(١٦٠) Adamov, *Irak arabskii*, p. 32.

(١٦١) S.K.D., 1902, no. 5, P. 368.

(١٦٢) D.C.R., no. 4999, pp. 22 - 23, and Max Oppenheim, *Vom Mittelmeer Zum Persischen Golf*, 2 vols. (Berlin: Reimer, 1899), vol. 2, p. 250.

(١٦٣) S.K.D., 1902, no. 5, p. 368.

الامبريالة شأنه في ذلك شأن بقية بلدان الدولة العثمانية. غير أنه حتى بداية الحرب العالمية الأولى، كانت هذه العملية لا تزال ضعيفة، ولكن الشيء المهم أنها قد بدأت بالفعل. ووجهت المشروعات التي أقامها رأس المال الأجنبي في تلك الفترة لخدمة التجارة الخارجية. وبدأ تصدير رأس المال إلى العراق في القرن التاسع عشر، وبلغ مستوى ملحوظاً عند بداية القرن العشرين.

وبدأ تنظيم شركات النقل بواسطة رأس المال الأجنبي في منتصف القرن التاسع عشر(١٦٤). . .

(٣) أوضاع جماهير العمال في المدن العراقية

لم يتجاوز عدد العمال المأجورين في العراق بضع عشرات الآلاف، بما فيهم العمال الموسميون. وأدى ضغط الأعداد الكبيرة من الفلاحين المعدمين الذين ينشدون الاشتغال بأي عمل، والتأثير المتزايد لرأس المال الأجنبي، إلى اتساع نطاق استغلال العمال اتساعاً كبيراً.

وكان مستوى أجور العمال العراقيين بالغ الانخفاض حتى بالمقارنة بالأجور في بلدان الدولة العثمانية الأخرى. فبينما كان متوسط الأجر في صناعة النسيج في تركيا ٨,٤ قروش في اليوم، بلغ ٧ قروش في العراق، وكان أجر عامل الجلود في تركيا ١٣,٦ قرشاً، على حين كان أجر الاسكافي في العراق ١١,٥ قرشاً(١٦٥). وحصل المياومون على ما بين قرشين و٥ قروش يومياً(١٦٦). واستخدم عمل الأطفال والنساء على نطاق واسع، وكانت اجورهم أقل كثيراً من أجور الرجال. وكانت النساء اللواتي يعملن بجمع الصمغ العربي، أو الصوف أو غيرها، يحصلن على أجور أقل من الرجال مرتين أو ثلاث مرات.

وكانت أوضاع العمال المأجورين للعمل في البناء في الطرق والسدود صعبة على وجه الخصوص، ويعطينا أداموف صورة مفجعة للبؤس وغياب الحقوق والظلم الذي كان يعانيه أولئك العمال عند وصفه لتعبئة التمور للتصدير. فقد عاش العمال، الذين كانوا معظمهم من النساء اللواتي جئن إلى البصرة مع أطفالهن، في أكواخ أقيمت من البوص والحصير، وفي أحسن الأحوال كانت أجورهم قرشين ونصفاً يومياً. وكان على أولئك التعساء أن يُحضروا طعامهم معهم وأن يأكلوا التمر التالف(١٦٧). ويقول أداموف: «وفي تلك الظروف لا يدهشنا أن معظم الأوبئة كالكوليرا والطاعون والجدري، وبخاصة أمراض العيون، التي يعاني منها نحو نصف السكان، تنتشر خلال موسم التعبئة»(١٦٨). . .

---

(١٦٤) أنظر: مقدمة الفصل الرابع.
(١٦٥) Novichev, *Ocherki ekonomiki Turtsii*, p. 113, and D.C.R., no. 4999, p. 23.
(١٦٦) I. Sh. K.V.O, no. 31, p. 14.
(١٦٧) S.K.D., 1902, no. 5, pp. 367 - 368.
(١٦٨) Adamov, *Irak Arabskii*, p. 369.

٣ ـ الأنوال اليدوية في بغداد(١٦٩)، عام ١٩٠٧

يبدو أن السلطات المحلية ليس لديها سجل أصلي بعدد الأنوال اليدوية التي تعمل في هذه الولاية، ولكن فهمت من الاستفسارات التي قام بها العاملون معي والمعلومات التي حصلت عليها من السلطات الحكومية في الولاية، أن هناك أكثر من ٩٠٠ نول يدوي في مدينة بغداد تعمل في نسج قماش القطن الخشن المقلم «لونكا» الذي يراوح عرضه ما بين ١٦¾ و٢٠ بوصة، وقماش القطن اللوان ما بين ٣٠ و٣٩ بوصة عرضاً، واليشمغ القطني يراوح ما بين ٢٤ و٣٢ بوصة مربعة، والحراير الجيدة يراوح عرضها ما بين ٢٧ و٤٠ بوصة، وأصواف العباءات ما بين ٢٤ و٣٢ بوصة عرضاً.

والكمية التي تنتج من كل نوع من هذه المنسوجات تحديداً غير مؤكدة، ولكن من خلال اسئلة دقيقة وجهت إلى أهم أصحاب الورش، استنتج أن ما ينتج سنوياً من المنسوجات القطنية نحو ٥٩٨,٠٠٠ مقطع من اللونكا طولها ٤,٣١٠,٠٠٠ ياردة و٥٢ ألف مقطع من قماش اللوان طولها ٨٠,٨٥٠ ياردة، و٨٠,٦٠٠ يشمغ طولها ٨٩,٥٥٠ بوصة، تنتجها جميعاً أنوال بغداد اليدوية. ويقدّر ما ينتج من الأصواف والحراير بنصف مليون ياردة. وإلى جانب ذلك، يتم استيراد ٩٠ ألف مقطع من اللونكا يبلغ طولها ٦٦٠ ألف ياردة من حلب ودمشق سنوياً.

ويرسل أربعة أخماس المنسوجات القطنية والصوفية المنتجة هنا إلى كركوك والسليمانية وعبر الحدود الفارسية لتباع هناك.

ويذكر مساعدي التجاري، الذي قام مؤخراً بجولة حتى حدود ولاية الموصل، أن نحو ألف نول يدوي تعمل في نسج الأقمشة المحلية مستخدمة الغزل المحلي والمستورد، تتحرك ١٢، و١٤، و١٦، و١٨، و٢٢ مرة، ويراوح اتساعها ما بين ١٥¾ و٣٦ بوصة، وأن هناك عدداً مماثلاً مبعثراً في العديد من قرى الولاية.

وتنتج أنوال الموصل اليدوية ما قيمته ٣٥ ألف جنيه استرليني من المنسوجات القطنية لأسواق كردستان وفان، كذلك يشق عدد كبير من الإزار القطني النسائي طريقه بعيداً إلى الشمال حتى تركستان.

وقد تم الاتصال بالنساجين في بغداد وكركوك والموصل بشأن الحصول على أنوال يدوية سريعة، وهم يدركون تماماً اقتصادية استخدام الأدوات الحديثة في حرفتهم، ويحرصون على الحصول على الآلات المناسبة، ولكنه يترددون في شرائها قبل أن يروا إمكاناتها.

وقد نوقش الموضوع أيضاً مع التجار في المواقع المشار إليها أعلاه، وتبيّن أنهم أيضاً

(١٦٩) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Hand Looms in Baghdad and Surrounding Country,» (FO 195 / 2243).

يترددون في استثمار أموالهم في آلة قد لا تكون مناسبة للسوق وربما كانت غالية بالنسبة لطبقات السكان التي يبيعونهم إياها.

والأنوال اليدوية المحلية مصنوعة من الخشب الخام ويتكلف الواحد منها ما بين ١٢ شلناً إلى ٦٠ بحسب حجمه، ومن يقوم بتشغيله من الصناع. ويقوم النساج بنسج ما بين ١٦½ ياردة إلى ٢٤¾ ويكسب من ٨ بنسات إلى شلن واحد و٣ بنسات يومياً حسب قدرته الإنتاجية.

وتعمل الأنوال ٢٦٠ يوماً سنوياً بالمتوسط، ويعمل الصناع عادة ثماني ساعات يومياً في الصيف واثنتي عشرة ساعة في الشتاء.

وأصحاب الورش في كل مكان حريصون على زيادة مكاسبهم، ويقولون إنهم على استعداد لأن يأخذوا في اعتبارهم الأنوال اليدوية السريعة إذا كانت بسيطة التصميم، قوية التحمل، مناسبة لقدرتهم المادية.

وسوف نتبين من الأرقام المذكورة أنه يتم نسج ما يزيد على خمسة ملايين ياردة من مختلف المنسوجات سنوياً في بغداد وحدها، بينما يتم استيراد ٦٦٠ ألف ياردة أخرى، يمكن صناعتها محلياً لو توافرت الإمكانات. وأرقامها مع أرقام الأنوال اليدوية في الموصل تغني عن القول.

ومرسل مع هذه المذكرة عينات من الأقمشة القطنية المنسوجة في ورش بغداد اليومية. وعلى كل منها بطاقة بالمعلومات الخاصة بها وهي مرقمة وقد تم الاحتفاظ بعينات صغيرة مماثلة في القنصلية تحمل الأرقام نفسها.

وتستطيع القنصلية طبعاً أن توزع كتالوغات الأنوال، وعينات من المنسوجات التي تصنع بها، ولكنني لست متفائلاً أن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق نتائج مرضية وسريعة، فالناس الذين لا تتوافر لهم المعرفة الفنية قد تبعث العينات الكثيرة الحيرة في نفوسهم، وبخاصة أنها لم تنتج جميعاً بآلة واحدة وحتى إذا انتجت بآلة واحدة، فإن ذلك يتم بعد إدخال بعض التغييرات عليها.

ويجب إرسال التعليمات الخاصة بتشغيل الآلات بالفرنسية والانكليزية، إن أمكن، ما لم تكن هناك بالصدفة تعليمات متاحة بالعربية أو الفارسية.

وهناك أناس في بغداد وما حولها يعرفون الفرنسية أكثر ممن يعرفون الانكليزية، وتلك بالذات حال الموصل.

وقد علمت من والي بغداد أن مهندساً فرنسياً أرسل مؤخراً في طلب نول يدوي فرنسي ليستخدم في مدرسة الصنائع في بغداد. فإذا كان لصناع الأنوال الفرنسيين عينة من انتاجهم متاحة في الموقع، وكانت آلة جيدة، فلا يبدو أن المشترين المحليين قد يهتمون بالمخاطرة بأموالهم في شراء آلات لا يعرفون عنها إلا مزاياها الإعلانية.

وطرأت على بالي عدة طرق للترويج لبيع الأنوال اليدوية في بغداد التي يجب أن تكون ـ بلا ريب ـ نقطة انطلاق المبيعات. . .

٤ ـ انتاج النفط، عام ١٨٧١(١٧٠)

. . . ينابيع النفط في مندلي عديدة، تصل إلى ما يزيد على الثلاثين. . . وحول المناطق التي فيها شواهد نفطية، حفرت الأرض على عمق بضعة أمتار، وكل ثلاثة أيام أو أربعة يجمع النفط في قرب المياه لينقل إلى مندلي. وهو عادة ذو لون أخضر قذر، ولكن أحد الينابيع في أم با يخرج نفطاً أسود، ولعل النوعين لا يخرجان من طبقة الرواسب الأرضية نفسها.

وهناك طريقان بين مندلي والينابيع، وهما على درجة من الوعورة وبخاصة بعد مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات من مندلي، وحالتهما الحالية لا تسمح إلا باستخدام دواب الحمل للنقل، حيث تستخدم الحمير فيحمل الواحد منها ثلاثة ثلم (قرب)، ويحصل الحمّار على أربعة قروش اضافة إلى نصف ثلم وتباع الثلمتان من النفط الخام بسعر يتراوح بين ٢٥ و٥٥ قرشاً حسب الموسم، أو ٤٠ قرشاً في المتوسط. وهذا يعني أن كلفة نقل قربتين ونصف القربة تبلغ ١٤ قرشاً. ولما كان النفط لا يُجمع بعناية كافية فهو يحتوي على قدر معيّن من الماء. أضف إلى ذلك أن سعة القربة تختلف اختلافاً بيّناً، ولهذين السببين، فإن حمل الحمار يعتبر ٥٠ أقة فقط من حيث الوزن.

والنفط الذي يخرج من هذه الينابيع ملك للحكومة التركية، وهي تقوم بتكريره في ورشة في مندلي، فيتم تعريض النفط الخام لحرارة معتدلة بعد وضعه في انبيق أو مرجل من النحاس. وبهذه الطريقة يتم تقطير كمية معينة من الهيدروكربون الذي يمكن استخدامه في الإنارة، والمخلّفات ـ التي تكون عالية الكثافة بشكل خاص، سوداء اللون ـ يستخدم جانبٌ منها للإنارة والجانب الآخر لتسخين المراجل.

ويباع النفط المتخلف عن التقطير للعرب بسعر ١٨ قرشاً لليوك (ثلمان) أو ٥٠ أقة أي ٣٧٥,ـ للأقة الواحدة. ويحرق في وعاء فخاري وتُستخدم الخرق البالية كفتيل، ولسنا في حاجة إلى القول إن الاحتراق غير كافٍ تماماً، والنفط المحترق ينتج عنه الكثير من الدخان والرائحة الكريهة جداً.

أما الجزء الآخر من النفط المتخلف عن التقطير فتسخّن به المراجل، إذ ينقع روث المواشي المجفف في النفط عدة أيام، ويصبح بذلك وقوداً جيداً ولكن لا يستفاد إلا بجزء قليل من الحرارة المولّدة منه بسبب عيوب طرق الاشعال، فهناك عدم توازن بين فتحات

---

(١٧٠) نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report by Guyot on the Petroleum of Mendeli and Kifri, 30 August 1871,» (Baghdad), vol. 13, 1868 - 1877.

الدخول والهواء داخل الموقد، والفتحات المصممة لاخراج نواتج الاحتراق. والمراجل مصنوعة من النحاس، واحجامها عادة كالتالي: ٥٥ سنتيمتراً القطر عند القمة، ٨٠ سنتيمتراً القطر عند القاعدة، نصف المتر - العمق، وسماكتها ما بين ١ ١/٢ - ٢ ملم ولذلك لا تلبث أن تتلف بعد حين.

وفي الورشة ثمانية مراجل، تأخذ كل منها ما بين ٣٢ - ٣٥ ثلماً أو ٨٠٠ - ٨٧٥ أقة. باعتبار الثلم ٢٥ أقة. وتستمر العملية خمس ساعات بما فيها الوقت اللازم للتعبئة والتفريغ واضرام النار والاصلاحات، وتتم ثلاث عمليات كل ٢٤ ساعة.

وعادة ينتج كل مرجل ٤ قماقم من النفط المقطر (نحو ٣٦ أقة). القمقم علبة من النحاس الرقيق ينقل فيها النفط من مندلي إلى بغداد ليباع هناك، ويكلف النقل ما بين ٥٠ و٥٥ قرشاً لليوك، وكل يوك يتكون من ٦ قماقم بوزن إجمالي للعبوات الفارغة ٢٦ أقة تحتوي على ٥٤ أقة من النفط.

وكان الانتاج من شباط/ فبراير ١٨٧٠ حتى نهاية شباط/ فبراير ١٨٧١ - ١٥,٢٥٢ أقة من النفط المقطر، يتم استخراجها من ٧٩٤ يوكاً، أي من ٣٩,٧٢٥ أقة، باعتبار اليوك ٥٠ أقة، أي أن المنتج هو بنسبة ٣٨,٣ بالمائة من الخام. وكان انتاج كل الينابيع في الشهور الاثني عشر الماضية ٦٧٤٤ ثلماً أو ١٦٧,٥٠٠ أقة (أي ٤٥٨ أقة يومياً).

وسوف أُنهي هذا التقرير ببضع كلمات عن ينابيع النفط في كفري وطوزشرماتي. يوجد بالمنطقة ١٤ ينبوعاً، لها ظروف جغرافية مماثلة لظروف مندلي... اجمالي الانتاج السنوي للينابيع نصف مليون أقة، ومن ثم يعدّ هذا الاقليم أغنى من مندلي، ولكنني أعتقد أن الأرقام مبالغ فيها.

٥ - شواهد النفط، عام ١٩١٤(١٧١)

... وختاماً لهذه المذكرة، أود أن أقدّم بضع ملاحظات موجزة عن رواسب النفط في بلاد ما بين النهرين. ويقارن بول روهر باخ - الذي زار هذه المناطق عدة مرات - هذه الرواسب في مناطق النفط في باكو قبل أن يبدأ الروس استغلالها، ويذهب إلى حد مقارنة الغاز المنبعث منها بمثيله في أمريكا الذي أدخل في مجالات استخدام عديدة تقدّر بعدة ملايين من الفرنكات.

وعلى مدى ٢٥ كيلومتراً من الموصل، غير بعيد من منطقة يقال لها حمّام علي، توجد آثار النفط، وعلى بعد ٦٠ كيلومتراً جنوب الموصل قرب قيارة هناك مصادر نفطية مستغلة بالفعل، ولكن بطريقة بدائية جداً، بالطبع. وهذه الآبار تنتج نحو ألف كلغ يومياً تباع بسعر ٣٠ سنتيمتراً للكيلوغرام. وعلى مسيرة نحو ثماني ساعات شمال الموصل توجد رواسب

(١٧١) نقلاً عن: Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, R. Seefelder, «Rapport à la Standard Oil Company, January 1914,» (IOPS / 10 / 301).

أخرى ينبثق منها النفط بارتفاع ٣٩ سنتيمتراً. وعلى مسيرة ساعتين أو ثلاث ساعات بالدواب توجد رواسب أخرى، ولكنها لم تستغل حتى الآن استغلالاً منتظماً.

وعلى المنحدرات الجنوبية ليرجر قرب كركوك هناك أيضاً بعض المصادر النفطية ملك الوقف، واعتقد أن من الضروري الانتباه إلى هذه المصادر التي لا تخص الحكومة ولا تدخل ضمن الاتفاقات المبرمة مع الألمان.

وجنوب شرق كركوك يقع نفط داغ (جبل النفط)، الذي أعطي التزام آبارها بمبلغ مائة ليرة تركية سنوياً. كما يجدر بنا أن نذكر رواسب النفط في القطاع الشمالي من ولاية بغداد. وآثار النفط تمتد جنوباً إلى مندلي(١٧٢). ومنذ ثلاثين عاماً مضت حقق أحد المنظمين أرباحاً قدرها ٨٠٠ ـ ١٠٠٠ ليرة تركية سنوياً من هذه المنطقة، ولكن بسبب الصعوبات التي واجهها في استانبول في ما يتصل بالامتياز الذي طلبه، ترك العمل، ودمر كل المعدات التي أقامها.

ونجد الاستغلال البدائي أيضاً حول هيت على الفرات، نحو ١٥٠ كيلومتراً غرب بغداد. وقياساً على الجهود التي بذلتها المجموعة الألمانية، يبدو العمل في النفط في آسيا الصغرى مبشراً، ولكن يجب ألا ننسى أن مسائل النفط تخضع لخيبة أمل كبيرة بخاصة في البلاد التي تؤخذ فيها رواسب الاسفلت وغيرها من المواد المماثلة كشواهد على وجود النفط، ولا سيما مع وجود حملة أذون استغلال نفط الرافدين الجدد على اختلافهم. وعلى كل، من المؤكد أنه إضافةً إلى رواسب النفط في بلاد الرافدين هناك رواسب أخرى أقرب إلى البحر، ولكنها تدخل ضمن منطقة السكك الحديدية الفرنسية، وأحتفظ لنفسي بحق الحديث عنها فيما بعد.

٦ ـ توقعات النفط في ولاية بغداد(١٧٣)، عام ١٩١٨

... إذا أخذنا في الاعتبار الاهتمام الكبير اليوم من جانب الرأسماليين العالميين بأي مصادر جديدة للنفط لا تزال بكراً، فإنه من الجدير بالملاحظة أن رواسب بلاد الرافدين ظلت حتى الآن دون استغلال. ويمكن القول إن المحاولة الجادة لإيجاد صناعة نفط حديثة جرت فقط خلال السنوات الأربع الأخيرة. وكان السبب الوحيد في التأخير الطبيعة السياسية للمسألة، فحتى عهد قريب كانت الأحوال الداخلية السائدة في تركيا تجعل تنظيم أي شركة كبيرة على أسس حديثة من الصعوبة بمكان.

وعلى نحو ما ذكرنا بالفعل، جرت محاولات للحصول على حق فحص هذه الرواسب. وفي عام ١٩٠٤ حصلت شركة السكك الحديدية الأناضولية على حق فحص هذه الرواسب على يد خبراء، وذلك من خلال اتفاقية أبرمتها مع ادارة أملاك السلطان (السنية). وكانت

---

(١٧٢) أنظر: القسم رابعاً، النص ٤ من هذا الفصل.

(١٧٣) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «The Naphtha and Asphalt Deposits in Mesopotamia,» (Translated from German), 11 March 1918 (FO 371 / 3402).

الخطوط الرئيسية لهذه الاتفاقية المشار إليها على النحو التالي: حق فحص الرواسب لمدة عام، فإذا جاءت النتائج مرضية، يكون للشركة حق الاستغلال لمدة ٤٠ عاماً، والرسوم التي تُدفع للدائرة السنية لا تحدد بقدر معيّن من المال، وإنما بنسبة من عائدات الأرباح الصافية للاستغلال. وإذا أعطيت حقول النفط خلال فترة حق الفحص لشركة أخرى بشروط أقل ملاءمة من شروط شركة السكك الحديدية الأناضولية، فمن حق الأخيرة أن تحصل على تعويض من الدائرة السنية عن كل ما تحملته من نفقات في هذا الموضوع.

وقد أجري الفحص من كانون الثاني/ يناير ١٩٠٥ حتى بداية أيار/ مايو من العام نفسه وهي فترة وجيزة على اعتبار أن الرحلة من استانبول إلى حقول النفط تستغرق ٣٦ يوماً بأقصر طريق.

وقد طلبت الدائرة السنية من شركة السكك الحديدية أن توافيها بنتائج الفحص وهو ما كانت الشركة ملزمة به بموجب الاتفاقية، ولكن رغم تكرار الطلب عدة مرات، لم تقدم الشركة رداً مكتوباً، بينما قدمت رداً شفوياً يفيد أن نتائج الفحص غير مشجعة، ولم تتمكن الدائرة السنية من الحصول على إجابة محددة من الشركة عن نياتها بالنسبة إلى الاستمرار في أعمال التنقيب.

ونظراً للموقف غير المؤكد الذي اتخذته شركة السكك الحديدية بهذا الصدد، طلبت الدائرة السنية من السلطان أن يأذن بمنح امتياز النفط إلى شركة أخرى. فأصدر ارادة خولتها ذلك على أن يسبق اتخاذ قرار في الأمر حسم مسألة ما إذا كان لا يزال لشركة السكك الحديدية الأناضولية إدعاءات لحقوق مُنحت لها بموجب اتفاقية الفحص.

وأسند أمر بحث هذه المسألة إلى مجموعة من المحامين هنا (برئاسة باروزي) انتهت إلى أنه لم يتم منح تمديد لاتفاقية الفحص لشركة السكك الحديدية الأناضولية، كما أنها لم تطلب منحها هذا التمديد. يضاف إلى ذلك أنه بغضّ النظر عن المطالبات المتكررة من جانب الدائرة السنية للشركة بتحديد ما إذا كانت تنوي أو لا تنوي الاستمرار في استغلال حقول النفط، فإنها رغم ذلك تحصل على إجابة محددة لهذا السؤال من شركة السكك الحديدية، ولذلك فأي حقوق تفضيلية (المبادرة بالرفض) قد تكون للشركة أصبحت منتهية دون أن يترتب على ذلك أي مطالبة بالتعويض عن الخسائر.

ويجب أن نلاحظ هنا أن شركة السكك الحديدية كانت راغبة تماماً في انجاز هذا العمل، ولكن لم يناسبها البدء فوراً في استغلال حقول النفط على نحو ما جاء في اتفاقية التنقيب (الفحص)، فقد أرادت أن تنتظر حتى يتم ضمان امتياز انشاء سكك حديد بغداد، إذ كانت الشركة ستفقد كل اهتمام بالعمل في مجال النفط إذا لم يتم بناء الخط الحديدي.

وكان باستطاعة شركة السكك الحديدية الأناضولية أن تنفّذ خطتها، بغضّ النظر عن كل الادعاءات والشكاوى التي أثيرت، إذا لم تكن قد حرمت من الحماية القوية نتيجة تغير النظام السياسي.

٧ ـ مذكرة عن آبار النفط المنوه عنها(١٧٤) في بلاد الرافدين وجزء من فارس، عام ١٩١٨

الملاحظات التالية تستند إلى التقارير الألمانية التي ترجع إلى السنوات المبكرة لهذا القرن، والتقارير الحالية للجيولوجيين الذين أُوفدوا لفحص الاكتشافات النفطية بواسطة شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية لحساب السلطات العسكرية.

وتمتد منطقة النفط في بلاد الرافدين إلى مسافة نحو ٦٥٠ ميلاً شمالاً وجنوباً بحد أدنى للعرض ٨٠ ميلاً، تغطي مساحة نحو ٥٠ ألف ميل مربع. وعلى طول هذه المنطقة الواسعة يُستغل النفط من عدد كبير من الآبار، وهناك ارتشاحات لا حصر لها وشواهد أخرى على وجود النفط.

وكل رواسب النفط في بلاد الرافدين تنتمي إلى الأملاك الأميرية، وكانت ملكاً للسلطات عندما استغلت وأجرّت لمستأجريها بواسطة الدائرة السنية.

وأقصى الشواهد النفطية شمالاً التي تتناولها هذه المذكرة تقع في زاخو على بعد نحو ٦٠ ميلاً شمال غرب الموصل، وهي تمثل ارتشاحاً مهماً يستغله الأهالي، ويقال إن هناك ٣٠ بئراً حفرت يدوياً تستخرج منها نوعية جيدة من النفط، بكثافة نوعية ٠,٩.

وقد جاء في التقارير أن مجموعة الارتشاحات بجوار الجيارة على بعد نحو ٥٠ ميلاً جنوب الموصل هي الأكثر أهمية في الاقليم كله، وقد استأجرها الأهالي من الدولة بإيجار قدره ٢٥٠ ليرة تركية سنوياً، حيث يتم إنتاج النفط بكميات متواضعة وكان ينتج على هذا النحو منذ عصور مضت، وهو من نوع جيد بدرجة كثافة نوعية ٠,٨.

وتقع شواهد النفط على ضفتيّ دجلة بين هذا المكان والفتحة، على بعد ٥٠ ميلاً أدنى النهر، ويقال إن الارتشاحات هناك بالغة الأهمية.

وهناك إشارات قوية إلى وجود النفط في كركوك بينما الانتاج الحالي من ارتشاحات جويل ثلاثة براميل يومياً، ومن طوزخرماتي أربعة براميل يومياً، وبين هذين الموقعين توجد العديد من الشواهد النفطية، فهذا الاقليم غني بالنفط.

ويوجد في كفري، إضافة إلى ارتشاح نفطي مهم، انبثاق كبير للغاز الطبيعي، كما يعثر على الفحم أيضاً في تلك الناحية.

ويتم تكرير النفط في أنابيق محلية بدائية.

والمجموعة الموجودة في منطقة مندلي ـ خانقين بالغة الأهمية، وتبشر بوجود حقول نفط

(١٧٤) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Memorandum, 2 August 1918,» (FO 371 / 3402).

وفيرة الانتاج، وهي غالباً ضمن الامتياز الحالي لشركة النفط الانكليزية ـ الفارسية المحدودة، وقد فحصها جيولوجيوها بصورة أو بأخرى تفصيلياً ـ وقد تم فتح بئر في جياسرك ، ولكن عندما اكتشفت بئر في ميدان نفط تركت البئر الأولى على أساس سهولة اتصال الحقل الأخير بالساحل.

وقد ورد في تقرير تاريخه آذار/ مارس ١٩١٨ عن نفط خانه أعدّه أحد جيولوجيي الشركة أن «حقل نفط خانه يقترب من الشروط المثالية بدرجة أنه يجب أن يعدّ مبشراً إلى حد كبير، ويقال إن طول القبة عشرة أميال، وبذلك يحتمل أن يكون مخزون النفط كبيراً جداً. وتعد الشركة الترتيبات للحفر في هذه المنطقة بمجرد امكانية نقل المعدات، وذلك بناء على طلب السلطات العسكرية».

وتفيد التقارير أن حقل أبي غيلان أيضاً يبشر بإنتاج وفير.

ويقدم الحقلان المحددان في منطقة بشت كوه في دهلوران ودلباري أيضاً شواهد إيجابية جداً، وتتجه النية إلى الحفر فيهما بمجرد أن تسمح أعمال التنمية بذلك. وهناك أيضاً شواهد ايجابية بين دهلوران ونفط خانه.

وقد قام جيولوجيو شركة النفط الانكليزية ـ الفارسية بفحص النفط الذي انبثق بمنطقة الرمادي ـ هيت على الفرات، وكتبوا التقرير التالي:

«من ثم، هناك ثلاثة أجزاء من قبة جوانبها بعمق يقل عن الميل الواحد ببضع أقدام، وقد تم تحقيق انتاج كبير من تكوينات مماثلة في الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن ضغط الغاز والاتساع الكبير للارتشاحات لا يعني بالضرورة الانتاج الجيد للنفط الاسفلتي من الآبار المحفورة، ولكنه يجب أن يؤخذ على أنه من الأدلة الايجابية المهمة.

ويتم الحصول على قدر كبير من البترول من الآبار المحفورة يومياً، وهناك بحيرة من القار تحتوي على نحو ٦٠ ألف طن من هذه المادة. ومن المحتمل أن تتحول هذه المنطقة أيضاً إلى حقل وفير الإنتاج...».

الفصل السّابع

الماليّة
والماليّة العامّة

أولاً: المالية

في القرن الثامن عشر ومعظم القرن التاسع عشر، كان للنظام النقدي العثماني ميزتان بارزتان هما: الخفض المستمر لقيمة العملة، ونقص قوتها الشرائية مع ما يصحب ذلك من ارتفاع في الأسعار، ونقص العملة المحلية بالنسبة إلى الطلب، مع ما يترتب عليه من استخدام العملات الأجنبية على نطاق واسع.

فقد خفضت قيمة العملات المتتالية التي سكها العثمانيون (الاقجه عام ١٣٢٧ التي يعرفها الأوروبيون باسم asper أو aspra، والبارة عام ١٦٢٠، والقروش التي يعرفها الأوروبيون بـ groschen أو piaster في عام ١٦٩٠). وانخفض سعر صرف القروش من ٥ فرنكات إلى ٦ في منتصف القرن السابع عشر إلى فرنكين و٦ سنتيمات في عام ١٧٧٤ وفرنك واحد في عام ١٨١١. ومن الطبيعي أن تتضخم الأسعار، فارتفع مؤشر أسعار المنتجات الرئيسية في استانبول من ٨٣ عام ١٧٥٦ إلى ٣٣٨ عام ١٨٠٠[(١)]. وتشير المادة النادرة المتاحة عن سوريا إلى ارتفاع متدرج في الأسعار في القرن الثامن عشر[(٢)]، ونفترض وجود تطور مشابه في العراق. وتعني ندرة ورداءة نوع العملات العثمانية أنه قد استبدل بها مجموعة واسعة من العملات الأجنبية. ففي سوريا في القرن الثامن عشر كانت العملة الرئيسية

---

(١) للمزيد من التفاصيل حول هذه التطورات، أنظر:
Charles Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980), pp. 326 - 337, and Hamilton Alexander Roskeen Gibb and Harold Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, 2 vols. (London; New York: Oxford University Press, 1950 - 1957), vol. 1, pt. 1, pp. 49 - 59.

(٢) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

المتداولة أساساً القروش (ينقسم القرش إلى ٤٠ بارة)، ولكن لما كانت هذه نادرة فقد انتشر تداول الدولار الهولندي أو نسخة مخفضة القيمة منه عرفت باسم «قروش اسدى» لوجود أسد زيلندا على وجهها، وكانت تسك خصيصاً للبلدان العثمانية فأصبحت عملة نمطية. وقد حل محله دولار ماريا تريزا، والعملة الاسبانية وغيرها من العملات الأوروبية . وكان يتم الحصول عليها من خلال فائض الصادرات الذي تسجله عادة التجارة مع أوروبا(٣).

وتقلبت القيمة النسبية لهذه العملات تبعاً للعرض والطلب بما في ذلك عوامل مثل تقدم أساطيل الكنوز الإسبانية من أمريكا والطلب على العملات من إيران(٤). وفي العراق، كانت الروبية الهندية والتومان والكران الايراني مهمة أيضاً وللأغراض الرسمية كانت وحدة الحساب هي (الكيس) وهو ٥٠٠ قرش.

واستمرت هذه الاتجاهات سائدة معظم القرن التاسع عشر. وتم سك عملات جديدة منها البشلك (٥ قروش) والالتلك (٦ قروش) في أعوام ١٨١٠، ١٨٢٩، و١٨٣٣، ولكنها لم تحل المشكلة كثيراً لأنها كانت أيضاً قليلة الوزن، وكانت نسبة الخلط فيها كبيرة(٥). وفي عام ١٨٣٩ صدرت سندات «القايمة» على الخزانة بقيمة ٢٥ قرشاً بفائدة ١٢ بالمائة، وما لبثت أن انخفضت قيمتها انخفاضاً كبيراً. وفي عام ١٨٤٤، سكّت عملة تركية جديدة هي الليرة التركية التي تقوم على معدني الذهب والفضة بنسبة ١ : ١٥,٩٠٩، وكانت تساوي مائة قرش أو ١٨ شلناً، ولكن هذه المحاولة تحطمت أمام العجز المالي الحكومي، وفائض الواردات، وهبوط أسعار الفضة عالمياً.

وعقب أزمة الإفلاس، قامت محاولة جديدة عام ١٨٨١، فأصبحت الليرة الذهبية التركية زنة ٧,٢١٦ غرامات بدرجة نقاء ٩١,٦٥ عملة أساسية تعادل ١٨ شلناً أو ٤,٤٠ دولارات أمريكية، وكانت تنقسم إلى مائة قرش صاغ ذهب عرفت في البلاد العربية باسم القرش الصحيح. وكانت العملة الفضية الرئيسية هي المجيدية، وكانت النية متجهة في الأصل إلى أن تكون مساوية لعشرين قرشاً صاغاً، ولكن لما كانت القوة الشرائية للفضة قد انخفضت، فقد حددت سعر المجيدية رسمياً بـ١٩ قرشاً صاغاً، وبذلك أصبحت القيمة الضمنية لليرة ١٠٥,٢٦ قروش، وشكلت العملات الثانوية تعقيدات أخرى، فقد نقصت قيمة الفضة القديمة منها، وسك من العملات النحاسية ما يزيد على الحاجة. ومن ثم هبطت قيمتها السوقية دون الحد، وظهرت عملة جديدة هي القرش الشرك (بالعربية: القرش

(٣) Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), pp. 30 - 37.

(٤) بالنسبة إلى أسعار الصرف عام ١٨٣٨، أنظر:
John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.],1972), pp. 95 - 96, and Ralph Davis, *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century* (London: Macmillan, 1967), pp. 189 - 193.

(٥) أنظر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

المعيب) ويعني ذلك أنه كان هناك نوعان مختلفان من النقود: الليرة الذهبية، والمجيدية الفضية اللتان كانت قيمتهما المعدنية تعادل بقدر أو بآخر قيمتهما الاسمية، وهما يستعملان كوحدتي حساب في المعاملات الحكومية. أما الثانية فنقود رمزية قيمتها الاسمية أعلى من قيمتها الحقيقية، وهي التي كانت تُستخدم في المعاملات اليومية. وكان للأخيرة ثلاث مجموعات قيمية: القيمة القانونية وهي ١٩ قرشاً للمجيدية أو ١٠٥,٢٦ قروش لليرة، وأخرى ملائمة لتجارة التجزئة وبخاصة في استانبول بقيمة ١٠٨ قروش لليرة، وقيمة تجارية اختلفت من مكان إلى آخر بحسب العرض والطلب، وبحسب طبيعة السلعة التي تباع أو تشترى وقد تأرجحت بين القيمة الإسمية والقيمة الفعلية. وعلى ذلك حول عام ١٩٠٥ كان السعر التجاري لليرة في استانبول بين ١٠٨ قروش و١٠٩، وفي ازمير ١٠٢ ـ ١٧٨، وفي بيروت ١٢٤ ـ ١٢٥، وفي بغداد، ١٠٣ ـ ١٥٣. وفي عام ١٩١٤ كان سعر الليرة في سوريا كالتالي: طرابلس ١٢٣، حمص ١٢٤، بيروت ١٢٤,٦، صيدا ١٢٥، دمشق ١٣٠,٨ قرشاً. كما أن المناطق المختلفة استخدمت عملات مختلفة كوحدة أساسية للتجارة: فكانت الليرة في استانبول، والمجيدية في ازمير، والالتلك في أرمينيا، والقروش في سوريا والعراق. وكما كانت عليه الحال من قبل، استمرت كميات كبيرة من العملات الأوروبية والروسية والهندية في التداول، أضف إلى ذلك القليل من الأوراق النقدية التي أصدرها البنك العثماني، ولكن فيما عدا استانبول حيث قبلوا بحسم، ولم يتداول منها في سوريا والعراق إلا قدر محدود[٦]. ولا حاجة إلى القول أن الاستمرار في إصدار عملات محلية منخفضة القيمة أدّى إلى التضخم وإلى هبوط حادّ في سعر الصرف. . . . وفي عام ١٨٠٠ كان القرش يساوي فرنكاً و٣٧ سنتيماً ولكن بحلول عام ١٩٠٠ أصبح يساوي ٢٢ سنتيماً فقط أو أقل من ذلك[٧]. وطبيعي أن ترتفع الأسعار ارتفاعاً كبيراً.

يضاف إلى ذلك، أن التجارة عانت نقص العملات والمحاولات المتكررة من جانب الحكومة لتنظيم سعر الصرف. وقد ذكر عام ١٨٤٢، أنه قد استخدمت عملات ذات ثقوب تشير إلى أنها مأخوذة من حلى النساء[٨]. وبعبارة أخرى، خرجت العملات التي

---

(٦) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 326 - 337; George Young, *Corps de droit ottoman*, 7 vols. (Oxford: Clarendon Press, 1905 - 1906), vol. 5, pp. 1 - 12; Haim Gerber and Nachum Gross, «Inflation or Deflation in Nineteenth Century Syria and Palestine,» *Journal of Economic History* (June 1980); Said Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria*, American University of Beirut, Social Science series; no. 6 (Beirut: American Press, 1935); Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900), pp. 156 - 165.

ويقدم المصدر الأخير قوائم بالعملات المحلية والأجنبية وأسعار صرفها. أنظر أيضاً: سعيد حمادة، **النظام الإقتصادي في العراق** (بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٨)، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤.

(٧) Verney et Dambmann, Ibid., p. 156.

بالنسبة إلى سعر صرف الإسترليني في الأعوام ١٧٤٠ ـ ١٨٤٤، أنظر: Issawi, Ibid., pp. 329 - 331.

(٨) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on =

تراكمت من قبل من خزناتها. وفي عام ١٨٥٢، تم سحب العملات القديمة، ولكن طرحت كميات غير كافية من العملات الجديدة مكانها: ونتج عن ذلك أن أصبح نصف العملات المتداولة من العملات الفرنسية والانكليزية والروسية، والربع من العملات التي تعادل قيمتها الإسمية قيمتها الحقيقية، والربع الآخر من العملات التي تعادل قيمتها الحقيقية نصف قيمتها الإسمية(٩). وفي عام ١٨٥٩، ذكر القنصل البريطاني في حلب أنه نظراً لنزوح العملة إلى الخارج من خلال فائض الواردات، تعتمد التجارة على أوامر الصيارفة بكثافة (أنظر بعده)، الذين ضاعفوا من سعر الصرف وغالباً ما كانوا يضطرون إلى الافلاس، مما أدى إلى إفلاس التجار(١٠). وفي عام ١٨٦٠، قررت الحكومة خفض ٢٠ بالمائة من سعر الصرف (في القروش الشرك) التي يجب أن تصرف بها العملات الأجنبية والعملات التركية الصحيحة، وكانت النتيجة وقوع اضطراب شديد وصعوبات في كل من المدن التجارية(١١). وفي عام ١٨٧١، أدى تصدير الذهب والفضة إلى انقاص العملة المتداولة في حلب لدرجة كبيرة حتى أن الصفقات كانت تعقد بموجب صكوك (كمبيالات) تحمل حسماً شهرياً يراوح بين ٤ و٥ بالمائة(١٢)، وصدر أمر في ١١ آذار/ مارس ١٨٨٠ «انقص سعر الصرف للعملات المعدنية ٥٠ بالمائة»(١٣). وفي عام ١٨٨٢، ذكر أن القيمة الحقيقية للمجيدية كانت ١٥ قرشاً والقيمة الجارية ١٨,٥ قرشاً، وكانت الحكومة تقبله بسعر ١٩ قرشاً، مما أدى إلى المحافظة على القيمة الجارية، ومن ثم كانت المجيدية تسك في الخارج وتستورد لتحقق فائدة قدرها ١٥ بالمائة(١٤) وعلى كل، يبدو أن تدخل الحكومة بعد ذلك أنقص من الشكاوى القليلة التي ترددت.

وكان الوضع مماثلاً في العراق، فكان هناك نوعان من القروش يتم تداولها إلى جانب العديد من العملات الأوروبية والهندية والإيرانية، هما: القروش العين أو الشامي (عملة لم تسك منذ القرن الثامن عشر، ولكن استمرت تمثل واسطة المبادلات) وكانت تعادل من ١٠

Trade, 17 September 1842,» (Beyrouth), vol. 3, and Dominique Chevallier, «Western Development and Eastern Crisis in the Mid - Nineteenth Century,» in: William Roe Polk and Richard L. Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no. 1 (Chicago, Ill. : University of Chicago Press, 1968).

(٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 14 November 1852,» (Beyrouth), vol. 6.

(١٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Skene to Bulwer, 28 May 1859,» (FO 78/1452).

(١١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Brant to Bulwer, 8 April 1860,» and «Kayat to Russel, 2 February 1860,» (FO 78/ 1537); «Skene to Bulwer, 1 May 1860,» (FO 78/1538); «Rogers to Bulwer, 10 June 1861,» (FO 78/1586), and «Sandwith to Bulwer, 31 March 1862,» (FO 78/ 1670).

(١٢) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Aleppo».

(١٣) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, «Beirut».

(١٤) Great Britain, Accounts and Papers 1883, vol. 73, «Beirut».

قروش إلى ۱۱ قرشاً صاغاً في الستينات[15]. وفي ٣ نيسان/ ابريل ١٨٨٨، أصدرت الحكومة قراراً بأن قيمة العملات الجارية في بغداد بالنسبة إلى القرش يخفض بمقدار الثلث وبذلك انخفضت قيمة المجيدية من ٢٨,٧٥ قرشاً صاغاً إلى ١٩ قرشاً صاغاً، والليرة من ١٧٠ قرشاً إلى ١١١ . وكما يقول القنصل البريطاني، أدى ذلك إلى تشجيع الواردات[16]. وبعد بضع سنوات ذكر القنصل البريطاني في البصرة أن العملة كانت «مسألة يصعب تناولها، ومن الصعوبة أن يفهم المرء نفسه في الموقع، وما زال من الأصعب شرح الأمر للآخرين». وبعد أن يعدد العملات الرئيسية المتداولة، يشير إلى أنه كانت هناك ثلاثة أنواع من القروش هي «قرش الحكومة الذي يعادل ١٠٠ منه ليرة واحدة، والقرش المحلي و$\frac{3}{4}$ ١٥٣ منه تعادل ليرة، والقرش المستخدم في المصروفات الجارية (المشتريات الصغيرة في السوق ومنتجات البساتين..... الخ) و $\frac{3}{4}$ ١٧٠ منه تعادل ليرة واحدة»[17].

ويبين تقرير خاص ببغداد عام ۱۸۸۳ إلى أي مدى كانت العملة الفضية قليلة، إذ كان هناك ما يعادل ١٤٢ ألف روبيه من العملات التركية، و١٨٦ ألف روبيه من العملات الأجنبية أو نحو ٤٣ ألف جنيه استرليني[18]، وفي عام ١٩٠٧ ارتفع الرقم إلى ما يقدّر بربع مليون جنيه استرليني، وفي عام ١٩٠٩ إلى نحو نصف المليون[19].

وأدّى فتح فروع للبنك العثماني إلى تحسين الوضع نوعاً ما. «نجح البنك بقبوله فقط المدفوعات بالليرة التركية والمجيدية والاسترليني والنابليوني في إدخال القرش الذهبي (١٠٠ لليرة التركية) في أعمال المبادلات»، ولكن استمرت أنواع مختلفة من العملة في التداول، والكران «الذي يسود هذه السوق، يقوم كأساس للمبادلات في البيع والشراء، يؤثر على هذه النقود»[20].

وتحسّنت أحوال الصيارفة ـ الذين كان غالبيتهم من اليهود أولاً ثم المسيحيين فيما بعد في سوريا ـ مع هذا الاضطراب في العملة، من أولئك الذين عملوا في المدن الصغيرة إلى صيارفة غلاطة في استانبول. وإضافة إلى تغيير العملات قاموا بتحويلات النقد، وتقديم القروض، وحسم السندات الأذنية (الكمبيالات) كما لعبوا دوراً بارزاً في التزام الضرائب (انظر بعده) وكانوا يقومون بضمان الفلاحين أو يأخذون الالتزامات نفسها[21].

---

(١٥) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».
كان سعر الصرف في الأربعينات ١٣,٣ شامي للجنيه الإسترليني وفي التسعينات ١٧ شامي.

(١٦) Great Britain, Accounts and Papers 1889, «Baghdad».

(١٧) Great Britain, Accounts and Papers 1893 - 1894, vol. 91, «Basra».
أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١٠ من هذا الفصل.

(١٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «25 January 1883,» (FO 195/1479).

(١٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Ramsay, «Note,» (FO 195/3208).

(٢٠) Great Britain, Accounts and Papers 1907, vol. 93; «Basra».
وللإطلاع على معدّل سعر الإسترليني والكران بين الأعوام ١٨٠٩ و١٩١٤، أنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 343 - 345.

(٢١) للمزيد من التفاصيل، أنظر: Issawi, Ibid., pp. 339 - 343.

ويشير النص (٣) إلى اتساع سوق النقد في الاقليم في حلب عام ١٨٠١، ويبيّن النص ٢٧ أن الأساليب لم تتغير كثيراً عند عام ١٩٠٨. كذلك قام بعض التجار باقراض الأموال، وقامت بعض البنوك الخاصة الصغيرة في بيروت والقدس، مثل بنك فليرو في عام ١٨٤٨، أول بيت تجاري أوروبي في المدينة الأخيرة[٢٢]. وفيما بعد أنشئت بنوك مماثلة في حلب ودمشق. وفي عام ١٨٥٦، أسس البنك العثماني في لندن برأسمال قدره نصف مليون جنيه استرليني، وفتح فرعاً له في بيروت، ومارس هذا الفرع أعمال البنوك المعتادة وأعطى فائدة من ٤ إلى ٦ بالمائة على الودائع لأجل حسب المدة ومدى الأخطار[٢٣]، وحتى عام ١٨٧١، على الأقل، كان البنك العام الوحيد الذي يعمل في سوريا[٢٤]. وعلى كل، عند عام ١٩٠٠، انضم إليه بنك الكريدي ليونيه، والبنك الألماني لفلسطين، وبنك بريطاني صغير هو بنك سوريا في حيفا[٢٥]. وعند عام ١٩١٤ كانت البنوك التالية تمارس نشاطها في سوريا: البنك العثماني وله ١٢ فرعاً، البنك الألماني لفلسطين وله ٩ فروع، الشركة الانكليزية الفلسطينية ولها ٨ فروع، وكلا البنكين في فلسطين أساساً؛ والكريدي ليونيه مع فرعين في يافا والقدس، وبنك دو سالونيك بفرع واحد في بيروت، والبنك التجاري لفلسطين في القدس، وبنك الشرق الألماني وله فرع في حلب[٢٦]. وكانت هذه البنوك تقبل الودائع، وتقوم بحسم الكمبيالات وتقدم قروضاً قصيرة الأجل، وتتيح التسهيلات الائتمانية الرخيصة. وفي عام ١٨٦٠ ذكر القنصل البريطاني أنه «لا يوجد بنك في القدس أستطيع أن ألجا إليه للاقتراض رغم أني على استعداد لدفع فائدة بمعدل ٢٤ بالمائة، وهو المعدل الشائع الآن في القدس»[٢٧]. وفي التسعينات كانت القروض التجارية تعقد في بيروت بفائدة ٦ ـ ١٠ بالمائة، وعند عام ١٩١٠ كان معدل الفائدة التي يتم تحصيلها كالتالي: ٦,٥ بالمائة لمصارف الدرجة الأولى، ٦,٧٥ بالمائة لمصارف الدرجة الثانية، ٧ بالمائة لتجار الدرجة الأولى، ٧ ـ ٨ بالمائة لغيرهم من التجار[٢٨].

ويعطينا تقرير عام ١٨٩٠ فكرة عن عائدات رأس المال. إذ أعطت البنوك ٥ ـ ٦ بالمائة على الودائع، وحققت أرباحاً راوحت بين ١٥ و٢٥ بالمائة، وغلت الزراعة ٥ بالمائة أو

(٢٢) Martin Gilbert, *Jerusalem: Rebirth of a City* (New York: Viking; Elisabeth Sifton Books, 1986), p. 51.

(٢٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Copy of Bank Circular, 30 October 1856,» (FO 78/1219), and Adrien Biliotti, *La Banque impériale ottomane* (Paris: Impression H. Jouve, 1909), passim.

(٢٤) Great Britain, Accounts and Papers, vol. 58, «Syria».

(٢٥) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* pp. 171 - 172.

(٢٦) A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916), pp. 267 - 277., and Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* pp. 28 - 31.

(٢٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Russel, 24 May 1860,» (FO 78/1537).

(٢٨) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* p. 173; Ruppin, Ibid., p. 171; Great Britain, Accounts and Papers: 1909, vol. 98, «Jaffa»; 1910, vol. 103, «Damascus,» and 1913, vol. 73, «Aleppo».

٦، أو حتى ٧، والمباني حققت ٧ بالمائة فقط عام ١٨٨٧، وهو رقم منخفض بصورة غير طبيعية بسبب التوسع في البناء في السنوات السابقة(٢٩).

وأصبح التأمين أيضاً متاحاً، ففي عام ١٨٥٤ ذكر القنصل الأمريكي أنه «ليس هناك تأمين في هذه البلاد، ولا توجد شركات أو أفراد يتحملون هذه المخاطرة»(٣٠). وعند عام ١٩٠٠ على أي حال، كانت هناك ٢٥ شركة تأمين لها مكاتب في بيروت تمارس التأمين على الحياة وضد الحريق وأخطار النقل البحري(٣١). وفي عام ١٩١٠، كانت هناك ١٩ شركة في بيروت من بينها ٥ فرنسية، و٤ بريطانية، و٣ نمساوية، و٣ ألمانية، واثنتان أمريكيتان، وواحدة كندية وأخرى ايطالية(٣٢).

وقد ساعدت هذه التطورات التجار وغيرهم من سكان المدن، ولكنها لم تفعل شيئاً في الغالب للفلاحين. وفي عام ١٨٣٧، كان هناك حديث عن تأسيس بنك لأقراض صغار الملّاك بفائدة ١٠ ـ ١٢ بالمائة، ولكن المشروع لم يتحقق(٣٣).

وفي عام ١٨٥٢ صدر قرار حدد معدل الفائدة على قروض الفلاحين بـ ٨ بالمائة، وقد أشار القنصل البريطاني إلى أن المعدلات المعتادة كانت ٢٠ بالمائة ـ ٢٤، وهي تمثل معدلاً حقيقياً نحو ١٤ ـ ١٨ بالمائة إذا أخذنا في الاعتبار التقلبات في أسعار صرف العملات(٣٤). وكان القرار بلا جدوى طبعاً، كما كان ذلك مصير محاولة أخرى تمّت عام ١٨٦١ لجعل معدل الفائدة ينخفض حتى ٨ ـ ١٢ بالمائة، واستمر الفلاحون يقترضون من سكان المدن بفائدة ٢٠ ـ ٢٤ بالمائة إذ كانوا يسددون وقت الحصاد(٣٥). وقد فتح البنك الزراعي الذي تملكه الحكومة أكثر من ١٥ فرعاً في سوريا وقدم القروض بفائدة ٦ بالمائة،

---

(٢٩) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Notes on Trade, June 1890,» (Beyrouth), vol. 10.

(٣٠) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Reply to Circular, 15 July 1854,» (T 367.2).

(٣١) أنظر القائمة في: Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, p. 200.

(٣٢) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Correspondence, October - December 1910,» (C 8.5).

(٣٣) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 3 May 1837,» (Beyrouth), vol. 1.

(٣٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Wood to Canning, 28 January 1852,» (FO 78 / 910).

وتشير الوثيقة الأخيرة إلى أن البيوت البريطانية في دمشق أقرضت الفلاحين ٥٠,٠٠٠ جنيه في العام ١٨٥٢ أنظر: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of 28 February 1852,» (FO 78/918).

(٣٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Finn to Alison, 19 June 1858,» (FO 78/1388); «Rogers to Bulwer, 10 July 1862,» (FO 78/1670); «Rogers to Eliot, 30 January 1868,» (FO 78/2051), and «Reply from Marash to Questionnaire,» (FO 78/1418).

ولكنه سد جانباً فقط من الحاجات. وفي عام ١٩١٣، كان قدّم ٧١ ألف قرض متميز إلى ٥٨,٧ مليون قرش(٣٦).

وكانت التطورات في العراق مماثلة، ولكنها كانت أبطأ وأضيق نطاقاً. فقد فتح فرع لجمعية لندن وبغداد في بغداد في عام ١٨٦٤، ولكن عملياته كانت قاصرة على صفقات الصرف مع الهند(٣٧). وفي عام ١٨٩٠، أقام البنك الامبراطوري الفارسي فرعاً له في بغداد، وفي ١٨٩١ أقام فرعاً آخر في البصرة، ولكنهما أغلقا معاً عام ١٨٩٣ نتيجة اتجاه البنك العثماني إلى فتح فروع له، وكان قد أقام فرعاً في بغداد عام ١٨٩٣، ولكنه لم يفتتح فرع البصرة إلا عام ١٩٠٤(٣٨). وجرت محاولة لإدخال أوراق النقد إلى بغداد عام ١٨٩٥، ولكنها لم تحقق إلا القليل من النجاح(٣٩). وفي عام ١٩٠٧ فتح فرع للبنك في الموصل، وفي عام ١٩١٢ أقام البنك الشرقي فرعاً له في بغداد(٤٠).

وبالنسبة إلى معدلات الفائدة السائدة، في عام ١٩١١ «بات رأس المال المستثمر في الأعمال المحلية الذي كان بربح من قبل ٩ بالمائة لا يستطيع الآن أن يحصل على أكثر من ٦ أو ٧ بالمائة»(٤١).

وكان التأمين أيضاً محدوداً. وفي عام ١٩٠٠ كانت هناك شركة واحدة تعمل في بغداد، هي شركة سويسرية تعمل في التأمين البحري(٤٢). وفي عام ١٩٠٨ كتب جورج لويد «التأمين على الحياة في بغداد غير منتشر إلى حد بعيد بين الأهالي، وقد أمّن نحو ١٥ شخصاً أو ٢٠ على حياتهم لدى واحدة أو أخرى من الشركتين الامريكيتين». ولم يكن التأمين ضد الحريق شائعاً لأن «شركات التأمين لم تقم بتشجيعه. والشركات الجيدة تقبل فقط التأمين على أخطار الدرجة الأولى من الأوروبيين»(٤٣).

وكان الائتمان الزراعي أكثر ندرة حتى من سوريا، ففي الموصل عام ١٨٤٥، «لم يكن إلا القليل من المزارعين يتوافر لديهم المال، ولكي يحصل الفلاحون على الأموال اللازمة للزراعة، اعتادوا أن

---

(٣٦) Himadeh, *Monetary and Banking System of Syria,* pp. 31 - 33, and Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» pp. 104 - 112.

أنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثانياً، النص ١٣ من هذا الكتاب.

(٣٧) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Baghdad».

(٣٨) Great Britain, Accounts and Papers: 1893 - 1894, vol. 91, «Baghdad» and «Basra»; 1895, vol. 100, «Baghdad»; 1905, vol. 93, «Basra».

حول المصرف الإمبراطوري، أنظر:

Geoffrey Jones [et. al.], *Banking and Empire in Iran* (Cambridge, Mass.: [n. pb.], 1986), pp. 64 - 66.

(٣٩) Great Britain, Accounts and Papers 1897, vol. 94, «Baghdad».

(٤٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Ramsay to O'Conor, 3 July 1907,» (FO 195 / 2243); Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 117, «Mosul,» and

حمادة، النظام الإقتصادي في العراق، ص ٤٤٥.

(٤١) Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 1913, vol. 100, «Baghdad».

(٤٢) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* p. 200.

(٤٣) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «Report upon the Conditions,» (IOPS/ 3/ 446), p. 47.

يشتروا البضائع من التجار بالدّين ويسددوا ثمنها عند الحصاد، ثم يعيدون بيعها إلى بعض الرأسماليين بحسم ٢٠ بالمائة أو ٢٥ مقابل الدفع نقداً» والأحوال ليست أفضل في المناطق الأخرى، ولا يبدو أن البنك الزراعي قد مارس عمله في العراق(٤٤).

وفي سوريا، استمر الارتفاع الشديد في الأسعار حتى الخمسينات(٤٥) والعامل الرئيسي في ذلك انخفاض قيمة العملة، كما ذكرنا من قبل. واستمر ذلك تحت الحكم المصري، وعلى سبيل المثال، ارتفع الدولار النمساوي من ثمانية قروش عام ١٨٢٤ إلى عشرين قرشاً في عام ١٨٣٨، وأدى الطلب الحكومي على العمل والمنتجات أيضاً إلى رفع الأسعار والأجور(٤٦). ويبدو أن أسعار المواد الغذائية قد تضاعفت أو فاقت الضعف، وبلغت أسعار الأراضي ثلاثة أضعاف(٤٧). وكانت عودة الحكم العثماني تعني تطبيق معاهدة عام ١٨٣٨ التجارية والغاء الحظر على الصادرات، ومن ثم ارتفاع أسعار الغلال إلى المستوى العالمي(٤٨). ومن ناحية أخرى، أصبحت الواردات أرخص من ذي قبل، إذ كان اتجاه الأسعار العالمية نحو الانخفاض، واستقرت العملة تدريجياً. وقطع هذا الاستقرار أو انخفاض الأسعار تلف المحاصيل في موسمي عامي ١٨٤٥ - ١٨٤٧ في سوريا والأناضول صحبه تزايد الطلب في أوروبا(٤٩). وهبطت الأسعار مرة أخرى، ولكن خلال حرب القرم بلغت أسعار الغلال مستوى لم تبلغه من قبل بسبب زيادة الطلب في كل من أوروبا واستانبول(٥٠) ويبدو أن الأسعار اتجهت إلى الثبات من الستينات إلى التسعينات، بفضل المحاصيل الجيدة وهبوط الأسعار العالمية، ولكنها ارتفعت كثيراً منذ التسعينات حتى الحرب الأولى. ولا حاجة إلى القول إن غياب إمكانات التخزين وارتفاع كلفة النقل(٥١) كان

---

(٤٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rassam to Canning, 9 August 1845,» (FO 195 / 228);

حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص ٤٥٦ - ٤٥٨، وأنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الكتاب.

(٤٥) أنظر: القسم ثانياً، النص ١ من هذا الفصل.

(٤٦) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٤٧) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston,* pp. 118 - 124.

(٤٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch from Wood, May 1841,» (FO 406 / 7).

(٤٩) أنظر رسالة من الأرشيف النمساوي، في:

Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 213 - 214, and France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «De Lesseps to Bastide, 25 February 1848,» (Alep), vol. 31.

(٥٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Werry to Canning, 2 February 1850,» (FO 78 / 836); «Finn to Clarendon, 27 February 1854,» (FO 78 / 1032); «Kayat to Clarendon, 31 December 1855,» (FO 78 / 1122).

(٥١) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

يعني أن كلاً من الأسعار الموسمية والأسعار السنوية كانت عرضة لتقلبات حادة جداً، وأن الأسعار اختلفت أختلافاً كبيراً من موقع إلى آخر[٥٢]. وفي ما يتعلق بتكاليف المعيشة، تمّت دراسة الأرقام المتاحة عن الفترات التي كانت أكثر توافراً فيها. خلال الخمسين عاماً السابقة على الأربعينات ارتفعت تكاليف المعيشة ارتفاعاً حاداً[٥٣]. وفيما بين ١٨٤٤ - ١٨٥٦، و١٩٠٠ - ١٩١٢ تضاعف ثمن الخبز تقريباً، بينما لم يتغير سعر الدقيق والأرزّ، وارتفع سعر اللحوم ثلاثة أضعاف أو أربعة (أنظر الجدول رقم (٧ - ١)) والمعدل غير المتوازن يفترض أن تكاليف المعيشة ارتفعت مرتين ونصف المرة، ولكن ذلك يعطي اللحوم وزناً لا تستحقه. كما أن أسعار السكّر والبن، اللذين كانا يستوردان، هبطت قليلاً، وهبطت أسعار الكيروسين والمنسوجات هبوطاً حاداً[٥٤]. وبشكل عام، يبدو أن تكاليف المعيشة تضاعفت على أكثر تقدير. وهذا التقدير يتماشى والتقدير المماثل الخاص بتركيا[٥٥].

جدول رقم (٧ - ١)

سوريا: تكاليف المواد الغذائية (١٨٤٤ - ١٨٤٦ = ١٠٠)

الفترة	خبز القمح	دقيق القمح	الأرزّ	لحم الضأن	لحم البقر	المعدل غير المتوازن
١٨٤٤ - ١٨٤٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٨٥٠ - ١٨٥٦	٧٨	—	—	١٤٦	١٨٩	١٣٨
١٨٧١ - ١٨٧٨	—	١٠٨	٢٥٣	٣٥٨	٤٨٣	٣٠١
١٩٠٠ - ١٩١٢	١٦٧	٩٤	١٠٤	٤١٥	٥٥٣	٢٦٧

المصدر: القسم ثانياً، النص ٢ من هذا الفصل.

وعلى كل، يجب الاشارة إلى أن التقارير القنصلية تعطي انطباعاً عن زيادة أكبر في تكاليف المعيشة، ويرجع ذلك من ناحية إلى الارتفاع الحاد في أسعار أراضي المدن والمنازل والايجارات. ففي بيروت كان الايجار السنوي لبيت جيد لإقامة أسرة صغيرة في أوائل الثلاثينات يقدّر بثلاثين جنيهاً استرلينياً، وايجار الفيلا ذات الحديقة لإقامة عائلة أكبر يقدر بأربعين جنيهاً. وقد ارتفعت الايجارات بسبب «كثرة الفرنجة الذين استقروا فيها أخيراً». وفي عام ١٨٨٧، ذكر القنصل البريطاني أن «ثمن الأرض وأراضي البناء داخل يافا وحولها تستمر في الارتفاع باطراد»كما ترتفع أسعار المباني»، وفي القدس ارتفع ثمن الأرض ستة أضعاف ما كانت

---

(٥٢) للإطلاع على الأرقام الخاصة بتركيا، أنظر:
Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 332.

(٥٣) أنظر: القسم ثانياً: النص ٢ من هذا الفصل.

(٥٤) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(٥٥) لمزيد من المناقشة، أنظر: Issawi, Ibid., pp. 332 - 337.

عليه من قبل منذ سنوات قليلة مضت(٥٦)، وكان سبب ذلك يعود إلى الهجرة اليهودية وزيادة عدد المؤسسات الدينية والخيرية الأجنبية. وفي دمشق عام ١٨٩١، «بلغت تكاليف المعيشة خلال الثلاثين عاماً الماضية ثلاثة أضعاف، والإيجارات أيضاً، رغم أنها ما تزال منخفضة - ما عدا بالنسبة إلى الأوروبيين - زادت على الضعف»(٥٧). وعند عام ١٨٩٩، غلب الظن أن تكاليف الحياة ارتفعت مرتين أو ثلاث مرات عما كانت عليه قبل عشرين عاماً، وقدّر أن سكك حديد بيروت رفعت أسعار المنتجات الزراعية(٥٨). وبحلول عام ١٩٠٥ «زادت تكاليف المعيشة على ثلاثة أمثال ما كانت عليه منذ عام ١٨٦١»(٥٩).

والمعلومات الخاصة بالعراق أكثر ندرة، ولكن يمكن افتراض أن الاتجاهات العامة نفسها قد سادت هناك. ففي أيلول/ سبتمبر ١٨٣١ ذكر القنصل الفرنسي في بغداد أن الأسعار قد ارتفعت باطراد - القمح بسعر ٤,١٠ قروش للأقة واللحم بسعر ٢٠ قرشاً - ولكن من المفترض أن ذلك يرجع إلى الآثار المتجمعة للفيضان والوباء والحصار(٦٠). واستنتاجاً من نبرة التقارير القنصلية الفرنسية، تسببت حرب القرم في ارتفاع شديد في أسعار الغلال، تبعها ارتفاع طفيف حتى حوالى عام ١٨٧٠، أعقبه استقرار أو تدهور حتى عام ١٩٠٨ عندما عادت الأسعار مرة أخرى إلى الارتفاع باطراد نتيجة سرعة النشاط الاقتصادي(٦١). وارتفعت أسعار الخبز والأرز واللحوم والزبد في الموصل بين الأعوام ١٨٥٥ و١٨٩٥ ارتفاعاً ملموساً(٦٢). وقال القنصل البريطاني تعليقاً على الزيادة الكبيرة في أجور كل من العمال المهرة وغير المهرة في بغداد(٦٣): «ويبدو أن تكاليف المعيشة لكل الطبقات قد ازدادت بدرجة مقابلة - فارتفعت ايجارات المساكن ارتفاعاً كبيراً، ووصلت في بعض الحالات إلى ضعف أو حتى ثلاثة أضعاف ما كانت عليه منذ سنوات قليلة مضت»(٦٤).

---

(٥٦) John Carne, *Syria, the Holy Land, Asia Minor,* 3 vols. (London: [n. pb.], 1836), vol. 2, p. 10; Great Britain, Accounts and Papers: 1887, vol. 100, «Jaffa,» and 1888, vol. 103, «Jerusalem».

(٥٧) Great Britain, Accounts and Papers 1893 / 94, vol. 97, «Damascus».

(٥٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Richards to Salisbury, 1 November 1889,» (FO 195 / 2056).

أنظر أيضاً لائحة بالأسعار للعامين ١٨٩٠ و١٩٠٦، التي تظهر زيادة بنحو ضعفين أو ثلاثة أضعاف. أنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 116, «Damascus».

(٥٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Craw to Hay, 4 October 1897,» (FO 195 / 1940), and «O'Conor to Landsdowne, 17 October 1905,» (FO 424 / 208).

(٦٠) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Beusches to Sebastiani, 19 September 1831,» (Baghdad), vol. 10, and Stephen Hemsley Longrigg, *Four Centuries of Modern Iraq* (London: Oxford University Press, 1925), p. 272.

(٦١) أنظر: القسم ثالثاً، النص ١٤ من هذا الفصل.

(٦٢) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report on Mosul, 30 April 1895,» (Mossoul), vol. 2.

أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النص ١٥ من هذا الفصل. وبالنسبة للأرقام الخاصة بأسعار الحبوب والطعام، أنظر:
Sarah Shields, «An Economic History of Nineteenth - Century Mosul, » (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986), pp. 138 and 178.

(٦٣) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٦٤) Great Britain, Accounts and Papers 1912 - 13, vol. 100, «Baghdad».

غير أنه استنتاجاً من أرقام جمعها إلديم حوالى عام ١٩١٣، كانت تكاليف المعيشة في بغداد أقل منها في دمشق ومؤشراتها تقف عند ٨٦ للأولى و١١٣ للثانية (باعتبار مستوى المعيشة في استانبول = ١٠٠)(٦٥).

ثانياً: المالية العامة

تغيرت البنية الإدارية للهلال الخصيب خلال الفترة موضوع الدراسة، فمنذ الفتح العثماني حتى عام١٨٦٤ كانت تنقسم إلى ايالات وتعرف أيضاً بالباشالك (الباشاويات) تكرر تغيير عددها وحدودها. وعند نهاية القرن الثامن عشر، كانت سوريا تتكون من ولايات الشام (دمشق)، وحلب، وطرابلس، وصيدا، وكان العراق يتكون من ولايات بغداد، والبصرة، والموصل، وشهر زور(٦٦)، غير أن السلطة في كثير من الأماكن كانت بين الحكام العثمانيين المحليين - مثلاً المماليك في بغداد والبصرة، وآل الجليلي في الموصل، وآل العظم في دمشق والجّزار في سوريا، والشهابيين في لبنان.

ولم تؤدِ إعادة فتح العراق في عام ١٨٣١، وإعادة احتلال سوريا في عام ١٨٤٠ بعد الحكم المصري، إلى إدخال تغيير على البنية الإدارية. غير أن لبنان مُنح وضعاً خاصاً عام ١٨٦٤ تحت اشراف الدول الكبرى (النظام الأساسي) كذلك صدر قانون اصلاح الولايات، ثم عدّل في عامي ١٨٧٠ و١٨٨٠. فاستبدل بالايالات ما كان بصفة عامة ولايات صغيرة تنقسم إلى سناجق، وأصبحت سوريا تنقسم إلى ولايتين سوريا (دمشق) ، وحلب، ثم أضيفت ثالثة هي بيروت في عام ١٨٨٨ ، وقبل ذلك كانت قد أقيمت متصرفية القدس المستقلة ذاتياً، وأصبح العراق ينقسم إلى ولايات بغداد، والبصرة، والموصل(٦٧) واستمر هذا النظام حتى الحرب العالمية الأولى.

«وكل ولاية شكلت كياناً منفصلاً قائماً بذاته: فكانت تعطي نفقاتها الادارية والعسكرية من مواردها، وكان عليها أن تساهم في خزانة السلطان بمبلغ ثابت من المال تدفعه سنوياً. . . ولا يبدو أن ثمة لحظة يمكن

---

(٦٥) Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Sartlari Hakkinda bir Tetkik* (Ankara: Türkiye Is Bank asi Kültür Yayinlari, 1970), pp. 203 - 204.

(٦٦) للمزيد من التفاصيل، أنظر: ساطع الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها على طلاب المعهد (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧)، ص ١٢٨ - ١٣٦؛ عبد الكريم رافق، العرب والعثمانيون، ١٥١٦ - ١٩١٦ (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤)، ص ٩٥ - ٩٦، و

Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 1, pp. 124 - 144 and 216 - 224.

(٦٧) Stanford Jay Shaw and Ezel Shaw, *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey,* 2 vols. (Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977), vol. 2, pp. 88 - 90; Peter Malcolm Holt, *Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - 1922: A Political History* (London: Longman, 1966), pp. 242 - 243; Henri Lammens, *La Syrie: Précis historique* (Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921), pp. 191 - 192, and

الحصري، المصدر نفسه، ص ١٣٨ - ١٤٣.

تسجيلها ساهم فيها الباب العالي في نفقات أي ولاية من موارده الأخرى»[٦٨] وقدّر فولني إجمالي ايرادات حلب في ثمانينات القرن الثامن عشر بما يتراوح بين ٦ ـ ٦,٥ ملايين قرش، كان يرسل منها ٤٠٠ ألف إلى استانبول، وأرسلت كل من طرابلس وصيدا ٣٧٥ ألف قرش وساهمت في تجهيز قافلة الحج بمؤن تعادل هذه القيمة. وأرسلت دمشق ٢٢٥٠ قرشاً فقط، ولكن كان عليها أن تغطي تكاليف قافلة الحج وأن تضمن سلامة وصولها إلى الحجاز وهي تبلغ ثلاثة ملايين (٣٠٠,٠٠٠؟) و٩٠٠,٠٠٠ (٩٠,٠٠٠؟) قرش على التوالي. وأرسل سهل فلسطين ـ الذي كان يتم تحصيل ضرائبه وحدها ١٧٠ ألف قرش[٦٩] وكان لبنان من قبل يتبع إيالة صيدا، وكان أمير لبنان يرسل من خلال باشا تلك الولاية إلى السلطان الميري المقرر على لبنان الذي يبدو أن مقداره كان يختلف اختلافاً بيناً. ويبدو أن تقدير الضرائب وجبايتها قد تُركا لامراء لبنان والمقاطعجية. وفي أوقات مختلفة بذلت محاولات تنوعت درجات نجاحها، لاخضاع لبنان لضرائب إضافية أخرى مثل ضريبة الرأس[٧٠].

وترجع الأرقام المتاحة الخاصة بالقرن التاسع عشر إلى الحكم المصري، وهي مبيّنة في النص ٧. وفيما بين منتصف الثلاثينات وأوائل القرن العشرين زاد المبلغ الذي كان يتم تحصيله في سوريا إلى ما يزيد قليلاً على الضعف، وهو ما يتساوى تقريباً مع نمو السكان، وإذا أخذنا في الاعتبار تضاعف الأسعار والزيادة الصغيرة المحتملة في دخل الفرد[٧١] فإن ذلك يفترض حدوث نقص في الأعباء الضريبية[٧٢] ـ وحقيقة أن الضرائب كانت أثقل وطأة تحت الحكم المصري مما كانت عليه قبله أو بعده تستدعي تعديل هذا الاستنتاج، ولكن يظل

(٦٨) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 2, p. 37.

(٦٩) المصدر نفسه، مج ١، ج ٢، ص ٤٥ ـ ٤٦. إن رقم ٦ ـ ٦,٥ ملايين لا نجده في طبعة عام ١٨٢٥ من كتاب: Volney, *Oeuvres* (1825), vol. 3, p. 39.

ويجد غب وبوين (Gibb and Bowen) في رقمي فولني الخاصين بنفقات الحج (٦٠٠٠ و١٨٠٠ كيس على التوالي) «يمكن أن يصدق». أما المصدر التالي:

Karl Khalil Barbir, *Ottoman Rule in Damascus, 1708 - 1758* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980), pp. 184 - 190.

فيقدّر نفقات الحج في الثلاثينات والستينات من القرن ١٨ بأنها تزيد قليلاً على ٣٠٠ ألف قرش. ولعل فولني (Volney) كتب ٦٠٠٠ و ١٨٠٠ كيس بدلاً من ٦٠٠ و ١٨٠ كيساً. وفي عام ١٨٥٨، بلغت نفقات الحج ٦,٣ ملايين قرش. أنظر: الفصل الرابع، النص ٨ من هذا الكتاب، والقسم ثانياً، النص ٩ من هذا الفصل.

(٧٠) William Roe Polk, *The Opening of South Lebanon, 1788 - 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East,* Harvard Middle Eastern Studies; no. 8 (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1963), pp. 32 - 49, and Iliya F. Harik, *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 - 1815* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1968), pp. 38 - 39.

(٧١) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(٧٢) الزيادة الحادة المسبقة في ايرادات بيروت عام ١٩١٤/١٩١٥ ربما كانت ترجع إلى الزيادة المتوقعة في الجمارك عقب زيادة التعرفة في عام ١٩١٤. أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب، و Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914,* pp. 75 - 76.

أساسه ثابتاً. وربما كان نصيب الفرد من الضرائب عام ١٩١٣ نحو ٥٠ قرشاً (أي نحو ٨ شلنات و٦ بنسات أو دولارين أمريكيين) وهي منخفضة بالمعدلات العالمية، وأن الضرائب ربما بلغت ٥ بالمائة من الدخل القومي التي تقارن بـ ١٥ بالمائة بالنسبة إلى مصر، و١٠ بالمائة بالنسبة إلى تركيا عندئذ(٧٣).

وفي العقود الأولى من القرن التاسع عشر، جاءت إيرادات الحكومة من عدد وافر من الضرائب والرسوم، كان الكثير منها يبعث على الضيق مثل البتج أو ضريبة الطرق. وعلى كل، كانت هناك ثلاثة مصادر رئيسية ثابتة هي: الضرائب على الأراضي الزراعية ومحاصيلها، العوائد الجمركية على التجارة الداخلية والخارجية، والجزية على المسيحيين واليهود.

وكان يتولى جباية ايرادات الأرض (الميري، والعشر) من القرى، أصحاب الاقطاع (التيمار، والزعامة) جرياً على ما درج عليه العثمانيون قديماً. ولكن تزايد استبدال هذه الاقطاعات بنظام الالتزام الذي تحدده الإدارة المركزية للملتزم لمدة عام أو أكثر أو حتى لمدى الحياة (مالكانه)(٧٤) وفرضت ضريبة الأراضي على الولايات المختلفة.

مثلاً، كان على ولاية حلب أن تدفع ٣٠٠ ألف قرش من الميري، أو ٣٠٠ قيراط منها يساوي ألف قرش. وعندئذ يقسم هذا المبلغ على القرى المختلفة حسب تعداد سكانها، وحسب مساحة أراضيها. . . ويقوم الفلاحون أنفسهم بتوزيع المبلغ كله على القرى(٧٥).

وإضافة إلى الضرائب العادية، فُرضت على الفلاحين رسوم عديدة(٧٦).

---

(٧٣) Issawi, ed.: *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 107 - 113; *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 325 and 353 - 355, and Bent Hansen, *National Product and Income for Egypt ca. 1800 to 1913* (Berkeley, Calif.: University of California, 1974).

(٧٤) للإطلاع على التطبيق العثماني، أنظر:

B. Lewis, «Askari,» in: Hamilton Alexander Roskenn Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam*, 2nd ed. (Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1979), vol. 1, p. 712; H. Bowen, «A'Yan,» in: Ibid., vol. 1, p. 778; Halil Inalcik, «Ciftlik,» in: Ibid., vol. 2, pp. 32 - 33; J. H. Mordtmann and B. Lewis, «Derebey,» in: Ibid., vol. 2, pp. 206 - 208; Halil Inalcik, *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300 - 1600*, Translated by Norman Itzkowitz and Collin Imber (London: Weindelfeld,, 1973), pp. 104 - 118, and Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West. A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, pp. 235 - 275.

وبالنسبة إلى سوريا، أنظر:

Bernard Lewis, «Ottoman Land Tenure and Taxation in the Syrian Lands,» (unpublished paper), and Abdul - Karim Rafeq, «Economic Relations between Damascus and the Dependent Countryside,» in: Abraham L. Udovitch, ed., *Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History* (Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981), pp. 666 - 669.

(٧٥) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 131.

(٧٦) Rafeq, Ibid., pp. 666 - 669.

للإطلاع على الرسوم في دمشق ونسبها، أنظر:

Georges Douin, *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883* (Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927), pp. 221 - 224.

وكانت العوائد الجمركية تدفع على الواردات والصادرات، وعلى البضائع التي تنقل من مدينة إلى أخرى. «والرسوم التي تفرض تختلف من مكان إلى آخر حسب المدى الزمني لنوع التجارة الذي تتميز به كل منها، وكان التمييز يتم أحياناً، ولكن ليس دائماً، بحسب حالة التاجر المعني: مسلماً كان أو ذمياً أو حربياً - أي من سكان دار الحرب»(٧٧) وفي سوريا، أخضعت الامتيازات الأجنبية الأوروبيين لجمارك ٣ بالمائة فقط على الواردات والصادرات مقابل ٥ بالمائة كان يدفعها الرعايا العثمانيون(٧٨). وبصفة عامة كانت العوائد الجمركية خفيفة، وتجبى بموجب معاهدة ١٨٣٨ الانكليزية - التركية(٧٩).

أما ضريبة الرأس التي فُرضت على المسيحيين واليهود (جزية، خراج) مقابل حمايتهم واعفائهم من الخدمة العسكرية فكانت تجبى منذ بداية عهد الدولة الإسلامية. وأعفي منها النساء والأطفال العجزة والعميان والعاطلين الفقراء. أما غيرهم فقد قسموا إلى ثلاث مجموعات: عالٍ، وأوسط، وأدنى، وقد ارتفعت معدلات كل منها مع انخفاض قيمة العملة من ٣ قروش للأولى، و٦ للثانية، و١٢ قرشاً (قروش أسدي) عام ١٨٠٤، إلى ١٢، ٢٤، ٤٨ قرشاً على التوالي عام ١٨٢٩، و١٥، ٣٠، ٦٠ قرشاً في عام ١٨٣٤(٨٠).

وكانت البدعة الرئيسية في المجال المالي التي ابتدعها محمد علي - بعيداً عن السيطرة الأشد وقعاً والحزم في جباية الموارد وإدخال نظام الاحتكار - تتمثل في فرض ضريبة رأس على الجميع عرفت باسم «الفردة» وخضع لها الذكور من سن ١٦ حتى سن ٦٠ عاماً، فكان أكثرهم فقراً يدفع ١٥ قرشاً في السنة، وأغناهم يدفع ٥٠٠ قرش(٨١) واستمر المسيحيون واليهود يدفعون الجزية أيضاً، ولكن ذلك لم يجعل الضريبة الجديدة أكثر تقبلاً عند المسلمين. وتشير عائدات عام ١٨٣٤ / ١٨٣٥ التي كانت أعلى قليلاً من السنة السابقة عليها، أن سكان سوريا (ما عدا جبل لبنان، وطرسوس، وأضنة) البالغ عددهم ٢٩٧ ألف نسمة دفعوا ضريبة فردة بلغت ١٤,٧ مليون قرش أي ٢١,٦ بالمائة من إجمالي ما تمّت جبايته من موارد وكان ٦٧,٩ مليوناً، وفي لبنان دفع ٣٧,٥٠٠ فرد ١,٨٧٥,٠٠٠ قرش ضريبة فردة(٨٢)، وتشير الأرقام الخاصة بعام ١٨٣٥/١٨٣٦ التي لا تقارَن بالسنوات السابقة

---

(٧٧) هناك أمثلة في:
Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East*, vol. 1, pt. 2, p. 13.

(٧٨) Robert Mitchell Haddad, *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation* (Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1970), pp. 34 - 35.

(٧٩) أنظر: مقدمة الفصل الثالث والمراجع.

(٨٠) C. Cahen, Halil Inalcik, and P. Hardy, «Djizya,» in: Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam*, vol. 2, pp. 559 - 567.

(٨١) Konstantin Mikhailovich Bazili, *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravitel'stvom* (Moscow: Ized - bo Ostounor Litra, 1962), p. 172, and Bowring, *Report on the Commercial Statistics Addressed to Lord Viscount Palmerston*, p. 131.

(٨٢) أنظر الجدول في: Bowring, Ibid., p. 22.

عليها أن ٣٥ بالمائة من جملة الايرادات جاءت من الفردة، و١٩ بالمائة من الميري وغيرها من الضرائب، و١٠ بالمائة من الجمارك و٢ بالمائة من الجزية(٨٣):

وهناك تقدير متاح عن حالة لبنان. فقبل الحكم المصري، فرض الباشاوات (الجزار، وسليمان، وعبد الله) ٢٥٠٠ كيس، وحصل الأمير بشير على ٢٥٠٠ كيس أخرى، ويبلغ ذلك إجمالاً مليونين ونصف مليون قرش، يضاف إليها الميري السابق ١,٢٥ مليون قرش. وحصل بشير على ٥ ملايين قرش أو ٨,٧٥ ملايين ككل(٨٤).

والايرادات التي جمعت في سوريا قد امتصتها في الغالب نفقات الجيش المصري الذي كان يضم ما بين ٤٠ و٥٠ ألف جندي. ويبدو أن جزءاً فقط من الخراج الذي كان على سوريا أن تقدمه إلى السلطان (١٧,٥ مليون قرش) خلال الحكم المصري قد تمت تغطيته بالإيرادات السورية، أما الباقي فتحملته مصر، إذ يتفق المراقبون أن سوريا كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على الخزانة المصرية(٨٥).

وعقب الانسحاب المصري، ألغى العثمانيون الفردة، ولكنهم أدخلوا ضريبة مماثلة هي «الاعانة» التي: «فرضت على الأفراد وليس الممتلكات، وخضع لها جميع الذكور البالغين بغض النظر عن ديانتهم في كل من الريف والمدن، وكانت تدفع مرة واحدة سنوياً في المدينة أو القرية التي يسكنها الشخص وليس في مكان عمله، وقد دفع تاجر ٥٠٠ قرش اعانة عن نفسه، و١٠٠ قرش عن كل مملوك من مماليكه وكل عبد من عبيده السود»(٨٦).

وقد فرضت أيضاً ضريبة على ايجارات المساكن في المدن وإيجارات الأراضي في المدن وإيجارات الأراضي في القرى عرفت باسم «الويركو»(٨٧)، غير أن المبلغ الذي تم تحصيله يبدو أقل مما حصّل زمن الحكم المصري، ففي عام ١٨٥٧ حققت الويركو في ولاية دمشق عشرة آلاف جنيه مقارنة بعشرين ألفاً للفردة تحت الحكم المصري، ونقص اجمالي الايرادات من ٢٧,٥ مليون قرش (٢٧٥,٠٠٠ جنيه) دون متأخرات، إلى ١٧,٥ مليوناً (١٤٣,٥٠٠ جنيه) مع متأخرات ٥ ملايين قرش. ورغم أن عدد القوات العسكرية كان أقل

---

(٨٣) أنظر الجدول في: المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٨٤) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch of 29 April 1841,» (Beyrouth), vol. 3.

(٨٥) Bowring, Ibid., pp. 22 - 25, 132 and 133, and Bazili, *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravite'l stvom*, p. 129.

(٨٦) Abdul - Karim Rafeq, «Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century,» in: Tarif Khalidi, ed., *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East* (Beirut: American University of Beirut, 1984), p. 384.

(٨٧) تشير عائدات عامي ١٨٥٩ و١٨٦٤ إلى أن ضريبة المساكن في دمشق بلغت نحو ١١ بالمائة من الإيجار السنوي المقدّر، أنظر: Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, «Damascus».

وفي حلب كان «الويركو» يقدر بنسبة ٢٥ بالمائة من الإيجارات مما سبب الضيق للكثيرين، أنظر:

Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Werry to Rose, 19 January 1853,» (FO 78 / 960).

أنظر أيضاً: القسم ثانياً، النصين ٥ و٦ من هذا الفصل.

منه أيام الحكم المصري(٨٨)، فقد كلفوا حكومة الولاية ٤٢ ألف جنيه، يجب أن يضاف إليها ٧٠ ألفاً لقافلة الحج(٨٩). ومن ثم كان هناك عجز في الموازنة، قامت خزانة الدولة بتغطيته. غير أن القنصل البريطاني رأى أن الضرائب شكلّت عبئاً ثقيلاً، بسبب فقدان الأمن السائد الذي يؤدي إلى هجر الفلاحين لكثير من القرى، كما أن الايرادات قد «أسيء التصرف بها أو نهبها الموظفون»(٩٠).

وهناك تغير آخر مهم هو الإلغاء النهائي للتيمار والالتزام(٩١) وتم تعويض أصحابها على أساس ما كانوا يحصلون عليه خلال السنوات الخمس السابقة على الإلغاء. وأصبح الفلاحون جميعاً يدفعون الضرائب للحكومة(٩٢)، غير أن الضرائب استمرت تعطى التزاماً لأفراد طوال معظم الفترة وفي معظم الأماكن بسبب النقص في الموظفين المدربين(٩٣). وفي عام ١٨٤١، أصدر العثمانيون قراراً بانقاص ضريبة الميري التي فرضها المصريون بمقدار الثلث، ويبدو أنها كانت ضريبة خفيفة مقارنة بالعشر الذي فُرض أيضاً(٩٤). وبحلول عام ١٨٦٧، كانت هناك ضريبتان في الريف الويركو (٤ بالمائة من قيمة الأرض) والعشر على المحاصيل(٩٥) واختلف تقدير العشر اختلافاً كبيراً بحسب الزمان والمكان. ففي عام ١٨٥٩ ذكر القنصل البريطاني أنه يعادل في ولاية دمشق ٢٥ بالمائة أو أكثر من المحاصيل، ويشكل عبئاً ثقيلاً من الناحية العملية على القرى التي تعاني فقراً في السكان(٩٦) غير أن أحد خلفائه ذكر في تقرير

(٨٨) أنظر: القسم ثانياً، النص ٦ من هذا الفصل.

(٨٩) أنظر: القسم ثانياً، النص ٩ من هذا الفصل.

(٩٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Damascus, 14 June 1858,» (FO 78 / 1388).

(٩١) أنظر: مقدمة الفصل الخامس.

(٩٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Werry to Palmerston, 28 February 1851,» (FO 78 / 871).

(٩٣) للمزيد من التفاصيل، أنظر:

Stanford Jay Shaw, «The Nineteenth Century Ottoman Tax Reform,» *International Journal of Middle East Studies* (October 1975); Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, pp. 173 - 176; sawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, pp. 353 - 354, and

عبد العزيز الحسني، تاريخ سوريا الإقتصادي (دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٤)، ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٩٤) Rafeq, «Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century».

(٩٥) Great Britain, Accounts and Papers 1872, vol. 58, «Syria».

ربما كان هذا الرقم خاطئاً، فقد ذكر شو (Shaw) أن «الويركو» ٤ بالألف، في:

Shaw, «The Nineteenth Century Ottoman Tax Reform».

ويشير حمادة (Himadeh) أن «الويركو» كان يتراوح بين ٥ و١٦ بالألف، في:

Said B. Himadeh, comp., *Economic Organization of Palestine*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11 (Beirut: American Press, 1938), pp. 353 - 361.

(٩٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Brant to Bulwer, 12 June 1859,» (FO 78 / 1450).

مطول عام ١٨٨٠ أن: «في هذه القائمقامية يتضح من خبرتي - على الأقل - أن الملتزم لم يكن قادراً أبداً على تحمّل أكثر من عشر المحصول فعلاً كضريبة العشر»[٩٧] واضافة إلى ذلك، كان الفلاحون يخضعون لعدد من الرسوم المرهقة[٩٨]. .

وفي عام ١٨٨٣، أضيفت إلى العشر ضريبة إضافية بنسبة ١ بالمائة لتمويل البنك الزراعي، وأخرى بنسبة نصف في المائة للتعليم (المعارف). وفي عام ١٨٩٧ اضيفت ضريبة اضافة اخرى بنسبة نصف في المائة - ربما كان لها صلة بحرب اليونان - وضريبة ٦٣,٠ بالمائة للتسلح في عام ١٩٠٠ لتصل بذلك جملة الضريبة إلى ١٢,٦٣ بالمائة تم تخفيضها إلى ١٢,٥ بالمائة عام ١٩٠٦ لتسهيل أمور الجباية وحماية الفلاحين[٩٩]. وطبّق هذا المعدل على القيمة الإجمالية للمحصول دون حسم قيمة البذور والنفقات الأخرى. ويشير المثل الذي يضربه روبن إلى المفارقات التي تنتج عن ذلك: فقد يدفع زارع القمح ذو الأرض الجيدة وكلفة الانتاج المنخفضة ١٦,٨ بالمائة من صافي دخله، بينما يدفع آخر يزرع أرضاً رديئة عالية الكلفة ٣١,٨ بالمائة[١٠٠]. وكان الزام الفلاح بالاحتفاظ بالمحصول حتى يتم سداد العشر، أمراً مرهقاً على وجه الخصوص، مع غياب إمكانات التخزين[١٠١]. غير أن بعض المضار البالغة قد صفيت تدريجياً[١٠٢]. وفرضت أيضاً ضريبة على الماشية[١٠٣] وحتى عام ١٨٦٣، كانت هذه الضريبة عينية إذ تأخذ الحكومة رأساً واحدة من بين كل عشرة رؤوس، ثم فرضت بعد ذلك ضريبة تراوح بين ٣,٥ قروش و٥، حسب المكان، ما عدا الحمير الذين خضعوا لضريبة ٣ قروش[١٠٤]. وأعد مخاتير القرى وشيوخ القبائل قوائم برؤوس الماشية،

---

(٩٧) Great Britain, Accounts and Papers 1880, vol. 73, «Damascus».
يشرح التقرير المحاولة الناجحة التي قام بها مدحت باشا لمنع المؤامرة السابقة لملتزمي الضرائب الذين اتفقوا على خفض العطاءات للحكومة وأدت المنافسة الكبيرة إلى زيادة ايرادات الولاية دون إلقاء أعباء جديدة على كاهل الفلاحين، كما يشرح أيضاً صعوبة قيام الحكومة بالجباية مباشرة. ويصف تقرير آخر محاولة تحديد العشور على أساس محصول السنوات الخمس السابقة، وما ترتب عليه من صعوبات ومظالم، أنظر:
Great Britain, Accounts and Papers 1884 / 85 vol. 78, «Damascus.» and Shamir, in: Polk and Chambers, eds., *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century,* passim.

(٩٨) أنظر: Rafeq, «Land Tenure Problems and their Social Impact in Syria around the Middle East of the Nineteenth Century,» pp. 384 - 388.

(٩٩) Donald Quataert, «Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia,» (Ph.D. Dissertation, University of California, 1973), pp. 28 - 30, and Young, *Corps de droit ottoman,* vol. 5, pp. 310 - 341.

(١٠٠) Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» p. 373.

(١٠١) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٣ من هذا الكتاب.

(١٠٢) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine,* and Quataert, «Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia,» pp.33-36.

(١٠٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Brant to Bulwer, 12 June 1859,» (FO 78 / 1450).

(١٠٤) أنظر النصوص في: Young, *Corps de droit ottoman,* vol. 5, pp. 292 - 301.

والضريبة التي كان يدفعها شيوخ القبائل كانت «ترتبط أكثر بدرجة قوة السلطة التي يتبعها، أكثر من ارتباطها بعدد رؤوس الماشية التي تملكها قبيلته»[١٠٥].

وكان معدل حصيلة ضريبة الماشية نسبة إلى حصيلة ضريبة العشر على الغلال في أوائل التسعينات، التي قد تعطي فكرة عن الأهمية النسبية لزراعة المحاصيل وتربية الماشية في مختلف الولايات، على النحو التالي: حلب ٤٣,٩ بالمائة، بيروت ٢٤,٥ بالمائة، دمشق ٧,٩ بالمائة، القدس ٢٣,٣ بالمائة[١٠٦].

وكانت الضرائب الرئيسية في المدن هي الويركو والتمتع. وفي عام ١٨٦١، كانت قيمة ضريبة الويركو- وهي تفرض على الأملاك في المدن كالمباني والأراضي الخلاء أو المزروعة - ٤ في الألف من قيمة العقار، وتدريجياً زيدت قيمتها إلى ٥ بالألف و٨ بالألف وهذا أيضاً لم يكن تقديراً دقيقاً. واضافة إلى ذلك فرضت ضريبة ٤ بالمائة على ايجارات المساكن[١٠٧].

وحلت ضريبة التمتع محل ضريبة على الأصناف (الطوائف) كان العثمانيون قد فرضوها بعد انسحاب المصريين، وبموجبها قسم أعضاء الطوائف إلى ثلاث درجات تدفع ٥ قروش، ٧,٥ قروش، ١٥ قرشاً سنوياً[١٠٨]. وفي عام ١٨٦٠ فرضت ضريبة ٣ بالمائة على أرباح الأعمال، رفعت إلى ٤ بالمائة في ١٨٧٨، ثم ٥ بالمائة في عام ١٨٨٦، إذ امتدت في تلك السنة لتفرض على الرواتب والأجور، وحسبما يذكر ابكاريوس تراوحت بين ٢ بالمائة و١٠ بالمائة على الدخل السنوي عام ١٩١٤[١٠٩].

وكانت العوائد الجمركية أكثر مصادر الايرادات العثمانية نمواً بعد العشور[١١٠]، وسبق أن ذكرنا التغير في التعريفات[١١١]. وفي عام ١٨٧٣، ألغيت الضريبة الداخلية على البضائع

---

(١٠٥) Quataert, «Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia,» p. 31.

(١٠٦) Vital Cuinet: *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891-1895), vol. 2, p. 139, et *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896), pp. 50, 383 et 625.

(١٠٧) Shaw, «The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms»; Said B. Himadeh, comp.: *The Economic Organization of Syria and Lebanon*, American University of Beirut, Publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10 (Beirut: American Press, 1936), pp. 353 - 361; *Economic Organization of Palestine*, p. 508, and Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, p. 174.

(١٠٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Brant to Bulwer, 12 June 1859,» (FO 78/1450).

(١٠٩) Himadeh, comp., *Economic Organization of Palestine*.

(١١٠) أنظر الجدول في: Issawi, *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, p. 354. مأخوذاً عن: Shaw, «The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms».

(١١١) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

المنقولة براً والتي كانت تراوح بين ٢ بالمائة و٨ (١١٢). وفي عام ١٩٠٠ انقصت العوائد التي كانت تحصل عليها البضائع المنقولة بحراً من مدينة عثمانية إلى أخرى إلى ٢ بالمائة، وفي عام ١٩٠٣ تم الغاؤها باستثناء بعض البضائع القليلة.

وإذا اعتبرنا الاعباء الضريبية كلها في سوريا، نجدها خفيفة نسبياً، ولكنها كانت موزعة توزيعاً جائراً. أولاً كان نصيب الريف منه كبيراً جداً، فقد بلغت العشور وحدها ٤٠ بالمائة من الإيرادات(١١٣)، ويجب أن يضاف إليها الضرائب الأخرى التي أشرنا إليها من قبل والرسوم المفروضة على انتاج الحرير والتبغ التي كانت تدفع لإدارة الدين العام. وكانت الأحوال تسوء بوجه خاص إذا جاء المحصول رديئاً(١١٤). وقد قدر اقطان أن فلاحي تركيا (بحدودها الحالية) قد ساهموا في التسعينات بـ ٧٧ بالمائة من إجمالي الضرائب بما يفوق نسبتهم، وقد يصدق هذا أيضاً على سوريا(١١٥)، أضف إلى ذلك أن الجمارك فرضت بنسبة مطلقة ولم تكن أي ضريبة أخرى تصاعدية. ويبدو أن الدخول الكبرى والمتوسطة في المدن لم تتحمل الا قدراً ضئيلاً من الضرائب، والضرائب على دخول كبار الملاك كانت أيضاً ضئيلة. ودفع لبنان ضرائب بالغة الانخفاض وزادت طبيعة المصروفات الحكومية الطين بلة، وبخاصة أنها جميعاً انفقت على الجيش والادارة(١١٦). وقد تحسنت الأحوال قليلاً في التسعينات وفي أعقابها عندما زاد الانفاق على التعليم والأعمال العامة. وفي هذا الصدد أيضاً، كانت تجربة سوريا مشابهة لتجربة تركيا. وهنا أيضاً كان لبنان أسعد حظاً، فقد استخدم ضرائبه في الانفاق على التحسينات الداخلية إلى حد كبير.

ونستطيع الآن أن نتساءل عما إذا كانت الولايات السورية ككل قد حققت فائضاً أو عجزاً في موازناتها. وكما يتضح مما سبق كانت سوريا حتى عام ١٨٣١ ترسل مبالغ إلى استانبول، وتحت الحكم المصري تحملت مصر جانباً من الخراج الذي تدفعه سوريا للسلطان، وبعد انسحاب المصريين كان هناك عجز كبير غطته خزانة السلطان(١١٧). وكانت موازنة لبنان تعاني عجزاً من عام ١٨٦٢ حتى عام ١٨٧٨(١١٨).

---

(١١٢) الحسني، تاريخ سوريا الاقتصادي، ص ٢٣٢، و
Great Britain, Accounts and Papers 1875, vol. 75, «Beirut».

(١١٣) أنظر: القسم ثانياً، النص ٧ من هذا الفصل.

(١١٤) الضرائب لم تكن ثقيلة الوطأة في الحقيقة ولكنها أصبحت كذلك نتيجة الطريقة التي جبيت بها، ومهما بلغ المحصول من السوء لا يحظى السكان بقدر من الرحمة ويُحصّل منهم معدل الضرائب نفسها كما في سنوات الرخاء، وإذا لم يدفعوا بالحسنى انتزعت منهم بالقوة، ونتيجة هذا النظام الضريبي تعاني الزراعة في هذه الولاية من التدهور. أنظر:
Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on Beirut, 29 April 1900,» (FO 195 / 2075).

(١١٥) Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 108 - 113.

(١١٦) أنظر: القسم ثانياً، النصوص ٥ ـ ٣، ١٣ و١٤ من هذا الفصل.

(١١٧) أنظر: القسم ثانياً، النص ٦ من هذا الفصل.

(١١٨) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٥ من هذا الكتاب.

وفي عام ١٨٥٨، ورد في أحد التقارير أن حكومة دمشق اقترضت «١١ ألف كيس على الأقل (٤٥ ألف جنيه استرليني) بفائدة سنوية ٢٤ بالمائة ـ ٣٠»، وفي عام ١٨٦٤ ورد أنه «تم سداد كل الدين العسكري، ولكن خزانة السلطان لا تزال مدينة بـ ٣٠ ألف كيس تعادل ١٥٠ ألف جنيه استرليني تخضع لسعر الفائدة الموحد ٢٤ بالمائة سنوياً، ويملك الأجانب السندات، وكذلك التجار المحليون الذين حقق بعضهم أرباحاً كبيرة عن طريق اقراض الخزينة بالأموال التي يقومون هم باقتراضها من أوروبا بسعر فائدة منخفض»[١١٩]. وفي عام ١٨٧٩، قدّر القنصل البريطاني دين دمشق المحلي الذي صدر على شكل سندات (سركي) بنحو ٧٠٠ ألف جنيه استرليني منها ١٧٠ ألفاً بيد رعايا بريطانيين، وفي عام ١٨٨٣ قدرت السندات المملوكة للرعايا البريطانيين بـ ٥٠ ألف جنيه، وفي عام ١٨٨٩ قدرت السندات التي بيد الرعايا النمساويين والايطاليين والفرنسيين والروس بـ ٨٦ ألف ليرة تركية[١٢٠]. وحوالى عام ١٨٩٩، على أي حال، تم استهلاك السراكي بمعدل فائدة منخفض[١٢١].

وفي بيروت عام ١٨٥٤ «عندما وجدت الحكومة المحلية نفسها في موقف حرج لحاجتها إلى المال، عقدت قرضاً هنا بمليون قرش، وكان التجار الأوروبيون هم أول من ساهم فيه، فقدموا ٧٠٠ ألف قرش، وتحمل تجار الرعايا (أي غير المسلمين) قسطاً كبيراً من الباقي، ولم يتقدم التجار المسلمون إلا عندما كان المطلوب قليلاً»[١٢٢].

وبحلول السبعينات، تغير الوضع، وأصبحت سوريا تقدم مبالغ كبيرة إلى خزانة السلطان، ففي عام ١٨٧٠، أرسلت ولاية دمشق ٣٢٦ ألف ليرة تركية إلى استانبول، وفي عام ١٨٧١ أرسلت ٣٢٤ ألف ليرة تركية[١٢٣]. والارقام التالية متاحة عن السنوات المتعاقبة ١٨٨٠/١٨٨١ أرسلت ١٢٣ ألف ليرة، والأعوام ١٨٩٦/ ١٨٩١ أرسلت ٥١ ألف ليرة[١٢٤]. وفي عام ١٨٩٩/ ١٩٠٠ أرسلت ٨٤ ألف ليرة، وفي ١٩٠٣/١٩٠٤ أرسلت ٦١ ألف ليرة، وفي عام ١٩٠٤/١٩٠٥ أرسلت ٦٢ ألف ليرة[١٢٥]. وفي عام ١٨٩٣/١٨٩٤ أرسلت حلب

---

(١١٩) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Finn to Alison, 29 June 1858,» (FO 78 / 1388), and Great Britain, Accounts and Papers 1865, vol. 53, «Damascus».

(١٢٠) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dispatch by Jago, 1 March 1879,» (FO 1915/1262); «Dickson to Wyndham, 3 May 1882,» (FO 195/1488), and Ibid.. 71 May 1889 (FO 195/1648).

(١٢١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Dispatch of March 1899,» (FO 195 / 2056).

(١٢٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Calvert to Redcliffe, 7 January 1854,» (FO 78 / 1030).

انظر أيضاً: القسم ثانياً، النصوص ٨ ـ ١٠ من هذا الفصل.

(١٢٣) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Commercial Report on Syria, 30 September 1872,» (T 367. 8).

(١٢٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dickson to Wyndham, 3 May 1883,» (FO 195 / 1445), and «Richards to Currie, 3 April 1897,» (FO 195 / 1984).

(١٢٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Quarterly Report, 26 April 1900,» (FO 195 / 2075); «Report,» (FO 195 / 2075); «Report, 7 January 1904,» (FO 195 / 2165), and «Report,» (FO 195/2187).

٤٠ ألف ليرة، وفي عام ١٨٩٤/ ١٨٩٥ أرسلت ١٥٠ ألف ليرة[١٢٦]؛ وخلال الفترة بين ١٨٩٤/ ١٨٩٥ و١٩٠٤/ ١٩٠٥ أرسلت بيروت متوسطاً سنوياً نحو ١٠٤ آلاف ليرة[١٢٧]. وفي الفترة من ١٨٩٤/١٨٩٥ حتى ١٩٠١/١٩٠٢ أرسلت القدس ٤٠ ألف ليرة سنوياً[١٢٨]، وبذلك تكون سوريا قد ساهمت في الخزانة العثمانية قرب نهاية القرن بحوالى ٣٠٠ ألف ليرة تركية سنوياً تمثل بنداً بارزاً في ميزان مدفوعاتها[١٢٩].

ومعظم ما قلناه عن سوريا ينسحب على العراق. فيقدر أوليفر ايرادات ولاية بغداد عند نهاية القرن الثامن عشر بمليوني قرش، ويعطينا روسو رقم ٧,٥ ملايين، ولكن ربما كان ذلك يتضمن الولايتين المجاورتين ماردين وشهرزور اللتين كانتا عندئذ ملحقتين ببغداد. ومن بين هذه الايرادات أرسل ربع المليون قرش إلى خزانة استانبول. والايرادات «جاءت من الجمارك، والضرائب العادية، وعائد الضرائب المعطاة التزامات، والمساهمات السنوية للولاة والموظفين، والخراج المقرر على قبائل العرب. ومن ناحية أخرى، كانت ايرادات البصرة والموصل متواضعة، وتمتص تكاليف الدفاع ايرادات البصرة وكذلك المعونات التي تعطى للقبائل المجاورة» ويقدر أوليفر صافي ايرادات الموصل بخمسين ألف قرش، ولكن نيبور يعطي رقماً لاجمالي الواردات ١٧,٥ مليون قرش[١٣٠].

والتطورات التالية مبينة في النص ١٥. وفيما بين أربعينات القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، زادت ايرادات بغداد زيادة طفيفة رغم أن عدد السكان ربما يكون قد تضاعف والأسعار ارتفعت ارتفاعاً ملحوظاً (أنظر ما سبق). وتشير الأرقام المتاحة عن البصرة والموصل إلى زيادة كبيرة في الايرادات. وعشية الحرب العالمية الأولى كانت ضرائب العراق نحو ثلثي ضرائب سوريا، ولا بد أن عبء الضرائب كان مماثلاً تقريباً سواء قدّر بنصيب الفرد أوبنسبته إلى إجمالي الدخل القومي.

والضرائب الرئيسية التي فرضت مماثلة لتلك التي كانت في سوريا، ولكن الاختلاف في البنية الاقتصادية للبلدين انعكس على نسب الضرائب. ففي العراق كانت ضرائب المدن أقل منها في سوريا، والضرائب على الماشية أكثر منها فيها، وبيّن لنا تقرير قنصلي فرنسي عام ١٨٤٥ يزعم أنه أخذ في اعتباره الضرائب القانونية وغيرها، أن ما تمّت جبايته ٢٣,٣٣٨,٠٠٠ قرش، جاءت من بينها ١٥,٩٩٧,٠٠٠ قرش (٦٨,٥ بالمائة) من الضرائب

---

(١٢٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, Dispatch in (FO 195 / 1883).

(١٢٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dispatches in (FO 195 / 1843); « Hay to Currie, 17 November 1897,» (FO 195 / 1980); (FO 195 / 2056); (FO 195 / 2075); (FO 195 / 2097); (FO 195 / 2117); (FO 195 / 2140); (FO 195 / 2165), and (FO 195 / 2187).

(١٢٨) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office: «Dispatches in (FO 195 / 1895); (FO 195 / 1940); (FO 195 / 1984); (FO 195 / 2061), and (FO 195 / 2127).

(١٢٩) أنظر: مقدمة الفصل الثالث من هذا الكتاب.

(١٣٠) Gibb and Bowen, *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East,* vol. 1, pt. 2, p. 46, and T. Nieuwenhuis, *Politics and Society in Modern Iraq* (The Hague: [n. pb.], 1981), p. 10.

المعطاة التزاماً (يفترض أنها العشور أساساً)، و٥,٢٢٨,٠٠٠ قرش (٢٢,٤ بالمائة) من الاحتكارات والرسوم الجمركية بالمدن، و١,٦٥٠,٠٠٠ قرش (٧,١ بالمائة) من الضرائب المفروضة على البدو[١٣١]. وتبين الأرقام التي أوردها كوينيه أنه حوالى عام ١٨٩٠ كانت نسبة الضرائب على الماشية في بغداد ٣٢ بالمائة من العشور، واضيف مبلغ آخر صغير فرض على البدو، وفي البصرة كانت النسبة ٢١ بالمائة، وفي الموصل بلغت ٩٦ بالمائة[١٣٢] غير أنه مع تطور الزراعة[١٣٣] وتوطين البدو، اتجهت النسبة نحو الانخفاض. وفي عام ١٩١١، بلغت نسبة العشور للبلاد كلها ٣١,٩ بالمائة من الايرادات، ونسبة ضرائب الماشية ١٠,٩ بالمائة، والجمارك ٢٣ بالمائة، ورسوم الاعفاء من الخدمة العسكرية ٣,٢ بالمائة، والويركو (المفروض بالموصل فقط) ٢,٧ بالمائة، والتمتع ١,٨ بالمائة، وكانت العشور أكثر تعقيداً منها في سوريا، حيث فرضت مبالغ اضافية مقابل الري، واختلفت الضريبة باختلاف نوع حيازة الأرض[١٣٤].

ولما كان العراق قبلياً إلى حد كبير، فإن جباية الضرائب كانت تتطلب غالباً نفقات عسكرية، وتقدّم لنا بعض الأمثلة توضيحاً لذلك. فقد تعهّد نجيب باشا، والي بغداد، أن يجبي موارد كافية لتغطية نفقات الباشاوية، مقابل حصوله على حق جباية الضرائب، وقدّر تلك النفقات بـ ٢٢,٥ مليون قرش، وأن يرسل إلى استانبول ١٠ ملايين قرش. وفي عام ١٨٤٦ أنفذ حملات لجباية ضرائب عالية من المنتفق والسليمانية وراوندوز، وجمع ما جملته ٣٥ مليون قرش. وعلى حد تعبير القنصل الفرنسي كان على بغداد أن تتحمل «مظالم النظام القديم والضرائب التي فرضها النظام الجديد» وفي الوقت نفسه، حسبما يقرره القنصل البريطاني، «الموظفون الخاضعون له، الذين لا يعتمدون في معاشهم على أرباح الضياع والذين يحصلون على رواتب اسمية محددة قد اضطروا إلى اللجوء إلى الرشوة والاتاوات بدافع الحصول على تعويضات شخصية»[١٣٥]. وفي عام ١٩٠٦ حاولت الحكومة عبثاً أن تجعل قبائل المنتفق تدفع ما عليها من ضرائب ـ زعموا أنها فرضت على أسس غير عادلة واضطرت لإرسال حملة ضدهم والدخول في قتال

---

(١٣١) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Report of 19 April 1846,» (Baghdad), vol. 10.

للاطلاع على توزيع تفصيلي لموازنة عام ١٨٤٥ في الموصل، أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢ من هذا الفصل. وفي ما يتعلق بتوزيع موازنات ولاية بغداد، أنظر: Nieuwenhuis, Ibid., pp. 208 - 215.

(١٣٢) Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, vol. 3, pp. 85 and 253; vol. 2, p. 805.

(١٣٣) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٣٤) حمادة، النظام الإقتصادي في العراق، ص ٤٦١ ـ ٤٦٧، مترجماً في: Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*, pp. 187 - 190.

(١٣٥) France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Neimars to Lamartine, 9 May 1848,» (Baghdad), vol. 11, and Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Kimball to Canning, 15 January 1850,» (FO 195 / 334).

أنظر أيضاً: القسم ثالثاً، النصين ٣ و٤ من هذا الفصل.

معهم[١٣٦]. وحتى المصلح العظيم مدحت باشا اضطر أن يبدأ حكمه بقيادة حملة إلى الحـلة[١٣٧].

وكانت المناطق المستقرة من البلاد تخضع أيضاً للمزيد من الابتزاز، فقد اتخذ نجيب باشا من المحصول الرديء عام ١٨٤٧ سبيلاً لإقامة احتكار وزيادة الضرائب[١٣٨]، وكانت الرسوم المفروضة على نقل الغلال بالغة الارتفاع[١٣٩]. وفي عام ١٨٦١، فرض على ولاية الموصل (التي ناءت بالعديد من الضرائب بالفعل)[١٤٠] فرض إجباري قيمته ١,٤١٥,٠٠٠ قرش، فرض منها ٥٥٠,٠٠٠ قرش على المدينة والقرى المحيطة بها[١٤١]. كما أن التغيرات في الضرائب مالت إلى الحدة والمباغتة.

إن الخطوة الاستبدادية التي اتخذتها العام الماضي إدارة ولاية بغداد بمضاعفة العشور على التمور والفاكهة المنتجة في المزارع الخاصة في هذه المنطقة (البصرة)، وجعلها ثلاثة أضعاف على القمح والشعير، الكلي)... قد وضعت حداً لكل التحسينات المقترحة أو التي في طريقها إلى التحسين... ويسعى كل والٍ، لا من أجل أن تحقق الايرادات نفعاً دائماً من حكمة، ولكنه يبحث عن بعض البدائل التي تحقق بعض الزيادة الوفرية في الايرادات وأن كانت زيادة عابرة، ومهما كان أثرها مصيرياً، ظناً منه أن ذلك سوف يحفظ ذكره[١٤٢].

غير أن الأمور تحسنت تدريجياً، فألغي نامق باشا بعض الاحتكارات، ووضع حداً للرسوم النهرية[١٤٣]، وبذل مدحت باشا جهوداً لإصلاح ضرائب الأراضي[١٤٤]، ولكن حتى نهاية الحكم العثماني كان العراق يخضع للتعددية في الضرائب على الرغم من أن عبئها النسبي لم يكن ثقيلاً على نحو ما ذكرنا من قبل[١٤٥].

وكما كانت الحال في سوريا، امتصت النفقات العسكرية والإدارية معظم المصروفات، وعلى سبيل المثال، كـان المصروف في السنة المالية ١٨٩٣ - ١٨٩٤ على

---

(١٣٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Crow to O'Conor, 12 May 1906,» (FO 195 / 2214).

(١٣٧) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٩ من هذا الفصل.

(١٣٨) أنظر: القسم ثالثاً، النصين ٣ و٤ من هذا الفصل.

(١٣٩) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٥ من هذا الفصل.

(١٤٠) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٢ من هذا الفصل.

(١٤١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rassam to Bulwer, 11 November 1861,» (FO 195 / 676).

(١٤٢) Great Britain, Accounts and Papers 1867, vol. 67, «Basra».

ولمزيد من التفاصيل حول الضرائب، أنظر:

Nieuwenhuis, *Politics and Society in Modern Iraq*, pp. 48 - 49.

(١٤٣) أنظر: القسم ثالثاً، النصين ٧ و٨ من هذا الفصل.

(١٤٤) أنظر: القسم ثالثاً، النص ٩ من هذا الفصل.

(١٤٥) أنظر: حمادة، النظام الاقتصادي في العراق، ص ٤٦١ - ٤٦٩.

النحو المبين في الجدول رقم (٧ - ٢) (بالآف الجنيهات الاسترلينية)، ويجب أن يضاف إليه ٥٥٠ ألف جنيه جاءت من الولايات الثلاث للجيش[١٤٦].

جدول رقم (٧ - ٢)

المصروفات العسكرية والادارية في سوريا، ١٨٩٣ - ١٨٩٤

	بغداد	البصرة	الموصل
مخصصات الميري	٦١	٢٢	
الضبطية (الشرطة)	٥٣	٣٢	٤٠
القضاء	٤٤	٥	
مصروفات محلية ورواتب	٣٠	٧	٣٦
مصروفات أخرى	٨	٢٢	١٧٣(*)
الإجمالي	١٩٦	٨٨	٢٤٩

(*) حوالات (للانفاق على الجنود والاحتياطي).

وليس واضحاً، إذا كان العراق - كسوريا - قدّم أيضاً مساهمات مباشرة إلى خزانة السلطان. فقد كانت ايرادات جمارك بغداد وعوائد الاحتكار (التي بلغت في المتوسط ما يزيد قليلاً على ١٠٠ ألف جنيه سنوياً) ترسل إلى استانبول، ويبدو أن الحالة كانت كذلك بالنسبة إلى البصرة والموصل، التي كانت نفقاتها تقل كثيراً عن ايراداتها[١٤٧]. وربما كانت هذه المبالغ قد استنفدت في الانفاق على الجيش على نحو ما ذكرنا من قبل ولكن ذلك لا يبدو محتملاً.

وفي العقد السابق على الحرب العالمية الأولى، بدأت الأمور تتحسن. فقد انفقت خزانة الدولة مبالغ كبيرة على الري[١٤٨]، وتم توسيع نظام المدارس[١٤٩]. وبني أول خط حديدي، بأموال ضمنتها خزانة الدولة[١٥٠]. ولأول مرة منذ قرون، استفاد العراق من الانفاق الحكومي على التنمية.

(١٤٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report from Mockler,» (FO 195 / 1885).

(١٤٧) أنظر على سبيل المثال:
Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, vol. 2, p. 805; vol. 3, pp. 85 - 86.

(١٤٨) أنظر: مقدمة الفصل الخامس من هذا الكتاب.

(١٤٩) أنظر: مقدمة الفصل الثاني من هذا الكتاب.

(١٥٠) أنظر: مقدمة الفصل الرابع من هذا الكتاب.

١ - القمح في سوريا

جدول رقم (٧ - ٣)

سعر القمح في سوريا، ١٧٥٦ - ١٩١٣[١]

السنة	حلب: السعر	حلب: ملاحظات	حلب: المصدر	دمشق: السعر	دمشق: ملاحظات
٥٧/١٧٥٦	١٠ (٧)[٢]	غالٍ جداً	الغزي، نهر، ج ٣، ص ٣٠١[٣].		
٥٩/١٧٥٨	١١	غالٍ جداً	المصدر نفسه.		
١٧٨٥	٢٥	فاحش الغلاء	المصدر نفسه، ص ٣٠٨.		
٧٩/١٧٧٨					
٨٩/١٧٨٨				٥	غالٍ جداً
٩٠/١٧٨٩				٧	
٩١/١٧٩٠				٦	
٩٧/١٧٩٦				٧	
٩٨/١٧٩٧				١٢	
٢/١٨٠١				٩	
٣/١٨٠٢				١٠	غالٍ جداً
٤/١٨٠٣				٤ - ٣٠	
٥/١٨٠٤				٢٠ - ٤٠	
٦/١٨٠٥				٢٤	
٩/١٨٠٨				١٠	
١٠/١٨٠٩				١٦	
١٢/١٨١١				١٢	
١٤/١٨١٣					
١٥/١٨١٤					
٢٥/١٨٢٤					
أواخر العشرينات[*]				٣٠	
١٨٣٨	٧٥	غالٍ	تقرير، باورنغ، ص ٨٢.	٧٨	
١٨٤٥	٢٥	عادي	الغزي، نهر، ج ٣، ص ٣٦٥		
١٨٤٥	١٥٠	محصول تالف	المصدر نفسه.		
١٨٤٦[٧]	٥٠ - ٦٠	محصول رديء جداً	CC Alep. vol.31.[٨]		
١٨٤٧[٧]	٥٠ - ٦٠	محصول رديء			
١٨٤٨[٧]	٣٠ هبط إلى ٢٠	محصول رديء			
٥٠/١٨٤٩				١٨ - ٣٠ (١٨ - ٢٤)	
١٨٥٠	١٦	محصول جيد	FO 78 / 836.[١١]		
١٨٥٥	٣٠		CC Alep. vol. 29.		
١٨٥٦	٢٤		المصدر نفسه.		
١٨٥٧	٤٠ (٢٢)	محصول عادي	A and P 1859, vol. 30.[١٣]		
١٨٥٧	٣٥ - ٥٠ (١٦ - ٢٠)		FO 198/13		
١٨٥٩	٩٥ - ١٣٠ (٦٥ - ٨٠)				
١٨٦٠	حتى ١٧٠	محصول رديء	CC Alep. vol 32.		
١٨٦١	٥٠	محصول جيد جداً			

	جبل لبنان			يافا		
المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	—	ملاحظات	المصدر
الشهابي، لبنان، ص ١٢٦[٤].						
المصدر نفسه، ص ١٤٩.						
المصدر نفسه، ص ١٥١.						
المصدر نفسه، ص ١٦٥.						
المصدر نفسه، ص ١٨٥.						
المصدر نفسه، ص ١٩١.						
المصدر نفسه، ص ٣٥٥.						
المصدر نفسه، ص ٣٦٩ - ٣٧٠.						
المصدر نفسه، ص ٤٠٨.						
المصدر نفسه، ص ٤٣٠.						
المصدر نفسه، ص ٥١١.						
المصدر نفسه، ص ٥٤٠.						
المصدر نفسه، ص ٥٥٠.						
	٣٢		الشهابي، لبنان، ص ٥٧٥.			
	٢٤		المصدر نفسه، ص ٥٩٩.			
	٢٨		المصدر نفسه، ص ٦٢٧.			
	٢٨		المصدر نفسه، ص ٦٤٢.			
تقرير باورنغ، ص ٥٠[٥].						
المصدر نفسه.						
Kremer, *Mittel - syrien*, p. 265 [٦]						
				٣٥ - ٦٠		CC Beyrouth, vol. 3.
				٣٥ - ٦٠[١١]		
				(٣٠ - ٣٦)		FO 78 / 1122
				٤٤ - ٦٢[١٢]		المصدر نفسه.
				(٢٧ - ٤٢)		

(يتبع)

تابع جدول رقم (٧ - ٣)

السنة	حلب: السعر	حلب: ملاحظات	حلب: المصدر	دمشق: السعر	دمشق: ملاحظات
١٨٦٣				٤٤ (٢٠)	محصول وفير
١٨٦٦				٤٠ - ٥٦	
١٨٧١	١٥٠ (٧٥)	محصول رديء السعر عادي ٥٠ (٢٥)	A and P 1872, vol. 57.	١٦٠	محصول رديء جداً السعر العادي ٤٤
١٨٧٢					
١٨٨٤	٥٦ - ٦٠ (٣٤)	محصول عادي	A and P 1875, vol. 75.	٦٠ - ٦٨	
١٨٧٦				٤٢ (٢٤)	
١٨٧٧					
١٨٧٨				٦٠ - ٧٢ (٢٨ - ٣٢)	
١٨٧٩	٥٦ - ٦٠			١٢٠ - ١٤٠	
١٨٨٠				٥٨ - ٧٠[15]	
١٨٨١					
١٨٨٢				٦٠ - ٧٢	
١٨٨٤				٣٤ - ٤٠ (١٨ - ٢٨)	
١٨٨٥				٦٦ (٣٦)	
١٨٨٦				٧٠ (٤٠)	محصول رديء
١٨٨٧				٤٤ (٢٢)	
١٨٨٨				٤٠ (١٨)	محصول جيد جداً
١٨٨٩			CC Alep, vol. 38.	٣٢ (١٤)	محصول جيد جداً
١٨٩٣	٦٢ (٣١)				
آخر التسعينات				٥٢ (٢٤)[16]	
١٩٠٠				١٢٠ - ١٥٠[17] (٥٣ - ٨٠)	محصول بالغ السوء
١٩٠١				٥٤ - ٦٨[18]	محصول رديء
١٩٠٢				٣٦[19]	محصول جيد
العقد الأول ق ٢٠	٨٠	سعر عادي	الغزي، نهر، ج ٣، ص ٤٧٥.	٤٤ - ٥٦ (٢٢)	
١٩٠٦				٦٢ - ٧٥ (٣٠ - ٣٦)	
١٩٠٨	١١٠	هجوم الجراد	المصدر نفسه.		
١٩٠٩	١٥٠ - ١٨٠	هجوم الجراد	المصدر نفسه، ص ٤٧٦.		
١٩١٠	١١٠ - ١٥٠ (٤٠ - ٥٠)	محصول ممتاز	A and P 1911, vol. 96.		
١٩١١	١٣٠ - ١٧٠ (٦٠ - ٧٠)	محصول جيد	A and P 1912/13, vol. 100.		

	جبل لبنان			يافا		
المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
A and P 1864, vol. 61.				٤٤ (٢٠)		A and P 1864, vol. 61
A and P 1883, vol. 71.						
A and P 1872, vol. 58.						
	٦٠ - ٧٨ (٢٢-٣٦)		A and P 1874, vol. 66.			
A and P 1875, vol. 75.						
A and P 1877, vol. 3.				٤٢ (٢٤)		A and P 1877, vol. 83.
	٦٨ - ١٢٠ (٣٤ - ٤٨)		A and P 1878/79, vol. 72.			
A and P 1878/79, vol. 72.	٤٨ - ٦٠ (٢٤ - ٣٦)	المصدر نفسه.	المصدر نفسه.			
A and P 1880, vol. 73.	٧٠ - ٨٠ (٣٠ - ٤٠)		المصدر نفسه.	٨٠ (٣٦)[١١]		A and P 1978/79, vol.72.
				٦٠ (٢٦)		A and P 1880, vol. 73.
	٥٠ (٢٥)					A and P 1883, vol 71.
A and P 1882, vol. 71.				٤٠ (٢٤)		المصدر نفسه.
A and P 1884/85, vol. 78.				٣٦		A and P 1884/85, vol. 78
A and P 1887, vol. 86.						
A and P 1889, vol. 81.						
A and P 1890, vol. 77.						
A and P 1952, vol. 110.						
A and P 1912/19, vol 100.						
A and P 1902, vol. 110.						
A and P 1903, vol. 79.						
A and P 1912/13, vol. 100						

تابع جدول رقم (٧ - ٣)

سنة	حلب			دمشق	
	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات
١٩١٢	١٥٠ - ١٩٠ (٩٠ - ١١٠)	محصول رديء	A and P 1913, vol. 73.		
١٩١٣	٧٥ - ١١٠ (٤٠ - ٥٠)		A and P 1914, vol. 95.		

(١) بالقروش للشمبل زنة ٤٥ أقة أو نحو ٦٠ كلغ أو ١٣٢ رطلاً (باوند)، والأسعار في حلب للشمبل، أما أسعار دمشق وجبل لبنان ويافا فهي للكيلة زنة ٢٢ أقة ومن ثم ضوعفت لتساوي الشمبل ما عدا أعوام ١٩٠٠، ١٩٠٦، ١٩١٢ التي هي للجفت ويعادل $1\frac{1}{2}$ بوشل، ويفترض أن يكون ٠,٥٦ من الشمبل.

(٢) أسعار الشعير وضعت بين قوسين.

(٣) كامل حسين بالي الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب، ٣ ج (حلب: المطبعة المارونية، ١٩٢٣ - ١٩٢٦).

(٤) حيدر أحمد الشهابي، لبنان في عهد الأمراء الشهابيين، وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان، تحقيق فؤاد أفرام البستاني؛ تحرير أسد رستم وأفرام البستاني (بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٣).

(٥) «متوسط الأسعار السابقة»، ومن المفترض أن تكون أسعار ما قبل الحكم المصري.

(٦) John Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston* (New York: [n. pb.]), 1972.

(٧) سعر الشعير ثلثا سعر القمح.

(٨) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale.

(٩) Alfred von Kremer, *Mittelsyrien und Damaskus* (Vienna: Gedruekt bei den P.P. Mechitharisten, 1853).

	جبل لبنان			يافا		
المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر	السعر	ملاحظات	المصدر
	٤٥ - ٥٩		A and p 1919. vol 95			
	(٢٠ - ٢٣)					
	٣٦ - ٣٧		المصدر نفسه			
	(٢٤ - ٣١)					

(١٠) FO تعني : Great Britain. Public Record Office. Foreign Office.

(١١) حزيران/ يونيو ١٩٨٥ .

(١٢) أيلول/ سبتمبر ١٨٥٥ : «لم يسبق لسعر القمح أن بلغ هذا الحد من الارتفاع» بسبب الزيادة الكبيرة في الصادرات.

(١٣) A and P تعني : Great Britain. Accounts and Papers.

(١٤) سعر الاستيراد.

(١٥) «تعاقب المحاصيل الجيدة في سوريا كان يعني أن يكون سعر القمح ٢٠ قرشاً للكيلة (٤٠ قرشاً للشمبل) أو ٣ شلنات و٣ بنسات، عندما يقل الطلب على الصادرات».

(١٦) السعر العادي كان ٢٦ قرشاً للكيلة (٣ شلنات للبوشل)، منذ ٢٠ عاماً، كان القمح يباع بـ ١٦ قرشاً للكيلة (شلن واحد وعشرة سنتات للبوشل).

(١٧) «بالنسبة إلى عام ١٩٠٠ كان السعر العادي ٣٦ قرشاً للجفت من القمح و١٦ للجفت من الشعير». أنظر:

A and P 1912 / 13, vol. 100.

(١٨) قديماً، منذ ٢٠ عاماً، كان القمح يباع بسعر ١٦ قرشاً للكيلة (شلن واحد وعشرة سنتات للبوشل).

(١٩) كان السعر العادي ١٢ قرشاً للكيلة (شلن واحد وخمسة بنسات للبوشل).

٢ ـ المواد الغذائية في سوريا

جدول رقم (٧ ـ ٤)

أسعار المواد الغذائية في سوريا، ١٧٥٦ ـ ١٩١٢[1]

السنة	المكان	خبز القمح	دقيق القمح	الأرز	اللحم البقري	لحم الضأن	السمن	البن	السكر	المصدر
١٧٥٦/٥٧	حلب[2][3]	٠,١٦								الغزي، نهر، ج٣، ص ٣٠١[4].
١٧٨٥/٨٦	حلب[2][3]	٠,١٧ ـ ٠,٥٣			٠,٨[5]		٠,١٣			المصدر نفسه، ج٣، ص ٣٠٨.
١٨٣٨	حلب	٠,٨٣[6]		٣		٤	٨	١٠,٦	٨	تقرير، باورنغ، ص ٨٣[7].
١٨٤٤	حلب[3]	١,٦٥	١,٥٨							FO 78/621 [8]
١٨٤٥	حلب[2]	١,٥		١,٦٣	٣,٨					الغزي، نهر، ج٣، ص ٣٦٥.
١٨٤٦	حلب[2]	٠,٣								المصدر نفسه، ص ٣٦٦.
العشرينات[9]	دمشق		١	٥		٣,٥	٨	١٠ ـ ١٥		تقرير، باورنغ، ص ٥٠.
١٨٣٨	دمشق		٢	٥,٥		٤,٥	١١	١٠,٥ ـ ١٥,٥		المصدر نفسه.
١٨٣٢/٣٣	القدس[2]			١,٩ ـ ٢,١			٦,٤ ـ ٧,٢			Tobler, *Lustreise*, p. 227.[10]
١٨٤٦	القدس[2]	١,٨٧	٢,٦٧	٢,٦٧				٩,٦ ـ ١٢,٨		المصدر نفسه.
١٨٤٤	بيروت	١,٤٤	١,٢							FO 78/621.
١٨٤٦	اسكندرونة				١,٥	١,٨				FO 78/1419.
١٨٤٦	دمشق[3]	٢	١,٩٩							FO 78/621.
١٨٤٩/١٨٥٠	دمشق[2]	٠,٣٥ ـ ٠,٥٣				١,٨٧ ـ ٢,٤	٦,٩ ـ ١٠,٧	٧,٥ ـ ١٠,٧	٥,٦ ـ ٧,٥	Kremer, *Mittelsyrien*, p. 256.[11]
١٨٥٤	اسكندرونة	٠,٥			١,٥[5]		١٠		٥	A and P 1859, vol. 30.[12]
١٨٥٥	بيروت	١,٤٤			٢,٨٨	٢,٨٨				C C Beyrouth, vol. 7.[13]
١٨٥٥	بيروت	١,٥			١,٤	١,٦				المصدر نفسه.
١٨٥٥	حلب	١,١٢				٢,٥				C C Alep, vol. 29.
١٨٥٥	طرابلس	٠,٩٢			٣,٢[5]					C C Beyrouth, vol. 7.
١٨٥٥	اللاذقية	١,٥			٢					المصدر نفسه.
١٨٥٥	صيدا	١,٣٢			٢,٦٥	٣				المصدر نفسه.
١٨٥٥	حيفا	١,٥٦			٢,٤٢					المصدر نفسه.
١٨٥٦	بيروت	٢,٧			٦,٦					المصدر نفسه.

١٨٥٦	ديار بكر					٢ - ١				FO 78/1419.
١٨٥٦	يافا(١٤)				٣,١	· ·				المصدر نفسه.
١٨٥٦	الموصل				١,٥ - ٢(*)					المصدر نفسه. ✱
١٨٥٦	طرابلس				٣,٥ - ٣	٤ - ٣				المصدر نفسه.
١٨٥٦	حلب	١,٢٥			٤,٥	٥,٧				
١٨٥٦	أورفة				١	١,٥				
١٨٥٦	اسكندرونة				٤,٥	٥,٥				المصدر نفسه.
١٨٥٦	انطاكية				١,٥	٢,٥ - ٢				المصدر نفسه.
١٨٥٦	اللاذقية				١,٨	٢,٩				المصدر نفسه.
١٨٥٦	عيتاب					٢,٩				المصدر نفسه.
١٨٥٦	ديار بكر				٢ - ١					المصدر نفسه.
١٨٥٨	اسكندرونة	١			٤,٥(*)	٢			١١	A and P 1859, vol 30.
١٨٦٣	ديار بكر								٩	A and P 1865, vol 53
١٨٧١	بيروت		٢	٢,٨	٦,٥	٦,٨	١٦	١٢	٦,٩	A and P 1872, vol. 58
١٨٧٣	بيروت		٢,٥	٣	٧	٧,٥	١٦,٥	١٣,٥	٧	US Gr 84, 1873 (١٥)
١٨٧٨	سوريا		١,٥							FO 78/3070
١٨٧٩	دمشق							١٤	٧,٢٥	C C Damas, vol 6
١٨٨٠	القدس		٣,٤	٣,٦	٩	٦,٤	١٥,٤	١٤	٦,٨	Luncz, *Jerusalem*, 11.(١٦)
١٨٩١	دمشق				٤,٢(*)					A and P 1908, vol 116
١٩٠٠	دمشق	٢,٥	١,٢٥	٣,٢٥	٧	٧,٥	١٢,٥	٩	٧	A and P 1912/13, vol 100
١٩٠٥	حلب		١,٢	٢,٨		٦	١٢	٥,٤	٤	US GR 84, 1910
١٩٠٥	حيفا		١,٥	١,٥	٥,٧(*)		١١,٥	٩	٢,٥	المصدر نفسه.
١٩٠٥	دمشق		١,٢	١,٨		٥,٢	١١,٢	٥,٢	٢,١	المصدر نفسه.
١٩٠٦	دمشق	٣	١,٨	٣,٥	٨,٥	٩,٥	١٤	١١	٧,٥	A and P 1912/1913, vol 100.
١٩١٠	حلب		٢,٨	٣,٢		١٠	١٨	٧,٢	٣	US GR 84, 1910
١٩١٠	حيفا		٢,٢	١,٧	١٠(*)		٢١	٩,٥	٣,٢٥	المصدر نفسه.
١٩١٠	دمشق		١,٨	٢,٧		٧,٨	١٤	٧,٥	٢,٩	المصدر نفسه.
١٩١٢	دمشق	٣	٢	٤,٥	١٠,٢٥	١٢	١٧,٥	١٦,٥	٨	A and P 1912/13, vol. 100

(١) السعر بالقروش وكسورها العشرية للأقة ١,٢٨ كلغ أو رطلين و٨ أعشار (باوند).
(٢) السعر للرطل، بافتراض الرطل = ١,٨٧٥ أقة.
(٣) فاحش الغلاء، بسبب الجفاف.
(٤) الغزي، نهر الذهب في تاريخ حلب.
(٥) لحوم يبيعها الجزارون غير محددة.
(٦) غالي الثمن.
(٧) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston.*
(٨) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.
(٩) «متوسط الأسعار السابقة»، ويفترض أن المقصود ما قبل الحكم المصري.
(١٠) T. Tobler, *Lustreise ins Morgenland,* 2 vols. (Zurich: [n. pb.], 1839).
(١١) Kremer, *Mittelsyrien und Damaskus.*
(١٢) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.
(١٣) C C تعني: France, Ministère des affaires étrrangères, correspondance commerciale.
(١٤) متوسط السنوات العشر السابقة.
(١٥) US GR 84 تعني: United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State.
(١٦) Abraham Moses Luncz, *Jerusalem Yearbook for the Diffusion of an Accurate Knowledge of Ancient and Modern Palestine* (Vienna: [n.pb.], 1881).

٣ ـ سوق العملة في حلب، عام ١٨٠١ [١٥١]

التجارة الحالية في ولاية حلب تتجه أساساً إلى العاصمة (استانبول)، ولما كانت العملة هنا أعلى منها في استانبول، أصبحت هناك ندرة شديدة في سندات السحب (الكمبيالات) في المدينة الأخيرة، وربما كانت السندات المسحوبة في استانبول تدفع في حلب، كما أظن، بمعدل مائة مليون قرش شهرياً، يدفع نظيرها المشتري ١٠ بالمائة مصاريف قطع (أجيو)، ولكن هذا الربح ينتهي إلى لا شيء لأن قيمة العملة هذه أعلى ١٠ بالمائة منها على الساحل السوري، وإنني أذكر هذه المسائل على وجه الخصوص حتى أنه إذا أثبتت وارداتنا من استانبول عجزاً أو تأخراً، ربما كان باستطاعتك تدبير القليل مما توفره حلب.

ويمكن الحصول من حلب وما حولها على الخيول والبغال والإبل ـ نحو ألف رأس من الأولى، وثلاثمائة أو أربعمائة رأس من الثانية، ومائتي رأس من الإبل ـ وكل حصان أو بغل أو جمل باعتبار الجملة يصل ثمنه إلى ما بين ٢٠٠ قرش إلى ٢٥٠ قرشاً حلبياً، وهو يقل ١٠ بالمائة من حيث القيمة عن قروش العاصمة (استانبول) بسبب اختلاف العملة.

٤ ـ تكاليف المعيشة في لبنان ١٨٢٠ ـ ١٨٤٠ [١٥٢]

إن الحسابات الشخصية التي كتبها المؤرخ طنوس الشدياق (١٧٩٤؟ ـ ١٨٦١) شقيق أحمد فارس الشدياق الأوسع منه شهرة، وثيقة ذات أهمية كبيرة.

ويبدو أنه سجل كل بنود المصروفات في وقتها. كذلك سجل الدخل خلال الشهور المختلفة، وكان يتكون من عطايا نقدية وعينية تلقاها من مختلف الأمراء والأعيان الذين كان يتصل بهم. ويبدو أن الدخل بعامة كان أقل من المصروفات، كما يتضح ذلك أحياناً، ولكن لم يكن هناك اتجاه للاقتراض أو الاستدانة، والأرقام المبينة مقربة إلى القروش (الجدول رقم (٧ ـ ٥)).

---

(١٥١) Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, «From J. Barker to Admiral Keith, Aleppo, 3 February 1801,» (Bombay), (IOPS 381 / 20).

(١٥٢) نقلاً عن: مفكرة الشيخ طنوس الشدياق، مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت تحت رقم (MS 647. 1, Sh. 55).

جدول رقم (٧ - ٥)

المصروفات والدخل في الفترة، ١٨٢٠ - ١٨٤٠ (بالقروش)

السنة	المصروفات	الدخل
١٨٢٠	٣٨٩	٨٥٥
١٨٢١	٨٧٢	٤٧٥
١٨٢٢	٦٦٢	٤٥٤
١٨٢٣	١٥٠٨	١٩٤٣
١٨٢٤	٣٥١	٣٦٦
١٨٢٥	٦٥٩	١٠٢٢
١٨٢٦	٨١٣	٧٢٦ إضافة إلى ٣٦١ عطايا
١٨٢٧	١٤٣٩	٨٥٨
١٨٢٨	١٦١٤	١٥٩٠
١٨٢٩	١٣٢٦ (تقديري)	١٢٣٥ إضافة إلى ٢٤٠ عطايا
١٨٣٠	٣٦٤ (كانون الثاني/ يناير - أيار/مايو)	١٠٣٦
١٨٣١	١١٠٤ (كانون الثاني/ يناير - حزيران/ يونيو)	٢١٣٣ إضافة إلى ١٢٥ عطايا
١٨٣٣	١٣٩١	٩٧١
١٨٣٦	٢١٧٢	١٩٣٧
١٨٣٧	١٩٣١	٧٠٤ إضافة إلى ٨٩ عطايا
١٨٣٨	٢٢٩١	٤٦٧ إضافة إلى ١٥١ عطايا
١٨٣٩	٢٦٦٠	٥٢٨
١٨٤٠	٢١٧٧	٤٩٥ إضافة إلى ١٦٨ عطايا

وتشير المصروفات إلى اتجاه تصاعدي واضح، فإذا أخذنا متوسط ثلاث سنوات نجد الرقم ارتفع من ٦٤١ قرشاً في العامين ١٨٢٠ - ١٨٢٢، إلى ٨٣٩ قرشاً في الأعوام ١٨٢٣ - ١٨٢٦، و١٤٦٠ في العامين ١٨٢٧ - ١٨٢٩، وفي الأعوام ١٨٣٣ - ١٨٣٧ بلغ ١٨٣١ قرشاً وفي العامين ١٨٣٨ - ١٨٤٠، بلغ ٢٣٧٦ قرشاً، أي ٣,٧ مرات من المعدل الأساسي، ويمثل هذا متوسط معدل زيادة اجمالي قدرة ٧,٥ بالمائة سنوياً. وقد يرجع جانبٌ من ذلك إلى ارتفاع مستوى معيشة الشدياق نفسه، ولكن يحتمل أن يكون يرجع غالباً إلى ارتفاع الأسعار الذي عرفته سوريا مع غيرها من بلدان الدولة العثمانية في تلك الفترة(١٥٣). وعجزي عن حل إشارات الشدياق يحول بيني وبين إقامة مؤشر للأسعار، غير أن وحدة السعر بالنسبة

(١٥٣) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ٣ من هذا الكتاب. وكان الشدياق متزوجاً وله طفلان مات أحدهما في سن الطفولة، وقد أدى ذلك إلى زيادة مصروفاته دون شك، ولسوء الحظ لا نعرف تاريخ زواجه. أنظر:

Kamal Suleiman Salibi, *Maronite Historians of Mediavel Lebanon,* with a Preface by Bernard Lewis (Beirut: Catholic Press, 1959), p. 164.

ومقدمة لكتاب: طنوس الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني، ٢ج (بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠)، ج ١، ص B - G. (المحرّر)

إلى إحدى السلع (لعله الأوقية) التي تتوافر عنها أرقام يمكن الاعتماد عليها، وهي التبغ (التتن) يبدو أنهـا قد ارتفعت كالتالي : من ٢٠ بارة أو نصف قرش عام ١٨٢٠، إلى نحو القرش عام ١٨٢٧، والقرشين في عام ١٨٤٠، أي أصبح سعرها أربعة أضعاف ما كان عليه. وزاد أجر الحلاقة من بارة واحدة عام ١٨٢١ إلى بارتين عام ١٨٣٦.

وقد عاش الشدياق في بحبوحة من العيش، فكان يشتري مختلف أنواع الفاكهة والخضر بما فيها العنب، والتين، والمشمش، والبطيخ، والليمون الحلو، والليمون، والقرع، والخيار، والبصل، والباذنجان، وأحياناً الطماطم. والبنود الأساسية الأخرى تشمل الأرزّ، الحليب، اللبن (الزبادي)، البيض، الجبن، الزيتون، زيت الزيتون. وشمل غذاؤه الدجاج، والضأن، واللحم البقري. وعلى سبيل المثال، اشترى عام ١٨٢٧ اللحم ٣٦ مرة. واشترى الجوز، والحلاوة (الطحينية)، والكعك، والسكّر، والثلج؛ والفلفل، والبن - وليس الشاي -. وكان يشرب النبيذ والعرق، ودخّن كمية لا بأس بها من التنباك مستخدماً النرجيلة. وكان يتناول طعام الغداء أو العشاء خارج البيت من حين إلى آخر، كما كان يحلق شعره. واشترى الصابون، والورق أحياناً، ويلعب الورق مرة على الأقل، وكان يرسل ملابسه للغسيل والكي، وقد دفع عام ١٨٢٠ مبلغ ٢٥ قرشاً لعباءة، وفي عام ١٨٢١ دفع ٢٣ قرشاً، و١٨٣ قرشاً وهي مبالغ كبيرة. وكانت لديه ساعة قام بتصليحها. وكان يتصدق من حين إلى آخر بمبالغ بسيطة، ففي عام ١٨٢١ سجل ٢٢ حالة تشمل ٣٣ بارة بمتوسط ١,٦٥ بارة وهو رقم يقل قليلاً عن الرقم المسجل لسعر الخبز في تلك السنة وهو بارتان، ومع ارتفاع الأسعار، زادت المبالغ المعطاة كصدقات إلى ٤ بارات و٥ عند نهاية الثلاثينات. وهناك مقياس آخر للقوة الشرائية يتمثل في ثمن منديل كان ٣ بارات في ١٨٢١.

وبالنسبة إلى البنود الأخرى غير الغذاء والكساء، يتوافر لدينا رقمان، فالأجور اليدوية المقيدة والتي دفعت للعمال العاديين كانت قرشاً واحداً للعامل في عام ١٨٢٤، وما يزيد قليلاً على القرش عام ١٨٢٧[١٥٤]. وفي تموز/ يوليو ١٨٤٠ دفع ايجاراً شهرياً للبيت ٢٩ قرشاً.

٥ - ايرادات ومصروفات الحكومة عام ١٨٤١ [١٥٥]

بلغت ايرادات سوريا تحت الحكم المصري ٣٦٢,٠٠٠ كيس (٥٠٠ قرش للكيس).

الميري	١٠٢,٠٠٠
الفردة	٦٠,٠٠٠
المبايع	٢٠٠,٠٠٠ (تقريباً)
الإجمالي	٣٦٢,٠٠٠

(١٥٤) أنظر: الفصل الثاني، القسم ثالثاً، النص ١٩ من هذا الكتاب.

(١٥٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Wood to Rifaat, 23 May 1841,» (FO 406 / 7). (الأصل بالفرنسية)

وقد تم الآن إلغاء المبايع والفردة والضرائب الأخرى بموجب «التنظيمات الخيرية»، وانقصت الايرادات إلى ٧٢,٠٠٠ كيس فقط، بينما بلغت مصاريف ونفقات الحكومة في سوريا ١٤٠,٠٠٠ كيس سنوياً بحسب أبسط التقديرات، مما يعني أن هناك عجزاً سنوياً قدره ٦٨,٠٠٠ كيس، وقد قابلت صاحب السعادة سليم باشا والمستشار أفندي وعلمت أنه تقرر عدم فرض ضريبة «تحرير مال» أو ١٠ بالمائة ضريبة على الأملاك. والاعتقاد الراسخ بأن جمع هذه الضريبة سيجلب المتاعب في البلاد (عصيان) جعلنا نتخذ هذا القرار. ولما كانت المصروفات نحو ضعف الايرادات، اقترح على سعادتكم أن يستمر الباب العالي في تحصيل نصف المبايع بدلاً من ضريبة الأملاك، والتي قد تجلب عائداً مائة كيس سنوياً.

وهذا المبلغ قد يزيد جملة الايرادات إلى ١٧٢,٠٠٠ كيس، ومن ثم بدلاً من المصروفات الكثيرة المتكررة أعلاه والتي تصل إلى ١٤٠,٠٠٠ كيس - يتبقى مبلغ ٣٢,٠٠٠ كيس للمصروفات غير العادية.

وللأسف كان على الباب العالي أن يقدّر ضرورة إرسال مثل هذا العدد من كبار الموظفين السوريين، فبزيادة أعدادهم تزيد نسبة وسائل الاستبداد بالناس وابتزازهم، ومرتباتهم تبلغ بالفعل ١٦٠٠ كيس أو نحو ربع ايرادات سوريا، وليس من الصعب تخفيض عددهم باتباع نمط آخر من الادارة[١٥٦]...

٦ - السياسة المالية ومعاهدة عام ١٨٣٨ التجارية الانكليزية - التركية[١٥٧]

عندما عز المال، بدأ الأتراك - على نقيض وعودهم - يعودون إلى النظام المالي المصري شيئاً فشيئاً، كما كانت الحال في الماضي، لجباية الكثير من الضرائب. فتمت استعادة ضريبة الفردة... تحت اسم «ويركو» مع خفضها من جانب الخزانة بمقدار الثلث مقارنة بما كان يجبيه الحكم المصري[١٥٨]. وتذمر الناس، ولكن رغم زيادة الضرائب عجزت الحكومة عن موازنة الايرادات والمصروفات في الإدارة السورية، والاحتفاظ بجيش قوامه ١٥ - ٢٠ ألف جندي في الأراضي المفتوحة. وفي سبع سنوات ابتلعت سوريا ٣٠٠,٠٠٠ كيس (نحو ٩ ملايين روبل فضي) من خزانة الدولة. كما أنه نظراً لضعف الإدارة، زاد مقدار متأخرات الضرائب سنوياً، وفي السنة الحالية (١٨٤٧) بلغ ١٤٠,٠٠٠ كيس فعلاً. والجمارك فقط هي التي حققت زيادة في النظام المالي الحالي مقارنة بفترة الحكم المصري، ولكن ذلك لا يعود إلى اتساع تجارة البلاد وصناعتها - فعلى العكس تدهورت التجارة والصناعة - ولكنه يرجع إلى إدخال تعرفة جمركية جديدة بموجب معاهدة عام ١٨٣٨ التجارية التي قضت على كل الاحتكارات في تجارة الصادرات وعلى كل الرسوم الداخلية على البضائع المستوردة.

---

(١٥٦) الأرقام في هذا النص لا تتفق مع ما جاء في المصادر الأخرى. أنظر: الفصل السابع، المقدمة والقسم ثانياً، النص ٧ من هذا الكتاب. (المحرّر)

(١٥٧) نقلا عن: Bazili, *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravitel'stvom,* pp. 242 - 245.

(١٥٨) أنظر: مقدمة هذا الفصل.

وهذه المعاهدة تحدد بداية عهد جديد في التجارة العثمانية مع الدول الأوروبية، كما أنها في الوقت نفسه تمثل أحد التحولات الحكومية ـ الهامة، ولذلك يجب أن نشرح هنا ملامحها الأساسية. كانت المعاهدات التجارية الأصلية المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأوروبية تخضع التجارة الخارجية لضريبة موحدة هي ٣ بالمائة كرسوم جمركية على كل البضائع الواردة والصادرة. وبذلك تمّت إقامة النظرية الجديدة والجريئة لحرية التجارة في الشرق منذ وقت مبكر. والفقر العام للحكومة رغم ما تنعم به من خصوبة التربة واعتدال المناخ، وانهاك ودمار صناعتها القديمة التي جعلت أوروبا مدينة لتركيا منذ زمن سحيق، تعد جميعاً أبلغ دليل على زيف هذه النظريات ـ مثل كل النظريات المجردة التي يفقد دعاتها ومروجوها البصيرة بالزمان والمكان ودرجة اتجاه التطور الصناعي للمجتمع بدافع الرغبة لنشر معارفهم الجذابة.

ونحن لا نُرجع تدهور الزراعة في تركيا إلى نظام التجارة الحرة، كما لا نُرجع إليه نقص السكان والإنتاج، ولا غيرها من النتائج الأخرى للحكم العثماني التي لا يمكن تجنبها، ولكن إلى أي شيء آخر يمكن أن نُرجع انهيار الصناعة اليدوية، التي كانت الحكومة دائماً ترعاها، والتي كانت تختص بالمدن التي تعاني القليل، أو لا تعاني مطلقاً، من الاضطراب السياسي في البلاد؟ ومنذ نحو أربعين عاماً، كان في المدن السورية ككل نحو ٥٠ ألف نول للحرير والحرير المخلوط والمنسوجات المطرزة، واليوم بالكاد يوجد ٢٥٠٠ نول. واستبدلت المنتجات الجميلة والمتينة للصناعة اليدوية المحلية في تركيا كلها بأسوأ ما أنتجت مانشستر من قطنيات، بتصميمات تتماشى مع الذوق المحلي. فإذا افترضنا أن النول الواحد يحقق دخلاً صافياً بمقدار ٢٠ كوبك فضي يومياً، فإن تدهور هذه الصناعة في سوريا أفقدها ٣٣,٠٠٠ روبل فضي من الدخل اليومي، ويمكن مضاعفة هذا المبلغ إذا وضعنا في اعتبارنا اجمالي حركة التجارة في المنتجات المحلية، واعداد المواد الخام والصباغة وغيرها. وكان ينتج الكثير من غزل القطن في جبل الخليل، وفي نابلس ولبنان. ونحو نهاية القرن الماضي كان يتم تصدير ما يوازي حمل ثلاث قوافل أو أربع كل عام من يافا وعكا، كانت تستخدم في المستعمرات لصناعة القمصان للزنوج. واليوم يبيع الفلاحون قطنهم الخام، الذي قد يعادل محصوله نصف المليون روبل، بينما تستورد سوريا كل عام ما يساوي ٣ ملايين روبل من الغزل الانكليزي والمطرزات والمنسوجات القطنية. وهذه الأرقام البسيطة تصدمنا باعتبارها أبلغ وأربح من أي جدل نظري عن التوازن الذي لا يمكن إغفاله بين اجمالي الانتاج والاستهلاك لكل بلد من البلدان وفي أوقات الأزمات في كل صناعة من الصناعات، كما أنها نصبح أكثر تعبيراً في ضوء بؤس عائلات الحرفيين السابقين في حلب ودمشق الذي يزداد كل عام عن سابقه. ودعاة جزية التجارة غير المشروطة يقترحون على الحرفيين الذين حلّ بهم الخراب أن يحطموا الأنوال التي ورثوها عن آبائهم، ويمسكوا بالمحراث ـ لكن هل يجدي هذا نفعاً من الناحية العملية؟ وهل باستطاعتهم أن يقدموا إلينا مثالاً واحداً لأناس تربوا في أحضان صناعة يدوية تحولوا إلى مزارعين ما لم يكن جيلان أو ثلاثة أجيال منهم قد انحدروا إلى منزلة البؤس والفاقة؟

وعلى أساس القاعدة غير المتغيرة للرسوم الجمركية العامة ٣ بالمائة، أبرمت تركيا مع كل دولة اتفاقاً بتعرفة محددة، تغيرت مع تقلبات الأسعار وقيمة العملة، غير أنه، لما كانت ايرادات الدولة في البلاد قد أصبحت متنفذة، ومرد ذلك إلى تفاقم الفقر وتنامي الاضطرابات الداخلية والخارجية، وقد ازدادت حاجة الحكومة إلى الأموال. وفي البداية، تضاعفت الرسوم على التجارة الداخلية على عكس روح المعاهدات، وثانياً، أدخلت الاحتكار لبعض السلع، وانتشر هذا النظام شيئاً فشيئاً، حتى أنه عند نهاية حكم السلطان محمود كانت كل سلع التصدير في الغالب تشتريها الحكومة من المنتجين بسعر تتولى تحديده، مما ألحق الضرر بالإنتاج. وأحياناً كانت تسمح للتجار بشراء هذه السلع مباشرة من المنتجين ولكن يقتصر ذلك على من يحصل على فرمان خاص، ويدفع رسوماً جمركية تزيد عن ثمن البضائع، اضافة إلى الجمارك التي حددتها اتفاقات التعرفة. وعلى هذا الأساس فرض كل باشا ضريبة على تجارة الصادرات في ولايته. كانت الحكومة فقيرة، والفلاحون أجبروا على تسليم محاصيلهم إلى جباة الضرائب أو الباشا مقابل لا شيء، ودون الحصول على ما يعوض كدهم، فتركوا الحقول دون فلاحة وقنعوا بالحصول على خبزهم اليومي. تماماً مثلما فعلت الحرية غير المحدودة لاستيراد البضائع في الصناعة الحرفية، فاجراءات الحظر، وجباية الضرائب، وفرض الاحتكارات على المواد الأولية أدى إلى دمار الانتاج ذاته.

ولم يطبق نظام الاحتكار بشكل عام وحازم في أي ولاية عثمانية مثلما طبّق في مصر، فقد كان الباشا قادراً على إجبار الفلاحين على زراعة وادي النيل الخصيب فزاد من انتاجيته عشرة أضعاف ما كانت عليه من قبل، وزادت ايراداته إلى مبلغ خيالي هو ٨٠٠,٠٠٠ كيس مصري (٢٧ مليون روبل فضي).

وكانت التجارة الأوروبية قد تذمرت بالفعل لفترة طويلة من الاحتكارات والرسوم الجمركية الداخلية. وبدأت الحكومة في وضع أسس متغيرة لنظام أدى إلى دمار الصناعة الوطنية وحوّل الحقول الخصبة إلى مراع، حتى لو كان قد حقق مكاسب وقتية للخزانة. وعلى كل، كان أهم ما أثير من جدل ضد سياسة الاحتكار هو الاعتقاد أن الغاءه سيدمر معه مصدر ثروة محمد علي وقوته. وكان ذلك عام ١٨٣٨ عندما كانت تطلعات محمد علي كلها تتركز على سوريا، فتم إبرام معاهدة أولاً مع انكلترا (١٧/٥ آب/أغسطس) في وقت التجديد الدوري لاتفاقات التعرفة الجمركية، ثم أعقب ذلك إبرامها مع الدول الأخرى. وقد ألغت هذه المعاهدة كل الاحتكارات وكل الرسوم الجمركية الداخلية في الامبراطورية، وأحلّت محلها، عوائد جمركية ٩ بالمائة على الصادرات، و٢ بالمائة على الواردات، غير أنه اشترط أن البضائع التي دفعت ذات مرة هذه الرسوم الاضافية يمكن أن ترسل بحرية من سوق إلى أخرى أو تصدر عبر الحدود. ولذلك بدلاً من ضريبة الـ ٣ بالمائة الأساسية، أصبحت الواردات تدفع ٥ بالمائة والصادرات ١٢ بالمائة. ولا شك أن هذه النسبة تبدو غريبة، فكل دولة تسعى بقدر الامكان إلى تسويق منتجاتها وتتجه بصفة أساسية إلى إلقاء أعباء جمركية على كاهل الواردات. وتبدو غرابة ذلك عندما نعلم أن تركيا لا تزال تمد البلاد الأخرى بالمواد الخام

وتلقى مقابلها البضائع المصنعة، ولكن لدى الأتراك أفكاراً أخرى. فمعاهدة عام ١٨٣٨ كشفت عن فكرة سياسة معادية لمحمد علي وتميزت بنفوذ خارجي جعل الأتراك يسعون إلى كسب تأييد الدول الأوروبية وزيادة غضبها على والي مصر. ويجب أن نلاحظ أن محمد علي الذي كان مهدداً بالإفلاس عندئذ، لم يُبدِ استعداداً لقبول الفرمان الذي يقضي بالإجهاز على الاحتكار.

وقد سبق أن ذكرنا أن محمد علي لم يدخل الاحتكار إلى سوريا، بل إنه أعطى التجارة السورية حرية أكبر بالغاء الاجراءات المعوقة السابقة، وكان إدخال قانون العمل بالسخرة لزيادة الانتاج، في سوريا على نحو ما حدث في مصر أمراً مستحيلاً لأسباب سياسية، ولطبيعة الأرض السورية. وبذلك لم يبقَ سوى المزايا التي تجذب الناس إلى الزراعة. ولهذا السبب لم يواجه ادخال النظام التجاري الجديد في سوريا عقبات كبيرة. وحصل الأتراك على أربعة أضعاف العوائد الجمركية التي كانت تحصل عليها الإدارة المصرية (نحو ٢٠,٠٠٠ كيس).

وفي ما يتعلق بتنظيم السلطة المدنية شرحنا... نظام الزام الإدارة الاقليمية وإدارة الولاية. والإصلاح الأساسي لهذا الحكم يتمثل في حقيقة أن الباشا والمتسلم لا يرئسان الإدارة الاقتصادية أو القوات العسكرية، ويحصلان على رواتب بدلاً من أن يحصلوا من الايرادات الحكومية على مبلغ معيّن بعد دفع نصيب الخزانة. وفي كل ولاية موظف خاص هو الدفتردار تعيّنه وزارة المالية ليشرف على الايرادات والمصروفات. وفي كل اقليم محصّل يحتفظ بالحسابات. ولكن هناك الكثير من الولايات التي تستدعي فيها الضرورة استمرار نظام الالتزام. والجهود التي بذلها الباب العالي للقضاء على الالتزام كانت غير موفقة لأن موظفيه ـ من الوزراء إلى موظفي الولايات ـ يحصلون من هذه الالتزامات على منافع كبيرة، إذ يرتبون الأمور مع ملتزمي الضرائب ويشاركونهم أرباحهم. وحتى بعض الأحيان يشتري الباشا التزام الضرائب تحت أسماء أخرى. ومن السهل أن نتبين مدى الاستبداد الذي يلحق بالناس على أيدي الولاة الذين يتولون جباية العشور، مثلاً، لأن محاصيل الحقل بحكم طبيعة جمعها في تركيا وطرقها، تفتح مجالاً واسعاً للفساد...

٧ ـ الايرادات والعشور

جدول رقم (٧ - ٦)

الايرادات والعشور في ولايات سوريا[١]

للفترة ١٨٣٣ - ١٩١٤

السنة	حلب	بيروت	دمشق	القدس	المصدر
١٨٣٤/١٨٣٣	١٣,٩		٢٠,١[٢]		تقرير، باورنغ، ص ٢٢[٣].
	(٢,٧)[٤]		(٧,٢)		
١٨٣٥/١٨٣٤	١٥,٢		٢١,١٠[٢]		المصدر نفسه.
	(٣,٣)		(٨,٢)		
١٨٣٧/١٨٣٦	٢٠,٩		٣٥,٩[٢]		رستم، المحفوظات، ج ٤، ص١٥[٥].
١٨٤٤			٢٠,٦		C C Damas, vol. 2.[6]
١٨٤٧	(٥,-) تقديري				A and P 1859, vol. 30.[7]
١٨٥٧	١٦,٨				المصدر نفسه.
	(١٠,٧)				
١٨٥٨	٢٠,-	١٧,٥	٢٤,١		FO 198/13.[8]
	(٦,٧)	(٧,٥)			
١٨٧٠	*		٦٧,٥[٢]		D. S. 1289.[9]
١٨٧٩			٥٥,٩[٢]		المصدر نفسه.
١٨٧٣			٧٨,٧[٢]		A and P 1875, vol. 75.
١٨٧٦	٢٥,١				A and P 1877, vol. 83.
	(٩,٥)[١٠]				
١٨٧٩			٥٥,٥[٢]		FO 195/1263.
			(٢٤,٩)[٢]		A and P 1880, vol. 73.
١٨٨١/١٨٨٠			٥٨,٨[٢]		المصدر نفسه.
			(١٩,٢٣)[٢]		
١٨٨٣/١٨٨٢			٢١,٣		C C Damas, vol. 6.
١٨٨٤/١٨٨٣			٣٢,٤		المصدر نفسه.
١٨٨٥/١٨٨٤			٢٠,٧		المصدر نفسه.
١٨٨٦/١٨٨٥			٣٠,٨		
١٨٨٩/١٨٨٨	٥٣,٦				Cuinet, *Turquie*, vol. 2, p. 237.
	(٢١,٦)				
١٨٩٠/١٨٨٩	٤٥,٩				A and P 1892, vol. 82.
	(١٩,٦)				
١٨٩٢/١٨٩١			٣٣,٢		D. S. 1308.
			(١١,٦)		
١٨٩٤/١٨٩٣	٣٩,٦	٢٨,٤		١٣,-	FO 195/1843, 1848, and 1895.
	(١٤,٩)	(١٢,٤)		(٦,٣)	

(يتبع)

تابع جدول رقم (٧ - ٦)

السنة	حلب	بيروت	دمشق	القدس	المصدر
١٨٩٠/١٨٩٥		٣٦,١	١٠٤,٣ (كذا)(١٢)	١٦,١	Cuinet, *Syrie*,
متوسط			٨٧,٥ (كذا)(١٢)	(٤,١)	pp. 69, 303, 625 (١٣)
١٨٩٤/١٨٩٥				٩,٢	FO 195/1895.
				(٣,٨)	
١٨٩٥/١٨٩٦			٣٥,٠(١٠)	٨,٤	FO 424/186.
			(١٢,٦)(١٠)	(٣,٠)	FO 195/1940.
١٨٩٦/١٨٩٧		٣٤,٧(١٠)	٣٢,٨(١٠)	٨,٦	FO 195/1984.
		(١٣,٨)(١٠)	(١١,٧)(١٠)	(٣,٤)	
١٨٩٧/١٨٩٨				١٢,١	FO 195/2028.
				(٣,٦)	
١٨٩٨/١٨٩٩	٤٠,٤(١٠)	٣٠,١	٣٤,١	١٣,٩	FO 195/2056, 2062,
	(١٣,٥)(١٠)	(١٤,٠)	(١٣,٤)	(٥,٣)	and 2073.
١٨٩٩/١٩٠٠		٣٦,٠	٣٨,٤(١٠)		FO 195/2075.
		(١٦,٠)	(١٦,٠)(١٠)		
١٩٠٠/١٩٠١		٣٦,٤(١٠)	٣٨,٦(١٠)	١٦,٦	FO 195/2097, and 2106.
		(١٦,٠)(١٠)	(١٥,٥)(١٠)	(٥,٩)	
١٩٠١/١٩٠٢		١٥,٢ (كذا)	٣٩,٩(١٠)	١٥,٢	FO 195/2122, and 2127.
		(١٤,٨)	(١٧,٢)(١٠)	(٤,١)	
١٩٠٢/١٩٠٣	٣٨,٦	٣٧,٢(١٠)	٤٢,٦(١٠)		FO 195/2137, and 2140.
		(١٦,٥)	(١٦,٤)(١٠)	(١٨,٧)(١٠)	
١٩٠٣/١٩٠٤			٤١,٧(١٠)		FO 195/2165.
			(١٨,٢)(١٠)		
١٩٠٤/١٩٠٥	٤٥,٠	٣٦,٦(١٠)	٣٨,٤(١٠)	٢٢,٠	FO 195/2187, and 2199.
	(١٨,٠)	(١٥,٣)(١٠)	(١٥,٣)(١٠)	(٥,٧)	
١٩٠٨/١٩٠٩	(٣٧,٢)	(٢٧,٣)	(٢٩,٣)	(٩,٠)	Ruppin, *Syrien*, p. 358.(١٤)
١٩٠٩/١٩١٠	(٢٤,٨)	(٣٠,٧)	(١٨,٨)	(١٠,٧)	المصدر نفسه.
١٩١٠/١٩١١	(٣٥,١)				A and P. 1911, vol. 96.
١٩١١/١٩١٢	(٢١,٨)	(٢٨,١)(١٥)	(٢٨,٠)(١٥)	(٩,١)(١٥)	A and P 1912/13, vol. 100.
١٩١٢/١٩١٣	٦٨,٥				A and P 1913, vol. 73.
	(٢٨,٢)				
١٩١٣/١٩١٤	٦٠,١				A and P 1914, vol. 95.
	(٢٣,٤)				
١٩١٤/١٩١٥(١٦)	٨٩,٢	١٤٠,٤	٦٨,٥	٢٠,٤	FO *Handbook*, p. 137(١٦)

(١) بملايين القروش.

(٢) يحتمل أن يكون متضمناً بيروت والقدس: الاجمالي لسوريا ما عدا أضنة وطرطوس كان ٦٢,١ و٢١,٨ مليوناً عام ١٨٣٣/١٨٣٤، ٦٧,٦ و٢٤,٨ مليوناً في ٣٤/١٨٣٥، و٤٢,٥ مليوناً في ١٨٣٥/١٨٣٦. =

= (تقرير، باورنغ، ص ١٣٢). وبالنسبة إلى عام ١٨٣٦/١٨٣٧ كأن الاجمالي لسوريا ما عدا أضنة وطرطوس ٩٣,٠ مليون قرش. ويعطينا «وود» رقماً إجمالياً هو ٣٦٢ ألف كيس (أو ١٨١ مليون قرش) لإجمالي الايرادات السنوية خلال الحكم المصري. وهو رقم غير صحيح. أنظر: القسم ثانياً، النص ٥ من هذا الفصل.

(٣) Bowring, *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston.*

(٤) العشر مذكور بين القوسين.

(٥) أسد رستم، محقق، المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير، ٤ ج (بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٤٠ - ١٩٤٣).

(٦) C C تعني: Erance, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale.

(٧) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.

(٨) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office.

(٩) D. S. تعني: *Devlet Salnameh* (Official Handbook).

(١٠) الاسترليني محوّل بسعر ١٢٠ قرشاً للجنية الواحد.

(١١) Vital Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure,* 4 vols. (Paris: Leroux 1891 - 1895).

(١٢) ربما كانت هذه الأرقام تمثّل الاجمالي في خمس سنوات.

(١٣) Vital Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896).

(١٤) A. Ruppin, «Syrien als Wirtschaftsgebiet,» *Beihefte Zum Tropenpflanzen,* vol. 16, nos. 3 - 5 (1916).

(١٥) مقدّر على أساس $\frac{1}{8}$ المحصول المخصص للعشور كما يقدّمه:

Vedat Eldem, *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Sartlari Hakkinda bir Tetkik* (Ankara: Türkiye Is Bankasi Kültür Yayinlari, 1970), p. 272, and Ruppin, Ibid., p. 358.

(١٦) محوّل على أساس الفرنك الواحد = ٤,٤ قرش بالموازنة. أنظر:

Great Britain, Foreign Office, Historical Section, *Mesopotamia*, Peace Handbooks, vol. 11, no. 3 (London: H. M. Stationary Off., 1920), p. 137.

وبالنسبة إلى سوريا كلها كانت العشور تساوي ٩٢,٤ مليون قرش. وبالنسبة إلى لبنان هناك تقديرات متاحة لإيراداته على النحو التالي:

ـ في العشرينات مليونين ونصف المليون قرش، عام ١٨٣٥ بلغت ٨,٧٥ ملايين، أنظر:

C C Beyrouth, vol. 2, 24 April 1841.

ـ في أواخر التسعينات نحو ٣,٦ ملايين قرش، أنظر:

Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s. n.], 1900), pp. 177 - 178.

ـ في عام ١٩١٣ بلغت ٤,٤٦١,٠٠٠ قرش وعام ١٩١٤/١٩١٥، ٤,٤ ملايين قرش، أنظر:

Great Britain, Foreign Office, Historical Section, Ibid., p. 137.

٨ ـ مالية حلب، عام ١٨٥٨ (١٥٩)

تأتي إيرادات ولاية حلب تحت خمسة بنود هي:

أولاً: ضريبة على المنازل تسمى ترابية بدلاً من الويركو تقدرها المجالس المحلية في مختلف أحياء المدنية، ويجبيها وكلاء الحكومة بمعدل ١٥ بالمائة من الايجار، وفي القرى

---

(١٥٩) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on the Finances of Aleppo,» (FO 198 / 13).

تمثل ضريبة كانت على كل قرية لا تزيد ولا تنقص حسب درجة رخائها، وقد حسب متوسط ايرادات هذه الضريبة سنوياً بـ ٤,٢٥٠,٠٠٠ قرش.

ثانياً، عائدات محلية تسمى رسومات تفرض على السلع الآتية:

ـ التبغ، بالوزن حسب النوعية بمعدل ٣٠٠ ـ ٩٠٠ قرش للقنطار زنة ٢٠٠ أقة، أي ما يعادل نحو ثلث قيمته. كما يؤخذ العشر أيضاً على التبغ، ويصل معدل الضريبتين إلى ٤٦ بالمائة من اجمالي المحصول.

ـ عسل النحل، بالطريقة نفسها.

ـ الحيوانات، التي تباع في السوق يحصّل ١ بالمائة من ثمنها.

ـ المصايد، قرب انطاكية وحماة، تجبيها الحكومة.

ـ الموازين والمقاييس، في الخانات العامة، حيث يحصّل رسم بسيط على كل ما يوزن أو يقاس، ويتم التحصيل على يد وكلاء الحكومة.

ـ الملاّحات، عند بحيرة العمق ويتم تحصيلها لسنوات.

هذه السلع الست تجلب ايراداً سنوياً متوسطه ١,٧٥٠,٠٠٠ قرش.

ثالثاً، ايجار أرض يفرض على المساكن باسم عوائد بواقع قرش واحد على كل ٥٠٠٠ قرش من القيمة المسجلة للأرض التي يقوم عليها كل بيت وتعفى الأوقاف من هذه الضريبة.

الخراج المفروض على القبائل العربية باسم الميري.

الضريبة على الحرف اليدوية.

هذه الفئات الثلاث تفرضها الحكومة ويجبيها وكلاؤها وتحقق ايراداً سنوياً يبلغ ١,٢٥٠,٠٠٠ في المتوسط.

رابعاً: الجمارك التي تحصّل في استانبول، إضافة إلى رسوم على المواد التموينية بواقع ١٢ بالمائة، وعشور الحرير، وهذه تجلب سنوياً ستة ملايين قرش.

خامساً: العشور على الانتاج الاجمالي للزراعة يقدّرها ويجبيها الملتزم، الذي يحصل على هذه الضريبة عيناً من الفلاح، ويدفع للحكومة قيمتها المقدرة نقداً، ومتوسط الايرادات السنوية لهذه الضريبة من الأقاليم المختلفة كالتالي:

الباب وجبولي	٥٠٠,٠٠٠ قرش
جبل سمعان	٧٥٠,٠٠٠ قرش
بجلية	٢٠٠,٠٠٠ قرش
رويان	٢٠٠,٠٠٠ قرش
ادلب	١٠٠,٠٠٠ قرش
جسر الشغور	٢٠٠,٠٠٠ قرش

مارتمسرن	٢٥٠,٠٠٠ قرش
سرمين	٢٥٠,٠٠٠ قرش
حارم ويريشه	٣٥٠,٠٠٠ قرش
أموك	٢٥٠,٠٠٠ قرش
انطاكية	١,٠٠٠,٠٠٠ قرش
كلس	١,٥٠٠,٠٠٠ قرش
عينتاب	٧٥٠,٠٠٠ قرش
بيلان	٢٥٠,٠٠٠ قرش
مضيق كالح	١٥٠,٠٠٠ قرش
دير الزور	٥٠,٠٠٠ قرش
الجملة	٦,٧٥٠,٠٠٠ قرش

وبذلك تكون الايرادات الاجمالية للضرائب كالتالي:

البند ثانياً	١,٧٥٠,٠٠٠ قرش
البند رابعاً	٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش
البند خامساً	٦,٧٥٠,٠٠٠ قرش
	١٤,٥٠٠,٠٠٠ قرش

والتي تجمع هي:

البند أولاً	٤,٢٥٠,٠٠٠ قرش
البند ثالثاً	١,٢٥٠,٠٠٠ قرش
	٥,٥٠٠,٠٠٠ قرش
جملة ايرادات الولاية =	٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش

ومصروفات ولاية حلب موزعة على بندين:

أولاً: مرتبات الموظفين المدنيين على النحو التالي:

الوالي	٧٢٠,٠٠٠ قرش
مدير المالية	١٢٠,٠٠٠ قرش
باشكاتب	١٨,٠٠٠ قرش
باشكاتب المراسلات	١٨,٠٠٠ قرش
المحاسبون	٢٤,٠٠٠ قرش
إثنان من الكتبة	١٢,٠٠٠ قرش
ثلاثة من كتبة المراسلات	٢٥,٢٠٠ قرش

ثلاثة من الكتبة لمجلس الولاية	٤٣,٢٠٠ قرش
كاتب عربي واحد	٩,٠٠٠ قرش
صرّاف	١٢,٠٠٠ قرش
ثلاثة من كتبة المحاكم	١٨,٠٠٠ قرش
نفقات دينية	٨٤,٠٠٠ قرش
معاشات	١٢٠,٠٠٠ قرش
قاضٍ واحد	٢٤,٠٠٠ قرش
دفتردار واحد	٦٠,٠٠٠ قرش
	١,٣٠٧,٤٠٠ قرش

ثانياً: مرتبات الجيش كالتالي :

جند غير نظاميين ٢٠٥٠ في الصيف، وألف شتاء	٢,٤٠٠,٠٠٠ قرش
١٨٠ من رجال الضبطية (شرطة)	٤٣٢,٠٠٠ قرش
رواتب ضباط القوات غير النظامية والشرطة	١٠٨,٠٠٠ قرش
جند نظاميون ٢٢٠٠ فرد	٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش
لواء واحد	٢٦٤,٠٠٠ قرش
اميرالاي واحد	١٣٨,٠٠٠ قرش
قائمقام واحد	٦٠,٠٠٠ قرش
بكباشي واحد	٤٢,٠٠٠ قرش
٤ صاغقول	١٢٠,٠٠٠ قرش
صرّاف واحد	٢٤,٠٠٠ قرش
معاونان	٣٦,٠٠٠ قرش
واعظ واحد	١٦,٨٠٠ قرش
جرّاح واحد	٢٢,٨٠٠ قرش
صيدلي واحد	٩,٦٠٠ قرش
اثنا عشر يوزباشياً	١٠٢,٢٤٠ قرش
٢٤ ملازماً	١٦٢,٤٨٠ قرش
٢٤ جاويشاً	٦٧,٦٨٠ قرشاً
٩٦ أونباشياً	١٣٢,٤٨٠ قرشاً
الجملة	١٠,١٣٨,٠٨٠ قرشاً

ويجب حسم رسوم الجمارك المدفوعة في استانبول من جملة الايرادات ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش وهو

٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش

١٤,٠٠٠,٠٠٠ الباقي

هذا يمثل كل الايرادات المدفوعة إلى الخزانة المحلية في حلب والمتاحة للأغراض المحلية، تحسم منها المصروفات المبينة تفصيلياً أعلاه:

١١,٤٧٥,٠٨٠ قرشاً

٢,٥٢٤,٠٢٠ قرشاً زيادة الايرادات عن المصروفات.

غير أن هذا الفائض الواضح ليس له وجود حقيقي لأنه إضافة إلى بعض الأذونات المسحوبة من استانبول على خزانة حلب من حين إلى آخر، يتم تحويل مبلغ يتراوح بين ٣,٠٠٠,٠٠٠ قرش و٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش سنوياً إلى دمشق. وإذا افترضنا أن مسحوبات استانبول سنوياً ٥٠٠,٠٠٠ قرش، فإن مبلغ ٤,٥٠٠,٠٠٠ قرش تقريباً يجب أن يغطى من الفائض، وينتج عن ذلك عجز قدره ١,٩٧٥,٠٨٠ قرشاً.

ونتيجة لذلك تدين الخزانة المحلية الآن بمبلغ خمسة ملايين قرش، تمّت استدانة مليون منها من اليهود بسعر فائدة يتراوح بين ٣٦ - ٧٢ بالمائة سنوياً، وأربعة ملايين مستحقة لأذونات صدرت دون أن تدفع ورواتب المؤسسة العسكرية المتأخرة ما عدا الضباط وغير النظاميين والضبطية، يضاف أيضاً إلى الدين البالغ ستة ملايين ليصل بذلك حجم الدين إلى ١١ مليون قرش.

ولموازنة هذا الدين، طالبت حكومة الولاية ملتزمي الضرائب بخمسة عشر مليوناً من المتأخرات، ويُعد جانب من هذه المتأخرات معدوماً ويبلغ نحو الثلث ليتبقى على الملتزمين عشرة ملايين قرش، وقد يضاف إليها ضريبة الأغنام الجديدة وقدرها مليون قرش لتصبح بذلك ١١ مليوناً.

وعلى ذلك يمكن استهلاك الدين لو تم جمع هذه المطالبات لذلك الغرض.

٩ - مالية دمشق، عام ١٨٥٨[١٦٠]

تأتي ايرادات ولاية دمشق تحت خمسة بنود، هي:

أولاً: ضريبة على المنازل تسمى فردة بدلاً من الويركو، تفرضها وتجبيها الحكومة،

(١٦٠) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on the Finances of Damascus,» (FO 198 / 13).

كما في حلب، وهذه الضريبة تجلب ايرادات قدرها (الرقم غير موجود) قرش.

ثانياً: العوائد المحلية المسماة رسومات على المواد التموينية والأوزان والمقاييس التي تجبيها الحكومة بمبلغ اجمالي قدره (الرقم غير موجود).

وهذا المبلغ يشمل الجمارك التي تشكّل جانباً من الايرادات وتجلب سنوياً ١,٢٩١,٠٠٠ قرش. وتحصل حكومة الولاية على الجمارك لتغطية مصروفاتها على عكس حالة حلب.

ثالثاً: العشور على الإنتاج الزراعي، وتحصّل كما في حلب وتحقق سنوياً ٣,١٥٣,٢٧٩ قرشاً، وهذا المبلغ لا يمثل، عـلى أي حال، عشر انتاج ولاية دمشق لأن جانباً منه يمثل ضريبة الفردة التي تجبيها الحكومة، ومن المستحيل حساب النسبة الفعلية لهذه الضريبة التي فرضت منذ سنوات بعيدة ولا يمكن مراجعتها تبعاً لتغيّر ظروف القرى.

رابعاً: ضريبة إضافية تعرف باسم مرتبات أفنية تفرض على القرى وتدفع عيناً للحكومة بواسطة شيخ كل قرية يقوم بتوزيعها على أفراد القرية وفق حجم انتاجهم من الحبوب، وقا وضعت الادارة المصرية في الشام هذه الضريبة، وتغيّر مقدارها. وسجلت مبالغ كبيرة من المتأخرات في سجلات المالية، لأن القرى التي هجرت قيدت عليها المبالغ الواجب سدادها، وعندما يزيد سكان قرية وتروج حالها لا يضاف عليها مبالغ أكبر مما هو مربوط عليها من ضريبة.

والمبلغ السنوي الذي تحصل عليه الحكومة من هذه الضريبة ٢,٤٧٥,٠٥٠ قرشاً.

خامساً: ضريبة بدلية للخدمة العسكرية، يدفعها المسيحيون وحدهم، ولم تُفرض بعد في دمشق.

وتوزيع الايرادات على نحو ما هو وارد في الجدول رقم (٧ - ٧).

وتفاصيل مرتبات الأفنية عديدة حتى أنه يصعب ادراجها في هذا التقرير، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليها لغموضها ولأن الكثير من القرى التي فرضت عليها ليس لها وجود مستقل، فالقرى الآهلة بالسكان استوعبت سكان القرى الضعيفة حولها الذين يتعرضون لمظالم الأعيان وهجمات البدو، بينما لا تزال الأرض التي كانوا يحرثونها من قبل تزرع بواسطتهم رغم أن الضرائب المقررة عليها لم تعد تجبى.

جدول رقم (٧ - ٧)

توزيع إيرادات ولاية دمشق

	الفردة	الرسومات	العشور	البدلية العسكرية
دمشق	١,٠٥١,٦٠٠	٣,٢٦٢,٥٣٠	—	١٦٧,٢٥٠
مرج غوطة	١,٤١٨,١٦٤	—	—	—
وادي العجم	٦٥٥,٩٣٦	—	—	—
وادي بردى	٢٨٦,٤٥٠	—	٢,٩٧٣,٢٤٤	٧٥,٠٠٠
جبل القلمون	٦٥٨,٠٨٦	—	—	—
بعلبك	١,١٢٧,٧٠٩	٨١,٥٠٠	—	٦٧,٥٠٠
حمص	٦٠٦,٠٢٠	١٧١,٧٧٨	١٢,٤١٥	٤٨,٧٥٠
حماه	٢,٤٢٢,٦٠٢	٣٣٩,٤٩٥	—	٧٨,٧٥٠
مرة	٢١٤,٤٢٩	٢,٥٥٠	١,٢٠٠	—
حصن الأكراد	٤٧٧,٧٦١	٢٧,٥١٣	٢٠,٥٠٠	٨٦,٢٥٠
حوران	١,١٤٢,٠٥٩	—	٨٥,٨١٥	١١٨,٧٥٠
عجلون	٦٥٨,٩٤٢	—	١٩,٤٥٧	٧,٥٠٠
الحسا*	٧٩,٧٧٢	—	—	٢٧,٢٥٠
راشيا	١٧٥,٥٣٣	٢٤,٩٦٠	—	٥٢,٥٠٠
حاصبيا	٢٦٠,١٧٨	٥٠,٣٦٠	١٥٢,٠٠٠	٤٥,٠٠٠
جبل الدروز، حوران	١٥٠,٢٢٠	—	٢٨,٤٧٠	١١,٢٥٠
القنيطرة	٣١٠,٨٣٣	—	١٨٥,٠٠٠	٣,٧٥٠
البقاع	٢٦٤,٥٩٧	٢٩,١٠٠	١,٣٨٦,٢٣٥	٨٦,٢٥٠
	١١,٩٦٠,٨٩١	٣,٩٨٩,٧٨٦	٤,٨٦٤,٣٣٦	٨٧٥,٧٥٠

وبذلك تكون ايرادات الضرائب:

البند الثاني ٣,٩٧٩,٧٨٦ ١/٢ قرشاً

البند الثالث ٤,٨٦٤,٣٣٦ قرشاً

٨,٨٤٤,١٢٢ ١/٢ قرشاً

والتي تمت جبايتها كانت:

البند الأول ١١,٩٦٠,٨٨٩ قرشاً

البند الرابع ٢,٤٧٥,٠٥٠ قرشاً

البند الخامس ٨٣٥,٧٥٠ قرشاً

١٥,٢٧١,٦٨٩ قرشاً

المبلغ الاسمي	٢٤,١١٥,٨١١ ½ قرشاً
تُحسم المتأخرات السنوية	٣,٢١٣,٦٤٣ قرشاً
اجمالي الايرادات المتحصلة فعلاً	٢٠,٩٠٢,١٦٨ ½ قرشاً

ومصروفات ولاية دمشق تنقسم إلى بندين:

أولاً: مرتبات الموظفين المدنيين في مدينة دمشق،

مثلما عليه الحال في حلب تقريباً	١,٣٧٥,٥٣٤ قرشاً
مرتبات الموظفين المدنيين في المدن الأخرى في الولاية	٨٦٧,٩٣٨ قرشاً
مصاريف جباية ضرائب (بغير الالتزام)	١,٣٤٦,٨٦١ قرشاً
معاشات	٤١٥,٠٠٣ قرشاً
مصاريف أوقاف	٢٤٤,٥٦١ قرشاً
مصاريف الحج السنوي إلى مكة	٦,٣١١,٦٣٧ قرشاً
مصاريف متنوعة بأمر الوالي تختلف تفاصيلها	٩٠٠,٩٩٣ قرشاً
الاجمالي	١١,٤٦٢,٥٢٧قرشاً
إجمالي أولاً	١١,٤٦٢,٥٢٧قرشاً

ثانياً: مرتبات الجيش على النحو التالي:

غير النظاميين والضبطية ١٩٢٠ جزءاً	٣,٨٠٩,٠٤٦ قرشاً
النظاميون	٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش
الاجمالي	٩,٨٠٩,٠٤٦ قرشاً

ومبلغ ٦,٠٠٠,٠٠٠ قرش المخصص لرواتب النظاميين يختلف حسب تغيّر المواقع وفق متطلبات الولاية، وإمكانية تحمل نفقات القوات المتمركزة فيها، وعندما يكون هناك نظاميون أكثر في ولاية دمشق من مبلغ الستة ملايين قرش الذي تستطيع دفعه بعد حسم مصاريف الإدارة، تتراكم المتأخرات، والقوات موزعة في الوقت الحالي كالتالي:

الجملة ١١,٣٩٤ (جندياً)

أجمالي المصروفات

للخدمة المدنية	١١,٤٦٢,٥٢٧قرشاً
للخدمة العسكرية	٩,٨٠٩,٠٤٦ قرشاً
	٢١,٢٧١,٥٧٣قرشاً

ولما كانت الايرادات الاجمالية ٢٠,٩٠٢,١٦٨ قرشاً فإن هناك عجزاً سنوياً يبلغ ٣٦٩,٤٠٤ قروش.

وهناك دين قدره ١١,٠٠٠,٠٠٠ قرش تدفع عنه فائدة ٣٠ بالمائة، ومن بين هذا الدين نحو الثلث رأس مال مقترض والثلثان جاءا من الفوائد المركبة.

والمتأخرات المسجلة في الدفاتر من الايرادات تصل إلى ما لا يقل عن ٧٤ مليون قرش، وقد جرت محاولات لتحصيلها بمساعدة القوات العسكرية، ونتج عن ذلك تحصيل ٣,٠٠٠,٠٠٠ قرش، ويعني ذلك أنه يمكن تحصيل سبعة ملايين أخرى على مدى عشر سنوات، أما الـ ٦٤ مليوناً الباقية فتعدّ ديناً معدوماً.

١٠ ـ مالية بيروت، عام ١٨٥٨ (١٦١)

تقع ولاية بيروت تحت ثلاثة بنود:

أولاً: الويركو، أو الضريبة على الدخل، التي لا تحسب في حلب ودمشق كضريبة منازل، ولكنها تجبى كما في الولايات التركية الأخرى، وتحقق إيراداً قدره ١٠,٠٠٠,٠٠٠ قرش.

ثانياً: العشور على الإنتاج الزراعي والعوائد المحلية المسماة رسومات، التي تجبى معاً وتحقق ٧,٥٠٠,٠٠٠ قرش سنوياً تقريباً.

ثالثاً: الجمارك التي تجبى في استانبول وتحقق ١٤,٠٠٠,٠٠٠ قرش، وبذلك تبلغ جملة الإيرادات المتاحة ١٧,٥٠٠,٠٠٠ قرش.

ومصروفات الولاية تقع تحت ثلاثة بنود:

أولاً: مرتبات الموظفين المدنية التي تبلغ في المتوسط	٧,٥٠٠,٠٠٠ قرش
ثانياً: مرتبات الجيش تدفع لدمشق	٩,٠٠٠,٠٠٠ قرش
ثالثاً: المعاشات	١,٠٠٠,٠٠٠ قرش
إجمالي المصروفات	١٧,٥٠٠,٠٠٠ قرش

ولا يوجد دين على هذه الولاية، وتبلغ متأخرات الإيرادات ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ قرش.

١١ ـ الديون في غزة، عام ١٨٥٠ (١٦٢)

الدراسة التي أخذنا عنها الفقرات التالية تستند إلى سجلات المحكمة الشرعية في غزة

---

(١٦١) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Report on the Finances of Beyrouth,» (FO 198 / 13).

(١٦٢) نقلاً عن: عبد الكريم رافق، «غزة،» ورقة قدّمت إلى: المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام، ٣، عمّان، ١٩ ـ ٢٤ أيار/ مايو ١٩٨٠، ص ٦٦ ـ ٧٠. (الهوامش حذفت)

المحفوظة في إدارة الوثائق التاريخية بدمشق (٤٦١ سجلاً) وتغطي السنوات ١٢٧٣ - ١٢٧٧ هـ (١٨٥٧ - ١٨٦١).

وكانت غزة في الخمسينات مدينة يسكنها ١٥,٠٠٠ نسمة من بينهم ١٤,٠٠٠ مسلم والباقون من المسيحيين، وكانت عاصمة لسنجق يتبع القدس، وارتكزت أهميتها الاقتصادية على التجارة أساساً، ومر عبرها الطريق البري الذي يربط مصر بسوريا، كما كانت قبائلها مرتبطة بالاسكندرية التي استوردت منها الغلال والصوف والمنتجات الأخرى. كما أن قافلة الحج الشامي كانت تتجه أحياناً إلى غزة[١٦٣] في طريق العودة، مسببة تحركاً سريعاً للتجارة التي تحملها معاً، أضف إلى ذلك أن الحجاج الآخرين مروا بغزة في طريقهم إلى العقبة لينضموا إلى قافلة الحج المصري.

كذلك كانت غزة مدينة السوق لمنطقة زراعية كبيرة تنتج الزيتون والزيت والمحاصيل الأخرى والماشية، كما كان فيها بعض الحرف البسيطة كالنسيج والصياغة والفخّار وصناعة الصابون والجلود. وقدّرت الزيادة في سكانها بنحو ١٦,٠٠٠ عام ١٨٨٢، وبلغوا ٤٠,٠٠٠ عام ١٩٠٦، ثم انخفض تعداد سكانها إلى ١٧,٠٠٠ عام ١٩٣٢[١٦٤].

وأكبر ثروة من التركات في سجل غزة خاصة السيد حسين بن السيد حموده الدباغة. وكان تاجر أقمشة في الأساس، ووظف بعض أمواله في الريف. وقد بلغت ثروته ٦٥,٨٦ قرشاً منها ½ ٣٦,٠٨١ قيمة موجودات (بما فيها ١٤,٥٠ ثمن بقر في قرية دير سنيد وغيرها)، والباقي وبلغ ½ ٢٩,٠٠٤ ديون بذمة الناس. وكانت مصاريفه ٣,٧٨٠ قرشاً، فيكون باقي التركة ٦١,٣٦ قرشاً وزعت على الورثة...

ويلاحظ أن نسبة الديون التي كانت للسيد حسين الدباغة بذمة الآخرين بلغت ٤٤,٥ بالمائة من ثروته. وإذا ما قارنّا ذلك مع نسبة الدخل من عقدها كل من درويش السيروان وعبد القادر الشوّا وعدد كبير آخر من أصحاب التركات في غزة، تبين لنا الطابع الرأسمالي لثروة معظم الأغنياء في غزة ممن ذكرت أسماؤهم في الوثائق الشرعية.

ويلاحظ على الديون في غزة أنها فردية، بمعنى أن الدائن فرد وليس مجموعة أفراد أو شركاء. ومعظم الذين استدانوا كانوا أفراداً في الغالب. واختلف أمر ذلك في الريف، إذ أعطيت الديون من قبل أفراد في غزة إلى بعض سكان قرية ما أو كلهم بصورة جماعية، وكانت مسؤولية هؤلاء في وفاء الدين جماعية أيضاً. مما يدل على حاجة سكان الريف الجماعية للاستدانة، وعلى أعمالهم الزراعية المشتركة، ربما لأنهم عملوا في الأرض ولم

---

(١٦٣) أنظر: الفصل الرابع، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(١٦٤) أنظر: D. Sourdel, «Ghazza,» in: Gibb [et al.], eds., *Encyclopaedia of Islam,* vol. 2, pp. 1056-1057; Karl Baedecker, *Palestine and Syria, with Routes through Mesopotamia and Babylonia and the Island of Cyprus: Handbook for Travellers* (Leipzig; New York: C. Scribner's sons, 1912); Martin Abraham Meyer, *History of the City of Gaza from the Earliest Times to the Present Day* (New York: Columbia University Press, 1907), and Yehoshua Ben - Arieh, *The Population of the Large Towns in Palestine* (Jerusalem: [n. pb.], 1970).

يملكوها، وعلى عدم ملاءمة أحدهم للاستدانة بمفرده. ولم يعثر على أمثلة عن استدانة المال من الدولة، وقد عمد بعض الأغنياء، كما في مثال عبد القادر الشوّا، إلى تأخير دفع مال الميري للدولة وتوظيف ذلك في أعمالهم، وكأنه دين رغماً عن الدولة ولكن دون فائدة. وهناك أمثلة عن ديون بذمة الأفراد لمساجد غزة، مثلاً ورد في تركة عبد القادر الشوّا دين بذمته إلى مسجد السيد هاشم وقدره ٨٧ ١/٢ قرشاً، وورد في تركة حسن دلول وجود دين مقداره ٢٧٩ ١/٢ قرشاً ثابت عليه لجهة مسجد الخضر بشهادة محمود درويش وسلامة الهليس. والسؤال المهم الذي يطرح هنا: هل هذا الدين استدانة من مال الوقف العائد إلى المسجد، أو بمعنى آخر هل لجأ نظّار الوقف إلى عقد الديون من مال الوقف ولفائدته، أم أن الدين الذي كان بذمة هؤلاء الأفراد للمساجد هو لقاء مال الحكر المترتب على بعض ممتلكاتهم لفائدة هذه المساجد؟

وعمد معظم الناس إلى الاستدانة والإقراض في آن معاً، وغالباً ما كانت الديون زهيدة جداً، إذ بلغت قرشاً في أكثر من حالة، وهذا يدل على القيمة الشرائية للقرش، وفي الوقت نفسه على قلة الدخل، مما يعزز أهمية المبالغ الصغيرة، وعلى اهتمام المحكمة بالنظر في أقل الديون. ونستشف من ذلك أيضاً درجة عالية من الالتزام بالحقوق المالية مهما صغرت. وكثرة المداينة دليل على حاجة الناس إليها، وعلى أن الأمر كان عادياً ولا غضاضة اجتماعية فيه، كما أنه كان وسيلة من وسائل توظيف المال والربح بأقل جهد. وتقيّد الناس بوفاء الديون إلا في الحالات التي ثبت فيها الإفلاس (وفي هذه الحالات كان مجموع الثروة يقسّط على الدائنين، ويلتزم الورثة بوفاء الدين)، يدل على مستوى متميز في العلاقات العامة، وعلى احترام الالتزامات المالية، وعلى فعالية القضاء في جعل الناس يحترمون عقود الدين. لذلك قلما لجأ أصحاب الديون إلى القضاء لاستيفاء ديونهم إلا في حالات قليلة مثل حل تركة، أو افلاس صاحبها.

ونلاحظ من ضبوط التركات أن أسماء الدائنين لم تقتصر على أفراد معينين، أي أن الدائنين لم يكونوا قلة من المحترفين، كما أنهم لم يقتصروا على أسر معينة، وشيوع الدين دليل على أن عدداً كبيراً من الناس قد تعاطوه، ولم تكن للديون حدود مذهبية، فقد استدان المسيحيون من المسلمين، كما استدان هؤلاء من اولئك، ولجأ المسيحيون في الديون التي عقدوها فيما بينهم إلى المحكمة الشرعية للفصل في الخلافات التي وقعت بينهم، ولكن المبالغ التي التزم بها المسيحيون كدائنين ومدينين إذا قيست بالديون بين المسلمين بدليل ما ورد في ضبوط التركات التي درسناها، كانت متواضعة إلى حد كبير. وربما دل ذلك على عدم ثرائهم، أو عدم رغبتهم في المغامرة بالمال، واكتفائهم بما هم عليه. وحضر المسيحيون البيع العلني لتركات المسلمين واشتروا منها.

واشتهرت النساء كدائنات، وقلما ذكرن كمستدينات من الرجال، إذ كن يستدنّ بعضهن من بعض. ومن دراسة ضبوط التركات نجد أن الرجل استدان أول الأمر من زوجته أو زوجاته ومن بناته مثلما استدان من أبنائه، كما أنه استدان من نساء أخريات. وتألفت ثروة

النساء في الغالب من حلى متنوعة بالدرجة الأولى، ومن نقود على اختلاف أنواعها، ومصادر ثرائهن في الغالب كان إرثاً أو وصية أو مؤخر صداق. ولا بد أنهن عملن في بعض الأعمال، مثل الزراعة وصناعة الألبان وقطف القطن وغزل خيوطه. ووظفت النساء المال في الديون، وشراء العقارات، وأحياناً شراء الماشية.

ومن دراسة ثمانية ضبوط كاملة لتركات نساء توفين في غزة، يتبين لنا أن ثروة أغناهن، وهي زينب الرملي، ويبدو أنها لم تكن متزوجة، قد بلغت ٣٣,٢٦٧ قرشاً، من ذلك ٩٣٥٢ قرشاً قيمة حليها، وأنواع النقود التي وجدت لديها، و ١٦,٠٠٠ قرش دين عقدته لشخص واحد، و ٥,٠٠٠ قرش قيمة حصص في عقارات. ويعادل ذلك ٣٠,٣٥٢ قرشاً، والمبلغ المتبقي من مجموع الثروة هو ثمن أمتعة وممتلكات شخصية. والشخص المدين للسيدة زينب كان السيد أحمد عودة، ولا نعرف أكثر من ذلك عنه. وكان للسيدة زينب معتوقتان أوصت لهما ببعض المال، وهما الحاجة حليمة ومحبوبة.

وتجاوز سكان غزة نطاق مدينتهم في عقد الديون، فاستدان منهم الريفيون، وقلما حدث العكس، ويدل هذا على تدفق رأس المال من المدينة إلى الريف، وتبعية الريف المالية للمدينة، وعلى نمو الثروة في غزة عن طريق استثمار الريف. وأعطي الدين لقرية بكاملها، أو لجماعة منها. وإلى جانب الديون، وظف سكان غزة جانباً من مالهم في الزراعة أو في تربية الحيوانات في الريف.

ووُصف الدين في الوثائق الشرعية بأنه دين شرعي، وتم بموجب سند. وإذا ما دعت الحاجة، فإن صحة السند أو عدمها يثبتها الشهود وتدعم باليمين، واقتضى الأمر في بعض الأحيان، إيداع رهن لقاء الدين، كأن ترهن حلى أو عقار، مثلاً. ولُجيء أحياناً إلى كفالة شخص لآخر لتأمين وفاء الدين. ولم يكن الدين باستمرار نقداً، أي مالاً يقدم للغير، بل أحياناً كان محاصيل أو حيوانات أو غيرها تربت بذمة شخص، أو مجموعة أشخاص، وبخاصة في الريف، واعتبر هذا الثمن ديناً شرعياً. وكثيراً ما ذكر أن فلاناً بذمته مبلغ من المال لشخص آخر، وكلمة بذمته لا تشير دائماً إلى الدين إلا إذا اقترنت بالعبارة التالية «بطريق الدين الشرعي».

وحدد لوفاء الدين موعد أول أو مؤجل في تاريخ معين كغرة شهر أو يوم في شهر حُدِّد على أساس رؤية هلال الشهر الذي يستحق فيه وفاء الدين، ويقتضي ذلك شهود إثبات لرؤية الهلال. وحين عجز شخص عن الوفاء بالدين، وثبت أنه معسر، قسّط المبلغ، أو ألغي جزء منه، وطبيعي أنه إذا كان للمدين عقار، بيع لوفاء الدين. ولجيء في وفاء الدين إلى نوع من بيع العقار تضمّن ما يشبه الرهن والفائدة، كأن يعد مشتري العقار بائعه الذي قبض الثمن أنه إن جاءه خلال مدة معينة نظير الثمن، ردّ له المباع. وأباح البائع للمشتري في هذه الحال، الانتفاع بالعقار سكناً أو تأجيراً أو ثمراً، ما دام الثمن باقٍ بذمته. وطبيعي أن هذا الانتفاع هو نوع من أنواع الفائدة. وسمّي هذا النوع من البيع «بيع وعد بالإباحة»...

١٢ ـ إيرادات الضرائب

جدول رقم (٧ ـ ٨)

إيرادات الضرائب في دمشق ١٨٨٢ ـ ١٨٨٥

(بآلاف القروش)[١]

	١٣٠٠ (١٨٨٣/١٨٨٢)	١٣٠١ (١٨٨٤/١٨٨٣)	١٣٠٢ (١٨٨٥/١٨٨٤)	١٣٠٣ (١٨٨٦/١٨٨٥)
ضريبة الأرض (ويركو)	١,١٣١	١,٢٦٧	١,٣٢٠	١,٥١٤
ضريبة التمتع	٢٨٤	٢٧٧	٢٣٢	٣٢٠
البدلية العسكرية	١٦٨	١٧٧	١٦٥	١٦٤
الضريبة على الغنم	٩٠	١٢٦	١٥٨	٩٦
الضريبة على الإبل	٣٢	٦٦	٤٠	٣
العشور المجباة التزاماً	٤٠٨	٣١٧	١٤٦	٩٧٣
الرسوم على المناجم	غ. م.	غ. م.	غ. م.	غ. م.
الإيجارات	٨	٨	٩	١
رسوم متنوعة	٢	—	١	٤
إيرادات متنوعة	٦	٦	٦	٤
الجملة	٢,١٢٨	٣,٢٤٤[٢]	٢,٠٧٣	٣,٠٧٥

(١) في الأصل بملايين القروش.
(٢) كذا في الأصل وتُقرأ ٣,٢٤٤.
غ. م. = غير متوافر.

المصدر: نقلاً عن: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale, «Dispatch to Minister of Foreign Affairs, 29 October 1889,» (Damas), vol. 6, 1878 - 1889.

١٣ ـ موازنة دمشق، عام ١٨٩٥/١٨٩٦[١٦٥]

يشرفني أن أنقل إليكم موازنة ولاية دمشق للعام ١٨٩٥/١٨٩٦، وسوف نلاحظ أنه من بين بنود المصروفات، اختفى بند «الفائدة»، بينما انقسم بند «المصروفات المحلية، مرتبات» إلى قسمين. وكما بينت في مراسلتي رقم ٢٢ بتاريخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٨٩٣، ازدادت المصروفات المخصصة للمرتبات منذ ذلك التاريخ بنحو ثلاثة آلاف جنيه، إذ تحملت خزانة دمشق أساساً مصروفات سنجق معان، على الرغم من أن إدارة السنجق استطاعت أن تجبي مبلغاً من الضرائب التي تغطي جزئياً مصروفاتها.

ويتضح من البيان المرفق وجود عجز قدره ٦٠ ألف جنيه، ولكنني علمت أن العجز

(١٦٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Eyres to Currie, February 1896,» (FO 195 / 1940).

الفعلي يبلغ ١٠٠ ألف جنيه، لأن الإيرادات مبالغ فيها، وبعض بنود المصروفات تبدو ناقصة. والولايـة مدينة للبنك العثماني في الوقـت الحالي بمبلغ ٢٩ ألف جنيه، ولم تدفع الأقساط المستحقة خـلال الشهور الخمسة الأخيرة. ومرتبـات كل الموظفين تقريباً متأخرة لمـدة أربعة شهـور، كما أن هنـاك ١٥ ألف جنيه مستحقة للمقاولين الذين يمدون القوات العسكرية بالمؤن. أضف إلى ذلك أن المسجد تحت بند «الحربية» لم يدفع بالكامل، رغم الجهود الكبيرة التي بذلت منذ بداية تشرين الأول/أكتوبـر ونتج عنها تسليم ٥٠ ألف جنيه للخزانة العسكرية.

والدفتردار مشغول الآن بتكوين احتياطي للحج، وهو العبء الذي تنوء بثقله موازنة هذه الولاية.

ولا تظهر في الموازنة النفقات المتعلقة بخزانة الجيش من مصروفات حوران.

ويتضح مما ذكرناه أعلاه أن الوضع المالي ميؤوس منه، ومنذ بضعة أيـام فقط أبرق الوالي إلى الباب العالي أنه يحتاج فوراً إلى ١٤٠ ألف جنيه، ولكن سعادته لم يتلقَّ إجـابة شافية.

وقد استقـال الدفتردار ثـلاث مرات، وبعد لأي قُبلت استقالته، ووصل خلفه إلى دمشق.

جدول رقم (٧ - ٩)
إيـرادات ومصروفات الولاية

إيـرادات الولاية	ليرة تركية	مـلاحظات
الضريبة العقارية (ويركو)	٩٧,٣٠٠	
الرسوم	١٠,٠٠٠	
العملية العسكرية	١٢,٧٠٠	
الأغنام	٤٩,١٠٠	
العشور	١٠٤,٥٠٠	
المناجم والغابات	٩٠٠	
الطابور ونقل الحيازة	٦,٣٧٠	
إيـرادات أملاك الميري	٩٠٠	
إيرادات المحاكم	٣,٧٠٠	
متفرقات	٦,٣٧٠	
الجملة	٢٩١,٨٤٠	
مصروفات الولاية	ليرة تركية	
العدلية (المحاكم)	١١,٧٠٠	

(يتبع)

تابع جدول رقم (٧ - ٩)

إيرادات الولاية	ليرة تركية	ملاحظات
مصاريف محلية، مرتبات	٣٦,٤٠٠	
المرتبات الخاصة، (معاشات)	٩,١٠٠	«الفائدة» اختفت
الخدمات المدنية	٣,٧٠٠	لأن بعضها سدِّد
الحربية	١٦٣,٦٤٠	
الضبطية	٤٠,٩٠٠	
الشرطة	٣,٦٤٠	
خدمات	٩٠٠	
حوالات	٨٢,٠٠٠	
الجملة	٣٥١,٩٨٠	

١٤ ـ موازنة حلب، عام ١٩٠٢[١٦٦]

يدفعني نشر تقويم رسمي مؤخراً يتضمن معلومات عن موازنة هذه الولاية إلى أن أقدم إليكم بعض الملاحظات على الوضع المالي. والفحص الوجيز لهذه المعلومات يبين أنها غير جديرة تماماً بالثقة، وأنها تشابه كثيراً تلك التي طبعت في السنوات السابقة وتبعث على الشك في أن أرقامها غيرمحتملة الصحة إذا لم تكن خيالية تماماً. ولذلك بحثت عن الأرقام التي يمكن الاعتماد عليها من مصادر أخرى، من موظفي البنك العثماني وأولها الدين العام وغيرهم. وترتب على ذلك أن وجدت اتفاقاً في الرأي أنها تتدهور تدهوراً منتظماً ـ رغم أنني في حيرة بين أي أرقام الإيرادات أختار ـ لأن الولاية تعرض مواردها للنزع من جراء المطالب غير المتزنة لوزارة المالية التي لم تترك شيئاً لتغطية المتطلبات المحلية الضرورية. وفي الحقب السابقة، كانت حلب من بين الولايات القليلة التي تحقق فائضاً، وكان يُسمح لها باستخدامه في تحسين الأوضاع المحلية. ولكن منذ تركها رؤوف باشا، سلمت الولاية ليد النهب الرسمي. فالوالي لا شأن له، وملاّك الأراضي المحليون لصوص متأصلون يحملون لقب باشا وهم يكوّنون مع وكيل الوالي والدفتردار عصابة لنهب الإيرادات، وبخاصة في التهرب من دفع العشر، والدفتردار يقبل الرشاوى علناً، ويسانده وزير المالية الذي يلبي كل طلباته، وأقرب تقدير للإيرادات (إلى الصحة) أقدمه في الجدول (٧ ـ ١٠)، وللمصروفات في الجدول (٧ ـ ١١).

---

(١٦٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Barnham to O'Conor, 10 January 1902,» (FO 195 / 2115).

جدول رقم (٧ ـ ١٠)
تقـدير للإيرادات (بالليرات التركية)

ضرائب العقارات والدخل	١٠٢,٠٠٠
البدلية العسكرية	٢٠,٠٠٠
العشور	١٣٥,٠٠٠
ضريبة الأغنام	١٠٢,٠٠٠
متفرقات	٤٣,٠٠٠
المجموع	٤٠٢,٠٠٠

جدول رقم (٧ ـ ١١)
تقـدير للمصروفات (بالليرات التركية)

الخدمة المدنية	٧٥,٠٠٠
الخدمة العسكرية	١٣٦,٠٠٠
الضبطية الشرطية	٢٠,٠٠٠
تعويضات الحرب الروسية	٦٠,٠٠٠
معاشات المنفيين	١٥,٠٠٠
حـوالات	٢٠,٠٠٠
مدفوعات لوزارة المالية	٤٠,٠٠٠
متفرقات	٣٦,٠٠٠
المجموع	٤٠٢,٠٠٠

وقد ذكرت هنا البنود التي وردت في الموازنة الرسمية المطبوعة، ولا تتضمن إيرادات البريد والبرق والجمارك وضريبة الدفعة المخصصة لإعاشة اللاجئين. وعـلى كل، لا تمثل الأرقام التي أوردتها شيئاً مثل المتوسط السنوي بـأي حـال من الأحوال. فمثلاً ضريبة الأغنام تـراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ ألفاً والزيـادة في الرقم الوارد في الجدول (٧ ـ ١٠) تـرجع إلى تحصيل المتأخرات، وهـذه الضريبة مخصصة اسماً لسداد تعويضات الحرب الروسية التي طُلب من ولايـة حلب أن تدفع منها ٤٠ ألف ليرة سنوياً، رغـم أنها دفعت كما يبدو مقـدار النصف في العام الماضي.

وتُرك أمر جبـاية البدلية العسكرية إلى رئيـس ومجلس كل مـلة أو طائفة دينية. فتقوم الـولاية بإخطار البطريـرك بمقدار البدلية المخصصة على طائفته، وأن عملية جبايتها أو تحمّل القادرين على السداد الجانب الأكبر منها، موضع شكوى دائمة، وكثيراً ما طلب من القناصل أن يتدخلوا في هذا الأمر.

وعود إلى المصروفات، أود أن أشير أن بند الخدمة العسكرية يتضمن

٣٦ ألف ليـرة تركية دفعت للمقاول نظير جراية نحـو ٧٥٠٠ جندي، و ٧٠ ألف ليرة دفعت كرواتب للعسكريين والمبلغ الذي دُفع للجنود ربما لا يتجاوز ٢٨٠٠ ليرة - بواقع مجيدية للجندي الواحد مرتين سنوياً.

والمبلغ الكبير الذي يبلغ ١٥ ألف ليرة يدفع كمعاشات للعديد من الباشاوات الذين يعيشون هنا في المنفى. ويتبادر إلى الذهن أن هنـاك عدداً كبيراً منهم، يعيشون في المدن الداخلية الأخرى. والحوالات تدفع أساساً لحساب البحرية. ومبلغ الأربعين ألف ليرة الكبير أرسل إلى استـانبول تلبية للطلبات المتكررة من جـانب وزارة المالية وربمـا ابتلعته نفقات القصر السلطاني، وهنا نستطيع أن نقدّر قيمة مـا أرسلت الولايات الأخرى، وحـجم المبالغ الكبيرة التي تـم تبديدها.

وخصِّص مبلغ ٢٠ ألف ليرة لإعاشة اللاجئين الأتراك، رغم أنه من المحتمل ألا يكون قد أنفق عليهم أكثر من نصف هذا المبلغ، وقد بنيت لهم قـرى نظيفة وحسنة في سهل اسكندرونة وفي المناطق المجاورة لأنطاكية والسويداء.

وقد أشرت في مستهل هذه الرسالة إلى الرأي السائد الذي يـذهب إلى أن مـالية الولاية سيئة الآن. وأود أن ألفت الإنتباه بخاصة إلى المظالم السائدة في مجـال إدارة العشور. وأوصي بإصرار بانتزاع هذا الفرع من فروع الإيرادات من أيدي السلطات المحلية، وأن تختص به إدارة الدين العام، التي فهمت أنها قـد قامت بهذا العمل بنجاح في ولايات أخرى.

ثالثاً: العراق

١ - الايرادات والعشور

جدول رقم (٧ - ١٢)

ايرادات وعشور الولايات العراقية في الأعوام ١٨٣٩ - ١٩١١
(بملايين القروش)

السنة	بغداد	البصرة	الموصل
١٨٢٨	١٢[١]		
١٨٣٩ - ١٨٤١ (متوسط)	٢٢,٥ - ٢٥		
١٨٤٣ - ١٨٤٤	٢٠,١	٠,٤	
١٨٤٥	٢٣,٣	٠,٣	١١,٣
			(١,٧)[٢]
١٨٤٩	٣٥		
١٨٦٢			(٣,١)

(يتبع)

تابع جدول رقم (٧ - ١٢)

السنة	بغداد	البصرة	الموصل
١٨٦٣			(٣,٨)
١٨٨٩		١٩,٣	١٦,٢[٣]
		(١٣,٦)	(٤,٣)
١٨٩٠ - ١٨٩١	٢٤,٦		٢٢,٥
	(١٣,٧)		(٦,٨)
١٨٩٢/١٨٩٣[٤]	٢٤,١	٢١,٥	٢٣,٠
	(١٣,٠)	(١٣,٨)	(٨,٥)
١٨٩٣/١٨٩٤[٤]	٢٢,٢	٢٧,٤	١٩,٣
	(١١,٤)	(٦٣,٢)	(٤,٨)
١٨٩٤/١٨٩٥[٤]	٢٣	١٨	١٧,٤
			(٤,٥)
١٨٩٥/١٨٩٦[٤]	٢٣,٣	٢٢,١	
	(١١,٣)	(٩,٢)	
١٨٩٧/١٨٩٨[٤]	٢٧,٢	٢٨,٧	
	(١٧,٢)	(١٤,٠)	
١٨٩٨/١٨٩٩[٤]	٢٥,٣		
١٨٩٩/١٩٠٠	٢٥,٤		
١٩٠١/١٩٠٢[٤]	٢٤,٨		
١٩٠٢/١٩٠٣[٤]	٢١,٣		
١٩٠٣/١٩٠٤	٢٥,٧		
١٩٠٤/١٩٠٥[٤]	٢٢,٠		
١٩٠٥/١٩٠٦	٢٣,١[٤]	١٧,٥	
١٩٠٧/١٩٠٨	٢٤,١		
	(١٤,٣)		
١٩٠٩/١٩١٠	(١٨,٣)[٥]	(١٤,٨)[٥]	(١١,٩)[٥]
١٩١١/١٩١٢[٦]	(٢١,١)[٦]	(١٩,٤)[٦]	(١٤,١)[٦]

(١) بعد حسم النفقات. أنظر أيضاً: الفصل الثاني، القسم رابعاً، النص ٨ من هذا الكتاب.

(٢) العشر هو الرقم بين القوسين.

(٣) التاريخ غير مؤكد.

(٤) الاسترليني مقدر بـ ١١٠ قرشاً.

(٥) تقديري: وفقاً لإلدم كان العشر يعادل ½ قيمة المحصول.

(٦) كان إجمالي ايرادات الولايات الثلاث في السنة المالية ١٩١١/١٩١٢ يعادل ١,٦٥٣,٠٠٠ جنيه استرليني، أو ١٨١,٨ مليون قرش (باعتبار الجنيه = ١١٠ قرشاً)، وبلغت العشور ٥٢٧,٠٠٠ جنيه أو ٥٨ مليون قرش. التوزيع بين الولايات مذكور في:

Charles Issawi, ed., *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966), p. 186.

ملاحظة عامة: ايرادات بغداد منذ عام ١٨٩٠ لا تتضمن العوائد الجمركية التي كان متوسطها يزيد قليلاً على ١٠٠,٠٠٠ جنيه استرليني أو ١١ مليون قرش سنوياً.

٢ ـ الايرادات والأحوال الاقتصادية في الموصل، عام ١٨٤٥[١٦٧]

يشرفني أن أنقل هنا إلى سعادتكم قائمة ايرادات هذه الولاية، ويصعب الحصول على مثل هذه الاحصاءات، والمعلومات الحالية هي أفضل ما يمكن الحصول عليه ولكنها تقديرية، ولعلها أقل تحليلاً من المعدلات الفعلية.

وهذه الوثيقة ليست كاملة على نحو ما كنت أتمنى، لأنه إلى جانب البنود المحددة، هناك الكثير من الموارد الصغيرة مثل «يول تذكرة» (تذاكر الطرق) التي يحصل منها الباشاوات على دخل نسبي كبير، ولكنني لم أتبين المبلغ التقديري لها.

وتحت بند «الجمارك» استخدمت مصطلحي الواردات والصادرات، وهي تنسحب بالذات على دخول وخروج المنتجات الصناعية لهذه الولاية إلى المدن ومنها. والبضائع الأجنبية وبضائع الولايات الأخرى تحمل في الغالب تذاكر تعفيها بدرجات متفاوتة من العوائد الجمركية الأخرى، والصادرات إلى أوروبا تدفع عنها عوائد حسب اتفاقات التعرفة. والبضائع المصنوعة في المدن تدفع العوائد عند خروجها منها، وعوائد الواردات والصادرات معاً تبلغ ما بين ١٣ ـ ١٨ بالمائة بحسب طريقة الاحتساب سواء كانت نسبة من قيمتها أو مبلغاً محدداً.

وكل سلعة، ما عدا الغلال والملح، حتى لو كانت خاصة بمقاطعة (التزام جباية الضريبة) تدفع اضافة لذلك عوائد الدخول والخروج، وحتى القمح يدفع عند خروجه من الولاية ضريبة اضافية تحدَّد وفق إرادة الباشا.

ويستطيع الباشا أن يضع مقاطعة (التزام) لأي سلعة أو حرفة، وفي الحالة الأخيرة إذا امتنعت الطوائف عن العمل أجبرها على ذلك، وعلى أن تدفع له المبلغ المطلوب، مثلما حدث بالنسبة إلى صنّاعي وطبّاعي القرمز.

وهناك قدر قليل من الشك في أن «مقاطعة» الصباغة والطباعة تحد من استهلاك المنسوجات البريطانية، فمثلاً الأسعار المتزايدة للنيلة التي يستخدمها الصباغون، والشيت والتنجيب اللذين يستخدمها الطباعون خلال عملية إعداد القماش ليناسب استخدام الناس، يجعل هذه المنسوجات بعيدة عن متناول عدد كبير من الطبقات الفقيرة، فإذا كانت المقاطعة تضر بمصالحنا، فهي تفعل الشيء نفسه بالأهالي، لأن الحرفة تتلاشى تدريجياً، وما يحدث الآن من استيراد منسوجاتنا القطنية المطبوعة يُجلب بتكاليف أقلّ سوف يؤدي إلى إيقاف هذه الصناعة التي كانت من أكثر صناعات الموصل رواجاً، كما سيوجه ضربة لزراع القطن وغازليه.

ومن بين الرسوم التي لم تذكر في البنود الضرائب على احمال الجمال عند مغادرتها المدينة، وقد حذفت لأنها ضريبة ابتزازية تختلف قيمتها من عام إلى آخر، ويعتمد مقدارها

---

(١٦٧) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Rassam to Canning, 27 April 1845,» (FO 195 / 228).

على الكميات المتغيرة للبضائع المصدرة. وهذا العام يدفع الجمالة على الحمل الواحد الرسوم التالية: «قلبة جمل» ٢٠ قرشاً، «بدج» ٥ قروش، «كرون قياية» قرشين، «شيخية» ١٠ قروش، «بوابة» قرشين، «مبشر» قرشين، فتكون جملة ما يدفع للحمل الواحد ٤١ قرشاً، التي يجب أن يتحملها التاجر المصدِّر للبضاعة، وعلى فرض أن الحمل المكون من ٢٠ موندا من الصوف أو العفصة الذي يساوي ٣٥٠ قرشا للأولى و٥٠٠ قرش للثانية، فإن هذه الإضافة إلى قيمة النـولون إلى الساحل وقدرها ١٧٥ قرشاً تصل إلى $\frac{3}{4}$١١ بالمائة للأولى و $\frac{1}{4}$٨ بالمائة للأخرى. والعوائد الجمركية وحدها التي تحددت بـ ٩ بالمائة و ٣ بالمائة ثقيلة فعلاً، وتحول غالباً دون تصدير هذه السلع إلى أوروبا.

وإضافة إلى الضريبة على عدد الأغنام عند عبورها دجلة في طريقها إلى مراعي الجبال صيفاً، وعند عودتها في الخريف، يقدم كل قطيع مهما كان صغيراً أو كبيراً إلى «العشائر أنماسي» الموظف الذي يعينه الباشا لجباية الضريبة، رأساً واحداً من الغنم وقدراً من السمن حسب الطلب، وبعض الهدايا. ولا شك أن المنصب يدر على شاغله ربحاً وفيراً.

و «مقاطعات» الصباغة الزرقاء، والأطـواف، ورسوم عبور الجسور، حقوق شخصية تُمنح بموجب مراسيم يصدرها بعض السلاطين. وكان محمد باشا، أول من حصل عليها، يدفع لأصحابها ٦٠٠٠ قرش عن كل منها، ولكنهم لم يعودوا يحصلون على شيء البتة.

و«سآليانه» المدينة تفرض فقط على الأصناف (الطوائف)، ولذلك تعفى منها الطبقات الغنية غير المشتغلة بالحرف، ويتحمل العبء كله العمال من السكان الذين سحقتهـم بالفعل الضرائب الثقيلة المفروضة عليهم.

وتخضع الأراضي لخمس درجات للديانة تسمى: ملك، ملكانه، وقف، تيمار، محلوله. والملك هو حق حيازة الأرض حقاً مطلقاً دون أن يكون لحائزها حق البيع، وأصحابها لا يدفعون شيئاً للحكومة. والأراضي التي تقام عليها المنازل والبساتين قد تصبح «ملكاً» ما عدا ثلاث قرى بحقولها، منحت من مكة في العصور القديمة، والأراضي التي تزرع غلالاً ليست ملكاً.

والمالكانه، حباشة لمدى الحياة مقابل إيجار، ولكن حائزها يستطيع أثناء حياته أن يهبها إلى آخر، وبهذه الطريقة تنتقل من الأب إلى الإبن ـ وإذا مات حائزها قبل أن ينقلها إلى غيره آلت إلى السلطان ـ غير أنه لما كان لكل مالكانه ثمن محدد، فإن أقرب الأشخاص إلى الحائز المتوفى يستطيع إذا دفع الثمن أن يحصل عليها وله أفضلية على الأخرى.

والوقف ـ يسواء كان ملكاً مطلقاً لمسجد أو بيد أفراد مقابل ايجار اسمي ـ لا يعطي الحكومة شيئاً. والنوع الأول لا يمكن التصرف فيه، أما النوع الآخر فيمكن أن يباع على أن يُستبدل به عقار آخر ـ مهما كانت قيمته منخفضة ـ مقابل الايجار نفسه.

والمحلوله، أرض لا حائز لها، ومن حق كل من وجدها بوراً أن يقيم فيها، مقابل تقديم

عشر محصولها إلى الحكومة، ولا ينتزعها منه أحد ما دام مستمراً في فلاحتها.

والفلاحون في هذه الأنواع المختلفة من الأراضي يدفعون للملاك من ١٠ إلى ١٣ بالمائة من المحصول حسب العرف القديم السائد في القرى المختلفة. وفي الأراضي الحكومية يحصل الباشا على نصف المحصول، وهذا النصف يقدر نقداً تقديراً جزافياً. والفلاح مرتبط بالأرض، ولا يستطيع أن يترك قريته، ولكن يستطيع المالك أن يطرده إذا رغب في زراعة الأرض بنفسه، أو إذا قصّر الفلاح في زراعتها، ولا يمكن أن يترك الفلاح إلا الأرض المحلولة وفق هواه، وهو ما يحدث من حين إلى آخر عندما تتزايد ضغوط الباشا.

والفلاحون ملزمون بتقديم أي كمية من «الزهرة» أو المحصول يطلبها الباشا من شاء. ومن ثم تعتمد الكمية على اعتدال الوزير الحاكم أو جشعه. وهذا وحده كفيل بالحيلولة دون التحسن ويقدم دليلاً كافياً على بقاء مساحات كبيرة من الأرض صحراء جرداء، ولسوء الحظ يقوم هذا المبدأ على أحكام القرآن... إلخ، المتعلقة بالأرض، وسوف يكون من الصعب تغييره، طالما بقيت إرادة المرء ألا ينتج أكثر مما تقتضيه حاجته[١٦٨].

والمعلومات المرفقة لا تقوم دليلاً على ما يدفعه الناس فعلاً، لأنه اضافة إلى ما يذهب إلى الباشا، هناك العوائد الثقيلة التي تعرف باسم «حذوة» التي يحصل عليها الجباة وصغار موظفي الإدارة المنتشرين في البلاد والذين يحصلون على عوائد لحسابهم.

وقد حاولت أن أحصل على تعداد سكان الولاية كلها، ولكنني نجحت فقط في الحصول على عدد سكان لواء الموصل حسب القائمة المرفقة.

وقبل وصول محمد باشا أول والٍ تركي، كانت الموصل مقراً لتجارة نشطة ويسكنها عدد كبير من التجار، الذين هجروها الواحد تلو الآخر، وأقاموا تجارتهم في بغداد، وحلب، وديار بكر. والآن أصبحت معظم الخانات، خرائب، وتوجد شوارع كاملة من الحوانيت المبنية بالحجارة لا تجد مستأجراً، ويمكن أن يرى في كل مكان بيتاً منها، وفيما سبق كانت المدينة تضيق بسكانها، وبنيت أحياء جديدة خارج أسوارها، والآن انكمشت داخل أسوارها، وزرع الشعير لإطعام الخيول في الأماكن التي كانت تقوم عليها من قبل بيوت عامرة، وهذا الشر المتزايد ناتج عن سوء الحكم التركي، لأن ليس ثمة ما يدعو بلداً خصباً ينتج سلعاً تصلح للتصدير تغطي ما يستورد من أوروبا، من أن يصبح متمتعاً بالرخاء وحتى مع التسليم بأن المصنوعات الأوروبية قد أضرت بالنساجين المحليين، فإن الضرر كان من الممكن أن يصبح محدوداً، ولا يدفعهم إلى تحويل جهودهم إلى قنوات أخرى. وحدث للقرى ما حدث للمدينة، البؤس نفسه، والخراب نفسه نجدهما في كل مكان، ولا بد أن يستمر هذا التدهور حتى يتحقق الأمان للحرفي والفلاح، وحتى يوضع نظام ضريبي معتدل تتوزع أعباؤه بطريقة عادلة على جميع الطبقات...

---

(١٦٨) هذا إفتئات من صاحب التقرير على الإسلام ـ بقصد أو بغير قصد ـ فأحكام القرآن تحض على عكس ذلك تماماً. (المعرّب)

أ ـ المبالغ التقديرية لايرادات باشا الموصل

(١) العوائد

(يأخذها الباشا مباشرة) مثل:

الجمرك، متوسط ١٠ بالمائة على الواردات و٣ بالمائة على الصادرات والكثير من السلع عليها عوائد محددة تعادل ١٨ بالمائة على نحو ما سنرى فيما بعد؛	٧٠٠,٠٠٠	قرش
عدد أغنام، مرتين سنوياً بواقع ١ ١/٤ قرش للمرة أي قرشين ونصف القرش للرأس من قيمة ٢١ قرشاً = ١٢ بالمائة.	٤٠٠,٠٠٠	
السواقي، يديرها حصان وترفع الماء إلى مستوى الحدائق، بواقع ٢٥٠ قرشاً لكل ساقية (تعطى التزاماً بالمزاد)	٢٥,٠٠٠	
الدمغة، مدينة الموصل ٥ بالمائة على الصادرات، وعوائد محددة على بعض السلع تصل إلى ١٠ بالمائة وكذلك ٥ بالمائة على مبيعات المزادات	١٣٠,٠٠٠	
قرى الموصل (١٢ ألفاً)، ٥ بالمائة على الشيت المحلي	١٤٢,٠٠٠	
القمح، قرشان ونصف القرش على حمل الجمل عند الدخول، ٤ قروش للحمل عند البيع ـ أي ٦ ١/٢ قروش من قيمة ٥٠ قرشاً = ١٣ بالمائة	١٠٠,٠٠٠	
التبغ، اضافة إلى القرشين والنصف قرش للبتمان بسعر ١٤ قرشاً = ١٨ بالمائة تدفع كجمارك، يؤخذ ١ ١/٤ = ٩ بالمائة	٢٠,٠٠٠	قرش
جلود الغنم، ٤ بارات على الواحد تساوى ٤ قروش = ٢ ١/٢ بالمائة	٨,٠٠٠	
الصوف، ٤ بارات لكل جزء تساوي قرشين ونصفاً = ٤ ١/٢ بالمائة.	٦٠,٠٠٠	
المعادن الثمينة، ٢ ١/٢ بالمائة على مبيعات المشغولات	١٨,٠٠٠	
النحاس، ٢ ١/٢ بالمائة على مبيعات المشغولات.	١٨,٠٠٠	
بيع الماشية، ٢ ١/٢ بالمائة من كل من البائع والمشتري = ٥ بالمائة	٣٠,٠٠٠	

المزاد، إضافة إلى ٥ بالمائة دمغة، تدفع ٢½
بالمائة على المبيعات ١٤,٠٠٠

غزل القطن، المغزول في االمدينة ¾ القرش للاقة من ١٠ قروش ـ ١٥ قرشاً المتوسط ٦½ بالمائة. ٢٠,٠٠٠

البساتين، ٢٠٠ قرش للأرض التي تحتاج إلى عمل خمسة أفراد ٤٠,٠٠٠

قنوات الري، التي تقطع من النهر لري القطن والذرة الصفراء والحدائق وغيرها وتخضع للمساومة مع الملتزم ١٥,٠٠٠

السلخانة، على الغنم قرش، البقر ٧½ قروش، الجمال ١٥ قرشاً، الجاموس ٤٠ قرشاً للرأس ما بين ١ ـ ٥ بالمائة ٨٥,٠٠٠

صنعل الشيت، ٥ بالمائة ١,٠٠٠

رسوم عبور الجسور، قرش واحد على كل حمل دخولاً أو خروجاً، قرشان على الخشب بقيمة ٣٠ قرشاً = ٧ بالمائة، و¼ قرش على الحطب بقيمة ٤ قروش = ١½ بالمائة ٤٥,٠٠٠

جملة العوائد ١,٧٤١,٠٠٠

(٢) مخصصات الباشا

قرش

محرمية، في بداية العام الهجري، تتحملها الرعية وبعض الأصناف (طوائف) الإسلامية ٦٥,٠٠٠

ده يك، ١٠ بالمائة على الدعاوى القضائية

جرم، أو الغرامات

خلعة، أو لباس تقلد المنصب، تعطى للمتولي بواقع ٥٠٠ قرش من قيمة ٣٠ قرشاً = ١٥٥٠ بالمائة ٨٥٠,٠٠٠

تأديب العرب، بيع الغنائم المنهوبة من القبائل ٨٠٠,٠٠٠

اجمالي المخصصات ١,٧١٥,٠٠٠

(٣) مساهمات

ساليانة، ١,١٢٠,٠٠٠ قرش

خراج، مقرر على ألوية الموصل، وماردين، والجزيرة، والجبال وأراضي اربيل وكركوك في بغداد،

ويحصل الباب العالي على الثلث فقط، وأضاف الباشا الثلثين الآخرين، وهو ينقسم ثلاث درجات: ٦٢½ قرشاً، ٣٢½ قرشاً، ١٨ قرشاً	٢٨٠,٠٠٠
الجملة	١,٤٠٠,٠٠٠

(٤) العشور على المحاصيل

الغلال، ٢٥,٠٠٠ طغار - ٥٠ قرشاً للواحد	١,٢٥٠,٠٠٠	قرش
القطن، ٢٥,٠٠٠ بتمان - ٨ قروش للواحد	٢٠٠,٠٠٠	
الارزّ، ١٠,٠٠٠ بتمان - ٨ قروش للواحد	٨٠,٠٠٠	
السمسم، ٤,٥٠٠ بتمان - ١٠ قروش للواحد	٤٥,٠٠٠	
الزبيب، ٢٠,٠٠٠ بتمان - ٤ قروش للواحد	٨٠,٠٠٠	
التبغ، ٢,٠٠٠ بتمان - ١٥ قروش للواحد	٣٠,٠٠٠	
الجملة	١,٦٨٥,٠٠٠	

(٥) الاحتكارات

صباغة النيلة

مدينة الموصل	١٠٥,٠٠٠
قرى الموصل	٨٥,٠٠٠
منطقة تفكر	٧,٠٠٠
منطقة دهوك	٢,٠٠٠
	١٩٩,٠٠٠ قرش

يشتري المحتكر أقة النيلة بسعر ١٠٠ قرش ويصبغ بها بسعر ٥٠٠ قرش، الفرق ٥٠٠ بالمائة، ولكنه لا يكتب كثيراً

طباعة الشيت والصباغة القرمزية	٣٠,٠٠٠	
بما فيها السبانة، يدفع الشيت أولاً ٥ بالمائة، وإذا صبغ باللون الأزرق فقد الطبّاع ١٠٠ بالمائة على النيلة يحصلها الصبّاغ، ثم يدفع ٥ بالمائة عندئذ، و١٠ بالمائة عوائد استيراد، ٣ بالمائة تصدير		
القبانة، الوزن	١٢,٠٠٠	قرش
بارة واحدة للتيمان، نحو ١٨ بارة لحمل البغل و٢٢ بارة لحمل الجمل.		

معاصر زيت السمسم	٤٤,٠٠٠	
ست في مدينة الموصل، وثلاثة في القرى، ويؤدي هذا الاحتكار إلى زيادة كلفة الزيت من ٢٥ إلى ٣٦,٣٠ قرشاً للتيمان، أي بمتوسط ٣٠ بالمائة.		
حجر الرحى	٢,٠٠٠	
الأطواف	٦٠,٠٠٠	
نولون النقل النهري يحصّل بواقع ٩٠ قرشاً للقنطار وعلى البضائع المنخفضة القيمة كالفواكه ٦٠ قرشاً. فإذا كانت صناعة الطوف خارج الاحتكار (حرة) يحصل ٢٤ قرشاً للقنطار بفارق ٣٦٠ بالمائة و٢٤٠ بالمائة.		
عبور النهر		
في الموصل حيث التيار يشتد على جسر القوارب	١٣,٠٠٠	
في وانه على مسيرة ٨ ساعات صعوداً في النهر	٢٤,٠٠٠	
في التراب	١٢,٠٠٠	
	٤٩,٠٠٠	
الملح	٣٥,٠٠٠	
يشتري المحتكر الاقة بـ ٥ بارات ويبيعها بالتجزئة بسعر يراوح بين ٢٠ و٣٠ بارة، فيزيد الكلفة بنسبة ٤٠٠ - ٦٠٠ بالمائة		
شموع الشحم الحيواني		
القيمة الحقيقية للتيمان ١٨ قرشاً يباع بسعر ٢٧ قرشاً ٥٠ بالمائة	١٠,٠٠٠	
اجمالي الاحتكارات	٤٣٢,٠٠٠	قرش

ملخص

العوائد	١,٧٤١,٠٠٠	قرش
مخصصات الباشا	١,٧١٥,٠٠٠	
السليانة والخراج	١,٤٠٠,٠٠٠	
عشور المحاصيل	١,٦٨٥,٠٠٠	
الاحتكارات	٤٣٢,٠٠٠	
لواء الموصل	٦,٩٧٣,٠٠٠	

ولاية الموصل

الموصل	٦,٩٧٣,٠٠٠ قرش
ماردين	١,٤٥٠,٠٠٠
الجزيرة	٨٦٠,٠٠٠
بادنان	٧٥٠,٠٠٠
زاخو	٣٠٠,٠٠٠
تلعفر	٣٠٠,٠٠٠
العمادية والداودية	٣٠٠,٠٠٠
عفرة	٢٧٥,٠٠٠
سنجار	١٠٠,٠٠٠
جملة ايرادات الباشا	١١,٣٠٨,٠٠٠

جدول رقم (٧ - ١٣)
سكان لواء الموصل

مدينة الموصل	محلة	منازل	الذكور البالغون
المسلمون	٣١	٥,١٤٣	١١,٢٤٥
المسيحيون	١٤	٩٢٤	٢,٥٦٦
اليهود	١	١٧٢	٥٧٧
الجملة	٤٦	٦,٢٣٩	١٤,٣٨٨
قرى الموصل	قرى	منازل	الذكور البالغون
المسلمون	٢٩٨	٥,١٠٢	٨,٤٨٦
الرعية	١٧	١,٤٥٤	٣,٨٢١
الجملة	٣١٥	٦,٥٥٦	١٢,٣٠٧

٣ ـ محاولة السيطرة على أسعار الغلال في بغداد، عام ١٨٤٨ (١٦٩)

لما كان الحصاد هذا العام يبشر بالوفرة، وأصبح وقت الحصاد قريباً، فمن المفترض أن تنخفض الأسعار في سوق الغلال يوماً بعد يوم ـ ولكن ذلك لا يحدث ـ ففي الأيام القليلة الماضية ارتفع سعر الغلال كثيراً، ويرجع ذلك، على ما يبدو، إلى الرأسماليين الذين نجحوا في احتكار السوق العام الماضي، ويقومون مرة أخرى بشراء كل الغلال المتاحة.

(١٦٩) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office (FO 195 / 318).

ونتج عن ذلك أن تقدم سكـان المدينة بالتماسات تشرح سوء أحوالهم، وقـد قمت برفع الأمر إلى المجلس، وتلقيت نصحاً باتخاذ الإجراءات التي تحـول دون وقوع السوق في أيدي الاحتكاريين، وتحقق إتاحة الغلال يومياً لسـد حـاجة سكان الولاية والإجراءات التي رأيت أنها تناسب لتحقيق هـذه الغاية والتي طلبت تبعاً لذلك تنفيذها هي كالتالي:

أولاً: يؤخذ القمح الوارد إلى بغداد مباشرة إلى سـوق الغلال ويتم بيعه هناك، ويحظر البيع في أي مكان آخر.

ثانياً: تعمل السلطات في جميع الأقاليم على الاهتمام بصفة خاصة بألا تتم عمليات الشراء مـن جـانب الفرد الواحد لما يزيد على ٥ طغار.

ثالثاً: إذا لم يحترم هذا النظام، سوف يجبر من يشترون، بعد صدور هذا الإخطار على أن يبيعوا ما بحوزتهم من الغلال بـأقل سعر ممكن.

وحتى تلقى هذه الإجراءات التي تتخذها ولاية بغداد لرفع المعاناة عن الناس الاحترام الواجب، يشرفني أن أخطركم بذلك، راجياً أن تبلّغ هذه الأوامر إلى التجـار البريطانيين في المدينة وغيرهم من الأشخاص الذين يتمتعون بحمايتكم[١٧٠]...

تعليق على المرسوم السابق

... سوف ترون سعادتكم أن نجيب باشا يريـد تنفيذ ما رآه سكان بغداد، الذين احتجوا على أسعار المجاعة التي سادت أخيراً سوق الغلال، بضبط الواردات من الغلال إلى المدينة ما عـدا الكميّات الصغيرة، وبشروط جبريـة للبيع وترون أن سعادته يـريد أن يؤثر على المضاربات الحالية لتجار الغلال، ويوقن تماماً أن الإجراءات الموجهة ضد الاحتكار سوف تعود بالنفع على المجتمع.

والآن، لكي نعطي سعادته فضل حسن النية بإصـدار هذه الأوامر، فإننا سوف نتهمه بالجهل بالمبادىء الأساسية للحكم المدني، بينما لو افترضنا علمه بالنتائج الطبيعية للإجراءات التي يتبعها، سوف يفسر ذلك وحده دافع شخصي قوي للمغامرة براحة - وأكاد أقول - بـأرواح الطبقات الفقيرة في هـذه المدينة الكثيفة السكان.

ولتحديد الضوء الذي يجب أن نـرى به إجراءات سعادته، بذلت جهداً في التحقق من أسباب الندرة الحالية للغلال في بغداد، وأثق تماماً أن سعادتكم سوف تسمحون لي لا بعرض نتائج هذه التحقيقات فحسب، بل بأن أستمد منها الدلالة القانونية لمغزى الأوامر موضوع المناقشة.

فقد كـان محصول العام الماضي محدوداً بعامة في الولايـة كلها بسبب جفاف غير

---

(١٧٠) ترجمة خطاب من سعادة نجيب باشا إلى الميجور راولنسون قنصل صاحب الجلالة في بغداد، مؤرخ في ١٣ جمادي الآخرة ١٢٦٤ هـ (١٦ أيار/ مايو ١٨٤٨ م).

عادي، ولم يتحقق خمس ($\frac{1}{5}$) المحصول المعتاد للغلال إلا بشقّ الأنفس، وارتفع تبعاً لذلك سعر الغلال ارتفاعاً فاحشاً في كل مكان. ولما كانت الحكومة تحصل على جانب كبير من إيراداتها في صورة غلال، فقد توافرت لديها دائماً وسيلة رفع المعاناة عن الناس بفتح الشون الحكومية ـ ولكن ذلك لم يتم في أي وقت من الأوقات ـ بل على العكس تزيد الكميات المخزونة في شون الحكومة في مختلف الأقاليم عن متطلبات القوات العسكرية، بينما حدثت في الوقت نفسه مضاربات كبيرة بين تجار الغلال الرئيسيين في المدينة وموظفي نجيب باشا، حتى يعطى للأطراف التي يرتبط بعضها بالبعض الآخر منذ زمن بعيد، الإحتكار المطلق للسوق، فإن مصالحهم تدعّم أكثر بإصدار أوامر الحظر (التي تماثل تماماً روح الأوامر التي صدرت فعلاً لتحقيق الهدف الإنساني نفسه) الذي سيظل معطلاً لأن التجار الذين يشاركون الوالي قد أسكتوا بالفعل جميع المنافسين. وقد تحققت أرباح طائلة من خلال المضاربة الأولى، كما تحققت مغانم أخرى من وراء سيطرة الشون الأميرية على السوق، إذ وزعت إلى كميات صغيرة على أصحاب الحظوة من التجار، وبينما لم يكفّ نجيب باشا أبداً عن إدانة الاحتكار أصبح الخراب الناتج عن ذلك عاماً، حتى أن قنصل فرنسا العام فكّر في مطالبة الباشا باسم الإنسانية أن يلغي كل هذه الإجراءات، وأعتقد حتى أنه سوف ينقل هذه المظالم إلى السفارة الفرنسية في استانبول. ولما كنت لم أُدعَ إلى التعاون في هذا الاحتجاج، وقد يضر التقليد بوضعي المستقل، لا أعتقد أن من الضروري في هذه المناسبة أن أتخذ موقفاً نشطاً ضد الحكومة، ولكنني وافقت تماماً على الآراء والاجراءات التي اتبعها زميلي الفرنسي، ولما كنت أعتقد أننا نواجه ترتيباً لإجراء وربما في نطاق الاستبداد القديم، أشعر أن من واجبي أن أوجه عناية سعادتكم إلى هذا الموضوع في وقت مبكر.

والندرة في الغلال الواقعة الآن، ترجع ـ في الحقيقة ـ بصفة جزئية إلى تأثير إجراءات نجيب باشا السابقة التي أنقصت كثيراً من عدد تجار الغلال في بغداد، كما ترجع من جانب آخر إلى الإنهاك الحقيقي للبلاد عند نهاية العام، الذي لم يكن العرض خلاله يواكب الطلب، وقبل طرح المحصول الجديد للبيع. ويمكن رفع المعاناة عن الناس بفتح شون الميري التي ما زالت تضم كميات كبيرة من محصول العام الماضي والتي لا تحتاج إليها الحكومة الآن. أو إذا تركت الأمور وشأنها في مواجهة محصول فريد في وفرته، فإن هذه الأزمة لن تكون أكثر من أزمة وقتية. ومجرد إصدار أوامر لعلاجها في مثل هذا إنما يبعث على عدم الثقة، وعندما نقوم بفحص هذه الأوامر فإننا سنجد أن المبررات التي ترتكز عليها تعاكس الحقيقة بشكل سافر، والآثار التي من المفترض حدوثها من وراء تطبيقها غير رشيدة تماماً وتتجه عكس مجرى الأحداث، حتى أن أي شخص عاقل لا يساوره الشك في أن المسألة كلها مجرد خداع وضع لتغطية نيات فاسدة.

وسوف أوضح لسعادتكم الآن ما يعدّ الهدف الحقيقي لتدخل نجيب باشا في حالة السوق. فنظراً للصرامة المفرطة التي عومل بها مستأجرو أراضي الميري للوفاء بالتزاماتهم

من المحصول السابق، تلك الصرامة التي دفعت بقسم كبير من أصحاب رأس المال في بغداد إلى الإفلاس، والتي أعاقت الباقين منهم عن الدخول في المضاربات مرة أخرى وظلت المناطق الزراعية هذا العام بيد الحكومة على نطاق واسع في الغالب. ولما كان المحصول يبشر بالوفرة، فهناك خوف من أن يحدث هبوط ضروري في أسعار الغلال وألا يحقق نصيب الحكومة من المحصول أكثر من ٢٠ ألف كيس بعد أن حقق ٤٠ ألفاً من قبل، وأعتقد أن نجيب باشا، يريد أن يقلل من وقع الخسارة المادية التي يتوقع حدوثها.

وبوضع حدّ ٥ طغار لأي كمية من الغلال يشتريها فرد واحد، وبالحظر الكامل على قيام أي فرد من المشتغلين بتجارة الغلال بتجميع مخزون كبير من القمح، وبالتهديد بالبيع الجبري، فإنني أعتقد أنه يهدف إلى إبعاد التجار القلائل الباقين عن السوق ومن ثم يمسك بيده زمام جميع إمدادات الغلال للمدينة، مع إبقاء الأسعار - في الوقت نفسه - فوق معدلها الطبيعي بعدم السماح بجلب المزيد من القمح إلى المدينة يزيد عن تغطية الاستهلاك الحالي، أو ربما عن طريق إيقاف جميع واردات الغلال بصفة موقتة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الخراب المؤكد ما لم تقم الحكومة المركزية بالغاء إجراءات الحظر التي اتخذها سعادته، ولا أود أن ألح في التعرف على ما تنوون سعادتكم عمله. ومن الأهمية بمكان أن أبيّن الضرر الذي كشفت النقاب عنه. إن من بين المساوىء الضرورية لنجيب باشا حصوله على التزام ولاية بغداد، وهو ترتيب يظن أنه يجعله بمنأى عن المراقبة، وهو في الحقيقة يجعله وكيلاً متحللاً من المسؤولية، ويترك له حرية مناقضة كل الاعتبارات الأخرى لتحقيق غرض واحد، وهو امتلاء خزانته بالمال، متغاضياً عن تحقيق الرفاهية للملايين من رعايا جلالة السلطان الذين يجب أن يشملهم بعنايته، غير عابىء بالصعوبات المالية والتشريعية التي سوف يتركها لخلفه من الولاية.

ملاحظة: منذ كتبت الرسالة أعلاه، تلقيت خطاباً من بعض تجار هذه المدينة يحتجون فيه على قرارات الحظر التي أصدرها نجيب باشا على تجار القمح ببغداد(١٧١)...

٤ - الاحتكارات والضرائب والابتزاز في بغداد، عام ١٨٤٨(١٧٢)

... وحتى الآن، في بعض نواحي بغداد سمح لهم وحدهم أن يبيعوا غلالهم رأسمالي يهودي معين، بينه وبين أحمد بك ابن سعادة الوالي، روابط وثيقة بفرض شراء كل القمح المتاح في البلاد، وإبعاده عن التجار الآخرين.

وإذا أراد تاجر بريطاني أن يعقد صفقة غلال، فإنه يضطر إلى أن يرسل إلى مسافة

(١٧١) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «Rawlinson to Canning, 20 May 1848,» (FO 195 / 318).

(١٧٢) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Rawlinson to Malmesbury, 28 May 1848,» (FO 195 / 318).

تبعد نحو المائة ميل، وما زالت أسعار المجاعة تسيطر على أسعار القمح والشعير في المدينة رغم أن هناك وفرة من الغلال في مختلف الأقاليم، وعلى أقل تقدير، يفترض أن نجيب باشا سوف يحصل على ١٠٠ ألف جنيه استرليني بهذا الحظر الذي يفرضه على تجارة الغلال، ولكن هذا الربح لا يمكن أن يتحقق بالطبع إلا على حساب المستهلكين. . .

وعلى كلٍ، فإن أي عائد يتحقق، مهما كان أصيلاً ومتقناً، لا يعكس سوى فكرة دقيقة عن الضغط الحقيقي الذي تتعرض له الطبقات العاملة والمستهلكون، لأن كل بند من بنود الإيرادات بيد المقاولين الذين يسمح لهم بممارسة شتى صنوف الإبتزاز، حتى باستخدام التعذيب الشخصي، لكي يوفوا بالتزاماتهم نحو الحكومة. وتجارة القمح كانت احتكاراً بيد الحكومة منذ المحصول الأخير، وتبعاً لذلك تضاعف السعر بالنسبة إلى المستهلك بأكثر من الضعف مما كان يجب أن يكون عليه بسبب وفرة المحصول في البلاد. والعوائد المفروضة على غذاء الحيوان والفواكه والخضر تصل إلى ٥٠ بالمائة من القيمة في المتوسط، والتمور التي تعد من ضرورات الحياة بالنسبة إلى العرب لا تكاد تسلم من تلك الضريبة الباهظة. وكل الحرف المحلية التي تلبي الحاجات الضرورية للمجتمع أو تعد ذات أهمية تعطى ضرائبها التزاماً لصاحب أعلى عطاء، ومن بين هذه الاحتكارات نذكر: صناعة الصابون، وصناعة الخمور، وصناعة الجلود، وصباغة وطباعة المنسوجات، وحلج القطن، وتخزين ووزن الأرزّ والغلال، والنقل، والسمسرة. . . إلخ. كما أن رسوم العبور أيضاً عديدة، وقد تصل إلى ٣٠ بالمائة من القيمة بالنسبة إلى الجلود والصوف وجلود الغنم، والعفصة الجوزية. . . إلخ، وذلك قبل أن تصل البضائع إلى أسوار بغداد وتفرض عليها ضريبة أخرى ١٢ بالمائة عند دخولها المدينة. وتضاف باستمرار ضرائب جديدة أيضاً، فرسوم الدمغة لازمة لجميع الأوراق الرسمية، سواء كانت سندات أو إيصالات أو اتفاقات أو حتى التماسات، ورسوم تذاكر المرور تمثل عبئاً ثقيلاً على كاهل الطبقات الفقيرة. وتفرض رسوم باهظة على نقل الملكية وعلى الأموال المكتسبة، وعلى تحرير العقود، مما يعوق الأغنياء عن توظيف أموالهم. ووفقاً للمادة التي جمعتها من مناطق مختلفة، والتي توضح تقديراً لمدى ما حققته سياسة نجيب باشا المالية من نتائج خلال العام الماضي، أجد أن سعادته الذي حصل على التزام ضرائب الولاية مقابل قيمة سنوية مفترضة تبلغ ٦٠ ألف كيس (٣٠٠ ألف جنيه استرليني)، قد جمع بالطرق الظاهرة وحدها ما يزيد على ١٢٠ ألف كيس (٦٠٠ ألف جنيه). وأقل تقدير لأرباحه غير العادية خلال حكمه ـ وأقصد بها تلك التي حققها من احتكار تجارة الغلال، ومن هجماته على العرب، ومن المصادرات أو الغرامات، والهدايا، وفوق ذلك كله الرشاوى المباشرة ـ لا يمكن أن تقلّ عن مليون جنيه استرليني. وعندما تضع سعادتكم في الاعتبار أنه خلال الفترة موضوع حديثنا لم يضف مصدر واحد للإيرادات الشرعية، ولم تكن هناك حيازة للأراضي، ولم يستصلح أي أراضٍ صحراوية، ولم تزد التجارة أو تتحسن الزراعة، أو يكتشف كنز من المعادن أو تُبتكر مصنوعات جديدة، أو يزيد الانتاج ـ ولكن على العكس من ذلك تدهور

كل فرع من فروع الزراعة والتجارة والأعمال والصناعة بالضرورة ـ فإنكم سوف تدركون أن هـذا المبلغ الضخم، لا يعـود تماماً إلى الإمكانات الحالية للولاية، والتي لا يمكن زيادتها دون الحاق قـدر هـائل من المعاناة بالأهالي، ودون استخدام سلطة الحكم اللعينة. . .

٥ ـ العوائد على نقل وتصدير الغلال، عام ١٨٥٧ (١٧٣)

مذكرة عن كلفـة ١٠ طغار من الشعير أرسلت من الحلة إلى سـوق الشيوخ والعوائد المدفوعة عنها:

١٠ طغار شعير بسعر ٢٥ كراناً للطغار	قيمتها
العوائد المدفوعة عنها:	٢٥٠ كراناً
عوائد الحلة	٣٠ كراناً
شيخ السيفين بالحلة	١,٤ كران
رجال عبد الله بـاشا بالكسكوشية	١,٤ كران
عوائد الديوانية	١٧,١٠ كراناً
متحصلات رجال الجمارك	٣,١٠ كرانات
عوائد السماوة	٢٦,١٠ كراناً
متحصلات رجال الجمارك	٢,٠٠ كران
عوائد أبو تبر	٣١,١٠ كراناً
متحصلات رجـال الجمارك	٤,١٧ كرانـات
عوائـد الكوت	٥٩ كراناً
متحصلات رجـال الجمارك	١,١٣ كران
	١٧٩ كراناً أو $\frac{1}{2}$٧١ بالمائة

وعند نقل الكمية نفسها إلى البصرة للتصدير تُفرض عوائد أخرى عليها إضافية هي:

عوائد القرنة	٤,١٠ كرانات
عوائد البصرة على المركب	٤,١٠ كرانات
عوائد جمرك البصرة	٧٢ كرانـاً

(فيكون الإجمالي ٢٦٠ كراناً، أو ١٠٤ بالمائة من القيمة الأصلية). . .

رقم (١) ملاحظة عن شراء $\frac{1}{2}$٦٢ طغار حـلة من القمح تم شراؤها من المنطقة المجاورة للحلة بقصد التصدير:

---

(١٧٣) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Hector to Kimball, 26 March 1857,» (FO 195/577).

	كمري
٥٥ ½ طغار حلة اشتريت بسعر ٧٥ كمري للطغار	٤,١٦٢ ½
٧ طغار حلة اشتريت بسعر ٦٢ كمري للطغار	٤٣٤
	٤,٥٩٦ ½ كمري

رقم (٢) ملاحظة على العوائد التي دفعناها على القمح المشار إليه حتى وصوله إلى البصرة:

			كمري
عوائد دفعت بالحلة لـ ٦٢ ½ طغار بواقع ٦ كمري	ــ	ــ	٣٧٥
دفعت إلى شيخ السيفين في الحلة	٣٠	١٢	٧
حصّلها رجال عبد الله باشا بالكنكوشية	٣٠	١٢	٧
عوائد مخفضة دفعت في الديوانية	٢٣	ــ	٩٠
حصّلها رجال الجمارك في الديوانية	ــ	ــ	٢٣
عوائد مخفضة دفعت في السماوة	١٦	١٦	١٧٦
حصلها رجال الجمارك بالسماوة	١٧	١	١٣
عوائد مخفضة دفعت في أبو تبر	ــ	ــ	٢٠٩
حصّلها رجال الجمارك في أبو تبر	٢٨	٧	٣٢
عوائد دفعت في الكوت	ــ	٢	٣٩٢
حصّلها رجال الجمارك في الكوت	٢٨	١٢	١٣
عوائد دفعت في تخته ١١٣ شامي بسعر ٣٤ قرش و ٢٠	ــ	٢	١٩٢
حصّلها رجال الجمارك في تنخبة	ــ	٤	١٠
عوائد القرنة ٣ ¾ شامي	ــ	ــ	٦
جشير بالبصرة ٦ شامي	ــ	٤	١٠
حصّلت في أبو تبر إضافة إلى العوائد			
١٠ وزنات حلة بسعر ٦ كمري	ــ	ــ	٦٠
حصلت في كوت ١٠ وزنات حلّة بسعر ٦ كمري	ــ	ــ	٦٠
حصلت في سوق الشيوخ ١٣ كيلة بسعر			
السوق ٣ كمري للكيلة	ــ	ــ	٣٩
أو نحو ٣٧ ½ بالمائة من القيمة	٢٢	١٦	١٧١٧

رقم (٣) : ملاحظة عن تحويل القمح المذكور إلى طغار بصري في البصرة والعوائد المطلوبة هناك:

٨٥ طغار بصري بسعر ٧٠ شامي للطغار	٥,٩٥٠ شـامي
٩ بالمائة عوائد جمركية على الكمية نفسها	٥٣٥ ١/٢ شـامي
يحسم منها ١٢ بالمائة سموح التعريفة	٨٥ ١/٢
	٤٥٠ شـامي
	أو ٧٦٥ كمري

ملاحـظة: صدّر ٣٠ طغار من القمح المذكور أعلاه عليها ٣ بالمائة عوائد تبلغ ٥٢ ١/٢ شـامي، وقد عرضنا دفعها ولكن سلطات الجمرك رفضت ذلك حتى تتم تسوية مسألة العوائد الداخلية.

٦ ـ العشور في ولاية الموصل، عام ١٨٦٣ (١٧٤)

يشرفني إحاطة سعادتكم علماً بأن سلطات الموصل قد أنهت بيع ضريبة العشور للولاية كلها التي حققت ما يلي:

بيع ضريبة العشور في القرى المحيطة بالموصل	٢,٤٣٥,٧٣٥
بيع ضريبة العشور بتلعفر	٢٠٧,٥٠٠
بيع ضريبة العشور بدهوك	٥٥,٠٠٠
بيع ضريبة العشور بسنجار	٥٠,٠٠٠
بيع ضريبة العشور بعقرة	٤٥٣,٠٠٠
بيع ضريبة العشور بالداودية	١٢٦,٠٠٠
بيع ضريبة العشور بمازوري	٨٩,٠٠٠
بيع ضريبة العشور بزاخو	١٥٥,٠٠٠
	٣,٥٧١,٢٣٥

ولم يتم بعد بيع عشور العمادية.

وفي العام الماضي جلبت ضريبة العشور للحكومة مبلغاً تقريبيا هو ٣,١٤٠,٢١٩ قرشاً، ولكن محصول القمح هذا العام، وكذلك الشعير والغلال الأخرى بالغ الوفرة، ونتيجة لذلك بيعت عشور الولاية كلها بمبلغ ٣,٥٧١,٢٣٥ قرشاً، التي يمكن أن تحقق، مع إضافة العمادية، مبلغ ٣,٧٥١,٢٣٥.

وهذه الزيادة، على كل، يجب إرجاعها إلى حد كبير إلى يقظة وحرص رنان باشا الذي

(١٧٤) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Rassam to Bulwer, 4 July 1863,» (FO 195 / 752).

يضع مصلحة الولاية نصب عينيه، وقد مضى زمن بعيد منذ كان لدينا مثل هذا الوالي في الموصل، وهو يحظى بحب جميع طبقات الأهالي، ويتمتع الناس في الجبال والسهول بالحماية تحت حكمة الرزين، وينعمون بالأمن بالنسبة إلى ممتلكاتهم.

٧ - إلغاء بعض الاحتكارات، عام ١٨٦٣ (١٧٥)

يشرفني أن أبلغ سعادتكم أن في شهر شباط/فبراير الماضي قام سعادة نامق باشا مشير العراق بإرسال التعليمات إلى اسلطات الموصل لإلغاء احتكارات معينة، لأن ايجاراتها تنتهي في ١٢ آذار/مارس الذي يمثل اليوم الأول في السنة الجديدة حسب التقويم التركي.

وهذه الخطوة الخيرة الحكيمة جعلت الناس جميعاً يشعرون بالرضا، وليس ثمة شك أن الخسارة المالية للخزانة سوف يتم تعويضها من خلال قنوات أخرى، لأن العمل لن يكون قاصراً على القلة، وسوف يتزايد انتاج السمسم وغيره من المحاصيل على يد حائزي الأراضي.

وفيما يلي قائمة بالاحتكارات التي تم الغاؤها هذا العام:

مصبغة النيلة	٢٠٦,٠٠٠	قرش
معاصر زيت السمسم	٤٥,٠٠٠	
صناعة الشموع	٧,٠٠٠	
إعداد اللحوم الطازجة	٣,١٠٠	
بيع غزل القطن	١٢,٠٠٠	
بيع الفاكهة والقبانة	٤٥,٠٠٠	
عمل الآلات الوترية	,٤٠٠	
	٣١٨,٥٠٠	

وفيما يلي قائمة بالاحتكارات التي لم تتخلص منها الحكومة هذا العام:

دمغة الذهب والفضة	٢٠,٠٠٠
الدمغة العامة	٥٠,٠٠٠
الجير المطفأ	١,١٠٠
تحميص البن	١٣,٥٠٠
سوق الخيل	٦١,١٠٠
جلود صناعة الطوف	٣٥,٠٠٠
سوق القمح	١٦,٠٠٠

(١٧٥) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Rassam to Bulwer, 11 April 1863,» (FO 195 / 752).

حدائق البطيخ والخيار	٣٠,٠٠٠
السلخانة	٨١,٥٠٠
عشور الخضر	١٢,٦٠٠
السواقي في الحدائق	٨,٠٠٠
موازين القباني	١٦,٥٠٠
الضرائب على جميع المنتجات المباعة في القرى	٨٠,٠٠٠
ايجار مصبغة النيلة	٤٥,٥٠٠
	٤٧٠,٨٠٠

وفي العام الماضي، باعت الحكومة ضريبة عدد الأغنام بمبلغ ٧٦٦,٠٠٠ قرش وأعطت الملتزم حق تحصيل ١$\frac{1}{2}$ قرش على كل رأس من الغنم، ولكن الحكومة أنقصت فئة الضريبة هذا العام إلى قرش واحد للرأس، وسوف تقوم الحكومة بتحصيلها لجانبها حتى تستطيع أن تقف على الوضع بالنسبة للأغنام في ولاية الموصل...

٨ ـ والٍ محافظ ووطني، عام ١٨٦٦[١٧٦]

... ليس ثمة خصوصية تتصل بنظام الري في ولاية بغداد بكل تأكيد، إذ تتوافر له الموارد المائية نفسها، وكذلك الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة التي كانت متاحة في العصور القديمة عندما كانت البلاد تعج بالترع. غير أن الزراعة الآن تقتصر على المناطق الواقعة على ضفاف المجاري المائية، والري صناعي في كل مكان عدا المناطق المنخفضة ويعتمد على قوة ماشية الجر. والأمر يحتاج إلى رأس مال وتنظيم حتى يمكن أن يتحقق في ظل النظام الحالي احياء للحضارة العريقة القديمة. ولم تعد هناك وسيلة لدرء خطر فيضان النهرين وضبط جريانهما، مما جعلها تصبح عاملاً من عوامل الدمار، والأراضي التي لم تكن تترك بوراً تحولت بالكاد إلى مستنقعات ذات منفعة أكثر.

ولكن نامق باشا يجهر بالقول إن ترك الأرض قفراً أفضل من الرخاء الذي يعتمد على مصادر أجنبية، وذلك من وجهة نظر السيادة العثمانية. ورغم اقتناعه بأن الفشل المتكرر جاء نتيجة عدم ملاءمة ارتباط الرعايا الأتراك وحبهم الاشتغال بأعمال النقل البحري أو التجارة أو الزراعة[١٧٧]، فإنه ينكر الدور البارز الذي يمكن أن يلعبه العنصر الأجنبي في تزويد البلاد بالأسس اللازمة للتنمية والتطور مثل ثقة المحكومين في أمانة وحرص وعدالة حكامهم[١٧٨].

(١٧٦) Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «From Kimball to Lyons, 26 December 1866,» (FO 195/803 B).

(١٧٧) سعادته منهمك الآن بمشروع بيع الأراضي الأميرية تبعاً لنظام الطابو، وتشجيع زراعة الأراضي البور بضمانات معينة لحقوق الملكية تعطى لحائزها، والرأي العام لا يعلّق أملاً كبيراً على نجاح مشروعه.

(١٧٨) أعطي هنا مثلاً التخفيض العام لما يسمى عوائد النهر، ومراقبة حركة النقل النهري التي تعود إلى جهود سفارة صاحب الجلالة (البريطانية) لرفع المعاناة عن الرعايا البريطانيين.

غير أن سعادته يتمسك بمبدأ الانعزالية الذي يتخذ منه دليلاً له بإصرار يضفي عليه طابعاً مميزاً، ويشير ـ في تبريره ذلك ـ إلى حالة مصر، حيث جاءت هيمنة المصالح الأجنبية مصحوبة بالتقدم المادي، ولكنها قضت تدريجياً على السلطة العثمانية.

ويدرك سعادته أن آلات الري البخارية تتحول في يد الأوروبيين إلى استثمار مربح، ولكنه يرى أن استخدامهم لها سوف يتسم بالحذر، ما لم يحصلوا على حقوق الملكية التي تتيح لهم السيطرة على الأرض التي يمكن ريها. وهنا يكتشف ذلك الحد القاطع الذي يقوم عليه الأساس القانوني للبلاد، والذي يحرم الأجانب من حق شراء وحيازة الأراضي. وفي إطار هذا الاعتقاد، يعتبر سعادته أبعد الناس عن مجاملة المصالح الانكليزية في هذا المكان النائي من الامبراطورية العثمانية، حيث لا يوجد من العناصر الأجنبية سوانا، وحيث تثير اشارتنا المتكررة إلى وضعنا في الهند عدم ثقته الدائمة في مرامينا النهائية.

وجملة القول باختصار، إنه يتضح في سعادته التحفظ العنصري والديني الذي لا يورث الضعف السياسي أو الجمود، ولكن يقبل بإقامة صلات مع شكل مختلف من أشكال الحضارة التي لا ينكر بالطبع تفوقها المتمثل في آثارها. واتجاهاته المعارضة إنما هي نتاج لتحيز أو تحامل عثماني أسلامي في المقام الأول. وهو يعتقد أنه يجب حصر الشر في نطاقه المحدد بالامتيازات الاجنبية، وذلك باتباع سياسة تقوم على التمسك بالحقوق الدولية. ولا أملك أن أناقش هنا مدى اتسام هذه السياسة بالطابع العملي في الوقت الراهن حسب تفسير سعادته. وقد حاولت هنا أن أنقل إليكم طريقة تفكير نامق باشا كما تتضح من المناقشات المتبادلة الخاصة في المسائل التي يميل إلى مناقشتها، لعلي أضرب مثلاً للأساس الوحيد الذي يمكن اكتشافه للمعارضات التي أثارها عالي باشا في الاجراءات موضوع النظر...

٩ ـ اصلاحات مدحت باشا لضرائب الأراضي (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢) (١٧٩)

... إن تحسين الأحوال من خلال تطوير وتنظيم شؤون العراق، كان في طليعة الاجراءات الواجب اتباعها. ولذلك أعطى مدحت باشا هذه المسألة أولوية على غيرها بعد عودته من الدغارة. فأصدر لائحه أعطى بموجبها أراضي الميري الموجودة لشاغليها بموجب سند (طابو)، يماثل الأراضي المملوكة للدولة. وحاول تنفيذ لائحته بعد تقديم ملاحظاته وقراراته بالنسبة إلى المسألة، إلى الباب العالي والحصول على ارادة سلطانية.

وملخص تلك المعلومات التفصيلية كالتالي: لا يمكن مقارنة أراضي العراق بأراضي الأناضول والروملي بسبب الحاجة إلى التصرف الطبيعي في حيازتها. ومعظم أراضي العراق تروى بالأنهار والترع، وحتى هذه الزراعة تتصل بأساليب متعددة مختلفة في ما يتعلق بالري بالغمر وبروافع المياه، وبالأمطار. كما أنه بين هذه الأراضي التي تزرع بوسائل مختلفة ما

---

(١٧٩) نقلاً عن: Ali Haidar Midhat, *Tabserai ibrat*, 2 vols. (Istanbul: [n. pb.], 1909), vol. 1, pp. 84 - 93.

خصص كأوقاف، بينما كانت ايرادات الأماكن الأخرى مرتبطة بأطراف معينة تحت اسم «عقر»، وبسبب هذا الوضع كانت كل الأراضي المزروعة والأراضي غير المأهولة تقسم إلى مختلف الأنواع والدرجات، تبعاً لمقاطعاتها التي تتكون من الأراضي التي تضم نهراً أو قناة والتي تدفع من انتاجها ضريبة للدولة مقدارها الثلث أو النصف أو الثلثين، وهذه الأراضي ربما كانت أعلى قيمة من تسليمها لزراعيها وفقاً للائحة الأراضي التي تتطلب العشر فقط من محصولها. كما أنه لا تتوافر لكل الناس المقدرة على شراء الأرض وسداد ثمنها دفعة واحدة. ولتسهيل الأمر اتخذ اجراءات متنوعة. فتقرر أن يؤخذ عشران (أي ٢٠ بالمائة) من محصول تلك الأراضي. غير أنه إذا دفع المشتري ما يعادل عشر المحصول في خمس سنوات إضافةً إلى الثمن المطلوب، عندئذ يتم تخفيض العشرين التي عليه أن يدفعها إلى عشر واحد. كما (تقرر أيضاً) أن الأراضي التي تركت خالية من الزراعة لفترات طويلة، ومن ثم تحتاج إلى إعادة فتح لأنهار والقنوات، يجب أن تباع بالمزاد. ويتم تحصيل ضريبة موحدة على هذه الأراضي هي مقدار عشر المحصول. وسند الطابو للأراضي التي تروى بالكرد (الساقية) أو الأراضي التي تروى بالأمطار بسبب موقعها، تعطى لزراعها حيازة دائمة بشرط ألا يؤخذ عنها أكثر من العشر. كما تقرر أيضاً أن الأراضي التي تقتصر زراعتها على سكانها مثل مقاطعات الهندية والعمارة يتم فرزها وفقاً لقياس الدونم والجارب(١٨٠) عندئذ يتم تقسيمها وتوزيعها على السكان مقابل أسعار مناسبة. وخلال العام الأول تم البت بشأن أماكن كثيرة بناء على هذه اللائحة وخلال هذا العام، تمت الاستفادة بمائة ألف ليرة إضافية من ثمن الأراضي التي بيعت أو وزعت بموجب سندات الطابو، أو تم البت بأمرها على هذا النحو. ولما كانت الايرادات السنوية للدولة قد خفضت من ٦٠ بالمائة و٥٠ بالمائة إلى معدل ١٠ بالمائة و٢٠ بالمائة، فقد كان من المتوقع أن يؤدي هذا التخفيض إلى نقص نسبي في إجمالي الايرادات، غير أن العكس قد حدث، فلم يقلّ اجمالي الايرادات لأن الزيادة من كمية المحاصيل غطت العجز، وفي السنوات التالية سوف تظهر النتائج الطيبة لهذا النشاط والمكاسب النقدية التي سوف تتحقق لخزانة الدولة عندما يفوق الانتاج معدلاته السابقة. إضافة إلى ذلك، لم يكن المرء يرى شجرة واحدة مزروعة أو أي بناء يشير إلى أن ثمة بعض الرخاء، وذلك في الأراضي التي كانت تزرع وفق نظام «الأمانات» أو بسعر محدد. غير أنه في ظل النظام الجديد يطمئن المشترون إلى أن هذه الأراضي المباعة ملك لهم بلا منازع. ومن ثم يكون من الطبيعي أن يبدأوا في تحسين أراضيهم، وخلال عام أو عامين يمكن أن نرى علامات صلاح الحال كالأشجار والمباني في معظم هذه الأراضي. ويتمتع السكان الآن بصفة شخصية أو غير مباشرة بمذاق ملكية الأراضي بعد أن مزقهم الفقر واليأس، وأضعفهم التمرد والعصيان، لذلك توقفت تماماً تلك الحوادث والاضطرابات المتتالية التي كانت تحدث كل عام.

وتقوم مقاطعة الهندية دليلاً واضحاً على طبيعة الحال باعتبارها من أهم مقاطعات العراق. فعلى الرغم من أن هذه المقاطعة كانت تعطى بالتزام الضريبة مقابل قيمة سنوية ثابتة

(١٨٠) وهذا يعني أن الضرائب تفرض عليها بحسب المساحة. (المحرر)

قدرها ۸۰۰۰ أو ۱۰۰۰ كيس أقحه، فإن هذه القيمة يمكن الحصول عليها مرة واحدة فقط كل ثلاث أعوام أو أربع (بدلاً من مرة كل عام). كما أن المحصول قد يتلف أو يفقد قيمته في معظم السنوات بسبب معارضة السكان وثورتهم. وتحت حكم عمر باشا وعابدي باشا وراشد باشا ونامق باشا، أدت هذه الثورة إلى خسائر مالية كبيرة لتجريد القوات العسكرية ضد السكان، وإلى خسائر أكبر في الأرواح. وفي الشهر التالي لوصوله إلى بغداد، ذهب مدحت باشا شخصياً إلى الهندية ليتعرف إلى الأسباب الحقيقية (لهذه الثورات). وكانت المعلومات التي جمعها كالتالي: المحاصيل التي يزرعها سكان المنطقة هي الأرزّ، ورغم أنهم يدبرون البذور التي يزرعونها إلا أن ٦٦ بالمائة من المحصول يؤخذ منهم باعتباره نصيب الدولة. ويحصّل قسط كبير من الباقي لسداد رسوم مثل رسوم المشايخ والوزن (القبانة) وإيجار الصوامع. ومن ثم أجبر السكان على الثورة لأنه لا يتبقى شيء من المحصول لهم نتيجة هذه المعاملة الجائرة. وبذلك أصبح واضحاً أن هذا الوضع كان مصدراً لكل الحوادث التي عرفت باسم «اضطرابات الهندية» في معظم السنوات. وقام مدحت باشا بتخفيض نصيب الدولة إلى ٥٠ بالمائة على الفور، وغيّر وألغى عدداً من الرسوم والكلف، كما ضمّن المرسوم الذي أصدره للسكان المذكورين وعداً بتخفيض حصة الدولة من المحصول في العام التالي إلى ٤٠ بالمائة، وإلى ۳۰ بالمائة العام الذي يليه، مع تخفيضات أخرى في المستقبل إذا أبدى أولئك السكان ولاءهم. وبعد هذا القرار مباشرة وقعت حادثة الدغارة السالفة الذكر، وكان هناك أكثر من ١٥ ألف رجل مسلح في الهندية وكان من المتوقع أن يقدم أولئك الرجال أقصى دعم ممكن لثوار الدغارة. غير أن سكان الهندية ظلوا قابعين في مواقعهم ولم يشقّوا عصا الطاعة. أضف إلى ذلك أنهم سعوا برغبتهم إلى الوفاء بحصة الدولة من المحصول بدقة بالغة.

وفي ذلك العام، كانت حصة الدولة من محصول الأرزّ ستة آلاف طغار (أ و٦ ملايين قية). وهذا القدر مساوٍ للمحصول الذي تم تحقيقه خلال أكثر السنوات رخاء، عندما كانت تطبّق نسبة الـ ٦٦ بالمائة كاملة. وتبعاً لمتطلبات الوعد الذي ذكرناه أعلاه، حتى مع تخفيض حصة الدولة إلى أقل من ٥٠ بالمائة العام التالي، فإن حصة ايرادات الدولة لم تنقص...

البستان ومضخات المياه واحتياطي النفط والمصنع الأول

ومن بين الأنشطة الأخرى الكثيرة لمدحت باشا خلال هذه الفترة إقامة حديقة عامة كمكان للنزهة، وإعادة بناء الجسر الكبير على دجله، وتشييد مضرب للأرزّ. ولما لم تكن هناك ينابيع ماء في مدينة بغداد، كان الماء من الأساسيات اللازمة للسكان إذ كان ينقله السقاؤون من نهر دجلة، وتم تيسير ذلك بوضع مضخات تجارية في أماكن عديدة. وبذلت محاولات للاستفادة من رواسب النفط حول مندلي[181] وانتظاراً لوصول الآلات المستوردة من أوروبا، كان يتم استخراج الكيروسين بالوسائل المحلية المتاحة. ولما كان هذا الكيروسين

(۱۸۱) أنظر: الفصل السادس، القسم رابعاً، النص ٤ من هذا الكتاب.

يكلّف البلدية ٧٠ بارة للقية، فقد حل تدريجياً محل زيت الزيتون في الأسواق إذ جرت العادة على استخدامه من قبل كما أصبح يستخدم في مكاتب الإدارة وغيرها. ونتج عن ذلك الاستغناء عن الكيروسين الأمريكي، وأصبحت كل مدينة تستخدم مصابيح الكيروسين.

١٠ ـ العملة في البصرة، عام ١٨٩٢ (١٨٢)

العملة المتداولة في البصرة في جميع أنحاء الولاية التي تضم اقليماً يحمل هذا الاسم، عملة متنوعة ومعقدة. فأسماء وقيمة العملات المختلفة وحدها تحتاج إلى وقت طويل لمعرفتها بينما تتغير أسعار الصرف باستمرار. والعملة الاساسية هي الجنيه التركي (ليرة) الذي يتكون اسمياً من ١٠٠ قرش ويعادل ١٨ شلناً و٢ بنسات. وعدد القروش الفضية المسكوكة المعادلة لليرة تتنوع باستمرار وتبلغ في المتوسط ١٠٨ قروش، ولكن المصالح الحكومية التركية تصر على أن أي مبلغ يُحسب بالقروش إنما يكون على أساس التقسيم المئيني لليرة، وترفض مثلاً قبول قطعة فضية من ذات العشرين قرشاً (مجيدية) لقاء رسوم برقية قيمتها ٢٠ قرشاً. ولكن لا تتوافر القروش على الاطلاق، وخلال أربع سنوات من وجودي في المقيمية لم أرَ دستة منها. والعملات التركية الوحيدة التي نلتقيها بأي عدد هي القطع ذات العشرين قرشاً والعشرة قروش والخمسة قروش، وهي متداولة من وقت إلى آخر في المدينة، ولكن ليس إلى المدى الذي يحقق نفعاً، بينما القطع ذات القرش الواحد والقرشين التي تعد ضرورية جداً في مجتمع فقير ـ غير معروفة، ولما كان إدخال الفضة الأجنبية محظوراً في تركيا، فإن على السكان أن يتعاملوا بغير العملات الصغيرة، أو يقصروا تعاملهم على ربع القرش البرونزي المعروف محلياً باسم «المعدن» الذي يوجد منه عرض كافٍ لا يصل إلى حد الوفرة. ولحسن الحظ (في هذا الصدد) أن القانون لا يحترم كثيراً في تركيا، ويتم تداول الكران الفارسي الفضي على نطاق واسع، وغالباً ما تتم معظم عمليات البيع والشراء الصغيرة به. ولكن بدت مرة أخرى تعقيدات لا جدوى منها كما في حالة القروش. فالعملة الفعلية، الكران، تعادل في المتوسط ٥٤ كراناً لليرة الواحدة، رغم تغير معدل الصرف، غير أن جميع حسابات التجار تقيد بالكران المزيف الذي تساوي الليرة بالنسبة إليه ٣٤,٤ كراناً (وهو في حقيقة الأمر ما كانت عليه نسبة الكران لليرة قبل ٢٠ عاماً). وقيل لي إن هذا الكران الخيالي (الافتراضي) يتم الاحتفاظ به للتغلب على ارتفاع وانخفاض قيمة الكران الحقيقي، فإذا كان الأمر كذلك، لا تحقق هذه الحيلة إلا القليل من النجاح.

والعملة الفضية الأخرى المتداولة في ميناء البصرة وعلى طول الساحل التركي للخليج الفارسي هي الروبية الهندية. والعلاقات التجارية المحلية مع الهند بالغة الأهمية، وتتم صفقاتها بالروبية، بينما يجلب آلاف الحجاج الهنود الذين يفدون إلى المزارات الشيعية قرب بغداد ـ معهم العملة الفضية الهندية لتغطية نفقاتهم.

---

(١٨٢) Great Britain, Accounts and Papers 1893, vol. 79.

ومكتب البريد الهندي البريطاني في البصره الذي تمر عبره جميع المراسلات مع العالم الخارجي لا يقبل أيضاً إلا العملة الفضية الهندية أو العملة الذهبية البريطانية سداداً لرسوم الرسائل وغيرها.

وأحياناً تتذكر السلطات الجمركية أن استيراد الفضة محظور، وعندما تجد أن من الضروري الالتزام بالقانون تتخذ من شحنة روبيات ضحية لها، لأن الكران الزم من غيره بدرجة يصعب معها التعرض له.

والعملة الوحيدة المستخدمة في التعامل مع المناطق العربية الداخلية والتي يعترف بها سكانها هي دولار (ريال) ماريا تريزا، تلك العملة المهجورة التي يبدو أن هناك عرضاً دائماً منها.

وبالنسبة إلى تجارة التمور لا يستخدم إلا «الشامي» وحده. وهذا الشامي عملة تركية قديمة يميل إليها دائماً عرب العراق وهي أقل من القطعة ذات الخمسة شلنات، ويسك من الفضة المخلوطة بكمية من المعادن. وبعد الحرب الروسية ـ التركية الأخيرة، كانت قيمة الشامي الاسمية ١٠ قروش ذهبية. أو $\frac{1}{10}$ ليرة، وقد أُنقصت بأمر الحكومة بنسبة ٥٠ بالمائة مع بقية العملات التركية التي تم تخفيضها بعامة، واختفى الشامي خلال الأعوام العشرين الأخيرة واكتشف صيارفة العملة أن القيمة الفعلية للفضة التي تحتوي عليها هذه العملة تزيد عن القيمة الاسمية المنخفضة بخمسة قروش، وترتب على ذلك النتيجة الواضحة. ولكن حتى اليوم ما زالت التمور تسعّر بمبلغ معيّن من «الشامي» للموند، رغم أن جيل الناشئين لم يرَ في حياته قطعة من هذه العملة. ويتم الدفع النقدي بالليرات أو بالمجيدية أو بالكران، وعملية الصرف تتم من خلال تقدير معقد على أساس «الكران الدفتري». . .

١١ ـ المصارف في بغداد، عام ١٩٠٧[(١٨٣)]

يشرفني أن أوجه عناية مجلس التجارة إلى الرغبة في اتخاذ خطوات فورية لحث رجال المصارف البريطانية لبحث إمكانية فتح فرع في بغداد، ويؤسفني أنني لست في وضع يسمح لي بتقديم معلومات تفصيلية عن توقعات النجاح التي يمكن اللجوء بشأنها إلى الخبراء. وتجارة بغداد ليست كبيرة فحسب، بل هي آخذة بالنمو أيضاً. ومع تزايد الاهتمام بهذا الجزء من العالم، لا بد أن تنمو التجارة بسرعة في هذا الجزء من العالم مستقبلاً. وإضافة إلى الاحصاءات العادية التي تعتبر متاحة بالفعل لمن يطلبها في لندن، استطيع فقط أن أقدم المعلومات التالية:

أ ـ بنك الشرق الألماني لديه رغبة تامة في فتح فرع هنا منذ وقت طويل، ومن المتوقع وصول ممثل البنك ـ موجود في طهران أو كان موجوداً فيها ـ إلى هنا خلال أسابيع قليلة،

(١٨٣) نقلاً عن: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office, «British Residency and Consulate General, Baghdad, 20 May 1907,» (FO 195 / 2242).

وهذه مسألة معروفة، كما سمعت أن بنكاً فرنسياً قوياً يُجري ابحاثاً حول توقعات العمل هنا.

ب ـ التسهيلات الائتمانية المتاحة في بغداد، من المعروف أنها أقل بعامة من الطلب، ونتيجة ذلك أن سعر حسم الكمبيالات يتراوح بين ١٠ و١٣ بالمائة، وهي تتم من خلال صراف، وتعدّ من الأوراق المالية الجديدة.

ج ـ تقدّر قيمة هذه الكمبيالات بنحو ربع مليون جنيه استرليني، يقال إن مائة ألفٍ من بينها بيد البنك العثماني، بينما الباقي بيد اليهود وغيرهم.

د ـ أجرى المستر لويد مقابلات مع بعض الصيارفة، وفهم منهم أنهم يرحبون بفتح بنك جديد ولا يعارضون. كما يبدي عدد من التجار رغبتهم في الحصول على تسهيلات مصرفية أفضل.

هـ ـ وأُرفق قائمة بالأشخاص الموجودين في انكلترا والذين لديهم معرفة بالأعمال المالية في بغداد والذين قد يصلحون أساساً لدراسة يجريها أحد الخبراء مستقبلاً[١٨٤]. ولم أستطع أن أتبين السبب الذي جعل بنك فارس الامبراطوري ينسحب من بغداد لمصلحة البنك العثماني. ورغم أنني لا أستطيع في الوقت الحالي أن أفعل ما هو أكثر من مجرد اقتراح اجراء دراسة على يد خبير، فسوف يسعدني أن أجيب عن أي أسئلة مباشرة، تكون الاجابة عنها نافعة للخبير. والشيء الذي أثق به أنه إذا بدأ بنك انكليزي بداية صحيحة، فسوف لا يضيع وقتاً في فتح فرع هنا، وإلا فسوف يجد المنافسين مسيطرين. وفي الوقت الراهن يقف البنك العثماني الامبراطوري وحيداً. ولذلك فهو سيد الموقف المالي.

ولعله من غير المفهوم في انكلترا أن البضائع التي تطلب بخطاب من بغداد، نادراً ما تصل قبل أربعة شهور (إلى لندن)، بينما تستغرق وقتاً أطول للوصول إلى بغداد، وفي ظل هذه الظروف هناك مجال واسع للعمليات الائتمانية.

١٢ ـ جباية ضرائب الأرض وغيرها من المصادر، عام ١٩٠٨[١٨٥]

أ ـ ضرائب الأرض وغيرها من المصادر في بغداد

الضرائب التي تحصّل من الأشخاص الذين يقومون بأعمال يدوية في هذا الجزء من تركيا ضرائب باهظة مقارنة بضريبة الرأس المتواضعة في البلاد الأمريكية، وأحياناً تأخذ الحكومة خمس ما ينتجه الرجل كضريبة عشرية، فإذا استأجر أرض الحكومة دفع مقابل ذلك نصف المحصول.

---

(١٨٤) الفقرة ساقطة من الأصل. (المحرر)

(١٨٥) United States, National Archives, Group 84, Dispatches to Department of State, «Miscellaneous Correspondence, Baghdad, June 1908 - December 1909».

وطريقة جباية ضريبة الأرض وغيرها من الايرادات الحكومية في ولاية بغداد فريدة في نوعها وتبعث على الاهتمام. فالدفترخانة، أو ما يقابل مصلحة السجل العقاري تنقسم إلى إدارتين الطابو، والأملاك.

والطابو اختصار للكلمة التركية (طابوق) التي تعني الطاعة، وقد انشئت هذه الادارة هنا في عام ١٨٨٩، وتقوم ببيع أراضي الحكومة من الأفراد، وتختص بالرهن، ونقل الملكية، واسترداد الأراضي، وتسجل كل هذه المعاملات. كما تتولى أيضاً ايجار أراضي الحكومة، وعندما لا تجد مستأجرين تسلّم هذه الأراضي إلى القبائل العربية المجاورة لها مقابل نصف المحصول.

ويحصّل الطابو ضريبة على بيع ورهن ونقل الحيازة بأنواعها، وبعد سداد التكاليف المحلية للإدارة، يذهب رصيد هذه الرسوم إلى استانبول لتغطية نفقات الحكومة.

ويتولى مدير الطابو الاشراف على إدارة «الاملاك»، وهي تختص بمبيعات ورهونات ونقل ملكية المنازل. وفي كل واحدة من هذه التصرفات يتم تحصيل ١ ١/٢ بالمائة من القيمة واحياناً تصل أوامر من استانبول بزيادة أو انقاص هذه الرسوم. وتحصل الدفترخانة في استانبول على ما يبقى من تلك الرسوم بعد تغطية تكاليف الإدارة المحلية.

ب ـ حيازة الأرض حول بغداد

الناس يعيشون على أراضٍ هنا تحت أربعة مصطلحات للحيازة: أولها «الميري» أو أرض الدولة، ثانيها «الوقف» أو أرض المنشآت الدينية، وثالثها «الملكانة» أو الأراضي الممنوحة من الدولة، ورابعها «الملك» أو الملكية الحرة. وأرض الميري التي كانت في زمن عبد الحميد تشكّل الجانب الأكبر من أملاك السلطان، تحتفظ الدولة بملكيتها فتعود إليها إذا لم تزرع. والأوقاف توفر الايرادات اللازمة لإقامة المساجد والمدارس. والملكانة منحت للسباهية، أو القوات العسكرية التركية القديمة، تعويضاً عن الخدمات العسكرية الموكلة اليهم، وهي وراثية ومعفاة من العشور. والشكل الرابع للحيازة هو الملك أو الملكية الحرة، موجود على نطاق محدود. وبعض العقارات من منازل المدن وبعض القرى المجاورة «تلك» اشتراها الفلاحون.

أراضي الري: الأراضي التي تحتاج إلى رفع المياه (أو ضخها) تسمى «البكرة» وعندما تروى بالقنوات تسمّى «أراضي ميري»، وعندما تروى بالأمطار تسمى «دم»، أما المستنقعات والبرك المجففة فعندما تزرع تسمّى «الكبس».

وهناك موسمان للحصاد على النحو التالي:

في أراضي البكرة التي يزرعها مستأجرون عاديون، يزرع محصول شتوي من القمح والشعير ويقسم على النحو التالي:

$\frac{٢}{١٠}$ للحكومة

$\frac{٢}{١٠}$ للمستأجر

$\frac{٣}{١٠}$ لمن يقدّم البذور

$\frac{٣}{١٠}$ للفلّاح

والمحصول الصيفي من الأرزّ أو الذرة الصفراء يقسم كالتالي:

$\frac{١}{١٠}$ للحكومة

$\frac{٣}{١٠}$ للمستأجر

$\frac{٣}{١٠}$ لمن يقدم البذور

$\frac{٣}{١٠}$ للفلّاح

وعندما تكون أراضي البكرة مملوكة مباشرة للحكومة يقسم المحصول كالتالي:

$\frac{١}{٣}$ للحكومة

$\frac{١}{٣}$ لمقدم البذور

$\frac{١}{٣}$ للفلاح

وقد قدّر توزيع الأراضي المزروعة في ولاية بغداد على النحو التالي:

٣٠ بالمائة أراضي ميري، ملك الدولة.
٣٠ بالمائة الأراضي السنية ملك السلطان حتى تنازله عن العرش ثم أصبحت للحكومة.
٣٠ بالمائة مملوكة للأفراد

والمساحة الاجمالية تقدر بـ ٣٨ ألف فدان، والفدان مساحة من الأرض تحتاج إلى ٣٣٨٤ رطلًا (باوند) من القمح لبذرها.

والضرائب تفرض على الأراضي التي تروى على النحو التالي: إذا كان على المزارع أن يرفع الماء إلى حقله من النهر بالجرد، وهو وعاء من جلد ثور معلّق على بكرة يجره حصان على ممر منحدر خاص (صعوداً ونزولاً)، فإنه يدفع عشر المحصول وإذا كانت الأرض تروى طبيعياً بالنهر دون استخدام أدوات خاصة فإنه . . .[١٨٦] القنوات كالمستخدم في حقول الأرز، تحصل الحكومة على ثلث ما يحصده الفلاح.

---

(١٨٦) سطر ساقط من الوثيقة، والضريبة التي تدفع كانت الخمس. أنظر: عباس العزاوي، تاريخ الضرائب العراقية: من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني،١٢ هـ ـ ٦٣٣ م: ١٣٣٥ هـ ـ ١٩١٧ م (بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٥٨)، ص ١١٠. (المحرر)

وفي مناطق الديوانية والهندية حيث تمتلك الحكومة الأرض، تجبي نصف المحصول كايجار وتعفي أراضي الوقف احياناً من الضرائب، وتلك هي الحال بالنسبة إلى الأراضي الواسعة التي يملكها ويديرها النقيب في بغداد.

ومن الغريب أن نقول إنه لسبب مجهول يدخل عسل النحل ضمن ايرادات الأراضي وتجبي الحكومة عشر انتاج الخلايا.

ج ـ التجارة والضرائب الأخرى

لما كان التبغ والملح احتكاراً حكومياً فهما لا يخضعان للضرائب عند استيرادهما ويفرض على جميع الواردات عوائد جمركية ٨ بالمائة من القيمة، و١ بالمائة على كل الصادرات. وهناك أيضاً جمارك عبور تحصّل على كل البضائع بنسبة ٨ بالمائة المرسلة من ولاية إلى أخرى من ولايات الدولة، وكذلك ١ بالمائة على جميع البضائع التي تمر ببغداد في طريقها إلى فارس أو تأتي من فارس عبر بغداد، ومن وقت إلى آخر تفرض رسوم الدمغة أو ترفع، وضريبة الحيوانات تجبى بواقع ٥٠ سنتاً عن كل رأس من الخيل أو الابل أو الجاموس أو البغال أو الثيران أو الخنازير، و١٣ سنتاً على الحمير كل عام.

وتفرض ضريبة دفعة بواقع $\frac{١}{٤}$ من قيمة القماش أو الأصواف المنسوجة في بغداد وهي ضريبة بلدية.

وتحصل أيضاً ضريبة دخل تعرف محلياً «بالبسوانية» وهي تتدرج حسب ما يعرف عن الدخل، وتفرضها البلدية شهرياً والقصد منها تغطية كلفة كنس وانارة الشوارع والحراسة وغيرها، ويدفعها جميع الرعايا الأتراك وكل الأجانب الذين يملكون الأراضي أو المنازل.

وتفرض على الحرفيين ضريبة «الاصنافية» ما بين ٢٠ سنتاً و٤٠ سنوياً وفي سنجق كربلاء تفرض ضريبة حرفية ثانية.

وتفرض ضريبة البلدية العسكرية بواقع مجيديتين (١,٧٦ دولار أمريكي) سنوياً على جميع الرعايا والأتراك غير المسلمين فوق سن ١٥ وتحت سن ٦٠ عاماً، ولا يسمح إلا للمسلمين بالخدمة في الجيش، أما غيرهم فيدفعون الضريبة.

ضريبة الدفن، وتدفع عن كل جثة في المدن المقدسة كربلاء والنجف والخادمين، وهي تراوح ما بين ١,٥٠ دولار و-,١٧٥ دولاراً للجثة بحسب الموقع الذي تدفع فيه في الحرم المقدس.

ويدفع التبغ المزروع محلياً ضريبتين: $\frac{١}{٦}$ المحصول كنصيب للحكومة، وضريبة اضافية أخرى بواقع ١٨ سنتاً إلى ٣٩ للكيلوغرام من أوراق التبغ. ويستورد سنوياً نحو ٢٥٠ طناً من فارس للاستخدام في النرجيلات، وتفرض عليه ضريبة نحو ١٧ سنتاً لكل $٢\frac{١}{٢}$ رطل (ليبرة).

وتفرض ضريبة سنوية على البدو تصل إلى دولارين و٢٥ سنتاً للخيمة (العائلة)، مضاف إليها ضريبة ٢٥ سنتاً للقيمة للأغراض التعليمية والعسكرية.

ضريبة الغنم والماعز، وهي ضريبة سنوية، تدفع في الربيع بمعدل ١٥ سنتاً للرأس الواحدة.

وفي إقليم العراق الذي تصدّر فيه الجواميس إلى مختلف أنحاء الولاية، تجبى ضريبة ٤٥ سنتاً للرأس سنوياً. وكذلك هناك ضريبة مماثلة على الجمال.

١٣ ـ الممارسات التجارية والمالية في العراق، عام ١٩٠٨(١٨٧).

غيرت التجارة في تركيا من طبيعتها في بعض النواحي بدرجة غير عادية خلال الأعوام الثلاثين الأخيرة. وحتى ثلاثين عاماً مضت كانت أهم مراكز تجارة تركيا هي أسواق بيركلو وظلة. وإلى هذين الموقعين جاء أكبر تجار الرافدين ودمشق وبغداد، ومن كل المراكز الكبرى في تركيا حاملين معهم كميات كبيرة من السلع للبيع، وفي بعض الحالات كان التاجر الواحد يحمل معه ما يساوي ٢٥ ألف ليرة من السلع.

وأرسلت توكات نحاسها، وأنقرة موهيرها، ودمشق حريرها، وكردستان ماشيتها، وهكذا قامت سوق كبيرة للمقايضة والتبادل. وبذلك كانت التجارة تتم بين مراكز رئيسية، ولكن التسهيلات التي وفرتها السكك الحديدية والبرق في طريق الاتصال حققت تغييراً كبيراً ـ كظهور البيوت المحلية الصغيرة التي نحّت التجار البريطانيين عن موقعهم كمشترين للتصدير، وحوّلتهم إلى وضع الوكلاء المستقبلين في أزمير واستانبول، الأمر الذي رتّب على ذلك نتائج ليست في مصلحة تجارة الصادرات بأي حال من الأحوال.

وفي كثير من تلك النواحي تتم التجارة اليوم ـ على كل حال ـ بالطريقة نفسها التي كانت تتم بها منذ قرون مضت. وقد أثّرت الطرق الأوروبية إلى حد ما في العادات الشرقية في بغداد والبصرة وغالبية مدن الساحل.

والعادات هي التي تتحكم وهي التي تتخذ مبرراً لكل شيء تعيه أو لا تعيه العقلية الغربية ـ ولكن لم يتغير إلا القليل داخل البلاد وفي مناطقها الشمالية. فالأسواق كما هي، وطرق التعامل على ما هي عليه. وكل سؤال عن أسعار البضائع في السوق في مكان معيّن يقابل بنظرة تفيض دهشة. وفي أوروبا يستطيع أي تاجر أن يحدد بدقة سعر السوق لأي سلعة في مجاله.

ولكن الحال ليست كذلك في تركيا، وقد يُعدّ السؤال غير مستساغ... ويتم استبدال مبالغ كبيرة من العملة يومياً، ولكن النظام العام للتجارة يقوم على الائتمان. ومن أجل شراء

---

(١٨٧) نقلاً عن: Great Britain, India Office, Bombay, Political and Secret, George Lloyd, «Report upon the Condition and prospects of British Trade in Mesopotamia, 1908,» (IOPS/3/446), pp. 36 and 17 - 18.

منتج ما، يجب أن تدفع مبالغ نقدية أولاً مع المخاطرة، والبائع يحقق غالباً أرباحاًكبيرة عن طريق الشحن مباشرة.

وعندما يريد تاجر أن يجلب بضاعة يدخل في اتصال مع أحد بيوت السمسرة ويدفع مقدماً مبلغاً صغيراً كتأمين، ثم يغطي القيمة عند وصول البضاعة، وهو ما يتم بطريقة مرضية، ولكن الطلب مباشرة يتضمن بعض المخاطر بالنسبة إلى صنّاع بلادنا لأنه لو تغيرت البضائع عند ارسالها عن العيّنة ولو قليلاً، فإن العميل المحلي يملك حق رفضها أو الحصول على حسم كبير إذا كانت لا تلائم السوق. والمخاطرة بالتجارة على هذا النحو كانت وراء إيجاد الكثير من بيوت السمسرة في بغداد، إذ تقوم بجمع طلبات الشراء وتتولى تسهيل التجارة، ويتم الدفع من خلال السحب المستندي على بيت تجاري أوروبي. والتاجر الصغير الذي يطلب بالة من المنسوجات يدفع تأميناً مقدماً، ويغطي باقي الثمن بالتقسيط بموجب كمبيالات، ويقوم بدوره بجمع مبلغ أسبوعي من صغار الباعة. وقد أُدخل نظام الكمبيالات منذ نحو ١٨ عاماً، وهي سند مؤجل يدفع بتاريخ محدد، ويمكن الحسم عليه بفائدة من ٦ بالمائة إلى ١٢، وهي أوراق مالية لا غبار عليها يتداولها البنك العثماني، الذي يستطيع استخدام جهازه القانوني للاحتجاج (بروتستو) والاسترداد. ولكن قد تصبح للكلفة إذا تداولتها أيد اخرى.

وقد حاول تجار أوروبا أن يفتحوا مجالاً للتجارة بإرسال وكيل أوشريك لهم واضطروا للانسحاب، ولكن تجار بغداد الوطنيين الذين يذهبون إلى أوروبا ينجحون عادة في إقامة فروع لبيوتهم التجارية.

طرق الصيارفة: الصرّاف يقوم باستبدال العملة، وهو يقوم بعمل رائج مع الناس كافة. ويحصل على عمولة بين قرشين و٤ قروش صغيرة لليرة الواحدة من العملات التي يستبدلها حسب العملة المستبدلة والعملات المطلوبة، ولكن صرّاف بغداد يشغل مكتباً أكبر من ذلك الذي يشغله سمسار العملات، فهو من مرتبة مختلفة إذ يقع مكتبه في خان باشي أو خان زارور الذي يمكن أن نطلق عليه سوق المال في بغداد.

ويبلغ عدد الصيارفة نحو ٥٠ صرافاً، لكل منهم عدد من العملاء المحدودين بين الـ ٢٠٠ تاجر (تقريباً) وهم يعملون عملاً مزدوجاً:

أ ـ (١) فحص الليرة والمجيدية (التي تُجلب من مختلف أنحاء البلاد) بطريقة خاصة مقابل مرتب ثابت، وذلك لمصلحة كبار التجار والبنك العثماني قبل طرح العملات للتداول، وهذا الفحص لا يعني وزنها فقط، بل وتداولها في بغداد عندئذ، وتحديد الولاية التي تصلح فيها المجيدية المرفوضة؛ فالمجيدية التي لا تقبل في بغداد قد تقبل في البصرة أو في حلب. وبترتيب معين يقوم الصّراف بضبط واستبدال العملات الخفيفة الوزن، ومن دون عمله، تتعثر الصفقات النقدية؛ (٢) يعمل كمحصّل للكمبيالات والتسديدات.

ب ـ كمصرفي خاص بسيط وخالص، التاجر يودع مبالغ نقدية أو سندات يقوم مقابلها بالسحب بموجب صكوك بالقروش، تاركاً لصرّافه تقدير نوع العملة التي يدفع بها، وليس ضرورياً بالنسبة إلى التاجر أن يمسك دفاتر يقيد بها العملات المتنوعة، فالصرّاف يحمل عنه هذا العبءُ مقابل عمولة ضئيلة تبلغ أحياناً بارتين لليرة الواحدة. والمبالغ الضخمة التي تمر بين أيدي الصيارفة تجعل منهم قوة. وهم يعملون مع التاجر فيحددون عملياً معدل الكمبيالات التجارية للتاجر، والمعدلات التي تطرح بها في الأسواق عندما تصدر لسمسار الكمبيالات. والسمسار يزور عملاءه والمشترين. ويطلب من التجار البريطانيين بخاصة أن يدفعوا نقداً، أي يوم تسوية الحساب، ولكن إذا كان عليهم بيع كمبيالاتهم بهذه المعدلات، فإنهم يجدون صعوبة في ضمان شروط مجزية، ولا بديل أمامهم إلا بيعها من البنك العثماني مقابل مبالغ نقدية تُقدّر جزافاً.

ونظرة من قرب تجعلنا نرى في الصرّاف روح التجارة، فهو يقدس الطلبات، ويفي بالحاجات، ويحمي من الكوارث، ويمكن أن يكون صديقاً للتاجر، فيدفع عنه ضغوط دائن بينما يستطيع المدين أن يحيل المُطالب إلى الصراف ويحتفظ بكرامته.

١٤ ـ الغلال

جدول رقم (٧ ـ ١٤)

أسعار الغلال في بغداد في الأعوام ١٨٥٥ ـ ١٩١٤[١]

السنة	قمح (درجة أولى)	أرزّ (تجازة)	أرزّ (شمبا)	شعير	المصدر
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٥	٤٥٤	٩٩٠	٦١٩	٢٧٧	CC Baghdad, vol. 12.[٢]
تموز/ يوليو ١٨٥٦	٤٧٠	٩٩٠	٥٧٨	٣٣٢	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٦	٥٧٨	٩٠٨	٦١٩	٣٦٧	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٥٧	٥٧٨	٩٩٠	٦٦٠	٤٧٤	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٧	٧٤٣	٩٠٨	٦٦٠	٤٧٤	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٥٨	٦٦٠	١٢٣٨	٨٢٥	٣٩٥	المصدر نفسه.
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٨	٦٨١	١١٣٨	٦٦٠	٤٧٤	المصدر نفسه.
١٨٦٠ ـ ١٨٦٥ (متوسط)	٦٦٠				A and P 1867, vol. 67[٣]
١٨٦٦	٩٠٨				المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٦٧	١٢٣٨	١٦٥٠	١١٥٥	٦٣٢	A and P 1872, vol. 57.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٧	٩٥٧	٩٩٠	٩٠٨	٤٧٤	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٦٨	٧١٠	١٢٣٨	١٢٤٢	٣٠٠	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٦٨	٦٢٧	١٢٣٨	٨٢٥	٢٨٤	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٧٠	١٢٣٨	١٨٦٥	١١٥٥	٤٧٤	A and P 1872, vol. 57.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٠	١٨٦٥	٢٤٧٥	١٣٢٠	٨٦٩	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٧٦	٤١٣			٢٢١	A and P 1877, vol. 83.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٦	٤٢٩			٢٢١	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٧٨	٤٩٥			٣٦٣	A and P 1878/79, vol. 76.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٧٨	٩٠٨			٥٨٥	المصدر نفسه.
١٨٨٤/١٨٨٥[٤]	٦٥٧			٤٤٠	A and P 1886, vol. 65.

١٨٩٠/١٨٩١(٤)	٧٩٠			٥٣٥	A and P 1893/94, vol. 91.
١٨٩١/١٨٩٢(٤)	٥٨٢				المصدر نفسه.
١٨٩٤	(٤٠٠)			(٢٠٠)	A and P 1897, vol. 94.
١٨٩٥	٣٠٢			١٦٥	المصدر نفسه.
١٨٩٦(٥)	(٣٣٠ - ٨٠٠)			(١٧٥ - ٤٠٠)	المصدر نفسه.
١٨٩٧(٥)	٨٨٠			٣٥٠	A and P 1898, vol. 99.
١٨٩٨(٥)	٥٥٠				A and P 1899, vol. 103.
١٩٠٢	٥٨٠ - ٨٤٠			٢٥٠ - ٤١٠	A and P 1903, vol. 79.
١٩٠٣	٣٧٠ - ٤٦٠			١٨٠ - ٢١٠	A and P 1904, vol. 101.
١٩٠٤	٤٠٠ - ٦٠٠			٢٠٠ - ٣٥٠	A and P 1905, vol. 93.
١٩٠٥	٣٧٠ - ٤٣٠			٢٥٠ - ٣٠٠	A and P 1906, vol. 129.
١٩٠٦	٤٧٠ - ٦٤٠			٢٧٥ - ٤٠٠	A and P 1907, vol. 93.
١٩٠٧	٥٠٠ - ٧٢٠			٢٨٠ - ٤٠٠	A and P 1908, vol. 117.
١٩٠٨	٥١٠ - ٩٣٠			٢٨٠ - ٥٦٠	A and P 1909, vol. 98.
١٩٠٩	٨٧٠ - ١٠٩٠			٥٢٠ - ٦٤٠	A and P 1910, vol. 103.
١٩١٠	٦٥٠ - ٧٩٠			٢٦٠ - ٣٣٠	A and P 1911, vol. 96.
١٩١١	٦٠٠ - ٧٢٠			٣٢٠ - ٣٧٠	A and P 1912/13, vol 100.
١٩١٢	٥٥٠ - ١٢١٠			٤٤٠ - ٨٨٠	A and P 1914, vol. 95.
١٩١٣	١٢٠٠ - ١٨٣٠(٦)			٦٠٠ - ٧٤٠	A and P 1914 - 16, vol. 75.
١٩١٤(٧)	٧٠٠		١٣٠٠	٣٥٠	FO 371/4148.(٨)

ملاحظة عامة: الأسعار الأصلية كانت بالوزنة (٦١، ٦٣، ١٠٢ كلغ) والطغار (٩٩٢ كلغ)، والهندردويت (٥٠ كلغ)، والطن افواردوبوا. وقد تم تحويل أسعار الجنيه الاسترليني على أساس ١١٠ قروش للجنيه الواحد.

(١) بالقروش للطن المتري.
(٢) CC تعني: France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale.
(٣) A and P تعني: Great Britain, Accounts and Papers.
(٤) متوسط سعر صادرات ولاية بغداد إلى البصرة.
(٥) محصول رديء: ١٨٩٧ و١٨٩٨ تمثلان أرقام متوسط سعر التصدير من البصرة.
(٦) محصول رديء، سعر قياسي.
(٧) متوسط أسعار ما قبل الحرب - كركوك.
(٨) FO تعني: Great Britain, Public Record Office, Foreign Office

١٥ ـ المواد الغذائية

جدول رقم (٧ ـ ١٥)

أسعار المواد الغذائية في العراق في الأعوام ١٨٥٥ ـ ١٨٦٥[١]

السنة	الخبز (درجة أولى)	الخبز (درجة ثانية)	الارز[٢]	لحم الجاموس	لحم البقر	الضأن	التمور[٣]	المصدر
بغداد								
نهاية عام ١٨٥٥	١,-	-,٧٥	٣٠	٢	٢	٢,٥	٢١,٥	CC Baghdad, vol. 12.[٤]
تموز/ يوليو ١٨٥٦	١,-	-,٨٨	٢٨,٥	١	١	٢	٢١,-	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٦	١,١٢	١,-	٣٥	١,٢٥	١,١	٢	٢٣,٥	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٥٧	١,١٢	١,-	٣٥	٢	٢	٢,٥	٣٠	المصدر نفسه.
كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٧	١,٤٠	١,٢٥	٤٥	٢	٢	٣	٣٠	المصدر نفسه.
حزيران/ يونيو ١٨٥٨	١,٥	١,٢٥	٤٠	١,٥	١,٥	٢	٢٥	المصدر نفسه.
تشرين الثاني/ نوفمبر ١٨٥٨	١,٢٥	١,١٢	٤١,٢٥	١,٥	١,٧٥	٢,٥	٣٠	المصدر نفسه.
عام ١٩٠٨	١,٢٤[*]		٨٧,٩			٤,٥		Eldem, *Osmanli*, p. 203.[٦]
الموصل								
تشرين الثاني/ نوفمبر ـ كانون الأول/ ديسمبر ١٨٥٥	-,٧٥	-,٦			١	١,٥		CC Mossoul, vol. 1.
شباط/ فبراير ـ آذار/ مارس ١٨٥٠	١,٢٥	١,٦			١,٥	٢		المصدر نفسه.
عام ١٨٥٥	-,٢٥[*]		٥,- - ٦,-[٧]					CC Mossoul, vol. 2.
١٨٩٥	١,٢٥[*]		٢ - ٢,٥[٧]					المصدر نفسه.
البصرة								
عام ١٨٦١	٢,٣				٢,٤		٢٢	A and P 1867, vol. 67.[٨]
عام ١٨٦٢	١,٦				٢,٤		١٩	المصدر نفسه.

عام ١٨٦٣	١,٦				٢,٤		١٤	المصدر نفسه.
عام ١٨٦٤	١,٤		٥٨		٢,٣		١٣	المصدر نفسه.
عام ١٨٦٥	١,٤		٦٠		٣,١		١١	المصدر نفسه.

(١) بالقروش وكسورها العشرية للاقة زنة ١,٢٨ كلغ.
(٢) بالوزنة ٦٠,٦ كلغ.
(٣) بالوزنة ٤٣,٧ كلغ.
(٤) C C تعني:
(٥) غير محددة درجة النوع.
(٦)
(٧) بالاقة.
(٨) A and P تعني:

France, Ministère des affaires étrangères, correspondance commerciale.

Eldem, *Osmanli İmperatorluğunum Iktisadi Sartlari Hakkinda bir Tetkik.*

Great Britain, Account and Papers.

ملحق

كانت الموازين والمقاييس في سوريا والعراق بالغة الاضطراب شأنها في ذلك شأن المجتمعات الأخرى السابقة على المرحلة الصناعية. وكان لكل اقليم وحداته الخاصة به، والاسم الخاص لهذه الوحدات، بينما يستخدم المصطلح الواحد نفسه لتغطية وحدات يتفاوت حجمها تفاوتاً كبيراً. وقد حاولت الحكومة العثمانية في الأعوام ١٨٦٩، و١٨٨٦ و١٨٩٧ ان توحد الموازين والمقاييس وتشجع على استخدام النظام المتري، ولكنها منيت بالفشل(١).

أولاً: الموازين

١ ـ سوريا

كان «الدرهم» الوحدة المستخدمة للمعادن النفيسة والبضائع الثمينة كالحرير وهو يعادل في حلب ٣,١٧ غرامات، وفي دمشق ٣,٠٩ غرامات.

وهو من الناحية النظرية يتكون من ١٦ قيراطاً يعادل كل منها ٤ حبّات أو قمحات.

---

(١) للمزيد من التفاصيل والإختلافات المحلية، أنظر:

Walther Hinz, *Islamische Masse und Gewichte* (Leiden: [n. pb.], 1955); André Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale* (Beyrouth: Impression catholique, 1936); Vital Cuinet: *Syrie, Liban et Palestine* (Paris: Leroux, 1896); *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, 4 vols. (Paris: Leroux, 1891 - 1895); Noel Verney et Georges Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine* (Paris: [s.n.], 1900); Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia*, 4 vols. in 6 (London: Naval Staff, Intelligence Department, 1917 - 1918); Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf*, Prepared by the Oxford Sub - Centre (London: The Division, 1944); Charles Issawi, ed: *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914* (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966); *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 8 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971), and *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*, Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13 (Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980).

و«المثقال» يعادل الدرهم ونصف الدرهم ($1\frac{1}{2}$).

وبالنسبة إلى السلع كانت الوحدة الأساسية «الاقة» زنة ٤٠٠ درهم أو ١,٢٨٣ كلغ، وهي تنقسم إلى ٦ أوقيات كل منها ٦٦,٦ درهماً أو ٢١٤ غراماً. غير أنه كانت هناك اختلافات محلية: مثلاً، في دمشق تساوي الاوقية ٥٠ درهماً أو ١٥٤,٢ غراماً، وفي حلب ٦٠ درهماً أو ١٩٠ غراماً، وفي حماة ٥٥ درهماً أو ١٧١,٩ غراماً وفي حمص ٧١ درهماً أو ٢٢٥ غراماً.

والرطل يراوح بين ٨٠٠ درهم و١٠١٧ درهماً، أو ٢,٥٦٤ كلغ إلى ٣,٢٥٥ كلغ، وفي شمال سوريا يساوي عامة ٢ أقة أو ٢,٥٦٤ كلغ، وفي جنوب سوريا ٢,٢٥ أقة أو ٢,٨٨٤ كلغ. وكانت هناك أيضاً اختلافات محلية:

مثلاً بالنسبة إلى الزيت كان الرطل يساوي ١٣,٥ أوقية في الشويفات، و١٥ في صيدا وانطاكية، و١٨,٥ أوقية في جزين. وبالنسبة إلى التين والتبغ والخروب في جنوب لبنان كان الرطل يساوي ٤,٥ أوقيات[٢].

والقنطار كان يعادل مائة رطل أو ٢٨٨,٤ كلغ في دمشق، و١٨٠ أقة في حوران أو ٢٣٠ كلغ، وفي حلب ٢٠٠ رطل أو ٢٥٦,٨ كلغ.

٢ ـ العراق

كان الدرهم والمثقال بالقيمة نفسها تقريباً كما في سوريا، واستخدم المثقال العجمي للؤلؤ ويعادل ٢٢,٥ قيراطاً بدلاً من ٢٤ قيراطاً[٣].

والأقة الاستانبولية كانت تعادل ٤٠٠ درهم أو ١,٢٨٢ كلغ، وتستخدم في تجارة التجزئة في السكّر والبن وغيرهما. والأقة الكبيرة تعادل اقتين ونصف استنبوليتين أو ٣,٢ كلغ، وكانت تستخدم للمواد الغذائية كالخبز واللحم والفاكهة والخضر وتنقسم إلى ٤ أوقيات[٤].

وكانت هناك أنواع مختلفة من «المن» (المند)، واستخدم المن الصغير في التجارة الصغيرة ويعادل ٦ أقات استانبولية والمن الكبير الذي كان يستخدم على نطاق واسع كان يعادل ١٢ أقة، ولكن كانت هناك قيم أخرى: مثلاً في البصرة كان يعادل ٤ في الصابون، و١٠ في التوابل واللحوم و٦٠ في الخضر والفواكه والأرزّ والدقيق والصوف والجلود.

---

(٢) Latron, Ibid., pp. 8 - 9; Verney et Dambmann, Ibid., pp. 150 - 152, and Cuinet, Ibid., p. 371.

(٣) Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia*, vol. 1, p. 154.

(٤) المصدر نفسه؛
Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, vol. 3, p. 110; Great Britain, Accounts and Papers 1911, vol. 96, «Basra»; Great Britain, Naval Intelligence Division, *Iraq and the Persian Gulf*, pp. 640 - 642.

والوزنة كانت تساوي من حيث المبدأ ٤ منّات كبيرة أو ٤٨ أقة استانبولية وفي الممارسة الفعلية كانت عادة ٥٠ أقة. غير أنها تنوعت على نطاق واسع:

مثلاً: تختلف باختلاف السلعة التي توزن، فهي للشاي والبن والمعادن تعادل ٧,٧ كلغ، وللفحم الحجري ٦٣ كلغ، وللغلال والفاكهة ٩٩ كلغ[٥] والطغار يعادل ٢٠ وزنة أو ألف أقة (١٢٨٢ كلغ)، ولكنه أيضاً تنوع على نطاق واسع. ومن ثم كان يعادل أحياناً في بغداد ٢٠٣٦ كلغ، وفي البصرة ١٥٣٤ كلغ للغلال و١٢٧٨ كلغ للرمل والجبس. وفي الموصل كان يعادل ٢٠٨ أقات استانبولية أو ٢٦٠ كلغ، ويستخدم للغلال والفواكه والخضر والصوف وغيرها. وكان يستخدم أيضاً القنطار الذي يتكون من ٢٠٨ أقات أو ٢٧٠ كلغ في الموصل للحديد والنحاس والنيلة والسكّر والبقالة[٦].

وبالنسبة إلى التمور كان المن المعادل (٦٩ كلغ يستخدم)، وكان الكارة الصغير يعادل ٢٠ مناً والكبير يعادل ٤٠ مناً[٧].

ثانياً: المكاييل

١ ـ سوريا

الوحدة الأساسية للغلال والزيتون وغيرها من المواد الصلبة هي «الشمبل» وسمّي في مناطق كثيرة بالكيلة والطبة ويعادل ٣٦ ليتراً إلى ٣٧. و«المد» الذي استخدم أساساً في جنوب سوريا كان يعادل نصف كيلة. وفي السهول الكبرى حيث كانت المناطق المزروعة أوسع والجمال تُستخدم للنقل أكثر من الحمير والبغال، استخدمت وحدة أخرى أيضاً هي «الجفت» في حوران و«الربعة» في اللاذقية و«الالجق» في الجزيرة الذي كان يعادل «المد» مرتين. وإضافة إلى ذلك كان الشمبل منتشراً في شمال سوريا: والشمبل الصغير يعادل نصف حمل جمل يتراوح ما بين ١٠٠ كلغ و١٥٠ من القمح، والشمبل الكبير يعادل حمل جمل يتراوح بين ٢٠٠ كلغ و٢٦٠ (أي نحو القنطار تقريباً) وإن كان الشمبل زنة ٤٥ أقة أو نحو ٦٠ كلغ يستخدم على نطاق واسع. وفي عكار كان البصل يكال «بالقفه» وتعادل ١٨ رطلاً، وبالنسبة إلى زيت الزيتون «الجرة» وتسع ٥ أرطال إلى ٦,٥ أرطال من الزيت. والسوائل الأخرى كانت تباع بالوزن[٨].

---

(٥) Great Britain, Naval Intelligence Division, Ibid., p. 640.

(٦) Great Britain, Accounts and Papers 1899, vol. 103, «Mosul».

ولمزيد من التفاصيل، أنظر:

Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia*, pp. 153 - 156.

(٧) Great Britain, Accounts and Papers 1909, vol. 98, «Basra».

(٨) Latron, *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*, pp. 9 - 11 and 25 - 27; Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, pp. 154 - 155, and Cuinet, *Syrie, Liban et Palestine*, p. 372.

٢ ـ العراق

يبدو أن الغلال والتمور والمنتجات الأخرى كانت تباع بالوزن في العراق وكذلك السوائل، ولم أرَ أي إشارة إلى المكاييل.

ثالثاً: الأطوال

١ ـ سوريا

كان «الذراع» هو الوحدة الأساسية (يسميه الأوروبيون Pic)، وقياسه العام كان ٧٥ إلى ٧٦ سنتمتراً مع اختلافات محلية: ٦٣ سنتمتراً في دمشق، ٦٨ سم في حلب، ٦٥ سم في القدس(٩). وكان ينقسم إلى ٢٤ قيراطاً أو إصبعاً أو نحو ٣سم للقيراط.

وللمسافات هناك الميل وطوله مائة ذراع أو ٧٠٠ متر، والفرسخ الذي يبلغ ٣ أميال كان يستخدم كذلك(١٠).

٢ ـ العراق

هنا أيضاً كان الذراع هو وحدة القياس، وكان متنوعاً أيضاً: في بغداد الذراع البغدادي ٧٦ سم، وينقسم إلى ٤ جرك في كل منها ٤ عقد، والذراع الحلبي ٦٨ سم وينقسم بالطريقة نفسها، وكان لقياس الحرير والأصواف، والذراع شاه من ١٠٧ سم يستخدم للسجاد وللمعاملات الأخرى مع الايرانيين(١١). وفي البصرة كان الذراع ٤٨ سم، وفي الموصل ٨١ سم، وفي دياربكر ٧٦ سم، وكان يسمى فيها «ارشين»(١٢).

رابعاً: المساحة

١ ـ سوريا

اختلفت مساحة الفدان على نطاق واسع، وفي بعض المناطق عُرف بأنه المساحة التي يمكن حرثها بمحراث في يوم واحد أي نحو ٠,٢٥ إلى ٠,٣٣ من الهكتار(١٣). وفي مناطق أخرى كان يمثل المساحة التي تبذر بـ ٥٠٠ أقة من القمح إضافة إلى ٧٠٠ أقة من الشعير أو

---

(٩) Hinz, *Islamische Masse und Gewichte*, pp. 56 - 57.

(١٠) Cuinet, Ibid., pp. 372 - 373.

(١١) Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia*, pp. 156 - 157; Cuinet, *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure*, vol. 3, p. 111.

(١٢) Great Britain, Admiralty, Ibid., pp. 156 - 157; Great Britain, Accounts and Papers 1889, vol. 103, «Mosul»; Great Britain, Accounts and Papers 1908, vol. 98, «Basra», and Cuinet, الذي يعطي رقم ٧١ لدياربكر.

(١٣) Latron, *La vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale*, p. 12.

نحو ٢٧,٥ هكتاراً بحسب التضاريس والتربة[١٤]، والقيم الأخرى تراوح ما بين ١١ و١٨ هكتاراً على نحو ما قدم لنا أيضاً[١٥].

والذراع السريعة تعادل ٤٩ متراً مربعاً والقصبة تعادل ٧,٣٣ ذراعاً أو نحو ٣,٦ أمتار مربعة[١٦]، وكان الدونم مقياساً أكثر توحيداً لمساحة الأرض ومعدله ٩١٩ متراً مربعاً.

٢ ـ العراق

عُرف الفدان بأنه «المساحة التي يمكن أن يحرثها رجلان» أو الذي يمكن أن يبذر بـ ٥٠٠ أقة استانبولية من القمح و٧٠٠ أقة من الشعير، أي نحو ١٨ هكتاراً.

والدونم، ويُعرف أيضاً بالمشارة، يعادل ربع هكتار، وهناك مقياس آخر للمساحة يختص بجنوب العراق هو «الجريب» ويمثّل المساحة التي تزرع بها مائة نخلة أو نحو ٠,٢٣ هكتاراً وينقسم الجريب إلى ١٠ قافز[١٧].

---

(١٤) Cuinet, Ibid., vol. 3, p.44.

(١٥) Verney et Dambmann, *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine*, p. 154.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) Great Britain, Admiralty, Intelligence Division, *Handbook of Mesopotamia*, p. 158.

المراجع

١ ـ العربية

كتب

حسن، محمد سلمان. التطور الإقتصادي في العراق: التجارة الخارجية والتطور الإقتصادي، ١٨٦٤ ـ ١٩٥٨. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥.

الحسني، عبد العزيز. تاريخ سوريا الاقتصادي. دمشق: مطبعة بدائع الفنون، ١٩٢٤.

الحصري، ساطع. البلاد العربية والدولة العثمانية: محاضرات ألقاها على طلاب المعهد. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٧.

حمادة، سعيد. النظام الاقتصادي في العراق. بيروت: المطبعة الأميركية في بيروت، ١٩٣٨.

حنّا، عبد الله. القضية الزراعية والحركات الفلاحية في سوريا ولبنان، ١٨٢٠ ـ ١٩٤٥. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ٢ ج.

الخياط، جعفر. صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧١.

رافق، عبد الكريم. بحوث في التاريخ الإقتصادي. دمشق: [د. ن.]، ١٩٨٥.

ـــ. العرب والعثمانيون، ١٥١٦ ـ ١٩١٦. دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٧٤.

سركيس، يعقوب نعوم. مباحث عراقية في الجغرافية والتاريخ والآثار وخطط بغداد. تقديم محمد رضا الشبيبي. بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٤٨. ٢ ج.

سوسة، أحمد. فيضانات بغداد في التاريخ: بحث في تاريخ فيضانات أنهار العراق وتأثيرها بالنسبة لمدينة بغداد والتدابير المتخذة للوقاية من خطر الغرق في مختلف عصور المدنية. بغداد: مطبعة الأديب، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦. ٣ ج.

الشدياق، طنوس. أخبار الأعيان في جبل لبنان. نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد افرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، ١٩٧٠. ٢ ج.

الشهابي، حيدر أحمد. لبنان في عهد الأمراء الشهابيين. وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أبناء الزمان. تحرير أسد رستم وإفرام البستاني؛ تحقيق فؤاد أفرام البستاني. بيروت: المطبعة الكاثوليكية، ١٩٣٣. ١ ج في ٣.
الشهراباني، عبد القادر الخطيبي. تذكرة الشعراء.
الصائغ، سليمان. تاريخ الموصل. القاهرة: [د. ن.]، ١٩٢٣.
الصوفي، أحمد علي. المماليك في العراق: صحائف خطيرة من تاريخ العراق القريب، ١٧٤٩ - ١٨٣١ م. الموصل: مطبعة الإتحاد، ١٩٥٢.
طرازي، فيليب دي. تاريخ الصحافة العربية. بيروت: المطبعة الأدبية، ١٩١٣ - ١٩٣٢. ٤ ج.
طعمة، جورج. المغتربون العرب في أمريكا الشمالية. دمشق: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٦٥.
العزاوي، عباس. تاريخ الضرائب العراقية: من صدر الإسلام إلى آخر العهد العثماني، ١٢ هـ - ٦٣٣ م: ١٣٣٥ هـ - ١٩١٧ م. بغداد: شركة التجارة والطباعة، ١٩٥٨.
ـــ. تاريخ العراق بين إحتلالين. بغداد: مطبعة بغداد الحديثة، ١٩٣٥ - ١٩٥٦. ٨ ج.
ـــ. تاريخ النقود العراقية. بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٨.
العطية، وادي. تاريخ الديوانية. النجف: [د. ن.]، ١٩٥٤.
العظم، خالد. مذكرات خالد العظم. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٢. ٣ ج.
العمري، سعاد. بغداد كما وصفها السياح. بغداد: [د. ن.]، ١٩٥٤.
العمري، ياسين بن خير الله. غرائب الأثر في حوادث ربع القرن الثالث عشر. عني بطبعه ونشره محمد صديق الجليلي. الموصل: مطبعة أم الربيعين، ١٩٤٠.
الغزي، كامل حسين بالي. نهر الذهب في تاريخ حلب. حلب: المطبعة المارونية، ١٩٢٣ - ١٩٢٦. ٣ ج.
الفوز المراد في تاريخ بغداد. بغداد: [د. ن.]، ١٩١١.
فوصيل، بيير دي. الحياة في العراق منذ قرن، ١٨١٤ - ١٩١٤. ترجمة أكرم فاضل. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٦٨. (سلسلة الكتب المترجمة؛ ٤)
القاسمي، محمد سعيد. قاموس الصناعات الشامية. حققه وقدّم له ظافر القاسمي. باريس: موتون، ١٩٦٠.
قساطلي، نعمان. كتاب الروضة الغنّاء في دمشق الفيحاء. بيروت: [د. ن.]، ١٨٧٩.
كرد علي، محمد. خطط الشام. دمشق: [د. ن.]، ١٩٢٥ - ١٩٢٨. ٦ ج.
ـــ. غوطة دمشق. دمشق: [د. ن.]، ١٩٥٣.
الكوراني، علي سيدو. من عمان إلى العمادية أو جولة في كردستان الجنوبية. القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٣٩.
لبنان: مباحث علمية واجتماعية. تحرير إسماعيل حقي؛ نظر فيه ووضع مقدمته وفهارسه فؤاد إفرام البستاني. بيروت: الجامعة اللبنانية، قسم الدراسات التاريخية، ١٩٦٩. ٢ ج.

لطفي، أحمد. تاريخ لطفي. إسطنبول: [د. ن.]، ١٢٩٠ ـ ١٣٢٨ هـ. ٨ ج.
المحفوظات الملكية المصرية: بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصد محمد علي الكبير. تحقيق أسد رستم. بيروت: المطبعة الأميركانية، ١٩٤٠ ـ ١٩٤٣. ٤ ج.
المقدسي، أنيس الخوري. مع الزمان. بيروت: [د. ن.، د. ت.].
المنشىء البغدادي، محمد بن أحمد الحسيني. رحلة زيج في العراق.
ــــ . رحلة المنشىء البغدادي: كتبها سنة ١٨٢٢. نقلها عن الفارسية عباس العزاوي. بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة، ١٩٤٨.
الموصل في الجيل الثامن عشر حسب مذكرات دومنيكو لانزا. ترجمة روفائيل بيداويد. الموصل: مطبعة النجم، ١٩٥١.
نوار، عبد العزيز سليمان. داود باشا والي بغداد. القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨.
ــــ المصالح البريطانية في أنهار العراق، ١٦٠٠ ـ ١٩١٤: دراسة وثائقية للتطورات التي أدّت إلى احتكار بريطانيا للملاحة في العراق. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٨.
الهلالي، عبد الرزاق. تاريخ التعليم في العراق في العهد العثماني، ١٦٣٨ ـ ١٩١٧. بغداد: شركة الطبع والنشر الأهلية، ١٩٥٩.

دوريات

الزوراء (العراق): ٨ جمادي الثانية ١٣٠٧هـ، و٢٩ جمادي الآخرة ١٣٠٧هـ.

أوراق

أرشيف الخارجية الروسية، ملف سفارة القسطنطينية، محفظة رقم ٣٠١/١١/٢١.
المارديني، عبد السلام. «تاريخ ماردين.» (بحث غير منشور).
«مفكرة الشيخ طنوس الشدياق.» مخطوط في مكتبة الجامعة الأميركية في بيروت، ورقة رقم MS 647.1/ Sh. 55

مؤتمرات

المؤتمر الدولي لتاريخ بلاد الشام ـ فلسطين، ٣، عمّان، ١٩ ـ ٢٤ نيسان/ ابريل ١٩٨٠. ملخصات البحوث. عمّان: الجامعة الأردنية؛ جامعة اليرموك، ١٩٨٠.

٢ ـ الأجنبية

Books

Adamov, Aleksandr, *Iraq Arabskii*. St. Petersburg: [n. pb.], 1912.
Ainsworth, William Francis. *A Personal Narrative of the Euphrates Expedition*. London: K. Paul Trench and Co., 1888. 2 vols.
Akrawi, Matta and R. D. Matthews. *Education in Arab Countries of the Near East.*

Washington, D. C.: American Council on Education, 1949.

American University of Beirut. *American University of Beirut Festival Book.* Beirut: The University, 1967.

Al - Aqiqi, Antun Dahir. *Lebanon in the Last Years of Feudalism,1840 - 1868.* With notes and commentary by Malcolm H. Kerr. Beirut: American University of Beirut, 1959. (Amercain University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Oriental series; no. 33)

Auhagen, Hubert. *Beiträge Zur Kenntnis der Landesnatur und der Landwirtschaft Syriens.* Berlin: Deutsche Landwirtschaft Gesellschaft, 1907. 2 vols.

Bacqué - Grammont, J. L. et P. Dumont. *Economie et sociétés dans l'empire ottoman.* Paris: [s. n.], 1983.

Baedeker, Karl. *Palestina und Syrien.* 7th ed. Leipzig: K. Baedeker, 1910.

———. *Palestine and Syria, with Routes through Mesopotamia and Babylonia and the Island of Cyprus:Handbook for Travellers.* Leipzig; New York: C. Scribner's sons, 1912.

Baer, Gabriel. *Fellah and Townsman in the Middle East: Studies in Social History.* London: [n. pb.], 1982.

Bailey, Frank Edgar. *British Policy and the Turkish Reform Movement : A Study in Anglo - Turkish Relations, 1826 - 1853.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press; London: H. Milford; Oxford University Press, 1942.

Barbir, Karl Khalil. *Ottoman Rule in Damascus, 1708 - 1758.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1980.

Batatu, Hanna. *The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq: A Study of Iraq's Old Landed and Commercial Classes and its Communists, Ba'thists and Free Officers.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1978.

Bazili, Konstantin Mikhailovich. *Siriya i Palestina pod Turetskim Pravitel'stvom.* Moscow: Izd - bo Ostounor Litra, 1962.

Ben - Arieh, Yehoshua. *The Population of the Large Towns in Palestine.* Jerusalem: [n. pb.], 1970.

Berque, Jacques et Dominique Chevallier (eds.). *Les Arabes par leurs archives, xvième - xxème siècles.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1976. (Colloques internationaux du Centre national de la recherche scientifique; no. 555).

Biliotti, Adrien. *La Banque impériale ottomane.* Paris: Impression H. Jouve, 1909.

Bishop, Isabella Lucy. *Journeys in Persia and Kurdistan: Including a Summer in the Upper Karun Region and a Visit to the Nestorian Rayahs.* London: John Murray, 1891. 2 vols.

Bodman, Herbert Luther (Jr.). *Political Factions in Aleppo, 1760 - 1826.* Chapel Hill, N. C.: [n. pb.], 1963.

Bowring, John. *Report on the Commercial Statistics of Syria Addressed to Lord Viscount Palmerston.* New York: [n. pb.], 1972.

Braude, Benjamin and Bernard Lewis (eds.). *Christians and Jews in the Ottoman Empire: The Functioning of a Plural Society.* New York: Holmes and Meier Publishers, 1982. 2 vols.

Braudel, Fernand. *The Structures of Everyday Life.* New York: [n. pb.], 1981.

Buckingham, James Silk. *Travels in Assyria, Media, and Persia.* 2nd ed. London: H. Colburn, 1830. 2 vols.
———. *Travels in Mesopotamia: Including a Journey from Aleppo, across the Euphrates to Orfah... with Researches on the Ruins of Baylon, Nineveh, Arbela, Ctesiphon, and Seleucia.* London: Colburn, 1827.
Bulliet, Richard W. *The Camel and the Wheel.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1975.
Burckhardt, John Lewis. *Travels in Syria and the Holy Land.* London: John Murray, 1822.
Carmel, Alex. *Die Siedlungen der württembergischen Templer in Palestina, 1868 - 1918.* Stuttgart: W. Kohlhammer Verlag, 1973.
Carne, John. *Syria, the Holy Land, Asia Minor.* London: [n. pb.], 3 vols.
Chapman, Maybelle Rebecca. *Great Britain and the Baghdad Railway, 1888 - 1914.* Northampton, Mass.: [n. pb.], 1948. (Smith College Studies in History; vol. 31)
Charles - Roux, François. *Les Echelles de Syrie et de la Palestine au xviiièmè siècle.* Paris: Geuthner, 1928.
Chesney, Francis Rawdon. *The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris.* London: Longman, 1850. 2 vols.
———. *Narrative of the Euphrates Expedition, Carried out by the Order of the British Government during the Years 1835, 1836 and 1837.* London: Longmans Green, 1868.
Chevallier, Dominique. *La Société du Mont Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe.* Paris: Librairie orientaliste Geuthner, 1971. (Bibliothèque archéologique et historique; t. 91)
Chiha, Habib. *La Province de Baghdad.* Le Caire: [s.n.], 1908.
Cohen, Ammon. *Palestine in the 18th Century: Patterns of Government and Administration.* Jerusalem: Magnes Press; Hebrew University, 1973.
Coke, Richard. *Baghdad the City of Peace.* London: [n. pb.], 1927.
Cuinet, Vital. *Syrie, Liban et Palestine.* Paris: Leroux, 1896.
———. *La Turquie d'Asie: Géographie administrative, statistique, descriptive et raisonnée de chaque province de l'Asie mineure.* Paris: Leroux, 1891 - 1895. 4 vols.
Cunningham, A. (ed.). *The Early Correspondence of Richard Wood.* London: [n. pb.], 1966.
Davis, Ralph. *Aleppo and Devonshire Square: English Traders in the Levant in the Eighteenth Century.* London: Macmillan, 1967.
Douin, Georges. *La Mission du baron de Boislecomte: L'Egypte et la Syrie en 1883.* Le Caire: Impression de l'Institut français d'archéologie orientale du Caire, 1927.
Ducousso, Gaston. *L'Industrie de la soie en Syrie et en Liban.* Beyrouth: Impression catholique, 1913.
Dupré, Adrien. *Voyage en Perse, fait dans les années 1807, 1808 et 1809 en traversant la Matolie et la Mésopotamie, depuis Constantinople jusqu'à l'extrémité du Golf persique et de la à Irewan.* Paris: J. G. Dentu, 1819. 2 vols.
Durbin, John Price. *Observations in the East: Chiefly in Egypt, Palestine, Syria and Asia Minor.* New York: Harper and Brothers, 1845 - 1847. 2 vols.

Earle, Edward Mead. *Turkey, the Great Powers, and the Baghdad Railway: A Study in Imperialism.* New York: Macmillan, 1923.

Eldem, Vedat. *Osmanli Imperatorluğunun Iktisadi Şartlari Hakkinda bir Tetkik.* Ankara: Türkiye Is Bank asi kültür Yayinlari, 1970.

Eleftériadès, Eleuthère. *Les Chemins de fer en Syrie et au Liban: Etude historique, financière et èconomique.* Beyrouth: Impression catholique, 1944.

Eliav, Mordechai. *Ahaavat Tziyon ve - anshei Hod.* Tel Aviv: [n. pb.], 1970.

Eloy, Aucher. *Relations de voyages en Orient de 1830 à 1838.* Paris: [s. n.], 1843.

Explorations in Economic History. [n. p.: n. pb.], 1986.

Faiq, Suleiman. *Baghdad Kuleh.* Istanbul: [n. pb.], 1292.

Farley, James Lewis. *The Resources of Turkey Considered with Especial Reference to the Profitable Investment of Capital in the Ottoman Empire.* London: Longman, 1862.

———. *Two Years in Syria.* London: Saunders and Otley, 1858.

Farnie, D. A. *East and West of Suez: The Suez Canal in History, 1854 - 1956.* Oxford: Clarendon, 1969.

Fawaz, Leila Tarazi. *Merchants and Migrants in Nineteenth Century Beirut.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1983.

Fitzner, Rudolph. *Aus Kleinasien und Syrien.* Rostock: C. J. E. Volckmann, 1904.

Fontanier, Victor. *Voyage dans l'Inde et dans le Golf persique par l'Egypte et la mer rouge.* Paris: Paulin, 1844 - 1846. 2 vols. in 8.

Food and Agricultural Organization (FAO). *Yearbook of Food and Agricultural Statistics.* Rome: The Organization, 1949.

Fraser, David. *The Short Cut to India: The Record of a Journey along the Route of the Baghdad Railway.* Edinburgh: Blackwood, 1909.

Fraser, James Baillie. *Travels in Koordistan, Mesopotamia: Including an Account of Parts of those Countries Hitherto Unvisited by Europeans, with Sketches of the Characters and Manners of the Koordish and Arab Tribes.* London: R. Bentley. 1840. 2 vols.

Geary, Grattan. *Through Asiatic Turkey: Narrative of a Journey from Bombay to the Bosporus.* New York: Harper and Brothers, 1878. 2 vols. (Franklin Square Library; no. 34).

Geere, H.V. *By Nile and Euphrates.* Edinburgh: [n. pb.], 1904.

Gibb, Hamilton Alexander Rosskeen [et al.] (ed.). *Encyclopaedia of Islam.* Leiden: E. J. Brill; London: Luzac and Co., 1960. 2nd. ed. 1979.

——— and Harold Bowen. *Islamic Society and the West: A Study of the Impact of Western Civilization on Moslem Culture in the Near East.* London; New York: Oxford University Press, 1950 - 1957. 2 vols.

Gilbert, Martin. *Jerusalem: Rebirth of a City.* New York: Viking; Elisabeth Sifton Books, 1986.

Goloborodko, I. I. *Staraya i Novaya Turtsii.* Moscow: [n. pb.], 1908.

Granott, Abraham. *The Land System in Palestine: History and Structure.* London: Eyre, 1952.

Grant, Christina Phelps. *The Syrian Desert, Caravans, Travel and Exploration.* London: Black, 1937.

Great Britain. Admiralty. Intelligence Division. *Handbook of Mesopotamia.* London: Naval Staff, Intelligence Department, 1917 - 1918. 4 vols. in 6.
Great Britain. Foreign Office. *Syria and Palestine.* London: H. M. Stationary Office, 1920. (Handbooks prepared under the direction of the Historical Section of the Foreign Office; no. 60)
Great Britain. Foreign Office. Historical Section. *Mesopotamia.* London: H. M. Stationary Office, 1920. (Peace Handbooks; vol. 11, no. 3, Handbooks...; no. 63)
Great Britain. Naval Intelligence Division. *Iraq and the Persian Gulf.* Prepared by the Oxford Sub - Centre. London: The Division, 1944.
Groves, Anthony Norris. *Journal of a Residence at Baghdad during the Years 1830 and 1831.* London: J. Nisbet, 1832.
Guys, Henri. *Esquisse de l'état politique et commercial de la Syrie.* Paris: [s. n.], 1862.
———. *Statistique de Pachalick d'Alep.* Marseilles: [s.n.], 1853.
Haddad, Robert Mitchell. *Syrian Christians in Muslim Society: An Interpretation.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1970.
Hansen, Bent. *National Product and Income for Egypt ca. 1880 to 1913.* Berkeley, Calif.: University of California, 1974.
Harik, Iliya F. *Politics and Change in a Traditional Society: Lebanon, 1711 - 1815.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1968.
Helfferich, Karl Theodor. *Georg von Siemens: Ein Lebensblid aus Deutschlands grosser Zeit.* Berlin: J. Springer, 1923. 3 vols.
Heude, William. *A Voyage up the Persian Gulf.* London: [n. pb.], 1819.
Hewins, Ralph. *Mr. Five Per Cent: The Biography of Calouste Gulbenkian.* London: Hutchinson, 1957.
Heyworth - Dunne, James. *An Introduction to the History of Education in Modern Egypt.* London: Luzac and Co., [1939].
Himadeh, Sa'id B. *Monetary and Banking System of Syria* . Beirut: American Press, 1935. (American University of Beirut, Social Science series; no. 6)
———(comp.). *Economic Organization of Palestine*. Beirut : American Press, 1938. (American University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 11).
———. *The Economic Organization of Syria and Lebanon.* Beirut: American Press, 1936. (American University of Beirut, publications of the Faculty of Arts and Sciences, Social Science series; no. 10)
Hinz, Walther. *Islamische Masse und Gewichte.* Leiden: [n. pb.], 1955.
Hitti, Philip Khuri. *History of Syria: Including Lebanon and Palestine.* 2nd ed. London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1957.
———. *Lebanon in History.* London: [n. pb.], 1957.
Holt, Peter Malcolm. *Egypt and the Fertile Crescent, 1516 - 1922: A Political History.* London: Longman, 1966.
Hopwood, Derek.*The Russian Presence in Syria and Palestine, 1848 - 1914.* London: Oxford University Press; Oxford: Clarendon, 1969.
Hoskins, Halford Lancaster. *British Routes to India.* New York: Longmans, 1928.
Hourani, Albert Habib. *Minorities in the Arab World.* London: Oxford University

Press, Royal Institute of International Affairs, 1947.
———. *Syria and Lebanon: A Political Essay*. London: Oxford University Press, 1946.
Hurewitz, Jacob Coleman. *Diplomacy in the Near and Middle East*. Florence: Van Nostrand Reinhold Co., 1956.
Hütteroth, Wolf - Dieter and Kamal Abdul - Fattah. *Historical Geography of Palestine, Transjordan and Southern Syria in the Late 16th Century*. Erlangen: Frankische Geographische Ges, 1977.
Imlah, Albert Henry. *Economic Elements in the Pax Britannica: Studies in British Foreign Trade in the 19th Century*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1958.
Inalcik, Hilal. *The Ottoman Empire: The Classical Age, 1300 - 1600*. Translated by Norman Itzkowitz and Colin Imber. London: Weindelfeld, 1973.
Issawi, Charles. *The Arab World's Legacy*. Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.
———. *The Economic History of the Middle East and North Africa*. New York: Columbia University Press, 1982.
———. *The Economic History of Turkey, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1980. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 13)
——— (ed.). *The Economic History of Iran, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1971. (Publications of Center for Middle Eastern Studies; no. 8)
———. *The Economic History of the Middle East, 1800 - 1914*. Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1966.
——— and MohammedYeganeh. *The Economics of Middle Eastern Oil*. New York: Praeger; London: Faber and Faber, 1963.
Jones, Geoffrey [et al.]. *Banking and Empire in Iran*. Cambridge, Mass.: [n. pb.], 1986.
Jones, James Felix. *Memoirs*. Bombay: Bombay Education Society's Press, 1857. (Bombay presidency, selections from the records of the Bombay Government; 43)
Jouplain, M. *La Question du Liban: Etude d'histoire diplomatique et de droit international*. Paris: Librairie nouvelle de droit et de jurisprudence, 1908.
Karal, Enver Zia. *Osmanli Impartorlugunda ilk Nufus Sayimi, 1831*. Ankara: [n. pb.], 1943. (Nesriyat; no. 195, Tetkikler serisi; no. 87)
Karpat, Kemal. *Ottoman Population, 1830 - 1914: Demographic and Social Characteristics*. Madison, Wis.: University of Wisconsin Press, 1985.
Kazamias, Andreas M. *Education and the Quest for Modernity in Turkey*. London: Allen and Unwin, 1966.
Kent, Marian. *Oil and Empire: British Policy and Mesopotamian Oil, 1900 - 1920*. London: Macmillan, 1976.
Khalaf, Samir. *Persistence and Change in 19th Century Lebanon: A Sociological Essay*. Beirut: American University of Beirut, 1979.
Khalidi, Tarif (ed.). *Land and Tribal Administration*.
——— (ed.) *Land Tenure and Social Transformation in the Middle East*. Beirut: American University of Beirut, 1984.

Khouri, Philip Shukry. *Urban Notables and Arab Nationalism: The Politics of Damascus, 1860 - 1920.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1983.
Khuri, Raif. *Modern Arab Thought.* Edited by Charles Issawi. Princeton, N. J.: Kingston Press, 1983. (Kingston Press series, Leaders, Politics and Social Change in the Islamic World; vol. 4)
Khursid - Effendi. *Siyahat Name - i - Hudud.* St. Petersburg: [n. pb.], 1877.
Kirchner, Iwan. *Der Nahe Osten, der Kampf um Vorderasien und Ägypten vom Mittelalter bis zur Gegenwart.* Brünn: R.M. Rohrer, 1943.
Kotlov, Lev Nikolaevich. *Natsionalno - osvoboditelnoe Vosstanie 1920 goda V Irake.* Moscow: [n. pb.], 1958.
Kremer, Alfred von. *Mittelsyrien und Damaskus.* Vienna: Gedruckt bei den P.P. Mechitharisten, 1853.
Labaki, B. *Introduction à l'histoire économique du Liban.* Beyrouth: [s.n.], 1984.
Lammens, Henri. *La Syrie : Précis historique.* Beyrouth: Imprimerie catholique, 1921. 2 vols.
Landu, Jacob M. *The Hejaz Railway and the Muslim Pilgrimage.* Detroit: [n. pb.], 1971.
Latron, André. *La Vie rurale en Syrie et au Liban: Etude d'économie sociale.* Beyrouth: Impression catholique, 1936.
League of Nations. *Statistical Yearbook, 1928.* Geneva: The League, 1929.
Lewis, Norman N. *Nomads and Settlers in Syria and Jordan, 1800 - 1980.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1987.
Longrigg, Stephen Hemsley. *Four Centuries of Modern Iraq.* London: Oxford University Press, 1925.
———. *Iraq, 1900 to 1950: A Political, Social and Economic History.* London; New York: Oxford University Press, 1953.
———. *Oil in the Middle East.* 3rd ed. London: Oxford University Press, 1968.
Luke, Harry Charles. *Mosul and its Minorities.* London: Martin Hophinson, 1925.
Luncz, Abraham Moses. *Jerusalem Yearbook for the Diffusion of an Accurate Knowledge of Ancient and Modern Palestine.* Vienna: [n. pb.], 1881.
Ma'oz, Moshe. *Ottoman Reform in Syria and Palestine, 1840 - 1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society.* London: Clarendon, 1968.
——— (ed.). *Studies on Palestine during the Ottoman Period.* Jerusalem: Magnes Press, 1975.
McCarthy, Justin. *The Arab World, Turkey and Balkans, 1878 - 1914: A Handbook of Historical Statistics.* Boston, Mass.: G.K. Hall, 1982.
MacGregor, John. *Commercial Statistics: A Digest of the Productive Resources, Commercial, Legislation, Customs, Tariffs... of all Nations.* 2nd ed. London: Whittaker and Co., 1844 - 1850. 5 vols.
Marcus, Abraham. *Social Realities in the Premodern Middle East.* (Forthcoming)
Marr, Phebe. *Modern History of Iraq.* Boulder, Colo.: Westview Press, 1985.
Masson, Paul. *Histoire du commerce français dans le Levant au xviième siècle.* Paris: Hachette, 1911.
Mears, Eliot. *Modern Turkey: A Politico - Economic Interpretation, 1908 - 1923.* New York: Macmillan, 1924.

Meyer, Martin Abraham. *History of the City of Gaza From the Earliest Times to the Present Day.* New York: Columbia University Press, 1907.
Midhat, Ali Haidar. *Tabserai ibrat.* Istanbul: [n. pb.], 1909. 2 vols.
The Middle East and North Africa in World Politics: A Documentary Record. Compiled, translated and edited by Jacob Coleman Hurewitz. 2nd ed. New Haven, Conn.; London: Yale University Press, 1975. 3 vols.
Milburn, William. *Oriental Commerce.* London: [n. pb.], 1813. 2 vols.
Mitchell, Brian R. and Phyllis Dean (eds.). *Abstract of British Historical Statistics.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1971.
Monicault, Jacques de. *Le Port de Beyrouth et l'économie des pays du Levant sous le mandat français.* Paris: Librairie technique et économique, 1936.
Mottahedeh, Roy P. *The Mantle of the Prophet: Religion and Politics in Iran.* New York: Simon and Schuster, ©1985.
Musil, Alois. *Manners and Customs of the Rwala Bedouin.* New York: [n.pb.], 1928.
Nieuwenhuis, T. *Politics and Society in Modern Iraq.* The Hague: [n.pb.], 1981.
Novichev, A.D. *Ocherki Ekonomiki Turtsii.* Moscow; Leningrad: [n. pb.], 1937.
Olivier, Guillaume Antoine. *Voyage dans l'empire ottoman, l'Egypte et la Perse, fait par ordre du gouvernement pendant les six premières années de la république.* Paris: H. Agasse, 1801 - 1807. 4 vols.
Oppenheim, Max. *Vom Mittelmeer zum Persischen Golf.* Berlin: Reimer, 1899. 2 vols.
Owen, Roger. *The Middle East in the World Economy.* London: Methuen, 1981.
——— (ed.). *Studies in the Economic and Social History of Palestine in the Nineteenth and Twentieth Centuries.* Carbondale, Ill.: Southern Illinois University Press, 1982.
Panzac, Daniel. *La Peste dans l'empire ottoman.* Louvain La - Neuve, Belgique: [s.n.], 1985.
Paris, Robert. *Histoire du commerce de Marseille de 1660 à 1789 le Levant.* Paris: [s.n.], 1957.
Penrose, Edith Tilton. *Iraq: International Relations and National Development.* Boulder, Colo.: Westview Press; London: E. Benn, 1978.
Penrose, Stephen Beasley Linnard. *That they May Have Life: The Story of the American University of Beirut, 1866 - 1941.* New York: Trustees of the American University of Beirut, 1941.
Pernot, Maurice. *Rapport sur un voyage d'études.* Paris: [s.n.,s.a.].
Petkovich, K. D. *Livan i Livansty.*
Pfeiffer, Ida. *Voyages d'une femme autour de monde.* Traduit de l'allemand par W. de Suchaw. 2ème ed. Paris: Hachette, 1859.
Polk, William Roe. *The Opening of South Lebanon, 1788 - 1840: A Study of the Impact of the West on the Middle East.* Cambridge Mass.: Harvard University Press, 1963. (Harvard Middle Eastern Studies; 8)
——— and Richard L.Chambers (eds.). *Beginnings of Modernization in the Middle East: The Nineteenth Century.* Chicago, Ill.: University of Chicago Press, 1968. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies; no. 1)
Raymond, André. *Artisans et commerçants au caire au xviiième siècle.* Damas: Institut français de Damas, 1973. 2 vols.

——— (ed.). *La Syrie d'aujourd'hui.* Paris: Centre national de la recherche scientifique, 1980.

Rechlin, Wilhelm, *Syriens Stellung in der Weltwirtschaft.* Greifswald: L. Bamberg, 1920.

Recueils consulaires belges. 1913.

Rich, Claudius James. *Narrative of a Residence in Koordistan and on the Site of Ancient Nineveh, with Journal of a Voyage down the Tigris to Baghdad, and an Account of a Visit to Shirauz and Prespolis.* London: Duncan, 1836. 2 vols.

Rohrbach, P. *Die Bagdadbahn.* Berlin: [n. pb.], 1902.

Rousseau, Jean Baptiste. *Voyage de Bagdad à Alep, 1808.* Paris: J. André, 1899.

Sachau, Edward. *Am Euphrate und Tigris.* Leipzig: [n.pb.], 1900.

Safa, Elie. *L'Emigration libanaise.* Préface du président Alfred Naccache. Beyrouth: Université Saint - Joseph, Faculté de droit et des sciences économiques, 1960.

Salibi, Kamal Suleiman. *Maronite Historians of Mediaeval Lebanon.* With a preface by Bernard Lewis. Beirut: Catholic Press, 1959. (American University of Beirut, publications of Faculty of Arts and Sciences, Oriental series; no. 34)

Schilcher, Linda Schatkowski. *Families in Politics.* Wiesbaden: F. Steiner, 1985. (Berliner Islamustudien; 2)

Schiller, E. (ed.). *Zev Vilnay's Jubilee Volume.* Jerusalem: [n. pb.], 1984.

Sestini, Domenico. *Voyage de Constantinople à Bassora en 1781, par le Tigre et l'Euphrate et retour à Constantinople en 1782 par le désert et Alexandrie.* Paris: Dupuis, l'an VI (i.e. 1797 - 78).

Shaw, Stanford Jay and Ezel Shaw. *History of the Ottoman Empire and Modern Turkey.* Cambridge, Mass.: Cambridge University Press, 1977. 2 vols.

Shultse, E. *Borba za Persidsko - Mesopatamskiyu Neft.* Moscow: [n. pb.], 1924.

Shwadran, Benjamin. *The Middle East, Oil and the Great Powers.* 3rd ed. New York: Wiley, 1973.

Sluglett, Peter. *Britain in Iraq, 1914 - 1932.* London: Ithaca Press, 1976. (St. Anthony's Middle East Monographs; no. 4)

Smilyanaskaya, Irina Mikhaîlovna. *Krestyanskoe Dvizhenie V Livan V Polovine xixv.* Moscow: Hayka, 1965.

Soane, Ely G. *To Mesopotamia and Kurdistan in Disguise.* 2nd ed. London: Murray, 1926.

Southgate, H. *Narrative of a Tour through Armenia, Kurdistan, Persia, etc.* London: [n. pb.], 1840.

Stevens, E. S. *By Tigris and Euphrates.* London: [n. pb.], 1923.

Thobie, Jacques. *Intérêts et impérialisme français dans l'empire ottoman.* Paris: [s.n.], 1977.

Thomas, Bertram. *Alarms and Excursions in Arabia.* London: Allen, 1931.

Tibawi, Abdul - Latif. *American Interests in Syria: A Study of Educational Literary and Religious Work.* Oxford: Oxford University Press, 1966.

——— *British Interests in Palestine, 1800 - 1901: A Study of Religious and Educational Enterprise.* London: Oxford University Press, 1961.

———. *Islamic Education: Its Tradition and Modernization into the Arab National*

Systems. London: Luzac, 1972.
Tobler, T. *Lustreise ins Morgenland.* Zurich: [n. pb.], 1839. 2 vols.
Touma, Toufic. *Paysans et institutions féodales chez les Druses et les Maronites du Liban au xvii ème siècle à 1914.* Beyrouth: Librairie orientale, 1971 - 1972. (Publications de l'Université libanaise, section des études historiques; nos. 20 - 21)
Udovich, Abraham L. (ed.) . *Islamic Middle East, 700 - 1900: Studies in Economic and Social History*. Princeton, N. J.: Darwin Press, 1981.
Vaucelles, P. *La Vie en Iraq il y a un siècle.* Paris: [s.n.], 1963.
Verney, Noel et Georges Dambmann. *Les Puissances étrangères dans le Levant en Syrie et en Palestine.* Paris: [s.n.], 1900.
Volney. *Oeuvres.* 1825.
Volney, Constantin François. *Travels through Syria and Egypt in the Years 1783, 1784, 1785: Containing the Present Natural and Political State of those Countries, their Productions, Arts, Manufactures, and Commerce; with Observations on the Manners, Customs, and Government of the Turks and Arabs.* London: Robinson, 1787.
Warburg, Gabriel and Gad Gilbar (eds.). *Studies in Islamic Society.* Haifa: [n. pb.], 1984.
Warriner, Doreen. *Land and Poverty in the Middle East.* London; New York: Royal Institute of International Affairs, 1948.
———. *Land Reform and Development in the Middle East: A Study of Egypt, Syria and Iraq.* 2nd ed. London; New York: Oxford University Press, 1962.
Wellsted, James Raymond. *Travels to the City of the Caliphs, along the Shores of the Persian Gulf and the Mediterranean, including a voyage to the Coast of Arabia, and a Tour on the Island of Socotra.* London: H. Colburn, 1840. 2 vols.
Weulersse, Jacques. *Paysans de Syrie et du proche orient.* 8ème ed. Paris: Gallimard, 1946.
Whigham, Henri James. *The Persian Problem.* London: [n. pb.], 1903.
Willcoks, William, *The Irrigation of Mesopotamia.* 2nd ed. London; New York: E. and F. N. Spon, 1917. 2 vols.
Williamson, John G. *Karl Helfferich, 1872 - 1924.* Princeton, N. J.: Princeton University Press, 1971.
Wilson, Charles Thomas. *Peasant Life in the Holy Land.* London: John Murray, 1906.
Wolf, John Baptist. *The Diplomatic History of the Baghdad Railroad.* Columbia, Mis.: University of Missouri, 1936.
Wood, Alfred Cecil. *A History of the Levant Company.* London: Frank Cass, 1964.
Wratislaw, A.C. *A Consul in the East.* Edinburgh: William Blackwood and Sons, 1924.
Young, George. *Corps de droit ottoman.* Oxford: Clarendon Press, 1905 - 1906. 7 vols.

Periodicals

Avitsur, Shmuel. «Trumata Shel Tikva... [The Contribution of Early Petah Tikva to the Agricultural and Industrial Development of Eretz Yisrael, 1878 - 1917].» *Cathedra:* no. 10, January 1970.

Boratav, K. [et al.]. «Ottoman Wages and the World Economy.» *Review:* vol. 8, no. 3, 1985.

Chevallier, Dominique. «A Damas, production et société à la fin du xixème siècle.» *Annales:* 1964.

———. «Aux Origines des troubles agraires libanais en 1858.» *Annales:* January 1956.

———. «Techniques et société en Syrie.» *Bulletin d'études orientales de l'Institut français de Damas:* 1963 - 1964.

Fletcher, Max. «The Suez Canal and World Shipping, 1869 - 1914.» *Journal of Economic History:* December 1958.

Gerber, Haim. «The Population of Syria and Palestine in the Nineteenth Century.» *Asian and African Studies:* vol. 13, 1979.

——— and Nachum Gross. «Inflation or Deflation in Nineteenth Century Syria and Palestine.» *Journal of Economic History:* June 1980.

Hecker, M. «Die Eisenbahnen in der asiatishen Türkei.» *Archiv für Eisenbahnwesen:* 1914.

Issawi, Charles. «British Trade and the Rise of Beirut, 1830 - 1860.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 8, no. 1, January 1977.

———. «Lebanese Agriculture in the 1850's: A British Consular Report.» *American Journal of Arabic Studies:* vol. 1, 1973.

———. «Notes on Negotiations Leading to the Anglo - Turkish Commercial Convention of 1838.» *Memorial Omer Lutfi Barkan* (Paris): 1908.

———. «The Tabriz - Trabzon Trade.» *International Journal of Middle East Studies:* January 1970.

Journal asiatique: vol. 12, no. 312, 1858.

Jwaideh, Albertine. «Midhat Pasha and the Land System of Lower Iraq.» *St. Antony's Papers:* no. 3, 1963.

Kark, Ruth. «Changing Patterns of Landownership in Nineteenth Century Palestine.» *Journal of Historical Geography:* 1984.

Karpat, Kemal. «The Ottoman Emigration to America, 1860 - 1914.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 2, May 1985.

———. «Ottoman Population Records and the Census of 1881/2 - 1893.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, no. 2, May 1978.

Klat, Paul. «The Origins of Landownersphip in Syria.» *Middle East Economic Papers* (Beirut): 1957.

Lewis, Norman N. «The Frontier of Settlement in Syria, 1800 - 1950.» *International Affairs* (London): vol. 31, no. 1, January 1955.

McCarthy, Justin. «The Population of Ottoman Syria and Iraq, 1878 - 1914.» *Asian and African Studies:* vol. 15, no. 1, March 1981.

Moosa, Matti. «General Reforms of Midhat Pasha in Iraq.» *Islamic Literature:* January 1966.

Petroleum Press Service: June 1970.

Porath, Yehoshua. «Peasant Revolt of 1858 - 61 in Kisrawan.» *Asian and African Studies:* no. 2, 1966.

Rafeq, Abdel - Karim «Les Registres des tribunaux de Damas comme source pour

l'histoire de la Syrie.» *Bulletin d'études orientales:* 1973.
Ruppin, A. «Syrien als Wirtschaftsgebiet.» *Beihefte zum Tropenpflanzen:* vol. 16, nos. 3 - 5, 1916.
Schilcher, Linda Schatkowski. «Ein Modelfall indirekter Wirtschaftlicher Durchdringung: Das Beispiel Syriens.» *Geschichte und Gesellschaft:* no. 1, 1975.
———. «The Hauran Conflicts of the 1860's.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 13, no. 2, May 1981.
Schölch, Alexander. «The Demographic Development of Palestine, 1850 - 1822.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 17, no. 4, November 1985.
Shaw, Stanford Jay. «The Nineteenth Century Ottoman Tax Reforms.» *International Journal of Middle East Studies:* October 1975.
———. «The Ottoman Census System and Population.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 9, 1978.
Sluglett, Peter and Marion Farouk Sluglett. «Transformation of Land Tenure in Iraq, c. 1870 - 1958.» *International Journal of Middle East Studies:* vol. 15, no. 4, November 1983.
Smilyanaskaya, Irina Mikhaĭlovna. «Razlozhnie Feodalnikh Otnoshenii.» *Peredneaziatskii Etnograficheskii Sbornik* (Moscow): no. 1, 1958.
Tresse, R. «Histoire de la route de Beyrouth à Damas.» *La Géographie:* no. 6, 1936.
Winder, R. Bayly. «The Lebanese in West Africa.» *Comparative Studies in Society and History:* vol. 4, no. 3, 1962.

Papers, Reports

Haider, Saleh. «Land Problems of Iraq.» (Ph.D. Dissertation, London University, 1942).
Jwaideh, Albertine. «Land and Tribal Administration of Lower Iraq under the Ottomans, 1869 - 1914.» (Ph. D. Dissertation, University of Oxford, 1957 - 1958).
Kalla, Mohammad Said. «The Role of Foreign Trade in the Economic Development of Syria, 1831 - 1914.» (Ph. D. Dissertation, American University, Washington, D.C., 1969).
Lewis, Bernard. «The Central Ottoman Archives as a Source for Arab History.» (unpublished paper).
———. «Ottoman Land Tenure and Taxation in the Syrian Lands.» (unpublished paper, 1974).
Meriwether, Margaret. «The Notable Families of Aleppo.» (Ph.D. Dissertation, University of Pennsylvania, 1981).
Okyar, Osman. «A New Look at the Problem of Economic Growth in the Ottoman Empire, 1800 - 1914.» (unpublished paper, Haceteppe University).
Quataert, Donald. «Ottoman Reform and Agriculture in Anatolia.» (Ph. D. Dissertation, University of California, 1973).
Shields, Sarah. «An Economic History of Nineteenth Century Mosul.» (Ph.D. Dissertation, Chicago University, 1986).
Swedenburg, Theodore. «The Development of Capitalism in Greater Syria, 1830 -

1914.» (M.A. Thesis, University of Texas, 1980).
Zeigler, H. Conway. «A Brief Flowering in the Desert: Protestant Missionary Activity in the Arabian Gulf, 1899 - 1978.» (M. A. Thesis, Princeton University, 1977).

Conferences

Conference on the Economic History of the Middle East, Princeton, N. J., 1974.
Congrès international des orientalistes, 6, Leiden, 1884.

فهرس

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها

مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

- الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق...طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٥)) (٤٨٦ ص - ٩,٥٠ $) .... د. وميض جمال عمر نظمي
- السياسة الامريكية تجاه الصراع العربي - الاسرائيلي ١٩٦٧ - ١٩٧٣
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٤))... طبعة ثانية (٣٤٤ ص - ٧ $) .... د. هالة ابو بكر سعودي
- الهجرة الى النفط . طبعة ثالثة (٢٤٠ ص - ٥ $) .... د. نادر فرجاني
- العرب وافريقيا طبعة ثانية (٨٢٤ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- الطاقة النووية العربية عامل بقاء جديد... طبعة ثانية (١٥٦ ص - ٣ $) .... د. عدنان مصطفى
- الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٤)) (٣٥٢ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- الحياة الفكرية في المشرق العربي ١٨٩٠ - ١٩٣٩ (٢٣٦ ص - ٤,٥٠ $) .... اعداد مروان بحيري
- التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ... طبعة ثانية
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٣)) (٣٩٦ ص - ٨ $) .... د. محمد السيد سليم
- العمالة الاجنبية في أقطار الخليج العربي (٧١٢ ص - ١٤ $) .... ندوة فكرية
- انتقال العمالة العربية: المشاكل - الآثار - السياسات (٣١٢ ص - ٦ $) .... د. ابراهيم سعد الدين
ود. محمود عبد الفضيل
- جامعة الدول العربية: الواقع والطموح (١٠٠٤ ص - ٢٠ $) .... ندوة فكرية
- الصراع العربي - الإسرائيلي: بين الرادع التقليدي والرادع النووي (٢٤٨ ص - ٥ $) ... طبعة ثانية .... امين حامد هويدي
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الأول: المؤلفون - القسم الأول: بالعربية
(١٠٦٠ ص - ٢١ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية.
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الاول: المؤلفون -
القسم الثاني بالانكليزية والافرنسية (١٠٩٦ ص - ٢٢ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الأول: بالعربية (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثاني: العناوين
- القسم الثاني: بالانكليزية والافرنسية (٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ - ١٩٨٠ - المجلد الثالث:
الموضوعات (ثلاثة أقسام) (٣٢٧٢ ص - ٦٥ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية
- النظام الاقليمي العربي... طبعة خامسة جديدة ومطورة (٢٢٤ ص - ٦,٥٠ $) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال
- التطور التاريخي للأنظمة النقدية في الأقطار العربية... طبعة ثالثة (٤٧٢ ص - ٩,٥٠ $) .... د. عبد المنعم السيد علي
- مصر والعروبة وثورة يوليو (سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ ص - ٨ $) .... مجموعة من الباحثين
- الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة... طبعة ثانية (٢٤٨ ص - ٥ $) .... د. محمود عبد الفضيل
- المواصلات في الوطن العربي... طبعة ثانية (٤٠٤ ص - ٨ $) .... ندوة فكرية
- السياسة الامريكية والعرب... طبعة ثانية مزيدة ومنقحة (سلسلة كتب المستقبل العربي (٢))
(٣٦٨ ص - ٧,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي... طبعة ثالثة
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ ص - ٩,٥٠ $) .... مجموعة من الباحثين
- التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٢٨ ص - ١٠,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية... طبعة ثانية (٥٥٦ ص - ١١ $) .... ندوة فكرية
- الامكانات العربية... طبعة ثانية (١٣٦ ص - ٣ $) .... د. علي نصار
- صور المستقبل العربي... طبعة ثانية (٢١٢ ص - ٤ $) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون
- النظام الاجتماعي العربي الجديد... طبعة ثالثة (٣٠٤ ص - ٦ $) .... د. سعد الدين ابراهيم
- تجربة دولة الامارات العربية المتحدة... طبعة ثالثة (٨١٦ ص - ١٦,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ - ١٩٧٠... طبعة ثالثة
(سلسلة أطروحات الدكتوراه (٢)) (٤١٦ ص - ٨,٥٠ $) .... د. مارلين نصر
- البعد التكنولوجي للوحدة العربية... طبعة ثالثة (١١٦ ص - ٢,٥٠ $) .... د. انطوان زحلان
- القومية العربية والاسلام طبعة ثالثة (٧٨٠ ص - ١٥,٥٠ $) .... ندوة فكرية
- التكامل النقدي العربي المبررات - المشاكل - الوسائل.. طبعة ثالثة (٧٤٠ ص - ١٥ $) .... ندوة فكرية

- سلسلة التراث القومي· الأعمال القومية لساطع الحصري /٣ مجلدات
(٣١٢٤ ص - ٦٢,٥٠ $) ....
- مجلة المستقبل العربي المجلدات السنوية ٩ سنوات (ثمن مجلات السنة الواحدة ٤٠ $) .... مركز دراسات الوحدة العربية

شـــارل عيسـاوي

■ تلقى علومه في جامعة أكسفورد

■ استاذ فخري لدراسات الشرق الأدنى في جامعة برنستون

■ أستاذ سابق في جامعة كولومبيا ومستشار سابق لدى منظمة الأغذية والزراعة الدولية.

■ نشر العديد من الكتب والأبحاث في دوريات أجنبية حول اقتصاد والتاريخ الاقتصادي والثقافي للشرق الأوسط ، منها بالإنكليزية:

- مصر في ثورة: تحليل اقتصادي، ١٩٦٣
- اقتصادات نفط الشرق الأوسط (بالاشتراك مع محمد يقانة) ، ١٩٦٣
- التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط، ١٨٠٠ - ١٩١٤ (محرر) ، ١٩٦٦
- النفط، الشرق الأوسط والعالم، ١٩٧٢.

الثمن :

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون

ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان

تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٦٩١٦٤

برقياً: «مرعربي»

تلكس: ٢٣١١٤ مارابي. فاكسيميلي: ٨٠٢٢٣٣